تاريخ الوزارات العراقية
في العهد الملكي

تأليف

السيد عبد الرزاق الحسني



دار الشؤون الثقافية

السيد عبدالرزاق الحسني

تاريخ الوزارات العراقية

في طبعته السابعة الموسعة والمزيدة

٧



دار الشؤون الثقافية العامة

تاريخ

الوزارات العراقية

المنقحة

أوسع كتاب صدر في اللغة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق السياسي الحديث » يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفية رسوخ ما رسخ من أوضاعها ، ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها ، ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة شرحا مؤيدا بالوثائق والمستندات

بقلم

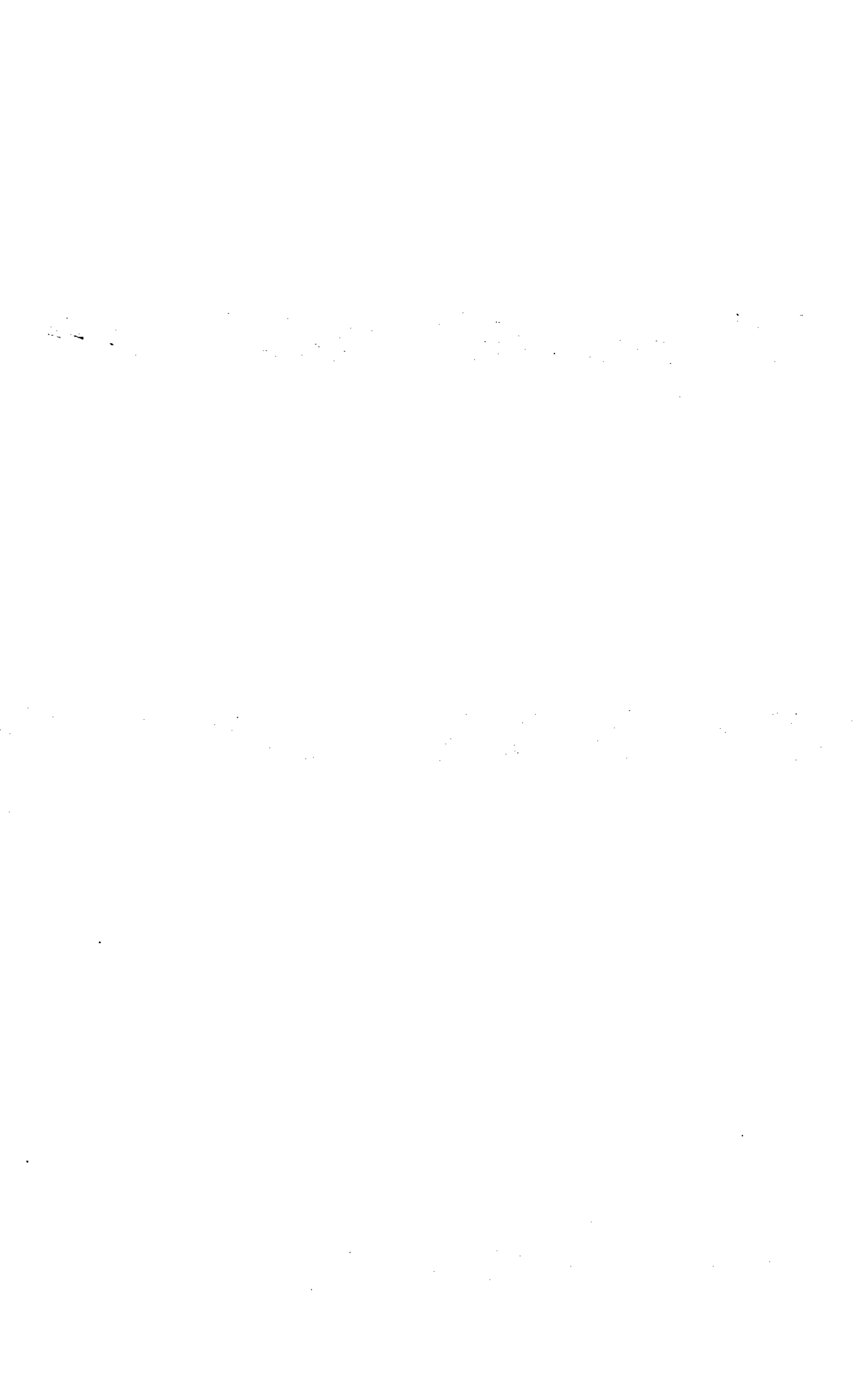
السيد عبد الرزاق الحسني

الجزء السابع

٢٢ ربيع الاول ١٣٦٥ ــ ١٥ شعبان ١٣٦٧
٢٣ شباط ١٩٤٦ ــ ٢٣ حزيران ١٩٤٨



دار الشؤون الثقافية العامة



٢٢ ربيع الاول ١٣٦٥ — ٢٠ جمادى الاخرة ١٣٦٥
٢٣ شبـــاط ١٩٤٦ — ٣٠ مـــارس ١٩٤٦

الوزارة السويدية الثانية

كلمة استطرادية

كان السيد حمدي الباجه جي احد الوطنيين الذين ابعدهم المندوب السامي البريطاني في العراق الى « هنجام » في حادثة ٢٣ آب ١٩٢٢م ، فعرف عنه التطرف في الآراء ، واشتهر بالتصلب في القضايا القومية . ولما الف السيد عبد المحسن السعدون وزارته الثانية في ٢٦ حزيران ١٩٢٥م واضطر لمزاملة الباجه جي المذكور ، اسند اليه منصب وزارة الاوقاف ، وهي من الوزارات التي كانت تعتبر من الدرجة الثالثة ، اذ لم تكن السلطات المنتدبة لتطمئن الى الآراء التي اشتهر بها .

فلما استقالت هذه الوزارة في اول تشرين الثاني ١٩٢٦م ، اثر انخذالها في المجلس النيابي ، ابتعد الباجه جي عن الميدان السياسي ، وانصرف الى ادارة املاكه ومزارعه ، حتى اذا قضت الظروف ان ينحى السيد نوري السعيد عن دست الحكم في ٣ حزيران ١٩٤٤م ، وان تعهد رئاسة الوزارة الى الباجهجي المشار اليه ، شاع في الاوساط السياسية أن « الوزارة الباجهجية » ستكون وزارة مؤقتة ، ينتهي اجلها بانتهاء فصل الصيف ، وعودة المصطافين من الوزراء السابقين والسياسيين المرموقين الى العراق ، ولكن تطاحن الساسة واختلاف وجهات نظرهم في شكل الحكومة التي يجب ان تقوم في البلاد ، ابعدا هذه الوزارة عن الانهيار مدة طويلة . هذا الى ان نوري السعيد نفسه لم يكن راغبا في الاجهاز على هذه الوزارة ، لعلمه انه ليس في استطاعته الحصول على من يؤيده ويزامله اذا ما دعي الى تكوين وزارة جديدة في هاتيك الظروف .

ولما انهارت دول المحور تباعا ، وانتصرت الدول الديمقراطية انتصارا مبينا ، واخذت الصحف العالمية تتغنى بهذا الانتصار ، وتطالب بتحقيق الحريات التي طالما صرح الحلفاء بها ، وتكلم قادتهم عنها ، شعر الساسة البريطانيون بضرورة اجراء بعض التغييرات في اوضاع البلدان ، التي كانت ترزح تحت انتدابهم او احتلالهم، لانهم وجدوا ان بقاء المعتقلات مكتظة بالسياسيين ، والسجون ملأى بالزعماء والمتطرفين، أمر لا يتفق وما كانوا يتبجحون به ، وكذلك القول عن وجود القوانين الاستثنائية ، واستمرار الهيمنة على الصحافة والمراسلات البريدية والتلفونية . هذا الى ان الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق كان يميل الى اجراء تبديل وزاري عام ، بعد أن

امضى الباجه‌جي في الحكم نحو عشرين شهرا ، فاراد ان يفاجئه بالبيان الذي أعدته بعض الجهات البريطانية في اواخر تشرين الثاني ١٩٤٥م ، والقاه سموه في ٢٧ كانون الاول من هذه السنة ، ونشرناه في نهاية المجلد السادس من « تاريخ الوزارات العراقية » فالقاه من دون ان يستشير احدا من الوزراء العراقيين ، او يطلعهم عليه. ولما سئل السيد الباجه جي في البرلمان عما اذا كان الوصي (قد تدارك بذاته الكريمة النقص الذي لمسه في خطاب العرش ، الذي اعدته وزارته الثانية ، والقاه سموه في اول كانون الاول ١٩٤٥م) اجاب « ان خطاب صاحب السمو الملكي الوصي المعظم يحتوي على اسس ومبادىء عالية واجبة الاتباع من قبل هذه الوزارة ، والوزارات التي تتعاقب على الحكم » (١) واعرب عن رغبته في تنفيذ ما جاء في خطاب الوصي حرفيا اذا ما بقي رئيسا للوزارة .

كان من عادة الوصي الا يفاجىء رؤساء الوزراء في موضوع استقالة الوزارات التي كانوا يراسونها اذا ما اراد تبديلها ، فأسر الى زملاء الباجه‌جي ان يوحوا الى رئيسهم بضرورة الانسحاب من الحكم ، بعد الحملة الشديدة التي شنت عليها في مجلسي الاعيان والنواب ، ليتسنى لسموه تكوين وزارة جديدة تسير على هدى الاهداف التي تضمنها الخطاب المشار اليه ، فلما تقدم السيد حمدي بكتاب الاستقالة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦م اسقط في يده ، فقد حفظ الوصي الكتاب لديه وسافر الى عمان في الثاني من شباط ١٩٤٦م.

ولما عاد الى بغداد ، شرع في الاستشارات الواسعة لتكوين وزارة جديدة من وزراء جدد ، يسيرون بشؤون الدولة في ضوء الاهداف التي تضمنها خطابه المهلل ، فقد استدعى السيد توفيق السويدي ــ احد رؤساء الوزارات السابقين ــ للاستئناس بآرائه فاشار هذا على سموه ان يستشير عددا معينا من المعنيين بالسياسة العامة ، وذكر اسماء ستة من هؤلاء ، فأضاف الوصي اسم « السويدي » نفسه الى اسماء هؤلاء الستة . ولكن سرعان ما ارتفع هذا العدد الى (٣٦) فان السيد أرشد العمري، والشريف حسين بن ناصر ، نائب رئيس الديوان الملكي ، اشارا على الوصي أن يشرك عددا من الاعيان والنواب البارزين فيهذه الاستشارات ليكون النفعاعم، والاستئناس بالآراء اوسع ، فلما اكتمل عدد هؤلاء المدعوين وطلب اليهم الافصاح عن آرائهم في الازمة القائمة ، قال السويدي :

« ان مشكلات البلد ناشئة في الدرجة الاولى من ضعف الوزارات التي قامت في البلاد ، لانها لم تستند الى مجالس تشريعية منتخبة انتخابا حرا لتمثيلها تمثيلا صحيحا ، ان فقدان التمثيل النيابي الصحيح ، هو الذي باعد بين الشعبوحكومته، فلو ان مجلسا تشريعيا تجري انتخاباته على وجه صحيح ، وقام في البلاد ، لقلّت هذه المشكلات الى درجة محسوسة » .

واضاف السويدي الى ما تقدم : انه لما زامل نوري السعيد في وزارته الثامنة، اتفق واياه على ضرورة تبديل « قانون الانتخاب » بشكل يضمن عدم التدخل

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٥ ــ ١٩٤٦ م ص ٦٠ .

الحكومي ، ويضمن للمجالس النيابية حرية العمل ، دون ان تهدد بالحل ، وعلى هذا فان الوزارة المقبلة يجب ان تكون حيادية ، او ائتلافية ، وتكون مهمتها حل المجلس القائم ، وانتخاب مجلس جديد على اساس قانون انتخابي جديد (١) .

وقد انكر المجتمعون فكرة تكوين « وزارة حيادية » وطالبوا بتشكيل « وزارة قومية » وكان مما قاله الباجه جي :

« يجب ابعاد الذين هدّموا البلاد من المسؤولية » ، وقال غيره قولا بعيدا عن الرزانة ، والوقار . فانفض الاجتماع دون قرار .

فلما كان اليوم التالي . كلف نوري السعيد بتاليف الوزارة الجديدة فاخفق ، « لانه اراد ان يجمع اشخاصا متنافرين في وزارته ، سواء اكان تنافرهم هذا ناشئا عن عداء شخصي او فقدان للانسجام السياسي فيما بينهم » (٢) فكلف ارشد العمري بذلك فأخفق ايضا ، فكلف نصرة الفارسي بالمهمة نفسها فأجاب انه يدرس الموضوع اولا ثم يجيب بما يلزم ، فكلف السويدي بها فاعتذر ، فلما اصر الوصي عليه بذلك قال : انه يلبي الامر ليثبت للوصي بانه ليس من خصوم سياسته ، وطلب ان يكون حرا في اختيار زملائه ، فأجيب الى طلبه ، وشرع في اعداد العدة على كره من الوصي وشكوكه .

هياة الوزارة الجديدة

انتهت الازمة الوزارية التي استمرت حوالي الشهر ، فكتب الوصي ما يلي :

وزيري الافخم السيد توفيق السويدي .

بناء على استقالة فخامة السيد حمدي الباجه‌جي من منصب رئاسة الوزارة ، ونظرا لما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قر راينا ان نعهد اليكم برئاسة الوزارة ، على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي في بغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر ربيع الاول سنة ١٣٦٥ الهجرية ، الموافق لليوم الثالث والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٤٦ الميلادية .

عبد الالـه

اما هياة الوزارة الجديدة فكانت كالآتي :

١ ـ توفيق السويدي : رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للخارجية .
٢ ـ سعد صالح : وزيرا للداخلية .

---

(١) من حديث للسيد توفيق السويدي مع المؤلف .
(٢) « نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية » لتوفيق السويدي ص ٤١٤ .

٣ ــ عبد الوهاب محمود : وزيرا للمالية (١) .
٤ ــ عمر نظمي : وزيرا للعدلية .
٥ ــ نجيب الراوي : وزيرا للمعارف .
٦ ــ عبد الهادي الظاهر : وزيرا للاقتصاد .
٧ ــ علي ممتاز : وزيرا للمواصلات والاشغال .
٨ ــ احمد مختار : وزيرا الشؤون الاجتماعية .
٩ ــ اسماعيل نامق : وزيرا للدفاع .
١٠ ــ عبد الجبار الجلبي : وزيرا للتموين .

ملاحظات على هياة الوزارة

اشترك في هذه الوزارة خمسة وزراء جدد هم : وزراء الداخلية ، والمالية ، والمعارف ، والاقتصاد ، والتموين « السادة : سعد صالح ، وعبد الوهاب محمود ، ونجيب الراوي ، وعبد الهادي الظاهر ، وعبد الجبار الجلبي » (٢) . وكان اشتراكهم هذا امرا منتظرا ، بالنظر لما جاء في خطاب الوصي من وجوب « اعداد جيل من الخلف الصالح يتولى اعباء الحكم والمسؤوليات » .

وكان احتفاظ الرئيس السويدي بمنصب وزارة الخارجية لنفسه ، بطريق الاصالة دون الوكالة ، موضوع نقد شديد في مجلس الاعيان . فقد لاحظ بعض اعضائه بأن العادة جرت ان يتولى رؤساء الوزارات « منصب وزارة الخارجية » بالوكالة لا بالاصالة ، وان عمل السويدي هذا غير شرعي ، لانه غير دستوري ، ولكن الرئيس السويدي فند هذا الادعاء بالسابقات وبالتقاليد ، فانقذ وزارته من الحرج، واستطاع ان يقدم للادارة المحلية في الالوية والاقضية حماسا ملموسا ، بعد ان صودق على قانون ادارة الالوية الذي اعطى المباداة بيد الالوية ، وجعلها تتصرف تصرفا مستقلا عن العاصمة في حالة حدوث اضطراب ما .

اول كلمة لرئيس الوزراء

وكانت اول كلمة نطق بها رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار ؛ تلك التي خاطب بها وكيل رئيس الديوان الملكي وهي :

---

(١) جاء في « يوميات السيد مصطفى العمري » ليوم الاحد ١٧ شباط ١٩٤٦ م ما يلي بالحرف :
« زرت الوصي فصرح لي انه لم يكلف نوري بعد . بينت له اسماء الوزراء الذين تردد الاشاعات اسماءهم وقلت : وكيف يصلب يونس السبعاوي ومستشاره عبد الوهاب محمود الذي كان يرافقه في جبهة القتال وزوجته تذيع من راديو بغداد ، اثناء ثورة رشيد عالي ، يعين وزيرا ؟ » .
وقال لي السيد علي ممتاز الدفتري انه هو الذي رشح السيد عبد الوهاب محمود لمنصب وزارة المالية ، وتعهد للرئيس السويدي باسناده . وكان السويدي يريد الدفتري لمنصب وزارة المالية فخالفه السيد عمر نظمي على اساس ان لعلي ممتاز بعض الارتباط بالشركات الاجنبية والبيوتات المالية ولم يكن في امكان السويدي التخلي عن عمر نظمي ولا الاخذ برايه فجعل علي ممتاز وزيرا للمواصلات .
(٢) كان رئيس الوزراء توفيق السويدي قرر الاستفادة من السيد محمد علي الجلبي في الامور التجارية والماشية باسناد منصب وزارة التموين اليه ، واذا به يستوزر السيد عبد الجبار الجلبي ظنا منه بانه هو الشخص الذي قصده .

سيدي الشريف :

أرجو ان ترفعوا آيات شكري واخلاصي الى المقام الاسمى ، على ما اولاني اياه من اعتماد للاضطلاع بالمسؤولية ، وسوف لا ادّخر وسعا للقيام بهذه المهمة الدقيقة، وانا مزود باعتماد العرش وثقة الامة .

ثم التفت السويدي الى الحاضرين وقال :

وانتم أيها الاخوان الذين وضعتكم الدولة على راس دوائرها ومصالحها ، لا شك انكم تشعرون بعظم التبعة التي تتحملونها ، غير انني مضطر الى ان اوجه انظاركم الى ما احدثته الظروف الاستثنائية والحرب من نتائج قد ادت في السنين الاخيرة الى ما لا يرتاح اليه المخلصون الغيارى ، من خمول في تسيير مصالح المواطنين ، وتضعضع في ثقتهم من حيث الكفاية والاخلاص في العمل . فاذا سوّغت الظروف الطارئة هذه الامور فيما مضى ، فلا يجوز ذلك الآن ، ونحن منتقلون من مرحلة الشدة الى مرحلة السلم والرفاه .

لقد سمعتم الآن الامر الملكي المطاع ؛ الذي يأمرني بالاضطلاع بالمسؤولية ، فاسمحوا لي أذن ان انتهز بهذا الموقف فرصة وابين لحضراتكم اني عازم على ان اجعل ماكنة الدولة في حالة من النظام تجعلها تسير سيرا لا يشوبه عدم الكفاية، والاخلاص، وكل من يريد ان يعرقل سيرها هذا فانها تلفظه لفظة النواة .

هذا واسأله تعالى ان يمدنا بتوفيقه الى خدمة الامة في ظل المليك المعظم ووصيه الامين والسلام عليكم .

منهاج الوزارة

قوبل تكون « الوزارة السويدية الثانية » بارتياح غير قليل في الاوساط الوطنية ، لان الناس كانوا قد سئموا الاضطهاد ، والاعتقال ، وطرق التموين ، وفساد جهاز الحكم ، ولان السيد السويدي كان قد اجاب على سؤال وجهته اليه جريدة « الزمان » في ٢ شباط ١٩٤٦ م حول واجبات الوزارة الجديدة التي يجب ان تقوم في البلاد بقوله : يجب ازالة جميع القيود الموضوعة اثناء الحرب من قوانين استثنائية ، وقانون تنظيم الحياة الاقتصادية ، وارجاع الامور الى نصابها الاعتيادي . فلما تكونت هذه الوزارة في الثالث والعشرين من شباط ١٩٤٦ م ، صار هؤلاء الناس يترقبون صدور منهاجها الوزاري ترقبهم لهلال العيد ، حتى اذا كان اليوم الخامس من اذار ١٩٤٦ ، وقف الرئيس السويدي في مجلس النواب ، فالقى المنهاج المرتقب ، وقد قال عنه في ص ٤٢٢ من مذكراته انه بعث بنسخة منه الى السفارة البريطانية في بغداد فلم تبد اي اعتراض عليه ، وهذا نصه :

أيها السادة !

تألفت هذه الوزارة معتمدة ، بعد الله ، على ثقة صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم ، ومؤازرة الامة وممثليها ، وهي شاعرة بعظم التبعات الملقاة على عاتقها، وبما تتطلبه البلاد من تحقيق الكثير من امانيها على يدها .

تتلخص الاهداف التي تسعى الى تحقيقها هذه الوزارة في سياستها الخارجية بما يأتي :

ا ــ ان علاقاتنا الودية مع حليفتنا بريطانية العظمى ، ترتكز على معاهدةالتحالف العراقية ــ البريطانية . ولما كان قد مر على عقد هذه المعاهدة مدة ستة عشر عاما ، قطع فيها العراق شوطا بعيدا في سبيل التقدم والانشاء ، مسايرا في ذلك مواكب الامم الناهضة ، فقد أصبح من الضروري تعديلها لجعل الحلف القائم متناسبا مع تقدمه ، ومتسقا مع التطورات العالمية ، ضمن روح ميثاق الامم المتحدة . لذلك ستقوم الوزارة بمفاوضة الحليفة بريطانية العظمى بهذا الشأن .

ب ــ بالنسبة للبلاد العربية : تتعقب وزارتنا الخطى التي رسمها المغفور له الملك فيصل الاول ، وتسعى لتحقيق الاماني القومية المتمثلة في مؤسسة « جامعة الدول العربية» التي تجد فيها الادارة الصالحة لجمع كلمة العرب، وتتمسكبميثاقها، وتعمل لتعزيزها وتوطيد اركانها . وتعد قضية فلسطين جزءا لا يتجزأ من قضيتنا ، ولا تسلم باقتطاع هذا العضو من جسم البلاد العربية ، وهي عازمة على تنفيذ قرار مقاطعة البضاعة الصهيونية ، والعمل على حفظ حقوق العرب في فلسطين ، ومساعدتهم بشتى الوسائل لنيل امانيهم القومية الحقة .

ج ــ وهي تعمل على توثيق الصداقة وحسن الجوار مع البلاد المجاورة . كما انها تحافظ على صلات المودة والصداقة بين العراق ، وجميع الامم المتحدة التي اشتركنا معها في الازمة العالمية في سبيل القضية الانسانية ، وهي ترى من مصلحة البلاد ، ولضمان السلم العالمي ، الحرص على روح ميثاق سان فرانسيسكو .

اما إهدافنا في السياسة الداخلية فهي :

١ ــ نقل حالة البلاد من الوضع الشاذ ، الذي خلفته الحرب ، الى الوضع الطبيعي ، الذي تقتضيه ظروف السلم . ولاجل ذلك ستقوم بتحقيق الامور الآتية :

ا ــ الغاء الادارة العرفية .

ب ــ الغاء مرسوم صيانة الامن وسلامة الدولة (رقم ٥٦) لسنة ١٩٤٠م،وبقية المراسيم والقوانين الاستثنائية ، التي لم تعد الحاجة ماسة اليها .

ج ــ سد المعتقل ، والافراج عن المعتقلين ، ورفع الرقابة عن الصحافة .

د ــ فسح المجال لتأسيس الاحزاب السياسية .

هـ ــ تشريع قانون لانتخاب النواب ، يؤمن حرية الانتخاب ، ويحقق المبادىء الديمقراطية والتمثيل الصحيح .

و ــ تنظيم ماكنة الدولة بابعاد العناصر الضعيفة كفاءة وسلوكا ، واحلال عناصر صالحة من الشباب المثقف في محلها .

ز ــ السعي لرفع القيود التي فرضت بحكم ظروف الحرب ، فيما يتعلق في

التموين ، كلما كان ذلك متيسرا ، والعمل على تنمية تجارة العراق بتوسيع مجال التصدير ، وتنظيم الاستيراد وتزييد الكميات المستوردة .

٢ ـ حل مشاكل الارض في البلاد بتحقيق الامور الآتية :

أ ـ تزييد كفاءة لجان التسوية ، وتيسير الوسائل اللازمة لانجاز اعمالها بسرعة .

ب ـ حسم مشكلة اراضي المنتفك بتشريع خاص .

ج ـ تنظيم علاقات الزراع في لواء العمارة ، وجعلها مسايرة للطرق المتخذة في بقية الالوية .

د ـ توزيع الاراضي الاميرية الخالية على الملكية الصغيرة .

٣ ـ تعد هذه الوزارة من منهاجها ، الاهداف والمباذىء الواردة في خطاب صاحب السمو الوصي المعظم . الذي القاه على اعضاء مجلس الامة بتاريخ ١٢/٢٧/ ١٩٤٥م (كالصيانة الاجتماعية . والعدل الاجتماعي ، واعداد جيل من الخلف الصالح يتولى اعباء الحكم والمسؤوليات) .

لذلك ستكون مهمتنا توجيه التشريع . ووضع الخطط والتصاميم ، وتنظيم الميزانية العامة الى ما يحقق تلك المبادىء والاهداف .

٤ ـ وعلاوة على ما تقدم فان الوزارة مهتمة في توطيد الامن بتقوية الجيش ، وتنظيم الشرطة ، والاستمرار على المشاريع العمرانية والاقتصادية والثقافية،وتحسين الادارة بالعناية بحسن تطبيق قانون ادارة الالوية ، وغير ذلك من الواجبات المترتبة على عاتق الدولة في كل الاحوال .

هذا هو منهاج وزارتنا ونرجو الله أن يوفقنا لتحقيق ما ورد فيه بمؤازرتكم تحت ظل جلالة الملك المعظم ووصيه الامين (١) .

تنفيذ المنهاج الوزاري

شرعت الوزارة في تنفيذ منهاجها ، فأصدر وزير الداخلية امرا في الثاني من آذار ١٩٤٦م ، بالغاء الرقابة التي كانت قد فرضت على الصحف والمراسلات منذ خمسة اعوام ، وابرق الى متصرفي الالوية يقول :

« ان الحكومة عازمة على اتخاذ ما يلزم لالغاء مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠م ، فنرجو من الآن الكف عن تطبيق احكامه في لوائكم ريثما يتم امر الغائه » اهـ .

وفي ٢ آذار ايضا تقرر الغاء المعتقل ، وصدر هذا البيان :

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ م ص ٢٠٥/٢٠٦ .

« لقد قرر معالي وزير الداخلية الافراج عن المعتقلين المدونة اسماؤهم ادناه ـ وكان عددهم ١٣ معتقلا ـ مع الغاء المعتقل وسد ابوابه نهائيا » اهـ .

بغداد ٢ آذار ١٩٤٦م مدير الدعاية العام

وفيه ، صدرت الارادة المرقمة ١١٤ الآتية بالغاء الاحكام العرفية :

اصدرنا هذه الارادة الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي، وبناء على ما عرضه وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، ووافق عليه مجلس الوزراء ، وبالنظر الى رجوع الامن الى نصابه في مركز لواء بغداد ، والمناطق المجاورة له المعلنة في الارادة الملكية المرقمة ٢٥٥ والمؤرخة ٨ جمادي الاولى سنة ١٣٦٠ هـ المصادف ٣ حزيران سنة ١٩٤١م .

١ ـ بانهاء الاحكام العرفية المعلنة في المنطقة المبينة اعلاه .

٢ ـ بالغاء أحكام الارادتين الملكيتين المرقمتين ٢٥٥ و ٢٥٦ والمؤرختين في ٨ جمادي الاولى سنة ١٣٦٠هـ المصادف ٣ حزيران سنة ١٩٤١م .

على وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر ربيع الاول سنة ١٣٦٥هـ واليوم الثاني من شهر آذار سنة ١٩٤٦م .

عبدالاله

سعد صالح وزير الداخلية ، عمر نظمي وزير العدلية ، اسماعيل نامق وزير الدفاع ، توفيق السويدي رئيس الوزراء .

وفي ٢ آذار ١٩٤٦م ايضا ، صدرت الارادتان الملكيتان المرقمتان ١١٥ و ١١٦ لسنة ١٩٤٦م . وتنص اولاهما على « الغاء مرسوم الدفاع المدني ضد الخطر الجوي رقم ٥١ لسنة ١٩٤٢م وتعديله » . والثانية على « انهاء حالة خطر الحرب » اهـ .

فتنفس الناس الصعداء ، وحمدوا للوزارة جميل صنعها ، برفعها كابوس الظلم الذي اناخ عليهم بكلكله خلال سني الحرب العجاف ، وما لبثت ان سمحت للصحف المعطلة باستئناف عملها ، كما سمحت بتأسيس الاحزاب السياسية .

ولما شرعت الوزارة في نقل البلاد من حالة الحرب الى حالة السلم ، واقصاء العناصر الفاسدة من دواوين الدولة ، وتطهير الماكنة الحكومية من الرشوات والسرقات والتلاعبات ، قامت قيامة الاقطاعيين والمتنفذين الذين اعتادوا الكسب الحرام ، فكهربوا الجو ، وعملوا على اسقاط الوزارة بكل الطرق .

ويقول علي ممتاز الدفتري ، احد اعضاء هذه الوزارة ، في حديث نشرته له جريدة الينبوع في عددها الصادر في ٨ حزيران ١٩٤٦م برقم ١٥ ما نصه :

" خذ عني كلاما صريحا يدركه الواعون من الشباب الوطني في العراق بان

المعاهدة الانكلو ــ عراقية هي السبب الرئيسي الذي حدا بالجهات الاجنبية الى اللعب وراء الستار ، فكان لها ما ارادت . من تأخير المفاوضة بشأن تعديل المعاهدة المذكورة » .

حول الغاء مرسوم الاعتقال

كانت « الوزارة الكيلانية الثالثة » قد استصدرت « مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠م » في ٣٠ أيار ١٩٤٠م ، فلما احالته على مجلس النواب ، صادق عليه باجماع الآراء في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٠م . ولما ارسل الى مجلس الاعيان ، جمده أكثر من خمس سنوات ، على اساس مخالفته للقانون الاساسي العراقي ، فاستغلت الوزارات التي قامت في البلاد بعد حوادث ايار ١٩٤١م احكام هذا المرسوم اوسع استغلال ، فنكلت بخصومها ابشع تنكيل ، واعتقلت بضع مئات من القوميين والاحرار ، بحجة انهم من « الاشخاص المشتبه باقلاقهم او تشويشهم الرأي العام » كما نصت الفقرة السابعة من المادة الخامسة من المرسوم نفسه . فلما اتضح لمجلس الاعيان ان « الوزارة السويدية الثانية » عازمة على تعطيل المرسوم نفسه ، اتخذ القرار التالي في ٢١ آذار ١٩٤٦م وكان هذا المجلس ــ من قبل ــ يشهد الظالم الذي يحيق باعتقال الناس ولا يبدي حراكا .

« بعد المذاكرة بالموضوع ، وجد ان الظروف والاحوال الدولية والمحلية ، التي استلزمت اصدار المرسوم المشار اليه ، قد زالت وانتهت ، وان جميع البلاد الاخرى قد أخذت ترجع في أحوالها الى حالة السلم الاعتيادية والطبيعية ، من دون اللجوء الى القوانين والاحكام الاستثنائية . التي استلزمتها مقتضيات الحرب العالمية الثانية . لهذا قرر بالاتفاق رفض المرسوم المذكور (١) .

فاصدر رئيس الوزراء هذا البيان :

« بناء على عدم مصادقة مجلس الامة على مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠م ، نعلن بهذا انتهاء حكم المرسوم المذكور اعتبارا من تاريخ هذا البيان » .

بغداد في ٨ نيسان ١٩٤٦م　　　　رئيس الوزراء : توفيق السويدي

بين سورية والعراق

قررت الحكومة السورية ان تحتفل في اليومين ١٧ و١٨ من نيسان ١٩٤٦م ، بذكرى عيد جلاء القوات الفرنسية عن سورية ولبنان ، بعد الحوادث الدامية التي شرحناها في المجلد السادس من هذا الكتاب . فندبت البلاد العربية المجاورة وفودا للمشاركة في هذا العيد ، وتألف في العراق وفدان لهذا الغرض : احدهما عسكري

---

(١) محاضر مجلس الاعيان (الاجتماع العادي العشرين) لسنة ١٩٤٥ ــ ١٩٤٦ م ص ٩٢ .

قوامه خمسة ضباط يمثلون مختلف اصناف الجيش ، ومعهم ٣٥ جنديا من الحرس الملكي ، والآخر مدني قوامه وزير المعارف ، نجيب الراوي ، ومدير الخارجية العام، الدكتور محمد فاضل الجمالي ، وثلاثة من الصحفيين ، وقد غادر الوفدان بغداد في ١٤ نيسان ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المعارف بالوكالة الى وزير المالية ، عبد الوهاب محمود . وبعد الانتهاء من الحفلات المذكورة عاد الوفدان الى بغداد فبلغاها في ٢٣ من هذا الشهر . وانتهز رئيس الوزراء هذه الفرصة فأبرق الى رئيس الوزارة السورية يقول :

صاحب الدولة سعد الله الجابري رئيس مجلس الوزراء ـ دمشق .

بمناسبة جلاء القوات الاجنبية عن القطر السوري الشقيق ، ابعث الى دولتكم بالاصالة عن نفسي ، وبالنيابة عن الشعب العراقي بأخلص التهاني الصميمة بهذا اليوم السعيد ، مبتهلا الى الله تعالى ان يبلغ الشعب السوري ما يصبو اليه من سعادة ورفاهية في ظل الاستقلال التام .

توفيق السويدي

فتلقى الرئيس هذا الجواب :

حضرة صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي رئيس الحكومة العراقية ـ بغداد .

ابعث الى فخامتكم ، والى الشعب العراقي الابي بأصدق آيات شكري، وشكر الشعب السوري ، للعاطفة النبيلة التي تجلت في برقيتكم الكريمة ، لمناسبة استقلال سورية بعيدها الوطني ، ان سورية لن تنسى موقف العراق الشقيق شعبا وحكومة من قضيتها ، ومظاهرته اياها في مختلف مراحل جهادها . فاشتراكها اليوم في الابتهاج باستقلال سورية ، انما هو اشتراك ببلوغ أمل واحد ، وغاية واحدة، فارجو باسم الشعب السوري وحكومته للشعب العراقي اصدق ما يرجو الشقيق لشقيقه من سعادة ومجد ورفاه في ظل جلالة الملك فيصل الثاني .

رئيس مجلس الوزراء : سعد الله الجابري

حوادث وامور منوعة

١ ـ كان الامير عبدالله ، امير شرقي الاردن قد دعي الى زيارة انكلترة في ٢١ شباط ١٩٤٦م ، على اثر البيان الذي أدلى به المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم البريطاني ، معلنا فيه عزم بريطانية على تحقيق استقلال شرقي الاردن، ومفاوضة أميرها بهذا الشان ، تمهيدا لتسوية مشكلة فلسطين ، على اساس تقسيمها بين العرب واليهود ، بحيث ينضم القسم العربي منها الى دولة شرقي الاردن، وينادى بالامير عبدالله ملكا على الدولة الجديدة . وقد لبى الامير الهاشمي هذه الدعوة ، فقصد العاصمة البريطانية ، واستقبل فيها استقبالا فخما ، اعقبه عقد المعاهدة التي

اعترفت بريطانية فيها باستقلال هذه الامارة ، وتعهدت بمدها بالمساعدات المالية والعسكرية حتى تتمكن من الوقوف بمفردها .

فلما قرر الامير المشار اليه العودة الى بلاده في ٢٢ آذار ١٩٤٦م، الفت «الوزارة السويدية الثانية» وفدا من محمد حسن كبه رئيس مجلس النواب ، وعبد الوهاب محمود وزير المالية ، وجميل عبد الوهاب نقيب المحامين ، والعين خيّون العبيد ، سافر الى عمان في ٢٥ من هذا الشهر للمشاركة في استقبال العاهل الاردني، وتهنئته بما توصل اليه ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير المواصلات والاشغال علي ممتاز ، وبعد ان ادى هذا الوفد المهمة التي ندب اليها عاد الى بلاده .

٢ ــ وافق مجلس الوزراء في اول نيسان ١٩٤٦م ، على تأليف لجنة من وزراء المواصلات ، والمالية ، والتموين ، لمفاوضة السفارة البريطانية حول المسائل المعلقة بين الحكومتين : العراقية والبريطانية فيما يخص (أ) الاجور الواجبة الدفع من قبل السلطات العسكرية البريطانية عن نقلياتها بواسطة السكك الحديدية العراقية اثناء الحرب (ب) عوائد الميناء (جـ) شراء خط الكوت ــ بعقوبا ، وخط بغداد ــ المسيب والشاحنات والقاطرات وغيرها من المواد . وقد انتهت حياة الوزارة في ٣٠ ايار من هذه السنة ، دون ان يتم اي اتفاق .

٣ ــ عقدت اتفاقية بين الحكومتين : العراقية والبريطانية مدّدت بموجبها اتفاقية العملات النادرة لسنة ١٩٤٥م سنة اخرى اعتبارا من اول نيسان ١٩٤٦م . وبمقتضى هذه الترتيبات ، وضع تحت تصرف العراق خلال هذه المدة ، مبلغ من العملات الصعبة يعادل ٤٨٠٠٠٠٠ باون ، لتمكين العراق ان يتدارك بعض التجهيزات التي تستورد بمعرفة وموافقة الحكومتين : العراقية والبريطانية ، وبمبلغ آخر قدره (٣٠١٢٦٠٨٤١) باونا لسد حاجاته .

٤ ــ بحث مجلس الوزراء قضية العراقيين المشردين في مختلف اقطار اوربة ، الذين حالت ظروفهم دون عودتهم الى بلادهم بفعل الحرب ، وقرر تخويل القنصليات البريطانية في الاماكن التي لا يوجد فيها قناصل عراقيون ، بتسفير هؤلاء الى العراق على نفقة الحكومة ، لقاء تعهد برد نفقات التسفير الى الخزينة بعد وصولهم .

٥ ــ سافر الوصي الامير عبد الاله الى اللواءين : البصرة والعمارة في الثاني من آذار ١٩٤٦م ، بقصد النزهة والصيد ، وعاد الى العاصمة في الثامن منه . وفي ٢٣ نيسان ١٩٤٦م سافر سموه الى الموصل ، وعاد الى بغداد في الثامن والعشرين منه.

٦ ــ استقال وزير الشؤون الاجتماعية احمد مختار بابان من منصبه الوزاري في ٢٣ نيسان ١٩٤٦م ، فصدرت الارادة الملكية باسناد المنصب المذكور الى الدكتور شوكت الزهاوي (١) .

---

(١) سأل المؤلف السيد احمد مختار بابان عن اسباب استقالته فاجاب :
كان رئيس الوزراء السويدي قد كلفني بالدخول في وزارته كوزير للمالية ، فانكرت عليه اسناد هذا

٧ ــ قررت وزارة المواصلات والاشغال الغاء جميع الامتيازات التي منحت لنقل المهمات العسكرية البريطانية ، ومنتسبي الجيش البريطاني مدة الحرب ، وذلك اعتبارا من ٣١ آذار ١٩٤٦م كما قررت تطبيق اجور التعريفة الاعتيادية بهذا الشأن.

٨ ــ قررت وزارة المواصلات والاشغال تأليف لجنة عليا من خبراء الري تكون متصلة بديوان الوزارة المشار اليها راسا ، لتقوم بوضع تقرير نهائي شامل عن جميع مشاريع الري الرئيسية في العراق . وما يجب انجازه منها .

٩ ــ ألفت وزارة المعارف في ايار ١٩٤٦م ، لجنة من بعض الاساتذة الجامعيين، وحملة شهادة الدكتوراه ، لوضع تاريخ العراق في ثلاثة اقسام : موجز فيكون في متناول الايدي ، ومتوسط فيرجع اليه طلاب المعاهد والمدارس ، ومفصل ليكون مصدرا الباحثين . وقد مر على تأليف اللجنة نحو ثماني سنوات ولم يظهر اي اثر لاعمالها .

١٠ ــ وصلت الى بغداد في ٢٧ ايار ، بعثة من وزارة الخارجية الامريكية.كانت تتجول في بلدان الشرق الاوسط ، لدراسة احوال الزراعة العامة ، والوقوف على مدى امكانية تطور المشاريع الزراعية في العراق ، وبعد ان قضت عشرة ايام متجولة في انحاء العراق الشمالية والجنوبية ، غادرته الى ايران لمواصلة مهمتها فيها .

١١ ــ بدات مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات بالزيادة منذ منتصف آذار ١٩٤٦م . وكان فيضان دجلة اعظم فيضان شهدته بغداد . وما جاورها ، منذسنوات عديدة ، حتى ان المياه طغت على « معسكر الرشيد » فغمرته ، وأتلفت ما ادخره الجيش العراقي فيه من سلاح وعتاد ، وقد بذلت وزارة المواصلات والاشغال اقصى الجهود لحصر الاضرار في اضيق مقياس ممكن ، وسارعت الحكومات المجاورة ، وكذا المؤسسات الوطنية والاجنبية ، الى تقديم العون المادي والمعنوي لاغاثة المنكوبين من أصحاب القرى والدساكر التي غمرتها المياه ، وتبودلت برقيات التآسي بين الحكومات العربية ، وبين الحكومة العراقية فكان لهذه العواطف أثرها المحمود في تخفيف اللوعة .

١٢ ــ غادر العراق الى اجتماعات « مجلس جامعة الدول العربية » بالقاهرة في ٢٣ آذار ، الوفد العراقي المكوّن من رئيس الوزراء توفيق السويدي ، ووزير المعارف نجيب الراوي . وعلي جودة وزير العراق المفوض في واشنطن . على ان ينضم اليه وزير العراق المفوض في القاهرة تحسين العسكري فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير العدلية عمر نظمي ، ومنصب وزارةالخارجية بالوكالة الى وزير الشؤون الاجتماعية احمد مختار بابان ، اما منصب وزارة المعارف

المنصب الى غير السيد علي ممتاز الدفتري ، فاختارني وزيرا للشؤون الاجتماعية ، فتقدمت ذات يوم بترشيح لتعيين الدكتور ابراهيم عاكف الالوسي مديرا عاما للصحة ، فقام ضجيج الاطباء على هذا الترشيح ، فأسروا الى زملائي الوزراء بالدس علي . فلما اصررت على ترشيح الالوسي ، شعرت بفقدان الانسجام فاستقلت . وكان سعد صالح وزير الداخلية طلب مني احالة مدير النفوس العام عبد الحميد الشالجي على التقاعد فرفضت تدخله في امور وزارتي .

بالوكالة فقد اسند الى وزير المالية عبد الوهاب محمود . وقد عاد رئيس الوفد ووزير المعارف الى بغداد فبلغاها في الثاني من نيسان ١٩٤٦م ، بعد ان عهد الى السيد علي جودة الايوبي حضور بقية الجلسات التي تعقدها الجامعة .

١٣ ــ زار العراق زيارة رسمية في الرابع من ايار ١٩٤٦م ، الامير عبدالله أمير شرق الاردن ، فاستقبل استقبالا فخما ، واطلقت المدفعية ٢١ طلقة عند وصوله . وقد اقيمت لسموه بعض الحفلات والمآدب التكريمية ، وما لبث ان عاد الى امارته .

١٤ ــ سافر وفد عسكري برئاسة رئيس اركان الجيش العراقي الى انكلترة في الخامس من ايار ١٩٤٦م ، للمشاركة في الاحتفالات بيوم النصر ، التي قررت الحكومة البريطانية اقامتها في لندن ، بمناسبة انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. وقد طلب بعض النواب العراقيين من الوزارة عدم الاشتراك في هذه الاحتفالات ، احتجاجا على غدر الانكليز بالعرب الذي تجلى بأجلى مظاهره في مأساة فلسطين ، فرد السويدي على هذا الطلب بان هذه المشاركة رمزية ولا بد منها .

١٥ ــ سافر الملك فيصل الثاني الى لندن في مساء الاثنين ٢٧ ايار ١٩٤٦ م ، للدراسة في مدارسها ، تصحبه امه الملكة عالية .

١٦ ــ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٠ ايار ١٩٤٦م :

« ان ظروف الحرب ، والمصلحة العامة ، كانت قد قضت باحداث وزارة مستقلة باسم وزارة التموين ، وذلك حسب القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٤م ، وقد زالت . وان اعمال الوزارة قد تقلصت والغت كثيرا من الوظائف التي لها علاقة بها . وحيث انه من الممكن ممارسة بقية الاعمال التي تخص التموين من قبل وزارة ، او وزارات متعددة ، لهذا قرر الموافقة على الغاء وزارة التموين ، والغاء القانون الصادر بهذا الشأن . . . على ان ينفذ هذا الالغاء بعد اكتساب اللائحة ــ المعدة لغرض الالغاء ــ الصيغة الشرعية » .

لجنة التحقيق الانكليزية ــ الامريكية

اذاعت « وزارة الخارجية العراقية » البلاغ التالي في ١٩ آذار ١٩٤٦م :

« وصل ــ بناء على دعوة الحكومة العراقية ــ قسم من اعضاء لجنة التحقيق الانكليزية ــ الامريكية بغداد ، بعد ظهر السبت ــ ١٦ آذار ١٩٤٦م ــ وكان مؤلفا من الرئيس السر جون سنكلتن ، والعضوين المستر بكتن ، صاحب جريدة بوستن هرالد الامريكية ، والمستر تسنكهام بولر ، العضو المحافظ في البرلمان البريطاني والوزير السابق في وزارة تشرشل ، يرافقهم سكرتير اللجنة المستر بيلي الموظف بوزارة الخارجية البريطانية ، والدكتور هنس الطبيب المرافق للجنة .

« وقد عقدت اللجنة جلسة يوم وصولها ، من الساعة الخامسة الى السابعة بعد الظهر ، في بهو العاصمة قابلت فيها فخامة السيد حمدي الباجه‌جي ، ومعالي

السيد ارشد العمري ، ومعالي السيد عبد المهدي ، ومعالي السيد مزاحم الباجه‌جي، ونيافة المطران السيد يوسف غنيمة . وعقدت جلستها الثانية صباح الاحد ٣/١٧/ ١٩٤٦م الساعة العاشرة والنصف صباحا الى الثانية عشرة والربع ، وقابلت سيادة الحاخام باشي ساسون خضوري رئيس الطائفة الاسرائيلية ، وسعادة السيد ابراهيم الكبير ، ومعالي الشيخ محمد رضا الشبيبي ، ومعالي السيد كامل الجادرجي،ومعالي السيد سامي شوكة ، وسعادة السيد عبد الكريم الازري ، وسعادة السيد محمد مهدي كبه ، عن الهيأة المؤسسة لحزب الاستقلال . وعقدت اللجنة جلستها الثالثة في الساعة الثالثة والنصف من مساء اليوم نفسه ، فاستمعت للآنسة سرية الخوجه ، مديرة دار المعلمات الاولية عن اتحاد الجمعيات النسائية في العراق ، والى وفد مؤلف من خمسة اعضاء من جمعية الهداية الاسلامية برئاسة فضيلة الشيخ قاسم القيسي، ثم الى معالي السيد مصطفى العمري ، ومعالي السيد مولود مخلص ، واصحاب السعادة ابراهيم عطار باشي ، عن لجنة الدفاع في فلسطين ، وسلمان الشيخ داود، عن جمعية الاتحاد العربي ، والسيد روفائيل بطي صاحب جريدة البلاد .

لقد كانت الشهادات التي استمعت اليها اللجنة متصفة بالقوة ، والصراحة ، والاخلاص ، والاتزان ، مما جعل اعضاء اللجنة يعربون عن ارتياحهم التام لما لقوه في العراق . لقد تشرفت اللجنة ، بعد اجتماعها الصباحي يوم الاحد ، بمقابلة صاحب السمو الملكي الوصي على العرش وولي العهد المعظم ، كما حضرت وليمة عشاء اقامها فخامة رئيس الوزراء ووزير الخارجية في بهو الامانة ، ووليمة غداء اقامها فخامة السفير البريطاني ، ووليمة غداء اخرى اقامها القائم باعمال المفوضية الاميركية . وقد غادرت اللجنة بغداد صباح يوم الاثنين ١٩٤٦/٣/١٨م الى الرياض ، وكان في توديعها – كما كان في استقبالها – معالي مدير الخارجية العام ، ومدير التشريفات في وزارة الخارجية ، كما كان كبار موظفي السفارة البريطانية ، والمفوضية الاميركية ، وحضر التوديع القائم باعمال المفوضية السعودية ايضا (١) اهـ .

هذا هو البيان الذي اذاعته « وزارة الخارجية » عن مجيء « اللجنة الاميركية – الانكليزية » الى بغداد . وقد اتمت هذه اللجنة مهمتها في الشرق الاوسط ، وقدمت تقريرها الى الجهات البريطانية والاميركية المختصة في أول ايار ١٩٤٦م ، فاذا به يثبت سياسة الغدر البريطاني بالعرب ، ويعلن اتفاق بريطانية والولايات المتحدة الاميركية على ضرب القومية العربية في صميمها ، وجعل فلسطين ميدانا لحروب ماحقة بين العرب واليهود . فقد اوصى التقرير بالسماح لمئة الف يهودي متشرد بالدخول الى فلسطين فورا ، وجعل باب الهجرة اليهودية الى هذا الجزء من الوطن العربي مفتوحا على مصراعيه ، ورفع القيود عن بيع املاك العرب من اليهود ، الى توصيات اخرى لا يقرها ضمير .

وعقد مجلس النواب العراقي جلسته الثالثة والثلاثين في يوم ٦ ايار ١٩٤٦م ، فوقف رئيس الوزراء توفيق السويدي ، واخذ يعدد المظالم التي تنتاب العرب من

---

(١) جريدة الزمان العدد ٢٥٧٧ التاريخ ١٩ اذار ١٩٤٦ م .

جراء تنفيذ هذه التوصيات الظالمة ، ويذكر المجلس بما قامت به وزارته ، وما قدمته من احتجاج في هذا الصدد . فانبرى النواب يحملون على السياسة الانكلو ـ اميركية حملات قاسية ، ويعددون مواقف الغدر البريطاني بحلفائهم العرب ، ويلهبون المشاعر حماسة .

اما الاحزاب السياسية القائمة في البلاد فقد وحدت جهودها ، ودعت الى اضراب عام شامل في يوم الجمعة عاشر ايار ١٩٤٦م ، لاعلان سخط العراق حكومة وشعبا على هذا التصرف الانكلو ـ امريكي الغادر ، فكان هذا الاضراب في هذا اليوم وثيقة سياسية خطيرة في استنكار هذا التقرير وما جاء فيه من توصيات .

وكما ان مجلس النواب ومجلس الاعيان احتجا على توصيات اللجنة الانكليزية ـ الامريكية بشدة ، فان الاحزاب السياسية القائمة احتجت عليها ايضا ، وكذلك احتج البلاط الملكي . وكانت هذه الاحتجاجات كلها صرخة في واد اذ لم تسندها اعمال تؤثر على المصالح البريطانية والامريكية في البلاد العربية عامة ، وفي العراق خاصة ، فقد بقيت امتيازات النفط مصانة من كل تهديد بالالغاء ، وبقي الاعيان ، والنواب ، ورؤساء الاحزاب ، والسياسيون ، وغيرهم ينعمون بالمبردات الامريكية ، والمشروبات الانكليزية ، واستمر اصحاب الضمائر الميتة على التعامل مع الصهاينة واذنابهم في البلاد .

وننشر فيما يلي احتجاج العراق على هذا التقرير ، لنعود الى هذا الموضوع مجددا :

المذكرة التي قدمتها الحكومة الى السفارة البريطانية ببغداد

١ ـ ان الحكومة العراقية ، التي ابدت اهتمامها الكبير بمستقبل فلسطين باستمرار ، بعد اطلاعها على خلاصة التقرير الذي رفعته لجنة التحقيق البريطانية ـ الامريكية وما حواه من توصيات ، والتي تربطها أوثق اواصر الود مع حليفاتهاالمعظمة، لا يسعها الا ان تكون على جانب عظيم من الصراحة في هذا الظرف الخطير الذي سيقرر فيه مستقبل عرب فلسطين .

٢ ـ ان الحكومة العراقية سبق ان ابدت لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ـ ابان البحث بتشكيل اللجنة البريطانية ـ الامريكية ـ انها لا ترى مبررا لتشكيل لجنة جديدة لدرس قضية فلسطين ، سيما وان قضية هذا البلد قد درست درسا وافيا من قبل لجان عديدة تكاد تجمع تقاريرها على تبرير مخاوف عرب فلسطين من الخطر الصهيوني الداهم . وان العدل يقضي ان يكون تقرير مصير فلسطين بيد سكانها الشرعيين دون غيرهم .

٣ ـ اما وقد تشكلت اللجنة البريطانية ـ الامريكية فان الحكومة العراقية رغم اطلاعها على مبلغ التاثير الصهيوني في الولايات المتحدة ، وعلى مبلغ ضغط الدعاية الامريكية على المملكة المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين ، وعلى الرغم من

انها لم تؤمل خيرا قليلا كان ام كثيرا منها لا سيما وانها قد حوت بين اعضائها ممن لهم ميول صهيونية قوية معلومة ، مع كل هذا وبالرغم من تصريح الحكومة العراقية على لسان مندوبها بعدم اعترافها بمشروعية اللجنة او التقيد بتوصياتها فان الحكومة العراقية آثرت — كغيرها من الدول العربية — تسهيل مهمتها علها تستطيع ان تحملها على رؤية الحق الساطع . الا ان النتائج جاءت مطابقة للمقدمات وما صدر من اللجنة ايد المخاوف والشكوك التي خامرت نفوس العرب الذين قابلوها بكل تحفظ .

٤ — ان ادعاء اللجنة في توصيتها الاولى بانها لم يصل لعلمها وجود اي محل في العالم فيه امل يذكر لهجرة اليهود اليه غير فلسطين لادعاء عجيب في بابه ، اذ لم تبحث اللجنة عن استيعاب الولايات المتحدة الامريكية ، ولا عن استيعاب الممتلكات البريطانية ، ولا غيرها من بقاع الارض ، لترى ان كان هناك امل لهجرة اليهود اليها ام لا . ولا تعلم الحكومة العراقية كيف تأكدت اللجنة من ان اهالي فلسطين الشرعيين يرحبون بعدد جديد من اليهود بعد ان اخذت بلادهم نصيبا من المهاجرين لا يتناسب مطلقا مع حجم فلسطين ولا مع استيعابها الذي يكفي لنمو سكانها نموا طبيعيا . ولا يمكن تفسير توصية اللجنة هذه الا انه تغاض مطلق عن وجهة نظر العرب وحقوقهم الطبيعية في بلادهم فكأن العرب لا يستحقون ان يحسب لهم اي حساب في هذا العالم .

٥ — وما توصية اللجنة بادخال مئة الف يهودي الا اعتداء صحيح على حقوق العرب ، وتحد لكل المبادىء الانسانية والتعهدات الدولية التي قطعت لهم . ومن الغريب حقا ان توصي اللجنة بادخال هذا العدد فورا مع ان هذا ابعد بكثير مما كان يأمله زعماء اليهود المتحمسون انفسهم : كالدكتور حييم وايزمن الذي اجاب حينما سألته اللجنة (هل توصي بقبول مائة الف يهودي الى فلسطين في هذه السنة ؟) اجاب بقوله اني لا اقول ان سيتم ذلك في هذه السنة ، ولكني اترك ذلك للظروف ، وابدأ بقبول عدد لا بأس به من هؤلاء في هذه السنة — وارى كيف تسير هذه العملية (ص ٦٤ من محضر جلسات القدس ٨ آذار ١٩٤٦م) فلو طلب الى شخص مسؤول من الوكالة اليهودية ان يضع توصيات حول الهجرة اليهودية الى فلسطين هل كانت تختلف عما اوصت به اللجنة في شيء جوهري ؟ ان اللجنة قد برهنت على انها اكثر سخاء على الصهيونية من رجالها المسؤولين انفسهم .

ان عرب فلسطين ومن ورائهم الشعوب العربية كافة والعالم الاسلامي يرون في الاخذ بتوصية اللجنة بادخال مائة الف يهودي الى فلسطين فورا ، واستمرار الهجرة الصهيونية بعدئذ خطرا ليس على عرب فلسطين وحدهم ، بل على بلاد الشرق الاوسط كافة . وان هذا الخطر سيؤدي ولا شك الى اراقة الدماء وتعكير الامن والاستقرار في هذا الجزء من العالم .

٦ — وما يقال عن الهجرة يقال عن انتقال الاراضي الى الصهيونيين . ان الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩م حين حدد انتقال الاراضي الى الصهيونيين كان محاولة واضحة لحماية الفلاح العربي وارضه من خطط الصهيونية القاسية ، واساليبها

المالية الصارمة لطرده مما يملكه وحرمانه من اسباب معاشه وماواه تحت الضغط الاقتصادي الذي تعززه رؤوس اموال اجنبية قوية لا قبل لسكان البلاد بمقاومة تأثيراتها . الا ان اللجنة لم تعر مع الاسف الشديد هذه الناحية الخطيرة اي اهتمام.

٧ ـ من الواضح ان اللجنة وضعت تقريرها متأثرة بعوامل مختلفة كلها دفعتها الى التحيز للجانب الصهيوني . منها الضغط الصهيوني في الولايات المتحدة، ومنها الحالة المؤسفة التي عليها اللاجئون من يهود وغيرهم في أوروبا ، ومنها الاعمال الارهابية التي يقوم بها الصهاينة في فلسطين وقد فاتها ان الضغط الصهيوني في الولايات المتحدة ليس في المصلحة الاميركية نفسها وان اميركا لا بد وان ترى الموقف بوضوح اكثر فتقدر الخسارة المعنوية التي ستصيبها من جراء التأثير الصهيوني في هذا الجزء من العالم . كما فات اللجنة ان ليس من الجائز عدلا وانصافا ان تضحي مصالح عرب فلسطين القومية والمدنية من اجل اللاجئين من اوربا . ففي الارض متسع كاف في غير فلسطين للاجئين من يهود وغير يهود ، كما فاتها ان الارهاب الصهيوني في فلسطين هو حركة اعتدائية يجب قمعها بالقوة بأسرع وقت .

٨ ـ ان الحكومة العراقية ترغب ان توضح بصورة لا تقبل الشك بأن اي اخذ باقتراحات اللجنة مما فيه تراجع عما جاء في الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩م يعتبر عملا غير عادل من شأنه الاخلال بالسلم الدولي في الشرق الاوسط اذ سيؤدي حتما الى حدوث القلاقل والاضطرابات في فلسطين وفي البلاد العربية الاخرى . وهي تعتبر الحكومة البريطانية ـ بوصفها منتدبة ـ وحدها مسؤولة شرعيا وادبيا عما يحدث في فلسطين وعما سيحدث من اجل فلسطين في البلاد العربية الاخرى .

اما تدخل الولايات المتحدة الامريكية في شؤون فلسطين فليست له اية صفة قانونية . اذ انها لو تجردت من النفوذ الصهيوني لكانت علاقتها بفلسطين علاقة اية دولة اخرى من الدول المتحدة .

٩ ـ فالعراق بوصفه الدولة الحليفة الصديقة لبريطانيا العظمى وللولايات المتحدة الامريكية ، والحريص دوما على استمرار احسن العلاقات واوثقها بينه وبين الحليفتين الصديقتين الكبيرتين ، والذي يهمه مستقبل فلسطين وسكانها العرب لاسباب داخلية وقومية واقليمية وانسانية لا يسعه الا ان يحتج احتجاجا شديدا على ما جاء في توصيات لجنة التحقيق مما هو مضر ومنتقص بحقوق عرب فلسطين الطبيعية في بلادهم كما يأمل من حليفته بريطانيا العظمى وهي المسؤولة عن فلسطين ان تتمسك بسياسة الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩م وتوقف اية اجراءات قد تؤثر في مستقبل فلسطين ريثما تعرض قضية هذه البلاد برمتها على الامم المتحدة .

١/٥/١٩٤٦م

بيعة الامير عبد الله

ذكرنا في الصفحات المتقدمة ان الامير عبد الله ، امير شرقي الاردن ، سافر الى لندن في ٢١ شباط ١٩٤٦م ، لعقد معاهدة بينه وبين الانكليز على اساس الاعتراف

بالاردن مملكة مستقلة ، وبسموه ملكا عليها ، وتمهيدا لضم القسم العربي من فلسطين الى هذه الامارة . وقد تعين يوم ٢٥ ايار ١٩٤٦م موعدا لتنفيذ ما تقرر ، فقصد الوصي عمان في ٢٤ من هذا الشهر ، للمشاركة في افراح الاردن ، كما سافر اليها وزير الخارجية علي ممتاز ، ووزير الدفاع اسماعيل نامق ، ووفدان يمثل احدهما القبائل العراقية ، وينوب الثاني عن الجيش العراقي ، فتالفت هياة الوصاية من رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، ورئيس مجلس النواب محمد حسن كبه ، والعين ابراهيم كمال ، ونائب رئيس الوزراء ، مناب وزير الخارجية ، ووزير الداخلية مناب وزير الدفاع .

وفيما يلي صورة البرقيتين المتبادلتين بين وزير الخارجية الاردنية ، ووكيل وزير الخارجية العراقية ، حول استقلال الاردن ، وبيعة الامير عبد الله ملكا :

معالي وزير الخارجية للمملكة العراقية الجليلة ـ بغداد

يتشرف وزير الخارجية الاردنية الهاشمية بتبليغ حكومة مملكة العراق الجليلة بأن المجلس التشريعي الممثل للشعب الاردني قد قرر بالاجماع ، وبمقتضى اختصاصه الدستوري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٦٥ هـ الموافق ٢٥ ايار ١٩٤٦م ، اعلان البلاد الاردنية دولة مستقلة استقلالا تاما ، وذات حكومة ملكية وراثية نيابية ، مع البيعة بالملك لسيد البلاد ، ومؤسس كيانها ، عبد الله بن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية . كما عهد لحكومة البلاد بتنفيذ هذا القرار ، وتبليغه للدول الصديقة حال اقترانه بالتأييد الملكي . ونظرا لان هذا القرار التاريخي قد تم تصديقه من قبل جلالة الملك ؛ اعلن رسميا بأنه اصبح نافذا من تاريخ اعلانه ، بمقتضى احكام القانون الاساسي الاردني ، فاني اتشرف بتبليغ ذلك الى حكومة مملكة العراق الجليلة لتحيط علما بوضع الدولة الاردنية الجديدة ، مع تأكيد استمرار العلائق الودية وتقوية الصلات الاخوية بين حكومتكم وبلدنا .

وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول اجل الاحترام .

محمد الشريقي : وزير الخارجية الاردنية

الجواب :

معالي وزير الخارجية الاردنية ـ عمان ،

اتشرف بابلاغ معاليكم ، بأن المملكة العراقية قد احاطت علما ببرقيتكم المتضمنة القرار التاريخي الذي اتخذه المجلس التاسيسي الاردني باعلان استقلال البلاد الاردنية استقلالا تاما ، وبيعة حضرة صاحب الجلالة عبد الله بن الحسين ملكا عليها. ان العراق الذي يغتبط جدا ان تحتل المملكة الاردنية الهاشمية المكانة اللائقة بها ، يسره ان يعتز بأواصر الاخاء والعلائق الودية التي تربطه بها . واني انتهز هذه الفرصة السارة لاعرب عن اصدق التهاني لهذا الحدث التاريخي الخطير ، وارجو ان تحقق الامة الاردنية الشقيقة في عهدها الجديد اسمى ما تصبو اليه الامة من اماني في ظل جلالة مليكنا المعظم .

توفيق السويدي : وكيل وزير الخارجية

بعث الحياة الحزبية

توطئـــة

جمّدت « الحياة الحزبية » في العراق ، منذ الف المغفور له ياسين الهاشمي وزارته الثانية في ١٧ آذار سنة ١٩٣٥م ، واستصدر قرارا من الهيئة العليا لحزب « الاخاء الوطني » في ٢٩ نيسان من هذه السنة ـ وهو حزبـه ـ بتوقيف جلسات الحزب ، وتعطيل اعماله السياسية . فاتجه التيار السياسي الى الحركات القبلية، ثم الى الانقلابات العسكرية، حتى اذا كانت حوادث الشهرين : نيسان وايار ١٩٤١م، واحتل الجيش البريطاني العراق احتلالا ثانيا ، تركزت الدعاية الحكومية على وجوب تجنب الجيش من التدخل في الامور السياسية ، واصبح مفهوما لدى الجميـع ان التوجيه السياسي انحصر في القائمين على الحكم . اما المجالس النيابية فلم يبق لها اثر في الحياة السياسية ، واصبحت النيابة نفسها ملكا للحكومة (١) .

وقد جرت العادة ان تشتد قوة التيارات السياسية في اعقاب كل حرب لتشعر الدول المنتصرة شعوبها ، بوجوب رفع كابوس الضغط عن الرأي العام ، وبضرورة تهيأة جو نسبي من الحريات ، لتتمكن من ايجاد نوع مقبول من الاوضاع الجديدة ، والعلاقات الدولية المستجدة ، واعطاء انطباع خاص عن تطبيق المبادىء المعلنة خلال الحرب لتسويغ الحرب . ولما كانت الاحداث التي اعقبت حوادث ايار سنة ١٩٤١م قد اوجدت شعورا بثقل الضغط الذي مارسته السلطات الحاكمة في العراق ، من اجنبية وعراقية ، وان العناصر المفكرة ، سواء منها ذات الميول القومية التي زج بها في المعتقلات ، او ذات الميول السياسية اليسارية التي حدد نطاق ممارستها خـارج المعتقلات ، كانت تتحفز للعمل ، فقد كان الخطـاب الذي القـاه الامير عبد الاله في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥م ، بتوجيه من الانكليز ، جليا بضرورة تغيير اساليب الحكم التي فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية ، وبأن تتألف احزاب تعبر عن مختلف وجهات النظر ليسير الحكم في البلاد سيرا ديمقراطيا سليما (٢) . ولما كانت ظروف

---

(١) هل بالامكان ـ اناشدكم بالله ـ أن يخرج احد نائبا مهما كانت منزلته في البـلاد ، ومهما كانت خدماته في الدولة ما لم تأت الحكومة وترشحه ؟ فانا اراهن كل شخص يدعي مركزه ووطنيته فليستقل الان ، ويخرج ، ونعيد الانتخاب ، ولا ندخله في قائمة الحكومة ، ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة الذي وراءه ما وراءه من المؤيدين يستطيع ان يخرج نائبا ؟

نوري السعيد في ـ محاضر مجلس النواب للاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢ م ص ٢١

(٢) يقول الاستاذ الشيخ محمد مهدي كبه في ص ١١١ من مذكراته (في صميم الاحداث)
« ولم يكن الوصي ، ولا الطبقة الحاكمة ، ولا متبعوهم من الانكليز ، جادين في تنفيذ هذه السياسـة الجديدة ، التي اعلن عنها الوصي . ولم نكن ولا الساسـة والعناصر الوطنية الاخرى التي بادرت الى تأليف الاحزاب والجمعيات السياسية واثقين من حسـن نية القائمين في الحكم وجدهم في انتهاج السياسـة التي اعلن عنها الوصي ، غير اننا وباقي الزملاء من رجال الاحزاب الاخرى ، رأينا من واجبنا انتهاز

الحرب ، وقيام هتلر بمهاجمة الاتحاد السوفياتي قد دفعا بالشيوعيين واليساريين ، وجميع من اطلق عليهم تعبير الديمقراطيين الى التعاون مع الحلفاء بعد ان كانوا اصدقاء المحور الصميمين ومناصري حركة مايس ١٩٤١ ، رات بريطانية – بعد انتهاء الحرب – ان تعوض اصدقاءها الجدد بتأسيس احزاب سياسية علنية لمساهمتها الفعالة في سياسة البلاد . وهكذا اجازت وزارة الداخلية في ٢ نيسان ١٩٤٦م تأليف الاحزاب السياسية الخمسة الآتية ، ولم تجز « حزب التحرر الوطني » الذي أراده الشيوعيون الغلاة ؛ لتطرفه الشديد وعدم الاطمئنان الى غلو اصحابه :

١ – حزب الاحرار ٢ – الحزب الوطني الديمقراطي ٣ – حزب الاستقلال
٤ – حزب الشعب ٥ – حزب الاتحاد الوطني

وما كادت تحدث بعض الحوادث التي تستلزم الكفاح الحزبي السافر ، حتى تغيرت مواقف بعض المتسبين الى هذه الاحزاب ، ولا سيما بعد ان اخذت الوزارات المتعاقبة تلوّح لهذا البعض بالمستقبل الباهر ، والاثراء السريع ، فصار المتطرفون من هؤلاء بين عاملين : عامل الاثراء وضمان السلامة والطمأنينة ، وعامل الحذر والتعرض للارهاب والضغط ، ففضلوا العامل الاول ، وتخلوا عن احزابهم تباعا فأخذت الاحزاب تضعف وتتعرض الى الضربات الحكومية حتى قضي عليها بمرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤م وفيما يلي مناهج الاحزاب الخمسة واسماء طالبي تأسيسها .

١ – حزب الاحرار

قدّم كل من السادة : ١ – الشيخ داخل الشعلان ٢ – المحامي عبد العزيز السنوي ٣ – نوري الاورفلي ٤ – عبد القادر باش اعيان ٥ – محمد فخري الجميل ٦ – السيد حسين النقيب ٧ – كامل الخضيري ٨ – المحامي عباس السيد سلمان ، طلبا الى وزارة الداخلية لمنحهم اجازة بتاسيس حزب سياسي باسم « حزب الاحرار » ورفقوا به منهاج الحزب الآتي نصه ، فكان حزبا مصطنعا يعيش عيشة مصطنعة ، تنتهي حياته عندما يدعى رئيسه مع بعض اعضائه الى تاليف وزارة او الدخول في احدى الوزارات المقبلة .

هذه الفرصة لتنظيم الحياة السياسية في البلاد ، وجمع العناصر الوطنية فيها ، ونشر الوعي السياسي والوطني بين ابناء الشعب » اهـ .

ويقول الاستاذ خليل كنه في ص ٧٥ من كتابه « العراق امسه وغده » ما يلي :

« ان الوصي على العرش ، اغتنم فرصة انتهاء الحرب ، فعمل بنصيحة بريطانية التي اشارت عليه بضرورة تغيير اسلوب الحكم الذي فرضته الحرب ، وذلك لقيام طبقة جديدة من المعنيين بالسياسة ، اخذت تتطلع بلهفة الى احتلال المكانة المناسبة لها في الحياة السياسية العامة » اهـ .

منهاج حزب الاحرار

المادة الاولى ـ يسمى هذا الحزب « حزب الاحرار » مركزه بغداد ، وله ان يؤسس فروعا في جميع انحاء العراق ، بعد استحصال مصادقة وزارة الداخلية .

المادة الثانية ـ هدف هذا الحزب النهوض بالشعب العراقي على اختلاف طبقاته ، والعمل على توحيد صفوف ابنائه في سبيل التعاون على تنظيم المملكة ، بأحدث الاساليب والطرق العصرية ، وتقدمها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، ويتعاون الحزب مع المؤسسات الاهلية والنقابية والجماعات وفقا للخطط الآتية :

أ ـ تعزيز كيان العراق الدولي بشكل يلائم التطورات العالمية ، ويناسب خطورة موقعه الجغرافي ، ويحقق اهدافه الوطنية .

ب ـ التعاون مع الحكومات العربية لتحقيق اهداف الجامعة العربية .

ج ـ العمل على معونة البلاد العربية ، غير المستقلة ، في مساعيها لنيل استقلالها ، وفي مقدمتها فلسطين .

د ـ تعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية بالشكل الذي يضمن للبلاد مصالحها الوطنية وامانيها .

هـ ـ التعاون مع المؤسسات الدولية العامة والاقليمية لصيانة السلم العالمي، وتنظيم الاقتصاديات الامية ، وتوثيق الصلات معها .

المادة الرابعة ـ السياسة الداخلية :

اصلاح الادارة العامة بجعلها تستهدف خدمة الشعب ، وتوزيع العدل ، وتعزيز سيطرة القوانين والقضاء على التصرفات الشخصية ، وذلك بتحقيق ما ياتي :

اولا ـ أ ـ تشديد الرقابة ، وتقوية التفتيش على اعمال الموظفين ، وتنسيق قوانين الخدمة وانظمتها وموظفيها ، بكيفية تحقق صحة قيام الموظفين بواجباتهم ، واتقانهم لها .

ب ـ اقرار سياسة ثابتة للتوظيف ، ترمي الى تحقيق النزاهة في العمل ، والقيام بالواجب ، وتفضيل الكفاءة العلمية ، والاخلاقية ، والاختصاص الفني ، وجعل هذه الصفات الوسيلة الوحيدة لترفيع الموظف وتقدمه .

ثانيا ـ تحقيق ارادة الشعب في سير الحكومة ، وتامين سيطرته على اعمالها وذلك بما ياتي :

أ ـ تعديل قانون الانتخاب على اساس يتناسب وتطور البلاد ، ويحقق تمثيل الشعب .

ب ـ ضمان حقوق الافراد والجماعات والاحزاب في التمتع بكافة الحقوق والحريات المكفولة لهم في القانون الاساسي ، ومن ضمنها حرية النشر والصحافة .

ج ــ العمل على تقوية القضاء ، وتعزيز استقلاله ، وتوسيع تشكيلاته .

ثالثا ــ النظر في حالة الضرائب ، ووضعها بشكل يتلاءم وحالة الفرد الاقتصادية ، ويتفق والمبادىء العلمية العادلة .

المادة الخامسة ــ السياسة الاجتماعية :

اولا ــ أ ــ تنظيم جهود العناصر العاملة في سبيل التجديد والاصلاح ، لغرض الاستفادة الى اقصى حد من كفاءة هذه العناصر ، ونشاطها في الاعمال الانشائية السياسية منها ، والاقتصادية ، والاجتماعية .

ب ــ تأليف النقابات للعمال ، وتنظيم حالتهم ، وضمان حقوقهم في الاجور المناسبة ، وساعات العمل، وتهيئة الوسائل الصحية والثقافية لهم، وضمان عيشهم في حالة العجز والعطل .

ج ــ نشر التعليم والثقافة، والاكثار من الوسائل الصحية فياوساط الفلاحين، ومنحهم للاسكان والاستغلال ما يحتاجونه من الاراضي الاميرية الصرفة .

ثانيا ــ المعارف :

تنظيم مناهج التدريس على اساس يهيىء الفرد لفهم حقوقه ، والقيام بالواجبات العامة ويعده لاستثمار المملكة والعمل على ازدهارها ، وايداع التعليم الابتدائي ، والرقابة عليه الى الالوية ، وتشجيعها على مكافحة الامية ، ونشر الثقافة، والاخذ بمبدأ التعليم الالزامي ، وتشجيع التعليم الثانوي والعالي ، وجعل نفقاتهما على اصغر حد ممكن ، مع تشجيع التعليم المهني ، وتوفيره بشكل مجاني وحمل الحكومة على لزوم الاستفادة من اختصاص المتعلمين .

ثالثا ــ الصحة :

أ ــ مكافحة الامراض المستوطنة والسارية .

ب ــ تسهيل سبل المعالجة والتداوي لكافة افراد الشعب ، والاكثار من الوسائل المحققة لذلك .

ج ــ تأسيس القرى العصرية ، وانشاء المساكن الصحية للعمال والفلاحين، وتعميم نظام التعاون فيها .

د ــ تشجيع البلديات والسلطات المحلية على التنظيم والعمران ، وتعميم مياه الشرب الصالحة ، ومشاريع النور .

رابعا ــ الاسعاف الاجتماعي :

تشجيع المؤسسات الاهلية ، والادارات المحلية ، ومساعدتها على ما ياتي :

أ ــ تاسيس دور لتربية الايتام وتهذيبهم ، وملاجىء للعجزة وذوي العاهات ، وتامين معيشتهم .

ب ـ تعميم مؤسسات حماية الاطفال ، والعناية بالامومة ، بتأسيس دور الولادة والحضانة في كافة انحاء العراق .

المادة السادسة ـ الناحية الاقتصادية :

القيام بالمشاريع الانشائية والعمرانية ، التي تكفل تقدم البلاد وازدهارها ، وخاصة ما يأتي :

اولا ـ المواصلات :

تأسيس المواصلات في الداخل ، والى الخارج ، لتسهيل التجارة ، وايصال الانتاج العراقي الى الاسواق العالمية بأسرع وقت ، واقل كلفة ، ومن ذلك توسيع شبكة السكك ، وايصال العراق بالبحر الابيض المتوسط ، وتأسيس شركات للنقل البحري ، والبري ، والجوي ، وانشاء المخازن الفنية للحاصلات المحلية .

ثانيا ـ الزراعة :

أ ـ نشر الزراعة الحديثة ، وتشجيعها ، بتقديم جميع التسهيلات لنجاحها ، من مساعدات مالية ، واراض وآلات ، والسعي لتأسيس شركات وجمعيات تعاونية لتحقيق هذه الغاية .

ب ـ اقرار سياسة الملكية الصغيرة في توزيع الاراضي الاميرية الصرفة على الزراع ، وتقديم المساعدات الضرورية لهم .

ج ـ العمل على توطين العشائر الرحالة ، وتوزيع الاراضي على افرادها لغرض السكنى والزراعة .

د ـ انماء الثروة الحيوانية ـ الماشية والدواجن ـ وتهيأة المراعي وتعزيز المؤسسات البيطرية .

ثالثا ـ الصناعة :

أ ـ تشجيع الصناعات المحلية القائمة الآن ، وانشاء الصناعات المتوفرة موادها الخام في البلاد ، واستغلال مرافق البلاد ومواردها الطبيعية .

ب ـ تشجيع تأسيس الشركات الاهلية ، وشبه الحكومية ، لهذه الغاية ، وتقديم كل معاونة لنجاحها وحمايتها .

ج ـ تعديل نظام المصرف الزراعي الصناعي ، وتوسيع اعماله ، بشكل يؤمن امكان اسداء المعونة لصغار المزارعين ، وارباب الصناعة المحلية بسهولة .

رابعا ـ التجارة :

أ ـ التعاون التجاري بين دول الجامعة العربية ، وتوجيه السياسة الكمركية توجيها يسهل هذا التعاون .

ب ـ تشجيع التصدير ، وتنظيم الاستيراد ، وفق حاجة البلاد .

مادة منفردة ـ يضع الحزب في نظامه الداخلي التصاميم المفصلة لتنفيذ المشاريع الآنفة الذكر ، وتحقيق اهدافه ، على ان يعرض النظام على وزارة الداخلية لاستحصال مصادقتها عليه . اهـ .

(ملاحظة)صادقت وزارة الداخلية بكتابها المرقم ٤٥٨٩ والمؤرخ في الثاني من نيسان ١٩٤٦م على تأسيس هذا الحزب ، وعلى منهاجه الاساسي المثبت نصه اعلاه .

٢ ـ الحزب الوطني الديمقراطي

وفي يوم ٥ آذار ١٩٤٦م قدم كل من السادة : كامل الجادرجي ، ومحمد حديد، وعبد الكريم الازري ، ويوسف الحاج الياس ، وحسين جميل ، وعبد الوهاب مرجان ، وعبود الشالجي ، وصادق كمونة طلبا الى وزارة الداخلية بتاسيس حزب سياسي باسم « الحزب الوطني الديمقراطي » ورفقوا الطلب بمنهاج الحزب الآتي نصه فكان حزبا عقائديا كافح كثيرا في سبيل مبادىء الحزب ، وعانى بعض اعضائه ضروب الاضطهاد . ويصف لونكريك هذا الحزب بقوله : « ان هذا الحزب ذو النظرة الاصلاحية الاجتماعية ينبثق من « جماعة الاهالي » القديمة لعام ١٩٣٤م ويستمد قوته على الاكثر من اثرياء المدن ، ومن الشبان المتحمسين ، ويوجه هجومه بصورة رئيسية على الدول الغربية وعلى الزمرة القديمة من الفئات الحاكمة وان خصومته للشيوعية لم تحل دون تأييده للسياسة الروسية .

منهاج الحزب الوطني الديمقراطي

غاية الحزب :

القيام باصلاح عام في كافة نواحي حياة العراق السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، وفق تصميم علمي منسق ، شامل لجميع تلك النواحي. وذلك بقصد تحقيق تطور البلاد من وضعها المتاخر الى دولة ديمقراطية عصرية . ويتوسل الحزب لتحقيق اهدافه بالوسائل الديمقراطية .

اهداف الحزب :

اولا ـ في الناحية السياسية :

(١) في السياسة الخارجية :

أ ـ اكمال استقلال العراق ، واقامة العلاقات بين العراق وبريطانية على اساس الصداقة والمنافع المتبادلة ، والتساوي في الحقوق والواجبات ، بحيث

تنسجم مع ميثاق الامم المتحدة ، وتبديل المعاهدة العراقية البريطانية وفق هذه الاسس .

ب ــ تحقيق اتحاد البلاد العربية بجميع الامور المشتركة بينها في ادارة موحدة ، او نظام مشترك ، مع احتفاظ كل دولة منها بادارة شؤونها المحلية ، وتقوية جامعة الدول العربية بحيث تحقق هذه الغاية .

ج ــ العمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها ، ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين ، او انشاء دولة يهودية فيها ، وحل قضية فلسطين بما يضمن تكوين دولة عربية مستقلة فيها .

د ــ تعزيز العلاقات الودية مع الدول الاجنبية عامة ، والدول المجاورة خاصة ، والتعاون مع الدول كافة بصورة تنسجم مع ميثاق الامم المتحدة لتنظيم السلم على اساس تعميم العدالة والحرية والرخاء في العالم .

(٢) في النظام السياسي :

تحقيق حياة ديمقراطية ، نيابية ، برلمانية ، بما تستلزم مسؤولية الوزارة امام مجلس نيابي منتخب ، وتطبيق نظام الانتخاب المباشر ، وتقسيم العراق الى دوائر انتخابية فردية ، وانماء الحياة السياسية الحزبية ، وتأييد الحريات الديمقراطية : كالحرية الفردية ، وحرية الكلام والنشر والصحافة والاجتماع والاعتقاد ، وتوطيد هذه الحريات ، واصلاح الجهاز الحكومي ، بحيث يصبح كفؤا للقيام بواجباته ، واصلاح الجيش اصلاحا يجعل منه جيشا عصريا مدربا ، وضمان استقلال القضاء وتوحيده ، وجعله قادرا على القيام بواجبات العدالة ، وكفالة الحقوق والحريات ، وجعل التشريع منسقا مع هذه الاهداف .

(٣) الوحدة العراقية :

لايفرّق الحزب بين العراقيين، ولا يميز بين بعضهم والبعض ، ويعتبرهم جميعا ــ على اختلاف عناصرهم واديانهم ومذاهبهم ــ متساوين في الحقوق والواجبات ، وعليهم جميعا ان يساهموا بحسب قابلياتهم وكفاياتهم في خدمة الكيان العام ، ولهم جميعا ان يشاركوا في منافع هذا الكيان . ان الوطن العراقي ميدان للتعاون الحر على أساس المصلحة المشتركة بين العرب ، والاكراد ، وغيرهم من العناصر التي يتكوّن منها العراقيون ، يحترم كل منهما الآخر في جو تسود فيه الحرية والمساواة والعدل.

ثانيا ــ في الناحية الاقتصادية :

يعتبر الحزب ان العلة الاساسية في تأخر الحياة الاقتصادية في العراق هي قلة الانتاج ، وسوء توزيع ثمراته ، وأن لا سبيل لمكافحة الفقر والجهل والمرض مكافحة سريعة ، الا بمعالجة هذه العلة بطريقة التنظيم ، وذلك بوضع تصميم منسق عام لاصلاح حالة البلاد من جميع وجوهها ، والعمل على تطبيق هذا التصميم وفق خطة

منظمة خلال مدة معينة . ويستهدف هذا التصميم ازالة الفقر بـ (١) زيادة الانتاج . (٢) حسن توزيع ثمرات الانتاج وتقليل الفروق الاقتصادية .

أ ــ زيادة الانتاج :

(١) بوضع وتطبيق منهج عمراني لتوسيع الانتاج الزراعي كمية ، وتحسينه نوعا ، بانشاء مشاريع للري والتصريف ، وتصنيع الزراعة بادخال الآلة فيها، وتأسيس الحقول الزراعية التجريبية في مختلف انحاء العراق ، وادخال نظام الجمعيات التعاونية الانتاجية ، وزيادة المراعي وتحسين تربية المواشي ، وغير ذلك مما يرفع مستوى الزراعة .

(٢) يرى الحزب أن مشكلة الاراضي الناشئة في العراق من وجود اراض خالية كثيرة من جهة ، ومن وجود ملكية كبيرة واسعة في الاراضي المستثمرة من جهة اخرى، يعرقل تحقيق الاصلاح الزراعي المنشود ، ويحول دون رفع مستوى معيشة الفلاح. ولذلك يتوسل الحزب بمعالجة مشكلة الاراضي بتوزيع الاراضي الاميرية الصرفة على اساس الملكية الصغيرة ، وتحديد الملكية الكبيرة التي يراد تكوينها في المستقبل بمقدار معين ، وتشجيع التشبث الفردي في احياء الاراضي التي لا يمكن اسقاؤها الا بالواسطة ، على ان يرجح فيها سكانها على غيرهم ، وتوزيع الاراضي الاميرية الصرفة لتوطين أفراد العشائر الرحالة .

(٣) بوضع وتطبيق منهج لتاسيس المشاريع الصناعية ، والاقتصادية ، حسب الاسس التالية :

أولا ــ تقوم الدولة بمشاريع الخدمات العامة : كتجهيز الماء والكهرباء، ومشاريع النقل كالسكك الحديدية والباصات والتراموايات .

ثانيا ــ تقوم الدولة بمشاريع استثمار المعادن ، ومصفى النفط ، وما يظهر من المعادن في العراق .

ثالثا ــ تقوم الدولة بالمشاريع التي يكون انحصارها ذا فائدة للصالح العام .

رابعا ــ فيما عدا ذلك من المشاريع الصناعية ، تقوم الدولة بتشجيع وتوجيه ومراقبة الراسمال الوطني ، والتشبث الفردي ، من انعاش الحركة الصناعية ، واضافة الى ذلك ، فانها تبدأ ببعض المشاريع الصناعية لشركات مساهمة يساهم فيها الجمهور .

خامسا ــ تقوم الدولة بمراقبة وتوجيه المصارف والاسواق المالية ، وتاسيس مصرف وطني مركزي يعهد اليه اصدار العملة ، والاشراف على معاملات الاعتماد والصيرفة ، وتأسيس مصارف تجارية ، وزراعية ، وصناعية ، للقيام بالاعمال الضرورية للاقتصاد الوطني .

سادسا ــ تعنى الدولة بشؤون التجارة بواسطة لجان ، أو جمعيات خاصة ،

لكل قسم من اقسامها الرئيسية ، على غرار جمعية التمور ، ولجنة الحبوب ، وتقوم هذه اللجان والجمعيات بالاعمال التجارية اللازمة لتحسين ، وتصنيف ، وخزن ، ونقل ، وتصريف المنتجات العراقية المختلفة ، والقيام بالوساطة في عقد الصفقات الكبيرة ، وتصريف حاصل صغار المنتجين لحسابهم .

سابعا ـ القيام بمشروع عمراني لتحسين طرق المواصلات البرية ، والنهرية، والجوية ، على وجه يؤمن الاتصال بين كافة انحاء العراق ، في كافة المواسم ، وحل مسالة الشحن البحرية ، ونقل صادرات العراق على وجه يضمن مصلحة المنتج العراقي .

ب ـ حسن توزيع ثمرات الانتاج ، وتقليل الفوارق الاقتصادية .

ج ـ العمل على توزيع ثمرات الانتاج الوطني توزيعا يؤدي الى تامين العدالة بضمان حصول المنتج على النصيب الذي يستحقه في تلك الثمرات ، وذلك بالطرق التالية :

(١) الغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة ، وزيادة حصة الفلاح من الانتاج، وايجاد المؤسسات التعاونية والاجتماعية اللازمة في تحسين وضعه الاقتصادي .

(٢) تحسين احوال العمل في المشاريع الصناعية ، والمشاريع الاقتصادية الاخرى ، عن طريق المساومة الاجماعية بواسطة النقابات وضمان حقوق العمال .

(٣) تقليل الفوارق الاقتصادية بفرض الضرائب المتصاعدة المباشرة على كافة اصناف الدخل ، وعلى الارث ، وتخصيص جزء كاف من واردات الدولة للقيام بالخدمات الاجتماعية .

ثالثا ـ في الناحية الاجتماعية :

١ ـ الصحة :

العناية بالصحة العامة على اساسين مهمين : هما الطب الواقي ، والطب الشافي . ويرى الحزب ان هناك علاقة كبيرة بين سوء التغذية والامراض بصفةعامة. لذلك فهو يستهدف : بشان الوقاية :

(١) العناية بالتغذية .

(٢) نشر الوقاية الصحية ضد الامراض السارية والمتوطنة .

(٣) توسيع المعاهد الصحية ، ورفع مستواها ، والاكثار من طلابها ، واتخاذ الوسائل اللازمة لتوزيع الاطباء في انحاء العراق .

بشأن المعالجة :

(١) انشاء مراكز صحية خاصة للعناية بالامومة ، والطفولة ، ومكافحة اسباب وفيات الاطفال .

(٢) انشاء مستشفيات حكومية ثابتة وسيارة في جميع انحاء القطر ، وتوفير المعالجة الصحية المجانية للجميع ، وتشجيع المنشئات الصحية الاهلية .

٢ ــ شؤون اجتماعية عامة :

تطبيق مبدأ الضمان الاجتماعي تطبيقا يتناسب ووضع العراق الاقتصادي ، والاجتماعي . ليضمن لكل فرد حدا ادنى من المعيشة ، وجعل الاهلين اصحاب الراي في شؤونهم البلدية عن طريق الانتخاب . وزيادة مساهمة الاهلين في ادارة شؤونهم المحلية ، واصلاح البلديات ، وتوجيه عنايتها لتأمين وسائل الراحة العامة للشعب ، وتنظيم المدن ، وفق تصاميم عامة لضمان السكنى الصحية فيها ، وانشاء دور صحية لذوي الدخل الصغير ، من الموظفين وغيرهم ، وانشاء قرى عصرية للفلاحين في الريف ، واصلاح السجون لتكون اداة اصلاح وتهذيب ، ووضع قوانين تكفل تنظيم الاحوال الشخصية ، وسعادة الاسرة ، وتحرير المراة ، ورفع مستواها لتتمكن من القيام بالدور اللائق بها في حياة الامة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

رابعا ــ في الناحية الثقافية :

وضع ، وتطبيق ، تصميم من شأنه تعميم التعليم الابتدائي الاجباري المجاني خلال عدد معين من السنين ، بحيث تكون المدارس بعد تلك المدة كافية لاستيعاب جميع أطفال العراق ، مع وضع وتطبيق تصميم لمكافحة الامية خلال مدة معينة ، وتوسع التعليم الثانوي وجعله مجانيا ، والاهتمام بالتعليم المهني ، والزراعي،وتوسع التعليم العالي . وتأسيس الجامعة العراقية ، وتهيئة فرص متساوية في التعليم على اساس الكفاية . ونشر الثقافة العامة بتاسيس المكتبات ، وانماء حركة التاليف والترجمة ، وتشجيع الفنون الجميلة ، وغير ذلك ، وتشجيع المدارس الاهلية ، والعناية بالمعلم بتحسين شروط خدمته وعمله ، والاهتمام بايجاد مسكن له في القرى والاماكن النائية ، وتهيئة الفرص الكافية له لرفع مستواه وتقدمه اهـ .

(ملاحظة) صادقت وزارة الداخلية على تأسيس هذا الحزب وعلى منهاجه الاساسي بكتابها المرقم ٤٥٩٠ والمؤرخ في ٢ نيسان ١٩٤٦ م .

٣ ــ حزب الاستقلال

قدم كل من السادة : محمد مهدي كبه ، وداود السعدي ، وخليل كنه ، واسماعيل غانم ، وفاضل معله ، وعلي القزويني ، وعبد المحسن الدوري ، ورزوق شماس ، وعبد الرزاق الظاهر ، طلبا الى وزارة الداخلية في ١٢ آذار ١٩٤٦مبتاسيس حزب سياسي باسم حزب الاستقلال هذا هو نظامه (١) .

---

(١) كان بين مقدمي طلب تأسيس هذا الحزب الاستاذان المحاميان : محمد صديق شنشل ، ومحمد فائق السامرائي ، فاستبعد وزير الداخلية اسميهما لئلا يثير ذلك حنيظة الوصي والانكليز ، ولكنهما التحقا بالحزب بعد تأسيسه فكانا الكل في الكل ، بعد ان تسلل معظم الاعضاء المؤسسين من الحزب ، اما باستيزارهم ، او بمنحهم بعض المنافع المادية . ويصف « لونكريك » حزب الاستقلال بهذه العبارة :

المادة الاولى ــ يسمى هذا الحزب (حزب الاستقلال) ومركزه العام ببغداد ، وله ان يؤسس فروعا في جميع انحاء العراق ، بعد استحصال مصادقة وزارة الداخلية .

المادة الثانية ــ كيان الحزب :

١ ــ « شعبي » يؤمن بأن السيادة للامة ، ويعتمد في تحقيق اهدافه على منظمات شعبية شاملة ، ويسعى لتحقيق اكبر نفع ممكن للمجموع ، بضمان حد ادنى لمعيشة الفرد ، ومكافحة الفقر والمرض والجهل ، وغير ذلك من عوامل الانحلال الخلقي والاجتماعي .

٢ ــ « تضامني » لا يؤمن بالطبقية ، بل يعمل على ازالة الفوارق القائمة، ويعتبر الامة ــ جماعة وافرادا ــ جبهة واحدة لتحقيق الاهداف الوطنية .

٣ ــ « كلي » يحرم التعصب الاقليمي ، والطائفي ، والديني ، ويعتبر الوطن ــ بجميع اجزائه ــ وحدة اجتماعية يكمل بعضه بعضا .

٤ ــ « ايجابي » يتعاون مع الامم الاخرى على اساس تبادل المصالح المشتركة، ولا يخاصم الا من يحول دون تحقيق اهدافه .

٥ ــ « تجددي تام » يساير ــ مع التمسك بالخصائص العريقة والمثل العليا ــ روح العصر ، وياخذ بالوسائل الحديثة ، ويطبق قواعد العلم الصحيح في اصلاح حالة الامة ، ولا سيما في النواحي الاقتصادية والاجتماعية .

الفصل الاول : في سياسة الحزب الخارجية

المادة الثالثة ــ سياسة الحزب في الامور الخارجية سياسة انشائية ترمي الى ما يأتي :

١ ــ تعزيز كيان العراق الدولي باستكمال سيادته ، والعمل على تقوية الجامعة العربية ، وجعلها عاملا في تكوين نظام اتحادي بين البلاد العربية ، ووسيلة للتعاون العالمي لخير الانسانية وصيانة السلام العام .

٢ ــ السعي لتبديل المعاهدة العراقية ــ البريطانية ، تبديلا يطمئن السيادة الوطنية .

٣ ــ العناية بالبلاد العربية كافة ، ولا سيما الاجزاء غير المستقلة منها، وتمكينها من تقرير مصيرها ، وتحقيق استقلالها ، واتحادها مع دول الجامعة العربية .

« ان حزب الاستقلال اعتمد في سياسته الخارجية على خصومته لتركية وانكلترا ، وعلى الحياد تجاه روسية ، وانه كان يميل الى تأييد المفتي الحسيني ــ مفتي فلسطين ــ كما كان يتلهف في اهدائه الداخلية الى الاصلاح الاجتماعي » .

٤ ــ ان فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ، ويجب ان تبقى عربية ، ومن اولى واجبات الحزب مكافحة الصهيونية ، ومقاومة الوطن القومي لليهود ، ومقاومة انشاء دولة يهودية فيها او في اي قسم منها .

٥ ــ اذكاء روح الصداقة ، وتقوية العلائق السياسية والاقتصادية والثقافية مع الامم الاخرى ، ولا سيما المجاورة .

٦ ــ توثيق الصداقة بين المهاجر العربي ووطنه الاول ، بالاتصال بالجاليات العربية في المهاجر .

٧ ــ توثيق الروابط مع الشعوب الاسلامية خارج البلاد العربية ، واعتبارها قوة عظيمة يعمل الحزب على الاعتزاز بها ، والتعاون معها .

الفصل الثاني : في سياسة الحزب في الامور الداخلية :

المادة الرابعة : ١ ــ يسعى الحزب لتوطيد الحياة الدستورية الصحيحة في البلاد ، وضمان حقوق الشعب في ممارسة سيادته بالطرق الآتية :

أ ــ اصلاح قوانين الانتخاب لجعل المجالس النيابية تمثل الشعب تمثيلا حقيقيا، والعناية بسلامة انتخاب المجالس البلدية والادارية .

ب ــ اصلاح الادارة على وجه يضمن الكفاءة والنزاهة في الجهاز الحكومي ، ويؤمن للاهلين اوفى نصيب في معالجة المشكلات المحلية .

ج ــ تعزيز استقلال القضاء ، وتوحيد نظمه ، واصلاح القوانين ، وضمان سلامة تنفيذها على وجه يضمن المساواة ، ويكفل الحقوق والحريات العامة ، كحرية الكلام والاجتماع والنشر .

د ــ رفع مستوى الصحافة باعتبارها اداة للخدمة العامة .

هـ ــ العناية بالجيش ، وتسليحه ، وتثقيفه ، لتعزيز الروح الوطنية، والدفاع عن كيان البلاد ، ثم المساهمة في الامن العالمي .

و ــ اصلاح الشرطة ورفع مستواها المسلكي والثقافي .

٢ ــ كما يقدّس الحزب قوميته ويعتز بها ، فانه يحترم كذلك القوميات الاخرى ، ويستنكر كل استغلال عنصري .

الفصل الثالث : في سياسة الحزب في الامور الاقتصادية والمالية :

المادة الخامسة ــ سياسة الحزب الاقتصادية ترتكز على محاربة البطالة ، والفقر ، والتعسف الاقتصادي ، باتباع الوسائل الآتية :

١ ـ توزيع الاراضي الزراعية توزيعا عادلا ، وحل مشكلة الارض وفق المبادىء الآتية :

أ ـ حصر توزيع الاراضي التي يتم احياؤها مجددا بالمزارعين الحقيقيين ، على اساس وحدة معينة من الارض لكل اسرة ، بالتعاونيات الزراعية .

ب ـ تعيين حد اعلى لحيازة الاراضي باي سبب كان ، بحيث لا يجوز للفرد ان يتجاوزها في المستقبل ، سواء أكان بطريق التملك ، او التصرف ، او الاستئجار .

جـ ـ توحيد نوع العائدية في الاراضي الزراعية ، وتطبيق قانون واحد للخلفية ينفذ بحق الجميع .

د ـ يرى الحزب في فض النزاع القائم ، ان خير وسيلة لذلك ، هو قيام الحكومة باستملاك الاراضي ، وتوزيعها على المزارعين بسعر التكليف ، وبآجال طويلة الامد ، وعلى اساس الاسرة الواحدة .

هـ ـ أن تتبع الحاصلات الزراعية ضريبة الدخل التصاعدية ، على ان يعفى المزارع من ضريبة النصاب الادنى .

و ـ تبديل القوانين ، والقواعد الزراعية الراهنة ، تبديلا يحمي الفلاح، ويكفل تمتعه بثمرات جهوده .

٢ ـ استثمار جميع الموارد الزراعية بالبلاد ، وزيادة الانتاج الزراعي بالوسائل الآتية :

أ ـ تحسين الانتاج الزراعي بانتقاء البذور ، والعناية بالتربة بادخال نظام الصرف والمبازل .

ب ـ تقليل نفقات الانتاج الزراعي ، بتوفير الآلات الميكانيكية للري ، والحرث، والدوس ، والنقل ، وتامين تأجيرها للمالكين الصغار من قبل الحكومة ، وباجور زهيدة .

ج ـ العناية بالثروة الحيوانية ، ولا سيما الدواجن والنحل ، وتعميم العلف الاقتصادي ، وتركيز الصناعات الزراعية ، وانشاء محطات لتربية الاسماك .

د ـ انشاء مستودعات كبرى لخزن الحبوب ، وتنظيفها ، وتصفيتها، ووسائل خزن المنتوجات الاخرى القابلة للتلف ، لمعالجة هبوط الاسعار في بدء الموسم .

هـ ـ العناية بالتمور ، وتحسين صناعة كبسها ، ومنع الاستغلال والتعسف في تجارتها ، وذلك بفتح الاسواق العالمية لتصديرها ، وتهيئة وسائط نقلها ، واعادة النظر في قانون جمعية التمور في العراق ، وتاسيس معامل لصناعة التمور ، وتزويدها بالاخصائيين .

و ـ زيادة مساحة الاراضي القابلة للزراعة ، بتنفيذ كافة مشروعات الارواء ، والعمل على تأسيس المراعي الاصطناعية ، والعناية بالغابات وانمائها .

ز ـ تعميم المزارع النموذجية ، وتأسيس التعاونيات الزراعية ، وتعاونيات الاستهلاك ، ومؤسسات التسليف الزراعي لانقاذ الفلاح من الربا الفاحش .

ح ـ حماية المنتوج المحلي من جشع الشركات الاحتكارية ، بتامين نقله ، وتصريفه ، داخل العراق وخارجه .

ط ـ السيطرة على الفيضانات بانشاء السدود ، والخزانات ، واستخدامها للارواء .

٣ ـ العمل على تصنيع البلاد بالتعاون مع البلاد العربية الاخرى ، واتباع منهج شامل منسق للتصنيع ، كي يمكن تركيز الصناعة الوطنية ، وايجاد اسواق تصريف لها ، وتامين التكتل الاقتصادي بين البلاد العربية لاستثمار المواد الاولية ، وتسهيل الهجرات بينها بالوسائل الآتية :

ا ـ الاخذ بمبدأ الاقتصاد الموجه لتوزيع الصناعات توزيعا علميا وفقا لاختصاص كل قطر لمنع المزاحمة الضارة ، والحيلولة دون عطالة راس المال ، وتنظيم الاستيراد والتصدير .

ب ـ استغلال الدولة للثروة المعدنية .

ج ـ نشر التعليم المهني والصناعي على نفقة الدولة ، وفتح معاهد للتدريب الصناعي بفروعه ، وجعل المعامل الكبيرة معامل تدريب تحت اشراف الحكومة .

د ـ قيام الدولة في الصناعات ، والمشاريع والمؤسسات ذوات الصبغة العامة، وفي الحالات التي يعجز عنها التشبث الفردي .

هـ ـ تساهم الدولة في كافة المشاريع الصناعية الكبرى ، بما لا يقل عن نصف راس المال .

و ـ تأسيس مجالس استشارية لكل صناعة ، ومجلس اقتصادي اعلى لوضع الخطط والتصاميم العامة .

ز ـ استخدام الشلالات ، والقوى المائية ، لايجاد الطاقة الكهربائية،واستغلالها للصناعة الحديثة .

المادة السادسة ـ ١ ـ يسعى الحزب لايجاد سياسة مالية موحدة ، والتعاون مع البلدان العربية لتوطيد مالية كل دولة ، وتركيز شؤون النقد فيها وذلك عن طريق :

ا ـ توحيد النقد في البلاد العربية .

ب ـ توحيد الادارة الكمركية ، بايجاد ادارة مركزية ومجلس كمركي اعلى .

ج ـ تأسيس مصرف حكومي مركزي ، ومصارف مركزية متحدة للبلاد العربية.

٢ — يرى الحزب أن الضرائب ليست واسطة لتغطية مصروفات الدولة فحسب، بل هي ضرورة حتمية لحفظ كيان الدولة الاجتماعي ايضا ، لذلك يجب توافر الشروط الآتية فيها :

أ — ان تكون الضريبة المفروضة على الدخل ، الناتج عن الكسب ، اقل من المفروضة على الدخل الناتج عن الريع .

ب — ان تفرض بنسبة تصاعدية على الدخل والتركات الكبيرة .

ج — ان ترتكز سياسة فرض الضرائب على اساس تخفيض الضرائب غير المباشرة ، الا ما له علاقة بحماية الانتاج القومي .

٣ — يرى الحزب ان تقوم الدولة بعقد القروض الداخلية ، عند الحاجة ، ولا يجوز عقد القروض الاجنبية الا في الحالات الاستثنائية ، ويجب الركون في مثل هذه الحالات الى المؤسسات الدولية ، تفضيلا لها على المؤسسات الخاصة والدول .

٤ — يرى الحزب ان تقوم الدولة باستغلال موارد البلاد ، ومنابع الثروة الكبرى ، ولا تمنح هذه الامتيازات الى الهيئات الاجنبية ، الا عند تحقق منفعة المستهلكين والدولة ، وانتفاء المساس بسيادتها .

الفصل الرابع : في سياسة الحزب في التربية القومية :

المادة السابعة — ١ — يرى الحزب ان يرتكز التعليم على دعامتين : الاولى التقاليد العربية الثقافية ، والاخرى الحاجات العملية التي يتطلبها البعث الجديد بالوسائل الآتية :

أ — توجيه النشاط المدرسي الى المثل الرفيعة ، والآداب الروحية السامية ، وتنمية الشعور القومي والخلقي ، واعداد الشباب لحياة الرجولة بغرس مبادىء التضحية والنظام ، وصقل ملكة الكفاح ، وتحمل التبعة والتحرر من اليأس .

ب — توسيع نطاق المعارف ، وجعلها اداة لتكوين الملكات ، لا لتلقين المعلومات فقط ، بل باصلاح مناهج التدريس ، وتنويع التعليم الثانوي .

ج — اقرار مبدأ تكافؤ الفرص اقرارا واقعيا ، وفتح المجال امام النابهين من الطلاب لاستكمال دراساتهم العليا على نفقة الدولة ، والاكثار من البعثات لسد حاجة البلاد .

د — جعل التعليم الابتدائي الزاميا ، وجعل التعليم في جميع مراحله مجانيا . والقضاء على الامية بحملة اجماعية تقوم بها الدولة .

هـ — العناية بالمعلم من حيث حسن الاختيار ، والترفيه من ناحية الراتب ، والمخصصات ومحل السكنى ، وساعات العمل ، والتقاعد ، وتأسيس كليات كافية لاعداد المعلمين ، تدرس فيها أساليب التربية الحديثة .

و ـ تأسيس دورات مسلكية لتكوين طبقة اخصائية تساير التطور المستمر في العلوم ، والفنون ، والاكثار من المؤتمرات السنوية .

ز ـ العناية بالرياضة البدنية ، والفروسية ، واتخاذها عاملا في تهذيب المشاعر ، وصقل السجايا القومية .

ح ـ العناية بالمواطن ، وجعله مسؤولا في المساهمة بخير المجتمع ، حسب طاقته وقدرته ، ومحاربة العقلية الانعزالية باعتبارها اندحارية ضارة .

ط ـ العناية بالآداب ، وسائر الفنون الرفيعة ، واستخدامها في انهاض الامة ، وتهذيب المواطن .

٢ ـ يرى الحزب ضرورة المبادرة الى تأسيس الجامعة العراقية ، وضمان استقلالها ، وتنظيم الحياة الجامعية في البلاد .

٣ ـ يقر الحزب مبدأ فتح المعاهد ، والمدارس الاهلية ، على ان تكون خاضعة لرقابة الحكومة ، وسائرة وفق منهاجها التعليمي . ويحرّم الحزب قيام الجهات الاجنبية بفتح رياض الاطفال ، والمدارس الابتدائية ، والثانوية ، ويعالج مشكلة المدارس والمعاهد الاجنبية القائمة الآن في ضوء تاريخها وفائدتها للمجتمع ، على ان تكون تحت اشراف الحكومة .

الفصل الخامس : في سياسة الحزب في الشؤون الاجتماعية :

المادة الثامنة ـ ١ ـ يرى الحزب وجوب رفع المستوى الصحي ، والخلقي ، في البلاد ، ومعالجة سوء التغذية بين الطبقات الفقيرة ، وذلك بالوسائل الآتية :

أ ـ انشاء معاهد الخدمة الاجتماعية ، وبيوت الامة ، على ان تشتمل على اقسام طبية فيها مستوصفات ، وحمامات ، ودور توليد ، وعلى اقسام اقتصادية تتولى ارشاد الاهلين الى انشاء الشركات التعاونية ، والمخابز ، وعلى اقسام تهذيبية تتولى اعداد قاعات الاجتماع ، والمعامل الريفية ، والفنون البيتية .

ب ـ تحسين الصحة العامة ، وذلك بالاكثار من المستشفيات ، والاطباء ، وجعل كل لواء وحدة طبية مستقلة بمختبراتها ، وغرف عملياتها ، وفحوصها البكتريولوجية ، والشعاعية وغيرها .

ج ـ تطبيق قواعد الطب الواقي ، وذلك باعداد منهاج شامل منسق ، تقوم بتنفيذه المؤسسات الصحية بالتدريج ، وبالتعاون مع دوائر الري ، والاشغال ، والبلديات ، وسائر الجهات الاخرى ذات العلاقة .

د ـ اصلاح القرية بتأسيس قرى عصرية تحل محل القرى القديمة ، وفق منهاج شامل ينفذ بالتدريج .

هـ ـ انشاء مؤسسات رعاية الطفل ، والحضانة ، على أن تتبناها الدولة، تقوم

بالعناية بصحة الحوامل ، وتوليدهن ، وفحص الطفل في فترات منظمة ، وتقديم الغذاء والادوية مجانا .

و ــ انشاء ملاجىء للعجزة ، وذوي العاهات ، ودور تهذيبية للايتام ، ذكورا واناثا .

٢ ــ يرى الحزب وجوب العناية بالنسل وتكثيره ، لتكوين جيل قوي جسما واخلاقا ، وذلك باتخاذ الوسائل الآتية :

أ ــ تشجيع الزواج بين الاصحاء .

ب ــ قروض الزواج للمحتاجين ، على ان تكون بأقساط ضئيلة ، ومواقيت متباعدة ، ويتم اطفاء كل قسط عند ولادة كل مولود ، على ان يطفأ القرض كله عند ولادة الطفل الخامس .

جـ ــ ترجيح المتزوجين ــ ولا سيما ذوي الاولاد منهم ــ على غيرهم في التعيين ، والترفيع ، والنقل ، عند تكافؤ المؤهلات .

د ــ فرض ضريبة على العزاب ، وتخفيض الضرائب عن المتزوجين ، ذوي الاولاد منهم خاصة .

هـ ــ الغاء البغاء الغاء تاما ، ومكافحة سائر الامراض الاجتماعية .

و ــ تهيئة الوسائل الممكنة لارتباط سكان الريف بأرضهم .

٣ ــ على الدولة ان تهيىء للبدو ، والعشائر ، وسائل الاستقرار ، والعيش الثابت ، على أن يكون انتقالهم الى الحضارة تدريجيا لا يصيب المجتمع منه اي اضطراب .

٤ ــ يرى الحزب في البطالة مرضا اجتماعيا وبيلا ، ولا سيما بطالة المثقفين ، ويرى وجوب مكافحتها بالوسائل الآتية :

أ ــ تشغيل العاطلين في المعامل التي تؤسسها الدولة وفي الشركات .

ب ــ تشغيلهم في مكافحة الامية .

جـ ــ توزيع الاراضي عليهم ، وتشجيعهم على استغلالها وفق اسلوب التعاونيات .

٥ ــ يرى الحزب ان العمل ليس ببضاعة ، بل هو حق وواجب ، وان للعمال حقهم في الحياة وفي نعميها ، وذلك باتباع ما يلي :

أ ــ ايجاد العمل لهم بواسطة وكالات الاستخدام المجانية .
ب ــ تعويضهم عن العطل الكلي والجزئي الناتج عن العمل .
جـ ــ منحهم اجازات اعتيادية ، ومرضية ، وايجاد صندوق التامين الاجتماعي ، وكفالة الضمان الصحي ، بمساهمة الدولة .

د ـ اصدار قانون عقد العمل الفردي ، الذي يتناول خدمة العمال ، وكيفية فصلهم ، والاستغناء عنهم ، ونحو ذلك من الحالات اسوة بقانون خدمة المدنيين .

هـ ـ رفع مستوى معيشة العمال بتعيين حد ادنى للاجور .

و ـ السعي لانشاء مساكن للعمال ، ولصغار الموظفين .

ز ـ تأسيس نقابات العمال وفق رقابة الدولة .

٦ ـ يعنى الحزب بالاسرة ، لانها اساس الامة وخليتها الاولى ، ويعتبر المراة احد ركني الاسرة ، لذلك يحرص على تهيئة ما يكفل تثقيفها ، ورفع مركزها الاجتماعي ، واعدادها لان تكون ربة بيت فاضلة ، واما صالحة ، وعضوا نافعا في المجتمع ، وقادرة على القيام بالاعمال الاخرى بقدر ما تساعد على ذلك مواهبها وطبيعتها .

الفصل السادس : شؤون عامة :

المادة التاسعة ـ تشكيلات الحزب ، وكيفية ممارسته اعماله ، وسائر الشؤون الادارية تعين بالنظام الداخلي ، على ان يعرض على وزارة الداخلية لاستحصال مصادقتها عليه .

المادة العاشرة ـ لا يجوز لاعضاء الحزب ان يقبلوا عضوية شركة اجنبية (عدا العربية منها) او اية وظيفة فيها قطعا ، وكذلك لا يجوز ان يقبلوا اي منصب سياسي، الا بموافقة الحزب ، اما الترشيح لعضوية المجالس النيابية ، فيتم باقتراح اللجنة العليا ، وموافقة المؤتمر العام .

المادة الحادية عشرة ـ لا يجوز اجراء اي تعديل في النظام الاساسي ، الا بموافقة ثلثي المؤتمر العام ، على ان لا يشمل التعديل المادتين الثانية والعاشرة .

(ملاحظة) صادقت وزارة الداخلية على النظام الاساسي لهذا الحزب ، وعلى نظامه الداخلي ايضا، وذلك بكتابها الصادر في الثاني من نيسان ١٩٤٦م برقم ٤٥٨٨ .

٤ ـ حزب الشعب

وقدم جماعة من المحامين ، والكسبة الاحداث ، الذين لا يعترفون بوجود ثقافة غير الثقافة الماركسية ، طلبا الى وزارة الداخلية لمنحهم اذنا بتاسيس حزب سياسي باسم « حزب الشعب » ، فكان ابرز الموقعين على هذا الطلب :

١ ـ المحامي عزيز شريف ٢ ـ المحامي توفيق منير ٣ ـ المحامي عبد الامير ابو تراب ٤ ـ المحامي عبد الرحيم شريف ٥ ـ المحامي ابراهيم الدركزلي ٦ ـ المحامي اليهودي نعيم شهرباني ٧ ـ المحامي المسيحي جرجيس فتح الله ، وقد رفقوا الطلب بمنهاج الحزب وهو :

المادة الاولى ـ يكون مركز الحزب في بغداد ، وله ان يؤسس فروعا في مختلف انحاء العراق .

المادة الثانية ـ هدف الحزب :

أ ـ تحقيق الحياة الديمقراطية في العراق .

ب ـ تعزيز استقلال العراق واستكمال سيادته .

ج ـ حل مشكلة الاراضي ، واقامة الصناعة الحديثة في البلاد ، وتطوير العراق من دوري البداوة والاقطاع ، الى دور الحضارة .

المادة الثالثة ـ في سبيل الحريات الديمقراطية ، يعمل الحزب لتحقيق الامور التالية :

أ ـ حرية تاليف الاحزاب ، وحرية الاجتماع ، وحرية الاعتقاد والكلام والنشر .

ب ـ المساواة التامة بين مختلف القوميات ، والجماعات ، التي يتالف منها الشعب العراقي ، دون اي تفريق ، او امتياز ، لفرد او جماعة ، على فرد او جماعة اخرى ، على اساس العنصرية ، او الدين ، او المذهب ، وتحريم اية دعوة او محاولة الى مثل هذا التفريق او التمييز .

جـ ـ الغاء جميع القوانين الاستثنائية المناقضة للحريات الديمقراطية ، والتي تفرق بين ابناء الوطن في الاحكام ، والتي تناقض سنن التطور ، وجعل القوانين موافقة لهذه السنن ، ومسايرة لروح العصر .

د ـ استقلال القضاء ، وتوسيع صلاحيات السلطة القضائية ، وجعلها قوة تحمي الحريات العامة ، والحريات الشخصية ، وتيسير مراجعة المحاكم ، سواء بتخفيض الرسوم ، اما باعفائها أم بتزييد عدد المحاكم والحكام ورفع الكفاءات القضائية .

هـ ـ جعل اعضاء المجالس البلدية ، والادارية ، ورؤساء البلديات ، وامين العاصمة ، منتخبين من قبل السكان ، وتمكين هذه المجالس من ممارسة شؤون البلديات ، والادارة ، بوجه يضمن تحقيق ارادة السكان .

و ـ حرية انتخاب مجلس النواب ، والمجالس البلدية ، والادارية ، واتخاذ التدابير العملية لذلك ، ومنها جعل الانتخاب على درجة واحدة ، وتضييق نطاق الدوائر الانتخابية .

ز ـ جعل جهاز الحكومة ديمقراطيا ، والقضاء على روح البيروقراطية فيه ، وافساح المجال لانتقاد الموظفين وتوجيه هذا الجهاز نحو خدمة الشعب .

المادة الرابعة ـ لتعزيز استقلال العراق ، واستكمال سيادته ، يعمل الحزب لتحقيق الامور التالية :

أ ـ تقوية وسائل الدفاع ، ورفع مستوى الجنود ماديا وثقافيا ، وتعزيز الروح الوطنية فيهم ، وتهذيبهم بالاساليب الديمقراطية ، لضمان خدمة الشعب ، والدفاع عن استقلال البلاد .

ب ـ التعاون مع سائر البلاد العربية لضمان خدمة كل منها ، ورفع الحواجز المصطنعة بينها ، وتوطيد الصلات بين الهيئات الشعبية الديمقراطية في هذه البلاد وتعاونها في سبيل تحقيق قوة حقيقية للجامعة العربية تمكنها من الدفاع عن استقلال البلاد العربية ، والمحافظة على مصالحها الحيوية ، ودفع الاخطار الاستعمارية عنها، ومن ضمنها الخطر الصهيوني .

ج ـ انماء العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع جميع الدول الديمقراطية على أساس المصالح المتبادلة بين الشعب العراقي وشعوب هذه الدول .

د ـ اعادة النظر في العلائق العراقية ـ البريطانية لتحقيق قيامها على الاساس المتقدم ذكره .

المادة الخامسة ـ لحل مشكلة الاراضي ، يعمل الحزب لتحقيق الامور التالية :

أ ـ توزيع الاراضي الاميرية الصرف على الفلاحين ، وعلى افراد العشائر الرحّل لاسكانهم .

ب ـ تأسيس البنوك الحكومية لاقراض الفلاحين ، وتاسيس الجمعيات التعاونية للفلاحين ، لمساعدتهم على استغلال الاراضي بنطاق واسع ، وبالطرق العصرية ، وتصريف المنتوجات ، ولغير ذلك من الامور التي تتعلق بتنشيط الزراعة، وبرفاه الفلاحين ، ورفع مستواهم الاقتصادي .

ج ـ الغاء جميع العادات ، والقواعد الزراعية القديمة ، المجحفة بحقوق الفلاحين ، والتي أصبحت عائقا عظيما في سبيل تقدم البلاد .

المادة السادسة ـ لانعاش الاقتصاد الوطني ، ولنشوء الصناعة الوطنية الحديثة في البلاد ، يعمل الحزب لتحقيق الامور التالية :

أ ـ تشجيع المشاريع الصناعية الاهلية ، وحمايتها من المزاحمة الاجنبية .

ب ـ قيام الحكومة بالمشاريع الصناعية الكبرى ، التي تتعلق بحاجات البلاد العامة ، واشتراك الحكومة في بعض المشاريع الاخرى .

ج ـ توسيع نظام السكك الحديدية ، والمواصلات البرية ، والنهرية ، والجوية، وتحسينها .

د ـ حماية الصادرات العراقية من احتكار الشركات الاجنبية المصدّرة ، والناقلة ، وحماية الاقتصاد الوطني من احتكار الشركات الاجنبية عموما .

هـ ـ ادخال الوسائل الآلية الحديثة على الزراعة .

و ـ تأسيس البنوك الحكومية لضمان سيطرة الدولة على مالية البلاد، ولضمان استقلالها المالي ، ولتنشيط الحركتين الصناعية والزراعية .

ز ـ احياء الاراضي بمشاريع ري كبرى .

ح ـ الغاء الضرائب ، والرسوم الجائرة ، وفرض الضرائب على الدخل ، والارث ، بنسب متصاعدة .

ط ـ الغاء رسوم البلديات على الحرفيين ، واصحاب الحوانيت الصغيرة ، والباعة المتجولين .

المادة السابعة ـ في قضية العمال : يعمل الحزب لتحقيق حقوق العمال التي يتضمنها التشريع الحالي ، وتوسيع تلك الحقوق حتى تساير ما وصلت اليه حقوقهم في البلاد الديمقراطية ، ولا سيما تحديد ساعات العمل اليومي ، والحد الادنى للاجور ، ولتعزيز حق تاليف النقابات ، وتثبيت كيانها ، وتسهيل قيامها بواجباتها في تنظيم العمال ، وتفهيمهم حقوقهم ، ومساعدتهم على نيلها ، ومساعدة النقابات ماليا، وايجاد تشريع لضمان العمال . ولاجل تنفيذ القوانين المتعلقة بحقوق العمال تنفيذا حقيقيا ، يجب تأسيس لجان تفتيش من العمال لمراقبة تطبيق تلك القوانين ، واعفاء دعوى العامل المتعلقة بتطبيق قوانين العمال من اي نوع من الرسوم .

المادة الثامنة ـ في سبيل التقدم الاجتماعي ، يعمل الحزب لتحقيق الامور التالية :

أ ـ مكافحة الامية ، ونشر الثقافة بين جميع ابناء الشعب بكل الوسائل الحديثة .

ب ـ جعل التعليم الابتدائي الزاميا ، وجعل التعليم مجانيا في جميع مراحله ، وتوسيع التعليم المهني ، والفني ، والثانوي ، والعالي .

ج ـ تاليف وتشجيع الجمعيات ، والاندية العلمية ، والثقافية ، والرياضية ، وغيرها من الجمعيات التي تهدف الى اغراض اجتماعية ديمقراطية .

د ـ ضمان صحة الشعب بتزييد عدد المستشفيات ، والمستوصفات ، وتحسينها ، وتوسيعها ، والاهتمام بالوقاية الصحية ، والاكثار من عدد الاطباء ، ورفع مستواهم العلمي .

هـ ـ تنظيم المدن والقرى تنظيما صحيا عصريا ، وانشاء القرى العصرية، وردم المستنقعات والاهوار .

و ـ رفع مستوى صغار الموظفين والمستخدمين .

ز ـ رفع مستوى المراة ، وتعزيز مركزها الاجتماعي ، وحماية الام والطفل.اهـ.

(ملاحظة) صادقت الوزارة بكتابها المرقم ٤٥٨٧ والمؤرخ ٢ نيسان سنة ١٩٤٦م على تأسيس هذا الحزب ، وعلى منهاجه الاساسي المذكور اعلاه .

٥ ـ حزب الاتحاد الوطني

وفي ١٢ آذار ١٩٤٦م ، قدم جماعة من فلول الشيوعيين المثقفين ، سواء منهم من انشق على الاحزاب الشيوعية السرية ، أو من رجح الاشتغال العلني دون السر ، او كان يحمل العقيدة الماركسية دون ان ينضم الى مؤسسة من المؤسسات السرية والعلنية ، اضراب السادة : عبد الفتاح ابراهيم ، ومحمد مهدي الجواهري ، والمحامي جميل كبه ، وموسى الشيخ راضي ، والمحامي ادور قليان ، والمحامي موسى صبار ، وعطا البكري ، فقدموا طلبا الى وزارة الداخلية بتأسيس حزب سياسي باسم « حزب الاتحاد الوطني » ورفقوا طلبهم بمنهاج الحزب الاساسي ، ونظامه الداخلي ، فحرص وزير الداخلية على تذليل كل عقبة امام هذا الحزب ، وامام «حزب الشعب» فأجازهما ، كي لا يقال انه أجاز الاحزاب اليمينية دون اليسارية ، ولاسيما بعد ان اظهر الانكليز رغبتهم في مكافاة العناصر الشيوعية التي انقلبت على هتلر والقوميين واعلنت عن مساعدتها لدول الحلفاء بعد انحياز الاتحاد السوفياتي اليهم وهذا نص المنهاج الاساسي للحزب :

منهاج حزب الاتحاد الوطني

يعمل الحزب بالوسائل الدستورية على تحقيق الاهداف الآتية :

١ ـ تعزيز كيان العراق الوطني ، واستكمال سيادته ، وتوطيد علاقاته على أساس المساواة ، والمصالح المتبادلة ، بجميع الدول الديمقراطية .

٢ ـ توسيع مجال الحريات الديمقراطية ، وانشاء مجتمع مدني ، ديمقراطي، صحيح .

٣ ـ توثيق الروابط القومية بين العراق والاقطار العربية الاخرى ، وتوسيع مجال التضامن السياسي ، والتعاون الاقتصادي ، والثقافي ، فيما بينها ، وتأييد الاقطار العربية غير المستقلة في نضالها من اجل حريتها وسيادتها ، ومكافحة الصهيونية باعتبارها خطرا يهدد البلاد العربية ، والعمل على حل قضية فلسطين عن طريق تحقيق استقلالها .

٤ ـ تحقيق المساواة بين جميع العراقيين في حقوق المواطنة وواجباتها ، من غير تمييز في القومية ، والدين ، والمذهب .

٥ ـ الغاء جميع القوانين ، والانظمة ، التي تحول دون ممارسة الافراد والجماعات حرياتهم الديمقراطية ، ومنها حرية الضمير ، والكلام ، والصحافة ، والنشر ، والاجتماع ، والجمعيات ، والاحزاب ، والنقابات ، وحرية العبادة والمعتقد.

٦ ــ توطيد اسس الديمقراطية الصحيحة في الادارة ونظمها ، وتعزيز استقلال القضاء ، وجعله اداة صالحة لحماية الحريات العامة ، والحريات الشخصية ، وقادر على نشر العدل بين المواطنين جميعا .

٧ ــ تحقيق مبدأ الانتخاب الحر المباشر في جميع الانتخابات النيابية،والادارية، والبلدية .

٨ ــ جعل التعليم الابتدائي موحدا ، والزاميا ، ومجانيا ، بتعميم المدارس الابتدائية في المدن والقرى ، وتربية النشء تربية وطنية ديمقراطية عملية ، وتوسيع التعليم الثانوي والعالي لينفسح مجال المساواة في تحصيله لجميع المواطنين ، وتعزيز مكانة المعلمين ورجال الفكر والعلم والفن ، واحياء التراث الفكري القومي ، ونشر الثقافة ، والقضاء على الامية بتشريع خاص ، والعناية بالشباب ، وتشجيع الرياضة البدنية وتعميمها .

٩ ــ العناية بالصحة العامة ، وبأسباب الوقاية من الامراض ، بنشر المؤسسات الصحية والوقائية ، في المدن والقرى والارياف ، وضمان المعالجة المجانية للمواطنين المعوزين في أنحاء البلاد كافة ، ورعاية صحة الام والطفل .

١٠ ــ ترقية اقتصاديات البلاد بتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها ، وتهيأة وسائل الانتاج الصناعي ، وتصنيع الزراعة ، وتنشيط التجارة ، وتنظيم الري ، وتوسيع سبل المواصلات وتحسينها ، ومساعدة صغار المنتجين ، والمشاريع‌الصناعية الصغيرة في المدن والقرى ، وتشجيع تنظيم جمعيات الانتاج والتمويل التعاونية ، ومشاركة الدولة في المشاريع الصناعية الكبرى ، وحماية صادرات العراق من خطر الشركات الاحتكارية الاجنبية ، وترويجها في الاسواق ، وقيام الدولة بتأسيس بنك مركزي للتمويل ، واصدار العملة العراقية .

١١ ــ العناية بشؤون العمال ، وتشجيعهم على الانتظام في النقابات ، وحماية حقوقهم ، وجعل العلاقات بينهم وبين اصحاب العمل على اساس العدل والمصلحة الوطنية .

١٢ ــ العناية بشؤون الفلاح ، وتحريره من البؤس والجهل ، ورفع مستواه الاجتماعي ، والاقتصادي ، بحمايته من الاستغلال الفاحش ، وتنظيم علاقته بصاحب الارض على اساس العدل والمصلحة الوطنية ، وتيسير حصوله على حاجاته،وتصريف منتوجه بتشجيع تنظيمه جمعيات الفلاحين التعاونية للاستهلاك والانتاج ، وبتأسيس مراكز حكومية للتسليف ، وتشجيع تربية الحيوانات الداجنة وتحسين نوعها .

١٣ ــ العمل على تعميم الملكية الصغيرة للارض ، وتوطين القبائل الرحّل،وذلك عن طريق احياء الاراضي الاميرية ، وتوزيعها على الفلاحين وافراد القبائل الرحل ، ومساعدتهم على الاستقرار وتنظيم القرى والمراعي .

١٤ ــ العناية بشؤون الموظفين ومستقبلهم ، وتنمية قدرتهم على تأدية الخدمات الاجتماعية المنوطة بهم .

١٥ ــ العناية بأرباب المهن الحرة ، وتشجيعهم على الانتظام في نقابات ، وعلى تاسيس الجمعيات التعاونية ، لتيسر لهم اسباب التقدم المهني ، وتعزز مكانتهم في المجتمع ، وتوفر لهم اسباب المعيشة الرضية .

١٦ ــ تحقيق العدل في فرض الضرائب بالتوسع في الاخذ بمبدا الضرائب المباشرة ، وفرض الضرائب المتصاعدة على الدخل بجميع اشكاله ، وعلى الارث . وتخفيف عبء الضرائب والرسوم على صغار التجار ، وذوي الدخل الصغير ، وصغار الباعة .

١٧ ــ ويعتبر الحزب من مبادئه الاساسية السعي لجمع العناصر الديمقراطية، وتوحيدها في حزب واحد ، لتحقيق المصلحة الوطنية . اهـ .

(ملاحظة) صادقت وزارة الداخلية على تأسيس (حزب الاتحاد الوطني) وعلى منهاجه الاساسي ، بكتابها المرقم ٤٥٩١ والمؤرخ ٢ نيسان ١٩٤٦م .

معاهدة استرداد المجرمين بين اليمن والعراق

كانت قد جرت مراسلات طويلة بين السلطات المختصة في العراق وفي اليمن لعقد معاهدة تبادل المجرمين بين المملكتين العراقية واليمنية ، وكانت هذه المراسلات بلغت نهايتها ، عندما دعي رئيس الوزراء السويدي ، لحضور جلسات مجلس الجامعة العربية في القاهرة ، فانتهز هذه الفرصة ووقع المعاهدة الآتية مع ممثل اليمن :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق من جهة ،

حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن من جهة اخرى ،

نظرا الى رغبتهما في عقد معاهدة بشأن تسليم المجرمين الذين يفرون من وجه العدالة ، ويهربون من مملكة العراق الى مملكة اليمن ، ومن مملكة اليمن الى مملكة العراق .

قد عيّنا مندوبين مفوضين عنهما : ــ

من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك العراق .

توفيق السويدي رئيس الوزراء ووزير الخارجية .

ومن قبل حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن .

صاحب السمو الملكي الامير سيف الاسلام عبدالله .

اللذين بعد ان قدم كل منهما اوراق تفويضه ووجدت صحيحة ، ومطابقة للاصول ، قد اتفقا على ما ياتي :

المادة الاولى :

تتعهد حكومة اليمن ان تسلم الى حكومة العراق ، أيا كان من الرعايا العراقيين، الذين يرتكبون داخل حدود العراق احدى الجرائم الواردة في المادة الثالثة من هذه المعاهدة ، ويوجدون داخل حدود مملكة اليمن .

المادة الثانية :

تتعهد حكومة العراق بأن تسلم الى حكومة اليمن ، أيا كان من رعايا مملكة اليمن ، الذين يرتكبون داخل حدود مملكة اليمن احدى الجرائم الواردة في المادة الثالثة من هذه المعاهدة ، ويوجدون داخل حدود مملكة العراق .

المادة الثالثة :

لا يسمح بتسليم المجرمين السياسيين . اما الجرائم التي يجب تسليم المجرمين فيها (ولا تعتبر من الجرائم السياسية) فهي : قطع الطريق ، او السرقة ، او السلب، او النهب او القتل ، او الجرح ، او الغزو ، او التعدي الشديد ، سواء أكان المجرم فردا او جماعة ، وسواء أكان الجرم موجها ضد فرد او جماعة ، وكذلك لا يعتبر جرما سياسيا كل قيام ضد شخص احد صاحبي الجلالة او ضد شخص احد اقربائه .

المادة الرابعة :

ان طلب تسليم المجرمين ، الذي تقدمه الحكومة العراقية ، يجب ان يقدم الى السلطة المختصة لحكومة اليمن ، وان يكون مشفوعا بالاوراق التالية :

أ ــ ورقة تحتوي على اوصاف المجرم ، وما يتيسر من المعلومات ، وذلك لاجل بيان هويته .

ب ــ ورقة تحتوي على خلاصة موجزة عن الجرم الذي ارتكبه المجرم .

ج ــ صورة اي حكم سابق اصدرته محكمة على المجرم ، اذا كان ممن سبق ان حكم عليه ، وتختم جميع الاوراق المار ذكرها بختم السلطة المختصة .

المادة الخامسة :

ان طلب تسليم المجرمين الذي تقدمه حكومة اليمن ، يجب ان يقدم الى السلطة المختصة في حكومة العراق ، وان يكون مشفوعا بالاوراق المذكورة في المادة الرابعة ، وتختم جميع الاوراق المار ذكرها بختم السلطة المختصة .

المادة السادسة :

لا يجوز – بمقتضى هذه المعاهدة – تسليم اي فرد بسبب اي جرم ارتكبه قبل تاريخ تنفيذها .

المادة السابعة :

لا يحاكم اي مجرم يسلم وفقا لهذه المعاهدة ، الا عن الجرم الذي طلب تسليمه من أجله . اما الجرائم التي يكون قد ارتكبها قبل تاريخ تسليمه ، ولم يسبق طلب تسليمه من اجلها ، فلا يحاكم عنها الا بعد ان يكون قد اعطيت له فرصة كافية لمغادرته القطر فلم ينتهزها .

المادة الثامنة :

تبرم هذه المعاهدة من قبل الفريقين المتعاقدين ، ويجري تبادل وثائق الابرام في المحل الذي يتفق عليه بينهما ، وينفذ عند تبادل وثائق الابرام .

وتأييدا لما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران اعلاه على هذه المعاهدة وختماها بختميهما .

كتب في القاهرة بنسختين باللغة العربية في اليوم الثامن والعشرين من شهر ربيع الثاني لسنة ١٣٦٥هـ الموافق اول نيسان سنة ١٩٤٦م .

توفيق السويدي　　　سيف الاسلام عبد الله

تعديل الوزارة

راى الاستاذ توفيق السويدي ان امور مجلس الوزراء تتطلب التفرغ لها ، والتخلي عن منصب « وزارة الخارجية » الذي كان يشغله منذ تاليفه الوزارة فرفع هذا الخطاب الآتي ، بعد الضجة المفتعلة التي قامت في مجلس الاعيان حول عدم جواز اشغال هذا المنصب « بالاصالة » من قبل رئيس الوزراء :

سيدي صاحب السمو الملكي الوصي المعظم .

أولتني ثقتكم السامية تقلد منصب وزارة الخارجية ، اضافة لمنصب رئاسة الوزراء ، فاضطلعت بالامر اجابة لهذه الثقة الغالية . ومن حيث اني اشعر ان تفرّغي لشؤون رئاسة الوزراء في الوقت الحاضر اقرب الى المصلحة ، لهذا اتقدم لمقامكم الكريم راجيا قبول استقالتي من منصب وزارة الخارجية ، والتفضل باملاء منصب هذه الوزارة بمن ينال ثقتكم السامية (١) هذا والله أسأل ان يسدد خطانا برعايتكم السامية .

العبد المخلص : توفيق السويدي

---

(١) «الملك يختار رئيس الوزراء ، وعلى ترشيح الرئيس يعين الوزراء ويقبل استقالتهم من مناصبهم» .
الفقرة الخامسة من المادة ٢ من القانون الاساسي العراقي

وفي ٢١ ايار ١٩٤٦م صدرت الارادة الملكية المرقمة ٢٩٨ لسنة ١٩٤٦م :
١ – بقبول استقالة توفيق السويدي رئيس الوزراء من منصب وزارة الخارجية.
٢ – بتعيين علي ممتاز وزير المواصلات والاشغال ، وزيرا للخارجية .
٣ – وبتعيين عبد الجبار الجلبي وزير التموين ، وزيرا للمواصلات والاشغال.
٤ – باسناد منصب وزارة التموين بالوكالة الى وزير المالية .

قانون انتخاب النواب

تستند الانتخابات النيابية في العراق الى قانون وضع سنة ١٩٢٤م ، وكانت بعض مواده مصدر تذمر عام من مختلف الطبقات ، لانه يمكن الحكومة من التدخل فيها تدخلا سافرا . لهذا تالفت لجنة من كبار رجال البلد ، ممن تقلدوا مناصب عالية ، ووظائف هامة في الدولة ، ووضعوا لائحة قانون جديد يجعل الدائرة الانتخابية اصغر مما كانت عليه سابقا ، اذ كان اللواء الواحد يعتبر دائرة انتخابية واحدة ، فقسم في هذا القانون الى عدة دوائر . كما ان القانون الجديد تضمن اسسا جديدة كالترشيح ، والتزكية ، ووضع التامينات . ورفع عدد النواب من ١١٥ الى ١٣٨ نائبا .. الخ ، وقد اقر مجلس النواب هذه اللائحة في جلسته المنعقدة في ٢١ ايار ١٩٤٦م ، واقرها مجلس الاعيان في الخامس والعشرين من هذا الشهر، بعد مناقشة سطحية في كلا المجلسين ، لان الاعيان والنواب معا كانوا يرمون من وراء ذلك اكتساب هذه اللائحة صفتها التشريعية ، قبل ان يتم المجلس النيابي اجتماعه العادي لسنة ١٩٤٥م – ١٩٤٦م فتم ذلك بيسر .

التقارب بين العراق وتركية

لمحة موجزة :

اتينا في المجلد السادس من كتابنا هذا ، على لمع عن زيارة الامير عبد الاله الى تركية في منتصف ايلول ١٩٤٥م ، ايام « الوزارة الباجه‌جية الثانية » والحفاوة التي قوبل بها ، والمباحثات التي اجراها مع رئيس الجمهورية التركية ، فلما عاد الى العراق في العشرين من هذا الشهر ، احاطت رئاسة الديوان الملكي رئاسة مجلس الوزراء علما بما جرى وبما تم الاتفاق عليه ، فاتخذ مجلس الوزراء في ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٤٥م هذا القرار :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب رئاسة الديوان الملكي المرقم ٧٨٧ والمؤرخ في ٣٠/١٠/١٩٤٥م ، وعلى ملخص المحادثات التي جرت بين حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، ورئيس الجمهورية التركية في انقرة . ونظرا للاهداف العليا التي استهدفتها اسس المفاوضات ، وللفوائد العظمى التي تنجم من تحقيق هذه الاسس ، ونظرا لكون العراق عضوا في جامعة الدول العربية من جهة ، وعضوا في

مجموعة دول ميثاق سعد آباد من جهة اخرى ، فقد تحتم عليه البدء بتهيأة المشاريع اللازمة لتحقيق الامور المبحوث عنها في ملخص المحادثات . لهذا قرر المجلس ما يأتي:

١ ـ تأليف لجنة لتهيئة المشاريع المدرجة في ملخص المحادثات المذكورة .

٢ ـ تعيين صاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيسا للجنة المذكورة ، على ان يمنح الصلاحيات الآتية :

أ ـ انتخاب اعضاء اللجنة .

ب ـ مخابرة الدوائر المختصة في جميع الوزارات .

جـ ـ الاتصال برجال الحكومة التركية ، وباقي حكومات اعضاء جامعة الدول العربية ، وحكومات ميثاق سعد آباد ، في عواصم بلادهم ، او بالسلطات المخولة حق المداولة في هذه الامور من قبل تلك الحكومات .

د ـ التنقل مع من يلزم من الاعضاء في عواصم الدول المذكورة ، عند الضرورة .

٣ ـ ان يرفع الرئيس المشار اليه التقارير المنجزة لهذه المشاريع الى رئاسة مجلس الوزراء ، وان يرسل نسخة منها الى رئاسة الديوان الملكي ، ووزارة الخارجية .

٤ ـ ان يستعين المشار اليه ببعض الموظفين للقيام بشؤون السكرتيرية تجاه مخصصات يقدّرها المجلس اهـ .

مسعى نوري السعيد :

وشرع السعيد في اعداد الدراسات التي تتطلبها مهمته فورا ، ووضع بروتوكولا بالمبادىء التي سيفاوض الجانب التركي عليها ، وقدّم هذا البروتوكول الى رئيس الوزراء حمدي الباجه‌جي ، ثم سافر الى القاهرة في مهمة رسمية . فلما عاد الى العراق ، وجد كل شيء على حاله ، واذا بوزير تركية المفوض في بغداد يزور الوصي ، ويبدي استعداد الحكومة التركية للدخول في المفاوضات مع الجانب العراقي ، على اسس المحادثات التي جرت في انقره ، فطلبت رئاسة الديوان الملكي ان تعجل الحكومة في المفاوضات . وفي ١٧ كانون الثاني ١٩٤٦م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب رئاسة الديوان الملكي المرقم ج ٢٥ والمؤرخ في ١٩٤٦/١/١٣م، الباحث عن مثول معالي وزير تركية المفوض لدى صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، وعن الرغبة السامية في تشكيل اعضاء الوفد المزمع ارساله الى تركية . واستمع الى الايضاحات التي ادلى بها فخامة رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية ، وكذلك لاحظ المجلس قراره المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ

١٩٤٥/١١/١٤م ، الذي وافق بموجبه على انتداب هيأة برئاسة فخامة السيد نوري السعيد للمداولة عن الجهات الموضحة في ذلك القرار، وكذلك تلي تقرير رئيس الوفد المشار اليه المرقم ٧ والمؤرخ في ١٩٤٦/١/١٦م ، الذي اقترح به انتداب السيد نوري القاضي السكرتير العام لمجلس الوزراء ليكون خبيرا قانونيا مع الوفد ، ولاحظ تقرير الرئيس المشار اليه المرقم ٥ والمؤرخ في ١٩٤٦/١/١٣م الذي اقترحبه ترشيح المستر اتكنسن مدير الري العام ، بصفتـه خبيرا في شؤون الري . وبعد المداولة ، قرر المجلس الموافقة على ان تكون اللجنة التي ستوفد الى تركية برئاسة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد مؤلفة من عضوية اصحاب المعالي : النائب عبد الاله حافظ ، والسيد عطا امين وزير العراق المفوض في تركية ، والموافقة ايضا على انتداب السيد نوري القاضي سكرتير مجلس الوزراء العام بصفتـه خبيرا قانونيا ، والمستر اتكنسن بصفته خبيرا فنيا ، ومنح كل من المشار اليهم مخصصات الايفاد حسب النسب المبينة في نظام مخصصات الايفاد وتعديلاته » اه .

وفي ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦م :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب رئيس لجنة تهيأة المشاريع بين العراق وتركية المرقم ١ والمؤرخ في ١٩٤٥/١١/٢٠م ، ولاحظ ما جاء في قراريه المتخذين في جلستيه المنعقدتين في ١٩٤٥/١١/١٤م ، و ١٩٤٦/١/١٧م ، واستمع الى بيانات فخامة رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية ، وحيث انه قد صرف النظر عن البروتوكول المقترح عقده بين العراق وتركية ، قرر تخويل اللجنة المؤلفة برئاسة فخامة السيد نوري السعيد والموفدة الى تركية المذاكرة حول المواد التالية :

١ ــ التعاون في الامور الاقتصادية والمالية ، والتجارية ، بصورة عامة .

٢ ــ التعاون في تنظيم وتحسين طرق المواصلات . ووسائل النقل .

٣ ــ التعاون في الامور الثقافية .

٤ ــ التعاون في السيطرة واستغلال مياه نهري دجلة والفرات لضمان منفعة الطرفين .

٥ ــ التعاون في القضاء على الافراد الخطرين على مصالح البلدين » اه .

صلاحيات مطلقة :

ثم ظهر للسيد نوري السعيد ان الصلاحيات التي اقرها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦م ، لا تكفي لتحقيق التعاون بين العراق وتركية على اساس المذاكرات التي جرت بين الوصي ورئيس الجمهورية التركية في انقره ، فاتخذ المجلس الوزاري القرار التالي في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٦م وهو :

« استمع المجلس الى الايضاحات التي أدلى بها فخامة رئيس الوزراء ووكيل

وزير الخارجية ، واعاد النظر في قراره المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١/٢٢/ ١٩٤٦م ، المتضمن صلاحية الهياة الموفدة الى تركية برئاسة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد . وبعد المداولة قرر ما ياتي :

١ ــ للهياة المشار اليها ، علاوة على حق المداولة ، حق التوقيع ايضا على الامور المبحوثة في القرار المذكور .

٢ ــ وللهياة حق المداولة والتوقيع ايضا في الشؤون التي تخص الاقامة ، وجوازات السفر ، والاشخاص الخطرين ، واعادة المجرمين .

٣ ــ الاتفاق على تخفيض الرسوم الكمركية للمنتوجات الزراعية فقط ، التي تفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي ، على ان لا تكون مشمولة باحكام قانون انحصار التبغ ، ووجوب عدم الاخذ بمبدأ اعفاء اية مادة من المواد التي يجري تبادلها بين المملكتين » اهـ .

تضييق الصلاحيات المذكورة :

تلك هي المقررات التي اتخذتها « الوزارة الباجه جية الثانية » بين ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٥م و ٣١ كانون الثاني ١٩٤٦م ، فلما حلت « الوزارة السويدية الثانية » محل الوزارة المذكورة في ٢٣ شباط ١٩٤٦م ، سافر السعيد الى انقره ، بعد تاليف الوزارة الجديدة بيومين ، ودخل في المفاوضات التي رسمتها المقررات المذكورة ، ووضع نصوصا لمسودة المعاهدة المقترح عقدها بين تركية والعراق ، فلما عرضت « وزارة الخارجية » هذه المسودة على مجلس الوزراء راى المجلس ان يخفف الصلاحيات المخوّلة للسيد نوري السعيد من قبل ، فاتخذ القرار التالي في ١١ آذار ١٩٤٦م :

« اطلع مجلس الوزراء على كتابي وزارة الخارجية المرقمين ش ٤٨١ ــ ٤٨١ ــ ٦ ــ ٧٨٣ و ش ٤٨١ ــ ٤٨١ ــ ٦ ــ ٢٢٩٤ والمؤرخين في ١٩٤٦/٣/١٠م ، وعلى مسوّدة المعاهدة العامة المقترح عقدها بين العراق وتركية ، والمرفقة بكتاب وزارة الخارجية الاول المشار اليه في اعلاه . وبعد ان استمع ايضاحات فخامة وزير الخارجية ، قرر ارسال البرقية الآتية الى رئيس الوفد العراقي في انقره :

« مشروعكم الجديد يتطلب درسا واتصالا لا يمكننا من تنفيذ رغبة الاتراك بشأنه . الآن نرجح أن تكتفوا بقضاء مهمتكم الاقتصادية ، كما حددها مجلس الوزراء ، وترك الامور السياسية لوقت آخر مناسب ، بحيث يشعرون ان الباب لا زال مفتوحا امام الطرفين » اهـ .

استمرار السعيد في مهمته :

لم يتقيد السعيد بقرار مجلس الوزراء الجديد ، المتخذ في جلسة ١١ آذار ١٩٤٦م ، ويستفاد من تقرير له رفعه الى مجلس الوزراء في ١١ نيسان ١٩٤٦م :

« ١ ـ ان المحادثات التـي دارت بين سمو الوصي المعظـم ، وفخامـة رئيس الجمهورية التركية ، والتي اقرها مجلس الوزراء ... كانت تتضمن اولا التعاون في السياسة الخارجية .

« ٢ ـ ان عقد المعاهدة لا يزيد ولا ينقص من مسؤوليات العراق المترتبة عليـه في ميثاق سعد آباد ، وميثاق الامم المتحدة ، كما انه لا يتعارض مع ميثاق جامعـة الدول العربية .

« ٣ ـ ان في عقد المعاهدة فرصة سانحة لكسب الراي العام التركي ، لا يمكن تعويضها ، بل بالعكس ان في عدم عقدها ضررا على العراق يصعب تلافيه .

« ٤ ـ ان عقد المعاهدة يضمن لنا تأييد الحكومة التركية في قضية فلسطـين ، والتي هي الوتر الحساس في القضية العربية » اهـ .

ويضيف السعيد الى هذه الاعتبارات قوله :

« وعلى الرغم من قناعتنا بالفوائد الجمة التي يجنيها العراق من عقد المعاهدة ، فقد استمزجنا راي وزارة الخارجية البريطانية عن طريق السفارة البريطانيـة فـي انقره ، حول الموضوع ، بالنظر لسعة اطلاعهم في الشؤون الدولية ، ولما تحتمه علينا معاهدة التحالف ، فكان الجواب مؤيدا لوجهة نظرنا » اهـ .

وعلى هذا الاساس استمر السيد نوري السعيـد في المفاوضات مع الجـانب التركي ، حتى توصل الطرفان الى توقيع الوثائق التالية في يوم ٢٩ آذار ١٩٤٦م :

اولا ـ معاهدة صداقة وحسـن جوار ، وتلحق بها ستة بروتوكولات وهي :

ا ـ بروتوكول تنظيم المياه في دجلة والفرات .
ب ـ بروتوكول التعاون المتقابل في امور الامن .
جـ ـ بروتوكول التعاون في امور التعليم ، والثقافة .
د ـ بروتوكول المواصلات البريدية ، والبرقية ، والتلفونية .
هـ ـ بروتوكول بشان الامور الاقتصادية .
و ـ بروتوكول بشان الحدود .
ثانيا ـ اتفاقية التعاون المدني ، والقضائي ، والجزائي ، والتجاري .
ثالثا ـ اتفاقية بشان تسليم المجرمين .
وبعد ان وقع نوري السعيد هذه الوثائق عاد من انقره في اول نيسان ١٩٤٦م .

مجلس الوزراء يتراجع :

وعند وصوله الى بغداد ، رفع تقريرا ضافيا الى رئيس مجلس الـوزراء حول الاعمال التي توصل اليها ، فجرت مفاوضات طويلة استمرت زهاء ستة اسابيـع ، لعب فيها الوصي دورا هاما لانقاذ الموقف . فارتأت الحكومة ان توجه بعض الاسئلة

الى الممثل التركي لايضاح بعض بنود المعاهدة ، فابت تركية ان تقدم اي ايضاح اكثر مما جاء في صلبها ، وفي ١٨ ايار ١٩٤٦م عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة استمع فيها الى ايضاحات نوري السعيد ، واتخذ القرار التالي :

« عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة في ديوانه تحت رئاسة صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وحضر الجلسة اصحاب المعالي الوزراء بأجمعهم . ومن حيث ان موضوع الجلسة يتعلق في الاتفاقيات المنعقدة بين الحكومة العراقية والحكومة التركية ، لهذا فقد دعي صاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس الوفد العراقي المفاوض ، وحضر معه كذلك معالي السيد عبدالاله حافظ احد اعضاء الوفد . وبالنظر الى اللزوم الحاصل ؛ احضر كل الخبراء الملحقين بالوفد المذكور ، وهم نوري القاضي السكرتير العام ، وجورج جرجي المدون القانوني .

« تلي تقرير رئيس الوفد ، فخامة السيد نوري السعيد المرقم ١١ والمؤرخ في ١٩٤٦/٤/١١م ، المحتوي على تسع صحائف ، المتضمن سير المفاوضات ، والنتيجة التي حصل عليها ، وكذلك تلي تقريره الثاني المرقم ١٢ والمؤرخ ١٩٤٦/٥/٦م ، بثلاث صحائف المتضمن ايضاح نقطتين وردت في تقريره الاول ، حول القضية الفلسطينية ، وعدم تعارض المعاهدة المعقودة مع تركية مع ميثاق جامعة الدول العربية ، وكذلك دققت المعاهدة الموضوعة البحث وهي (معاهدة الصداقة وحسن الجوار) بين العراق وتركية ، المحتوية على ثماني مواد ، وكذلك ملحقاتها البروتوكولات . ولوحظت الاتفاقية الثانية المعقودة بشأن تسليم المجرمين ، والكتب المربوطة بها ، وكذلك دققت الاتفاقية الثالثة بشأن التعاون القضائي المدني ، والجزائي ، والتجاري ، ثم دقق المجلس كتاب رئاسة الديوان الملكي المرقم ٧٨٧ والمؤرخ في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٥م ، الباحث عن المداولات الجارية بين صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، وبين رئيس الجمهورية التركية ، وكذلك تلي ملخص المحادثات الجارية بين المشار اليهما ، والمتضمنة وجهات النظر التي يجب ملاحظتها ، ثم تلي قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة في ١٩٤٥/١١/١٤م ، المتضمن تاليف لجنة لملاحظة الجهات المذكورة ، وتليت قرارات مجلس الوزراء الاخرى الصادرة بهذا الشان . وعقيب ذلك استمع المجلس الى الايضاحات التي أدلى بها معالي وزير المالية ، بصفته عضوا في اللجنة الوزارية التي شكلت لتدقيق هذه الاتفاقية ، المتضمنة ما قامت به اللجنة الوزارية من تدقيقات ومخابرات . ثم طلب من فخامة نوري السعيد الادلاء بوجهة نظره حول الاتفاقيات وملحقاتها ، وسير المفاوضات ، فقدم المشار اليه تفصيلات وافية حول ذلك ، وبعد أن ترك المشار اليه المجلس مع الخبراء ؛ تداول المجلس في الامر ، واتخذ القرار الآتي :

« قرر مجلس الوزراء المصادقة على معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، المنعقدة بين العراق وتركية ، وملحقاتها البروتوكولات الستة المصرحة في المادة الثالثة من تلك المعاهدة ، وكذلك قرر المصادقة على اتفاقية تسليم المجرمين ، واتفاقية التعاون القضائي المدني ، والجزائي ، والتجاري ؛ المبحوث عنهما في القسم الثاني من المادة السادسة من اتفاقية معاهدة الصداقة وحسن الجوار .

« ومجلس الوزراء يحتفظ بفهم مضمون المادة الثالثة من اتفاقية الصداقة وحسن الجوار ؛ انها لا تعارض ميثاق جامعة الدول العربية (١) ولا تخالف التزامات العراق بموجبه . وان لا تفسر في المستقبل بشكل يعارض او يخالف مفهوم الميثاق المذكور ، وكذلك يقرر المجلس تبليغ هذه الفقرة ايضا المتضمنة لهذا التحفظ مع وثائق الابرام الى الحكومة التركية » اهـ .

معاهدة صداقة وحسن جوار

بين

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني

و

صاحب الفخامة عصمت اينونو رئيس الجمهورية التركية

لما كان هدفهما الاسمى توسيع علاقات الصداقة وحسن الجوار السائدة لحسن الحظ بين العراق وتركية ، وتقوية المودة وروابط الاخوة القائمة منذ قرون بين الشعبين .

ولاعتبارهما السلم والامن في بلديهما ، مندمجين في السلم والامن لشعوب العالم، وخاصة شعوب الشرق الاوسط ، واساسا لسياستهما الخارجية الثابتة .

ولسرورهما بما ورد في ميثاق الامم المتحدة ، الموقع عليه مؤخرا في سان فرنسيسكو ، الرامي الى تقوية التضامن الدولي من احكام تؤيد ما يطمحان اليه تمكنهما من اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه .

ولاعتبارهما ان التقارب الفعلي لا يتحقق الا اذا استند الى التفاهم والتعاون المتقابل في الحقل الاقتصادي .

ونظرا لما يشعران به من سرور حقيقي بان يكونا اول من وضع مبادىء ميثاق الامم المتحدة موضع التنفيذ ، ولعزمهما على البقاء مخلصين في اداء الواجبات الناشئة من الميثاق .

قد اقتنعا بضرورة عقد اتفاق يحقق كافة الاعتبارات الوارد ذكرها آنفا، وعينا عنهما لهذا الغرض مندوبين مفوضين :

---

(١) استقالت « الوزارة السويدية الثانية » في ٣٠ مايس ١٩٤٦ م قبل ان يصادق مجلس الامة على هذه المعاهدات ، وحلت محلها وزارة برئاسة ارشد العمري ، واخرى برئاسة نوري السعيد ، ولم تعرض المعاهدة على المجلس المذكور ليقرها . فلما جاءت « وزارة صالح جبر » الى الحكم ، اقر مجلس الوزراء المعاهدة مجددا بتاريخ ٢٠ مايس ١٩٤٧ م بعد ان حذف هذا الشرط وابرمها مجلس النواب في ٧ حزيران ١٩٤٧ م بالاكثرية الحكومية التي اعتادت ان تلبس لكل حلة لبوسها .

عن حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ـ ملك العراق .

صاحب الفخامة الفريق نوري السعيد : رئيس مجلس الاعيان ، وحامل وسام الرافدين من الدرجة الاولى . .

صاحب المعالي عبد الاله حافظ ـ عضو المجلس النيابي .

عن صاحب الفخامة عصمت اينونو ـ رئيس الجمهورية التركية .

صاحب المعالي حسن سقا ـ نائب طرابزون ووزير الخارجية .

صاحب المعالي فريدون جمال اركن ـ السكرتير العام لوزارة الخارجية وسفير تركية .

الذين بعد ان قدم كل منهم أوراق تفويضه الى الآخر ووجدها صحيحة ومطابقة للاصول ، اتفقوا على ما يأتي :

المادة الاولى :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يحترم تمام ملك الآخر ، والحدود الفاصلة بين بلديهما ، كما حددت وخططت وفق أحكام المعاهدة المنعقدة في سنة ١٩٢٦م .

المادة الثانية :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، باتباع سياسة عدم التدخل بصورة باتة في الشؤون الداخلية للطرف الآخر .

المادة الثالثة :

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بان يتشاورا في الشؤون الدولية ، ذات الصبغة العامة ، وبالاخص في الشؤون ذات الصبغة الاقليمية التي يهمهما امرها، وبأن يسدي كل منهما للآخر تأييدا وتعاونا تامين فيالسياسة التيسينتهجانها ضمن ميثاق الامم المتحدة .

المادة الرابعة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بان يخبر المرجع المختص لمنظمة الامم المتحدة ، بكل تهديد بالاعتداء ، أو بكل اعتداء يقع على تمام كل منهما ، او على حرمة حدوده .

المادة الخامسة :

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان ، عملا باحكام المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة ، بأن يحسما بالطرق السلمية كل نزاع قد يحدث بينهما ، وبأن يخبرا مجلس الامن ، عملا بأحكام المادة ٣٧ من الميثاق موضوع البحث ، بأي خلاف لا يتوصلان الى حله بتلك الطرق .

ويتعهدان كذلك بأن يبذلا جهودهما لتامين حسم الخلافات ، التي قد تحصل سواء بين احدهما ودولة جارة ثالثة ، او بين دولتين مجاورتين لهما ، وذلك وفق الاحكام المذكورة عينها .

المادة السادسة :

ان الفريقين الساميين المتعاقدين رغبة منهما في تحقيق تعاونهما في جميععلاقاتهما بالروح الذي توحيه هذه المعاهدة ، عقدا البروتوكولات الآتي بيانها ، والتي تعتبر جزءا متمما لهذه المعاهدة :

١ ــ البروتوكول الملحق رقم (١) بشأن تنظيم مياه دجلة والفرات ، وروافدهما.

٢ ــ البروتوكول الملحق رقم (٢) بشأن التعاون المتقابل في أمور الامن .

٣ ــ البروتوكول الملحق رقم (٣) بشأن التعاون في امور التربية ، والتعليم ، والثقافة .

٤ ــ البروتوكول الملحق رقم (٤) بشأن المواصلات البريدية ، والبرقية ، والتلفونية .

٥ ــ البروتوكول الملحق رقم (٥) بشأن الامور الاقتصادية عموما .

٦ ــ البروتوكول الملحق رقم (٦) بشأن الحدود .

وقد عقد الفريقان الساميان المتعاقدان كذلك الاتفاقيتين التاليتين :

١ ــ اتفاقية تسليم المجرمين .

٢ ــ اتفاقية التعاون القضائي المدني ، والجزائي ، والتجاري .

المادة السابعة :

تعتبر هذه المعاهدة نافذة لمدة غير محدودة ، ويجوز اعادة النظر فيها كل خمس سنوات ، بناء على طلب احد الفريقين المتعاقدين ذلك .

المادة الثامنة :

يتم ابرام هذه المعاهدة من قبل كل من الطرفين الساميين المتعاقدين ، ويجري تبادل وثائق الابرام في بغداد بأسرع ما يمكن .

حررت في انقره في ٢٩ آذار سنة الف وتسعمائة وست واربعين ، في ثلاث نسخ باللغات العربية ، والتركية ، والفرنسية ، على ان تكون النسخة الفرنسية هي المعمول عليها في حالة الاختلاف .

فريدون اركن	نوري السعيد
حسن سقا	عبد الاله حافظ

البروتوكول الملحق رقم - ١ -

- بشأن تنظيم مياه دجلة والفرات وروافدهما بين العراق وتركية -

بناء على تقديرهما اهمية - للحكومة العراقية - القيام بانشاءات واعمال للوقاية على نهري دجلة والفرات وروافدهما لادامة مورد منتظم من المياه ، وتنظيم سيلها اثناء الفيضانات لازالة خطر الغرق ، وحيث قد يظهر بنتيجة التحريات ، ان المواقع الاكثر ملائمة لانشاء الخزانات والاعمال المماثلة التي سيقوم بها العراق على نفقته تماما، كائنة في الاراضي التركية ، وحيث قد اتفقا على تأسيس محطات مقاييس دائمة في الاراضي التركية لتسجيل مقادير تلك المياه ، وتبليغ العراق قراءات تلك المقاييس بانتظام .

ولما كانا قد وافقا مبدئيا على جعل كل عمل من اعمال الوقاية الذي قد ينشأ عن تلك المياه ملائما على قدر الامكان لمصلحة القطرين ، لاغراض الري وتوليد القوة الكهربائية المائية لذلك فقد اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى :

للعراق ان يوفد ، بأسرع ما يمكن ، الى تركية هيئات من الفنيين ، ممن هم في خدمته ، لغرض اجراء التحريات ، والقيام بأعمال المسح ، وجمع المدلولات المائية والجيولوجية وغيرها من المدلولات لتمكنهم من اختيار مواقع للسدود ، ومحطات للمقاييس ، وغيرها من الاعمال ، ووضع التصاميم لها ، وذلك تبعا للحاجة على نهري دجلة والفرات وروافدهما . تنظم من قبل تركية الخرائط الواجب تهيأتها بنتيجة القيام باعمال المسح . يتحمل العراق جميع النفقات المقتضية للقيام بالاعمال المذكورة في هذه المادة .

المادة الثانية :

يعمل الفنيون المذكورون في أعلاه ، بالاشتراك مع الفنيين الاتراك المختصين ، وتسمح تركية بزيارة الاماكن الضرورية ، وتزوّدهم بكل ما يقتضي لهم من المعلومات، والمساعدات ، والتسهيلات ، لتمكنهم من انجاز عملهم .

المادة الثالثة :

تؤسس ، وتشغل ، وتصون ، تركية المحطات الدائمية لمقاييس المياه وتصريفها، ويتحمل العراق وتركية مناصفة مصاريف التشغيل ، وذلك عند تنفيذ هذا البروتوكول ؛ وتفحص محطات المقاييس بفترات منتظمة من قبل الفنيين العراقيين أو الاتراك .

يبلغ برقيا الى السلطات المختصة ، التي يعينها العراق ، مستوى النهر المتخذ في الساعة الثامنة صباح كل يوم ، خلال مدة الفيضانات ، من قبل المحطات على دجلة كديار بكر ، والجزيرة ، وغيرها ، وعلى الفرات ككوبان ، وغيرها ، وذلك حينما تكون المخابرة البرقية ممكنة ، ويبلغ مستوى النهر في الاوقات الاخرى الى السلطات ذاتها بتقارير نصف شهرية . يتحمل العراق مصاريف المخابرات المذكورة في اعلاه .

المادة الرابعة :

توافق الحكومة التركية مبدئيا على انشاء – وفق الاتفاق المذكور في الفقرة التالية – الاعمال التي تظهر ضرورة على انشائها بنتيجة التحريات المذكورة في المادة الاولى اعلاه .

يكون كل عمل – ما عدا عمل محطة مقاييس دائمة ، تابعا لاتفاقية تعقد على حدة بشأن موقعه وكلفته وتشغيله وصيانته ، وكذلك بشأن استعماله من قبل تركية لغرض الري وتوليد الكهرباء .

المادة الخامسة :

توافق تركية على اطلاع العراق على اية مشاريع خاصة بأعمال الوقاية ، قد تقرر انشاءها على أي من هذين النهرين ، أو روافدهما ، وذلك لغرض جعل تلك الاعمال تخدم – على قدر الامكان – مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركية .

المادة السادسة :

يقوم كل من الطرفين الساميين المتعاقدين ، بعد التوقيع على هذا البروتوكول ، بتعيين ممثل عنه بأسرع ما يمكن . ويقوم الممثلان بالتشاور في جميع الامور الضرورية لتنفيذ هذا البروتوكول . ويكون الممثلان الموما اليهما بمثابة مرجع الاتصال المختص بين كلا الطرفين في هذا الشان .

فريدون اركن	نوري السعيد
حسن السقا	عبد الاله حافظ

البروتوكول الملحق رقم ـ ٢ ـ

ـ بشأن التعاون المتقابل في أمور الامن ـ

المادة الاولى :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان على قبول الاجانب من رعايا دولة ثالثة ، الذين دخلوا بلد أحدهما مارين ببلد الطرف الآخر بدون جواز سفر ، او وثيقة صحيحة، وذلك عند ابعادهم .

المادة الثانية :

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على السماح للاجنبي ، من غير رعاياهما ، الذي يدخل بلاد احدهما من بلاد ثالثة ، بالمرور ببلاد الطرف الثاني ، وذلك عند نفيه، او ابعاده الى بلده الاصلي ، وفي حالة رفض الشخص من قبل بلده الاصلي ، فعلى الطرف الذي طلب ابعاده قبوله ثانية الى بلده .

المادة الثالثة :

لكل من الطرفين الساميين المتعاقدين الحق في منع الاشخاص الذين هم من تبعة الطرف الآخر ، من الاقامة او البقاء في اراضيه لصدور حكم قضائي عليهم ، أو استنادا الى قوانين وتعليمات الضابطة الاخلاقية ، او الضابطة الصحية ، او التسوّل ، او لمقتضيات الامن الداخلي او الخارجي للدولة ، أو بمقتضى احكام التشريعات المحلية . ولكل من الطرفين أيضا ابعاد اولئك الاشخاص للاسباب المذكورة . ويجوز ابعاد الاشخاص الذين لا يحملون جواز سفر ، او وثيقة معتبرة ، الى بلدهم الاصلي ، في الحالة التي لا تنطبق عليهم احكام الفقرة السابقة ، وذلك حين يعجزون عن الحصول وتقديم أوراق معتبرة خلال شهر من تاريخ انذارهم . وعلى كل حال يخبر الطرف الآخر بهويتهم .

لا تأثير لهذه الفقرة على المعاملة الواجب اتخاذها وفق التشريعات المحلية .

وفي الحالة التي يظهر التحقيق ان بعض هؤلاء الاشخاص ، المعادين الى الدولة الطالبة ، انهم على تبعة دولة غير تلك التي طلب اليها قبولهم ، فتقبل الدولة الطالبة اعادتهم اليها .

المادة الرابعة :

يتحمل الطرفان الساميان المتعاقدان المصاريف المنفقة في اراضيهما ، بسبب الابعاد المبحوث عنه في المواد السابقة .

المادة الخامسة :

يتعاون الفريقان الساميان المتعاقدان على منع المتاجرة ، غير المشروعة،بالاسلحة، والعقاقير المخدّرة ، وتهريب الاشخاص ، والاموال على حدودهما ، وتزييف العملة .

المادة السادسة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين على تبادلهما ــ حسب الامكان ــ اوصاف وتصاوير كافة الاشخاص المشتبه باحترافهم الامور المذكورة في المادة الخامسة ، وبكافة المعلومات المتوفرة عنهم .

المادة السابعة :

يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان ، عند وقوع طلب من احداهما ، بالقيام بالتحقيق ، او بتزويد الفريق الثاني باية معلومات كانت عن الجرائم او المجرمين او الاشخاص المشتبه باخلالهم بالامن في بلده . ويوافق الطرفان الساميان المتعاقدان ، عند وقوع طلب من احدهما ، بالقيام بالتحقيق ، او بتزويد الفريق الثاني باية معلومات بشأن احد رعاياهما الموجود في بلد الطرف الآخر .

المادة الثامنة :

يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على تزويد شرطة دولتيهما ، الواحدة الاخرى ، بمعلومات اضافية عن الاشخاص المشتبه بكونهم محكومين عن جرائم ارتكبوها ضمن منطقة حدود اراضي الفريق الثاني ، بصرف النظر عن جنسيتهم .

المادة التاسعة :

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بتزويد احدهما الآخر بتفاصيل كل محكومية ــ عدا تلك المبحوث عنها في المادة الثانية والعشرين من البروتوكول بشأن التعاون القضائي ــ تصدر على احد رعاياهما في اراضي الفريق الآخر ، ويرفع بذلك ــ عند الامكان ــ طبع اصابع المحكوم عليه .

المادة العاشرة :

يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على تبادل الاخبار الخاصة بالدعايات المضرة، والمبادىء الهدامة ، الممنوعة في قوانين البلدين ، التي من شأنها الاخلال بالامن ، وبث روح التمرد في بلاد الطرف الآخر .

المادة الحادية عشرة :

تجري المخابرة عن كافة الامور المذكورة في هذه الاتفاقية باللغتين : العربية والتركية .

المادة الثانية عشرة :

ان موظفي المملكتين الذين لهم حق المخابرة مع بعضهم ، حسب نصوص هذه الاتفاقية هم :

عن العراق : مدير الشرطة العام — عن تركية : مدير الامن العام

المادة الثالثة عشرة :

يجوز في بعض الاحوال الاستثنائية والمستعجلة ، ان تجري المخابرة مباشرة بين مدراء شرطة اللواء والولاية ، لاتخاذ الاجراءات العاجلة ، الى حين تمكن السلطات المبحوث عنها في المادة الثانية عشرة من المخابرة .

المادة الرابعة عشرة :

يتبادل الفريقان الساميان المتعاقدان في كل ثلاثة اشهر — وفي الحالات المستعجلة حالا — قوائم المنفيين ، والاشخاص غير المرغوب فيهم الذين يهمهما أمرهم .

المادة الخامسة عشرة :

بغية توسيع نشاط مسلك الامن في البلدين ، وفي الوقت ذاته تأمين تجانس ووحدة التشكيلات والطرائق المستخدمة من قبلهما ، ولا سيما في الاستخبارات وفنون الشرطة ، ولمساعدة افراد مسلك الامن في البلدين على التعارف بينهم بالتزاور في محلات اشغالهم ، يتمهد الطرفان الساميان المتعاقدان على التبادل المتقابل بالقوانين والتعليمات الشرطية ، وبالاصلاحات والتعديلات التي تدخل عليها ، وكذلك بأرسال تلاميذ وموظفين الى المؤسسات المدرسية للطرف الآخر ، وعلى تنظيم زيارات متقابلة بين أعضاء مسلك الامن في بلاديهما .

المادة السادسة عشرة :

لا تأثير لاحكام هذا البروتوكول على التعهدات المقطوعة في اتفاقية اعادة المجرمين واتفاقية التعاون القضائي .

فريدون اركن — نوري السعيد
حسن سقا — عبدالاله حافظ

البروتوكول الملحق رقم ـ ٣ ـ

ـ بشان التعاون في امور التربية ، والتعليم ، والثقافة ، بين تركية والعراق ـ

رغبة في تنفيذ المبادىء الواردة في اتفاقية تنظيم التربية ، والتعليم ، والثقافة ، الموقع عليها في لندن بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٥م ، من قبل اعضاء الامم المتحدة، ومراعاة لضرورة التعاون في ميادين التربية ، والتعليم ، والثقافة ، الناتجة من جوارهما ، ووفق احكام الاتفاقات الثقافية المعقودة بين احد الطرفين الساميين المتعاقدين وطرف ثالث ، فقد اتفقا على ما يلي :

المادة ـ ١ :

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، وفقا للمبادىء الواردة في الاتفاقية المذكورة أعلاه ، حول تنظيم التربية ، والتعليم ، والثقافة ، بين الامم بالتعاون والتآزر المتقابل في جميع الميادين التي تحقق التقارب الثقافي بين البلدين ، وكذلك بتأمين ـ بصورة مستمرة او متقطعة ـ تبادل التلاميذ ، والاساتذة ، والاخصائيين ، وتسهيل الدراسات والتتبعات في جميع المواضيع المتعلقة بثقافة وتاريخ البلدين ، والاستفادة المتقابلة ضمن الاحكام القانونية النافذة في البلدين من التعليم العلمي ، والعملي ، المعطى في المؤسسات المدرسية والعلمية الموجودة في اراضيهما .

المادة ـ ٢ :

سوف تتخذ اللجنة المؤلفة وفق المادتين (٥) و (٦) القرارات المقتضية لاتخاذ التدابير الملائمة لتأمين تحقيق المبادىء المبينة في المادة الاولى .
وعلى كل لا تنفذ قرارات اللجنة المذكورة الا بعد موافقة الحكومة المختصة .

المادة ـ ٣ :

ان الغايات الاساسية للتعاون المراد تحقيقه وفق نصوص هذا البروتوكول ، في ميادين التربية ، والتعليم ، والثقافة ، هي كما يلي :

١ ـ الموافقة على تعادل الشهادات (بما فيها الدكتوراه) المعطاة في مدارس البلدين للقبول في الدرجات التعليمية المقابلة .

٢ ـ تعليم اللغة العربية ، والتركية ، بين اللغات الاجنبية بصورة متقابلة في المدارس التجارية على أن يكون هذا التعليم اختياريا .

٣ ـ تبادل عدد معين من التلاميذ في مدارس الدولة الداخلية مجانا .

٤ ـ تعاون متقابل من موظفي الدولتين في مراقبة وتفتيش التلاميذ المراقيين ، والاتراك ، في البلاد الاجنبية .

٥ ـ وضع مكافاة لترغيب شبيبة البلدين على تعلم لغة البلد المجاور بدرجة كاملة .

٦ ـ تشجيع العلاقات والمسابقات والتعاون المتقابل بشأن الرياضة والكشافة .

٧ ـ تأمين التعارف والتعاون بين تلاميذ المدارس الثانوية ، والعالية ، بتنظيم اسفار واجتماعات علمية وكشافية .

٨ ـ تبادل الاساتذة لتدريس اللغة العربية والتركية في المدارس التجارية .

٩ ـ تبادل الاساتذة في مختلف الفروع التعليمية في الجامعات ، والمدارس العالية .

١٠ ـ تنظيم اسابيع ثقافية من قبل الجامعات ، والمدارس العالية ، للبلدين في المراكز الكبيرة في العراق ، وتركية ، لتأمين التعاون والتعارف بين أعضاء التعليم العالي في البلدين .

١١ ـ الانتفاع بصورة متقابلة من التعليم في المدارس ، والمعاهد ، والدورات الدراسية الخاصة بتهيئة المدرسين التعليم المهني .

١٢ ـ الانتفاع بصورة متقابلة ، مؤقتا او دائميا ، بالمدارس والمؤسسات الفنية، والمهنية ، على مختلف درجاتها ، وبالجامعات والمدارس العالية ، وكذلك بالوسائط والقابليات للعمل ، والدرس ، والتتبع الموجودة في هذه المؤسسات .

١٣ ـ فتح معهد للغة والآداب التركية في بغداد ، كمعهد اللغة والآداب العربية الكائن في جامعتي انقره واستانبول .

١٤ ـ اجراء دراسات مشتركة لامكان توحيد وتقريب ـ حسب المستطاع ـ برامج ونظام المدارس في البلدين .

١٥ ـ ارسال الاساتذة والاخصائيين بصورة متقابلة للقيام بدراسات حول الحياة العلمية ، والقضايا التعليمية ، في كلا البلدين .

١٦ ـ تطبيق تعريفة مخفضة بصورة متقابلة في وسائل النقل الحكومية لجماعات الاساتذة ، والاخصائيين ، والفنانين ، والتلاميذ الذين يفدون من بلد الى الآخر للاشتراك في الاجتماعات الثقافية ، والفنية ، والرياضية ، والكشافية ، أو للقيام برحلة أثناء العطل او الدراسة . وتأمين اسكانهم مجانا في مؤسسات الدولة .

١٧ ـ تخصيص ساعات للعراق وتركية في دور الاذاعة لبث اذاعات تؤمن فهم البلدين بعضهما البعض ، وتأمين نشر المعلومات المفيدة عن البلدين بطرق النشر الاخرى كالصحافة والسينما .

١٨ ـ تأمين جولات لفرق رسمية او غير رسمية من الفنانين (موسيقيين ، وممثلين ، ورسامين) .

١٩ ـ تنظيم معارض للفنون الجميلة والثقافة والفن بصورة متقابلة او مشتركة.

٢٠ ــ تبادل شتى النشرات الثقافية ، والعلمية ، والرياضية ، والحكومية ، والكتب ، والفهارس بين المؤسسات ذات العلاقة في البلدين .

٢١ ــ تبادل بين مؤسسات الدولة المختصة بانواع النشرات المتعلقة بالنشاط الحكومي في البلدين ، وكذلك بتشريعاتهما .

٢٢ ــ استخدام متقابل للاخصائيين في امور المتاحف ، والمكتبات، والمحفوظات، في البلدين .

٢٣ ــ تبادل الآثار القديمة والمتحفية الزائدة في البلدين .

٢٤ ــ اخبار الاخصائيين في البلد المجاور ، الذين يهمهم الامر بالتحريات والحفريات الاثرية ، وباصلاح واعادة الآثار التاريخية ، أو دعوتهم الى الاشتراك بتلك الاعمال ، لتامين التعاون المتقابل في تنفيذها ، او تقدير النتائج المستحصلة منها .

٢٥ ــ السماح بصورة متقابلة باخذ صور فوتوغرافية للمخطوطات المحفوظة في المكتبات ، وارسالها لمدة موقتة وتبادل النسخ الزائدة .

٢٦ ــ استعمال الوثائق والسجلات الرسمية من اي نوع كان بصورة متقابلة ، بما فيها محفوظات المحاكم الشرعية ، والطابو ، لغايات الدراسات التاريخية .

٢٧ ــ عقد مؤتمرات علمية لدرس الثقافة الاسلامية ، درسا مشتركا ، لتفهم الثقافة الاسلامية ، والنواحي الاخرى من التاريخ المشترك للبلدين ، واصدار نشرات مشتركة لتامين التعاون الفكري بين علماء البلدين .

٢٨ ــ دعوة ممثلين من الطرف الآخر للاشتراك في المهرجانات ، والاحتفالات الوطنية ، المنظمة في مناسبات مختلفة ، والى المؤتمرات العلمية والتربوية التي تعقد في البلدين .

المادة ــ ٤ :

تنفيذا للمبادىء الواردة في هذا البروتوكول ، تؤسس لجنة خاصة تدعى « لجنة التعاون الثقافي العراقي ــ التركي » برئاسة وزيري المعارف للبلدين ، وتتالف هذه اللجنة من ستة اعضاء ثلاثة منهم عراقيون ، وثلاثة اتراك ، ويقوم احد الاعضاء من كلا الفريقين بوظيفة السكرتير العام للجنة ، ويمثلها لدى حكومته في الاوقات التي تكون اللجنة فيها غير مجتمعة .

يختار احد الاعضاء الثلاثة من قبل وزير خارجية البلد المختص ، ويختار العضوان الآخران ، وكذلك العضو الذي يقوم باعمال السكرتير العام منهم ، من قبل وزير المعارف للبلد المختص ، وتخبر وزارة الخارجية الطرف الثاني بالطرق الدبلوماسية ، باسماء وعناوين الاعضاء الذين انتخبوا في اللجنة .

المـادة ـ ٥ :

تجتمع لجنة التعاون الثقافي العراقي ـ التركي مرة في كل سنة في العراق ، او في تركية ، بالتناوب ، وذلك برئاسة وزير معارف البلد الذي يتم فيه الاجتماع .

للجنة عقد اجتماعات فوق العادة ، اذا طلب احد الطرفين ذلك ، مع بيان الغاية من الاجتماع مقدما . وعند حصول موافقة الطرفين يعين محل وتاريخ الاجتماع .

ينظم محضر بمقررات كل اجتماع ، وترسل صورة منه الى رئيسي الحكومتين المتعاقدتين ، ووزير المعارف للطرف الثاني ، والى السكرتير العام لمنظمة التربية والتعليم والثقافة للامم المتحدة .

فريدون اركن	نوري السعيد
حسن سقا	عبد الاله حافظ

البروتوكول الملحق رقم ـ ٤ ـ

ـ بشأن المواصلات البريدية والبرقية والتلفونية ـ

المـادة ـ ١ :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان ، تعهدا متقابلا ، بتطبيق تعريفتيهما البريدية الداخلية ، النافذة المفعول ، على الرسائل المبردة من العراق الى تركية ، ومن تركية الى العراق .

المادة ـ ٢ :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان على اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين نقل الرزم البريدية والرسائل ، والعلب ذات الاقيام المعلنة ، المتبادلة بين ادارتيهما البريديتين ، وذلك بطريق حلب ـ نصيبين ـ تل كوجك .

المادة ـ ٣ :

يتعهد العراق وتركية على تشغيل خط ينشا بالمواد الحديثة ، ويجهز بعدد حاملة الامواج البرقية والتلفونية ، وذلك من بغداد الى الحدود العراقية ـ التركية ، ومن انقره الى ديار بكر والحدود التركية ـ العراقية . وحتى يتم انشاء وتشغيل الخط المبحوث عنه في اعلاه ، تتخذ الادارات العراقية والتركية التدابير المقتضية لتامين تبادل منتظم للبرقيات على الخط الحالي بين الموصل وديار بكر . ويتعهد العراق بتأييد التشبث الحاصل بين ادارة البريد والبرق والتلفون التركية ، وادارة التلفون في سورية ، لتأمين المخابرة التلفونية بين العراق وتركية عن طريق سورية .

المادة ــ ٤ :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باجراء تخفيض متقابل قدره خمسون بالمائة على اجور البرق الرسمية والصحافية . ويؤمل اجراء تخفيض الى حد ثلثي الاجور على البرقيات الصحافية ، وذلك بعد تشغيل الخط المبحوث عنه في المادة الثالثة .

المادة ــ ٥ :

تقوم الادارتان المختصتان للطرفين الساميين المتعاقدين بصورة مشتركة بتثبيت طريقة تنفيذ هذا البروتوكول وشروطه ، وكذلك باتخاذ التدابير الادارية المقتضية لذلك .

فريدون اركن	نوري السعيد
حسن سقا	عبد الاله حافظ

البروتوكول الملحق رقم ــ ٥ ــ

ــ بشان الامور الاقتصادية ــ

ان الطرفين الساميين المتعاقدين رغبة منهما في ايجاد الحالات التي تؤمن في المستقبل تساندا اوثق بين البلدين في ميدان التعاون الاقتصادي ، قد اتفقا على مايلي:

الفصل الاول ــ لجنة اقتصادية مشتركة :

المادة الاولى :

تؤلف لجنة اقتصادية مشتركة تجتمع في اوقات دورية ، لتهيئة المقترحات ، ودرس طرق تنفيذها بصورة مشتركة ، وكذلك للنظر في التعديلات والتحسينات التي يجب ادخالها على احكام الفصول (١و٢و٣و٤و٥) من هذين البروتوكولين المرفقين (١ و ٤) المرفقين .

المادة الثانية :

تتالف اللجنة المذكورة من اللجان الفرعية التالية :

ا ــ لجنة الامور التجارية والكمركية والمالية .
ب ــ لجنة السياحة .
ج ــ لجنة النقليات والموانىء .
د ــ لجنة تنظيم مياه دجلة والفرات .

المادة الثالثة :

بناء على طلب احد الطرفين الساميين بالطريق الدبلوماسي ، يتم الاتفاق بين الحكومتين على محل وتاريخ اجتماع اللجنة ، او احدى اللجان الفرعية .

الفصل الثاني ــ الامور الكمركية :

مادة منفردة :

يتعهد كل من الطرفين الساميين المتعاقدين على منح اعفاء ، او تنزيل كبير في الرسوم الكمركية ، على البضائع الناتجة في بلاد الطرف الآخر ، والواردة منه ، ويقدّر التنزيل المذكور على اوطأ تعريفة كمركية مطبقة حاليا ، او سوف تطبق في المستقبل على البلاد التي لا تكون جزءا من البلاد المنسلخة من الامبراطورية العثمانية، بحكم معاهدة لوزان .

وفي حالة منح احد الطرفين الساميين المتعاقدين تنزيلا اكبر من ذلك المبحوث عنه في اعلاه ، الى احدى البلاد المنسلخة من الامبراطورية العثمانية ، فيشمل بطبيعة الحال ذلك التنزيل الطرف الآخر .

الفصل الثالث ــ العلاقات الصيرفية والمالية :

مادة منفردة :

يسهل العراق وتركية ــ ضمن احكام القوانين والانظمة العامة ، النافذة في كل من البلدين ــ التقارب بين المؤسسات الصيرفية ، والتجارية ، العراقية والتركية ، وكذلك تأليف وقيام مؤسسات صيرفية ، وتجارية ، في بلد كل منهما برؤوس اموال مشتركة : عراقية وتركية .

الفصل الرابع ــ السياحة :

مادة منفردة :

بغية توسيع السياحة في بلد كل منهما ، يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على النقاط الآتية :

١ ــ تنظيم دعاية مشتركة تستهدف توسيع حركة السياحة بين البلدين ، وبين البلاد الاجنبية .

٢ ــ تبادل التعليمات الكمركية المطبقة حاليا في البلدين ، لتسهيل مراقبة السواح والمعاملات الكمركية على الاشياء الشخصية ، وللسياحة ، وتهيئة لائحة موحدة لهذا الغرض .

٣ ــ اعفاء من الرسوم الكمركية مواد الدعاية المرسلة من الجهتين ، والمعنونة الى نوادي السياحة ، او السيارات ، والى القنصليات ، والى مكاتب السياحة التي تؤسس .

٤ ــ منح حاملي بطاقات السياحة من البلدين ، تسهيلات في السفر ، وتنزيلات في اجور النقليات .

٥ ــ اعتبار الاسفار بين العراق وتركية ، والعكس بالعكس ، كأنها اسفار داخلية لغرض دفع اجور النقل ، واجراء تسهيلات متقابلة في اجور الاقامة .

٦ ــ اجراء مراقبة على اجور الفنادق والمطاعم .

٧ ــ تأسيس مكاتب مشتركة للدعاية في البلاد الاجنبية ، ومكاتب خاصة في كل منهما ، لغرض توزيع مواد الدعاية ، وبيع بطاقات السفر لوسائط النقل الموجودة في بلديهما . واخيرا لتنظيم اسفار السواح ، والتلاميذ ، سواء بين البلدين ، او بينهما والبلاد الاجنبية .

٨ ــ الطلب الى السلطات المختصة في كل من البلدين ، منح تسهيلات متقابلة، ومساعدة رعايا الطرف الآخر ، حين خروجهم ، ودخولهم ، واقامتهم في بلد الطرف الثاني . وتامين حرية تنقل اولئك الرعايا في بلد كل منهما ، ضمن حدود القوانين المرعية .

٩ ــ اتخاذ التدابير المقتضية لتأمين انضمام بلديهما الى الاتفاقيات الدولية بشأن السياحة ، فيساعد هذا الانضمام بطبيعته على توسيع السياحة المبحوث عنها في اعلاه .

الفصل الخامس ــ التسهيلات في الموانيء :

مادة منفردة :

يتعهد الموقعان على هذا البروتوكول بالقيام بأسرع ما يمكن ، بدرس التسهيلات التي يمنحها احدهما الآخر في مينائي البصرة، واسكندرونة، فيما يختص بالتحميل، والتفريغ ، والخزن ، والمرور ، وايجاد مناطق حرة . وكذلك بشأن اية تسهيلات مماثلة اخرى ، وبتوقيع (بعد اكمال الدرس المذكور وبأسرع ما يمكن) بروتوكول متمم لهذا البروتوكول محتويا الاحكام المتعلقة بالتسهيلات المذكورة .

فريدون اركن	نوري السعيد
حسن سقا	عبد الاله حافظ

البروتوكول الملحق رقم ـ ٦ ـ

الفصل الاول :

المادة الاولى :

قد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على تسوية كل حادث او نزاع ـ ضمن الشروط المعينة في هذا البروتوكول ـ يحصل في منطقة عمقها (٧٥) كيلومترا من كل جانب من الحدود الفاصلة بين البلدين ، والذي يكون بطبيعته مخلا بحسن سير العلاقات في تلك المنطقة .

الفصل الثاني ـ سلطات الحدود :

المادة الثانية :

لذلك قد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على ايداع ايفاء الوجائب المبينة في الفصل الاول على مسؤوليتيهما الى :

من جانب العراق بالدرجة الاولى : من تعينهم الحكومة من الموظفين .
بالدرجة الثانية : المتصرفين ، او من تعينهم الحكومة .
من جانب الجمهورية التركية بالدرجة الاولى :

القائمقامين ، او غيرهم ، من الموظفين المخولين من قبل السلطات في الدرجة الثانية .

بالدرجة الثانية : الولاة او وكلاؤهم .

تخبر مباشرة ، وبأقرب فرصة ، وبدون وساطة الطرق الدبلوماسية ، كل من سلطات الحدود ، سلطات الحدود المقابلة بكل تغيير يقع في وظيفة على الحدود ، او بتعيين موظف جديد او وكيل لاحد الموظفين .

المادة الثالثة :

تجتمع السلطات المبينة في المادة الثانية بالتناوب في الاراضي العراقية او التركية . وذلك لتسوية الحادثات او المنازعات التي يترتب عليها تسويتها وفق الشروط المعينة في هذا البروتوكول .

أ ـ بالدرجة الاولى : في الاسبوع الاول من كل ثلاثة اشهر . ولكل سلطة الحق في الاستعانة بضابط من ضباط الامن على الحدود للاستشارة ، وبسكرتير مترجم واحد . للسلطات في الدرجة الاولى الاجتماع بصورة فوق العادة بناء على اقتراح صادر من احداها .

على سلطات الحدود ، الاخبار خطيا في مدة لا تقل عن (٤٨) ساعة قبل كل اجتماع ، عن يوم الاجتماع والساعة والمحل الذي يقع فيه مع بيان منهج الاعمال .

لسلطات الحدود ، عند الاقتضاء ، واثناء اجتماعها بالدرجة الاولى ، سماع المشتكين والمتضررين والشهود الاخصائيين المدعوين من قبل ذوي العلاقة .

ب ـ بالدرجة الثانية : مرتين في كل سنة .

ولسلطات الحدود من الدرجة الثانية الاستعانة بصورة استشارية بعدد متساو من الضباط او الموظفين المدنيين ، وبعدد من الكتبة والمترجمين حسب الاقتضاء . تتفق السلطات في مدة لا تقل عن (١٥) يوما قبل الاجتماع على تعيين يوم وساعة ومحل انعقاده ، وتخبر بعضها البعض بأسماء وعناوين المساعدين مع بيان منهج الاعمال .

تنظم سلطات الحدود محضرا بكل اجتماع بأربع نسخ اصلية : اثنتان باللغة العربية واثنتان باللغة التركية .

المادة الرابعة :

لسلطات الحدود من الدرجة الاولى ان تقرر بالاتفاق القيام بتحقيقات محلية اذا اقتضى ذلك .

وينحصر التحقيق المحلي في منطقة لا تتجاوز (٣) كيلومترات من جهة حدود كلا الطرفين ولسلطات الحدود استصحاب المشتكين والمتضررين والشهود والاخصائيين الذين يدعوهم ذوو العلاقة لاجل التحقيق .

وتسجل نتائج التحقيق في محضر ينظم بنسختين باللغة العربية والتركية .

يجوز ان تمثل سلطات الحدود ـ في حالة وقوع ما يمنعها من الحضور في هذه الاجتماعات المحلية ـ من قبل ضابط او موظف بيان اسمه وعنوانه قبل الاجتماع .

المادة الخامسة :

ينظر ويسوى في كل حادث او نزاع يحصل على الحدود ، اولا من قبل سلطات الدرجة الاولى المختصة لكل من الطرفين الساميين المتعاقدين .

تعرض على السلطات المختصة بالدرجة الثانية ، تلك القضايا التي لا تتفق عليها سلطات الدرجة الاولى وذلك لتدقيقها وتسويتها .

المادة السادسة :

يؤسس الطرفان الساميان المتعاقدان لجنة دائمية للحدود العراقية ـ التركية

مؤلفة من عدد متساو من الممثلين لكل من الطرفين ، وذلك لتأمين اتساق اعمال السلطة المبينة في المادة الثالثة .

تجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة على الاقل ، في العراق او تركية بالتناوب. ويجوز اجتماعها في اوقات اخرى عند الاقتضاء . تحصل الدعوة للاجتماع من قبل السلطة العليا للبلد الذي يقع الاجتماع المقبل فيه .

يعلن الطرفان الساميان المتعاقدان بالطريق الدبلوماسي محل وتاريخ الاجتماع، ويبلغ احدهما الآخر بالطريق ذاتها بالتاريخ المعين بشهر واحد على الاقل قبل الاجتماع بأسماء وعناوين ممثليهم ، وكذلك بالقضايا التي سوف تدرج في منهج الاعمال .

يكون الاجتماع الاول للجنة الدائمية للحدود العراقية ـ التركية في الاراضي العراقية ، وذلك خلال الاشهر الستة الاولى على الاكثر من تاريخ تنفيذ هذا البروتوكول .

تسعى اللجنة الدائمية في ان تسوي بصورة سلمية قضايا الحدود ، التي لم يمكن الاتفاق عليها بين سلطات الحدود من الدرجتين الاولى والثانية ، وكذلك تقدم لتصديق كل حكومة ممثلة اقتراحاتها بشأن التدابير التي ترى فائدة في اتخاذها لتأمين النظام والامن على الحدود بأحسن صورة .

المادة السابعة :

يكون لسلطات الحدود من الدرجتين الاولى ، والثانية ، وكذلك للموظفين المكلفين بمساعدتهم ومرافقتهم ، ملء الحرية في الدخول الى الاراضي المجاورة للوصول الى محل الاجتماع المقرر ، وذلك بعد تعريف هويتهم على الحدود .

للمأمورين المشتركين في هذه الاجتماعات من الدرجتين الاولى والثانية الحق في الدخول والاشتراك ببزاتهم الرسمية واسلحتهم .

المادة الثامنة :

يقدم كل من الطرفين الساميين المتعاقدين المساعدة اللازمة الى الاشخاص المنتدبين في اراضيه ، لتنفيذ احكام هذا البروتوكول ، لا سيما فيما يختص بتنقلهم وسكناهم ، وكذلك ارتباطهم بسلطات البلد الذي يمثلون مصالحه .

يستطيع الموظفون المنتدبون الاجتياز ـ بدون دفع اي رسم ـ بوسائطهم النقلية ومواد غذائهم ، ويتمتعون في اراضي الدولة المجاورة بصيانة شخصية .

المادة السابعة :

يكون لسلطات الحدود من الدرجتين الاولى ، والثانية ، وكذلك للموظفين المكلفين

بمساعديهم ومرافقتهم ، ملء الحرية في الدخول الى الاراضي المجاورة للوصول الى محل الاجتماع المقرر ، وذلك بعد تعريف هويتهم على الحدود .

للمأمورين المشتركين في هذه الاجتماعات من الدرجتين الاولى والثانية الحق في الدخول والاشتراك ببزاتهم الرسمية واسلحتهم .

المادة الثامنة :

يقدم كل من الطرفين الساميين المتعاقدين المساعدة اللازمة الى الاشخاص المنتدبين في أراضيه ، لتنفيذ احكام هذا البروتوكول ، لا سيما فيما يختص بتنقلهم وسكناهم ، وكذلك ارتباطهم بسلطات البلد الذي يمثلون مصالحه .
يستطيع الموظفون المنتدبون الاجتياز ــ بدون دفع أي رسم ــ بوسائطهم النقلية ومواد غذائهم ، ويتمتعون في أراضي الدولة المجاورة بصيانة شخصية .

المادة التاسعة :

يجب اعطاء المشتكين والمتضررين والشهود والاخصائيين المعينين من قبل ذوي العلاقة « جواز مرور شخصي » للدخول في الاراضي المجاورة لسماعهم أثناء اجتماع الحدود ، وذلك من قبل سلطة الحدود التي دعتهم ، مؤشر عليه من قبل سلطة الحدود المقابلة . ولا يتمتع حامل جواز المرور بأية صيانة وامتياز . غير أن له الحق ان ينقل لاستعماله الشخصي ، وبدون دفع رسم الكمرك او اي رسم آخر ، مواد غذائية وتبغية لا يتجاوز وزنها خمسة كيلوغرامات .

المادة العاشرة :

يخبر كل من الطرفين الساميين المتعاقدين الآخر ، خلال شهرين من تنفيذ هذا البروتوكول ، وبالطرق الدبلوماسية ، باسماء وعناوين سلطات الحدود مع بيان محلات سكناهم الاعتيادية، والمنطقة التي تشملها صلاحيتهم والمحلات التي تعقد فيها اجتماعات الحدود ، وبقائمة بموانيء الحدود ، مع بيان بصورة خاصة تلك التي يقع فيها تسليم الاشخاص، واعادة الاشياء، وتبادل المخابرات بين سلطات الحدود، وتلاقي المراسلين. وتأييدا للمخابرة المبحوث عنها في المادة الثانية المارة الذكر يخبر الطرف المقابل بالطرق الدبلوماسية وخلال شهرين بكل تغيير يقع في موظفي سلطات الحدود .

الفصل الثالث ــ النظام العام والامن في منطقة الحدود :

المادة الحادية عشرة :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان ، تعهدا متقابلا ، باخبار احدهما الآخر بالطرق التي ينسبها كل منهما ، حسب اختياره ، بكل ماله علاقة بقيام اعمال بصورة

منفردة او مجتمعة في منطقة الحدود في بلده موجهة ضد نظام او سلامة الطرف الآخر، أو تمس سيادته .

المادة الثانية عشرة :

تخبر سلطات الحدود بعضها البعض ، وتطلعها على كافة المعلومات التي تستطيع الحصول عليها حالما تستخبر بوقوع اعمال تحضيرية من قبل شخص او عدة اشخاص للقيام في منطقة الحدود ، بأفعال موجهة ضد نظام او سلامة الطرف الآخر . وتخبر تلك السلطات بعضها البعض بأعمال الشقاوة مهما كان نوعها المرتكبة في اراضيها،والتي يستطيع مرتكبوها الالتجاء الى بلاد الطرف الآخر .

وتتخذ سلطات كل من البلدين جميع التدابير للحيلولة دون وقوع تلك الافعال ؛ ومنع القائمين بها من اجتياز الحدود ويجوز الاتفاق مشتركا اذا اقتضى الامر في اجتماع على الحدود حول التدابير الواجب اتخاذها .

المادة الثالثة عشرة :

في حالة عزم احد الطرفين على اتخاذ اجراءات لتأمين الامن في منطقة الحدود ، له اذا رأى ضرورة في ذلك ، اخبار الطرف الآخر بالامر بواسطة سلطات الحدود . ولهذا الطرف ان يتخذ جميع التدابير التي يراها مفيدة لنجاح تلك الاجراءات . ان القرارات المتخذة بهذا الشأن تدوّن في محضر الاجتماع على الحدود الذي ينعقد حول الموضوع .

المادة الرابعة عشرة :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بغية صيانة الحدود بصورة دائمية ، من اعمال الاشخاص المسلحين ، سواء كانوا منفردين او مجتمعين ، باتخاذ كل تدبير مفيد لمنع اجتياز الحدود من قبل اشخاص حاملي سلاح أو عتاد حربي بما فيها المسدسات والبنادق على انواعها . يخبر الطرف الآخر بكل تدبير او تشريع يتخذ بهذا الشأن .

المادة الخامسة عشرة :

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، اتقاء للاخطاء ، على عدم جواز وقوع تمارين الرمي التي تقوم بها الوحدات العسكرية في محل من منطقة الحدود عمقها خمسة كيلومترات من جهتي الحدود الا على ميادين الرمي المنظمة لهذا الغرض وتحت قيادة ضابط .

المادة السادسة عشرة :

يلقى القبض حالا من قبل السلطات المختصة على مرتكبي الجرائم واعمال

الشقاوة في منطقة الحدود ، وكذلك مرتكبي الجرائم واعمال الشقاوة الواقعة خارج تلك الحدود ، والمتجئين الى المنطقة المذكورة ، وتتخذ تلك السلطات التدابير لتضمين الاضرار . وفي حالة كون المجرمين من تبعة الدولة التي ارتكب فيها الجرم ؛ يسلم هؤلاء بدون مراسيم حين وقوع الطلب الخطي من قبل السلطات من الدرجة الاولى ، على ان يكون الطلب وفق النموذج الوارد في المرفق (١) لهذا البروتوكول . ويوضع المجرم تحت الرقابة انتظارا لطلب التسليم ، على ان لا تتجاوز مدة الرقابة ثلاثة اشهر . وفي حالة كون المجرمين من تبعة الدولة التي التجأوا الى اراضيها، فيعاقبون وفق قوانين هذه البلاد . وعلى سلطات الدولة التي ارتكب الجرم في اراضيها ان تسلم بطريق سلطات الحدود جميع الاثبات المساعدة احقاق الحق . وتخبر سلطات الحدود في الحالتين عن نتائج التعقيبات المتخذة .

لا يمنع اكتساب الجنسية باية صورة كان ، بعد ارتكاب الجرم ، من طلب التسليم حسب الاصول المبينة في اعلاه .

المادة السابعة عشرة :

تسلم الى سلطات الحدود للطرف الآخر ، حال تسليم المجرم ، الاشياء الشخصية والاوراق والوثائق والاسلحة والبضائع والحيوانات التي تكون وقت القاء القبض بحيازة المجرم ، الذي يسلم وفق اصول الحدود ، ما عدا الاوراق والوثائق التي تعتبر سلطة الحدود من الدرجة الثانية ان تسليمها مضر او من طبيعتها ماسة بأمن المملكة .

كل تسليم يقع وفق هذه الشروط يكون لقاء وصل يعطيه الموظف بذلك .

المادة الثامنة عشرة :

تخبر خطيا سلطات الحدود للطرف الآخر المجاور من الدرجة الاولى بكل مصادرة تقع للاسلحة او العتاد في منطقة الحدود ، حينما يكون المجرم من تبعة الدولة الاخرى ؛ او انه يقيم عادة في اراضي هذه الدولة .

المادة التاسعة عشرة :

يبعد في كل حال القائمون باعمال الشقاوة والمهربون عن منطقة الحدود ، حيث لا يسمح لهم بالسكنى . تتخذ تدابير فعالة لمنع ايقاع الضرر من قبل سكان منطقة الحدود الذين يسبب سلوكهم او نشاطهم شكايات او مطالبات مستمرة من قبل سلطات الحدود . وكذلك الاشخاص المعروفون بالعود في الجرائم المرتكبة ضد سلامة الطرف الآخر ، او المحرضون والمشجعون على تلك الجرائم .

المادة العشرون :

كل من يجتاز الحدود دون ان يخوّل بوثيقة معتبرة يلقى القبض عليه، ويعاقب أمام العدالة فيما اذا خالف الاحكام القانونية المحلية . وعند الانتهاء من تنفيذ العقوبة المحكوم بها يسلم لقاء وصل الى سلطات الحدود في بلاده الاصلية ، او الى الموظفين المخولين بذلك على الحدود .

الاشخاص الذين يدخلون منطقة الحدود سهوا ، او يضلون الطريق ، يعادون الى سلطات الحدود بدون اية مراسيم .

المادة الحادية والعشرون :

ان الاشخاص المنفردين او المجتمعين القادمين من بلد مجاور للدخول في منطقة الحدود لاحد الطرفين ، بغية الالتجاء اليها ، يوقفون حالا من قبل سلطة الحدود في محل الالتجاء ، وكذلك يجردون من السلاح . وفي حالة عدم ارجاعهم الى بلدهم الاصلي حسب الشروط الواردة في المادة (٢٠) يبعدون الى خارج منطقة الحدود .

ويمنع هؤلاء الملتجئون من الدخول الى منطقة الحدود .

وتخبر سلطات البلد الملتجىء اليه سلطات الحدود للبلد الذي خرج منه الملتجىء بتدابير نزع السلاح والابعاد المتخذة تنفيذا لهذه المادة .

المادة الثانية والعشرون :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بعدم تشويق الاشخاص على الهجرة الى اراضيه من أراضي الطرف المقابل .

المادة الثالثة والعشرون :

تمتنع سلطات الطرفين عن المخابرة او الاتصال بتبعة الدولة الاخرى الموجودين في اراضيها .

المادة الرابعة والعشرون :

تعاد لقاء وصل ؛ الحيوانات والاشياء التي اخذت بصورة غير مشروعة ، الى الدولة او الاشخاص اصحاب الحق فيها ، عند وجودها في منطقة الحدود للطرف الآخر . هذا فيما اذا لم يحصل نزاع على تشخيصها او على ملكيتها .

تطبق أصول الحدود ، كما عينت في هذه المادة ، على اعادة الحيوانات الضالة ، او المقادة سهوا خارج الحدود ، والتي وجدت في منطقة الحدود المجاورة . وفي هذه

الحالة الاخيرة تحافظ السلطات الكمركية بحق تصرفها في الامر بصورة تامة . لا تستوفى اية ضريبة او تعويض عند اعادة الحيوانات والاشياء ، وفق الاصول المبينة في اعلاه ، على ان نفقات العلف والمحافظة يتحملها المالك .

المادة الخامسة والعشرون :

يحل هذا البروتوكول محل الفصل الثاني من الاتفاق المؤرخ في ٥ حزيران سنة ١٩٢٦م فيما يختص بحسن الجوار بين البلدين .

فريدون اركن — نوري السعيد
حسن سقا — عبد الاله حافظ

مادة موقتة

ان الحادثات والمنازعات الواقعة على الحدود ، قبل نفاذ هذا البروتوكول ، والتي لم يتم تدقيقها وتسويتها من قبل سلطات الحدود ، وفق الاتفاق المؤرخ في ٥ حزيران سنة ١٩٢٦م ، تدقق وتسوى حسب احكام هذا البروتوكول ، وتعرض القضايا التي لا يتم الاتفاق عليها بهذه الطريقة على لجنة الحدود الدائمية في اجتماعها الاول ، لاتخاذ قرار نهائي بشأنها .

فريدون اركن — نوري السعيد
حسن سقا — عبد الاله حافظ

المرفق رقم (١)
طلب التوقيف او التسليم

اسم المتهم
اسم اب المتهم وامه
محل الولادة
تاريخ الولادة
جنسية المتهم
تاريخ الحادثة
محل الحادثة
نوع الحادثة
خلاصة الحادثة
الاتجاه الذي اتخذه المتهم
مع الاتجاه المحتمل للمتهم

نطلب توقيف وتسليم المتهم
التوقيع

ملاحظات :

١ ــ يمكن انجاز المعلومات الابتدائية بعدئذ .
٢ ــ عند استلام هذا الطلب تعقب آثار المتهمين الذين لم يمكن تثبيت هوياتهم، وترسل نتيجة التحقيق بأسرع ما يستطاع الى السلطة الطالبة .
٣ ــ اذا كان محل الالتجاء وهوية المتهم مجهولين ، يجري التحقيق فيهــا دون تأخير وتبلغ النتيجة الى السلطة الطالبة .

اتفاقية بين المملكة العراقية والجمهورية التركية

ــ بشأن التعاون القضائي والمدني والجزائي والتجاري ــ

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ــ ملك العراق .

وصاحب الفخامة عصمت اينونو ــ رئيس الجمهورية التركية .

رغبة منهما في تنظيم علاقاتهما فيما يختص بالتعاون القضائي في الامور المدنية والجزائية والتجارية ، قد قررا عقد اتفاقية بهذا الشأن وعينا مندوبين مفوضين .

عن حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ــ ملك العراق .

صاحب الفخامة الفريق نوري السعيد .

رئيس مجلس الاعيان وحامل وسام الرافدين من الدرجة الاولى .

صاحب المعالي عبد الاله حافظ ــ عضو المجلس النيابي .

عن صاحب الفخامة عصمت اينونو ــ رئيس الجمهورية التركية .

صاحب المعالي حسن سقا ــ نائب طرابزون ووزير الخارجية .

صاحب المعالي فريدون جمال اركن ــ السكرتير العام لوزارة الخارجية وسفير تركية .

وبعد أن قدم كل منهم اوراق تفويضه الى الآخر ووجدها صحيحة ومطابقــة للاصول اتفقوا على ما يأتي :

الفصل الاول ــ التعاون القضائي في الامور الحقوقية والتجارية :

(المادة الاولى)

١ ــ يتمتع رعايا كل من الفريقين المتعاقدين في أراضي الفريق الآخر بالمعاملــة ذاتها التي يعامل بها التبعــة المحليون فيما يختص بالحمايــة القانونية والقضائيــة لاشخاصهم واموالهم .

٢ ـ ولهم مـلء الحرية في مراجعة المحاكـم ، واقامة الدعـاوى ، بالشروط والاصول عينها التي للتبعة المحليين .

(المادة الثانية)

١ ـ لا يجوز طلب تقديم كفالة او تامينات ، مهما كان نوعها ، من رعايا الطرف الآخر المقيمين في بلاد أحد الطرفين ، الذين يكونون مدعين أو مدعى عليهم امام محاكم احدى الدولتين المتعاقدتين ، وذلك بسبب كونهم اجانب ، أو لعدم الاقامة او السكنى في ذلك البلد .

٢ ـ وتطبيق القاعدة ذاتها بشان الدفعيات التي يمكن فرضها على المـدعين او المدعى عليهم لتأمين استيفاء مصاريف المحاكمة .

(المادة الثالثة)

١ ـ ان قرارات المحكومية بشان المصاريف القضائيـة الصادرة في بلاد احـد الدولتين المتعاقدتين ضد المدعين او المدعى عليهم المعفوين من الكفالة او التامينات او اية تأدية اخرى سوف تنفذ مجانا من قبل السلطات المختصة للطرف الآخر .

٢ ـ يقدم الطلب بذلـك بالطريق الدبلـوماسي ، او بمخابرة من يهمـه الامر مباشرة ، مع السلطات المختصة .

(المادة الرابعة)

تكون القرارات الصادرة بشان المصاريف القضائيـة ، والمتخذة وفق المـادة الثالثة ، واجبة التنفيذ بدون مرافعة بين الطرفين وفق قوانين البلاد التي تنفذ فيها، الا اذا اعترض عليها بعدئذ الطرف المحكوم عليه . تكتفي السلطة القضائية عند النظر في طلب التنفيذ بتدقيق فيما اذا الحكم الصادر يعتبر قضية محكمة في قوانين البلد الذي صدر منه القرار . ويجب ان ترفق بالطلب المذكور الاوراق التالية :

أ ـ قرار الحكم مع ترجمته الى لغة الدولة المطلوب اليها التنفيذ ، او الى اللغة الفرنسيـة ، ويصدق صحة الترجمة الممثـل السياسي او القنصلي للدولة طالبـة التنفيذ ، او مترجم محلف في احدى الدولتين .

ب ـ شهادة من سلطة ذات صلاحية في الدولة طالبة التنفيذ تؤيد ان القرار الصادر اصبح قضية محكمة . ويؤيد وزير العدل في الدولة المختصة ان تلك السلطة هي ذات صلاحية لاعطاء تلك الشهادة وتترجم الشهادة والتاييد وفق الطريقة المبينة في الفقرة (أ) اعلاه .

للسلطة المختصة بتنفيذ الحكم تقدير ـ في الوقت ذاته ـ مصاريف الترجمـة

والتصديق ، المبحوث عنهما في هذه المادة ، وتعتبر هذه المصاريف كأنهـا مصاريف محاكمة .

(المادة الخامسـة)

يسـمح لتبعة احد الدولتين المتعاقدتين في اراضي الدولة الاخرى بالتمتعبالتعاون القضائي المجاني ، بالشروط ذاتها التي يتمتع بها التبعة الاصليون .

(المادة السـادسة)

المدعي الحصول على شهادة يدخله فيما اذا كان غير ساكن في البلد الذي يطلب اليه التعاون القضائي المجـاني . تعطى الشهادة الى طالبهـا من قبل السلطـة ذات الصلاحية في البلد . وفي الحالة التي يكون فيها طالب الشـهادة ساكنا في بلده،فتصدق الشهادة مجانا من قبل الممثـل السياسـي او القنصلي ذات الصلاحية للدولة التـي ينتسـب اليها .

(المادة السـابعة)

للسـلطة المكلفة بالتعاون القضائي الحق ، ضمن حدود صلاحياتها ، بالتاكد من صحة الشهادة والتعليمات المقدمة اليها ، ولها طلب معلومات اضافية للاستنارة بها.

(المادة الثامنة)

يتمتع الشـخص الممنوح تعاونا قضائيا من قبل السـلطة ذات الصلاحية فياحدى الدولتين المتعاقدتين وفق احكام هذه الاتفاقية بالتعاون ذاته ، امام السـلطاتالقضائية للدولة المتعاقدة الاخرى ، فيما يختص بجميع المعاملات الاصولية الناتجة من القضـية ذاتهـا .

(المادة التاسـعة)

١ ـ تبلغ بالطريقة الدبلوماسية الاوراق المتعلقة بالامور المدنية والتجاريـة ، الصادرة من سلطات احدى الدولتين المتعاقدتين الى الاشخاص السـاكنين في اراضي الدولة الاخرى .

يجب ان يحتوي الطلب على بيان السـلطة التي صدرت منها الورقة المرسلـة ، واسم الطرفين ، وعائلتيهمـا ، ومهنتيهما ، وعنوانيهما ، ومحل اقامـة المخاطب ، وماهية الورقة المختصة التي يجب ان تنظم بلغة الدولة المطلوب اليهـا التنفيذ ، او باللغة الفرنسـية . وترفق بالورقة ترجمتها المصـدقة .

٢ـ ترسل السلطة التي وجه اليها الطلب الى الممثل السياسي الورقة عليها اشارة التبليغ أو شرح الاسباب المانعة لذلك .

(المادة العاشرة)

١ ــ يجري التبليغ بواسطة السلطة المختصة للدولة المطلوب اليها ذلك ، ووفق الاصول المقررة في قوانين وانظمة وتعليمات تلك الدولة .

٢ ــ يؤيد التبليغ بشرح موقع عليه من قبل المخاطب ، او بشهادة من قبل سلطات الدولة المطلوب اليها ، تؤيد التبليغ وكيفيته وتاريخه .

(المادة الحادية عشرة)

١ ــ للسلطات القضائية في احدى الدولتين المتعاقدتين ، استنابة السلطات المختصة في الدولة الاخرى ، للقيام ضمن صلاحيتها القضائية باي عمل اصولي او قضائي فيما يختص بالامور المدنية والتجارية .

٢ ــ يرسل طلب الاستنابة بالطريق الدبلوماسي ، ويكون الطلب مرفقا بترجمة الى لغة الدولة المطلوب اليها أو الى اللغة الفرنسية . يصادق على صحة الترجمة من قبل ممثل سياسي أو قنصلي للدولة الطالبة ؛ او من قبل مترجم محلف لاحدى الدولتين المتعاقدتين .

٣ ــ ترسل السلطة التي طلب اليها الاستنابة الى الممثل السياسي ، ورقة تتضمن اشعار قيامها بالاستنابة ، أو ببيان الاسباب المانعة ذلك . وفي الحالة التي ترى السلطة ان القيام بالاستنابة خارج عن صلاحيتها تحيل طلب الاستنابة الى السلطة التي يكون العمل ضمن صلاحيتها وتخبر الممثل السياسي بذلك .

(المادة الثانية عشرة)

١ ــ على السلطة القضائية الموجه اليها طلب الاستنابة ، التوسل بالوسائل التأيدية ذاتها التي تتوسل بها لتنفيذ طلبات الاستنابة الصادرة من السلطات في بلادها على أن يكون استعمال الوسائل التأيدية اختياريا في الحالة التي يقتضي فيها احضار الطرفين .

٢ ــ تطبق السلطة المطلوب اليها الاستنابة الاصول المقررة في قوانين بلادها .

٣ ــ تخبر السلطة طالبة الاستنابة اذا رغبت في ذلك بتاريخ ومحل تنفيذ الاستنابة وذلك لمساعدة الطرف المختص في الحضور .

(المادة الثالثة عشرة)

تحل بالطريق الدبلوماسي كل الصعوبات التي قد تنشأ من طلب التبليغ او الاستنابة المقدم من جانب الممثل السياسي .

(المادة الرابعة عشرة)

يجوز رفض تنفيذ طلب التبليغ او الاستنابة في الحالة التي ترى الدولة التي يقع التنفيذ في أراضيها ان ذلك يمس بسيادتها ، او سلامتها ، او النظام العام فيها. وكذلك يجوز رفض تنفيذ طلب الاستنابة في الحالة التي لا يمكن التثبيت من صحة التواقيع على الطلب ، أو في الحالة التي لا يكون ذلك التنفيذ من صلاحية السلطات القضائية في الدولة المطلوب اليها ذلك .

(المادة الخامسة عشرة)

١ ـ لا يجوز استيفاء اية رسوم او مصاريف مهما كانت لتنفيذ طلبات التبليغ او الاستنابة .

٢ ـ غير ان للدولة المطلوب اليها الحق في استيفاء التعويضات المدفوعة الى الشهود او الاخصائيين ، وكذلك المصاريف المقتضية في حالة قيام رجال العدلية بأعمال نتجت من عدم موافقة احد الشهود على الحضور رضاء .

(المادة السادسة عشرة)

لكل من الدولتين المتعاقدتين الحق في تنفيذ التبليغات مباشرة واختياريا الى رعاياهما الساكنين في بلاد الدولة المقابلة ، وذلك بواسطة ممثليها السياسيين او القنصليين .

(المادة السابعة عشرة)

بناء على الطلب الواقع من السلطات العدلية يقدم بالطريق الدبلوماسي كل من الطرفين المتعاقدين للطرف الآخر نسخ من القوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها في بلاده وعند الحاجة بأية معلومات حقوقية اخرى .

الفصل الثاني ـ التعاون القضائي في الامور الجزائية :

(المادة الثامنة عشرة)

يتعهد الطرفان المتعاقدان على التعاون في الامور التالية :

أ ـ تبليغ كل ورقة قضائية لا سيما اوراق الجلب .

ب ـ تنفيذ طلبات الاستنابة بشان سماع المتهمين والشهود واهل الخبرة .

ج ـ تنفيذ كل عمل قضائي آخر كالكشف والتحري ووضع اليد .

(المادة التاسعة عشرة)

تخضع طلبات التعاون القضائي للاصول المعينة في قوانين الدولة المطلوب اليها ذلك . وتطبق سلطات هذه الدولة الوسائل التايدية المطبقة على طلبات مماثلةصادرة من سلطات البلد ذاته . وفي حالة عدم امكان تنفيذ الطلب ، تخبر الدولة الطالبةبذلك مع بيان الاسباب .

(المادة العشرون)

في حالة تبليغ اوراق الجلب لسلطات الدولة المطلوب اليها ذلك ، السؤال من الشخص المطلوب جلبه عما اذا ينوي القيام بما تحتويه ورقة الجلب ويرسل جوابه الى الدولة الطالبة .

لا يصح تعقيب او معاقبة الشاهد او صاحب الخبرة المطلوب جلبه والذي بين الى سلطات الدولة المطلوب اليها انه وافق على الحضور امام سلطات الدولة الطالبة، وذلك بصفته فاعلا اصليا او شريكا او معينا في اية جريمة او عمل ارتكب بعد تاريخ ترك ذلك الشخص بلاد الدولة المطلوب منها ، وكذلك لا يجوز تقييد حريته الشخصية لاي سبب قضائي سابق . غير انه لا تطبق هذه المادة في الحالة التي لا يترك الشخص المذكور بلد الدولة الطالبة خلال اسبوع من تاريخ استماعه او من التاريخ الذي يكون بستطاعته ترك البلد .

(المادة الحادية والعشرون)

لا يكون التعاون القضائي واجبا في الحالات التالية :

ا ـ اذا كان المجرم المطلوب التعاون القضائي بشأنه لا يجوز تسليم المجرم فيه حسب اتفاقية تسليم المجرمين .

ب ـ اذا اعتبرت الدولة المطلوب اليها ان الطلب يمس سيادتها او سلامتها .
ج ـ اذا كان طلب التعاون القضائي في قضية سياسية او عسكرية صرفه .

(المادة الثانية والعشرون)

تخبر الدولتان المتعاقدتان بعضهما بالاحكام القطعية الصادرة من محاكمها ضد تبعة الدولة الاخرى ، تلك الاحكام التي يجب ان تسجل في السجل العدلي ، حسب قوانين الدولة التي صدر فيها الحكم ، وتحتوي الاوراق المرسلة بهذا الشان على بيانات عن حالة المحكوم عليه المدنية ، والمحكمة التي أصدرت الحكم ونوع الجريمة وتاريخ الحكم والعقوبة المفروضة .

(المادة الثالثة والعشرون)

جميع المصاريف المنفقة من قبل سلطات الدولة المطلوب اليها التعاون القضائي، وفق احكام هذه الاتفاقية تتحملها تلك الدولة ، حتى ولو ان طلب التعاون لم يعط النتيجة المطلوبة .

(المادة الرابعة والعشرون)

تجري طلبات التعاون القضائي المبينة في هذه الاتفاقية بالطرق الدبلوماسية .

(المادة الخامسة والعشرون)

تنظم الاوراق المطلوبة وفق هذه الاتفاقية ، حسب الشكل المعين في قوانين الدولة الطالبة وترفق بترجمتها الى لغة الدولة المطلوب اليها او الفرنسية وتصدق صحة الترجمة من قبل الممثل السياسي للدولة الطالبة ، او من قبل مترجم محلف.

(المادة السادسة والعشرون)

بناء على الطلب الذي تصدره السلطات العدلية والمقدم بالطريق الدبلوماسي من قبل كل من الطرفين المتعاقدين يزود الطرفان المتعاقدان بعضهما بنسخ القوانين المعمول بها في بلادهم وعند الحاجة بأية معلومات حقوقية اخرى .

ومن المفهوم ان الامر القضائي الذي تطلب الايضاحات عنه ، يجب ان يشرح بصورة واضحة .

تنفذ هذه الاتفاقية بعد مرور خمسة عشر يوما على تاريخ تبادل وثائق الابرام وتبقى نافذة لمدة سنة .

وعند عدم اخبار احد الطرفين الآخر برغبته في انهاء حكمها وذلك خلال ستة اشهر قبل انتهاء ذلك الاجل ، فتعتبر كانها مددت ضمنا لمدة غير محدودة ولا ينتهي مفعولها الا بعد مرور ستة اشهر من تاريخ الاخبار المذكور اعلاه .

تبرم هذه الاتفاقية ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد باسرع ما يمكن .
حررت في انقره في ٢٩ آذار سنة الف وتسعمائة وست واربعين بثلاث نسخ بالعربية ، والتركية ، والفرنسية ، وفي حالة الاختلاف يعوّل على النص الفرنسي .

فريدون اركن	نوري السعيد
حسن سقا	عبد الاله حافظ

اتفاقية بين المملكة العراقية والجمهورية التركية

ـ بشأن تسليم المجرمين ـ

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ـ ملك العراق .

وصاحب الفخامة عصمت اينونو ـ رئيس الجمهورية .

رغبة منهما في عقد اتفاقية لتنظيم تسليم المجرمين عينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين عن حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ـ ملك العراق .

صاحب الفخامة الفريق نوري السعيد .

رئيس مجلس الاعيان وحامل وسام الرافدين من الدرجة الاولى .

صاحب المعالي عبد الاله حافظ ـ عضو في المجلس النيابي .

عن صاحب الفخامة عصمت اينونو ـ رئيس الجمهورية التركية .

صاحب المعالي حسن سقا ـ نائب طرابزون ووزير الخارجية .

صاحب المعالي فريدون جمال اركن ـ السكرتير العام لوزارة الخارجية وسفير تركية .

وبعد ان قدم كل منهم اوراق تفويضه الى الآخر ووجدها صحيحة ومطابقة للاصول اتفقوا على ما يأتي :

(المادة الاولى)

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان . وفقا لاحكام هذه الاتفاقية. تعهدا متقابلا بتسليم جميع الاشخاص الذين هم رهن التعقيب او المحكوم عليهم من قبل السلطات العدلية العائدة الى كل منهما والموجودين في بلاد الآخر . وقد تقرر ان يستثنى من التسليم رعايا كل من الطرفين المتعاقدين .

لا يجوز طلب التسليم الا في حالة اجراء التعقيب ، او الحكم عن جريمة ارتكبت خارج اراضي الدولة المطلوب منها التسليم .

(المادة الثانية)

اذا طلب تسليم شخص اجريت بحقه التعقيبات ، او صدر عليه حكم ، فلا يجري التسليم ما لم يكن الفعل المسند اليه كجريمة معاقبا عليه بموجب قوانين البلدين بعقوبة لا تقل عن الحبس لسنة واحدة او بعقوبة اشد .

واذا وقع طلب التسليم لتنفيذ حكم اصبح قضية محكمة ، فلا يمنح ما لم يكن

المجرم قد حكم عليه نهائيا بالحبس لمدة تزيد عن الستة اشهر عن فعل معاقب عليه بموجب قوانين البلاد بالحبس بمدة لا تقل عن سنة واحدة او بعقوبة اشد .

(المادة الثالثة)

يمنح طلب التسليم في حالتي الشروع او الاشتراك ايضا مهما كان شكلهما او نوعهما ، على ان يكون الشروع او الاشتراك معاقبا عليهما في قوانين الدولة الطالبة والدولة المطلوب منها التسليم وفقا لاحكام المادة الثانية .

(المادة الرابعة)

لا يمنح طلب التسليم في الاحوال الآتية :

أ ـ الجرائم السياسية والافعال المرتبطة بها .

ب ـ الجرائم العسكرية والافعال المرتبطة بها .

ج ـ الجرائم التي لا يمكن اجراء التعقيب فيها الا بشكوى الشخص المتضرر ، والتي يجب فيها ايقاف التعقيبات بناء على تنازل هذا الشخص .

د ـ اذا كان الشخص المطلوب تسليمه معقبا على جريمة مضى عليها مرور الزمن ، او سقطت بموجب قوانين الدولة الطالبة التسليم او قوانين الدولة المطلوب منها او قوانين الدولة التي ارتكب الجرم فيها .

هـ ـ اذا كان الشخص المطلوب تسليمه معقبا في بلاد الدولة المطلوب منها عن الفعل ذاته وكذلك فيما اذا كان قد تبين نهائيا عدم صلته بالدعوى او حكم عليه او برىء ، او تقرر عدم مسؤوليته عن الجريمة ذاتها .

و ـ اذا كانت سلطات الدولة المطلوب منها التسليم ذات صلاحية حسب قوانين تلك الدولة للحكم في الجريمة .

ز ـ اذا ارتكب الجرم في اراضي دولة ثالثة ، وقوانين الطرف المطلوب منه التسليم لا تسمح بالتعقيب عن جرم كهذا ارتكب في بلاد اجنبية .

لا يعتبر جرما سياسيا ولا فعلا مرتبطا بجرم كهذا :

١ ـ كل جريمة ارتكبت ضد شخص رئيس الدولة ، او افراد اسرته .

٢ ـ جريمة القتل المرتكبة ضد شخص رئيس الحكومة ، او الشروع ، او الاشتراك في هذه الجريمة .

٣ ـ قطع الطرق ، وافعال القسوة ، والسرقة المصحوبة بقسوة ، مهما كان القصد من هذه الاعمال .

(المادة الخامسة)

يجب دائما طلب تسليم المجرمين بالطريق الدبلوماسي .

(المادة السادسة)

ان تقدير ماهية الافعال في الاحوال التي لا يجري فيها التسليم ، والمبينة في المادة الرابعة ، يعود منحصرا الى الدولة المطلوب منها التسليم وعلى كل فان طلب التسليم في الجرائم السياسية لا يمكن رفضه الا في الحالة التي يصدر بها قرار من المحكمة المختصة في الدولة المطلوب منها التسليم يعرف الماهية السياسية للجريمة .

(المادة السابعة)

١ ـ يجب أن يكون طلب تسليم المظنون ، أو المتهم ، مصحوبا بالاوراق التالية:

أ ـ امر بالتوقيف ، او القاء القبض ، صادر من سلطة عدلية ذات اختصاص .

ب ـ ورقة تبين نوع الجريمة ، ونص القانون المطبق على الجرم المبحوث عنه .

ج ـ بيان مفصل على قدر الامكان او ورقة هوية يتضمنان هوية وأوصاف المظنون او المتهم وصورته الفوتوغرافية ان امكن .

د ـ أوراق الافادات المصدقة من قبل الحاكم الذي أجرى التحقيق في القضية ان وجدت .

٢ ـ اذا كان طلب التسليم خاصا بشخص قد حكم عليه غيابيا ، او في حالة التمرد ، فيكون طلب التسليم مصحوبا بالاوراق المذكورة في الفقرة السابقة معاضافة خلاصة الحكم ومواد القانون التي بني عليها الحكم .

٣ ـ اذا كان طلب التسليم خاصا بشخص محكوم عليه بحكم صدر في حضوره، فيجب ان يكون طلب التسليم مصحوبا بما يأتي من الاوراق : ـ

أ ـ نسخة من الحكم .

ب ـ بيان مفصل على قدر الامكان بهوية الشخص المحكوم او ورقة هوية وصورته .

ج ـ نسخة من نص القانون المبني عليه الحكم .

د ـ وثيقة من سلطة ذات اختصاص تتضمن أن الحكم لازم التنفيذ .

٤ ـ وفي حالة ارتكاب الجرم ضد الملكية ، يجب دائما ذكر المبلغ التقريبي للضرر الواقع ، او المتشبث بايقاعه .

٥ ـ ينظم ما ينبغي ارساله من الاوراق بموجب قوانين الدولة الطالبة التسليم

ويرسل اصلها او صورها التي صدقتها محكمة تلك الدولة ، او اية سلطة ذات اختصاص من سلطاتها . وترفق بهذه الاوراق ترجمة الى لغة الدولة المطلوب منها التسليم ، او بالافرنسية مصدقة طبق الاصل من قبل الممثل السياسي للدولةالطالبة التسليم او من قبل مترجم محلف للدولة المطلوب منها التسليم .

٦ – ومن المقرر ان تقوم السلطات المختصة للدولة المطلوب منها التسليم ، مع احتفاظها بحق اتخاذ قرار بشان طلب التسليم ، بتوقيف المجرم ، او اتخاذ اي تدبير مناسب آخر لمنع احتمال هربه حال استلامها الاوراق المبينة اعلاه ، ما لم تجد لاول وهلة ان طلب التسليم لا يمكن قبوله .

٧ – تطلب ايضاحات من الحكومة الطالبة ، في حالة الشك في معرفة ما اذا كانت الجريمة الموجبة لطلب التسليم واقعة ضمن الجرائم المبينة في هذه الاتفاقية انها موجبة التسليم . ولا يمنح طلب التسليم ما لم تكن الايضاحات المعطاة مزيلة للشك . ويطلق سراح الشخص المو َقف ، وتلغى التدابير المتخذة ضده اذا لم تعط الايضاحات الى الدولة المطلوب منها التسليم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تبليغ الاستيضاح الى الممثل السياسي للدولة طالبة التسليم .

(المادة الثامنة)

يأمر الطرف السامي العاقد المطلوب منه التسليم بتوقيف المتهم وباجراء التحقيق في القضية ، اذا اقتنع بأن الجريمة توجب التسليم وفقا لاحكام هذه الاتفاقية . ويأمر بالتسليم اذا اقتنع بنتيجة التحقيق ، وبأن الاوراق تامة او كافية، وبأن الشخص المطلوب تسليمه هو الذي ذكر انه المظنون او المتهم او المحكوم عليه . وفي حالة الحكم اذا اقتنع بأن الجرم المسبب للحكم هو من الجرائم المسببة للتسليم عند صدوره .

(المادة التاسعة)

اذا وجد ان فرار المجرم محتمل الى حين ارسال الاوراق الواجب ترفيقها بطلب التسليم ، والمبينة في هذه الاتفاقية ، الى الطرف المطلوب منه التسليم فيقوم هذا الطرف بدون انتظار وصول الاوراق المطلوبة بتوقيف المجرم موقتا ، او باتخاذ اي تدبير آخر لمنع هربه وذلك بناء على اشعار الدولة الطالبة التسليم المرسل بالبرق او بالبريد الى وزارة خارجية الدولة المطلوب منها او بناء على تشبث الممثل السياسي الدولة طالبة التسليم . وفي هذه الحالة يجب الاشعار بنوع وماهية الجريمة ودرجة شدة العقوبة مع بيان ان امر التوقيف غير الموقت قد صدر على المجرم من سلطة مختصة . واذا لم يصل طلب التسليم والاوراق المتعلقة به فيما يخص الشخص الموقف موقتا او المتخذ بحقه اي تدبير آخر الى الدولة المطلوب منها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ التوقف الموقت او اتخاذ التدابير الاخرى ، يطلق سراح الشخص المطلوب او تلغى التدابير المتخذة بحقه .

(المادة العاشرة)

مع الاحتفاظ بحقوق الاشخاص الثابتة وتبعا لتقدير السلطة المختصة تسليم الاشياء التي حازها الشخص المطلوب ، بنتيجة ارتكاب الجريمة ، او التي وجدت عليه فصودرت والآلات التي استعملت في ارتكاب الجريمة ، وكذلك كل شيء آخر يساعد على التجريم في نفس الوقت مع الشخص المطلوب الى الحكومة الطالبة ، وتسليم هذه الاشياء الى الحكومة المذكورة حتى اذا لم يقع التسليم بعد الموافقة عليه بسبب موت المجرم او هربه . ويشمل هذا التسليم ايضا جميع ما كان من هذا النوع من الاشياء المخفية او المودعة من قبل الشخص المطلوب في البلاد المانحة طلب التسليم والتي تكشف بعدئذ .

(المادة الحادية عشرة)

اذا كان الشخص المطلوب معقبا ، او محكوما عليه في بلاد الدولة المطلوب منها التسليم عن جريمة تختلف عن تلك التي طلب التسليم من اجلها فيجوز تاجيل تسليمه الى ان تنتهي التمقيبات او يتم تنفيذ العقوبة على الشخص المطلوب او ان يكون قد نال العفو منها . وكذلك اذا كان الشخص قد عقب من قبل مقامات الدولة المطلوب منها لسبب لا يعتبر جريمة بموجب القوانين العقابية ، فادى الى احضاره جبرا او توقيفه فيجوز تأخير التسليم الى ان تتم التعقيبات او ينتهي التوقيف . ومع ذلك اذا كان هذا التأخير يسبب بمقتضى قوانين الدولة الطالبة مرور الزمن او صعوبات اخرى مهمة فيما يتعلق بتعقيب المجرم ، فيسلم موقتا ما لم يكن هناك اعتبارات خاصة مانعة ، بشرط التعهد بارجاع الشخص المطلوب بعد انتهاء التعقيبات في بلاد الطالبة التسليم . وفي حالة عدم تمكن الشخص المطلوب من القيام بوجائبه التعهدية للافراد بناء على طلب التسليم يسلم ايضا على ان يكون لهؤلاء الافراد حق الاحتفاظ باحقاق حقوقهم لدى المقامات المختصة .

(المادة الثانية عشرة)

اذا منح طلب التسليم ، يوضع الشخص المطلوب تحت تصرف الدولة الطالبة التسليم في نقطة الحدود او في ميناء اركاب للدولة المطلوب منها ويمكن اطلاق سراح الشخص المذكور بعد مرور شهر واحد من تاريخ تبليغ قرار التسليم ، اذا لم تتسلمه الدولة الطالبة .

(المادة الثالثة عشرة)

لا يجوز محاكمة الشخص المسلّم الا عن الجريمة او الجرائم المسببة لتسليمه. ومع ذلك يمكن توقيف ومحاكمة الشخص المسلم عن جريمة غير التي سببت تسليمه،

في حالة اخذ موافقة الدولة المطلوب منها التسليم ، او في حالة حصول الشخص على فرصة للعودة الى بلاد الدولة التي سلمته فلم يستفد منها . وكذلك لا يجوز تسليم الشخص الى دولة ثالثة الا بالشروط المذكورة اعلاه ومع ذلك اذا وافق الشخص المسلم على اجراء محاكمته ، فلا تبقى حاجة الى موافقة الدولة المسلمة ، بل تشعر بذلك فقط . لا تطبق احكام هذه المادة على الجرائم المرتكبة بعد التسليم في بلاد الدولة طالبة التسليم .

(المادة الرابعة عشرة)

اذا كان الشخص المطلوب تسليمه من قبل احد العاقدين مطلوبا ايضا من قبل دولة او دول متعددة عن جرائم اخرى ؛ يسلم الى الدولة المرتكب في اراضيها الجرم الاشد . وفي حالة تساوي شدة الجرائم يسلم الى الدولة التي هو من رعاياها ، واذا لم يكن الشخص المطلوب من رعايا اية دولة من الدول الطالبةالتسليم وكانت الجرائم متساوية في الشدة ، يسلم الى الدولة التي وصل طلبها اولا . تعين شدة الجرم وفقا لقوانين الدولة المطلوب منها .

(المادة الخامسة عشرة)

اذا جرى تسليم المجرم بين احد الطرفين المتعاقدين ودولة ثالثة يجيز الطرف الآخر مرور الشخص المذكور والاشياء الوارد ذكرها في المادة العاشرة بالترانسيت من اراضيه ما لم تكن الجريمة المسببة للاعادة من الجرائم الواردة في المادة الرابعة وما لم يكن الشخص المذكور من رعاياه .

يجب اجراء طلب الترانسيت بالطريق الدبلوماسي مع ابراز اصل الاوراق المذكورة في المادة السابعة ، او صورة مصدقة منها حسب الاصول .

(المادة السادسة عشرة)

يتنازل الطرفان المتعاقدان بصورة متقابلة ، عن جميع المطالبات المتعلقة باسترجاع المبالغ المصروفة في بلاد كل منهما بسبب توقيف واعانة ونقل المجرم وتسليمه الموقت ، الوارد ذكره في المادة الحادية عشرة .

اذا وقع النسليم او التسليم الموقت من قبل دولة ثالثة الى احد الطرفين المتعاقدين ، وجرى المرور من اراضي الطرف المتعاقد الآخر بطريقة الترانسيت فيكون مصروف التسليم والتسليم الموقت على الدولة الطالبة .

(المادة السابعة عشرة)

تنفذ هذه الاتفاقية بعد مرور خمسة عشر يوما على تاريخ تبادل وثائق الابرام، وتبقى نافذة لمدة سنة . وعند عدم اخبار احد الطرفين الآخر برغبته في انهاء حكمها، وذلك خلال ستة اشهر قبل انتهاء ذلك الاجل فتعتبر كانها مددت ضمنا لمدة غير محدودة ولا ينتهي مفعولها الا بعد مرور ستة اشهر من تاريخ الاخبار المذكور اعلاه.

تبرم هذه الاتفاقية ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد باسرع ما يمكن .

حررت في انقـره في ٢٩ آذار سنة الف وتسعمائة وست واربعين بثلاث نسخ بالعربية والتركية والفرنسية ، وفي حالة الاختلاف يعول على النص الفرنسي .

فريدون اركن   حسن سقا   نوري السعيد   عبد الاله حافظ

صاحب الفخامة ..

بالاشارة الى الفقرة المختصة من المادة الرابعة من اتفاقية تسليم المجرمين الموقع عليها بتاريخ اليوم التي نصت على انه لا يعتبر جرما سياسيا ولا فعلا مرتبطا به كل جريمة ارتكبت ضد شخص رئيس الدولة او افراد اسرته ، اتشرف بأن احيطكم علما بأن الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص المخولين فعلا ممارسة اعمال رئيس الدولة ، وكذلك الاشخاص الذين يخلفونهم سواء بالارث او بالتعيين لا تعتبر جريمة سياسية ولا عملا مرتبطا بجريمة كهذه .

ارجو ان تتفضلوا بقبول فائق تقديري واحترامي .

فريدون اركن

صاحب المعالي ..

اتشرف باعلامكم بتسلمي كتاب معاليكم بشأن الفقرة المختصة من المادة الرابعة من اتفاقية تسليم المجرمين الموقع عليها بتاريخ اليوم التي نصت على انه لا يعتبر جرما سياسيا ولا فعلا مرتبطا به كل جريمة ارتكبت ضد شخص رئيس الدولة وكذلك الاشخاص الذين يخلفونه بالارث او بالتعيين ، لا تعتبر جريمة سياسية ولا عملا مرتبطا بجريمة كهذه .

ارجو ان تتفضلوا معاليكم بقبول فائق تقديري واحترامي .

التوقيع : نوري السعيد

انقره في ٢٩ آذار ١٩٤٦م

صاحب المعالي فريدون جمال اركن ـ سفير تركية والسكرتير العام لوزارة الخارجية ـ انقره ـ

استقالة الوزارة

أتينا (في الكلمة الاستطرادية) التي صدّرنا بها البحث عن « الوزارة السويدية الثانية » على الظروف والملابسات التي رافقت تكوّن هذه الوزارة في ٢٣ شباط ١٩٤٦م ، والاسس التي قامت عليها ، ثم نشرنا نصا لمنهاجها الوزاري ، فاذا به يتضمن نقل البلاد من « حالة حرب » الى « حالة سلم » نقلا صحيحا لا مواربة فيه ، ولا مداجاة . ولكن هذه الوزارة ما كادت تلغي الاحكام العرفية ، وتبطل المراسيم

الاستثنائية ، وتسمح بتأسيس الاحـزاب السياسية ، وتجيز الصحف اليومية ، حتى قامت قيامة الذين لم يستسيغوا هذا الضرب من الحياة الديمقراطية ، وكذلك الاقطاعيين الذين هددتهم هذه الاجراءات الضرورية (١) .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، فان الوزارات المتعاقبة في العراق اعتادت ان تقف من معارضتها في مجلسي الاعيان والنواب موقف المدافـع لا موقف المهـاجم ، ما دام الغرض من وجود المجالس النيابية اقرار اللوائح القانونية ، وتمشية امـور الدولة على اسس ديمقراطية . غير ان ما حدث ايام هذه الوزارة لم يكن بالحسبان. فقد تبودلت العبارات الجارحـة والقاسية بين رئيس الـوزارة توفيق السويدي ، وبين حمدي الباجه‌جي (٢) كما تبودلت الشتائم بين وزير الداخليـة سعد صالح ، وبين العين السيد عبد المهدي (٣) ثم بين وزير المالية عبد الوهاب محمـود ، وبين نائب العمـارة عبد الكريم الازري (٤) مما اضطر سبعة من اعضاء مجلس الاعيـان « جلهم كانوا اعضاء في الوزارة الباجه‌جية التي تعرضت الى حملات شديدة » الى مقاطعة مجلس الاعيان حتى ارغموا الوزارة على الاستقالة « لشعور الانتقام والمقابلة بالمثل » وكان الوصي وراء ذلك كله .

ويعتقد السويدي في ص ٤٤٥ من مذكراته « ان السيد نوري السعيـد الذي كان يؤيد الوزارة في اول تاليفها انقلب عليها فجاة لقيام بعض اعضائها بمعارضة فكرة عقد معاهدة سياسية مع تركية ، وتظاهر الآخر ضد آرائه في مناسبات شتى » .

---

(١) نعود الى وزارة السويدي وسياستها الجديدة ، لنرى ان الساسة القدماء وجدوا فيهـا خطرا عليهم ، وتحديا لسلطتهم ، فعمدوا الى مقاومة هذه السياسة ، والتلويح بالنتائج الخطرة المترتبة على اطلاق الحرية .. وانتهت معارضة الساسة للنهج الجديد الى تكتل في مجلس الاعيان ، والى مقـاطعة الوزارة . والغريب ان نرى الوصي ، الذي اعلن في خطابه بداية العهد الجديد ، ينضم الى السـاسة القدماء في محاربة السياسة الجديدة ، ولهذا كتب على الوزارة السويدية الاستقالة . والامر من ذلك ان يعهد الوصي برئاسة الوزارة الى ارشد العمري ، وهو ابعد الناس عن الديمقراطية والتنظيم الحزبي اه (خليل كنه « العراق : امسه وغده » ص ٧٧)

(٢) محاضر مجلس الاعيان « الاجتماع العادي العشرين لسنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ » ص ٥٢ — ٦١ .

(٣) المصدر المذكور ص ٦٣ — ٨٠ ، لما كلف نـوري السعيد بتاليف وزارة تخلف وزارة الباجه جي التي استقالت في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٦ م ، طلب اليه ان يشرك في وزارته كلا من سعد صالح وصالح جبر ، وكان بين هذين السيدين عداء شخصي مستحكم ، فكلف سعد صالح أن يعـود صالح جبر حيث كان في المستشفى ولكن زيارته هذه لم تؤد الى النتيجة المنتظرة ، وكان السيد عبد المهدي صديقا حميما للسيد صالح جبر وساعدا قويا له .

(٤) محاضر مجلس النواب « الاجتماع ١٩٤٥ — ١٩٤٦ م » ص ٢٤٩ : لم يكن السيد توفيق السـويدي ميالا لمزاملة السيد عبد الوهاب محمود في وزارته الثانية ، ولكـن اصرار السيد علي ممتاز الدفتري ، وتعهده بان لا يخرج السيد عبد الوهاب عن توجيهه وارشاده حمله على قبوله . وكان السويدي المشار اليه قد عارض اشراك السيد عبد الوهاب محمود في « وزارة العميد الهاشمي » التـي تالفت في أول شباط سنة ١٩٤١ م ، وكان هو وزير خارجيتها ، مما حـمل الهاشمي علـى الاستعاضة عنه بحمدي الباجه جي .

فقد كان لدى الوزارة السويدية القائمة لائحة « قانون الانتخاب الجديد » ولائحتا قانوني الميزانية للدولة ، ولمديرية الاوقاف العامة ، لشهري حزيران وتموز ١٩٤٦م . وكان مجلس النواب قد اقر هذه اللوائح الثلاث في ٢٣ ايار ١٩٤٦م ، فلما احيلت الى مجلس الاعيان لاقرارها ، قاطع سبعة من الاعيان حضور جلسات مجلسهم لارغام الوزارة على الاستقالة . فلما شعر رئيس الوزراء بأن النصاب القانوني غير موجود في هذا المجلس ، استنجد بالوصي لانقاذ الموقف ، فوعده هذا وعدا قاطعا بأنه سيصدر ارادته بحل مجلس النواب القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، يتعاون مع الحكومة تعاونا صادقا ، فلما استدعى الوصي المضربين ليطلع على اسباب المقاطعة ، اعربوا عن استعدادهم لتمشية لائحة قانون الانتخاب فقط ، وعدم امكان تعاونهم مع الوزارة في الامور الاخرى ، حتى تتخلى عن الحكم (١) فطلب رئيس الوزراء ان يبر الوصي بالوعد الخاص وذلك بحل المجلس ، فلم يقر طلبه . فاضطر الى تقديم استقالة وزارته الآتي نصها بعد ان ابرم مجلس الاعيان قانون الانتخاب الجديد فكان مصير الوزارة الاقالة اكثر من الاستقالة (٢) .

كتاب الاستقالة والجواب عليه

حضرة صاحب السمو الملكي الوصي على العرش وولي العهد المعظم .

نظرا لشعوري بأن الظروف الحاضرة لا تمكن وزارتي من اكمال منهاجها ، الذي وعدت بتنفيذه ، أرى من واجبي ان ارفع الى سموكم استقالتي ، راجيا التفضل بقبولها . ولا يسعني في هذه المناسبة الا ان اتقدم لسموكم الملكي بشكري

---

(١) جاء في « يوميات مصطفى العمري » ليوم ٢٢ مايس ١٩٤٦ م :

« اجتمع الاعيان للنظر في لائحة الميزانية المؤقتة ، اتفقت انا ، وحمدي ، غنيمه، البسام، عبد المهدي، ارشد ، الشيخ احمد .. على عدم الحضور لكي لا يحصل نصاب ، وبالفعل لم يحصل النصاب ، فذهب السويدي ونوري باشا الى البلاط فطلبنا الوصي ، فاجتمعنا نحن السبعة بحضور نوري فتكلم عبد المهدي ضد الوزارة ، واتهم ارشد ، السويدي بانه ... وبعد المذاكرة طلب الوصي اخراج قانون الانتخاب غدا واقالتها بعد ذلك ، وصرح سموه : « اخرجوا قانون الانتخاب صباحا ، وانا آمر السويدي بالانسحاب عصرا » ، فقال عبد المهدي : نوافق على ذلك ونسجل كلام سموكم . وبعد هذا الاتفاق انفض الاجتماع الساعة الواحدة ظهرا » .

وفي يوم الخميس ٣٠ مايس ١٩٤٦ م سجل السيد مصطفى العمري ما يلي :

« عاد الوصي صباحا من عمان حيث سافر في ٢٤ مايس وعلمنا ان السويدي ذهب الى البلاط حيث طلب حل المجلس ، فلم يوافق سموه ، فرفع استقالته » .

(٢) نشرت الصحف المصرية والشامية ان قد كانت هنالك رغبة ملحة في ابدال الوزارة السويدية بغيرها ، وان البلاط كان يؤيد هذه الرغبة ، اذ كانت هذه هي طريقة عبد الاله في تبديل الوزارات . وقد اكد لنا ذلك السيد توفيق السويدي بعد انتهاء نظام الحكم الملكي في العراق ومقتل عبد الاله . ويقول الدكتور فاضل حسين في كتابه (تاريخ الحزب الديمقراطي) ص ٥٠ :

« وكان المفهوم ان المضربين اتفقوا مع الانكليز والوصي واذنابهم على هذه الخطة لاسقاط وزارة السويدي » اهـ .

العظيم على ما ابديتموه نحو وزارتي من مساعدة وعطف ، اثناء قيامها بمهمتها الدقيقة . هذا واساله تعالى ان يوفقكم لما فيه خير البلاد سيدي المعظم .

بغداد في ٣٠ مايس ١٩٤٦م المخلص المطيع : توفيق السويدي

عزيزي توفيق السويدي :

تناولت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٣٠ مايس ١٩٤٦م ، واسفت لمفارقتكم كرسي الرئاسة لحكومتي بعد ان قمتم انتم وزملائكم بخدمات جليلة لهذه البلاد في هذه المدة القصيرة . واني اتمنى ان لا تحرم البلاد من خدماتكم واخلاصكم في اية صفة اخرى تحتاج اليكم ، كما ارجو ان تستمروا موقتا على القيام بشؤون الدولة ريثما يتم تأليف الوزارة الجديدة .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الثلاثين من شهر جمادى الثاني سنة ١٣٦٥ الهجرية الموافق لليوم الثلاثين من شهر مايس سنة ١٩٤٦ الميلادية .

عبد الاله

وفي ص ٤٣٩ من مذكرات توفيق السويدي « نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية » ان المقامات العليا ــ ويقصد بذلك الوصي ــ كان وراء كل هذه المعارضة المفتعلة فهي « لم تقرر سياسة للبلد ، ولم تستهدف شيئا معينا ترنو اليه في جميع اعمالها ، بل كان دينها قضاء الوقت واماتة الشعور الحي ، والحصول على عناصر هزيلة للحكم ، حتى اذا اختلت الامور ، وكثر المشتكون من هذا الاختلال ، قيل لهم وما نصنع وليس في البلاد رجل يركن اليه ؟.. ولا اعلم اذا كان هذا الاسلوب قد وضع بموجب خطة دبرتها تلك المقامات بنفسها او دبرت لها من قبل الاجنبي ؟ » .

ثم يعود الرئيس السويدي فيعزي اسباب الخصومة في جريدة الزمان العدد (٦٢٤٧) الصادر في ١٢ حزيران ١٩٤٦م الى :

« الموتور الذي يخشى اذا استمرت الوزارة على العمل ، ان ينكشف حاله للناس .

« والمحتاج الى الوزارة لانه يحتاج لمخصصاتها ، فاذا ابعدت عنه ، خسر هذه المخصصات .

« والذي طلب بنفسه من الوزير ــ المختص ــ ان يعطيه ارضا ، وتشفع لديه لاحد الذين يعرفهم بالحصول على النيابة .

« والموتور الى اقصى الحدود ، لانه عرض نفسه لهجمات المعارضة بالامس ، وهو في الحكم ، فاراد ان ينتقم لنفسه .

« والمحروم من منافع شتى كان يستفيد منها ، وهو في الوزارة ، فلم ير من الانصاف ابعاده عنها ، وحرمانه من تلك المنافع .

« والراكض وراء الرياسة منذ زمن ؛ ولم تواته الفرصة ، فاعتقد بأن عمله مع هذه « الشلة » قد يتيح له هذه الفرصة .

« والمنجرف مع اصحابه القدماء لا لسبب سوى انه كان تابعا لهم » اه .

اما لونكريك فيقول في كتابه « IRAQ 1900-1950 » :

« سقطت وزارة السويدي في ٣٠ ايار ، نتيجة معارضة مجلس الامة والاعيان ، وعدم مساندة البلاط لها » .

اول رجب ١٣٦٥ — ٢١ ذي الحجة ١٣٦٥

اول حزيران ١٩٤٦ — ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٦

الوزارة العمرية الاولى

كلمة لا بد منها



أرشد العمري

ولد في الموصل سنة ١٣٠٦ (١٨٨٨ م ٠

الف وزارتين فقط

١ — الاولى في اول حزيران ١٩٤٦ وقد استقالت في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦

٢ — الثانية في ٢٩ نيسان ١٩٥٤ وقد استقالت في ١٧ حزيران ١٩٥٤

يقول المستر لونكريك في كتابه « Iraq 1900-1950 q. 337 » :

« سقطت وزارة السويدي في ٣٠ ايار . نتيجة معارضة مجلس النواب والاعيان لها . وعدم مساندة البلاط لها . وعلى الرغم من تلك الآمال الشعبية في ان تجيء الى الحكم وزارة محايدة . مؤلفة من جميع الاحزاب . ربما يراسها الامير زيد . لتسيير الانتخابات . وتوطيد اركان الجهاز الحكومي . فقد جاءت في اول حزيران وزارة مغايرة لذلك . يراسها المتحكم العنيف . ارشد العمري . وكان على العمري ان يظل في الحكم ستة اشهر . امتاز خلالها بسيطرته الشخصية على جماعته ، وعلى سائر الدواوين . وتعرض الحريات السياسية تعرضا غريبا .. الخ » .

وكان أرشد هذا احد الاعيان السبعة الذين اضربوا عن حضور جلسات مجلس الاعيان للاخلال بالنصاب القانوني ، وحمل الوزارة السويدية على التنحي عن الحكم مرغمة .

فقد وجه الوصي الى العمري فجأة هذا الكتاب :

وزيري الافخم ارشد العمري   الرقم ٣٣٢

بناء على استقالة فخامة السيد توفيق السويدي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الاول من شهر رجب سنة ١٣٦٥ الهجرية الموافق لليوم الاول من شهر حزيران سنة ١٩٤٦ الميلادية .

عبد الاله

هيئة الوزارة الجديدة

وصدرت الارادة الملكية المرقمة (٣٣٣) في اول حزيران ١٩٤٦م بتاليف الوزارة من :

١ ــ ارشد العمري : رئيسا لمجلس الوزراء .
٢ ــ عبد الله القصاب : وزيرا للداخلية .
٣ ــ محمد حسن كبه : وزيرا للعدلية .
٤ ــ سعيد حقي : وزيرا للدفاع .
٥ ــ فاضل الجمالي : وزيرا للخارجية .
٦ ــ يوسف غنيمة : وزيرا للمالية ووكيلا لوزارة التموين .
٧ ــ عبد الهادي الجلبي : وزيرا للمواصلات والاشغال .
٨ ــ بابا علي الشيخ محمود : وزيرا للاقتصاد .
٩ ــ نوري القاضي : وزيرا للمعارف .
١٠ ــ عبد الهادي الباجه جي : وزيرا للشؤون الاجتماعية .

والذي يلاحظ على هذه الوزارة ان ستة من اعضائها يشغلون المناصب الوزارية لاول مرة وهم وزراء الدفاع ، والخارجية ، والمواصلات ، والاقتصاد ، والمعارف ، والشؤون الاجتماعية ، (السادة سعيد حقي ، ومحمد فاضل الجمالي ، وعبد الهادي الجلبي ، وبابا علي ، ونوري القاضي ، وعبد الهادي الباجهجي) وان رئيس الوزراء ارشد العمري ، امتاز بسيطرته الشخصية على جماعته ، وعلى سائر الدواوين ، فتمكن من تسيير امور وزارته في بحر خضم من الغوائل ، والدسائس ، حتى انتهت ايامها ولم تك قد اتمت ستة اشهر في الحكم « وقد فهم من مجيئها انها تريد تصفية

الاحزاب والحريات ولا سيما حرية الصحافة » (١) . « اذ لم يمض اكثر من شهر واحد ، حتى تكاثرت المشاكل على راس الوزارة الجديدة ، وظهرت بوادر التمرد عليها لانها كانت تظهر نواياها بشكل عنيف لمنع الحريات التي حققتها الوزارة السابقة، ولانها لم ترتدع عن ان تعلن عزمها على استرداد ما قدمته قبلها وزارتي للشعب ، وما حققته له من خدمات » (٢) .

اول كلمة لرئيس الوزراء

انتهز رئيس الوزراء فرصة تلاوة كتاب الاسناد الملكي فقال :

ارجو ان ترفعوا الى حضرة صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم ، عظيم شكري وامتناني لما اولاني به من الثقة ، واسال الله ان يوفقني لتحقيق الغاية التي ترضي سموه المعظم ، والشعب العراقي الكريم ، وتفيد هذا الوطن العزيز .

اخواني الموظفين ! طالما جئت الى هذه القاعة كموظف معكم، وحضرت احتفالات عديدة ، وبالنتيجة وصلت الى هذا المنصب . كما ان الطريق مفتوح امامكم اليه . وها انا منكم واليكم. كان رائدي دائما السعي لاداء واجب الوظيفة والخدمة الصادقة لهذه المملكة مهما تعقدت مشكلات الزمان فليكن رائدكم الحق ، فالحق يعلو ولا يعلى عليه . ان البلاد تتطلب الخدمة الصادقة ، وسوف نشكر ونكافىء كل من يقدم الخدمات الخالصة لهذه البلاد ، ولن نتاخر دقيقة واحدة عن ردع كل من يعبث بالقانون ، او يعمل ضد مصالح الشعب وهكذا نحن اخواني من الشعب والى الشعب والله ولي التوفيق (٣) .

دعوة المجلس الى الانعقاد

كان مجلس النواب قد اقر ميزانيتي الدولة والاوقاف لشهري حزيران وتموز ١٩٤٦م في يوم ٢١ ايار من هذه السنة . فلما ارسلتا الى مجلس الاعيان ، اضرب سبعة من اعضائه عن الحضور وهم السادة : مصطفى العمري ، وارشد العمري ، والشيخ احمد الداود ، والسيد عبد المهدي ، ويوسف غنيمة ، وصادق البصام ، وحمدي الباجه جي ، فاستقالت « الوزارة السويدية » القائمة لعدم امكانها البقاء في دست الحكم دون ميزانية تخولها حق التصرف . فلما تألفت الوزارة الجديدة في اول حزيران سنة ١٩٤٦م ، استصدرت ارادة ملكية بدعوة مجلس الامة الى اجتماع فوق العادة لاقرار هاتين الميزانيتين ، فالقى السيد العمري في جلسة مجلس الاعيان هذا الكلام :

« سادتي ! تعرفون حضراتكم ان البلاد مقدمة على دور جديد ، وهذا الدور

---

(١) تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ص ٥٠ .

(٢) نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية — لتوفيق السويدي ص ٤٤٨ .

(٣) جريدة الزمان العدد (٢٦٣٨) بتاريخ ٢ حزيران ١٩٤٦ م .

قد مهد واشتغل له كثيرا لاحضار قانون الانتخابات الجديد ، لكي يدعى مجلس نواب جديد ، تتمثل به الهيئات الشعبية ، والاحزاب ، والكتل ، وهكذا يكون اول مجلس نواب تتجلى فيه الروح الحزبية ، والروح الديمقراطية . وعلى هذا الاساس لما دعيت لتولي هذه المسؤولية ، بينت ان مهمتي هي مهمة انتقالية حيادية . فانا شخصيا ، ووزرائي الذين وقع الاختيار عليهم ، كلنا حياديون ، ونرغب من الصميم ان نقدم اقصى ما لدينا من الخدمة بهذا الدور الانتقالي ، وتامين المصلحة العامة . وبالطبع يجب ان نسعى لكي لا نؤخر الانتخابات ، ونعمل الانتخابات في مدة تمكننا من دعوة مجلس الامة في ١ كانون الاول ١٩٤٦م ، حتى لا تبقى المملكة بدون مجلس. والمجلس الجديد يعقد دورته الاولى من هذا التاريخ ، وطريقتنا ، كحكومة انتقالية حيادية ، ليس معناه بالطبع اننا سوف لا نعالج القضايا التي تتعلق بحياة المملكة ، بل بالعكس سنعالج جميع القضايا – واكثرها هي قضايا اعتيادية – بكل همة وعناية ، وسنسعى لجعل الامان والحرية سائدين في المملكة لكي يكون جو صاف نقي ، بمقتضاه تبين الامة رغباتها ، وتصوت على النواب الذين تريدهم . ومن ناحية اخرى اذا حدث اي حادث يستلزم معالجته ، فنحن مستعدون لمعالجته فورا بالقوة والهمة المطلوبة ، وعلى هذا يخال لي اني قد تحدثت امام حضراتكم عن الوضع كما هو » (١) .

تطهير دواوين الحكومة

لما ضغط الانكليز على الحكومة العراقية ، بعد حوادث الشهرين نيسان ومايس ١٩٤١م ، فاعتقلت عددا كبيرا من الموظفين وآخر من السياسيين ، اضطر رؤساء الدوائر الى املاء المناصب التي شغرت من جراء هذه الاعتقالات ، قبل التثبت من كفاءة المدعوين الى اشغالها ، وقبل التحقق من نزاهتهم . ولما فَشَت الرشوة والفساد في دواوين الدولة بفعل الحرب العالمية الثانية ، وارتفاع الاسعار العامة ارتفاعا فاق كل حد معقول ، حرص هؤلاء الانكليز على الابقاء على هذا الضرب من الموظفين : فكانت مشكلة تطهير جهاز الدولة من هذه الادران من المشكلات التي حرصت الوزارتان « الباجهجية » و « السويدية الثانية » على حلها فاخفقتا ، حتى اذا آلت الوزارة الى السيد ارشد العمري ، استطاع ان ينزل ضربة قاسية بالمتلاعبين والمرتشين ، وكذلك بالذين اشتهروا بالميول اليسارية ، ولآراء الماركسية . وكانت مقررات مجلس الوزراء تصدر بفصل العشرات ، والمئات ، من الموظفين في دوائر الاشغال ، والري ، والتموين ، وكذا الاساتذة والمعلمين بسرعة فائقة ، الامر الذي اضطر الوزراء الى اجراء تنقلات واسعة بين المتصرفين ، والقائمقامين ، ومديري النواحي ، والمديرين العامين ، والمهندسين .. الخ ، وكان طبيعيا ان ينضم المفصولون من الخدمة الى المعارضين للوزارة فيحرجونها ولا سيما بعد ان رفض رئيسها العمري دخول الموظفين المفصولين من الخدمة حتى في التعهدات الحكومية ، او

---

(١) محاضر مجلس الاعيان (الاجتماع فوق العادة لسنة ١٩٤٦ م) ص ١٢٢ .

المساهمة مع الشركات والاشخاص الذين يودون القيام بأعمال التعهدات الخاصة بأشغال الحكومة .

مشروع العشر سنوات

كان رئيس الوزراء يشعر بحاجة البلاد الى نهوض شامل واصلاح عميم ، وكان يصرح بوجوب وضع مشروع يستهدف النهوض بالبلاد اقتصاديا ، واجتماعيا، وثقافيا ، فاهتبل فرصة تاليفه الوزارة لاول مرة ، فحمل مجلس الوزراء على اتخاذ قرار في ٣٠ حزيران ١٩٤٦م يدعو الى تاليف لجان في بعض الوزارات ، يعهد اليها تقديم ما تراه من الاقتراحات الضرورية للقيام بهذا الاصلاح . كما عين لجنة عليا برئاسته لتقدم اليها الاقتراحات المذكورة ، فتسير على ضوئها في وضع التفاصيل لمشروع كامل ، ينفذ خلال عشر سنوات ، على ان لا يتاخر موعد تقديم اللجان الوزارية تقاريرها الى اللجنة العليا الى ما بعد اليوم الاول من شهر آب ١٩٤٦م ، حتى لا تتقاعس لجنة من هذه اللجان عن واجبها المذكور .

كان عدد اللجان الوزارية ستة ، وقد تناولت الامور التي قرر مجلس الوزراء بحثها ، والتقدم بالتوصيات اللازمة : منها امور اسكان القبائل ، وتوزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين ، وربط البلاد بشبكة واسعة من طرق المواصلات العصرية ، واصلاح الزراعة ، واعداد اسس الضمان الاجتماعي للعمال والفلاحين ، وانشاء الدور للعمال ، ورفع مستوى الشعب الصحي ، ومكافحة الامية ، وتحسين احوال المعارف .. الخ، وقد قطعت هذه اللجان شوطا بعيدا في دراساتها وتنظيم مقترحاتها، كما قطعت اللجنة العليا مثل هذا الشوط ، ولكن المعارضة التي قامت في وجه الوزارة من كل جهة ، وانصراف الحكومة الى مكافحة خصومها ، والتخفيف من المعارضة عنها ، كل ذلك حال دون السير بهذا المشروع . على ان الاهداف التي تضمنها المشروع بدات تنفذ بالتدريج ولكن في عهود اخرى .

اخبار وحوادث مختلفة

١ ــ كانت باكورة اعمال « الوزارة العمرية الاولى » انها استصدرت ارادة ملكية باسناد منصب « رئاسة الديوان الملكي » الى احمد مختار بابان ، الذي استقال من منصبه كوزير للشؤون الاجتماعية في الوزارة السويدية الثانية . وكان في النية اسناد رئاسة الديوان الى الامير زيد ، فلما ظهرت بعض الصعوبات في ذلك ، اسندت الرئاسة الى السيد احمد مختار بابان بصفة كونه محايدا لا ينتمي الى اي حزب من الاحزاب القائمة ، وان سلوكه الشخصي يرضي البلاط .

٢ ــ اما العمل الثاني الذي قامت به الوزارة ، فهو تاليفها هيأة الوصاية من السادة : محمد الصدر ، وحمدي الباجه‌جي ، ونصرة الفارسي ، لتنوب مناب الوصي مدة تغيبه عن العراق ، حتى يحل الامير زيد محل سموه الملكي عند وصوله

العراق . وكان الوصي قد غادر العراق الى انكلتره في ٢ حزيران ١٩٤٦م . اما الامير زيد فقد وصل اليه في السادس من هذا الشهر ، وفي ٢٤ تموز من هذه السنة عاد الوصي الى بغداد .

٣ — غادر العراق الى سورية في الثامن من حزيران ١٩٤٦م ، وفد العراق الى مجلس جامعة الدول العربية ، الذي تقرر ان يعقد جلساته في « بلودان » للبحث في امر لجنة التحقيق الانكلو — اميركية الخاصة بمشكلة فلسطين ، وطرق مكافحة السياسة الصهيونية . وكان الوفد مؤلفا من اعضاء مجلس الاعيان السادة : عبد المهدي ، وصادق البصام ، وحمدي الباجهجي ، والنائب عز الدين النقيب ، ومن وزير الخارجية الدكتور محمد فاضل الجمالي ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء أرشد العمري ، مدة غياب الوزير الجمالي عن العراق (١) .

٤ — قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٤٦ ، اعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين العراق وفرنسة ، وتعيين تحسين قدري وزيرا مفوضا للعراق في باريس ، وكانت هذه العلاقات قد قطعت بعد انهيار فرنسة وقيام حكومة فيشي في ايار ١٩٤٠ .

---

(١) كان العراق اكثر الاقطار العربية اندفاعا في الدفاع عن فلسطين ، ولهذا فان وفده الى مؤتمر بلودان بذل جهودا جبارة لحمل المؤتمر على وضع مقررات خطيرة عرفت بـ « مقررات بلودان السرية » لحمل الحكومتين البريطانية والاميركية على انصاف العرب ، وعدم التطويح بمصالحهم ، وبالتالي بصداقتهم ، ولو ان هذه المقررات نفذت تنفيذا فعليا لما وقعت مأساة فلسطين ، ولما حلت هذه النكبة بالعرب حيث افقدتهم صوابهم ، وثلت عروش ملوكهم ورؤساء جمهورياتهم ، وشتت شمل حكامهم ، وهاك هذه المقررات :

« بعد المداولة يوصي مجلس الجامعة بما يأتي :

١ — ان الحالة في فلسطين تتطور الى صدام عنيف ، بسبب التنظيم العسكري ، والصهيوني ، والجمعيات الارهابية ، وتعود الصهيونية على استخدام القوة لاملاء ارادتهم ، وقد ينشأ عن ذلك ان يتخذ عرب فلسطين لانفسهم الحيطة بترتيبات مماثلة ، ويقع الاحتكاك بين القوتين ، ويتحرج عندئذ موقف الحكومات العربية لاقصى حد ، فهي لن تستطيع منع الشعوب العربية من التطوع بجميع الوسائل لنصرة عرب فلسطين بالمال والسلاح والمجاهدين .

٢ — اذا تبلت توصيات لجنة التحقيق السياسية للحكومة البريطانية والاميركية ، وشرع في تنفيذها فان الحالة بين هاتين الحكومتين ، والبلاد العربية تنتقل الى حالة تسوء فيها العلاقات لدرجة كبيرة ، بحيث يصبح على البلاد العربية ان تدافع عن نفسها باتخاذ بعض التدابير الضرورية ، ومن هذه التدابير ما يأتي :

أ — العمل على عدم السماح للدولتين او احداهما او رعاياهما باي امتياز جديد اقتصادي .
ب — عدم تأييد مصالحهما الخاصة في اية هيئة دولية .
جـ — المقاطعة الادبية .
د — النظر في الغاء ما يكون لهما من امتيازات مع البلاد العربية .
هـ — الشكوى الى مجلس الامن والامم المتحدة » اهـ .

« تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين » ص ٦٥

٥ ــ لمست الوزارة آثار الضائقة المالية التي كان ينوء تحت كلكلها موظفو الدولة ، ومستخدموها ، وعمالها المتقاعدون ، فاستصدرت مرسوما بصرف راتب كامل لهم : نصفه في شهر آب ، والنصف الآخر في تشرين الاول ١٩٤٦م ، فكان لهذه الالتفاتة وقعها الحسن .

٦ ــ أرصدت الوزارة مبلغا قدره ثلاث مئة الف دينار لمساهمة العراق في مشروع انقاذ فلسطين ، وفاقا لقرار مجلس جامعة الدول العربية .

٧ ــ اذاعت مديرية المطبوعات العامة ، البيان الآتي في ١٤ آب ١٩٤٦م :

« راجعت حكومة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة العراقية مبينة ان في نيتها جلب قوات بريطانية لتحل في الشعيبة ، بدلا من القوات الموجودة هناك ، والتي تقرر سحبها ، وذلك طبقا لنصوص الملحق بالمعاهدة العراقية ــ البريطانية ، وقد اعربت الحكومة العراقية عن موافقتها على ذلك » اﻫ .

وكانت قد وقعت اضطرابات واسعة في منطقة عبادان الايرانية في جنوب العراق ، واتهم حزب توده اليساري بتغذيتها، فجلبت بريطانيا قوات كبيرة حشدتها في العراق ، لتكون على اهبة الاستعداد للعمل ، الامر الذي سبب احتجاج الاحزاب العراقية على السماح للقوات البريطانية بالنزول الى ارض العراق . ويقول لونكريك :

اما الوضع في خوزستان ، فقد تطلب استدعاء قوات من الهند الى الشعيبة للاحتياطات ، وقد جوبهت الحكومة العراقية بانتقادات من المعارضة على قبولها ذلك اﻫ .

٨ ــ لما تألفت الوزارة في اول حزيران، اسند منصب وزارة التموين بالوكالة الى وزير المالية يوسف غنيمة . فلما كان يوم ٣١ تموز ، تقدم الوزير بما يلي :

« فخامة رئيس الوزراء . .

بناء على كثرة اعمال كل من الوزارتين : وزارة المالية ووزارة التموين من الجهة الواحدة ، وبناء على الصعوبات الناشئة من الوضع الراهن ، والتي تعرفونها ، ارى نفسي مضطرا ان اقدم استقالتي من وكالة وزارة التموين ، ملتمسا رفعها الى السدة الملكية والعمل لقبولها . ارتضوا ان تقبلوا يا صاحب الفخامة جزيل احترامي » .

٣١ تموز ١٩٤٦م — يوسف غنيمة ــ وكيل وزير التموين

فصدرت الارادة الملكية في اول آب ١٩٤٦م ، باسناد منصب وزارة التموين بالوكالة الى وزير المواصلات والاشغال عبد الهادي الجلبي . وفي السادس والعشرين من هذا الشهر ، سافر الجلبي الى لبنان للاصطياف ، فصدرت الارادة الملكية بتعيين الدكتور عبد الاله حافظ وزيرا للتموين ، واسناد منصب وزارة المواصلات والاشغال بالوكالة الى رئيس الوزراء أرشد العمري ، وقد عاد وزير المواصلات الجلبي الى العراق في ٢٣ ايلول ١٩٤٦م .

٩ ـ غادر العراق الى القاهرة جوا في ١٠ آب وزير الخارجية الدكتور محمد فاضل الجمالي ، لحضور جلسات مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية الذي تقرر عقده هناك في الثاني عشر من هذا الشهر ، للبحث في الوسائل اللازمة لانقاذ فلسطين من المستقبل الغامض الذي كا نيحيط بها ، فاسند منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء ارشد العمري ، وقد عاد الجمالي الى بغداد في ١٧ آب .

١٠ ـ حدث زلزال عنيف في « قرية بنجوين » التابعة للواء السليمانية في الثامن من آب ١٩٤٦ ؛ فأحدث اضرارا جمة في الارواح والممتلكات . وقد تكرر الحادث اكثر من مرة فأمرت الوزارة باخلاء القرية من سكانها فورا ، بعد ان هيأت الخيام اللازمة لاسكانهم في الارض المكشوفة ، وموّنتهم بالطعام والكساء . وقرر مجلس الوزراء منح المنكوبين اربعة آلاف دينار للاستعانة بها على ملافاة الاضرار التي حصلت ؛ كما تألفت لجان لجمع التبرعات من مختلف الجهات لهذا الغرض . وقد زار الوصي هذه المنطقة بنفسه لمواساة المنكوبين .

١١ ـ اذاعت الوزارة بيانا في ٣١ آب ١٩٤٦م قالت فيه :

« كان العراق قد قدم طلبا الى السكرتير العام لمؤتمر الصلح ، للحضور في المؤتمر للادلاء بوجهة نظره حول معاهدة الصلح مع ايتاليا ، التي كان قد اعلن الحرب عليها ، وقد تقرر امس دعوة العراق الى المؤتمر المذكور لهذا الغرض ، وسوف يمثل العراق معالي وزير الخارجية ، محمد فاضل الجمالي في المؤتمر » اه .

وفي ٢ ايلول ١٩٤٦م سافر الدكتور محمد فاضل الجمالي الى باريس جوا لحضور هذا المؤتمر ، على ان يذهب من هناك الى لندن لحضور مؤتمر الطاولة المستديرة الذي قررت بريطانيا عقده لمعالجة مشكلة فلسطين ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير التموين عبد الآله حافظ ، وقد عاد الوزير الى بغداد في ١٣ تشرين الاول (١) .

---

(١) لما عاد وزير الخارجية ، الى بغداد ، اوعز الى مديرية الدعاية فأذاعت هذا البيان :

« لقد عاد اليوم معالي وزير الخارجية بعد تمثيل العراق في مؤتمر الطاولة المستديرة بلندن ، ومؤتمر الصلح في باريس ، وخولني ان انور الشعب العراقي الكريم بما يأتي :

١ ـ كان موقف الوفد العراقي في مؤتمر الطاولة المستديرة موقفا صريحا حازما ، يتفق كل الاتفاق مع رغائب ومصالح الشعب العربي الفلسطيني . وكان التآزر بين الوفود العربية اجمع في هذا الباب ، واتفاق الكلمة فيما بينها ابرز ظاهرة في هذا المؤتمر . فان العرب لن يألوا جهدا قط في جميع الظروف والاحوال في العمل على نيل الشعب العربي الفلسطيني حقوقه كاملة غير منقوصة .

٢ ـ دافع الوفد العراقي دفاعا حارا من حقوق عرب ليبيا ، وان القضية الليبية قد وجهت توجيها عادلا صحيحا ، الامر الذي نؤمل ان يؤدي الى نيل هذا القطر الشقيق حقوقه الوطنية المشروعة .

٣ ـ كانت الدعاية الصهيونية طيلة انعقاد المؤتمر ، ولا تزال ، توجه الدس واختلاق الاحاديث للنيل من كرامة الوفود العربية ، ومن جملتها ما نسب الى معالي وزير الخارجية من بيانات حول المعاهدة العراقية والقوات البريطانية في العراق ، فانه لا نصيب له من الصحة » .

بغداد في ١٤ ـ ١٠ ـ ١٩٤٦ م — مدير الدعاية العام

١٢ ـ لما ثار الملا مصطفى البارزاني على الحكومة العراقية في شهر آب ١٩٤٥م ، واضطر للالتجاء الى ايران ، فالاراضي الروسية ، سافرت معه عدة عائلات بارزانية مدفوعة بدعايات التضليل . فلما انكشفت الحقيقة الناصعة لهذه العائلات البائسة ، قرر بعضها العودة الى العراق مهما كانت النتيجة ، فرحبت الوزارة بهذه العودة ، ويسرّت لها السبل اذ عادت نحو (١٥٠) عائلة في ايلول ١٩٤٦م اما بقية العائلات فقد لجأت الى الاتحاد السوفياتي ، وبقيت فيه حتى اذا اطاحت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م بنظام الحكم الملكي في العراق ، عادت الى ارض الوطن .

١٣ ـ وصل الملك عبد الله الى (مطار سميل) بلواء الموصل في ١٣ ايلول ، وبعد ان قابل الوصي في (مصيف سرسنك) عاد الى عمان بعد يومين .

١٤ ـ قررت الوزارة الاعتراف بجمهورية الفلبين الجديدة .

١٥ ـ وصل الى العاصمة في الثامن من تشرين الاول ١٩٤٦م ، الملك فيصل الثاني ملك العراق عائدا من انكلترة حيث كان يتلقى العلوم في معاهدها فاستقبل بالحفاوة .

١٦ ـ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٤٦م ؛ الموافقة على اصدار قرض لمصلحة نقل الركاب في العاصمة بمبلغ نصف مليون دينار، بضمانة الحكومة ، لتتمكن المصلحة من شراء السيارات اللازمة لتأمين المواصلات بين العاصمة وضواحيها .

١٧ ـ تقرر ان تعقد الجمعية العامة للامم المتحدة اجتماعها السنوي في ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٦م ، فقرر مجلس الوزراء تأليف وفد العراق الى هذا الاجتماع من السادة : علي جودة الايوبي وزير العراق المفوض في واشنطن ، وعبد الله بكر قنصل العراق في نيورك ، وعبد المجيد محمود مدير المصرف الزراعي ، وممتاز العمري معاون مدير الداخلية ، واحمد عزت سكرتير مجلس الوزراء ، وهاشم جواد سكرتير المفوضية العراقية بلندن ، وباقر الحسني مميز التجارة . وقد غادر الوفد العراق جوا في ١٧ من هذا الشهر .

١٨ ـ في نحو الساعة الثامنة من مساء يوم الخميس ١٧ تشرين الاول ١٩٤٦م ، حدثت هزة ارضية عنيفة في بغداد ، ادت الى قطع المجرى الكهربائي ، واصابة بعض الناس برضوض ، وقد اكدت الانباء حدوث مثل هذه الهزة في الوية الدليم ، وكربلاء ، والحلة .

١٩ ـ استأثرت رحمة الله بروح الامام المجتهد الاعظم السيد ابو الحسن الموسوي الاصفهاني في الكاظمية في مساء عيد الاضحى لسنة ١٣٦٥هـ (٤ تشرين الثاني ١٩٤٦م) فكان يوم وفاته يوما مشهودا ، وقد اشتركت الوزارة في تشييع جثمانه الى النجف تشييعا فخما .

٢٠ ـ وصل الى بغداد في الخامس من تشرين الثاني الجنرال سبيرز ، وزير

بريطانية المفوض في سورية ولبنان سابقا ، وصديق العرب الذي ناصر استقلال القطرين الشقيقين : سورية ولبنان ، وعمل على نصح حكومته البريطانية بضرورة انصاف العرب في مشكلة فلسطين ، فانتهزت الاوساط المعنية بالسياسة العامة فرصة زيارة هذا الجنرال للعراق ، فاستقبلته استقبالا حسنا واقامت له مآدب تكريمية مختلفة ، وبعد ان طاف الزائر ببعض الانحاء ، واجتمع ببعض السياسيين، عاد الى بلاده في العاشر من هذا الشهر مزودا بهدية من امانة العاصمة .

٢١ ـ استدعي الامير زيد من تركية على عجل ، فوصل الى بغداد في السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٤٦م . وشاع في الاوساط المطلعة ان لمجيء سموه صلة بتأليف وزارة محايدة تتولى حل مجلس النواب ، واجراء الانتخاب لمجلس جديد . فلما كلف نوري السعيد بهذه المهمة ، صدرت الارادة الملكية بتعيين الامير سفيرا للعراق في لندن ، فغادر سموه بغداد في اول كانون الاول ١٩٤٦م.

٢٢ ـ سألت الحكومة الامريكية « وزارة الخارجية العراقية » في تشرين الثاني ١٩٤٦م ، رايها في رفع درجة التمثيل السياسي بين العراق وامريكة الى درجة سفارة . وفي حالة موافقتها ، فمعرفة رايها في تعيين المستر جورج ودزوت الوزير الامريكي المفوض في بغداد اول سفير لامريكا في العراق . فردت الوزارة المشار اليها على هذا الطلب بالترحاب ، واعربت عن موافقتها على قبول الوزير المفوض المشار اليه سفيرا للجمهورية الامريكية في العراق ، فاصبحت المفوضية الامريكية في العراق سفارة اعتبارا من مساء يوم ٢٨ كانون الاول ١٩٤٨م ورفعت درجة المفوضية العراقية في واشنطن الى سفارة ، واعتبرت وزيرها المفوض السيد علي جودت الايوبي اول سفير للعراق في الولايات المتحدة الامريكية .

اقتتال بين قبيلتين

بين قبيلتي « البومتيوت » و « شمّر » عداء قديم ، فالقبيلة الاولى فخذ من الجحيش ـ بالتصغير ـ وتسكن في قضاء سنجار بلواء الموصل بالقرب من عين غزاله، اما القبيلة الثانية فهي من القبائل الرحالة ، وتقطن غرب الموصل بين الشرقاط وسنجار . وفي عام ١٩٤٤م اعتدى شخصان من شمر على شخصين من البومتيوت ، فجر الاعتداء الى خصومات اشغلت بال السلطة مدة طويلة دون ان تحسمها حسما نهائيا .

وفي تموز من عام ١٩٤٦م ، شعر رؤساء البومتيوت بان جماعات من قبيلة شمّر تتجمع في « الهنديل » وتريد الاعتداء عليهم فراجعوا متصرفية لواء الموصل فلم يجدوا أذنا صاغية ، فاستنجدوا ببعض الوجوه الموصليين فلم يجدوا من ينجدهم ، ثم اخذ أفراد شمر يعتدون على البومتيوت بين الفينة والفينة ، ويوقعون فيهم القتل والرعب، حتى اذا كان يوم الخميس الموافق ٨ آب ١٩٤٦م ، زحفت قوات من شمر قدرت بخمسة آلاف رجل تصحبها سيارتان كانت قبيلة شمر قد ابتاعتهما من الجيش

البريطاني قاصدة البومتيوت فحدثت ملحمة بالخناجر والسيوف فقتل من البومتيوت ٦٤ وجرح ٩٣ وكان عدد القتلى من شمر نحو التسعين قتيلا ولم يعرف عدد الجرحى الذين اخفاهم ذووهم على ما ذكره لنا وزير الداخلية ونشره في جريدة الزمان الصادرة في ١٦ آب سنة ١٩٤٦م . وبعد ساعات حضرت قوات الشرطة المسلحة الى مواضع القتال لتحول دون توسع الفاجعة فقتل خمسة من افرادها ، ولم تنته المعركة الا بعد وقوع خسائر جسيمة في الاموال والانفس ، ثم قبضت السلطة على البارزين من قبيلة شمر اضراب صفوك الياور ، واحمد الياور ، ومشعان الفيصل ، والشيخ هوآس واوقفتهم في الموصل فلما هدات العاصفة اخلت سبيلهم .

جعل مفوضية لندن سفارة

اعربت الحكومة العراقية عن رغبتها في رفع درجة بعثتها في لندن الى سفارة ، واشغالها من قبل الامير زيد عم الملك وعم ولي عهده ، فتبودلت المذكرتان الآتيتان بين وزير الخارجية العراقية والسفير البريطاني في العراق في ٢ آب ١٩٤٦م .

سيدي الوزير !

١ ــ لي الشرف ان اعلم معاليكم بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة ، لم تقصر في الاحاطة برغبة الحكومة العراقية التي افصحت عنها في مناسبات عديدة ، فيما يتعلق برفع درجة بعثتها في لندن الى سفارة ، وان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد نظرت في هذا الامر بشعور ودي وفق ما تتطلبه العلاقات الوثيقة والودية بين البلدين .

٢ ــ ان اقتراحا بهذا المآل قد عرض الآن على جلالة الملك ، وان جلالته قد ابدى موافقته ولذا فاني اتشرف بان ارجو منكم اخباري في حينه باسم الشخص الذي يرغب جلالة ملك العراق في تعيينه سفيرا له في لندن ، وذلك لكي يتسنى عرض هذا الترشيح على جلالة الملك للحصول على موافقة جلالته .

٣ ــ وفي الوقت نفسه اتشرف بان اعلمكم ان حكومة جلالته سوف لا تطالب في المستقبل ، لمن يخلف سفير جلالته في بغداد ، باية اسبقية خاصة بالنسبة لممثلي الدول الاخرى . وعليه فان لي الشرف بان اقترح اعتبار هذه المذكرة وجوابكم عليها بمثابة انهاء للتفاهم الذي تتضمنه المذكرتان المتبادلتان في ٣٠ حزيران بين السر اف. ايج. همفريز ، وفخامة السيد نوري السعيد بخصوص درجة البعثتين في كل من العاصمتين .

وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول فائق تقديري واحترامي .

التوقيع ــ هيوستو نهيوربرد

سيدي السفير :

اتشرف باعلامكم بتسلمي مذكرة فخامتكم المؤرخة بتاريخ اليوم ، والتي نصها كالآتي :

١ـ لي الشرف أن أعلم معاليكم بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة لم تقصر في الاحاطة برغبة الحكومة العراقية ، التي افصحت عنها في مناسبات عديدة ، فيما يتعلق برفع درجة بعثتها في لندن الى سفارة ، وان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد نظرت في هذا الامر بشعور ودي وفق ما تتطلبه العلاقات الوثيقة والودية بين البلدين .

٢ ـ ان اقتراحا بهذا المآل قد عرض الآن على جلالة الملك ، وان جلالته قد ابدى موافقته ، ولذا فاني اتشرف بان ارجو منكم اخباري في حينه باسم الشخص الذي يرغب جلالة ملك العراق في تعيينه سفيرا له في لندن ، وذلك لكي يتسنى عرض هذا الترشيح على جلالة الملك للحصول على موافقة جلالته .

٣ ـ وفي الوقت نفسه اتشرف بأن اعلمكم ان حكومة جلالته سوف لا تطالب في المستقبل ، لمن يخلف سفير جلالته في بغداد ، باية اسبقية خاصة بالنسبة لممثلي الدول الاخرى . وعليه فان لي الشرف بأن اقترح اعتبار هذه المذكرة وجوابكم عليها بمثابة انهاء للتفاهم الذي تتضمنه المذكرتان المتبادلتان في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م بين السر اف. ايج. همفريز ، وفخامة السيد نوري السعيد بخصوص درجة البعثتين في كل من العاصمتين » .

اتشرف بأن ابلغ فخامتكم بهذا باني ، نيابة عن الحكومة الملكية العراقية ، اقبل بما جاء في مذكرتكم المشار اليها اعلاه ، واوافق على اعتبارها منهية لمفعول المذكرتين المتبادلتين في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م بين السر اف. ايج. همفريز ، وفخامة السيد نوري السعيد ، وان جلالة ملك العراق سيعين سفيرا له في لندن قريبا ، وساخبركم باسمه في حينه لاستحصال الموافقة . عليه تفضلوا ، يا صاحب الفخامة بقبول فائق تقديري واحترامي .

التوقيع محمد فاضل الجمالي (١)

صاحب الفخامة السر هيوستو نهيوركي. سني. ام. جي. او. بي. اي
السفير فوق العادة والمفوض لصاحب الجلالة البريطانية ـ بغداد

جمع الاعانات لفلسطين

لما عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعه في « بلودان » في حزيران ١٩٤٦م، تقرر ان تجمع الشعوب والحكومات العربية الاعانات اللازمة للدفاع عن فلسطين ،

(١) جريدة « الوقائع العراقية الرسمية » الرقم ٢٤٠٩ بتاريخ ٢٧ ايلول ١٩٤٦ م .

ولانقاذ ابنائها المعوزين ، فحصل بين الاحزاب السياسية في العراق ، وبين الوزارة القائمة سوء فهم حول هذه التبرعات تضمنها بيان الاحزاب وجواب الحكومة وهما :

بيـان الاحزاب :

تالفت لجنة الاحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين ، على اثر صدور تقرير لجنة التحقيق البريطانية ـ الامريكية ، وقد كانت باكورة اعمالها اعلان الاضراب العام في كافة انحاء المملكة ، ذلك الاضراب الذي دل بشموله وهدوئه على مقدار الوعي والنضج اللذين اظهرهما هذا الشعب الكريم .

ومنذ ان تالفت الوزارة الحاضرة ، وجدت لجنة الاحزاب نفسها في وضع لا تستطيع معه القيام بأي عمل جدي مثمر لنصرة فلسطين في محنتها الحاضرة ، بالنظر الى خطة الوزارة التعسفية التي لم تقتصر على الاحزاب وحدها ، ونشاطها السياسي، بل تعدته الى موضوع فلسطين الذي كان يظن ان الحكومات المتعاقبة ، مهما اختلفت وجهات نظرها ، فانها تتفق في مثل هذا الموضوع الخطير ، حتى أن هذه اللجنة لم يسمح لها بالقيام بالاكتتاب العام لمساعدة فلسطين .

لذلك فان لجنة الاحزاب العراقية ، بالنظر الى موقف الوزارة الحاضرة، وبالنظر الى عدم توصلها الى اتخاذ خطة موحدة لمجابهة الموقف ، لا يسعها ـ مع الاسف الشديد ـ الا ان تحل نفسها حتى تتهيا لها ظروف وامكانيات العمل ، وسوف يستقل كل حزب في عمله السياسي لمعالجة قضية فلسطين في ضوء خطته .

في ١٦ رمضان ١٣٦٥هـ المصادف ١٤ آب ١٩٤٦م .

محمد حديد
نائب رئيس الحزب الوطني الدمقراطي

عبد الفتاح ابراهيم
رئيس اللجنة السياسية لحزب الاتحادالوطني

عزيز شريف رئيس حزب الشعب ، محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ، داخل الشعلان المعتمد العام لحزب الاحرار .

رد الحكومة :

نظرا الى ان ما جاء في بيان لجنة الاحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين المؤرخ في ١٩٤٦/٨/١٤م ، فيما يتعلق بموقف الحكومة من جمع الاعانات الى فلسطين يخالف الحقيقة ، ويبتعد عن الواقع ، فقد اقتضى ان نبين انه كان قد تقرر في مجلس الجامعة العربية ، المنعقد في بلودان في شهر حزيران المنصرم ، أن تشكل في كل قطر عربي لجنة تسمى بلجنة الدفاع عن فلسطين ، تكون من ضمن واجباتها القيام بالاكتتاب لمساعدة فلسطين . ولما كانت قد تشكلت في العراق لجنة باسم لجنة الدفاع عن فلسطين، فان جميع الاكتتابات التي تروم لجنة الاحزاب العراقية القيام بها أصبح من اختصاص اللجنة المذكورة . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، فان حصر جميع الاعانات في جهة

واحدة يضمن تركيز المجهودات التي تبذل في هذا الشأن ، وتسهيل الاشراف على جمع التبرعات بصورة دقيقة . وعند مراجعة ممثل لجنة الاحزاب العراقية (السيد داخل الشعلان المعتمد العام لحزب الاحرار) معالي وزير الداخلية لاعطاء الاذن لجمع الاعانات ، كان قد بين معاليه له بأن توحد اللجنة جهودها في هذا الخصوص ، مع جمعية الدفاع عن فلسطين ، التي اصبحت الجهة الموكل اليها القيام بجمع الاعانات للاسباب المسرودة اعلاه .

يلاحظ مما تقدم ان الحكومة ، وهي تشعر بالعطف الشديد على قضية فلسطين، لم تكن لتمتنع عن اعطاء الاذن لجمع الاعانات لفلسطين ، وانما هي سائرة في هذه القضية على ضوء قرار الجامعة السالف الذكر . ومما يؤسف له اشد الاسف ان تتخذ لجنة الاحزاب العراقية من هذه القضية ذريعة بان تنسب الى الحكومة العراقية التعسف في قضية فلسطين ، وان تعرض عمدا عن ذكر الايضاح الذي اعطاه معالي وزير الداخلية في هذا الخصوص الى ممثل لجنة الاحزاب العراقية المذكورة الموفد لهذا الغرض ، وتتجاهل الجهود المتواصلة التي بذلتها الحكومة العراقية في سبيل قضية فلسطين ، والمبالغ الجسيمة التي ارصدت في الميزانية لمساعدة الفلسطينيين وحماية املاكهم من استيلاء الصهيونيين عليها ، وقد دفع فعلا قسم منها .

مدير الدعاية العام

قضية فلسطين ايضا

كان « مجلس الجامعة العربية » قرر ـ في جملة مقرراته في بلودان ـ ان توجه الدول العربية مذكرة الى الحكومة البريطانية للدخول في مفاوضات مع العرب لانهاء الوضع الراهن في فلسطين . وقد وافقت الحكومة المذكورة على الطلبات التي تقدمت بها حكومات دول الجامعة العربية ، ودعت الحكومة العراقية الى ايفاد ممثليها الى مؤتمر يعقد في لندن في موعد ينتهي قبل ان تعقد هيئة الامم المتحدة اجتماعها في ٢٣ ايلول ١٩٤٦م ، ولكن سرعان ما اتخذت الحكومة البريطانية قرارا آخر بحق فلسطين، قلبت فيه للعرب ظهر المجن ، فاضطر مجلس الوزراء العراقي الى ان يذيع البيان التالي في يوم ١٥ آب ١٩٤٦م :

« كانت قد وجهت الحكومة العراقية ، بناء على قرار مجلس الجامعة العربية المنعقد في بلودان ، دعوة للحكومة البريطانية للدخول في مفاوضة لانهاء الوضع الراهن في فلسطين ، فقبلت الحكومة البريطانية هذه الدعوة ، فقامت بدورها بدعوة دول الجامعة العربية للدخول معها في مفاوضات في لندن . وحين وجهت الحكومة البريطانية هذه الدعوة ، لم تكن قد اعلنت خطة معينة او اتجاها خاصا تنوي اتباعه في فلسطين، وتخلل المدة بين موافقة الحكومة البريطانية على قبول الدعوة وبين هذه الايام الاخيرة، حركة اجتماعات اميركية ـ انكليزية في لندن جعلت الحكومة العراقية في موقف المتربص لما يجري هناك وفي البلاد العربية . وفي الوقت نفسه بوغتت الحكومة العراقية

باعلان الحكومة البريطانية ببرلمانها بالخطة الجديدة المقترحة لفلسطين ؛ وابلغت الحكومة العراقية بتفاصيل تلك الخطة ، التي من الطبيعي والبديهي أن لا تعتبرها الحكومة العراقية مقبولة . ولما كان اعلان هذه الخطة يضع البلاد العربية أمام وضع جديد ؛ ترى الحكومة العراقية ان ليس في وسعها الموافقة على الدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية ما لم تتأكد من النقاط التالية :

« ١ — أنها لا تقبل ان تتفاوض مع اليهود ، ولا تعترف باي حق للهياة الصهيونية العالمية في فلسطين ، ولا محل لليهود من الاعراب على طاولة المفاوضات .

« ٢ — لا تقبل الحكومة العراقية ، ولا تعترف باية صفة رسمية للحكومة الامريكية في موضوع فلسطين ، فالحكومة الامريكية متطفلة على الموضوع ، ومتجنية على العرب وفلسطين ، ولذلك فليس في وسع الحكومة العراقية ان توافق على اعتبار الحكومة الامريكية طرفا ثالثا في الموضوع .

« ٣ — يجب أن يكون مفهوما وواضحا — بدون لبس ولا ابهام — بأن المذاكرات سوف لا تستند على تقرير اللجنة الانكلو — اميركية ولا على الخطة المقترحة من الخبراء الانكلو — اميركيين التي اعلنتها الحكومة البريطانية اخيرا .

« ٤ — ان مجلس الوزراء يستنكر الاقتراح القائل بتعويض عرب فلسطين بملايين الدولارات ، بعد قبول الاقتراح بتقسيم بلادهم ، وكذلك يستنكر تقديم القروض للدول العربية اسكاتا لهم ، اذ ليس هنالك من يسكت عن المطالبة بحق العرب الصريح .

« ٥ — وترى الحكومة العراقية عدم الرد على الحكومة البريطانية الا بعد ان تتجلى الحالة في مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية ، الذي سيعقد في الاسكندرية » اهـ .

قرار المحكمة العليا في اخطر قضية دستورية

ينص القانون الاساسي العراقي في مادته الثالثة والثمانين على :
اذا وجب البت في أمر يتعلق بتفسير احكام هذا القانون .. تجتمع المحكمة العليا .

والمعروف في الاوساط الحقوقية ان هذه المحكمة كثيرا ما تصدر قرارات تكون في صالح الوزارات التي تأمر بجمعها . وقد اجتمعت المحكمة العليا ايام هذه الوزارة ، واتخذت قرارا كان على جانب عظيم من الخطورة ننشره بنصه فيما يلي :

اجتمعت المحكمة العليا المتشكلة بموجب الارادة الملكية المرقمة ٥٣٣ لسنة ١٩٤٦م والمؤرخة في ١٤ آب ١٩٤٦م ، في ديوان مجلس الاعيان في صباح يوم الخميس الموافق ٢٢ آب ١٩٤٦م ، برئاسة فخامة السيد نوري السعيد رئيس مجلس الاعيان، وعضوية كل من السادة : احمد الشيخ داود ، وصالح جبر ، وعبد القادر باش اعيان،

وحازم شمدين آغا ، اعضاء مجلس الاعيان ، والسادة : انطوان شماس ، وعبدالجبار التكرلي ، وابراهيم الشابندر ، ومصطفى الانكرلي ، من كبار الحكام ، وبعد الاطلاع على نص الارادة المشار اليها اعلاه ، وتلاوة قرار مجلس الوزراء ، ومذكرة فخامة رئيس الوزراء المرفقة به بشأن تفسير المادة (١٠٧) من القانون ، ادلى فخامة رئيس المحكمة العليا ببعض بيانات رات المحكمة من المفيد تدوينها في صدر القرار . وفيما يلي نصها « قال فخامة الرئيس » :

« بأن الاسباب والعوامل التي ادت الى بقاء ميزانية السنة المالية الحاليــة من دون تصديق مجلس الامة ، وبالتالي ادت الى اختلاف وجهات النظر في دستورية الوضع الراهن للميزانية مما ادى الى تشكيل المحكمة العليا للبت في هذا الامر، ترجع الى امور يندر ان تتكرر في الحياة البرلمانية . فقد صادف ان تعاقبت على كـراسي الحكم ــ خلال مدة اجتماع المجلس ــ ثلاث وزارات ، وتداولت الميزانية الحاليةايدي ثلاثة وزراء ، فقد اجتمع مجلس الامة في اول كانون الاول سنة ١٩٤٥م ، وفي الحكم وزارة فخامة الباجه‌جي ، ولم تمض مدة حتى استقالت وخلفتها في المسؤولية وزارة السويدي بعد فترة طويلة ، وتأخرت وزارة السويدي في تقديم الميزانية العامة ولـم تعرضها على مجلس الامة الا قبيل نهاية الاجتماع العادي بمدة وجيزة ثم استقالت في آخر يوم من ايام الاجتماع وهو ٣٠ مايس ١٩٤٦م ، من دون ان يتاح للمجلس فرصة لتدقيق الميزانية وتصديقها ، واعقبتها حكومة فخامة العمري التي اضطرت في أول يوم مجيئها الى دعوة مجلس الامة الى اجتماع فوق العادة للنظر في الميزانية الموقتة، وبعد ان صادق المجلس على الميزانية الموقتة لشهري حزيران وتموز سنة ١٩٤٦ م فض الاجتماع المذكور .

والذي اعلمه ــ بحسب اطلاعي على حقيقة الموقف، ووقوفي علىالترتيبالمتخذ ــ ان من اهم العوامل التي حدت بحكومة العمري الى فض مجلس الامــة قبل تصديق الميزانية العــامة هو ان امر حل مجلس النــواب واجــراء انتخابات جديدة كان من الامور المقررة لهذا ارتؤي ان يكتفي بتصديق الميزانية الموقتة للشهرين المذكورين على ان يحل مجلس النواب قبل او في نهاية الشهرين المذكورين شهر تموز . ولكن ظروفا طارئة حملت رئيس الوزراء ــ حسبما بين ــ على التريث في امر حل مجلس النواب الى فرصة اخرى ، وان كان أمر حل مجلس النواب ما زال مقررا بل مفروغا منه . ومن هناك نشأت مشكلة الوضع الغامض للميزانية ، وتولد اختلاف الراي ، فلو حل مجلس النواب لما وجدت المشكلة ؛ ولا نشأ اختلاف في الراي ، فبعض البرلمانيــين ، ومنهم نائب رئيس مجلس الاعيان ، ومراقب الحسابات العام ، وآخرون من اعضاء مجلس الامة ، يعتقدون ان لا مندوحــة للحكومة ــ لاجل معالجــة الوضع الراهن للميزانية ــ من اتباع احد امرين : حل مجلس النواب ، أو دعوة مجلس الامةللاجتماع لتصديق الميزانية العامة . والحكومة وبعض الجهات ترى ان المادة ١٠٧ من القانون، تخولها حق العمل بموجب الميزانية السابقة من دون حاجة الى دعوة المجلسللاجتماع. وقد اجتمعنا للبت في هذا الامر . ان هذه البيانات وان كانت لا مساس لها في جوهر الموضوع ، وهو نصوص الاحكام الدستورية وما يستنبط منها لتفسير النصوص ،

الا انني اعتقد ان من المفيد جدا وقوف أعضاء المحكمة العليا عليها ، لاننا مع وجوب تمسكنا بنصوص الاحكام الدستورية ، يجب ان لا نبتعد عن روح الدستور ، وما تمليه علينا هذه الروح من أحكام وتوجيهات . وان من اهم القواعد الاساسية قضية حفظ التوازن بين السلطتين التشريعية والاجرائية فان اي ميل الى احدى السلطتين يؤدي الى اختلال هذا التوازن ، وبالنتيجة يضر بصالح لدولة .

انني شخصيا اميل الى الراي القائل بعدم جواز استفادات الحكومات من احكام المادة ١٠٧ من القانون الاساسي على الوجه الذي اجتهدت الحكومة الحاضرة في الاخذ به ، لولا ان الاسباب والظروف التي صادفت تشريع الميزانية الحالية خلال فترة الاجتماع العادي الماضي ـ كما بينت ـ تجعلني اتردد في اعتبار هذا العمل مخالفا لاحكام الدستور ، لان الحكومة الحاضرة لم تتول المسؤولية الا بعد ختام مدة الاجتماع القانوني ، وبعد ان تأخرت الحكومة السابقة في تقديم الميزانية مدة طويلة .

فلو كانت الحكومة التي سلكت هذا السبيل هي نفس الحكومة التي تماهلت في تقديم الميزانية العامة الى المجلس وماطلت حتى نهاية الاجتماع ، ثم جاءت تحاول الاستفادة من نص المادة ١٠٧ على القانون الاساسي المذكور ، لو كانت الحكومة نفس الحكومة لقررت مخالفة عملها لنصوص الدستور وعدم جواز ذلك ، ولكن في هذه الحالة بالذات . وفي هذه الميزانية الحالية ، ارى الامر يختلف اختلافا كبيرا فلا اريد ان اقطع بجواز ذلك مطلقا الا في مثل هذه الظروف ، ولمثل هذه الاسباب والدواعي المشابهة . هذا ما وددت عرضه على المحكمة » اهـ .

ثم تذاكرت المحكمة في تفسير المادة ١٠٧ المطلوب تفسيرها من الوجوه الآتية :

١ ـ اذا كان مجلس الامة معطلا ، ولم يسبق ان قنن ميزانية السنة الراهنة ، فهل يستمر في تطبيق الميزانية للسنة السابقة ؟ وبنتيجة ذلك هل يحق للحكومة ان تصدر مراسيم لصرف مبالغ مستعجلة ؟

٢ ـ هل يتحتم على الحكومة دعوة مجلس الامة في عطلته القانونية لغرض تصديق ميزانية السنة الحالية ؟ فقررت بالاكثرية ما ياتي :

١ ـ ظهر من ملاحظة المادة ٣٨ ان دورة مجلس النواب اربعة اجتماعات ، وان لكل سنة برلمانية اجتماعا يبدأ في اول يوم من كانون الاول ، وان المجلس يجتمع في كل سنة ستة اشهر ، ويعطل ستة اشهر ، وان ازمان هذه الاجتماعات والعطل خلال كل سنة برلمانية تعين بارادات ملكية ، وان من الجائز بالنظر لهذا ان تدخل السنة المالية قبل صدور قانون ميزانيتها والمجلس معطل ، الامر الذي ينبغي معه العمل بمقتضى المادة ١٠٧ بتلك العطلة .

كما تبين من مطالعة المادتين ٨٢ و ٨٣ ان اعضاء المحكمة العليا ينتخبون من قبل مجلس الاعيان : عندما يكون المجلس مجتمعا ، اما اذا لم يكن مجلس الامة مجتمعا ، فيكون نصبهم بقرار من مجلس الوزراء ، او بارادة ملكية ، وسبق ان اجتمعت المحكمة العليا في عطلة المجلس ، وتم نصب اعضائها وفق المادة (٨٣) المذكورة مما يستبان منه

جليا ان نص المادة ١٠٧ صريح في لزوم مراعاة ميزانية السنة الماضية عندما لم يكن مجلس الامة مجتمعا ، سواء أكان عدم اجتماعه ناشئا عن تعطيله ، أو لسبب حل مجلس النواب ، اذ في كلتا الحالتين (التعطيل والحل) لا يكون مجلس الامة مجتمعا، والنص مطلق وليس هناك دليل التقيد بحالة دون الاخرى . وعليه اذا كان مجلس الامة معطلا ولم يسبق ان تقنن ميزانية السنة الراهنة ، فيستمر في تطبيق ميزانية السنة السابقة مع عدم الاخلال بحق اصدار المراسيم وفق المادة ١٠٢ .

٢ ـ لا تتحتم دعوة مجلس الامة لغرض تدقيق ميزانية السنة الحالية ، وانما يجوز ذلك وفق الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من القانون الاساسي .

انطوان شماس ، عبد القادر باش اعيان ، احمد الشيخ داود ، مصطفى الانكورلي ، ابراهيم الشابندر ، عبد الجبار التكرلي .

مخالفة العضو الاول :

نخالف راي الاكثرية فيما ذهبت اليه ، ونشرح وجهة نظرنا في المخالفة على الوجه التالي :

اني ارى بأن المادة ١٠٧ من الدستور ، اقتصر بحثها على امر واحد فقط ، وهو معالجة الوضع عند دخول السنة المالية الجديدة قبل صدور قانون ميزانيتها . فقد نصت المادة المذكورة على انه اذا دخلت السنة المالية الجديدة قبل صدور قانون ميزانيتها ، فان كان مجلس الامة مجتمعا يجب على وزير المالية ان يقدم لائحة قانونية تتضمن تخصيصات موقتة الى مدة لا تتجاوز شهرين ، وعند ختام مدةالتخصيصات، يجوز لوزير المالية ان يقدم لائحة جديدة من هذا القبيل وهلم جرا . يتكرر ذلك حسب اللزوم . وان لم يكن مجلس الامة مجتمعا تراعى ميزانية السنة الماضية على ان لا يخل ذلك بحق اصدار المراسيم المبحوث عنها في المادة ١٠٢ .

يتضح من نص المادة ان هناك حالتين :

أولا : عندما يكون المجلس مجتمعا . ففي السنة المالية الحالية كان مجلس الامة مجتمعا فعلا وبناء على ما جاء في المادة ٣٨ حول وجوب اجتماع المجلس لمدة ستة اشهر من كل سنة اعتبارا من اليوم الاول من شهر كانون الاول فان شهر نيسان الذي تبتدىء فيه السنة المالية يصادف حتما وعلى الدوام خلال مدة اجتماع المجلس ، الا اذا كان المجلس منحلا ، أو مؤجلا في مثل هذه الحالة على الحكومة ان تستحصل مصادقة المجلس على ميزانية موقتة لمدة شهرين ويتكرر ذلك حتى يتم تصديق الميزانية العامة وليس من حقها العمل بميزانية السنة الماضية على اساس ان المجلس غير مجتمع .

ثانيا : عندما لا يكون المجلس مجتمعا . من الواضح بالنظر الى ما بينت ان المقصود من هذه العبارة هو عندما يكون المجلس منحلا او مؤجلا وليس عندما يكون في عطلته ، بعد أن انهى اجتماعه كما ذهبت اليه الاكثرية ، في هذه الحالة فقط خوّل

القانون الاساسي الحكومة العمل بميزانية السنة الماضية كي لا تتوقف شؤون الدولة لحين اجتماع المجلس بنتيجة انتخابات جديدة او بانتهاء مدة تاجيل المجلس .

ان قرار الاكثرية يترك للحكومة فرصة عدم اعطاء المجلس مجال النظر في الميزانية مدة طويلة اذا ارادت ذلك بطريقة تاخير تقديم الميزانية بقصد الدرس او التنظيم كما ان عند تبدل الوزارة وتطلب الوزارة الجديدة اعادة النظر في الميزانية لتدقيقها وتنظيمها حسب منهاجها ، فتسحبها من المجلس ان كانت قد قدمت له ، وبذلك يمضي المجلس اوقاته منتظرا الميزانية فان اتت بهذا الشكل المتاخر لا يبقى للمجلس وقت كاف لتدقيقها ومناقشتها ، خاصة اذا كان هناك حزب معارض يناقش الحكومة ويحاسبها فتنتهي مدة الاجتماع . فتستطيع الحكومة بموجب التفسير عدم تمديد مدة الاجتماع لاكمال تصديق الميزانية والعمل بموجب ميزانية السنة الماضية ان اهمية الميزانية والمصادقة عليها مدرجة في المواد ٩٨ و٩٩ و ١٠٠ من القانون الاساسي وان مشاريع الدولة واصلاح المملكة واعمارها ، كل ذلك متوقف على الميزانية ، وكذلك تتوقف عليها حقوق الموظفين المكتسبة في الترفيع والوظائف الجديدة التي قد تحتاجها المملكة ، لذلك شدد الدستور في المواد المذكورة على ضرورة عرض الميزانية على مجلس الامة ووجوب تصديقها من قبله .

يستنتج مما جاء أعلاه ، ان المادة ١٠٧ من القانون الاساسي ، لا تجيز تمشية امور الدولة بدون ميزانية مصدقة الا في حالة حل مجلس الامة . اما في حالة عطلته فاني اعتقد ان النصوص الدستورية تحتم ضرورة تصديق الميزانية العامة من قبل مجلس الامة اذ ان القصد ابقاء السيطرة على صرفيات الحكومة لئلا يترك لها المجال للصرف مدة طويلة بدون مصادقة . فبالنظر الى ما بينته ولما كانت الاكثرية لم تلتفت الى هذه النقاط الجوهرية كما وانها لم تاخذ بنظر الاعتبار التقاليد البرلمانية التي تمشينا عليها حتى الآن فاني اخالف قرارها .

حازم شمدين آغا

مخالفة العضو الآخر .

ذهبت الاكثرية الى ان نص المادة (١٠٧) من القانون الاساسي صريحة في لزوم مراعاة ميزانية السنة الماضية عندما لم يكن مجلس الامة مجتمعا ، سواء اكان عدم اجتماعه ناشئا عن تعطيله او لسبب حل مجلس النواب .

يظهر ان الاكثرية لم تمعن النظر في مدلول المادة المنوه عنها ، كما انها لم تتعرض لبحث المواد الاخرى من القانون الاساسي ، التي لها علاقة وصلة قويتان بهذه المادة، ولو انها فعلت ذلك لما جمدت على تفسير المادة تفسيرا سطحيا يتنافى والغرض المقصود منها ، فترى ان لا فرق بين تعطيل المجلس بسبب فضه ، او تعطيله بسبب عطلته الاعتيادية . ولاجل ان نتوصل الى تفهم الغرض المقصود من هذه المادة لا بد لنا من الرجوع الى امرين :

الاول : المواد الاخرى الواردة في القانون الاساسي .
والثاني : مبدأ التفريق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

(المواد الدستورية)

« المادة (٣٨) الفقرة (١) ـ دورة مجلس النواب اربعة اجتماعات لكل سنة اجتماع يبدأ في اول يوم من شهر كانون الاول الى آخره » .

فيتضح من صريح العبارة ان دورة المجلس اربع سنوات تكون فيها اربع اجتماعات لكل سنة اجتماع ، ولا يمكن ان يكون المجلس غير مجتمع في حالة الحل ، بخلاف ما ذهبت اليه الاكثرية التي لم تفرّق بين العطلة والحل ، مع ان العطلة هي ضمن دورة المجلس ، ولا يمكن اعتبارها شيئا آخر . واذا توصلنا الى معرفة ان دورة المجلس اربع اجتماعات ، يتحتم علينا ان نسلم بأن العبارة (فان لم يكن المجلس مجتمعا) الواردة في المادة (١٠٧) الغرض منها ان المجلس في حالة الحل ، ولا يمكن ان تفسر تفسيرا آخر . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ان المادة المذكورة جاءت خصيصا لمعالجة وضع الصرف عندما تدخل السنة المالية الجديدة قبل صدور قانون ميزانيتها ، ولذا أوجبت على وزير المالية ان يقدم لائحة قانونية تتضمن تخصيصات موقتة الى مدة لا تتجاوز الشهرين ، واجازت له ان يكرر تقديم مثل هذه اللوائح عدة مرات .

وقصد المشرع من ذلك واضح . هو تسهيل مهمة الحكومة في انجاز شؤون الدولة قانونيا ، حتى قد صار قبول الميزانيات الموقتة ، والمصادقة عليها من قبل المجالس النيابية بدون مناقشة من التعامل الدستوري الشايع لان الامتناع بل وحتى التلكؤ في تصديقها ، امر يؤدي بطبيعة الحال الى توقيف الصرف ، ومعنى هذا شل شؤون الدولة ، الامر الذي فيه من الخطر ما فيه . هذا ولما كان قصد المشرّع كما ذكرنا هو تسهيل سير الحكومة في انجاز شؤون الدولة الى ان تنجز الحكومة لائحة الميزانية العامة وتقدمها الى المجلس للمصادقة عليها ، فليس من المعقول ، ولا من الجائز ، أن يفسر هذا الجواز بأن يعطي للحكومة الحق ان تمتنع عن عرض لائحة الميزانية العامة على المجلس مكتفية بتكرار تقديم الميزانيات الموقتة الى ان يحين زمن عطلة المجلس فتزعم عندئذ ان المجلس غير مجتمع ، ولها ان تعمل وفق ميزانية السنة السابقة . فاذا جاء هذا التفسير كما زعمت الاكثرية كان من الميسور للحكومة اذا شاءت ـ لسبب من الاسباب ـ ان تتحايل على المجلس فتستعمل هذا الجواز الذي أعطاه اياها المشرع بغية التسهيل ليس الا تستعمله كسلاح ضد المجلس للافلات من مناقشته لها في أهم عمل تشريعي وفي هذا حد وتقليص من اختصاصات المجلس النيابي لا يتفقان وروح الدستور .

المادة (٩٨) ـ يجب ان تصدق مخصصات كل سنة بقانون سنوي يعرف بقانون الميزانية وهذا يجب ان يحتوي على مخمن الواردات والمصاريف لتلك السنة .

المادة (٩٩) يجب ان يصدق مجلس الامة الميزانية في اجتماعه السابق لابتداء السنة المالية التي يرجع اليها ذلك القانون .

المادة (١٠٠) ـ يجب ان يعرض وزير المالية على مجلس النواب اولا جميع اللوائح القانونية لتخصيص الاموال ، او تزييد التخصيصات المصدقة او تنقيصها او الغائها ، وكذلك قانون الميزانية وجميع اللوائح الخاصة بالقروض التي تعقدها الحكومة . اهـ .

يلاحظ ان المادة (٩٨) نصت في اول كلمة جاءت في صدرها على وجوب تصديق الميزانية ، ومعنى الوجوب كما هو واضح الحتمية . اذن يتحتم تصديق الميزانية . اما المادة (٩٩) فقد جاءت مؤيدة للمادة (٩٨) بالرغم عن كونها صريحة ووافية بالمرام . ولكن يظهر ان المشرّع اراد ان ينبه بها مجلس الامة الى اهمية الميزانية وضرورة تصديقها فجاء بهذا النص الصريح على وجوب تصديقها من قبل مجلس الامة . وأما المادة ١٠٠ فقد جاءت تنص ايضا على وجوب عرض الميزانية على المجلس النيابي من قبل الوزير المسؤول مباشرة ، وهو وزير المالية .

فيتضح من هذه المواد الثلاث : المادة الـ ٩٨ التي اتت بشكل عام ، والمادة ٩٩ التي جاءت لبيان ما يجب ان يكون عليه موقف مجلس الامة منها ، والمادة الـ ١٠٠ التي افردت الى الوزير المسؤول مباشرة ، يتضح من هذه المواد الصريحة الواضحة المترابطة التي يؤيد بعضها البعض الآخر ، التي شرعت خصيصا لموضوع تصديق الميزانية ان لا مناص من تصديق الميزانية من قبل المجلس في اجتماعه السابق لابتداء السنة المالية التي يرجع اليها قانون الميزانية ، ولا يجوز مطلقا مع ـ هذه الصراحات ـ اللجوء الى تفاسير واستنتاجات لا تدعمها صراحة كالصراحة الموجودة في هذه المواد. فيتضح من ذلك ان لا سبيل من الامتناع عن عرض الميزانية وتصديقها ، اللهم الا في حالة حل مجلس النواب حيث يصبح المجلس غير مجتمع وفي هذه الحالة وحدها تراعى ميزانية السنة الماضية على ان لا يخل ذلك بحق اصدار المراسيم المبحوث عنها في المادة ١٠٢ كما هو مصرح في المادة ١٠٧ .

(مبدأ التفريق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية) .

ان الرجوع الى هذا المبدأ في تفسير مادة او مواد من القانون الاساسي، خاصة في مثل الامر موضوع البحث ، على غاية ما يكون من الفائدة والضرورة اذ ان ذلك هو الذي ينير السبيل أمام الباحث ، ويوصله الى معرفة الغرض الذي قصده المشرّع من تلك المادة ، او المواد المطلوب تفسيرها .

ليس هذا موطن بحث مبدأ تفريق السلطتين ، وما خاصة به كل سلطة من حقوق وواجبات ، وانما لا بد من الاشارة ، ولو بصورة موجزة ، الى الغرض من وجود السلطة التشريعية . فالسلطة التشريعية انما أوجدها الشعب من بين افراده بقصد مراقبة السلطة التنفيذية ، وفي مقدمة اختصاص السلطة التشريعية المصادقة على الميزانية ، والقوانين والميزانية اهم وسيلة لمراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها،

والثقة بها ، أو عدم الثقة . فاذا جاز للسلطة التنفيذية ان تتجنب عرض الميزانية على السلطة التشريعية ، خاصة اذا كانت السلطة التشريعية غير راضية عن سلوك السلطة التنفيذية ، تكون السلطة التنفيذية بذلك في منجاة من المراقبة والمحاسبة في اهم عمل تشريعي اوجدت من اجله المجالس النيابية ، فتطغى السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ويختل التوازن الذي رمى اليه مبدأ التفريق بين السلطات ، ونص عليه القانون الاساسي في بابيه الثالث والرابع .

للاسباب المبسوطة آنفاً . اتفق مع القائلين ان لا مندوحة الحكومة ، لاجل معالجة الوضع الراهن للميزانية من اتباع احد امرين اما حل مجلس النواب أو دعوة مجلس الامة الى الاجتماع لتصديق الميزانية العامة .

صالح جبر (١)

بدء الزوبعة

جرت مظاهرات صاخبة في جانب الرصافة من بغداد يوم ٢٨ حزيران ١٩٤٦م « قام بها حزب التحرر الوطني غير المجاز ، وعصبة مكافحة الصهيونية ، اللذان يمثلان واجهة الحزب الشيوعي السري » (٢) وذلك احتجاجا على المظالم الجارية في فلسطين، وما لبثت ان عبرت الى جانب الكرخ . فحاولت الشرطة ان تفرّق المتظاهرين بالهراوات فأخفقت ، فالتجأت الى السلاح فقتل خمسة من المتظاهرين : طالب مدرسة ، وعاملان ، وجندي ، وطفل (٣) وجرح بين العشرة والعشرين ويقول بيان الحكومة عن الحادث :

« في الساعة التاسعة والربع من صباح الجمعة الموافق ١٩٤٦/٦/٢٨م ، قامت جماعة من المنتمين الى العصبة، أو ما يدعونه بحزب التحرر ، بمظاهرة بدون استعمال الطرق القانونية ، بقصد احداث الفوضى والاخلال بالامن العام . وقد حاولت الشرطة تفريقهم عدة مرات الا انهم قاوموها بالقوة ، فاضطرت الى تفريق المتظاهرين. وبنتيجة ذلك جرح ثلاثة اشخاص من المتظاهرين توفي احدهم ، اما الجريحان الباقيان فكان جرحهما غير خطر . وقد اصيب ايضا خمسة من افراد الشرطة ، وسبعة من المتظاهرين بجروح رضية . وبهذه الصورة تمكنت الشرطة من قمع هذه الحركة الخطيرة ، التي كان يرمي مثيروها الى احداث الفوضى والاخلال بالامن العام ، والقي القبض على قسم من المتظاهرين وسيقوا الى يد العدالة » .

بغداد في ٢٩ حزيران ١٩٤٦م مدير الدعاية العام (٤)

---

(١) جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية العدد (٢٤١١) بتاريخ ٣ تشرين الاول ١٩٤٦ م .

(٢) الدكتور فاضل حسين في كتابه (تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي) ص ٥١ .

(٣) جريدة صوت الاهالي العدد ١٢٠٥ بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٤٦ م .

(٤) جريدة الزمان العدد ٢٦٦٢ بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٤٦ م .

احتجاج حزب الاستقلال

لم تستسغ الاحزاب السياسية عمل الشرطة فرفع « حزب الاستقلال » الاحتجاج الآتي :

معالي وزير الداخلية .

ان لحزب الاستقلال رايه الخاص في تلك الجماعة التي اسمت نفسها « حزب التحرر الوطني » وفي عصبة مكافحة الصهيونية ، غير ان ذلك كله لا يمنعنا من الاحتجاج على التصرف الشاذ الذي بدا من قوات الشرطة ، تجاه المظاهرات السلمية، التي قامت بها تلك الجماعة يوم الجمعة الماضي ، ذلك التصرف الذي يتضمن امتهانا للحريات العامة ، وارتخاصا للارواح البريئة بدون اي سبب مبرر ، علاوة على مخالفته الصريحة لنصوص القانون ، ان تحرياتنا الخاصة الدقيقة قد اظهرت لنا بان اطلاق النار على المتظاهرين ، فضلا عن كونه لا يستند الى سبب مقبول ، فان ذلك الاعتداء قد شمل غير المتظاهرين من الناس الآمنين ، او السابلة الذين قضى طالعهم السيء ان يكونوا قريبا من محل الحادثة . وذلك كله يدعونا الى ان نتقدم الى معاليكم راجين التفضل باجراء التحقيق الدقيق في هذه القضية ، على يد هيئة قضائية محايدة ، والضرب على ايدي المسؤولين عن هذه المخالفات . وسوقهم الى القضاء لايقاع العقوبات القانونية المترتبة على اعمالهم ، ونشر نتائج التحقيقات على الراي العام العراقي ليطمئن الناس الى حرياتهم وارواحهم ، وتفضلوا بقبول فائق الشكر والاحترام .

احتجاج الاحزاب مجتمعة

ثم اجتمع ممثلون عن الاحزاب السياسية الخمسة المجازة ، وقابلوا الامير زيد نائب الوصي ، كما قابلوا رئيس الوزراء ، محتجين على اعمال القمع ، واذاعوا بيانا مشتركا هذا نصه :

ان ممثلي الاحزاب قد اجتمعوا واستعرضوا الحوادث التي تتابعت ، منذ ان اضطلعت وزارتكم المحترمة بمسؤولية الحكم ، فوجدوا ان الحياة السياسية اصبحت تعاني من التضييق ، والتشديد ، والاعتداء ، ما أوجب القلق على مصير الحريات الديمقراطية عامة ، وحرية الراي خاصة ، هذه الحريات التي ضمنها الدستور العراقي ، والتي لم يفتأ الشعب العراقي يكافح كفاحا عنيفا مريرا في سبيل تحقيقها، بعد أن اغارت عليها ايدي الاستبداد في السنين الاخيرة . وقد راوا ان واجب الدفاع عن هذه الحريات يدعوهم الى ان يلفتوا نظر فخامتكم الى الامور التالي ذكرها :

عندما اشيع غداة تاليف وزارتكم انها ضد الحريات الديمقراطية ، صرحتم لرؤساء الاحزاب ببيانات لا لبس فيها ولا ابهام ، انكم تستنكرون كل ما اشيع حول الغاء الحريات العامة او الانتقاص منها ، واوضحتم ان وزارتكم وزارة انتقالية غرضها

اجراء الانتخابات في جو من الحرية التامة ، غير ان وزارتكم رغم هذه التصريحات ، قامت بسلسلة من الاعمال المناقضة لحرية الراي ، فعطلت بعض الصحف ، وانذرت بعضها ، حتى حدثت في يوم الجمعة الماضي المظاهرة السلمية التي وقعت فيها تلك الحوادث المؤسفة ، التي سلكت فيها الشرطة سلوكا منافيا لابسط مبادىء الحرية، فاطلقت النار على المتظاهرين ، دون ان يكون هناك اي مبرر ، وسقوط بنتيجة ذلك العمل قتلى وجرحى من الابرياء .

كان لهذا الحادث اثره السيء في الراي العراقي العام بأجمعه ، وكان الواجب الوطني والانساني معا يفرضان على كل ذي ضمير أن يعلن استنكاره لهذا الحادث الاليم ، وهذا ما قامت به الاحزاب والصحافة على اختلاف أوجه نظرها . الا ان وزارتكم قابلت هذا العمل من الاحزاب والصحافة بمنتهى ضيق الصدر ، وبمنتهى الشدة ، فعطلت بعض الصحف تعطيلا اداريا ، ولفتت نظر بعضها ، وقدمت البعض الآخر الى محكمة الجزاء ، حتى اصبح عدد الصحف التي اصابتها امثال هذه التدابير قريبا من نصف عدد الصحف التي تصدر في بغداد .

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، فان بيان احد الاحزاب قد منع نشره، وحجزت حروف المطبعة المرصوف بها هذا البيان ، ودار رجال الشرطة على المطابع ، وابلغت الجرائد بمنع نشر بيانات الاحزاب . وهذه مخالفات قانونية صريحة لم يسبق لها مثيل في اي بلد يتمتع بظل الحرية ، بالاضافة الى انها اجراءات استفزازية .

ولم يقتصر الامر على مصادرة حرية النشر ، هذه الحرية التي لا يمكن ان يكون بدونها وجود لحرية الضمير والراي ، او لقيام اي نوع من الانتخابات الحرة التي أوضحتم ان وزارتكم جاءت لاجرائها ، وانما تجاوز الامر هذا الحد فهنالك في غياهب المحبس الذي يسمونه توقيفا، مواطنون بينهم تلاميذ صغار السن مكدسون اكداسا، بحيث لا يتيسر لهم التنفس الكافي ، وقد بقوا في هذا المحبس من بناية الشرطة خلافا للاصول ، ولا يخفى ان التوقيف امر اضطراري ، يلجأ اليه عندما تقتضيه سلامة التحقيق ، وقد اوجبت القوانين ان لا يجري فيه اي تضييق على حرية المتهم وراحته وكرامته ، ولم يشرّع للتضييق او الايذاء لان ايذاء المواطنين تأباه جميع الشرائع غير الدكتاتورية .

وفضلا عن هذا فهنالك ظواهر تدل على ان التحقيق لا يجري في اتجاه سليم ، وهذا ما كانت تتوقعه الاحزاب ، وهذا ما دعا كل حزب الى طلب ايداع التحقيق الى هيئة قضائية محايدة .

فلما تقدم نطلب من وزارتكم :

١ - الاسراع في انقاذ الموقوفين من هذا المحبس ، الذي يعانون فيه مشقات وآلاما لا تبيحها القوانين ، وافساح المجال لهم للتمتع بحقوق الموقوفين .

٢ - الاسراع في تأليف هيئة قضائية تقوم بالتحقيق ، لتحديد مسؤولية اطلاق

النار ، لكي ينال كل مجرم العقاب الذي يستحقه ، ولكي يتسنى لكل بريء ان ينال حريته في أسرع وقت .

٣ ـ اعادة النظر في السياسة التي استعرضناها ، واطلاق حرية الصحف المعطلة ، والكف عن التضييق على الحريات العامة ، بما فيها حرية النشر والاجتماع والاضراب والتظاهر ، وفسح المجال للاحزاب لتمارس حقوقها كاملة غير منقوصة .

ان الاحزاب العراقية تطلب الى حكومتكم ان تنجز هذه المطاليب بسرعة ، لكي تتلاءم سياستها مع ما صرّحتم به ، من ان وزارتكم وزارة حيادية انتقالية غرضها اجراء الانتخابات في حرية تامة .

اما اذا واصلت وزارتكم العمل بالاسلوب الذي تقدم بيانه ، فانها تخرج بذلك عن كونها وزارة حيادية ، أو تكون مسؤولة عما ينجم عن هذه السياسة التي تعتبرها خطرا يهدد الامن .

محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ، داخل الشعلان معتمد حزب الاحرار ، عبد الفتاح ابراهيم رئيس اللجنة السياسية لحزب الاتحاد الوطني .

كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ، عزيز شريف رئيس حزب الشعب (١) .

فاجعة كركوك

كان من نتيجة الاغضاء عن استعمال الشرطة للرصاص ضد المتظاهرين ببغداد في ٢٨ حزيران ، ان اقدمت شرطة كركوك على اطلاق الرصاص على جماعة من العمال المجتمعين في حديقة « كاوور باغي » في يوم ١٢ تموز ١٩٤٦م ، فقتلت وجرحت اكثر من عشرين منهم في ظروف وصفها البيان الحكومي كما يلي :

ـ بيان رسمي ـ

بتاريخ ١٩٤٦/٧/٣م اضرب عمال شركة النفط في كركوك عن العمل طالبين : (١) زيادة اجورهم الاساسية بغض النظر عن مخصصات غلاء المعيشة . و (٢) تهيئة دور سكنى لهم ، أو اعطائهم بدل ايجارها . و (٣) تخصيص وسائط نقل تقلهم من كركوك الى محل عملهم في الشركة في الذهاب والاياب . و (٤) اعطائهم اكرامية الحرب اسوة بعمال حيفا وعبادان . و (٥) اعطائهم النفط للوقود . و (٦) اعطائهم اجور السفر الى اماكنهم عند ذهابهم بالاجازة . و (٧) تطبيق قانون العمال فيما يختص باكرامياتهم وعطلهم . . الخ . وقد اهتمت الحكومة بالامر ، وطلبت بالحاح من الشركة تلبية القسم المهم من المطاليب التي وجدت أنهم محقون بها . وقامت السلطات الادارية في كركوك بالاتصال بالمتقدمين من العمال ، وافهمتهم بذلك وبلزوم الخلود الى

---

(١) جريدة « صوت الاحرار » العدد ٥٦ بتاريخ ٣ تموز ١٩٤٦ م .

السكينة ، والعودة الى العمل ولكن بالرغم من ذلك استمر العمال على الاضراب ، وقاموا في اليوم الثاني بمظاهرة ، وقد عملت السلطات المختصة على تفريقهم مبينة لهم بأن الحكومة ما زالت مهتمة بمطاليبهم وقائمة بالاتصال مع الشركة لحملها على قبولها ، وان من مصلحتهم ان يعودوا الى اعمالهم الا انهم استمروا على الاضراب ولم يوافقوا على العودة الى العمل ما لم تنزل الشركة عند ارادتهم .

وتطمينا للعمال المضربين عن مبلغ اهتمام الحكومة بمطاليبهم ، طلب الى معالي وزير الاقتصاد ، الذي كان يقوم بجولة في الالوية الشمالية ، ان يتصل بمتقدميهم ليوضح لهم ذلك ، ولكن عندما علم العمال بوصول معاليه الى كركوك بتاريخ ٧ ـ ٧ ـ ١٩٤٦م ، قاموا بمظاهرة للمرة الثانية ايضا . وقد حضر امام معاليه جمع من العمال، فأوضح لهم تشبثات الحكومة لتحقيق ما وجدته محقا من مطاليبهم ، ونصحهم بأن يعودوا الى العمل فلم يفد معهم ذلك ، وبقوا مستمرين على الاضراب .

واخيرا بتاريخ ١٩٤٦/٧/١٢ م بيّن متصرف لواء كركوك للعمال بانه فهم ان الشركة اجابت القسم المهم من مطاليبهم ، ولا سيما زيادة اجورهم الاساسية بنسبة تتراوح بين ٣٠ بالمائة و ٧٥ بالمائة ، وتزييد مخصصات غلاء المعيشة ، بحيث اصبحت على الاغلب بقدر اجور العمال الاساسية بعد الزيادة ، كذلك خصصت لهم مخصصات سكنى ، كما قرر اعطائهم الوقود ايضا ، وبناء على ذلك فقد طلب اليهم ان يعودوا الى اعمالهم مؤكدا لهم بأن الحكومة ما زالت مهتمة بمطاليبهم الاخرى .

غير انهم بدلا من ان يعودوا الى العمل وينصاعوا للامر ، اجتمعوا عصر ذلك اليوم خلافا لاحكام قانوني الاجتماعات العامة ، والتجمعات ، بتحريض من بعض العناصر التي ديدنها الافساد والاخلال بالامن . فلاحظ متصرف اللواء من وضع العمال المتجمعين ، ومن وجود العناصر المذكورة بينهم ، ان الاجتماع مخل بالامن ، وموجب لاضطراب السكينة ، ولذلك فقد امر السلطة بتفريقهم ، فأنذرتهم بالتفرق فلم يمتثلوا وقاوموها ، فاضطرت الى تفريقهم بالقوة . وقد نتج عن ذلك ـ مع الاسف الشديد ـ ان قتل خمسة ، وجرح ١٤ من المتجمهرين بجروح خفيفة (١) كما وقد

---

(١) نشر السيد جهاد الونداوي ، احد حكام كركوك ، مقالا في جريدة « التآخي » الصادرة في السادس من ايار عام ١٩٧٢ م برقم (١٠٢٥) ذكر فيه ان عدد القتلى كان ستة عشر عاملا وامرأة وطفلا ، وان الذين جرحوا كانوا اكثر من ثلاثين امتنع معظمهم عن مراجعة المستشفى خوفا من السجن ، وان احد مفوضي الشرطة قطع يد واصبع عامل قتيل للاستيلاء على خاتمه ، وان الشرطة فاجأت المتظاهرين بالنار في وقت كانوا وذووهم في انتظار عودة ممثليهم الذين كانوا يفاوضون المسؤولين ، وانه لم يقتل ولم يجرح احد من الشرطة ، وان قوة الشرطة التي هاجمتهم ، كانت مؤلفة من فوجين من القوة السيارة ، وقد استمر اطلاق النار ساعتين على الرغم من ان المجتمعين كانوا يهربون من وجهها ، وان رئيس المحاكم السيد عبد القادر جميل اراد التدخل لتشخيص الجريمة وتحديد المسؤولية فعارضته الادارة والوزارة اهـ .

وفي العدد التاسع من مجلة آفاق عربية الصادر في ايار ١٩٧٦ م ، « وفي الوقت الذي كانت فيه الشرطة تحاصر العمال وتواصل اطلاق النار ، استدعيت لمدينة كركوك قوات عسكرية من الجيش ، حيث قامت بالانتشار فيها وتطويقها ، ونزلت المدرعات والدبابات الى الشوارع بسبب ارهاب الجماهير ، والحيلولة دون القيام بمحاولات تضامنية مع العمال ، واعلن منع التجول في المدينة ، كما ان الشرطة منعت اسعاف العمال الجرحى مما ادى الى وفاة قسم منهم » .

اصيب ٦ من افراد الشرطة بجروح أيضا ، وعلى أثر ذلك قامت السلطات القضائية بالتحقيق عن الحادث ، وسينال المذنبون العقاب اللازم .

بغداد ١٣ تموز ١٩٤٦م مدير الدعاية العام

احتجاج الاحزاب

لقد الهبت « حادثة كاوورباغي » معركة المعارضة ضد الوزارة ، ولم تجد الاحزاب المختلفة في بيان الحكومة هذا ، ما يكفي لتبرير اطلاق النار على المتظاهرين فاحتجت ، وطالبت باجراء تحقيق دقيق لتعيين المقصرين والمذنبين ، ومعاقبتهم وفق القانون . وفيما يلي بيان « حزب الاحرار » الصادر بتاريخ ١٩ تموز ١٩٤٦م ، على ما جاء في عدد جريدة اليقظة (١٠٦) الصادر في ٢١ تموز سنة ١٩٤٦م ، وهو اخف لهجة من الاحتجاجات التي رفعتها بقية الاحزاب .

« اجتمعت اللجنة العليا لحزب الاحرار ، على اثر حوادث كركوك المؤسفة التي وقعت يوم ١٢/٧/١٩٤٦م ، ونشر الحكومة بيانها عنها ، فرات وهي تستنكر الشغب والفوضى ، ان يتريث الحزب في تعيين موقفه من تلك الحوادث ، ريثما تتيسر له المعلومات الوافية عن اسبابها ونتائجها ، فانتدبت عضو اللجنة العليا السيد نورالدين داود لبحث الوضع محليا ، وبعد الاطلاع على تقريره ظهر للجنة العليا ما يأتي :

١ ــ تهاون الحكومة في أمر تحقيق طلبات العمال العادلة ، بعدم مسارعتها الى تطبيق قانون العمال ، واصدار الانظمة اللازمة وفق المادة ٣٦ منه ، وهي الانظمة التي تكفل مطاليبهم المتضمنة رفع اجورهم ، وتهيئة مساكن لهم ، وتوفير اسباب الصحة والراحة .

٢ ــ استعمال القوة الجابرة تجاه العمال العزّل من السلاح ، عند اجتماعهم السلمي للتداول في مطاليبهم ، وتمادي الشرطة في مطاردة المجتمعين من العمال وغيرهم بعد تفرّقهم ، واطلاقها الرصاص عليهم في حالة هروبهم .

٣ ــ تدخل الادارة بشؤون التحقيق ، مما ادى الى استبدال رئيس منطقة الاستئناف في كركوك بنائب رئيس استئناف منطقة بغداد .

ولهذا يرى الحزب ان الحكومة اقترفت سلسلة من المخالفات القانونية الخطيرة، نشا عنها سفك دماء بريئة ، ومصادرة الحريات المكفولة بالقانون الاساسي ، واعتداء على حرمة القضاء واستقلاله .

« لذلك فان الحزب يستنكر هذه الاعمال ويحتج عليها ، ويطالب الحكومة بالقيام بتحقيق عادل نزيه ، تعقبه عقوبات صارمة رادعة ، يعاقب بها من تثبت ادانته من المسؤولين عن اصدار الاوامر باستعمال القوة الجابرة ومنفذيها . ويرى الحزب ان سلامة التحقيق تستلزم تنحية الموظفين المحليين المسؤولين عن هذه الامور .

« وفي الوقت الذي يحتج فيه الحزب على هذه التصرفات ، فانه يطالب الحكومة

ان تتجنب سلوك مثل هذه الطرق التي تؤدي الى ازهاق الارواح . واذا كان هناك عناصر ديدنها الافساد والاخلال بالامن « كما وصفها بيان الحكومة » فان الحزب يطالب ايضا ان تعين هذه العناصر ، وتتخذ بحقها الاجراءات القانونية ، والا فلا يسع الحزب الاعتراف بصحة وجود مثل هذه العناصر » اهـ .

١٩٤٦/٧/١٩م داخل الشعلان : المعتمد العام

التحقيق في حادثة كركوك

رات الوزارة ان لا مندوحة لها من اجراء تحقيق عدلي دقيق ، لمعرفة الاسباب التي ادت الى حادثة « كاوورباغي » في كركوك ، بعد ان بلغ الاستنكار والاستهجان والاحتجاج حدودا لا تطاق ، فوجهت وزارة العدلية كتابا الى نائب رئيس الاستئناف ببغداد السيد احمد الطه برقم ٨٣٩ وتاريخ ١٥ تموز ١٩٤٦م طالبة اليه الشخوص الى كركوك فورا ، واجراء التحقيق المحلي لمعرفة هذه الاسباب ، وللتاكد من عدد القتلى ، والجرحى ، الذين صرعوا في هذا الحادث . وبعد ان قام هذا الحاكم بواجبه، قدم تقريرا ضافيا تمكنت جريدة لواء الاستقلال من الحصول عليه ، ونشره في عددها الصادر في يوم ٤ تشرين الاول ١٩٤٦م ، فاذا به يقول ما نصه اثناء الختام منه :

١ ـ ان عمل المضربين كان سلبيا ، ولم يكن ايجابيا .

٢ ـ لم يكن من اجتماعهم هذا ما يخشى على الامن .

٣ ـ ان الشرطة نفسها كانت تعلم بهم قبل الحادث ، وكانت تراقبهم ، ولم يزيدوا في اليوم الاخير الذي وقع فيه الحادث في عملهم شيئا .

٤ ـ انهم جميعا كانوا عزّلا من السلاح .

٥ ـ ان كل ما قاموا به ، ان البعض منهم رجم الشرطة بالحجارة ، بعد ان ضربتهم الشرطة بالعصي ، واطلقت النار عليهم وفرقتهم .

٦ ـ ان القتلى والجرحى معظمهم اصيبوا بعد ان ادبروا .

٧ ـ ان الشرطة تجاوزت في عملها حد المعقول في امر تشتيت المجتمعين .

٨ ـ ان الادارة اوقفت اشخاصا ليس لهم يد في التحريض على نفس الحادث .

« أما المسؤول المباشر فهو المعاون سعيد الذي قاد الخيالة من الشرطة، والذي اصدر اليهم الاوامر . والذي لم يتروّ في الامر ، ولم يتخذ الحيطة لمنع وقوع هذا الحادث ، وكان عليه ان يقدر ما جاء بكتاب متصرف اللواء ، وهي العبارة التي جاءت ان يستعمل القوة الجابرة واستعمال السلاح « اذا حصل تجمع يخل بالامن » ، وكان عليه ان يقدّر عبارة الاخلال بالامن . واذا كان المقصود منها استعمال النار ضدهم ، فكان عليه ان يكف عندما ادبروا . اما المسؤول بالواسطة فهو المتصرف السيد حسن فهمي ، ومدير الشرطة عبد الرزاق فتاح هذا ما تبين واقدم كافة الاوراق » اهـ .

هذا هو ما جاء في تقرير الحاكم العدلي السيد احمد طه ، وقد شاء الله ان يموت المتصرف حسن فهمي موتة شنيعة في يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٦م ، وان يفصل مدير الشرطة عبد الرزاق فتاح من الخدمة بعدئذ . اما المعاون سعيد عبد الغني فلم نسمع عن اي تدبير اتخذ ضده ، لان الايادي التي كانت تلعب من وراء الستار لم تشأ ايذاءه . واما الذين اوقفهم متصرف اللواء فقد قررت محكمة جزاء كركوك في اول حزيران من السنة التالية (١٩٤٧م) براءتهم مما اسند اليهم ، واطلاق سراحهم .

وزير الداخلية يستقيل ويشرح الحوادث

عزّ على وزير الداخلية ، السيد عبدالله القصاب ، أن يطلق الرصاص على عمال شركة النفط في كركوك ، بدون مسوّغ قانوني ، فطالب بانزال العقوبات بحق المذنبين فلما رفض طلبه ، استقال من منصبه وبعث الينا بصورة كتاب استقالتهوهو:

فخامة رئيس الوزراء المحترم

تحية واحتراما وبعد :

فانه قد اصبح من الصعوبة عليّ الاستمرار بالعمل في الوزارة ، ولذلك اقدم استقالتي راجيا قبولها وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

١٧ آب ١٩٤٦م وزير الداخلية : عبد الله القصاب

ثم وجه الينا ــ مشكورا الكتاب الآتي نصه :

عزيزي الاخ السيد عبد الرزاق الحسني المحترم

تحية واحتراما وبعده : يفتقر العراق الناشيء الى مصادر تاريخية مستندة الى الوقائع الثابتة ، لتكون سجلا حافلا تهتدي به الاجيال القادمة عن كفاح الشعب العراقي النبيل ، ورجالاته المخلصين في سبيل الحصول على حقه المسلوب،واستقلاله الناجز ، وسيادته الكاملة ، وان ما تقومون به من تدوين تاريخ العراق ، ومن جملته « تاريخ الوزارات العراقية » لهو ــ وايم الحق ــ خدمة نبيلة ، وفتح جديد في حقل التاريخ العراقي الحديث ، تسدون به فراغا كبيرا ، وعملا جليلا تغبطون عليه ، سيخلده لكم التاريخ وتسجله لكم الاجيال القادمة بمداد من الفخر والتقدير،ويسرني جدا ان اساهم ، ولو بقسط ضئيل في استكمال هذا السفر المهم ، والمجهود العظيم كما طالبتم مني ذلك .

ولا بد لي قبل الدخول في صلب الموضوع من بيان الاوضاع التي كانت تسود العراق في تلك الفترة لكيما القي ضوءا واضحا على مجريات الحوادث ومسبباتها ، بحيث يتسنى للباحث المتطلع الخروج منها بنتيجة صائبة .

على اثر القاء بيان سمو الوصي على العرش الامير عبد الاله ، وتأزم الحالة ،

جاءت وزارة فخامة السيد توفيق السويدي محاولة التخفيف بعض الشيء عن تلك الازمة ، فكان من جملة الاعمال التي قامت بها ، اجازة فتح ستة احزاب سياسية ، ومنحت امتيازات اصدار عدة صحف ، منها ما كانت تنطق بلسان الاحزاب الستة المذكورة ، ومنها مستقلة ، وجميعها تضرب على وتيرة واحدة ، وهي اطلاق الحريات الدستورية ، واعطاء عمال شركة النفط حقوقهم التي كانوا يطالبون بها .

لقد كان من جملة الاحزاب التي اجازتها وزارة فخامة السيد توفيق السويدي « عصبة مكافحة الصهيونية » تلك العصبة التي كانت اهدافها في الظاهر مكافحة الصهيونية العالمية ، وعدم اقامة موطن لليهود المشردين في فلسطين العربية ، والتي كانت في الباطن تسعى الى العكس من ذلك كما اثبتته الوقائع بعد ذلك . ولقد لفت هذه العصبة فلول الحزب الشيوعي السري ، فانضم جميع منتسبيه الى هذه العصبة ، واخذوا يبذلون جهودهم في نشر الافكار الهدامة ، ونشطت اعمالهم في بغداد ، والالوية الاخرى ، باقامة المظاهرات والاعتصابات ، واحداث روح الشغب والتمرد لدى المواطنين العراقيين ، واثارة روح العصيان والنقمة على الحكومة والمسؤولين ـ كما هو ثابت في سجلات التحقيق لتلك الفترة ـ وفي ذلك الوقت، وفي مثل تلك الظروف ، تشكلت وزارة فخامة السيد ارشد العمري التي حدثت في زمانها مظاهرات عديدة من جملتها مظاهرة عصبة مكافحة الصهيونية ، التي حاول مقيمها الدخول الى السفارة البريطانية ، والعبث بها ، فمنعتهم الشرطة وقتل احدهم، وهو يهودي ، وعلى اثر ذلك سحبت اجازتها واغلقت . واشهر حادثة وقعت في هذه الظروف هي واقعة كاوور باغي التي ادت الى استقالتي من الوزارة كما الخصه ادناه:

عندما قام عمال شركة النفط في كركوك باضرابهم مطالبين ببعض حقوقهم المشروعة، التي كنت اعتقد وتؤيدني الحكومة بانهم محقون بها ، كما ان الشركة نفسها كانت قد وضحت موقفها من تلك المطاليب ، ووافقت على القسم الاعظم منها ، والتي كنت مع فخامة رئيس الوزراء قد قررنا تأييد مطاليب العمال ، وحمل الشركة على تحقيقها ، غير ان الشركة المذكورة قد احتجت بعجزها عن تنفيذ بعض من تلك المطاليب ، لخروجها عن حدود صلاحياتها ، واستمهلت الحكومة للاتصال برؤسائها في لندن ، وطلب الموافقة عليها . وبناء على ذلك فقد استمر العمال على اضرابهم حتى التسليم بجميع حقوقهم المطالب بها .

وكنت قد بلغت متصرف اللواء آنئذ شفويا بموقف الحكومة العراقية ، وتأييدها المطلق لمطاليب العمال ، التي كانت في ذاتها بسيطة جدا ، وطلبت اليه ان يفهم العمال بموقف الحكومة منهم ، وتأييدها لمطاليبهم ، وانها ترعى مصالحهم ، وهي منهم واليهم ، وقد سعت مع الشركة لتنفيذ جميع تلك المطاليب ، وهي في الوقت نفسه ترجو من العمال التزام الهدوء والسكينة ، وعدم الالتفات الى الدعايات السيئة التي يروّجها المغرضون ، ويستغلها الشيوعيون في سبيل نشر افكارهم الهدامة ، وخلق جو من الاضطراب والقلاقل . وبعد مضي مدة قليلة من سفر المومى اليه الى كركوك ، فوجئت بخبر منه بوقوع حادثة كاوور باغي المشؤومة ، وذهاب

عدة ضحايا من العمال ، فاستغربت جدا حصول مثل تلك الحادثة ، في وقت كانت الامور تسير سيرا حسنا لصالح المجموع ، فاتفقت مع فخامة رئيس الوزارة على ارسال هيئة تحقيق قوامها مفتش اداري ، ومفتش من الشرطة ، ومفتش عدلي الى محل الحادثة ، واجراءالتحقيق مع العمال ، والشركة ، والسلطات المختصة ، عن كيفية وقوع الحادث ، واسبابه ، والمسؤولين عنه ؛ وقد جاءت نتائج التحقيق الذي قامت به الهيئة المذكورة مؤيدة لما ذهبت اليه من ان العمال لم يقوموا باية حركة تستدعي اصدار الاوامر بتفريقهم ، واطلاق النار عليهم ، تلك الاوامر التي يستنكرها كل ذي ضمير حي ، وشعور بالمسؤولية تجاه ابناء وطن واحد .

لذلك ولغرض تهدئة الحالة ، ووضع الامور في نصابها ، واعطاء كل ذي حق حقه ، اقترحت على فخامة رئيس الوزراء ، بحضور معالي وزير العدلية آنذاك الحاج محمد حسن كبه ، ان نسحب متصرف اللواء ، ومدير الشرطة ، الى بغداد او على الاقل نقلهما من كركوك الى محل آخر ، مع تطمين اهالي المقتولين والمجروحين من العمال، بأن الحكومة ستتخذ الاجراءات الحازمة ضد المسؤولين عن هذه الحادثة، وتعويض عوائل المقتولين والمجروحين عما لحقهم من اضرار فادحة ، فاتفق معي فخامة الرئيس ومعالي وزير العدلية على اتخاذ هذا الاجراء . غير انه في اليوم الثاني ، ولاسباب مجهولة لدي ، لم يوافق فخامته على الاجراءات اللازمة بحق الموظفين المقصرين ، او اعطاء اي تعويض الى ذوي العمال المقتولين ، او المجروحين ، مما ادى الى سوء تفاهم واختلاف وجهات النظر بيني وبين فخامته حول هذا الموضوع (١) ولاختلاف وجهتي النظر بيني وبين فخامته في قضايا اخرى ايضا حول الاحزاب ، وحرية الراي ، واعطاء امتيازات للصحف وغيرها ، حيث ان فخامته يرى تضييق تلك ، وانما انا على العكس ، مما حدا بي الى اتخاذ قرار بعدم امكان اشتغالي في الوزارة .

وفعلا قد عرضت ذلك الى نائب الوصي سمو الامير زيد المعظم ، واسترحمت منه اعفائي من المسؤولية ، غير ان سموه وان كان يؤيدني في وجهة نظري ؛ الا انه طلب مني التريث في تقديم الاستقالة ، وارجاء امر البت فيها لحين عودة سمو الوصي من لندن ، وعند تشريف سموه بغداد ، عرضت عليه تطور الموقف ، واحطته علما بمجريات الحوادث ، وبينت لسموه استحالة امكان تعاوني مع فخامة الرئيس في تدوير شؤون الدولة ، واسترحمت من سموه باعفائي من المسؤولية ، واخيرا وافق سموه على الاستقالة فقدمتها ، وتركت العراق الى لبنان في نفس اليوم وهو يوم ١٩٤٦/٨/١٧م على ما اتذكر .

هذه هي خلاصة الاسباب التي ادت الى استقالتي من وزارة فخامة السيد

---

(١) بعد زوال نظام الحكم الملكي في العراق ، اكد لنا السيد عبد الله القصاب : ان السفارة البريطانية في بغداد احتجت على فكرة سحب المتصرف ومدير الشرطة فاضطر رئيس الوزراء ان يسحب موافقته هذه .

ارشد العمري ، والتي اعتمدت في ايراد حوادثها على الذاكرة لاني لم ادونها في مذكراتي في حينه ، وليس بوسعي بيان تسلسل الحوادث بحذافيرها ، مع علمي ان قسما كبيرا مما جاء فيها لا يستحق النشر ، وان هي الا معلومات عامة وددت احاطتكم علما بها ، واترك لكم التصرف فيما يجب نشره منها وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

بغداد ١٧/٢/١٩٥٤م المخلص : عبد الله القصاب

وفي ٢٦ آب ١٩٤٦م صدرت الارادة الملكية :

١ — بقبول استقالة السيد عبد الله القصاب من منصب وزير الداخلية .
٢ — وبتعيين ارشد العمري ، رئيس الوزراء وزيرا للداخلية .
٣ — وبتعيين الدكتور عبد الاله حافظ وزيرا للتموين .

ثلاثة احزاب تتحدى الوزارة

كانت مجزرة « كاوور باغي » محكا لاختبار موقف « الوزارة العمرية الاولى » ومعرفة درجة صمودها في وجه المعارضة ، التي كانت تشتد آنا فآنا . فقد اخذت صحف الاحزاب الخمسة تهاجم الوزارة هجوما عنيفا ، وتسند اليها الاهمال في معالجة قضية الاضراب عند اول حدوثه ، كما كانت تنسب اليها ممالاة شركة نفط كركوك الانكليزية (١) ، ومصانعة رجال السياسة البريطانية ، والضغط على الحريات الشخصية ، على حين أن « متصرفية لواء كركوك » كانت هي المسؤولة عن هذه الكارثة في الدرجة الاولى ، وكان في امكانها ان تحول دون وقوعها ، ولما ضاقت الوزارة بالمعارضة ذرعا ، عمدت الى صحفها فعطلتها ، والى محرريها فساقتهم الى المحاكم الجزائية بتهم الاخلال بامن الدولة واثارة الكراهية والبغضاء ضد الحكومة ، فكان صاحب الجريدة لا يكاد يخرج من ساحة المحكمة محكوما او مبرءا ، الا ليدخل اليها عن تهمة ثانية . وقد استطاعت الوزارة ان تعطل ثلاثة ارباع الصحف التي كانت تصدر في بغداد وحدها خلال المدة التي مارست الحكم فيها ، الامر الذي ادى الى ان يضرب عمال المطابع عشرة ايام احتجاجا . وكانت الاحزاب تعقد الاجتماع تلو الاجتماع ، وتلقي الخطب النارية وتعدد مساوىء الوزارة العمرية ، وتقيم المظاهرات الاستفزازية .

وفي مساء ٣٠ آب ١٩٤٦م ، دعت الاحزاب الثلاثة : حزب الاتحاد الوطني ، وحزب الشعب ، والحزب الوطني الديمقراطي ، الى عقد اجتماع عام حضره اكثر

---

(١) ترى الاحزاب السياسية في بياناتها ، واحتجاجاتها ، ان السفارة البريطانية في بغداد ، التي ترعى مصالح شركات النفط ، هي التي اسرت الى متصرف كركوك ان يأخذ العمال بالشدة ، على الرغم من وصايا وزير الداخلية الحسنة ، وانها هي التي حالت دون معاقبة المذنبين ، ودون تعويض ذوي القتلى والمتضررين .

من خمسة آلاف نسمة ، وتليت فيه عدة خطب ، وتم الاتفاق فيه على تقديم هذا الاحتجاج :

« ان الجموع الغفيرة المجتمعة بدعوة من حزب الاتحاد الوطني ، وحزب الشعب ، والحزب الوطني الديمقراطي ، لمناقشة الموقف السياسي الراهن ، هالها موقف الوزارة الحاضرة بمكافحة الاحزاب السياسية ، ومحاولة شل عملها ، وغلق صحفها ، واحالة رؤسائها الى المحاكم ، وسجن بعض اعضاء هذه الاحزاب ، لمجرد ابداء آرائهم في السياسة العامة ، وهو حق من حقوق كل مواطن في بلد له دستور يحترم حرية الراي ، ويأخذ بنظام الحكم الديمقراطي ، غير ان الوزارة الحاضرة تجنبت الحكم الديمقراطي ، واتجهت بحكم البلاد اتجاها استبداديا مخالفا لاحكام القانون الاساسي ، وهي تتعمد اهماله ، ولا تحترم ما فيه من نصوص عن حقوق الشعب وحرياته الديمقراطية ، وقد وقع في عهدها من الاحداث الجسام ما روع العراقيين كافة ، وما انذرهم به من خطر جسيم يهدد كيان الشعب ومستقبله ، وما اصبح معه العراقيون غير آمنين ولا مطمئنين على حقوقهم وحرياتهم بل وحياتهم .

والوزارة بالاضافة الى ذلك لم تستطع ان تصون سيادة العراق وكيانه الدولي، ففي عهدها نزلت القوات البريطانية في البصرة ، في الوقت الذي يطالب فيه الشعب العراقي بالجلاء ، ولم تستطع ان تقف الموقف الصحيح لمعالجة مشكلة خطيرة تتعلق بكيان الشعب العربي الفلسطيني ، بل بكيان ومصالح البلاد العربية كافة ، وذلك بعرض هذه القضية على مجلس الامن ، وهو مطلب الشعب العربي الفلسطيني ، والشعوب العربية بصورة عامة . فهي باعمالها التي افصحت عن استهانتها بحقوق الشعب ، وحرياته ، وقانونه الاساسي ، غير جديرة بتحمل مسؤولية الحكم ، ولا بالاضطلاع بالمهمة التي اعلنت انها تتولى الحكم لاتمامها ، وهي مهمة انتقالية حيادية تتلخص باجراء انتخابات حرة لمجلس جديد . فنحن نطالب بتنحي هذه الوزارة واقامة وزارة دستورية يرتضي الشعب سياستها » (١) .

مذكرة لحزب الاستقلال

اكثرت الصحف والاحزاب من الاحتجاج على كل عمل قامت به « الوزارة العمرية الاولى » وعلى كل حادث حدث في ايامها ، ولو اردنا ان ننشر جميع هذه الاحتجاجات لاحتجنا الى مجلد قائم بنفسه من مجلدات هذا الكتاب .

وكان الوصي قد غادر العراق الى انكلتره ، بعد قيام هذه الوزارة ، فلما عاد سموه الى العراق في ٢٤ تموز من هذه السنة ، رفعت الاحزاب السياسية اليه مذكرات احتجاج على تصرفات الوزارة القائمة وقد راينا ان ننتخب منها مذكرة « حزب الاستقلال » التي رفعها في يوم الاثنين ٢٦ تموز ١٩٤٦م ، ونشرت في العدد (٢٤) من جريدة الحزب الصادر في ٢ ايلول ١٩٤٦م وهذا نصها :

(١) جريدة صوت الاهالي العدد ١٢٤٤ بتاريخ ايلول ١٩٤٦ م .

صاحب السمو الملكي الوصي ، وولي العهد المعظم

يعلم سموكم الملكي ، ولا شك ، ان العراق عانى في سني الحرب وما قبلها ضروب التعسف ، حيث استمر اعلان الادارة العرفية مدة تربو على العشرة اعوام، كما ظلت المراسيم والاحكام العرفية مصلتة على رقاب الناس ، حيث سيق الابرياء الى المعتقلات والسجون، ولقد جربت السلطات الحكومية طيلة هذه السنين السياسة التعسفية فلم تسفر الا عن استمرار القلق، واضطراب حبل الامن، وعدم الاستقرار، مما حمل سموكم الملكي على القاء خطابكم التاريخي على الشعب العراقي ، وقد تضمن ذلك الخطاب السامي الاسس التي يجب ان تسير عليها ادارة الدولة . وكان لتوجيهات سموكم الثمينة هذه اثرها في اقدام الوزارة السويدية على افساح المجال التكتل الحزبي ، واطلاق الحريات ، وغلق المعتقلات ، تمهيداً لتنفيذ تواصي سموكم .

ولما ان تولت الوزارة الحاضرة الحكم ، اشفق الناس من ان تصاب الحريات ولما يمض على التمتع بها اسابيع معدودة ، بانتكاس جديد ، وكانت هنالك كل المبررات لمثل هذا التخوف . فالطريقة التي جاءت بها الوزارة الحاضرة على اثر اضراب قسم من الاعيان ، والذين كان رئيس الوزارة الحالي ووزير آخر من جملتهم ، والسرعة التي بمقتضاها أتم الرئيس انتقاء زملائه ، يضاف الى ذلك ان لرئيس الوزارة القائمة رأيه الخاص في الحريات والحياة الحزبية ، سبق ان أدلى به في مجلس الاعيان – كل ذلك كان من المبررات الكافية لاشفاق الناس وحذرهم وحيطتهم . غير أن فخامة رئيس الوزراء أسرع في التصريح بأن وزارته ستكون محايدة مهمتها اجراء الانتخابات النيابية ، وانها ستكون انتقالية تسلم الحكم الى الاكثرية التي سوف يسفر عنها هذا الانتخاب ، وبات الناس يترقبون تصرفات الوزارة لكي يستطيعوا الحكم على مقدار صحة انطباق مثل هذه التاكيدات على الواقع ، وعلى حقيقة موقف الوزارة الحيادي ، وطبيعة العمل الذي تفرضه فترة الانتقال .

غير ان الوزارة بدات – ولما يمض عليها شهران – بسلسلة من الاعمال التي لا يمكن بحال من الاحوال ان تتفق والحياد ، بل يراد بها الحد من الحريات الدستورية المكفولة بالقانون الاساسي ، والقوانين الاخرى . وكان حزبنا هدف هذه التصرفات فهي قد منعت الاجازة بفتح الفروع لحزبنا ، بالرغم من مضي مدة كافية للتحقيقات الادارية التي اتخذتها مبررا لتأخير البت في طلبنا ، مما جعل عملنا الحزبي مبتورا . اذ كيف يتسنى لحزب سياسي ان يقوم بتنفيذ منهاجه ، او ان يساهم في الخدمة العامة ، أو ان يشترك في الانتخابات العامة ، من دون ان تكون له فروعه وشعبه التي تعمل على بث الدعاية لمبادئه ، وتوجيه الراي العام نحو اهدافه، وايجاد وعي قومي شامل في المملكة ؟ ولم تكتف بذلك بل انها اخذت تلاحق الحزب بغية الحد من نشاطه ، فقد منعت في كربلاء حفلة تعارف خاصة بين منتسبي حزبنا، وهي ليست من الحفلات العامة التي تدخل ضمن نطاق قانون الاجتماعات العثماني ، وحجزت حرية بعض القائمين بها ، وربطتهم بكفالة نقدية قدرها الف دينار ، كما

منعت حفلة مماثلة في الفيصلية ، ثم انها عادت في ملاحقتها للحزب بشكل يلفت النظر حيث قامت السلطات الادارية بتوقيف احد اصحاب المهن في كربلاء ، لمجرد انه علق لوحة على باب دكانه يعلن فيها تخفيضا في الاسعار لمنتسبي حزبنا ، بل لقد بلغ فيها الامر انها اخذت عن طريق شرطتها توعز الى المنتمين بلزوم الانسحاب من الحزب ، وتهديدهم بغية التأثير على السذج وارباب المصالح . كما انها اخذت في رابعة النهار، وفي الشارع العام ، تفتش الغادين والرائحين في العربات ، كما حدث لثلاثة من اعضاء حزبنا ، بالرغم من ابرازهم هوية الانتساب التي تثبت شخصيتهم ، الى غير ذلك من الاعمال التعسفية ، حتى اصبح من حقنا ان نتساءل : هل ان هذا الانتقال ، الذي ادعته الوزارة القائمة . هو انتقال الى عهد جديد من الارهاب ؟ او هو انتقال للعهد الجديد الذي دعا اليه سموكم الملكي في ذلك الخطاب الخطير ؟

وقد حاولت الوزارة القائمة ان تتخذ من حوادث المظاهرات التي قام بها نفر معلوم من الناس يوم الجمعة ١٩٤٦/٦/٢٨م، واسطة لتبرير سياستها هذه، فاحتلت فندقا في قلب العاصمة (بالقرب من جسر الملك فيصل) وجعلته مقرا لقوات الشرطة ، كما جعلت من بناية امانة العاصمة في (باب المعظم) مقرا آخر ، واخذت السيارات المسلحة تغدو في وضح النهار شاكية السلاح ، مما يلقي في روع المتفرج خاصة الزائر الاجنبي ، ان بغداد في حالة ثورة او تهديد خطير للامن . مما ادى الى اثارة روح القلق بين الناس . الامر الذي كان له اسوأ التأثير على ركود الحركة التجارية في الاسواق ، وفقدان الثقة بين الحكومة والاهلين ، وخلق شعور التخوف بين الشعب . ولم تزل الوزارة ممعنة في مثل هذه التصرفات ، ولعل حادثة الاضراب في كركوك ابلغ دليل على مقدار الاستهانة في ارواح الناس الابرياء .

ففي الوقت الذي كان ينبغي على الحكومة ان تكون وسيطا بين العمال والشركة المستغلة ، اذ نجدها تطلق النار على العمال لمجرد مطالبتهم بحقوقهم المشروعة . والذي يبدو من مثل هذه التصرفات ان الوزارة القائمة تتعمد خلق الجو الذي يسهل لها فرض سياستها التعسفية ، والذي يؤيد ذلك هو اعتزامها ، كما بلغنا ، استصدار مرسوم الطوارىء الذي سبق ان تقدمنا الى صاحب السمو الملكي نائب الوصي براي الحزب واضحا بصدده ، وذلك في مذكرتنا المرقمة ٤٤٠ والمؤرخة ٨/٧/ ١٩٤٦م ، والتي بسطنا فيها مخالفة مثل هذا المرسوم لاحكام القانون الاساسي . في حين ان قيام جماعة من الناس في مظاهرة ليس ما يبرر استصدار مثل هذا المرسوم يصبح اعتباره خطرا يهدد السلام العام ، ففي القوانين الجزائية الحالية ما يكفل القضاء على الدعايات الضارة ، والمحاكم كفيلة بالنظر في مثل هذه الامور .

يا صاحب السمو !

تجدون من الامور المبسوطة اعلاه ، ان الحياة الحزبية في العراق اصابها شلل من جراء تصرفات الوزارة الحاضرة ، كما ان في تصرفاتها هذه تهديدا للحريات الدستورية يجعل من المتعذر على الذين نصبوا انفسهم للخدمة العامة العمل تحت ظل هذا العهد الرهيب . الامر الذي يحدو بنا ان نتقدم الى سموكم راجين معالجة

الوضع بسامي حكمتكم ، وثاقب نظركم كي تقوم في البلاد وزارة تستجيب الى رغبات الشعب ، وتهتدي بالاسس التي تضمنها خطاب سموكم ، ويكون لها من حيادها التام ما يبرر بحق اعتبارها حكومة انتقالية ، تتم مهمتها بانهاء عملية الانتخابات .

ان الضمانات التي يراها الحزب كفيلة لتحقيق قيام وزارة محايدة هي :

اولا ـ الاقتناع بضرورة تغيير الاتجاه السياسي ، والعمل على السير بمقتضى ذلك ، فان الحزب ـ يا صاحب السمو ـ مع تقديره لاهمية الشخص الذي يتولى المسؤولية في مثل هذا الظرف الدقيق ، واثره في التوجيه ، الا انه يعتقد ان انتقاء الشخص يفقد اهميته هذه اذا لم يكن الاتجاه السياسي واضحا ومقررا . فاذا كان المسؤولون يريدون حقا ان يعالجوا الموقف الراهن ، عليهم ان يتفهموا طبيعة الظروف ، وما تفرض من تغيير تام في الاتجاهات السياسية ، والسير على نحو يتسق والوعي الجديد الذي تمخض عنه العالم بعد هذه الحرب الضروس . واذا قام المسؤولون بذلك ، وعملوا على تغيير الاتجاه القديم ، فقد أصبح من الهين بالنظر لوضوح الاسس قيام اي شخص بمتطلبات الحياد في فترة الانتقال هذه . اما اذا ظلت الذهنية السائدة هي المسيطرة ، فان اضطلاع اي شخص ـ مهما كان لونه وكفاءته وحياده ـ بالمسؤولية يجعله يخفق حتما في مهمته .

ثانيا ـ يراعى في الشخص الذي يتولى المسؤولية في مثل هذا الظرف الدقيق ، أن يكون محايدا بكل ما في هذه الكلمة من معنى ، وليس القصد من الحياد هو اللون الحزبي فحسب ، بل عدم الانتماء الى اية جماعة سياسية . ولا شك ان سموكم الملكي يعلم ان في البلد طبقة من الساسة لم ينتظمها حزب سياسي بعد ، ولكنها استمرت على التدخل في الامور السياسية بشكل غير علني ، وكان لها اثرها في عضد جهة معينة او مخاصمة جهة اخرى ، فالشخص الذي يراد منه الحياد ، يجب ان لا يكون من بين هذه الطبقة او من مؤيديها .

فاذا ما قامت وزارة بمثل هذه الشرائط ، اصبحت مهمتها واضحة ، وكان في مقدور كافة الهيئات السياسية ان تعضدها بمثل هذه المهمة ، على ان تقوم هذه الوزارة فورا بالضمانات التي تكفل اجراء انتخابات نيابية حرة سليمة . اما هذه الضمانات فهي بالنظر لحزبنا كما يلي :

اولا ـ المبادرة حالا باجازة الفروع للحزب في خارج العاصمة من دون تقييد .

ثانيا ـ السماح بالاجتماعات العامة ، اثناء فترة الانتخابات ، ولغرض الدعاية الحزبية والانتخابية ، وعدم فرض اي قيد على مثل هذه الاجتماعات ايا كان نوع هذه القيود .

ثالثا ـ افساح المجال للصحافة ان تمارس واجباتها برفع هذه القيود المفروضة عليها ، وعدم تعطيل اية صحيفة كانت تعطيلا اداريا ، بل يترك للمحاكم امر التعطيل ، اذا ما خالفت الصحف القوانين والانظمة المرعية .

رابعا ـ رفع الصيانات عن جميع الموظفين الذين لهم علاقة مباشرة او غير مباشرة في امور الانتخاب . ولما كان مثل هذا الامر يتطلب تشريعا يتعذر استصداره في الوقت الحاضر ، فان حزبنا يكتفي بأن يقرر مجلس الوزراء هذا المبدأ ، ويبلغ الوزراء بمضمونه على ان تخلف الوزير عن اصدار الاذن الممنوح له يعد طعنا في صحة الانتخاب في المنطقة التي طلب فيها مثل هذا الطلب ورفضه الوزير .

خامسا ـ عدم توقيف المدينين للحكومة ، او حجز اموالهم ، وفقا لقانون جباية الديون المستحقة ، او اي قانون آخر يناط تنفيذه بغير المحاكم اثناء فترة الانتخابات .

سادسا ـ وقوف السلطات الادارية موقف الحياد التام في الانتخابات ، وافساحهم المجال للنشاط الحزبي من دون عائق .

يا صاحب السمو :

ان حزب الاستقلال ليتشرف بأن يتقدم الى سموكم الملكي بآرائه في الموقف الناشىء عن تمادي الوزارة القائمة في سياستها التعسفية ، والضمانات التي يراها كفيلة لتحقيق قيام وزارة محايدة ، واجراء انتخابات حرة سليمة . وهو لعلى ثقة من ان الرغبة الصادقة التي تضمنها خطاب سموكم التاريخي في معالجة الوضع الذي بلغت اليه البلاد ، ستحدو بسموكم الملكي الى اخذها بنظر الاعتبار ، وان يكون للتوجيهات السامية اثرها في اصلاح هذا الوضع وتقرير حياة دستورية صحيحة .

وهذا وتفضلوا يا صاحب السمو الملكي بقبول فائق الاحترام مشفوعا بالاجلال والولاء .

رئيس حزب الاستقلال : محمد مهدي كبه

استقالة الوزارة

هكذا كان الوضع في داخل العراق ، اما في خارجه ، ولا سيما في انكلترا ، فقد كانت الصحف البريطانية تحمل على قساوة التدابير المتخذة من قبل الوزارة القائمة في العراق ، ضد الشعب الاعزل من كل سلاح ، وكانت ترى وجوب مكافحة الشيوعية والمبادىء الشيوعية بالترفيه عن احوال العمال ، وتحسين ظروفهم المعاشية والصحية . وكانت الحكومة البريطانية نفسها تعلن عن سخطها على موقف الوزارة العراقية (١) وتشير الى وجوب اقالتها .

---

(١) يقول السيد توفيق السويدي في ص ٤٤٩ من مذكراته الخالدة :

« لقد ظهر بالتدقيق ، ان الزمزعة الفطرية التي يتصف بها رئيس الوزراء ـ ارشد ـ وقصر الاناة في معالجة امور الدولة ، قد جعلتنا حتى السفارة البريطانية تتململ مما يقوم به من اجراءات ... مما دفع الحكومة البريطانية الى الارتياب من نجاح سياسة كهذه في العراق . اهـ .

وهكذا استطاعت القوى المخاصمة للوزارة من قوميين ، وشيوعيين ، وعمال عاطلين ، ونحوهم ، استطاعت هذه القوى ان تحرج السيد العمري ، فطلب هـذا الى الوصي أن يوافق على اصدار قانون الطوارىء لمواجهة هذا التحدي ، فلم تساعد الظروف السائدة يومئذ على اقرار مثل هذا الطلب ، فقرر (العمري) التخلي عن رئاسة الوزراء ، فرفع الى السدة الملكية هذا الكتاب (١) .

سيدي صاحب السمو الملكي الوصي على العرش المعظم .

كنت قد تشرفت بتقديم استقالتي من منصب رئاسة الوزارة لسموكم المعظم بكتابي المرقم ٥٠٥٧ والمؤرخ ١٠/١٠/١٩٤٦م ، وبينت فيه ما يلي :

« قد تشرّفت بثقة سموكم الغالية ، باسنادكم اليّ منصب رئاسة الوزراء . ولا يخفى على مقامكم السامي انني وزملائي الوزراء اضطلعنا بمسؤولية الحكم في ظروف تخللتها صعوبات جمة ، قمنا بتذليل قسط منها . وكما عرضت على سموكم مرارا قد ظهر لي جليا ان ايدي اثيمة تلعب سرا ، وتعبث علنا ، لتقويض نظام الحكم الديمقراطي في البلاد ، تحت ستار من الدعاية الجذابة المغرضة ، التي يراد بها تغطية هذه المقاصد ، الامر الذي يتطلب اعادة النظر في الموقف ، واختيار انجح الخطط لمعالجة الوضع في البلاد ، كما انني وجدت من الاصلح افساح المجال امام سموكم لتتفضلوا باتخاذ ما ترونه ضروريا لمثل هذه المعالجة ، دون التقيد بشيء ، وعليه ارفع استقالتي الى مقامكم السامي » .

ولقد مضت مدة تزيد على الشهر ، ولم تتخذوا ـ حفظكم الله ـ اي قرار حول اعفائي مع زملائي من الخدمة في الوزارة لحد الآن . وانـي وزملائي مارسنا خلال هذه المدة ايضا اعمال الوزارة ، واضعين امام اعيننا المصلحة العامة ، معالجين المشاكل حسب مقتضيات الحال .

انني يا صاحب السمو اشعر بانحطاط في صحتي ، لا بـد من اضافته الى الاسباب التي عرضتها آنفا ، للرجاء بقبول استقالتي ، فارجو ان تتفضلوا يا صاحب السمو المعظم بقبولها مع عظيم شكري وامتناني على ما اوليتموني ، وزملائي الوزراء ، من ثقة طوال مدة اضطلاعنا بالمسؤولية . واسأل الله تعالى ان يوفق سموكم النهوض بالبلاد واسعاد شعبها تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم .

بغداد ١٤/١١/١٩٤٦م — المخلص دائما أرشد العمري

ولم ير الوصي مناصا من قبول هذه الاستقالة ، ولا سيما وقد اخفقت الوزارة حتى في أجراء الانتخابات التي جاءت من اجلها ، فرد على هذا الكتاب بما يلي :

---

(١) في يوميات « مصطفى العمري » ليوم ١٤ تشرين الاول ١٩٤٦ م .
« واجهت ارشد العمري فاعلمني بعدم موافقة الوصي على اصدار مرسوم الطوارىء فقرر الاستقالة، وابلغ سموه ليجد له رئيس وزراء » .

عزيزي ارشد العمري .

تناولت كتابكم المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦م ، المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء . واني مع اظهار اسفي لمفارقتكم رئاسة الحكومة ، اعرب لكم ولزملائكم عن تقديري للجهود القيمة التي بذلتموها لصلاح البلاد . هذا وارجو ان تستمروا في تدوير شؤون الدولة ريثما يتم تاليف وزارة جديدة .

صدر عن بلاطنا الملكي في الواحد والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦٥هـ الموافق لليوم السادس عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٤٦م .

عبد الاله

بيان رسمي عن الاستقالة

وعلى اثر صدور الارادة الملكية بقبول هذه الاستقالة ، صدر هذا البلاغ الرسمي :

١ ــ رفع فخامة رئيس الوزراء السيد ارشد العمري استقالته الى حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد لجلالة الملك المعظم صباح يوم الخميس الموافق ١٩٤٦/١١/١٤م.

٢ ــ وقد قبلت الاستقالة صباح يوم السبت الموافق ١٩٤٦/١١/١٦م ، وطلب الى فخامته ان يستمر وزملاؤه في الحكم ، ريثما تؤلف الوزارة الجديدة .

بغداد ١٩٤٦/١١/١٦م — مدير الدعاية العام

٢٨ ذي الحجة ١٣٦٥ ــ ٨ جمادى الاولى ١٣٦٦
٢١ تشرين الثانـــي ١٩٤٦ ــ ٢٩ اذار ١٩٤٧

الوزارة السعيدية التاسعة

توطئـــة

لما قبل الوصي استقالة السيد ارشد العمري ؛ قرر ان يعهد الى عمه الامير زيد بتأليف الوزارة الجديدة ، الا ان ظهور بعض الاشكال الدستوري حال دون ذلك ، فكلف سموه السيد حمدي الباجه جي ان يؤلف وزارة انتقالية تجري انتخاب مجلس نيابي جديد ، تشترك فيه بعض الاحزاب ذوات السمعة الحسنة ، لكي تضفي على المشروعات والمعاهدات المرتقبة صفة الشرعية ، على شرط ان يأتي بوزراء من الدرجة الثانية . فلما شعر السيد صالح جبر بذلك ، رفض الاسهام في وزارة تؤلف على هذا الشرط . ويقول مصطفى العمري في « يومياته » ليوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٦م : ان قريبه ارشد العمري حذّره من الدخول في وزارة حمدي الباجهجي المرتقبة اذا كلفه بذلك ، لان البلاط سيرفض دخوله ، « دخول مصطفى في الوزارة » فاضطر حمدي أن يعتذر ، وتردد أن التكليف وقع على ارشد ثانية ، الا ان هذا أخفق ايضا ، بعد النكير الذي قام ضد وزارته المستقيلة من قبل المعارضة واذا بالانكليز يصرون على اسناد رئاسة الوزارة الى نوري السعيد ليمهد الطريق أمام صالح جبر ليقوم بتنفيذ السياسة المرسومة من قبلهم .

ويعود العمري في « يومياته » ليوم ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٦م فيقول :

« زرت أرشد العمري فاعلمني ان الانكليز هم الذين اصروا على الوصي باسناد الوزارة الى نوري السعيد (١) وتأليف وزارة ائتلافية . وقد لعب صالح جبر في ذلك دورا مهما . ولو أن حمدي استشاره ، لبيّن له الطريق الذي يؤلف فيه الوزارة ، وان الانكليز ليسوا ضد حمدي » .

وهكذا وجه الوصي كتاب الاسناد المرقم ٧٦٧ والمؤرخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦م الى السيد نوري السعيد ، وهذا نصه :

---

(١) في ص ٤٥٠ من مذكرات السيد توفيق السويدي :

« ان الامر قد تم في منتصف الليل ، ببرقية ارسلها المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية الى الوصي، يرجوه فيها بان لا يفسح المجال لاستمرار وزارة ارشد العمري في اعمالها عن طريق تأليف وزارة ثانية يكون ارشد نفسه رئيسا لهـا » .

وزيري الافخم نوري السعيد .

بناء على استقالة فخامة السيد ارشد العمري من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى ما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قر راينا ان نعهد اليكم برئاسة الوزراء ، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦٥ الهجرية ، الموافق لليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٤٦ الميلادية .

عبد الاله

كيف تالفت الوزارة ؟

وكانت في البلاد خمسة احزاب سياسية مجازة ، وهي :

١ ــ حزب الاحرار .

٢ ــ الحزب الوطني الديمقراطي .

٣ ــ حزب الاستقلال .

٤ ــ حزب الشعب .

٥ ــ حزب الاتحاد الوطني .

فأراد السيد نوري السعيد « ان يجعل لوزارته صبغة قومية او مؤتلفة بأن يشترك معه فيها بعض ممثلي الاحزاب ، فتباعد عن حزب الاستقلال والحزبين اليساريين والمتطرفين ، وسعى الى التقرب نحو الحزب الوطني الديمقراطي ، وحزب الاحرار ، وقد وفق في آخر الامر بأن يقنعهما بالاشتراك معه في الوزارة ، فأخذ واحدا من كل من الحزبين ، وبذلك اعتقد ان صعوبات جمة قد ذللها بعمله هذا ، وقد فاته ان تدابير هزيلة من هذا القبيل لا تسد الحاجة التي يشعر بها الناس ، وان العناصر التي دخلت الوزارة هي التي لا يستسيغها الراي العام ولا يأمن جانبها » (١) .

أجل لقد قبل « حزب الاحرار » الاسهام في الوزارة ، فمثله فيها علي ممتاز الدفتري ، كما وافق « الحزب الوطني الديمقراطي » على هذا الاسهام ، فمثله فيها محمد حديد . وكان رئيس الوزراء يرغب في استيزار رئيس الحزب الديمقراطي كامل الجادرجي ليستدرجه الى جانب سياسته ولكن الجادرجي رشح محمدا الحديد ؛ وصدرت الارادة الملكية المرقمة ٧٦٨ بتاليف الوزارة الجديدة على هذا الوجه :

---

(١) توفيق السويدي في ص ٤٥١ من مذكراته « نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية » .

١ ـ نوري السعيد ، رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية .
٢ ـ صالح جبر : وزيرا للمالية .
٣ ـ عمر نظمي : وزيرا للعدلية .
٤ ـ صادق البصام : وزيرا للمعارف .
٥ ـ علي ممتاز : وزيرا للمواصلات والاشغال .
٦ ـ فاضل الجمالي : وزيرا للخارجية .
٧ ـ بابا علي الشيخ محمود : وزيرا للاقتصاد .
٨ ـ جميل عبد الوهاب : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
٩ ـ محمد حديد : وزيرا للتموين .
١٠ ـ شاكر الوادي : وزيرا للدفاع .

ولما كان الدكتور محمد فاضل الجمالي ، وزير الخارجية ، خارج العراق ، يوم تكونت هذه الوزارة ، صدرت الارادة الملكيــة المرقمة ٧٦٩ باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء ، مدة غياب الوزير الاصيل عن العراق. وقد دخل الوزارة ثلاثة وزراء جدد هم السادة : بابا علي الشيخ محمود ، وجميل عبد الوهاب ، ومحمد حديد .

حل مجلس النواب

وكانت باكورة أعمال الوزارة الجديدة ، استصدار الارادة الملكية المرقمة ٧٧٠ التالية بحل مجلس النواب ، لان ذلك كان مقررا ، ومتفقا عليه من قبل .

« بناء على انتقال الوضعية العالمية من حالة الحرب الى حالة السلم، وضرورة اتخاذ تشريعات تلائم هذه الحالة الجديدة ، التي تتطلب ان يسود السلم في العالم، ورغبة في استطلاع راي الامة في كيفيــة السير على هذا النهــج ، وبما ان الــوزارة تعتقد ان ذلك يتوقف على انتخاب مجلس جديد ، يمثل سائر طبقات الامــة طبقا لقانون الانتخاب الحديث ، فقد اصدرنا الارادة الملكيــة ، بعد الاطلاع على المــادة الـ ٢٦ المعدلة من القانون الاساسي :

« بناء على ما عرضه رئيس الوزراء ، بحل مجلس النواب ، على ان تجـري الانتخابات للمجلس الجديد خلال المدة القانونية .

« على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

« كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦٥هـ ، واليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٤٦م » اهـ .

رئيس الوزراء : نوري السعيد　　　　عبد الاله

بيان حزب الاحرار

ورأى الحزبان المشتركان في الوزارة ، ان يعلنا شروط مشاركتهما ، فنشر « حزب الاحرار » هذا البيان :

« جرت مفاوضات يوم الاربعاء المصادف ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٦م ، بين فخامة السيد نوري السعيد ، وحزب الاحرار ، حول اشتراك الحزب في وزارته ، فقررت لجنة الحزب العليا الموافقة على مبدأ اشتراك الحزب في الوزارة على اساس ضمان :

١ ـ حرية الانتخاب ، وعدم تدخل الحكومة فيه .
٢ ـ حرية الصحافة .
٣ ـ فسح المجال للنشاط الحزبي .

توفيق السويدي : رئيس حزب الاحرار

ونشر « الحزب الوطني الديمقراطي » هذا البيان :

بيان الحزب الوطني الديمقراطي

« فاتح فخامة السيد نوري السعيد ، الحزب الوطني الديمقراطي ، لان يشترك معه في تولي شؤون الحكم ، فتداولت اللجنة الادارية المركزية في الامر ، وقررت قبول الفكرة على اسس معينة ، تضمنها كتاب ارسله معالي رئيس الحزب الى فخامة السعيد بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ، وقد تضمن الكتاب ما يلي :

« تداولت اللجنة الادارية المركزية في الاسس التي يمكن معها التعاون معكم بالاشتراك في الحكم ، فوجدت اللجنة ان الحزب يقبل الدخول في الوزارة ، على ان تكون وزارة انتقال ، مهمتها اجراء انتخابات حرة ، واطلاق الحريات المنصوص عليها في الدستور ، بما في ذلك حرية الصحافة والاجتماع ، وحرية العمل للاحزاب ، كما جاء في قانون الجمعيات ، وان تزاول اعمالها القانونية ، وتفتح فروعا لها حسبما يتطلب وضعها وعملها . ومن المفهوم انه فيما يختص بأمور وشؤون الدولة ومزاولة أعمالها ، ينحصر تعاون الحزب معكم في تدوير الاعمال الروتينية فقط » .

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي : كامل الجادرجي

وقد رد السيد نوري السعيد على كتاب الحزب بهذا الجواب :

عزيزي السيد كامل الجادرجي

أخذت كتابكم المؤرخ بـ ١٩٤٦/١١/٢٠م ، وان ما جاء به من الخطة والغاية ، هما نفس الخطة والغاية اللتين اعتزمت السير عليهما في سياستي والسلام. وتقبلوا فائق الاحترام .

المخلص : نوري السعيد

لم ينطق السعيد بأية كلمة في حفلة الاستيزار ، التي جرت في يوم ٢١ تشرين الثاني ، يصح تدوينها في هذا السجل ، وانما سمح للصحفيين ان يجتمعوا به في مساء اليوم الثالث والعشرين من هذا الشهر ، ليسالوا ما يشاءون فلما تم هذا الاجتماع ، قال :

« ان وزارتي تألفت لاجراء الانتخابات النيابية ، وعند انتهاء الانتخابات ، يسند الحكم الى الاكثرية . وخطة الوزارة ان تكون الانتخابات حرة ، ومعنى هذا ان الحكومة ستعمل على :

١ ــ منع التزوير في الانتخابات .

٢ ــ منع كل حركة تهديد او اعتداء فيها .

٣ ــ لا تستعمل الحكومة نفوذها في الانتخابات لتفضل مصلحة شخص على آخر .

فاذا تمثلت الامة بهذا الشكل ، فاعتقد ان مصلحة التمثيل تكون لصالح البلاد . وخطة الوزارة ان تدير شؤون الدولة ، وتجري انتخابات حرة ، بالطريقة التي ذكرتها ، وليس للوزارة منهاج ، فالمنهاج الشامل يكون للوزارة التي تنال الاكثرية في هذه الانتخابات » .

ولما سئل نوري عن اسباب عدم تعاونه مع الاحزاب الثلاثة الاخرى قال :

« ان هذا عائد الى اجتهادي الشخصي ، فانا لا اريد ان احط من قيمة اي حزب من الاحزاب ، ولا ابخس منزلة اي حزب ، ولكني رأيت اني استطيع ان اتعاون مع حزبين اكثر مما استطيع ان اتعاون مع الاحزاب الاخرى ، ووجدت ان هذا التعاون أضمن من التعاون مع الآخرين ، وهذا هو اجتهادي الشخصي » .

ثم سئل عن موقف وزارته من الجرائد المعطلة ، فقال :

« ان الجرائد المعطلة قسمان : قسم تعطل بقرار من المحكمة ، وقد اوعزت الى وزير العدلية بان ينظر في قضايا هذا القسم من الصحف ، وقسم آخر معطل تعطيلا اداريا . اني مستعد لان اعالج هذا الامر عندما تقع المراجعة من قبل اصحاب الصحف . واني اعتقد بحرية الصحافة ، واعتقد ان الانتخابات الحرة تتطلب صحافة حرة » .

ولما سئل عن فتح فروع للاحزاب ، وعما يقال عن وجود شيوعية في البلاد قال :

سأعمل في هذا الباب ما يتطلبه القانون المعمول به ، فبغداد ليست كل العراق . لكني سأتجنب كل ما يؤدي الى الدعاية الهدامة في هذا الباب ، واني لا اعتقد ان في

البلد شيوعية ، ولكن هناك اناسا متذمرين من الحالة ، فيريدون ان يزينوها بدعاية مختلقة . ان الشيوعية تظهر في البلدان الصناعية ، اما نحن فلا صناعة عندنا » .

ازمـة وزارية

تألفت « الوزارة السعيدية التاسعة » في يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦م ، فما كادت تشرع في التمهيدات التي تتطلبها الانتخابات الجديدة ، حتى فوجئت بعاصفة من الاحتجاجات على عدم السماح بفتح الفروع القانونية للاحزاب السياسية، وعلى التدخلات في الانتخاب فاصدرت هذا البيان :

« لاحظنا ان بعض الصحف لا تزال تطالب الحكومة بفتح فروع للاحزاب ، واجازة الاجتماعات ، متناسين تصريحات فخامة رئيس الوزراء في المؤتمر الصحفي، الذي انعقد في يوم الخميس الموافق ١٢ كانون الاول ١٩٤٦م ، والذي صرح فيه بان فخامته ــ بصفته وزيرا للداخلية ــ قد اوعز الى كافة المتصرفيات بالسماح بفتح فروع للاحزاب ، ضمن احكام القوانين المرعية ، وذلك بكتاب وزارة الداخلية المرتم م ح ــ ٣١٩٥ والمؤرخ في ١٩٤٦/١٢/٤م وفضلا عن ذلك ، فقد صرح فخامته في المؤتمر الصحفي الذي انعقد في يوم الاربعاء الموافق ١٨ كانون الاول ١٩٤٦م ، بانه اوعز الى كافة المتصرفيات بالسماح للاحزاب او الهيئات او الافراد بعقدالاجتماعات، وذلك بكتاب وزارة الداخلية المرقم ١٨٠٣٠ والمؤرخ في ١٩٤٦/١٢/١٦م فاذا تاخرت الهيئات والاحزاب عن المراجعة لفتح الفروع او عقد الاجتماعات ، فان الحكومة غير مسؤولة عن هذا التاخير . ومع ذلك فقد طلبت وزارة الداخلية الى كافة المتصرفيات اعلامها عما اذا كانت قد حصلت مراجعات من الاحزاب ، او الهيئات ، او الافراد، لفتح الفروع ، او عقد الاجتماعات ، ولا تزال الوزارة تنتظر الجواب العاجل » .

بغداد في ١٩٤٦/١٢/٢٢م وكيل مدير الدعاية العام

وبعد يومين أصدرت « مديرية الدعاية العامة » البيان الرسمي الثاني وهو :

« تلقى فخامة رئيس الوزراء بعض برقيات وشكاوى تتضمن وقوع تدخل في شؤون الانتخاب من قبل بعض الموظفين ، وكذلك تلقى فخامته بعض برقيات ومستدعيات تتضمن ترشيح البعض لاشخاص آخرين الى النيابة ، ونظرا الى ان امثال هذه المراجعات لم تقع الى الجهات القانونية المختصة ، فقد اقتضى الفات النظر الى مراعاة الجهات الآتية :

اولا ــ ان الفقرة الاخيرة من المادة ٤٨ من قانون الانتخاب ، قد صرحت « بأن جميع الشكاوى المتعلقة بمداخلات المامورين في امر الانتخاب تقدم الى لجان التفتيش ، وهذه اللجان تقوم باجراء تحقيقات تمهيدية ، وترسل نتيجتها الى المحاكم راسا . اما اذا كانت الشكوى موجهة ضد لجان التفتيش ، فتقدم الى المحاكم مباشرة ، والحاكم هو الذي يقوم باجراء المعاملات القانونية ضد الموظفين »

فهذا النص الصريح يوجب مراجعة المحاكم راسا عن المداخلات التي تقع من قبل الموظفين :

ثانيا ــ ان المادة ٣٥ من قانون الانتخاب ، عينت طريقة صريحة لمن يرغب ترشيح نفسه للنيابة ، واوجبت عليه ان يقدم بذلك طلبا الى الموظف الاداري وفق استمارة خاصة . فبالنظر الى هذا النص يجب ان تقع أمثال هذه الترشيحات الى الموظف الاداري مباشرة .

ثالثا ــ ان المادة ١٣ بحثت عن تشكيل لجنة التفتيش ، وتمهيدا لذلك اوجبت على الهيأة الاختيارية انتخاب خمسة اشخاص من بين سكان المحلة ، وان ذلك يجري « عندما يعلن لزوم انتخاب الهيأة التفتيشية » فهذا الاعلان الوارد في هذه المادة يصدر من الموظف الاداري ، نرجو ان ينتبه الجمهور الى ذلك ، والى مراجعة السلطات القانونية حسب ما مر اعلاه » .

مدير الدعاية العام

توالي الاستقالات

وارتاى ممثلا الحزبين السياسيين المشتركين في « الوزارة السعيدية التاسعة » وهما « الحزب الوطني الديمقراطي » و « حزب الاحرار » ان ينسحبا من منصبيهما الوزاريين للاسباب التي تضمنتها المراسلات المتبادلة بين حزبيهما ، وبين رئيس مجلس الوزراء وهي :

١ ــ كتاب الحزب الوطني الديمقراطي

العدد ١٦٢ التاريخ ١٩٤٦/١٢/٢١م

حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد المحترم :

كان حزبنا يعلم حق العلم عندما قرر التعاون مع فخامتكم ، انه يخطو خطوة محفوفة بالصعاب ، ولكن رغبته الصادقة في سبيل خدمة النظام الديمقراطي ، واعتماده على الراي العام ، يضاف الى ذلك عامل مهم هو ما وجده من اتفاق بين وجهة نظر فخامتكم ووجهة نظره في الخطة الآنيّة التي اقتصرت عليها مهمة الوزارة لاجل تحقيق الحريات الدستورية ، واجراء انتخابات حرة ، كل ذلك جعل الحزب يقتحم تلك الصعاب دون ان يضع امامكم العراقيل في سبيل هذا التعاون ، فلم يضع من الشروط لاشتراكه في الوزارة الا ما هو اساسي وضروري لتنفيذ تلك الخطة الآنيّة . تاركا التفاصيل لتصرف فخامتكم ، مؤملا ان يقدر زملاؤكم الآخرون الذين كان انتخابهم بمحض ارادتكم ، هذه الظروف حق قدرها . غير انه سرعان ما اثبتت الحوادث ان هناك تكتلا في داخل الوزارة يرمي الى عكس الغاية التي الفت الوزارة من أجلها . وقد ظهرت بوادر هذا التكتل في التصريحات التي أدلى بها معالي السيد

صالح جبر ، ومعالي السيد صادق البصام ، مما كان له اثر سيىء لدى الرأي العام بصفة عامة ولدى الاحزاب بصفة خاصة ، بسبب ما احتوت عليها من تحد ، وما ظهر فيها من اتجاه نحو رغبتهم في التدخل بالانتخابات ، وكان من المنتظر ان يقف فخامتكم موقفا حاسما من هذا الاتجاه ــ وهو في بدايته ــ ولكن شيئا من هذا القبيل لم يحدث فشرعت هذه الجماعة المتكتلة بتنفيذ خطتها ، واخذ الوزراء الذين ينتمون اليها يتدخلون تدخلا فعليا في قضايا الانتخابات مبتدئين من اولياتها ، غير مبالين في استعمال نفوذهم الرسمي بصورة زعزعت ثقة الراي العام بحرية الانتخابات تلك الثقة التي لم يكن من الممكن انهاء هذا التذبذب السياسي الذي انتاب البلاد منذ تأسيس الحكم الوطني بدونها .

وقد الفت نظر فخامتكم الى هذه الامور ، سواء في مقابلتي لكم ، او في مقابلات معالي السيد محمد حديد ، او في ما نشر في صحيفة الحزب ، (صوت الاهالي) ، من بيانات كنت قد ادليت بها الى لجان الحزب ولكن الوضع استمر على ما هو عليه ، وتكاثرت الدلائل والبراهين على ما يجري من تدخلات في الانتخابات ، مما جعل حزبنا يقتنع بأن وجود وزراء منتمين الى ما سمي ب (الكتلة) يجعل اجراء الانتخابات الحرة امرا متعذرا ، فيفسد الاسس التي اشترك الحزب بموجبها في الوزارة ، ويحبط مهمتها الاصلية .

وهناك ناحية اخرى لها علاقتها المهمة بالاتفاق الذي تم بين فخامتكم وبين الحزب من جهة ، وبحرية الانتخابات التي استهدفتها الوزارة من جهة ثانية ، فقد مضى شهر على تاليف هذه الوزارة ، وشرع في الاجراءات التمهيدية للانتخابات ، ولم تجز الاحزاب بعد بفتح فروع لها ، وقد سبق ان بينت لفخامتكم في كتاب قدمته بتاريخ ١٩٤٦/١٢/١٢م بان ما ذهبتم اليه من ايداع صلاحية السماح بفتح فروع الاحزاب الى المتصرفين كان غير صحيح من الوجهة القانونية ، ومن الجهةالسياسية، لان الصلاحية المذكورة منوطة بوزير الداخلية ، ولان فتح الفروع يخص سياسة الوزارة الحاضرة ، التي تم الاتفاق عليها صراحة ، والتي يجب ان لا يكون راي الموظفين الاداريين مؤثرا فيها . ثم ظهر من تصريح فخامتكم للصحفيين بتاريخ ١٨/ ١٩٤٦/١٢م انكم قد اصدرتم اوامركم الى المتصرفين بالسماح لاعضاء الاحزاب ، ولغيرهم بان يعقدوا الاجتماعات العامة لغرض الانتخابات ، دون ان تتطرقوا الى قراركم النهائي بشأن فتح الفروع ، مما جعل الشك يساورنا في تنفيذ هذا القسم المهم من الشروط التي تم الاتفاق عليها مع فخامتكم .

ان حزبنا يعتبر قضية اجازة الفروع للاحزاب قضية اساسية للحياة الدستورية ، وحقا من حقوق الاحزاب التي لا يمكن التنازل عنها ؛ اضافة الى ما في ذلك من مراقبة لحرية الانتخابات ومن ضمان للنشاط الحزبي .

كل ذلك جعل اللجنة الادارية المركزية لحزبنا تستعرض الوضع السياسي الراهن من جميع نواحيه ، فاستقر رأيها على انه من المتعذر الاستمرار على تمثيل الحزب في الوزارة الحاضرة دون ان تنفذ الاسس التي اشترك في الحكم من اجلها،

كما انها تري وجود ممثلي (الكتلة) في الوزارة عائقا كبيرا لتنفيذ تلك الاسس ، ولنجاح الوزارة في مهمتها الانتقالية .

على أن حزبنا جعل فرصة الاستمرار على التعاون منوطة بقرار فخامتكم الحاسم بشأن ما عرضناه ، ولكن يرى في الوقت عينه ان لا يتأخر اتخاذ هذا القرار، بالنظر الى الظروف الدقيقة التي يجتازها الوضع السياسي ، وبالنظر الى ما وصلت اليه هذه المرحلة من الانتخابات وارجو ان تتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي : كامل الجادرجي

٢ ـ الجواب :

ديوان مجلس الوزراء ١٩٤٦/١٢/٢٣م

صاحب المعالي السيد كامل الجادرجي المحترم :

اشارة الى كتابكم المرقم ١٦٢ والمؤرخ في ١٩٤٦/١٢/٢١م .

لقد تضمن كتاب معاليكم نقطتين هامتين يسرني ان اجيب عليهما بصراحة وايضاح وهما :

اولا ـ السماح بفتح فروع للاحزاب ـ : لقد صرحت في المؤتمر الصحفي المنعقد في ١٢ كانون الاول ١٩٤٦م باني اوعزت الى كافة المتصرفين بالسماح لفتح فروع للاحزاب ، وذلك بكتاب وزارة الداخلية المرقم م٠خ ـ ٣١٩٥ والمؤرخ في ٩/ ١٩٤٦/١٢م ووفقا لاحكام القانون ، واني الى الآن لم اتلق اية شكوى من اي حزب بانه طلب فتح فروع ، ورد طلبه بدون مبرر قانوني . وعليه فما على الاحزاب الا ان تختار الاشخاص الذين تتوفر فيهم الصفات المنصوص عليها في القانون لمراجعة المتصرفيات لفتح الفروع ، فاذا ظهر بعد ذلك ان طلبا قد رد خلافا للقانون ، فاني لا اتردد باجراء التحقيقات اللازمة ووضع الامور في نصابها .

ثانيا ـ تدخل بعض الوزراء باستعمال نفوذ الحكومة في الانتخابات ـ : يسرني لو تفضلتم باعطائي ممسكا من ان بعض الوزراء يستعملون نفوذ الحكومة للتدخل في الانتخابات لاستطيع التمسك به للقيام بالتحقيقات المقتضاة وتنفيذ احكام القانون نصا وروحا . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس الوزراء : نوري السعيد

٣ ـ كتاب استقالة وزير التموين :

بغداد في ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦م .

حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد المحترم :

منذ ان ابتدات المراحل الاولى للانتخابات النيابية في الايام الاخيرة ، اخذت

الاخبار تتوارد من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي في انحاء العراق حول التدخلات التي يقوم بها رؤساء الوحدات الادارية ، والموظفون هناك في هذه المراحل ، كالايعاز الى المختارين بترشيح أشخاص معينين للجان التفتيش ، والتدخل في انتخاب هذه اللجان ، حتى بلغ الامر ببعض رؤساء الوحدات الادارية الى الغاء تلك الانتخابات التي لم تأت نتائجها حسب رغباتهم واجراء انتخابات اخرى حققت تلك الرغبات .

لا يخفى على فخامتكم ان هذه التدخلات قد جاءت مضافة الى التدخلات الاخرى التي قام بها وزراء (الكتلة) ولا يزالون يقومون بها ، والتي كانت موضوع المذكرة الموجهة الى فخامتكم من قبل معالي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في اليوم الحادي والعشرين من هذا الشهر .

ولقد حصلت بسبب كل هذه التدخلات قناعة تامة لدى حزبنا ، ولدى الراي العراقي العام تؤكد ان الانتخابات لم تجر حرة ، ولن تكون حرة اذا استمر سيرها على مجراه الراهن خلافا لما تم الاتفاق عليه عند دخولي وزارتكم الحاضرة ممثلا للحزب الوطني الديمقراطي . والى جانب هذا فان هناك شطراً مهما من ذلك الاتفاق لم يتحقق بعد ، فقد مضت خمسة اسابيع على تاليف الوزارة ولم يسمح بفتح فرع واحد من فروع الاحزاب ، على حين انه كان من المنتظر ان يكون السماح للاحزاب بفتح فروعها أولى الاعمال التي تقوم بها وزارتكم على نحو يؤمن تحقيق هذه الغاية توا ، نظرا لما لهذا الامر من اهمية في التنظيم السياسي ، وفي اجراء انتخابات فرض فيها ان تكون حرة ، ولكن الواقع هو ان الانتخابات قد بدات ولم يسمح بفتح الفروع للاحزاب ، ولا يعرف حتى الآن متى سيسمح بفتحها ؛ ذلك بغض النظر عن العوامل والاسباب التي اعتقد انه كان من الممكن تجنبها .

ان اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطني الديمقراطي قد اطلعت على جواب فخامتكم المؤرخ في اليوم الثالث والعشرين من هذا الشهر ؛ على المذكرة التي قدمها معالي رئيس الحزب اليكم حول تدخلات وزراء (الكتلة) في الانتخابات ، وحول فتح فروع الاحزاب فلم تجد في ذلك الجواب تطمينا لما تحرص عليه من تطبيق الاتفاق ، الذي كان اساسا لاشتراك حزبنا في وزارتكم ، ذلك لان التدخلات الادارية في الانتخابات ، واستعمال النفوذ الرسمي فيها ، لم تكن يوما من الايام في بلاد مثل بلادنا قابلة للاثبات بالبينات القضائية ، وانما المهم في هذا الشان هو ان تمتنع الحكومة بجميع اعضائها والسلطات الادارية بجميع موظفيها عن التدخل في الانتخابات ، اما اذا لم يتحقق هذا الامتناع ذاتيا من قبل الوزراء وقسرا من قبل الموظفين ؛ فليس من الممكن ان تضمن حرية الانتخابات في بلد لم تجر بعد فيهانتخابات حرة بتعليق ثبوت التدخل على الدليل والبرهان ، وعلى مراسيم قضائية طويلة .

كما ان اللجنة الادارية المركزية قد وجدت بان السماح بفتح الفروع للاحزاب لا يزال (قيد النظر) لدى بعض المتصرفين ، او (رهن التحقيق) من قبل الشرطة لدى بعضهم الآخر الامر الذي كان من نتيجته تاخير فتح الفروع تاخيرا لا مبرر له ، في الوقت الذي تجري فيه عمليات الانتخاب على النحو الذي مر ذكره .

لذلك كله فان اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطني الديمقراطي بعد أن استعرضت هذه الاوضاع ، لم تجد وزارتكم متجهة نحو تحقيق المهمة التي اخذتها على عاتقها ، وفق الاتفاق الذي اشترك حزبنا على اساسه في الحكم فقررت الانسحاب من الوزارة . ولذلك اتقدم الى فخامتكم باستقالتي من منصب وزارة التموين ، راجيا عرضها على صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم للتفضل بقبولها .

وأود قبل الختام أن اعبر عن جزيل شكري لما لقيته من فخامتكم من لطف شخصي أثناء قيامي بواجب كنت ارجو ان تسمح الظروف بانجازه .

المخلص : محمد حديد

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

٤ ـ الجواب على كتاب الاستقالة :

ديوان مجلس الوزراء بغداد في ١٩٤٦/١٢/٢٧م

معالي السيد محمد حديد المحترم

اشارة الى كتابكم المؤرخ في ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦م

يتضح لمعاليكم من البيانات التي أدليت بها في المؤتمر الصحفي ، الذي انعقد في صبيحة يوم ٢٦ كانون الاول ١٩٤٦م في ديوان مجلس الوزراء ، انني تطرقت بايضاح واسهاب الى النقطتين الواردتين بكتابكم المجاب عنه ، وهما : اولا قضية التدخل في الانتخابات ، وثانيا فتح فروع الاحزاب .

ففيما يتعلق بالنقطة الاولى، اود ان اذكر لكم باني لم اتلق سوى اربع شكاوى من مجموع ٧١ منطقة انتخابية ، ولم يتأيد لدي حتى هذه اللحظة تدخل السلطات الادارية بشكل مخالف للقانون . وغير خاف على معاليكم ان المرجع القانوني للشكاوى هو الحاكم المعين لهذا الغرض وفق أحكام القانون . وقد سبق لي كما تعلمون ، أن رجوت معالي السيد كامل الجادرجي بكتابي المؤرخ في ١٩٤٦/١٢/٢٣م ، ان يقدّم لي ممسكا بهذه التدخلات المزعومة للقيام باجراء التحقيقات اللازمة ، واني أؤكد لكم مرة اخرى بأني على استعداد لاستعمال صلاحيتي القانونية ، فيما اذا ذكرتم لي وقائع معينة معززة بالادلة الثبوتية لهذا التدخل .

واما ما يتعلق بالنقطة الثانية ، وهي فتح الفروع ، فقد وصلتني حتى الآن اجوبة من احد عشر لواء تشير الى ان قسما من الفروع فتحت فعلا في بعض الالوية، والقسم الآخر سيتم فتحها في خلال الايام القليلة القادمة . اما الالوية الثلاثة الباقية فانه لم يتقدم احد من الاحزاب بطلب فتح فروع فيها .

هذا وقد اوضحت كذلك لمعالي السيد كامل الجادرجي بكتابي المنوه عنه

اعلاه ، باني لا اتردد مطلقا في اجراء التحقيقات اللازمة ، ووضع الامور في نصابها ، فيما اذا ظهر لي ان حزبا من الاحزاب تقدم بطلب لفتح الفروع ، ولم يجب الى طلبه دون مبرر قانوني ، فاذا كنتم قد قدمتم طلبا بفتح الفروع ولم يجب طلبكم ، أرجو بيان ذلك لاقوم باجراء ما يلزم ، اما ان تذكروا قضايا عامة دون تخصيص حوادث معينة ، فان ذلك لا يصح اعتباره دليلا يمكن الاسترشاد به .

هذا ما رايت لزوما لايضاحه واؤمل ان ما جاء فيه مطمئنا لمعاليكم قد يكون سببا لتغيير رايكم في الاستقالة .

اما اذا كانت هناك امور اخرى غير التي ذكرتموها وتجعلون منها سببا للاستقالة ، دون ان تحيطوني علما بها ، فاني نزولا عند رغبتكم ، سأرفع استقالتكم الى حضرة صاحب السمو الملكي الوصي ولي العهد المعظم ، على ان اؤكد لكم باني سأبقى مثابرا على ما اعتزمت عليه من تنفيذ خطتي في حرية الانتخابات ، ونزاهتها عن كل تدخل ، بكل ما اوتيت من قوة وفسح المجال امام الاحزاب لفتح الفروع وعقد الاجتماعات واعطاء الصحافة حريتها الكاملة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المخلص : نوري السعيد

٥ ـ جواب وزير التموين :

بغداد في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٤٦م .

حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد المحترم .

جوابا على كتاب فخامتكم المؤرخ في ١٩٤٦/١٢/٢٧م .

أود ان اعرض ، بالاضافة الى ما بينت في كتابي الذي قدمته اليكم يوم امس الاول ، انه لم يعد من الممكن ان تنجز الوزارة الحاضرة مهمتها الانتقالية لاجراء انتخابات حرة في جو تسود فيه الحريات الدستورية ، كما جرى التفاهم عليه حين تاليفها . تلك المهمة التي ظهر ان مفهومها لم يدرك بمعناه التام من قبل بعض الوزراء، ومن قبل رجال الادارة، وليست هذه المشاكل التي تنشا في سير الانتخابات الراهنة، وفي قضية السماح لفتح الفروع ، الا نتيجة لعدم ادراك هذا المفهوم ، فلا يخفى على فخامتكم انه من المفروض ان يكون بين العناصر التي تؤلف هذه الوزارة الائتلافية اتفاق تام على اهدافها المحدودة ، وعلى طريقة تحقيق هذه الاهداف . وقد اصبحت هناك قناعة تامة لدي ، ولدى الحزب الذي امثله ، ولدى الراي العام ، ان وزراء (الكتلة) لا يلتزمون بانجاز مهمة الوزارة الانتقالية وفق الاسس التي تم الاتفاق عليها ، بل هم يخالفون هذه الاسس ، ويصرّحون بان لهم شروطا غيرها لدخولهم في الوزارة . ولا شك في ان هذا الاختلاف البيّن في سلوك الجهات التي تتالف منها الوزارة في الانتخابات ، وفي موقفها من ضمان الحرية في هذه الانتخابات ، قد ازال

الاساس الذي يقوم الائتلاف عليه ، وجعل من المتعذر التضامن بيني وبين وزراء (الكتلة) في انجاز مهمة تختلف وجهة نظر كل منا اليها .

والى هذا الاختلاف ترجع ، حسبما اعتقد ، اهم الاسباب في عدم اتخاذ اجراءات صارمة ضد رجال الادارة ، الذين يتدخلون في الانتخابات . ذلك التدخل الذي لا يجوز ان يكون منعه معلقا على ورود الشكاوى الرسمية والاجراءات القضائية فحسب ، فلو كان تقديم الشكاوى مقياسا لحرية الانتخابات ، لما وجدنا شائبة في الانتخابات السابقة ، مع انها كانت تجري على اساس التدخل في جميع مراحلها ؛ ولم تقدم الشكاوى بشانها لياس الناس من ضمان هذه الطريقة لحقوقهم الانتخابية . والظاهر ان فخامتكم لم تكونوا قانعين بكفاية الاجراءات القضائية لمنع رؤساء الوحدات الادارية من التدخل في الانتخابات ، فصرحتم للصحفيين في ٢٨/ ١١/١٩٤٦م انكم قد اصدرتم التعليمات الشفوية الى المتصرفين لعمل جميع ما هو مستطاع لضمان سير الانتخابات على اساس الخطة التي اعلنتموها ، وان واجبات فخامتكم تنحصر في ان لا تسمحوا « لاي موظف اداري بان يستغل سلطته » في الانتخابات ، ومما لا ريب فيه ان مخالفة تلك التعليمات ، وتنفيذ تلك الواجبات ، يستلزمان اتخاذ اجراءات ادارية سريعة ؛ ولا سيما اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان هذه هي المحاولة الاولى لاجراء انتخابات حرة في العراق ، خلافا لما اعتاد عليه رؤساء الوحدات الادارية من التدخل فيها .

لذلك يؤسفني ان اخبر فخامتكم ان اللجنة الادارية المركزية للحزب الوطني الديمقراطي لم تجد سببا لتغيير رايها في استقالتي ، التي قدمتها اليكم يوم امس الاول ؛ لانها لم تجد ، نظرا لما عرضته آنفا ، الايضاحات التي تفضلتم بتبيانها في كتابكم المشار اليه كافية وحدها لتطمين الحزب بشأن انجاز مهمة الوزارة الحاضرة في اجراء انتخابات حرة ، وفق الاسس التي تم الاتفاق عليها بين الحزب وبين فخامتكم .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

المخلص : محمد حديد

٦ ــ الجواب بقبول الاستقالة :

معالي السيد محمد حديد المحترم

كنت قد تلقيت كتابي استقالتكم من منصب وزارة التموين للاسباب التي بسطتموها فيه . واني مع عدم تأييدي لتلك الاسباب ــ كما اوضحته لمعاليكم في كتابي الموجه اليكم ــ فقد توسطت نزولا عند رغبتكم بتقديم استقالتكم الى المقام السامي ، فاقترنت بالموافقة الكريمة ، وها اني ارسل بطيه نسخة من الارادة الملكية المرقمة ٨٥٤ لسنة ١٩٤٦م الصادرة بذلك .

وبهذه المناسبة اعرب لمعاليكم عن اسفي لحرماني من خدماتكم التي كنت اود

ان تستمر توخيا لانجاز اهدافنا العليا التي ترمي الى خدمة هذه البلاد وتقبلوا احترامي .

٣٠/١٢/١٩٤٦م المخلص : نوري السعيد

٧ ـ كتاب استقالة وزير المواصلات :

كان علي ممتاز الدفتري يمثل « حزب الاحرار » في « الوزارة السعيدية التاسعة » كوزير للمواصلات والاشغال واذا بهذا الحزب يتخذ هذا القرار :

« اجتمعت اللجنة العليا لحزب الاحرار بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٤٦ برئاسة نائب الرئيس معالي الاستاذ سعد صالح ، وعضوية السادة : علي ممتاز الدفتري، وعبد الهادي الظاهر ، وداخل الشعلان ، وكامل الخضيري ، وحسين النقيب ، ونوري الاورفلي ، ونور الدين داود ، ومحمد جواد الخطيب ، وتوفيق السمعاني، ومحمد فخري جميل ، ومحمد الباقر ، وعبد العزيز السنوي ، وشاكر هلال وقررت ما يأتي :

« بناء على تدخلات اعضاء الوزارة المنسوبين الى الكتلة في حرية الانتخابات، واستعمال نفوذهم على الموظفين الاداريين المنتسبين اليهم ، وبناء على البيانات التي ادلى بها معالي ممثل الحزب في الوزارة ، وللايضاحات التي ادلى بها بقية اعضاء اللجنة العليا . وبعد الاطلاع على التقرير المؤرخ ١٦/١٢/١٩٤٦ المتقدم من اللجنة الفرعية المؤلفة بموجب قرار اللجنة العليا المؤرخ ١٣ كانون الاول ١٩٤٦ قررت اللجنة باجماع الآراء تكليف معالي ممثل الحزب للانسحاب من الوزارة حالا » اهـ .

امين السر العام

وعلى اثر ذلك تقدم ممثل الحزب السيد علي ممتاز بكتاب استقالته الآتي نصه :

فخامة رئيس الوزراء المحترم .

تعلمون فخامتكم بأن حزب الاحرار كان قد قبل الاشتراك بالوزارة الحاضرة على اساس اجراء انتخابات حرة ، وفسح المجال للنشاط الحزبي . وكان من طبيعة هذا الاساس ان يكون موقف الحكومة حياديا ، من شأنه عدم فسح المجال لتدخل الوزراء والموظفين في امور الانتخاب . ولكن على اثر تأليف الوزارة بدا بعض الوزراء، ومن ورائهم بعض رؤساء الوحدات الادارية ، بالتدخل في حرية الانتخابات ـ مما سبق وبينته لفخامتكم ـ الامر الذي تعالت من اجله شكاوى الناس ، وقد اخذت تتوارد على الحزب شكاوى المنتسبين اليه من تصرفات بعض الموظفين الاداريين ، الموعز بها من قبل بعض الوزراء ، خاصة في لواءي الحلة وكربلاء .

وقد حصلت القناعة بأن وجودي في مجلس الوزراء لا يحد من تدخل اولئك

الوزراء ، ولا يؤمن الحياد المطلوب من الوزارة ؛ كما انه حدث تلكؤ ظاهري من قبل بعض رؤساء الوحدات الادارية في منح اجازات فروع حزبنا ، خلافا للخطة المتفق عليها مع فخامتكم ، مما لم يؤمن الشرط الثاني المتعلق بالنشاط الحزبي . فلذلك كله ، وبناء على قرار اللجنة العليا لحزب الاحرار بالانسحاب من الوزارة ، فاني اتقدم لفخامتكم باستقالتي من منصب وزارة الاشغال والمواصلات ، وارجو عرضها على صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ليتفضل بقبولها . وبهذه المناسبة اود ان اعبر عن خالص شكري وعظيم امتناني لفخامتكم لما لاقيته من لطف خلال مدة اضطلاعي بالمسؤولية ، وعن اسفي لعدم تمكني من الاستمرار في التعاون مع فخامتكم القيام بالمهمة التي كنا جميعا نحرص على انجازها .

وتفضلوا بقبول احترامات .

بغداد ١٩٤٦/١٢/٢٨م

المخلص : علي ممتاز

٨ ـ الجواب بقبول الاستقالة :

معالي السيد علي ممتاز المحترم

تلقيت كتابكم المؤرخ في ١٩٤٦/١٢/٢٨م . المتضمن استقالتكم من منصب وزارة المواصلات والاشغال . واني مع عدم تأييدي للبيانات التي اعتبرتموها سببا للاستقالة ، فقد توسطت نزولا عند رغبتكم بتقديمها الى المقام السامي ، فاقترنت بموافقته الكريمة وها اني ارسل بطيه نسخة من الارادة الملكية المرقمة ٨٥٤ لسنة ١٩٤٦ المتضمنة قبول الاستقالة .

وبهذه المناسبة اعرب لمعاليكم عن اسفي لحرماني من خدماتكم ، التي كنت احرص ان تستمر توخيا لانجاز اهدافنا العليا التي ترمي الى خدمة هذه البلاد .

تقبلوا احترامي .

١٩٤٦/١٢/٣٠م

المخلص : نوري السعيد

رفع الاستقالتين الى الوصي

لم يشأ السعيد ان يحتفظ بنصوص هذه المراسلات سرا فرفعها بالكتاب الآتي :

ديوان مجلس الوزراء

العدد ٦٢٠٧ التاريخ ١٩٤٦/١٢/٣٠م

سيدي صاحب السمو المعظم

عندما شرفتموني بأمركم السامي لتاليف وزارة تنحصر مهمتها في اجراء

الانتخابات ، وفق القانون الجديد ، وفي جو تسوده الحريـة المطلقة ، ليتمكن ابنـاء الشعب في خلاله من اختيار ممثليهم في المجلس النيـابي بمحض ارادتهم ورغبتهم ، بذلت كل ما في وسعي لتأليف وزارة تستطيع تنفيذ رغبتكم السامية ، واشركت فيها ممثلين عن حزبين سياسيين سبق ان تشكلا منذ بضعة اشهر ، على ان تنتهي مهمتها بعد ظهور نتائج الانتخابات ، وتسليم مقاليد الامـر الى وزارة تستند الى اكثرية في مجلس النواب .

بدات الوزارة عملها بحل مجلس النواب ، واعلنت عن عزمها باجراء انتخابات حرة ، وكررت تصريحاتـي بهذا الشان في مناسبات مختلفـة لتهيئة الراي العـام ، وابعاده عن كل تضليل ، كما اصدرت التعليمات الى السلطات المختلفة في الحكومـة لتقف موقف الحياد ، وتسهر على تطبيق القانون نصا وروحا .

وبعد فترة غير طويلة من الزمن ، شعرت بوجود اختلاف في اوجه النظـر بين بعض الزملاء ، واذا بهذا الاختلاف يتسع فيمتد الى الصحف ، واذا بالتهم تكال من البعض ضد البعض الآخر ، بدعوى التدخل في شؤون الانتخابات ، واستعمال نفـوذ الحكومة في تأييد بعض الراغبين في النيابة .

بدات الشكاوى من بعض الزملاء تعرض شفهيا ، ثم تطـورت الى مكاتبـات ، فقد وجه لي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كتابـا مؤرخـا في ١٩٤٦/١٢/٢١ م (في طيه صورته) ذكر فيـه امر التدخـلات المزعومـة ، فأجبته بكتابي المـؤرخ في ١٩٤٦/١٢/٢٣م (في طيه صورته) الذي طلبت فيه تقـديم الادلـة التي استطيـع التمسك بها لاجراء التحقيقات ، والقيـام بواجبي ضد من يتدخـل في الانتخابـات باستعمال نفوذ الحكومة ، ان كان ذلك من الوزراء او غيرهم . وقبل ان اتلقى جواب رئيس الحزب ، اذا بكتاب يصلني من وزير التموين ، وهو الممثل للحزب المذكور في الوزارة ، مؤرخـا في ١٩٤٦/١٢/٢٦م (في طيه صورته) يكرر فيه نفس الشكوى ، ويضيف اليها طلب قبول استقالته ، وكان طبيعيا ان يتضمن جوابي اليه المـؤرخ في ١٩٤٦/١٢/٢٧م (في طيه صورته) اشارة الى بياناتي المتكررة بشأن حرية الانتخابات والاجتماعات ، وفتح فروع للاحزاب ، ومطالبته كما سبق ان طالبت رئيس حزبه ، بتقديم ممسك يؤيد دعواه ، لاسترشد به في اجراءاتي لتطبيق القانون ووضع الامـور في نصابها . وكان غرضي من هذه الايضاحات هو ان اعطيه فرصة ليعيد النظر في امر الاستقالة . فأجابني بكتابه المؤرخ في ١٩٤٦/١٢/٢٨م (في طيه صورته) بالاسلـوب نفسـه ومبينا اصراره على الاستقالة .

اما ما يتعلق باستقالة ممثل حزب الاحرار ، فانه لم تسبق أن جرت محادثات بيني وبين الحزب المذكور الا المحادثات التي جرت في مجلس الوزراء بشأن المناطق ، حيث اعترض ممثل الحزب على منطقة واحدة ، وهي منطقة النجف ، فتم الاتفـاق في مجلس الوزراء ، على ان اوجه كتابا الى متصرفيـة لواء كربـلاء ، اطلب اليها فيه اعادة النظر في امر المنطقة التي حصل الاعتراض عليهـا ، وتم الاتفـاق ايضا على ان يكون جواب المتصرفية بهذا الشأن قطعيا . وقد قمت بذلك فعلا .

ثم جرت بعد ذلك محادثات شفهية شخصية اخرى تتعلق بالمناطق المقفلة ، فقد طلب مني حصر بعض المناطق بمن ينتمون الى حزب الاحرار ، وابداء المساعدة لمرشحيه ، الامر الذي لا يتفق مع روح القانون ونصه .

وبينما نحن في هذا ، اذا بوزير المواصلات والاشغال ، وهو ممثل حزب الاحرار يقدم استقالته في ١٩٤٦/١٢/٢٨م . زاعما وجود تدخل في الانتخابات باستعمال نفوذ الحكومة ، وتاخير فتح فروع للاحزاب ، دون ان يدلي ببراهين تؤيد ادعاءه .

فيتضح لسيدي صاحب السمو . مما عرضته آنفا ؛ ان ما يطلبه الوزيران باسم حزبيهما لا يمكن تنفيذه الا اذا ضربنا بالقانون عرض الحائط ، وقلبنا صفحا عن نصائح سموكم واوامركم بلزوم اجراء انتخابات حرة لا تشوبها شائبة ، هذا فضلا عما سيحدثه تنفيذ رغبة الحزبين المذكورين من انعكاس في الراي العام ، يكون مبعثا للقلق والنقمة على تصرفات كيفية .

اما ما يتعلق بفتح الفروع للاحزاب فقد انتهى هذا الامر كما اعلنته امام الصحفيين وغيرهم ؛ واني اترك الحكم فيه للراي العام .

هذا ما رايت لزوما لعرضه ؛ وقد نفذت امركم السامي فجمعت الوزراء ، وتداولنا في الامر ، ثم تشرفنا بالمثول بين يديكم في صباح يوم ١٩٤٦/١٢/٢٩م ، فعرض كل وزير رايه امام سموكم الملكي .

اما وقد اصر الوزيران على الاستقالة ، بدعوى تدخل بعض الوزراء باستعمال نفوذ الحكومة ، دون ان يقدما مستندا قانونيا ، فانه لا يسعني الا ان ارفع الامر الى سموكم للبت فيه .

هذا وسابقى رهن اشارة سيدي المعظم .

نوري السعيد : رئيس الوزراء

قبول الاستقالتين

وهكذا صدرت الارادة الملكية المرقمة ٨٥٤ في ٣٠ كانون الاول ١٩٤٦م :

١ – بقبول استقالة محمد حديد من منصب وزارة التموين .

٢ – وقبول استقالة علي ممتاز من منصب وزارة المواصلات والاشغال .

كما صدرت الارادة الملكية المرقمة ٨٥٥ لسنة ١٩٤٦م.

بتعيين عبد الاله حافظ وزيرا للتموين ، وعبد الهادي الجلبي وزيرا للمواصلات .

استقالة وزيرين آخرين

اشار الوزيران المستقيلان « وزير التموين محمد حديد ، ممثل الحزب الوطني الديمقراطي » و « وزير المواصلات والاشغال ، علي ممتاز ممثل حزب الاحرار » الى ان بعض الوزراء في « الوزارة السعيدية التاسعة » يستغلون مناصبهم الوزارية للتأثير على حرية الانتخابات ، وكانا يقصدان بذلك وزير المعارف صادق البصام ، ووزير المالية صالح جبر ، فلم يشأ هذان الوزيران ان يتقبلا هذه التهمة ، فقررا الاستقالة من منصبيهما .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان رئيس الوزراء نوري السعيد ، كان يشعر في قرارة نفسه بضرورة تنحي السيدين : صادق البصام وصالح جبر من منصبيهما الوزاريين حتى لا يقال ان الخروج من الوزارة المتهمة بالخروج على الحياد ، اقتصر على البعض دون البعض الآخر ، فاذا بهما يتقدمان بهذه العريضة في ٣٠ كانون الاول ١٩٤٦م ، اي في اليوم الذي قبلت فيه استقالة وزير التموين ، ووزير المواصلات والاشغال :

صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء المحترم :

تحية واحتراما : تتذكرون ولا شك ، على اثر تكليفكم تشكيل الوزارة ، طلبتم الينا المساهمة فيها فترددنا عن القبول لاسباب اهمها اننا اردنا ان نتفرغ للعمل في الانتخابات على اساس حر لا تشوبه شائبة ما ، وان وجودنا في الوزارة ، وانشغالنا في اعمالها ، ربما يضيع علينا هذه الغاية . وقد كان جواب فخامتكم بأنه لما كان القصد الذي يرمي اليه من هذه الانتخابات هو افساح المجال للشعب بممارسة حقوقه القانونية كاملة غير منقوصة ، فلا يوجد اي مانع من الجمع بين الوزارة وبين ممارسة هذا الحق القانوني ، اذ ان هذا حق طبيعي لكل احد ، وليس للانسان ان يفقده بمجرد ان يكون وزيرا ، واسنادا الى ذلك قبلنا الدخول بالوزارة ، على اساس ممارسة هذا الحق ، دون الركون الى استعمال النفوذ الوزاري ، وقد اعلنا هذه الحقيقة الى الراي العام بالبيانين اللذين كنا ادلينا بهما الى بعض الصحف ، اثر تشكيل الوزارة ، كما ان فخامتكم قد ايدتم ذينيك البيانين في اول مؤتمر صحفي عقدتموه بعد تأليف الوزارة . ولكن ظهر لنا اخيرا ، وبعدما شعر الحزبان المشتركان معنا بالمسؤولية ، بأن ممارستنا لهذا الحق مما يضيع عليهم آمالهم ، راحت صحفهم وبعض رجالهم ، يتهجمون علينا ، متهمين ايانا باستغلال نفوذ مراكزنا عند ممارستنا لاعمال الانتخابات الامر الذي انكره عليهم كل منصف ، ومنهم فخامتكم ، كما وان فخامتكم قد طالبتموهم بالدليل على اثبات ما ذهبوا اليه ، وما اتهمونا به فعجزوا عن الاتيان بأي دليل كان . وقد زادت هذه الاتهامات الموضوع ايضاحا ، وهو خشيتهم من ان عملنا في الانتخابات سيحول دون الظفر بأمانيهم ، ولذلك اثاروا هذه المزاعم التي لا تستند الى دليل ، ظنا منهم بأن ذلك سيصرفنا عن العمل فيخلو لهم الجو (وهذا محال) .

اما الآن ، وقد قدم ممثلا الحزبين استقالتهما من الوزارة ، بحجة ظاهرها

مداخلاتنا المزعومة ، وحقيقتهـا شعورهم بالفشل المحقق ، فقد رأينا ان نقضي على تلك المزاعم الباطلة من اساسها ، فنتقدم باستقالتنا هذه من الوزارة ، عسى ان يكون لكم بها مجال افسح لانجاز المهمة التي عهدت اليكم ، راجين عرضها على سيدنا صاحب السمو المعظم لقبوليا ولكم منا مزيد الاحترام .

٣٠ كانون الاول ١٩٤٦م

وزير المالية : صالح جبر　　　　وزير المعارف : صادق البصام

قبول الاستقالتين

لم يتأخر رئيس الوزراء عن قبول الاستقالتين ، فكتب الى وزير المعارف ما يلي :

صاحب المعالي السيد صادق البصام المحترم

تلقيت كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة المعارف ، واني مع تقديري الخالص لجهودكم الثمينة ، ومؤازرتكم ، يؤسفني ان احرم من معاضدتكم القيمة التي لمستها طوال اشتغالكم معي . ونزولا عند رغبتكم قد اضطررت الى التوسط لدى المقام السامي لقبول استقالتكم ، وبطيه اقدم نسخة من الارادة الملكية المرقمة ٨٥٦ والمؤرخة في ٣١ /١٢/١٩٤٦ م الصادرة بذلك . واني اؤمل الا تحرم الحكومة والامة من ثمرات اخلاصكم . وارجو لمعاليكم التوفيق وتقبلوا الاحترام .

٢/١/١٩٤٧م　　　　المخلص : نوري السعيد

ثم وجه الكتاب التالي الى وزير المالية :

صاحب المعالي السيد صالح جبر المحترم

تلقيت كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة الدفاع ، واني مع تقديري الخالص لجهودكم الثمينة ومؤازرتكم ، يؤسفني ان احرم من معاضدتكم القيمة التي لمستها طوال اشتغالكم معي .

ونزولا عند رغبتكم ، قد اضطررت الى التوسط لدى المقام السامي لقبول استقالتكم ، وبطيه اقدم نسخة من الارادة الملكية المرقمة ٨٥٦ المؤرخة في ٣١/١٢/ ١٩٤٦م الصادرة بذلك واني أؤمل الا تحرم الحكومة والامة من ثمرات اخلاصكم ارجو لمعاليكم التوفيق وتقبلوا احترامي .

٢/١/١٩٤٧م　　　　المخلص : نوري السعيد

وفيما يلي نص الارادة الملكية بقبول الاستقالتين، وباملاء الوزارتين الشاغرتين :

أصدرنا هذه الارادة الملكية ، بناء على ما عرضه رئيس الوزراء :

بقبول استقالة صالح جبر من منصب وزارة المالية

وقبول استقالة صادق البصام من منصب وزارة المعارف

واسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى عبد الاله حافظ وزير التموين .

واسناد منصب وزارة المعارف بالوكالة الى جميل عبد الوهاب وزير الشؤون الاجتماعية . والى حين رجوعه الى العراق فاسناده الى فاضل الجمالي وزير الخارجية .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر صفر ١٣٦٦ هـ واليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٦م.

عبد الاله

رئيس الوزراء : نوري السعيد

بين العراق ولبنان

قررت الحكومة اللبنانية ان تحتفل في الرابع من كانون الثاني ١٩٤٧ ، بعيد جلاء القوات الاجنبية عن الاراضي اللبنانية ، فرأت الوزارة ان يشاطر العراق لبنان افراحه بهذا العيد القومي ، فتألف وفد رسمي برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية جميل عبد الوهاب ، وعضوية السيدين : مدير الخارجية العام احمد الراوي ، وسكرتير مجلس الوزراء العام نوري القاضي ، وبعض الضباط ، غادروا بغداد على متن ثلاث طائرات في صباح يوم ٣١ كانون الاول ١٩٤٦م ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الشؤون الاجتماعية بالوكالة الى وزير العدلية عمر نظمي .

وابت الصدف ان تتم مشاطرة العراقيين لاخوانهم اللبنانيين افراحهم بسلام ، فقد سقطت احدى الطائرات العراقية ، بين الرمادي والحبانية ، فاسفر سقوطها عن مقتل الرئيس الاول الركن عبد الرسول منصور ، والرئيس الطيار فتحي توفيق ، وثلاثة من ضباط الصف ، واصبحت الطائرة حطاما بالية .

وانتهز الوصي فرصة احتفال لبنان بعيده فطير هذه البرقية الى :

حضرة صاحب الفخامة الشيخ بشاره خليل الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية:
بيروت

من بواعث اغتباطي العظيم ان انتهز الفرصة بمناسبة جلاء الجيوش الاجنبية عن لبنان العربي ، لاعرب لفخامتكم عن اصدق التهاني واطيب التمنيات ، راجيا ان تفوز الامة اللبنانية العزيزة باسمى امانيها القومية .

عبد الاله الوصي وولي العهد

حضرة صاحب السمو الملكي الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق وولي العهد المعظم .
بغداد

كان لبرقيتكم اللطيفة ، ولقدوم وفدكم الامين لمشاركة لبنان بعيد جلاءالجيوش الاجنبية عن اراضيه ، ابلغ الاثر في نفسي ، وفي نفوس اللبنانيين الذين لا ينسون ما للعراق من المواقف الرائعة لنصرة لبنان المجاهد في سبيل حريته واستقلاله ، فاشكر لسموكم شعوركم النبيل وابادلكم اصدق التمنيات لسؤدد العراق ومجده .

بشاره خليل الخوري

اما ضحايا الطائرة العسكرية فقد جرى دفنهم باحتفال رسمي تغمدهم الله برحمته .

ولم يفت السلطات اللبنانية وجوب تعزية العراق بالمصاب الذي اصاب سلاحه الجوي ، فتبودلت البرقيات اللازمة في هذا الشان بين رئيس جمهورية لبنانوالوصي، ثم بين رئيسي الوزارتين في لبنان والعراق ، وبين وزيري الخارجية فيهما .

حوادث وانباء

١ – كان قد تقرر عقد « المؤتمر البيطري لدول الشرق الاوسط » في بغداد في الثلاثين من شهر تشرين الثاني ١٩٤٦م. فلما حان وقت الافتتاح ، وصل الى العراق ممثلون عن اثنتي عشرة دولة من دول الشرق الاوسط ، بضمنهم مندوبون عن البلاد العربية المجاورة ، وقد افتتح الوصي المؤتمر في « قاعة الملك فيصل الثاني » في هذا التاريخ .

٢ – سافر الامير عبد الاله الى البصرة للصيد واستجمام الراحة في الثاني عشر من كانون الاول ١٩٤٦م ، يصحبه وزيرا المالية والشؤون الاجتماعية : السيدان صالح جبر وجميل عبد الوهاب ، وكذلك رئيس الديوان الملكي احمد مختار بابان . وعادوا الى العاصمة في الحادي والعشرين من هذا الشهر . وفي ٢٤ شباط ١٩٤٧م سافر الوصي الى لواء اربيل وفي ٣ آذار عاد الى العاصمة .

٣ – صدرت الارادة الملكية في ١٦ كانون الثاني ١٩٤٧م باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء نوري السعيد ، مدة غياب وزير الخارجية الدكتور محمد فاضل الجمالي ، عن العراق لحضور مؤتمر لندن الخاص بمشكلة فلسطين .

٤ – كشفت الشرطة السرية مخابىء المشتغلين بالامور الشيوعية في منتصف كانون الثاني ١٩٤٧م ، وضبطت بعض مطابعهم التي كانت تطبع فيها المنشورات السرية ، ومنها « مجلة القاعدة » وتوسعت الشرطة في تحقيقاتها حتى شملت اوكارا اخرى في الوية اخرى ، وانتهت ايام هذه الوزارة قبل البت في امرهم .

٥ – عقد مؤتمر للجراد في بغداد يوم ١١ شباط ١٩٤٧ م ، حضره ممثلون عن

سورية ، وتركية ، وايران ، وقد بحث المؤتمرون طرق مكافحة هذه الآفة التي كانت تهدد المزروعات الشتوية بالتلف ، ووضعوا اسس التعاون للقضاء عليها ، وانفض المؤتمر في ١٤ شباط .

٦ — وصل الى بغداد في الرابع من آذار ١٩٤٧ م وفد يمثل الخزينة البريطانية ليفاوض السلطات المالية العراقية في موضوع تسوية الارصدة الاسترلينية التي للعراق على الحكومة البريطانية ، والتي كانت تقدر بنحو ٧٢ مليونا من الباونات الاسترلينية . وبعد مفاوضات استغرقت اربعة ايام اصدرت الحكومة هذا البيان :

« اجتمع الوفد البريطاني الذي يراسه السر اولفر ايدي بمعالي وكيل وزير المالية ، وتداول معه حول قضية الارصدة الاسترلينية . ونظرا لاهمية الموضوع وقرب انتهاء مهمة الوزارة الحاضرة ، فقد تم الاتفاق ، بعد تبادل الآراء المفيدة ، على ارجاء المفاوضات الى موعد آخر » اه .

لقد تمت تسوية الارصدة الاسترلينية على عهد وزارة صالح جبر التي خلفت وزارة السعيد التاسعة وسنفصل ذلك في الفصل القادم .

٧ — ووصل الى بغداد في يوم ٥ آذار ١٩٤٧م ، وفد سوري عسكري لزيارة المنشآت العسكرية العراقية ، والاطلاع على قوتها النارية ، فنزل ضيفا على الحكومة. وبعد ان قام الوفد بالمهمة التي ندب اليها ، واقيمت له عدة مآدب تكريمية ، غادر العراق الى بلاده في ١٩ من الشهر .

٨ — ساءت صحة الملك فيصل الثاني في اواخر عام ١٩٤٦م ، واستمر مرضه مدة طويلة حسبها الشعب سنوات عديدة ، وكانت النشرات الطبية التي تصدرها هيئة الاطباء تزيد في اضطراب الشعب وقلقه على عاهله ، حتى البس الله مليكه برود الصحة والعافية ، وكان معروفا بين الناس ان الامير عبدالاله كان يتعمد اهمال صحة الملك لينعم بعرشه حيث عدل القانون الاساسي العراقي على هذا الاساس .

مقاطعة الانتخاب

استمرت عمليات الانتخاب تجري بنشاط ملموس ، على الرغم من استقالة بعض الوزراء ، واحتجاجهم على ما اسموه بالتدخل الحكومي ، وعلى الرغم من الضجيج الذي قام ضد هذه التدخلات ، فلما قاربت هذه العمليات نهايتها ، وادرك الجميع « أن رئيس الوزراء قد احكم تدابيره لنجاح من يؤيده من المرشحين ، وعلى الرغم من اصراره في كل مناسبة على انه لا يوجد اي تدخل للحكومة في الانتخابات ... فقد وجد السلامة في الاعتكاف في بيته بداعي المرض ، وترك الامور تجري وفق خططه ، ولكن بصورة مشوّشة ومروّعة ، مما اضطر البلاط الملكي الى ان يتدخل في الامر ، ويجمع المتصرفين بصورة خاصة في العاصمة ، ويصدر اليهم التعليمات اللازمة بشأن المرشحين الذين يختارهم متجاهلا رئيس الوزراء » (١) وعلى هذا قرر « حزب الاحرار » مقاطعة الانتخابات للاسباب التي تضمنها بيانه وهذا نصه :

---

(١) مذكرات توفيق السويدي ص ٤٥٢ — ٤٥٣ .

« اجتمعت اللجنة العليا لحزب الاحرار ، فتداولت في الاوضاع الراهنة الناشئة عن سير الانتخابات ، فقررت اصدار البيان التالي تنويرا للرأي العام :

« كان الحزب قد اشترك في الوزارة السعيدية التاسعة ، لمساعدتها في مهمة تنفيذ قانون الانتخاب الجديد ، باجراء انتخابات حرة سالمة من التدخل ، ولكن بعد مضي مدة وجيزة على تاليف الوزارة ، والشروع في عمليات الانتخاب الاولى ، ظهرت بوادر التدخل من بعض المسؤولين ، الذين استعملوا مراكزهم الرسمية ونفوذ الحكومة ، للتأثير على سير الانتخاب ، فقرر الحزب لزوم الانسحاب من الوزارة .

« راى الحزب بعد انسحاب وزيره من الوزارة ان يراقب سير عمليات الانتخاب، وقد ثبت بنتيجة هذه المراقبة ان تدخل الحكومة كان صريحا في جميع الادوار ، وقد ختم هذا التدخل باستدعاء المتصرفين الى العاصمة ، وتزويدهم باسماء الاشخاص المرغوب في تعيينهم نوابا ، ويدل هذا التدخل على ان المجلس الجديد لن يختلف في شكله عن المجالس السابقة ، وانه لا يمثل الامة التمثيل المطلوب . لذلك راى الحزب ان لا يرشح احدا من اعضائه للنيابة ، وان يوصي المنتمين اليه من المنتخبين بلزوم عدم الاشتراك في الانتخاب » .

جريدة لواء الاستقلال العدد (١١٨) بتاريخ ١٧ شباط ١٩٤٧م .

بيان رسمي للحكومة

لم تر الحكومة في بيان « حزب الاحرار » ما يصح السكوت عليه فاعلنت ما يلي :

« ان قانون الانتخاب الجديد ، الذي ساهم في وضع نصوصه نخبة من ابرز رجال القانون والسياسة ، اعطى لكل مواطن عراقي تتوافر فيه الشروط القانونية كل الحق في انتخاب المنتخبين ، واعطى كل الحق كذلك للمنتخبين في انتخاب النواب . وقد عينت المادة الثامنة والاربعون منه ، العقوبات التي تفرض على كل شخص يرتكب جريمة ضد هذا القانون ، وقد نصت هذه المادة على ان جميع الشكاوى المتعلقة بمداخلات المامورين في امر الانتخاب ، تقدم الى لجان التفتيش التي تقوم باجراء التحقيقات التمهيدية ، وترسلها الى الحاكم راسا . اما ان كانت الشكوى موجهة ضد لجان التفتيش ، فتقدم الى الحاكم للنظر فيها ، وقد افتى ديوان التفسير بأن الشكاوى ضد الحاكم تقدم الى رئيس الاستئناف . ويلاحظ من نص المادة الحادية عشرة من قانون انتخاب النواب ، ان الحاكم الوارد ذكره اعلاه هو حاكم المحكمة المدنية الموجودة في المنطقة الانتخابية ، او الحاكم الذي يعينه رئيس محكمة التمييز في حالة تعداد الحكام في المنطقة ، او عدم وجود محكمة فيها ، ان غرض المشرّع من حصر تعيين الحكام في رئيس محكمة التمييز ، وحصر مصير الشكاوى في المحاكم ، هو ان يكون البت في امر الشكاوى عادلا وبعيدا عن كل المؤثرات ، مهما كان نوعها . فيتضح من هذه النصوص القانونية ان لجنة التفتيش تنتخب بطريقة التصويت السري من قبل خمسة

من الاختيارية في كل محلة ، وان كل الشكاوى مردّها الى المحاكم ، وليس للسلطات الادارية اي تدخل في سجل هذه الاجراءات .

« لقد جرت الانتخابات ، وظهرت نتائج المنتخبين ، ولا بد وان كلا منهم يؤيد احد المرشحين للنيابة ، وعلى هذا الاساس تقدم المرشحون للنيابة ، ودفعوا التأمينات القانونية ، معتمدين على تأييد مناصريهم ، فاذا لم يتقدم البعض لترشيح انفسهم للنيابة بعد ان دخلوا الانتخاب ، فمعنى هذا انهم لم يستطيعوا كسب ثقة المواطنين ، ولم يجدوا من المنتخبين من يناصرهم حين اجراء عملية انتخاب النواب .

« ان ما اشاعه البعض حول حضور بعض المتصرفين الى العاصمة لتلقي التعليمات حول الانتخاب ، لا نصيب له من الصحة مطلقا ، وذلك لان كل منتخب مرتبط بالمرشح الذي يؤيده . فضلا عما ذكر اعلاه من عدم استطاعة الموظف الاداري التدخل في امر الانتخابات باي شكل كان ، وان سبب حضور بعض المتصرفين ما هو الا لايضاح النواقص التي ظهرت في القانون ، بنتيجة تطبيقه لاول مرة ، وبيان عدد المرشحين في كل منطقة ، ومن سيفوز منهم بالتزكية ، ومن سيشترك في عملية انتخاب النواب»اهـ.

بغداد في ١٧/٢/١٩٤٧م   جريدة الزمان العدد ٢٨٤٦   وكيل مدير الدعاية العام

انسحاب الحزب الوطني الديمقراطي

كان « الحزب الوطني الديمقراطي » قد فاز بخمسة مقاعد في مجلس النواب الجديد ، بينما لم تفز بقية الاحزاب باي مقعد فيه . ومع هذا فقد ارتأى هذا الحزب ان يسحب نوابه الخمسة للاسباب التي تضمنها بيانه وهو :

يعتقد حزبنا انه لا يمكن توجيه الحياة السياسية في بلادنا توجيها ديمقراطيا ، ولا تتيسر معالجة شؤون الدولة وفق ما تبتغيه اكثرية الامة ، الا بواسطة نظام دستوري ديمقراطي مبني على تنظيم الراي العام ، بواسطة الاحزاب السياسية ، والاساليب البرلمانية الصحيحة . وبما ان من اول الشروط الضرورية لتحقيق هذه الاساليب الديمقراطية هو ضمان حرية الانتخابات النيابية ، فان حزبنا ما فتىء يدعو ويعمل لهذه الغاية . ولم يكن اشتراكه في حكومة السيد نوري السعيد الا محاولة منه لتحقيق ذلك ؛ ولم يكن انسحابه منها الا لتجنب المسؤولية عن احباط هذه المحاولة ، ولم يكن استمراره بالاشتراك في الانتخابات النيابية الا لاجل حمل الشعب على ممارسة حقوقه الدستورية ، وعلى امتحان رجال الحكم في اثبات صدق نواياهم وتصريحاتهم. وقد برهن الحزب على صحة خطته فيما اثاره باشتراكه في الانتخابات النيابية من وعي سياسي ، وفيما كشفه بواسطة هذا الاشتراك من تدخلات كثيرة في الانتخابات ؛ فلولا وجود مرشحه في الصويرة ، لما لجأت السلطات الى تزوير نتائج الانتخاب ، ولولا وجود مرشحيه في بغداد ، والبصرة ، والموصل ، وتلعفر ، لما افتضحت اعمال التدخل التي قامت بها الحكومة في هذه المناطق . والآن وقد تحقق ما استهدفه الحزب من اشتراكه بالانتخاب ، وظهرت نتائجها مؤيدة أن الاكثرية الساحقة من النواب قد عينت تعيينا

لم تمنع السلطات من اجل انجازه حتى مــن القيام بالتزوير في بعض الحالات ، فــان الحزب قد قرر سحب نوابه من المجلس النيابي الجديد ، مناشدا الامة مواصلة الكفاح في سبيل تحقيق حقوقها الدستورية » .

كامل الجادرجي ــ رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

بيان للاحزاب السياسية

لم تر الاحزاب السياسية الخمسة ، في نتائج الانتخابات ، التي أجرتها «الوزارة السعيدية التاسعة » ما يحقق اهدافها ، فاجتمع ممثلون عنها في مساء يوم الاثنين ٢٤ آذار ١٩٤٧م « وبعد ان تداول المجتمعون في الوضع الراهن ، الذي نجم عن الانتخابات النيابية ، وما رافقها من طعون » توصلوا الى وضع بيان مشترك هذا نصه :

ايها الشعب العراقي الكريم .

ان التاخر الذي لازم هذه البلاد ، كان وليد اساليب الحكم الشاذة ، واهمــال دستور البــلاد ، وحكمها حكما لا ارادة للامــة فيه . وقــد أدى انعدام الحريــات الدستورية ، والحياة الحزبية ، الى تشجيع طغيان الاوساط الحاكمة ، فلم تقم في العراق حكومة دستورية تنبثق عن مجلس نيابي يمثل الامة ، ويعبّر عن رغباتها، فلقد كانت الانتخابات النيابية صورية يعين فيها النواب تعيينا ، وتزّور فيها ارادة الامة، حتى لم يعد في مقدور الفئات الحاكمة ان تنكر انعدام التمثيل الشعبي فــي المجــالس النيابية .

ولقد يئس الناس من الوصول الى آمالهم ، والتمتع بحقوقهم الدستوريــة عن الطرق التي رسمها القانون الاســاسي . واستحال امكان تغيير الوزارات وفق الاسلوب النيابي ، فقامت الثورات والمؤامرات من عشائرية وعسكرية ، مما اضر بالبــلاد ضررا بليغا ، وعرّضها الى مزالق كثيرة ، ورجات عنيفة لا زالت تعاني من أوضــارهــا حتى اليوم .

وقد شعر جميع المخلصين بضرورة اجراء تغيير اساسي في هذه الحالة المؤلمــة التي تعانيها البــلاد ، ولكن ظروف الحرب استغلــت للحيلولــة دون اجراء الاصلاح المنشود ، حتى اذا ما وضعت الحرب اوزارها ، وازدادت المطالبة باجراء تغيير اساسي في هذه الاوضــاع ، تالفت الوزارة السويدية ، فبدات اعمالها بالغاء الاحكام العرفية ، والمراسيم الاستثنائية ، واجازت الاحزاب ، ورفعت الرقابة عن الصحف استجابــة للراي العام ، غير انها جوبهت بمعارضة شديدة من الاوســاط الحاكمة ، التي وجدت في ذلك تهديدا لاطماعها ومصالحها الخاصة ، ومستقبلها السياسي ، فتآمرت عــلى حريات الشعب وحقوقه الدستورية ، وتم لها ما ارادت باقصاء الوزارة السويدية ، والمجيء بوزارة العمري التي مثلت أسوا ما عرفه تاريخ العراق الحديث مــن مصادرة للحريات ، وامتهان للكرامات واعتداء على الدستور ، وعبث بالقوانين .

وكان للحملة المنكرة التي شنتها على الاحزاب والصحافة ، وملاحقتها منتمي الاحزاب واعضائها ، ونقابات العمال ، رد فعل شديد لدى الشعب ادى الى انسحابها، فاعقبتها الوزارة السعيدية التي وعد رئيسها في بدء تشكيلها بتاييده للحريات الدستورية ، بما فيها حرية الصحافة ، والعمل الحزبي ، بتاسيس الفروع ، واجراء انتخابات حرة . فاستصدر لذلك الارادة الملكية الناطقة بحل المجلس النيابي « بناء على انتقال الوضعية العالمية من حالة الحرب الى حالة السلم ، وضرورة اتخاذ تشريعات تلائم هذه الحالة الجديدة ، التي تتطلب ان يسود السلم في العالم ، ورغبة في استطلاع راي الامة في كيفية السير على هذا المنهج ، وبما أن الوزارة تعتقد ان ذلك يتوقف على انتخاب مجلس جديد ، يمثل الامة طبقا لقانون الانتخاب الجديد الخ... »

وما ان بوشر بعملية الانتخابات حتى قاطعها حزبان ، للاسباب التي وردت في بياناتهما ، ثم انسحب بعد مدة وجيزة الحزبان اللذان اشتركا في الوزارة ، احتجاجا على سير الانتخابات وللاسباب التي وردت في بياناتهما .

ولقد جرت الانتخابات فرافقها التدخل منذ بدايتها بشكل سافر مفضوح، تارة في تقسيم المناطق الانتخابية تقسيما يضمن نجاح الموالين للحكومة ، وطورا بحرمان بعض الاقضية من نصيبها من النواب ، وباللجوء الى زيادة انصبة بعض المناطق من النواب ، وحفظ انصبة البعض الآخر ، باساءة العمل في تخمين عدد الذكور غير المسجلين .

وبعد أن اتمت هذه الاجراءات ، واصلت عملية الانتخابات على هذا الوجه من التدخل المباشر . فلقد تم اختيار (الخمسات) بصورة تضمن تاليف لجان التفتيش لتسيير عملية الانتخابات وفق اغراض الحكومة في جميع المناطق ، لما لهذه اللجان من صلاحيات واسعة في انتخاب النواب ، وهكذا اصبحت اللجان التفتيشية التي نيط بها امر اجراء ومراقبة العملية الانتخابية برمتها ، مطعونا في صحة انتخابها وفي حيادها. ولم تكتف الوزارة بذلك النجاح الذي هيأته لنفسها ، بمخالفتها احكام القانون ، وانما تجرات على حل اللجان التفتيشية التي لم تطمئن لخضوعها التام لمشيئة السلطات الادارية ، بل انها عمدت حتى الى ابدال الخمسات نفسها باخرى جديدة .

وكأن هذه الاساليب المغايرة للقانون لم تشبع رغبة الحكومة في التدخل، فعمدت الى السيطرة المباشرة على انتخاب المنتخبين (الثانويين) فسحبت الحكام الذين احتفظوا باستقلالهم القضائي ، ممن كانوا يشرفون على عملية الانتخابات ، واجرت الانتخابات ، للمنتخبين الثانويين تحت تأثير المسلحين في قسم من المناطق الانتخابية ، خاصة تلك التي رشح بعض الوزراء انفسهم عنها ، وقامت بتوقيف الناخبين والمنتخبين ، وتهديدهم ، كلما آنست منهم تأييدا لمرشح لا ترتضيه . بمثل هذه الاساليب تم اختيار المنتخبين (الثانويين) .

وبرغم ذلك كله ، منيت الحكومة في عدد محدود من المناطق بفشل ادى بها الى ان تحاول تهديد المنتخبين ، والتاثير عليهم بمصالحهم ، وبغير ذلك من الوسائل حتى

اذا ما شارفت الانتخابات نهايتها ، وقبيل موعد غلق باب الترشيح ، جيء بالمتصرفين الى بغداد ، وزوّدوا بقوائم النواب الذين اريد تعيينهم ، فخرجت الانتخابات من طور التدخل الى طور خطير ، هو التعيين الصرف ، الذي اصبحت النيابة به (منصبا) لا يمت الى التمثيل الشعبي بصلة .

ولا شك ان الشعب الكريم اطلع على ما اعقب ذلك من مهازل واوضاع مؤلمة ، حيث تم ترشيح مرشحين في مناطق انتخابية تجهل حتى اسماءهم ، واجراء تنقلات بين المرشحين من منطقة الى اخرى ، ورفض قبول ترشيح بعض المرشحين ، والامتناع عن تسلم تأميناتهم القانونية بدون مبرر ، والغاء ترشيحات بعض المرشحين ، واجبار آخرين على الانسحاب ، الى غير ذلك من الاساليب التي مكنت كثيرا من مرشحي الحكومة ، من ان يصيروا نوابا بالتزكية .

ولما حل موعد الانتخاب النهائي جرى الانتخاب في كثير من المناطق تحت تاثير القوات المسلحة . وكانت خاتمتها فضيحتا الاعظمية والصويرة .

وقد تحملت الاحزاب التي اشتركت في الانتخابات القسط الاوفر من المضايقة. فكوفح مرشحوها بوجه خاص ، وطلب الى بعضهم الانسحاب من احزابهم لقاء مساعدتهم وعضدهم في الانتخابات .

ولم يقف الامر بالحكومة عند التدخل في عملية الانتخابات في جميع مراحلها على الوجه الذي تقدم ذكره ، بل انها وقفت موقفا معاديا للحريات الدستورية ، فضيقت على الاحزاب ، وطاردت الادارة والشرطة منتسبي الاحزاب ومؤازريها في كل مكان ، وحالت دون فتح الفروع .

ان الاحزاب العراقية ترى ان المجلس النيابي القائم ، الذي هو وليد هذه الانتخابات النيابية التي تمت بهذه الاساليب غير المشروعة ، لا يصح اعتباره ممثلا للامة ؛ او معبرا عن رغباتها . وعليه فانها ترى ان الشعب العراقي في حل مما يقرره هذا المجلس من معاهدات ، واتفاقات ، او اي التزام يكون العراق طرفا فيه ، وتعتبره باطلا وغير ملزم له .

وترى أيضا ان الاسباب التي استند اليها في حل مجلس النواب السابق ، في الارادة الملكية المارة الذكر ، لا تزال باقية . لذلك فان الاحزاب العراقية تطالب بحل مجلس النواب الحالي ، واجراء انتخابات نيابية حرة .

والاحزاب العراقية ، وهي تعبر عن رغبات الشعب ، اذ تتقدم بهذا الطلب المشروع ، انما تحدوها الرغبة في صيانة كيان هذه الدولة مما يتهدده من تمادي المسؤولين في استبقاء هذه الاوضاع السيئة في العراق .

رئيس اللجنة السياسية لحزب الاتحاد الوطني . رئيس حزب الاستقلال . رئيس حزب الاحرار . رئيس الحزب الوطني الديمقراطي . رئيس حزب الشعب .

افتتاح مجلس الامة

على اثر الانتهاء من عمليات الانتخابات ، وظهور نتائجها المزعومة ، دعي مجلس الامة الى عقد اجتماعه غير العادي في السابع عشر من آذار ١٩٤٧م ، فاجتمع بحسب المراسيم الاعتيادية ، وبعد ان القى الوصي « خطاب العرش » الذي أعدته الوزارة ، انتخب الاعيان صالح جبر رئيسا لمجلسهم (١) وانتخب النواب عبد العزيز القصاب رئيسا لمجلس النواب وهذا هو :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب .

نفتتح باسم الله مجلسكم ، مرحبين بكم ، راجين لكم النجاح في اعمالكم .

أيها السادة : نظرا لتطور الوضع العالمي ، وانتقاله من حالة الحرب الى حالة السلم ، وما يتطلبه ذلك من تشريعات في الدولة تلائم الحالة وتقتضيها سيادة السلم في العالم ، ورغبة في استطلاع راي الامة عن كيفية السير في هذا السبيل ، فقد صدرت ارادتنا بحل المجلس السابق ، وانتخاب مجلس جديد يمثل سائر طبقات الامة، وفقا لاحكام قانون الانتخاب الحديث ، وعلى هذا الاساس تألفت الحكومة الحاضرة فقامت بتنفيذ قانون الانتخاب ، وقد جرت الانتخابات وفق اسسه ومبادئه ، وها أن مجلسكم العالي قد اجتمع بحمد الله فنرجو له التوفيق .

ان الحكومة الحاضرة قد انهت مهمتها ، وقدمت استقالتها ، وستؤلف حكومة للاضطلاع بالاعمال التي تتطلبها مصلحة البلاد من شتى النواحي ، وبما ان اكثرية مجلسكم العالي من المستقلين ، فان الحكومة الجديدة ستؤلف من هذه الاكثرية ، بعد المداولة معها ، وستتقدم الحكومة الجديدة بمنهجها الذي تتخذه رائدا لاعمالها .

والله اسأل ان يسدد خطانا ويوجهنا الى ما فيه خير الامة وسلامة البلاد .

مناقشة الخطاب واعمال المجلس

لما شرع مجلسا الاعيان والنواب في مناقشة العريضة الجوابية على خطاب العرش ، جرت انتقادات كثيرة حول الانتخابات التي أسفر عنها المجلس الجديد ، رد المسؤولون عليها ردودا قاسية . وقد استمر المجلس على مواصلة اعماله حتى صدرت

---

(١) بناء على صيرورة السيد صالح جبر رئيسا للوزارة التي تألفت في ٢٩ اذار ١٩٤٧ م ، فقد انتخب السيد نوري السعيد ، رئيس الوزارة المستقيلة ، رئيسا لمجلس الاعيان في الجلسة التي عقدها في ٣ نيسان ١٩٤٧ م وكان الغرض من صيرورة صالح رئيسا لمجلس الاعيان « الاستعانة على تكبير معنوية صالح جبر باسناد رئاسة الاعيان اليه » على حد تعبير صاحب رسالة « سحابة بورتسموث » في ص ٢٩ من رسالته تمهيدا لاسناد رئاسة الوزراء اليه .

الارادة الملكية بفض اجتماعه في ٢٠ تموز ١٩٤٧م ، بعد ان عقد مجلس الاعيان (١٧) جلسة ، وعقد مجلس النواب (٤٤) جلسة .

قرار خطير لمجلس الامة

شعرت « الوزارة السعيدية التاسعة » بأن مأساة فلسطين قاربت نهايتها المبيّتة لها منذ مئة سنة ، وان الحكومتين البريطانية والامريكية اتفقتا على ان تطوّحا بمصالح العرب ، فقررت اشراك مجلس الامة في هذه المأساة ، فوجهت هذا الكتاب الى :

معالي رئيس مجلس الاعيان ، معالي رئيس مجلس النواب .

جرت التقاليد لدى الدول الدستورية على اساس عقد مجلس الامة جلسة مشتركة للنظر في قضايا وطنية عامة ، وقد نصت المادة ١٢٤ من القانون الاساسي على جواز الاخذ بمثل هذه التقاليد وتطبيقها ، كقاعدة دستورية بقرار من مجلس الامة في جلسة مشتركة ، ونظرا لعدم وجود نص يمنع الاخذ بهذه القاعدة في القانون الاساسي ، وحيث انه لوجود قضايا وطنية هامة من هذا القبيل يجب النظر فيها من قبل مجلس الامة بجلسة مشتركة ، لهذا نرجو اجراء ما يلزم لعقد جلسة مشتركة لاقرار هذا المبدا تطبيقا لاغراض المادة المذكورة .

رئيس الوزراء : نوري السعيد

وعقدت الجلسة المشتركة في صباح يوم الاثنين ٢٤ مارت ١٩٤٧م فطرحت قضية فلسطين وطرق معالجتها على بساط البحث . وطلب رئيس الوزراء ان تكون الجلسة سرية لتتلى بعض المستمسكات الهامة فكانت جلستان : جلسة سرية ، واخرى علنية وبعد ان تكلم عدد من النواب والاعيان حول المستقبل الذي يهدد فلسطين ، اعلن رئيس الجلسة نضوج الموضوع ، فتقدم العين صادق البصام بنص قرار ليصوت المجلس عليه فوضع هذا القرار في التصويت فقبل وهذا نصه :

قرار مجلس الامة :

« اطلع مجلس الامة بمجلسيه : الاعيان والنواب في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٤ آذار ، على المخابرات ، والبيانات ، المتعلقة بالمرحلة الاخيرة من القضية الفلسطينية ، ونظرا لفشل المفاوضات في مؤتمر لندن الاخير ، وعدم الوصول الى اتفاق مع الحكومة البريطانية لحل القضية الفلسطينية حلا عادلا يضمن للعرب حقوقهم المشروعة ، ومن حيث ان الحكومة البريطانية قررت عرض هذه القضية على منظمة الامم المتحدة ، ولما كانت الحالة المضطربة في فلسطين وما آلت اليه من نتائج وخيمة اصبحت تهدد السلم والامن في هذه المنطقة من العالم ، وتزعزع كيان العرب ، تقع مسؤولياتها على السياسة التي اتخذتها الحكومة منذ اعلنت وعد بلفور .

« وبالنظر الى الضغط الصهيوني الشديد على الحكومة الامريكية ، ذلك الضغط

الذي دفع الحكومة الامیركية الى التدخل في هذه القضيـة ، والتأثير على الحكومة البريطانية للانحياز الى جانب الصهاينة ، وبالنظر لما لهاتين الدولتين من تأثير مباشر وغير مباشر في منظمة الامم المتحدة ؛ فضلا عما للصهيونية من تأثير بالغ في الاسواق المالية العالمية .

« لذلك كله فان مجلس الامة العراقية لا يرى ضمانا لتحقيق ، ولو جزء من قضية العرب العادلة ، ذلك الجزء من العدالة الذي ظهر في الكتب البيضاء التي نشرتها الحكومة البريطانية في فترات متفاوتة خلال العشرين سنة الماضية ، وخاصة الكتاب الابيض الاخير الذي صدر في ١٩٣٩م ، نتيجة للتجارب وخبرة عشرين سنة، للاسباب التي ذكرت آنفا فان مجلس الامة العراقي يقترح ـ لضمان حقوق العرب في فلسطين ـ الحصول على قرار اجماعي من جامعة الدول العربية يتضمن ما يلي :

« ١ ــ ابلاغ الحكومتين : البريطانية والامريكية بانهما مسؤولتان عن نتائج الوضع الحرج القائم في فلسطين الآن ، وما يتمخض عنه من محاذير تهدد الامن والسلم في هذه المنطقة في العالم .

« ٢ ــ الذهاب الى منظمة الامم المتحدة لاعلان استقلال فلسطين كدولة عربية ، وفي حالة الفشل ، فان دول الجامعة العربية تجد نفسها مضطرة الى تنفيذ القرارات السرية التي اتخذتها في الاجتماع غير العادي الذي انعقد في بلودان ، والمتضمنة اعادة دول الجامعة العربية بصورة اجماعية النظر في علاقاتها الاقتصادية ، والسياسية، مع الحكومتين البريطانية والامريكية .

« ٣ ــ منع اصدار المواد الاولية التي تغذي المعامل الصهيونية في حالتي ما اذا كان منشا هذه المواد محليا ، ام مارا بطريق الترانسيت ، هذا فضلا عن مقاطعة استيراد البضائع الصهيونية بصورة حازمة .

ان مجلس الامة العراقي يعلن على رؤوس الاشهاد تمسكه باقتراحاته هذه، وانه يجعل العراق في حل من تحمل كل مسؤولية تنتج عن الاخذ بها » .

استقالة الوزارة

وهذا هو كتاب استقالة الوزارة الذي اشار اليه الوصي في خطاب العرش :

سيدي صاحب السمو الملكي المعظم .

اطاعة لامركم السامي ، وخدمة للمصلحة العامة ، قمت بتأليف الوزارة الحالية، وقد كان معلوما ان مهمة هذه الوزارة تنحصر في حل مجلس النواب ، واجراء انتخابات جديدة وفق احكام قانون انتخاب النواب الجديد .
وقد قامت الوزارة بمهمتها ؛ معتمدة على الله وعلى مؤازرة سموكم ، وانتهت الانتخابات العامة ، وظهر من نتائجها ان الاكثرية الساحقة من ابناء الشعب تؤيد المستقلين الذين كونوا الاكثرية في المجلس النيابي الجديد .

ولما كان قانون انتخاب النواب يطبق لاول مرة ، فقد وقعت بعض الاعتراضات الى المراجع المختصة التي عينها القانون ، وهي الهيئات التفتيشية ، والحكام ، ورؤساء الاستئناف ، وقد قدم الحكام ورؤساء الاستئناف تقاريرهم التي تؤيد ان الانتخابات جرت وفق احكام القانون . ولما كانت مهمة الوزارة قد انتهت بانتهاء الانتخابات ، فاني أرفع استقالتي الى مقام سيدي صاحب السمو الملكي لافساح المجال لتأليف وزارة تؤيدها الاكثرية في مجلس النواب .

اني أنتهز هذه الفرصة للاعراب لسيدي عن جزيل شكري ، وشكر زملائي ، للمؤازرة والعطف الساميين اللذين شملنا بهما في أثناء قيامنا بواجبنا ، راجيا ان يتفضل سموه بقبول فائق الاجلال والتعظيم .

بغداد ١١ آذار ١٩٤٧م رئيس الوزراء : نوري السعيد

قبول الاستقالة :

احتفظ الوصي بكتاب استقالة نوري السعيد ثمانية عشر يوما حتى اذا عهد الى صالح جبر بتأليف الوزارة الجديدة ، وجه الى الرئيس المستقيل هذا الكتاب :

عزيزي نوري السعيد .

استلمت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١١ آذار سنة ١٩٤٧م . واني مع اظهار أسفي الشديد على تخليكم من منصب رئاسة الوزراء ، لا بد لي ان اعرب عن فائق تقديري لكم ، ولزملائكم ، للجهود القيمة التي بذلتموها لخير البلاد . مع العلم بأن استقالتكم هذه لا تؤثر على منزلتكم القيمة ، وسوف لا تحرم البلاد من الاستفادة من درايتكم ، وحسن تجاريبكم بشتى الظروف والاحوال .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الثامن من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٦٦ الهجرية الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٤٧ الميلادية .

عبد الاله

الوزارة الاربعون :

٨ جمادي الاولى ١٣٦٦ - ١٥ ربيع الاول ١٣٦٧

٢٩ اذار ١٩٤٧ - ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨

وزارة صالح جبر



صالح جبر

ولد في الناصرية سنة ١٣٢٠ هـ وتوفي في بغداد يوم ٦ حزيران ١٩٥٧ م
الف وزارة واحدة في ٢٩ مارت ١٩٤٧ واكرهت على الاستقالة في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨

توطئة

لم تتمثل الاحزاب السياسية الخمسة التي تكونت في العراق في الثاني من نيسان ١٩٤٦م ، على عهد « الوزارة السويدية الثانية » في مجلس النواب الذي اجرت انتخاباته « الوزارة السعيدية التاسعة » في الربع الاول من عام ١٩٤٧م ، وذلك للاسباب التي ذكرناها اثناء البحث عن تلك الوزارة ، فاعتبرت اكثرية النواب الجدد في هذا المجلس الجديد من المستقلين ، واختير السيد صالح جبر لتاليف وزارة تخلف الوزارة المستقيلة تنفيذا للخطة التي وضعت اثناء توسيد السيد نوري السعيد رئاسة الوزارة ، واجراء انتخابات جديدة « وكانت المساعي مبذولة من قبل لمصلحة صالح جبر ، كي يخلف نوري السعيد . وهذه المساعي كانت تصدر من جهات عديدة حتى انه قيل بأن اكثرها

كانت تموّنه دوائر الاستخبارات البريطانية » (١) وعلى هذا اصبح صالح جبر المرشح الوحيد للرئاسة ، فوجه الوصي اليه هذا الكتاب :

وزيري الافخم صالح جبر رقم ١٥٣

بناء على استقالة السيد نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى ما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قر راينا ان نعهد اليكم برئاسة الوزراء، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الثامن من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٦٦ الهجرية ، الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٤٧ الميلادية .

عبد الاله

هياة الوزارة

واختار صالح جبر زملاءه من الوزراء السابقين الذين كانت السفارة البريطانية ترتاح الى استيزارهم ، ولم يستوزر احدا لاول مرة غير الدكتور ضياء جعفر، وبذلك صدرت الارادة الملكية المرقمة ١٥٤ لسنة ١٩٤٧م ، فكانت الهياة الوزارية كالآتي :

١ ـ صالح جبر : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للداخلية بالوكالة (٢)
٢ ـ يوسف غنيمة : وزيرا للمالية .
٣ ـ فاضل الجمالي : وزيرا للخارجية .
٤ ـ جمال بابان : وزيرا للعدلية ، ووكيلا لوزارة الاقتصاد .
٥ ـ عبد الاله حافظ : وزيرا للتموين .
٦ ـ ضياء جعفر : وزيرا للمواصلات والاشغال .
٧ ـ جميل عبد الوهاب : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
٨ ـ شاكر الوادي : وزيرا للدفاع .
٩ ـ توفيق وهبي : وزيرا للمعارف .

كلمة لرئيس الوزراء

كانت أول كلمة نطق بها رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار هي :

---

(١) مذكرات توفيق السويدي ص ٤٥٧ .

(٢) وصالح جبر عصامي شق طريقه بما عرف عنه من كفاءة وصلابة واعتداد بالنفس ، وهكذا انتقل من الحاكمية ، الى النيابة ، الى الادارة ، فالوزارة ، وعضوية الاعيان ، ورئاستهم ، ليصبح في نهاية المطاف رئيسا للوزارة اهـ .

خليل كنه في كتابه (العراق امسه وغده) ص ٨١ .

« ان من ابرز صفات صالح جبر ولاؤه واعتداده بنفسه ، وتحزبه القوي ، ونزاهته اثناء توليه المناصب القضائية الصغيرة ، ثم عند توليه المناصب الادارية الكبيرة » اهـ .

ـ اوراق كامل الجادرجي ص ٦٦ ـ

ارجو ان ترفعوا الى سيدي ومولاي عظيم شكري وامتناني ، على هـذه الثقة الغالية التي أولاني اياها ، فارجو من الله تعالى ان يوفقني الى تحقيق هذه الثقة .

وانتم أيها السادة كبار موظفي الدولة ؛ ورجال البلد من سياسيين ، وأدباء ، وعلماء ، ومفكرين ، شبابا وشيوخا وكهولا ، انا ارجو من حضراتكم كوطنيين غيارى مخلصين لخدمة بلادكم ـ واني اخاطب كبار الموظفين بالدرجة الاولى ـ لانهم الحجر الاساسي في البناء ، والمسيطرون على تسيير ماكنة الدولة وجهازها ، ان يتعاونوا مع الحكومة ، وان يتآزروا التآزر الذي يسهل على الحكومة القيام بمهمتها غير السهلة في مثل هذه الظروف .

وتعلمون أيها السادة ما تحتاج اليه هذه البلاد في هـذه الظروف من تطور ، وتعمير ، واصلاح ولا شك ان الجهاز الحكومي يعتمد على كبار الموظفين الغيارى الذين سيساعدون الى حد كبير على تحقيق هذه الغاية ، وانني لا اقلل من شأن المواطنين الآخرين في دعم كيان الدولة وخدمة الامة والوطن . واسأل الله تعالى ان يوفق الجميع لما فيه خير الجميع والسلام عليكم .

منهاج الوزارة

ما كاد مجلس النواب يفتتح جلسته السادسة في يوم الخميس الموافق ١٠ نيسان ١٩٤٧م ، حتى كانت الوزارة قد فرغت من تهياة منهاجها الوزاري ؛ فألقاه رئيسها في هذه الجلسة ، بنبرة المعتد بنفسه ثم ترجمه الى اللغة الانكليزية ، ونشره في كراس صغير ما زلنا نحتفظ بنسخة منه . فقد « ظهر ان المنهج الوزاري وضعت صيغته بالاشتراك مع اقطاب السفارة البريطانية ، واحكمت آياته بوحي الخطة المرسومة في دوائر الوزارة الخارجية بلندن » (١) وهذا نص ما القاه باللغة العربية :

الشؤون الخارجية :

١ ـ العمل على تعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية على اساس ضمان المصالح المتبادلة بين الند والند ، وعلى ضوء مبادىء ونصوص ميثاق الامم المتحدة ، وتعزيزا للصداقة التقليدية القائمة بين العراق وبريطانية العظمى .

٢ ـ تعمل الحكومة على تقوية روابط الاخوة والاتحاد بين العراق وسائر دول الجامعة العربية ، والمضي في تنمية هذه الصلات ، وفق ميثاق الجامعة ، وتحقيق اهدافها .

٣ ـ لما كان العراق يعتبر قضية فلسطين هي قضيته بالذات ، فستعمل الحكومة

---

(١) الاستاذ صدر الدين شرف الدين في رسالته « سحابة بورتسموث » ص ٤٢ والصدر من اصحاب صالح .

على انقاذ هذا الجزء مـن الوطن العربي من الاخطار المحيقـة به ، بكل ما لديها مـن الوسـائل .

٤ ـ تعزيز صلات الصداقـة القائمة بين العراق من جهة ، وبـين الدولتـين المجاورتين تركية وايران من جهة اخرى ، وتقوية الروابط السياسية والاقتصاديـة معهما عملا بروح « ميثاق سعد آباد » .

٥ ـ التمسك بمبادىء ميثاق الامم المتحدة ، والعمل على تحقيقها .

٦ ـ تعديل قانون الخدمة الخارجية .

الشؤون الداخلية :

١ ـ العمل على ضمان الوحدة العراقية ، وتعزيز مقوّماتها المادية والروحية ، تعزيزا اكيدا من شأنه ان يجعل الفرد العراقي ـ بصرف النظر عن عنصره او دينه ـ يشعر شعورا تاما بانه متساو مع غيره من افراد الشعب العراقي في الحقوق والواجبات، ومكافحة النزعات التي تحول دون تحقيق هذه الغاية .

٢ ـ مكافحة المبادىء الهدامـة ، والدعايات الضارة ، والحيلولـة دون تسرب شرورهما ومفاسدهما بين طبقات الشعب ، تنفيذا لاحكام القوانين .

٣ ـ اصلاح الجهاز الحكومي اصلاحا يكفل ضمان الامن والعدل فـي المجتمـع العراقي من جهة ، وضمان الاستقرار والطمانينة في نفوس الموظفين من جهة اخرى ، ليكونوا اداة صالحة للخدمة .

٤ ـ العمل على رفع مستوى ضباط الشرطة والافراد . العلمي ، والمسلكـي ، لضمان انجاز واجباتهم على الوجه الاصح .

٥ ـ الاهتمام بادارة الالوية ، ومساعدتها للقيام بواجباتها على الوجه المطلوب .

٦ ـ الاهتمام برفع مستوى البلديات ، وتحسين مواردها ، لتكون قادرة عـلى انجاز ما هي مكلفة به من خدمات .

٧ ـ تعديل قانون المطبوعات .

شؤون الدفاع :

١ ـ النظر في وضع الجيش الراهن ، وما يتطلبه من اصلاح اساسي ، تتـوفر فيه الشروط المطلوبة للجيوش العصرية ، وتجهيزه بالاسلحة والآليات الحديثة ، على قدر ما تسمح به موارد البلاد .

٢ ـ العمل على تزييد كفاءة الضباط ، ورفع مستواهم ، ومستـوى ضبـاط

الصف ، والجنود ، ماديا ومعنويا ، وتكوين شعور عام لدى الجمهور بأن الخدمة في الجيش هي خدمة وطنية يستحق القائمون بها احترام الشعب وتقديره .

٣ ـ تعديل قانون خدمة الضباط والتقاعد العسكري .

شؤون العدلية :

١ ـ تعزيز استقلال القضاء ، وتزييد عدد الحكام ، وتوسيع تشكيلات الطابو والتسوية .

٢ ـ الاهتمام بانجاز اللوائح القانونية المعروضة على المجلس النيابي ، وتقديم لوائح قانون اصول المرافعات المدنية ، والتجارية ، وقانون الشركات ، وقانون المحاماة ، وقانون الطوارىء .

الشؤون المالية :

١ ـ تأسيس بنك مركزي لضمان سياسة نقدية رشيدة ، ومنها السيطرة على سياسة العملة ، ومراقبة التداول فيها ، ضمن ما تتطلبه المصلحة الاقتصادية العامة .

٢ ـ اعتبار الارصدة الاسترلينية ، التي تجمعت للعراق خلال الحرب ، ثروة وطنية يجب المحافظة عليها لدعم صرح الاقتصاد الوطني ، والسعي الى حل قضيتها بصورة تراعى فيها حقوق البلاد مراعاة تامة .

٣ ـ استثمار رؤوس الاموال المحلية ، بفتح فروع مصرفية في المراكز العراقية الاقتصادية المهمة ، مع اعداد القروض الداخلية على اختلاف انواعها ، لغرض ايجاد الاموال اللازمة للمشاريع الاقتصادية .

٤ ـ ايجاد رؤوس الاموال اللازمة لتمويل المشاريع العمرانية ، والاقتصادية ، وذلك عن طريق البنك الدولي .

٥ ـ زيادة راس مال المصرفين : الزراعي والصناعي ، وتهيئة كافة الوسائل التي تمكنهما من تحقيق الاغراض التي اسسا من اجلها .

٦ ـ تأسيس بنك عقاري ، وآخر للرهونات .

٧ ـ اعادة النظر في الضرائب ، والرسوم ، وجعلها تتناسب مع حاجة البلاد واوضاعها الاقتصادية .

٨ ـ اعادة النظر في قوانين الخدمة المدنية ، والملاك ، وانضباط موظفي الدولة ، والتقاعد المدني ، وتعديلها .

شؤون التموين :

١ ـ تعنى الحكومة في معالجة الغلاء بالوسائل الممكنة .

٢ ـ سيكون تدخل الحكومة في شؤون الاستيراد ، والتصدير ، محدودا الى اقصى حد مستطاع ، وحصره في بعض المواد التي لا يزال استيرادها قليلا من حيث الكمية ، ومراقبة الاستيراد من الاسواق ذات العملة النادرة ، وحصره بما هو ضروري من الحاجات . وستعنى الحكومة عناية خاصة بمراقبة التبادل التجاري بين العراق والممالك الاخرى لمنع تبديد رؤوس الاموال الوطنية باستيراد الكماليات .

الشؤون الاقتصادية :

١ ـ تستهدف سياستنا الاقتصادية انماء الثروة الوطنية ، والمساعدة على تزييد الانتاج الزراعي ، والصناعي ، واستثمار موارد الثروة الطبيعية بصورة تؤدي الى رفع مستوى المعيشة في البلاد .

٢ ـ تعتزم الحكومة تنفيذ مشروع تأسيس مصفي النفط في بيجي بأقرب فرصة ممكنة .

٣ ـ الاهتمام بمعالجة قضية التبغ بشكل يحفظ حقوق الزراع ، ويتفق مع المصلحة العامة .

٤ ـ تنظيم الدورة الزراعية على الوجه الذي يكفل المحافظة على قوة الاراضي الانباتية . وتأسيس مراكز التجارب العلمية ، وتوفير نتائجها للفلاح ، وتأسيس الحقول النموذجية في مختلف المناطق ، وتعليم الفلاح اساليب الزراعة الحديثة ، وادخال الماكنة في الاعمال الزراعية .

٥ ـ تهيئة الآلات الزراعية الحديثة للحراثة ، والحصاد ، والدراس ، وما شابهها ، وبيعها او تأجيرها باسعار متهاودة ، وتأسيس مصانع التصليح في مناطق مختلفة .

٦ ـ تشجيع الملكية الصغيرة ، وجعل تلك الملكية اساسا للتوسع الزراعي في كافة اقسام العراق ، شمالا وجنوبا ، مع تحديد الحدين الاعلى والادنى للملكية في كافة المشاريع الزراعية ، التي تقوم بها الحكومة في المستقبل في الاراضي الاميرية الصرفة .

٧ ـ تسليف الزرّاع لسد النفقات الزراعية لشراء الآلات ، او لغرض احياء الاراضى واصلاحها .

٨ ـ العناية بالثروة الحيوانية وذلك بزيادة عددها وتحسين نوعها .

٩ ـ العناية بصناعة صيد الاسماك بتأسيس المصايد الفنية ، وتجهيزها بالآلات الحديثة للحفظ ، والنقل ، والتصدير .

١٠ ـ تأسيس المستشفيات ، والمستوصفات ، والمختبرات البيطرية ، وتجهيزها بالآلات والمواد الحديثة .

١١ ـ توسيع معهد البحوث والتجارب الصناعية ، وتجهيزه بالخبراء الصناعيين ، من وطنيين واجانب .

١٢ ـ تخفيف ، او اعفاء ، الرسوم الكمركية لما يستورده من المواد الخاصة للصناعات الوطنية من آلات ، ومكائن ، ومواد اولية ، واعطاء الاراضي اللازمة لاقامة المعامل عليها مجانا ، وببدلات متهاودة ، وتخفيض اجور النقل بالسكك الحديدية لكافة مستورداتها ، ومنتوجاتها ، والعمل على توفير القوة المحركة الرخيصة لها ، واعطائها الامتياز والاسبقية في استغلال موارد البلاد الطبيعية ، ومراعاتها بعدم ارهاقها بالضرائب المختلفة .

١٣ ـ قيام الحكومة ببعض الصناعات الضرورية للنهضة الاقتصادية ، كلما دعت الضرورة الى ذلك ، والمساهمة بالبعض الآخر منها لبعث الثقة فيها ، وتوجيه التشبث الفردي في المجالات الصناعية التي تعود بالنفع على المجموع .

١٤ ـ تشجيع الصادرات الوطنية ، واعفائها من الرسوم الكمركية ، حسبما تقتضيه مصلحة البلاد الاقتصادية ، على ان تراقب تلك الصادرات لضمان جودتها ، وتصنيفها وتنقيحها بغية رفع مستواها التجاري ، والقيام بالدعاية لكافة المحاصيل العراقية في الاسواق الخارجية .

١٥ ـ الاهتمام بانشاء المخازن (السايلو) لخزن الحبوب وتنقيحها .

١٦ ـ العمل على حل مشكلة نقل المنتجات العراقية الى الاسواق الخارجية اما بطريق التعاقد الحكومي مع الشركات الاجنبية ، او بتاسيس شركة بواخر اهلية تساهم الحكومة فيها مساهمة فعالة .

الشؤون الثقافية :

١ ـ توجيه التربية والتعليم نحو تنمية المواهب ، والقابليات ، لدى ابناء الشعب العراقي كافة ، لما فيه خير البلاد ، واعمارها ، والعناية بالمبادىء السليمة ، والاخلاق قبل كل شيء .

٢ ـ العمل على تعميم التعليم الابتدائي ، بحيث يتناول ابناء الشعب العراقي كافة ، مع جعل هدف التعليم خدمة المجتمع العراقي في مختلف طبقاته .

٣ ـ ترصين قواعد التعليم الثانوي ، ووضع خطة ثابتة للتوسع فيه ، مع احتياجات البلاد ونهضتها .

٤ ـ تشجيع التعليم الحرفي ، والصناعي ، والزراعي ، والتجاري ، والفنون البيتية ، والجميلة ، ورفع مستواها بصورة تتناسب مع حاجات البلاد في نهضتها

الاقتصادية ، والاجتماعية ، وتوجيه معظم خريجي المدارس ، ولا سيما الابتدائية منها الى هذا النوع من التعليم .

٥ ـ تشجيع الثقافة العامة بين مجموع افراد الشعب عن طريق المدارس المسائية ، والاذاعة ، والسينما ، والمعارض ، وانشاء كليات شعبية لرفع المستوى الثقافي والمهني العام في البلاد .

٦ ـ تعضيد حركة الترجمة ، والتأليف ، والنشر ، بانشاء مجمع علمي لهذا الغرض ، وبتوسيع المكتبات العامة ، والعناية بها .

٧ ـ وضع المعاهد العالية على اسس علمية رصينة ، وضمان توسعها وفق احتياجات البلاد وطموحها للنهوض ، والمباشرة بانشاء الجامعة العراقية .

٨ ـ الاكثار من البعثات العلمية ، ورفع مستواها ، بحيث تسد كلما تتطلبه البلاد من العلماء الفنيين .

٩ ـ انشاء اقسام داخلية للطلاب في العاصمة ، وفي مراكز الالوية ، والاقضية المهمة ، لحصول التلاميذ على الدراسة التي لا تتوفر لهم في اماكنهم .

١٠ ـ العناية بثقافة الطلاب ، بعد تخرجهم من المدارس ، وذلك بتأسيس نواد ثقافية لغرض الدرس والمطالعة .

١١ ـ تشجيع الحركة الرياضية ، واعمال الكشافة ، وايجاد الساحات والمباني اللازمة لهذا الغرض .

١٢ ـ تشجيع التعليم الاهلي ، والعمل على رفع مستواه ، ومساعدته مساعدة فعالة .

١٣ ـ المباشرة ببناء دار للآثار القديمة .

١٤ ـ اعداد لائحة قانون خدمة المعلمين .

شؤون الري والمواصلات والاشغال :

١ ـ العمل على حل مشاكل الفيضان في دجلة والفرات ، واكمال مشروع الحبانية المقرر ، والاستمرار في دراسة خزانات بخمة ، والثرثار ، وديالي ، والزاب الصغير ، وانشاء الصالح منها بعد انجاز الدراسات .

٢ ـ العمل على تنفيذ مشاريع الري لتحسين نظام الارواء .

٣ ـ الاهتمام بمشاريع المبازل في المناطق الزراعية التي تكاد تضيع قوتها الانباتية بسبب كثرة الاملاح .

٤ ـ الاهتمام بتحكيم السداد لدرء الفيضان ، والاسراع في التحريات الضرورية لمعالجة الفيضان في البصرة بصورة خاصة .

٥ ــ توسيع شبكة الطرق ، وانشاء الجسور .
٦ ــ الاقتصار على انجاز الاعمال التكميلية ، وعلى القيام بالانشاءات الصغرى .
٧ ــ تشييد محطة الاذاعة .
٨ ــ العناية بالنقل الجوي ، والقيام بانشاء المطارات في المدن العراقية المهمة .

الشؤون الصحية :

١ ــ احداث المستشفيات في المراكز التي تدعو لها الضرورة ، وتوسيع الموجود منها في مراكز الالوية والاقضية ، وتجهيزها بالوسائل الفنية من مختبرات ، واجهزة الرونتكن ، وغيرها ، وتعيين الاخصائيين في مختلف الفروع الطبية ، وانشاء المستوصفات في النواحي ، والقصبات ، والاكثار من تشكيلات المستوصفات السيارة البرية ، والنهرية ، للتجوال بين القرى والارياف .

٢ ــ العمل على مكافحة الامراض الوبائية والمتوطنة .

٣ ــ التوسيع في مؤسسات الامومة ، والطفل ، والعمل على ما يقلل الوفيات بين الاطفال .

٤ ــ توسيع معهد ابحاث الملاريا .

٥ ــ انشاء مستشفى للامراض العينية ، وآخر للامراض العقلية والعصبية ، وتعيين الاخصائيين لهما .

٦ ــ اجراء التوسعات في الكلية الطبية ، والمستشفيات التعليمية ، وتزييداعضاء الهيئات التدريسية ، وتوسيع المنشآت والمباني بالمختبرات ، بشكل يكفل تخرج أكبر عدد ممكن من الاطباء ، وتشجيع الابحاث الطبية لتاسيس مختبر ومعهد للابحاث ، ودراسة المشاكل الصحية في العراق دراسية علمية .

٧ ــ الاستمرار في ارسال البعثات الطبية للتخصص في مختلف الفروع لغرض الاستفادة منهم كاخصائيين في الطبابة ، والتدريس في الكلية الطبية .

٨ ــ توسيع مدرسة الصيدلة ، وفتح مدرسة لطب الاسنان .

٩ ــ اعداد لائحة قانون للخدمات الصحية .

الشؤون الاجتماعية :

١ ــ العمل على مكافحة البطالة ، ورفع مستوى العامل من الوجهتين : الاقتصادية والاجتماعية ، والمحافظة على حقوقه ، وتوفير مساكن صحية له ، ولصغار الموظفين ، بأجور زهيدة تتفق مع دخله ، وتشديد التفتيش والمراقبة على المصانع والمعامل لتامين حقوقه التي نص عليها القانون .

٢ ــ السعي لتأسيس قرى عصرية في الارياف ، وتحسين مياه الشرب .

٣ ــ الاستمرار على تشجيع ، ومساعدة النوادي والجمعيات الاجتماعية .

٤ ــ العمل على اجراء تسجيل عام للنفوس .

٥ ــ تأسيس الجمعيات التعاونية للاستهلاك ، والتوفير ، بغية مساعدة العمال وعائلاتهم .

٦ ــ تشجيع الحركة النقابية وتوجيهها للغرض المقصود منها .

٧ ــ العناية بجعل السجون دور تهذيب واصلاح ، وتعليم المسجونين المهن المفيدة ، وجعل المدرسة الاصلاحية شبيهة بالمدارس الداخلية لتعليم الاحداث .

شؤون الاوقاف :

العناية بشؤون الاوقاف ، وتحسين وانماء مواردها ، لتتمكن من القيام بالواجبات المترتبة عليها ، وترفيه حالة ذوي الرواتب القليلة من اصحاب الجهات .

كلمة عامة :

ان من خطة الوزارة القيام بدراسات علمية مستفيضة في الشؤون العمرانية الهامة كالري ، والزراعة ، والصناعة ، وغيرها ــ التي لم تدرس بعد ، او التي لم تكمل دراستها ــ وذلك من قبل الخبراء والاخصائيين ، من وطنيين واجانب ، ووضع التصاميم على ضوء هذه الدراسات .

ان من خطة الوزراء كذلك ان تعهد بانجاز الاعمال الرئيسية كبناء الخزانات ، وحفر الانهر ، والمبازل ، واقامة السدود لدرء أخطار الفيضانات ، وتعبيد الطرق الرئيسية ، وبناء الجسور ، والمستشفيات ، والمدارس ، ودور الموظفين ، وغيرها من الاعمال المهمة ، الى شركات عالمية بنتيجة مناقصات عامة ، وذلك لغرض ضمان جودة العمل ورخصه من جهة ، والسرعة في انجازه من جهة اخرى .

هذا هو المنهج الذي سنسير على ضوئه ومن الله التوفيق (١) .

« وهو منهاج مطول اكثر من العادة ، فاحتوى هذا المنهاج على آمال وخيالات لا يتسنى للبلد تحقيقها الا بنصف قرن » (٢) .

ما نفذ من المنهاج

اجل كان هذا المنهاج الوزاري أوسع منهاج أصدرته الوزارات العراقية المتعاقبة ،

---

(١) محاضر مجلس النواب « الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ م » ص ٨٠ ــ ٨٧ .
(٢) توفيق السويدي في مذكراته ص ٤٥٧ .

وكان يزخر ــ على جاري العادة ــ بوعود ومشاريع منوعة ولو تيسر تنفيذ عشرعشرها، لاصبح العراق جنة من الجنان ، ولكن المناهج الوزارية في العراق ، كانت ومـا تزال، حبرا على ورق . وقد نوقش هذا المنهاج في مجلسي الاعيان والنواب مناقشة طويلة، وكان المتناقشون يطلبون ايضاح الاسس والمبادىء التي تعتزم الوزارة تعديـل بعض القوانين بموجبها ، وكانت صدور الوزراء واسعة رحبة ترد على ذلك كله باسهاب . وقد تم تنفيذ بعض ما ورد في السياسة الخارجيـة : كتعديل المعاهدة العراقيـة ــ البريطانية ، وتعديل قانون الخدمة الخارجية ، وتشريع الاتفاق بين تركية والعراق ، وعقد معاهدة الاخوة بين تركية والعراق ، وعقد معاهدة الاخوة بين العراق والاردن . واما في الحقل الداخلي فقد اجرت بعض التعديلات على بعض القوانين العامة،وشرعت البعض الآخر ، وانهت مشكلة الارصدة الاسترلينية ، وأجرت احصاء النفوس العام، واسست « المجمع العلمي العراقي » واحسنت الى موظفي الدولة بمكافاة مالية تعادل نصف راتب ، وقامت بتأسيس بعض المؤسسات الصحية لمكافحة الامراض المعفنة ، وساعـدت الزراع ببعض السلف . وكانت تعتزم القيـام بدراسة شاملة للاعمـال الرئيسية . ولكن الاحداث السياسية ، واهمها الوثبة التي حدثت في كانون الثـاني ١٩٤٨م ، قصرت أجلها ، وحالت دون المضي في تنفيذ هذا المنهاج الضخم فكان شأنها شأن بقية الوزارات .

العراق في مؤتمر دولي

قرر « مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي » المؤسس في جنيف سنـة ١٨٨٨م ، ان يعقد اجتماعه السادس والثلاثين في القاهرة خلال المدة من ٦ ــ ١٣ نيسان ١٩٤٧ م . فدعا رئيس مجلس الشيوخ المصري ، مجلس الاعيان العراقي للاسهام فـي هـذا المؤتمر . ووجه رئيس مجلس النواب في القاهرة الى رئيس مجلس النواب في بغـداد مثل هذه الدعوة ، فقرر مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٣١ آذار ١٩٤٧م قبول الدعوة ، والف شعبة برلمانية للاشتراك في المؤتمرات الدورية السنوية التـي يعقدها الاتحاد المذكور ، ووافق مجلس الاعيان في ٣ نيسان على ان يكون العين عبد القـادر باش اعيان عضوا في الوفد البرلماني العراقي الى هذا المؤتمر .

وسافر هذا الوفد الى القاهرة في يوم ٥ نيسان ، فكان مؤلفا من عبد القادر باش اعيان . والواحد والعشرين نائبا الذين وافق المجلس على قائمة اسمائهم في ٣١ آذار .

فابرقت الاحزاب السياسية الخمسة في العراق الى هذا المؤتمر هذه البرقية :

« الاحزاب السياسية الخمسة في العراق تحيي مؤتمركم ، وتود ان تبين انـه : في الوقت الذي تجتمعـون فيه لتعزيز النظام البرلماني ، كـان العراق ــ ولا يزال ــ محروما من حكومة برلمانية حقيقية ، بسبب القيود الشديدة على الحريات السياسية، والاعمال الحزبية ، وبسبب التلفيق المتكرر للانتخابات البرلمانية التي رافقتها تدخلات سافرة من قبل الحكومة ، بحيث اعتبرت جميع الاحزاب في بيان مشترك « مقدمـين

اليكم صورة منه » المجلس النيابي الجديد ، غير شرعي ، وغير مقيد للشعب العراقي في كافة الالتزامات الدولية » .

وبعد ان فرغ المؤتمر من اعماله في القاهرة ، عاد الوفد العراقي الى بغداد فبلغها في ٢٢ نيسان ١٩٤٧م ، واعرب عضوان من اعضاء مجلس العموم البريطاني الى هذا المؤتمر عن رغبتهما في ان يزورا العراق ، وهما المستر ستوكس ، والمستر مارشال فجاءا الى بغداد في العشرين من نيسان ، وحلا ضيفين على الامير عبد الاله ، ثم اجتمعا بممثلي الاحزاب السياسية العراقية الخمسة للوقوف على كنه الحياة النيابية في العراق ، واستلما من هؤلاء مذكرة سياسية مسهبة عن الاحوال العامة في العراق من سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وفيها وصف دقيق « للاحوال السياسية في العراق ، وما تعانيه الحرية من ضروب الاضطهاد ، بسبب التدخل البريطاني،واساليب الحكم الاستبدادي » ثم قفلا عائدين الى انكلترة في ٢٤ نيسان ١٩٤٧م .

تجدد الحركات في بارزان

نشرنا في آخر المجلد السادس من كتابنا هذا ، وصفا دقيقا للثورات البارزانية المتسلسلة ، ونقلنا عن السر ئي. تي. ولسن الحاكم الملكي العام في العراق ، الاسباب الخفية لخلق هذه الثورات ، وقلنا ان فلول البارزانيين تسللوا الى داخل الاراضي الايرانية . وكانت ايران تعج بجيوش الحلفاء من روس ، وانكليز ، وامريكان،فاستقبلت القبائل الكردية الايرانية وضباط الجيش الروسي هذه الفلول بالترحاب ، واسكنوا العائلات في قرى (نغده) و (صوفيان) و (جلديان) وسمح للرؤساء منهم بالاتصال برؤساء قبائل الشكاك ، بالقرب من « بحيرة اورميه » حيث أتفقوا واياهم على القيام في وجه الحكومة الايرانية اذا ارادت بهم سوءا ، فتكون الحركات التأديبية التي كانت القوات العراقية تقوم بها ضد البارزانيين ، قد انتهت بالقياس الى العراق .

وكان في ايران حزب كردي متطرف اسمه (ز.ك) اي (حزب البعث الكردي) المؤسس في ١٦ ايلول ١٩٤٢م ، يعمل على تخليص اكراد ايران من البورجوازية الايرانية ، ومنحهم الاستقلال الذاتي ، فلما اعلنت الحرب العالمية الثانية في النصف الثاني من عام ١٩٣٩م ، وغزت الجيوش الروسية ، والانكليزية ، الاراضي الايرانية في عام ١٩٤١ م ، تمكن حزب البعث المذكور ، ان يعلن قيام جمهورية كردية برئاسة القاضي محمد في منطقة النفوذ الروسي ، واتخاذ « مهاباذ » عاصمة لها ، يساعده في ذلك الضباط الروس ، وكان ذلك في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٦م (١) وقد انضمت الفلول البارزانية ، وقواد الجيش الهاربون معها ، الى هذه الجمهورية ، وتعاونوا معها تعاونا وثيقا . ويقدّر العارفون عدد القوة التي شكلت برئاسة الملا مصطفى بألف ومائتي محارب .

ولما انتهت الحروب المذكورة بانتصار الحلفاء ، وتم الاتفاق بين الجيوش

(١) A. R. Ghassemlou; Kurdistan and the Kurds P. 76

الامريكية ، والانكليزية ، والروسية ، على سحب هذه الجيوش من الاراضي الايرانية، بناء على انتفاء الغاية من البقاء فيها ، ابرق القاضي محمد رئيس الجمهورية الكردية في « مهاباذ » برقية الى قوام السلطنة رئيس وزراء ايران ، يهنئه فيها على هذا الانسحاب ، ويعرض الولاء والاخلاص للحكومة الايرانية . كما ابرق الملا مصطفى البارازاني برقية الى الرئيس الايراني يبارك له فيها مثل هذه الموفقية . وقد رد قوام السلطنة على برقية الاول شاكرا ومطمئنا ، ورد على الثاني شاكرا وطالبا حضوره الى طهران ، وما لبث ان اوعز الى الجيش الايراني بتقويض « جمهورية مهاباذ » وجلب القاضي محمد ، واخوته ، ومن شاركه في تأسيس هذه الجمهورية الى طهران ، فقام الجيش بما عهد اليه واحتل مهاباذ في ١٥ كانون الاول ١٩٤٦م ، وما لبث ان اعدم القاضي محمد ، وشقيقه القاضي صدر ، وابن عمه القاضي سيف ، وجماعة من القادة والساسة . وكان ذلك في ٣١ آذار ١٩٤٧ م (١) فتكون جمهورية الكرد قد عاشت نحو اربعة عشر شهرا .

اما الملا مصطفى البارزاني فقد حضر الى طهران ، وقابل رئيس الوزراء قوام السلطنة ، فخيره هذا بين قبوله وصحبه الجنسية الايرانية ، بعد تسليم اسلحتهم، والانصراف الى زراعة الارض التي تخصصها الحكومة لهم ، وبين العودة الى العراق، فأجمع البارزانيون على وجوب عودة العائلات والاطفال الى العراق ، واختار الملا مصطفى ، وقليل من اصحابه ، الدفاع عن انفسهم ، حتى يقضي الله امرا كان مفعولا. وهكذا عاد الشيخ احمد البارزاني شقيق الملا مصطفى البارزاني وجماعته الى العراق في نيسان ١٩٥٧م ، فأصدرت الحكومة العراقية البيان الآتي :

بيان رسمي :

« بنتيجة التعقيبات التي قامت بها الحكومة الايرانية مؤخرا ، ضد البارزانيين الذين التجأوا اليها عام ١٩٤٥م ، وما اتخذته السلطات العراقية من التدابير الحازمة للقبض عليهم، ان هم ارادوا التوغل في العراق ، فقد اضطروا الى التسليم الى الحكومة العراقية بدون قيد أو شرط ، وعلى اثر ذلك دخل العراق يوم ١٧ و١٨ نيسان ١٩٤٧م قافلتان من البارزانيين مكونتان من (١٥٥٠) رجلا و (١٦٨٦) امرأة و (١٣٢٩) طفلا ، وقد ارسل هؤلاء الى محلات خاصة اعدت لهم موقتا ، وزودوا بكل ما يكفيهم من المواد الغذائية ، وان الحكومة ناظرة في توطينهم ، مع ملاحظة ما يقتضيه استتباب الامن في المنطقة ، وما يستلزمه رجوعهم الى الحياة الاعتيادية والعمل المثمر » .

بغداد في ١٩/٤/١٩٤٧م — مدير الدعاية العام

اما الملا مصطفى فقد اشترط على الحكومة العراقية ان تصدر عفوا عاما عن

---

(١) A. R. Ghassemlou; Kurdistan and the Kurds P. 76

البارزانيين المذنبين ، والسماح لجماعته بالعودة الى العراق بأسلحتهم ، فأصدرت الحكومة ما يلي :

بيـان :

« بعد ان تم استسلام البارزانيين ، بدون قيد او شرط ، تخلف قسم منهم ، وعلى رأسهم الملا مصطفى البارزاني ، ممتنعين عن التسليم ، ما لم تصدر الحكومة العفو العام عنهم ، وفي خلال هذه الفترة تسلل هؤلاء الى العراق من الاماكن النائية القريبة من الحدود التركية ، فاصطدموا بأحد المخافر العراقية هناك ، وبنتيجة ذلك قتل احد افراد شرطة ذلك المخفر . لذلك ونظرا الى اصرار هؤلاء على عدم التسليم لم تر الحكومة بدا من اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهم » .

بغداد ١٤/٥/١٩٤٧م　　　　مدير الدعاية العام

اعلان الاحكام العرفية :

وكانت الاجراءات اللازمة التي عناها هذا البيان ، اعلان الادارة العرفية في قضاءي راوندوز والزيبار ، وسائر مناطق الحدود المجاورة الى ايران ـ حيث يتسلل البارزانيون الى العراق بيسر ـ فصدرت الارادة الملكية التالية :

اصدرنا هذه الارادة الملكية

بعد الاطلاع على المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، وقرره مجلس الوزراء :

١ ـ باعلان الاحكام العرفية في قضاءي رواندوز والزيبار والمناطق المجاورة لهما ، التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة فيهما انها تابعة للحركات العسكرية، الى حين صدور ارادة ملكية بانهائها .

٢ ـ بتوقيف تنفيذ قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون ادارة الالوية ، وقوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، ونظام دعاوى العشائر ، وقانون المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون القضاة والحكام ، والقوانين الاخرى بقدر ما لها من المساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية في القضاءين المذكورين، حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية في القضاءين المذكورين .

٣ ـ بأن تكون الادارة الملكية في القضاءين الآنفي الذكر ، ادارة عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية المرجع الاعلى لجميع الادارات داخل القضاءين المذكورين ، وله صلاحيات توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل القضاءين المذكورين ، تبعا لما يترايى له ، وان يخول قائد القوات استعمال جميع التدابير المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من قانون الادارة العرفية .

على وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، تنفيذ هذه الارادة .
كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر جمادى الثاني سنة ١٣٦٦ هـ واليوم السادس من شهر ايار ١٩٤٧م.

عبد الاله

جمال بابان	شاكر الوادي	صالح جبر
وزير العدلية	وزير الدفاع	رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية

وتألفت هيئة المجلس العرفي العسكري من العقيد عبد العزيز ياسين رئيسا ، والعقيد عبدالله رفعت النعساني ، والمقدم رحمة الله عبد الله عضوين عسكريين ، والحاكمين عبد الحميد مدحت ، وعبد الباري توفيق ، عضوين عدليين في هذا المجلس .

فرار المتمردين :

وكان طبيعيا ان توفق القوات الحكومية في مطاردة الذين امتنعوا عليها ، ولا سيما بعد ان تبرأ منهم الذين استسلموا بدون قيد وشرط ، فصدر هذا البيان :
« لما شرعت القوات الحكومية بالاجراءات التعقيبية ضد الملا مصطفى وشرذمته، شعر هؤلاء ، بعد الضربة الاولى التي انزلت بهم ، انهم مقضي عليهم لا محالة ، ولذلك لاذوا بالفرار ، مستفيدين من وعورة الارض ، وتدل المعلومات التي وصلت اخيراً على انهم اجتازوا الحدود العراقية ودخلوا الحدود الايرانية » .

بغداد ١ حزيران ١٩٤٧م — مدير الدعاية العام

اجل ! دخل الملا مصطفى وجماعته الحدود الايرانية . فلما طاردتهم قواتها النظامية ، تسللوا الى داخل الحدود التركية ، وكانت قوات تركية واقفة لهم بالمرصاد، فاجتازوا حدودها ، ودخلوا الاراضي الروسية ، عابرين (نهر آراس) الشديد الانحدار ، الذي يفصل بين الاتحاد السوفياتي وايران سباحة على الرغم من النار الحامية التي كانت تطلقها القوات الايرانية عليهم ، فرات جمهورية الاتحاد السوفياتي ان تستفيد من هذه الفرصة لاغراض بعيدة ، فمنحت الملا مصطفى رتبة مارشال (١) وموّنته وصحبه بالسلاح والارزاق، ونظمت منهم قوات مليشيا تحت اشراف ضباط روس ، فاعتبرت حكومة العراق الحركات منتهية بالنسبة لها ، فالغت الادارة العرفية واستصدرت هذه الارادة :
« بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة المائة والعشرين من القانون الاساسي، وبالنظر الى رجوع الامن الى نصابه في قضاءي رواندوز والزيبار ، والمناطق المجاورة لهما ، المعلنة فيها الاحكام العرفية بموجب الارادة الملكية المرقمة ٢٢٤ والمؤرخة في

---

(١) يقول اخواننا الاكراد في العراق : ان الحكومة الكردية التي شكلت في « مهاباذ » في ٢٣ كانون الثاني من عام ١٩٤٦ م هي التي منحت الملا مصطفى البارزاني لقب المارشال ، وان الملا دخل الاتحاد السوفياتي وهو يحمل هذا اللقب . ويقول السيد معروف جياووك في ص ١٩٢ من كتابه (مأساة بارزان) « ارسل ستالين ضابطا برتبة قائد ومعه امر يتضمن انعامه على الملا مصطفى برتبة الجنرالية مع سيف مرصع ونطاق ومعطف وما هو من متممات تلك الرتبة » وكان الملا اذ ذاك في ايران .

٦ مايس سنة ١٩٤٧م ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ، واقره مجلس الوزراء ، اصدرنا هذه الارادة الملكية :

١ - بانهاء الاحكام العرفية المعلنة في الاماكن المبحوث عنها .

٢ - بالغاء احكام الفقرتين ٢ و ٣ من الارادة الملكية المنوه بذكرها .

على وكيل وزير الداخلية ، ووزيري العدلية ، والدفاع ، تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر شعبان سنة ١٣٦٦ هـ واليوم الخامس من شهر تموز سنة ١٩٤٧م.

عبد الاله

جمال بابان	شاكر الوادي	صالح جبر
وزير العدلية	وزير الدفاع	رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية

تدابير اخرى :

كان من بين الضباط العراقيين الذين التحقوا بالملا مصطفى البارزاني في ثورته الاولى : الرئيس الاول الركن عزت عبد العزيز ، والرئيس الاول مصطفى خوشناو ، والرئيس خير الله عبد الكريم . والملازم محمد محمود قدسي ، وقد حكم على اربعتهم بالاعدام غيابيا . فلما تم استسلامهم مع من استسلم في ١٧ و١٨ نيسان ١٩٤٧م ، جرت محاكمتهم مجددا فتأيد الحكم الغيابي ، ونفذ فيهم في ليلة ١٩ حزيران ١٩٤٧م، على الرغم من المساعي التي بذلها رجال الكرد البارزون لتخليصهم من حبال المشانق. وقد سمح لذويهم بنقل جثثهم ودفنها في محلات سكناهم ، فلما استبدل نظام الحكم الملكي بنظام الحكم الجمهوري بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٦ مايس ١٩٥٩م منح الف دينار الى عائلة كل من هؤلاء الضباط الاربعة .

ثم رصدت الوزارة مبلغا قدره مئة الف دينار ، في ميزانية السنة ١٩٤٧م المالية، لينفق على اسكان واعاشة البارزانيين ، الذين استسلموا للقوات العراقية ، وندموا على ما فرط منهم بحق الوطن . وندبت الوزارة النائبين الكرديين : بهاء الدين نوري وعز الدين الملا ليجوسا مناطق المستسلمين ، ويشرفا على كيفية توزيع المبلغ المذكور على المستحقين منهم لخبرتهما بشؤون البارزانيين ، فروّجت عنهما اشاعات تطعن النزاهة في الصميم .

اما الشيوخ الخطرون ، والمحكومون مددا طويلة ، فقد وزعوا على الالوية المختلفة ليقضوا مدد محكومياتهم ، ولكن ارادة العفو الخاص كانت تشملهم بين حين وحين .

المكاتب البريطانية والخدمات السرية

يقول العلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي احد وزراء المعارف المبرزين في جريدة الزمان (العدد ٢٦٥٥) بتاريخ ٢٢ حزيران سنة ١٩٤٦م .

« اذعنت الحكومة العراقية لمشيئة بريطانية بعد سنة ١٩٤١م ، فكان لها ما ارادت ، ووافق المسؤولون العراقيون على انشاء المكاتب السرية في طول البلاد وعرضها ، وذلك بحجة صيانة المجهود الحربي ، او تامين طرق المواصلات لمرور القوات البريطانية ، وكان عدد هذه المكاتب اكثر من اللازم ، لضمان الغاية المطلوبة التي انشئت

من اجلها ، اذ اصبح في مركز كل لواء من الالوية العراقية ، فضلا عن بعض الاقضية، مكتب يديره ضابط سياسي يسمى ضابط الارتباط ، وذلك الى جانب مكتب متصرف اللواء . ولا حاجة الى القول بان هؤلاء الضباط السياسيين قد احتكروا السلطة الادارية على الاكثر ، وانتزعوها انتزاعا من رجال الادارة العراقيين ... وقد استخدم الضباط المذكورون من استخدموه للقيام بمختلف الاعمال ، ومن جملتها موافاتهم بالاخبار والحوادث على انواعها ، وغير ذلك من ضروب الخدمات السرية ، حتى خرجت هذه المؤسسات او المكاتب البريطانية عن الغاية التي انشئت من اجلها ، واصبح الحكم في الواقع مزدوجا او محتكرا في كثير من الاحيان » اهـ .

ورات « وزارة صالح جبر » ان تخفف من نشاط هذه المكاتب ، فاذا بجريدة « صوت الاهالي » تقول في عددها الصادر في ٩ مايس ١٩٤٧ ما نصه :

« بعد ان ضج الشعب من نشاط مكاتب الارشاد في بث سموم انتزاع ثقة الشعب بوطنه ، وتوجيهها نحو بريطانية ، وترويج التجسس ضد الوطنيين الاحرار، وبعد ان حملت الصحف الحرة على مكاتب الارشاد حملات قاسية ، ارتؤي ان تبدل عناوين مكاتب الارشاد ، بمكتب العلاقات العامة ، مع مواصلة نفس وظائف مكاتب الارشاد ، وممارسة نفس الحريات المطلقة التي يتمتع بها القائمون بشؤونها » اهـ .

اما السويدي (توفيق) فيقول في ص ٤٥٧ من مذكراته : ان صالحا « اراد ان يثبت للجهة البريطانية انه مجد وحازم ، يقدّر حاجة البلد حق قدرها ، فيمكن ان يستفيد من خبرة هؤلاء الاجانب ، حتى اربى عددهم في عهده على الاربعمئة والخمسين خبيرا » .

وقد استمرت مكاتب العلاقات العامة في نشاطها زمنا طويلا لم يثنها تطور الزمن والظروف عن المضي في افساد الاخلاق وشراء الذمم .

تسوية الارصدة الاسترلينية

لما احتل الجيش البريطاني العراق ثانية بعد حوادث الشهرين نيسان وايار ١٩٤٦م ، احتاج الى بضعة ملايين من الدنانير العراقية ، لتيسير الخدمات الضرورية « ولما كانت العملة العراقية مرتبطة بالباون الاسترليفي ، وكان على لجنة العملة العراقية أن تصدر دنانير عراقية لكل من يسلم اليها باونا استرلينيا في لندن ، فقد كان من السهل على الحكومة البريطانية أن تحصل على مقادير غير محدودة من الدينار العراقي ، لصرفه في هذه البلاد على مواد ثمينة ، وخدمات فعلية ، بمجرد أن تسلم الى لجنة العملة مبلغا مساويا لذلك من الباون الاسترليني ، وقد تراكم رصيد كبير من هذه الباونات الاسترلينية في لندن ، بسبب القيود المفروضة على حرية استعمالها، سواء بسبب تحديد التجارة الخارجية خلال الحرب ، او بسبب تحديد تحويل تلك الارصدة الى عملات من غير عملات المنطقة الاسترلينية ، فهذه الباونات الاسترلينية

المتراكمة تمثل اذا رصيد ثمن المواد والخدمات التي جهزت بريطانية منذ عام ١٩٤١ م » (١) .

وفي عهد « الوزارة السعيدية التاسعة » وصل الى بغداد وفد مالي بريطاني ليفاوض الحكومة في كيفية تسوية الارصدة الاسترلينية ، التي للعراق في انكلترة ، وهي تربو على سبعين مليون استرليني ، وعلم في الاوساط المطلعة ان الوفد اقترح على الحكومة طرح ثلث هذا المبلغ بحجة ان هذه المبالغ نتجت عن نفقات الحرب ، وان هذه النفقات كانت لحماية العراق من العدوان الخارجي ، فقامت قيامة الصحف ، واخذت تنادي بأن العراق « قد أدى للمجهود الحربي ، وتحمّل من الاذى بسبب الحرب ، ما يتناسب مع ثروته وقابلياته ان لم يكن اكثر من ذلك ... فقد تساهل العراق مع بريطانية كثيرا في تجهيزها بالمواد الغذائية ، وفي بعض المعاملات المالية ، حتى في الحالات التي لم تكن لغاية المجهود الحربي ، بل لغايات تجارية بحتة » وعلى هذا أعلنت الوزارة انها تؤجل هذه المفاوضات الى الوزارة القادمة بناء على قرب استقالتها .

فلما تألفت « وزارة صالح جبر » في ٢٩ آذار ١٩٤٧م ، كان عليها ان تتولى حسم قضية هذه الارصدة ، فتألف وفد برئاسة وزير الخارجية محمد فاضل الجمالي ، وعضوية مدير المالية العام ابراهيم الكبير ، ومدير الاقتصاد العام نديم الباجه‌جي ، ومدير مصرف الرافدين محمد علي الجلبي ، ومميز الامور الذاتية بوزارة المالية صالح حيدر ، ليتولى مفاوضة الجانب البريطاني في هذا الموضوع ، وقد سافر هذا الوفد الى لندن لهذه الغاية في ١٣ حزيران ١٩٤٧م ، مزودا بتعليمات صريحة على ان لا يتنازل عن أي قسم من هذه الارصدة ، التي قال المنهاج الوزاري انها « ثروة وطنية يجب المحافظة عليها » فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير التموين عبد الاله حافظ ، وبعد مفاوضات طويلة توصل الطرفان الى عقد اتفاقية خاصة في ١٣ آب ١٩٤٧م ، لتسوية قضية الارصدة موضوعة البحث ، ابان عنها هذا البيان :

بيان رسمي :

فيما يلي بعض الايضاحات عن النقاط الرئيسية التي تضمنتها الاتفاقية المالية المعقودة بين العراق وبريطانية لمدة خمس سنوات حول الارصدة الاسترلينية .

١ ــ تخصم من الارصدة الاسترلينية العائدة للعراق ، وتطلق المبالغ التالية التي وضعت تحت تصرف العراق ، والتي يمكن تحويلها الى اية عملة اخرى لاغراض الاستيراد ، والمعاملات الجارية الاخرى :

أ ــ مبلغ ١٥ مليون باون خلال السنوات الخمسة المبتدئة بتاريخ ١٩٤٧/٧/١٥م ، والمنتهية بتاريخ ١٩٥٢/٧/١٤م على ان تطلق من هذا المبلغ اربعة ملايين دينار في كل

(١) الاستاذ محمد حديد في رسالته « مشكلة الارصدة الاسترلينية » ص ٥ .

من السنتين الاولى والثانية ، ويطلق الباقي بأقساط ثلاثة متساوية خلال السنوات الثلاثة الاخرى .

ب ـ مبلغ ٥ ملايين دينار سمح بها خصيصا لتسهيل الانتقال من الظروف السائدة قبل ١٥ تموز ١٩٤٧م ، الى الظروف السائدة بعد دخول هذه الاتفاقية في حيز التنفيذ .

ج ـ مبلغ ٢ مليون دينار كرصيد للتشغيل يوضع تحت تصرف العراق ، لمواجهة اي نقص موقت في العملات الاجنبية .

د ـ ما يعادل مجموع العملات النادرة ، غير المصروفة ، مما خصص للعراق من هذه العملات بموجب اتفاقية العملات النادرة لسنة ١٩٤٥م وتعديلاتها .

٢ ـ تخصم من الارصدة ، وتطلق بالاضافة الى ما تقدم المبالغ التالية :

أ ـ مجموع قيم الاعتمادات الجارية المؤيدة من قبل المصارف الانكليزية قبل ١٥ تموز ١٩٤٧م ، بنسبة ما يوجد مقابلها من الودائع الاسترلينية ، التي تعود للمصارف في العراق ، التي فتحت هذه الاعتمادات لدى المصارف في انكلترة .

ب ـ مجموع قيم الطلبات التي قدمتها كافة دوائر الحكومة العراقية ، بما فيها مديرية السكك الحديدية ، ومديرية ميناء البصرة ، لدى وكلاء التاج ، والتي دفعت قسما من قيمتها كتأمينات لدى وكلاء التاج المذكورين قبل ١٥ تموز ١٩٤٧م .

ج ـ مبلغ اربعة ملايين و ٢٣٩٦٧٣٧ الف باون وهو ما تبقى من سلفات شركات النفط الى الحكومة العراقية .

د ـ مبلغ مئة وثمانية آلاف و ١٧٤ باون وهو ما تبقى من دين ميناء البصرة .

٣ ـ كذلك يخصم من الارصدة بالاضافة الى كل ما تقدم ما يلي :

أ ـ كافة المبالغ المطلوبة من الحكومة العراقية ، ثمنا لما قدمته الحكومة البريطانية من اسلحة ، ومعدات للجيش العراقي ، قبل ١٥ تموز ١٩٤٧م ، ولم يدفع ثمنها حتى الان .

ب ـ قيمة ما اشترته الحكومة العراقية ودوائرها من مخلفات الجيش البريطاني، قبل ١٥ تموز ١٩٤٧م ولم تدفع قيمته ، وما ترغب في شرائه في المستقبل من هذه المخلفات . وكذلك ما ستسمح ببيعه الى الاهلين من هذه المخلفات عندما ترى فيها فائدة للبلاد .

٤ ـ ستنشر تفصيلات هذه المبالغ ، التي اطلقت من الارصدة الاسترلينية بموجب هذه الاتفاقية ، بعد مدة قصيرة عندما يتم احصاؤها بصورة دقيقة . اما الباقي من هذه الارصدة فينظر في اطلاقها بموجب اتفاقية جديدة تعقد بعد انتهاء هذه الاتفاقية .

٥ ـ ان الارصدة الاسترلينية التي تعود للمقيمين في العراق من افراد، وشركات، غير المصارف ، لم تجمد ، وبقيت حرة كما كانت قبل عقد هذه الاتفاقية .

٦ ـ ان المبالغ المطلقة ، والمبالغ التي يحصل عليها العراق بعد ١٩٤٧/٧/١٥ م من صادراته المنظورة ، وغير المنظورة ، يمكن صرفها في اية منطقة ، وتحويلها الى اية عملة لاغراض الاستيراد ، والمعاملات الجارية الاخرى ، وعليه فقد اصبح في الامكان ان يترك للمستوردين العراقيين الخيار في استيراد بضائعهم من اية منطقة ينسبونها، دون اي تفريق بين المناطق ذات العملات النادرة وغيرها من المناطق .

٧ ـ لقد قررت الحكومة العراقية بمحض اختيارها ، البقاء في المنطقة الاسترلينية ، لانها رات من مصلحة العراق البقاء فيها في الوقت الحاضر .

٢٢ آب ١٩٤٧م　　　　مدير الدعاية العام

الاعتراف بالجمهورية الاندونيسية

كان مجلس جامعة الدول العربية قد قرر في ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٦م ، توصية الدول العربية بالاعتراف بالجمهورية الاندونيسية ، دولة مستقلة ذات سيادة، وعهد الى الاستاذ عبد المنعم قنصل مصر العام في الهند ، مرافقة الوفد الاندونوسي الذي سيجوب البلاد العربية لحمل حكوماتها على تنفيذ ما قرره المجلس المذكور . وقد وصل هذا الوفد الى بغداد فيوم ٥ تموز ١٩٤٧م ، فكان برئاسة وزير خارجية اندونوسيا الحاج آغوص سالم ، وعضوية السيد محمد رشيدي ، والدكتور ناظم بامنجاك، ومعه القنصل المصري العام في الهند ، فرحبت الاوساط العراقية بوصوله ترحيبا حارا ، وانزلته بضيافة الحكومة . وبعد مفاوضات لم يطل امدها ، اتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في ١٦ تموز ١٩٤٧م :

« عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة للنظر في التقرير المرفوع من قبل وزارة الخارجية ، والذي توصي فيه بالاعتراف بالجمهورية الاندونوسية . تلي التقرير المذكور المرقم س/١٣٤١/١٠/١٠٥٧ والمؤرخ في ١٥ تموز ١٩٤٧م ، وكذلك تليت المذكرة الملحقة به ، الباحثة عن وضع الحكومة الاندونوسية ، وموقف الدول العربية، واستمع المجلس الى الايضاحات المسهبة التي ادلى بها فخامة رئيس الوزراء ، وكذلك استمع الى البيانات التي ادلى بها معالي وكيل وزير الخارجية ، وبعد المداولة واستعراض الوضع العام ، ودرس وضع الحكومة الاندونوسية وملاحظة توصية دول الجامعة العربية ، قرر المجلس الاعتراف بالجمهورية الاندونوسية كحكومة مستقلة ذات سيادة، وتخويل وكيل وزير الخارجية اتخاذ ما يجب اجراؤه في هذا الشأن » اهـ .

هكذا تم اعتراف العراق بالجمهورية الاندونوسية فغادر الوفد الاندونوسي العراق في يوم ١٧ تموز ١٩٤٧م ، ليواصل عمله في بقية الدول العربية .

الملك فيصل الثاني

غادر العراق الى لندن مساء يوم ٢٧ تموز ١٩٤٧م ؛ الملك فيصل الثاني،تصحبه الملكة الوالدة ، وعمته الاميرة عابدية ، والامير رعد نجل الامير زيد . وكان الغرض من هذه السفرة ان يتم الملك الطفل دراسته في المعاهد البريطانية . وقد ودع جلالته توديعا مهيبا ، كما استقبل في دمشق وبيروت استقبالا وديا ، مما حمل هيأة الوصاية في العراق على ارسال برقية رقيقة الى كل من رئيسي الجمهورية في دمشق وبيروت ، تتضمن الشكر الخالص على ما لقيه العاهل العراقي من استقبال حافل ؛ ولما وصل الملك الى الاسكندرية ، استقبله الملك فاروق استقبالا اخويا ، وحيته المدفعية المصرية بطلقات الترحيب ؛ ثم واصل سفره الى العاصمة البريطانية لمواصلة دروسه .

سحب اجازة حزبين سياسيين

من اساليب الشيوعيين السيطرة على الجماهير ، خلق واجهات ذات قيادات شيوعية مغلفة باغلفة الخدمات الاجتماعية ، او المهنية ، او ما شابه ذلك . ولا شك في ان الحزب الشيوعي السري الذي تالف في العراق سنة ١٩٣٣م ، اهتبل الفرصة في عام ١٩٤٦م فظهر باسماء براقة على النحو الآتي :

فعندما بعثت الحياة الحزبية في العراق على عهد « الوزارة السويدية الثانية » عام ١٩٤٦م ؛ تأسست في بغداد خمسة احزاب سياسية هي : ١ ـ حزب الاستقلال، ٢ ـ حزب الاحرار ، ٣ ـ الحزب الوطني الديمقراطي ، ٤ ـ حزب الشعب ، ٥ ـ حزب الاتحاد الوطني ، الى احزاب يسارية غير علنية ، فكانت هذه الاحزاب تقلق بال الوزارات المتعاقبة ، بما تنظمه من مظاهرات ، وما تقدمه من احتجاجات ، ويقول بيان الوزارة الصادر في ٢٩ ايلول ١٩٤٧م ، ان حزبي الشعب والاتحاد الوطني كانا يستمدان بعض نفقاتهما من جهات مجهولة (كذا) ولهذا عمدت الى سحب اجازتيهما، وامرت باصدار هذا البيان :

بيان :

لاحظت الحكومة ، ان حزبي الشعب والاتحاد الوطني ، اخذا منذ تأسيسهما يقومان خلافا للقانون ، ولنظاميهما المصدقين ، بتحبيذ المبادىء الهدامة وترويجها ، والحث على الثورة وخلق الاضطرابات ، والاساءة الى رجالات العراق المسؤولين. كما وجد انهما اعتمدا في تلافي قسم من مصروفاتهما على ايرادات من مصادر مجهولة ، وعمدا في تنفيذ مقاصدهما السرية الى تشكيل نظام الخلايا الخطر ؛ لذلك ونظرا لما في استرسال الحزبين المذكورين باعمالهما هذه من الخطر البليغ في تسميم الافكار ، والاخلال بالامن والنظام العامين ، فقد تقرر ابطال رخصتهما استنادا الى المادة العاشرة ، بدلالة المادة الرابعة من قانون تاليف الجمعيات ؛ وما زالت التحقيقات جارية

في هذا الشأن بكل عناية ، وسيساق من تتوفر بحقهم الادلة الكافية من الاشخاص الذين قاموا بهذه الاعمال الاجرامية الى القضاء لينالوا عقابهم .

بغداد ٢٩ ايلول ١٩٤٧م　　　　　　مدير الدعاية العام

ولم تر الاحزاب الثلاثة المتباقية في هذا البيان الحكومي ما يبرر سحب اجازة الحزبين الآخرين ، فاحتج كل منها ببيان رفعه الى مقام وزارة الداخلية ، وقد اكتفينا هنا بنشر احتجاج حزب الاستقلال فقط وهذا نصه :

فخامة وزير الداخلية .

بعد التحية : علم الحزب بقراركم القاضي بسحب الاجازة الممنوحة لحزبي الشعب ، والاتحاد الوطني ، دون ان يطلع على الاسباب المبررة لمثل هذا الاجراء ، الذي كان يتطلب ان تنشر وزارتكم بيانا مفصلا عنه ، وعن المآخذ التي اتخذتها وسيلة لتعطيل اعمال الحزبين المشار اليهما ، ان بقاء الحياة الحزبية مهددة في كل وقت بمثل هذا التدبير ، وعدم وجود ضمانات للاحزاب لحفظ كيانها ، وجعل بقائها معلقا على رغبة الحاكمين بالحكم ، تفقد الحياة الحزبية اهميتها في قيادة الراي العام ، وتوجيهه. لذلك فاننا مع تسجيلنا الاحتجاج على هذه البادرة الخطرة للحياة الحزبية بوجه عام، نرى من واجبنا ان نطالب فخامتكم بتحقيق ما طلبناه سابقا من تغيير قانون الجمعيات الراهن ، بشكل يضمن الغاء الاذى الذي اشترطته المادة الرابعة ، والاكتفاء بتقديم الطلب من قبل الحائزين على الاهلية القانونية لممارسة هذه الحريات ، في نطاق الاغراض المباحة قانونا ، وان يكون للوزارة حق الاعتراض فقط على أهلية الطالبين ، أو على مشروعية الاهداف ، على ان يكون البت في امر هذا الاعتراض من صلاحية المحاكم وحدها ، على النحو الذي ورد في مشروع القانون المدني الذي شاءت الوزارة الباجهجية طيه ، وان يكون تعطيل الصحف وحل الجمعيات والاحزاب بقرار من المحاكم وحدها. هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس حزب الاستقلال ــ محمد مهدي كبه

بين العراق وشرق الاردن

ترتقي فكرة عقد « معاهدة اخوة وتحالف بين العراق وشرق الاردن » الى عدة سنوات خلت . وكانت ظروف الاردن الخاصة تحول دون عقد مثل هذه المعاهدة ، حتى اذا انقلبت « الامارة » الى « مملكة » ونودي بالامير عبدالله ملكا على الاردن، زالت تلك الظروف ، ووجب الاسراع في عقد المعاهدة المنتظرة ، التي ستؤدي ــ دون ريب ــ الى تقوية النفوذ الهاشمي في كل من العراق والاردن ، والوقوف في وجه المعارضة في كلا المملكتين .

وفي العاشر من نيسان ١٩٤٧م ، سافر الامير عبد الاله ، الى عمان لتحقيق هذا الغرض ، فتألفت هيأة للوصاية من العينين : السيد محمد الصدر ، والسيد حمدي

الباجه‌جي ، ومن رئيس مجلس النواب السيد عبد العزيز القصاب ، وقد سافر مع سموه رئيس مجلس الاعيان ، نوري السعيد ، ووزير الدفاع شاكر الوادي وهيئة من كبار العسكريين والاداريين لوضع الصيغة المطلوبة للمعاهدة فناب مناب الاخير وزير المعارف توفيق وهبي . وفي ١٣ نيسان عاد السعيد الى العراق ومعه رئيس وزراء الاردن سمير الرفاعي فطلبت وزارة الخارجية الى رئاسة مجلس الوزراء ان يقرر تخويل وزير الخارجية العراقية المفاوضة والتوقيع على المعاهدة ، موضوعة البحث فاتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« اجتمع مجلس الوزراء ، وتلي كتاب وزارة الخارجية المرقم ٤ ـ ١١٨٦ ـ ١١٨٦ ـ ١٣ والمؤرخ في ١٣ نيسان ١٩٤٧م ، واستمع الى الايضاحات التي ادلى بها فخامة رئيس الوزراء ، ومعالي وزير الخارجية ، وقرر ما يأتي :

« الموافقة على تخويل معالي الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية المفاوضة والتوقيع على معاهدة اخوة وتحالف بين العراق والمملكة الاردنية الهاشمية، وذلك على الاسس الواردة في المادتين الثانية والتاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية » .

فلما وقع الوزير المعاهدة، موضوعة البحث، اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار في ٢٩ نيسان :

« استمع مجلس الوزراء الى الايضاحات التي أدلى بها فخامة رئيس الوزراء، ومعالي وكيل وزير الخارجية ، ولاحظ قراره المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/٤/١٩٤٧م المتضمن تخويل معالي وزير الخارجية المفاوضة والتوقيع على معاهدة اخوة وتحالف بين العراق والمملكة الاردنية الهاشمية ، وبعد قراءة مواد المعاهدة والمذاكرة، وافق مجلس الوزراء على معاهدة الاخوة والتحالف المنعقدة بين العراق والمملكة الاردنية الهاشمية ، كما جاءت من وزارة الخارجية ، ووافق ايضا على لائحة قانون تصديق المعاهدة المذكورة على الشكل المرفق بهذه المقررات » اهـ .

وعلى هذا وقع كل من رئيس وزراء شرق الاردن سمير الرفاعي ، ووزير الخارجية العراقية فاضل الجمالي ، النص الاخير للمعاهدة في ١٤ نيسان ، فعاد الرفاعي الى عمان ومعه هذا النص ، فانتهت زيارة الوصي لعمان وعاد الى العراق ومعه وزير الدفاع في العشرين من هذا الشهر ، وهذا هو النص الرسمي لـ :

معاهدة اخوة وتحالف بين مملكة العراق والمملكة الاردنية الهاشمية

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق .

وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية .

بناء على الروابط الاخوية ، والوحدة القومية ، التي تجمعهما ، وبغية المحافظة على سلامة بلادهما ، وبناء على ما تقتضيه الحاجة الماسة للتعاون الوثيق فيما بينهما،

والتفاهم التام في الشؤون التي تهم مصلحة مملكتيهما ، وتنفيذا لما جاء في المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية ، فقد اتفقا على عقد معاهدة اخوة وتحالف بينهما ، وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين عنهما :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق :

معالي الدكتور السيد محمد فاضل الجمالي ـ وزير الخارجية

وعن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية

فخامة سمير باشا الرفاعي ـ رئيس الوزراء ووزير الخارجية

الذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما ووجداها صحيحة ومطابقة للاصول ، تحالفا وتعاهدا على المواد الآتي ذكرها :

المادة الاولى :

تسود بين مملكة العراق ، والمملكة الاردنية الهاشمية ، علائق اخوة وتحالف دائمين ، ويتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان فيما بينهما ، كلما اقتضى الامر ، لتنفيذ الاغراض التي رمت اليها مقدمة هذه المعاهدة .

المادة الثانية :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، تعهدا متقابلا ، بأن لا يقوم بأي تفاهم او اتفاق مع فريق ثالث ، على اي امر يضر بمصلحة الفريق السامي المتعاقد الآخر ، او بمملكته ، او مصالحها ، او ان يكون من شأنه تعريض سلامة مملكته او مصالحها للاخطار والاضرار .

المادة الثالثة :

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحسما جميع الاختلافات التي تقع بينهما بالمفاوضة الودية .

المادة الرابعة :

اذا ادى اي نزاع بين احد الفريقين الساميين المتعاقدين ، ودولة ثالثة ، الى حالة يترتب عليها خطر وقوع الحرب ، فيوحّد الفريقان الساميان المتعاقدان حينئذ مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية ، وفقا للعهود الدولية التي يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الخامسة :

(أ) في حالة وقوع اعتداء على احد الفريقين الساميين المتعاقدين من جانب دولة ثالثة ، بالرغم من المساعي المبذولة وفق احكام المادة الرابعة السالف ذكرها ، وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجىء لا يتسع معه الوقت لتطبيق احكام المادة الرابعة المذكورة ، فعلى الفريقين الساميين المتعاقدين ان يتشاوروا في ماهية التدابير التي يجب القيام بها لتوحيد مساعيهما ، لرد ودفع ذلك الاعتداء .

(ب) ويعتبر من اعمال الاعتداء :

١ ــ اعلان الحرب .

٢ ــ استيلاء دولة ثالثة على اراضي احد الفريقين الساميين المتعاقدين بقوة مسلحة ، ولو بدون اعلان حرب .

٣ ــ هجوم دولة ثالثة بقواتها البرية ، او البحرية ، او الجوية ، على بلاد احد الفريقين الساميين المتعاقدين ، او على قواته البرية ، او البحرية ، او الجوية ، ولو بدون اعلان حرب .

٤ ــ عون او تعضيد المعتدي بصورة مباشرة او غير مباشرة .

(ج) ولا يعتبر من اعمال الاعتداء :

١ ــ الالتجاء الى حق الدفاع الشرعي . اي مقاومة اي عمل من اعمال الاعتداء، حسبما جرى تعريفه اعلاه .

٢ ــ الاعمال المتخذة تطبيقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة .

المادة السادسة :

في حالة حدوث اضطراب ، او فتنة ، في بلاد احد الفريقين الساميين المتعاقدين، يتعهد كل منهما تعهدا متقابلا بما يلي :

(أ) اتخاذ كل ما يمكن من التدابير او الاجراءات :

١ ــ لعدم تمكين المتمردين من الاستفادة من اراضيه ، ضد مصلحة الفريق السامي المتعاقد الآخر .

٢ ــ ولمنع رعاياه من الاشتراك في الاضطراب ، او الفتنة ، او من مساعدة المتمردين ، أو تشجيعهم .

٣ ــ ولمنع وصول اي نوع من المساعدات الى المتمردين من بلاده مباشرة او بالواسطة .

(ب) اذا التجا المتمردون لاراضي احد الفريقين الساميين المتعاقدين ، فعلى الفريق السامي المتعاقد الآخر ان يجرّدهم من السلاح ، ويسلمهم الى الفريق الثاني .

(ج) اذا اقتضى الامر اتخاذ تدابير ، او اجراءات مشتركة ، لقمع الاضطراب ، او الفتنة ، فيتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان في طريقة التعاون الواجب اتباعها لهذا الغرض .

المادة السابعة :

يتعاون الفريقان الساميان المتعاقدان على توحيد الاساليب العسكرية في بلادهما ، بتبادل بعثات عسكرية للاطلاع على الاساليب المتبعة في المملكتين ، وللاستفادة من المعاهد العسكرية والتدريب فيها .

المادة الثامنة :

يجوز ان يقوم الممثلون الدبلوماسيون القنصليون لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، بتمثيل مصالح الفريق السامي المتعاقد الآخر ، عندما يطلب ذلك في البلاد الاجنبية التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق .

وليس في هذا ما يمس بأية صورة كانت بحرية ذلك الفريق في تعيين ممثلين مستقلين له اذا اراد ذلك .

المادة التاسعة :

تعين لجان خاصة دائمية ذات سلطة تنفيذية من ممثلين عن المملكتين ، يكون من اختصاصها تحقيق ، وتنفيذ التعاون الفعلي ، بين الفريقين الساميين المتعاقدين في جميع الشؤون المنصوص عليها في المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية، وكذلك تنفيذ مقتضيات احكام المواد الخامسة والسادسة والسابعة من هذه المعاهدة .

المادة العاشرة :

ليس في هذه المعاهدة ما يخالف الحقوق والواجبات الناشئة عن المعاهدات المرتبط بها كل من الفريقين الساميين المتعاقدين مع اية دولة اخرى .

المادة الحادية عشرة :

تعتبر هذه المعاهدة نافذة المفعول من تاريخ تبادل وثائق ابرامها .

المادة الثانية عشرة :

تظل هذه المعاهدة نافذة ومرعية لمدة عشر سنوات من تاريخ نفاذها ، واذا لم

يبلغ احد الفريقين الساميين المتعاقدين الفريق السامي المتعاقد الآخر رغبته في انهائها قبل سنة واحدة من تاريخ انتهاء اجلها ، فتعتبر انها جددت من تلقاء ذاتها لمدد اخرى كل منها خمس سنوات ، ولكل من الفريقين الساميين المتعاقدين ــ عند انتهاء المدة الاولى ، او عند انتهاء اية مدة تالية من مدد التجديد ــ ان يطلب اعادة النظر في هذه المعاهدة ، وتعديلها ، بقصد زيادة التعاون ، وتقوية التحالف أكثر مما نص عليه فيها.

وتأييدا لما تقدم ، فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران اعلاه على هذه المعاهدة، وختماها بختميهما .

كتب في بغداد بنسختين باللغة العربية في اليوم الثاني والعشرين من شهر جمادى الاولى لسنة ١٣٦٦هـ ، الموافق لليوم الرابع عشر من شهر نيسان سنة ١٩٤٧م .

سمير الرفاعي　　　　محمد فاضل الجمالي

المعاهدة في البرلمان

عرضت هذه المعاهدة على مجلس النواب العراقي في جلسته السادسة عشرة ، المنعقدة في ١٠ مايس ، فكانت الفقرة (ج) من المادة السادسة التي تنص على انه :

« اذا اقتضى الامر اتخاذ تدابير ، او اجراءات مشتركة . لقمع الاضطراب ، او الفتنة . فيتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان في طريقة التعاون الواجب اتباعها لهذا الغرض » .

موضوع نقاش شديد ، وانتهت الجلسة بأن صودق على المعاهدة بأكثرية (٨٧) نائبا وخالفها نائبان ، وتغيب عن الجلسة (٤٢) نائبا « وكان ذلك بين نظرات التشاؤم ومظاهرات الشوارع التي قامت بها بعض الجهات المناوئة » (١) .

ولما عرضت المعاهدة على مجلس الاعيان في الجلسة السابعة المنعقدة في يوم ١٥ أيار ، جرت مناقشة حادة حول هذه الفقرة التي قال عنها حمدي الباجه جي رئيس الوزراء الاسبق :

« الجيش الذي يأتي من شرقي الاردن ، وهي محتلة من بريطانية ، هو لا شك جيش لا يؤمل منه خير ، بل يخدم الاستعمار البريطاني ، لذلك رايت بالرغم من ان هذه المعاهدة وديعة في الظاهر ، فانها تحتوي في طياتها سما زعافا قتالا لا مثيل له » (٢) .

ثم وضعت في التصويت فصودق عليها بأكثرية ساحقة ولم يخالفها غير السيد حمدي الباجه جي صاحب الكلمة المثبتة اعلاه .

---

(1) S. H. Long Rigg, IRAQ 1900 - 1950 P. 95 .

(٢) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٤٧ م ص ٧٢ — ٧٣ .

اما الاحزاب السياسية القائمة ، فقد اجمعت على عدم صلاح هذه المعاهـدة ، على اساس انها ارهاصات بالتكتلات الحديثة في الشرق العربي ، ونشرت رسائل مختلفة للبرهنة على ما ادعته ، وقد رأينا ان نكتفي بنشر كتاب « حزب الاستقلال » المرفوع الى رئيس الوزراء فهو أكثر الكتب اعتدالا .

فخامة رئيس الوزراء المحترم .

تحية مباركة

سبق لحزب الاستقلال ان أوضح في بيانه السنوي الثاني ، خطورة الاصرار على خطة التكتم في نشر نصوص معاهدة الاخوة والتحالف بين مملكة العراق وبين المملكة الاردنية الهاشمية ، فبقي مشروعها سرا حتى « كثرت حول غاياته واهدافه السياسية والعسكرية الاشاعات والاقاويل فلم يشأ حزبنا مناقشته والتعليق عليه ، قبل ان يبرز الى عالم الوجود ، ونطلع على تفاصيله ومحتوياته » .

وفي هذا الجو القلق ، عرض المشروع ، ومع احتفاظنا برأينا الذي ابديناه من ان « الحزب لا يجد في الاوضاع الراهنة الضمانة المطلوبة لرعاية مصالح البلاد، وحماية حقوقها ، ومقدراتها ، في اية عهود او عقود يكون العراق طرفا فيها » حتى يتم « استبدال المعاهدة العراقية بغيرها على اساس الجلاء التام ، وان نستعيد حريتنا وسيادتنا التامة في تصريف شؤوننا الخارجية وفقا لمصالحنا الوطنية والقومية » .

مع احتفاظنا برأينا في هذا الشأن ، نرى من واجبنا ، وقد نشرت نصوص المعاهدة ، ان نلفت النظر الى بعض النقاط الهامة :

أولا ـ ان المواد الثانية ، والثالثة ، والرابعة ، والخامسة ، من المعاهدة المذكورة، لا مبرر لها جميعا ، لان المواد الخامسة ، والسادسة ، والسابعة ، والثامنة ، من ميثاق جامعة الدول العربية (١) قد تضمنت الاحكام الضرورية في هذا الشأن، وليس ثمة ما يدعو لبقاء هذه المواد في المعاهدة المذكورة ، ان كان الغرض منها التعاون بين دولتين عربيتين لحفظ سلامتهما ، مع احتفاظ كل منهما بسيادتها الخاصة ، وثقتها بدول الجامعة الاخرى .

ثانيا ـ لا ينكر ان المادة السادسة من المعاهدة المذكورة تنطبق على ما نصت عليه المادة الخامسة من معاهدة الاخوة والتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية ، وفضلا عن ان هذه المعاهدة عقدت عام ١٩٣٦م ، وقبل تكوين جامعة الدول العربية ، فقد كان واضحا ان ما جاء في مادتها الخامسة المذكورة حول « اتخاذ تدابير مشتركة لقمع الاضطراب ، او الفتن ، يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان في طريقة التعاون

---

(١) تجد المواد (٢ و٣ و٤ و٥) من المعاهدة ـ موضوعة البحث ـ في الصفحات المتقدمة ، اما المواد (٥ و٦ و٧ و٨) من ميثاق جامعة الدول العربية فتجدها في المجلد السادس من هذا الكتاب .

الواجب اتباعها لهذا الغرض » يقصد منه ان يكون تنفيذ هذه التدابير من قبل كل دولة داخل حدودها ، وليس ارسال قوة مسلحة من قبل احدى الدولتين داخل حدود الدولة الاخرى . ان ايضاح هذه الناحية ضروري جدا فيجب ان تضاف الى آخر الفقرة ج من المادة الخامسة من المعاهدة العراقية الاردنية جملة « على ان تقوم قوى كل دولة داخل حدودها بتنفيذ التدابير والاجراءات المتفق عليها » ان اغفال هذه الاضافة وتفسير المادة من اساس اتخاذها مبررا لتدخل اية قوة مسلحة في الشؤون الداخلية للمملكة الاخرى ، يناقض بطبيعة الحال القوانين الدولية ، وحق السيادة ، والقانون الاساسي الذي ضمن هذه السيادة في مادته الثانية ، وللمادتين الثانية والثالثة ، من ميثاق دول الجامعة العربية ، اللتين حتمتا احترام كل دولة من دول الجامعة لسيادة الدولة الاخرى ، فضلا عن مخالفته للفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة .

ان الحزب يرى ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار هذه النقاط التي بسطناها اعلاه ، وذلك لحفظ حقوق العراق ورفض المعاهدة بشكلها الراهن .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .   رئيس حزب الاستقلال (١)

حوادث واخبار

١ ــ لما تألفت الوزارة في ٢٩ آذار ١٩٤٧م ، كان وزير خارجيتها الدكتور محمد فاضل الجمالي خارج العراق ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير التموين عبد الاله حافظ ، مدة غياب الوزير عن العراق .

٢ ــ وفي ٢٠ نيسان ١٩٤٧م سافر الدكتور الجمالي (بعد عودته الى العراق) الى لندن ، فنيورك ، لتمثيل بلاده في اجتماعات هيأة الامم المتحدة ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى الدكتور عبد الاله حافظ ايضا .

٣ ــ عقدت اتفاقية بين العراق وبريطانية مددت بموجبها اتفاقية العملات النادرة لمدة ثلاثة اشهر اعتبارا من اول نيسان ١٩٤٧م . وقد وضع تحت تصرف العراق من العملات النادرة خلال هذه المدة ما قيمته ١٠٣٠٧٠٠٠ دينار بموجبها .

٤ ــ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٠ ايار ١٩٤٧م تخصيص ثلاثة آلاف دينار لاسعاف سكان طرابلس الغرب الذين هددتهم المجاعة في العام المذكور ، فقررت جامعة الدول العربية اسعافهم على الطريقة التي اتبعها العراق فيما بعد .

٥ ــ زار الملك عبد الله ، ملك الاردن ، بغداد في الثامن من حزيران ١٩٤٧م ، فدامت زيارته خمسة ايام ، اقيمت لجلالته خلالها المآدب التكريمية .

---

(١) لم تقتصر معارضة المعاهدة العراقية ــ الاردنية على الاحزاب السياسية والرأي العام في العراق حسب نص برقية السفارة العراقية في لندن الى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ٧ آب ١٩٤٧ م وتحت رقم ٦٩ « ان ابن سعود ارسل كتابا الى المستر اتلي رئيس وزراء بريطانية أعرب فيه عن شكوكه من وجود فقرة سرية في المعاهدة تستهدف قلب العائلة السعودية فهدأ المستر اتلي روع العاهل السعودي »

٦ – لبى نداء ربه في الحادي عشر من حزيران ١٩٤٧م الشيخ احمد الداود وزير الاوقاف في « الوزارة السعدونية الثالثة » .

٧ – انتقل الى رحمة الله في الحادي والثلاثين من تموز ١٩٤٧م السيد ابراهيم كمال احد الوزراء اللامعين ، وكانت وفاته في بيروت فدفن فيها .

٨ – مات في القاهرة فجاة في الثالث عشر من ايلول ١٩٤٧م ، السيد تحسين العسكري احد الوزراء المرموقين فدفن حيث مات .

٩ – عقد في بغداد في الخامس من ايار ١٩٤٧م مؤتمر الغرف التجارية العراقية لوضع الاسس اللازمة لمعالجة الوضع الاقتصادي ، وسائر امور التموين . وقد حضر المؤتمر ممثلون عن غرف التجارة في السليمانية ، والموصل ، وبغداد ، والبصرة ، ودام ثلاثة ايام .

١٠ – سافر الامير عبد الاله الى الموصل واربيل في السادس عشر من حزيران ١٩٤٧م ، وعاد الى العاصمة في الرابع والعشرين من هذا الشهر .

١١ – واصلت محكمة الجزاء الكبرى في بغداد محاكمة الاشخاص الذين قبض عليهم على عهد « الوزارة السعيدية التاسعة » بتهمة الشيوعية ، فاصدرت حكم الاعدام بحق ثلاثة منهم في ٢٤ حزيران ١٩٤٧م ، وبالسجن لمدد مختلفة على ١٤ آخرين ، فقامت قيامة الصحف الاجنبية في الخارج ، واخذت تندد بالعدالة العراقية ، مما اضطر السفارة العراقية في لندن الى اصدار بيان اكدت فيه ان المحكومين كانوا يحاولون قلب نظام الحكم في البلاد . ولما عرضت الاحكام على محكمة التميز ابدلت عقوبات الاعدام بالسجن المؤبد بايعاز معلوم .

١٢ – غادر العراق في ١٤ تموز ١٩٤٧م الامير عبدالاله قاصدا لندن ، فصدرت الارادة الملكية بتاليف هياة الوصاية من رئيس مجلس النواب ، عبد العزيز القصاب ، والعينين : السيد محمد الصدر والسيد عبدالمهدي ، ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في التاسع من هذا الشهر حدد مدة غياب الوصي بثلاثة اشهر ، وقد حدث لسموه في العاصمة البريطانية ما اضطره لتمديد اقامته فيها ، عقد مجلس الوزراء جلسة اخرى في ١١ تشرين الاول ١٩٤٧م ، استعرض فيها تلك الضرورة ، وقرر الموافقة على استمرار غياب الوصي عن العراق حتى اواخر تشرين الاول ١٩٤٧م ، وعلى استمرار هياة الوصاية على اعمالها حتى يعود سموه . وقد عاد الى بغداد في التاسع والعشرين من هذا الشهر .

١٣ – تم فتح الخط التلفوني المباشر بين بغداد وطهران ، على صورة رسمية ، في اليوم الخامس عشر من تموز ١٩٤٧م . وكان هذا الخط ، الى خطوط اخرى ، قد مدها الجيش البريطاني بين بغداد وكركوك ، وبينها وبين البصرة خلال ايام الحرب الثانية لاغراض عسكرية ، فاشترتها الحكومة العراقية بثمانين الف دينار في ختام الحرب المذكورة ، بعد ان انتفت حاجة الجيش البريطاني اليها ، وعرضها للبيع كانقاض حرب لا يجوز صرف الملايين على قلعها ونقلها الى بلاد اخرى .

١٤ ــ غادر العاصمة الى لبنان للاصطياف في ٧ آب ١٩٤٨م ، جمال بابان وزير العدلية ووكيل وزير الاقتصاد فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة الى جميل عبد الوهاب وزير الشؤون الاجتماعية ، ومنصب وزارة الاقتصاد بالوكالة الى شاكر الوادي وزير الدفاع .

١٥ ــ سافر وزير الخارجية الدكتور محمد فاضل الجمالي ، الى القاهرة في ٢٩ آب ١٩٤٧م . على راس الوفد العراقي الى اجتماعات جامعة الدول العربية ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء صالح جبر .

١٦ ــ كان منصب وزارة الاقتصاد بالوكالة قد اسند الى وزير العدلية جمال بابان ، يوم تألفت الوزارة في ٢٩ آذار ١٩٤٧م ، فلما كان اليوم التاسع من أيلول من هذه السنة ، صدرت الارادة الملكية بتعيين توفيق النائب وزيرا للاقتصاد .

١٧ ــ غادر العراق الى عمان ، فصوفر ، رئيس الوزراء صالح جبر في ١١ ايلول ١٩٤٧م لحضور جلسات جامعة الدول العربية ، فصدرت الارادة الملكية باسنادمنصبي رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية بالوكالة الى وزير العدلية جمال بابان ، وكان هذا قد عاد من اصطيافه في لبنان حديثا . اما منصب وزارة الخارجية بالوكالة فقد اسند الى وزير التموين عبد الاله حافظ وقد عاد الرئيس الى العراق في ٢١ ايلول (١) .

---

(١) رأى رئيس الوزراء صالح جبر ، ان قضية فلسطين تمر في دور خطير ، فاتصل في اول ايلول ١٩٤٧ م برؤساء بعض الحكومات العربية للاتفاق على عقد اجتماع لرؤساء وزارات الدول العربية كلجنة سياسية وتقرر ان يكون هذا الاجتماع في صوفر بلبنان في يوم ١٦ من هذا الشهر فلما حضره الرؤساء المذكورون جرت مفاوضات طويلة انتهت بوضع هذه المقررات :

« ١ ــ ترى اللجنة ان مقترحات لجنة التحقيق المنبثقة من الامم المتحدة تنطوي على اهدار ناضح لحقوق عرب فلسطين الطبيعية في الاستقلال كما تنطوي على خرق لجميع العهود التي قطعت للعرب ؛ ولذات المبادىء التي تقوم عليها منظمة الامم المتحدة ، وترى في تنفيذ هذه المقترحات خطرا محققا يهدد امن فلسطين ، والامن والسلام في البلاد العربية جميعا ، ولذلك نعد وطدت العزم ، تحقيقا لاستقلال فلسطين وحريتها ، ودفاعا عن ذات كيان الدول العربية على ان تقاوم بجميع الوسائل العملية الفعالة تنفيذ هذه المقترحات ، وتنفيذ كل تدبير آخر لا يكفل تحقيق استقلال فلسطين كدولة عربية .

٢ ــ توصي اللجنة دول الجامعة بتوجيه مذكرة الى كل من الحكومتين البريطانية والامريكية باشعارهما بالخطر المحدق فعلا بالامن والسلام بالشرق الاوسط ، وتحميلهما مسؤولية كل ما يمكن ان يتمخض عنه من احداث اذا ما اتخذ اي قرار من شأنه ان يمس بحق فلسطين في ان تكون دولة عربية مستقلة .

٣ ــ وتوصي اللجنة الدول العربية بان تقوم بمسعى دبلوماسي عاجل لدى دول الامم المتحدة لاقناعها بوجهة نظر الحكومات العربية في رفض مقترحات لجنة التحقيق ، وفي تعضيد طلبات العرب المعروض على الجمعية العمومية بقصد تحقيق استقلال فلسطين .

٤ ــ توصي اللجنة دول الجامعة بتقديم اقصى ما يمكن من معونة عاجلة لاهل فلسطين من مال وعتاد ورجال ... الخ » .

وتقرر في هذا الاجتماع ان تدفع دول الجامعة العربية مليون جنيه لمساعدة فلسطين بنسبة حصتها من ميزانية الجامعة .

راجع ص ٧٥ من « تقرير لجنة التحقيق النيابية »

١٨ ـ غادر العراق الى لندن في العاشر من ايلول ١٩٤٧م ، وزير الدفاع شاكر الوادي ، على راس وفد عسكري ليعرض على الحكومة البريطانية حاجة الجيش العراقي من العتاد والسلاح ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير المعارف توفيق وهبي . ويقول رئيس الوزراء صالح جبر ، في كتاب مخطوط له نشر بعض فصوله ، أن الجهات البريطانية لم تعرض على البعثة الا معدات عتيقة وطفيفة فقط .

١٩ ـ انتشرت الهيضة في ارض الكنانة انتشارا مخيفا في النصف الثاني من شهر ايلول سنة ١٩٤٧م ، واوقعت خسائر فادحة في الاموال والانفس ، فاوفد العراق بعثات صحية لمشاركة الهيآت الصحية المصرية في مكافحة هذا الوباء الوبيل ، الى مقادير كبيرة من اللقاح .

٢٠ ـ لجأ الى العراق في اعقاب الحرب العالمية الاولى لفيف من الارمن ، والآثوريين ، أما الاولون فقد سلكوا سلوكا حسنا فاستفادوا وافادوا ، واما الآثوريون فارادوا ان يقيموا لهم كيانا مستقلا فخاب مسعاهم . وفي عام ١٩٤٧م سمحت السلطات السوفياتية للارمن بالعودة الى « ارمنستان » فاختار لفيف من اللاجئين هذه العودة، وغادروا العراق في تشرين الاول ١٩٤٧م ، بعد ان اعربوا عن شكرهم لما لقوه من عطف العراقيين وتسامحهم . وما كاد المسافرون يمتعون انظارهم بوطنهم ، حتى ادركتهم الخيبة فصاروا يتسللون الى البلاد التي آوتهم واحسنت اليهم ، ولكن السلطات السوفياتية كانت تحول دون خروجهم من اراضيها و (على نفسها جنت براقش) .

٢١ ـ حل ميعاد اجتماع جامعة الدول العربية في وقت كانت الهيضة لا تزال تفتك فتكها الذريع في صفوف المصريين ، فتقرر عقد هذا الاجتماع في عاليه بلبنان ، فغادر الوفد العراقي اليها في الخامس من تشرين الاول ١٩٤٧م برئاسة رئيس الوزراء صالح جبر ، وعضوية العينين : حمدي الباجهجي ، وصادق البصام ، والنائبين : سلمان الشيخ داود ، وعز الدين النقيب ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصبي رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية بالوكالة الى وزير العدلية جمال بابان ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير التموين عبد الاله حافظ . وكان هذا الاجتماع امتدادا لاجتماعات صوفر ، وتكررت فيه القرارات التي اتخذت في صوفر تقريبا وعاد صالح جبر الى بغداد في ٢١ تشرين الاول .

٢٢ ـ اصدرت الوزارة مرسوما بمنح الموظفين ، والمستخدمين ، والمتقاعدين ، منحة تعادل نصف راتب تشرين الاول ١٩٤٧م لتخفيف ازمتهم المعاشية .

٢٣ ـ تم احصاء النفوس في العراق احصاء يكاد يكون دقيقا في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٧م ، فكانوا ٤،٨١٤،١٢٢ منهم (٢،٢٥٨،٩٧٥) من الذكور وما بقي فمن الاناث.

٢٤ ـ وصل الى بغداد في الثاني من تشرين الثاني ١٩٤٧م ، الامين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام ، فلبث فيها تسعة ايام ثم عاد الى القاهرة .

٢٥ ـ اراد رئيس الوزراء السيد صالح جبر « ان يبرر كونه رجلا متجددا يقدر التنظيم والاصلاح في الدولة فقد بذل جهده لاستقدام عدد كبير من الاجانب بصفة خبراء حتى يثبت للجهة البريطانية انه مجد وحازم ، يقدر حاجة البلد حق قدرها فيمكنه حينئذ ان يستفيد من خبرة هؤلاء الاجانب حتى اربى عددهم في عهده على الاربعمئة وخمسين اجنبيا جلهم استقدم برواتب باهظة » ـ ١ ـ

رئيس جمهورية لبنان في العراق

وجه سمو الامير عبد الاله ، الوصي على العرش ، الدعوة الى فخامة الشيخ بشارة خليل الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية لزيارة العراق زيارة رسمية ، فقبل الرئيس اللبناني هذه الدعوة شاكرا ، وتوجه الى العراق بالسيارة فبلغه في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٧م ، يصحبه رئيس الوزراء رياض الصلح ، ورئيس مجلس النواب صبري حماده ، ووزير العدلية مجيد ارسلان ، الى عدد من المديرين العامين ، والسكرتاريين ، والصحفيين ، وكان الاستقبال الذي جرى للزائر الكبير مضرب المثل في الابهة والدقة والفخامة ، كما كانت الاعلام العراقية واللبنانية تعانق بعضها بعضا ، وترفرف فوق البنايات الشاهقة ، واعمدة الكهرباء الطويلة ، كما كانت مفارز من الجيش ، والشرطة ، وطلاب المدارس ، تؤدي واجب السلام والترحيب . وقد نزل الضيف وصحبه في « القصر الابيض » واقيمت على شرفه مآدب تكريمية ، كما زار عدة مؤسسات دفاعية ، وثقافية ، وتجارية ، وحضر حفلة افتتاح مجلس الامة في اليوم الاول من كانون الاول . ثم شهد استعراضا خاصا لاسلحة الجيش العراقي الثقيلة ، وكان يقابل بالاجلال والاحترام في كل مؤسسة زارها ، وكل معهد علمي تفقده . وكل حفلة تكريمية اقيمت على شرفه .

وفي يوم الاربعاء ثالث كانون الاول ، غادر بغداد ركب الزائر الكبير بسيارات نيرن المعروفة ، اذ لم تكن الطائرات المدنية قد تم استخدامها على نطاق واسع سليم فودّعه الوصي ، ورئيس الوزراء ، ولفيف من الاعيان ، والنواب ، والوزراء وداعا حارا فلما اجتاز الرئيس الحدود العراقية ابرق هذه البرقية :

حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم .

في الساعة التي اغادر فيها ارض « العراق » البلد الشقيق ، يطيب لي ان اقدم لسموكم الملكي خالص شكرنا على ما لقيناه من سموكم ، ومن حكومتكم ، واعيان العراق ، ونوابه وصحافته ، وشعبه الكريم ، من حفاوة بالغة ، وضيافة كريمة ، وشعور فياض لا عجب ان تصدر عن بيتكم العريق النبيل ، وشعبكم العربي الصميم الذي تشدد بلبنان اواصر الاخوة والصداقة فارجو من الله ان يحفظ جلالة الملك فيصل الثاني المعظم ، وان يحقق العراق في ظله الوارف كل ما يصبو اليه من تقدم ،

---

(١) توفيق السويدي في ص ٤٥٧ من كتابه « نصف قرن من تاريخ العراق والامة العربية » .

ونهضة ، وعمران ، برعاية وحماية سموكم الملكي ، وسهر حكومتكم ، وان يمتع سموكم بالعز والسؤدد .

بشارة خليل الخـوري

وقد رد الوصي على هذه البرقية شاكرا للرئيس اللبناني تمنياته الطيبة للعراق ومليكه وشعبه ومتمنيا له وللبنان الرقي والازدهار ، وقد صرفت بهذه المناسبة مبالغ مناسبة للصحفيين الذين رافقوا رئيس الجمهورية لغرض الدعاية .

مصير فلسطين

الاضراب العـام

اذا عزا المؤرخون اصطدام الجيشين : البريطاني والعراقي في الثاني مـن ايـار ١٩٤١م الى عوامل داخلية وخارجية منوعة ، فان كلمتهـم اجمعت على ان مشكلـة فلسطين كانت في مقدمة هذه العوامل ، ان لم تكن عاملها الرئيسي . فقد بيت الانكليز للعرب قرار اقتطاع هذا الجزء المقدس من الوطن العربي الاكبر منذ زمن بعيد، وصاروا يعملون على تهويد فلسطين ، ويفتحون ابواب الهجرة « لمشردي الآفاق منهم » الى هذه البلاد ، ويمهدون لهم الطريق لسلب الاراضي العربية بكل الوسائل والطرق . فلمـا احتل هؤلاء الانكليز العراق بعد الحوادث المذكورة في حزيران ١٩٤١م ، أصبح النطق بكلمة « فلسطين » او « انقاذ فلسطين » جريمة تستحق الاعتقال ، اذا تعذر اختـلاق الاسباب لسجن الناطق بهذه الكلمات ، او اعدامه فلما انتهت الحرب العالميـة الثانية بخذلان دول المحور ، بعثت القضية الفلسطينيـة من مرقدهـا ، وصار المضطهدون للناطقين بها من قبل ، يتظاهرون بالعطف على هذه القضيـة ، ويشحذون الهمم للجهر بحق العرب الواضح في هذا الجزء من الوطن العربي الاكبر .

وفي أيام « وزارة صالح جبر » كانت قضية فلسطين في طريقها الى مقصلةالاعدام، فبذلت الوزارة اقصى الجهود لتوحيد صفوف العرب ، والمطالبة بحقهم في هذا الجزء من وطنهم ، والاحتجاج على تدخل الامريكان في هذه القضية ، وتنظيـم الاضرابـات للاحتجاج على هذه المظالم . الخ . وكانت « جامعـة الدول العربيـة » قررت اعلان الاضراب العام الشـامل في جميع عواصم هذه الدول منذ يوم الفجر الثالث مـن شهر تشرين الاول ١٩٤٧م ، حتى السـاعة الثانية عشرة ظهرا منه ، فكان اضراب بغداد في اليوم المذكور مضرب المثل في التنظيم ، والشمول ، وقوة الاحتجاج ، ولا سيمـا وقد مهدت له الحكومة بهذا البيان :

« بما ان الشعوب العربية قد قررت القيام باضراب عام في جميع اقطارها في يوم واحد ، وبما ان العراق حكومة وشعبا يشترك مع اخوانه من ابناء البلاد العربيـة في هذا الشعور نحو قضية فلسطين ، فاننا ندعو الشعب العراقي للاشتراك بـالاضراب العام اظهارا لهذا الشعور النبيل .

كما يرجى من الشعب العراقي النبيل الكريم ان يلتزم جانب الهدوء والسكينة، ليكسب الاضراب روعة وجلالا ، ويثبت للعالم ان العرب طلاب حق . وسيكون موعد الاضراب من الساعة السادسة صباحا حتى الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الجمعة المقبل المصادف لليوم الثالث من شهر تشرين الاول ١٩٤٧م » اهـ . مدير الدعاية العام

مؤتمر لرؤساء القبائل

وارتأى رؤساء القبائل ان يعقدوا مؤتمرا خاصا بهم في احدى المدن العراقية لمعالجة هذه القضية ، فشجع رئيس الوزراء هذه الفكرة ، ان لم يكن الموعز بها ، وبذل في سبيلها الشيء الكثير ، ومن ذلك انه سمح بعقد المؤتمر في ساحة حامية الحلة العسكرية ، وحضره بنفسه في الثاني والعشرين من تشرين الاول ١٩٤٧م ، كما حضره رؤساء يمثلون القبائل العراقية كلها : كرديها وعربيها حتى امير الشيخان رئيس النحلة اليزيدية ، فتعاقب الخطباء والشعراء يلقون بليغ النثر وجليل النظم ، ويتوعدون الانكليز واليهود معا ، واذا برئيس الوزراء يصرح أن في وسع القبائل العراقية ان تجند نصف مليون من رجالها للقتال في فلسطين ، ولكن النائب سليمان البراك أسرع الى الاغراق في المبالغة فقال ان هذه القبائل ستجند مليونين (١) من خيرة المقاتلين لديها لانقاذ فلسطين ، الى غير ذلك من التصريحات التي تدل على شعور نبيل ، وان لم تحقق الايام فعلها . وختم المؤتمر جلساته باتخاذ هذه القرارات :

١ ــ يعتبر المؤتمر « فلسطين » قلب البلاد العربية النابض ، وجزءا لا يتجزأ من الكيان العربي ، وقبلة المسلمين الاولى ، وان كل خطر يهدد فلسطين ، يهدد كل قطر من اقطار العرب والاسلام .

٢ ــ يرى المؤتمر ان كل محاولة ترمي الى قطع اي جزء من فلسطين ، حتى ولو كان شبرا واحدا ، واعطائه للصهاينة ، يعد خطرا مباشرا على البلاد العربية والاسلامية، وواجب العرب والاسلام الدفاع عن كيانهم بكل الوسائل التي تدفع عنهم هذا الخطر الداهم .

٣ ــ يعتبر المؤتمر كل حل لمشكلة فلسطين لا يرضي فلسطين والبلاد العربية ، ويفرض عليهم بالقوة ، تحديا لهم ، وخطرا على الامن والسلام في الشرق الاوسط .

٤ ــ يعتبر المؤتمر كل دولة او امة تؤيد مشروع تقسيم فلسطين ، او ايجاد كيان للصهاينة فيها ، عدوة مباشرة للعرب والمسلمين يجب مقاطعتها ، والقضاء على مصالحها السياسية ، والاقتصادية ، في البلاد العربية .

٥ ــ يرى المؤتمر ان الخطر محدق بفلسطين . ولاجل الاسراع في مساهمة اعضاء

---

(١) بلغ عدد نفوس العراق في الاحصاء العام الذي جرى في ١٩ تشرين الاول من عام ١٩٤٧ م ما يلي : ٢،٢٥٨،٩٧٥ من الذكور و ٢،٥٥٥،١٤٧ من الاناث والمجموع ٤،٨١٤،١٢٢ نسمة فكيف يمكن التوفيق بين هذه الحقيقة الاحصائية الملموسة لمس اليد ، وبين ما يقوله البراك النائب الوزير المحترم.

المؤتمر في دفع هذا الخطر عن عروبة فلسطين ، وعن الاراضي المقدسة ، القيام بتعبئة عامة شاملة ، تنفيذا للواجب الديني والقومي ، وما ابداه العلماء الاعلام ، ورجال الدين المسلمون ، والمسيحيون ، ومن الآراء القاضية بوجوب الجهاد المقدس .

٦ – يهيء أعضاء المؤتمر جميع افراد عشائرهم القادرين على حمل السلاح استعدادا للقيام بهذا الجهاد المقدس لانقاذ فلسطين ، وذلك جنبا الى جنب مع الجيش العراقي ، والجيوش العربية الاخرى .

٧ – تقرر تبليغ هذه المقررات الى سكرتيرية هيئة الامم المتحدة ، ومجلس الامن الدولي ، والامانة العامة للجامعة العربية . وللحكومات البريطانية ، والاميركية ، والسوفييتية ، والافرنسية . وتبلغ صور منها الى الحكومات العربية ، والشرقية ، كافة ورئاسة مجلسي الاعيان والنواب ، ورئاسة مجلس الوزراء ، والوزارات كافة . اهـ (١) .

في هيئة الامم المتحدة :

لما عقدت هيئة الامم دورتها الثانية في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٧م ، كانت قضية فلسطين في جملة القضايا المدرجة في جدول اعمال هذه الدورة ، لان « لجنة جمع الوثائق عن فلسطين » المنبعثة عن هذه الهيأة ، كانت قد انجزت اعمالها ، وقدمت تقريرها النهائي فاذا به يوصي بتقسيم هذا الجزء من الوطن العربي الى منطقتين : عربية ويهودية تقسيما ضاعت فيه المقاييس الجغرافية ، والاستراتيجية، والزراعية، والاجتماعية ، واذا بالممثل الامريكي في هيأة الامم المتحدة يؤيد مشروع التقسيم تأييدا صريحا « ويبذل مسعاه لحمل الدول الصغيرة وخصوصا الامريكية على تأييده ... وبدأ الوفد الامريكي نشاطه بشكل مفضوح وعنيف تناول حتى الاجراءات الداخلية ونظام الجلسات والتصويت فيها ، فصارت كفة مشروع التقسيم ترجح كلما اشتد ضغط الولايات المتحدة الامريكية على حكومات امريكة الجنوبية والدول الصغيرة سياسيا واقتصاديا حتى فاز بالتصويت في نهاية المطاف ... على ان تفصيلات القضية في هياة الامم المتحدة ، واتباع طرق غير مالوفة في نظرها ، وسلوك مسالك شاذة لاقرار التقسيم ، تمثل كلها مهزلة دولية كان الاجدر بهيئة الامم تحاشيها ، والترفع عنها ، لو انها آثرت العدل والمبادىء الانسانية العليا ، التي أعلنتها ابان الحرب الاخيرة،

---

(١) جريدة الشعب العدد (١٩٢) الصادر بتاريخ ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٧ م ويؤلمنا جدا ان نقول انه لما جردت حكومات الدول العربية – ومنها العراق – بعضا من قواتها العسكرية ، وبعثت بها الى فلسطين في أواسط ايار ١٩٤٨ م لاستخلاصها من ايدي الصهاينة ، تلكأت القبائل وتراجعت ، حتى انها لم تمد المتطوعين من المدنيين بالسلاح ، ولما حلت النكبة بالعرب ، وشرد اليهود نحو مليون عربي ، تألفت لجان عديدة لاسعاف اللاجئين فلم يتقدم بالاسعاف الواجب الا العدد القليل من الرؤساء الذين ساهموا في عقد هذا المؤتمر . وكان السيد الحسني صاحب هذا الكتاب يتردد مع حكمة بك سليمان والسيد جعفر حمندي لجمع البطانيات الممزقة للاجئين فلم يجدوا من الرؤساء ولا من غيرهم الا الصدود والاحجام . وهذه حقيقة يجب ان يجهر المؤرخ بها وان كانت مرة .

وزعمت انها في سبيل تلك المبادىء تخوض غمارها ، كما ان تلك المهزلة الدولية كانت خليقة باتخاذها عبرة ودرسا ، لو كان العرب يجدون حقا ولا يلعبون » (١) .

في دول الجامعة العربية :

وعلى اثر صدور قرار التقسيم ، عقد رؤساء الحكومات العربية وممثلوها اجتماعا في القاهرة يوم ٨ كانون الاول ١٩٤٧م ، للمداولة في النتائج المترتبة على هذا القرار ، واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ مقررات جامعة الدول العربية السرية ، فاذا ببعض الدول العربية يتخاذل ويتراجع ، واذا بالصفوف تتفكك ، واذا برئيس الوزارة العراقية يقدم مذكرة في ١٥ من هذا الشهر يصرح فيها بان العراق يعتبر مقررات بلودان السرية ـ التي نشرناها في فصل سابق ، لا تزال قائمة وواجبة التنفيذ ، ولكنه لم يحصل على من يؤيد هذا التقرير . وهكذا عاد العرب الى سباتهم ، واخذ اليهود يستعدون استعدادهم التام لاقامة دولتهم المرتقبة (٢) ولئلا يذاع هذا الفشل بين الناس قرر الرؤساء :

« اولا : العمل على احباط مشروع التقسيم ، والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين ، والاحتفاظ بفلسطين عربية مستقلة موحدة .

« ثانيا : تقرر تزويد اللجنة العسكرية الدائمة للجامعة بعشرة آلاف بندقية يكون نصيب كل بلد من بلاد الجامعة منها ما يأتي :

« شرق الاردن ١٠٠٠ ... سورية ٢٠٠٠ ... العراق ٢٠٠٠ ... المملكة العربية السعودية ٢٠٠٠ ... لبنان ١٠٠٠ ... مصر ٢٠٠٠ ... على ان تكون هذه البنادق مصحوبة بما يلزمها من عتاد ، بحيث لا يقل عن خمسمئة خرطوشة لكل بندقية واحدة . وقرر كذلك المبادرة بتقديم كل ما يمكن الحصول عليه من اسلحة خفيفة ، وقنابل ، ورشاشات ، ومسدسات ، وتوزيعها جميعها وحالا على اهل فلسطين ، وخاصة من كان منهم أكثر عرضة للخطر .

« ثالثا : تقرر عمل جميع التسهيلات اللازمة لارسال ثلاثة آلاف متطوع على الاقل الى سورية حالا ، على ان يكون عدد المتطوعين من كل بلد من بلاد الجامعة بالاقل ما يأتي :

---

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين ص ٢٢ .

(٢) لقد استعد الصهيونيون للحرب الفلسطينية قبل الحرب العالمية الثانية وفي خلالها فقاموا بـ : (١) تحصين قواهم واحاطتها بالكونكريت المسلح على اساس الدفاع . (٢) انشاء جيش الهاغانا بحجة الدفاع عن النفس . (٣) انشاء مصانع للعتاد والسلاح الخفيف والمدرعات . (٤) المساهمة في الحرب العالمية الثانية في ليبيا وايطاليا لغرض اعداد رجالهم للحرب الفلسطينية . (٥) انشاء قوة فدائية في الجيش (البالماخ) . (٦) انشاء منظمتين ارهابيتين هما عصابة الشترون وعصابة الايرغون ... الخ . محمد فاضل الجمالي في كتابه (ذكريات وعبر) ص ٢١

فلسطين ٥٠٠ . . شرق الاردن ٢٠٠ . . سورية ٥٠٠ . . العراق ٥٠٠ . . المملكة العربية السعودية ٥٠٠ . . لبنان ٣٠٠ . . مصر ٥٠٠ . .

على ان يكون المتطوعون كاملي العدة من التسليح والمهمات ، وان يتكفل كل بلد بجميع لوازم متطوعيها الى حين وصولهم الى المعسكرات ... الخ .

« رابعا : تقرر اعتماد مبلغ مليون دينار لصرفه في شؤون الدفاع عن فلسطين ... الخ .

« خامسا : تنشأ في الامانة العامة لجنة فنية عسكرية تكون تحت اشراف الامين العام الخ .

« سادسا : تقرر قبول المتطوعين من غير دول الجامعة ، في فرق الدفاع عن فلسطين الخ .

« سابعا : تقرر ان يتولى اللواء اسماعيل صفوت باشا قيادة القوات الوطنية المؤلفة من عرب فلسطين ومن المتطوعين ... الخ .

« ثامنا : تؤلف الامانة العامة لجنة من خبراء ماليين ... لمراقبة النفقات التي تطلبها اللجنة الفنية العسكرية ...

« تاسعا : تضع الامانة العامة تحت تصرف اللجنة العسكرية المخصصات اللازمة للانفاق على المتطوعين الذين يعملون تحت اشرافها .

« عاشرا : تقبل الامانة العامة ما يقدم لها من اعانات ، وتبرعات ، لمساعدة فلسطين وتكون هذه الاعانات والتبرعات تحت اشراف اللجنة المالية بالامانة العامة .

« حادي عشر : تشرف حكومات دول الجامعة على التبرعات لمساعدة فلسطين وتوجيهها الوجهة الصحيحة .

« ثاني عشر : تكلف الامانة العامة بان تباشر اعمال الدعاية في امريكة وبريطانية بعد ان اقفلت المكاتب العربية بها » اهـ (١) .

السيد علي المؤيد	صالح جبر	محمود فهمي النقراشي
فيصل	جميل مردم	رياض الصلح

في العراق :

قابلت الاوساط السياسية والاندية القومية ، بل قابل الشعب العراقي بأسره قرار هياة الامم المتحدة هذا باستنكار شديد ، واسف عميق ، على الرغم من انه كان يتوقع صدور مثل هذا القرار ، فقامت قيامة الشعب في الحواضر والبوادي تعلن

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين ص ٩٥ — ٩٦ .

سخطها على هذا المصير المظلم ، وتحتج احتجاجا صارخا على هذا التحايل المعيب ، وتنظم المظاهرات تلو المظاهرات لاستنكار القرار .

واجتمع مجلس الوزراء فورا لدرس الحالة العامة في البلاد ، واتخاذ التدابير اللازمة لمجابهة الاخطار المحدقة بالامن ، ولا سيما وفي العراق نحو مئتي الف يهودي يتحتم على الحكومة صيانة ارواحهم وممتلكاتهم ، تجاه هذا الغليان ، فارتؤي قبل كل شيء ان تصدر وزارة الداخلية هذا البيان :

بيان من وزارة الداخلية :

ان الحكومة ، في الوقت الذي تبدي فيه اسفها العميق ، واستيائها الشديد من القرار الذي اتخذته هياة الامم المتحدة بصدد فلسطين ، ترى من واجبها ان تدعو الشعب العراقي الكريم الى التزام السكينة والهدوء ، والى تحاشي كل ما من شأنه احداث القلق والاضطراب والفوضى . وانها في الوقت نفسه تطمن الجمهور مرة اخرى بانها قائمة بجميع الوجائب الملقاة على عاتقها بهذا الشان . وهي اذ تكرر رجاءها من الشعب بخصوص المحافظة على الهدوء والسكينة ، وعدم افساح المجال لحدوث ما قد يلحق الاضرار بالقضية الفلسطينية نفسها ، التي هي قضية العرب ، تعود الحكومة فتؤكد مرة اخرى بانها لا زالت عند تصريحاتها السابقة المتكررة فيما يخص توجيه الشعب العراقي توجيها صحيحا لمؤازرة عرب فلسطين ، وللحيلولة دون تنفيذ ذلك القرار الظالم .

وكيل وزير الداخلية

تصريحات لرئيس الوزراء :

وصرح رئيس الوزراء ان دور الكلام قد انتهى ، وان تقسيم فلسطين لا يمكن تحقيقه ، لان سبعين مليونا من العرب قد اجمعوا كلمتهم على محاربته .

وعقد في ندوة البرلمان اجتماعان اسفرا عن اتفاق في الراي بوجوب الانتقال من الاقوال والتهريجات ، الى العمل المؤدي الى انقاذ فلسطين .

موقف الحزب الوطني :

واصدر « الحزب الوطني الديمقراطي » بيانا استنكر فيه قرار هيئة الامم المتحدة بتقسيم فلسطين ، واعتبر القرار مخالفا لمبادىء العدالة ، ولميثاق الامم المتحدة ، وعده باطلا من الاساس ، وقال ان من حق العرب مقاومته بجميع الوسائل، واعتباره نقطة تحول في تاريخ جهادهم .

موقف حزب الاستقلال :

ونهج « حزب الاستقلال » نهجا آخر ، فأصدر بيانا دعا فيه العرب الى قطع علاقاتهم بدول الاستعمار ، هذا نصه :

ايها الشعب العراقي النجيب !

ان الجريمة التاريخية التي بداها بلفور ، قد تم تنفيذها امس على ايدي الدول الاستعمارية الكبرى : بريطانيا ، واميركا ، وروسيا ، وفرنسا ، ومن يلوذ بها من دول صغيرة عبث بها المال اليهودي ، ونفوذ الصهيونية العالمية .

ولم يكن هذا القرار الجائر ، الذي اتخذته هيئة الامم المتحدة ، بمفاجأة لنا اذ طالما صرحنا ان العالم اليوم انما تسيّره اليهودية العالمية ، وليس يضير العرب ان تصدر هذه الهيئة الدولية مثل هذا القرار الجائر ، او ان يسجل الضمير العالمي على نفسه مثل هذا العار في اظلم حكم عرفه التاريخ ، انما المهم أن يتدبر العرب امرهم ، ويعلنوها حربا اجماعية لا هوادة فيها ، يستميتون في الدفاع بها عن هذا الجزء الحبيب من الوطن العربي الاكبر ، الذي يريد الاستعمار الانكليزي — الاميركي — الروسي ان يقتطعه فيقدمه لقمة سائغة الى الصهاينة وشذاذ الآفاق . وان التاريخ ليقف اليوم ليسجل على العرب موقفهم من هذا العدوان الصارخ ، والمسؤولية تقع بالذات على كاهل الحكومات العربية التي سوف تكشف بما تتخذه من قرارات عن حقيقة موقفها ، وعما اذا كانت جادة في نصرتها لقضية فلسطين ، ام انها كانت تحاول تفتير العزائم ، وتثبيط الهمم ، في هذه المحاولات التي اظهرتها ، والدعاوي العريضة التي نشرتها .

ان الطريق الذي يتحتم على الحكومات العربية ان تسلكه ، هو تنفيذ مقررات بلودان السرية ، وما اتبعها من مقررات في صوفر ، وان البدء بها يجب ان يتم حالا من دون ابطاء ، والشعب العربي لن تقنعه بعد اليوم هذه البيانات المتكررة ، والتصريحات المتوالية ، بل يريد ان يطلع على ماهية الاعمال التي اقدمت عليها الحكومات العربية ، وان حزب الاستقلال ليرى في البيان الرسمي الصادر امس ، غموضا وابهاما لا يطمن الراي العام العراقي عن مدى مساهمة الحكومة العراقية في الاجراءات الحاسمة لوقف تنفيذ هذا القرار الظالم ، كما يرى فيه كبتا للشعور ، في الوقت الذي تغلي فيه نفوس العرب في شتى اقطارهم بالغيظ ، من جراء هذا الظلم الفادح . وان الحزب ليطالب الحكومة بالحاح ان تعلن فورا عن الاعمال التي تمت فور اعلان قرار التقسيم والاعمال التي تعتزم القيام بها .

ايها الشعب الكريم : لقد اعربت في مناسبات شتى عن الوسائل العملية التي تراها كفيلة لصد هذا العدوان ، واعلنت بصراحة لا لبس فيها ولا ابهام : ان بريطانيا لن تستطيع التنصل من تبعة اي قرار جائر تصدره هيئة الامم المتحدة ، فأصبح من واجب الحكومة العراقية ان تقدم على الخطوات التي اعلنت عنها في تلك المناسبات وتنفيذ المقررات التالية :

١ ـ اعلان مقررات بلودان السرية ، ومقررات صوفر ، والبدء بتنفيذهما حالا .

٢ ـ اعلان فلسطين دولة عربية مستقلة، والاعتراف بها من قبل دول الجامعة، وحمل الحكومات الاخرى على الاعتراف بذلك .

٣ ـ اعتبار المجاهدين من عرب فلسطين ، وغيرهم ، محاربين لهم كل الحقوق الممنوحة للمحاربين في القانون الدولي .

٤ ـ قطع العلائق السياسية بين الدول العربية من جهة، والدول الاستعمارية الاربع : (انكلترا ، امريكا ، روسية ، فرنسا) ، من جهة اخرى ، وما يترتب على ذلك من نتائج .

٥ ـ القيام بأعمال عسكرية تساهم فيها الحكومات العربية لوقف تنفيذ هذا القرار الظالم ، وتسيير قوات عسكرية نظامية لحفظ ارواح العرب هناك .

ان الوضع اليائس الذي بلغته القضية الفلسطينية يجعل على عاتقك ـ ايها الشعب الكريم ـ عبء التضحيات في حمل حكومتك على تنفيذ هذه القرارات بكل الوسائل الممكنة ، وعدم افساح المجال لمن يريد ان يخلق الاعذار لبريطانية في تخلبها عن المسؤولية التاريخية الكبرى في هذه الجريمة الشنعاء . والحكومة التي لا تستطيع الاستجابة لرغبات الشعب في تنفيذ هذه المطالب ، عليها ان تخلي الطريق لمن يستطيع النهوض بهذا العبء .

عاشت فلسطين عربية حرة موحدة

رئيس حزب الاستقلال ـ محمد مهدي كبه

موقف الشيوعيين :

اما الحزب الشيوعي السري الذي تالف في بغداد سنة ١٩٣٣م ، وتململ من رقاده وسريته بعد بعث الحياة الحزبية في العراق سنة ١٩٤٦م ، فقد قام بمظاهرات علنية وصاخبة ، وكان ينادي باعلى صوته « نحن اخوان اليهود » كما كان يستنكر كل مقاومة للصهيونية . فلما اصطدم العرب باليهود ، اصدر الحزب الشيوعي كراسا بعنوان (اضواء على القضية الفلسطينية) جاء فيه :

« ان حكومة واشنطن تستعمل الآن هجوم الجيوش العربية على دولة اسرائيل ... كوسيلة للضغط على الشعب اليهودي ... فلتسقط الحرب بين العرب واليهود في فلسطين... فليحيا التعاون والتحالف بين الوطنيين والديمقراطيين العرب واليهود لاحباط خطط الاستعمار والرجعية ولتحي الصداقة العربية اليهودية » اهـ .

استمرار المظاهرات :

واستمرت المظاهرات على شدتها وبقيت الاعمال معطلة ، والاسواق مقفلة ، والنفوس قلقة ، ولما ادركت الوزارة الخطر الذي يحيق بالامن العام في العراق صدر هذا البيان :

ان الحكومة تشكر الشعب الكريم على ما اظهره من شعور فياض تجاه قضية فلسطين ، وخاصة تشكر طالبات، وطلاب المدارس ، على اختلاف درجاتها لشعورهم النبيل ، وانها في الوقت الذي تقدم فيه هذا الشكر ، ترجو من الجميع الركون الى الهدوء والسكينة ، وتطلب اليهم جميعا انهاء المظاهرات ، وان يتركوا للحكومة ــ وعلى راسها صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ــ التي تقدّر ما يترتب عليها من الواجبات ، عمل ما يلزم تجاه قضية فلسطين العزيزة ، مع العلم بأن فخامة رئيس الوزراء قد سافر لحضور مجلس الجامعة العربية الذي سيعقد لهذه الغاية ، وان الحكومة العراقية ستنفذ ما تقرره الجامعة من مقررات لصالح فلسطين بكل دقة . هذا واكرر رجائي من العراقيين عامة انهاء الاضراب والمظاهرات ، وارجو من الطلاب خاصة ان لا يقوموا بعد الآن بأية مظاهرة ، وان يرجعوا الى حظيرة التدريس فورا وعندما تحين ساعة الجهاد ، والعمل ، والتضحية ، لانقاذ فلسطين العزيزة من الخطر ، ستطلب منكم العمل والقيام بالواجب . واملي من ابنائي الطلاب ان يكونوا اول من يصغي الى هذا النداء .

بغداد ٥ كانون الاول ١٩٤٧م

وكيل وزير الداخلية

لم تنته المظاهرات ــ بصدور هذا البيان ــ فاستمر الاضراب ، واستمرت التجمعات ، ولما ادركت وزارة المعارف خطورة الوقف ، وجهت الى ادارات المدارس كافة هذا التحذير في السابع من كانون الاول ١٩٤٧م :

« ان وزارة المعارف تقدّر الشعور الفياض الذي اظهره طلاب المدارس وطالباتها نحو قضية فلسطين ، التي يعتبرها العالم العربي والاسلامي اجمع قضيته الكبرى. وقد كان للنظام السائد في هذه المظاهرات اثره الحسن ، وتجد وزارة المعارف ان الطلبة قد قاموا باظهار ما يمليه عليه شعورهم ، غير انها تخشى ان الاستمرار على المظاهرات قد يؤدي الى الفوضى ، واختلال النظام ، وضياع الدرس ، واشغال المسؤولين عن القيام بالاعمال المجدية الايجابية بالاشتراك مع سائر الدول العربية ، ولذلك تطلب وزارة المعارف من ابنائها طلبة المدارس كافة العودة الى صفوفهم والمحافظة على النظام » .

وكانت « نقابة المحامين » قررت القيام بمظاهرة صاخبة للاحتجاج على قرار التقسيم في السابع من كانون الاول، فطلبت اليها وزارة الداخلية بكتابها المرقم ١٨٩٢٢ والمؤرخ ١٩٤٧/١٢/٦م الغاء هذه المظاهرة حفظا للنظام العام ، فما وسع النقابة الا الاعلان عن ارجائها الى اجل غير مسمى .

وفي استطاعتنا ان نقول ان تحريض الحكومة لطلاب المدارس على القيام بالمظاهرات من اجل فلسطين ، شجعهم على القيام بالمظاهرات السياسية ضد معاهدة بورتسموث وضد سياسات الوزارات التي كانت تريد الحاق العراق بعجلة الاستعمار .

افتتاح مجلس الامة

صدرت الارادة الملكية المرقمة ٧٠٠ لسنة ١٩٤٧م في ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧م بدعوة مجلس الامة الى عقد اجتماعه الاعتيادي الاول ، من دورته الانتخابية الحادية عشرة ، في يوم الاثنين الموافق ١ كانون الاول ، وهو الموعد القانوني لاجتماع المجلس المشار اليه في كل سنة تقويمية ، فاجتمع في هذا اليوم ، وحضر اجتماعه رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشاره الخوري ، وصحبه الذين كانوا يزورون العراق ، وبعد ان القى الوصي « خطاب العرش » الذي اعدته الوزارة القائمة ، اجتمع الاعيان في بناية مجلسهم ، وانتخبوا نوري السعيد رئيسا لمجلس الاعيان . أما النواب فقد اعادوا انتخاب عبد العزيز القصاب رئيسا لمجلسهم . وبعد ان عقد مجلس الاعيان جلستين وعقد مجلس النواب (١٢) جلسة صدرت الارادة الملكية بحل مجلس النواب في ٢٢ شباط ١٩٤٨م لاسباب سنذكرها وهذا :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب :

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، مرحبين بكم ، راجين لكم التوفيق في اعمالكم ، والسداد في آرائكم .

ايها السادة : من دواعي اغتباطنا ان نجد بين ظهرانينا اليوم ، ضيفنا العظيم فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ، الذي تفضل واجاب دعوتنا لزيارة العراق . ونحن اذ نرحب بفخامته اجمل ترحيب ، لواثقون بأن سيكون لهذه الزيارة الكريمة الاثر الحسن في توثيق عرى الاخوة بين بلدينا وشعبينا الشقيقين . ولا يخفى على حضراتكم ما لضيفنا الكريم من مكانة سامية في الاقطار العربية ، نظرا لما قام به فخامته من جهاد متواصل ، وتضحيات جمة ، في سبيل حرية لبنان واستقلاله .

ايها السادة : تكاد تكون المرحلة الحاضرة ، التي تجتازها العلاقات الدولية ، من اخطر المراحل الي اعقبت الحرب العالمية الاخيرة ، بالنظر للظروف والاحوال الدقيقة الي كونتها التيارات المتضاربة في السياسة الدولية ، الامر الذي اقلق بال العاملين على توطيد السلم العالمي وتركيزه على اسس العدل العام ، وعلى ضوء الاهداف التي انطوى عليها ميثاق الامم المتحدة ، فكان من الطبيعي ان تواجه حكومتنا هذا الوضع بيقظة وروية .

ان اهم ما يشغل بال العرب اليوم ، هو قضيـة فلسطين العزيـزة . اما وقد فوجىء العالم العـربي بماساة التقسيم ، الذي قررته اكثرية هياة الامم المتحـدة ، بالرغم من الجهود العظيمة المتواصلة التي بذلها العـرب في سبيل عدالة قضيتهم ، فالحكومة عازمة عزما اكيدا على المساهمة في انقاذهـا من الاخطار المحدقـة بها بكل ما لديها من الوسائل ، ويسرنا ان نعلن ان دول الجامعة العربية التي اجتمعت فيالقطر الشقيق لبنان ، بدعوة من حكومتنا ، قررت مقررات خطيرة سيكون لها اثرها الفعال في انقاذ فلسطين من العدوان الغاشم الذي لم يسبق ان عرف التاريخ له مثيلا ، ذلك العدوان الذي سيؤدي تنفيذه بالقوة الى تعريض الشرق الاوسط لخطر محتم . كما ويسرنا ان نعلن ان اتحاد الكلمة ، وانسجام الآراء ، ووحدة المسعى بين دول الجامعة العربية ، لم يكن في يوم من الايام اقوى مما هو عليه الآن ، وان تقارب البلاد العربيـة في جميع الشؤون ، لمما يدعو الى الغبطة والارتياح ، وكان من ثمار ذلك عقد معاهدة اخوة وتحالف بين العـراق وبين المملكة الاردنية الهاشميـة الشقيقة ، ونامل عقـد معاهدات على هذا الغرار مع الاقطار العربية الشقيقة الاخرى . كما ان حكومتنا لم تال جهدا في الدفاع عن حقوق اخواننا العرب في شمال افريقية .

اما علاقاتنا مع الجارة الجمهورية التركية ، فمشبعة بروح الثقة والتآزر ، وان معاهدة التحالف وحسن الجوار التي ابرمها مجلسكم العالي في دورته السـابقة ، قد دعمت هذه الروابط وعززتها . واما روابطنا مع جارتنـا العزيزة ايران ، والدولـة الصديقة افغانستان ، فسائرة بوجه يدعو الى الثقة والارتياح .

هذا وان حكومتنا قد اعترفت بالجمهورية الاندنوسية الناشئة ، التي تربطنـا واياها روابط تاريخية ودينية وثيقة ، وان النية منصرفة الى تأسيس علاقاتسياسية مع دولتي باكستان وهندستان ، اللتين سررنا كثيرا لحصولهما على الحكم الذاتي .

ولقد كان لزيارتنا لفرنسا وبلجيكه فيالصيف المنصرم، بناء علىدعوةحكومتيهما، اطيب الاثر في نفسنا لما لقيناه من حفاوة وترحيب .

ان صلاتنا مع حليفتنا بريطانية العظمى ، تلك الصلات المؤسسة على معـاهدة التحالف العراقية ــ البريطانية ، فهي لا زالت وثيقـة كما كانت في كل الادوار . اما المعاهدة العراقية ــ البريطانية فالحكومة عاملة على تعديلها على اساس ضمان المصالح المتبادلة بين الند والند .

ان الحكومة عاملة على توطيد دعائم الامن والطمانينة في البلاد ، ولما عاد الشيخ احمد البارزاني وعصابته من ايـران في الصيف الماضي ، بسبب الضغط الذي وقع عليهم من قبل القوات الايرانية ، وجدوا ان القوات العراقية واقفـة لهم بالمرصاد ، فلم يكن امامهم الا الاستسلام ، عدا الملا مصطفى وشرذمـة قليلة من بطانته ، فانهم تسللوا الى الاراضي العراقية ، وعندما لاحقتهم القوة العراقية، اضطروا الى الفرار. اما من استسلم منهم فقد آوتهم الحكومة ، وزودتهم بالغذاء ، والكساء ، والماوى ، ليعيشوا بعد الآن عيشة راضية .

وكان من جهود الحكومة ان عثرت على الاشخاص الذين كانوا يقومون بنشر الدعاية للمبادىء الهدامة بواسطة النشرات السرية ، فساقتهم الى القضاء الذي قال كلمته فيهم ، وانزل بهم ما يستحقون من عقاب ، والحكومة دائبة على العمل للحيلولة دون افساح المجال لمثل هذه الاعمال المخالفة للقوانين ، والضارة بالبلاد .

ان الحكومة تبذل عناية خاصة في تحسين امور البلديات ، وقد انجزت الترتيبات لتجهيز عدد من المدن بالماء والكهرباء . اما مشروع المجاري لمدينة بغداد ، فسينفذ على ضوء التوصيات التي قدمها الخبير الذي استقدم لهذا الغرض .

واما الجهاز الحكومي ، فقد اتخذت الحكومة التدابير المقتضية لاصلاحه اصلاحا يكفل الامن ، والعدل ، ويستوجب الطمانينة في نفوس الموظفين . وهي لهذا الغرض قد هيأت اللوائح لقوانين الخدمة المدنية ، والملاك ، والانضباط ، والتقاعد المدني ، وكذلك اللوائح لخدمة ارباب المهن ، والفن ، كالمهندسين ، والمعلمين ، متوخية في ذلك اسسا تتناسب مع الظروف الراهنة ، ورفع مستوى الموظفين ماديا وادبيا ، وستقدم هذه اللوائح قريبا الى مجلسكم العالي .

ان الحكومة جعلت نصب عينها تقوية الجيش من حيث معداته، وتزييد كفاياته وضمان حقوق رجاله ، فشرعت لذلك قانون تعديل خدمة الضباط في الجيش ، وتعديل قانون التقاعد العسكري ، وجهزت الجيش بالاسلحة والمعدات الحديثة ، وهي ساعية لاصلاح شؤون التجنيد ، وضمان راحة الجنود .

ان الحكومة قائمة بتقوية المؤسسات القضائية. فزادت عدد الحكام ، واحدثت محاكم مدنية جديدة ، واسست محاكم دينية للطوائف المسيحية ، والموسوية ، واكثرت من فروع التسوية وتشكيلاتها ، وهي مهتمة في تشريع القانون المدني ، وقوانين الاحوال الشخصية ، واصول المحاكمات للطوائف ، ورسوم الطابو التي اودعتها الى مجلسكم الموقر ، كما وانها انجزت لوائح قانون احكام الوقف ، واصول المرافعات المدنية ، وقائمة باحضار لائحة قانون الشركات، وقانون المحاماة ، وستقدم الى مجلسكم العالي في اجتماعه هذا .

ان حكومتنا بدات بتنفيذ قانون المصرف الوطني المركزي ، الذي شرع في الدورة السابقة ، لضمان سياسة نقدية رشيدة ، والسيطرة على سياسة العملة ، ومراقبة تداولها ، وحلت قضية الارصدة الاسترلينية حلا وفق اتفاقية روعي فيها حقوق البلاد ، كما انها عقدت اتفاقية اخرى لتسهيل تنفيذ الاتفاقية الاولى ، بقدر ما يتعلق بالعملات النادرة ، واصدرت الشطر الاول من القروض التي وافق مجلسكم العالي على اصدارها . وتعنى الحكومة عناية خاصة لتهياة المبالغ التي يتطلبها الانشاء ، والتعمير ، والنبوض بالبلاد في مختلف النواحي ، لا سيما الصحية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والاقتصادية ، وهي جادة في استثمار الاموال الوطنية ، واصدار القروض الداخلية الباقية لتمويل المشاريع الاقتصادية ، بالاضافة الى ايجاد رؤوس اموال اخرى لتلك المشاريع عن طريق المصرف الدولي . كما انها عازمة على تزييد راس مال المصرفين : الزراعي ، والصناعي ، لتمكينهما من القيام بواجباتهما على وجه اكمل . وقد اعدت لوائح لانشاء مصرفي العقاري والرهونات . اما الضرائب والرسوم،

فستعيد الحكومة النظر في بعضها لجعلها متماشية مع الظروف السائدة ، وان تعديل قوانين ضريبة الدخل ، وضريبة العرصات ، ورسوم البلديات واعداد لوائح لرسوم وسائط النقل ، والطرق ، وغيرها من اللوائح التي ستقدم الى مجلسكم العالي بالقريب العاجل ستؤدي الى تحقيق هذا الغرض .

لقد سارت حكومتنا بشؤون التموين على منهج يضمن الاكثار من الاستيراد ، فرفعت السيطرة عن كافة المواد المستوردة ، باستثناء المواد الكمالية التي حددت استيرادها ، وكذلك المواد التي تسبب تبديد ثروة البلاد ؛ وشجعت استيراد المواد الضرورية ، وحصرت التصدير بالمواد الفائضة ، وقصرت توزيع العملات النادرة على المواد الضرورية ، ووزعت على المزارعين عددا كبيرا من المضخات .

ان حكومتنا قد تهيات لمجابهة خطر الجراد ؛ ومكافحة ذبابة البحر الابيض ، ومهتمة بوقاية النباتات من الآفات الزراعية ، وتوجه عناية خاصة بالغابات بتوزيع البذور المنتقاة على المزارعين . وقد لاحظت الحكومة ان اغلب الزراع في المنطقة الشمالية قد اصيبوا باضرار جمة في الموسم الماضي ، بسبب الجفاف ، والجراد ، فامدتهم مجانا بكميات غير قليلة من الشعير للترفيه عنهم ، ومساعدتهم لاستئناف اعمالهم الزراعية ، وقد عملت على استيراد المكائن الزراعية لتاجيرها الى المزارعين ، وبوشر بتأسيس معامل لتصليح تلك المكائن ؛ وسيكون لذلك اثر محسوس في زيادة الانتاج الزراعي . وقد بوشر بانشاء أهراء « سايلو » لخزن وتنقية الحبوب ، وهي جادة في اسواق التمور العراقية ، وتحسين كبسها ؛ وانها عاملة على تأسيس شركة للنقل البحري ، لتسهيل نقل المنتجات العراقية الى الاسواق الخارجية ، وعازمة على توزيع اراضي اخرى من مشروع الدجيلة ؛ وتطبيق مثل هذا المشروع على اراضي اميرية اخرى ؛ تشجيعا للملكية الصغيرة . وقد اعدت مناقصة عالمية لتشييد مصفى النفط الحكومي في بيجي ، وسيقام بتشييده بعد درس العطاءات، وقد قامت الحكومة بالتحريات الضرورية عن الثروات المعدنية وطرق استثمارها ، كما وانها مهتمة بتوسيع مشروع حفر الآبار الارتوازية ، وتوزيع المضخات بصورة تضمن تجهيز المياه الصالحة للشرب ، اضافة الى اهتمامها بموضوع احصاء الانتاج الصناعي الذي استقدمت خبيرا من اجله ، وحددت مساحات زرع التبوغ ؛ وحصرته بالمناطق التي تصلح لانتاجه بصورة جيدة .

ان حكومتنا تعنى عناية خاصة في الشؤون الثقافية ؛ ولتأمين اهدافها فتحت مدارس ابتدائية متعددة في اكثر الالوية ، اضافة الى التوسع الطبيعي . وكذلك فتحت دورا جديدة للمعلمين والمعلمات ، واهتمت بتزييد اعضاء البعثات العلمية ، واستقدمت الاساتذة من البلاد الاجنبية والعربية ، وقد اتخذت الخطوات اللازمة لتاسيس المجمع العلمي العراقي الذي سيعنى باللغة العربية ، وآدابها ، واحياء التراث العربي .

ان حكومتنا مهتمة في انجاز الدراسات لمشاريع الري الكبرى ، وتقدمت هذه الاعمال تقدما محسوسا ، فانتهت اغلب تصاميم مشروع الحبانية ، واتفقت الحكومة مع الشركة على حفر مدخل الورّار وناظمه ، وان الاعمال قائمة ومستمرة لاكمال

جدول الذبان وناظمه . اما التحريات الخاصة بمشروعي بخمة والثرثار فقد انتهيا ، وقد بوشر بوضع تصاميمهــا ، وقد شرع في دراسة انشاء السدود . واما مشروع وقاية مدينة البصرة من الفيضان ، فهو على وشك الانتهاء ، والعمل جار على انشاء واكمال عدد غير قليل من الجسور . وقد تم فعلا توسيع المطار في البصرة ، ووضعت التصاميم لمشروع الميناء الجوي في بغداد ، وسيباشر في تنفيذه . كما تم تشييد عدد من المستشفيات ، والمــدارس ، والمختبرات ، ودور سكنى الموظفين ، والمخــافر ، والابنية الحكومية ، والعمل جار على انشاء مثل هذه المباني والمؤسسـات . وتبــذل الحكومة عناية خاصة في شؤون عمال السكك الحديديــة والميناء ، وبناء دور لهم ، وترفيه احوالهم المعاشية والصحية .

ومن المقاصد التي تعنى حكومتنا بها عناية قصوى ، هي الحالة الصحية . فقد استقدمت عددا من الاطباء الاختصاصيين، واوفدت عددا كبيرا من اطبائنا العراقيين الى انكلترة واميركة للتدريب والتوسع ، وهي جادة في مكافحة الامراض المتوطنــة ، بعد ان وسعت معهد ابحاث الملاريا ، واحدثت مستوصفات سيارة ، كما ساهمت في تأسيس مستشفى السل في العراق ، ووسعت معاهد الامومــة والطفولة ، ووفرت على روادها الاغذية الصحية . وقد فتحت مدرسة جديدة للكيمياء ، ووسعت الكلية الطبية ، ورفعت مستواها العلمي . وقد كان لتنفيــذ قانــون الخدمــة الطبيــة ، الذي شرّعــه مجلسكم العــالي في السنــة الماضيــة ، اثره المحسوس في معــالجة وتنظيم شؤون الصحة . كما وان تنفيذ قانون تشييد مسـاكن العمال ، وقيام بعض المكلفين بتشييد دور للعمال ، مما سيكون له الاثر المفيد في الترفيه على هذه الطبقة. وان لائحة تعديل قانون العمال ، التي ستعرض على مجلسكم ، ستضمن رفع المستوى الصحي والاجتماعي العامل ، والمحافظة على حقوقــه المشروعة . هذا وقد نفــذت الحكومة قانون تسجيل النفوس العام ، الذي شرّع في الدورة الماضية ، فتم التسجيل بصورة تدعو الى الارتياح .

اما شؤون الاوقاف فقد اعتزمت الحكومة على السير على خطة تضمن اعمــار الاوقاف ، وانماء مواردها ، لتمكينها من القيام بالواجبــات المتوخاة منها ، كرفــع مستوى العلوم الدينية ، والاكثار من فتح المياتم ، وتعليم الايتام المهن المفيدة ، وقد اصدرت الحكومة نظاما سيساعد كثيرا على تحقيق هذه الاغراض .

هذا والله اسأل ان يقرن اعمالكم بالخير والفــلاح ، وان يكون في عونكم ، وان يلهمنا الصواب في القول ، والعمل تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم اهـ .

ازمــة الخبــز

العراق بلد زراعي معروف بقوة تربته ووفرة حاصلاته ، منذ اقدم العهــود ، حتى قال فيه « هيرودوتس » ابو التاريخ :

« وتنمو عندهم الزروع جــدا ، حتى لا تضاهيها ارض مخصبــة بكل اقطــار العالم ، فان الحبوب تعطي مئتي ضعف ، وعند الاقبال تعطي اكثر من ثلثمائة ضعف، وتعوّض عن العنب والزيتــون والتين ، التي لا تصح زراعتها بتلك التربــة ، بعكس

الحبوب . وورق الشعير بعرض اربع اصابع . اما الـذرة والسمسم فلا اذكر عظم خصبهما، ونمو جذوعهما لانني اعلم يقينا ان كل من لا يعرف تلك الاقطار لا يصدقني، ولذلك ضربت صفحا عن ذكرهما » (١) .

وكانت حاصلات العراق تسد حاجـة الاهلين وتفيض ، فيصدر الفائض الى الاسواق العالمية . فلما استخدمت المضخات ، وآلات الزراعة الحديثة في هذه البلاد، ولمس الناس الارباح الطائلة التي يجنيها مضاعفة الانتاج ، اقبل الناس ، ولفيف كبير من الاعيان ، والنواب ، والـوزراء على الـزرع ، فكانوا يشاركون الزراع في نفقـات الانتاج وفي حاصله ، ويبذلون اقصى الجهود لتامين التصدير .

وكانت سنة ١٩٤٦/١٩٤٧م اسوا سنة عرفها العـراق في تاريخـه الزراعـي الحـديث . فقد قلّ المطـر ، وكثر الجـراد ، ومنيت المزروعات باضرار منوعـة ، وتضاعفت الرغبة في تصدير الحنطة والشعـير ، امعانا في الاثراء السريع ، دون ان يلتفت الى حاجة البلاد واستهلاكها المحلـي ، ما دام المرموقون قد أمنوا وذووهـم حاجاتهم من الحبوب المعاشية ، فلم يدخل شهرا ايلول وتشرين الاول ١٩٤٧م ، الا والبلاد تشكو ازمة حادة في الخبز ، وعاد ذلك المنظر المؤلم الذي الفـه الناس ايـام الحرب العجـاف ، يوم كان الرجـال والنسـاء والاطفـال يتجمهـرون على المخـابز والافران ، ويتدافعون بالمناكب والسكاكين ليحصلوا على القليل من الخبز .

وفي الوقت الذي كانت « غرفـة تجارة بغـداد » تحـذر المسؤولين من مغبـة الاستخفاف بهذه الضائقة المعاشية، وتصر على وجوب منع تصدير الشعير، والاستيلاء على الميسـور منه ، لخلطه مع الحنطة ، وتوفير الخبز المخلوط للشعب ، كانت اجازات التصدير تعطى بلا حساب (٢) لان الاقطاعيين ، والمتنفذين ، كانوا يوهمـون السلطة بأن لا خوف من مجاعة في العـراق . وتدخلت « غرفة تجارة الموصل » في الامـر ، واشعرت السلطات المسؤولة بان البلاد مقبلة على خطر مريع ، اذا لم تتخذ الحكومة التدابير الصارمة لمنع تصدير الحبوب ، فلم تجد اذنا صاغية .

واشتدت « ازمة الخبز » فتململت الـوزارة ، ولكن بعد فـوات الوقت ، او « بعد خراب البصرة » كما يقولون ، فالفت لجنة من مدير الداخلية العام ، ومتصرف لواء بغداد ، وامين العاصمة ، لبيان افضل الطرق لتوفير الخبز ، ومعرفة اسبـاب

---

(١) تاريخ هيرودوتس — ٩٩ من الطبعة العربية : بيروت ١٨٨٦/١٨٨٧ م .

(٢) ان حاصل ذلك العام كان اقل من المعدل بكثير . لذا كان مـن الضروري التنكير في استيراد الحنطة . الا ان خزن الحبوب وتصديرها بدون روية وحكمة ، قد ادى في الاشهر التالية مـن العام ١٩٤٧ م الى نقص خطير في المخزون من الطعام

S. H. Longrigg - Iraq 1900 to 1950

P. 343

ثم يقول لونكريك في ص ٣٤٤ من كتابه هذا :

« واذا كان الارتباط مع بريطانية ، وبقاء الفنيين البريطانيين بالنسبة لبعض الساسة والمتذمرين : امرا عدوانيا فانه كان فرصة صالحة للتعبير عن مشاعرهم في التألم من ذلك النقص الخطير في الطعام. ومن عدم توفر المناسبات الاقتصادية كما كان تعبيرا ضد رئيس الوزراء البغيض شعبيا ، وضد الادارة التي تتجلى فيها النواقص الواضحة وتحوم حولها شكوك الفساد » اهـ .

قلته . فكان من جملة مقترحات هذه اللجنة ان تقوم السجون بعمل ٢٥،٠٠٠ صمونة في كل يوم ، وان يسارع المزارعون الى تسديد حصة الحكومة من حاصلات الحنطة والشعير ، في وقت لم يكن في البلاد حنطة ، ولا شعير ، الا « الشعير » الذي ادخره المتنفذون لتأمين اموال السحت لهم . وقد تكلل عمل المسجونين بالنجاح فكفوا انفسهم من هذه المادة المعاشية . واسرع الفقراء من المزارعين الى تأدية حقوق الحكومة . اما المتنفذون منهم فلم يسلموا الا النزر اليسير ، لان العقوبات التأديبية الطفيفة التي فرضت عليهم ، لم تحل دون جشعهم ، واستمرارهم في سلب قوت الشعب . حتى اذا حل الكانونان : كانون الاول ١٩٤٧ وكانون الثاني ١٩٤٨ كانت « ازمة الخبز » في مقدمة العوامل التي طوّحت بالوزارة القائمة ان لم تكن عاملها الاوحد .

الازمة في مجلس النواب :

لم تخف خطورة « ازمة الخبز » في العراق على لفيف كبير من النواب ، الذين كانوا يقدرون الحالة تقديرا حسنا ، ويشعرون بالخطر الذي يهدد المملكة والاهلين في مستقبلها القريب . فتقدم اثنا عشر منهم بالتقرير التالي في ٢٣ كانون الاول ١٩٤٧م :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم :

نقدم لمقامكم هذا التقرير ، مستوضحين من فخامة رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالوكالة ، راجين اجراء ما تقتضيه احكام المادتين ١١٥ و ١١٦ من النظام الداخلي لمجلس النواب بشأن موضوعه :

١ ـ تجابه البلاد اليوم ازمة خبز مستحكمة الحلقات ، لم تجابه مثلها في تاريخها الحديث مطلقا . فان الحنطة والشعير ـ وهما المادتان الضروريتان لقوت الشعب ـ قل الموجود منهما قلة محسوسة ، وغلت اسعارهما في الاسواق غلاء فاحشا ، فبلغ سعر الطغار الواحد من الحنطة حدا يتراوح بين ١٥٠ و ٢٤٠ دينارا ، كما اصبح الطغار الواحد من الشعير يتراوح بين ٦٠ و ٨٠ دينارا . وقد ترتب على ذلك صعوبة الحصول على البذور الضرورية لبذرها في الموسم الزراعي الحالي ، بصرف النظر عن رداءتها وغشها ، حتى تواتر القول ان المساحة المزروعة من الحنطة في الموسم الزراعي الحالي تقل عما كانت عليه في الموسم الماضي بنسبة كبيرة لا تقل عن الثلث . الا ان الاهم من ذلك ان عامة الشعب تعاني الآن ضائقة ، وتكابد ازمة في العيش ، تعذر عليها ان تجد لها مخرجا منها ، فان الخبز الاهلي الذي يباع حرا في الاسواق ارتفع الى حد لا يطاق ، وعجزت عامة الشعب عن الحصول عليه لغلائه الفاحش .

٢ ـ اما دقيق الصمون الذي يوزع على الافران لصنع الصمون والخبز باشراف الحكومة فانه دقيق رديء ومغشوش الى حد لا يستساغ ، ولا يمكن هضمه احيانا ، فهو خطر على الصحة العامة ، فلا بدع اذا استحوذ القلق ، والحالة هذه ، على الجمهور ، وحامت الشبهة ، وتضاربت الآراء في ذلك الى حد كبير .

٣ — وقد لابس هذه الازمة وزاد تفاقمها، تصرفات شتى من شأنها اثارة الحيرة. فقد انتبه فريق من اعضاء المجلس النيابي ، خلال انعقاده في اجتماعه غير الاعتيادي — السابق ، الى رداءة الموسم الزراعي الماضي ، ونقص الحاصلات الزراعية — وخصوصا الحنطة — لافتين أنظار المسؤولين ، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة الذي أكد للمجلس ان الحنطة موفورة الى درجة انها تمكن الجميع من الحصول عليها باسعار متهاودة ومعقولة . ومما صرح به في هذا الشأن ان الحنطة نزلت الى الاسواق ، وان الشكوى ستزول بطبيعة الحال ، بعد اسابيع قليلة ربما لا تتعدى الثلاثة اسابيع على الاكثر ، ولا مجال للتخوف من ان كميات الحنطة قليلة . ولم يشاطر رئيس الوزراء راي من راى من النواب وجوب الاحتفاظ بكمية من الشعير ، ومنع تصديره الى الخارج . ومن اراد الاطلاع على نصوص المساجلات المشار اليها في هذا الباب فليرجع الى محاضر جلسات الاجتماع غير الاعتيادي المذكور .

٤ — ومما تجب الاشارة اليه ، ان اسعار ما يفرض تسليمه على الزراع من الحنطة ، كانت حددت في زمن الحكومات السابقة بمبلغ يتراوح بين ٢٨ و ٣٢ دينارا للطن الواحد ، مع العلم ان اسعار الحنطة في السوق خلال المدة المذكورة لم تزد على اربعين دينارا للطن الواحد . وهكذا كان لوحظ التناسب بين السعر الرسمي ، وبين سعر السوق حينئذ ، غير ان الامور سارت على العكس من ذلك في زمن الحكومة الحاضرة ، حيث فرض سعر للحنطة المتسلمة من قبل الزراع ، لم يتجاوز (٢٦،٥٠٠) دينارا للطن الواحد ، في حين ان سعرها في السوق ترك وشأنه يتراوح بين ٧٥ و ١٢٠ دينارا للطن الواحد . هذا بالاضافة الى جعل تخمينات السنة الماضية اساسا لتقدير مقدار الحنطة المطلوب تسليمها من قبل الزراع ، بدون ملاحظة البوادر التي دلت على قلة حاصل الحنطة في هذه السنة . وتلا ذلك ان الحكومة لم تتقيد بالسعر الرسمي المقرر من قبلها ، عندما استوفت حصتها نقدا من الزراع بسعر أعلى بكثير من السعر الرسمي ، كما انها اشترت كميات اخرى من الحنطة بسعر يزيد على سعرها الرسمي المذكور ، فاوجدت هذه التصرفات جوا حدث فيه ما يدعو الى الاسف من امتناع بعض الزراع عن تسليم مقادير الحنطة المطلوبة منهم ، فعومل افراد منهم بالشدة ، كما قيل ان افرادا آخرين قوبلوا بالتساهل . وعلى كل فلقد فترت عزائم الكثير منهم عن بذر بذور الحنطة في الموسم الزراعي الحالي . جرى كل ذلك في سبيل قيام الحكومة في مدن معدودة في العراق ، بتموين الصمون الذي سبق القول عن رداءة مواده .

٥ — ومع ان النقص في محصول الحنطة اصبح حقيقة راهنة ، لم يبق أي مجال للشك فيه على مرور الايام ، مما كان يتحتم الاقدام على منع تصدير الشعير ، فقد استمر التصدير حرا حتى نهاية شهر تشرين الاول ، بل منحت الاجازة بتصدير كميات منه حتى بعد اعلان المنع ، الامر الذي فوّت على البلاد كميات كبيرة من الحبوب المصدرة ، وكان في بقائها داخل البلاد وسيلة من جملة الوسائل التي تعالج بها الازمة فيتلافى نقص الحنطة .

٦ — ومع أن ظروف الازمة المار ذكرها كانت تستدعي الجد في مكافحة التهريب،

فقد استمر تهريب الحبوب والمواد الغذائية الى الخارج ، والحالة تدل على انه لم يزل جاريا حتى الآن .

٧ ـ واخيرا فان ازمة كهذه ، بينما تستدعي ان تبقى مهمة النهوض باعبائها في عهدة دوائر رسمية : كمديرية المنتوجات المحلية ، ومؤسسات بلدية : كامانة العاصمة ـ وهي دوائر ومؤسسات لها صلتها بطبقات الشعب ومعرفتها باحوالها . ولها موظفون ومستخدمون بعدد كاف ، اكتسبوا الخبرة بممارستهم الشؤون المماثلة لمدة طويلة ، على ان تتخذ كافة التدابير لتقوية هذه الدوائر والمؤسسات بالخبراء ، وذوي الكفاءات من الاهلين ، مع ضمان التسهيلات والمساعدات اليها من قبل الدوائرالحكومية الاخرى ـ فان الحكومة على العكس من ذلك عهدت بمعالجة الازمة المذكورة في بغداد الى مديرية استحدثتها ، الامر الذي لا يتناسب وما يقتضي من تقدير لخطورة الازمة المذكورة ودرجة شمولها .

٨ ـ وهكذا تواجه البلاد الآن ازمة شديدة تتعلق بحياة الشعب ومعيشتهراسا، وتؤثر تأثيرا كبيرا على مقدرته في العمل والانتاج . اذ تواتر القول بان الكميات المخزونة من الحنطة الآن لا تكفي لتموين الشعب الى الموسم القادم ، وربما سارت الحالة من سيء الى اسوا ، اذا ظلت الامور سائرة على الوجه الذي تسير عليه الآن . لهذا ولما كان هذا الموضوع الخطير جديرا بالدرس والبحث الدقيق ، على شكل يزيل القلق وينير لنا الطريق ، تقدمنا بهذا التقرير مستوضحين من فخامة رئيس الحكومة عن ماهية تدابيرها واجراءاتها المتخذة لمعالجة الازمة ، وذلك للمذاكرة على تقريرنا في المجلس ولمعاليكم مزيد الاحترام .

نائب بغداد جاسم امين مخلص . نائب بغداد عبد الرزاق الشيخلي ، نائب بغداد ذيبان الغبان ، نائب بغداد جعفر حمندي .

نائب بغداد نصرة الفارسي ، نائب بغداد محمد رضا الشبيبي ، نائب الحلة عبد الهادي صالح ، نائب الموصل نجيب الصايغ .

نائب المنتفك ، ريسان الكاصد . نائب الديوانية أركان عبادي ، نائب بغداد عبد العزيز جميل ، نائب بغداد غازي عبدالعلي الكريم .

موقف رئيس الحكومة :

كان رئيس الوزراء ساخرا من هذا التحدي لوزارته ، وكان من رايه ان ازمة الخبز ليست جديرة بالاستيضاح على هذا النحو العلني ، وان هنالك امورا اهم من ازمة الخبز ، فعالج موضوع الاستيضاح بعد تلاوته مباشرة قائلا :

« ان الحكومة ليست مستعدة لان تقبل هذا الاستيضاح، وانا كنت اود ان يقدم السادة المحترمون استيضاحا في أمور جديرة بالاستيضاح عنها . اما انهم يتخذون من ازمة الخبز كما يقولون ، والكل عالم بما كان عليه وضع البلد من شحة في منتوج

الحنطة ، فالوضع السائد يعلمه الكل ، ويعلمه حضرات النواب المحترمين ، ومع هذا يريد ان يتخذ السادة المعترضون هذا الوضع وسيلة لغمز الحكومة ، والتهجم عليها من هذا الطريق . ان الباب سيكون مفتوحا أمام المجلس العالي لمناقشة امور ليست كهذه ، بل اهم من هذا بكثير . وامامكم البحث الطويل عن خطاب العرش ، وسيكون قريبا . هذا ما اردت ان اقوله وللمجلس العالي ان يحكم في هذا الشأن » اهـ (١) .

وكان من البديهي أن ترفض « الاكثرية الحكومية » من النواب الذين اعتادوا ان يلبسوا لكل حلة لبوسها قبول هذا الاستيضاح ، فعندما جرى التصويت عليه بقراءة الاسماء ، اتضح ان المؤيدين لقبوله والمذاكرة حوله كانوا (٣٢) نائبا والمخالفين (٦٣) وتغيب عن الجلسة (٤٢) نائبا فكان لهذا الرفض اثره الخطير في اسقاط الوزارة بعد حين ، وعلى وجه التحديد بعد شهر .

بين العراق واسبانية

أعربت الحكومة الاسبانية عن رغبتها في تأسيس علاقات دبلوماسية مع العراق، فاتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته المنعقدة في ٤ كانون الاول ١٩٤٧م :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الخارجية المرقم (ت ١٤٤٩ – ١٤٤٩ – ٢٠٠ – ٦٨١٧) والمؤرخ في ١٩٤٧/١٠/٢٢م حول تأسيس علاقات دبلوماسية بين العراق واسبانية ، وعلى كتاب السكرتير العام لمجلس الوزراء ، المتضمن موافقة فخامة رئيس الوزراء على اقتراح حضور الوزير المفوّض لبغداد لدرس تأسيس العلاقات من حيث المبدأ ، وكذلك اطلع على كتاب وزارة الخارجية الثاني المرقم (ت ١٤٤٩ – ١٤٤٩ – ٢٠٠ – ١٩١٥٠) والمؤرخ في ١٩٤٧/١١/٢٧م المتضمن رغبة الحكومة الاسبانية في تأسيس هذه العلاقات ، وتعيين وزير مفوّض في بغداد ، وبعد ان استمع المجلس الى الايضاحات التي ادلى بها معالي وكيل رئيس الوزراء ، وبالنظر للاسباب المبينة في كتاب وزارة الخارجية ، وافق المجلس على تأسيس علاقات دبلوماسية بين العراق وبين اسبانية وتخويل وزير الخارجية اتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك » اهـ .

وقد تأخر فتح المفوضية الاسبانية في بغداد – بعد اتخاذ هذا القرار – الى سنة ١٩٤٨م لسبب الاحداث التي مر العراق فيها خلال كانون الثاني ١٩٤٧م ، واضطرار وزارة السيد صالح جبر للاستقالة في ٢٧ من الشهر المذكور .

---

(١) محاضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ م ص ١٥ .

الوثيقة

نصوص قانونية :

نصت المادة (١٠٣) من « ميثاق الامم المتحدة » على انه :

« اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة ، وفقا لاحكام هذا الميثاق ، مع اي التزام دولي آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق » (١) .

واهم مقاصد الامم المتحدة واحكام ميثاقها هي :

أولا ــ نص الفقرة الثانية من المادة الاولى وهو :

« انماء العلاقات الودية بين الامم المتحدة على اساس احترام المبدا الـذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها تقرير مصيرها ، واتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتعزيز السلم العام » اهـ .

ثانيا ــ الفقرة الاولى من المادة الثانية وهي :

« تقوم الهياة ــ اي هياة الامم المتحدة ــ على مبدا المساواة في السيادة بين جميع أعضائها » اهـ .

ثالثا ــ الفقرة الاولى من المادة (٤٣) وهي :

« يتعهد جميع اعضاء الامم المتحدة ، في سبيل المساهمة في حفظ السلم والامن الدولي ، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الامن ، بناء على طلبه ، وطبقا لاتفاق او اتفاقات خاصة ، ما يلزم من القوات المسلحة ، والمساعدات ، والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن الدولي ، ومن ذلك حق المرور » اهـ .

وفي المعاهدة العراقية ــ البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، مآخذ كثيرة (٢) تثلم السيادة العراقية التامة ، وتتعارض مع « ميثاق الامم المتحدة » اهمها:

أولا ــ ما جاء في نهاية المادة الاولى من المعاهدة وهو :

« وتجري بينهما مشاورة تامة ، وصريحة ، في جميع شؤون السياسة الخارجية ، مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة » اهـ .

---

(١) راجع ميثاق الامم المتحدة في ص ٢٦٣ ــ ٢٨٤ من المجلد السادس من هذا الكتاب .

(٢) راجع المعاهدة المذكورة في ص ١٨ ــ ٣٦ من المجلد الثالث .

ثانيا ـ نص المادة الثانية منها وهو :

« يمثل كلا من الفريقين الساميين المتعاقدين ، لدى بلاط الفريق الثاني المتعاقد الآخر ، ممثل سياسي ديبلوماتيكي ، يعتمد وفقا للاصول المرعية على ان يمنح سفراء بريطانية ، الذين يخلفون سفير جلالته البريطانية الاول ، امتياز التقدم على ممثلي باقي الدول » كما جاء في الكتاب الاول الملحق بالمعاهدة .

ثالثا ـ نص المادة الخامسة من المعاهدة وهو :

« من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، ان مسؤولية حفظ الامن الداخلي في العراق ، وايضا ـ بشرط مراعاة احكام المادة الرابعة اعلاه ـ مسؤولية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجي ، تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق. ومع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية ، بصورة دائمة في جميع الاحوال ، هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك . فمن اجل ذلك ، وتسهيلا للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية ، وفقا للمادة الرابعة اعلاه ، يتعهد جلالة ملك العراق بان يمنح صاحب الجلالة البريطانية ، طيلة مدة التحالف ، موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة ، أو في جوارها ، وموقعا واحدا لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات . وكذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في ان يقيم قوات في الاراضي العراقية في الاماكن الآنفة الذكر ، وفقا لاحكام ملحق هذه المعاهدة على ان يكون مفهوما ان وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من ألوجوه احتلالا ، ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق » اهـ .

فيتضح من نص الفقرة الثانية من المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة ، ومن الفقرة الاولى من المادة الثانية منه ، ان الدول الداخلة في هذه الهياة الدولية ، تتمتع كلها في الحقوق ، فلا سيد ولا مسود . اما المادة (٤٣) من الميثاق فتنص على ان القوات المسلحة ، واماكنها وعددها ، لا توضع في اية بقعة من بقاع الاعضاء ، الا بناء على قرار مجلس الامن الدولي التابع لهياة الامم المتحدة . فلا يجوز والحالة هذه ان تكون قواعد واماكن عسكرية لهذه القوات في ارض دولة من دول الامم المتحدة لمصلحة دولة اخرى من هذه الدول .

ولما كان العراق وبريطانية من جملة اعضاء الامم المتحدة ، وكانت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م العراقية ـ البريطانية لا تضمن التساوي في الحقوق ، بل هي تثلم السيادة العراقية ، ولا سيما في موادها الاولى ، والثانية ، والخامسة ، التي اثبتنا نصوصها فويق هذا ، وفي ملحقها العسكري ، فقد « كان موضوع علاقات العراق ببريطانية بصفة خاصة ، وعلاقات العراق والبلاد العربية مع الغرب بصفة عامة ، موضوع بحث ومناقشة في اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها . وقد دار الحديث حول المعاهدة العراقية ـ البريطانية المؤرخة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، في جميع الاوساط

السياسية تقريبا ، ونوقش موضوع الغائها او تعديلها » (١) حتى استقر الراي على وجوب ابدالها بغيرها ، وفق المادة (١٠٣) من (ميثاق الامم المتحدة) التي نصت بصراحة على انه « اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة، وفقا لاحكام هذا الميثاق ، مع اي التزام دولي آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالالتزامات المترتبة على هذا الميثاق » .

محاولة اولية :

فلما ألف السيد توفيق السويدي وزارته الثانية في ٢٣ شباط ١٩٤٦م ، وضع في منهاجه الوزاري هذه الفقرة :

« ان علاقتنا الودية الحسنة مع حليفتنا بريطانية العظمى ترتكز على معاهدة التحالف العراقية ـ البريطانية . ولما كان قد مر على عقد هذه المعاهدة مدة ستة عشر عاما ، قطع فيها العراق شوطا بعيدا في سبيل التقدم والانشاء ، مسايرا في ذلك مواكب الامم الناهضة ، فقد اصبح من الضروري تعديلها ، لجعل الحلف القائم متناسبا مع تقدمه ، ومتسقا مع التطورات العالمية ، ضمن روح ميثاق الامم المتحدة . لذلك ستقوم الوزارة بمفاوضة الحليفة بريطانية العظمى بهذا الشأن » .

وقد تألفت لجنة وزارية قوامها اربعة من اعضاء « الوزارة السويدية الثانية » وهم الرئيس السويدي ، ووزير الدفاع اسماعيل نامق ، ووزير المواصلات علي ممتاز ، ووزير الداخلية سعد صالح ، لمفاتحة الجهة البريطانية في موضوع تعديل المعاهدة ، موضوعة البحث لا لالغائها . وبعد ان درست هذه اللجنة الاسباب والعوامل التي ادت الى عقد المعاهدة ، والظروف التي تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية ، قامت معارضة مصطنعة في وجه الوزارة ادت الى استقالتها في ٣٠ مايس ١٩٤٦م ، فبقي التقرير الذي أعدته اللجنة الوزارية لغرض التعديل حبرا على ورق .

تاليف وزارة صالح جبر :

تألفت بعد استقالة « الوزارة السويدية الثانية » في ٣٠ مايس ١٩٤٦ م ، وزارتان : الاولى « وزارة ارشد العمري » من اول حزيران الى ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦م ، وفي أيامها اشتد ساعد المعارضة ، وكثرت الاصطدامات الدموية بين العمال وقوات الامن . والثانية « الوزارة السعيدية التاسعة » من ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦م الى ١١ آذار ١٩٤٧م وفي أيامها حل مجلس النواب ، وجرت انتخابات جديدة لمجلس جديد ، قاطعته الاحزاب السياسية الخمسة التي تألفت في نيسان ، وأعلنت انها لا تتقيد بأي مشروع يقرّه هذا المجلس ، وطلبت الى الشعب ان يوحد صفوفه لحله .

وكانت « وزارة صالح جبر » تألفت في التاسع والعشرين من آذار ١٩٤٧م ، بعد

---

(١) الدكتور فاضل حسين في كتابه « تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي » ص ٢٩٧ .

اجتماع مجلس النواب الجديد ، فجاء في منهاجها ، فيما يخص السياسة الخارجية :

« العمل على تعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية على اساس ضمان المصالح المتبادلة بين الند والند ، وعلى ضوء مبادىء ونصوص ميثاق هياة الامم المتحدة ، تعزيزا للصداقة التقليدية القائمة بين العراق وبريطانية العظمى » (١) .

« وقد شاع في الاوساط ان معاهدة جديدة قد وضعت اسسها بين الحكومة العراقية ، وبعض من تسلل خفية الى العراق من ممثلي الحكومة البريطانية ، بأسماء شتى ، حتى وصل الطرفان الى نوع من التفاهم على النصوص » (٢) .

ويقول دي كوري «ان الوصي اقترحان تبعث بريطانيةالى العراق الفيلدمارشال لورد ولسن المعروف لديه شخصيا ليشرع في هذه المفاوضات فجاء الرجل الى العراق في خريف ١٩٤٧ بحجة الصيد دون ان يعلم اي احد بمجيئه لا من رجال المعارضة ولا من الاهلين » (٣) .

الشروع في المفاوضات :

وعلى هذا تألف وفدان : احدهما عراقي والآخر بريطاني ، لتثبيت اسس التعديلات المنوي ادخالها على معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، فكان الوفد العراقي مؤلفا من رئيس الوزراء صالح جبر ، ووزير الدفاع شاكر الوادي ، ورئيس اركان الجيش صالح صائب . اما الوفد البريطاني فتألف من : نائب مارشال الجو السر بريان بيكر ، والبريكادير كرتس ، ونائب مارشال الجو كراي ، والمستر بصك ، والميجر جنرال رنتن ، وميجر برتواك . وفي بغداد :

« بدأت المفاوضات التمهيدية بين ممثلي الحكومتين : العراقية والبريطانية بصورة سرية ، واستمرت من ٨ حتى ١٧ مايس ١٩٤٧م ، وفي غضون هذه المدة عقدت في قصر الرحاب العامر ، وتحت اشراف حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ثلاثة اجتماعات بتاريخ ٨ و ١٥ و ١٧ من الشهر المذكور ، حضرها كامل اعضاء الفريقين المفاوضين ، وثلاثة اجتماعات في ١٠ و ١١ مايس ١٩٤٧م حضرها اعضاء اللجنة الفرعية

---

(١) يقول كامل الجادرجي في ص ٦٧ من اوراقه : ان الانكليز كانوا يريدون اسناد منصب رئاسة الوزراء الى صالح جبر منذ عام ١٩٤٣ م ، ولكن نصيحة من احدخواصهم اخرت هذا الاسناد الى عام ١٩٤٧ م . فقد سمع « كامل » من حميد خان احد وجوه النجف انه قابل اذ ذاك القائد العام للقوات البريطانية فسأله القائد رايه فيما اذا كان الوقت قد حان لاسناد رئاسة الوزراء الى صالح جبر ؟ فعارض حميد خان تلك الفكرة بشدة ، وابدى رايه بان صالحا لا يصلح لهذا المنصب في اي وقت من الاوقات . وقد ابدى حميد خان هذا الراي بالرغم من كونه صديقا حميما لصالح جبر . اه

(٢) مذكرات توفيق السويدي ص ٤٥٩ ، وكان المستر « باسك » القائم باعمال السفارة البريطانية في العراق ، احد الانكليز الذين ورثوا ثروة طائلة ، فاراد ان يكتسب شهرة سياسية مثل شهرته النقدية ، فسعى كثيرا في سبيل عقد هذه المعاهدة ليكون له شرف الاسهام فيها .

(3) De Gaury : Three Kings in Baghdad, P. 149

العسكرية ، التي تألفت خصيصا للنظر في شؤون الجيش العراقي ، بغية اعادة تنظيمه » اهـ (١) .

وفي اجتماع ٨ مايس ، صارح رئيس الوزراء الجانب البريطاني بهذه الحقيقة :
« منذ سنة ١٩٣٦م ، اخذ الانطباع يزداد في نفوس افراد الجيش ، بل يزداد في الحقيقة بين جميع طبقات الشعب ، وهو ان بريطانية العظمى كانت تتعمد ابقاءالجيش العراقي ضعيفا ، فكان هذا احد الاسباب الكبرى لمعاداة بريطانية، والانقلابالعسكري الذي حدث في عام ١٩٤١م ، وان كان هذا خطأ . ولكن هذا الانطباع لا يزال مستمرا حتى صار خطرا على دوام الصداقة بين البلدين ، ولا يمكن ازالته الا اذا تقدمتبريطانية العظمى لمساعدة هذا البلد ، لا بالاقوال ، بل بالافعال .. ان رئيس الوزراء بوصفه وزيرا للداخلية يستطيع كبح جماح اعداء بريطانيا ، ولكن ذلك يكون مجرد تدبير وقتي » (٢) اهـ .

ثم توقفت المفاوضات الى اجل غير مسمى .

سفر الوصي :

وفي ١٥ تموز ١٩٤٧م ، سافر الامير عبد الاله الى لندن ، فالتمسه السيد صالح جبر رئيس الوزراء ان يفاتح وزير الخارجية البريطانية بضرورة استئنافالمفاوضات، اثناء عطلة مجلس الامة العراقي ، ليتمكن من عرض المعاهدة الجديدة عليه عندافتتاحه، فاظهر الامير اهتماما زائدا بهذا الامر الحيوي . وليس أدل على اهتمامه هذا من مفاتحته وزير الخارجية البريطانية في مساء يوم ١٨ آب ١٩٤٧م ، كما يتضح ذلك من كتابه المؤرخ ١٩ من هذا الشهر الموجه الى رئيس الوزارة العراقية وهذا نصه :

« عزيزي صالح   لندن ١٨ آب ١٩٤٧م

تمنياتي الطيبة لكم راجيا من المولى تعالى ان يمتعكم جميعا بالصحة التامة .
لقد وصلنا لندن ظهر يوم ١٤ الجاري ، وقد كانت السفرة ولله الحمد مريحة، ولم نجد خلالها اية صعوبة . ولا ريب في انكم قد اطلعتم في حينه على اخبار تنقلاتنا منذ سفرنا من العراق .

لقد حضر الجنرال رنتن ، رئيس البعثة العسكرية البريطانية الاستشارية ، لمواجهتي غداة يوم وصولي الى لندن ، ورفع التقرير الذي ارسله اليكم في طيه، والذي ارغب في ان تعرضوه على وزير الدفاع لدرسه . وانني اشارك الجنرال المومى اليه في ضرورة حضور هيأة عسكرية برئاسة شخصية كبيرة الى لندن ، لاعطاء قرار نهائي بصدد التجهيزات المطلوبة ، وارى من الانسب حضور وزير الدفاع كرئيس لهذه الهيئة ، خاصة وأن وزارة الحربية البريطانية مستعدة الآن لتزويد الهيئة ، عند

---

(١) من مذكرات السيد صالح جبر المخطوطة .
(٢) من مذكرات السيد صالح جبر المخطوطة .

حضورها الى هنا ، بخبراء عسكريين بريطانيين ، ليبدوا لها المساعدات المقتضية ، كما ان وجودي هنا الآن سيسهل للهيئة عملها ، وسنتمكن من الحصول على التجهيزات بصورة اسهل .

واجهت عصر الامس المستر بيفن ، والسكرتير الدائم لوزارة الخارجية البريطانية ، مواجهة قصيرة ، وتباحثنا بصورة مبدئية عن المعاهدة ، وقد رغب في ان يجري البحث عن ذلك خلال مدة وجودي هنا . ولاحظت في هذا الاجتماع وجودالرغبة لحل القضية ، واجراء المفاوضات قبل موعد اجتماع مجلس الامة العراقي ، وقد ذكر لي بيفن بهذا الخصوص العبارة التالية :

« We are prepared to have an honourable long - term agreement »

وترجمتها ـ نحن مستعدون لعقد اتفاقية (يقصد بها معاهدة) شريفة طويلة الامد ـ كما رغب بيفن في ان يطلع منذ الآن على مطاليبنا بصورة تمهيدية . وعليه فسيحضر السكرتير الدائم لمواجهتي لهذا الغرض ، قبل الشروع بالمفاوضات نفسها ، والتي سوف لا يتمكن بيفن من الشروع فيها خلال شهر ايلول نظرا لانشغاله ، وهو لذلك يرى ان تأتي الى لندن في أواخر شهر ايلول ، أو في الاسبوع الاول من شهر تشرين الاول ، كما انه يرغب ـ كرغبتنا ـ في كتمان كلما يتعلق باجراء المفاوضات ، ولذا اقترح انا ان لا تسافروا الى انكلترا مباشرة ، بل الافضل ـ كما سبق ان اخبرتني ـ ان تذهب الى سويسرا ، أو غيرها ، لمدة اسبوع او اسبوعين تتوجه بعدها لمواجهتي في لندن ، فتتصل في خلال الاسبوع الاول من تشرين الاول ، وتبدأ باذن اللهبالمفاوضات مع بيفن خلال الاسبوع الثاني ، والاسبوع الثالث من الشهر المذكور .

كان قد رفع الي وزير الاقتصاد، قبل سفري من بغداد، قوائم باسماء الخبراء الذين طلبناهم من الحكومة البريطانية بواسطة السفارة البريطانية في بغداد ، وبضمنها قائمة باللغة الانكليزية مرقمة اوراقها ، ولم اجد معها الصحيفتين ٥ و٦ والتي تختص بوزارة الاقتصاد ، وارغب في ان يرسلوا الي هاتين الصحيفتين ، او ان يرسلوا الينا قائمة كاملة جديدة منعا للالتباس .

اود ان تبلغوا تحياتي الى كافة زملائكم راجيا من الله تعالى ان يسدد خطواتنا وان يوفقنا جميعا الى ما فيه الخير ودمتم » .

ويتضح من كتاب الوصي هذا ، انه كانت هناك رغبة ملحة في اجراء المفاوضات في لندن ، اثناء وجود سموه فيها ، وقبل التئام مجلس الامة ، وقد ارتؤي ان الوقت المناسب لذلك هو اواخر ايلول ١٩٤٧م ، او الاسبوع الاول من شهر تشرين الاول .

وفي ٤ تشرين الاول سافر رئيس الوزراء الى لبنان في مهمة رسمية ، بمناسبة اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، فطير اليه وكيله « وزير العدلية » برقية الوصي الرمزية الآتي نصها :

« من صاحب السمو الملكي الوصي المعظم الى رئيس الوزراء .

في اثناء المذاكرة مع المستر بيفن ، ومعاون وزير الخارجية للشرق الاوسط حول تعديل المعاهدة ، والغاء القواعد الجوية البريطانية في العراق ، ظهر ان لديهم مقترحات بهذا الخصوص . طلب مني بيفن أول امس التريث في اخباركم بمقترحاته حتى يتم تأييدها من رؤساء اركان القوات المحاربة ، ومجلس الوزراء البريطاني . علمنا ان رؤساء اركان القوات المحاربة قد ايدوا مقترحات الخارجية ، وارسلوها الى مجلس الوزراء . وقد تأخر بحثها فيه لانشغالهم في التبدلات الوزارية . اخبرني بيفن اول امس ٧ تشرين الاول بانها ستعرض يوم ٩ تشرين الاول على مجلس الوزراء،وسنبلغكم بعد ذلك بقرارهم . موعد عودتي الى بغداد يتوقف على معرفة رايكم في ان ارسل هذه المقترحات اليكم بالبريد لتبحثوها خلال وجودي في انكلترة ، او في ان اجلبها معي الى العراق لتبحثوها وانا في بغداد . انني افضل الحل الاول لانني ارى من المفيد ان اكون في لندن ، بعد دراستكم لمقترحاتهم ، كي اذلل الصعوبات التي قد تظهر بين المقترحات البريطانية ورايكم فيها . ففي حالة اشتراككم معي في هذا الراي ، ارغب في تمديد مدة بقائي خارج العراق الى آخر هذا الشهر » اهـ .

وقد رد رئيس الوزراء على برقية نائبه « وزير العدلية » بضرورة اتخاذ قرار بتعديل مدة بقاء الوصي في لندن الى نهاية شهر تشرين الاول . وفي نفس اليوم وردت من الامير البرقية الرمزية الآتي نصها ، فطيرها وزير العدلية اليه فورا :

« من صاحب السمو الوصي المعظم الى رئيس الوزراء . قابلت المستر بيفن الساعة الحادية عشرة والنصف اليوم ، وبعد مقدمة عن المعاهدة الحالية ، وعدم انتهاء مدتها ، ورغبتهم في اجابة طلباتنا ، واهمية العراق الدولية الآن وفي المستقبل ؛ ذكر لي ما يلي :

اولا ــ عدم الغاء القواعد نهائيا .

ثانيا ــ ابقاء مطاري الحبانية والشعيبة تحت سيطرتهم .

ثالثا ــ اشتراكنا والانكليز في استعمال واشغال المطارين في وقت واحد . اي وجود قوات الطرفين فيها بوقت واحد .

رابعا ــ ينظر في بحث التفاصيل عند موافقة الحكومة العراقية على الدخول في مفاوضات على هذا الاساس من قبل السلطات العسكرية العراقية ، وبعثة عسكرية بريطانية مشابهة البعثة التي وصلت بغداد في شهر مايس الماضي .

عندما سألته حول ترك القيادة في المطارين العراق ، مع اشتراك القطعات البريطانية في الاشغال ، بين لي ما يلي :

اولا ــ من الضروري ان يدار المطاران بكفاءة تامة .

ثانيا ــ في حالة ترك القيادة للعراق ، يخشى حدوث اهمال من الجانب البريطاني، في حالة ترك المسؤولية لان ذلك من الطبيعة البشرية .

ثالثا ــ ان خطتنا اليوم هي عدم اذاعة اسرارنا الفنية العسكرية لاحد ، سوى لاصدقائنا الذين نعتبرهم الآن من العائلة ، ولكننا نعتبركم ــ رغم انكم مستقلون ــ من العائلة . وان اشتراككم معنا في اشغال المطارات ، سيتيح لكم الاطلاع على هذه الاسرار ، وان تكونوا في نفس المستوى الفني الذي نحن فيه الآن .

رابعا ــ ارغب ان اوضح لكم شيئا اعتقد انكم تعلمونه وهو : اننا لا نرغب في البقاء بالمطارين للسيطرة عليكم ، ولكن نرغب بالبقاء للدفاع عنكم ، وعن انفسنا في وقت واحد ، ولو كان بامكاننا الخروج لخرجنا الآن . المصلحة الدولية تتطلب بقاء القواعد هنا ، وادارتها بأيد امينة ، ولا اقصد بالايدي الامينة اننا لا نأمن من جانبكم ، بل الامينة من وجهة الكفاية الفنية .

خامسا ــ لقد قررنا من جهة التسليح والتدريب ان تكونوا في مستوانا .

سألني اخيرا عن رايي في هذا الصدد ، فاخبرته بعدم امكاني الجزم بشيء ما لم اعرف راي الحكومة في بغداد ، وبعد ذلك جرى بحث مواضيع اخرى سأذكرها لكم في بغداد قبل انتهاء الاجتماع ، سالني عن موعد عودتي ، فاجبته في اواخر الشهرالحالي، وقد رغب في أن يأخذ الجواب على مقترحاتهم المذكورة اعلاه قبل عودتي الى بغداد ، فأخبروني رايكم سريعا .

ورد رئيس الوزراء على برقية الوصي ببرقية تاريخها ١٣/١٠/١٩٤٧م هذا نصها :

« من فخامة رئيس الوزراء الى حضرة صاحب السمو الملكي المعظم .

تعلمون سموكم ان المباحثات التي اجريناها مع البعثة العسكرية البريطانية في شهر مايس الماضي ، كانت تدور حول ضرورة تخلي الحكومة البريطانية عن مطاري الحبانية والشعيبة ، وضرورة تسليمهما الى السلطات العسكرية العراقية ، على أن تقوم هذه السلطات بصيانتهما وجعلهما صالحين للاستعمال في جميع الاوقات ، الامر الذي يضمن استفادة القوات البريطانية منهما في حالة الدفاع المشترك ضد العدو المشترك . وقد بينا باسهاب الاسباب السياسية والادبية التي تبرر طلبنا ، ولهذا ارى أن ما بينه المستر بيفن لسموكم من ضرورة الاحتفاظ بالمطارين ، وادارتهما ادارة مشتركة ، امر لا يمكن الموافقة عليه ، والاسباب التي ذكرها لا تبرر ذلك مطلقا. ولهذا فلا يسعنا الدخول في المفاوضة على هذه الاسس ، لان هذا ليس من مصلحتنا في شيء ، بل يلحق بنا اضرارا بليغة ، خاصة والوضع في مصر وفي البلاد العربية المجاورة كما تعلمون . الامر الذي كنا نتوقع ان تتدبره الحكومة البريطانية ، وتساعدنا لان نكون بوضع ليس أقل من هؤلاء الجيران على الاقل . اما اذا ارادت ان تتجاهل اخلاصنا في صداقتنا لها ، ذلك الاخلاص الذي كلفنا تضحيات كثيرة ، تعلمها هي قبل غيرها ، (مع العلم باننا غير نادمين على ذلك) اقول اذا تريد ان تتجاهل كل هذا ، وتضعنا في وضع حرج جدا ، تضرب به عزتنا وكرامتنا في الداخل والخارج ، وخاصة بين الاقطار

العربية ، فهذا ليس من الوفاء في شيء ، ولا يمكن ان نرضاه لانفسنا ، هذا رأيي أعرضه على سموكم المعظم بكل اخلاص وصراحة » .

وعزز رئيس الوزراء برقيته هذه ببرقية ثانية بتاريخ ١٧/١٠/١٩٤٧م هذا نصها :

« لا شك أن سموكم تشعرون قبل كل احد ، ان تعديل المعاهدة باقرب وقت ممكن اصبح ضرورة مبرمة . وليس هذا شعور العراقيين فحسب ، ولكن هذا ايضا شعور المحبين للعراق من أبناء البلاد العربية . وقد سالني الكثيرون عن المرحلة التي وصلنا اليها ، فأجبتهم جوابا يدعو الى التفاؤل ، ويستغرب الكثيرون من ان العراق الذي كان سباقا ، ويجب ان يكون سباقا قد بقي كما هو ، وقد تقدمته أقطار مجاورة كانت تستمد منه المعونة ، وتستنجد به لبناء كيانها واستقلالها . فارجو من سموكم افهام الحكومة البريطانية بانه ليس بالمستطاع الانتظار اكثر من ذلك ، وتستخدمون جميع الوسائل للضغط عليها بقبول التعديل ، على الاساس الذي عرضته على سموكم ببرقيتي المشار اليها ، منتهزين فرصة وجود سموكم قريبين من المسؤولين في لندن. الله اسأل ان يوفقكم في مسعاكم ويحفظكم ذخرا للبلاد » .

تهديد بالاستقالة :

عاد الوصي الى العراق في ٢٩ تشرين الاول ، فاطلع رئيس الوزراء على تفاصيل المفاوضات التي أجراها سموه في لندن ، وعلى آراء وزير خارجية بريطانية في قضية القاعدتين العسكريتين في الحبانية والشعيبة ، فعن للرئيس العراقي ان يهدد باستقالة وزارته ، عسى ان يلين الجانب البريطاني ، ولما فاتح الوصي بذلك وافق هذا على الفكرة ، ولكنه طلب اليه التريث في الموضوع ريثما يجس نبض القائم باعمال السفارة البريطانية في بغداد ، واذا بالحكومة البريطانية توفد بعض العسكريين ، مع ممثل عن وزارة الخارجية الى بغداد ، لتذليل العقبات واستئناف المفاوضات . وقد وصل هؤلاء فعلا في العشرين من تشرين الثاني ، واتفقوا على « أن تجري المفاوضات في السفارة البريطانية حرصا على الاحتفاظ بسريتها ، واستمرت من ٢٢ تشرين الثاني الى ٤ كانون الاول ١٩٤٧م عقدت خلالها خمسة اجتماعات . . . وقد تقدم الجانب البريطاني بمسودات متعددة للمعاهدة الجديدة على ضوء ملاحظات الجانب العراقي ومقترحاته الى أن تم الاتفاق على كثير من المبادىء والنصوص » اهـ (١) .

السعيد والجمالي :

وكان السيدان : نوري السعيد ، وفاضل الجمالي ، قد سافرا الى «ليكسس» لتمثيل العراق في اجتماعات هياة الامم المتحدة ، عند النظر في مأساة فلسطين ، فلما

---

(١) من مذكرات السيد صالح جبر الخطية .

انتهت هذه المأساة على النحو الذي جرح الكرامة العربية ، وطعن الوحدة الاسلامية، وادى الى تشتيت مليون عربي ، واقتطاع اعز جزء من الوطن العربي الاكبر، وتسليمه للصهاينة لقمة سائغة ، اقول بعد ان تمت المأساة على هـذا النحو ، انتقل السعيد والجمالي الى لندن ، ولما كان الجمالي وزيرا للخارجية في وزارة صالح جبر ، فقد اتصل بالجهات البريطانية بصورة مكشوفة ، وما لبث ان بعث الى رئيسه في بغداد هاتين البرقيتين :

البرقية الاولى المؤرخة في ١٩٤٧/١٢/٢٠م

لفخامة رئيس الوزراء ــ بغداد

في اليوم الثاني من وصولي لندن في الثامن عشر الجاري ، اجتمعت بالمستر مايكل رايت ، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط ، فوصف لي المراحل التي مرت في موضوع المعاهدة العراقية ــ البريطانية ، وقدم لي مسودة لائحة اعدت لتكون اساسا للمفاوضات ، ورجاني الاطلاع عليها ، فان اعتقدت انها صالحة لتكون اساسا للمفاوضات ؛ اخبرتكم بذلك ليأتي فخامة رئيس الوزراء باسرع وقت ، وان كانت لديه ملاحظات فهم مستعدون لسماعها ، وحدد اليوم مساء تسعة عشر الجاري موعدا لاجتماعنا بالمستر بيفن .

« ان اهم نقطة يعتقدون بانها موضوع الخلاف ؛ هي وجود القوات الجوية البريطانية الى جانب العراقية في مطاري الشعيبة والحبانية في أوقات السلم ، ما دامت الظروف العالمية الراهنة تتطلب ذلك . اخذت مسودة المعاهدة معي ودرستها ليلا ؛ فأشرت عليها بعض التأشيرات ، واليوم قبل الاجتماع بالمستر بيفن استدعيت الى الاوتيل المستر « باروز » ، مدير قلم الشرق الاوسط الذي ابدى استعداده في اجتماع امس للاجابة على الاسئلة والمعلومات ، فوجدته مستعدا للاخذ والعطاء، فقلت له : اذا كنتم مستعدين لذلك فبامكاني القول ان المسودة صالحة لتكون اساسا للمفاوضات . وعند اجتماعي بالمستر بيفن ابدى انه يريد للعراق نموذجا للعلاقات الطيبة بين بريطانية والبلاد العربية . وان المعاهدة التي يريد عقدها ستصبح نموذجا ايضا لما يأمل عقده مع البلاد العربية ، وان هدفه هو ضمان الدفاع المشترك ، وليس للسيطرة او كسب الحقوق . فهو يريد للعراق ان يعتز بسيادته التامة ، ولا يطلب حقا في المطارات ، بل يريد ان تقدم الحكومة العراقية تسهيلات . وهنا اخذ يتكلم عن المطارات الحديثة ، وتعقد المخترعات ، وضرورة كون المطارات في اية لحظة كانت على اتم استعداد فني . وابدى هنا خطتهم الجديدة في رفع مستوى الكفاءة الفنية للجيش العراقي ، فهو لا يهمه اية صيغة تاخذ المعاهدة ، ما دامت تضمن التسهيلات القوات البريطانية عند اللزوم . قال انه لا يطالب لبريطانية بحق ، بل يريد تسهيلات يقدمها العراق لخدمة الدفاع المشترك . وقال ان هذه الضمانات لا قيمة لها على الورق لولا ان البرلمان البريطاني ، عند مصادقته الميزانية ، يريد مستندا يبرر الصرف . وقال ان ما يتوخاه هو اتحاد روحي يجمع بريطانيا والدومنيونات والدول الصديقة كالعراق،

ولذلك فلا يعتقد بوجود مشاكل في سبيل انجاز المعاهدة ، وينسب حضور فخامة رئيس الوزراء للمفاوضة بالسرعة الممكنة . اخبرني بصورة خصوصية ان رئيس وزراء لبنان ابدى استعداده للدخول في معاهدة مع بريطانيا، على نفس الاسس، وانه متشبث في اعادة المفاوضات مع مصر . وبعد خروجنا اكد لي المستر « مايكل رايت » ان وجود قوات بريطانية في المطارات وقت السلم ، أمر متوقف ازاء الخطر الحاضر ، ولا يمكنهم ان يبوحوا بذلك نصا . المسودة لا تزال تحت الدرس والتنقيح ، وتحوي ثمان مواد ، الجديد فيها هي المادة الخامسة ونصها :

« ان القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة ، هي جزء مكمل من المملكة العراقية وسيادتها ، وحكومة صاحب الجلالة البريطانية توافق على ترك الحقوق المنحصرة بها وحدها لحد الآن ، والتي كانت تتمتع بها قوات صاحب الجلالة البريطانية في هذه المطارات ، ويتفق على استعمال القواعد للمنفعة المشتركة بين الفريقين ، كما ينص على ذلك ملحق هذه المعاهدة » . ـ انتهت المادة ـ

« والمعاهدة ملحق يتكوّن من ثماني مواد ، والفقرة التي يرجون ان تسوي الخلاف بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية هي الفقرة (د) من المادة الاولى من الملحق ونصها :

« الى ان يحين وقت يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على ان حالة الامن في الشرق الاوسط لا تستدعي ذلك ، فان جلالة ملك العراق يمنح دخولا حرا في القاعدتين الجويتين للطائرات والوحدات المحاربة لاقوات الجوية البريطانية . اما موضوع اجراء تعديل في استعمال هذه الوحدات القواعد الجوية فيمكن اعادة النظر فيه من وقت لآخر . على ضوء الظروف التي تسود اذ ذاك ، والتي يعينها مجلس الدفاع المشترك الذي سينشأ وفق منطوق هذا الملحق . فالمجلس يقدم توصياته للطرفين المتعاقدين الساميين » . ـ انتهت الفقرة ـ

« ان ما علمته من المستر بيفن ، والمستر مايكل رايت انهم مستعدون لتعديل الصيغ بأي شكل يضمن المصلحة المشتركة ، ولذلك استطيع القول ان الجماعة مستعدون للمفاوضات الآن ارجو انبائي برايكم قبل مغادرتي لندن » .

البرقية الثانية المؤرخة ١٩٤٧/١٢/٢١م

« اجتمعت اليوم بالمستر بيفن ، وهو يرى حضوركم للندن المفاوضة في المعاهدة باسرع وقت . انه يعتقد بأن حضوركم واطلاعكم على وجهة النظر هنا ، سيزيل كل مشكلة تقف في سبيل الوصول الى اتفاق تام . المستر بيفن مستعد للعودة من رحلة له فيما اذا قررتم المجيء . الجماعة هنا يرون بقائي لحين حضوركم فيما اذا عزمتم على المجيء حالا . ارجو الابراق حالا هل اتحرك ام انتظر قدومكم » اهـ .

التمهيد للسفر الى لندن :

لبى رئيس الوزراء صالح جبر ، دعوة وزير خارجية بريطانية بالسفر الى لندن،

لينجز فيها ما توقف حله في بغــداد ، وقرر ان يصطحب معه وزير الـدفاع ، شاكر الوادي ، ووزير الخارجية محمد فاضل الجمالي ، وكان الاخير لا يزال في لندن فابرق اليه بالبقاء فيها . واعرب الوصي عن رغبته في أن يكون السيـدان : نوري السعيـد وتوفيق السـويدي مع الوفد المسافر الى العاصمة البريطانية (١) فتقبل السيد صالح هذه الرغبة بسرور ، وعمل على تنفيذها فورا . واقترح السعيد ان يطلع رئيس الوزراء بعض المؤازرين من الاعيان والنـواب على مراحل المفاوضات التـي أجراها لتعديـل المعاهدة ، وان يستشيرهم في هذه الامور الثلاثة :

١ ــ هل ان العراق في حاجة لمعاهدة تحالف مع دولة اجنبية أم لا ؟

٢ ــ اذا كان في حاجة الى ذلك فمن هي الدولة الاجنبية ؟

٣ ــ ما هي الاسـس التي يعتبرونها صالحة لهذا التحالف ؟

اجتماع في قصر رحاب

ويقول صالح جبر انه تردد عن الاخذ بهذا الراي ، حرصا على سرية المفاوضات، فقال له نوري السعيد « اذا كنت لا تحبذ ذلك لهذه الاسباب ، فليستدع اذن سمـو الوصي بعض الذوات من الاعيان والنواب وغيرهم مـن المؤازرين للحكومـة ، وغـير المؤازرين لها ، ليبدوا آراءهم في هذه النقاط الثلاث » .

وفي الساعة الخامسة من يوم ٢٨ كانون الاول ١٩٤٧م حضر الاجتماع المرتقب في قصر الرحاب عشرون ذاتا وهم (٢) :

صالح جبر ، ونوري السعيد ، وتوفيق السويدي ، وجميل المدفعي ، وحكمة سليمان ، وحمدي الباجه‌جي ، وارشد العمري « مــن رؤساء الوزراء السابقيـن » والسيد محمد الصدر ، والشيخ محمد رضا الشبيبي ، والسيد عبد المهدي، وصادق

---

(١) ان نوري السعيد الذي كان يراقب الوضع السياسي وتجهمه ، اقترح على الوصي تأجيل التعديل لعدم ملاءمة الموضوع مع الاوضاع الداخلية والعربية ، الا ان الوصي اصر على رايه . فاقترح نوري السعيد استقالة الوزارة وتأليف غيرها لكسب الساسة الحاقدين علـى صالـح جبر ، الا ان الوصي رفض الاقتراح ايضا . ثم عاود الكرة نوري السعيد باقتراح تعديل الوزارة بان تضم عناصر اليها جديدة، فلم يلق قبولا عند الوصي ولم يقنع الوصي بما تم بل امر على نوري السعيد ان ينضم هو الى الوفد المفاوض . اهـ .

خليل كنه في كتابه (العراق امسه وغده) ص ٨٢

(٢) لم يكن القصد من هذا الاجتماع هو دراسة الاسس التي يجب ان يستند عليها المفاوض العراقي لعقد المعاهدة العراقية ــ البريطانية الجديدة ، كما قد يتبادر الى الذهن ، فقد ثبت ان وفد المفاوضة العراقي كان قد اتفق على تلك الاسس مع الجانب البريطاني اتفاقا نهائيا في مداولات سرية سابقة تمت في لندن وبغداد ، مهد لها وشارك فيها الوصي نفسه مشاركة فعالة . والارجح ان رئيس الوزراء صالح جبر كان قد حمل معه قبيل الاجتماع وبعد عودته من لندن مسودة لائحة المعاهدة لعرضها علـى الوصي بشكلها الاخير وذلك قبل ابرامها من قبل الوفدين المتفاوضين بصورة رسمية . اهـ .

« آفاق عربية » العدد ٥ كانون الثاني ١٩٧٧

البصام ، ومصطفى العمري ، وعمر نظمي ، وداود الحيدري ، وعبد العزيز القصاب، ونجيب الراوي ، ونصرة الفارسي ، ومولود مخلص ، وبهاء الدين نوري ، ومحمد حسن كبه . وقد تولى السيد احمد مختار بابان ، رئيس الديوان الملكي ، ضبط موجز لاقوال المتكلمين . ويقول السيد صالح جبر في « مخطوطته » ان جواب المتكلمين على السؤال الاول كان اجماعيا ، وعلى الثاني (ان الدولة الاجنبية يجب ان تكون بريطانية) أما على السؤال الثالث فهذه بعض اقوالهم :

قال حمدي الباجه جي : الجهة البريطانية الفنية تبقى بالمطار ، والجيش العراقي هو الذي يحرسها ، ولا لزوم لبقاء الجيوش الانكليزية تحتل البلاد ، واذا احتاج الانكليز الى مطارات ، فيمكنهم استعمال حتى سطوح دورنا .

وقال السيد عبد المهدي ، اذا نحن شعرنا خطورة الوضع العالمي ، وضرورة لازمة لنا ولها ـ اي لبريطانية ـ وادركنا الخطر مثلهم ، فالعراق كله يكون مطارا لبريطانية .

وقال صادق البصام : حقيقة ظروف المعاهدة الحاضرة تختلف عن ظروف العالم في الحال الحاضر . اننا في امس الحاجة الى حلفاء ، ونتشبث بالانكليز ، لان هذه البلاد لا تنضم الى الشيوعية . الإنكليز لهم قواعد كثيرة قريبة من العراق ، ولاجل ان تبرهن انكلترا على حسن نيتها ، يجب اعادة النظر في هذه المعاهدة .

وقال نوري السعيد : يجب ان لا تعقد معاهدة لمدة اكثر من عشر سنوات ، واذا حصلنا على شيء افضل من المعاهدة الحاضرة ، فهو بصالحنا ، ويجب ان نوافق عليه.

وقد ختم السيد محمد الصدر هذا الاجتماع بالكلمات التالية ، بعد ان لاحظ ان المتكلمين يقارنون على الدوام بين الوضع في العراق والوضع في مصر ، فقال :

« مصر تختلف عن العراق ، وموقعها الجغرافي غير موقعنا ، ويجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار . وعمر المعاهدة الجديدة يجب ان ينتهي بعمر المعاهدة الحاضرة ، وربما نحصل على تخفيفات كثيرة ، ونخفف الطوق الذي برقبتنا ، وهذا احسن . واذا اردنا ان ننظر الى ابعد ، والى جيل آخر ، ولعمر طويل ، فالموضوع يحتاج الى دقة نظر اكثر ، ويفتح فيها ابوابا تساعد على اعادة النظر فيها . المعاهدات وليدة الحاجة وتبادل مصلحة ، والانكليز هم ايضا محتاجون الى تبادل مصلحة » اهـ .

اما الشيخ محمد رضا الشبيبي والسيد نصرة الفارسي فقالا انهما لا يستطيعان ابداء اي راي في موضوع المعاهدة ، ما لم يطلعا على الاسس المراد ادخالها او تعديلها . وما دام رئيس الوزراء لا يرغب في الكشف عن هذه الاسس ، فهما لا يبديان اي راي في الموضوع اهـ .

ويضيف السيد صالح جبر « في مخطوطته » الى ما تقدم : ان السيد نوري السعيد ، الذي كان العامل الاول في عقد هذا الاجتماع ، قال له في ختام الاجتماع «لماذا كنت مترددا من عقد هذا الاجتماع ؟ اسمعت كيف ان هؤلاء الساسة لم يطلبوا اكثر

مما سبق ان حصلت عليه من الانكليز ، وحققته فعلا في مفاوضاتك معهم ؟ الم يكن من المصلحة ، بل ومن مصلحتك انت ان يسجل هذا عليهم ؟ » .

ويقول توفيق السويدي في ص ٤٦٢ و ٤٦٣ من مذكراته « نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية » انه ، بعد ان انفض الاجتماع اقترب من سمو الوصي وقال له :

« ان وزارة صالح جبر وزارة ضعيفة ، ولا تقوى على احتمال مسؤولية المفاوضات ؛ وان المفاوضات تستلزم جهودا واستعدادات واسعة ، فيجب ان تنظروا في وزارة مفاوضات » اهـ ويضيف السويدي الى ذلك قوله : انه اخبر نوري السعيد بما عرضه على الوصي ، وطلب اليه ان يؤيده فيما عرض ، ولكن نوري رد عليه « بانه لا يؤيد هذا الراي ؛ وبأنه يرى ان وزارة صالح جبر التي فاوضت في المعاهدة ، تكمل مهمتها بعقد المعاهدة ، وحينئذ تستقيل وتذهب » اهـ ، ويستمر السويدي في حديثه فيقول : ان الوصي طلبه بعد يومين ، وكلفه ان يسافر مع صالح الى لندن ، ويدعم مفاوضاته ، فرفض هذا التكليف وقال : « اني لا اوافق على هذا التكليف ، ولا اتعاون مع رئيس الوزراء » ، فرد الوصي عليه قائلا : « لست متعاونا مع رئيس الوزراء اذا ذهبت معه ، بل انك رقيب من قبلي على المفاوضات وموجه له ، واعلم جيدا ضعف قابليته في هذا الامر » ، وهكذا اشترك السويدي مع صالح جبر وجماعته في موضوع المعاهدة .

ويضيف السويدي الى ما تقدم فيقول في ص ٤٦٤ من مذكراته ، موضوعة البحث ، ان نوري السعيد طلب من الوصي ان « يعفيه من الذهاب الى لندن بدافع : ان الامر اصبح مبتوتا فيه ولا يتطلب جهودا جديدة تبذل من قبل المفاوضين فحملق فيه الوصي واظهر نوعا من الحدة قائلا « انه يرجوه الا يبحث في هذا الامر » وهذا يعني ان المفاوضات التي اجراها الوصي في لندن انهت كل شيء ، ولم تكن هناك اية غاية من ايفاد « زفة العرس » الا التوقيع على النصوص المهيأة واسباغ الشرعية عليها.

آخر اجتماع في قصر الرحاب :

وفي مساء ٢ كانون الثاني ١٩٤٨م ، عقد اجتماع آخر في قصر الرحاب برئاسة الوصي ، حضره كل من نوري السعيد ، وتوفيق السويدي ، وصالح جبر ، واحمد مختار . فاعرب الوصي عن رغبته في تثبيت اسس التعديل بحضوره ، فاتفق الجميع على ان يشمل التعديل هذه الامور (١) :

---

(١) يقول توفيق السويدي في ص ٤٦٤ من مذكراته التي اشرنا اليها في الصفحات السابقة :

« ولما اكتمل عقدنا وشربنا الشاي ، وزعت على كل منا مسودة معاهدة باللغة الانكليزية . ولما طالبتهم بنسخة عربية قالوا انهم لم يستعدوا لاتمامها ... وبعد اخذ ورد بين الحاضرين ، لم اجد في المعاهدة ما يستوجب الاعتراض الشديد عليها من حيث السياسة ... ولما اتينا الى الموضوع العسكري قلت اني لم اجده واضحا . فاجابني صالح جبر : « ان هذا الامر مدروس من قبل ، ومتفق عليه بهذا الشكل ، وليس فيه ما يستوجب الاعتراض » الامر الذي دل بوضوح على ان المعاهدة وضعت قبل هذا الاجتماع ، واتفق على موادها سلفا ، ثم اتخذت الاجتماعات وسيلة لاضفاء شرعية التفاوض عليها » .

١ ــ مقدمة المعاهدة ــ رفع بحث خطط المواصلات منها .

٢ ــ رفع قيد المشاورات في الامور السياسية الخارجية ، والاكتفاء بالنص : على أن لا ينتهج احد الفريقين المتعاقدين سياسة معادية للفريق الآخر .

٣ ــ تسلم العراق للقاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة ، عندما يتم ابرام معاهدات الصلح بين الدول التي اشتركت في الحرب العظمى .

٤ ــ عدم السماح في ابقاء قوات مسلحة بريطانية في العراق في زمن السلم .

٥ ــ الغاء حصر استخدام الاخصائيين في الحكومة العراقية بالبريطانيين .

٦ ــ الغاء الاتفاقيات الخاصة بالسكك الحديدية ، والميناء ، وتسلم العراق لهذين المرفقين الهامين .

٧ ــ ضرورة تسليح الجيش العراقي ، والقوة الجوية الملكية العراقية ، بعين الاسلحة التي تسلح بها الوحدات البريطانية ، وفي عين الوقت الذي يجري فيه تسليحها .

٨ ــ رفع القيود الموجودة فيما يتعلق بالتمثيل السياسي في المعاهدة الحاضرة .

هذه هي اسس التعديل التي اقرها الساسة العراقيون في « قصر الرحاب » يوم ٣ كانون الثاني ، على ما بسطها نوري السعيد في ص ١٣ ــ ١٥ من رسالته « حقائق تعديل المعاهدة العراقية » اثبتناها بنصوصها لنقارن بينها وبين المعاهدة بعد حين .

قرار مجلس الوزراء :

وفي يوم ٤ كانون الثاني من عام ١٩٤٨م ، اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة استمع فيها الى الايضاحات التي بسطها فخامة رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية ، حول تعديل معاهدة التحالف المنعقدة بين العراق وبريطانية ، الموقع عليها في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، وكذلك استمع الى اقتراح فخامته المتضمن وجوب انتداب وفد يمثل العراق للقيام بهذه المهمة . وبعد المداولة وافق المجلس على ما بينه فخامة الرئيس من المبادىء والايضاحات ، ووافق على تشكيل وفد يمثل العراق برئاسة فخامة رئيس الوزراء ، وعضوية كل من: معالي السيد فاضل الجمالي وزير الخارجية ، ومعالي السيد شاكر الوادي وزير الدفاع ، وصاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس مجلس الاعيان ، وصاحب الفخامة السيد توفيق السويدي عضو مجلس الاعيان ، وتخويل المشار اليهم صلاحية المفاوضة والتعديل ، حسب الاسس التي أوضحها فخامة الرئيس ، وكذلك تخويل المشار اليهم ايضا صلاحية التوقيع على تعديل المعاهدة ، وكذلك قرر منح المشار اليهم مخصصات السفر والايفاد ، حسب المادة السادسة المعدلة من نظام مخصصات الايفاد » اهـ .

موقف الاحزاب :

ما كادت الاحزاب السياسية القائمة في بغداد تسمع باجتماع الساسة في «قصر الرحاب» يوم ٢٨ كانون الاول مساء ، حتى استفزّها الامر المبيّت ، فقررت ان تحتج على ذلك ، وقدم كل حزب بيانا خاصا به ننشره فيما يلي ، للدور الذي لعبته هذه الاحزاب في احباط المعاهدة ، بعد توقيعها من قبل المفاوضين البريطانيين والعراقيين:

بيان حزب الاستقلال :

« نشرت الصحف نبأ اجتماع عقد في قصر الرحاب العامر للمداولة حول المعاهدة العراقية البريطانية . ولما كان حزب الاستقلال غير مطلع على اسباب اختيار هذا الظرف لاعادة النظر في المعاهدة ، ولا على الاسس التي ستقوم عليها المفاوضات بهذا الشان ، الذي سيقرر مصير العراق لاعوام ، كما قررت هذا المصير من قبل معاهدات سابقة عقدت كلها بأسلوب شاذ ، فان الحزب يرى من واجبه تجاه الشعب الذي سيتحمل اعباء هذه المعاهدة ، والذي وجد الحزب لخدمته والتعبير عن آرائه ، ان يعلن بيانه هذا ليؤكد ما سبق له في شتى المناسبات التصريح به ، وليسجل شعور الناس جميعا بأن هذه المفاوضات لا تختلف في شيء عن سابقاتها ، حيث يقوم المفاوض العراقي بمهمة تبليغ الشعب : ان المعاهدة التي يحملها هي كل ما يمكن الحصول عليه، وان علينا ان نسلم بها راضين او مكرهين ، فلا تلبث اكثرية المجلس ان تقرر تصديق المعاهدة ، غير عابئة بشعور العراقيين ، لانها تعلم ان الشعب لم ينتخبها ، وانها ملزمة لذلك ان تؤيد ما تتقدم به اية حكومة من معاهدات وقيود .

« لقد اجمعت الكلمة على ان معاهدة ١٩٣٠م اصبحت ملغية ، بحكم الظروف والتطورات الدولية ، فضلا على انها فرضت على الشعب العراقي فرضا ، ولم يكن له اي اختيار في عقدها . وقد تبين من سير المفاوضات بين مصر وبريطانية ان الحكومة البريطانية تسعى لالزام مصر بدفاع مشترك ، وان مصر قد اصرت على رفض هذا الدفاع المشترك . كما ان استنكار الشعب العراقي لاي مشروع يتضمن دفاعا مشتركا مع بريطانية ، يلزم المفاوض العراقي تجنب الالتزام به ، او بأي قيد آخر قد تتضمنه المعاهدة الجديدة مباشرة ، او ملاحق اخرى تتبعها لتزيد في تكبيل السيادة الوطنية .

« وبالاضافة الى ما تقدم ، فان اختيار مثل هذا الظرف ، الذي تجتاز فيه قضية فلسطين ادق مراحلها ، حيث يشغل الراي العام بالتفكير والعمل لانقاذ فلسطين ، ليدل اما على محاولة الجانب البريطاني صرف الراي العام عن قضية فلسطين ، واشغاله بأمر المعاهدة ، او على اهتبال فرصة انشغال العراق بقضية فلسطين ؛ لانجاز امر تعديل المعاهدة على وجه لا يخلو من تقيد السيادة العراقية ، او ان هذه المفاوضات التي دعت اليها بريطانية في هذا الوقت انما تستهدف الامرين معا .

« ان هذا الشذوذ الذي يحيط هذه المفاوضات ، يدعو الحزب الى اعلان عدم اطمئنانه لاجرائها ، حيث تستأثر بتحمل مسؤولياتها وزارة لا تستند الى مجلس نيابي يمثل الشعب تمثيلا حقيقيا ، وأن الحزب يدعو الشعب الى معارضة اية معاهدة تعقد في هذه الظروف ، وتنتقص من سيادة العراق الوطنية ، ولا تكفل تحقيق استقلاله التام . وقد سبق للحزب ان صرح في بيان وقعه مشتركا مع الاحزاب الاخرى « ان الشعب العراقي في حل مما يقره هذا المجلس من معاهدات واتفاقات او اي التزام آخر يكون العراق طرفا فيه ويعتبره باطلا وغير ملزم للعراق » (١) .

محمد مهدي كبه ـ رئيس حزب الاستقلال

بيان حزب الاحرار :

« نظرا لبيانات رئيس الوزراء حول عزم وزارته على الدخول فورا في مفاوضات مع الحكومة البريطانية ، من اجل تعديل المعاهدة العراقية البريطانية ، يرى الحزب من واجبه ان يبدي رأيه في هذا الموضوع الخطير ، الذي تناوله في عدة مناسبات ، من لزوم تعديل الوضع القائم بين العراق وبريطانية على ضوء ميثاق هيئة الامم المتحدة ، ومبدأ حرية الشعوب وسيادتها ، وذلك باعتبار ان المعاهدة القائمة بين العراق وبريطانية تناقض ذلك فضلا عن كونها قد استنفذت اغراضها ، واصبح من الواجب التخلص من قيودها .

« والحزب يرى ان تعديل هذا الوضع لا يصح ان يتم على يد الحكومة الحاضرة ، التي لا تتمتع بثقة الشعب ، ولا تستطيع تحقيق اماني الامة بانجاز مثل هذه المهمة الخطيرة التي يتوقف عليها استقلال العراق ، وسيادته ، ومصيره . وحرصا على مصلحة العراق القومية ، وحفظا لكيانه ، وتامينا لسيادته التامة ، يرى الحزب ان مهمة المفاوضة يجب ان تقوم بها حكومة تستند الى مجلس ينتخب انتخابا حرا لتحقيق استقلال العراق التام ، واستكمال سيادته بجلاء القوات الاجنبية عنه ، وعدم توريط البلاط بأية التزامات تنقص من سيادته وتحد من استقلاله » (٢) .

بيان الحزب الوطني الديمقراطي :

« اطلع الحزب‌الوطني الديمقراطي ، عن طريق الصحف المحلية والاذاعات الخارجية ، على عقد اجتماع في قصر الرحاب ، بدعوة من حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ، في مساء يوم الاحد المصادف ٢٨ كانون الاول

---

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ٢٧١ بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٤٨ م .
(١) جريدة « صوت الاحرار » العدد ٤٤٥ بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٤٨ م .

١٩٤٧م ، حضره عدد من الساسة العراقيين ، وتناول البحث فيه قضية تعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية . ولما كان الحزب لم يتسن له ابداء رأيه في هذا الموضوع في الاجتماع المذكور ، لعدم دعوته اليه ، فانه يرى من واجبه ان يبدي وجهة نظره في هذا الامر الخطير .

« ان الحزب الوطني الديمقراطي مع اعتقاده بان العلاقات القائمة بين العراق وبريطانية لم تكن قد اقيمت على اساس احترام العراق كدولة حرة مستقلة ، وانه من الواجب اقامتها بما يضمن استقلال العراق ، وصيانة سيادته ، واحترامه ، على اسس التعاقد بين الدول المتكافئة ، يرى في الوقت ذاته ان فتح باب المفاوضات بصورة شاذة مع بريطانية ، والاستمرار بها من قبل وزارة غير منبثقة عن ارادة الشعب ، وغير مستندة الى مجلس نيابي يمثل الامة تمثيلا حقيقيا ، عمل في غير صالح العراق . هذا بالاضافة الى ان هذه الامور تجري في ظروف غير طبيعية تكتنف البلاد العربية ، وفي وقت يجب ان يقرر فيه العراق والبلاد العربية اعادة النظر في جميع العهود والامتيازات الخاصة بالدول التي لا تؤيد مطاليب العرب العادلة في قضية فلسطين .

« ولذلك فان تعديل المعاهدة القائمة ، او عقد اية معاهدة جديدة ، نتيجة هذه المفاوضات الشاذة ، وفي هذه الظروف غير الملائمة ، ومن قبل وزارة لا تستند الى ارادة الشعب ، لا بد ان يكون امرا مجحفا بحقوق العراق ، ومخلا بسيادته ، ولا يمكن ان يعتبر علاقات صداقة بين دولتين حليفتين ، وانما سوف يكون سببا لحدوث صعوبات جمة بين العراق وبريطانية في المستقبل » (١) .

بغداد في ٣١ كانون الاول ١٩٤٧م	كامل الجادرجي
رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

واول الغيث قطر :

قلنا ان الوفد العراقي المفاوض الى لندن تالف برئاسة رئيس الوزراء صالح جبر الاسمية ، وعضوية العينين : توفيق السويدي ونوري السعيد ، والوزيرين شاكر الوادي وفاضل الجمالي ، وكان نوري السعيد في الوفد الرئيس الحقيقي له فلما تقرر سفر الوفد في الخامس من شهر كانون الثاني ١٩٤٨م ، صدرت الارادة الملكية باسناد منصبي رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية بالوكالة الى وزير العدلية جمال بابان ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير المعارف توفيق وهبي ، كما صدرت ارادة اخرى بتعيين وزير الاقتصاد توفيق النائب ، وزيرا للداخلية ، وباسناد منصب وزارة الاقتصاد بالوكالة الى وزير التموين عبد الاله حافظ . وكان وزير الخارجية الدكتور الجمالي ، لا يزال في لندن فاذا بوكالة الانباء العربية تسند اليه هذا الحديث :

---

(١) جريدة صوت الاحرار العدد ٤٤٤ بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٤٨ م .

« لندن ٣ ــ و.ا.ع. تحدث معالي الدكتور فاضل الجمالي ، وزير الخارجية العراقية ، الى وكالة الانباء العربية في لندن اليوم عن المحادثات المنتظرة بين بريطانيا والعراق فقال : ان المعاهدة البريطانية العراقية التي وقعت عام ١٩٣٠م قوبلت بكثير من النقد في العراق ، وكان اكثر الانتقادات التي وجهت اليها راجعا بالطبع الى السياسة الحزبية في البلاد ، ولا تمت الى الحق بنصيب ، ولكن ليس من شك في ان المعاهدة لا تخلو من مآخذ اذا توخى المرء عند بحثها استكمال كل نقص ، وتطلع الى الظفر بمعاهدة مستوفاة من جميع الوجوه . ولم تخف حملات النقد عليها من ذلك الحين ، وان كان فريق كبير من العراقيين ادرك فضلها ولمس قيمتها ووجوه الفائدة منها . ولما تقلد فخامة السيد صالح جبر الوزارة الحاضرة ، كان تعديل المعاهدة الهدف الاول في برنامج سياسته الخارجية ، وجرت اتصالات بينه وبين الحكومة البريطانية ادت الى موافقتها على تحقيق رغبة الشعب العراقي في اجراء محادثات لتعديلها ، على الرغم من انها لا تستوفي اجلها الا في عام ١٩٥٧م. ومن حسن الظن ان الحكومة البريطانية سلمت بأن التعاون بين البلدين على اساس من المساواة التامة ، هو المبدأ الذي لا غنى عنه ، وقد اقرت بريطانيا ايضا ان الظروف والتجارب تقضي تعديلا من شانه ان يكفل المساواة في مصالحهما المشتركة، واعترفت بأن الصداقة وتبادل المنفعة هما الحجر الاساسي في الروابط التي تؤلف بينهما ، وان المعاهدة ليست الا رمزا يبرر هذه الحقائق ويسجلها على هذا الاساس ، وسيصل فخامة السيد صالح جبر الى لندن في الاسبوع القادم ، ليراس الوفد العراقي في المفاوضات التي ستدور حول التعديل » اهـ .

كان هذا التصريح بمثابة جس نبض العراقيين عامة ، والصحف المعارضة خاصة ، ومع أن رئيس الوزارة صرح في جلسة مجلس الاعيان المنعقدة في الرابع من كانون الثاني ١٩٤٨م ، بأن هذا التصريح « يجب ان يكون مكذوبا ولا يجوز اسناده لوزير خارجية العراق » فان الصحف والاحزاب سلقته بالسنة حداد ، وعلقت عليه تعليقات اثارت طلاب المعاهد العالية ، والهبت مشاعرهم ، فحملتهم على القيام بمظاهرات صاخبة في اليوم الثاني (٥ كانون الثاني ١٩٤٨م) فتدخلت الشرطة في الامر ، ووقعت اصابات اسف لها الحكوميون والمعارضون على السواء ، وحملت هيئة التدريس في كلية الحقوق على استنكار الشدة مع الطلاب ، والتعسف مع المتظاهرين ، كما قدمت الاحزاب السياسية سلسلة من الاحتجاجات على ذلك .

وكان رئيس الوزراء صالح لا يزال في بغداد فجمع مجلس الوزراء فورا ، واتخذ قرارا بتعطيل الدراسة في كلية الحقوق لاجل غير مسمى ، وسوق المحرضين على المظاهرات ــ موضوع البحث ــ الى المحكمة ، وتوقيف العشرات من المتظاهرين، وهذا نص القرار :

تعطيل الدراسة في كلية الحقوق :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة المعارف المرقم ١٤ــ٤ــ١٨ والمؤرخ ١٩٤٨/١/٥م ، واطلع كذلك على التقرير المقدم من قبل مديرية الشرطة العامة ،

واستمع الى الايضاحات التي ادلى بها معالي وزير المعارف . وعند المداولة تبين ان بعض طلاب كلية الحقوق يحملون مبادىء تمنعها القوانين ، وان البعض منهم يتركون الدراسة في كثير من الاحيان ؛ ويقومون بمظاهرات غير مسموح بها ، وظهر ايضا انهم بتاريخ ١٩٤٨/١/٤م تركوا المدرسة وقاموا بمظاهرة لا مبرر لها الامر الذي احدث اصطداما مع الشرطة المكلفة بحفظ الامن ، وبنتيجة هذا تحقق ان استمرار الدراسة في هذه الكلية اصبح لا يؤمن الغرض المنشود منها . ولهذا وبناء على اقتراح معالي وزير المعارف ، واستنادا الى المادة ٣١ من نظام كلية الحقوق ، قرر المجلس الموافقة على تعطيل الدراسة في كلية الحقوق الى اجل غير مسمى اعتبارا من تاريخ ١٩٤٨/١/٥م ؛ على ان يعاد النظر في هذا الامر قبل ختام المدة ، بناء على تقرير يرفعه وزير المعارف . وقرر ايضا الايعاز الى وزارة العدلية للقيام بالتحقيقات القانونية فورا للوقوف على الاسباب التي دعت الى التصادم الواقع بين الطلاب والشرطة ، والتحقيق بصورة خاصة عن المحرضين والمشتركين في تلك المظاهرات ، وتوديع المخالفين الى القضاء . وقرر ايضا الايعاز الى وزارة المعارف برفع تقرير مفصل عن حالة هذه الكلية ، وهيأة ادارتها ، والقائمين بشؤونها ، ودرجة علاقتهم في هذه المظاهرات ، والاسباب التي دعت الى افساح المجال لدخول بعض المبادىء الهدامة الى هذه الكلية ، وعما اذا يوجد بين اساتذتها ، ومحاضريها ، من يعتنق امثال هذا المذهب ، وتقديم توصياتها فيما يجب اجراؤه لاصلاح المعهد ، وارجاعه الى حالته الطبيعية ، والاسس التي تؤمن تزييد كفاياته . وقرر ايضا تشكيل لجنة ادارية برئاسة السيد عبد العزيز الخياط عضو محكمة التمييز ، وعضوية مظفر احمد متصرف لواء بغداد ، والسيد عبد الله الشواف مدير العشائر العام ، لتحقق بصورة ادارية عن الاسباب التي دعت لحدوث المظاهرة في يوم ٤ المبحوثة في تقرير الشرطة والمحرضين عليها ، والجهة التي بدات بالاصطدام الواقع بين الشرطة والطلاب ، وكذلك التحقيق عن سبب تسرب المبادىء الهدامة بين بعض طلاب الحقوق وغيرها من المدارس ، وكذلك التحقيق عن سلوك اساتذة الكلية ومدرسيها ومحاضريها وميولهم ، وعما اذا لهم علاقة بهذه المظاهرة او غيرها من المظاهرات او التحريض عليها ، ورفع تقرير مفصل حول جميع ذلك » اهـ .

بيان لنائب رئيس الوزراء :

لم تحل المظاهرات التي قام بها الطلاب في ٥ كانون الثاني دون سفر رئيس الوزراء الى لندن مساء اليوم المذكور . فبعد ان اجتمع مجلس الوزراء برئاسة صالح جبر ، وقرر تعطيل الدراسة في كلية الحقوق الى اجل غير مسمى ، صدرت الاوامر بتوقيف عدد كبير من المتظاهرين ، وغلق الاقسام الداخلية ومطاعمها في وجوه الطلاب الخارجيين ؛ فاطمان الرئيس الى هذا الاجراء ، وسافر وصحبه الى الحبانية ليستقلوا الطائرة منها الى لندن ، فلما كان اليوم التالي ، انفجرت النفوس بالغضب والبركان ، وانبرت الصحف الحزبية تشدد حملاتها على الحكومة ، وتضاعف من

هجومها على مشروعاتها . وقد اضربت الكليات والمدارس العليا تضامنا مع طلاب الحقوق ، واحتجاجا على غلق هذه الكلية ، وعلى توقيف عدد من طلابها ، فاذا بوكيل رئيس الوزراء يذيع هذا البيان الرسمي :

« فهم من التقارير الرسمية المقدمة من السلطات المختصة ، ان بعض طلاب كلية الحقوق قرروا بتاريخ ١٩٤٨/١/٤م القيام بمظاهرة . وفي صباح يوم ١٩٤٨/١/٥م وفد طلاب بعض المدارس الثانوية على الكلية بدون كتب ، فخرجوا من الكلية متظاهرين ـ بدون اجازة ـ يهتفون بسقوط المعاهدة ، وبحياة فلسطين ، واحدثوا شغبا. وعندما حاولت الشرطة حفظ النظام وتفريقهم، بادروها بالحجارة، ثم اخذ البعض منهم يطلقون العيارات النارية على قوات الشرطة ، مما ادى الى جرح ٤٢ شرطيا ، بضمنهم معاون شرطة ومفوض ، الامر الذي لم يدع مجالا للشك من ان بعض المتظاهرين من الطلاب كانوا يحملون السلاح عندما عزموا على اقامة هذه المظاهرة . وبعد ان استمر الطلاب على الشغب ، ورمي الحجارة على قوات الامن ، تحصنوا في الكلية ، فطوقتهم الشرطة الى ان هدأ الحال ، فسمحت لهم بالتفرق مع العلم بانه كان يوجد بين المتظاهرين اشخاص من حملة المبادىء الهدامة . هذه خلاصة ما حدث في اليوم المذكور مستقاة من التقارير المقدمة من قبل السلطات المختصة :

« ان الحكومة قد اعادت الامن الى نصابه فورا ، وقد اصدرت اوامرها المشددة بوجوب اجراء التحقيق عن السبب لهذه المظاهرة ، والبادىء بالتجاوز والشغب ، وقد شكلت لهذا الغرض هيئة ادارية رسمية من كبار رجال الدولة للتحقيق العادل ، اضافة الى التحقيقات التي قامت بها السلطات القضائية .

ويظهر من هذا ومن هتافات المتظاهرين ، ان سبب هذه المظاهرة يرجع الى عاملين : الاول تعديل المعاهدة ، والثاني قضية فلسطين . في حين ان المفاوض العراقي الذي ذهب لتعديل المعاهدة ، لم يبدأ بعد بمفاوضاته ، ولم يظهر منه اي اتجاه ، حتى ولا اي تصريح بما يخالف الآمال الوطنية . بل أن تصريحات رئيس الوفد امام مجلس الامة كانت كلها تشير الى ان التعديل كان مرتكزا على اساس استقلال البلاد ، وتأمين المصالح الوطنية . اما قضية فلسطين فان موقف الحكومة تجاهها صريح ومعلوم ، وان تصريحات فخامة رئيس الحكومة قد اطلع عليها الراي العام ، وان الهيئات الحكومية والشعبية قامت كل منها بدورها فيما يجب بهذا الشأن ، وانها لا زالت مستمرة بتقديم كل التضحيات لبقاء فلسطين دولة حرة عربية ، ولتخليصها من الصهيونية المجرمة .

« ومن هذا تستنتج الحكومة ان هذه الحركة ما هي الا دسيسة مقصودة من قبل منظمات تعرفها حق المعرفة احدثت لاشغال الراي العام لغرض جعله ينظر الى قضية فلسطين بنظر آخر ، وان يفت في عضد المفاوض العراقي الذي ذهب بكل حماس واخلاص للقضية الوطنية ، ولتعديل المعاهدة ، ويعرقل مساعيه . واننا

لواثقون بأن الشعب العراقي الكريم واع لامثال هذه الدسائس التي سوف لا تعيقه عن اداء الواجب .

« وعليه انني ارجو من ابناء الشعب العراقي الكريم ان يؤازروا الحكومة ، وان يفسحوا المجال للمفاوض العراقي ان يتفاوض مع الجانب الآخر ، وان ينتظروا النتائج التي ستحصل عليها الحكومة ، والتي لا بد ستعرض على الجميع للاطلاع عليها ، كما وانني ارجو الى ابنائي طلاب المعاهد العالية ، والثانوية ، والمدارس الاخرى ، ان يتجنبوا الاتصال بذوي المبادىء الهدامة ، وان يلتحقوا بكلياتهم ومدارسهم فورا .

وليعلم الجميع بأن الحكومة واقفة بالمرصاد ، وانها ستضرب بكل شدة على يد كل من تسول له نفسه الاخلال بالامن والسكينة » اهـ .

الاربعاء ١٩٤٨/١/٧م

استئناف الدراسة :

لم يكتف طلاب المعاهد العالية بالاضراب عن مدارسهم ، والاحتجاج على توقيف زملائهم ، فساروا الى بناية البرلمان زرافات ووحدانا يستغيثون ويحتجون، حتى اضطر لفيف من الاعيان ومحترفي السياسة في البلد الى مقابلة وكيل رئيس الوزراء ، والتحدث اليه بضرورة تسريح الموقوفين ، واعادة فتح كلية الحقوق في وجوه المنتسبين اليها ، فذهب نائب رئيس الوزراء الى الموقف ، وتفقد احوال المعتقلين ، وتحدث اليهم عن ضرورة الاخلاد الى الهدوء والسكينة ، حتى اذا لمس فيهم ميلا للتفاهم ، نظر حاكم التحقيق في امرهم ، وامر باطلاق سراحهم بكفالة الى نتيجة التحقيق ، وما لبث ان جمع مجلس الوزراء في ٨ كانون الثاني واتخذ هذا القرار :

« ان مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٨/١/٥م ، قرر تعطيل الدراسة في كلية الحقوق الى اجل غير مسمى ، بالنظر للمبررات المذكورة في قراره المشار اليه ، وانه في الوقت نفسه نسب اعادة النظر في ذلك القرار عندما يتقدم وزير المعارف بتقرير يبين فيه عودة الحالة في الكلية الى مجراها الطبيعي . وحيث قد فهم من التقرير المقدم من قبل معالي وزير المعارف ان الحالة قد رجعت الى طورها الطبيعي ؛ لهذا قرر المجلس الموافقة على فتح الدراسة في كلية الحقوق » اهـ.

على ان الحكومة اتخذت بعض الاجراءات الضرورية لمنع تكرر الاضراب في كلية الحقوق ، ومن ذلك انها اجرت بعض التنقلات بين بعض الاساتذة ، اعتقادا منها بان هذا الفريق من الاساتذة كان علة العلل فيما حدث في يوم ٥ كانون الثاني .

الهدوء الذي يسبق العاصفة :

هدأت الحالة في البلاد ، وسادت السكينة ارجاء العاصمة ، ووصل الوفد

المفاوض الى لندن في السادس من هذا الشهر ، فوجد الجو مهيئا لكل شيء . وبعد عقد عدة اجتماعات في مقر « وزارة الخارجية » في السابع والثامن والعاشر من كانون الثاني ١٩٤٨م ، انتهت المفاوضات في العاشر من الشهر « وتبودلت الخطب بين رئيسي الوفدين : العراقي والبريطاني، ووقعا على نص المعاهدة الانكليزية ـ العراقية بالحرف الاول من اسميهما . ثم دعا رئيس الوفد البريطاني اعضاء الوفد العراقي ليكونوا ضيوفا على « البحرية البريطانية » في « بورتسموث » حيث يتم توقيع المعاهدة فقبلت الدعوة . وفي صباح يوم ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨م سافر الوفد العراقي الى « مدينة بورتسموث » وقد اعد بهو بلدية المدينة ليكون محلا للتوقيع على المعاهدة . وبعد تبادل الخطب بين رئيس بلدية المدينة ، الذي رحب بالوفد العراقي اجمل ترحيب ، ووزير الخارجية من جهة ، ووزراء العراق من جهة اخرى وقع اعضاء الوفدين في المعاهدة التي سميت بهذه المناسبة بمعاهدة « بورتسموث » (١) .

وكان رئيس الوفد قد بعث بمسودة من المعاهدة ، غير موقعة ، باللغة الانكليزية الى وكيله في بغداد في يوم توقيعها بالاحرف الاولى ، وهو يوم ١٠ كانون الثاني ، مع برقية يطلب فيها اليه ان لا ينشرها الا بعد ترجمتها الى اللغة العربية ، واعادتها اليه للاطلاع على هذه الترجمة مع انها نشرت في صحف لندن ، وقد اريد بهذه المعاهدة ان تكون فاتحة عقد معاهدات اخرى مماثلة مع البلدان العربية ولا سيما مصر ، كما كان المستر بيفن يمني نفسه بذلك .

ويقول جمال بابان وكيل رئيس الوزراء ، في نشرة له اصدرها في ١٨ نيسان ١٩٤٨ :

« وحيث لم يكن هناك متسع من الوقت لارسال الترجمة الى لندن واعادتها ثانية . وذلك بالنظر الى ما جاء في كتاب السفارة البريطانية في بغداد ، الموجه الى وزارة الخارجية العراقية ، الذي كان يتضمن ورود برقية اليها من وزارة الخارجية البريطانية تنبىء الى ان التوقيع سيتم على المعاهدة العراقية ـ الانكليزية في مساء ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨م ، وان النص يجب ان يكون جاهزا في عين الوقت الذي ينشر فيه خبر التوقيع ، وانه قد تم الاتفاق مع وزير خارجية العراق على اعطاء النص للصحف قبل وقت كاف ليتسنى للصحف التي تصدر صباح الجمعة المصادف ١٦/١/١٩٤٨م ، وان الدكتور الجمالي اراد القيام بالترجمة الرسمية في لندن الا انه لم يتمكن لضيق الوقت ولهذا فقد ابرق المومى اليه لوزارة الخارجية في بغداد موعزا اليها باحضار ترجمة وقتية واعطائها للصحف لنشرها يوم الجمعة » .

---

(١) من مخطوطة صالح جبر . وقد اعلمنا وزير الخارجية الدكتور الجمالي بانه لاحظ اثناء سفره وهيأة الوفد العراقي الى بورتسموث ان المعاهدة مطبوعة وعليها اسم كل من رئيس الوزراء صالح جبر ووزير الخارجية البريطانية بيفن فقط فلفت نظر وزير الخارجية المذكور الى وجوب جعل المعاهدة موقعة من قبل اعضاء الوفدين كافة ، فامر الوزير البريطاني اعادة طبعها على هذا الاساس ولدينا نسخة من كل من الطبعتين .

وهكذا اخذ السيد جمال بابان على عاتقه مسؤولية نشر المعاهدة في يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٤٨م ، اعتقادا منه بان ذلك « مما تحتمه العادة الجارية في جميع بلاد العالم ، عند عقد المعاهدات من نشرها في وقت واحد في البلدين المتعاقدين » ولا سيما بعد ان تولت نشرها الصحف البريطانية الصادرة في صباح السادس عشر من هذا الشهر .

وعلى كل فقد سبق نشر المعاهدة حادثان ترى الصحف المعارضة انهما مدبران: اولهما سفر الامير عبد الاله الوصي الى البصرة في العاشر من كانون الثاني ١٩٤٨م ، وانشغال الناس باخبار تنقلاته ، والآخر كسر رجل الملك فيصل الثاني في سويسره في الثالث عشر من هذا الشهر ، اثناء تزحلق جلالته على الجليد ، الامر الذي اهاج الرأي العام في العالمين العربي والعراقي ، وجعل الناس يضربون اخماسا باسداس . وهذا هو :

نص معاهدة بورتسموث العراقية ـ الانكليزية

المقدمة

صاحب الجلالة ملك العراق ؛

وصاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار ؛

لما كانا شاعرين برغبة شديدة في توطيد الصداقة والعلاقات الحسنة السائدة بينهما ، وفي اقامة هذه العلاقات على اسس اكثر ملائمة لانماء هذه الصداقة ، ولما كانا راغبين في عقد معاهدة تحالف جديدة لغرض توطيد العلاقات الودية السائدة بينهما ، وتقوية ما يستطيع كل منهما المساهمة فيه عن طريق التعاون ، والمساعدة المتبادلة ، في سبيل صيانة السلم والامن الدوليين ، وفقا لاحكام ومبادىء ميثاق الامم المتحدة ؛ فقد عينا عنهما مندوبين مفوضين :

(المادة الاولى)

يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق ، وبين صاحب الجلالة البريطانية . ويستمر بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق ، توطيدا لصداقتهما ، وتفاهمهما الودي ، وصلاتهما الحسنة . ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الاجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف ، او قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

(المادة الثانية)

اذا ادى اي نزاع بين احد الفريقين الساميين المتعاقدين ، وبين فريق ثالث الى

حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة ، يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية ، وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة ، ولاية تعهدات دولية اخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

(المادة الثالثة)

اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم احكام المادة الثانية من هذه المعاهدة ، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فورا الى معاونته ، كتدبير للدفاع الاجمالي ، وذلك دائما وفقا لاحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة . وعند وقوع تهديد عدائي محدق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فورا الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير للدفاع المقتضاة .

(المادة الرابعة)

ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه الى الاخلال ، او يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة ، او التي قد تترتب لاحد الفريقين الساميين المتعاقدين او عليه، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، او وفقا لاية اتفاقات او اتفاقيات او معاهدات دولية مرعية .

(المادة الخامسة)

تحل هذه المعاهدة ، التي يعتبر ملحقها جزءا لا يتجزا منها ، محل معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الالف ميلادية ، الموافق لليوم الرابع من شهر صفر سنة تسع واربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية ، مع الملحق ، وجميع الكتب ، والمذكرات التفسيرية ، او غيرها المتبادلة في سنة ١٩٣٠م او سنة ١٩٣١م والمتعلقة بها ، وكذلك اتفاقية السكك الحديدية الموقع عليها في بغداد في ٣١ آذار سنة ١٩٣٦م ، التي تصبح باطلة المفعول عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ . وليس في ما تقدم ما يمس التعهدات المالية التي سبق ان ترتبت بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٠م ، واي من تلك الكتب او المذكرات واتفاقية السكك الحديدية لسنة ١٩٣٦م .

(المادة السادسة)

اذا نشأ اي خلاف حول تطبيق او تفسير هذه المعاهدة ، واذا لم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان الى تسوية هذا الخلاف بالمفاوضة راسا ، يحال الخلاف الى محكمة العدل الدولية ، الا اذا اتفق الفريقان على تسويته بطريقة اخرى .

(المادة السابعة)

تبرم هذه المعاهدة وتصبح نافذة عند تبادل وثائق الابرام ، الذي يجب ان يتم بأسرع ما يمكن ، وتظل نافذة مدة عشرين سنة من تاريخ تنفيذها . وفي اي وقت كان بعد مرور خمس عشرة سنة من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة ، للفريقين الساميين المتعاقدين ، بناء على طلب احدهما ، ان يتفاوضا من اجل تعديلها ، الذي يجب ان ينص فيه على تعاون الفريقين الساميين المتعاقدين المستمر في الدفاع عن مصالحهما المشتركة . وتخفض مدة الـ ١٥ سنة اذا تم عقد اتفاقات لنظام كامل للامن وفقا للمادة ٤٣ من ميثاق الامم المتحدة قبل انقضاء الـ ١٥ سنة . واذا لم تعدل هذه المعاهدة في ختام العشرين سنة ، تظل نافذة الى حين انقضاء سنة واحدة ، بعد ان يقدم احد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر اخطارا بالانهاء بالطريقة الدبلوماسية.

واقرارا لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه ، كتب عن نسختين في لندن في اليوم الميلادية الموافق الهجرية

ملحق المعاهدة :

(المادة الاولى)

(أ) يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأهمية القواعد الجوية ، كعامل اساسي في الدفاع عن العراق نفسه ، وعن الامن الدولي ، وكحلقة للمواصلات الاساسية لكلا الفريقين ، ويوافقان ايضا على انه من المصلحة المشتركة لكليهما ان يكون صاحب الجلالة البريطانية في وضع يتمكن فيه من القيام بتعهداته ، وفق المادة الثالثة من هذه المعاهدة .

(ب) في حالة اشتباك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، او تعرضه لتهديد عدائي ، يدعو صاحب الجلالة ملك العراق صاحب الجلالة البريطانية الى ان يرسل فورا الى العراق القوات الضرورية من جميع الصنوف ، ويمد صاحب الجلالة البريطانية بجميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات ، والمساعدات على الاراضي العراقية ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر ، والموانيء ، والمطارات ، وخطوط المواصلات ، بعين الشروط المالية المطبقة على قوات صاحب الجلالة ملك العراق .

(ج) بغية ادامة القاعدتين العراقيتين في الحبانية والشعيبة في جميع الاوقات، سواء اكان ذلك في السلم ام في الحرب ، في الحالة التي تقتضيها كفاية الحركات العسكرية ، يقوم صاحب الجلالة البريطانية بتزويد هاتين القاعدتين بما يقتضي لهما من موظفين فنيين ، وتاسيسات ، وتجهيزات ، ومع مراعاة الفقرة (هـ) من المادة الثانية ادناه ، يقوم بسد نفقات تلك الادامة . ولا تجوز الاستفادة من هاتين القاعدتين الجويتين للطيران المدني الا بتوصية من لجنة الدفاع المشترك المشار اليها في المادة

الخامسة من هذا الملحق . وفي حـال التوصية بالاستفادة منهما على هذا الوجـه ، تنقح النصوص المالية الواردة في المادة الثانية من هذا الملحق .

(د) الى ان توضع معاهدات الصلح مع جميع اقطار الاعداء السابقين موضـع التنفيذ ، يمنح صاحب الجلالة ملك العراق ، وحدات الحركات العسكرية من القوات الجوية العائدة لصاحب الجلالة البريطانية ، حرية دخول القاعدتين الجويتين المشار اليهما في الفقرة (ج) اعلاه واستعمالهما . ومن المفهـوم ان معاهدات الصلح تعتبر نافذة بكاملها عندما تنسحب قوات الحلفاء من جميع اراضي دول الاعداء السابقين ، وبعد ان تصبح معاهدات الصلح نافـذة بكاملها ، لصاحب الجلالة ملك العـراق ان يدعو تلك الوحدات لاستعمـال القاعدتين بناء على مشورة لجنة الدفاع المشترك على ضوء الظروف السائدة حينئذ .

(هـ) يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على السماح لطائرات صاحب الجلالة البريطانيـة المارة عبر العراق بحريـة استعمـال القـاعدتين الجويتين في الحبانيـة والشعيبة .

(و) تستعمل القاعدتان الجويتان في الحبانية والشعيبة بالاشتراك والتعـاون بين القوة الجوية الملكية العراقية . وبين وحدات القوة الجوية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية التي قد تكون موجودة هناك .

(ز) لا يطلب من صاحب الجلالة البريطانية دفع اجور لقاء استعمال قواتـه الجوية لاية ساحة من ساحات النزول الاخرى للطائرات في العراق .

(المادة الثانية)

(أ) يقدم صاحب الجلالة ملك العراق على نفقتـه ، القوات المقتضاة لحراسة القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة .

(ب) تنظم اعمال القاعدتين اليومية ، وتدابير صيانتهما ، بالاتفاق المتبادل بين القائد العراقي والقائد البريطانـي ، اللذين يحتفظ كل منهما بالتبعـة النهائية فيما يتعلق بتنقلات وحدات بلاده .

(ج) تكون ادارة وحدات كل من البلدين ، ومن ضمنها ترتيبات الايواء ، على حدة ما لم يتقرر توحيد الموارد .

(د) يقوم كل من صاحب الجلالة ملك العراق ، وصاحب الجلالة البريطانية ، بسد نفقات المؤن والخدمات التي تقدم لقواته الجويـة التي تزور القاعدتين او تكون فيهما .

(هـ) يدفع صاحب الجلالة ملك العراق ، نفقات الادامة العائدة لجميع الابنية، والتأسيسـات الموجودة في القاعدتين الجويتين ، التي تشغلها القوات العراقية وحدها،

او التي تشاد لها . ويدفع كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نفقات الابنيةالجديدة المعدة لاستعمال قواته الخاصة .

(و) تبت لجنة الدفاع المشترك في تخصيص التاسيسات ، والابنية الموجودة في القاعدتين الجويتين ، ولصاحب الجلالة ملك العراق ان يشتري التاسيسات والابنية المخصصة القوات العراقية بسعر معتدل .

وعند قيام القوات البريطانية بالاخلاء النهائي ، تقوم الحكومة العراقية اما بقبول ما لم يسبق شراؤه من المباني والمنشآت الدائمة في القاعدتين ، بسعر معتدل ، يؤخذ فيه بنظر الاعتبار الغرض الذي خصصت له ، واما باسداء التسهيلات التي يرتأى انها ضرورية لتمكين حكومة المملكة المتحدة من التصرف بها على افضل وجه .

(ز) لا تترتب على صاحب الجلالة البريطانية اية رسوم ، او ضرائب عراقية، فيما يتعلق بالقاعدتين الجويتين ، او باية مبان وتاسيسات فيهما .

(المادة الثالثة)

بغية بلوغ القوات الجوية العائدة للفريقين الساميين المتعاقدين الكفاية المقتضاة للتعاون فيما بينهما :

اولا ــ يقدم صاحب الجلالة البريطانية جميع التسهيلات المناسبة في حقول طيران القوة الجوية الملكية في المملكة المتحدة ، وفي اية مستعمرة بريطانية ، او اية محمية تديرها المملكة المتحدة ، تبعا لحاجة القوة الجوية الملكية العراقية . ويقوم صاحب الجلالة البريطانية على الاخص بتسيير التسهيلات الموجودة في مراكز تدريب التسليح العائدة للقوات الجوية الملكية في الشرق الاوسط ، لمنتسبي القوة الجوية الملكية العراقية .

ثانيا ــ يعد صاحب الجلالة البريطانية وحدات حركات عسكرية من قواته للقيام بحركات تدريبية مشتركة مع القوات الجوية الملكية العراقية لمدة كافية في كل عام .

ثالثا ــ يعد صاحب الجلالة ملك العراق التسهيلات المتيسرة في القواعد الجوية في العراق ، والمطلوبة لاغراض هذا التدريب المشترك .

(المادة الرابعة)

(ا) ان جميع الوحدات العراقية في قواعد في العراق ، او في المملكة المتحدة ، وفي اية مستعمرة بريطانية او محمية تديرها المملكة المتحدة ، سواء اكانت مقيمة ، او في حالة المرور ، تكون تحت قيادة عراقية .

(ب) كذلك تكون جميع الوحدات البريطانية تحت قيادة بريطانية .

(المادة الخامسة)

مراعاة لمصالح الدفاع المشتركة بين المملكة المتحدة والعراق ، تؤلف فور دخول

هذه المعاهدة حيز التنفيذ ، هيئة استشارية دائمة مشتركة لتنسيق شؤون الدفاع بين حكومة المملكة المتحدة ، وبين الحكومة العراقية ، ضمن نطاق هذه المعاهدة . ان هذه الهيئة التي تعرف باسم « لجنة الدفاع الانكليزي العراقي المشترك » ستؤلف من ممثلين عسكريين ذوي اختصاص من كل من الحكومتين ، وبعدد متساو ، وتشمل اعمالها :

أ ـ وضع خطط متفق عليها للمصالح السوقية المشتركة بين البلدين .

ب ـ التشاور الفوري عند وقوع تهديد بالحرب .

ج ـ تنسيق التدابير على وجه يمكن قوات كلا الفريقين الساميين المتعاقدين من القيام بتعهداتهما وفقا للمادة الثالثة من المعاهدة .

د ـ التشاور فيما يختص بتدريب القوات العراقية ، وتدارك التجهيزات لها . وعلى لجنة الدفاع المشترك ان ترفع تقارير سنوية بهذا الصدد . وان تبدي التوصيات لحكومتي الفريقين الساميين المتعاقدين .

هـ ـ الترتيبات بشأن عمليات التدريب المشترك المشار اليها في المادة الثالثة من هذا الملحق .

(المادة السادسة)

يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على ان يسدي ، عند الحاجة ، وحين الطلب ، جميع التسهيلات المقتضاة لتنقل وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية، عند مرورها عبر العراق ، مع مؤنها وتجهيزاتها . وذلك على عين الشروط المالية المطبقة على قوات صاحب الجلالة ملك العراق .

(المادة السابعة)

بشرط مراعاة اية تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على احداثها في المستقبل ، تواصل الحكومة العراقية شمول وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية الموجودة في العراق وفقا لهذه المعاهدة ، او باتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين ، بالحصانات والامتيازات التي تتمتع بها في الوقت الحاضر في الامور القضائية ، والمالية ، وباحكام اي تشريع محلي مرعي له مساس بوحدات القوات المسلحة التابعة لصاحب الجلالة البريطانية في العراق . اما الامتيازات والحصانات التي ينبغي ان تشمل وحدات القوة الجوية الملكية العراقية ورجالها ، عند زيارتها للاراضي البريطانية ، او عند وجودها فيها ، فستعين على اساس المقابلة بالمثل .

(المادة الثامنة)

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بان يقوم ، عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة

ملك العراق ، بجميع التسهيلات الممكنة في الامور التالية ، وذلك على نفقة صاحب الجلالة ملك العراق :

(أ) تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية ، والعسكرية ، والجوية ، في المملكة المتحدة .

(ب) تجهيز قوات صاحب الجلالة ملكالعراق بالاسلحة، والاعتدة، والسفن، والطيارات الحديثة الطراز ، مما تستعمله في حينه قوات صاحب الجلالة البريطانية، على اساس الاسبقية التي ستعامل فيها كلتا القوتين على قدم المساواة ، بعد ان تؤخذ بنظر الاعتبار الحاجات النسبية لكل قوة .

(ج) تقديم ضباط بحريين ، وعسكريين ، وجويين ، للخدمة كمعلمين في قوات صاحب الجلالة ملك العراق .

(المادة التاسعة)

لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والاساليب بين قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، وبين قوات صاحب الجلالة البريطانية ، يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأنه اذا راى ضرورة الالتجاء الى معلمين عسكريين اجانب ، فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين .

ويتعهد ايضا بأن اي اشخاص من قواته ، من الذين قد يوفدون الى الخارج للتدريب العسكري ، يرسلون الى مدارس وكليات ومراكز تدريب عسكرية في اراضي صاحب الجلالة البريطانية ، بشرط ان لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من ان يرسل الى بلد آخر ، الاشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ومراكز التدريب المذكورة ، او لدورات غير متيسرة في تلك الاراضي . ويتعهد كذلك بان لا تختلف تسليحات قوات جلالته وتجهيزاتها الاساسية في طرازها ، عن تسليحات وتجهيزات قوات صاحب الجلالة البريطانية .

(المادة العاشرة)

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يأذن بصورة عامة لسفن صاحب الجلالة البريطانية بزيارة شط العرب ، على ان يتم ابلاغ صاحب الجلالة ملك العراق مقدما بزيارات السفن للموانىء العراقية .

الكتب المتبادلة :

ـ كتاب من المستر بيفن الى رئيس العراق ـ

بورتسمث   ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨م

سيدي :

في صدد المعاهدة التي وقعنا عليها اليوم ، ارغب بالنيابة عن حكومتي ، في ان

اعلمكم بأن التأسيسات العسكرية في منطقة البصرة ، والتي شيدتها القوات البريطانية ابان حرب السنوات ٣٩ ـ ١٩٤٥م ، والمعينة في ادناه ستسلم الى الحكومة العراقية بلا مقابل .

وفيما يلي التأسيسات المذكورة :

١ ـ المستشفيان العسكريان السابقان : البريطاني والهندي في منطقة الشعيبة، والمعروفان بمعسكر ٥٧ ومعسكر ٦٧ .

٢ ـ مؤسسات اسالة الماء في الشعيبة ، بما فيها آلة التصفية ، وجهاز التوزيع .

٣ ـ محطة القوة الكهربائية في الشعيبة ، وجهاز التوزيع .

٤ ـ منظومة المخابرات السلكية واللاسلكية في منطقة الشعيبة والمعقل والعشار .

لي الشرف الخ ... التوقيع : ارنست بيفن

ـ جواب من رئيس وزراء العراق الى المستر بيفن ـ

بورتسمث ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨م

اتشرف بان انبئكم بتسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم ، بشأن بعض التأسيسات العسكرية في منطقة البصرة ، التي تنوي حكومة المملكة المتحدة تسليمها الى الحكومة العراقية بلا ثمن .

لي الشرف الخ ... التوقيع : صالح جبر

ـ كتاب من المستر بيفن الى رئيس وزراء العراق ـ

بورتسمث ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨م

سيدي

لمناسبة التوقيع على معاهدة التحالف بين بريطانية العظمى والعراق ، اتشرف بان اؤكد لفخامتكم انه ، ابتغاء مساعدة الحكومة العراقية في رغبتها القيام بخطط واسعة للانماء الاقتصادي ، والاجتماعي ، فان حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ستبذل كل ما في وسعها لتلبية طلبات الحكومة العراقية لخدمات اي خبراء او موظفين من ذوي المؤهلات الفنية ممن قد تحتاج اليهم الحكومة العراقية .

لي الشرف الخ ... التوقيع : ارنست بيفن

– جواب من رئيس وزراء العراق الى المستر بيفن –

بورتسمث
١٥ كانون الثاني ١٩٤٨م

سيدي

اتشرف بأن انبئكم بتسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم الذي نصه كما يلي :

« لمناسبة التوقيع على معاهدة التحالف بين بريطانية العظمى والعراق : اتشرف بأن أؤكد لفخامتكم انه ابتغاء مساعدة الحكومة العراقية في رغبتها في القيام بخطط واسعة للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، فان حكومة صاحب الجلالة في الملكة المتحدة ستبذل كل ما في وسعها لتلبية طلبات الحكومة العراقية لخدمات اي خبراء او موظفين من ذوي المؤهلات الفنية ممن قد تحتاج اليهم الحكومة العراقية .

لي الشرف الخ ...
التوقيع : صالح جبر

– كتاب من رئيس وزراء العراق الى وزير الخارجية البريطانية –

بورتسموث ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨م

سيدي

اشارة الى المادة الرابعة من المعاهدة الموقع عليها اليوم . ارغب بالنيابة عن حكومتي ، في ان ابدي ان ميثاق جامعة الدول العربية الموقع عليه في ٢٢ آذار سنة ١٩٤٥م ، وميثاق سعد آباد بين ايران والعراق وتركية وافغانستان الموقع عليه في ٨ تموز ١٩٣٧م ، داخلان ضمن الاتفاقات الدولية المرعية المشار اليها في هذه المادة ، وانهما اتفاقان تعلق عليهما حكومتي في هذا الصدد اهمية خاصة .

لي الشرف ...
التوقيع : صالح جبر

– جواب المستر بيفن الى رئيس وزراء العراق –

بورتسموث ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨م

سيدي

اتشرف بان انبئكم بتسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم الذي نصه كما يلي :

« اشارة الى المادة الرابعة من المعاهدة الموقع عليها اليوم ، ارغب بالنيابة عن حكومتي ، في ان ابدي ان ميثاق جامعة الدول العربية الموقع عليه في ٢٢ آذار سنة ١٩٤٥م ، وميثاق سعد آباد بين العراق وايران وتركية وافغانستان ، الموقع عليه في ٨ تموز سنة ١٩٣٧م داخلان ضمن الاتفاقات الدولية المرعية المشار اليها في هذه المادة ، وانهما اتفاقان تعلق عليهما حكومتي في هذا الصدد اهمية خاصة » .

لي الشرف الخ ...
التوقيع : ارنست بيفن

الاحزاب تنقد المعاهدة :

من عادة عمال المطابع في العراق انهم لا يشتغلون في ايام الجمع ، فلا تطلع الجرائد على الناس أيام السبوت . وهكذا بقيت المحافل تدرس المعاهدة دراسة جدية ، وتنظم ما تراه مناسبا بصددها ، وكرامة الوطن .

وكانت المحافل الحكومية تروّج للمعاهدة بأنها من صنع الامير عبد الاله نفسه، لتحميها بهذا الترويج من نقد الناس لها ، والتحدث عن مساوئها ؛ على الرغم من علم هذه المحافل بأن العرش مصون وغير مسؤول دستوريا .

وبدات الاحزاب السياسية تعد بياناتها فأصدر حزب الاستقلال هذا البيان :

بيان حزب الاستقلال :

درس حزب الاستقلال المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، ورجع الى النص الانكليزي الرسمي في دراسته لها ، واتضح له انها جاءت اشد وطاة من المعاهدة السابقة ، التي تذرع المفاوض العراقي يومئذ لقبولها بانها جاءت ثمنا لانهاء الانتداب، ودخول العراق في عصبة الامم . ولم يجد الحزب سببا مبررا لمثل هذا التفريط بحقوق المملكة ، والانتقاص من سيادتها الوطنية ، وتعريضها الى مخاطر جسيمة ، ليس للعراق مصلحة فيها البتة . لقد كان الحزب يرى في المعاهدة السابقة انها ليست ذات موضوع ، وأنها ملغاة بحكم الظروف ، واصبحت تناقض ميثاق هيئة الامم المتحدة . هذا فضلا عن ان احكامها خرقت من الجانب البريطاني في كل مناسبة كان له مصلحة في خرقها ، الامر الذي جعل الجانب العراقي في حل من أحكامها . ومما لا شك فيه ان بريطانية وجدت ضعف حجتها في استمرار المعاهدة السابقة ، فاعترفت بقبول فكرة التعديل، لشعورها بعدم امكان استمرار تنفيذ هذه المعاهدة ، وضرورة استبدالها بمعاهدة جديدة (1) ولكن تساهل المفاوض الرسمي العراقي قد مكنها من ان تحمله على توقيع معاهدة ادخلت العراق ضمن رابطة الشعوب البريطانية ، وجعلته مرتبطا بمصالح الامبراطورية . وكانت بريطانية قد تذرعت في الماضي لاستمرار الحلف «بحفظ وحماية مواصلاتها الاساسية » فهي اليوم ، بعد ان تم جلاؤها عن الهند وبرما، اتخذت من « الدفاع المشترك » ذريعة جديدة لفرض استمرار هذا الحلف بصورة ابدية . اذ نصت المادة السابعة من المعاهدة الجديدة على ان تعديل هذه المعاهدة . حتى بعد انقضاء مدتها ، يجب أن يتضمن « تعاون الفريقين المستمر في الدفاع عن مصالحهما المشتركة » الامر الذي يعني الارتباط الدائم الابدي بالمصالح البريطانية ، والذي يخالف قواعد القانون الدولي في المعاهدات المألوفة بين الدول المستقلة .

---

(1) ومن الواضح ان تعديل معاهدة سنة ١٩٣٠ م كان ضرورة من ضرورات المصالح البريطانية ، قبل ان يكون مصلحة عراقية لان الانكليز قبل غيرهم شعروا بتاثير ميثاق سان فرنسيسكو في ابطال هذه المعاهدة لذلك رأوا ان يعيدوا اليها صنتها الشرعية باسم التعديل اه .

(سحابة بورتسموث ص ٥٢ بيروت ١٩٤٨ م)

« ويبدو ان بريطانية كانت حريصة في عقد معاهدتها هذه على تخفيف اعبائها المالية ، وتحميلها على العراق ، حتى فيما يخص النفقات المقتضية لقواتها العسكرية في الحرب والسلم ، كما سيتضح عند بحثنا الامتيازات . وقد انتهزت بريطانية فرصة التفريط من جانب المفاوض الرسمي العراقي ، فأملت عليه احكام المواد التي تضمنتها معاهدة ١٩٣٠م ، ما دامت تلك المواد ضامنة لمصالح بريطانية من جهة ، ولغمط حقوق العراق من الجهة الاخرى ، ثم اضافت الى تلك الاحكام قيودا جديدة ، تداركت فيها كل غموض ورد في مواد المعاهدة السابقة ، وكان مبعث خلاف في ضوء تجاربها الاخيرة. فلقد جاء في المادة الاولى من المعاهدة السابقة ، والتي قبلتها المعاهدة الجديدة عينا « بأن يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الاجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف ، او قد يخلق مصاعب للفريق الآخر » في حين ان بريطانية وقفت من العراق موقفا عدائيا في قضية فلسطين ، وخلقت له مصاعب فيها لم تنته حتى الآن .

كما ان المادة الثانية من المعاهدة السابقة ، والتي قبلت عينا في المعاهدة الجديدة قد نصت على انه « اذا ادى نزاع بين احد الفريقين الساميين المتعاقدين ، وبين فريق ثالث الى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة ، يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية » في حين ان بريطانية رفضت توحيد مساعيها مع العراق لتسوية النزاع القائم بينه وبين ايران آنذاك بصدد شط العرب . ولايضاح اهم ما تضمنته مواد المعاهدة من حيف على العراق نوجز فيما يلي ملاحظاتنا التالية :

أ ــ القواعد العسكرية :

١ ــ اعتبرت الفقرة ا من المادة الاولى من الملحق ، القواعد الجوية كعامل اساسي للدفاع عن الامن الدولي ، وحيث ان الفقرة الاولى من المادة ٤٣ من ميثاق الامم المتحدة قد نصت على « تقديم المساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن ، ومن ذلك حق المرور » فيصبح العراق والحالة هذه غير ملزم بالارتباط ببريطانية ارتباطا ثنائيا بهذا الشان اطلاقا ، بل ان هذا الارتباط في الواقع خروج على ميثاق الامم المتحدة ، وعلى صلاحيات مجلس الامن ، اذ لا تملك بريطانية حق الاستئثار بما اودع الى مجلس الامن من سلطات . وليس من مصلحة العراق التسليم لها منفردا بمثل هذا الحق ، فضلا عما فيه من خطورة تهدد وتربك علاقات العراق مع الدول الاخرى في مجلس الامن نفسه . كما ان اعتبار القواعد الجوية « كحلقة للمواصلات الاساسية » يعني تشميل سلطة بريطانية على كافة القواعد الجوية ، وليست على القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة وحدهما ، اللتين اقتصر حق بريطانية في المعاهدة السابقة عليهما.

٢ ــ لقد خولت الفقرة (ب) من المادة الاولى من الملحق لبريطانيا حق ابقاء قوات بريطانية من مختلف الصنوف ، بينما اقتصرت المعاهدة السابقة على منح التسهيلات

والمساعدات الواردة في الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة ، ومن ضمنها (استخدام السكك الحديدية والانهر والموانيء والمطارات ووسائل المواصلات) وعلى اقامة قوات جوية في القاعدتين ، كما جاء في الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة ، ومنها مرور القوات البريطانية كما جاء في الفقرة السابعة من الملحق من تلك المعاهدة السابقة ، في حين ان المعاهدة الجديدة قد جاءت في سماحها للقوات البريطانية ، من مختلف الصنوف ، بالبقاء في العراق بقيود جديدة ، مضافا الى تلك التي نصت عليها المعاهدة السابقة ، وقبلتها المعاهدة الجديدة عينا .

٣ ـ لم تسلم القاعدتان الجويتان الى العراق ، كما اذاعت مصادر الدعاية العراقية والبريطانية، بل ان المعاهدة الجديدةسمحت للعراق بالاشتراك في استعمالهما عملا بأحكام الفقرة (و) من المادة الاولى من الملحق . وتزوّد بريطانيا هاتين القاعدتين بما يقتضي لهما من موظفين فنيين ، وتأسيسات وتجهيزات ، كما جاء في الفقرة (ج) من المادة الاولى من الملحق ، وذلك بشرط ان يدفع العراق نفقات الادامة للابنية والتأسيسات التي تستعملها القوات العراقية ، كما جاء في الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الملحق . وان اشغال بريطانيا للقاعدتين المذكورتين ، عملا بأحكام الفقرة (د) من المادة الاولى من الملحق ، سيبقى مستمرا الى أن يتم انسحاب قوات الحلفاء من بلاد الاعداء ، مما يجعل هذا الاشغال دائما ، حتى اذا ما تم عقد معاهدات الصلح . ومن تتبع الوضع الدولي يعلم مدى ما سيؤدي اليه هذا القيد من ابقاء القوات البريطانية، اذ ان مجرد بقاء قوات بريطانية او اميركية او روسية ، في اي جزء من اجزاء بلاد الاعداء المختلفة ، سواء اكانت في المانيا الشرقية او الغربية او في اليابان ، يجعل في مقدور القوات البريطانية ان تتخذ من ذلك سببا لبقائها في العراق . وحتى في هذه الحالة ايضا فان العراق ملزم بدعوة القوات الجوية البريطانية لاستعمال هاتين القاعدتين ، بناء على مشورة لجنة الدفاع الانكليزي العراقي المشترك . وفي حالة مرور الطائرات البريطانية ، فلها حق استعمال القاعدتين الجويتين بصورة مطلقة ، وفي كل الاحوال عملا باحكام الفقرة (هـ) من المادة الاولى من الملحق .

٤ ـ « ولم يكن من حق بريطانيا في المعاهدة السابقة حتى استعمال ساحات النزول في غير القاعدتين الجويتين ، في حين ان الفقرة (ز) من المادة الاولى من الملحق ، اجازت حق استعمال كافة ساحات النزول الاخرى للطائرات في العراق ، وذلك دون اجور .

٥ ـ يقدم العراق النفقات المقتضاة لحراسة القاعدتين الجويتين عملا باحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية من الملحق ، وهذا يعني بطبيعة الحال ان هذه الحراسة لم تودع الى الجيش العراقي ، بل الى قوات (ليفي) ينفق عليها العراق .

ب ـ الدفاع المشترك :

١ ـ نصت المادة الرابعة من المعاهدة السابقة على انه « في حالة خطر حرب محدق ، يبادر الفريقان الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية » في حين

ان تعبير « خطر الحرب المحدق » قد استبدل في الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة من المعاهدة الجديدة بتعبير « تهديد عدائي محدق » وقد جاء هذا التعبير مطلقا ، بحيث يصبح مجرد اعتبار بريطانيا لاي عمل من جانب دولة اخرى تهديدا عدائيا لها ، يتحتم على العراق النهوض باعباء هذه المعاهدة كلها ، كما لو كان في حالة حرب فعلية .

٢ ــ ألزمت المادتان الثالثة والرابعة من الملحق من المعاهدة الجديدة العراق بتعاون قواته الجوية ووحداته العسكرية ، على اختلافها ، مع القوات البريطانية في داخل العراق وخارجه ، وهذا يعني اننا ندفع بابناء وطننا الى القتال في خارج العراق للدفاع عن المصالح الامبراطورية ، بينما لا ينتظر ان تكون لنا مصالح خارج العراق تستدعي مثل هذا التعاون .

٣ ــ منحت لجنة الدفاع الانكليزي العراقي المشترك سلطات مطلقة . فقد انيط بها تنفيذ احكام هذه المعاهدة ، كما يتبين من مقدمة المادة الخامسة ، التي تنص على ان « هذه الهيئة تقوم بتنسيق شؤون الدفاع بين حكومة المملكة المتحدة ، وبين الحكومة العراقية ، ضمن نطاق هذه المعاهدة » وشملت الفقرة (أ) منها « المصالح السوقية » التي قد تمتد الى تنظيم وتوجيه كافة مرافق البلاد . كما ان التعبير الوارد فيها بشأن « خطط متفق عليها » يوحي بوجود خطط سرية سابقة للمعاهدة بقيت مكتومة . كما ان التشاور الوارد في الفقرة (ب) منها قد جاء مطلقا، دون ان يكون هذا التهديد بالحرب المنصوص عليه فيها يمس العراق من قريب او بعيد . ومما تقدم يتضح ان هذه الاحكام قد حلت محل « المشورة التامة الصريحة » التي تضمنتها المادة الاولى من المعاهدة السابقة ، بل جاءت المعاهدة الجديدة لتعيين طرق تنفيذ تلك المشورة .

٤ ــ اما ما جاء في الفقرة (د) من المادة الخامسة من الملحق من المعاهدة الجديدة « حول التشاور فيما يختص بتدريب القوات العراقية ، وتدارك التجهيزات لها ، ورفع تقارير سنوية » فانها قد جاءت لتحل محل البعثة العسكرية البريطانية ، التي لم تكن لها بموجب المعاهدة السابقة الا صفة استشارية بحتة ، في حين ان هذه الفقرة من المعاهدة الجديدة قد جاءت في نطاق اوسع واكثر الزاما في التنفيذ .

٥ ــ منحت لجنة الدفاع المشترك ، اضافة الى ما تقدم ، السماح باستعمال القاعدتين الجويتين للطيران المدني (فقرة ج المادة الاولى من الملحق) ومنها استعمال القاعدتين الآنفتي الذكر من قبل القوات البريطانية ، حتى بعد نفاذ معاهدات الصلح بكاملها مع بلاد الاعداء (فقرة د من المادة المذكورة) ومنها حق تعيين مناطق اشغال القوات العراقية للقاعدتين الجويتين (فقرة (و) من المادة الثانية من الملحق) .

ج ــ التسليح والخبرة العسكرية :

١ ــ الزمت المادة الثامنة من الملحق ، العراق بتعليم الضباط العراقيين في المملكة المتحدة وحدها . ولا يسمح بتدريبهم في غيرها ، الا اذا تعذر قبولهم في بريطانيا ، كما

نصت المادة التاسعة . كما الزمت الفقرة (ج) من المادة المذكورة العراق باستقدام معلمين من المملكة المتحدة .

٢ ـ الزمت المادة التاسعة من الملحق ، العراق بشراء الاسلحة من بريطانيا ، في حين ان العراق كان في مقدوره شراء الاسلحة من غيرها ، كما حدث فعلا ، غير ان الفقرة الاخيرة من المادة التاسعة قد عادت فاكدت « بأن تكون تسليحات قوات العراق لا تختلف عن تسليحات وتجهيزات بريطانيا » الامر الذي يجعل العراق في وضع لا يتمكن فيه من تدارك اسلحته ، ولا سيما عندما تحتج بريطانيا بحدود النسب الوارد ذكرها في الفقرة (ب) من المادة الثامنة من الملحق ، وبذلك تستطيع بريطانيا ان تحول دون تسليح العراق بحجة وجوب انتظار العراق ما يصيبه من النسبة التي تراعى فيها حاجة القوات البريطانية .

د ـ الامتيازات :

١ ـ نصت الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة الجديدة ، على ابقاء « التعهدات المالية التي سبق ان ترتبت على العراق بمقتضى معاهدة ١٩٣٠م . واي من تلك الكتب او المذكرات ، واتفاقية السكك الحديدية لسنة ١٩٣٦م » وذلك يعني اتخاذ بقاء هذه التعهدات المالية دون ان يبت فيها ذريعة لاستمرار الوضع الراهن ، فقد مضت سنوات عديدة والعراق يؤكد استعداده لدفع ديون الميناء المزعومة ، ولكن بريطانية ترفض بغية استمرار هيمنتها على ادارة شؤونه .

٢ ـ ان ما جاء في الفقرة (ب) من المادة الاولى من الملحق ، حول تقديم العراق « التسهيلات والمساعدات على الاراضي العراقية ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر والمواني والمطارات وخطوط المواصلات ، بعين الشروط المالية المطبقة على قوات صاحب الجلالة ملك العراق » يعني فسح المجال لبريطانية لاستغلال هذه المرافق ، والسيطرة عليها دون تعويض يتناسب مع انتفاعها بهذه المرافق .

٣ ـ بينما تستفيد القوات البريطانية من القاعدتين الجويتين ، ومن اي موقع آخر في العراق ، كما تستفيد من الامتيازات المالية والتشريعية والقضائية الممنوحة للقوات العراقية ، فان بريطانية تلزم العراق بموجب الفقرة (و) من المادة الثانية من الملحق بأن « يشتري العراق التاسيسات والابنية المخصصة للقوات العراقية بسعر معتدل ، يؤخذ فيه بنظر الاعتبار الغرض الذي خصصت له » والا يصبح العراق ملزما « باسداء التسهيلات التي يرتأى انها ضرورية لتمكين حكومة المملكة المتحدة من التصرف بها على افضل وجه » .

٤ ـ لم يترتب على القوات البريطانية ، بمقتضى الفقرة (ز) من المادة الثانية من الملحق ، « اية رسوم او ضرائب عراقية فيما يتعلق بالقاعدتين الجويتين او باية مباني وتأسيسات فيهما » .

٥ ـ بينما يلتزم العراق بان يسدي « عند الحاجة ، وحين الطلب ، جميع

التسهيلات لتنقل وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية عبر العراق ، مع مؤنها وتجهيزاتها ، وذلك على عين الشروط المالية المطبقة على القوات العراقية بموجب المادة السادسة من الملحق » كما يلتزم بمنح « الحصانات والامتيازات التي تتمتع بها في الوقت الحاضر القوات البريطانية في الامور القضائية والمالية ، وبأحكام اي تشريع محلي له مساس بوحدات القوات المسلحة البريطانية » بموجب المادة السابعة . كل ذلك في سبيل تأمين مصالح خاصة لبريطانية . تنص الفقرة الاخيرة من المادة السابعة على ان « الامتيازات والحصانات التي ينبغي ان تشمل القوات الجوية العراقية ، عند زيارتها للاراضي البريطانية ، او عند وجودها فيها ، فستعين على اساس المقابلة بالمثل » وواضح مما تقدم ان العراق ، يمنح كل هذه الامتيازات لقوات جسيمة لها مصلحة خاصة مستمرة في العراق ، دون ان يكون لها مقابل ذلك اية مصلحة بارسال قواته الجوية الى الخارج ، والتي لا يمكن بأية حال من الاحوال ان تضاهي في عددها تلك القوات الجسيمة الوافرة العدد . ولن يرضى الشعب العراقي اصلا بارسالها الى الخارج . وكل ذلك لتتخذ الدعاية البريطانية من هذا التعامل بالمثل الموهوم وسيلة الى اخفاء حقيقة تضحية العراق في سبيل بريطانية .

الخلاصة :

« فمما تقدم ، يظهر للشعب العراقي الكريم ان المعاهدة الجديدة اشد وطاة من سابقتها ، وان العراق امام كارثة وطنية اختير لفرضها هذا الظرف العصيب ، الذي تجتاز فيه القضية الفلسطينية ادق مراحل محنتها . وقد مهد لهذه المعاهدة بجمع مجلس لا يمثل الامة تمثيلا صحيحا ، واجريت المفاوضات من قبل هيئة لا تستند الى رغبة الشعب ، وان هذه المعاهدة ستؤدي الى توريط العراق في مشاكل دولية لا قبل له بتحمل نتائجها ، وانها تعرّضه الى اخطار حرب مدمرة ، يستطيع ان يظل بعيدا عن ويلاتها ، وتلزمه بتكاليف باهظة ترهق كاهله المثقل بالتبعات تجاه بريطانية التي استنزفت ثرواته ، واستأثرت بموارده .

« لذلك فان الحزب لا يسعه الا ان يعلن معارضته الشديدة لهذه المعاهدة ؛ ويدعو الشعب العراقي الكريم الى رفضها ، والعمل على مقاومتها ، وقد سبق للحزب ان اعلن في بياناته المتكررة بأن الشعب العراقي في حل مما يقره هذا المجلس من معاهدات واتفاقات او اي التزام آخر يكون العراق طرفا فيه ، ويعتبره باطلا وغير ملزم للعراق » (١) .

والله من وراء القصد

بغداد كانون الثاني ١٩٤٨م

رئيس حزب الاستقلال

محمد مهدي كبه

---

(١) جريدة لواء الاستقلال العدد ٢٨٤ بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨ م .

بيان الحزب الوطني الديمقراطي :

اما بيان الحزب الوطني الديمقراطي عن هذه المعاهدة فهذا نصه :

« نشرت الحكومة مشروع المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، الذي تم التوقيع عليه في اليوم الخامس عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٨م ، في بورتسموث بانكلترا ، من قبل السيد صالح جبر رئيس الوزراء ، والمستر بيفن وزير خارجية بريطانية . ومع ان الحزب الوطني الديمقراطي كان قد توقع نتيجة سيئة للمفاوضات التي سبقت عقد هذه المعاهدة ، في بيانه الذي اصدره بتاريخ ٣١ كانون الاول ١٩٤٧م. والذي أعلن فيه : « ان تعديل المعاهدة القائمة ، او عقد اية معاهدة جديدة ، نتيجة هذه المفاوضات الشاذة ، وفي هذه الظروف غير الملائمة ، ومن قبل وزارة لا تستند الى ارادة الشعب ، لابد ان يكون امرا مجحفا بحقوق العراق ، ومخلا بسيادته » غير ان الحزب قد وجد النتيجة اكثر سوءا مما كان قد توقع . لا لانه كان يأمل من القائمين بهذا العمل ان يكونوا اكثر مراعاة للمصلحة العامة ، بل لانه لم يكن ليتوقع ان تبلغ بهم الجراة الى حد لم يقيموا معه اي وزن الشعب العراقي ، فيكبلوه بقيود جديدة ، مفرّطين بحقوقه هذا التفريط ، ومستهينين بكرامته هذه الاستهانة .

« وهكذا تم في تكتم مريب ، بعد وصول الوفد العراقي الى انكلترا ، لتكبيل العراق بقيود جديدة ، والغاء سيادته ، وربطه بعجلة الاستعمار البريطاني ربطا محكما ، فجاءت ضربة على اماني الشعب العراقي ، في الوقت الذي كان يأمل فيه ان يحرر نفسه من القيود الثقيلة التي فرضتها عليه معاهدة ١٩٣٠م ، تلك المعاهدة التي اخلت بسيادته الوطنية ، وامانيه القومية ، وفسحت المجال للتدخل الاجنبي في شتى شؤونه الحيوية ، فاذا به يقيد بقيود جديدة اشد وطأة من القيود السابقة ، واذا به يورّط في اشتباكات دولية اوجدتها المطامع الاستعمارية ، من دون ان يكون له فيها اي نفع ، بل ان له منها الضرر كله .

« ان حجة الداعين اليوم الى ربط مصير العراق بالاستعمار البريطاني ، ليوهمون الشعب العراقي ـ كما كانوا يفعلون بالامس ـ بان العراق دولة صغيرة لا يمكن ان تعيش بمفردها ، دون التحالف مع دولة كبيرة تدرأ عنها خطر العدوان ، غير ان الكثير من الدول الصغيرة ، التي ربما كان خطر الاعتداء محدقا بها أكثر من العراق ، لم تفكر ، بل لم تجد ضرورة ـ حرصا منها على سيادتها واستقلالها ـ لعقد اي تحالف من هذا القبيل ، في مثل هذه الظروف العالمية ، لان الدول الصغيرة الحرة لم تعد تجد ضرورة لعقد مثل هذا التحالف المخل بسيادتها ، بعد ان وجدت المنظمات الدولية التي اغنتها عن مثل هذه المحالفات ، كما ان توازن العلاقات الدولية ، ان احسنت الدول الصغيرة التصرف تجاهه ، يمكن ان يكون خير ضامن لسيادتها واستقلالها .

« والحقيقة ان بريطانية التي ارادت منذ احتلالها العراق ، ان تجعل منه موقعا ستراتيجيا مهما في الشرق الاوسط لضمان مصالحها ، وان تستغل منابعه ، وتسيطر على اسواقه التجارية . قد لمست حرص الشعب على استقلاله وحريته ، منذ ثورته

الكبرى ، ونبذه الانتداب ، فارادت ان تلبس سيطرتها الاستعمارية لباسا جديدا ، فسلكت طريق التعاقد والتحالف ، فكانت معاهدة سنة ١٩٢٤م التي فرضت على الشعب العراقي قسرا واكراها ، ولم تكد تشعر بعد ذلك بأن الشعب لا يمكن ان يحتمل اعباء تلك المعاهدة، حتى استبدلتها بمعاهدة مشابهة لها بجوهرها هي معاهدة ١٩٣٠م، ولما شعرت بأن الشعب العراقي لا يمكن ان يبقى مرتبطا بهذه المعاهدة الجائرة، بالنظر لانتشار الوعي الوطني فيه ، واشتداد المطالبة بالغائها ، فضلا عن ان الاوضاع الدولية التي نشأت بعد الحرب لا تسمح ببقاء المعاهدات التي عقدت قبل الحرب على ذلك النحو ، تقدمت بهذا المشروع ، الذي لم يكن الا مشروعا استعماريا جديدا يفوق كل مشروع سابق ، لتكبل العراق بقيود استعمارها ، وتستغله لمصلحتها ، وتلغي سيادته لمصالح امبراطوريتها .

« ولا بد ان يكون انصار هذه المعاهدة قد شعروا بشدة وطاتها ، وفداحة خطبها، فأرادوا ان يستروا كل ذلك بايهام الشعب بان العراق سوف يتملك مطاري الحبانية والشعيبة ، ويتصرف بهما تصرفا حرا بموجب هذه المعاهدة . ولكن الحقيقة ان بريطانية ارادت ان تتخلص من مصاريف محافظة هاتين القاعدتين ، فعهدت بذلك الى العراق ، في حين انها احتفظت لنفسها بكل المنافع التي تتوخاها من ورائهما . فقد نصت هذه المعاهدة على وجوب منح القوة الجوية البريطانية حرّية دخول القاعدتين المذكورتين ، واستعمالهما حتى يتم تنفيذ معاهدات الصلح مع جميع اقطار الاعداء السابقين ، وذلك عند انسحاب قوات الحلفاء من جميع اراضي هذه الدول . والواقع ان هذا لم يكن الا تحايلا نموذجيا ابتدعته بريطانية للتغرير بالعراق .. مع انه كثيرا ما صرح رجال الحكومة البريطانية بان احتلال الحلفاء اراضي العدو قد يمتد الى آجال طويلة . وقد تتجاوز هذه الآجال مدة نفاذ هذه المعاهدة ، كما تدل المشاريع التي أعدها الحلفاء للمشكلة الالمانية .

« وقد حتمت هذه المعاهدة الجديدة على العراق ان يدعو فورا الجيوش البريطانية من جميع الصنوف الى دخول اراضيه ، كلما شعرت بريطانية (بتهديد عدائي محدق) ،او كلما اشتبكت في حرب مع دولة اخرى . كما حتمت على العراق ان يمد هذه الجيوش بكل ما في وسعه من تسهيلات ، ومساعدات ، في اراضيه وجوّه ومياهه . وربما شملت هذه التسهيلات والمساعدات ما هو اكثر من ذلك ، في حين ان المعاهدة السابقة لم تنص على غير تقديم التسهيلات والمساعدات الى الجيوش البريطانية ، دون وجوب دعوتها لدخول اراضي العراق . ولا يخفى ما يحتمله تعبير (تهديد عدائي محدق) من مرونة واسعة تقبل التفسير ، بحيث تستطيع بريطانيا ان تعتبر كل توتر دولي ، او تحرّج في سياستها الخارجية تهديدا عدائيا ، فيلتزم العراق ـ أو تلزمه في الحقيقة ـ بتوحيد مساعيه معها في اتخاذ تدابير الدفاع المشترك ، الذي نصت عليه المعاهدة الجديدة ، فحتمت ايجاد مجلس خاص مؤلف من ممثلين عسكريين ذوي اختصاص من كل من الحكومتين خول صلاحيات واسعة تمكنه من التدخل في جميع امور الدفاع التي لا تشمل ـ حسب المفهوم الحديث ـ الامور العسكرية فقط،

بل تتعداها الى كثير من الامور الاخرى من سياسية ، وقد تتناول حتى حرية المواطن العراقي . ومن الواضح ان العراق اصبح بموجب هذا الدفاع المشترك ملزما بخوض غمار الحرب ، الى جانب بريطانيا ، على مقياس واسع ، باسم توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضاة ، وفق المادة الثالثة من المعاهدة الجديدة ، في حين ان المعاهدة السابقة لم تجبر العراق على خوض غمار الحرب الى جانب بريطانيا ، وانما كانت مساعدة العراق لبريطانيا في الحرب تنحصر بتقديم ما في وسعه من التسهيلات والمساعدات واستخدام سككه الحديدية ومطاراته وانهره وموانئه ووسائل مواصلاته فقط . كما حدث في بداية الحرب الماضية .

فيتضح مما تقدم ان المعاهدة لم تلغ من المعاهدة القديمة الا ما لم يعد له حاجة، بعد الذي جاءت به المعاهدة الجديدة من فوائد مضاعفة لبريطانية ، اما غير ذلك من سيئات المعاهدة القديمة ، فقد بقي كما كان ، ولم يطرأ عليه اي تغيير . فما زال العراق تابعا لبريطانيا في سياسته الخارجية ، بمقتضى ما حتمته المعاهدة الجديدة على العراق من « ان لا يقف في البلاد الاجنبية موقفا لا يتفق وهذا التحالف الشاذ ، او قد يخلق مصاعب لبريطانيا » وبمقتضى الوضع الناشىء من الدفاع المشترك ، وعلى هذا فلا يستطيع العراق ان يتخذ لنفسه موقفا مستقلا ، ولا يزال عليه ان يحمي خطوط مواصلات الامبراطورية البريطانية ، ولا يزال عليه ان يستقدم الفنيين والخبراء والمعلمين العسكريين من البريطانيين دون سواهم ، ولا يزال عليه (من الوجهة العملية) ان يرسل بعثاته العسكرية الى الكليات العسكرية البريطانية دون سواها ، وان يقدم جميع موانئه ووسائل مواصلاته الى بريطانيا كما كان عليه سابقا .

« ان الحزب الوطني الديمقراطي يرى في اقرار هذه المعاهدة اعتداء صريحا على كيان العراق ، وسيادته ، ومستقبله السياسي ، وحائلا دون نموه القومي ، ودون تحقيق امانيه الوطنية . ولذلك فانه يدعو الشعب العراقي الكريم الى احباط هذا المشروع الاستعماري الجديدة ومقاومته بكل ما اوتي من قوة » (١) .

بغداد في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨
رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ــ كامل الجادرجي

بيان حزب الاحرار :

واما بيان « حزب الاحرار » عن المعاهدة فكان كما يلي :

« ناصر العراق الجبهة الديمقراطية في نزاعها الدامي الاخير . وكان يحدوه في ذلك املان : الاول ان يقوم بنصيبه في انشاء سلم عالمي يرتكز على مبادىء العدل واحترام حقوق الشعوب ، والثاني ان تتاح له الفرصة عند انتهاء الاصطراع لاستكمال سيادته . وقد عانى العراق في اثناء فترة الحرب صنوفا من الحرمان ، والوانا من الضنك ، وكان مخلصا في تنفيذ التزاماته الدولية ، بل عمد الى اكثر مما تعهد به عندما

---

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ٢٨٥ بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٤٨ م .

وجد أن اشتراكه في الحرب لنصرة المبادىء الديمقراطية ، التي كان ينادي بها الحلفاء ضرورة تقتضيها ظروف النزاع وملابساته . فاشترك فيه ، وساهم بقسط وافر في المجهود السياسي الذي اعقب الحرب . ولكن الحوادث التي اعقبت وضع السلاح ، دلت على ان بريطانية لا تنوي ان تنهج نهجا سياسيا جديدا ينطوي على اقامة علاقاتها معه على اسس من الصداقة ، التي لا تشوبها شائبة الاستغلال وبسط النفوذ ، وكان حزب الاحرار اول من نادى بوجوب اعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٠م ، لاعتقاده الجازم بانها لا تستقيم والمصلحة في شيء ، ولا تؤمن حقوق الشعب العراقي في السيادة ، فادخل في منهجه تعديل « المعاهدة العراقية ـ البريطانية » بالشكل الذي يضمن للبلاد مصالحها الوطنية وامانيها ، الا ان تسابق الحوادث بعدئذ ، وجمع مجلس نواب لا يمثل ارادة الامة ، وقيامه بتصديق الاتفاقات الدولية التي لم تكن في مصلحة العراق ، كل ذلك دفع الحزب للوقوف بوجه الحكومة الحاضرة التي افصحت عن نيتها في تعديل معاهدة ١٩٣٠م فاعلن في بيانه الاخير ، معارضته لاجراء مفاوضات تقوم بها حكومة لا تتمتع بثقة الشعب ، ولا تستند الى رغبة الامة . وقد جاء نشر المعاهدة الجديدة مؤيدا لوجهة نظر الحزب فيما ذهب اليه ، فهي اشد ارهاقا ، واعظم جورا من معاهدة ١٩٣٠م ، التي قيل في تبريرها انها وضعت لتخليص البلاد من الانتداب المقوت .

« لقد درس الحزب المعاهدة الجديدة ، واطلع على نصها باللغة الانكليزية ، فوجدها مجموعة من قيود واصفاد يراد بها تكبيل العراق ، وربط مصيره بالسياسة البريطانية المحفوفة بالمخاطر والاهوال ، في هذا العالم المضطرب ، دون ان تكون له مصلحة . لذلك وجد من الضروري ان يطلع على الشعب العراقي النبيل بهذا البيان، موضحا ما سيصيب العراق من حيف من جراء هذه المعاهدة .

« أن الحزب يرى ان المعاهدة بمجموعها ، تحوي قيودا جائرة تخل بسيادة العراق واستقلاله ، وتجعل منه معسكرا للاستعمار البريطاني ، ويتجلى ذلك في نقاط شتى من المعاهدة وملاحقها ، ولا سيما في الامور التالية :

« أولا ـ التحالف المستمر :

أن بريطانيا اتخذت من ابتداع فكرة « الدفاع المشترك » وسيلة لبسط سيطرتها على الدول التي ترمي الى استغلالها عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، بعد ان كانت تتوسل بحجة حماية خطوط الامبراطورية لتحقيق ذلك الاستغلال . ولقد امنت بريطانيا في تامين فكرة الدفاع الاجمالي واستمرار الحلف ، عندما ادخلت في المادة السابعة ، التي تتعلق بامد المعاهدة ، نصا اشترطت فيه « تعاون الفريقين الساميين المتعاقدين المستمر في الدفاع عن مصالحهما المشتركة .. » عند التعديل رامية الى ربط العراق لعدة اجيال برباط مصالحها ، وهو لا نزاع في ضرره بالمصلحة الوطنية ، فضلا عن مخالفته لاحكام القانون الدولي العام ، الذي تفقد كل اتفاق دولي شرعيته عندما يتضمن نصا ينطوي على سرمدية الاجل .

ثانيا ـ الدفاع المشترك :

« تكوّنت فكرة الدفاع المشترك لدى بريطانية ، بعد التطورات الاخيرة التي ادت الى انسحابها من الهند ، التي كان وجودها فيه يستدعي ضمان مواقع ستراتيجية تكفل المحافظة على سلامة مواصلات الامبراطورية المترامية ، وقد ضمنت لها تلك القواعد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م التي منحتها قاعدتي الحبانية والشعيبة ، وامنت لقواتها التسهيلات والمساعدات في تنقلاتها عبر العراق ، وها هي تتقدم اليوم بمعاهدة تحقق لها بسط نفوذها ، متذرعة بحجة الدفاع عن مصالح البلدين المشتركة . ان قبول فكرة الدفاع المشترك ، التي جاءت بها المعاهدة الجديدة ، معناه وضع العراق عسكريا وسياسيا تحت النفوذ البريطاني طوال مدة المعاهدة ، والانتقاص من سيادة البلاد ، وحرمتها ، وتحميلها نفقات والتزامات مالية لا قبل لمواردها بتحملها ، كما الزمت المادة الثالثة من المعاهدة ، العراق بوجوب المبادرة الى معاونة الفريق البريطاني، في حالة اشتباكه في حرب لا يكون للعراق فيها اية فائدة . اللهم الا محافظة مصالح الامبراطورية البريطانية الشاسعة بدماء ابنائه .

« ثالثا ـ لجنة الدفاع المشترك :

« وتطمينا للرغبات البريطانية ، اناطت المعاهدة الجديدة تنسيق خطط الدفاع المشترك بلجنة الدفاع المشترك ، التي تؤلف من الطرفين بعدد متساو . وقد منحت هذه اللجنة صلاحيات واسعة في وضع الخطط السوقية ، والتشاور عند وقوع (تهديد بالحرب) وتنسيق التدابير التي تضمن ما جاء في المادة الثالثة عند اشتباك الفريقين في حرب مع دولة اخرى ، والتشاور فيما يختص بتدريب القوات العراقية، وتدارك تجهيزاتها ، والتدريب المشترك ، وهذا يعني ان ارغام العراق على الدخول في الحرب ، وتحمل ويلاتها ، سيكون رهن اشارة هذه اللجنة . وقد اعارت المعاهدة الجديدة للقواعد الجوية اهمية بالغة ، واعتبرتها كعامل اساسي للدفاع المشترك . وتبعا لهذه الاهمية ، جاءت بنص يضمن بقاءها في وضع تتمكن فيه بريطانية من القيام بتعهداتها ، وفق المادة الثالثة من هذه المعاهدة ، التي خولت لها ان تعد وحدات عسكرية للقيام بحركات تدريبية مشتركة في كل عام ، كما انها الزمت العراق باجراء التسهيلات المتيسرة في قواعده الجوية لاغراض هذا التدريب المشترك .

« ان حزب الاحرار يرى ان المعاهدة الجديدة جاءت خلافا لرغبات الشعب العراقي ، وسالبة لاستقلال العراق ، ومنتقصة لسيادته ، وهو يرى في عقدها بمثل هذا الظرف العصيب الذي يمر على البلاد العربية بصورة عامة وفلسطين بصورة خاصة ، وبمثل هذه السرعة التي وقع فيها الوفد المفاوض ، انها جاءت لمصلحة طرف واحد ، وانها تكبل العراق في حاضره ومستقبله بقيود لا قبل له بها ، وهي تشكل خطرا على كيان المملكة وسيادتها ، وتقف حجر عثرة في سبيل تقدمها وتحقيق مصالحنا الوطنية وامانيها القومية ، لذلك فان الحزب يدعو الشعب العراقي الكريم للوقوف

بوجه معاهدة « بورتسمث » الجائرة والحيلولة دون تصديقها بكل الطرق والوسائل المشروعة » .

بغداد ــ الثلاثاء ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٨م ــ ٧ ربيع الاول ١٣٦٧هـ .

سعد صالح : رئيس حزب الاحرار

بين لندن وبغداد :

في الوقت الذي كانت بغداد تغلي غليان المرجل ، بعد نشر معاهدة بورتسموث ، تبودلت بين لندن وبغداد البرقيتان الآتيتان ، دون ان يلاحظ ان مجرد التوقيع على المعاهدة بالحرف الاول ، لا يعني انها اكتسبت صفتها التشريعية اكتسابا يسوّغ تبادل التهاني بين المتعاقدين .

الى صاحب السمو الملكي الوصي على عرش العراق ــ بغداد .

ان التوقيع على معاهدة تحالف جديدة بتاريخ اليوم بين بلدينا ، قد سرّني كثيرا. واني ارغب في انتهاز هذه الفرصة لأؤكد لسموكم الملكي ، شعور الصداقة الحقيقي والصميمي للبيت المالك والشعب العراقي . واني لواثق من ان التوقيع على هذه المعاهدة سيكون فاتحة عهد آخر للتعاون الودي الوثيق بين بريطانية العظمى والعراق. وانني متأكد من ان ذلك سيكون في صالح بلدينا المشترك . ويمكنكم ان تعتمدوا على حكومتي في المملكة المتحدة لبذل كل ما في وسعها لتنفيذ المبادىء التي انطوت عليها هذه المعاهدة تنفيذا فعليا .

جورج. آر

الى صاحب الجلالة ملك بريطانية ــ لندن

تحسست كثيرا ببرقية جلالتكم الي لمناسبة التوقيع على معاهدة التحالف الجديدة بين بلدينا ، الذي تم بتاريخ ١٩٤٨/١/١٥ م . ويسرني كثيرا ان انتهز هذه الفرصة الطيبة للتنويه بروابط الصداقة الموجودة بين بيتينا وشعبينا . واني متأكد من ان هذه المعاهدة ستكون في صالح بلدينا ومنافعهما المشتركة ، ومؤيدة للصداقة الصميمة الموجودة بيننا .

عبد الاله

صاحب السمو الملكي الوصي على عرش العراق ــ بغداد .

لا بد من ان رئيس وزرائكم قد عرض لسموكم باننا قد وقعنا اليوم على معاهدة تحالف بين بلدينا . وقد كان من دواعي سروري العظيم ، ان تتاح لي فرصة تبادل وجهات النظر مع سموكم في المراحل الاولى لهذه المباحثات ، وتيسر لي بهذه الطريقة الاطلاع على وجهة نظركم في مشاكلنا المشتركة . لقد اتضح ان مساعدات سموكم لا تقدر بثمن . مما اوصلنا الى النص الذي اتفقنا عليه نهائيا ، والذي اثق بانه سيكون

موضع رضاكم . انني واثق من أن هدف المعاهدة الجديدة سيتحقق لانها تستهدف تقوية الروابط بين بلدينا . وهي بمثابة الحجر الاساسي في البناء الذي سيؤثر في حينه في جميع الشرق الاوسط ، وتبرهن على انها كانت ذات فائدة دائمة للصلات بين المملكة المتحدة وبين شعوب ذلك الاقليم الهام ولسلام العالم اجمع . ارنست بيفن

لندن : فخامة المستر بيفن

اشكر لكم جدا برقيتكم الرقيقة التي بعثتم بها الي بمناسبة التوقيع على معاهدة التحالف التي وقعت بين وزرائنا وبينكم في ١٩٤٨/١/١٥م واني لمتذكر ، مع التقدير، جهودكم القيمة التي بذلتموها للوصول الى هذه النتيجة السارة ، التي سيكون لها الاثر الحسن في تنمية العلاقات الطيبة الكائنة بين بلادي وبريطانية العظمى .

عبد الاله

بدء العاصفة :

نشرت مسودة « معاهدة بورتسموث » في يوم الجمعة الموافق ١٦ كانون الثاني ١٩٤٨م ، فتدارستها الاحزاب السياسية القائمة ، ونشرت بياناتها في نقدها في يوم ١٨ من هذا الشهر ، وكان طلاب المعاهد العالية قد شرعوا في توحيد صفوفهم ، واعلان سخطهم على المعاهدة ، متأثرين ببيانات الاحزاب ، وانتقادات المعارضين ، فاصبح الجو مشحونا بالخطر ، مؤذنا بالانفجار . ولما كان نشر المعاهدة بمثابة الفتيل الذي اشعل نار الثورة في البلاد ، قرر الطلاب اعلان الاضراب عن الدراسة ، والقيام بمظاهرات سلمية لمدة ثلاثة ايام اعتبارا من صباح يوم السبت ، اي اليوم الذي يلي تاريخ نشر المعاهدة .

ورات الوزارة ان تترك الطلاب وشأنهم ، فلم يقع في يومي ١٧ و ١٨ ما يخل بالامن ، فأخذت الجهات المغرضة تعير الحكومة بالضعف ، وتتهمها بممالأة الطلاب ، وكانت بيانات الاحزاب الثلاثة قد الهبت مشاعر المتظاهرين . فلما كان اليوم الثالث، وهو يوم الاثنين الموافق ١٩ كانون الثاني ، سار المتظاهرون الى بناية مجلس الامة فخرج اليهم بعض النواب لاسداء النصح ، فاذا بأحد طلاب الحقوق يقول لهم جهارا :

« ايها المجلس ! ان نوابك لم يأتوا اليك بارادة الشعب . وانما جاء بهم اليك نوري السعيد في انتخابات مزوّرة ، وانكم لا تمثلون الشعب ، وان الوزارة التي تمخضت عن مجلسكم هي وزارة لا يعترف بها الشعب » (١) .

وعندئذ ازداد الهتاف بسقوط المجلس ، وسقوط الوزارة القائمة ، فعاد النواب الى داخل البناية ، يرتجفهم الوجل ، وسار المتظاهرون بأعلامهم وهتافاتهم حتىبلغوا « الباب الشرقي » فتفرقوا من دون ان يقع ما يخل بالامن ، واعلنت لجان الكليات ان

---

(١) محمود القاضي في « كانون الثاني شهر الجهاد الوطني » ص ٨٦ بغداد ١٩٤٨ م .

الاضراب قد انتهى ، وحقق الغاية ، فعلى الطلاب ان يستأنفوا دراستهم في اليوم التالي ، واذا بصوت نائب رئيس الوزراء جمال بابان يجلجل من دار الاذاعة اللاسلكية بهذا البيان .

بيان من نائب رئيس الوزراء :

« سبق ان اضرب طلاب كلية الحقوق ، وشاركهم في هذا الاضراب زمرة من بقية طلاب المدارس . ورغما عن ان ما قاموا به من الاضراب والمظاهرة التي ارادوا القيام بها كان مخالفا للقانون ، فان الحكومة عاملت الطلاب برفق ، واخلت سبيل الموقوفين منهم ، واعادت فتح الكلية فورا ، عندما آنست منهم اصغاء للنصائح التي اسدتها لهم . ولكن ظهر « مع الاسف » أن بعض المخربين قد حملوا عطف الحكومة الذي اسدته لابنائها على الضعف ، فسوّغوا للطلاب اقامة المظاهرة التي حدثت هذا اليوم . ومع ان الحكومة كان بوسعها ان تستعمل سلطاتها القانونية لشل هذه الحركة ، وقمعها بالقوة فورا ، فانها راعت شعور الطلاب وحافظت عليهم .

« أما الآن وقد انتهى الاضراب والمظاهرة ، فاني أوجه كلمتي الى الشعب العراقي الكريم عامة ، وطلاب وطالبات المدارس على اختلافها ، معلنا ان الحكومة قد أصدرت اوامرها ــ ضمن سلطاتها القانونية ــ الى السلطات المختصة كافة ، بمنع اية مظاهرة او اضراب ، مهما كان نوعه وصبغته ، وانها عازمة على قمع كل حركة من هذا القبيل بشدة ، محافظة على الامن العام . واني على ثقة بأن الطلاب الذين يقدّرون الواجب الوطني ، سيكونون اول من يصغي لهذا النداء ، ويتركون الامور الى ممثلي الامة ، وقادة الراي ، والساسة ، الذين هم اجدر بملاحظة الشؤون العامة .. وان لا يلجئوا الحكومة الى ان تستعمل صلاحيتها التي زودها بها القانون حفظا للامن وسلامة المجتمع .. » (١) .

تأثير البيان :

وتقول « الاحزاب السياسية » ان هذا البيان استفز طالبات المدارس العالية وطلابها ، فحملهم على تحدي السلطة ، واعلان الاضراب العام مجددا ، والقيام بمظاهرات صاخبة شاملة في اليوم التالي « الثلاثاء ٢٠ كانون الثاني » اما نائب رئيس الوزراء فيقول في نشرته الصادرة يوم ١٨ نيسان من هذه السنة بصدد هذه المظاهرة الجديدة :

« ان تلك المظاهرة كانت مرتبة ترتيبا دقيقا ، وانها ستقام في اليوم التالي حتما، سواء القيت بياني ام لم القه . بدليل ان الذين قاموا بها لم يشترك معهم اي فريق من طلاب الكليات العالية الذين قاموا بالمظاهرات السلمية المنظمة السابقة ، عدا البعض من تلاميذ دار المعلمين العالية » .

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٢١٢٢ بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٨ م .

وعلى كل فقد اصبحت بغداد في يوم الثلاثاء المذكور ، وهي على جانب كبير من التوتر ، وبدات طلائع طلاب كلية الشريعة ، تعلو رؤوسها العمائم البيض في المقدمة ، وهي تنادي بسقوط الوزارة ، وسقوط العهد القائم (١) فرددت هتافاتها جموع من المعاهد الاخرى ، واذا بقوات الشرطة تصطدم بالمتظاهرين ، ويلعلع الرصاص فيسقط بعض القتلى والجرحى . ولما نقل هؤلاء الى المعهد الطبي والمستشفى التعليمي ، اضرب طلاب كلية الطب عن دروسهم ، وذهبوا توا يعملون في تضميد الجرحى، فاتخذت الحكومة التدابير الوقائية لمجابهة الموقف .

يقول نائب رئيس الوزراء جمال بابان ، في نشرته المؤرخة في ١٨ نيسان ١٩٤٨م:

« دخل علي رجال الامن المسؤولون ، وعلى راسهم وزير الداخلية ـ توفيق النائب ـ وصرحوا بان الموقف دقيق جدا ... وبينوا رايهم بأن ليس هناك اي امل في استتباب الامن ، واعادة النظام الى مجراه ، ما لم نلجأ الى احدى الوسائل الاربع الاتية وهي :

اولا ـ اعلان حالة الطوارىء .

ثانيا ـ الاستعانة بالجيش .

ثالثا ـ استعمال السلاح في الهواء .

رابعا ـ فسح المجال للمتظاهرين .

« فأجبتهم بعدم امكاني اعلان حالة الطوارىء ، لعدم وجود سلطة قانونية للقيام بمثل هذا العمل . كما لا يمكن بأي حال من الاحوال اشراك الجيش بمثل هذه الامور (٢) ولا ارافق مطلقا على استعمال السلاح حتى ولو ادى ذلك الى التخويف

---

(١) واذا كان استمرار الارتباط مع بريطانية ، وبقاء الفنيين البريطانيين بالنسبة لبعض الساسة والمتذمرين امرا عدوانيا ، فانه كان فرصة صالحة للتعبير عن مشاعرهم في التالم من ذلك النقص الكبير في الطعام ، ومن عدم توفر المناسبات الاقتصادية . كما كان تعبيرا ضد رئيس الوزراء البغيض شعبيا ، وضد الادارة التي تتجلى فيها النواقص الواضحة ، وتحوم حولها شكوك الفساد اه .
S. H. Longrigg P. 344 .

(٢) كانت حركة الجماهير التي بدات في ١٦ كانون الثاني قد تعاظمت في مستواها . وكانت تتزايد يوما بعد يوم ، ومن هنا اتضح ان اعادة النظام يجب ان يلقى على كاهل الجيش ـ اذا كان احد يستطيع اعادة النظام ـ فوجد الوزراء ووجد سمو الوصي ايضا ان ليس من الحكمة استثارة هذه القوة التي لم يكن موقفها هذا قد دخل في الحسبان ، والتي كانت زعامتها مصابة من بعض الوجوه بكراهية الانكليز كراهية شديدة . واما معنوية قوات الشرطة ، التي كانت الغوغاء تلعنها ، والرؤساء قد تخلوا عنها ، فقد انهارت سريعا ، وفي السليمانية لهج المتظاهرون بتحية الروس ، ولعنوا البريطانيين، وطاردوا احد المدرسين واخرجوه من المدينة ، فحرقوا بناية المعهد البريطاني ، وكان السبب في احراق هذه الدار البريطانية وتحطيم اثاثها ، وجود اذاعة خاصة فيها تبث الدعاية للاجانب ، وتحارب الروح الوطنية على حد وصف مديرية شرطة السليمانية في تقريرها المرقم ص ٥٤ والمؤرخ ١٩ شباط ١٩٤٨ م .
S. H. Longrigg Iraq 1900 to 1950 P. 345 .

باطلاق الرصاص في الهواء ، وهكذا استمرت المظاهرات ، وانتهت في مساء ذلك اليوم المصادف ١٨/١/١٩٤٨م بعد ان وقع مع الاسف اربعة قتلى منهم تلميذ واحد » اهـ .

بيان من وزير الداخلية :

وارتأى وزير الداخلية توفيق النائب ان يصدر هذا البيان ، عسى ان يخفف من حدة التوتر ، فأذيع من دار الاذاعة مرارا ، ونشر في الصحف كافة :

« ان ما قام به الاشخاص ، الذين اشتركوا في المظاهرتين اللتين اقيمتا بتاريخ ١٩ و ٢٠ الجاري من الاعمال المخلة بالامن ، والمعاقب عليها قانونا ، يحمل على الاعتقاد بأن اية مظاهرة اخرى ، ولو كانت غير مسلحة ، مما تخل بالامن العام . لذلك واستنادا الى المادتين الثانية والثالثة من قانون التجمعات ، فاننا نعلن بهذا ان اقامة اية مظاهرة ، أو تجمهر ، في الطرق ممنوع ، وان السلطات المختصة سوف تقوم بما يلزم لتفريق المتظاهرين او المشتركين بالتجمع بالقوة ، ومعاقبتهم بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ٥ و٦ و٧ المدونة نصوصها ادناه من القانون المذكور » اهـ .

وزير الداخلية : توفيق النائب

المادة الخامسة : يعاقب بالحبس من شهر الى سنة كل من اشترك في تجمع مسلح ، اذا تفرق المتجمهرون بعد الامر والانذار بدون ان يستعملوا السلاح ، فاذا كان التجمع المسلح قد وقع ليلا ، فتكون العقوبة الحبس من سنة الى ثلاث سنوات . وفي حالة تفرق المتجمهرين بعد الامر والانذار الثاني ، من غير ان يستعملوا السلاح ، وكان التجمهر واقعا نهارا ، تكون العقوبة من سنة الى ثلاث سنوات . اما اذا كان التجمهر قد حدث ليلا ، فتكون العقوبة الحبس بالاشغال الشاقة من ثلاث سنواتالى خمس سنوات ، واذا جرى تفريق المتجمهرين بالجبر ، او استعمل المتجمهرون السلاح ، فلا تقل العقوبة عن الحبس بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات .

المادة السادسة : يعاقب بالحبس من (١٥) يوما الى ستة اشهر ، كل مناشترك في اجتماع غير مسلح ، واذا لم يتفرق وينصرف المتجمهرون بعد دق البوق والطبل الذي يسبق الامر والانذار الثاني . اما اذا جرى تفريق المتجمهرين بالجبر فتكون العقوبة الحبس من ستة اشهر الى سنتين .

المادة السابعة : كل من خطب على ملأ من الناس ، أو الصق على الجدران اوراقا مطبوعة ، او غير مطبوعة ، او وزعها محرضا الناس على التجمهر المسلح ، او غير المسلح ، يعاقب بنفس عقوبة مرتكب الجرائم المذكورة ، ولكنه في حالة عدم ظهور اثر فعلي لهذه التحريضات ، تكون العقوبة من اسبوع واحد الى شهرين . ويعد شريكا كل من طبع او الصق على الجدران اوراقا يعلم انها كانت تحتوي على مثل هذا التحريض » اهـ .

بيان آخر لمديرية الدعاية :

وعزز مدير الدعاية بيان الوزير ، ببيانه هذا عن مظاهرة ٢٠ كانون الثاني :

« لقد حدثت في هذا اليوم مظاهرة غير قانونية من قبل جمهور من مختلف المحلات ، وبنتيجة تجاوز المتظاهرين على الشرطة ، اثناء قيامها بواجباتها ، وقعت من قبل المتجمهرين بعض حوادث مؤسفة فأعادت الحكومة فورا الامن الى نصابه ، واتخذت جميع ما يقتضي من اجراءات قانونية لتوطيد الامن والنظام ، وستعلن الحكومة على الجمهور في اول فرصة مستطاعة نتائج ما يظهر من التحقيق » .

مدير الدعاية العام

وشعر نائب رئيس الوزراء جمال بابان بوجود حركة تمرد في معسكر الرشيد فاتصل برئيس اركان الجيش الفريق صالح صائب الجبوري ليلا وسأله عما يشاع فطمانه الجبوري من هذه الناحية (١) .

اسفرت حوادث يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ كانون الثاني عن استشهاد اربعة من الابرياء ، بينهم شمران عمران الطالب في دار المعلمين ، مع عدد كبير من الجرحى، فلما كان اليوم التالي ، اتجهت وفود الطلاب والثكالى نحو المستشفى الملكي لاستلام جثث القتلى ، فاذا بسيارات الشرطة المسلحة تطارد الطلاب الى داخل بناية المستشفى ، وتفتح النار ، فتصيب مقتلا من اثنين آخرين كان احدهما تلميذا في كلية الصيدلة أطار الرصاص دماغه ، فحمله اخوانه ودخلوا به على العميد ، فلم يسعه الا تقديم استقالته ، ومعه اساتذة كليتي الطب والصيدلة ، ومديرو الاقسام في المستشفى ، حيث بلغ عددهم مئة وعشرة اطباء ، وما لبثت الجمعية الطبية العراقية ان تقدمت بهذا الاحتجاج :

« تستنكر الجمعية الطبية العراقية الاعمال التي قامت بها الشرطة ، من الدخول الى المستشفى الملكي والكلية الطبية برشاشاتها ، وبنادقها ، واطلاقها الرصاص على الطالبات ، والطلاب العزل ، مما ادى الى استشهاد البعض ، وجرح الآخرين بجراح خطرة . ولم يكن قصد الطالبات والطلاب من اجتماعهم بالمستشفى سوى رغبتهم في تشييع بعض الشهداء الذين استشهدوا في مظاهرة ١٩٤٨/١/٢٠م . ان هذه الاعمال الارهابية التي قامت بها الشرطة ، والتي تدعي انها ما قامت بها الا امتثالا وتطبيقا للقانون ، لا يمكن ان تحدث الا في القرون الوسطى .. ونحن لا ندري اذا استمرت الشرطة على هذه الحالة ماذا ستؤول اليه من نتائج ؟ ومما يجدر ذكره ان الطلاب قد

---

(١) يقول رئيس الاركان الجبوري في مذكراته اليومية ليوم ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨ م :

« لقد وصلت اخبار بوقوع بعض الشهداء في هذا اليوم ايضا ، مع اني كنت مصمما على عدم انزال الجيش الى الشوارع ضد المتظاهرين ، ولكن خشية من انفلات الامور من يد الشرطة وانحلالها ، وتطلب الموقف اعادة الامن ومحافظة الارواح ، وضعت في الانذار سرية في معسكر الرشيد وسرية في معسكر الوشاش وفصيلا في مقر وزارة الدفاع في القلعة » .

بذلوا جهودهم باقناع الشرطة بان هذا التشييع سوف لا يؤدي الى مظاهرة ، وقد طلبوا مرافقتهم لهم ، ولكن الشرطة باغتتهم باطلاق الرصاص والضرب على حين غرّة.

الدكتور اسماعيل ناجي

سكرتير الجمعية الطبية العراقية

كما قدمت الجمعية احتجاجا على رمي المستشفى الملكي والكلية الطبية بالنار هذا نصه :

سعادة عميد الكلية الطبية العراقية المحترم .

تحية واحتراما :

ان الحادث الارهابي الذي قامت به الشرطة ، من دخولها المستشفى التعليمي، ورمي الكلية الطبية العراقية بالرشاش ، بمناسبة تشييع الطلاب لجثمان احد المتوفين بمظاهرة امس ، لهو حادث من الحوادث التي لم يسبق لها مثيل . فلم تحترم الشرطة قدسية المعهد وحرمة المرضى . لذا نحتج على هذا العمل ، ونرجو اتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن . وان اعضاء الجمعية الطبية سوف يحجمون عن الانتماء والدخول الى هذا المعهد ، حفظا لحياتهم وصونا لكرامتهم من تعديات الشرطة .

الدكتور اسماعيل ناجي

سكرتير الجمعية الطبية العراقية

تدبير وقتي :

ولاحظت السلطات المسؤولة ان هيآت الاحزاب السياسية كانت تقوم بالتوجيه والتنظيم ، وشعرت بالخطأ الذي ارتكبته قوات الشرطة في هذا اليوم (٢١ كانون الثاني) فاذا بمدير الشرطة العام يبعث الى عميد الكلية الطبية هذا الكتاب :

سعادة عميد الكلية الطبية المحترم .

اطلعت هذه المديرية على الاحتجاج المنشور في الجرائد المحلية ، المقدم من قبل سكرتير الجمعية الطبية ، بسبب الحادث المؤسف الذي وقع في المستشفى الملكي ، بنتيجة استعمال السلاح من قبل الشرطة ، حسبما ذكر في الاحتجاج .

بوسعي ان اؤكد لحضرتكم بصورة قطعية ان الاوامر التي تلقيتها من معالي وكيل رئيس الوزراء (١)، ومعالي وزير الداخلية ، بصورة مكررة ، شفهيا وتحريريا،

---

(١) اكد لنا السيد جمال بابان ان الامير عبد الاله أمر على وجوب استعمال الشدة مع المتظاهرين وحصدهم حصدا ، وانه ــ اي جمال ــ كان ينكر هذه الحقيقة ايام العهد الملكي الزائل ، ارضاء للامير وتسترا على موقفه من قصة رفض الشعب للمعاهدة التي عقدت بمعرفته وتوجيهه .

منذ بدء الاضطرابات حتى هذه الساعة ، كانت تقضي بصورة جازمة وصريحة ، بعدم استعمال السلاح مهما كلف الامر ، وانني بدوري عممت ذلك الى جميع قوات الشرطة بصورة مكررة ايضا . هذا وبالنظر الى الاوامر التي تلقيتها ، فقد تشكلت لجنة للتحقيق عن سبب الحادث المؤسف بصورة سريعة ودقيقة (١) لاظهار الفاعل وتطبيق اشد العقوبات القانونية . ومع ذلك ارى من الضروري ان اوجه الى سعادتكم هذا الكتاب للاطلاع على الحقيقة ، راجيا اعتذاري واسفي البالغ عما وقع وتقبلوا احترامي .

مدير الشرطة العام

تازم الوضع :

هاج الراي العام وماج ، عندما بلغه دخول سيارات الشرطة المسلحة الى بناية المستشفى الملكي ، وفتحها النار على الطالبات والطلاب ، ووقوع عدد آخر من القتلى والجرحى ، وكان عميد الكلية الطبية قد اتصل هاتفيا برئاستي مجلس الاعيان والنواب وطلب المساعدة لفك الحصار على الطلاب المطوقين ، فاتصل نائب رئيس مجلس الاعيان ، ورئيس مجلس النواب ، بنائب رئيس الوزراء ، ونقلا اليه رغبة فريق من الاعيان والنواب في الاستيضاح عن موقف الحكومة تجاه الحالة الراهنة .

« ورأينا هيئة الوزارة مجتمعة ، وطلبنا منهم فك الحصار عن كلية الطب ، او تكليفنا نحن نذهب اليها ونتوسط بين الطلاب والشرطة ، وتحسم القضية بالتي هي احسن ، فلم يوافق وكيل الرئيس ولا الوزراء . وقال رئيس الوزراء انهم مسيطرون على الوضع . ثم وجه الينا سؤالا عما اذا كنا نوافق على اعلان الادارة العرفية اذا قررناها ، فاجبته بأن ذلك ليس من شاننا ، بل هو من صلاحية الوزارة فانتم تقدرون الوضع وتسالون عنه امام المجلس فذهبوا جميعا الى البلاط ورجعنا نحن الى المجلس » (٢) .

فاتصل نائب الوزراء بالوصي ، وعرض على مسامعه ضرورة عقد اجتماع تحت رئاسته ، يحضره رئيسا الاعيان والنواب ، ورؤساء الوزراء السابقون ، وممثلو الاحزاب السياسية ، وبعض الشخصيات البارزة ؛ لمعالجة الوضع المتازم ، فلم ير الوصي مناصا من الاخذ بهذا الراي ، بعد ان ظهر ان الامور كانت تسير من سيء الى اسوا . وعقد الاجتماع المنتظر في الساعة الثالثة من بعد ظهر الاربعاء الموافق ٢١ كانون الثاني ، فحضره قرابة خمسة وعشرين سياسيا كان في مقدمتهم السادة : محمد الصدر ، وجميل المدفعي ، وحكمة سليمان ، وحمدي الباجه‌جي ، وارشد العمري ، ونصرة الفارسي ، وجعفر حمندي ، ومحمد رضا الشبيبي ، وعبد العزيز

---

(١) لم تؤلف هذه اللجنة ، ولم تضع اي تقرير ، وفي رواية لمدير الشرطة العام : ان اللجنة تشكلت ثم صرف النظر عنها .

(٢) رئيس مجلس النواب السيد عبد العزيز القصاب في كتابه « من ذكرياتي » ص ٣١٦ .

القصاب ، وصادق البصام ، وعبد المهدي ، ومحمد مهدي كبه ، وكامل الجادرجي ، وعلي ممتاز الدفتري ، ونقيب المحامين نجيب الراوي مضافا الى هياة الوزارة القائمة ونائب رئيسها .

وافتتح الجلسة الوصي قائلا : « اننا والحكومة كنا نعتقد بان مشروع المعاهدة الجديدة هو في مصلحة الشعب ، وقد رايتم ما وقع في البلاد من احداث مؤلمة حول هذه المعاهدة ، وقد دعوتكم لاخذ رايكم ، وانتم اصحاب الراي في البلاد في هذه المعاهدة وفي الاحداث التي وقعت » (١) .

ثم اوعز الى السيد جمال بابان ان يبسط الموقف على حقيقته ، وان يذكر العوامل التي ادت الى الحالة الراهنة ، فبسط ذلك كله باسهاب . ثم تكلم المعارضون فابدوا آراءهم بكل صراحة « وجميعهم انتقدوا المعاهدة وطلبوا رفضها عدا احد الحاضرين السيد عبد المهدي الذي تكلم باسهاب ، واسند هذه المظاهرات الى الحزب الشيوعي الموجود في البلاد فاستنكر كامل الجادرجي وقسم من الحاضرين ذلك ، واكدوا كون المظاهرات كانت وطنية وقومية وعربية صرف » (٢) .

واعقبهم الموالون فأخذوا يتسترون وراء الالفاظ الغامضة . وتغلبت الاكثرية على الاقلية ، فاذا بالوصي يوعز الى جمال بابان ان يتصل بلندن فورا ، ويطلب الى صالح جبر ان يعود الى العاصمة مسرعا . وقد ذكر لنا بابان ان هذا الاتصال تم بحضور الوصي ، وان رئيس الوزراء كان ـ على عادته ـ ساخرا من حركة بغداد ، منكرا دعوة السياسيين الى مثل هذا الاجتماع قبل اخذ رايه ، متوعدا بسحق المعارضة لدى عودته الى العراق ، كما لو كانت الايام ايام الحرب ، والجيوش الاجنبية تحتل البلاد وتتحكم في الرقاب وتهدد بالسلاح كل من يتصدى للحكم المحلي بازعاج . على ان هذا الاجتماع لم يخل من فائدة فقد شعر الوصي بخطورة الموقف واستحالة فرض المعاهدة التي عقدت بمعرفته وارشاده بالقوة ، فغير موقفه بها بعد مداولات دامت خمس ساعات اقترح خلالها حمدي الباجه جي ان يصدر الامير بيانا صريحا بانه لن يوافق على عقد اية معاهدة لا يرتضيها الشعب ولا تحقق امانيه الوطنية . وقد ايد هذا الراي كل من الشيخ محمد رضا الشبيبي ونجيب الراوي وجعفر حمندي ونصرة الفارسي ، بعد ان اعلن مصطفى العمري بوضوح « ان ضبط الموقف بالقوة غير صحيح لان السلاح كثير » وعلى هذا امر « الوصي » رئاسة التشريفات باصدار البيان التالي في الساعة الثامنة مساء ، وقد تولى صياغته كل من السادة : جميل المدفعي وصادق البصام ونجيب الراوي ، وعارضه السيدان عبد المهدي وتوفيق وهبي لانهما اعتبرا البيان بمثابة اقالة الوزارة .

---

(١) الشيخ محمد مهدي كبه في ص ٢٢٩ من كتابه « مذكراتي في صميم الاحداث » .
(٢) القصاب في مذكراته ص ٢١٧ .

بيان خطير :

« بناء على اهتمام حضرة السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم بشؤون البلاد العامة ، والاوضاع الحاضرة ، ونظرا لرغبة سموه الملكي في الاستئناس بآراء بعض اهل الرأي ، فقد تفضل سموه الملكي بدعوة رؤساء الوزارات السابقين ، ونائب رئيس مجلس الاعيان ، ورئيس مجلس النواب ، وقسم من الاعيان والنواب من الوزراء السابقين ، وممثلي الاحزاب السياسية ، فاجتمعوا في البلاط الملكي في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم ، بحضور هيأة الوزارة ، وقد عرض المجتمعون آراءهم بخصوص مسودة لائحة معاهدة بورتسموث (العراقية الانكليزية) وقد اجمعت آراءهم على انها لا تحقق اماني البلاد ، وليست اداة صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين ، سيما وان مجلس الوزراء لم يقر بعد تصديق المعاهدة المذكورة، ولهذا فان صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم يعد الشعب العراقي بانه سوف لا تبرم اية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وامانيها الوطنية » اهـ (١) .

تاثير البيان :

كان «بيان التشريفات الملكية» موضوع دهشة الاوساط البريطانية واستغرابها الشديد . وكان اضطرار الوصي الى مسايرة الشعب العراقي ولو مجاملة ضربة مسددة الى سياسة وزير خارجية بريطانية المستر بيفن ، حملت صحف لندن على التنديد بها ، وسببت تباعدا طويلا بين الدوائر الانكليزية الخاصة والامير عبد الاله . اما في العراق فكان « البيان » بلسما شافيا لجروح داملة ومخدرا لاعصاب متوترة ، اعاد الثقة الى القلوب والطمأنينة الى النفوس ، وقد قوبل بسرور بالغ لا من قبل الاهلين فحسب ، بل من مختلف الاوساط الشعبية والاندية السياسية وقد انهالت البرقيات على البلاط الملكي تمجد هذا الموقف ، وتحيي هذا الشعور ، ولا سيما وقد اعقب صدوره تسريح الذين اعتقلوا اثر هذه الحوادث الدامية ، والافراج عن الصحف التي عطلت بهذه المناسبة ، وعلى الاجمال كان « البيان » بمثابة اقالة للوزارة القائمة في العرف الدستوري .

نقل انباء الاحداث الى لندن :

ارتأى السيد جمال بابان وزير العدلية القائم بوكالة رئاسة الوزراء ، ان يطلع رئيسه السيد صالح جبر على ما يجري في بغداد فابرق اليه يقول :

---

(١) قال لنا السيد جمال بابان وزير العدلية ، ما نصه :

« كان يوم السبت الموافق ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨ م — ١٢ ربيع الاول ١٣٦٧ هـ يوم عطلة رسمية بمناسبة ولادة النبي . فذهب الى البلاط الملكي ليسجل اسمه في سجل التشريفات ، على جاري العادة ، واذا بالسفير البريطاني يتصل به تلفونيا ، ويبلغه بان الشرطة امرت ان لا يخرج احد من السفارة ، وانه يريد الاجتماع به فورا فطلب اليه ان ياتي عن طريق الكاظمية لمقابلته ، وكان جميل المدفعي حاضرا فنصح للسيد جمال بابان ان يذهب للسفارة بنفسه ليرى ما يريده السفير . فلما تم الاجتماع في السفارة سأل السفير عما اذا كان « بيان التشريفات الملكية » يعني اعتبار المعاهدة ملغاة في نظر سمو الوصي ، فاجاب عليه جمال بالنفي » .

من معالي وكيل رئيس الوزراء الى رئيس الوزراء في لندن

الرقم غ / ١٣١ / ١٣١ / ٥ . التاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨م.

« بعد سفركم اقتضت الضرورة اخلاء سبيل طلاب كلية الحقوق ، وفتح الكلية ، واعتبار الحادثة منتهية ، وقد هدأت الحادثة بعد ذلك ، غير انه بعد نشر نصوص المعاهدة اخذ بعض المخربين المعروفين ، وارباب الصحف كلها تقريبا ، يحرضون الناس ويعتبرون المعاهدة هي أسوأ من المعاهدة السابقة بكلمات مزعجة . وعلى اثر ذلك اضرب التلاميذ عن الدرس مدة ثلاثة ايام فلم نهتم للامر غير انهم في اليوم الرابع ، قاموا بمظاهرة تعتبر سلمية بالنظر للتدابير المتخذة . اخبرنا في اليوم الثاني انه ستقع مظاهرة يندس فيها المخربون ، والشيوعيون ، والموتورون ، فلأجله لم نر بدا من تفريقهم ، بعد ان سبق لي واصدرت بيانا بانهاء الاضراب والمظاهرات ، واعلنت فيه ان الحكومة تمنع اي شيء من هذا القبيل . غير ان المظاهرات استمرت في ثلاثة محلات مختلفة من شارع الرشيد ، تلك المظاهرة التي كانوا قد تهيأوا لها قبلا ، واخذت الشرطة تقاوم بدون سلاح ، غير انه استعملت كميات كبيرة من الطلقات من قبل المتظاهرين والمتجمهرين والاشخاص الموجودين على السطوح ، الامر الذي كنا نخشى عاقبته ، ومع ذلك ، فلم نستعمل السلاح ، وكان يؤيدنا بذلك صاحب السمو الوصي المعظم . غير انه وقعت حوادث مؤسفة تتلخص في عدد قتلى اربعة اثنان من الاهلين ، واثنان من التلاميذ ، وبعض الجروح البسيطة . اما الشرطة فقد اصيب منهم ٨٤ بجروح خفيفة و ١٠ منهم بجروح ثقيلة ، وعلى الفور تمكنا من اعادة الهدوء ، وتأمين الامن ، بعد ان استمرت تلك الحالة ثلاث ساعات ، وقد قمنا باجراءات فورية واوقفنا جميع المحرضين من المدارس ولجانهم ، والمشبوهين منهم في المدارس ، والمعلمين المتهمين بالشيوعية ، وقسما من اليهود الذين اشتركوا بهذه الحوادث ، كما اننا اغلقنا جريدتي الاستقلال واليقظة،واخذنا بقية الجرائد النهارية. عدا صوت الاحرار والساعة والنهضة فقط ، واوقفنا قسما من اعضاء حزب الاستقلال وهم فائق السامرائي واسماعيل غانم والمنتمين الى حزب الاستقلال من المعلمين وكذلك الشيوعيين . اما اليوم فالحالة في الشوارع هادئة اعتيادية غير ان طلبة الطب والحقوق بادروا بالمظاهرة ، وقد اوقفناهم في مدارسهم حتى لا تتوسع ، كما ان مظاهرة اقيمت في صوب الكرخ ، وعادت الحالة الى الهدوء بعدما اتخذنا الاجراءات بطرق معقولة وبدون استعمال السلاح . الراي العام المتعقل يؤيد الحكومة باجرائها ، مع ان الاجراءات التي اتخذت قوية صارمة ، وذلك بالنظر لان المظاهرة الاخيرة كانت قد احضرت للتخريب وللاخلال بالامن والسلب والنهب لا لاظهار الشعور . صاحب السمو الملكي المعظم يرغب في تعجل حضوركم » اهـ .

فلما تطورت الحالة في بغداد ، واضطرت الامير عبد الاله ــ تحت ضغط الاحداث ــ ان يعلن ، ويعد على لسان رئيس التشريفات الملكية ، بعدم ابرام اية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وامانيها القومية ، طيّر رئيس الوزارة العراقية ، وهو في لندن ، الى وكيله في بغداد هذه البرقية :

« ارسل مراسل رويتر في بغداد برقية مضمونها : ان اجتماعا عقد مساء هذا اليوم في البلاط الملكي ، حضره الوزراء وبعض الشخصيات ، وقد صدر بلاغ بنتيجة هذا الاجتماع يتلخص في ان المعاهدة المعقودة بين الجهة البريطانية والجهة العراقية لا تطمن الرغبات الوطنية ، وان مجلس الامة سوف لا يوافق على هذه المعاهدة ، اذا لم تكن مطمنة لتلك الرغبات . فنرجو اطلاعنا على مبلغ صحة هذا الخبر . واذا صح ان هناك اجتماعا عقد او قرارا صدر في موضوع المعاهدة ، فارجو ان تطلعونا مفصلا على حقيقة الامر سلبا او ايجابا بالسرعة الممكنة » اهـ .

وقد صدر الرد في الحال على النحو التالي :

من معالي وكيل رئيس الوزراء الى رئيس الوزراء في لندن .

« لقد تأزمت الحالة وتحرجت بحيث اصبح اصدقاء الحكومة يجاهرون بآرائهم ضد المعاهدة ، وينعتونها بأسوأ النعوت . وحذرا من سريان الازمة خارج العاصمة . كما حدث فعلا في بعض الالوية من المظاهرات ضد المعاهدة ، وخوفا من تطور خطورة الوضع ، امر صاحب السمو الملكي سيدي الوصي المعظم عقد اجتماع في البلاط الملكي لتبادل الآراء ، ولاتخاذ التدابير المقتضية السريعة لتهدئة الحالة . وقد حضر هذا الاجتماع هيأة الوزارة ، ورؤساء الوزارات السابقون ، ونائب رئيس مجلس الاعيان، ورئيس مجلس النواب ، والوزراء السابقون ، وقسم من الاعيان ، والنواب ، وممثلو الاحزاب ، فأبدى كل منهم رايه . وقد دام الاجتماع والمناقشة خمس ساعات ، وكانت الآراء مجمعة على ضرورة رفض المعاهدة الموقعة في بورتمسوث ، وارتأى ايضا اصدار بيان من قبل التشريفات الملكية فيما يلي نصه :

« بناء على اهتمام صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم بشؤون البلاد العامة ، والاوضاع الحاضرة ، ونظرا لرغبة سموه الملكي في الاستئناس بآراء اهل الراي ، فقد تفضل سموه الملكي بدعوة رؤساء الوزارات السابقين ، ونائب رئيس الاعيان ، ورئيس مجلس النواب ، وقسم من الاعيان والنواب من الوزراء السابقين ، وممثلي الاحزاب السياسية ، فاجتمعوا في البلاط الملكي العامر في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم ، بحضور هيأة الوزارة ، وقد عرض المجتمعون آراءهم بخصوص مسودة معاهدة بورتسموث . وقد اجمعت آراؤهم على انها لا تحقق اماني البلاد . وليست اداة صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين ، سيما وان مجلس الوزراء لم يقر بعد تصديق المعاهدة المذكورة . لهذا فان صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم يعد الشعب بانه سوف لا تبرم اية معاهدة لا تتضمن حقوق البلاد وامانيها الوطنية » اهـ .

« وكان لهذا البيان تاثير غريب بحيث قلب الوضع من التأزم الشديد ، الى اعلان الفرح والسرور في الشوارع والازقة والبيوت ، وقد عادت الحالة العامة الى وضعها الطبيعي . ويؤسفني ان اصرح لكم بأننا كنا نتلقى من كل من نراه آراء معارضة صريحة للمعاهدة ، وامتعاضا من قبولها بهذا الشكل من جميع الطبقات » اهـ .

موقف رئيس الوزراء وعودته :

وفي صباح اليوم التالي « ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٨م » اذاع راديو لندن ما يلي :

« صرح السيد صالح جبر رئيس وزراء العراق ، انه موقن بأن البرلمان العراقي والشعب سيجدان في المعاهدة ما يحقق الاماني القومية تحقيقا كاملا (١) وان بعض العناصر الهدامة من الشيوعيين ، والنازيين الذين اعتقلهم في عام ١٩٤١م ، استغلت فرصة غيابه ، واحدثت القلاقل في البلاد، وانه سيعود الى العراق فورا ، وسيسحق رؤوس هذه العناصر الفوضوية حتما » اهـ .

لقد أهاج هذا التصريح الراي العام مرة اخرى ، فعادت المظاهرات سيرتها الاولى ، وعلا الاستنكار في كل مكان . وبات الناس يترقبون عودة الرئيس ليروا رأيهم ، وصدرت الاوامر الى الشرطة بعدم التعرض لاحد ، حقنا للدماء ، وللابقاء على التهدئة التي خلقها بيان الوصي .

منشورات سخيفة :

وما كادت الانباء تعلن ان رئيس الوزراء سيعود الى العراق في صباح الاثنين ٢٦ كانون الثاني ، حتى شرعت السيارات ودراجات الشرطة توزع آلافا من منشورات طبعت في المطابع الحكومية وهي مغفلة من التواقيع الاصولية (٢) وكانت كلها تضرب على وتيرة واحدة هي : ان القائمين بالمظاهرات انما هم من الهدامين ، والصهيونيين ، والطائفيين ، ومن اذناب موسكو . فعلى الشعب ان يتجنبهم .

وكانت الاشارة الى الطائفية ، تعني ان رئيس الوزراء بصفة كونه شيعي المذهب، تألبت عليه هذه العناصر ، على حين ان معظم قادة الحركة كانوا من اقطاب الشيعة : كمحمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ، وسعد صالح رئيس حزب الاحرار ،

---

(١) وفي ص ٤٧٤ من مذكرات السيد توفيق السويدي ، ان السيد صالح جبر بعث الى المستر بيفن وزير خارجية بريطانية بورقة كتب عليها « انه يعتقد ان ما ورد في اخبار بغداد مبالغ فيه ، وان الراي العام العراقي لم يطلع على حقيقة الموقف ، وهو مدفوع بتحريض الكثيرين من الموتورين والمغرضين والهدامين » ، وكان الغرض من هذه الوثيقة تمكين بيفن من تخفيف حملة مجلس العموم البريطاني على احداث العراق . ويضيف السويدي الى ما تقدم قوله « ثم بدات حركة جديدة من قبل الحكومة البريطانية ، مطالبة رئيس الوزراء فورا بالسفر الى بغداد ليتمكن من تنوير الراي العام عن الموقف الراهن ، فاعدت طائرة خاصة سافرت في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٨ م من لندن ووصلت بغداد في ٢٦ منه ، حيث هبطت في مطار الحبانية ، وهناك بدأ رئيس الوزراء اتصالاته لمعرفة الوضع الراهن ففهم ان الهياج كان عظيما ياخذ تدريجيا صفة الثورة ، وان السلطات المحلية تخشى ان يقابل الوفد بمظاهرة صاخبة قد تؤدي الى ما لا تحمد عقباه ، اذا هو وصل بغداد في وقت وساعة معلومتين » اهـ.

(٢) اجتمع المؤلف بالدكتور ضياء جعفر (وزير المواصلات والاشغال في وزارة صالح جبر) في لندن في يوم ٦ اب من عام ١٩٦١ م وسمع منه بانه هو الذي اعد هذه المنشورات ، ودفع بها الى السيد عادل عوني صاحب جريدة الحوادث فطبعها ؛ واراد الناس حرق مطبعته فاستنجد بالشرطة لحمايتها .

والشيخ محمد رضا الشبيبي رئيس الجبهة المتحدة ، والسيد جعفر حمندي الذي كانت داره مقر الاجتماعات والتنظيمات ، لهذا قوبلت هذه المنشورات بسخط شديد، وصدرت بيانات من السياسيين تشجب الالتجاء الى الدجل السياسي ، وتطلب الى الشعب ان ينتبه الى ما يراد به .

ووصل رئيس الوزراء السيد صالح جبر في الموعد المقرر ، فنزل في مطار الحبانية ، ثم نقلته وصحبه المصفحات والمدرعات الى العاصمة ، وذهب توا الى قصر الرحاب ، حيث يقيم الامير عبد الاله ، وكان قد سبقه اليه نائبه ، السيد جمال بابان ، وقال لنا بابان ان الرئيس اخذ يعنّفه بحضور الوصي ، وينسب اليه مسؤولية الاضطرابات لانه سرّح الطلاب الذين كان قد اعتقلهم في يوم سفره الى لندن ، ولانه امر بفتح كلية الحقوق التي كان هو قد عطل الدراسة فيها ، وانه لم يقمع المظاهرات التي قامت في غيابه بالشدة التي تتطلبها هيبة الحكومة ومصلحة الامن العام .

ثم وصل السيدان : نوري السعيد وتوفيق السويدي الى القصر ــ بعد وصول رئيس الوزراء بساعة ــ فكرر الاول اقوال صالح جبر ، ونسب الى جمال بابان مسؤولية الاضطرابات كلها ، فقال رئيس الوزراء انه مستعد لتقديم استقالة وزارته فورا ، الا انه يرى ان في امكانه ان يعيد النظام الى نصابه ، وهيبة الحكومة الى سابق منزلتها ، اذا سمح له بحرية التصرف مدة ٢٤ ساعة ، فصرح السيد جمال باستحالة تهدئة الحالة وعودة الامور الى نصابها ، ما لم تستقل الوزارة فورا ، وقد ايده في قوله هذا وزير الشؤون الاجتماعية جميل عبد الوهاب ، الذي كان من رأيه ان الحالة بلغت من الخطورة ذروتها (١) .

استقالة وزير العدلية :

وفي الساعة السابعة والنصف من مساء الاثنين ٢٦ كانون الثاني ، اتصل رئيس الوزراء بوزير عدليته هاتفيا ، وقال له انه سيصدر بيانا للشعب العراقي ، وتلا عليه نصه ، فرد الوزير على ذلك : ان هذا البيان لن يغير من الوضع شيئا ، وانه لا يقره على ذلك ، وانه مستقيل من منصبه الوزاري ، وما لبث ان بعث اليه بهذا الكتاب :

فخامة رئيس الوزراء :

لقد أعربت عن رأيي بكل صراحة في الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء صباح

---

(١) ومن الحاضرين من قال : ان هذه ليست مظاهرات في الحقيقة ، وانما ثورة عاتية يجب معالجتها بتدبير مناسب ، سواء كان ذلك بالقوة او بالتفاهم . ومن قال انها لا تستحق العناية والتخوف ، اذا تحلت الحكومة بالحزم والشجاعة وقضت عليها بالقوة ، ومن القائلين باستعمال الشدة لصيانة كرامة الدولة وانقاذ سمعتها : رئيس الوزراء ويؤيده في ذلك نوري السعيد . غير ان هذا الرأي لم يلق تحبيذا من قبل عدد كبير من الوزراء . اهـ .

ــ توفيق السويدي في ص ٤٧٥ من مذكراته وقد كان حاضرا ــ

اليوم ، وبينت ما آلت اليه حالة البلاد ، وذكرت الاسباب والدواعي التي ادت الى هذه النتيجة . وقد شعرت ان رايي هذا لم يلتئم مع راي فخامتكم وبعض الزملاء ، الامر الذي ادى الى فقدان الثقة الواجب توفرها بين اعضاء الوزارة . وعليه اقدم استقالتي هذه من منصب وزارة العدلية ، راجيا عرضها على سيدي صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم للتفضل بقبولها ولفخامتكم الاحترام .

بغداد في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨م وزير العدلية : جمال بابان

بيان رئيس الوزراء :

كانت عدة جهات مسؤولة وغير مسؤولة ، تتوسل الى السيد صالح جبر ان يعالج الموقف بما عرف عنه من الصلابة ومضي العزيمة ، وكانت تقول له : ان البلاد لا يمكن ان تساس من رجل الشارع ، وانه الشخص الوحيد الذي يستطيع ان ينقذ هيبة الحكومة وشرفها ، فأثرت هذه الكلمات تاثيرها المطلوب في نفسه (١) وعلى هذا عقد اجتماع في مقر وزارة الداخلية بعد منتصف ليلة ٢٦/٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ تقرر فيه منع اية مظاهرة واستعمال الاسلحة النارية لتفريق المتظاهرين كما ابرقت وزارة الداخلية الى المتصرفيات كافة ان تفرق المظاهرات بالقوة اذا تعذر تفريقها بالعصي او باطلاق النار في الفضاء واذا بقوات الشرطة تاخذ مواقعها في أهم المراكز الحساسة في انحاء العاصمة ، ثم يامر رئيس الوزراء بطبع البيان التالي واذاعته مرارا عديدة في الساعة الثامنة مساء :

« عندما اولاني سيدي صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم ، ثقته الغالية بتأليف الوزارة ، رايت لزاما عليّ ان اضع في مقدمة منهجي ، تبديل المعاهدة العراقية ــ الانكليزية المعقودة بين العراق وبريطانيا العظمى سنة ١٩٣٠م ، بمعاهدة جديدة تضمن للبلاد حقوقها وامانيها واستقلالها التام بكل ما في هذه الكلمة من معنى، وقد باشرت فعلا في شهر مايس المنصرم بالمفاوضات لتحقيق هذه الاهداف ، وقد استمرت هذه المفاوضات بيننا حتى آخر شهر كانون الاول سنة ١٩٤٧م ، حيث توصلنا الى اسس صالحة للمفاوضات . وعندئذ تالف الوفد العراقي المفاوض المعروف ، وسافر الى لندن لاستكمال المباحثات في هذا الشأن . وقد توصلنا الى عقد معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا العظمى ، وستطلع الامة العراقية الكريمة على شرح بنود هذه المعاهدة ، ومراميها بالتفصيل ، وعندئذ سيكون للامة الحكم الفاصل والكلمة الاخيرة في البت في امرها سلبا او ايجابا ، وهذا حق طبيعي للامة كما سبق وتفضل سيدي صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم واشار الى ذلك في الفقرة الاخيرة من بيان التشريفات الملكية الصادر بتاريخ ٢١ الجاري ، الذي نص على عدم ابرام اية معاهدة لا تضمن رغبات الشعب وامانيه الوطنية . وبعد بيان ما تقدم ارجو من اخواني ابناء الشعب العراقي الكريم ان يخلدوا الى الهدوء والسكينة ،

---

(١) من حديث للسيد صالح جبر مع المؤلف .

ويتركوا كل ما من شأنه الاخلال بالامن والنظام ، ومخالفة القوانين الواجبة الرعاية والاحترام من قبل الجميع .

١٩٤٨/١/٢٦م — رئيس مجلس الوزراء : صالح جبر

الاصطدام المسلح :

لم يهتم الاهلون ببيان رئيس الوزراء ، ولم تلن قناة القائمين بالحركة (١) فنامت المظاهرات في كل مكان ، واخذ ازيز الرصاص يشق الاذان . ونامت بغداد على فوهة بركان . فلما كان اليوم التالي « الثلاثاء ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨م » أصبحت العاصمة ، وكأنها ساحة حرب ، فقد احتلت قوات الشرطة مداخل الطرق الفرعية، وانطلقت سياراتها المصفحة تجوب في الميادين الرئيسية ، ونصبت الرشاشات فوق البنايات الشامخة ، ومآذن بعض المساجد ، وما ازفت الساعة التاسعة حتى كانت جماهير الطالبات والطلاب تتجمع في الساحات العامة في الاعظمية ، والرصافة ، والكرخ ، ثم شرعت في سيرها لتلتقي مع بعضها (٢) ، واذا بالشرطة تفتح النار وتصيب مقتلا من اربعة من المتظاهرين ، واذا بقوتين من الطلاب تزحف احداهما من الاعظمية ، والثانية من جوار وزارة الدفاع ، فتجد قوات الامن نفسها وقد حوصرت بين هاتين القوتين ، فتشق طريقها الى شارع غازي ، المحاذي لشارع الرشيد ، فينطلق المتظاهرون يشعلون النار في سيارات الشرطة ، ويندفعون الى شارع الرشيد ، ويحرقون دراجتين للشرطة كانتا على مدخل « مخفر العباخانه » واذا بمظاهرة كبرى تأتي من « جانب الكرخ » وتحاول العبور الى « جانب الرصافة » فتفتح الشرطة نارها على العابرين من المنارتين القائمتين في المسجدين المطلين على مدخلي الجسر في الجانبين ، وتوقع فيهم خسائر كثيرة (٣) وتستمر المعركة زهاء نصف الساعة وتنتهي بقهر قوات الامن ، وعبور المتظاهرين الى الرصافة .

---

(١) « وفي الحقيقة كان وقع البيان على الجمهور سيئا ، عندما اعلن بالراديو ، لانه اعتبر تحديا للناس من رئيس الوزراء ،وتهديدا لهم باستعمال الشدة ، اذا لم ينصاعوا له ولايضاحاته ، فزادت المشاكل ، وزاد الهياج ، وتفاقمت الامور اكثر فاكثر لا في الليلة نفسها فحسب ، بل في اليوم التالي ايضا » اهـ .

توفيق السويدي في ص ٤٧٧ من مذكراته

(٢) يقع البلاط الملكي في منتصف طريق الاعظمية ــ بغداد ، ولما وصل المتظاهرون من الاعظمية الى البلاط في طريقهم الى العاصمة، دخل ثلاثة منهم على السيد احمد مختار بابان رئيس الديوان، وخناجرهم بايديهم فانزعوه وانزعوا كل من كان بالبلاط ، فتفرقوا ايدي سبأ .

(٣) لقد رأيت من شرفة المجلس ــ النيابي ــ ان المتظاهرين من الطلاب وغيرهم ، عبروا جسر المأمون وعندما وصلوا الى وسطه ، اخذت الشرطة ترميهم بالرصاص من منارة جامع حنان في جانب الكرخ ، ومن منارة جامع الاصفية في جانب الرصافة ، فاصبح المتظاهرون على الجسر بين النارين ، وشاهدت قسما غير قليل من الاشخاص يرمون انفسهم في نهر دجلة تخلصا من الرصاص . اهـ .

عبد العزيز القصاب في ص ٣١٧ من مذكراته

وسرت اشاعات بين المتظاهرين ـ وما اكثر الشائعات يومئذ ـ بان موظفي السفارة البريطانية في بغداد يشحذون همم الحاكمين ، للتنكيل بالمتظاهرين ، وان كميات الخراطيش التي كانت تطلق عليهم بكثرة ، كانت تأتي من القاعدة البريطانية في الحبانية ، فزاد حماس المتظاهرين ، واوغلوا في الاندفاع ، واذا برئيس الوزراء يذيع هذا البيان :

« الى الشعب العراقي الكريم :

« لقد تضمن البيان الذي اذعته في الليلة الماضية على الشعب العراقي الكريم ، ان يخلد الى الهدوء والسكينة ، ويترك كل ما من شأنه الاخلال بالامن والنظام ، ومخالفة القوانين الواجبة الرعاية والاحترام من قبل الجميع . وقد اذيع هذا البيان مرات عديدة ، ووزعت منه عدة آلاف من النشرات . ولكن يظهر ان المحرضين على المظاهرات لا زالوا مستمرين على تحريضاتهم ، الامر الذي ادى الى حدوث المظاهرات في هذا الصباح ايضا ، فرايت ان من المفيد ان اكرر رجائي في ضرورة ترك المظاهرات، والخلود الى السكينة ، ومحافظة النظام ، خاصة من طلاب الكليات والمدارس ، والطلب الى اوليائهم ان يمنعوهم من الانخراط في المظاهرات، التي قد يؤدي انخراطهم فيها الى ان تتعرض ارواحهم الى الخطر ، اذ ان من اهم واجبات الحكومة ضمان استتباب الامن ، وفي سبيل ذلك لا مفر لها من ان تستعمل الحكومة كل الوسائل الفعالة لتحقيق هذا الغرض . اذ ان فقدان الامن يؤدي الى تعريض الناس الى المخاطر والمهالك ، وهذا لا يمكن لحكومة مسؤولة ان تتسامح فيه بشكل من الاشكال » اهـ .

تحرج الموقف :

كان هذا الانذار بمثابة القنبلة التي انفجرت في الفضاء ، فسببت الذعر فيما بين الاهلين ، او انه كان مثل البترول الذي يصب على النار ، فيزيدها اشتعالا ، فقد الهب مشاعر المتظاهرين ، وافقد الاهلين رشدهم ، فاندفعوا الى الشوارع العامة يحرقون بناية جريدة التايمس الانكليزية ، وكل ما له علاقة بالانكليز ، ويصوبون النار على صور الحاكمين ، فأصدر وزير الداخلية اوامره الى متصرفية لواء بغداد ، والى قوات الامن ، بأن يصوبوا النار الى الصدور ، وان تحصد الارواح حصدا حتى يعاد النظام ، ولكن قوات الشرطة وجلت وساورها الريب ، فأخذت تتحايل على هذه الاوامر ، ولو انها نفذتها حرفيا ، لما قل عدد القتلى عن العشرة آلاف قتيل ، لان هذه القوات اطلقت ما لا يقل عن نصف المليون خرطوشة في هذه الحوادث .

الاستعانة بالجيش :

وادركت متصرفية بغداد خطورة الموقف ، فكتبت الى وزارة الداخلية برقم س ١٨ وتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨م تقول :

« نظرا لما يتطلبه الوضع الراهن ، وضرورة المحافظة على النظام والامن وفق مقتضيات المصلحة العامة ، واستياء الجمهور من اعمال الشرطة التي وقعت في الايام الماضية ، وازدياد التوتر بين مختلف الطبقات عن هذه الاعمال ، وانخذال القوة المعنوية لافراد الشرطة ؛ لما لاقوه من الاهانات سبا وشتما ، ومنعا من حدوث اعمال من شانها الاخلال بالامن ، فاننا نرجو التفضل بالتوسط لتزويد شرطة لواءنا بفوج واحد من كتيبة واحدة واعلامنا » .

متصرف لواء بغداد

وكان طبيعيا ان توافق وزارة الداخلية على هذا الطلب ، لان ذلك كان في جملة ما اتفق عليه في اجتماع عقد بعد منتصف الليلة المنصرمة في مقر وزارة الداخلية ، فوجهت الوزارة المشار اليها كتابا الى وزارة الدفاع برقم س ١٦٥ وتاريخ ١/٢٧/ ١٩٤٨م ان ترسل فوجين من المشاة مع سرية واحدة من المدرعات على وجه السرعة لانقاذ الموقف .

يقول رئيس اركان الجيش العراقي الفريق صالح صائب الجبوري في يومياته ليوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ .

« حوالي الساعة ١٣،٣٠ كلمني وكيل وزير الدفاع توفيق وهبي تلفونيا، وطلب جلب فوج من المسيب بالقطار الى بغداد . فهمت بأن الحكومة تريد ادخال قوات الجيش الى الشوارع بدلا عن الشرطة ، وبما اني لا اتفق مع الحكومة باستخدام الجيش ضد الاهلين، اتصلت بسمو الوصي تلفونيا من قصر الرحاب وافهمته ذلك قال لي ان النتيجة قريبة لان الوزارة على وشك الاستقالة ، وطلب مني ان ابقى بالقرب من التلفون واكون على اتصال مستمر معه . بعد قليل اتصل بي سمو الوصي وطلب معرفة الواجب المنوي اعطاؤه الى الفوج . هل لتبديل حراسات الشرطة للاستفادة من افرادها ؟ او للقيام مع الشرطة بالواجب داخل البلد ؟ اتصلت بوكيل وزير الدفاع توفيق وهبي وطلبت منه تعيين واجب الفوج . . . قال يأتي الفوج الى بغداد وبعده يتلقى الاوامر من متصرف لواء بغداد . . . اتصلت بسمو الوصي وبينت له ما قاله لي توفيق وهبي وكررت عليه رايي في الموضوع ــ لا اتفق مع الحكومة باستخدام الجيش ضد الاهلين ــ اتفق سموه معي على عدم اشغال الجيش بواجبات الشرطة ، وطلب مني ان اماطل في تنفيذ الطلب لان استقالة الوزارة في طريقها اليه . . . بعد ذلك كلمني وزير الداخلية توفيق النائب طالبا خيالة من الجيش فأجبته بأن كتيبة الخيالة موجودة في معسكر المنصور وليس في بغداد . في حوالي الساعة ١٤،٣٠ كلمني توفيق وهبي طالبا جلب فوجين الى بغداد مع سرية مدرعات او كتيبة مدرعات للقيام بواجب دورية في شوارع العاصمة ، اجبته بحدة : عند وصول كتاب رسمي بهذا الخصوص ولكن رايي بصراحة ووضوح بانني اخشى من استخدام الجيش مثل الشرطة او مع الشرطة في داخل البلدة ، واعتقد ان لذلك نتائج وخيمة احذّر منها . ضحك بالم وقال : ساكلمك من وزارة الداخلية او من مكتب رئيس الوزراء لتبين لهم ما يمكن ان

يقوم به الجيش ، وكرر كلامه بأن الشرطة تعبانه جدا ويجب معاونتها . في الساعة ١٥،٢٠ وصل الكتاب التالي بيد احد المفوضين وقد اوصله الي المرافق .

من وزارة الداخلية الى وزارة الدفاع

رقم م٠ خ/١٦٥

تاريخ ١٩٤٨/١/٢٧

ان الوضعية الحالية في العاصمة تتطلب معاونة الجيش بفوجين من المشاةوسرية واحدة من المدرعات نرجو اجراء ما يلزم لتهيأة هذه القوة باسرع وقت واعلامنا .

توفيق وهبي

في الساعة ١٧،٣٠ وصلتني برقية آمر موقع الموصل حول المظاهرات هناك التي اخذت تهدد الامن وطلب المتصرف معاونة الجيش وتخصيص سرية لمعاونة الشرطة في الاماكن المهمة من البلدة . في الساعة ١٧،٤٥ كلمت سمو الوصي تلفونيا ، وقرأت له برقية آمر موقع الموصل وكتاب مدير الشرطة العام .

وتذكر الانكليز موقف الجيش العراقي في حركات ايام عام ١٩٤١م ، والخسائر التي اوقعوها فيه ، حين أخذ على عاتقه حماية الوطن من الاحتلال البريطاني ، فاسرّوا الى عبد الاله ان لا يوافق على هذا الاجراء ، خشية ان يفلت الامر من يده ، وتحدث مضاعفات لم تكن في الحسبان ، وعلى هذا صرف النظر عن اشراك الجيش في هذه المعمعة الدامية .

استقالة جماعة من النواب :

وفي غمرة هذا النضال العنيف ، اجتمع لفيف من النواب ، فتدارسوا الوضع الراهن ، ورأوا ان التقدم بالاستقالة الاجماعية من نياباتهم ، قد يحمل رئيس الوزراء على تغيير موقفه ، او قد تحمل الوصي على استعمال حقه الدستوري الجديد فيأمر باقالته فتقدموا بهذا الكتاب :

رئاسة المجلس النيابي المحترم .

لنا الشرف أن نعلمكم ، نحن الموقعين على هذا من اعضاء المجلس النيابي ، باننا قررنا الاستقالة من عضوية المجلس المذكور للاسباب التالية :

لقد قوبلت معاهدة بورتسموث باشد مظاهر الاستنكار ، واثارت كوامن السخط والاشمئزاز ، لما تفرضه على الامة العراقية من رق واذلال ، وذلك منذ اللحظة التي نشرت فيها حتى الآن . ومما ضاعف سخط الامة العراقية ، استهانة الحكومة بأرواح ابناء البلاد من شباب مثقف وغيرهم ، حيث حصدت أرواحهم حصدا ، الى غير ذلك مما بدرت معه بوادر الاضطراب العام في جميع جهات المملكة (١) . وبناء على ذلك ،

---

(١) لم تقتصر الاضطرابات والمظاهرات على بغداد فحسب ، فقد اصطدم جمهور كبير من الكربلائيين ، والنجفيين بالشرطة ، وقامت في البصرة ، والناصرية ، والحلة ، والكاظمية ، وبعقوبا ، وكركوك ،

وعلى خطورة الحال ، ارتأى صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم دعوة رجال دولته ، ومن جملتهم هيئة الوزارة الحاضرة ، الى عقد جلستهم التاريخية في البلاط الملكي ، وذلك في ليلة ١٩٤٨/١/٢١م ، ومن ثم اجمع رايهم على ان معاهدة بورتسموث ، بما تلحقه من ضرر بمصالح البلاد ، واجحاف بحقوقها ، هي السبب المباشر في وقوع الاضطراب العام ، ذلك الاضطراب الذي توخى سمو الوصي تلافيه بعقد الاجتماع المذكور ، فاقترن ما ارتآه الحاضرون في ذلك الاجتماع بموافقة سموه، وبوعده القاطع للشعب العراقي بانه سوف لا تبرم اي معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وامانيها الوطنية ، كما جاء في نص البيان التاريخي المذكور . وعلى اثر اذاعة البيان ، هدات الحال عائدة الى مجاريها المعتادة ، لولا ان رئيس مجلس الوزراء تحدى ببيانه الذي اذاعه فور وصوله من لندن الى بغداد في ١٩٤٨/١/٢٦م ، شعور الامة العام ، ورغبات سمو الوصي ، وامر بتصويب النار الى صدور افراد الشعب ، لمجرد تعبيرهم عن شعورهم ازاء المعاهدة ، فسقط عدد غير قليل من القتلى والجرحى ، وما زال الامر يتفاقم بشكل لم يسبق له مثيل في ادوار البلاد التاريخية ، حتى الادوار الموغلة في الظلام .

وحيث اننا الموقعون على هذا من اعضاء المجلس النيابي نستنكر اشد الاستنكار الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة الحاضرة لارغام الشعب على قبول معاهدة اجمع على السخط عليها لاجحافها بحقوقه ، كما اننا نستنكر وسائل الارهاب التي عمدت اليها الحكومة ، ومن ذلك استخدام السلاح ، وتصويب النيران الى صدور الناس . هذا من جهة ولما كنا من جهة اخرى لا يسعنا الا ان نبر بقسمنا ، والوفاء بعهدنا الذي قطعناه للشعب ، الذي نمثله في المجلس ، لنا الشرف أن نؤكد لكم باننا مستقيلون من عضوية المجلس النيابي هذا ولكم مزيد الاحترام . بغداد في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨م

صورة منه : الى رئاسة الديوان الملكي لعرضه على صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم .

نائب بغداد نصرة الفارسي ، نائب بغداد محمد رضا الشبيبي ، نائب بغداد ذيبان الغبان ، نائب بغداد جعفر حمندي ، نائب الحلة عبد الهادي صالح .

نائب بغداد عبد الرزاق الشيخلي ، نائب المنتفك ريسان الكاصد ، نائب الموصل مصلح النقشبندي ، نائب الموصل نجيب الصائغ ، نائب الموصل احمدالجليلي.

والموصل اضطرابات وتظاهرات عرضت الموقف الحكومي للحرج .

وفي السليمانية — في الشمال — هاجم المتظاهرون دار الملاقات البريطانية وكسروا الابواب والحواجز والكراسي والمذياع ، وكانت هذه الدار قد اتخذت وكرا لبث الدعاية للانكليز ومحاربة الروح الوطنية ، وقد احتج نائب القنصل البريطاني في كركوك لدى متصرفية لواء السليمانية على هذه الاعمال ، واعتبر المظاهرة من الاعمال الهدامة الموجهة ضد المصالح البريطانية .

« كتاب متصرفية السليمانية ص ١٢٩ تاريخ ٢٠ شباط ١٩٤٨ م »

نائب الدليم مشحن الحردان ، نائب البصرة عامل الكامل ، نائب السليمانية انور جميل ، نائب السليمانية بابا علي الشيخ محمود ، نائب بغداد علي الدليمي .

نائب كربلا محمد مهدي الجواهري ، نائب اربيل محمدالنقيب ، نائب بغداد جاسم مخلص ، نائب الديوانية اركان العبادي ، نائب بغداد عبد العزيز الجميل .

استقالة رئيس المجلس :

واسرع السيد عبد العزيز القصاب رئيس مجلس النواب ، فقدم كتاب استقالته الآتي :

التاريخ ١٩٤٨/١/٢٧م الرقم ٢٥٨

الى المجلس النيابي

بناء على الظلم والقسوة التي حصلت من قبل رئيس الوزراء صالح جبر ، وزملائه ، تجاه الشعب ، وبناء على الضحايا الكثيرة التي حصلت بأفراد الشعب العزّل ، وذلك لسبب ابرام المعاهدة الانكليزية ـ العراقية ، الجائرة المجحفة بحقوق الشعب ، أقدم استقالتي من رئاسة مجلس النواب ومن العضوية أيضا .

رئيس مجلس النواب : عبد العزيز القصاب

استقالة وزيرين :

جفل وزير المالية الاستاذ يوسف غنيمة « وهو مسيحي » واضطرب ، فلم يستطع الصمود لتحمل مسؤولية المجزرة التي كان يشاهدها بأم عينه ، فتقدم بكتاب استقالته الآتي :

فخامة رئيس الوزراء !

بناء على الوضع الراهن السائد ، وعدم تمكني من القيام بواجبات الوزارة لتوعك صحتي ، أرجو ان ترفعوا استقالتي من وزارة المالية الى سيدي صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ، راجيا ان تعملوا على قبولها . ارتضوا يا صاحب الفخامة أن تقبلوا احتراماتي الفائقة مع جزيل شكري .

بغداد ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨م وزير المالية : يوسف غنيمة

وحذا حذوه وزير الشؤون الاجتماعية ، السيد جميل عبد الوهاب ، فتقدم بكتاب استقالته من منصبه ايضا ، وكان من رأيه في اليوم السابق ان تستقيل الوزارة ، وتحقن الدماء بعد ان بلغت الحالة درجة الخطورة .

في الوقت الذي كان الرصاص يلعلع في كل مكان ، وكانت انباء استقالة رئيس مجلس النواب ، وبعض النواب في طريقها الى الوصي ، كان في حضرة الوصي زعيمان لكل منهما وجهة نظره في معالجة الموقف الآخذ بالتأزّم ، وهذان الزعيمان هما: السيد نوري السعيد ، والسيد محمد الصدر ، فكانت وجهة نظر السعيد ان يوطد الامن والنظام ، وان تصان كرامة الحكومة وسمعتها مهما غلا الثمن . أما الصدر فكانت وجهة نظره ان الشعب قد فقد رشده ؛ وان زمام الامر يكاد يفلت من يد الحكومة ، فلا مناص من حقن الدماء باقالة الوزارة .

« وكادت خطة نوري السعيد ان تستولي على الموقف ، اذ كتبت صورتان لارادتين ملكيتين : احداهما تعلن الاحكام العرفية ، والثانية تمنع التجوّل » (١) .

ولكن الصدر ظل يتوسل بأن تتغلب الحكمة على العاطفة ، وان لا تصبح بغداد أثرا بعد عين ؛ ولا سيما وان الاضطرابات شملت مدنا كانت الوزارة تعتقد بولاء أهلها وتمسكهم بها ؛ وان مكاتب الارشاد البريطانية في كركوك ، والسليمانية ، وغيرهما ، اصبحت طعمة لنيران المتظاهرين . يضاف الى ذلك ان استقالة ثلاثة من الوزراءوهم: وزير العدلية جمال بابان ، ووزيري المالية والشؤون الاجتماعية ، يوسف غنيمة ، وجميل عبد الوهاب ؛ يجعل بقاء الوزارة في الحكم غير شرعي ، بالنظر لصراحة المادة (٦٤) التي تنص على أن « لا يقل عدد الوزراء عن السبعة بضمنهم رئيس الوزراء ...» واقتنعالوصي بوجهة نظر الصدر، بعد ان كان منحازا لرأيالسعيد(٢) فتلفن رئيس الديوان الملكي احمد مختار بابان ، الى رئيس الوزراء : ان صاحب السمو متعب للغاية ، فرد الرئيس انه يريد انقاذ البلد من الفوضى قبل كل شيء . فلما أفهمه احمد مختار بان عدد الوزراء اصبح دون النصاب الدستوري ؛ شعر هذا بأن الساعة آتية لا ريب فيها ، فأسرع الى تقديم الكتاب الآتي :

نص كتاب استقالة الوزارة :

سيدي صاحب السمو المعظم

لقد ظهر من البيانات التي ادلى بها وزير العدلية ، ووكيل رئيس الوزراء ، في جلسة صباح أمس ، التي عقدها مجلس الوزراء بمحضر من سموكم في قصر الرحاب

---

(١) الاستاذ صدر الدين شرف الدين في كتابه « سحابة بورتسموث » ص ١٥٢ .

(٢) يقول الاستاذ محمد مهدي كبه في ص ٢٢١ من مذكراته :

« بان الوصي لم يكن جادا في الخطوة التي اتخذها باجتماع البلاط — الاول — ولم يصدر بيانه الا لخداع الشعب وتخديرهم واطفاء جذوة الحماسة في نفوسهم لكسب الوقت ريثما يعود الوفد المفاوض من لندن وعلى راسه رئيس الوزراء لاعادة الكرة في ضربهم ، والقضاء على المعارضة ، والاستمرار في انجاز تصديق المعاهدة » .

العامر ، ان اخطاء متعددة قد وقعت فادت الى الوضع الحاضر . وقد عينت هذه الاخطاء ولا حاجة لتكرار عرضها الآن . هذا ولما شعرت ان البعض من الزملاء المحترمين يميل الى عدم الاستمرار بتحمل المسؤولية ، رايت من واجبي ان افسح المجال لسموكم المعظم لمعالجة الوضع ، وذلك باختيار من ترونه سموكم لتحمل المسؤولية . وبينما كنت اريد تقديم استقالتي ، وكانت مهيأة ، امرتموني سموكم في مساء البارحة بضرورة الاستمرار ، بغية توطيد الامن ، ومحافظة النظام بالدرجة الاولى ، فامتثلت امر سموكم ، وباشرت من فوري باتخاذ الاجراءات التي اعتقد انها تؤدي بالنتيجة الى القضاء على الاضطراب والفوضى ، ولكني تناولت في ليلة البارحة استقالة وزير العدلية ، وفي صباح اليوم استقالة وزيري الشؤون والمالية ، وهذا ما توقعته ونوهت به لسموكم ليلة البارحة ايضا . فارى الآن ان لا مناص من ان اتقدم باستقالتي راجيا قبولها ، ولا بد لي بهذه المناسبة ان اتقدم لسموكم المعظم بجزيل الشكر للثقة الغالية التي اوليتمونا اياها ، وللمساعدات الجمة التي شملتمونا بها ، زملائي وانا ، خلال المدة التي تولينا فيها المسؤولية ، وثقوا يا سيدي باني سابقى ذلك العبد المخلص :

بغداد ١٩٤٨/١/٢٧م — رئيس الوزراء ــ صالح جبر

واضطر الوصي الى قبول هذه الاستقالة فورا ، فرد عليها بما يلي :

عزيزي صالح جبر .

تناولت كتابكم المؤرخ في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٤٨م ، المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة . واني مع اظهار اسفي لمفارقتكم رئاسة الحكومة ، اعرب لكم ولزملائكم عن تقديري للجهود القيمة التي بذلتموها لصلاح البلاد .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر ربيع الاول سنة ١٣٦٧ الهجرية ، الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٨ الميلادية .

عبد الاله

بيان جديد من الوصي :

واراد الوصي ان يطلع الشعب على التطورات التي تمت ، عسى ان ينقذ الموقف ، فاعلنت محطة الاذاعة اللاسلكية ان سموه سيذيع بيانا خطيرا في نحو الساعة الثامنة مساء ، فاذا بالجماهير تتفاءل خيرا ، وتتجمع خلف اجهزة الراديو ، حتى اذا ازفت الساعة المنتظرة تلي هذا البيان :

شعبي العزيز :

من المؤلم حقا ان تحدث بين اخواني ابناء الشعب الواحد ، حوادث مؤسفة ادت

الى اراقة الدماء . ولا اشك بان كل واحد منكم يشاركني المي هذا. والآن وقداستقالت الوزارة القائمة ، وقررنا قبول استقالتها ، فاني اطلب من جميع افراد الشعب ، على اختلاف طبقاته ، التعاون معي بالخلود الى السكينة والهدوء ، وتجنب كل ما هو مؤد الى الاخلال بالامن ، والنظام ، والقانون ، للوصول الى ما فيه خير البلاد ، والنتائج الحسنة التي يتوخاها الجميع . كما ادعو جميعكم الى الانصراف الى اعمالكم الاعتيادية ومن الله التوفيق .

تاثير البيان الملكي :

لقد قوبل هذا البيان بالغبطة والسرور ، فانقلبت المآتم افراحا ، واقبل الناس ـ انى كانوا ـ يهنئون بعضهم بعضا . وانصرف المنكوبون بأولادهم ، وفلذات اكبادهم ، الى تهيئة وسائل الدفن ، فمشت بغداد كلها وراء نعوش الشهداء في يوم الاربعاء ٢٨ كانون الثاني ، واستطاعت ان تواري الاجداث التراب بين العبرات والحسرات ، دون ان يقع ما يكدّر الامن العام ، ووقفت ثلة من الجيش امام وزارة الدفاع تؤدي تحية الوفاة لكل جنازة تمر امامها . وتدق ابواق الحزن في فترات متقطعة فيتعالى البكاء والنحيب ، وتزيد المشهد روعة وجلالا ، واضطر صالح جبر ان يغادر بغداد الى مضارب اصهاره (آل جريان) في الهاشمية بلواء (الحلة) (١) وما لبث ان غادر العراق الى اوروبه ، كما اضطر نوري السعيد للسفر الى تركية ، وتوفيق السويدي للانتقال من داره الكائنة في جانب الكرخ الى دار صهره المحامي محمد فخري جميل الكائنة في جانب الرصافة .

احتجاج لمديرية الاوقاف :

اتخذت قوات الشرطة من سطوح بعض المنازل ، ومن مآذن المساجد الكائنة على

---

(١) يقول الميجر لونكريك في كتابه Iraq 1900 to 1950 p. 349

« لم تثمر شيئا عودة رئيس الوزراء الى بغداد ، الذي كان لا يزال مقتنعا بان كل ذلك كان من صنع المحرضين ، ومن صنع الجمهور الذي اسيء توجيهه ، حتى ان سلامته الشخصية لم تؤمن الا بارسال ثلة من الحرس الى سطح منزله للمحافظة على حياته . وكانت الصحف والجمهور تشن حملات عنيفة على رئيس الوزراء ، حيث لم تستطع نار بنادق الشرطة ان تخمدها ، كما ان القبض على مثيري القلاقل والاضطرابات من الشيوعيين لم يقلل من حدة الامر ، كما ان بيانه الذي القاه بنبرة الثقة والاطمئنان لم يلق غير آذان صماء ، وبلغت الاضطرابات ذروتها في السابع والعشرين من كانون الثاني ، وحصلت بعض الوفيات والاصابات بالجروح ، وقد طلب الجمهور من البلاط استقالة الوزارة ؛ او حتى اعدام رئيسها ، وهكذا رضخ صالح جبر وترك الحكم ، ثم هرب بحياته الى ريفه الواقع على نهر الفرات ، ومن هناك ذهب الى شرق الاردن ، وبعدها الى انكلترة » اه .

ومما يذكر بهذه المناسبة ، انه لما قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وقضت على نظام الحكم الملكي في العراق هرع فريق من شبان النجف المتحمسين الى الجبانة وشرع في نبش القبر الذي يرقد فيه صالح جبر لاستخراج رفاته والتمثيل بها على نحو ما جرى في بغداد حيث سحبت جثة الامير عبد الاله وجثة نوري السعيد في الشوارع العامة وسحقتا بالاقدام ، وقد حال رجال الدين دون استخراج جثة صالح جبر من مرقدها .

دجلة اوكارا لرشاشاتها ، وعشوشا لبعض افرادها للسيطرة على الوضع . فلما آلت النتيجة الى ما ذكرناه ، قدمت مديرية الاوقاف العامة الاحتجاج التالي الى وزارة الداخلية :

(مديرية الاوقاف العامة)

العدد ١٨٢٥ — التاريخ ١٩٤٨/٢/٣م

وزارة الداخلية .

لا يخفى على وزارتكم الجليلة ان للجوامع والمساجد قدسية وحرمة يحتم الدين مراعاتهما على جميع المسلمين ، لانها بيوت الله ، وخاصة بالعبادة ، واداء الفرائض الدينية ، ولا يجوز انتهاك حرمتها بأي حال من الاحوال ، ولذلك كان من المؤلم حقا ان ينتهك رجال الشرطة في ٢٧ كانون الثاني المنصرم ، حرمة بعض الجوامع، بمحاولتهم الدخول الى جامع الآصفية الواقع عند مدخل جسر المامون بقصد ان يتخذوا من سطحه موضعا لاطلاق الرصاص على المتظاهرين من ابناء هذا البلد الآمنين ، ثم توجههم – على اثر امتناع الموظفين في ذلك الجامع عن فتح بابه – صوب مئذنة جامع الوزير المنهدم، المقابل للجامع المذكور ، وصعودهم اليها برشاشاتهم ؛ وتسليطهم الرصاص منها على المتظاهرين . وبما ان عملا كهذا يعد امتهانا لحرمة المعابد ، واستخفافا بقدسيتها، فان هذه المديرية لا يسعها الا الاحتجاج لدى وزارتكم الجليلة ، راجية ان تأمروابالاجراءات التي ترونها ضرورية لمنع وقوع مثل ذلك في المستقبل .

مدير الاوقاف العام : تحسين علي

نسخة منه الى سكرتير مجلس الوزراء

والذي نعرفه ان « خادم جامع الآصفية » كان ينتسب الى رجال الشرطة من طرف خفي ، ففتح باب الجامع ، وتسلل منه افراد من الشرطة الى سطحه، وادعى انه لم يفتح باب الجامع . والمعروف لدى الناس اجمعين ان الرصاص كان يطلق من سطح جامع الآصفية لا من مئذنة جامع الوزير .

التحقيق في مسؤولية الحوادث :

كانت الحوادث التي مرّت بها وزارة صالح جبر بين ٥ و ٢٧ كانون الثاني،غريبة في بابها ، خطيرة بنتائجها ، وقد الفت الوزارة التي أعقبتها لجنة خاصة لبحثها فوضعت تقريرا مطولا هذا ما يهمنا منه :

« قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم ١٩٤٨/٢/١م ، تأليف لجنةبرئاسة السيد عبد الجبار التكرلي ، عضو مجلس تمييز العراق . وعضوية كل من السادة : عمر حفظي الملي ، المفتش الاداري بوزارة الداخلية ، وفهمي الجراح ، المدوّن القانوني

في وزارة العدلية ، وعبد الحميد مهدي ، المفتش العدلي ، وعبد الحليم السنوي ، مدير الحقوق بوزارة الداخلية ، وذلك للتحقيق في القضايا الآتية :

أ ـ جمع المعلومات حول ما حدث خلال المظاهرات التي حصلت بين تاريخي ١٩٤٨/١/٥م ، و ١٩٤٨/١/٣٠م ؛ وكيفية اطلاق النار على المتظاهرين ، وتعيين المسؤولين عن ذلك .

ب ـ التحقيق عن صدور الاوامر بشان اطلاق النار ، والجهة التي أصدرتها ، وكذلك التحقيق ايضا عما اذا كانت القوات التي صدرت لها تلك الاوامر قد اتخذت الحيطة الكافية في تنفيذها او تجاوزت حدودها .

ج ـ التثبت من عدد القتلى والمجروحين خلال تلك المظاهرات وبسببها » اهـ.

اما فيما يتعلق بالقضية الاولى « الفقرة أ » فان اللجنة بعد ان جمعت المعلومات وذكرتها بصورة مفصلة قالت :

« ان الذي تحقق لدى اللجنة ؛ انه لم يصدر اي امر من اية جهة مختصة باطلاق النار على المتظاهرين . . . حتى غاية يوم ١٩٤٨/١/٢٦م . وبالرغم من عدم وجود امر باطلاق النار مطلقا ، فقد اطلقت الشرطة النار بكثرة ، واستعملت المسدسات والبنادق والرشاشات ، واوقعت بالمتظاهرين اصابات قتل وجرح عديدة ، ورغم كل ذلك ، لم تقم دوائر الشرطة المسؤولة عن الاوامر الانضباطية لقواتها ، بأي تحقيق ضد اي فرد من هذه القوات ، ولا يمكن اعتبار حوادث اطلاق النار هذه حوادث فردية يسال عنها من اطلق النار فعلا ، نظرا الى ان النوة التي اطلقت النار كانت تحت سيطرة امرائها، تحت مسؤولية مدير شرطة لواء بغداد ـ مزاحم ماهر ـ الذي اتخذ الترتيبات اللازمة لتامين اطلاعه على كل ما يقع من حوادث قتل وجرح ، وقيامه بتبليغ هذه الحوادث الى متصرف لواء بغداد ـ مظفر احمد ـ الذي كان يقوم بدوره باعلام وزير الداخلية ـ توفيق النائب ـ ورئاسة الوزراء بذلك فورا . اما عن كيفية اطلاق النار في يوم ١٩٤٨/١/٢٧م ، فقد كان أستنادا الى امري متصرف لواء بغداد ، ووزير الداخلية المؤرخين ٢٧ منه . ولما كانت الشرطة بالنظر لما تقدم ، غير مزوّدة بامر قانوني صادر من مرجع مختص باطلاق النار من ٥ لغاية ١٩٤٨/١/٢٦م ، كما ، ولم تك في ظروف وحالات تستدعي اطلاق النار ، سواء اكانت دفاعا عن النفس او قمعا للمظاهرات . . اما يوم ١٩٤٨/١/٢٧م فقد وجدت اللجنة ان الشرطة اطلقت النار على المتظاهرين ، بناء على إمر صادر اليها من مرجعها المختص ، ومتصرف لواء بغداد » اهـ .

واما فيما يتعلق بالقضية الثانية « الفقرة ب » فيقول التقرير :

« لم تصدر أوامر اطلاق النار الا في يوم ١٩٤٨/١/٢٧م ، وان هذه الاوامر صدرت اولا من متصرف لواء بغداد ، ثم من وزير الداخلية الى جميع المتصرفين. اما بصدد امر وزير الداخلية الى المتصرفين ، فان ما تضمنه من منع المظاهرات،واستعمال

النار في منعها ، يعتبر خارجا عن الصلاحية القانونية ، اذ ان ذلك ينحصر في صميم واجبات المتصرفين ، بمقتضى قانون ادارة الالوية » اهـ .

واما فيما يتعلق بالقضية الثالثة « الفقرة ج » فتقول اللجنة في تقريرها انه :

« لم يكن لها سوى الاعتماد على ما وصلها من التقارير الطبية عن القتلى والجرحى ، من وزارة الشؤون الاجتماعية ، فبلغ عدد القتلى من الاهلين خمسة وعشرين قتيلا ، وعدد الجرحى من الاهلين سبعة وسبعين جريحا . اما عن اصابات الشرطة فلم يقع قتيل بينهم ، وان عدد الجرحى مئة وستة وثلاثون جريحا . على ان اللجنة تبين بهذه المناسبة ان عدد الجرحى من الاهلين لا يمثل العدد الحقيقي ، نظرا لعدم مراجعة الكثير منهم المستشفيات الحكومية ، وتفاهة جروح بعضهم . كما أن قسما من هؤلاء الجرحى ... كانت تضمد جروحهم في المستشفى دون ان يعطوا مجالا لتسجيلهم ، لخشيتهم من تعقيبات الشرطة » اهـ .

وقد ختمت اللجنة تقريرها المطول بقولها :

« ان تفريق المظاهرات بالقوة ، عند اللزوم ، امر يعود حصرا الى المتصرف ، بمقتضى احكام قانون ادارة الالوية ، على ان ذلك لا يمنع الوزارة ، بحكم تسلسل المسؤوليات ، ان تتخذ الاجراءات اللازمة بحق المتصرف او غيره من الموظفين ، اذا ما راتهم مقصرين في اداء واجباتهم ، او قائمين بها بشكل لا ترتضيه اذ باستطاعتها ان تنحيهم عن المسؤولية وتاتي بغيرهم حسب صلاحياتها القانونية ، وعلى هذا فان تدخلها في امر المظاهرات على الوجه الذي وقع ، كان مخالفا لاحكام القانون مما يدل على ان غرضها من هذا التدخل كان لدافع سياسي ، الا وهو الدفاع عن معاهدة بورتسموث ، وقمع اي حركة ترمي الى الاحتجاج عليها او معارضتها » اهـ .

ثم أوصت اللجنة « ان من الاوفق ان تقوم الحكومة في تعويض الجرحى وذوي القتلى بصورة عامة ، وفق اسس عادلة ، واستصدار التشريع اللازم لذلك » اهـ .

* * *

هذه خلاصة تقرير اللجنة التي الفتها وزارة محمد الصدر في اول شباط ١٩٤٨م ، قدمته اللجنة في يوم ٧ تموز ١٩٤٨ م على عهد « وزارة مزاحم الباجه جي » التي خلفت « وزارة الصدر » في ٢٦ حزيران . ولم نسمع حتى الآن عن اي اجراء اتخذ بحق المسؤولين الذين ذكرتهم اللجنة . او اي تشريع وضع للتعويض للجرحى وذوي القتلى ، الامر الذي ادى الى التمثيل بقتلى الشرطة في حوادث ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م ايام تأليف وزارة نوري الدين محمود على ما سنفصله في الجزء الثامن .

هل للمعاهدة ملحق سري

بعد ان رفض الشعب العراقي معاهدة بورتسموث ، وحدثت ماساة فلسطين ، اخذ وزراء صالح جبر واعوانه يشيعون بين الناس بأن العراق لو كان قبل هذه المعاهدة ،

لما وقعت هذه المأساة ، لان الحكومة البريطانية وقعت ملحقا سريا لهذه المعاهدة يقضي بتسليح الجيش العراقي لاحتلال فلسطين . فسألنا الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير خارجية صالح عن تبلغ صحة ذلك فتكرم علينا بالرد الآتي :

بغداد ٢٠ ايلول سنة ١٩٥٧م .

عزيزي الاستاذ عبد الرزاق الحسني المحترم

بارك الله فيكم وفي مجهوداتكم القيمة في سبيل حفظ تاريخ بلادنا المعاصر .

جوابا على ما ورد في كتابكم المؤرخ ٣ ايلول ١٩٥٧م ، فيما يتعلق بخطاب دولة الاستاذ عادل عسيران في تأبين فخامة الاخ المرحوم صالح جبر ، واعلانه ، بأن الحكومة البريطانية كانت على استعداد لتجهيز سلاح يكفي لخمسين الف مقاتل عربي في فلسطين . اقول ليست لدي وثيقة تحوي المعلومات التي وردت في ذلك الخطاب، بل لدي تقرير كنت قد كتبته حول اجتماع حصل في غرفتي ، في اوتيل كلارج في لندن، مع المستر بيفن وجماعته من جهة ، وأنا ورئيس الوزارة آنذاك المرحوم السيد صالح وفخامة السيد نوري السعيد من جهة اخرى لبحث موضوع فلسطين . وكان ذلك بعد توقيع معاهدة بورتسموث . ومما تم التفاهم عليه في ذلك الاجتماع ، ولم يدون، ولم اشر اليه في التقرير المار الذكر ، النقاط التالية :

(١) الاسراع بتزويد الجيش العراقي فورا بالسلاح والاعتدة التي كانت قد طلبت من الحكومة البريطانية .

(٢) تزويد الشرطة العراقية بما يكفي لتزويد خمسين الف شرطي بالاسلحة الاوتوماتيكية . وكان القصد من ذلك تسليح المجاهدين الفلسطينيين بهذه الاسلحة، لتمكينهم من المساهمة في تحرير فلسطين .

(٣) وقد تم التفاهم ايضا على ان تدخل القوات العراقية في كل جزء تنسحب منه القوات البريطانية ، بحيث يشمل ذلك فلسطين كلها ، وذلك بالتعاون مع المجاهدين الفلسطينيين بحيث لا تؤسس دولة يهودية .

هذا ما تم التفاهم عليه وهذا ما اهمل تماما بعد ان رفضت معاهدة بورتسموث.

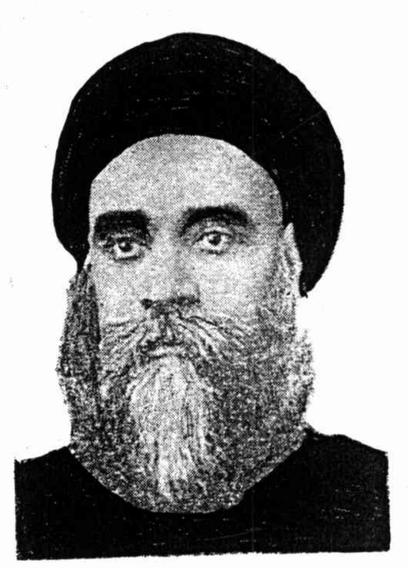
ارجو ان تجدوا في هذا ما يكفي لاقرار حقيقة تاريخية وارجو لكم التوفيق في مساعيكم العلمية الثمينة .

المخلص : محمد فاضل الجمالي

الوزارة الحادية والاربعون :

١٧ ربيــع الاولى ١٣٦٧ — ١٥ شعبان ١٣٦٧
٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ — ٢٣ حزيران ١٩٤٨

وزارة الصدر



السيد محمد الصدر

ولد في الكاظمية يوم ٢٨ ذي الحجة سنة ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢ م)
وتوفي في بغــداد يوم ٣ نيسان ١٩٥٦
الف وزارة واحدة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ وقد استقالت في ٢٣ حزيران ١٩٤٨

توطئـــة

لما اكرهت فاضطرت « وزارة صالح جبر » الى الاستقالة في مساء اليوم السابع والعشرين من شهر كانون الثاني ١٩٤٨م ، والقى الوصي بيانه المتضمن قبـول هــذه الاستقالة ، انطلقت بغداد تهتف بحياة الوصي ، وتنادي بالموت للعابثين بحياة الشعب، والقائلين بصلاح « معاهدة بورتسموث » فلما كان اليوم التالي ، ساد الجو السياسي نشاط ملحوظ ، وتردد اسم السيد محمد الصدر كمرشح لتأليف الوزارة الجديدة ، فهتفت الجماهير بحياته ، واعلنت عن تأيدها له ، ولكن سرعان ما اكفهر هذا الجـو من جديد ، حين علمت هذه الجماهير بأن الصدر اعتذر عن قبول الترشيح بعدم ملائمة الظروف للاضطلاع بهذه المهمة .

« ثم شاع ان السيد أرشد العمري هو المرشح الوحيد لرآسة هذه الوزارة، وقد تأيدت هذه الاشاعات عندما اتصل بعد ظهر هذا اليوم برؤساء الاحزاب تلفونيا ، واخبرهم بأن سمو الوصي قد عهد اليه بتاليف الوزارة ، وانه منهمك في تاليفها، وهو يطلب اليهم مساعدته على انجاز مهمته ، غير انه لم يلق من رؤساء الاحزاب تأييدا لذلك ، كما انه لم يلق تأييدا من بعض السياسيين أيضا . وعلى أثر المحادثات التي جرت للسيد ارشد العمري مع رؤساء الاحزاب ، تداول رؤساء الاحزاب فيما بينهم، وقرروا عقد اجتماع مشترك لمعالجة الموقف ، تقرر فيه بالاجماع ان يصدروا فورا منشورا بشكل بيان مشترك » (1) وهذا نصه :

الى الشعب العراقي الكريم .

« ان الحوادث الدامية كانت نتيجة تجاهل رجال الحكم لرغبات الامة ومطالب البلاد ، ومجيء حكومات غير منبعثة عن ارادة الشعب ، مما ادى الى تردي الاوضاع، والتذمر المستمر . وقد طالبنا مرارا بضرورة تغيير الاتجاه السياسي بشكل يستهدف مصلحة الشعب الحقيقية ، فلم يلتفت المسؤولون الى ذلك ، واستمرت الذهنية القديمة في ارادة شؤون الدولة حتى تفاقم الوضع ، الى ان ذهبت ضحايا كثيرة، وبعد ان تحققت الخطوة الاولى من جهاد الشعب ، يترتب ألا تحبط نتائج هذا الجهاد الباسل باسناد الوزارة الى اشخاص لا يطمئن اليهم الشعب بالنظر الى ماضيهم المعروف .

« ان الاحزاب العراقية ترى من الضروري ، في هذا الظرف العصيب ، ان تستجاب رغبات الشعب ، وذلك بتحقيق المطالب التالية :

١ ــ ابطال معاهدة بورتسموث الجائرة ، واعلان ذلك دون ابطاء .

٢ ــ اجراء التحقيق الدقيق عن اطلاق النار ضد ابناء الشعب ، وتعيين المسؤولين عنه .

٣ ــ حل المجلس النيابي القائم ، واجراء انتخابات حرة .

٤ ــ احترام الحريات الدستورية .

٥ ــ افساح المجال للنشاط الحزبي .

---

(1) جريدة « صوت الاهالي » العدد ١٤٤٣ بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٤٨ م .

ويقول الشيخ محمد مهدي كبه في ص ٢٢٠ من كتابه « في صميم الاحداث » ان الوصي لما دعا ساسة البلد الى الاجتماع الذي عقد مساء ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨ م لاستطلاع آرائهم في الموقف الراهن ، كان أرشد العمري، احد المدعوين، اشد اندفاعا اذ قال «لقد بلغ الحال بنقمة الناس على المعاهدة ان اولادي واهل بيتي قد هددوني بمقاطعتي وترك البيت اذا لم اسع الى رفض المعاهدة مع الساعين فتأمل » ثم يقول في ص ٢٢٣ ولما شاع ترشيح ارشد العمري لرئاسة الوزارة « علمنا ان هناك مشاورات ومداولات تجري في البلاط لتاليف وزارة جديدة ، وان في مقدمة المرشحين السيد ارشد العمري ، فأدركنا عند ذاك سبب اصطناع حماسة أرشد العمري في تأييد وجهة نظر المعارضة في مؤتمر البلاط ، وان الغاية من ذلك الموقف هي طمأنة الاحزاب وان ذلك تم حسب خطة مرسومة » .

٦ ـ حل مشكلة الغذاء بشكل يوفر للشعب قوته .

« هذه هي المطالب الملحة الآنية التي ترى الاحزاب السياسية ضرورة البدء بها حالا تمهيدا للاصلاح العام » (١) .

بغداد في مساء ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨م .

كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ، محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ، سعد صالح رئيس حزب الاحرار .

ثم ذهب رؤساء الاحزاب العراقية ، ومعهم السيد جعفر حمندي ، عضو الجبهة الدستورية البرلمانية ، الى دار السيد محمد الصدر لاقناعه باعادة النظر في قراره .

تكليف الصدر

وفي الحقيقة ان تاليف الوزارة الجديدة في هذا الظرف العصيب ، لم يكن اقل أهمية في نظر الشعب من سقوط الوزارة التي سبقتها ، فأهميـة وشخص الرئيس الجديد ، كانت متصلة كل الاتصال بالمعركة التي ما تزال طرّية الجرح . وكان الصدر الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يردم الخندق الذي كان قائما بين الشعب والحكومة ، ولا سيما بعد ان انطلقت الدعايات السافلة بأن المظاهرات التي جرت ضد « وزارة صالح جبر » انما جرت لانه شيعي المذهب حسب ، لهذا اتجهت الانظار الى الصدر مرة اخرى لانقاذ الموقف (٢) وكلف بصورة جدية بتأليف الوزارة الجديدة فاشترط دخول بعض الشخصيات التي يرتضيه سلوكها معه ، فقبل شرطه ، وعندئذ وجه الوصي اليه هذا الكتاب :

وزيري الافخم السيد محمد الصدر

بناء على استقالة السيد صالح جبر من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم رآسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم السابع عشر من شهر ربيع الاول سنة ١٢٦٧ الهجرية ، الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٨ الميلادية .

عبد الاله

(١) جريدة « الزمان » العدد (٣١٢٨) بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ م .

(٢) حدثني السيد حكمت سليمان ، انه زار موظفا بريطانيا كبيرا في وزارة الداخلية (لعله المستشار ديجبرن) على اثر تكليف ارشد العمري بتاليف الوزارة الجديدة وساله قائلا « لماذا تحرون على سفك الدماء من اجل وزارة لا يرتضيها الشعب ؟ » فاقتنع الموظف المشار اليه بهذا الكلام وعمل على احباط فكرة اسناد رئاسة الوزراء الى السيد العمري وحث على استئناف البحث مع السيد الصدر لاقناعه بتأليف الوزارة المرتقبة .

كيف تم الانتقاء ؟

كانت في البلاد ثلاثة احزاب سياسية قائمة ، يوم قبل السيد الصدر مهمةتاليف الوزارة الجديدة ، وهذه الاحزاب هي : الاستقلال ، والاحرار ، والحزب الديمقراطي الوطني ، ففاوض الصدر حزبي الاستقلال والاحرار نقط في موضوع الاشتراك في وزارته ، فقبل الاول ذلك ، بعد ان اطمأن الى الوعد الذي حصل عليه بحل مجلس النواب ، ورفض الثاني هذا الاشتراك ، لعدم اطمئنانه الى هذا الوعد ، أما « الحزب الوطني الديمقراطي » فلم يفاوضه احد في موضوع اشراكه في الوزارة الجديدة ، ولعل شهرته اليسارية او الاشتراكية كانت في مقدمة عدم اشراكه في هذه التشكيلة، فتالفت الوزارة كالآتي :

١ ــ محمد الصدر : رئيسا لمجلس الوزراء .
٢ ــ جميل المدفعي : وزيرا للداخلية .
٣ ــ حمدي الباجه جي (١) : وزيرا للخارجية .
٤ ــ أرشد العمري (١) : وزيرا للدفاع .
٥ ــ عمر نظمي : وزيرا العدلية .
٦ ــ مصطفى العمري : وزيرا للاقتصاد .
٧ ــ محمد رضا الشبيبي : وزيرا للمعارف .
٨ ــ نجيب الراوي : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
٩ ــ صادق البصام : وزيرا للمالية .
١٠ ــ محمد مهدي كبه : وزيرا للتموين .
١١ ــ جلال بابان : وزيرا للمواصلات والاشغال .
١٢ ــ نصرة الفارسي : وزيرا بلا وزارة .
١٣ ــ داود الحيدري : وزيرا بلا وزارة .
١٤ ــ محمد الحبيب : وزيرا بلا وزارة .

اول كلمة للرئيس

وقد نطق السيد الصدر ، في حفلة الاستيزار بهذه الكلمة الموجزة :

« ارجو ان ترفعوا الى سيدي صاحب السمو الملكي الوصي المعظم جزيل شكري وعظيم امتناني على الثقة الغالية التي وضعها بهذا المخلص .

---

(١) اختلف حمدي الباجهجي وأرشد العمري على وزارة الخارجية ، كل يطلبها لنفسه ، ثم طلب ارشد من قبل الوصي ، ورجع يقول انه يقبل وزارة الدفاع وترك الخارجية لحمدي .
مذكرات عبد العزيز القصاب ص ٣٢١

ايها السادة ! لم اتقدم لتحمل المسؤولية في هذا الظرف الحرج ، الا طاعة وتلبية لامر سيدي ، وللعمل مع زملائي على تطمين رغبات الشعب العراقي الكريم ، في وقت دقيق يوجب عليّ أن البي النداء ، واحقق له الرجاء ، وآمل ان اكون عند حسن ظن صاحب السمو الملكي ، والامة الكريمة . وارجو ان اوفق لما يتطلبه الموقف وتتمناه البلاد ، واسأل الله تعالى أن يهيء لنا من امرنا رشدا ، ويسدد خطانا للسير في خدمة هذا الوطن العزيز . واني اعدكم ان اكون كما عرفتموني ، جنديا من جنود الحق لخدمة الوطن ، لا احيد عن مبدئي قيد انملة . واعدكم ايضا باني سأتخلى عن المسؤولية في اول فرصة اعتقد فيها ان الامة ليست في حاجة لاستمراري في الخدمة ، وما اريد الا الاصلاح ما استطعت ، وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب والله الموفق لما نريد ونصبو اليه تحت ظل صاحب الجلالة الملك المفدى ، ورعاية سمو وصيه الامين » اهـ .

الراي العام والوزارة

استبشر الراي العام بتاليف « الوزارة الجديدة » فرحب بها ترحيبا حارا ، وامطرت الالوية ، والاقضية ، حتى النواحي والقرى ، بلاط الملك وابلا من البرقيات ، تمجد فيها الموقف الحكيم الذي وقفه لانقاذ البلاد من مجزرة لا يعرف نتائجها الا علاّم الغيوب ، وترجو الله ان يتغمد القتلى برحمته التي وسعت كل شيء ، وان يلبس الجرحى برود العافية والشفاء السريع ، وتنكر الانكليز البيان الذي اذاعه الوصي فأسمعوه كلاما قارصا (١) .

وكانت بغداد تودع في كل يوم من الايام العشرة الاولى ، التي اعقبت تأليف هذه الوزارة شهيدا من الشهداء الذين اصيبوا بجروح خطرة في الوثبة ، فأدت هذه الجروح الى النتيجة الحتمية . وكانت ثلة من الجند تقف على باب وزارة الدفاع فتؤدي التحية العسكرية لكل جنازة تمر بالباب المذكور . وكان السيد الصدر يدور على مجالس الفاتحة المقامة على أرواح هؤلاء الشهداء بنفسه ، يواسي ذويهم بأجمل عبارات العزاء ، ويستمطر على ارواح فلذات اكبادهم شآبيب الرحمة ، كما كانت الطوائف والاقليات تقيم التعازي والفواتح على ارواح القتلى ، ويدور رؤساؤها الروحانيون على المجالس المذكورة لمشاطرة المنكوبين آلامهم واحزانهم ، أما وفود الالوية والاقضية التي كانت تقصد العاصمة لهذا الغرض ، فظلت مستمرة على ذلك اكثر من شهر ، وكانت تعبّر عن شعورها احسن تعبير ، ولا غرو في ذلك فقد اعتاد العراقيون ان يظهروا

---

(١) بعد ان الف الصدر وزارته ، وذهب مع زملائه الى البلاط الملكي لتقديم فروض الشكر التقليدية ، فاجاه الامير عبد الاله الوصي بمغلف لم يكد يفتحه حتى بهت . لقد كتب الوصي كتاب استقالته بدعوى انه لا يستطيع الاستمرار على تحمل اعباء المسؤولية ، فلاطفه الصدر واعاد الكتاب اليه ، فاضطر الوصي ان يوند رئيس ديوانه احمد مختار بابان الى لندن بعد مدة ليوضح الى الساسة البريطانيين الظروف التي حملته على ان يساير العراقيين في موقفهم من معاهدة بورتسموث . وعلى كل فقد كانت حركة الوصي بتقديم ورقة استقالته من منصب الوصاية مناورة بارعة قصد بها تعزيز موقفه وحمل الناس على الاعتقاد بانه سيد البلاد ومنقذها .

وحدة منسجمة كلما ادلهم خطب ، او حاق بهم مكروه ، على الرغم من دسائس المستعمرين ودعاة التفرقة (١) .

التحقيق في الحوادث

وفي غمرة هذه الاحداث « قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم ١/٢/١٩٤٨م تأليف لجنة برئاسة السيد عبد الجبار التكرلي عضو محكمة تمييز العراق ، وعضوية كل من السادة عمر حفظي الملي المفتش الاداري بوزارة الداخلية ، وفهمي الجرّاح المدوّن القانوني في وزارة العدلية ، وعبد الحميد مهدي المفتش العدلي، وعبد الحليم السنوي مدير الحقوق بوزارة الداخلية ، وذلك للتحقيق في القضايا الآتية :

« أ ـ جمع المعلومات حول ما حدث خلال المظاهرات التي حصلت بين تاريخي ١٩٤٨/١/٥م و ١٩٤٨/١/٣٠م ، وكيفية اطلاق النار على المتظاهرين ، وتعيين المسؤولين عن ذلك .

« ب ـ التحقيق عن صدور الاوامر بشأن اطلاق النار ، والجهة التي اصدرتها، وكذلك التحقيق ايضا عما اذا كانت القوات التي صدرت لها تلك الاوامر قد اتخذت الحيطة الكافية في تنفيذها ، او تجاوزت حدودها ؟

« ج ـ التثبت من عدد القتلى والمجروحين خلال تلك المظاهرات وبسببها » اهـ.

وقد قدمت هذه اللجنة تقريرها بعد استقالة وزارة الصدر . ونشرنا خلاصته في آخر بحثنا عن « وزارة صالح جبر » وهو التقرير الذي بقي حبرا على ورق شأن معظم التقارير .

الغاء معاهدة بورتسموث

كان مثل معاهدة بورتسموث التي عقدها السيد صالح جبر مع بريطانية.ووقعها الوفدان : العراقي والبريطاني في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨م . كمثل عود الثقاب الذي الهب حماس الاهلين ، وهيج شعورهم ، فاندفع الشعب في وجه الوزارة المذكورة كالسيل الطاغي ، لا تردّه سبل الوقاية ، ولا تثنيه وسائل الارهاب .

وقد سبق للعاملين في الحقل السياسي ان ابدوا آراءهم بصراحة في هذهالمعاهدة،

---

(١) ومما يذكر بهذه المناسبة ان الاحزاب نظمت في تلك الاونة جنازة رمزية اشترك رؤساء الاحزاب في السير فيها . وكان السادة : علي ممتاز ومحمد فخري جميل وداخل الشعلان يمثلون حزب الاحرار في السير في هذه الجنازة الرمزية ، واذا باحد الشبان يندفع نحو هؤلاء الذوات ، ويطلب اليهم الخروج من المسيرة لانهم من « عبدة الانكليز » فارتبك هؤلاء ايما ارتباك . ولكن شابا آخر انقذ الموقف فطلب الصفح عنهم ما داموا يتظاهرون بعاطفة الولاء للمصلحة الوطنية .

(رواه لنا محمد فخري جميل نفسه)

واعتبروها مضرة بصالح الوطن ، وانهـا لا تصلح لان تكون اساسا للتعاقـد بين الند والند ، كما ان الوصي كان قد اعلن في مساء الحادي والعشرين من هذا الشهر ، بانه « يعد الشعب العراقي بانه سوف لا تبرم اية معاهدة لا تضمن حقوق البـلاد وامانيها الوطنية » لذا كان منتظرا من الوزارة الجـديدة ان تدرس موضوع هذه المعاهـدة ، وان تتخذ القرار التالي بشأنها :

« تداول مجلس الـوزراء في جلساته المنعقدة في ١٩٤٨/١/٣١م و ١ و ٢/٢/ ١٩٤٨م في موضوع معاهدة بورتسموث ، واطلع على نصوصها وملاحقها ، والكتب المتبادلة بشأنها ، بما فيها الكتب السرية المرفقة بكتاب وزارة الخارجية المرقم غ ١٣ ــ ١٣١ ــ ٥ والمؤرخ في ١٩٤٨/٢/١م واستمع الى بيانات فخامة وزير الخارجيـة ، فراى ان الغاية التي ينبغي توخيها من عقد معاهدة جديدة ، هي استبـدال معـاهدة التحالف بين العراق وبريطانية الموقع عليها في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، التي اصبحت لا تتناسب مع المبادىء والاسس المرسومة في ميثاق جامعة الامم المتحدة ، وغير مطمئنـة لاماني الشعب العراقي ، وذلك بعقد معاهدة جديدة تنظم التحالف بين المملكتين عـلى اسس تتساوى فيها الحقوق ، وتتعادل المصالح ، ويتناسب التعاون بينهما ، ليكون هذا الحلف اداة صالحة لقيام كل منهما بنصيبه في تعزيز سلم العالم . وحيث وجـد المجلس ان معاهدة بورتسموث بعيدة عن تحقيق تلك الغاية المتوخاة ، وانهـا ليست اداة صالحة لتعزيز اواصر الصداقة بين المملكتين ، فانه قرر عدم الموافقة عليها ، بما يتبعها من ملاحق وكتب متداولة بشأنها ، وتخويل فخامة وزير الخارجية ابلاغ حكومة صاحب الجلالة البريطانية بذلك ، مع ابدائه في الوقت نفسـه استمرار رغبة الحكومة العراقية في استبدال معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م للاسباب الآنفة الذكر ، بمعـاهدة جديدة تضمن تحقق الغاية المذكورة اعلاه » اهـ .

لقد عارض السيد عمر نظمي وزير العدلية هذا القرار « بحجة ان هذه القضية من القضايا الدولية الخطيرة التي تترتب عليها نتائج وخيمة ، ولا يصح بجرة قلم رفض معاهدة جرت المفاوضات والمداولات بشأنها بين حكومتين ، وجرى التوقيع عليها من قبل الوفدين المتفاوضين» ولما راى اتفاق مجلس الوزراء على رفضها قدم استقالته من الوزارة (١) .

صالح جبر والمعاهدة

اما عاقد المعاهدة السيد صالح جبر ، فقد اصر على موقفه منها . وما كاد يحيط علما بقرار مجلس الوزراء ، المتضمن عدم موافقة المجلس عليها ، حتى نظـم البرقيـة الآتية من ملجاه في « الهاشمية » وبعث بها الى كل من :

١ ــ رئيس الوزراء . ٢ ــ وزير الخارجية . ٣ ــ رئيس مجلس الاعيان . ٤ ــ

---

(١) مذكرات وزير التموين في وزارة الصدر الاستاذ محمد مهدي كبه ص ٢٤٧ .

رئيس مجلس النــواب . ٥ ـ وزير الدفاع . ٦ ـ جريــدة الشعب . ٧ ـ جريــدة الحوادث . ٨ ـ جريدة العراق .

الهاشمية ١٩٤٨/٢/٣م — الساعة ٥٠ ـ ١٢

« اما وقد حيل بيننا وبين افهام الشعب العراقي الكريم حقيقة مشروع معاهدة بورتسموث، وما حققته للبلاد من رغبات ومغانم كثيرة ، اهمها استقلال البلاد استقلالا تاما بكل ما في هذه الكلمة من معنى في شؤونه الخارجيــة والداخلية ، واطلاق يــده للتصرف في مرافقه الحيوية كالسكك الحديدية ، والميناء ، التي صارت ملكا خالصاله، والغت معاهدة حزيران سنة ١٩٣٠م المعهودة ، قبل اوان انتهائها بتسع سنــوات . اقول اما وقد حيل بيننا وبين اطلاع الشعب على هذه الحقائق الناصعــة ؛ بالحركة الرعناء التي دبرّتها العناصر المعلومة التي تريد السوء بالبلاد ، والتي شجعتها جهات لا يتسع المجال لذكرها هنا، الحركة التي تعمد مدبروها تفسير المعاهدة تفسيرا مغلوطا، قلبوا به الحقائق راسا على عقب : كتفسيرهم مثلا ان الغرض من الدفاع المشترك هو ان يحارب العراقيون خارج العراق، دفاعا عن الامبراطورية البريطانية ، الامر الذي لا وجود له اصلا ، بقصد الضرب على الوتر الحساس ؛ ليتخذوا منه سلاحا لاستفزاز الطلاب المعصومين ، والسذّج من الناس الذين يستحيل عليهم تفهم هذه الامور . اذ حيل بيننا وبين ذلك للاسباب التي تعرفونها ؛ فارى ان الواجب الوطني يحتم علي ان الفت انظاركم الى ضرورة درس مشروع معاهــدة بورتسموث درسا مليا ؛ يمكنكــم الاطلاع على حقيقة الامر الواقع ، والوفد العراقي المفاوض على اتم استعداد لايضاح بنود المعاهدة والملحق والكتب ، ايضاحا كافيا للبرهنة على دحض جميع المفتريات التي لا تمت الى المعاهدة بصلة ما ، ولاثبات ان المعاهدة هي من مصلحة العراق ، وانــه لا بد منها لحماية العراق وحفظ كيانه من الغزو الخارجي . وبعد سماع هذه الايضاحات لكم ان تقرروا ما شئتم ان تقرروا . اما التسرع باتخاذ قرار ما تحت تأثير هذا الجو المشبع بالدعايات السيئة ؛ فمعناه استمرار العمل بمقتضى معــاهدة حزيران سنة ١٩٣٠م وفي هذا نفع لبريطانية ، وضرر على العراق ، الامر الذي لا يتفق مع مصلحة البلاد بحال من الاحوال » .

صالح جبر

الصحف البريطانية والمعاهدة

كانت برقية صالح جبر هذه كحشرجة المريض ؛ لم تغير شيئا من واقع الحال ، ولم تحمل مجلس الوزراء على تبديل موقفه من المعاهدة ، ولعلها ادت الــى نتائــج معكوسة . فقد حملت الصحف المعارضة على التنديد بها ، واسناد اقبح النعوت الى صاحبها ، وطلب الموت لمبرقها .

اما صحف لندن فقد هاجمت الحركة الوطنية في العراق هجوما عنيفا ـ عــلى

عادتها ـ ونسبت الى القائمين بها ، الشغب والفوضى ، والى الذين يعطفون عليها قصر النظر . كما ان جريدة « التايمس » نشرت مقالا مطولا جاء فيه :

« كان الغرض من الاتفاق الجديد ، الذي سعى اليه العراق لا بريطانية، القضاء على جميع الاعتراضات التي اثارتها الحركة الوطنية ضد معاهدة ١٩٣٠م ، وليست المصالح البريطانية هي التي ستعاني من فسخ معاهدة بورتسمث ، وانما هي المصالح العراقية . وليس من شك في ان أولئك الذين تولوا السلطة في بغداد بحاجة الى الوقت للتفكير في عواقب الحوادث الاخيرة ومن الحكمة ان لا يعمد الوزراء المسؤولون الى التفكير فقط في وجوب تحسين حظ الشعب العراقي ، بل يجب ان يضعوا تسوية مرضية مع بريطانية على مصالح العراق » .

حل مجلس النواب

كان المطلب الثالث من مطالب الشعب (١) حل مجلس النواب ، الذي طعنت فيه الاحزاب ، وقاطعت انتخاباته . فرات الوزارة ان تبادر الى تاجيله اولا ، لتدرس قضية حله او عدمه في جو يسوده الهدوء والسكينة ، فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في الثاني في شهر شباط ، تاجيل جلسات المجلس لمدة خمسين يوما اعتبارا من يوم ٣ من هذا الشهر . ولما شعرت الوزارة بأن الراي العام لا يرتاح الى هذا التأجيل ، وان الصحف لا تزال تطالب بحل المجلس ، وتنسب التدخل والتزوير الى الانتخابات التي انبثق عنها ؛ استصدرت الارادة الملكية التالية :

« بناء على اضطلاع الوزارة الحاضرة باعباء المسؤولية ، على اثر الحوادث الاخيرة ، وفي الظروف الدقيقة التي تحتم اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق رغائب الشعب ، وتوطيد دعائم الطمانينة والاستقرار ، وذلك لضمان تقدم المملكة ماديا ومعنويا ، فقد لزم الوقوف على راي الامة في الخطط الواجب اتخاذها لتامين الغاية المذكورة . لذلك وبناء على ما أقره مجلس الوزراء ، وعرضه رئيس مجلس الوزراء ، اصدرنا هذه الارادة بحل المجلس النيابي الحالي ، ولزوم اجراء الانتخابات .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في الثاني عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٦٧هـ ، واليوم الثاني والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٤٨م .

عبد الاله

محمد الصدر : رئيس مجلس الوزراء

قرارات اخرى خطيرة

لم تكتف الوزارة بالتدابير الحكيمة التي اتخذتها لتهدئة الراي العام ، واعادة

---

(١) كان المطلبان الاولان : ابطال معاهدة بورتسموث ، واجراء التحقيق عن اطلاق النار ، وقد تم ابطال المعاهدة وتالفت اللجنة التحقيقية المطلوبة .

الامور الى مجراها الطبيعي ، فقد راى مجلس الوزراء ان يعيد النظر في القرارات التي اتخذتها الوزارة المستقيلة ، فيما يتعلق بتعطيل الصحف ، وسوق اصحابها الى المحاكم ، واعتقال عدد من الطالبات ، والطلاب ، وبعض الشباب ، فيتحقق بذلك المطلب الرابع من مطالب الشعب الرئيسية ، وهو احترام الحريات الدستورية ، وافساح المجال للنشاط الحزبي ، فوافق المجلس المشار اليه على السماح للصحف والمجلات المعطلة باستئناف عملها ، وعلى تسريح الموقوفين كافة ، وعلى رفع الرقابة المفروضة على المراسلات والاشخاص ، وعلى استئناف الدراسة في المدارس الحكومية والاهلية .

أما ما يتعلق بالمطلب الخامس الاخير ــ حل مشكلة الغذاء بشكل يوفر للشعب قوته ــ فقد اتصلت الوزارة بمجلس الطعام الدولي ، وطلبت تموين العراق بثلاثين الف طن من الحنطة ، وراحت تبحث عن مصادر اخرى لتموين البلاد .

اول تصريح للرئيس

وراى الصدر أن قد حان الوقت ليفاتح الشعب بما حققته وزارته خلال هذه البرهة القصيرة من الزمن من أعمال ، وما اسدته من خدمات ، فأذاع البيان التالي بنفسه من محطة الاذاعة العراقية مساء الرابع من شباط ١٩٤٨م .

اخواني الاعزاء :

اضطلعت هذه الوزارة باعباء الحكم في هذه المرحلة الدقيقة التي تجتازها البلاد. ولم تقدم على ذلك الا تلبية لنداء الواجب الوطني المقدّس ، ونزولا عند رغبة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم . وهي بعد الاتكال على الله سبحانه وتعالى، معتمدة على مؤازرة الشعب ، وتأييده لها ، ومقدّرة المسؤولية الملقاة على عاتقها بشأن تحقيق مطالب الامة العادلة وامانيها الوطنية .

ونحن في الوقت الذي نترحم فيه على أرواح من فجعنا بفقدهم من ابنائنا وفلذات اكبادنا ، نغتبط الى جانب ذلك بالوعي الوطني العام الذي شمل البلاد ، ونستبشر بهذه اليقظة الميمونة التي عمت مختلف طبقات الامة ، وكل ما نرجو ان لا تتجاوز هذه اليقظة المباركة اهدافها السامية ، وان لا تخرج عن حدودها الوطنية المشروعة ، وان يفسح المجال لهذا النفر من اخوانكم المسؤولين بأن يعالجوا الامور بما أوليتموهم من حسن الظن ، وما ينطوون عليه من خالص النية .

وانه لمن دواعي سرورنا ان نحيطكم علما بما تمكنت الوزارة من انجازه خلال هذه الفترة من امور . أولها :

درست الوزارة نصوص معاهدة بورتسموث مع ملحقاتها ، والكتب المتبادلة بشأنها ، ولما اتضح لها ان هذه المعاهدة لا تحقق اماني البلاد ومطاليبها الوطنية، فضلا عن انها ليست أداة صالحة لتعزيز أواصر الصداقة بين العراق وبريطانية العظمى ،

قررت بالاجماع عدم الموافقة عليها ، وخولت فخامة وزير الخارجية ابلاغ حكومة صاحب الجلالة البريطانية بذلك .

ثانيا ــ قررت تأليف لجنة للقيام بالتحقيق عن الحوادث المحزنة التي وقعت خلال المظاهرات الوطنية ، التي عبّر بها الشعب عن شعوره النبيل ، وتعيين المسؤولين عنها .

ثالثا ــ اطلاق الحريات الدستورية ، ومنها الافراج عن الصحف المعطلة، واخلاء سبيل الموقوفين .

رابعا ــ بذل ما في الوسع من جهد لتوفير الغذاء والكساء للشعب ، واستيراد ما تحتاج اليه البلاد من ذلك .

خامسا ــ واما عن قضية فلسطين ، فان الوزارة الحاضرة تعتبرها في طليعة القضايا الهامة التي توليها عنايتها الخاصة ، وانها سوف لا تال جهدا في سبيل انقاذها من محنتها بكل ما تملكه من وسائل .

سادسا ــ والوزارة عاملة على معالجة المشاكل الاخرى التي تفتقر البلاد الى معالجتها .

هذا ونحن على ثقة تامة من ان الشعب العراقي الكريم ، الذي برهن على وعيه، وحسن ادراكه ، ووحدة كلمته ، سيسهل لنا مهمتنا في جو مشبع بالهدوء والطمانينة، ونسأل الله ان يوفقنا جميعا لتحقيق ما فيه خير البلاد انه ولي التوفيق .

تبدلات وزارية

لما قبل السيد الصدر فكرة تأليف الوزارة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨م ، فاوض جميلا المدفعي ، في جملة من فاوضهم للدخول في وزارته المنتظرة ، فاعتذر المدفعي عن تحمل أية مسؤولية باعتلال صحته ، ولكن الصدر اصر على دخوله ، فوافق المدفعي على ذلك على ان يكون لامد محدود ، فلما هدات الاحوال العامة هدوءا نسبيا ، قدم استقالته من منصب وزارة الداخلية في الثالث من آذار ١٩٤٨م .

وكان وزير العدلية عمر نظمي ، قد خالف قرار مجلس الوزراء المتخذ في ٢٠ شباط ١٩٤٨م بحل مجلس النواب على اعتبار ان هذا القرار يعتبر استجابة لرغبات رجل الشارع ، وهو أمر له خطورته ، كما كان قد خالف قرار المجلس برفض المعاهدة للسبب نفسه ، فانتهز فرصة تقدم المدفعي باستقالته من منصب وزارة الداخلية ، فتقدم هو الآخر باستقالته من منصب وزارة العدلية .

وفي ٤ آذار ١٩٤٨ صدرت الارادة الملكية المرقمة ١٣٠ لسنة ١٩٤٨م :

١ ــ بقبول استقالة جميل المدفعي من منصب وزارة الداخلية ،

٢ ـ وقبول استقالة عمر نظمي من منصب وزارة العدلية ،

كما صدرت الارادة المرقمة ١٣٣ لسنة ١٩٤٨م بتعيين :

١ ـ السيد نصرة الفارسي ، الوزير بلا وزارة ، وزيرا للداخلية ،

٢ ـ السيد نجيب الراوي ، وزير الشؤون الاجتماعية ، وزيراً للعدلية ،

٣ ـ السيد داود الحيدري ، الوزير بلا وزارة ، وزيرا للشؤون الاجتماعية .

وفي ٢٧ آذار ١٩٤٨م انتقل وزير الخارجية حمدي الباجه جي ، الى رحمة ربه (١) فصدرت الارادة المرقمة ٢٢٢ والمؤرخة ٣٠ آذار ١٩٤٨م .

١ ـ بتعيين السيد نصرة الفارسي وزير الداخلية ، وزيرا للخارجية . و

٢ ـ باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى وزير الاقتصاد مصطفى العمري (٢) .

في اربعين الشهداء

ارتأت الاوساط الوطنية ، والحكومية ، معا أن يتخذ يوم الجمعة الموافق ٥ آذار ١٩٤٨م « يوم الاربعين للشهداء » الذين صرعوا في حوادث كانون الثاني ، فأم العاصمة جمهور كبير من مختلف الالوية لتمثيل العراق في هذه الذكرى الاليمة . وكان اليوم المذكور يوما كئيبا شاركت الطبيعة سكان العاصمة ، ووفود الملحقات ، في اظهار عواطفهم ، وكانت المواكب تسير من مقبرة الى أخرى ، حيث قبور الشهداء ، فتضع الاكاليل عليها ، وتستمطر شآبيب الرحمة والرضوان على أرواح سكانها . وكانت

---

(١) هذا هو البلاغ الرسمي الصادر عن هذه الفاجعة :

« تنعي الحكومة بمزيد الاسى والاسف وزيرا ممتازا من وزراء الدولة نخامة المغفور له السيد حمدي الباجهجي وزير الخارجية الذي وافاه الاجل يوم السبت المصادف ٢٧ اذار ١٩٤٨ م ، على اثر نوبة قلبية انتابته بعد رجوعه من اجتماع مجلس الجامعة العربية في بيروت . ان الحكومة اذ تنعي الفقيد المشار اليه ، تعرب عن الاسى البالغ لهذه الخسارة التي اصابت البلاد لفقدها ركنا من اركان الوطنية ، خدمها خدمة صادقة حتى وافاه الاجل المحتوم تغمد الله الفقيد برحمته » اهـ .

وقد اقترح وزير الدفاع ارشد العمري ، ان يدفن الفقيد في المقبرة الملكية فتكون سابقة يستفيد منها كل رئيس وزارة سابق « وهو احدهم » وكاد هذا الاقتراح يأتي اكله لولا ان الوصي عارض الفكرة من حيث الاساس بدعوى ان هذه المقبرة خصصت للعائلة المالكة فقط .

(٢) المعروف في الاوساط السياسية ان الغرض من توسيد السيد مصطفى العمري منصب وزارة الداخلية ، كان لضمان الانتخابات الجديدة بحسب رغبة البلاط ، وقد وعد برئاسة مجلس الوزراء اذا وفق في هذه المهمة . فلما اتمها ، اسندت اليه الرئاسة التي وعد بها ولكن بعد اربع سنوات . ان السيد مصطفى العمري من خيرة رجال الادارة الدهاة ، وان في استطاعته ان يجعل الحق باطلا والباطل حقا . وكان في اسناد منصب وزارة الداخلية اليه اكبر ضمان لتحقيق السياسة التي كان البلاط يرنو اليها ، بعد ان احرجت الوثبة موقفه ، وقد تحققت هذه السياسة فعلا وعادت الوجوه المعروفة الى مواضعها ، وتلاشت الوثبة وذهبت ريحها ولم يبق منها غير قبور ضحاياها .

الحكومة والاحزاب قد دعت الواعين من الشباب الناهض ان يتجنبوا كل اخلال بالنظام ، وان يقدروا مسؤولياتهم تجاه الشعب الذي برهن على نضج واستعداد للتمتع بحرياته الدستورية . ولكن على الرغم من ذلك كله . فقد حدثت حوادث مؤسفة في هذا اليوم ، كما وقعت في مسائه حوادث اخرى بين طلاب « كلية الملك فيصل » ثم بينهم وبين بعض الاهلين من سكان الاعظمية في صباح اليوم التالي «السبت ٦ آذار » فقد انقسم طلاب هذه الكلية الى قسمين : ايد احدهما فكرة المشاركة في احياء هذه الذكرى ، وشجبها القسم الآخر ، فأدى ذلك الى اشتباك اسفر عن جرح عشرين طالبا وتعطيل الدراسة في هذه الكلية فورا ، وصدر هذا البيان :

بيان رسمي :

« لقد حدث يوم امس بين بعض الطلاب في الاعظمية شجار يؤسف له ، اشترك فيه البعض من غير الطلاب ، مما لا يتناسب مع حرمة المراسيم التابينية الخاصة بذكرى الشهداء . والتي ينبغي ان يسودها الهدوء والخشوع . وقد لفت نظر السلطات المختصة اشتراك بعض الاشخاص الآخرين من غير الطلاب في ذلك ، مما كان الواجب تحاشيه ، وقد اهتمت السلطات المختصة في وزارة المعارف بالامر حالا، واتخذت التدابير لعودة الامور الى مجاريها الطبيعية ، وقد تولت السلطات القضائية المختصة التحقيق عن المسؤولين تمهيدا للاجراءات القانونية اللازمة » .

بغداد ٦ آذار ١٩٤٨م　　　　مدير الدعاية العام

بيان الاحزاب :

ثم اجتمع رؤساء الاحزاب السياسية القائمة ، واصدروا هذا البيان :

لقد حقق الشعب العراقي ، وفي طليعته الشباب المثقف ، بفضل وحدته وصدق عزيمته ، وبفضل الدماء الزكية التي بذلها في حركته الوطنية بعض اهدافه ، وان الاحزاب العراقية لحريصة على تحقيق المطاليب الاخرى التي تضمنها بيان الاحزاب المشترك ، الذي اذاعته في مساء يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨م. غير ان الزمرة التي ساءتها هذه الحركة الوطنية ، تحاول جهد طاقتها ان تقوّض اركان هذا النصر الشعبي بشتى المحاولات ، طائفية كانت او مبدئية وقد وقف الشعب سدا حائلا دون مساعيها .

والآن وقد مر اربعون الشهداء الابرار ، فاننا نناشد ابناء الشعب الكريم كافة، ووفود الالوية الاكارم ، بعد اتمام واجبهم في تمجيد الشهداء ، والذين شدوا الرحال للمساهمة بهذه الغاية النبيلة ، ونناشد الطلاب الذين اظهروا صلابتهم الوطنية وقوة ايمانهم . نناشد هؤلاء جميعهم الانصراف الى اعمالهم الاعتيادية ، والكف عن المواكب والمظاهرات، لكيما يتجه العمل الى تحقيق اماني الشعب ومطاليبه بجو يسوده الهدوء

وبذلك يتسع المجال للاحزاب ، والهيئات ، والمعنيين بالشؤون العامة ، متابعة القيام بواجباتهم . واننا اذ نستنكر الشعارات الاستفزازية التي لا تأتلف وحرمة المواكب ، نستنكر في الوقت ذاته اللجوء الى وسائل العنف من أي كان ، وان ذلك كله من شانه ان يحبط نتائج هذه الحركة الوطنية . هذا واننا على ثقة بأن الشعب العراقي الكريم سيستجيب الى هذا النداء .

٦ مارت ١٩٤٨م

محمد مهدي كبه	كامل الجادرجي	سعد صالح
رئيس حزب الاستقلال	رئيس الحزب الوطني الديمقراطي	رئيس حزب الاحرار

البعثة العسكرية البريطانية

كان لامر البعثات البريطانية في الجيش العراقي ادوار واطوار ، وكان وجود الضباط البريطانيين في هذا الجيش ، مبعث مشاكل كثيرة، حيث يصطدم وجودهم، بصرف النظر عن آرائهم ، بهذا الشعور الوطني الذي يتحسس به الضابط ، والجندي ، شعورا طبيعيا يثير الرغبة في نفس صاحبه ان يكون لوطنه وحده ، وان لا يكون لاي اجنبي شان في الجيش .

والمتتبع لـ (تاريخ الوزارات العراقية) يجد في المجلد السادس كتابا خطيرا لوزير الدفاع تحسين علي ، بعث به الى المؤلف عن المساعي الذي بذلها « الجنرال رنتن » لتقليص الجيش العراقي ، والقضاء على معنوياته ، بعد الحركة المسلحة التي قام بها في وجه الجيش البريطاني في ايار ١٩٤١م ، فكان طبيعيا ان تطالب الاحزاب السياسية بالغاء البعثة الاستشارية البريطانية في الجيش العراقي كلما سنح لها التعبير عن الشعور الوطني .

وكانت بريطانية تشجع الدول العربية على التدخل المسلح في فلسطين ، بعد انسحاب قواتها منها في ١٥ ايار ١٩٤٨م ، لا حبا بسواد عيون العرب ، بل تثبيتا للوطن اليهودي في هذا الجزء المهم من الوطن العربي الاكبر بقوة السلاح الصهيوني ، ولاجل ان لا تتهم بريطانيا بممالأة العرب في هذا الصراع ، ارتات ان تسحب بعثتها العسكرية من الجيش العراقي بطريق مضلل تضمنه هذا البيان :

بيان رسمي :

رفع الميجر جنرال رنتن ، رئيس البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية لدى الجيش العراقي ، الى الحكومتين : العراقية والبريطانية ، تقريرا بأن قوات الجيش العراقي قد بلغت مرحلة من الكفاءة ، بحيث اصبحت في غنى عن وجود بعثة عسكرية استشارية فيها ، وقد ارتاحت الحكومتان الى هذا التقرير كل الارتياح .

وعليه اقترحت الحكومة البريطانية سحب البعثة العسكرية الاستشارية

البريطانيـــة اعتبـــارا من ١٦ ايار القـــادم . اي عند انتهاء عقد الميجر جنرال رنتن ، رئيس البعثة المذكورة الحالي ، وقد وافقت الحكومة العراقية على ذلك .

ان الحكومة العراقية قد اعربت للحكومة البريطانية عن تقديرها للمساعدة التي اسدتها البعثة العسكرية منذ تشكيلها ، كما ان الحكومة البريطانية بدورها قد اعربت للحكومة العراقية عن استعدادها لعمل كل ما في وسعها بمساعدة الحكومة العراقيـــة لادامة كفاءة القوات العراقية المسلحة .

بغداد ٢٢ آذار ١٩٤٨م

مدير الدعاية العام

والاعمى والبصير يعلمان علم اليقين ان الجيش العراقي اصبح خبرا من اخبار التاريخ بعد النكبة التي اوقعها فيه شياطين السياسة وابالسة الانكليز بعد حركـــة مايس ١٩٤١ التحررية .

حـــوادث وانبـــاء

١ – لبى نـــداء ربه في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨م ، الحاج عبد المحسن شلاش من خيرة الوزراء السابقين .

٢ – وافقت وزارة الداخلية في ٧ شباط على جمع مبلغ خمسين الف دينـــار لعوائل القتلى والجرحى في حوادث الوثبة الوطنية .

٣ – ظهرت اعراض الجدري في سبعة من الالوية العراقية ، فاعلنت السلطات الصحية التلقيح العام في اواخر شباط ١٩٤٨م.

٤ – وقعت فتنة في اليمن ، اسفرت عن مقتل الامام يحيى حميد الدين امـــام اليمن فاعلن البلاط الملكي والحكومة العراقية الحداد لمدة عشرة ايام اعتبـــارا من ٢٢ شباط ١٩٤٨ .

٥ – قدم جماعة من المنتسبين الى « حزب الشعب » طلبا الى الحكومـــة في آذار ، باعادة فتح هذا الحزب ، فلم يلب الطلب . وكان هذا الحـــزب قد تأســس في ٢ نيسان ١٩٤٦م ، وسحبت « وزارة صالح جبر » اجازتـــه في ١٧ ايلول ١٩٤٧م ، بتهمة تموله من مصادر اجنبية .

٦ – قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربيـــة ان تجتمع في دمشق في ١٥ آذار ١٩٤٨م ، فسافر وزير الخارجية ، حمـــدي الباجه جي ، الى الشام لهذا الغرض ، وناب منابه وزير الدفاع ارشد العمري ، وقد عاد الباجه جي الى بغداد في ٢٣ من هذا الشهر .

٧ – عممت سكرتارية مجلس الوزراء منشورا برغبة الرئيس الصدر استعمال التاريخ الهجري الى جانب التاريخ الميلادي في المراسلات لما لهذا التاريخ من تـــراث ومغزى تاريخي .

٨ ـ كانت رجل الملك فيصل قد كسرت في ابان عقد معاهدة بورتسموث ، فهلعت النفوس لهذا الحادث ، ولما منّ الله على جلالته بالشفاء ، انتهز عيد انتقال العرش الى جلالته في ٤ نيسان ١٩٤٨م فأصدر ارادته بخفض مدد الاحكام التي اكتسبت درجتها القطعية باستثناء البعض من هذه الاحكام .

٩ ـ تألف الوفد العراقي الى اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية المقرر عقده في القاهرة في نيسان ١٩٤٨م ، برئاسة وزير الخارجية نصرة الفارسي ، وعضوية وزير العدلية نجيب الراوي ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزير الخارجية بالوكالة الى وزير الدفاع ارشد العمري ، ومنصب وزارة العدلية بالوكالة الى وزير المالية صادق البصام ، وقد سافر هذا الوفد في ٩ نيسان، وعاد في ١٨ منه . وفي ١١ ايار سافر وزير الخارجية نصرة الفارسي ، الى دمشق لحضور اجتماعات اللجنة المذكورة فيها ، فناب منابه وزير الشؤون الاجتماعية داود الحيدري .

١٠ ـ زار بغداد زيارة شخصية في الرابع عشر من نيسان ١٩٤٨م السيد هاشم الاتاسي ، رئيس الجمهورية السورية الاسبق ، فاستقبل استقبالا فخما ، واقيمت له مآدب تكريمية منوعة ، وبعد ان زار الاضرحة المقدسة ، وبعض الحواضر، عاد الى الشام في ٢٦ من هذا الشهر مودعا بمثل ما استقبل به من اجلال واكرام .

١١ ـ انتقل الى رحمة ربه بالسكتة القلبية في ٢٤ ايار ١٩٤٨م السيد صبيح نجيب العزي وزير الدفاع في اواخر ايام « الوزارة المدفعية الرابعة » .

١٢ ـ تألفت في العشرة الاولى من حزيران ١٩٤٨م لجنة خاصة في بغداد باسم « لجنة المقايضة وانماء العلاقات الاقتصادية بين العراق والبلاد العربية » وقد بدات عملها بادىء ذي بدء بتأليف لجنة سورية ـ عراقية لاتخاذ التدابير الواجبة ، والقيام بالدراسات اللازمة التي تساعد على تنسيق العلائق الاقتصادية بين هذين البلدين بما يضمن التغلب على كثير من الحواجز والقيود .

عناصر الهدم

لا يخلو العراق من عناصر فوضوية ، وجماعات تستغل الشعور الوطني ، فتندس بين الصفوف البريئة لتحدث الشغب فالهدم كلما سنحت لها الفرص . وكانت العوامل التي تستغل ذلك كثيرة ايام « وزارة الصدر » فجماعة « صالح جبر » كانت تخلق المشكلات للوزارة القائمة ، والصهيونيون كانوا يتربصون بها الدوائر ، والشيوعيون كان دأبهم التصيد في الماء العكر ، وزاد الطين بلة ان وزير الدفاع ارشد العمري ، استقال من منصبه في منتصف نيسان بداعي اعتلال صحته ، وان الوزير بلا وزارة محمد الحبيب ، ترك منصبه الوزاري وذهب الى مزارعه في الكويت ، وان الاشاعات كانت تنطلق بين حين وآخر مؤكدة قرب استقالة الوزارة وانتفاء الحاجة

الى بقائها . ومع ان العمري عاد فسحب استقالته ، فقد حدث في يوم ١٥ نيسان حادث مؤلم وصفته الحكومة بهذا البيان :

« لقد حدث في هذا اليوم ان بعض الاشخاص ، ممن لا اخلاق لهم ، من العناصر المفسدة التي يروق لها خلق جو مضطرب ، اخذوا يتشاجرون بصورة مفتعلة حتى اذا ما تجمهر حولهم المارة، وصاروا بوضع يلفت الانظار ، ركضوا مهرولين في الشوارع العامة والاسواق ، منادين بأن هناك جماعات اخذت تمعن في النهب ، الامر الذي حمل البعض من اصحاب الدكاكين على غلق حوانيتهم ، والركض مع الناس دون ان يعرفوا السبب الحقيقي .

« ولقد قامت الشرطة باتخاذ الاجراءات الضرورية ضد هؤلاء الاشخاص ، والقت القبض على جملة منهم ، واوضحت حقيقة الامر الى التجار ، واصحاب الحوانيت ، فاطمأنوا وعادوا الى مزاولة اعمالهم . وما زالت التعقيبات مستمرة للقبض على الباقين . وسوف تتخذ الاجراءات القانونية بحق من تحدثه نفسه بالعبث بالامن والنظام » .

١٥ نيسان ١٩٤٨م　　　　مدير الدعاية العام

وعلى الرغم من ذلك كله ، فقد استمرت المظاهرات في معظم ايام « وزارة الصدر » بين القوميين واليساريين ، وكانت تتقمص اثوابا منوعة ، وزادها شدة وباسا انباء فلسطين المزعجة ، وتنكيل الصهاينة وغدرهم بالعرب سكان البلاد الشرعيين ، ومطالبة الطلاب للوزارة القائمة بوجوب انجاد ابناء العروبة في هذا الجزء من الوطن العربي الاكبر مهما كلفها الامر من تضحيات .

العراق وقضية فلسطين

اسفار وزير الخارجية :

غادر العراق جوا في ٦ شباط ١٩٤٨م ، الوفد العراقي الى اجتماع مجلس الجامعة العربية ، المقرر عقده في القاهرة في السابع من هذا الشهر برئاسة وزير الخارجية حمدي الباجه جي وعضوية وزير الشؤون الاجتماعية نجيب الراوي ، والعين محمد حسن كبه ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزير الخارجية بالوكالة الى وزير الدفاع ارشد العمري ، ومنصب وزير الشؤون بالوكالة الى الوزير بلا وزارة داود الحيدري .

واجتمع مجلس الجامعة في مساء ٧ شباط للنظر في امور كثيرة كانت قضية فلسطين في طليعتها . فمنذ ان اعلنت بريطانيا عزمها على التخلي عن انتدابها على فلسطين ، اخذت الحالة الداخلية في هذا الجزء من الوطن العربي الاكبر تزداد سوءا، وكانت حوادث الاعتداء بين العرب واليهود تتضاعف . « ولكن الدول العربية ولجنتها السياسية كانت في هذا الاجتماع اقل مما كانت عليه سابقا حماسا ، وعزما ، وتقديرا

لخطورة الامر ، تكشف عن ذلك جملة مقررات اعتيادية لا تتناسب وما ينبغي ان تكون عليه حال الدولة المقدمة على حرب دفاعية مقدسة تكاد تكون بالنسبة للعرب حرب حياة او ممات » (١) .

وفي التاسع من هذا الشهر ، اجتمعت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية ، واتخذت بعض المقررات الخاصة بفلسطين منها :

١ ـ مطالبة العراق بدفع ما تبقى من المبالغ التي وعد بها لفلسطين .

٢ ـ مطالبة مصر والاردن والمملكة العربية السعودية بارسال المتطوعين الموعود بهم .

٣ ـ الطلب الى مصر بتسليم القيادة العليا ما تبقى من البنادق التي وعدت بها .

٤ ـ تكليف المملكة العربية السعودية بتبديل الاسلحة التي قدمتها وظهر عدم صلاحها .

٥ ـ تعاون الدول العربية المتاخمة لفلسطين على مرور المتطوعين عبر اراضيها.

٦ ـ تكليف العراق بارسال اللواء الآلي الذي وعد به رئيس الوزراء السابق صالح جبر .

٧ ـ تأيد القرار الذي اتخذته الجامعة في ١٠/١٠/١٩٤٧م باشتراك القوات النظامية مع المتطوعين ، على ان يشترك رؤساء اركان الجيوش العربية في اجتماع يعقد في بيروت في العاشر من آذار ١٩٤٨م ، لدرس هذه القضية ، والاتفاق على خطة واضحة (٢) .

ولم تكتف اللجنة السياسية بالمقررات العلنية السالفة الذكر ، فاوصت سرا :

أ ـ بتأمين البلاد العربية ضد اخطار الصهيونية بمقاومتها على نحو ما تقاوم به الشيوعية .

ب ـ باخراج الدول العربية كل اجنبي يثبت ان له نشاطا صهيونيا .

ج ـ باتخاذ التدابير الصارمة ضد من يتصدى للاقليات اليهودية في البلدان العربية .

د ـ بامتناع الدول العربية عن منح امتيازات نفط ، او عن تنفيذ الامتيازات التي منحت سابقا لدول تعمل على تقسيم فلسطين .

---

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين « بغداد ١٩٤٩ م » ص ٣٠ .

(٢) تراجع اصول هذه المقررات في ص ١٠٠ ــ ١٠١ من المرجع السابق .

اجتماع اللجنة السياسية :

وقبيل منتصف آذار ١٩٤٨م ، جرت اتصالات هاتفية بين عواصم الدول العربية للاجتماع والمذاكرة في قضية فلسطين ايضا ، وتقرر ان يكون هذا الاجتماع في دمشق في الخامس عشر من هذا الشهر . فسافر وزير الخارجية حمدي الباجه‌جي الى هذا الاجتماع جوا ، وناب منابه وزير الدفاع ارشد العمري ، ولكن لم يجر في هذا الاجتماع ما يستحق الذكر ، فقد تكررت المفاوضات حول ما تقرر سابقا ، وانفض عقده على غير نتيجة ، فعاد السيد الباجه جي الى بغداد متعبا ، وتوفي بنوبة قلبية في ٢٧ آذار ١٩٤٨م .

وفي ٩ نيسان ١٩٤٨م ، سافر وزير الخارجية الجديد نصرة الفارسي ، الى القاهرة يصحبه وزير العدلية الجديد نجيب الراوي ، لحضور اجتماعات اللجنة المشار اليها فيها ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزير الخارجية بالوكالة الى وزير الدفاع ارشد العمري ، ومنصب وزارة العدلية بالوكالة الى وزير المالية صادق البصام ، ولم يجر في هذا الاجتماع غير البحث في القرارات السابقة .

سفر سمو الوصي :

وعنَّ للامير عبد الاله ، أن يتظاهر بالاسهام في هذا الجهد المقدس بنفسه ، فقصد عمان والقاهرة في ٢٤ نيسان ١٩٤٨م ، يصحبه وزير المالية صادق البصام ، ووزير الدفاع ارشد العمري ، ورئيس اركان الجيش صالح صائب الجبوري ، ورئيس الديوان الملكي احمد مختار بابان وبعض المستشارين العسكريين ، فتألفت هياة للوصاية لتقوم مقامه من السادة : جميل المدفعي ، ومحمد حسن كبه ، وعبد العزيز القصاب ، وصدرت الارادة الملكية بان ينوب وزير الخارجية نصرة الفارسي ، مناب وزير المالية صادق البصام ، وان ينوب وزير المواصلات والاشغال جلال بابان ، مناب وزير الدفاع ارشد العمري مدة تغيبهما عن العراق . وقد عمل الامير عبد الاله لحمل الملك فاروق ملك مصر على اشراك الجيش المصري في حرب فلسطين ، على حين ان الحكومة المصرية لم تكن راغبة في مثل هذا العمل الخطير ، ولو ان مطالبة الراي العام في مصر وفي سائر البلدان العربية كانت تشتد يوما فيوما لانجاد عرب فلسطين ، واغاثتهم من المذابح والفظائع الصهيونية .

« وفي نهاية شهر نيسان ١٩٤٨م انعقد اول مؤتمر لرؤساء اركان الجيوش العربية في عمان ، وتناقش في تفاصيل الموقف في فلسطين ، واستمع الى معلومات رئيس اللجنة العسكرية ، وعلى ضوء تلك المعلومات ، قرر بالاجماع ـــ ان التغلب على القوات اليهودية يتطلب ما لا يقل عن خمس فرق كاملة التنظيم والتسليح ، وستة اسراب من الطائرات القاصفة والمقاتلة ، على ان تكون جميع هذه القوات خاضعة لقيادة عربية موحدة تسيطر عليها ، وتحركها وفق خطة معينة » (١) .

---

(١) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين ص ٣٦ .

وقد عاد الامير عبد الاله الى بغداد في الثلاثين من نيسان ١٩٤٨م .

الراي العام وفلسطين

وكان الراي العام في العراق متحمسا لقضية فلسطين ، يعيب على الحاكمين تقاعسهم في نجدة الفلسطينيين المعرضين للخطر اليهودي ، كما كان المتحمسون يقومون بالمظاهرات المستمرة ، ويطالبون بالاسراع في هذه النجدة ، حتى ان لفيفا كبيرا من الطلاب قرر الاضراب عن الطعام حتى تتدخل الوزارة عسكريا . وقد شوهد العجلوني ، وزير الاردن المفوض في بغداد ، يتردد على كلية الحقوق ، وعلى كليتي الآداب والهندسة ، ويحرض الطلاب على الاستمرار في التظاهر ضد الدولة ، لحملها على التدخل المسلح في فلسطين ، مما حمل السيد الصدر على ان يطلب اليه الكف عن مثل هذه البهلوانيات الصبيانية ، وفي ٢٦ نيسان سارت مظاهرة كبرى الىمجلس الوزراء لحمل الحكومة على نجدة فلسطين فورا فاضطر الصدر أن يخرج الى المتظاهرين بنفسه ويوجه اليهم هذه الكلمة :

ابنائي ، اعزائي ، اولادي .

ايها الشاب الذي يرجى منه ان يكون رجلا ، مثقفا ، عاقلا ، يسعى لمنفعة بلاده ولصالحها ، كما يرجى منه ان يكون متفانيا في سبيل مسالة فلسطين . كررت عليكم ، وهذه هي المرة الثالثة التي اكررها عليكم . ان الحكومة ساهرة جادة ، في مهمة انقاذ فلسطين ، وتغار عليها مثلكم ، ان لم اقل اكثر منكم ، وهي تعمل مجدة جاهدة ؛ بل وقد عملت فعلا كل ما من شأنه انقاذ فلسطين ان شاء الله ، وان العمل والسعي والجد هو متواصل ليلا ونهارا في هذا الموضوع ، وستظهر النتائج السارة عن قريب ان شاء الله .

اما الذين اضربوا عن الطعام فقد ارسلت اليهم جماعات ، منهم اساتذتهم ، وشيوخهم ، ورجوت من فخامة السيد حكمة سليمان ، وفخامة السيد جميل المدفعي ؛ افهامهم : ان الحكومة قائمة بواجبها ؛ وبما تتطلبه فلسطين من عون ونجدة ؛ ولم تتوان قيد شعرة عن هذا ابدا . وعرضت عليهم ان من يرغب في خدمة فلسطين خدمة فعلية فليتطوع لانقاذها . ولا يليق بالشباب ان يصوم ، فان هذا لا يخرج الصهاينة من فلسطين ولا يعود عليها بالنفع . واستودعكم الله .

ولما تكررت المظاهرات ، واضطرب حبل الامن ، اصدرت الحكومة هذا البيان :

بيان رسمي :

ما زالت الحكومة ، منذ اللحظة التي اضطلعت فيها باعباء الحكم ، تولي قضية فلسطين اتم عناية ، وتبذل كل ما يسعها من جهود في المساهمة بانقاذها مما يحدق بها من الاخطار . ان الحكومة تقدر المرحلة الدقيقة التي تجتازها قضية فلسطين ، وهي مرحلة حتمت عليها ان تقف فعلا الى جانب الدول العربية موقفها الحاسم ،

وعلى هذا فقد بادرت واتصلت مباشرة بسائر الحكومات العربية لتوحيد جهودها ، واتخاذ الوسائل الاجرائية السريعة في سبيل انقاذ فلسطين ، مما سيظهر اثره قريبا. لهذه الغاية اهابت الحكومة بالشعب ــ على اختلاف طبقاته ــ ان يخلد الى الهدوء والاطمئنان ، ويفسح المجال للمسؤولين لمواصلة الاعمال المجدية ، فعلى الشعب والحالة هذه ان يحصر جهوده في القيام بواجباته ، وبما يعود على فلسطين بالنفع الجزيل ، من تطوع ، وتبرع ، وغير ذلك من المساعدات ، واما ما عدا هذا ، فهو خروج عن الصدد ولن يكون له اثر غير عرقلة جهود الحكومة في سبيل الدفاع عن فلسطين .

٢٦/٤/١٩٤٨م مدير الدعاية العام

ثم وجهت الحكومة الى المضربين عن الطعام من طلاب وطالبات هذا البيان :

« ان رغبات الشعب العراقي ، وشعور ابنائه بمختلف طبقاتهم ، شيوخا وشبانا ، وطالبات وطلابا . فيما يتعلق بقضية فلسطين العربية كانت موضع اهتمام الحكومة ، وقد بوشر فعلا بتنفيذ معظمها ، وهي سائرة في تحقيق الرغبات الاخرى وتقدر مشاعرهم النبيلة » .

٢٧/٤/١٩٤٨م مدير الدعاية العام

اللجنة السياسية ايضا :

وفي يوم ١١ ايار ١٩٤٨م . سافر وزير الخارجية نصرة الفارسي . الى دمشق، لحضور اجتماع طارىء للجنة السياسية التابعة الى جامعة الدول العربية ، فناب منابه وزير الشؤون الاجتماعية داود الحيدري ، وتقرر في هذا الاجتماع ما يلي :

١ ــ تتخذ كل حكومة عربية ما تقتضيه الحالة الاستثنائية الناشئة عن دخول الجيوش العربية الى فلسطين من تدابير ، مثل اعلان الاحكام العرفية ، او اعلان حالة الطوارىء التي من شانها تامين سلامة الجيوش ، وكتمان حركاتها ، ومنع عرقلة اعمال الحكومة في هذا الشان ، وقمع الحركات الهدامة والدعايات الانهزامية ، مع فرض الرقابة على الصحف .

٢ ــ تؤلف الامانة العامة للجامعة لجنة ممثلة لادارات الامن العام في جميع الدول العربية ، للتشاور والتعاون مع تبادل المعلومات عن الشؤون التي تدخل في اختصاصها .

٣ ــ تقوم كل حكومة بايواء العدد الذي تستطيعه من لاجئي عرب فلسطين ، على ان يقتصر على قبول النساء والاطفال والعجزة . اما كل من كان قادرا على حمل السلاح من عرب فلسطين ، فلا يقبل في اراضي الدول العربية ، ويعاد من يوجدون منهم فيها الى فلسطين .

٤ ــ تتخذ كل حكومة بوسائلها الخاصة جميع التدابير اللازمة والوسائل

الفعالة لمواجهة الحالة الناشئة عن تدخل الجيوش العربية في فلسطين من الناحية الاقتصادية ، والتموينية ، والاجتماعية ، وتهيئة الشعوب للحالة الحربية ، ومنها تدابير الدفاع السلبي .

٥ ـ تتخذ كل حكومة التدابير اللازمة لتدارك السلاح ، والعتاد ، والذخيرة اللازمة لجيشها حتى يستطيع مداومة العمل في فلسطين » (١) .

وقررت اللجنة ان يقوم امير اللواء نور الدين محمود ، بأعمال القيادة العامة للقوات النظامية وغيرها لانقاذ فلسطين . ولكن هذا القرار كان حبرا على ورق .

الجيش العراقي في فلسطين :

وقبيل اليوم الخامس عشر من مايس ١٩٤٨م بقليل ، اخذت بعض الوحدات العسكرية العراقية (٢) وقطعات الجيوش العربية ، تغادر بلادها الى حدود فلسطين

---

(١) المصدر المذكور ص ١٠٥ .

(٢) ارسل الجيش العراقي اربعة افواج الى فلسطين بادىء ذي بدء نظرا لان معظم قواته كانت تعرضت الى التصفية في اعقاب حركة مايس ١٩٤١ التحريرية ، ثم اخذ يوالي ارسال القطعات حتى بلغ عدد افواجه الثلاثين فوجا عند اعلان الهدنة الثانية . ويرى العسكريون ان الواجب كان يقضي بارسال الثلاثين فوجا قبل الشروع في القتال . ويقول الدكتور الجمالي في ص ١٥ من رسالته « ذكريات وعبر » :

« استخفت الدول العربية بالقوة الصهيونية المحاربة ، وظنت ان انقاذ فلسطين من ايدي الصهيونيين المستميتين ليس اكثر من نزهة عسكرية ، فارسلت الدول العربية في البداية قوة خفيفة لكنهم سرعان ما شاهدوا المقاومة والاستماتة لدى الصهيونيين ولما ارادوا ملافاة الوضع ، تورطوا في الهدنة الاولى التي منع بعدها كل عتاد عسكري من الخارج عن العرب ، بينما صارت الطائرات الجيكوسلوفاكية تأتي بالمدافع والمحاربين من اوروبا لمساعدة الصهيونيين » اهـ .

واغرب من ذلك ما جاء في الفقرة الحادية عشرة من تقرير « قائد القوات العراقية في فلسطين » الفريق نور الدين محمود ، المرفوع الى رئاسة اركان الجيش العراقي في حزيران ١٩٤٨م، وهذا نصه :

١١ ـ وخلال مدة بقائي في المفرق ، فتشت القوة الآلية فوجدت ان معظم جنود الفوج الالي غير مدربين حتى ان القسم الاعظم لم يرموا باسلحتهم الخاصة بهم . وبالاضافة الى ذلك علمت ان الفوج المذكور استلم مدافع الهاون في يوم حركته من بغداد ، ولا يعلم احد في الفوج حتى ولا بالقوة الآلية كلها ، من يعلم كيفية استخدام هذه المدافع . وقد تركت في السيارات منتظرين ورود الاعداد اللازمة لادارتها من بغداد . هذا من جهة ومن جهة اخرى وجدت ان اعداد الاسلحة في المدرعات لم يدربوا باسلحتهم مطلقا ، فاضطررت الى الابراق لوزارة الدفاع للموافقة على ترميتهم بضعة اطلاقات بصورة مستعجلة ، لكي يعرفوا خواص اسلحتهم على الاقل . وعند استفساري عن موقف العتاد ظهر لدي ان مقدار عتاد ٢ رطل والبيزه كان محدودا جدا كما ان الوحدات استصحبت عتاد الخط الاول فقط ، ولم يؤسس خط المواصلات بعد . وكانت الوحدات تستهلك الارزاق التي جلبتها من بغداد . وكانت بقية قضايا التموين والاعاشة في دور التأسيس . هكذا كانت الحالة للقوة الآلية المرسلة الى فلسطين ، والمزمع اشراكها في القتال ، دون التهيؤ له ، وان وضعية كهذه جعلتني في حالة استغراب من ارسال قوات وزجها في القتال بهذا الوضع الناقص » اهـ .

الفريق نور الدين محمود

ويقول لونكريك في كتابه « IRAQ 1900–1950 » :

« وتحركت القوات العراقية بقيادة الجنرال صالح صائب ، وهي قوات مستعدة استعدادا ضعيفا ، ومجهزة تجهيزا رديئا ، وتنقصها المؤنة والاحتياط بشكل واضح . وقد خرجت من مواقعها بعدد يتراوح بين العشرة الاف والاثني عشر الفا » .

لتجتازها في بكور ذلك اليوم ، فتطلب الامر اعلان الاحكام العرفية في جميع البلاد التي ستدخل جيوشها النظامية الى الاراضي الفلسطينية ، كما قررت اللجنة السياسية ذلك من قبل . وفي العراق مهد رئيس الوزراء ، لاعلان هذه الاحكام في انحاء العراق كافة ، بهذه الكلمة :

الى الشعب العراقي النبيل !

بناء على الحالة الطارئة في فلسطين ، فقد رات الحكومة العراقية من المصلحة ان تعلن الاحكام العرفية في جميع انحاء المملكة العراقية . واني في هذا الظرف الدقيق الذي تجتازه البلاد العربية جمعاء ، ابتهل الى الله تعالى ان يجعل النصر حليف العرب في قضيتهم ، واناشد ابناء الشعب العراقي النبيل بلزوم التكاتف ، والتحابب، واظهار بالغ الرزانة ، والترفع عن كل ما من شانه ان يسيء الى سمعة العرب والبلاد . كما انني اعلن بأن جميع الطوائف في العراق على اختلاف مللها ونحلها يحتمون بقدسية القانون الاساسي ، ويستظلون بعدالة القوانين الاخرى ، وان المواطنين من ابناء العراق ، على اختلاف نحلهم وطبقاتهم ، سواسية امام القانون . واني لارجو في الختام ان يكون شعار كل عراقي التحسس بأسمى الشعور الانساني. فالى احترام القانون والعدل وكرامة العدل ادعو جميع ابناء الوطن (١) .

أعلان الاحكام العرفية :

وفيما يلي نصوص الارادات الملكية الصادرة باعلان الاحكام العرفية (٢) :

رقم ٣١٩

بالنظر الى تطور الحالة في فلسطين ، ولوجود اسباب تدعو الى اتخاذ التدابير الضرورية لاستتباب الطمانينة التامة ، والاستقرار الشامل في البلاد ، حسبما تتطلبه المصلحة العامة ، واستنادا الى الفقرة الاولى من المادة (١٢٠) والى السلطة المخولة لنا وفق المادة الـ ٢٣ المعدلة من القانون الاساسي ، وبناء على ما اقره مجلس الوزراء، فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم :

١ ـــ اعلان الاحكام العرفية بصورة موقتة في جميع انحاء العراق ، الى حين صدور ارادة ملكية بانهائها .

٢ ـــ ان تكون الادارة الملكية في جميع انحاء العراق عسكرية صرفة ، وان يكون

---

(١) جريدة الزمان العدد (٢٢١٩) بتاريخ ١٥ مايس ١٩٤٨ م .

(٢) وقد استمرت الاحكام العرفية معلنة نحو عشرين شهرا ، فقد الغتها « الوزارة الايوبية الثانية » في ١٧ كانون الاول ١٩٤٩ م وكانت مبعث تذمر الشعب بمختلف طبقاته ، حتى ان الاحزاب السياسية اتهمت الوزارات العراقية المتعاقبة باستغلال هذه الاحكام في امور لا تمت الى مأساة فلسطين بصلة ، لا سيما في قضية الانتخابات ، كما ان الاستاذ محمد مهدي كبه وزير التموين في وزارة الصدر استقال من منصبه لهذا السبب .

قائد القوات العسكرية في كل منطقة من المناطق الآتية ، مرجعا اعلى لجميع الادارات داخل منطقته ، وله صلاحية توزيع السلطات والاعمال على جميع الموظفين داخل منطقته ، حسبما يتراءى له.

٣ ـ توقيف تنفيذ قوانين : اصول المحاكمات الجزائية ، وادارة الالوية ، والجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، والمطبوعات ، وانضباط موظفي الدولة ، والخدمة المدنية ، والخدمة القضائية ، ونظام دعاوى العشائر ، والقوانين الاخرى ، بقدر ما لها مساس بالاجراءات او المحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية ، حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية في المنطقة .

٤ ـ اعتبار العراق ـ لغرض الاحكام العرفية ـ اربعة مناطق عسكرية ، الاولى : تشمل الوية بغداد ، وديالى ، والكوت ، والدليم ، ويكون مركزها «بغداد» . الثانية : تشمل الوية الموصل ، واربيل ، وكركوك ، والسليمانية ، ويكون مركزها « كركوك » . الثالثة : تشمل الوية البصرة ، والعمارة ، والمنتفك ، ويكون مركزها « البصرة » . الرابعة : تشمل الوية كربلاء ، والحلة ، والديوانية ، ويكون مركزها « الديوانية » .

٥ ـ تخويل وزير الدفاع انتقاء القائد العسكري في كل منطقة من المناطق المذكورة . على وزراء الدولة تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر رجب سنة ١٣٦٧ هـ واليوم الرابع عشر من شهر مايس سنة ١٩٤٨م.

هيأة النيابة

محمد حسن كبه	عبد العزيز القصاب	جميل المدفعي
محمد رضا الشبيبي	نصرة الفارسي	محمد الصدر
وزير المعارف	وزير الخارجية	رئيس الوزراء
محمد مهدي كبه	جلال بابان	داود الحيدري
وزير التموين	وزير المواصلات والاشغال ووكيل وزارة الدفاع	وزير الشؤون الاجتماعية
صادق البصام	نجيب الراوي	مصطفى العمري
وزير المالية	وزير العدلية	وزير الاقتصاد ووكيل وزير الداخلية (١)

رقم ٣٢٠

بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٣ المعدلة من القانون الاساسي ، واستنادا الى

---

(١) جريدة « الوقائع العراقية » العدد ٢٦١٠ بتاريخ ١٥ ايار ١٩٤٨ م .

السلطة المخولة لنا ، فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية ، نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، بناء على ما عرضه وكيل وزير الدفاع :

بتعيين كل من القادة والاعوان المدونة اسماؤهم ورتبهم ادناه ، حكاما عسكريين في المناطق المعينة في الارادة الملكية المرقمة ٣١٩ والمؤرخة ١٩٤٨/٥/١٤م ، وذلك في المجالس العرفية العسكرية المدونة ازاء اسمائهم :

١ ـ المنطقة الاولى مركزها بغداد
الرئيس ـ الزعيم عبد العزيز ياسين
العضو العسكري ـ الرئيس الاول صبحي علي
العضو العسكري ـ الرئيس الاول احمد داود

٢ ـ المنطقة الثانية مركزها كركوك
الرئيس ـ الزعيم محمد رمزي عبد القادر
العضو العسكري ـ الرئيس الاول بهادر عبد المجيد
العضو العسكري ـ الرئيس الاول محمود عبد الرزاق

٣ ـ المنطقة الثالثة مركزها البصرة
الرئيس ـ العقيد عبد الله رفعت حسن النعساني
العضو العسكري ـ الرئيس الاول عاصم محمد
العضو العسكري ـ الرئيس الاول جواد المولى

٤ ـ المنطقة الرابعة مركزها الديوانية
الرئيس ـ الزعيم خليل مخلص
العضو العسكري ـ المقدم حسين كامل كيلان
العضو العسكري ـ عبد الكريم خالد

على وكيل وزارة الدفاع تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر رجب سنة ١٣٦٧ هـ واليوم الرابع عشر من شهر مايس سنة ١٩٤٨ م.

هياة النيابة

محمد حسن كبه — عبد العزيز القصاب — جميل المدفعي

جلال بابان — محمد الصدر

وكيل وزير الدفاع — رئيس الوزراء (١)

رقم ٣٢١

---

(١) جريدة « الوقائع العراقية » العدد ٢٦١٠ بتاريخ ١٥ ايار ١٩٤٨ م .

بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٣ المعدلة من القانون الاساسي ، واستنادا الى السلطة المخولة لنا فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم .

بناء على ما عرضه وزير العدلية

بتعيين كل من الحاكم خليل امين ، ومحمد عيسى الشماع ، عضوا في المجلس العرفي العسكري في المنطقة الاولى المعينة في الارادة الملكية المرقمة ٣١٩ والمؤرخة ١٤/٥/١٩٤٨ م.

على وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر رجب سنة ١٣٦٧ هـ واليوم الرابع عشر من شهر مايس سنة ١٩٤٨م .

هياة النيابة

محمد حسن كبه	عبد العزيز القصاب	جميل المدفعي
نجيب الراوي		محمد الصدر
وزير العدلية		رئيس الوزراء

رقم ٣٢٢

بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٣ المعدلة من القانون الاساسي ، واستنادا الى السلطة المخولة لنا ، فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم .

بناء على ما عرضه وزير العدلية

بتعيين كل من الحاكم عبد الحميد مدحت ، ورشاد عارف ، عضوا في المجلس العرفي العسكري في المنطقة الثانية المعينة في الارادة الملكية المرقمة ٣١٩ والمؤرخة ١٤/٥/١٩٤٨م.

على وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر رجب سنة ١٣٦٧ هـ واليوم الرابع عشر من شهر مايس سنة ١٩٤٨ م.

هياة النيابة

محمد حسن كبه	عبد العزيز القصاب	جميل المدفعي
نجيب الراوي		محمد الصدر
وزير العدلية		رئيس الوزراء

رقم ٣٢٣

بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٣ المعدلة من القانون الاساسي ، واستنادا الى السلطة المخولة لنا ، فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم .

بناء على ما عرضه وزير العدلية

بتعيين كل من الحاكم محمود نديم اسماعيل ، وقاسم الفخار ، عضوا في المجلس العرفي العسكري في المنطقة الثالثة المعينة في الارادة الملكية المرقمة ٣١٩ والمؤرخة ١٤/٥/١٩٤٨م. على وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر رجب سنة ١٣٦٧ هـ واليوم الرابع عشر من شهر مايس سنة ١٩٤٨ م.

هيأة النيابة

محمد حسن كبه	عبد العزيز القصاب	جميل المدفعي
نجيب الراوي		محمد الصدر
وزير العدلية		رئيس الوزراء

رقم ٣٢٤

بعد الاطلاع على المادة الـ ٢٣ المعدلة من القانون الاساسي ، واستنادا الى السلطة المخولة لنا ، فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم .

بناء على ما عرضه وزير العدلية

بتعيين كل من الحاكم خالد محمد صالح ، وعارف رشيد العطار ، عضوا في المجلس العرفي العسكري في المنطقة الرابعة المعينة في الارادة الملكية المرقمة ٣١٩ والمؤرخة ١٤/٥/١٩٤٨م. على وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر رجب سنة ١٣٦٧ هـ واليوم الرابع عشر من شهر مايس سنة ١٩٤٨م.

هيأة النيابة

محمد حسن كبه	عبد العزيز القصاب	جميل المدفعي
نجيب الراوي		محمد الصدر
وزير العدلية		رئيس الوزراء

بيانات عسكرية :

كان من مستلزمات الادارة العرفية ان تعين وزارة الدفاع قوادا للقوات العسكرية المرابطة في المناطق الاربع التي قسمت اليها الالوية العراقية ، وان تتخذ بعض التدابير التي تتطلبها هذه الادارة فصدرت هذه البيانات الثلاثة :

البيان الاول :

استنادا الى المادة (٥) من الارادة الملكية المرقمة ٣١٩ والمؤرخة ١٤ مايس ١٩٤٨م ، عينا الضباط المذكورين ادناه قوادا للقواتالعسكرية في المناطق المدرجة ازاء اسمائهم .

اولا ــ امير اللواء عباس فضلي احمد جودت ، قائدا للقوات العسكرية للمنطقة الاولى ، ومركزها بغداد .

ثانيا ــ امير اللواء مصطفى راغب ، قائدا للقوات العسكرية للمنطقة الثانية ، ومركزها كركوك .

ثالثا ــ العقيد الركن حمدي ابراهيم ، قائدا للقوات العسكرية للمنطقة الثالثة، ومركزها البصرة .

رابعا ــ الزعيم محمود فاضل ، قائدا للقوات العسكرية للمنطقة الرابعة ، ومركزها الديوانية .

بغداد ١٥ مايس ١٩٤٨م وكيل وزير الدفاع

البيان الثاني :

قررنا بهذا منع حمل السلاح على اختلاف انواعه ، من قبل الارهابيين ، داخل مراكز الالوية والاقضية والنواحي ، ضمن المنطقة العرفية الاولى ، بغداد ــ ديالى ــ الكوت ــ الدليم المعينة بموجب الارادة الملكية المرقمة ٣١٩ والمؤرخة في ١٤/٥/١٩٤٨م .

امير اللواء عباس فضلي : قائد القوات العسكرية للمنطقة العرفية الاولى(١)

البيان الثالث :

استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة ٣ من المادة ١٤ من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٢٥ قررنا ما يلي :

---

(١) صدرت أمثال هذه القرارات في كل منطقة من المناطق الثلاث الاخرى المعلنة فيها الاحكام العرفية .

قيام مدير الدعاية بمراقبة الصحف والنشرات الدورية ، قبل نشرها ، وايقاف نشرها من غير اخطار سابق ، وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات ، التي من شأنها تهييج الخواطر واثارة الفتنة ، او مما يؤدي الى الاخلال بالامن والنظام العام ، سواء اكانت معدة للنشر ، او التوزيع ، او للعرض على الانظار او البيع ، او لم تكن معدة لغرض من هذه الاغراض .

امير اللواء عباس فضلي : قائد القوات العسكرية للمنطقة العرفية الاولى (١)

بيان الحكومة :

كان لا بد للحكومة من ان تصدر بيانا توضح فيه المسوغات القانونية والادبية لدخول الجيش العراقي فلسطين ، واشتراكه مع جيوش الدول العربية في مقاتلة اليهود ، فاذاعت هذا البيان :

لما كان قد تم تخلي حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، من تلقاء نفسها ، عن مسؤولية انتدابها على فلسطين ، ونظرا لفقدان اية ضمانات لمنع ما حدث واستمر حتى الاخير ، من فواجع عدوان العصابات الصهيونية المجرمة ، على الشعب الفلسطيني العربي ، بالقتل والتنكيل ، والتشريد ، ونهب الاموال ، واغتصاب الممتلكات ، وحيث أن هذه الحالة اضافة الى ما سبق تهدد بدوامها المملكة العراقية كتهديدها للبلاد العربية الاخرى بأخطار مباشرة لا يمكن درءها الا باستخدام تدابير مانعة ، لهذا فقد قضت الضرورة الماسة بدخول الجيش العراقي الى جانب جيوش الدول العربية الى فلسطين ، هدفه في ذلك انقاذ فلسطين لاهلها ، وصيانة الاماكن المقدسة وحفظ الارواح والاموال ، واستعادة الامن والنظام ، واحترام الحقوق الانسانية والدولية » .

مدير الدعاية العام

مذكرة الدول العربية :

وقد صدرت بيانات مماثلة لهذا البيان العراقي في كل من عواصم الدول العربية وحواضرها الكبرى ، كما ان الدول العربية اعدت مذكرات مماثلة بعثت بها الى هيئة الامم المتحدة ، والى الدول الكبرى الممثلة في هذه المؤسسة . وذلك في ١٦ أيار ١٩٤٨م، وهو يوم دخول الجيوش العربية الى فلسطين ، وهذا نصها :

١ ـ كانت فلسطين جزءا من الامبراطورية العثمانية السابقة ، خاضعا لنظامها، وممثلا في برلمانها ، وكانت الاغلبية الساحقة لسكان فلسطين من العرب ، وبها اقلية يهودية ضئيلة ، تتمتع بما تتمتع به بقية السكان من حقوق ، وتتحمل ما يتحملون من

---

(١) صدرت امثال هذه القرارات في كل منطقة من المناطق الثلاث الاخرى المعلنة فيها الاحكام العرفية.

أعباء ، ولم تكن محل اية معاملة مجحفة بسبب عقيدتها الدينية . وكانت الاماكن المقدسة مصونة ، وحرية الوصول اليها مكفولة .

٢ ــ ولقد كان العرب يطالبون دواما بحريتهم واستقلالهم . فلما نشبت الحرب العالمية الاولى ، واعلن الحلفاء انهم يحاربون لتحرير الشعوب ، انضم العرب اليهم ، وحاربوا في صفوفهم ، لتحقيق امانيهم القومية ونيل استقلالهم . وقطعت انكلترة على نفسها عهدا بالاعتراف باستقلال البلاد العربية في آسية ، ومنها فلسطين ، فكان للعرب اثر ملحوظ اعترف به الحلفاء في احراز النصر النهائي .

٣ ــ ولقد اصدرت انكلترة في عام ١٩١٧م ، تصريحا ابدت فيه عطفها على انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، ولما علم العرب به احتجوا عليه ، وطمأنتهم انكلترة ، مؤكدة لهم انه لا يمس حق بلادهم في الحرية والاستقلال ، ولا يؤثر في الوضع السياسي للعرب في فلسطين . ورغم بطلان هذا التصريح من الناحية القانونية ، فقد فسرته انكلترة بانه لا يرمي الى اكثر من انشاء مركز روحي لليهود في فلسطين ، وانه لا يخفي وراءه مقاصد سياسية : كانشاء دولة يهودية ، وبهذا ايضا صرح زعماء اليهود .

٤ ــ ولما انتهت الحرب ، لم تف انكلترة بوعدها ، بل وضع الحلفاء فلسطين تحت نظام الانتداب ، وعهدوا به الى انكلترة ، بمقتضى نص ، ادارة البلاد لمصلحة أهلها ، وتهيئتها للاستقلال الذي اعترف ميثاق عصبة الامم ان فلسطين أهل له .

٥ ــ ولقد سارت انكلترة سيرة مكنت لليهود من اغراقها بسيول المهاجرين ، وساعدتهم على الاستقرار في البلاد ــ رغم انه ثبت ان كثافة السكان في فلسطين تجاوزت مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المزيد من المهاجرين ــ ولم ترع للسكان العرب مصالح ولا حقوقا ، وهم أصحاب البلاد الشرعيون ، فكانوا يبتغون مختلف الوسائل للاعراب عن قلقهم وغضبهم من هذه الحالة الضارة بكيانهم ومصيرهم ،ولكنهم كانوا يقابلون بالاعراض والسجن والتشريد .

٦ ــ لما كانت فلسطين قطرا عربيا واقعا في قلب البلاد العربية ، تربطه بالعالم العربي روابط عديدة : روحية ، وتاريخية ، واستراتيجية ، فقد اهتمت البلاد العربية ، بل والشرقية ، حكومات وشعوبا بأمر فلسطين ، واثارت قضيتها في المحافل الدولية ، ولدى انكلترا ، مطالبة بحلها وفق العهود المقطوعة ، والمبادىء الديمقراطية. ولقد عقد بلندن في أوائل عام ١٩٣٩م مؤتمر المائدة المستديرة لبحث قضية فلسطين ، واستنباط الحل العادل لها ، واشتركت حكومات الدول العربية فيه ، وطالبت بالمحافظة على عروبة فلسطين ، واعلان استقلالها . وقد انتهى هذا المؤتمر الى اصدار كتاب ابيض حددت فيه انكلترا سياستها تجاه فلسطين ، واعترفت فيه باستقلالها ، وتعهدت بوضع النظم المفضية الى ممارسة خصائصه ، واعلنت ان التزاماتها الخاصة بانشاء الوطن القومي اليهودي قد استنفدت ، لان هذا الوطن قد انشأ بالفعل ، ولكن السياسة التي رسمها هذا الكتاب لم تنفذ ، مما ادى الى ازدياد الحالة سوءاً ، والى تفاقم الامور ضد مصلحة العرب .

٧ ـ وفي الوقت الذي كانت الحرب العالمية الثانية دائرة الرحى ، اخذت حكومات الدول العربية تتشاور في توثيق تعاونها ، وزيادة اسباب تضامنها ، وضم صفوفها ، تأمينا لحاضرها ومستقبلها ، ومساهمة منها في اقامة صرح العالم الجديد على اسس ثابتة . وكان لفلسطين في هذه المباحثات مكانها من الاهتمام والعناية ، وقد انتجت هذه المباحثات انشاء جامعة الدول العربية ، اداة لتعاون الدول العربية على ما فيه امنها وسلمها وخيرها ، واعلن ميثاق جامعة الدول العربية : ان فلسطين بلد مستقل منذ انسلخ من الامبراطورية العثمانية ، ولكن مظاهر استقلاله ظلت محجوبة لاسباب خارجة عن ارادة اهله ، وكان من المصادفات التي علقت عليها الدول العربية اكبر الآمال ، ان انشأت الامم المتحدة بعد ذلك بقليل ، وقد ساهمت في انشائها وفي عضويتها ايمانا منها بمثلها العليا القائمة عليها هذه المنظمة .

٨ ـ ومنذ ذلك الحين لم تدخر الجامعة العربية وحكوماتها وسعا في ولوج كل سبيل مع الدول المنتدبة ، او مع الامم المتحدة ، لاستنباط حل عادل لقضية فلسطين، قائم على الاسس الديمقراطية الصحيحة ، ومتفق مع احكام ميثاق عصبة الامم ، والامم المتحدة ، ويكتب له البقاء ، ويكفل الامن والسلم في البلاد . ويفتح امامها سبيل التقدم والرخاء . ولكن الوصول الى مثل هذا الحل كان يرتطم دوما بمطالب الصهيونيين ، الذين هاجروا، بانشاء دولة يهودية، بعد ان أستعدوا بالقوات المسلحة، وبالحصون والاستحكامات ، لمقابلة كل من يقف في سبيلهم بالقوة .

٩ ـ ولما اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني سنة١٩٤٧م توصيتها الخاصة بحل قضية فلسطين على اساس انشاء دولة عربية ، واخرى يهودية فيها . مع وضع مدينة القدس تحت وصاية الامم المتحدة ، نبهت الدول العربية الى ما ينطوي عليه هذا الحل من مجافاة لحق شعب فلسطين في الاستقلال الناجز، ولمبادىء الديمقراطية ، ولاحكام ميثاق عصبة الامم ، والامم المتحدة ، واعلنت رفض العرب له ، وانه لا يمكن تنفيذه بالوسائل السلمية ، وان فرضه بالقوة يهدد السلم والامن في هذه الساحة ، ولقد صح ما توقعته الدول العربية وانذرت به ، فان الاضطرابات ما لبثت ان عمت فلسطين ، فاصطدم العرب واليهود ، واخذوا في التطاحن والتقاتل ، وسالت دماؤهم ، وعندئذ اخذت الامم المتحدة تنتبه الى خطأ التوصية بالتقسيم ، وهي لا تزال تبحث عن مخرج من هذه الحالة .

١٠ ـ والآن وقد انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين ، من غير ان ينشأ في البلاد سلطة دستورية شرعية ، تكفل صون الامن واحترام القانون ، وتؤمن السكان على ارواحهم واموالهم ، فان حكومات الدول العربية تعلن ما ياتي :

اولا ـ ان حكم فلسطين يعود الى سكانها ، طبقا لاحكام ميثاق عصبة الامم ، والامم المتحدة ، ولهم وحدهم حق تقرير مصيرهم .

ثانيا ـ لقد اضطرب حبل الامن ، واختل النظام في فلسطين ، وادى العدوان الصهيوني الى نزوح ما ينيف على ربع مليون من سكانها العرب عن ديارهم ، والتجائهم

الى البلاد العربية المجاورة. وكشفت الاحداث الواقعة في فلسطين عن نوايا الصهيونيين العدوانية ، ومآربهم الاستعمارية ، مما ارتكبوا من فظائع ضد السكان العرب الآمنين، لا سيما في قرية دير ياسين ، وطبرية ، وغيرهما ، كما انهم لم يرعوا حرمة للقناصل، فقد اعتدوا على قنصليات الدول العربية في القدس . وبعد ان انتهى الانتداب البريطاني لم تعد السلطات البريطانية مسؤولة عن امن البلاد الا بالقدر الذي يمس قواتها المنسحبة ، وفي الجهات التي تكون فيها هذه القوات وقت الانسحاب كما أعلنت ذلك؛ وهذا الوضع يجعل فلسطين خالية من كل جهاز حكومي قادر على اعادة النظام، وحكم القانون الى البلاد ، وتأمين السكان على ارواحهم واموالهم .

ثالثا ــ تهدد هذه الحالة بالانتشار الى البلاد العربية المجاورة ، حيث الشعور ثائر بسبب الاحداث الواقعة في فلسطين ، وحكومات الدول الاعضاء في الجامعة العربية ، وفي الامم المتحدة يساورها شديد القلق ، وبالغ الاهتمام لهذه الحالة .

رابعا ــ كانت هذه الحكومات ترجو لو ان الامم المتحدة وفقت الى استنباط الحل السلمي العادل لقضية فلسطين ، وفق المبادىء الديمقراطية ، واحكام ميثاق عصبة الامم ، الامم المتحدة ، فيسود هذا الجزء من العالم العربي الامن والسلم والرخاء .

خامسا ــ ان حكومات الدول العربية مسؤولة عن حفظ الامن والسلم في ساحتها ، بوصفها اعضاء في الجامعة العربية ، وهي منظمة اقليمية بالمعنى الوارد في احكام الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة ، وهذه الحكومات ترى في الاحداث الواقعة في فلسطين تهديدا حيويا مباشرا للسلم والامن في ساحتها عموما ، وبالنسبة لكل منها بالذات .

سادسا ــ لذلك ونظرا لان امن فلسطين وديعة مقدسة في عنق الدول العربية ، ورغبة في وضع حد لهذه الحالة ، وفي منعها من ان تتفاقم وتتحول الى فوضى لا يعلم مداها احد ، ورغبة في منع انتشار الاضطراب والفوضى من فلسطين الى البلاد العربية المجاورة ، وفي سد الفراغ الحادث في الجهاز الحكومي بفلسطين ، نتيجة لزوال الانتداب ، وعدم قيام سلطة شرعية تخلفه ، فقد رات حكومات الدول العربية نفسها مضطرة الى التدخل في فلسطين ، لمجرد مساعدة سكانها على اعادة السلم والامن وحكم العدل والقانون الى بلادهم وحقنا للدماء .

سابعا ــ تعترف حكومات الدول العربية ان استقلال فلسطين ــ الذي حجبه حتى الآن الانتداب البريطاني ــ قد اصبح حقيقة واقعة لسكان فلسطين الشرعيين ، وهم وحدهم اصحاب الحق في تزويد بلادهم بالنظم والمؤسسات الحكومية المتطلبة سيادتهم وسلطانهم والذين يمارسون خصائص استقلالهم بوسائلهم الخاصة ، دون اي تدخل خارجي ، من اي نوع كان بمجرد ان يعود للبلاد الامن والسلم وحكم القانون وعندئذ يقف تدخل الدول العربية . وتتعاون دولة فلسطين المستقلة مع دول الجامعة العربية على كل ما فيه أمن وسلم ورخاء هذا الجزء من العالم .

وحكومات الدول تؤكد في هذه المناسبة ما سبق لها ان اعلنته امام مؤتمر لندن والامم المتحدة من ان الحل الوحيد العادل لقضية فلسطين ، هو انشاء دولة فلسطينية موحدة وفق المبادىء الديمقراطية ، يتمتع سكانها بالمساواة التامة ، أمام القانون ، ويكفل للاقليات جميع الضمانات المقررة في البلاد الديمقراطية الدستورية ، وتصان الاماكن المقدسة ، وتكفل حرية الوصول اليها .

ثامنا ـ تعلن الدول العربية بما لا يقبل مزيدا من التاكيد ، ان هذه الاعتبارات والاهداف هي وحدها التي اقتضتها ان تتدخل في فلسطين ، وانها لا يحدوها الا مجرد وضع حد للاحوال السائدة فيها . ولذا فهي وطيدة الثقة في ان يلقى عملها هذا تأييد الامم المتحدة باعتباره راميا الى تحقيق اهدافها واعلاء مبادئها كما نص عليها ميثاقها » اهـ .

الهدنة الاولى :

« عبرت الجيوش العربية حدود فلسطين في الخامس عشر من مايس ١٩٤٨م(١) وصارت تتقدم في مناطق عربية . ولم تلق مقاومة تذكر في بداية الامر ، فتوغلت في المناطق التي تقدمت اليها . ولكنها جابهت مقاومة عنيفة عند تقدمها في المناطق اليهودية ، لان اليهود استماتوا في الدفاع عن مستعمراتهم .. ولما احس اليهود بالخطر يحيق بهم وبآمالهم واستحضاراتهم من كل جانب ، فزعوا الى اصحابهم من الامريكيين وغيرهم ، يستحثونهم ليتدخلوا في الامر ، ويحملوا الدول العربية على ايقاف القتال.

---

(١) يقول الحاج محمد امين الحسيني في ص ٧٤/٧٣ من كتابه « حقائق عن قضية فلسطين » القاهرة ١٩٥٤ م .

« واخيرا عندما وقعت حرب فلسطين ، على اثر صدور قرار الامم المتحدة بتقسيمها ، ثم تدخلت الدول العربية ، وقررت ان تدخل جيوشها فلسطين ، امر المغفور له الملك عبد الله على ان تكون له قيادة الجيوش العربية ، فعارضت اكثرية الدول في هذا ، ثم عاد بعضها فوافق تحت تأثير الضغط البريطاني الشديد ، وتسلم الجنرال كلوب القيادة الفعلية للجيوش العربية ، ووقعت كارثة فلسطين على الشكل المعروف » اهـ .

والجنرال كلوب ضابط بريطاني يتولى القيادة العامة للجيش الاردني الذي تعيله الخزانة البريطانية، وينفق عليه دافع الضريبة البريطانية ، وانكلترة هي التي اسست الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، وهي التي دربت اليهود على السلاح ، وشجعت هجرتهم الى هذا الجزء من الوطن العربي الاكبر وكانت محاكمها العسكرية تحكم بالاعدام على كل عربي تعثر بحيازته على « قوان » الخراطيش الفارغة، في الوقت الذي كانت تدرب العصابات اليهودية على كيفية استعمال الرشاشات العسكرية تمهيدا للفتك بالعرب واجلائهم عن ارض آبائهم واجدادهم كما حدث ذلك مؤخرا ، الامر الذي اضر ببريطانية نفسها ابلغ الضرر ، اذ تلاشت امبراطوريتها العظمى واصبحت دولة ثانوية .

ليكسبوا الوقت ويعززوا موقفهم ، ويضاعفوا قوتهم بالعدد والنجدات (١) ولم تلبث حكومة الولايات المتحدة ان اقترحت في مجلس الامن اعتبار الوضع في فلسطين مهددا للسلام ، بمقتضى المادة ٣٩ من ميثاق الامم المتحدة ، فلما رفض هذا الاقتراح،وافق المجلس على اقتراح آخر يرمي الى دعوة الحكومات والسلطات ، بالامتناع عن الاعمال العدوانية المسلحة ، وايقاف القتال بعد ٣٦ ساعة من منتصف ليلة ٢٢ ، ٢٣ مايس ١٩٤٨م . وتتابعت محاولة الولايات المتحدة الامريكية في مجلس الامن لحمل الدول العربية على ايقاف القتال ، ووجه مجلس الامن اسئلة الى الحكومات العربية، المقصود منها اتهام الدول العربية بالعدوان المسلح على فلسطين ، وانها بعملها هذا تهدد السلام العام في هذا الجزء من العالم . وبعد مباحثات ومفاوضات غير قليلة في مجلس الامن، ومع الكونت برنادوت ، وسيط الامم المتحدة ، قبلت الدول العربية الهدنة الاولى ، وايقاف القتال بالنسبة للفريقين المتحاربين (٢) « وغني عن البيان انه لم يكن صوابا الاعتماد على وعد اليهود في محافظة الوضع ، وامتناعهم عن تعزيز قواتهم بجلب المحاربين والاسلحة والمعدات من الخارج خلال فترة الهدنة ، كما لم يكن صوابا الاطمئنان الى حياد مجلس الامن ، لان الدول الكبرى كانت تؤيد اليهود جهرا وعلانية، وهي التي اقرت مشروع التقسيم ، والتزمت به فضلا عن انه يكاد يكون من المستحيل الحؤول بين اليهود وبين تهريب الاسلحة والمهمات والمحاربين الى فلسطين » (٣) .

امريكا واليهود :

لم تكتف الحكومة الامريكية بحملها هياة الامم المتحدة ، ومجلس الامن التابع لها ، على اقرار مشروع تقسيم فلسطين بين العرب واليهود ، وتشريد مليون عربي عن ديار آبائهم واجدادهم ، فقد اعلن الرئيس ترومن ، اعتراف الولايات المتحدة

---

(١) وبينما كان السوريون والمصريون يعملون وحدهم في محاولة الحفاظ على فلسطين ، كان الملك عبد الله يغتنم فرصة انشغالهم كي يؤمن لنفسه الاستفادة مما ستؤول اليه الامور . فبدأ سلسلة من المخابرات السرية مع وايزمن وبن غوريون ، ولما أمن الصهيونيون جانب الهاشميين ، انصرف فدائيوهم الى عرقلة زحف الجيش السوري والمصري ... وكان كل همه ينحصر في سعيه لتولي قيادة الجيوش العربية التي اصبحت على ابواب تل ابيب ليأمرها بالتقهقر الى الوراء ، والعودة الى مراكزها الاولى ، متيحا للصهاينة ان يتنفسوا الصعداء .

جان وولف في كتابه « يقظة العالم العربي » ص ٩٠

(٢) عندما قرر مجلس الامن الهدنة الاولى ووقف القتال بين العرب واليهود ، بدأت الاتصالات والمشاورات بين الحكومات العربية لتحديد موقفها من قرار مجلس الامن ، واخذت ترد التقارير والاخبار الى مجلس الوزراء عن موقف هذه الحكومات من قرار مجلس الامن فاذا بها تنبىء باجماع الدول العربية على وجوب القبول ، لعدم امكانها الاستمرار في الحرب في الظروف الراهنة ، حتى ان حكومة النقراشي باشا في مصر هددت بانها ستعقد الهدنة مع اليهود بمفردها اذا لم توافق الدول العربية الاخرى عليها، اما حكومة الاردن فقد اصرت على قبول عقدها ، وهددت بقطع تموين الجيش العراقي اذا اصر العراق على عدم قبولها ، وكذلك اظهرت سورية ولبنان والسعودية موافقتها على هذه الهدنة .

محمد مهدي كبه في ص (٢٦٢) من مذكراته « مذكراتي في صميم الاحداث »

(٣) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين ص ٢٧ .

الامريكية بالدولة اليهودية ، التي زعم اليهود قيامها في منتصف ليلة ١٥ ــ ١٦ أيار ١٩٤٨م ، بعد مرور عشرين دقيقة على هذا الزعم ، فبرهن بذلك على بُعد الساسة الامريكان عن ادراك مفاهيم العدالة ، وعلى الروح الاستعمارية الدفينة المتاصلة في هذا الشعب . أما بريطانيا التي كانت السبب المباشر لكل ما حل بفلسطين وعربها من محن واحن ، فقد ظلت تراوغ روغان الثعلب في امر هذا الاعتراف ــ على جاري عادتها ــ حتى اعترفت بالدولة اليهودية المزعومة اعترافا واقعيا ولكن بعد حين (١) .

وقد قابلت الاوساط العراقية اعتراف الرئيس ترومن السريع بالدولة المزعومة بألم ممض واستنكار شديد ، وحملت الصحف عليه حملات شديدة ، ونددت الاحزاب به تنديدا عظيما ، وهذا بيان حزب الاستقلال في هذا الصدد :

« تلقى العالم باندهاش ، مسارعة حكومة الولايات المتحدة للاعتراف بالدولة اسرائيل المزعومة . غير ان البلاد العربية التي شهدت بتجاربها المؤلمة حرص اميركا على فرض مشروع التقسيم ، لم تفاجأ في هذا القرار ، فلقد كانت حكومة الولايات المتحدة في كل خطوة اتخذتها ، ترمي الى اقامة دولة يهودية في قلب البلاد العربية ، خلافا للمبادىء المقررة في القانون الدولي ، ولحق تقرير المصير الذي قاتلت من اجله، والذي زعمت انها دخلت الحربين العالميتين من اجل تمتع شعوب العالم به . وما زال ماثلا للاذهان موقفها في اروقة هيئة الامم المتحدة ، حيث أكرهت الدول الضعيفة على قبول مشروع التقسيم بكل الوسائل . وقد عادت فتخلت عن مشروع التقسيم ، واقترحت نظام الوصاية . واذا كان ثمة ما يثير الدهشة ، فهو انها قد اعلنت اعترافها في هذه الدولة الموهومة ، في الوقت الذي كان مجلس الامن الدولي يتدارس ويقترح على مشروع الوصاية الذي اقترحته امريكا نفسها . ان هذا الموقف من امريكا ان دل على شيء ، فانه يدل على ان امريكا انما تسيرها مطامعها الاستعمارية ، ومصالحها السياسية . في بسط نفوذها وسلطانها على الشعوب الضعيفة ، وللتحكم بمصائرها دون ان يردعها وازع من نظام دولي ، أو حق شرعي . وان المفاهيم الديمقراطية التي تنتحلها لا وجود لها في اذهان ساسة القصر الابيض .

« ان حزب الاستقلال اذ يستنكر هذا الموقف العدواني الجديد من امريكا، انما

---

(١) ومما يذكر بصدد ضياع فلسطين ، ما ذكره لنا السيد رشيد عالي الكيلاني في أواخر عام ١٩٦٢ م وهو :

كان المستر فلبي « الحاج عبد الله فلبي » في ديوان الملك عبد العزيز آل سعود ذات يوم ، وكان الحديث يدور حول فلسطين وضياعها ، واذا بفلبي ينتفض غيظا ويقول للعاهل السعودي « كان في استطاعتك يا طويل العمر ان تنقذ فلسطين من هذا المصير المظلم لو اردت انت ذلك » وكان فلبي يشير بكلامه هذا الى عدم ارتياح الملك لقرار مجلس الجامعة العربية بوجوب حجب النفط عن الامريكيين، فلما اعتذر جلالته عن ذلك باحتمال طعن الهاشميين له من الخلف ، اذا هو خاصم العرب ، قال فلبي « انك ان قررت امتشاق الحسام من اجل فلسطين يا طويل العمر ، فلن يجرأ عربي في الدنيا بالكيد لك ، ولكنك يا صاحب الجلالة فضلت مصالحك الشخصية على المصلحة العربية » واذا بالعاهل السعودي ينهال على المستر فلبي بعصا غليظة ويطرده من مجلسه ولم يسمح له بالدخول الى ديوانه ستة اشهر كاملة .

يهيب بالدول العربية ان تسير قدما في السياسة التي انتهجتها ، دفاعا عن الامن والنظام في الارض المقدسة ، واحلال الطمانينة بين سكان فلسطين الاصليين ، الذين يحكمون الآن بالارهاب الصهيوني ، وان تقضي بالقوة على مصدر هذا الارهاب ، وحماية ارواح العرب وممتلكاتهم ، وايقاف هذه المجزرة التي تقوم بها الصهيونية ، والتي لم تتورع عن ارتكاب اشنع الجرائم ضد الانسانية في قتلها الاطفال والشيوخ غير المحاربين ، وبقر بطون الحوامل ، والاعتداء على الاعراض .

« ان اعتراف امريكا وان كان بحد ذاته عدوانا صارخا على المبادىء الانسانية المقررة ، فانه لن يثني العرب عن مواصلة كفاحهم ، حتى يتم تحرير فلسطين من الارهاب الصهيوني ، واعادة السلم والامن الى هذه الربوع المقدسة » اهـ .

المعتمد العام لحزب الاستقلال

اجهاد ام استغلال ؟

حدثني السيد جلال بابان وزير المواصلات والاشغال في هذه الوزارة ان قد راجعه احد الذوات المرموقين ذات يوم ، طالبا السماح له بتصدير عشرة آلاف صفيحة بنزين الى الاردن ، فرفض طلبه . فراجع بدله السيد حامد الوادي ، شقيق وزير الدفاع شاكر الوادي ، وادعى ان البنزين مطلوب للجيش الاردني ، فطلب بابان اليه احضار مستمسك رسمي بذلك ، فجيء بالمستند في الحال ، وتم شحن ثلاثين الف صفيحة بثلاث دفعات . وكان سعر الصفيحة في بغداد (٣٥٠) فلسا فبيعت في الاردن بستة دنانير ونصف الدينار ، وتم من هناك تهريب البنزين الى اسرائيل (١) .

والاغرب من هذا ما تتناقله الالسن حتى الآن ، وتكتبه الصحف والمجلات في كل حين ، عن ان الجيوش العربية لم تكن جادة ولا مخلصة في حربها لليهود ، وان لدى العراق من السلاح والعتاد ما كان يكفي للقضاء على دويلة اسرائيل ، على الرغم من عون الانكليز والامريكان لهم ، ولكن السياسة العليا لم تشا ان تغضب هؤلاء الانكليز واولئك الامريكان .

---

(١) كتب الينا الاستاذ سليمان موسى المؤرخ الاردني المعروف يقول :

« كان الاردن حتى اوائل شهر ايار ١٩٤٨ م يحصل على ما يحتاج اليه من مشتقات النفط من مصفاة شركة بترول العراق في حيفا ، وعندما سلم الانكليز مدينة حيفا لليهود ، اصبحت المصفاة في ايدي اليهود فاخذوا يستغلونها لسد احتياجاتهم ، ولذلك لم يكونوا بحاجة لاي نفط ، اما الاردن فقد استطاع الحصول على ما يحتاج اليه من هذه المادة بواسطة محطتي الـ H.4 والـ H.5 حيث ضخت الشركة ١٢ مليون جالون من كركوك الى خزاناتها في المحطتين ، ومنها اخذ الاردن يسد حاجاته ، فاذا افترضنا جدلا حدوث ازمة لمدة قصيرة بشان البنزين او الكاز ، فان اية كميات يمكن ان تكون وصلت من العراق لا بد وان تكون بيعت للاهلين العرب في الضفتين الشرقية والغربية ، اما البيع لليهود فلم يكن واردا لعدم حاجتهم للنفط ، واعتقد ان المرحوم حامد الوادي بريء من تهمة كهذه تقوم على الظن » اهـ .

« فقد ابرق الملحق العسكري في لندن المقدم الركن حسن مصطفى الى وزارة الدفاع بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٨ م يقول :

« اتفقت مع وزارة الحربية البريطانية على ان يعطونا الاعتدة التالية من الشرق الاوسط :

١٢٦٦٠٠ قنبلة ذات ٢٥ رطل ومئة الف طلقة عيار ٧٬٩٢ مدافع بيزا للمدرعات وثلاثين الف كبسولة والاعتدة الاخرى التي طلبتها وزارة الدفاع لسنة ١٩٤٧م من بريطانيا . اقترح الاتصال بمعسكر فايد بمصر ، وارسال السيارات اللازمة لاستلامها قبل ان يصدر امر الحظر ، فان صدور مثل هذا الامر متوقع قريبا » .

وابرقت وزارة الحربية البريطانية الى القيادة البريطانية في « فايد » كي تسلم هذه الاسلحة للعراقيين .

وابرق الملحق العسكري بعد ذلك بخمسة ايام الى المفوضية العراقية بعمان ، بالمعنى نفسه ، طالبا ايصال برقيته الى رئيس اركان الجيش العراقي في الزرقاء .

ولما اطلع الامير عبد الاله الوصي على العرش على البرقية الثانية ، ارسل امير اللواء نور الدين محمود في طيارة خاصة الى مصر ، فسافر من فوره واتصل بالقيادة البريطانية في فايد فابلغته هذه ان امر الحظر قد صدر قبل وصوله بيوم واحد ، وامتنعت عن تسليمه الاعتدة .

« وعند البحث عن البرقية الاولى وجدت في جيب صالح صائب باشا رئيس الاركان ولما سئل عنها اعتذر قائلا انه نسيها في جيبه « ليس هذا فحسب فان المطلعين على حقائق الامور في بغداد ياتون امامك بالدليل تلو الدليل على ان الكبار الذين كان بيدهم زمام الحل والعقد لم يبرهنوا على حسن نواياهم من هذه الناحية » اهـ (١) .

الشروع في الانتخابات

تمهيـد :

لما اقر مجلس الوزراء في ٢٠ شباط ، فكرة حل مجلس النواب والشروع في انتخاب مجلس جديد ، حمل السيد الصدر هذا القرار بنفسه الى مصيف سرسنك « حيث يستجم الوصي بضعة ايام » ليقترن بالموافقة الاصولية ، فاشترط الوصي على رئيس الوزراء ان يتعهد بانجاز الانتخابات الجديدة في حالة موافقته على هذا القرار ، فلما تم الاتفاق على ذلك صدرت الارادة الملكية المطلوبة :

بيان رسمي :

---

(١) عارف العارف في كتابه « النكبة » ٢ — ٣٧١ وقد اكد لنا العميد الركن حسن مصطفى في ٩ ايار ١٩٦٥ بصحة ما تقدم .

وفي ٢٣ آذار ١٩٤٨م اصدرت الوزارة هذا البيان :

كان قد جرى انتخاب مجلس النواب المنحل ، بمقتضى قائمة موقتة تتضمن تثبيت عدد النواب ، والمناطق الانتخابية ، نظمت بموجب الفقرة (أ) من المادة (٨) من قانون انتخاب النواب رقم (١١) لسنة ١٩٤٦م ، وصودق عليها من قبل مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٦/١٢/١٠م . ذلك لان القائمة المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون المذكور لم تكن لتصدق بعد . وبما ان هذه القائمة ما زالت غير مصدقة، وبما انه وجد ان الفقرة (أ) من المادة المذكورة تقضي بتطبيق نفس تلك القائمة الموقتة في هذه المرة ايضا ، فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢١م اجراء انتخاب مجلس النواب بمقتضاها ، وقد اوعزت وزارة الداخلية الى كافة متصرفي الالوية لاجراء ما يلزم على هذا الاساس .

٢٣ آذار ١٩٤٨م مدير الدعاية العام

خطاب رئيس الوزراء :

واراد رئيس الوزراء ان يؤكد على الشعب ضرورة المحافظة على الهدوء والسكينة ، واحترام حرية الناخبين والمنتخبين ، فاذاع الخطاب التالي من دار الاذاعة اللاسلكية في مساء الثلاثاء ٦ نيسان ١٩٤٨م .

ابناء وطني الكرام ! دعاني الواجب الى مخاطبتكم مرة اخرى .

يتذكر جميعكم ، ولا اظن ان احدا منكم قد نسي ، ما كانت عليه حالة البلاد من تأزم عند ما تولت هذه الوزارة النهوض بأعباء المسؤولية ، ومع ذلك فان الوزارة سارت بانجاز مهام وطنية خطيرة خلال ايام معدودة : كما سبق لي ان ذكرته في البيان الذي كنت قد القيته عليكم مساء اليوم الرابع من شهر شباط الماضي. ثم انها انتقلت الى دراسة وضع مجلس النواب السابق من موقف كل من الشعب والحكومة ، فرات في ذلك ما يستوجب استفتاء الشعب باجراء انتخابات جديدة ، وهكذا قررت حله ، كما انها تدبرت أمر الضائقة الاقتصادية المستحوذة ، وما يجب اتخاذه لتلافي أخطارها المقبلة ، ولتخفيف وطأتها الثقيلة ، فالغت بعض قيود التموين ، وامنت استيراد كميات من الحنطة ، وهي عازمة على منع تصدير أي نوع من الحاصلات التي تفتقر اليها البلاد ، مع مكافحة التهريب بشدة . وهي اليوم قائمة بتهيئة ما يلزم لاجراء انتخاب النواب بحرية وسلامة . وفي الوقت نفسه اخذت تتحرى حلولا للمشاكل الخطيرة والعديدة التي ترك الماضي البلاد تحت وطأتها كالازمة الاقتصادية ، واختلال التوازن المالي ، وفقدان الثقة بين الناس ، الى غير ذلك مما لا يقع تحت حصر .

وقد قضت المصلحة الوطنية بتأليف هذه الوزارة فاملت عليها واجب الاخذ بيد الامة ، لتجتاز مرحلة من اشق المراحل ، وفي ظرف من ادق الظروف ، حتى يحين موعد وضع شؤونها بين يدي النواب الذين ستنتخبهم . فسياستها الداخلية، والحالة هذه ، مستلهمة من صميم حاجات الشعب العراقي ، وهي صيانة حقوق افراده ،

وحرياتهم ، وضمان الضروريات لمعاشهم ، وصحتهم ، ورفاهيتهم ، وتهيئة الوسائل لتهذيبهم ، وتثقيفهم ، وفسح المجال لمواهبهم وكفايتهم ، كما ان سياستها الخارجية مستوحاة من مصالح الدولة العراقية العليا ، وامانيها القومية ، وهي الحرص على استقلالها، واستكمال مقتضيات سيادتها الوطنية ، والتمسك بشرف الوفاء بعهودها، مع تجنب كل ما من شأنه الاضرار بكيانها ، والانتقاص من حقوقها ، او الحيلولة دون تقدمها او اعاقته ، وتمكينها من ان تقوم بدورها الفعال ، بالتضامن مع شقيقاتها البلاد العربية ، وبالتعاون مع جاراتها ، على اساس المصالح المشتركة ، وبتقوية الصلات مع الدول الصديقة على اساس تقابل المنافع وبالاجمال لخدمة السلم العالمي وتقدمه .

ففي الوقت الذي اعلن عن هذه السياسة ، التي يقع على عاتق الحكومة واجب حسن القيام بها ، ادعو الشعب العراقي الكريم الى ضرورة حسن القيام باعظم واجب يقع عليه في هذا الدور الذي افتتحه بنهضته ، واعني بذلك وجوب انتخاب ممثليه الحقيقيين بحرية تامة . انه لمن مستلزمات ممارسة الحرية ضبط النفس ، واحترام حق الغير ، والخضوع لاحكام القانون . فان سار الامر على هذا الوجه ، كان التوفيق حليف شعبنا في مهمة انتخاب نوابه ـ بعون الله ـ والا فان ارتكاب المخالفات ، والتلاعب ، والتشويش ، واقلاق الراحة العامة ، والاخلال بالامن ، لن يؤدي الا عكس النتائج المتوخاة . وفضلا عما فيه من اساءة الى الوطنية لا يغتفرها التاريخ ، فانه جريمة قانونية ترى هذه الوزارة الحريصة على المصلحة العامة ، والساهرة عليها ان لا بد لها من ان تقابلها باشد الاجراءات .

هذا ما اردت ان اقوله والله هو الهادي الى الصواب وهو ولي التوفيق .

التدخلات السافرة :

لم تكد الاحزاب السياسية تشرع في تهيئة الجو المناسب لخوض المعارك الانتخابية في جو من الحرية ، حتى اتضح لها ان جماعة « معاهدة بورتسموث » تريد مثل هذا الخوض ، وان بوادر التدخل في الانتخابات ظاهرة لا يمكن التستر عليها ، فكانت معارك كثيرا ما اودت بحياة الابرياء من الطرفين .

١ ـ ففي ٢٤ آذار ١٩٤٨م ، فاجات جريدة « الحوادث » الراي العام بالخبر المنشور في عددها المرقم ١٦٤٩ تحت عنوان « قرارات مؤتمر رؤساء العشائر » ونصه كما يلي :

« اتخذ رؤساء العشائر الذين اجتمعوا في دار السيد محسن ابو طبيخ يوم الاحد الماضي ـ ٢١ آذار ١٩٤٨م ـ قرارا اجمعوا فيه على خدمة بلادهم ، وفيما يلي نص القرار :

١ ـ السعي بجميع قواهم لتحقيق اماني البلاد الوطنية .

٢ ـ الاخلاص للعرش الهاشمي والتمسك بالنظام القائم وفق دستور البلاد .

٣ ـ مقاومة كل دعاية وكل عمل يخالف منطوق القوانين المرعية ، والديـانات المعترف بها ، وعدم التفريق بين الطوائف ، والعناصر ، ومقاومة الهدّامين والطائفيين والعنصريين والشيوعيين .

٤ ـ تأييد كل هياة تطبّق القوانين وتراعي العدل .

« وقد وافق المجتمعون على هذا القرار قبل ان ينفض اجتماعهم » اهـ .

٢ ـ وتقول جريدة « العصور » في عددها الثالث الصادر في بغداد بتاريـخ ٢٣ نيسـان ١٩٤٨م ، ان عشـائر مسلحة دخلت مدينة « الكوت » واخذت تهدد الناخبـين وتقول : ان الشيخ لطيف الشيخ محمود الحفيد قام بحركة مماثلة في السليمانية .

٣ ـ وفي ليلة ٢٩ نيسـان قتل حامد العجيل رئيس فرع الحزب الديمقراطي في الصويرة .

٤ ـ وفي ١٢ مايس ١٩٤٨م قتل سليم الدّرة احد اعضاء حزب الاستقلال فـي بغداد .

٥ ـ وفي ١٢ مايس ايضا قتل سبعة اشخاص وجرح ٤٧ شخصا من جماعة مظهر الشاوي ببغداد كانت تساند شاكر الوادي في معركة دامت ساعتين ، وعجزت الشرطة عن كبح الجماح (١) .

٦ ـ وفي شعبة الماجدية في « لواء العمارة » قتل وجرح عدد غير قليل . . . الخ.

٧ ـ وفي الكاظمية كادت تقع مجزرة بين الاهلين لولا لطف الله وعنايته .

قالت جريدة « صوت الاحرار » لسـان حال « حزب الاحرار » في عدد (٥٥٧) الصادر في ١٣ ايار ١٩٤٨م :

« منذ ان بدات الانتخابات ، خيّمت على جوها في الكثير من المناطق سحب من الارهاب والعنف ، والضغط والتهديد ، كما اخذت النذر تتزايد من يوم الى آخر ، حتى بلغت اشدها خلال اليومين الاخيرين ، وكانت حادثة القتال الدموي الذي شهدته بغداد بالامس في المنطقة السابعة ، والذي قتل فيه عدد من الابرياء ، وسفكت فيـه الدماء ، اسوأ وافظع ما كان منتظرا من ارهاب بلغ ذروته في المنطقة المذكورة ، وهـو ارهاب لم ينحصر في بغداد ، وانما شمل الكثير من المناطق . ففي الساعات التي كان يتعالى فيها أزيز الرصاص في جانب الكرخ ، كانت معارك عنيفة اخرى تدور في مدينة العمارة ، حيث قتل وجرح فيها عدد غير قليل من الابرياء في شعبة الماجدية ، وقبـل

---

(١) جاء في كتاب مديرية شرطة بغداد المرقم ص ٥٩٨ والمؤرخ ١٣ ايار ١٩٤٨ م : ان معركة داميـة وقعت اثناء انتخابات المنطقة السابعة في محلة الدوريين في جانب الكرخ بين انصار حزب الاستقلال ، وبين جماعة من العشائر الموالية للسيد شاكر الوادي وزير الدفاع في وزارة صالح جبر والسيد مظهر الشاوي ، ذهب ضحيتها اربعة رجال وامراة من القتلى ، وعدد كبير مـن الجرحى ، وكـان الجرحى يرمون في النهر .

هذه الحوادث بيوم شملت موجة من الارهاب الانتخابات في الحلة ، والهاشمية ... الخ » .

وقالت جريدة « صوت الاهالي » لسان حال « الحزب الديمقراطي الوطني » في العدد (١٥٢٢) الصادر في ٢٨ أيار ١٩٤٨م :

« كانت انتخابات المجلس السابق قد اثارت استياء الراي العام ، بسبب مداخلة الحكومة والموظفين الاداريين فيها ... ولكن ما كادت عملية الانتخابات ـ الجديدة ـ تبدأ حتى وقعت حوادث تدخل ، وتالفت عصابات مسلحة في مناطق معينة لحمل الناخبين على التصويت لقوائم مرشحين معينين ، عن طريق استعمال العنف والقوة والتهديد ، كما يشهد على ذلك ما وقع في انتخابات المنطقة الثالثة ، وما حدث في المنطقة الثالثة اصبح مثلا سيئا نبه بعض المرشحين الى هذا الاسلوب الدستوري في سبيل الفوز ، كما كان سكوت السلطات الحكومية عما وقع فيه ، مشجعا على سلوك هذا السبيل ، وهكذا اخذت تتكرر تلك الحوادث المؤسفة القاضية على كل مفهوم للانتخاب الصحيح ، في مناطق انتخابية اخرى ، سواء في العاصمة او في سائر الالوية، كما اخذت حوادث تدخل الموظفين الاداريين شكلا اوسع فاوسع ، فلم تحرك الحكومة ساكنا ازاء كل ذلك ، بل ظلت مكتوفة اليدين حتى تفاقم الامر اخيرا بتهديد بعض المرشحين بالاحكام العرفية ، ان لم يسحبوا ترشيحهم » اهـ .

وقالت جريدة « لواء الاستقلال » لسان حال « حزب الاستقلال » في عددها (٣٧٢) الصادر في ١٣ ايار ١٩٤٨م :

« اتصل بعلمنا ان مبالغ جسيمة خصصت من بعض المصادر الاجنبية لصرفها في سبيل انجاح افراد عصابة العهد البائد في الانتخابات المقبلة ، لكي يصدق العالم تبجحات اذاعة لندن ومنشورات الدعاية البريطانية ، من ان عصابة بورتسموث تمثل اكثرية الشعب العراقي ، وان الذين اسقطوها مشاغبون مغرضون ، لا يمثلون احدا من افراد الشعب ، وان الوثبة الكبرى التي سفك الشعب فيها دماء بنيه الزكية في معارك الجسر ، والمستشفى ، وساحة زبيدة ، لا تعني ان الشعب لا يريد معاهدة كمعاهدة بورتسموث ، وان الذين اهاجوا الشعب هم الذين لا يريدونها » اهـ .

وانما اخترنا هذه النقول الثلاثة ، عن ثلاث صحف فقط ، لان هذه الصحف تمثل كافة الاحزاب السياسية القائمة في البلاد يومئذ ، ولانا لم نجد في الصحف المحايدة نقدا او طعنا فيما نشرته هذه الجرائد الحزبية الثلاث « وقد استغلت الادارة العرفية العلنة ايام الصدر استغلالا فظيعا لاحباط الحركة الوطنية ، حتى صارت واسطة للتشفي والانتقام من كل فئة نشطت أثناء الوثبة الوطنية » (١) .

وعلى كل فقد تمت الانتخابات الجديدة في ١٥ حزيران ١٩٤٨م (٢) وظهر من

---

(١) تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ص ٢٢٨ .

(٢) وكانت الفترة التي جرى فيها الاقتراع للناخبين وتمت فيها الانتخابات الاولية فترة مضطربة تعسة حيث اظهرت تدخلات الحكومة القلقة محاباة لبعض الوزراء .

S. H. Longrigg Iraq 1900-1950

تدقيق اسماء النواب ان (٧١) نائبا من اصل (١٣٨) انتخبوا لاول مرة ، وان الاحزاب السياسية القائمة تمثلت فيه باعداد ضئيلة جدا .

استقالة وزير التموين :

على ان من الاهمية بمكان ان نذكر هنا ان الاستاذ السيد محمد مهدي كبه ، رئيس حزب الاستقلال ، ووزير التموين في وزارة الصدر استقال من منصبه الوزاري في ٧ حزيران ، احتجاجا على تدخل الحكومة ــ التي هو منها ــ في هذه الانتخابات، وان استقالته قبلت وصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة التموين بالوكالة الى وزير المالية صادق البصام ، اما كتاب الاستقالة فهذا نصه :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

لا يخفى على فخامتكم اننا عندما استجبنا نداء الواجب ، فاضطلعنا باعباء المسؤولية عقيب الوثبة الوطنية ، كنا في تلك الظروف الدقيقة على بيّنة من المهام الخطيرة التي دعينا لمعالجتها ، وفقا لمطالب الشعب الصريحة . التي عاهدناه جميعا على انجازها بقبولنا المسؤولية حتى يتيسر الانتقال بالبلاد الى عهد جديد .

وقد استطعنا ، بحمد الله ، تحقيق شطر من تلك المطالب ، وتوجهنا باخلاص لاتمام الشطر الآخر منها ، وفي مقدمة ذلك اجراء انتخابات نيابية حرة ، يطمئن الى نتائجها الراي العام ليشعر الشعب لاول مرة ، بعد هذا التنبه الشامل ، انه يودع امانة تمثيله الى نواب يعبرون عن شعوره ورغباته بصدق ، وهكذا نكون قد اكملنا مهمتنا بامانة تتفق وما انتظره الراي العام منا في هذه المرحلة ، وبذلك فقط نضمن الاحتفاظ بالثقة التي منحها الشعب للوزارة بعد تلك الوثبة .

غير ان اتجاه الانتخابات بدا ينحرف عن الخطة السوية التي اجمعنا على انتهاجها ، واعلنتم عنها بصفة كونكم رئيسا للحكومة ، واذا بالشكاوى تتوارد من بعض المناطق الانتخابية حتى أزفت نهاية انتخاب المنتخبين (الثانويين) وما اعلنت الاحكام العرفية الا وتكشف الوضع عن تدخل سافر في كثير من المناطق الانتخابية ، في خارج المدن الكبرى . فقد رفضت تأمينات بعض المرشحين ، واغري آخرون بترشيح انفسهم على وجه مفاجىء في مناطق لم يسبق لهم اي نشاط انتخابي فيها ، بل اننا وجدنا بينهم من ليس لهم صلة بالمناطق التي رشحوا انفسهم فيها .

ورافق ذلك جو من الارهاب ضاق به الاهلون . فقد اوقف بعض المعنيين بالانتخابات ، من مرشحين ومنتخبين ، في مختلف ارجاء العراق ، مما حملني وبعض زملائي المحترمين الى ان نوضح لفخامتكم خطر هذا الاتجاه . وما سيؤدي اليه من سوء المغبة .

وكانت محنة فلسطين من اقوى العوامل التي جعلتني اؤثر التاني في اعادة النظر في استمراري على تحمل المسؤولية ، لعلي اوفق لتحقيق مبدا حزب الاستقلال في

تأمين ضمانات عامة لسلامة الانتخابات ، كما تضمن بيان الحزب المذاع في تاريخ ٢٨/٥/١٩٤٨م ولكن لم يجد تنبيهنا المتكرر للمراجع المختصة اي نفع في تعديل ذلك الانحراف ، حيث بدانا نشعر بان ليس هناك تمركز في المسؤولية ، وان اصراري على المطالبة بالكف عن التدخل في الانتخابات لم يثمر ، بل ما زال موظفو الادارة يتلقون الايعازات بافهام المنتخبين ضرورة انتخاب المرشحين الرسميين ، ولم يبق سرا مكتوما ان بعضهم قد اقدموا على ترشيح انفسهم معتمدين على مساندتكم لهم كما يدعون . كما ان توقيف الاشخاص ما انفك جاريا لاسباب لا صلة لها بمقتضيات الدفاع عن فلسطين ، وجو الارهاب ما فتىء مخيما على انتخابات والينا التاكيد للشعب بانها ستكون حرة .

وضميري يدفعني في هذا الموقف اولا الى الالتفات الى العبر المستخلصة من التجارب المرة المثبتة ضرورة اجراء تبديل اساسي في السياسة العراقية ، بتوطيد الحياة الدستورية في البلاد ، وصيانة الحريات العامة ، للتغلب على مشاكل البلد الداخلية والخارجية. والوصول الى حلول حاسمة فيها ، وتحقيق الاصلاحات الضرورية لانقاذ العراق مما يعاني من فقر وجهل ومرض ، وثانيا تذكير فخامتكم بأنني اشتركت في المسؤولية رئيسا لحزب شديد التمسك بمبادئه الصريحة ، ومنها توطيد هذه الحياة الدستورية ، وضمان حرية الانتخابات مما يجعل استمراري في المساهمة في المسؤولية امرا مخالفا لمبادىء الحزب ، ولقناعتي الخاصة بخطر الاتجاه الذي اتضح انه يهدف الى الرجوع بالبلد الى تلك السياسة البالية التي استنكرها الشعب، وقدم في سبيل التخلص منها ضحايا غالية .

ومما آسف له حقا ان تستغل محنة فلسطين لاحداث انتكاس في الخطة التي الزمنا انفسنا باتباعها ، وسرنا فيها بعض الخطوات ، فيحال دون ضمان حرية الانتخابات ، بحيث اجدني مضطرا الى عدم الاستمرار في تحمل مسؤولية هذه الانتخابات ، مع التاكيد بان انسحابي للتخلص من هذه المسؤولية لن يؤثر في مواصلة اداء واجبنا القومي في تدعيم المجهودات العظيمة التي ساهم العراق ببذلها باشراف القائد الاعلى صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم لانقاذ فلسطين .

من اجل ذلك كله ، ابادر الى رفع استقالتي من الوزارة الى فخامتكم ، مقدرا ما لاقيت من سماحتكم وبقية زملائي المحترمين من الوزراء لانجاز المهام الصعبة التي نهضت بها الوزارة في خلال هذه الفترة ، راجيا من الله ان يوفقنا جميعا للعمل بجد على تجنيب العراق التعرض لتجارب ثبت فشلها .

وتقبلوا يا فخامة الرئيس عظيم تقديري ووافر احترامي

وزير التموين : محمد مهدي كبه

صورة الى معالي رئيس الديوان الملكي

استقالة وزير الشؤون :

وكانت جريدة « الشعب » قد نشرت في ٢٨ مايس تحت عنوان « استقالة بعض الوزراء : ان هناك خلافا في مجلس الوزراء حول الاشخاص الذين يراد ان يكونوا نوابا ، وان وزير الشؤون الاجتماعية قد قدم استقالته ، وانه مصر عليها ، وان وزراء الخارجية ، والمعارف ، والتموين ، يفكرون هم ايضا بالاستقالة ، أو انهم قد استقالوا فعلا » .

وقد ظفرنا بنص استقالة وزير الشؤون الاجتماعية ننشره فيما يلي :

صاحب السماحة والفخامة رئيس الوزراء المحترم .

سيدي الرئيس الجليل ! ليس ببعيد عن الذاكرة انه عندما توليتم فخامتكم اعباء المسؤولية ، نالت وزارتكم ثقة الناس جميعا وتفاؤلهم . وكان شخصكم الكريم أكبر ضمان لامل الناس بأن حقوقهم ستصان منتهى الصيانة ، وان احكام القوانين ستحترم غاية الاحترام ، وكان اهتمامهم بالغا ـ لا سيما على اثر حل مجلس النواب ـ بتحقق أملهم المذكور بطريقة نيلهم حرياتهم وحقوقهم في انتخابهم نوابهم ، وترشيح انفسهم للنيابة ، ولكن ما تقدمت عملية الانتخاب الا واخذت الشكاوى تتوالى من موظفي الادارة وتصرفاتهم الكيفية في شؤون الانتخاب . وكان يحسب ان هذا عبارة عن تقولات غير صحيحة يندفع اليها المشتكون لاغراضهم الشخصية ، غير ان هذه التدخلات وصلت درجة رفض مراجعة البعض في ترشيح انفسهم ، بل بلغت حد تهديدهم في حالة اصرارهم على الترشيح مما وصل الى علمي الشخصي شيء منه .

ان حدوث هذه الامور بدون ردع المسؤولين عنها ، وبدون تدبير لتلافي نتائجها السيئة ، يعني اخلال صحة عملية الانتخاب ، وهذا فضلا عن انه لا يتفق وغاية سماحتكم ، فانه مما لا استطيع قبول مسؤوليته .

لهذا ارى نفسي مضطرا مع الاسف على تقديم استقالتي من الوزارة ، فارجو ملحا قبولها ، واسترحم توسطكم في رفع امتناني الى اعتاب صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم على الثقة الغالية التي نلتها ، وتفضلكم بقبول شكري على مؤازرة فخامتكم اليّ طول مدة بقائي في الوزارة ولكم التعظيم والاحترام .

بغداد ٢٦ مايس ١٩٤٨م   وزير الشؤون الاجتماعية : داود الحيدري (١)

اجتماع مجلس الامة

كانت « الوزارة السعيدية التاسعة » قد اجرت انتخابات جديدة لمجلس نواب

---

(١) نشر السيد كامل الجادرجي مقالا بعنوان « المعارضة في المجلس النيابي واثرها لدى الشعب » في عدد جريدة « صوت الاهالي » الصادر برقم ١٨٢٢ وتاريخ ٢٥ مايس ١٩٤٩ م اعتبرته الحكومة قذفا في الدولة ، وطلبت الى الادعاء العام ملاحقته جزائيا ، نقدم المومى اليه هذا الكتاب ، في جملة ما قدمه، للتدليل على صحة ما كتبه « راجع كتاب محاكمة كامل الجادرجي ص ٢٨ » .

جديد في ربيع ١٩٤٧م ، انبثقت عنه « وزارة صالح جبر » وقد طعنت الاحزاب السياسية في شرعية هذه الانتخابات ، وآل الامر الى حل هذا المجلس في ٢٢ شباط ١٩٤٨م ، فاجرت « وزارة الصدر » الانتخابات اللازمة لمجلس نواب آخر اجتمع اجتماعا غير اعتيادي في ٢١ حزيران ١٩٤٨م ، وبقي مجتمعا الى آخر يوم من تشرين الثاني من هذه السنة ، بعد ان عطلت جلساته ٣١ يوما اعتبارا من ٢١ آب ١٩٤٨م . وقد بلغت مدة هذا الاجتماع « غير الاعتيادي » اربعة اشهر ، وعشرة ايام ، عقد مجلس النواب خلالها ٢٧ جلسة ، وعقد مجلس الاعيان عشر جلسات فقط . وقد جدد النواب انتخاب السيد عبد العزيز القصاب لرئاسة مجلس النواب ، واحتفظ السيد نوري السعيد برئاسة مجلس الاعيان وفق المادة (١٦) من التعديل الثاني للقانون الاساسي رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٣م وفيما يلي :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم مرحبين بكم ، راجين لكم السداد في آرائكم ، والتوفيق في اعمالكم .

ايها السادة : لقد اضطلعت الحكومة باعباء المسؤولية ــ كما يتذكر الجميع ــ على اثر حوادث اهلية ، وفي ظروف عصيبة تطلبت منها مضاعفة الجهود ، ومواصلة العمل لازالة الاضطراب النفسي المستحوذ ، ولحل المشاكل المتوالية اثنائها . وكان على الحكومة ان تباشر عملها بتدقيق النظر في معاهدة « بورتسموث » حيث كانت هذه المعاهدة في مرحلة العرض على السلطة التنفيذية . فلاحظت ان الغاية من الرغبة في استبدال معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا العظمى لسنة ١٩٣٠م انما هي احلال معاهدة جديدة في محلها ، تنطوي على التساوي في الحقوق ، والتعادل في المصالح ، والتناسب في المسؤوليات ، فتكون بذلك اداة صالحة لتسيير علائق الصداقة والحلف بين المملكتين ، بالصورة التي تضمن لها معاضدة شعبيهما ، وتهيىء امكانا للوفاء بمقتضياتها . ولانها اقتنعت بان معاهدة « بورتسموث » المذكورة لا تحقق تلك الغاية، فقد انهت امرها بعدم الموافقة عليها ، واثقة في الوقت نفسه من ان صلات الصداقة والحلف بين المملكتين ، المنبثقة من تلاقي مصالحهما الاساسية ، هي بحد ذاتها خير كفيل لتحقيق الغاية الآنفة الذكر في المستقبل .

كان ضمن المشاكل التي جابهتها الحكومة ، الضائقة المعاشية التي حدثت في المملكة خلال السنة الماضية ، بسبب قلة حاصل الموسم الزراعي ، الى حد لم ينتبه اليه قبل ظهوره . والسماح باصدار كميات منه دون تحديد ، بحيث اصبحت مواد الخبز الموجودة في البلاد اقل مما يكفي لحاجة استهلاكها ، وقد سارعت الحكومة ــ بما لديها من امكانيات ووسائل ، وبالرغم من الضائقة المالية ــ الى معالجة هذه المشكلة باستكمال استيراد ما سبق تسجيله من الحنطة ، وتزييد الاستيراد منها ، بحيث امن

ذلك ـ لحسن الحظ ـ اجتياز عامة الشعب في الحصول على خبزها اليومي مرحلة العسر ، وانتقالها الى مرحلة اليسر .

أيها السادة : كانت قضية فلسطين ، وما زالت ، تحتل المقام الاول بين القضايا القومية التي لم يكن بد للدول العربية من ان توليها اشد اهتمامها ، وفائق عنايتها . فان فلسطين بلد عربي ، وهي بحكم وضعها الجغرافي الموصل والملتقى بين البلاد العربية ، والشعب الفلسطيني العربي كغيره من عرب الاقطار الاخرى يماثلها في استحقاق تقرير مصيره بنفسه ، ونيله استقلاله ، تؤيد ذلك الحقوق الدولية واحكام ميثاق عصبة الامم وهيئة الامم المتحدة معا ، فارغام الشعب الفلسطيني على قبول امر لا يتفق وحقوقه ، والحكم بتجزئة بلاده ، وتأسيس دولة للدخلاء في جزء مغتصب منها ، رغم ارادته ، فضلا عما فيهما من مخالفة للمبادىء والمواثيق الدولية ، لم يصح للدول العربية ـ بحكم واجباتها الدولية ـ ان تغض النظر عنها ، فان في ذلك خطرا يهدد مستقبل البلاد العربية باضطراد مستديم لا يسعها أن تقف حياله مكتوفة الايدي .

مع هذا كله فقد انقضت سنون طوال والدول العربية صابرة على مضض ، آملة ان تصل هذه القضية بطريقة سلمية الى حل يتفق والحقوق الدولية ، واحكام المواثيق المشار اليها ، وقد اخذ هذا الامل يزداد قوة قبل بضعة اشهر ، عندما تأكد العالم الدولي ان مشروع التقسيم غير عملي ، واعلنت الدولة المنتدبة ، عن اقدامها على انهاء انتدابها ، ولكن الامل المذكور قد انتفى بقيام الصهيونيين الذين شجعهم التساهل الذي لقوه سابقا ، والعطف الذي لمسوه من بعض الجهات اخيرا ، حيث تمادوا في استهتارهم بالقواعد الدولية ، والمبادىء الانسانية ، لا يردعهم رادع عن ذلك ، فهاجموا المدن والقرى العربية الآمنة ، وقاموا بالقتل والتنكيل ، والتمثيل ونهب الاموال ، واغتصاب الممتلكات ، الى غير ذلك مما اضطر مئات الالوف من عرب فلسطين الى هجر ديارهم ، والتجائهم الى البلاد العربية ، مستنجدين بابناء جلدتهم ، وهم بحالة مفجعة من التشتت والجوع والعراء . ان الدول العربية ، ومنها العراق ، قد اضطرت بضغط هذه العوامل الى استخدام جيوشها في فلسطين اعتبارا من ١٥ مايس ١٩٤٨م ، معلنة الاسباب الحقة التي دعتها الى ذلك ، وغايتها السامية منه ، بالمذكرة التي وجهتها الى الدول في اليوم نفسه . وقد امتازت نجدة الدول العربية للدفاع عن الانسانية والحق في فلسطين بروائع تملأ النفس رجاء وأملا ، فقد حرصت حكومات هذه الدول على الوحدة والتعاون فيما بينها ، كما اندفعت شعوبها الى التضحية اندفاعا شاملا النفس والنفيس ، رجالا ونساء ، وشيبا وشبانا .

ومن ذكريات هذا الدور ، التي ستبقى خالدة في ذهننا ، الاهتمام البالغ الذي احيطت به قضية فلسطين من قبل اصحاب الجلالة والفخامة ، ملوك ورؤساء الدول العربية ، وتلك العواطف الاخوية العميقة التي لقيناها من صاحب الجلالة الملك فاروق ، في أثناء زيارتنا لعاصمة ملكه ، والعناية الكريمة التي غمر الجيش العراقي بها ، عمنا صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله ، والود الخالص الذي أظهره نحونا صاحب

الفخامة السيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية ، وصاحب الفخامة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية ، حين اجتماعنا بهما . وقد تحسس العرب ، ومن ضمنهم العراقيون ، تحسسا كله تقدير وشكر لما اظهرته الشعوب المسلمة والشرقية من العطف على قضيتهم الحقة في فلسطين . اما اندفاع الجيش العراقي الى التفادي في سبيل واجباته ، فقد بلغ ضمن امثلة البسالة التي اظهرتها جيوش الدول العربية بوجه عام ، حد الحاح الجرحى من افراده على ترك المستشفيات ، والرجوع قبل الشفاء الى ساحات النضال ، فانه استوجب اغتباطنا .

ايها السادة : اننا لنؤكد حقيقة سارة حين نقول : ان جيوش الدول العربية تمكنت من السيطرة على الموقف العسكري في فلسطين بمدة وجيزة ، ولذلك فان في تلبية الدول العربية رغبة مجلس الامن بايقاف اطلاق النار في هذه المرحلة تضحية لم تقدم عليها الا رغبة منها في اقامة البرهان ، مرة اخرى ، على صدق نيتها في الوصول الى حل عادل بالطرق السلمية ، طالما يمكن ذلك ، واعتمادا على ما انطوى عليه تصريح وسيط هيئة الامم عن عزمه على تنفيذ شروط ايقاف اطلاق النار بمنتهى ما يكون من العزم والانصاف ، وعن كونه غير مقيد بقيد في توخيه الوصول الى حل عادل . على ان العرب وهم واثقون من حقهم كل الوثوق ، فانهم عازمون على احقاق ذلك الحق في اية حال من الاحوال .

أيها السادة ! آلمنا قبل اشهر حدوث فتنة في القطر اليماني ، ذهب ضحيتها المرحوم جلالة الامام يحيى حميد الدين . على ان القلق الذي ساور النفس بسبب هذه الفتنة قد زال والحمد لله ، باقامة دولة شرعية تبوأ عرشها جلالة الامام احمد ، الذي نرجو ان يكون عهده عهدا ينعم فيه القطر الشقيق بالعز والرفاه .

أيها السادة ! سارت الحكومة في سياسة العراق الخارجية التقليدية بخطى ثابتة ، فيسرنا ان نعلن ان الدول اعضاء الجامعة العربية لم تكن في يوم من الايام اقوى اتحادا بينها ، واحكم التفافا حول مصالحها القومية المشتركة ، مما هي عليه الآن .

أما صلاتنا مع الدول الاخرى والصديقة فقائمة على الثقة والتفاهم ، واما الدول التي تربطنا بها روابط خاصة وهي : الجمهورية التركية ، ومملكتي ايران والافغان، فتسود علاقتنا بها دوما روح الود والتعاون . وان العراق بوصفه احدى الدول التي تحرص على ان يسود العالم السلام ، وان تنال البشرية الخير والرفاه ، كان ولا زال مستعدا لمساهمة هيئة الامم المتحدة في اي مسعى تتوخى به تحقيق المثل العليا المقررة في ميثاقها .

أيها السادة : عنيت الحكومة بتمكين افراد الشعب من ممارسة حقوقهم العامة، وفسح المجال لتمتيعهم بحرياتهم السياسية ، وجعلت ذلك اول غاياتها في سياستها الداخلية ، وقد بقيت متمسكة بتحقيق هذه الغاية ، رغم ما جابهته من مشاق ومتاعب في هذا الباب . الا ان نشوء الموقف العسكري في فلسطين ، استوجب ــ اسوة بدول الجامعة العربية ــ اعلان الاحكام العرفية لاجل صون المصالح الوطنية والقومية العليا،

ولدرء اي عبث يضر بتلك المصالح ، والمرجو ان تلغى هذه الاحكام ـ عندما تحسم قضية فلسطين حسما يبعث على السرور بعون الله ـ وعندما تعود الامور الى مجاريها الاعتيادية .

وقد اهتمت الحكومة خلال الخمسة اشهر الماضية بمعالجة شؤون الدولة الكثيرة ، ومن اهمها تدبر الموقف المالي الذي انتابته الضائقة بسبب الصرف غير المنتظر على الحالة المعاشية ، والحركات العسكرية الاخيرة ، وعلاوة على ما كانت عليه حالة الموقف المالي من قبل ؛ وانه يؤمل تحسن هذا الموقف بجودة الموسم الزراعي الحالي النسبي ، وفتح المصرف الوطني المركزي ، والاتجاه نحو الاقتصاد في مصروفات الدولة الاعتيادية . وقد شرعت وزارة المعارف في تهيئة الوسائل والنظم اللازمة لتربية النشء الجديد ، ووعيه ، واعداده اعدادا تاما لتكوين نفسه، وتهيئتها من الناحيتين المعنوية والمادية ، للنهوض بالبلاد ، والاضطلاع باعباء المسؤوليات في المستقبل ، كما اجري توسيع في مصالح القضاء لضمان سيطرة القانون على الاعمال .

اما المشاريع العمرانية فقد كفل الاستمرار في تنفيذها رغما عن الضائقة المالية والمشاكل الاعتيادية .

حضرات الاعيان والنواب :

لم تجد الحكومة مناصا على اثر الاحداث الاهلية الاخيرة ، التي حتمت عليها اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق رغائب الشعب ، ووضع المجلس السابق ، عن استطلاع راي الامة في الخطط الواجب اتخاذها لتحقيق اماني الشعب ، وضمان تقدمه في الناحيتين المادية والمعنوية ، فقررت حل المجلس النيابي المشار اليه ، وصدرت ارادتنا الملكية بذلك ، وبالشروع في انتخاب مجلس جديد قد تم باجتماعكم هذا . وحيث ان الحكومة ترى ان مهمتها قد تمت بذلك ، فقد قدمت استقالتها ، وسنعهد بعد قليل بتأليف الوزارة الى من نعتقد انه يحوز الثقة والاعتماد . ولذلك فان ما يجب عمله في المستقبل سيكون مناطا بالوزارة الجديدة التي ستتقدم اليكم بمنهاجها . فارجو من الله تعالى ان يوفقنا واياكم الى ما فيه خير البلاد ، وسعادة الامة انه ولي التوفيق اهـ (١) .

استقالة الوزارة

انتهت ايام « وزارة الصدر » بانتهاء الانتخابات التي اجرتها في ١٥ حزيران . وكان الصدر زاهدا في الحكم ، حريصا على الابتعاد عن اوضاره ، وقد اضطر لتاليف الوزارة في الظروف التي شرحناها ، فلما ضاق ذرعا بالمظاهرات والاضطرابات، ومع

---

(١) محاضر مجلس النواب : الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م ص ١ ـ ٤ .

الاساليب البهلوانية والمناورات الشيطانية لتحقيق الاطماع الشخصية ، شعر بانتهاء واجبه ، فتقدم بهذا الكتاب :

بغداد ١٦ حزيران ١٩٤٨م .

سيدي صاحب السمو الملكي المعظم !

لقد اوليتموني ثقتكم الغالية ، وعهدتم الى هذا المخلص بتاليف الوزارة في ظروف عصيبة ، فصدعت بالامر تلبية للرغبة السامية ، وتالفت الوزارة ، وكان هدفها الرئيسي العمل لتحقيق رغائب الشعب على قدر المستطاع ، وتوطيد دعائم الطمأنينة والاستقرار ، ومعالجة الازمة الاقتصادية . ورغبة في استطلاع راي الامة ، فقد صدرت الارادة الملكية المطاعة بحل المجلس النيابي ، واجراء انتخابات جديدة ، وقد تم ذلك . وحيث اني ارى بان مهمتي قد انتهت ، فاني ارفع الى سموكم الملكي الكريم استقالتي ، منتهزا هذه الفرصة للاعراب عن جزيل شكري ، وعظيم امتناني ، لما لاقيته من سموكم الملكي من عضد وتأييد تامين . والله اسأل ان يكلأ جلالة الملك المعظم بعين عنايته ، ويحفظ سموكم ذخرا للامة والوطن ولا زلت :

مخلصكم الامين : محمد الصدر

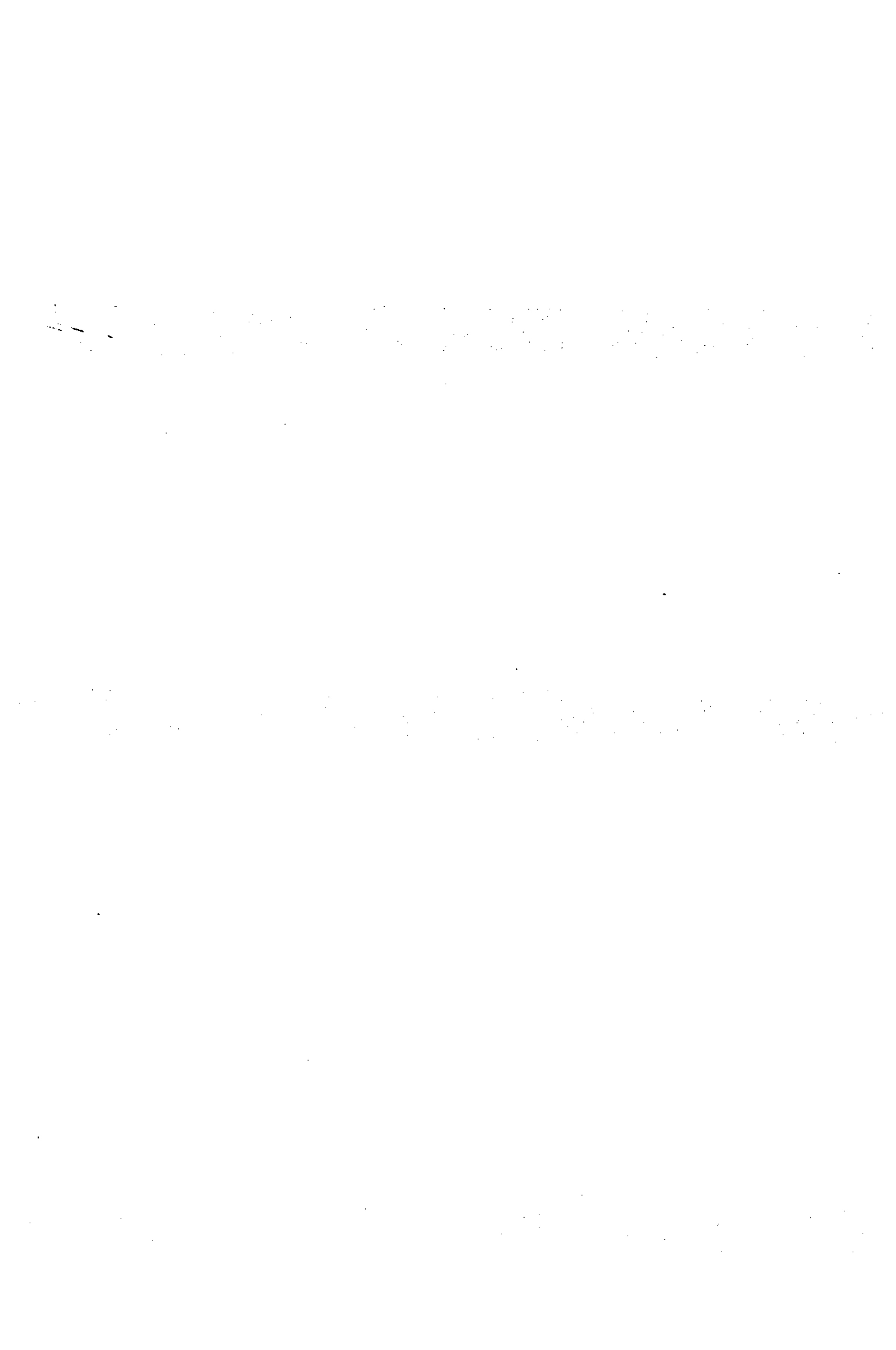
وقد قبل الوصي هذه الاستقالة ، ووجه الى الرئيس المستقيل هذا الكتاب :

عزيزي السيد محمد الصدر

تناولت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٦ حزيران ١٩٤٨م . واني مع اظهار اسفي الشديد على تخليكم من منصب رئاسة الوزراء ، لا يسعني الا الاعراب عن فائق تقديري للجهود القيمة التي بذلتموها ، انتم وزملائكم ، لخير البلاد وصلاحها ، ونامل ان لا تحرم البلاد من الاستفادة من اخلاصكم ، وحسن تجاريبكم ، في شتى الظروف والاحوال ، وارجو ان تستمروا في تدوير شؤون الدولة ريثما يتم تاليف وزارة جديدة.

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الخامس عشر من شهر شعبان سنة الف وثلثمائة وسبعة وستين الهجرية ، الموافق لليوم الثالث والعشرين من شهر حزيران سنة الف وتسعمائة وثمان واربعين الميلادية .

عبد الاله



مضامين الجزء السابع

الموضوع	الصفحة
الوزارة السويدية الثانية	

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
المكاتب البريطانية والخدمات السرية	١٧٩
تسوية الارصدة الاسترلينية	١٨٠
الاعتراف بالجمهورية الاندونيسية	١٨٣
الملك فيصل الثاني	١٨٤
سحب اجازة حزبين سياسيين	١٨٤
بين العراق وشرق الاردن	١٨٥
معاهدة اخوة وتحالف بينهما	١٨٦
المعاهدة في البرلمان	١٩٠
المعاهدة والاحزاب	١٩١
حوادث واخبار	١٩٢
رئيس جمهورية لبنان في العراق	١٩٦
مؤتمر العشائر في الحلة	١٩٨
افتتاح مجلس الامة	٢٠٦
خطاب العرش	٢٠٦
ازمة الخبز	٢١٠
بين العراق واسبانية	٢١٥

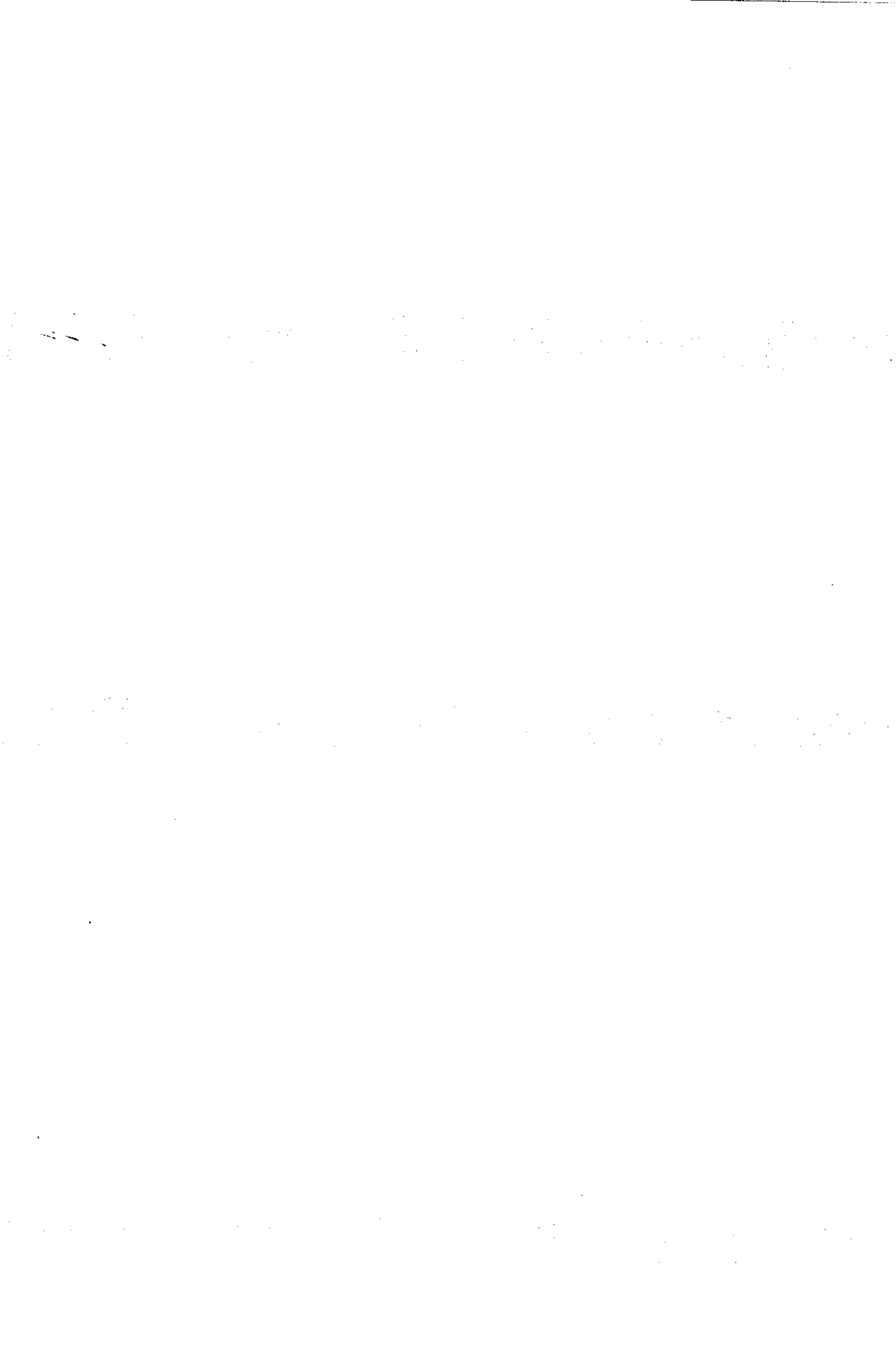
الوثبـــة

فيه بحث مفصل عن حوادث كانون الثاني ١٩٤٨م الدامية الناجمة عن عقد معاهدة بورتمسوث مع النص الرسمي لهذه المعاهدة ، وما جرى حولها من مفاوضات ومراسلات ، وما سببته من ازمات واصطدامات	٢١٦ ــ ٢٨٦

وزارة الصـدر

توطئـــة	٢٨٧
تكليف الصدر	٢٨٩
كيف تم الانتقاء ؟	٢٩٠
اول كلمة لرئيس الوزراء	٢٩٠
الراي العام والوزارة	٢٩١
التحقيق في الحوادث	٢٩٢
الغاء معاهدة بورتسموث	٢٩٢

الموضوع	الصفحة

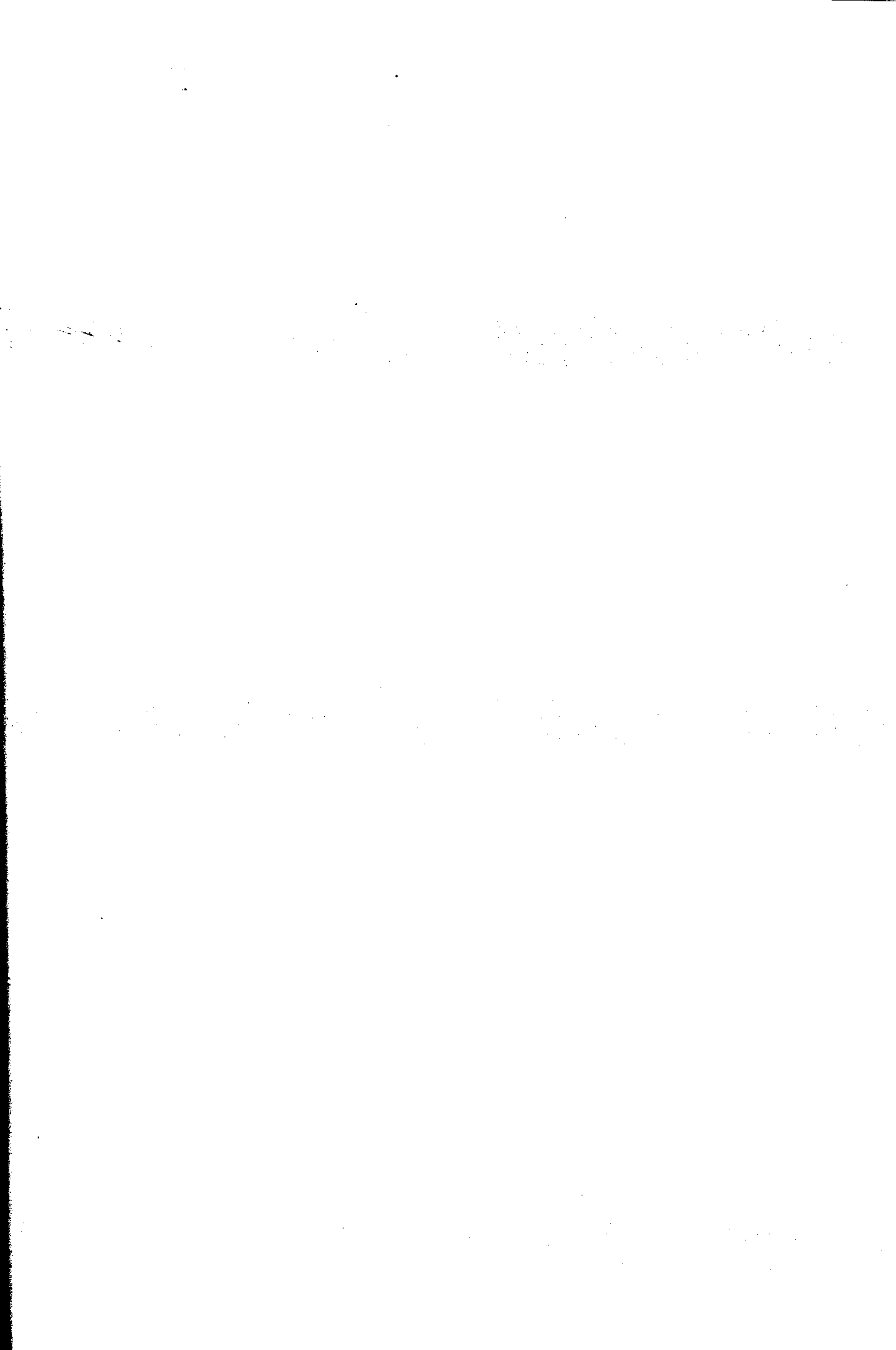


أخطاء الجزء السابع

لا يخلو هذا الجزء السابع من بعض الاخطاء المطبعية وفيما يلي جدول باهمها

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٢١	٢٥	فليستقل	فليستقيل
٢٧	٢٢	بعضهم والبعض	بعضهم البعض
٩٧	٢٧	ولآراء	والآراء
١٠٣	٢٣	عين غزالة	عين زالـه
١٠٦	٢	تضمنها	تضمنه
١٦٥	٣٠	ولاؤه	ذكاؤه
١٧٣	١٧	الوزراء	الوزارة
١٧٩	٢٩	ارادة	ارادات
١٨١	١	جهزت	جهزت بهـا
١٨٥	١٦	الاذى	الاذن
١٩٢	٣١	فض برقية	ففي برقيـة
٢٠٩	١٨	كسبها	كبسهـا
٢١٥	٢٥	لسبب	بسبب
٢١٥	٢٥	١٩٤٧	١٩٤٨
٢٣٢	٢٤	البلاط	البـلاد
٢٣٨	٢٧	وان	نشرها وان
٢٣٨	٣٣	اعادة	باعادة
٢٤١	٣١	يقـوم	ويقوم
٢٦٢	١٩	ولا ارافق	ولا اوافق
٢٦٦	٦	اعتذاري	قبول اعتذاري
٢٦٦	١٢	عـلى	عـن
٢٦٧	٢٢	موقفه بها	موقفه منها
٢٦٧	٣٠	الوزارة	الوزارة
٢٦٩	٤و٤	الحادثة	الحـالة
٢٨٤	٩	التشبث	التثبت
٢٨٦	٣	تبـلغ	مبـلغ
٣٠١	٥	بمساعدة	للقيام بمساعدة
٣٠٢	٣١	الكويت	الكوت
٣٠٦	١٧	ممهة	مهمـة
٣١٤	١٩	الارهابيين	الاهلـين
٣١٦	٣	دواما	دوما
٣١٨	١٤	، الامم	والامم
٣٢١	١٠	بالدولة	بدولـة

تكرر تنضيـد وطبع المادتين السابعة والثامنـة من البروتكول رقم ٦ على الصفحتين ٧٠ و٧١ من هذا الجزء السابع فمعذرة الى القارىء الكريم



السيد عبدالرزاق الحسني



في العهد الملكي

٨



تاريخ

الوزارات العراقية

المنقح

اوسع كتاب صدر في اللغـة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق السياسي الحديث » يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفيـة رسوخ ما رسخ من أوضاعها ، ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها ، ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة شرحا مؤيدا بالوثائق والمستندات

بقـلم

السيد عبد الرزاق الحسني

الجزء الثامن

١٨ شعبان ١٣٦٧ — ١٢ جمادى الاولى ١٣٧٢
٢٦ حزيران ١٩٤٨ — ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣





مقدمة الجزء الثامن

بسم الله الرحمن الرحيم

ما ظلمونا ولكن كانوا انفسهم يظلمون

صدق الله العظيم « سورة البقرة : الآية : ٧٥ »

قامت في العراق على عهد الانتداب بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٢م ، اربع عشرة وزارة اشترك فيها ثمانية واربعون وزيرا . فضلا عن اثني عشر وزيرا بلا وزارة ، اشتركوا في « الوزارة النقيبية الاولى » ـ ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠م ـ ٢٣ آب ١٩٢١م ـ فكانوا يتناولون المرتبات الوزارية ولكنهم لا يقومون بعمل معين .

وتالفت في عهد الاستقلال بين ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢م و ٢٩ ايار ١٩٤١م ، ست عشرة وزارة ، دخل فيها ثلاثون وزيرا جديدا . اما في عهد وصاية الامير عبد الاله ، الذي استمر من يوم مصرع الملك غازي في الرابع من نيسان ١٩٣٩م ، الى يوم تولي الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية في الثاني من ايار ١٩٥٣م ، فقد تالفت خمس وعشرون وزارة اشترك فيها من الوزراء الجدد فقط واحد وخمسون وزيرا .

كان الاكثار من استيزار الوزراء الجدد في عهد الوصاية ، يستند الى السياسة التي أبان عنها الخطاب الذي القاه الوصي في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥م ، وجاء فيه وجوب « اعداد جيل من الخلف الصالح يتولى اعباء الحكم والمسؤوليات » (١) وكان من بين الموضوعات التي ناقشها مجلس النواب ، وقال عنه الشيخ محمد رضا الشبيبي نائب بغداد :

« اعتقد عقيدة جازمة ان استيزار الموظفين بكثرة منذ سنة ١٩٤١م ، وكذلك استيزار فريق من الشباب ، جاء طبقا لخطة استعمارية مرسومة ، وقع في حبائلها من استوزر من هؤلاء الموظفين ، ومن هؤلاء الشباب ... اؤكد للاخوان ان هذه السياسة الاستعمارية المرسومة اغرت هؤلاء الموظفين المستوزرين ، وبعض الشباب، بمغريات كثيرة خصوصا من ناحية تعديل الراتب ، ومن ناحية اختصار مدة التقاعد. وهذا امر واضح من الامور التي لا يشك فيها احد . فكل ما اردت ان اقوله ان كثيرا

---

(١) راجع هذا الخطاب كاملا في « تاريخ الوزارات العراقية » الجزء السادس .

من هؤلاء اذا نجحوا موظفين ، فانهم فشلوا وزراء ، لان الوزارة منصب سياسي قبل كل شيء » (١) .

كما ان الاكثار من استيزار الموظفين كان موضوع بحث الكتّاب والمفكرين العراقيين . فقد كتب المحامي المعروف سلمان الشيخ داود في مقال مطول يقول :

« اننا هبطنا بمنصب الوزير الى درجة الملاحظ ، او الموظف البسيط ، وبهذه العملية غير الموفقة جعلنا مركز الوزارة والوزراء موضع استخفاف واستهزاء ، فتقلصت هيبة الحكم وتلاشت ، وهو امر ينذر بالخطر المستطير ، لان الحكم يحتاج الى هيبة والى احترام متبادل ، وهو ما فقدناه ويا للاسف العظيم . ان اسباب ذلك ترجع قبل كل شيء الى ان من لهم يد في تدوير سياسة الحكم في البلاد ، لم يأخذوا نصب اعينهم مصلحة الوطن والامة ، بل كانوا على الاكثر انانيين في اختيار زملائهم للحكم ، وهم لا يسندون منصب الوزارة الا لمن يتوسمون فيه الطاعة من افراد حاشيتهم ، واقربائهم ، واقرباء اقربائهم ، واقربائهم الابعدين . فكانت شركة منظمة تنظيما دقيقا يتبدل اعضاء ادارتها من حين لآخر ... فكلما مر يوم ازداد عدد رؤساء الوزارات والوزراء ، وتضاعف عددهم مما لم يسبق له في تاريخ العالم اجمع مثيل » (٢) .

لم يقتصر نقد الاكثار من استيزار الموظفين على الكتاب العراقيين حسب ، ففي ص ٣١ من كتاب « ستة في طيارة » المطبوع في بيروت سنة ١٩٥٠م نقرا ما يلي :

« وكثيرا ما دعي الى الحكم في العراق نكرات لا صفة لهم ولا وزن ، لان وجودهم حل مشكلا ، او منع تنافسا ، او ارضى متنفذة ، او سد فراغا » (٣) .

ولسائل يسألنا : لما اقتصرت المناصب الوزارية على فريق صغير من الناس ، خلال العقدين الاولين من تاريخ تأسيس الدولة العراقية ؟ بينما اصبحت نصيب عدد كبير من الشباب خلال العقد الثالث من هذا التاريخ ؟ والجواب على ذلك : ان عدد المثقفين في ابان تكوين الحكم الوطني كان محدودا ، ثم لم يلبث ان كثر كثرة ملحوظة ، فوجب الاستعانة به في اشغال المناصب الوزارية . ولكن هناك من البحاث والكتاب من يرى ان التلويح بالمنصب الوزاري كان يفقد المعارض معارضته ، ويضطر التاجر ، والزارع ، والطبيب ، الى التحول عن تجارته ، وزراعته ، وطبه ، والارتماء في الميادين السياسية ليحصل على منافع ومزايا قد لا يتيسر له أن ينال عشرها في ميادين الاعمال الحرة ، واذا اردت الدليل فدونك سجلات الشركات .

---

(١) محاضر مجلس النواب « الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ م » ص ٦٦ .

(٢) جريدة الحارس العدد ٧٦ بتاريخ ٨ ايار ١٩٥٤ م .

(٣) « ستة في طيارة » اسم لكتاب وضعه ثلاثة من الصحفيين اللبنانيين ، وثلاثة آخرون من السوريين ابتاعت الحكومة العراقية ٢٠٠٠ نسخة منه لغرض الدعاية ؟اذا بهذه الدعاية تتناول امثال هذه الاوصاف وقد طبع الكتاب في مطبعة جريدة الحياة في بيروت سنة ١٩٥٠ م .

وبعد ! فاننا نحمد الله الذي وفقنا لاصدار هذا المجلد الثامن من « تاريخ الوزارات العراقية » بمثل هذه السرعة ، ومكننا من تدوين تاريخ ثلاثين حجة من حياة الدولة العراقية الفتية بمثل هذا اليسر ؛ آملين دوام العناية الالهية لاتمام ما بدانا به .

بغداد : الكرادة الشرقية : سلخ المحرم ١٣٧٥ هـ

السيد عبد الرزاق الحسني

١٨ شعبان ١٣٦٧ ــ ٥ ربيـع الاول ١٣٦٨
٢٦ حزيران ١٩٤٨ ــ ٦ كانون الثاني ١٩٤٩

وزارة مزاحم الباجه جي



مزاحم امين الباجهجـي

الف وزارة واحدة في ٢٦ حزيران ١٩٤٨ وقد استقالت في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ م

توطئـــة

استوزر مزاحـم امين الباجه جي لاول مـرة في عـام ١٩٢٤م ، فكان وزيـرا للمواصلات والاشغال في الوزارة التي ألفها الزعيم الخالد ياسين الهاشمي في الثاني من آب من هذه السنة ، واستقالت في ٢٥ حزيران ١٩٢٥م . وكان « مزاحم » يومئذ من اقطـاب المعارضة في العراق . وفي ٥ كانون الثاني ١٩٣١م التحـق بـ « الوزارة السعيدية الاولى » مفضلا التعاون مع السلطة الحاكمة ، على الاغراق في المعارضة ، فكان ما كان . ثم غاب عن المسرح السياسي عشر سنوات عجاف كان خلالهـا وزيرا مفوضا للعراق في روما وباريس ، ولم تكن له اية صلـة بحياة العـراق السياسيـة والنيابية ولا بالتيارات المتصارعة فيه . حتى اذا جـاءت الحـرب العالمية الثانيـة (حرب ١٩٣٩ / ١٩٤٥م) بأوزارها واوضارها ، كان « مزاحم » ممن اكتوى بنارها، حيث فصل من الخدمة من السلك الخارجي . ولكنه استفاد من وجـوده في المحيط

الاوروبي خمس عشرة سنة ، فالم بالسياسة العالمية، وتشرب بالمبادىء الديمقراطية وعاد الى بلاده وهو على جانب من سعة الاطلاع ، ومعرفة ما تحتاج بلاده اليه من ضروب الاصلاح .

ولما استقالت « وزارة الصدر » في ١٦ حزيران ١٩٤٨م ، كان لا بد من تكليف شخصية واعية ومحايدة بتاليف وزارة جديدة ، تأخذ على عاتقها ادارة دفة القتال في فلسطين، وتعيد الى العراق امنه وهدوءه ، حتى اذا اطمانت البلاد بعض الاطمئنان وعادت الامور الى مجاريها الطبيعية ، امكن اعادة الوزراء الذين عقدوا « معاهدة بورتسموث » الى الحكم بالتدريج (١) ومهد الطريق لعودة السيد نوري السعيد ليقضي على الشيوعية التي دب دبيبها في البلاد ، ويعيد القوات العراقية العاملة في فلسطين الى مراكزها الدائمة في العراق ، بعد ان افلست سياسة التهريج والتضليل، واضاع العرب هذا الجزء من وطنهم الاكبر ، نتيجة لاخطائهم المتسلسلة . وهكذا دعى الامير السيد نصرة الفارسي الى تأليف الوزارة المرتقبة ففشل ، فدعى مزاحم الى تأليفها فقبل المهمة برحابة صدر قائلا انه ابن بجدتها ، بعد ان زكاه قادة معاهدة بورتسموث وبعد ان وعدهم برد اعتبارهم اليهم بالتدريج (٢) فوجه اليه هذا الكتاب :

وزيري الافخم مزاحم الباجه جي   رقم ٤٣٧

بناء على استقالة فخامة السيد محمد الصدر من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا لما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قر راينا ان نعهد اليكم بتاليف الوزارة الجديدة على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

---

(١) « ومزاحم الباجه‌جي سياسي طيع قادر على تنفيذ السياسة المرسومة بما لديه من مؤهلات ، ومن طريقه يمكن ارجاع الساسة القدماء الى الحكم » .

(خليل كنه في كتابه « العراق امسه وغده » ص ٨٦)

(٢) قال لي رئيس الديوان الملكي السيد احمد مختار بابان ذات يوم :

لما عاد مزاحم الباجه‌جي الى العراق (على عهد وزارة حمدي الباجه‌جي) جاءني الى البلاط الملكي ، وسلمني رسالة مفتوحة مؤكدا علي ضرورة الاطلاع عليها ، ومن ثم تقديمها الى الامير عبد الاله ، فطلبت اليه الدخول على الامير فورا ، فقال انه يكتفي برفع هذه الرسالة ، فلما قراتها ، وجدت ان الرجل يطلب رفع الحيف الذي الحقه به السيد رشيد عالي بفصله من الخدمة في السلك الخارجي ، ويرجو اعادته وزيرا مفوضا في احدى العواصم الاوروبية ، ثم صار الرجل يتردد على البلاط بمناسبة وبدون مناسبة ، حتى اذا استقال محمد الصدر من رئاسة الوزارة ، كلفه الامير بتأليف الوزارة الجديدة ، فاجاب انه يقبل التكليف بسرور وابتهاج على ان يشرك معه علي جودة الايوبي ، وعمر نظمي ، فلم يمانع الوصي في ذلك ، فابرق الى عمر نظمي — وكان في الاستانة — بذلك فرفض الاشتراك معه ، اما علي جودة فقرر ان يترك له امر الاشتراك او عدمه عند عودته الى العراق . ثم ان مزاحم كلف كلا من جلال بابان ، وعلي ممتاز ، وصادق البصام ، ومحمد مهدي كبه ، بالدخول في وزارته فرفضوا ، فاخذ الوصي على عاتقه اقناعهم واحدا بعد الاخر واقترح رئيس الديوان ادخال عبد الوهاب مرجان عضوا في الوزارة الجديدة فوافق مزاحم على ذلك . اما محمد مهدي كبه فقد اشترط تمثيل حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في الوزارة فوافق ، ولكنه اشترط ان يكون لهما وزيران بلا وزارة فلم يوافق الحزبان .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الثامن عشر من شهر شعبان سنة الف وثلثمائة وسبعة وستين الهجرية، الموافق لليوم السادس والعشرين من شهر حزيران سنة الف وتسعمائة وثمانية واربعين الميلادية .

عبد الاله

هياة الوزارة

ولم يعسر على رئيس الوزراء الجديد انتخاب زملاء له يشاركونه المسؤولية في ذلك الظرف العصيب . ويسيرون بالبلاد الى شاطىء الاستقرار ، ولا سيما بعد ان عرف الرغبات السامية . وتفهم الاساليب المقتضاة في مثل هذه الاحوال ، وبعد ان رفضت الاحزاب السياسية كافة ان تشترك في وزارتــه ، فصدرت الارادة الملكية بتاليف الوزارة كالآتي :

١ ــ مزاحم امين الباجه‌جي : رئيسا لمجلس الوزراء، ووزيرا للخارجيةبالوكالة
٢ ــ مصطفى العمري : وزيرا للداخلية .
٣ ــ علي ممتاز : وزيرا للمالية ، ووكيلا لوزارة التموين .
٤ ــ محمد حسن كبه : وزيرا للعدلية .
٥ ــ جلال بابان : وزيرا للمواصلات ووكيلا لوزارة الشؤون الاجتماعية
٦ ــ صادق البصام : وزيرا للدفاع .
٧ ــ عبد الوهاب مرجان : وزيرا للاقتصاد .
٨ ــ نجيب الراوي : وزيرا للمعارف .

وكان وزير الاقتصاد عبد الوهاب مرجان ، العضو الوحيد الذي يستوزر لاول مرة ، اما بقية الاعضاء فقد سبق لهم اشغال المناصب الوزارية المنوعة ، في وزارات مختلفة ، وظروف متباينة ، ومع رؤساء غير متجانسين (١) .

اول كلمة لرئيس الوزراء

اعتاد رؤساء الوزراء ان ينطقوا بكلمات موجزة في حفلات الاستيزار ؛ يعربون بها عن شكرهم للعواطف السامية والثقة الكريمة ، ويعدون الشعب ببعض الوعود ، وكانت كلمة الرئيس الباجه جي بهذه المناسبة هي :

---

(١) يقول الاستاذ محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال في ص ٢٦٤ من مذكراته :

« ان السيد مزاحم الباجه جي طلب اليه ان يشترك « حزب الاستقلال » في الوزارة التي هو سائر لتاليفها لتوجيه وزارته الوجهة الوطنية فاعتذر عن ذلك ما لم تشترك بقية الاحزاب الوطنية فيها . وبعد فترة قصيرة استأنف البحث معه على اساس ان يكون ممثلو الاحزاب « وزراء دولة » فلم يقر الاستاذ كبه هذا الضرب من الاسهام في الخدمة » .

ويقول السيد توفيق السويدي في ص ٤٨٢ من مذكراته : ان السيد الباجه‌جي توسل اليــه ان يدخل عضوا في وزارته فلما اعتذر اليه كلفه ان يقنع صديقه السيد علي ممتاز بالتعاون معه فاجابه الى ذلك.

« ارجو ان ترفعوا الى صاحب السمو الملكي الوصي المعظم بالغ امتناني وعظيم احترامي وشكري للثقة الغالية التي شرفني بها سموه الملكي للاضطلاع باعباء الحكم في هذه البلاد التي ستكون مستندي في تحمل اعباء المسؤولية .

« اني اقدر ثقة سموه الغالية ، واعرف جيدا مغازيها ومراميها ، ولهذا ارجو من الله تعالى ان يساعدني على تحقيق رغبات سمو الوصي المعظم ، وان يكلأ صاحب الجلالة برعايته .

« سادتي ! ان الاهداف التي ترمي الى تحقيقها هذه الوزارة هي جعل خدمة البلاد فوق كل اعتبار . واقصد بالخدمة ترفيه الشعب بشمل جميع الطبقات ، وتأييد العدل في جميع النواحي ، وحل قضية فلسطين العربية حلا يحقق رغبات البلاد العربية ، ولاجل تحقيق هذه الاغراض ارجو من كل مواطن وموظف ان يجعل هذا الواجب المحتم نصب عينيه ، وان يتصف بالنزاهة والاخلاص للعمل في ظل صاحب الجلالة الملك المفدى ، ورعاية الوصي المعظم » اهـ .

منهاج الوزارة

انتظر الناس من الوزارة ان تتقدم بمنهج صريح يتناول السياسة الانشائية التي ستسير عليها ، بالنظر لما كانوا يعلقونه على شخص « الباجه جي » من آمال ، وهو الذي قضى سني الحرب الثانية في اوربة يدرس اسبابها وعواملها ، ويكتوي بنارها . ولما مثل امام مجلس النواب في ٢٨ حزيران ١٩٤٨م قال :

« معالي الرئيس المحترم . سادتي الاعضاء !

« كنت اود كثيرا ان يكون اول تشرفي في الحضور امامكم مصحوبا بمنهج الوزارة حتى استهدي بآرائكم القيمة ، واستفيد من توصياتكم الثمينة للانتفاع بها في تنفيذ تحقيق الاهداف التي ترمي اليها هذه الوزارة باضطلاعها المسؤولية ، ولكن لضيق الوقت — مع الاسف الكثير — لم نتمكن من جعل اول جلسة تدور حول منهج الوزارة، ولكن في امكاني ان اقول كلمة عامة او كلمتين في هذا الباب .

اني استهدف قبل كل شيء التعاون مع اعضاء المجلس المحترمين ، لاني اعير اهمية كبرى لدعم الوضع الدستوري في البلاد. ويمكنني ان اؤكد لكم انني اذا حصلت على مؤازرتكم الثمينة ، اتمكن ان اقدم للبلاد بعض الخدمات ، التي هي بأمس الحاجة اليها . والآن في الحقيقة لا اريد ان اضيع عليكم وقتكم الثمين ، لانه لا يمكن المناقشة على شيء في وضع الوزارة ، ولكن امامنا مسألة اصولية بسيطة ، وهي الميزانية الموقتة ، التي يتعلق عليها استمرار ادارة البلاد ، فبعد برهة قصيرة تعرض عليكم فأطلب من الاعضاء المحترمين ان يوافقوا عليها بصورة مستعجلة » (١) .

---

(١) محاضر مجلس النواب « الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م » ص ١٠ .

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١٩٤٨/١٠/٢٨م وجه احد النواب هذا السؤال :

« مضى على الوزارة ما ينوف على الاربعة اشهر ، منذ تسلمها زمام الحكم ، ولما تتقدم بعد الى هذا المجلس بمنهاجها المرتقب . . . فما هو السبب الداعي الى هذا التاخير ؟ » .

فرد الرئيس الباجه جي على هذا السؤال بهذا الجواب :

« قلت في جلسة سابقة باني لم اشا ان اتقدم بمنهاج ارتجالي ، كما سبقني في هذا الامر غيري من رؤساء الوزارات ، لاني اعرف ان تلك المناهج او اكثرها كانت مناهج ارتجالية مزوقة لا ترمي الا لغاية واحدة هي التاثير على البلاد وعلى المجلس النيابي . ثم ان التجارب برهنت على ان هذا الامر لا يضمن مصلحة البلاد في اية ناحية كانت . فلهذا السبب رفضت أن اتقدم بمنهج ، وفي الحقيقة اجلت تقديم المنهج الى ان تتم لي دراسة الامور والوقوف الصحيح على ما تحتاجه البلاد ، وما يجب علينا ان نعمله لها . لهذا سيقرأ عليكم خطاب العرش في ١ كانون الاول وهو يتضمن منهاج الوزارة الحالية ، وقد عملت جهدي لاجعل هذا المنهج مختصرا ومفيدا لئلا اضيع على المجلس اوقاته الثمينة ، واتعب بعض النواب المحترمين » (١) .

الوزارة الجديدة والاحكام العرفية

شعرت الوزارة بهلع الشعب من سير الاحكام العرفية ، وانتهى الى مسامعها نبأ الخلاف بين متصرفي الالوية ومدراء الشرطة من جهة ، وبين الادارات العسكرية من جهة اخرى ، فأرادت ان تدخل الاطمئنان الى القلوب فصدر عن ديوان مجلس الوزراء ما يلي :

الرقم ٣٤٠٩ التاريخ ١٩٤٨/٧/٢٦م

الى الوزارات كافة !

امر فخامة الرئيس ان ابلغكم ما يلي :

ان اول ما تهدف اليه الحكومة في سيرها هو اقامة العدل ، واحقاق الحق ، وازهاق الباطل ، وتطمين الناس على ممارستهم حقوقهم الطبيعية والقانونية ، واشعارهم بأنهم في مأمن من افتراءات المفترين ، وحبائل المغرضين ، وان المؤسسات الحكومية انما اقيمت للعمل في مصالح الشعب ، وصيانة ابنائه من الظلم والعدوان . فالمحاكم والمؤسسات الادارية والادارة العرفية لا يقصد منها الا تلك الغايات السامية التي تدرك مغزاها تلك الحكومات الرشيدة ، وترمي اليها السياسة المستقيمة .

---

(١) محاضر مجلس النواب في اجتماعه غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م ص ٣٠٨ .

لذلك راينا ان نقرر ان اعلان الادارة العرفية في البلاد لم يقصد منه الا العمل على سلامة الاعمال الحربية وسيرها بوجهها الصحيح ، ودرء ما يمس تلك الاعمال من الاخطار والاحتمالات المضرة ، وليس وراء هذا قصد آخر . فمن الضروري ان تعرف الدوائر المختصة هذه الحقيقة ، وان تقتصر في مراجعاتها الادارة العرفية على الوقائع التي لها مساس حقيقي بالغرض المنشود من اعلان الادارة العرفية ، والا تتخذ من ذلك وسيلة لامور اخرى ، لا مساس لها بالغرض المقصود ، وان لا تتجاوز الحدود المرسومة في هذا الباب . هذا مع توخي اليقظة والحذر والعمل المجدي في تحقيق مرامي الادارة العرفية على اتم وجه .

و. السكرتير العام

وبعد بضعة أيام أصدرت السكرتارية العامة لديوان مجلس الوزراء بلاغا آخر برقم ٣٦٨٤ وتاريخ ١٥ آب ١٩٤٨م هذا نصه :

الحاقا بمنشورنا المرقم ٣٤٠٩ والمؤرخ ١٩٤٨/٧/٢٦م

اود ان ابين لكم ان فخامة الرئيس قد وقف على انتباه دوائر الادارة العرفية الى ما جاء في المنشور المذكور ، وسره ان يرى تلك الدوائر لا تتجاوز الحدود المرسومة لاعلان الادارة العرفية ، والغرض الذي شرعت لاجله ، وهو صيانة الاعمال الحربية من ان يمسها ما يضر بها ، او يؤدي الى عرقلتها او تفشي اسرارها ، ونحو ذلك مما له مساس مباشر بالواسطة بالاخلال في سيرها . وان فخامته ليسره ان يدرك رجال الحكم ان اتخاذ الادارة العرفية وسيلة لاغراض لا علاقة لها بالامور الحربية ، امر لا يتمشى مع العدل ، الذي هو دعامة الملك ، والاساس الذي يشاد عليه بناء الدولة ، ولا يجاري الاساليب القانونية والمقاصد التشريعية في امة عازمة على ان تعيش بين الامم المتمدنة مرفوعة الراس ، طيبة الذكر ، موثوقا بحسن تطبيق قوانينها وصحة اعمال حكوماتها .

وان فخامته ليكرر ابداء رغبته في ادراك هذه الحقائق ، وعدم الانحراف من الطريق السوي واتخاذ الادارة العرفية وسيلة لتحقيق اغراض خارجة عن مغزى اعلانها . فليس من الصحيح ان تحال الى دوائر الادارة العرفية قضايا لا علاقة لها بالامور الحربية ، وليس من الصواب ان تتقبل الدوائر العرفية النظر في مثل هذه القضايا ، فان الرجوع في مثل هذه الامور يجب ان يختص بالمحاكم الاعتيادية حسب صلاحياتها القانونية ، فذلك ادعى لاحقاق الحق ، والسير الطبيعي في حسم القضايا اهـ .

و. السكرتير العام

بين الهند والعراق

اعربت « الحكومة الهندية » عن رغبتها في تأسيس علاقات متينة بينها وبين

« العراق » فاتخذ مجلس الوزراء القرار الآتي فيجلسته المنعقدة في ٧ ايلول ١٩٤٨م :

« تلي كتاب وزارة الخارجية ـ المرقم ت ـ ١٧٠١ ـ ١٧٠١ ـ ٢٠٠ والمؤرخ في ١٩٤٨/٨/٢٣م ـ المتضمن ان حكومة الهند قد اعربت ، بواسطة مندوبها السامي في لندن ، عن رغبتها في تأسيس علاقات سياسية ، وتبادل التمثيل الدبلوماسي مع العراق ، على ان يكون ذلك عن طريق تبادل السفراء . وبعد المداولة واستماع الايضاحات التي ادلى بها معالي وزير الخارجية ، وبالنظر لما بين العراق والهند من مصالح اقتصادية وروابط ودية ، وافق المجلس على تأسيس علاقات سياسية وتبادل التمثيل السياسي مع حكومة الهند ، وتخويل وزارة الخارجية ما يقتضي لذلك من الاجراءات حسب الاصول » اهـ .

وبعد ان اتخذت « وزارة الخارجية » الاجراءات التي عناها قرار مجلس الوزراء ، اصدرت هذا البيان :

« بغية تقوية صلات الصداقة القائمة بين حكومتي العراق والهند ، فقد تم الاتفاق على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين بدرجة مفوضية » .

١٩٤٨/١٢/١م

قرض مالي في مصر

كانت موارد العراق بالكاد تكفي لسد نفقاته ، فجاءت « حرب فلسطين » ضغثا على ابالة (١) واضطرت الحكومة للبحث عن قروض خارجية لتسيير مشاريعها العمرانية ، وتأمين نفقاتها الداخلية ورواتب الموظفين (٢) .

وكانت عقيدة الباجه جي ، ان مصر يجب أن تكون أحد المصادر الكبرى لتامين حاجة العراق من المال ، فاستدعى وزير ماليته علي ممتاز الى القاهرة في ٥ ايلول ١٩٤٨م ، لعقد قرض للعراق بثلاثة ملايين جنيه ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصبي وزارتي المالية والتموين بالوكالة الى وزير الدفاع صادق البصام .

وعند وصول الوزير الى القاهرة ، اتصل بالجهات الحكومية اولا لتدارك القرض المطلوب من الخزانة المصرية فاخفق، فاتصل ببنك مصر لتحقيق هذا القرض، ولما وجد ان « الديسبلين » في ارض الكنانة يحول دون ما يريد ، عاد الى العراق توا ، واتفق مع الشركات التي تستنبط نفطه على ان تدفع حصة العراق من نفطه في

---

(١) الابالة : حزمة من الحشيش والحطب ، والضغث : قبضة من الحشيش مختلطة الرطب باليابس ، ومعنى المثل بلية على اخرى ، ويضرب مثلا للرجل يحمل صاحبه المكروه ثم يزيده منه .
(المنجد ص ١٠٧٤ من الطبعة التاسعة)

(٢) قرر مجلس الوزراء استدانة (٧٥٠،٠٠٠) دينار من كل من البنوك الاجنبية العاملة في العراق اي ان الحكومة استقرضت (٢،٢٥٠،٠٠٠) دينار من ثلاثة بنوك لتسديد رواتب الموظفين .
جلال بابان : وزير المواصلات والاشغال

كل ثلاثة اشهر ، بدلا من استيفائها في ختام كل سنة ، فاستطاع بهذه الوسيلة ان يؤمن المال الى اجل معين .

حوادث وانباء مختلفة

١ ـ تبودلت بين الحكومتين : العراقية والبريطانية في ٢٧ حزيران ١٩٤٨م ، مذكرتان حول تمديد مدة الاتفاقية المالية المنعقدة بين الطرفين في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٧م . وتنص هاتان المذكرتان على أن تجري التسهيلات اللازمة لوضع مبلغ قدره (٥٫٥٠٠٫٠٠٠) باون استرليني تحت تصرف العراق ، لتامين معاملاته التجارية مع المناطق التي تتعاطى التجارة بالعملات النادرة ، ومبلغ آخر قدره (٧٥٠٫٠٠٠) باون استرليني للتعامل مع السويد .

٢ ـ زار العراق في ٣٠ حزيران ١٩٤٨م ، الملك عبد الله ملك الاردن ، يصحبه وزيرا المعارف والعدلية وطبيبه وبعض المرافقين ، وتباحث مع المسؤولين العراقيين في موضوع وساطة الكونت برنادوت وسيط هياة الامم المتحدة ، والتقرير الذي اعده للتوفيق بين العرب واليهود ، والحاح الانكليز والامريكان على الدول العربية بضرورة الاعتراف بواقع قيام دولة اسرائيل ، والكف عن محاربتها . وفي الثالث من تموز عاد العاهل الاردني الى عمان يصحبه الامير عبد الاله ، فتألفت هياة الوصاية من السادة: محمد الصدر ، وجميل المدفعي ، وعبد العزيز القصاب لتقوم مقام الوصي مدة غيابه عن العراق . وبعد ان واصل الامير مباحثاته في الاردن ، عاد الى بغداد فبلغها في ١٧ تموز ١٩٤٨م . ثم غادرها الى فلسطين جوا في مساء اليوم التالي فلبث فيها ثلاثة عشر يوما اذ عاد في ٣١ من هذا الشهر .

٣ ـ استاثرت رحمة الله بجدة الامير عبد الاله في الثالث من تموز ١٩٤٨م ، فاعلن الحداد على وفاتها لمدة سبعة ايام .

٤ ـ غادر العراق الى القاهرة في ٣ تموز ، رئيس الوزراء يصحبه وزير دفاعه صادق البصام في امور تتعلق بفلسطين ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير المواصلات جلال بابان ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير المالية علي ممتاز . اما منصب وزارة الدفاع بالوكالة فقد نيط بوزير الداخلية مصطفى العمري . وفي ١٥ من هذا الشهر عاد كل من الباجه جي والبصام الى بغداد .

٥ ـ لبى دعوة ربه في التاسع من تموز ١٩٤٨م السيد محمد امين زكي من خيرة الوزراء السابقين ، ومن افضل العلماء والمؤرخين ، تغمده الله برحمته الواسعة.

١٦ ـ سافر الى اوربا للاستشفاء في ٢٥ تموز ، وزير الداخلية مصطفى العمري ، فصدرت الارادة باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى رئيس الوزراء .

٧ ـ صدرت الارادة الملكية في ٢٧ تموز ١٩٤٨م باسناد منصب وزارة المعارف بالوكالة الى وزير العدلية محمد حسن كبه مدة غياب وزير المعارف نجيب الراوي عن العراق . وكان الراوي قد سافر في اليوم المذكور الى بيروت لاستقبال الملك فيصل الثاني ، يصحبه امين العاصمة ، وممثل عن وزارة الدفاع ، ومدير الدعاية العام .

٨ ـ كان الملك فيصل الثاني ملك العراق يدرس في مدارس المملكة المتحدة البريطانية منذ بضع سنوات ، فانتهز فرصة العطلة الدراسية لسنة ١٩٤٨م ، فجاء الى بغداد في ٢ آب من هذه السنة . ولما عاد الى انكلترة في ٣٠ ايلول ؛ صحبه الوصي الى بيروت ، وتألفت هيأة الوصاية من الصدر ، والمدفعي ، والفارسي .

٩ ـ اذنت الوزارة لثلاثة آلاف لاجيء فلسطيني بالاقامة في العراق في اوائل آب ١٩٤٨م ، فأصبح عدد الفلسطينيين في العراق ثمانية آلاف نسمة ، وتكلف العراق اعالتهم ، واعاشتهم ، عدة سنوات ، وهو ما يزال يقوم بهذا الواجب .

١٠ ـ استصدرت الوزارة ارادة ملكية بتعطيل جلسات مجلس النواب لمدة ٣١ يوما من ٢١ آب لغاية ٢٠ ايلول ١٩٤٨م.

١١ ـ غادر العراق الى سورية في ١٧ آب ١٩٤٨م ، وفد برئاسة وزير المالية ووكيل وزير التموين علي ممتاز ، وعضوية مدير الزراعة العام ؛ ومدير المنتوجات المحلية العام ، لشراء ثلاثين الف طن من الحنطة السورية للعراق ، لان سياسةالوزراء كانت تهدف الى خزن اكبر كمية ممكنة من الحبوب المعاشية ، على سبيل الطوارىء؛ فصدرت الارادة الملكية باسناد منصبي وزارتي المالية والتموين بالوكالة الى وزير الدفاع صادق البصام . ولما تمت صفقة الشراء عاد الوفد الى العراق في اول ايلول ، بعد ان زار وزير المالية تركية زيارة قصيرة لتفقد عائلته التي كانت تصطاف هناك ، فاستحقت الوزارة على عملها هذا كل ثناء .

١٢ ـ كان منصب وزارة الشؤون الاجتماعية قد نيط بوزير المواصلات والاشغال جلال بابان وكالة ، منذ تألفت وزارة مزاحم في ٢٦ حزيران ١٩٤٨م. وفي ١٩ آب من هذه السنة صدرت الارادة الملكية بتعيين علي حيدر سليمان وزيرا للشؤون الاجتماعية .

١٣ ـ نعت انباء كراجي في ١٢ ايلول ١٩٤٨م رئيس وزراء باكستان محمد علي جناح فتبودلت برقيات التعازي بين الدوائر المختصة في بغداد وكراجي .

١٤ ـ طلب رئيس الوزراء الى مجلس وزرائه في جلسته المنعقدة في ١٩ آب ١٩٤٨م ان يوافق على ايفاده الى عمان ، ومصر ، وسورية ، ولبنان ، في مهمة خاصة. فطالب اليه وزيرا الداخلية والشؤون الاجتماعية : السيدان عمر نظمي وعلي حيدر سليمان ان يطلع الرئيس المجلس الوزاري على هذه المهمة ، فرد الرئيس بانها مهمة خاصة تستهدف خير العراق والعرب ، فلم ير المجلس مناصا من الموافقة على ذلك، وصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى جلال بابان وزير

المواصلات والاشغال ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى نجيب الراوي وزير المعارف . وقد انتهز الرئيس مزاحم هذه الفرصة ، ففاوض حكومات عمان ، والقاهرة ، وبيروت ، والشام ، حول ضرورة توحيد قيادة الجيوش العربية ، وتنسيق خططها العسكرية ، فلم يوفق فيما اراد . ولما كان « الجناح الايسر للجيوش العراقية بيد الجيش الاردني ، رأت الحكومة العراقية من الضروري أن تتفاهم مع الحكومة الاردنية وتوحد القيادة معها ، حتى يمكنها ان تعلم ما يجري في الجيش الاردني ، حفظا لسلامة الجيوش العراقية ، وبعد المفاوضات اتفقت مع الحكومة الاردنية على توحيد القيادة وجعلها بيد القيادة العراقية . وبعد ان اتخذ العراق جميع الاجراءات المحققة لهذا الغرض ، فان حكومة شرقي الاردن لم تعمل به حتى هذه الساعة ، فبقي الاتفاق بشأن التوحيد حبرا على ورق » (١) . وهو ما كانت تخافه الحكومات العربية وتخشاه .

١٥ — كان وسيط هياة الامم المتحدة « الكونت برنادوت » قرر زيارة بغداد في يوم ١٧ ايلول ١٩٤٨م ، للتباحث مع ساسته في موضوع وجود الجيش العراقي في حالة حرب مع اليهود في فلسطين ، فاغتالته يد يهودية قبيل توجهه الى العراق .

١٦ — قامت مظاهرات صاخبة في الكاظمية في ١٧ ايلول ١٩٤٨م ، ضد الوزارة القائمة ، وكان المتظاهرون يطالبون بالغذاء ، والكساء ، فاصطدمت الشرطة بهم ، وادى الاصطدام الى وقوع ٨٨ اصابة فيهم ، وتوقيف اكثر من (٢٥٠) من المتظاهرين، حوكموا عن جريمة قيامهم بمظاهرة غير مسموح بها من قبل السلطات العسكرية ، فافرج عن ثلثي الموقوفين وقضى المجلس العرفي بحبس الثلث الآخر مددا مختلفة .

١٧ — تقرر ان يراس وزير المعارف نجيب الراوي ، الوفد العراقي الىمنظمة الامم المتحدة ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المعارف بالوكالة الى وزير المالية علي ممتاز الدفتري اعتبارا من ٢١ ايلول ١٩٤٨م .

١٨ — سافر رئيس الوزراء الى القاهرة في ٢٨ ايلول ١٩٤٨م ، فاشغل وزير المواصلات جلال بابان منصبي رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية بالوكالة ، واشغل وزير المالية علي ممتاز منصب وزارة الداخلية بالوكالة ، وعاد الرئيس الى بغداد في ٩ تشرين الاول .

---

(١) من تصريح لرئيس الوزراء في مجلس النواب بتاريخ ٢٧ كانون الاول ١٩٤٨ م ص ١٠١ .
وقد عاد السيد مزاحم الباجهجي الى بغداد في ٢ ايلول ١٩٤٨ م ، وكان قد صدر بغيابه هذا البيان :
« رغبة في تنسيق الحركات العسكرية في فلسطين ، وتوثيقا لوحدة عمل الجيوش العربية المحاربة لانقاذ ذلك القطر العربي العزيز ، قرر المؤتمر الذي عقد في عمان توحيد قيادة الجيش العراقي ، والجيش الاردني ، تحت قيادة مراقبة عامة تتولى قيادة الجيشين في الميدان فينفذ الجيشان الاوامر التي ترتأيها القيادة العراقية العامة » اهـ .

مدير الدعاية العام

وكما قلنا آنفا كانت حكومات مصر وسورية والسعودية ولبنان تخشى وجود مؤامرة خفية في طلب توحيد قيادة الجيوش العربية لوجود معاهدات بين العراق وانكلترة ، والاردن وبريطانيا لا تطمئن اليها حكومات هذه الدول العربية ولا تثق بها .

١٩ ـ اعلنت رئاسة التشريفات الملكية في الثالث من تشرين الاول ١٩٤٨م ، عن عقد خطبة الامير عبد الاله على الانسة فائزة الطرابلسي ، كريمة كمال الطرابلسي في القاهرة . ثم جيء بالخطيبة الى العراق ، وتم زفافها في الثامن والعشرين من هذا الشهر ، فانعم الوصي عليها لقب « صاحبة السمو الملكي » كما اصدر ارادته بخفض نسب معينة من مدد بعض المحكومين ، وانهالت الهدايا على سموه من العراق ومن خارجه ، بهذه المناسبة السعيدة ، حتى قيل انها تجاوزت ربع المليون استرليني . وكانت مطربة الشرق ام كلثوم هي التي توسطت هذه الزيجة .

٢٠ ـ اجتاحت بغداد مساء اليوم الثاني عشر من تشرين الاول ١٩٤٨م عاصفة رملية هوجاء ، ثم اشتدت ليلا حتى استحال الجو الى طبقة كثيفة من التراب الاحمر، فضيق الانفاس وملأ الصدور ، واودى بحياة بعض المصدورين .

٢١ ـ تم الغاء « وزارة التموين » بصورة فعلية في الحادي عشر من تشرين الاول ١٩٤٨م ، بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤٨م.

٢٢ ـ تكررت اعتداءات اليهود على « قطاع غزة » الخاضع لسيطرة الجيش المصري في تشرين الثاني ١٩٤٨م ، فسافر الباجه جي الى القاهرة في التاسع من هذا الشهر ، يصحبه وزير دفاعه شاكر الوادي ، للبحث في موضوع هذه الاعتداءات ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير الخارجية علي جودة الايوبي ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير الداخلية عمر نظمي ، وقد عاد الرئيس والوزير العراقي في ١٤ تشرين الثاني .

٢٣ ـ صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الاقتصاد بالوكالة الى وزير الشؤون الاجتماعية علي حيدر سليمان ، بناء على انتخاب وزير الاقتصاد عبد الوهاب مرجان رئيسا لمجلس النواب في ١٩٤٨/١٢/١م.

٢٤ ـ صدرت الارادة الملكية في ٢٥ تشرين الاول ١٩٤٨م باسناد منصب وزارة المعارف بالوكالة الى جلال بابان وزير المواصلات ، بدلا من محمد حسن كبه وزير العدلية .

٢٥ ـ كان العلامة اللغوي الاب انستاس ماري الكرملي قد انتقل الى دار البقاء في السابع من كانون الثاني ١٩٤٧م فلم يعبأ بموته احد . فلما كانت ايام « وزارة مزاحم الباجه جي » الف رئيس الوزراء لجنة من الاساتذة يعقوب سركيس، وكوركيس عواد ، ورفائيل بطي لنشر آثار الفقيد ، وقد اجتمعت اللجنة مرة واحدة برئاسة رئيس الوزراء ، فلما سقطت وزارته تلاشت الفكرة ، اذ كان الغرض منها استغلال الموت للدعاية لا لتمجيد التأليف والعلماء .

٢٦ ـ سافر الوصي الى عمان في ٢٢ تشرين الاول ١٩٤٨م ، يصحبه وزير الدفاع شاكر الوادي ، ورئيس اركان الجيش الفريق الركن صالح صائب الجبوري؛ لتفقد جبهات القتال في فلسطين ، فصدرت الارادة الملكية بتأليف هيأة النيابة من

السيد محمد الصدر ، وجميل المدفعي ، ونصرة الفارسي ، وباسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير الداخلية الجديد عمر نظمي ، وقد عاد هؤلاء في يوم ٢٤ من هذا الشهر . وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٨م سافر سموه الى عمان للغرض المذكور ، فتألفت هيأة النيابة من السادة : نوري السعيد ، ومحمد الصدر ، وجميل المدفعي، وبعد ان امضى الوصي اسبوعا كاملا في تلك الجبهات عاد الى بغداد في ٢١ من هذا الشهر .

وفي ٢ كانون الاول ١٩٤٨م سافر ايضا الى البصرة في نزهة قصيرة صحبه خلالها السادة نوري السعيد ، وجميل المدفعي ، وعلي جودت الايوبي وزير الخارجية وعاد الجميع الى العاصمة في التاسع من هذا الشهر .

استقالة وزير الدفاع

١ ـ لما اعلنت « وزارة الصدر » « الاحكام العرفية » في « الانحاء العراقية » كافة لحماية مؤخرة الجيش العراقي ، خشي الناس ان تستغل هذه الادارة لغير الجهات التي اعلنت هذه الاحكام من اجلها . حتى ان وزير التموين في تلك الوزارة ، محمد مهدي كبه استقال من منصبه احتجاجا على ما اسماه « استغلال تلك الاحكام لمصالح انتخابية صرفة » . وكذلك فعل داود الحيدري وزير العدلية . فارتأت وزارة الباجه جي تقليص ظل هذه الادارة ، فعارض وزير دفاعها هذا الراي .

٢ ـ ولما ارتابت وزارة الدفاع في سلوك بعض اليهود المستخدمين في دوائر البريد والبرق العراقية ، حيث وجدت الانباء تتسرب الى اعداء العراق بيسر وسرعة ارتأت ان يفصلوا من الخدمة فورا فطلب الوزير المسؤول جلال بابان ان تعطى له الفرصة الكافية لاحلال من يجب احلالهم محل هؤلاء اليهود ؛ لئلا تتوقف المراسلات بين العراق والعالم فجاة ، فحصلت من جراء ذلك مشادة بين الوزيرين : صادق البصام وجلال بابان .

٣ ـ وجاءت تصريحات وزير الدفاع « البصام » الجريئة المنشورة في جريدة « الزمان » الصادرة في ٢٢ و ٢٣ ايلول سنة ١٩٤٨م ضغثا على ابالة ، وادت الى المعاتبة بين الرئيس الباجه جي والوزير البصام . فقد اعلن هذا الوزير : ان خيانة الانكليز المستمرة لمصالح العرب ، واصرار الامريكان على مساعدة اليهود ، وطرد العرب من فلسطين ، توحي الى العرب ان يتجهوا نحو الشرق ، حيث الاتحاد السوفياتي ، واذا البصام يتقدم بهذه الاستقالة .

الى فخامة رئيس الوزراء .

عطفا على المذاكرات التي جرت في الجلسات الثلاث التي عقدها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢ و ١٩٤٨/٩/٢٣م بشان فلسطين ، وبناء على ما لمسته من شعور مضاد قابلتم به وبعض الوزراء تصريحي المنشور في جريدتي « الزمان » و « الاخبار » بتاريخ

١٩٤٨/٩/٢٥م ، وبالنظر الى موقف البعض من الوزراء من الاجراءات التي تقوم بها المجالس العرفية ضد الصهاينة ، خاصة الموظفين منهم ، رأيت من الضرورة الملحة الانسحاب من الوزارة ، بعد ان اثبت بايجاز وجهة نظري وانطباعاتي حول هذه النواحي ، والتي لها علاقة مباشرة بالمبدأ الذي يرتكز عليه عادة التضامن الوزاري ، والمسؤولية الوزارية المشتركة .

ان رأيي في معالجة قضية فلسطين ، وقضايا العراق والعرب عامة ، مع الحلفاء وغير الحلفاء ، كنت سجلته في ضبوط المجلسين « النيابي والاعيان » وعلى صفحات الصحف المحلية والخارجية ، قبل الحرب الكونية الثانية ، وخلالها ، وبعدها . ان موقفي « في الوزارة القائمة » من هذه القضايا ، والآراء التي ادليت بها حولها ، والتصريحات التي اذاعتها البرقيات والصحف بشأنها ، تستند ولا شك على عقيدتي الثابتة ، من ان مشاكلنا العامة لن يمكن حلها بالطرق البالية التي سلكناها قبلا، والتي اضاعت على الامة العربية كثيرا من حقوقها . انما ينبغي لنا استغلال الظروف العالمية، وفرص تنازع الدول الكبرى على مناطق النفوذ ، وعلى الامتيازات الاقتصادية في بلادنا ، والركون الى استغلال الاساليب التي اتبعتها الدول التي استغلت هكذا فرص في استرجاع حقوقها المضاعة ، وان آل الامر الى مخاصمة حلفائنا ، او الى تهديدهم بهذه الخصومة . لاننا قد اضعنا فرصا كثيرة سنحت لنا في المطالبة بحقوقنا فيجب علينا والحالة هذه ، وفي الظرف العالمي المتوتر ، ان نستغل هذه الفرصة ونساوم كي نحمل هؤلاء الحلفاء على الكف عن انتقاص كرامتنا ، وعن الغدر بحقوقنا ، كما تجلى ذلك في موقفهم الاخير من قضية فلسطين ، ومن قضايانا الاخرى .

كما ان عقيدتي في ان حل قضية فلسطين لن يكون الا بقوة السلاح . وهذه العقيدة هي التي دفعتني الى قبول تمثيل العراق لدى جامعة الدول العربية في جميع الجلسات التي عقدتها ، ولجانها السياسية لهذه الغاية ، وتنفيذا لما ساهمت في المسؤولية في اول وزارة اقرت مبدأ الكفاح المسلح ، واستنادا عليها ايضا تآزرت مع فخامتكم في مسؤولية الوزارة القائمة . وبالنظر الى ان هذه القضية قد وصلت مرحلتها الحاسمة . فأي تلكؤ يصدر عن اية دولة عربية ، او من الجامعة ذاتها في تنفيذ قرارها المتعلق باستمرار القتال ، عند وقوع غدر الحلفاء بنا يجب ان نصارح الشعوب العربية به ، لان اخفاء الحقائق عن اعين الناس ، وكتمها ، يؤدي حتما الى الرضوخ الى راي الانخذاليين او المساومين على حساب فلسطين ، وفي هذا الرضوخ على ما اعتقد ، وحسبما صارحت به في تصريحي الاخير ، وفي بياناتي الاخرى امامكم وامام مجلس الوزراء كارثة كبرى وخيمة العواقب ، وفيه تراجع مقرون بهزيمة شنعاء ، وفيه ايضا فشل سياسي وعسكري سيفقدنا مكانتنا الدولية ، وفيه كذلك خطر لزحف صهيوني عاجل ام آجل سيلتهم جميع الاقطار العربية ، وجيوشها وشعوبها وسيادتها وكرامتها ، يعاونهم في ذلك الحلفاء ، ويساندهم فيه الرتل الخامس الذي قد عشعش في العراق وفي غير العراق . ولهذا كله صرحت في ضرورة مواصلة العراق والدول العربية الاخرى الكفاح المسلح درءا لهذه الاخطار ، ولتلك المحاذير والكوارث .

اما الناحية المتعلقة بالمجالس العرفية وباجراءاتها ، فبالرغم من عقيدتي في ضرورة قيامها في المناطق الاربع صيانة لمؤخرة الجيش ، وللاسباب التي تستوجبها الضرورة الحربية الراهنة ، وبالرغم من الخطة الصريحة التي رسمت لقادة هذه الادارات ، واستنادا على البيان الذي اعلنتموه فيما له مساس بتجنب هذه المجالس للمظالم ، والتمسك باحقاق الحق ، وتحكم العدل في الاجراءات التي يتخذونها ، ومع الاعتقاد في ان هذه المجالس قد سلكت هذا السبيل في جميع اجراءاتها السابقة واللاحقة ، فالشكاوى كانت ولم تزل تترى من بعض الوزراء على اجراءات هذه المجالس « الخاصة باليهود » دون الاستطاعة الى معرفة كنهها الحقيقي ، ودون ان نلمس جزءا منها في الاجراءات التي اتخذتها المجالس العرفية قبلا ضد آلاف المسلمين والعرب لصيانة المجهود الحربي البريطاني ، او تلك التي اتخذت في الوزارات السابقة ضد اضعاف هؤلاء .

هذه ملاحظات وانطباعات موجزة وددت تثبيتها بايجاز ، مغتنما فرصة التصادم المنبعث عن اختلاف الميول والاهداف القائمة بيني وبين بعض الزملاء ، لان القي عن عاتقي تبعة المسؤولية ، والذي صرت اشعر بألم بانها اصبحت عبئا ثقيلا ليس بمقدوري تحمله بسبب التباين هذا ، وللاسباب التي كنت دونتها في استقالتي السابقة المؤرخة ١١ آب ١٩٤٨م ، وبعوامل اخرى سياسية التضامن الوزاري كنت عرضتها على فخامتكم غير مرة ، وفي مناسبات عديدة ، ولدوافع غيرها ظهرت بوادرها في التغيير الاخير في الاتجاه ، خاصة ما يتعلق منه في منشوركم المرقم ٣٤٢٤ والمؤرخ ٢٨/٨/١٩٤٨م الذي اوضحتم فيه سياستكم تجاه اليهود ، لهذا كله ارجو التفضل باعتباري مستقيلا ، والتوسط لدى صاحب العرش باستصدار الارادة الملكية المطاعة لقبولها ، ولفخامتكم مزيد الشكر والاحترام (١) .

وزير الدفاع : صادق البصام

وفي ٢٧ ايلول ١٩٤٨م صدرت الارادة الملكية المرقمة ٦١٤ لسنة ١٩٤٩م :

١ ــ بقبول استقالة صادق البصام من منصب وزارة الدفاع .

٢ ــ بتعيين علي ممتاز وزير المالية ووكيل وزير التموين وزيرا للدفاع بالوكالة.

٣ ــ بتعيين محمد حسن كبه وزير العدلية وزيرا للمعارف بالوكالة ، بدلا من علي ممتاز ، مدة غياب نجيب الراوي وزير المعارف عن العراق .

وفي ٢٧ ايلول ايضا وجه رئيس الوزراء الى الوزير المستقيل هذا الكتاب :

الرقم ٤٤٢٨   التاريخ ٢٧/٩/١٩٤٨م

صاحب المعالي السيد صادق البصام المحترم .

---

(١) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٤٨ م ص ٤٣ .

نزولا عند رغبتكم ، لقد توسطت لدى المقام السامي ، فصدرت الارادة الملكية المرقمة ٦١٤ والمؤرخة ١٩٤٧/٩/٢٧م بقبول استقالتكم ، وها اني مقدم صورة منها للاطلاع .

وبهذه المناسبة اود ان اعرب لمعاليكم عن امتناني لمؤازرتكم القيمة التي لمستها من معاليكم اثناء تقلدكم منصب الوزارة ، راجيا لكم التوفيق . واما ما ورد في كتابكم من البيانات التي لا اراها تنطبق مع الواقع ، وكنت أتمنى لو انكم لم تجنحوا اليها ، فسأرد عليها في كتاب آخر (١) .

رئيس الوزراء : مزاحم الباجه جي

ولما تليت الارادة الملكية الصادرة بقبول هذه الاستقالة في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٨ ايلول ، قال رئيس الوزراء :

« ان معالي صادق البصام اختلف مع الوزارة الحاضرة في قضية واحدة نشات قبل يومين ، وذلك بالنظر للشكاوى التي وصلت الوزارة من نواحي العراق ، وهي ان الادارات العرفية خارج بغداد ، صارت تتدخل بامور تشل الادارة ، وتقضي على فعالية الشرطة ، وما اشبه ذلك . وقد تذاكرنا فيما اذا كان من المناسب ان تبقى أحكام الادارة العرفية شاملة لجميع العراق . او ان تسحب الادارة العرفية من خارج بغداد ونجعلها في بغداد ، كما كانت في زمن الحرب ، وقد درسنا هذه القضية من مدة، وكنا نتداول بها . وبالنظر لاستمرار وقوع بعض حوادث خارج بغداد ، وجد الوزراء انه من المصلحة على ضوء التقارير الواردة من الموظفين الاداريين ، ان الاحسن هو جعل الادارة العرفية في بغداد فقط ، على ان تشمل جميع اطراف بغداد . وبعدما اختمرت هذه الفكرة قبل يومين ، عرضنا الامر على معالي صادق البصام ، بصفته الوزير المسؤول . لانه هو الذي سيتقدم بهذا الطلب ، ولكنه رفض وقال : اني أرى ان من المصلحة ابقاء الادارات العرفية في جميع انحاء العراق ــ بينما الوزراء وانا من جملتهم ــ راينا من المصلحة العامة ان تسحب جميع فروع الادارات العرفية الى بغداد ، وقد هددنا بالاستقالة فوازنا بين المصلحة وضياع زميل محترم مثل صادق باشا البصام، فوجدنا انفسنا بجانب المصلحة العامة ، ولذلك قررنا اصدار مرسوم بان تكون الادارة العرفية في بغداد على ان تشمل العراق ... الخ » (٢) .

وعلى كل فقد « عم الاستياء جميع الاوساط الحزبية والوطنية لهذه البادرة الخطرة التي توحي باعادة الاعتبار بعاقدي معاهدة بورتسموث ... وتحفزت الاحزاب الوطنية وجبهة المعارضة في مجلس النواب لمقابلة هذا التحدي وقامت بحملة شديدة على السيد مزاحم الباجه جي داخل المجلس وخارجه . وما ان تليت الارادة الملكية

---

(١) لم يبعث الرئيس الباجهجي الى الوزير البصام كتابا ثانيا كما وعد في جوابه هذا ، والظاهر انه اكتفى بما تلاه في مجلس النواب حول هذه الاستقالة .

(٢) محاضر مجلس النواب في اجتماعه غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م ص ١٦٨ .

بهذا الترقيع الوزاري ، حتى انبرت المعارضة من كل جانب الى الهجوم العنيف على السيد الباجه جي ، ووقعت بينه وبين بعض المعارضين مناوشات حادة » (١) .

تقليص ظل الاحكام العرفية

على أثر قبول استقالة السيد صادق البصام من منصب وزارة الدفاع ، صدرت الارادة الملكية المرقمة ٦٦٦ والمؤرخة ٢٨ ايلول ١٩٤٨م وهي :

اصدرنا هذه الارادة الملكية ، بناء على ما اقره مجلس الوزراء ، وعرضه علينا رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع ، بتعديل ارادتنا الملكية المرقمة ٣١٩ والمؤرخة في ١٤ مايس ١٩٤٨م على الوجه الآتي :

أ ــ اعلان الاحكام العرفية بصورة موقتة في جميع انحاء العراق الى حين صدور ارادة ملكية بانهائها .

ب ــ ان تكون الادارة الملكية في جميع انحاء العراق عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية في بغداد مرجعا أعلى لجميع الادارات . وله صلاحية توزيع الاعمال حسبما يتراءى له .

ج ــ اعتبار العراق ، لغرض الاحكام العرفية ، منطقة عسكرية واحدة ، يكون مركزها بغداد ، ويشكل مجلس عرفي واحد في بغداد لهذا الغرض ، والغاء المجالس العرفية العسكرية الثانية والثالثة والرابعة المبينة في الفقرة الرابعة من ارادتنا الملكية المشار اليها في أعلاه .

د ــ توقيف تنفيذ قوانين اصول المحاكمات الجزائية ، وادارات الالوية ، والجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، والمطبوعات ، وانضباط موظفي الدولة ، والخدمة المدنية ، والقضائية ، ونظام دعاوى العشائر ، والقوانين الاخرى ، كل ذلك بقدر ما له مساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية ، حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية ، ويستثنى من ذلك عزل وفصل ونقل الحكام والقضاة عدا الموظفين المدنيين . على وزراء الدولة تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٦٧هـ واليوم الثامن والعشرين من شهر ايلول سنة ١٩٤٨ م (٢)

عبد الاله

عبد الوهاب مرجان وزير الاقتصاد ، جلال بابان وزير المواصلات والاشغال ، محمد حسن كبه وزير العدلية ، علي حيدر سليمان وزير الشؤون الاجتماعية .

مزاحم الباجه جي : رئيس الوزراء ووكيل وزيري الخارجية والداخلية .

علي ممتاز : وزير المالية ووكيل وزير التموين ووزير الدفاع بالوكالة .

---

(١) محمد مهدي كبه في ص ٢٦٦ من كتابه « مذكراتي في صميم الاحداث » .

(٢) جريدة الوقائع العراقية الرسمية العدد ٢٦٦٦ بتاريخ ٢ تشرين الاول ١٩٤٨ م .

وعلى هذا اصدرت وزارة الدفاع امرا بتعيين امير اللواء عباس فضلي احمد جودت قائدا للقوات العسكرية للادارة العرفية المعلنة في جميع انحاء العراق ، على ان يكون مقره في بغداد وصدرت الارادة الملكية بتعيين العقيد الركن حسيب وفيق الربيعي رئيسا ، والمقدم محمود عبد القادر ، والرئيس الاول احمد داود عضوين عسكريين ، والرئيس جمال احمد الصانع عضوا اضافيا في المجلس العرفي المذكور والحاكمين : مصطفى عزت عبد السلام ، والحاج حسين محمد السعد عضوين مدنيين في هذا المجلس العسكري .

تبدلات وزارية خطيرة

لما الف السيد مزاحم الباجه جي وزارته في ٢٦ حزيران ١٩٤٨م ، احتفظ لنفسه بوكالة وزارة الخارجية ، واختار مصطفى العمري وزيرا للداخلية ، وصادق البصام وزيرا للدفاع ، فلما استقال البصام من منصبه الوزاري في ٢٧ ايلول ١٩٤٨م، تولى وزير المالية علي ممتاز ، منصب وزارة الدفاع بالوكالة .

« وكانت الشائعات الدائرة منذ ايام حول التعديل الوزاري موضع اهتمام الاحزاب فجرت مداولة بين رؤسائها ... وكانت الاتجاهات السائدة بينها ، ان ادخال اي عنصر من العناصر التي سببت كارثة كانون الثاني ، واراقة الدماء ، مما يضر بالصالح العام ، ويدل على الاستمرار في اتجاه ليس من صالح البلاد في شيء ، فضلا عن استنكار الاحزاب للاساليب التي جعلت الحكومات المتعاقبة بعيدة عن رغائب الشعب بوجه عام . وقد حاول رؤساء الاحزاب الاتصال برئيس الوزراء ، وتحذيره بعمل من هذا القبيل ، غير انهم لم يتمكنوا من مقابلته بالنظر لاعتكافه في داره » (١) .

وفي ٢٠ تشرين الاول من هذه السنة ، اضطر رئيس الوزراء تحت ضغط البلاط الى استصدار الارادة الملكية المرقمة ٦٦٠ بتعيين :

١ ــ علي جودة الايوبي وزيرا للخارجية .

٢ ــ مصطفى العمري ، وزير الداخلية ، وزيرا بلا وزارة .

٣ ــ عمر نظمي وزيرا للداخلية (٢) .

٤ ــ شاكر الوادي وزيرا للدفاع .

---

(١) جريدة « صوت الاهالي » الصادرة بتاريخ ٢١ تشرين الاول ١٩٤٨ م .

(٢) كان عمر نظمي ممتنعا من الدخول في وزارة مزاحم فالزمه الوصي بذلك .

٥ ـ محمد الحبيب الامير وزيرا بلا وزارة (١) .

لقد باعد هذا التعديل الوزاري بين الوزارة وبين الشعب كثيرا ، ولا سيما بادخال شاكر الوادي وزيرا للدفاع ، وقد كان من غلاة عاقدي معاهدة بورتسموث التي اطاح بها الشعب ، وادت الى اشتباكات وقتول كثيرة .

ولما تليت الارادة الملكية بهذا التعديل ، في جلسة مجلس النواب التاسعة عشرة المنعقدة في ٢٣ تشرين الاول ١٩٤٨م ، حصل لغط شديد وهجوم عنيف على هذه التبدلات ، استهلها الرئيس الباجه جي بقوله :

« علمت ، مع الاستغراب الكثير ، ان دخول بعض الوزراء الى الوزارة ، ادى الى تفسيرات عجيبة غريبة ، واثار اهتمام كثير من الجهات بدون مبرر وبدون حق ... وان الذي علمته هو ان بعض الجهات غير راضية من دخول احد الوزراء الى هذه الوزارة لانه كان من جملة الموقعين على معاهدة بورتسموث ، وهو شاكر الوادي. انه رجل درس في بريطانية ، وفي الاستانة ، وتخرّج في كلية اركان الحرب ، فهو من المع ضباط العراق ، وفي الحقيقة اني لمست مقدرته في المدة الاخيرة عندما رافقني الى مصر ، ويمكن من ان يقنع بعض الجهات في تعزيز وجهات النظر بما يفيد العرب في قضية فلسطين ، ثم بعد ان قطع كل صلة له بالماضي ، وتقدم اليَّ وعاهدني بانهيجري على الدوام في تنفيذ سياستي المعروفة ، ولم أر هناك اي مانع من الاستفادة من خبرته وكفاءته » (٢) .

ثم نهض نائب البصرة ، عبد الرزاق حمود ، فقال :

« ان ادخال شخص ممن ساهم في عقد تلك المعاهدة والتوقيع عليها ، اقول : أقل ما فيه انه لم يراع فيه عواطف الشعب . واذا علمنا ان معالي هذا الوزير لم يرض الشعب ان يكون نائبا عنه ، وخذله في الانتخابات انخذالا عظيما ، فكيف يجوز اسناد منصب وزارة الدفاع اليه ؟ في عهد اعلنت فيه الاحكام العرفية ، واصبحت وزارة

---

(١) قال لنا الوزير الحصيف السيد علي ممتاز الدفتري :

انقطع الرئيس مزاحم من عمله اربعة ايام متواصلة ، بسبب زكام شديد اصابه ، فعدته في داره . وفيما انا جالس عنده ، جاء مساعد رئيس الديوان الملكي السيد احمد المدرس ليقول للسيد الباجه‌جي : « ان صاحب السمو الوصي يقرؤك السلام ويرجوك اسناد منصب وزير بلا وزارة الى محمد الحبيب ، ومنصب وزارة الدفاع الى شاكر الوادي » ، واذا بالباجه‌جي ينتفض من فراشه ليقول للسيد المدرس : « لماذا كل هذا التكلف ؟ كان في امكان صاحب السمو ان يأمر بهذه التعيينات تلفونيا فنجري الايجاب ».

وبينما كان محمد الحبيب يلعب « البوكر » مع صحب له ، فوجىء بمظروف يحمل الارادة الملكية بتعيينه وزير دولة ، فما كان من السيد علي ممتاز الا ان استقال من منصبه .

(٢) محاضر مجلس النواب : الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م ص ٢٥٣/٢٥٤ .

الدفاع تهيمن على البلاد ؟ » (١) .

وقال نائب الموصل محمد حديد :

« لقد قال فخامة رئيس الوزراء ان احد الوزراء الذي ضج حوله السخط والاستياء . والذي دخل الوزارة حديثا انه لا علاقة له بالسياسة ، او علاقته بسيطة، وانه جيء به كخبير عسكري . اني استغرب من فخامته ، وهو يتقلد منصبا دستوريا ، ان يقول مثل هذا القول . ان هذا الوزير كان وزيرا في وزارة صالح جبر، واشترك بالمفاوضات كوزير سياسي ، لا كخبير عسكري ، حيث كان عضوا في تلك الوزارة كما قلت . اما المستشارون فغيره ممن ذهب معه من الضباط العسكريين ... ان التعديل الوزاري الاخير قد اثار استياء الشعب كثيرا ، لانه فضلا عن دخول احد موقعي معاهدة بورتسموث ، والمشتركين والمسؤولين عن ضرب الشعب بالنار ، فانه جاء بوزراء معلومة اعمالهم ، وسبق وتولوا الحكم ، وانهم من عيار واحد، ووزنهم معروف لدى الشعب . ولهذا نرى ان التعديل الاخير قد باعد الشقة بين الشعب والحكومة . في الوقت الذي يجابه الجميع محنة كبرى ، وفي وقت يتطلب اتحاد الحكومة مع الشعب » اهـ (٢) .

وقال نائب بغداد فائق السامرائي :

« سادتي ! جرى تعديل الوزارة الحاضرة بصورة مفاجئة للبعض ، ولكنها لم تكن مفاجاة لي ولا لكثيرين . فمنذ اجتماع حي السعدون وبستان الخس ، علمنا ان هناك اتجاها جديدا لفخامة رئيس الوزراء ، مهد له بالليالي الملاح ، وفي مجالس ضمت باشا وباشاوات حيث وجد المؤتمرون والمتآمرون المفتاح الذي يفتح مغاليق القلوب الغلب . فتم لهم ما ارادوا ، فتهادى فخامة رئيس الوزراء الى هذا المجلس بوزيره الجديد (٣) .

هذا وقد تطورت المذاكرات في آخر الجلسة الى سب وشتم . فقد اراد نائب بغداد عبد الرزاق الشيخلي ان ينقذ الموقف ، فاقترح وقف الجلسة لمدة دقيقتين حدادا على ارواح شهداء الوثبة — حيث كان السيد شاكر الوادي وزيرا للدفاع — واعلن رئيس المجلس عن قبول الاقتراح ، ولكن سرعان ما سمعت اقوال « لم يقبل الاقتراح »

---

(١) الدورة الانتخابية الثانية عشرة لمجلس النواب لعام ١٩٤٨ م ص ٢٥٥ وقد اعتبر الحزب الوطني الديمقراطي اسناد :

« وزارة الدفاع الى شاكر الوادي الذي كان ركنا مهما من اركان وزارة صالح جبر واحد اعضاء الوفد الموقع على معاهدة بورتسموث ، كان ذلك نذيرا بانقلاب الوضع ودليلا واضحا على ارتماء مزاحم الباجهجي في احضان البورتسموثيين خصومه بالامس ، والذين تعتبرهم الاحزاب ومن ورائها الرأي العام الجناح المتطرف في رجعيته من الفئة الحاكمة واكثرها ممالاة للاستعمار » اهـ .

(تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ص ٢٢٩)

(٢) محاضر مجلس النواب في اجتماعه غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م ص ٢٥٦ .

(٣) محاضر مجلس النواب في اجتماعه غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م ص ٢٥٧ .

فصاح نائب المسيحيين روفائيل بطي « الاقتراح قبل » فرد عليه نائب الديوانيةشعلان السلمان الظاهر « انت شنو انجب يا كلب » فرد عليه بطي بقوله « اسكت انت » وعاد شعلان فخاطب روفائيل بقوله « انجب سيبندي انت شنو ؟ » وصاح رئيس المجلس « ارجوكم النظام ، ارجوكم المحافظة على النظام » واذا بنائب الديوانية جياد الشعلان يقول لرفائيل بطي :

« والله يا رفائيل بستن تطلع بره اشوفنك اياها بشارع الرشيد . نحن قوة مسلحة والثورة العراقية قامت على رؤوسنا نحن لا على رؤوس الافندية . سرسرية».

فصاح الشيخ محمد رضا الشبيبي (ارجو من الرئيس ان يطبق النظام الداخلي بحق هذا النائب : شنو سرسرية) وطلب عبد الرازق حمود نائب البصرة استدعاء الشرطة (١) .

ولم يسع رئيس المجلس تجاه هذا الوضع المتازم الا ان اعلن عن تاجيل الجلسة، وفض الاجتماع (٢) ثم قصد البلاط الملكي وقال للامير انه من المستحيل عليه الاستمرار على تحمل اعباء الرآسة بعد ان اهين النواب بصورة علنية فلاطفه الوصي وصرفه عن فكرة الاستقالة .

ولم يقتصر الاستنكار لاستيزار السيد شاكر الوادي على نواب المعارضة في مجلس النواب حسب ، فقد قوبل هذا الاستيزار ، واعادة الاعتبار الى عاقدي معاهدة بورتسموث ، بسخط شديد من قبل الراي العام ، واضرب طلاب المدارس عن دروسهم احتجاجا على التعديل الوزاري ، واستنكارا للمشادة الكلامية التي حصلت في المجلس النيابي بين المعارضة ونواب الحكومة ، وخرجت مظاهرة وطافت بشارع الرشيد ، ونادت بسقوط الوزارة مما حمل الشرطة على تفريقها واعتقال القائمين بها ، وسبي عدد من العائلات بسببها .

استقالة وزير المالية

يستفاد من قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٠م المالية ، ان ايرادات الدولة كانت ٦،٤٢٦،٥٠٠ دينارا في تلك السنة ونفقاتها كانت ٦،٦٦٦،٧٨٠ دينارا ، وان عدد الموظفين في الدولة بموجب جدول (ق) الملحق بتلك الميزانية ، كان ١٠،٧٥٤ موظفا .

---

(١) يقول لونكريك في كتابه Iraq: 1900 to 1950

« كانت ميزة هذه الشهور هو اعادة انصار المعاهدة الى سابق عهدهم ، فاستقبل صالح جبر في بغداد في شهر تموز كما عاود نوري السعيد الدخول في السياسة خلال ذلك الصيف ثم جاء شاكر الوادي بعد صادق البصام في وزارة الدفاع وذلك في تشرين الاول ، وارسل الجمالي كوزير الى القاهرة واصبحوا جميعهم في نهاية ذلك العام من المرشحين الى المراكز العالية » اه .

(٢) من اراد الاستزادة من هذه الاقوال الجشمة والكلمات البذيئة والمساجلات الغريبة فليرجع الى ص ٢٦٢ من محاضر مجلس النواب « الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م » .

وقد تصاعدت هذه الارقام تصاعدا مخيفا خلال السنوات التي تلت تلك السنة فكانت كما يلي :

السنة المالية	الايرادات المختلفة	النفقات المقررة	مجموع عددالوظائف في جدول ق
١٩٤٠	٦،٤٢٦،٥٠٠	٦،٦٦٦،٧٨٠	١٠٧٥٤
١٩٤٣	٩،٢٨٢،٥٦٠	١٢،٢٩٧،٥٤٧	١٢٤٥٦
١٩٤٥	١٧،٢٨٣،٦٨٠	١٨،٠٧٣،٤٧٠	١٥٢٥٩
١٩٤٨	٢٤،٥٨٠،٥٧٠	٢٥،٩٦٩،٠٠٠	١٧١٤٥
١٩٤٩	٢٥،٠٠٠،٠٠٠	٢٥،٠٠٠،٠٠٠	١٧٩٤٥
١٩٥٥	٥٠،٩٧٣،٠٠٠	٥١،٥٤٦،٠١٠	١٩٦٤٧

ولا يدخل في هذه الارقام ميزانيات الاعمال الرئيسية ، ولا السكك الحديدية ، ولا الميناء ، ولا العملة العراقية ، فان لكل من هذه المديريات ميزانية مستقلة تتضمن الايرادات والنفقات وسائر الملاحظات .

ولما تسلم السيد علي ممتاز الدفتري منصب وزارة المالية في وزارة مزاحم الباجه جي ، التي نحن بصدد الكلام عنها ، قدّم الى مجلس الوزراء مذكرة برقم م/٧٢٣ وتاريخ ٢ آب ١٩٤٨م بحث فيها الضائقة التي شملت الوضعين : المالي والنقدي ، واقترح حلولا مختلفة . وفي ٢٧ تشرين الاول من هذه السنة قدم كتابا برقم م/١٠٤٣ حول الوضعين المذكورين ، والعجز المستمر في الميزانية ، واقترح لمعالجة ذلك كله :

١ ــ ان تحصل الحكومة العراقية فورا على قرض خارجي لا يقل عن ستة ملايين دينار .

٢ ــ تخفض مصروفات الدولة الى ما كانت عليه في سنة ١٩٤٥ ــ ٤٤م المالية .

٣ ــ تخفيض عدد الموظفين والمستخدمين في جميع الوزارات ، بحيث لا يزيد عدد الموظفين عن العدد الداخل في جدول (ق) لسنة ١٩٤٥ ــ ٤٤م المالية ، وجعل عدد المستخدمين ــ بما فيهم الشرطة ــ مساويا لعددهم في تلك السنة .

٤ ــ الغاء جميع المخصصات التي تدفع الآن للموظفين « عدا مخصصات غلاء المعيشة » باي اسم كان .

٥ ــ الغاء جميع قوانين الخدمة التي سنت منذ سنة ١٩٤٥ ــ ٤٤م المالية ، والتي حملت الخزينة اعباء مالية ، والرجوع الى ما كانت عليه قبل السنة المذكورة .

٦ ــ اعادة النظر في مخصصات غلاء المعيشة ، وتخفيض المخصصات ، وجعلها تتناسب والحالة الاقتصادية السائدة الآن .

٧ ــ تخفيض مخصصات السفر ، والنقل ، وكذلك الايفاد ، تخصيصا يتناول جميع الزيادات التي اضيفت على المخصصات المذكورة منذ سنة ١٩٤٢م .

٨ ــ ايقاف جميع انواع الايفاد ، واستدعاء الموفدين لاغراض السياسة،وايقاف ارسال البعثات العلمية في هذه السنة ، مع حفظ حقوق المقرر ارسالهم للبعثات ، على ان ينظر في امرهم فيما بعد .

٩ ــ تزييد الاجور والرسوم الحالية .

١٠ ــ اعادة النظر في الضرائب الحالية بحيث يستهدف توزيع اعبائها على دافعيها توزيعا عادلا ، وفرض ضرائب ورسوم جديدة لتزييد ايرادات الدولة . اهـ .

وقد شرع مجلس الامة لوائح مالية استهدفت :

١ ــ جعل رسوم الاسماك ١٥ بدلا من ١٠ ٪ .

٢ ــ جعل رسوم استهلاك المواشي ١٢،٥ بدلا من ١٠ ٪ .

٣ ــ جعل رسوم الصيد ١٥ بدلا من ١٠ ٪ .

٤ ــ جعل رسوم الاستهلاك ١٢،٥ بدلا من ١٠ ٪ .

٥ ــ جعل ضريبة الاملاك ١٢،٥ بدلا من ١٠ ٪ لمدة سنتين اثنتين فقط .

٦ ــ وضع تعريفة كمركية جديدة زيدت بموجبها الرسوم الجمركية زيادة محسوسة .

٧ ــ تنزيل مخصصات غلاء المعيشة .

ولما كانت توصيات وزير المالية المقترحة تتناول مصالح الاعيان ، والنواب ، والوزراء ، وسائر المرموقين والمتنفذين ، فانها بقيت حبرا على ورق ، ولم ينفذ منها سوى ما تناولته التشريعات الملمع اليها آنفا ، وهي لا تمس مصالح المذكورين لا من قريب ولا من بعيد . وحتى لو نفذ البعض من التوصيات المثبتة اعلاه ، فانها لا تؤمن انقاذ الوضعين المالي والنقدي من الحالة الخطرة التي كانت البلاد تتخبط فيها . وعلى هذا رأى وزير المالية ان يتنصل من استمرار تدهور الوضع فتقدم بكتاب استقالته الآتي نصه :

بغداد في ١٩٤٨/١٠/٢٧م

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم .

تذكرون فخامتكم ما دار بيننا من الحديث حول الشؤون العامة عندما كلفتم بتأليف الوزارة ، وعندما وقع اختيار فخامتكم علي لاشغال منصب وزارة المالية . فانني مع رغبتي في التشرف بمزاملة فخامتكم ، كنت قد اعتذرت عن الاشتراك في الوزارة لاسباب اهمها :

(أولا) ان البلاد مشرفة على ضيق اقتصادي عام ، وازمة شديدة كانت قد بدت بوادرها من قبل ، بشكل يبعث على القلق من خطورة نتائجها .

و (ثانيا) ان وضع الدولة المالي قد تردى بحيث صار من الصعب اصلاحه بالطرق الاعتيادية ، بسبب الاسراف والتبذير ، وعدم العناية بالشؤون العامة ، ذلك الداء الذي استحكم واصبح من الادواء المزمنة ؛ حتى ان دوائر الايرادات قد ضعفت وهزلت اسوة بسائر دوائر الدولة ، بحيث ظهر عجزها عن حسن تقدير الضرائب وجبايتها .

وكان من اثر هذا الضعف ، في السياسة المالية ، ان استحالت ميزانية الدولة الى ارقام المبالغ التي يستطاع جبايتها ، وارقام المبالغ التي تنفق في رواتب الموظفين والمستخدمين ومخصصاتهم ، واهملت المشاريع العمرانية المنتجة ، التي تنهض باقتصاديات البلاد ، وتنعش الانتاج ، وتزيد الثروة العامة . وكان من ابرز آثار هذا الاهمال ان بلدا زراعيا (كالعراق) اشتهر بخصب تربته ، وازدهار زراعته منذ أقدم العصور ــ عجز عن انتاج الغذاء الكافي لقاطنيه ، واضطر لجلب الحبوب من الخارج . هذا فضلا عن استيراد جميع حاجاته الاخرى من البلاد الاجنبية .

ان هذه الاسباب اهابت بي عن قبول الوزارة ، واكبرت اقدام فخامتكم على تحمل أعباء المسؤولية في مثل هذه الظروف . واني في الواقع ما كنت لاتهيب الموقف، واتردد في قبول الوزارة من اول لحظة ، لو كنت مقتنعا من اني واجد الوسائل التي تمكنني من القضاء على اسباب الفوضى ، وتهيئة وسائل الاصلاح الضرورية لوضع الامور في نصابها . ومع كل ذلك فبعد ان قبلت الاضطلاع بالمسؤولية ، اخذت في الحال بالعمل على اعداد ميزانية للدولة ، يتحقق ؛ او يتقارب فيها التوازن بين الصرف والايراد ، وعملت على منع الصرف فيما لا ضرورة له ، والقضاء على سياسة التبذير، لاوفر المال الذي لا بد منه للقيام ببعض المشاريع العمرانية ، ولتلبية طلبات الجيش ، وتمكينه من درء الخطر الصهيوني الذي يهدد البلاد العربية ، وقد بسطت لفخامتكم التدابير التي اتخذتها لبلوغ هذه الغاية .

ان هذه التدابير التي اتخذتها بتأييد فخامتكم ، قد اوقفت تردي الامور المالية والاقتصادية الى حد . ولكن كلما تدبرت في الامر ، وزدت في الوضع بحثا واستقصاء، زدت قناعة بأن الداء متأصل ولا يمكن علاجه الا باتخاذ تدابير اساسية فعالة تجتثه من اصوله ، فقدمت لفخامتكم تقريري المرقم م/١٠٤٣ والمؤرخ في ١٩٤٨/١٠/٢٦ م ضمنته اقتراحاتي لاصلاح الحالة الاقتصادية العامة ، وانقاذ الوضع المالي مما آل اليه من العجز والانحطاط . وهذه الاقتراحات التي عرضتها بعد درس وتحقيق ، يجب ان تنفذ جملة واحدة ، ولكن بعضها ستظهر آثاره حالا ، كتخفيض نفقات الدولة ، وبعضها الآخر ستظهر فوائده بعد زمن غير قصير ، كايجاد مشاريع منتجة للنهوض بالزراعة والصناعة في المملكة . واني لا يداخلني اقل شك في ضرورة هذه الاصلاحات ، بجملتها وتفصيلها ، لدرء الخطر الذي يهدد اقتصاديات البلاد وماليتها، ولتمكين الدولة من القيام بواجباتها .

اعتقد ان فخامتكم تشاركوني الراي في ان التوصيات التي تضمنها تقريري

باجمعها انما يستطاع تنفيذها اذا كان الانسجام والتضامن تامين بين اعضاء الوزارة، حيث انهم يوقنون بضرورة هذه الاصلاحات ، ويؤمنون بها عن يقين ، وان يؤيدهم المجلس النيابي تأييدا مطلقا ، ويشرع اللوائح القانونية المهمة التي تقدم اليه لتخفيض النفقات ، وفرض الضرائب ، والرسوم الجديدة ، وتزييد نسبة الموجود منها . ويجب فوق ذلك ان تنال الحكومة تأييد جميع الهيآت ليتهيأ الراي العام لقبول الخطوات الاصلاحية عن رضى وقناعة ، ولا يستطاع النجاح وبلوغ الغاية الا باجتماع هذه العناصر الثلاثة ، والا فان فقد احدها كان النجاح بعيد المنال .

هذا واني ارى ــ بعد ان تدبرت الموقف ، وامعنت النظر فيه ــ ان الوزارة بعد تعديلها مرتين ، ظهر لها مناوؤن كثيرون في داخل المجلس وخارجه ، كانوا قبل ذلك من مؤيديها وانصارها ، وهذا وحده يكفي للشك في امكان الحصول على تأييد المجلس النيابي لتشريع اللوائح القانونية المهمة ، التي يجب تقديمها لتنفيذ التوصيات التي تناولها تقريري . ولذلك فقد تيقنت ــ بالنظر للاسباب والعوامل الآنفة الذكر ــ اني لا استطيع أن اعد الوسائل اللازمة لاصلاح الحالة المالية والاقتصادية اصلاحا تتطلبه سلامة البلاد فورا .

وعليه فاني آسف جدا اذ ارجو فخامتكم ان تتوسطوا في عرض الامر على صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ، واستصدار الارادة الملكية بقبول استقالتي من منصب وزارة المالية ، شاكرا لفخامتكم ولزملائكم الكرام ما لقيته من كريم المعاضدة والموازرة خلال مدة اضطلاعي بمسؤولية مشاركتكم اعباء الحكم ، تلك المعاضدة التي أعتز بها ، داعيا المولى ان يأخذ بأيدينا الى ما فيه خير البلاد ، تحت ظل جلالة مولانا الملك المعظم ورعاية سمو الوصي وولي العهد المعظم .

المخلص : علي ممتاز الدفتري

وقد صدرت الارادة المرقمة ٧٠٢ بقبول هذه الاستقالة ، وباسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى الرئيس الباجهجي ورد رئيس الوزراء على كتاب الاستقالة بهذا الجواب :

الرقم ٥٢٠٠ — التاريخ ١٩٤٨/١١/١٥م

عزيزي معالي السيد علي ممتاز المحترم

بعد التحية : تلقيت كتابكم الذي طلبتم به توسطي لدى المقام السامي في قبول استقالتكم من منصب وزارة المالية ، وبناء على رغبتكم هذه فاني سارفع استقالتكم الى السدة الكريمة وسابلغ معاليكم النتيجة . وفي هذه المناسبة اود ان اعرب لكم عن عظيم شكري وامتناني لما لمسته منكم من معاضدة خلال تحملكم اعباء المسؤولية وتقبلوا احترامي .

المخلص : مزاحم الباجه جي

تأليف لجنة برلمانية :

على اثر تقديم وزير المالية التقرير الذي شكا فيه سوء الوضع المالي في العراق، الف مجلس الوزراء لجنة من بعض الاعيان والنواب في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٨م لدراسة هذا التقرير ، وحصر مهمتها في أمرين رئيسيين :

« الاول : ابداء المقترحات والتوصيات المؤدية الى تقليل نفقات الدولة، وضغط المصروفات . والثاني : تقديم المقترحات المؤدية الى تزييد الواردات سواء بايجاد منابع جديدة للايراد ، او باعادة النظر في الضرائب الحالية » اهـ .

اما ما يتعلق بالامر الاول :

« فقد وجدت اللجنة بنتيجة الدرس بأن التوسع في التشكيلات دون مبرر ، أو حاجة ماسة تقتضيها مصلحة الدولة ، والتبذير في الاسراف في اوجه الصرف والنفقات ، خصوصا في السنوات الاخيرة ، قد بلغا درجة تجاوزت حدود المعقول ، وفاتت مقاييس الحاجة » .

واقترحت حلولا لذلك : منها الرجوع بملاك الدولة . . . الى ما كان عليه في سنة ١٩٤٤م . واقصاء العناصر غير الصالحة من حيث الكفاءة والنزاهة من خدمة الدولة، والغاء مخصصات غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين ، الذين تتجاوز رواتبهم المئة دينار شهريا ، وخفضها لمن كانت رواتبهم دون هذا الحد ، والغاء الامتيازات المالية الممنوحة بموجب قوانين خدمة خاصة صدرت سنة ١٩٤٤ م حتى الآن ، لتحقيق العدالة والمساواة بين جميع موظفي الدولة . . . الخ .

واما ما يتعلق بالامر الثاني ، فقد اوصت اللجنة ان يعاد النظر في التشكيلات الحالية ، المعهد اليها جباية اموال الدولة ، والاهتمام بأمر الجباية ، وجمع السلفات من ذوي النفوذ والشركات ، واسترداد رسوم البنزين من البلديات ، واستبدال ضريبة الاستهلاك بضريبة مقطوعة على الوحدة القياسية ، والدخول في مفاوضات مع شركات النفط لغرض تأمين موارد جديدة للخزينة . . . الخ .

ولما كان معظم هذه التوصيات تمس مصالح فريق من الهيآت التشريعية ، والتنفيذية ، وذوي النفوذ ، فقد بقي التقرير وتوصياته حبرا على ورق ، حتى اذا عاد السيد نوري السعيد الى الحكم في السنة التالية اوجد ارادات نفطية انقذت الوضع الى مدة ما .

استقالة العمري

لم تنته الازمة التي اثارتها التبدلات الوزارية بما حصل في مجلس النواب من صراخ وضجيج فان السيد مصطفى العمري ، الذي اخذت منه « وزارة الداخلية »

واصبح وزيرا بلا وزارة ، ما كاد يرجع الى العراق حتى تقدم بكتاب استقالته من منصبه الجديد وهو :

بغداد ١٩٤٨/١١/٦م .

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم .

بعد التحية : تتذكرون فخامتكم بانني باصرار فخامتكم كنت قد تشرفت بقبول مزاملتكم ، في الوقت الذي كنت باشد الحاجة الى الاستراحة والمعالجة خارج العراق. ومع هذا ورغبة في خدمة المصلحة العامة ، فقد بقيت متحملا المسؤولية مع فخامتكم والزملاء المحترمين حتى تأجل مجلس الامة فاضطررت لترك العراق لاجل المعالجة ، وبعد اجراء العملية الجراحية وعودتي الى العراق ، شعرت بعدم تمكني من تحمل المسؤولية الوزارية . لهذا اقدم استقالتي هذه ، وارجو عرضها على صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ليتفضل بقبولها . وانني اشكر فخامتكم والزملاء المحترمين على التعاون الذي رايته مدة اشتغالي معكم وتفضلوا بقبول احترام المخلص .

مصطفى العمري

صورة منه لمعالي رئيس الديوان الملكي المحترم

وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة ٦٩٦ بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩٤٨م بقبول هذه الاستقالة ، ووجه الرئيس الى الوزير المستقيل هذا الكتاب دون ان يعين بمحله احدا :

الرقم ٥٠٤٠ التاريخ ١٩٤٨/١١/٧م

عزيزي معالي السيد مصطفى العمري المحترم

بعد التحية : تلقيت كتابكم المؤرخ ١٩٤٨/١١/٦م ، الذي طلبتم به توسطي لدى المقام السامي في قبول استقالتكم من منصب ـ وزير بلا وزارة ـ للاسباب الصحية التي أوضحتموها . وبناء على رغبتكم هذه ، ولاعتقادي بأن معاليكم في حاجة الى الراحة في الوقت الحاضر ، فاني سارفع استقالتكم الى السدة الكريمة ، وسابلغ معاليكم النتيجة .

وفي هذه المناسبة اود ان اعرب لكم عن شكري وامتناني لما لمسته منكم من معاضدة خلال مدة تحملكم اعباء المسؤولية متمنيا لكم الصحة وتقبلوا احترامي .

المخلص : مزاحم الباجه‌جي

صورة لمعالي رئيس الديوان الملكي ـ للاطلاع

القتال فالهدنة في فلسطين

استئناف القتال :

لما اكره مجلس الامن ، التابع الى هيئة الامم المتحدة ، الدول العربية على قبول

الهدنة الاولى ، وايقاف القتال في فلسطين اعتبارا من يوم ١١ حزيران ١٩٤٨م ، عين المجلس وسيطا له بينه وبين العرب واليهود هو « الكونت برنادوت » ووضع شروطا من شأنها ان تحول دون استفادة احد الطرفين من فرصة الهدنة ، ولكن « اليهود استفادوا منها استفادة كبيرة لتعزيز موقفهم الحربي ، بالحصول على مقادير كبيرة من الاسلحة ، والاعتدة ، والطائرات ، والمحاربين ، بعكس الحكومات العربية التي لم تتمكن من الحصول على احتياجاتها من ذلك » (١) لانها اعتمدت على شرف مجلس الامن فلم تحاول نقض شروط الهدنة .

لم يتوصل « الكونت برنادوت » الى حل يرضي العرب او اليهود خلال مدة الهدنة ، فحاول تمديد اجلها بمختلف وسائل الضغط والاكراه ، ولكن ضعف ثقة الحكومات العربية بمجلس الامن ، وهياة الامم ، حال دون ذلك ، فاستؤنف القتال في التاسع من تموز ١٩٤٨م ، وعندها شعرت هذه الحكومات بان المبادأة انتقلت من العرب الى اليهود ، وخسر العرب اللد ومطاره ، والرملة، وصفد ، والناصرة ، وقرى عربية كثيرة ، واتسع نطاق التشريد والهجرة .

ويقول « تقرير لجنة التحقيق البرلمانية » في ص ٤١ :

« ان دور الهدنة الثانية ، التي فرضها مجلس الامن فرضا في ١٨ تموز ١٩٤٨م، كان مليئا « بالاحداث والتطورات المختلفة ، ولكنها جميعها لم تبلغ في الخطورة ما اظهرته الدول العربية من الانصراف التام عن القتال ، وجنوح اكثرها الى الحلول السلمية وقبول الامر الواقع حتى بلغت في نهاية المطاف اتفاقيات الهدنة الدائمة . ومحادثات لوزان التي اعترفت فيها اربع دول عربية بالتقسيم ودولة اسرائيل » .

العراق والهدنة :

على ان العراق لم يقبل بالهدنة الثانية بصورة مطلقة . فعندما تقرر دعوةاللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية الى الاجتماع في بيروت في منتصف تموز ١٩٤٨م ، لبحث موضوع الهدنة ، سافر رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي الىالعاصمة اللبنانية في ١٦ من هذا الشهر ، منيبا عنه وزير المواصلات والاشغال جلال بابان في وكالة رئاسة الوزراء ، ووزير المالية علي ممتاز في وكالة وزارة الخارجية ، وبذل جهودا صادقة لحمل الدول العربية على عدم وقف القتال او قبول الهدنة الثانية. ولما راى تمحلا من بعض الدول العربية حيال الهدنة المقترحة ، ابرق الى بغداد ما يلي :

من رئيس الوزراء .

تذاكرت مساء اليوم (السبت ١٩٤٨/٧/١٧م) اللجنة السياسية للجامعة في امر قبول او رفض طلب مجلس الامن بخصوص الهدنة . ظهر لنا ان مصر ، وشرق الاردن ، والمملكة العربية السعودية ، واليمن ، تميل صراحة الى قبول الهدنة . لبنان

---

(١) تقرير « لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين » ص ٣٨ .

متردد ولكنه يميل الى القبول . سورية لم تقرر حتى الآن خطة نهائية . سيجتمع مجلسها النيابي ومجلس وزرائها صباح يوم الاحد ، ويبحث طلب مجلس الامن، ويقرر ما يراه مناسبا . ان العامل الرئيسي لاتجاه الاقتراح نحو قبول مبدأ الهدنة ، هو تصدع الجبهة الوسطى ، وما انتجه من تخوف الجيوش العربية من الاستمرار في القتال بعد ان لم تتمكن من تحقيق الاهداف المرجوة من دخولها فلسطين واضطرارها على الوقوف موقف المدافع ، وما في ذلك من اخطار واحتمالات . اعقدوا مجلس الوزراء تحت رئاسة سمو الوصي المعظم فورا واخبرونا بما يتقرر في الاجتماع حالا . تنتهي مدة انذار مجلس الامن في الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الاحد ثمانية عشر تموز اهـ .

عراقية

وقد عقد مجلس الوزراء السوري جلسته المرتقبة فييوم ١٨ تموز ، وقرر رفض الهدنة المقترحة من قبل مجلس الامن ، فابرقت السفارة العراقية في بيروت ما يلي :

من فخامة رئيس الوزراء .

في الاجتماع الذي عقد ليلا ، رفضت سورية الهدنة ، وتأجل الاجتماع الى ظهر الاحد .

عراقية

فاتخذ مجلس الوزراء العراقي قرارا مماثلا بالرفض ، وطيَّر البرقية التالية :

عراقية – بيروت

ما يلي لفخامة رئيس الوزراء : برقيتيكم المؤرختين في السابع عشر والثامن عشر الجاري . اجتمع مجلس الوزراء ، وقرر لزوم الاتفاق مع الدول العربية بخصوص الاستمرار على القتال . تفضل الحكومة العراقية رفض الهدنة . ١٨ تموز ١٩٤٨م

خارجية

ولكن اللجنة المذكورة اتخذت قرار وقف القتال بالاكثرية ، ولما عاد الرئيس مزاحم الى بغداد في ٢٢ تموز ، امر باصدار هذا البيان الرسمي :

« وافقت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية على قرار مجلس الامن القاضي بوقف القتال واعلان الهدنة في فلسطين . وقد اتخذت اللجنة المذكورة القرار الآنف الذكر بأكثرية الاصوات ، اذ خالفت القرار ورفضت الهدنة كل من حكومتي العراق وسورية ، ووافقت على الهدنة كل من حكومات مصر ، والمملكة العربية السعودية ، ولبنان ، والمملكة الاردنية الهاشمية ، واليمن » .

مدير الدعاية العام

وقد استنكرت الاحزاب السياسية في العراق قرار اللجنة السياسية بوقف القتال وقبول الهدنة ، وعدّت الانصياع لاوامر مجلس الامن في فرض الهدنة، اعترافا ضمنيا بقيام اسرائيل ، وطعنا للكرامة العربية فاصدرت هذا البيان :

« ايها الشعب الكريم !

ان القرار الاليم الذي اصدرته اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، جاء ضربة قاضية للاماني الوطنية ، التي كانت تجد في مواصلة الجهاد المقدس حتى يتم النصر ، السبيل الوحيد لتحرير فلسطين ، وانقاذها من المؤامرات الاستعمارية التي تريد اقتطاعها ، وتمكين الصهاينة من تأليف دولتهم الموهومة فيها ، خلافا لارادة الامة العربية ، ولارادة عرب فلسطين ، وحق تقرير مصيرهم بأنفسهم . ولما كان هذا القرار سيحول دون كسب قضية العرب العادلة ، هذه فان الاحزاب العراقية الثلاثة قد وجدت ان تدعوك ايها الشعب الكريم للقيام بمظاهرة سلمية صامتة لشجب هذا القرار ، والتأكيد على ضرورة مواصلة الكفاح من اجل فلسطين .

فندعوك ايها الشعب الكريم الى المساهمة في هذه المظاهرة السلمية الصامتة ، التي تعتبر اظهارا لشعور العراقيين ، ووسيلة للتعبير عن ارادة الامة العراقية في مواصلة القتال حتى الظفر النهائي . عاشت فلسطين دولة عربية حرة مستقلة » .

كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ، محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ، عبد الوهاب محمود نائب رئيس حزب الاحرار .

وقد تمت هذه المظاهرة السلمية في يوم الجمعة الموافق ٢٣ تموز ١٩٤٨م، بعد ان اجازت « قيادة منطقة بغداد » الاحزاب السياسية وجمعية الصحفيين القيام بها، واتخذت التدابير المقتضاة للحيلولة دون وقوع ما يكدر صفو الامن والراحة ، وابرق رؤساء هذه الاحزاب البرقية الآتية الى رؤساء وزراء الدول العربية في بغداد ، ودمشق ، وبيروت ، وعمان ، والقاهرة ، وصنعاء ، والرياض ، والى جامعتهم في القاهرة :

« باسم احزابنا ، وباسم عشرات الالوف من المتظاهرين اليوم في بغداد ، استنكارا لقرار اللجنة السياسية للجامعة العربية لايقاف القتال في فلسطين ، خلافا للامة العربية ، وخضوعا لمجلس الامن الجائر الموالي لمطامع الصهيونية ، والذي من شأنه دعم كيان الدولة اليهودية المزعومة على حساب الشعب العربي ، الذي لا ينشد غير حقوقه الطبيعية في تقرير مصيره ، فاننا نحتج اشد الاحتجاج ، طالبين الاستمرار بالقتال حتى يتم القضاء على الدولة اليهودية المزعومة ، لانه الطريق الوحيد لانقاذ فلسطين من العصابات الصهيونية » (١) .

رئيس حزب الاستقلال محمد مهدي كبه ، نائب رئيس حزب الاحرار عبد الوهاب محمود ، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي .

---

(١) العدد ٤٣٤ من جريدة « لواء الاستقلال » الصادرة بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٤٨ م .

وللتاريخ نذكر : ان الرئيس الباجهجي اقترح على اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ان تنسحب الدول العربية من عضوية هياة الامم المتحدة ، احتجاجا على قرار مجلس الامن بشان فلسطين ، فلم تقر الاكثرية هذا الاقتراح ، فاصر على وجوب مواصلة القتال فلم يفلح . وان الحزب الشيوعي السري في العراق اصدر « منشورا سريا بلغت باصحابه الجراة والقحة ان تحدّوا الشعوب العربية كلها ، وتحدّوا مصالحها وامانيها الواضحة ، فاصدروا منشورا طالبوا فيه بوقف القتال في فلسطين ، وسحب الجيوش العربية منها ، وذلك ترديدا لسياسة الاتحاد السوفياتي، ومطالب ممثله في مجلس الامن » (١) .

وفد برلماني :

وارتأى « البرلمان العراقي » ان يؤلف وفدا برلمانيا لزيارة جبهات القتال في فلسطين ، وتفقد امور اللاجئين ، فتالف الوفد من السادة :

١ ـ محمد مهدي كبه . ٢ ـ عبدالله الدملوجي . ٣ ـ اركان عبادي . ٤ ـ علي حيدر سليمان . ٥ ـ شعلان السلمان الظاهر . ٦ ـ احمد العجيل . ٧ ـ مولود مخلص . ٨ ـ اسماعيل نامق . ٩ ـ عبد الهادي الجلبي . ٧ ـ حازم شمدين آغا . ١١ ـ رفائيل .

وسافر الوفد الى عمان جوا في يوم الاربعاء الموافق ٢٨ تموز ١٩٤٨م ، فقابل الامير عبد الاله ، الذي كان قد سافر لتفقد جبهات القتال من قبل ، واجتمع بالملك عبدالله ، ثم زار الجبهات التي يقاتل فيها الجيشان : العراقي والاردني ، واتصل بالقادة العراقيين والاردنيين ، وبالضباط البريطانيين الذين يخدمون في الجيش الاردني ، وانتهز فرصة مرور الملك فيصل الثاني بسورية ولبنان في طريقه الى انكلترة ، لاكمال تحصيله في مدارسها ، فقرر المشاركة في حفلات الاستقبال التي تقام لجلالته ، وجاء الى بيروت في اول آب ، واجتمع بالمسؤولين والوطنيين من سوريين ولبنانيين ، وتفقد الجبهات السورية واللبنانية . ثم عاد الى بغداد فبلغها في ٧ آب ١٩٤٨م ، وقدم تقريرا سريا مطولا عن رحلته ـ لدينا نسخة منه ـ ضمنه ملاحظاته، وما سمعه من مختلف الجهات . وكان مما جاء في الملحق العسكري لهذا التقرير :

« لم تكن هناك خطة عسكرية منسقة تنسيقا دقيقا مبنية على تقدير موقف دقيق وصحيح ، ولم تكن القيادة موحدة بالمعنى الصحيح ... وهناك هفوات من التحشد، الامر الذي ادى الى ضياع المباغتة ، وفقدان قابلية الحركة للجيوش العربية . فان عدم تقدم الجيش المصري ـ مثلا ـ عن الحد الذي وصل اليه ، وعدم تعاونه مع القيادة الشمالية (٢) ، وهو شكوك المصريين في القيادة الاردنية، المتاثرة بنفوذ الاجنبي، الامر

---

(١) الدكتور فاضل حسين في كتابه (تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي) ص ٢٣٦ .

(٢) يقول توفيق السويدي في ص ٤٨٦ من مذكراته ان مزاحم الباجهجي كان يسند السبب المباشر لضياع فلسطين « الى الملك عبد الله ، والامير عبد الاله ، فيدعي انهما متفقان مع الانكليز على ترك قسم

الذي دعا الجيش المصري الى الوقوف بمكانه ، وعين الشكوك دعت الجيش الاردني ان لا يرسل قوات كثيرة الى اللد ، المحافظة على مطاره ، وهو من المطارات المهمة في الشرق الاوسط ، بداعي ان جناحه الايسر مكشوف لعدم تقدم الجيش المصري » .

اما ما جاء في الملحق السياسي لهذا التقرير فهذه خلاصته :

١ ــ ان الغاية من الحملة العسكرية ، التي اشتركت فيها الدول العربية ، لم تكن واضحة ولا مفهومة .

٢ ــ عدم حصول التفاهم التام بين الحكومات العربية من جهة ، وبينها وبين زعماء فلسطين من جهة اخرى ، حول مصير ومستقبل الحكم فيها .

٣ ــ كان لسياسة بريطانية في فرض الهدنة ووقف القتال ... الاثر الفعال في التطورات السياسية ، والعسكرية ، التي حدثت في فلسطين .

٤ ــ امتناع بريطانية عن الوفاء بتعهداتها لتقديم الاسلحة ، والعتاد للعراق ، ولبعض الدول العربية الاخرى .

٥ ــ عدم مساهمة الفلسطينيين مساهمة فعالة ... للدفاع عن بلادهم .

٦ ــ استفادة اليهود من كل قواهم وامكانياتهم في الحقل السياسي الدولي اهـ.

ولتقرير « الوفد البرلماني العراقي » ملحق آخر عن مشكلة الذين اضطروا للنزوح عن ديارهم لا دخل له بهذه الالمامة .

حكومة عموم فلسطين :

استعد اليهود لاقامة دولتهم في فلسطين منذ صدور وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧م . تساندهم في ذلك المملكة المتحدة البريطانية بما تملكه من اموال ؛ واعتدة ، ووسائل ضغط واكراه منوعة ، وتفنن العرب في الاحتجاج اللفظي على هذا الاستعداد منذ ذلك الحين . حتى عرف عنهم انهم « رجال اقوال دون افعال » ولما تدخلت الحكومة الامريكية في القضية الفلسطينية ، فاسرّت الى بريطانية ان تنهي انتدابها على فلسطين ، وتترك امرها الى هيأة الامم المتحدة ، ضاعف اليهودنشاطهم؛ وأعدوا العدة حتى في تهيأة الجهاز الكامل لاقامة دولتهم ، ومن ذلك ضربهم النقود ؛ واعدادهم الطوابع البريدية والمالية ، فما ان حل اليوم الخامس عشر من ايار ١٩٤٨م، الا وكانت الدولة اليهودية حقيقة واقعة . اما العرب فقد استمروا في الاحتجاج ،

مهم من فلسطين لليهود ، وما تبقى يعود الى شرق الاردن ... ولما استقالت وزارة مزاحم ، واعقبتها وزارة نوري السعيد ، وبالنظر للضجة الطائشة التي قامت بها الصحافة العربية ، ومنها الصحافة المصرية ... اضطرت وزارة نوري الى استصدار قرار من مجلس النواب بتاليف لجنة تحقيق برلمانية لتثبيت الوقائع ، وسردها ، ونشر ما يؤيدها من وثائق ليتسنى معرفة ما كان يجري وما كان يقال » .

والتظاهر ، وفي التصريحات المخيفة (١) الى جانب قتالهم الصوري في فلسطين .

وفي ايلول ١٩٤٨م ، تبنت الحكومة المصرية فكرة اقامة حكومة عربية في فلسطين يطلق عليها اسم « حكومة عموم فلسطين » ويعين عطوفة احمد حلمي باشا حاكما عليها . فرحب العراق بهذه الفكرة ، اعتقادا منه بأن الحكومة المصرية ، بالنظر الى امكانياتها المالية والاقتصادية والعسكرية ، والى ثقافتها الواسعة ومركزها السياسي الممتاز ، يجب ان تتزعم البلاد العربية جميعها ، ويكون لمقترحاتها وآرائها المقام الاسنى . فقرر مجلس الوزراء العراقي في ٩/١٠/١٩٤٨م « الاعتراف بحكومة عموم فلسطين » ولم تر حكومات المملكة العربية السعودية ، وسورية ، ولبنان ، بدا من مجاراة العراق في هذا الاتجاه . اما المملكة الاردنية الهاشمية فبالنظر لما ذكرناه في اول المجلد السابع من هذا الكتاب : ان الحكومة البريطانية كانت قد دعت العاهل الاردني الى زيارة لندن في ٢١ شباط ١٩٤٦م زيارة رسمية ، تمهيدا لتحقيق استقلال هذه الامارة « يومئذ » وضم القسم العربي من فلسطين اليها ، اذا ما حان الوقت لاعلان تقسيم فلسطين بين العرب واليهود فانها « اي المملكة الاردنية الهاشمية » عارضت اقامة « حكومة عموم فلسطين » معارضة شديدة وهددت باتخاذ اقصى الاجراءات التي من شأنها احباط هذه الفكرة على اساس « انها لن تكون اكثر من اعلان رمزي لا قدرة فعلية له على صيانة الاجزاء العربية من فلسطين ، فضلا عن استرداد الاجزاء المغتصبة » (٢) .

وبينما الخلاف قائم على اشده بين الاردن من جهة ، وبقية الدول العربية من جهة اخرى ، حول اقامة الحكومة ، موضوعة البحث ، اذا برهط من الاردنيين ، والفلسطينيين ، النازحين يعقدون « بوحي من الحكومة الاردنية » اجتماعا في « أريحا » في يوم ١ كانون الاول ١٩٤٨م ويقررون اعلان انضمام القسم العربي من فلسطين الى المملكة الاردنية الهاشمية ، فيسيء هذا القرار وقعا في النفوس ، ويكون سببا لتفكيك اواصر الوحدة العربية ، وعاملا من العوامل المؤدية الى تقوية اليهود . وهذه نصوص مقررات أريحا بالحرف :

مقررات اريحا :

« تلبية لرغبة الشعب العربي الفلسطيني ، المقيم منه والنازح ، انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني باريحا في اليوم الاول من ديسمبر الجاري ، لتقرير مصير فلسطين ، واتخذ المؤتمر المقررات التالية بالاجماع ، وهي بالحرف :

---

(١) من ذلك ما قاله رئيس وزراء لبنان ، السيد رياض الصلح ، اثر انفضاض مؤتمر بلودان :
« ان المؤتمر اتخذ قرارات سرية عظيمة ستهز العالم هزا اذا ما عرف امرها ، فاذا بالمستر سبيرس ممثل بريطانية في دمشق يقول : كان الممثلون العرب يتسابقون لاطلاعي على ما اتخذ في بلودان من مقررات سرية » .

(٢) تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ٥٢٤ للسيدين الاستاذين سليمان موسى ومنيب الماضي .

المقرر الاول ــ لما كانت فلسطين جزءا من سورية الطبيعية ، وكان الانتداب الذي فرض عليها بغير رضا اهلها ، واستمر حتى ١٥/٥/١٩٤٨م ، حائلا دون وصولها الى الاستقلال ، او انضمامها الى احد الاقطار الشقيقة المستقلة، ولما كان اهل فلسطين اليوم يرون في ضوء الواقع من الاوضاع السياسية والعسكرية في فلسطين ، ان الوقت قد حان للعمل الحاسم لصيانة مستقبلهم ، وتقرير مصيرهم النهائي ، والاشتراك مع الاقطار العربية المجاورة في حياة حرة مستقلة ، فان هذا المؤتمر يقرر ان تتألف من فلسطين والمملكة الاردنية الهاشمية مملكة واحدة ، وان يبايع جلالة الملك عبدالله بن الحسين ملكا دستوريا على مملكة فلسطين .

المقرر الثاني ــ يشكر المؤتمر الدول العربية على ما بذلته من جهود عسكرية ، وسياسية ، لحفظ عروبة فلسطين ومقدساتها ، ويحيي جيوشها العربية المرابطة في مختلف انحاء البلاد ، ويطلب من الدول العربية ان تتم مهمة التحرير التي اعلنتها عند دخول فلسطين .

المقرر الثالث ــ يطلب المؤتمر من دول الجامعة العربية ، ومنظمة الامم المتحدة، المبادرة الى اتخاذ الوسائل الفعالة لاعادة النازحين من عرب فلسطين الى بلادهم ، بأقرب وقت ممكن ، واعطائهم التعويض المالي الكافي عما اصابهم من خسائر .

المقرر الرابع ــ يقرر المؤتمر ان يرفع قرار المبايعة ، التي اعلنت بالاجماع ، في هذا المؤتمر وقرار طلب توحيد البلدين الشقيقين الى حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله بن الحسين عاهل المملكة الاردنية الهاشمية ، بعد انفضاض المؤتمر بلا تراخ ، وان يتم تبليغ المقررات بجملتها الى دول الجامعة العربية ، ومنظمة الامم المتحدة ، والممثلين السياسيين في عمان « اهـ .

صدى هذه المقررات :

اثارت مقررات « مؤتمر اريحا » عاصفة من الاستياء في مصر ، والسعودية ، واليمن ، وفي سورية ، ولبنان ، والعراق ، مع انها كانت نتيجة طبيعية لزيارة الامير عبد الله العاصمة البريطانية واعلان الاردن دولة مستقلة . وطالبت حكومتا مصر والمملكة العربية السعودية اقصاء « الاردن » من عضويتها في «جامعة الدول العربية» لانها تريد ان تبني مجدا لها على اشلاء عرب فلسطين . وعقد الوصي الامير عبد الاله مؤتمرا في البلاط الملكي ببغداد في ١٤ كانون الاول ١٩٤٨م ، حضره اعضاء الهيأة الوزارية القائمة ، كما حضره رئيسا مجلسي الاعيان والنواب ، ورؤساء الوزراء السابقون ، وبعض الوزراء البارزين ، وجرى البحث حول تطورات قضية فلسطين، ومقررات مؤتمر اريحا ، فاجمعت الكلمة على وجوب ارسال وفد الى عمان لاقناع الملك عبد الله بضرورة التريث ، وعدم التسرع بوضع هذه المقررات موضع التنفيذ ، وندب السادة نوري السعيد ، وجميل المدفعي ، وجلال بابان ، للقيام بهذه المهمة ، فسافر هذا الوفد الى عمان في السادس عشر من كانون الاول ١٩٤٨م ، وبذل مجهودا

حميدا لحمل العاهل الاردني على ضرورة وقف تنفيذ مقررات اريحا ، خشية ان تتصدع وحدة العرب ، وتنهار جامعة دولهم (١) .

بيان الوزارة :

على ان « وزارة مزاحم الباجه جي » لم تكن مرتاحة الى هذه المقررات ، ولا راضية بالخطوة التي خطاها الاردن ، كما انه لم يكن بوسعها اقرار طلب مصر والسعودية باخراج « المملكة الاردنية الهاشمية » من حظيرة « جامعة الدول العربية » نظرا لان الحكم في العراق وفي الاردن بيد عائلة واحدة ، هي العائلة الهاشمية ، فأرادت ان تخفف من حدة التوتر ، فاصدرت البيان في ١٧ كانون الاول ١٩٤٨م :

« ان سياسة الوزارة العراقية القائمة بصدد فلسطين ، سبق ان اعلنت واذيعت داخل مجلس الامة وخارجه ، وفي اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية ، ونشرت في الصحف وغيرها . وهي باقية كما كانت دون ان يطرا عليها اي تغيير ، لانسجامها مع سياسة الدول العربية ، ولهذا فليس من الممكن ان تؤثر عليها المؤتمرات والاجتماعات السابقة او اللاحقة .

فالوزارة القائمة مع احتفاظها بتلك السياسة ، وانصرافها الى تحقيق اهداف القرار الذي اصدره مجلس الامة بالاجماع ، في الاجتماع الذي عقد يوم الاحد ١٩٤٨/١١/٢٨م ، ستواصل جهودها لازالة عوامل الشقاق والخلاف بين بعض الجهات العربية ، متوخية في ذلك تقريب وجهات النظر بينها تحقيقا للوحدة التامة ، ودرءا لتصدعها » .

١٩٤٨/١٢/١٧م — وكيل مدير الدعاية العام (٢)

مباريات خطابية :

واعرب رئيس الوزراء السيد الباجه جي ، عن رغبته في عقد جلسة مشتركة من الاعيان والنواب ، تعقد في يوم الاربعاء الموافق ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٨م ، للادلاء بما لديه من معلومات جديدة حول قضية فلسطين ، فعقدت الجلسة المطلوبة في التاريخ المذكور ، وانتهزها المسؤولون عن ضياع فلسطين فرصة للادلاء بمعلومات مطولة لا

---

(١) وافق الملك عبد الله اخيرا على تأجيل مصادقته على قرارات « مؤتمر اريحا » الى اجل غير مسمى ، على شرط ان تمتنع الدول العربية عن مد اية مساعدة ، مادية كانت او معنوية الى « حكومة عموم فلسطين » .

(٢) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ٥٥٢ بتاريخ ١٧ كانون الاول ١٩٤٨ م .

وفي تصريح لرئيس الوزراء في جلسة مجلس النواب في ٣٠ كانون الاول ص ١٢٢ :

« ان الحكومة العراقية لا تعترف بمؤتمر اريحا ولا باي قرار اصدره سابقا او لاحقا ، فالحكومة العراقية سياستها منسجمة مع سياسة الجامعة العربية ، ولا يمكن لها ان تشذ في وقت من الاوقات عن مقررات الجامعة المذكورة » .

تخرج في مجموعها عن القرارات والبيانات التي اثبتناها في الجزءين ٧ و ٨ من كتابنا هذا . وبالاجمال كان المتكلمون في الجلسة المشتركة التي عقدت في ٢٤ و ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٨م من الاعيان والنواب :

مزاحم الباجه جي ، وعبد المهدي ، وجميل الاورفلي ، ونصرة الفارسي ، وصالح جبر ، وعبد المجيد عباس ، وعبد الرزاق الحمود ، ومحمد رضا الشبيبي ، ومحمد مهدي كبه ، ونوري السعيد ، وعبد الرحمن الجليلي ، وحسن عبد الرحمن، وفائق السامرائي ، وسعد عمر ، وعبد الرزاق الظاهر ، وبهاء الدين نوري ، وتكلم عن عدم دستورية الجلسة المشتركة السيد حسين جميل .

وليس من شأن « تاريخ الوزارات العراقية » ان يضم بين طياته كل ما دار في هذه الجلسة التاريخية من مباريات ، واتهامات ، ومدافعات ، لان ضبوط البرلمان العراقي وفرت علينا هذه النقول ، ولكنا نقول ان الجلسة المشار اليها لم تنته الا بعد اتخاذ قرار اجماعي تقدم به كل من السادة : حامد النقيب ، وعبد المهدي ، ومجيد عباس ، وجعفر مكوطر ، وسعد عمر ، ومهدي السيد نور ، وجميل الاورفلي ، وعبدالله الدملوجي ، ومحمد جواد حيدر ، وغازي العلي ، وصديق ميران ، وبهاء الدين نوري ، ومتى سرسم ، وخضر احمد ، وفرحان العرس ، وعلي رفيق ، ووافق عليه الاعيان والنواب معا وهذا نصه :

رئاسة مجلس الامة

« بناء على المذاكرات التي جرت ، نقترح ان يتخذ مجلس الامة قرارا بتوجيه الحكومة بالقيام فورا بما يقتضي لتنفيذ الامور التالية :

اولا ــ وضع خطة عسكرية عربية موحدة للدفاع عن فلسطين ، يوضح فيها لكل جيش من الجيوش العربية واجباته واهدافه .

ثانيا ــ وضع خطط سياسية عربية موحدة ، مقرونة بتأييد صريح قطعي من ذوي الحل والعقد والمسؤولين في الدول العربية ، تعين بصراحة ووضوح ، الاعمال الحاسمة التي ينبغي القيام بها للقضاء على اية محاولة لتكوين دولة يهودية في فلسطين ، ومن ضمن ذلك الخطة التي يجب اتباعها لمقاومة اي قرار تتخذه هيأة الامم المتحدة ، لتكوين دولة يهودية في فلسطين .

ثالثا ــ ان تستهدف الخطط الواردة في المادتين ١ و ٢ في اعلاه العمل السريع بجميع الوسائل العسكرية ، والسياسية ، لتطهير اراضي فلسطين من العصابات اليهودية ، ومن ضمنها مدينة القدس بكاملها ، وذلك لخطورة اهميتها من النواحي العسكرية ، والسياسية ، والدينية » اهـ (١) .

هذه هي المقررات التي اتخذها مجلس الامة في جلسته التاريخية . والمتتبع

---

(١) محاضر مجلس الاعيان « الاجتماع غير الاعتيادي » لسنة ١٩٤٨ م ص ١١٢ .

لقضية فلسطين . واحوال فلسطين ، وامور فلسطين ، يدرك اهمية هذه القرارات اذا ما قارن بينها وبين الحالة الراهنة التي تسود فلسطين « وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون » (١) .

وساطة مجلس الامن :

لم تكتف الحكومتان : البريطانية والامريكانية بما انزلتاه بالعرب من ضروب الذل والمسكنة في قضية فلسطين ، فقد حملتا مجلس الامن التابع الى هياة الامم على ارسال وفد الى العراق وصل الى بغداد يوم ٢٨ كانون الاول ١٩٤٨م ، لحمل الحكومة العراقية على مهادنة اليهود . وقد زار هذا الوفد رئيس الوزارة العراقية السيد الباجه جي لهذا الغرض ، فصرح الرئيس عما دار بينه وبينهم في الرد الذي القاه في مجلس النواب وهو :

« زارني قبل يومين ، اي يوم الثلاثاء صباحا ، ثلاثة اشخاص قالوا انهم يمثلون الوساطة التي يمثلها مجلس الامن الموقر . احدهم فرنسي قال : انه نائب وكيل الوسيط ، والآخر امريكي جنرال اسمه رايلي قال : انه مراقب الاوضاع العسكرية في منطقة فلسطين ، والثالث يدعى شمس الدين من الباكستان وقالوا بانهم اتوا الى العراق للمفاوضة مع الحكومة العراقية لتأسيس هدنة دائمية في فلسطين ، وقالوا ان هذه الهدنة قد وافقت عليها الحكومات العربية ، ومن جملتها مصر، ولم يبق خارج هذا القبول الا العراق . فرددت عليهم باشمئزاز زائد بأن الحكومة المصرية حسب قولهم وافقت على هدنة دائمية ، ونرى جيوشها عرضة لهجمات غادرة من اليهود ، فارجوكم ان تذهبوا وترجعوا الينا عندما يصبح في مجلسكم قوة لتنفيذ قراراته ، عندئذ في الامكان اتكلم معكم في هذا الشأن . واخبرتهم بأن العراق امة وشعبا سيستمرون على انقاذ فلسطين بكل واسطة ممكنة ، ولفت نظرهم بأن الاوروبيين احتلوا فلسطين، وبقوا مدة طويلة فيها ولكن في النتيجة انتصرنا عليهم، واخرجناهم. فلا يهمنا ابدا السلاح الذي وصل الى اليهود من الاوربيين ، الذي مكنهم من اجراء بعض العمليات العسكرية مهما كان نوعه فلا يمكن ان يؤثر ابدا على سياسة العراق في انقاذ فلسطين . وكذلك اخبرتهم انه بالنظر لما رايناه من مجلس امنهم الموقر ، وانحيازه لليهود ، يغلب على الظن ان مهمة الوسطاء ليست التوسط ، بل تاييد تأسيس كيان الدولة اليهودية في فلسطين . لذلك رجوتهم ان يقصروا مدة اقامتهم بالعراق وان يغادروه » (٢) .

افتتاح المجلس ومنهاج الوزارة

لما تألفت « وزارة مزاحم الباجه جي » في ٢٦ حزيران ١٩٤٨م ، اعلنت انها تعد

---

(١) سورة النحل : الآية ١١٨ .

(٢) محاضر مجلس النواب ص ١٣٢ من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨/١٩٤٩ م .

منهجا وزاريا عمليا لتذيعه خلال عشرة ايام . وانتظر الناس منهاجها عشرة اسابيع ، فلم ينشر ، ثم صارت الصحف تطالب به بالحـاح من دون نتيجـة ، حتى اذا كانت اخريات اجتماع مجلس الامة « غير الاعتيادي » اعلنت الوزارة ان منهاجها سيتضمنه « خطاب العرش » للاجتماع العادي الذي يبدأ بأول كانون الاول ١٩٤٨م .

وحل يوم ١ كانون الاول ١٩٤٨م ، فاجتمع مجلس الامة اجتماعه الاعتيـادي الاول من دورته الانتخابية الثانية عشرة ، وجدد الاعيان انتخاب السيد نوري السعيد رئيسـا لمجلس الاعيان (١) اما النواب فقد انتخبوا السيد عبد الوهاب مرجان لديوان الرئاسة ، بدلا من السيد عبد العزيز القصاب ، رئيس مجلس النواب في الاجتمـاع غير الاعتيادي لهذه الدورة الذي بقي مصرا على وجوب التخلي عن الرئاسة ، لما لحق المجلس من اهانات وغمزات من قبل بعض النواب . وبعد ان عقد مجلس النواب (٥٦) جلسة ، وعقد مجلس الاعيان (١٨) جلسة ، صدرت الارادة الملكية بفض هذا الاجتماع الاعتيادي في ٣٠ حزيران ١٩٤٩م . وكانت الارادة قد صدرت بتاجيلـه شهرا كاملا اعتبـارا من ٨ كانون الثاني ١٩٤٩م . وفيما يلي نص خطـاب العـرش الذي اعتبر منهاجا لوزارة مزاحم الباجه جي .

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب

بيركة الله تعالى وعونه نفتتح مجلس الامة ، مرحبين بكم ، راجين المولى جل شأنه ان يلهمكم السداد في الراي ، والصواب في العمل .

ايها السادة : ان حكومتنا ما زالت توالـي ما في وسعهـا من جهـود لانتشال فلسطين العربية من محنتها التي اثارت في نفـوس ابناء الامـة العربيـة اشد الآلام واقساها ، واستأثرت بجل اهتمامهم وعنايتهم في مختلف انحاء الوطن العربي ، وانها في المقدمة بين الحكومات العربية في نضالها .

ان العراق قد عمل ما في امكانه لتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيونـي ، والاحتفاظ بعروبتها ، واقامة دولة موحدة فيها ، وهو على استعـداد لبـذل كل ما لديه من وسائل لانقاذ هذا الجزء المقدس من محنته .

وفي هذه الآونة التي تمر فيها قضية فلسطين باخطـر وادق ادوارهـا ، نرى لزاما علينا ان نسترعي انظار ابناء الامة العربيـة الكريمة الى حقيقة يجب ان نفهمها واضحة جليـة هي ان سوف لا ينصر فلسطين ويقيمهـا من كبوتها غير سواعد ابناء الامة العربية ، وقوة عزمهم ، وايمانهم بعدالة قضيتهم ، غير ناظرين الى معاونـات

---

(١) على اثر استقالة « وزارة مزاحم الباجهجي » واسناد منصب رئاسة الوزراء الى السيد نوري السعيد في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ م ، انتخب الاعيان السيد جميل المدفعي رئيسا لمجلس الاعيان بدلا من السيد نوري السعيد ، وكان ذلك في جلسة ١٥ اذار ١٩٤٩ م .

وهمية ومساعدات طارئة . ان حكومتنا قد اكدت عزمها على المضي في كفاحها من اجل فلسطين على هذه الاسس ، بالتعاون مع سائر الدول العربية .

ان سياستنا الخارجية تستوحي خطوطها الاساسية من الاوضاع الجغرافية ، والوقائع التاريخية ، والمصالح الراهنة . والابتعاد عن اقحام الرغبات الآنية في مخالفة هذه الاسس الثابتة . وتهدف الى تقوية بنيان الجامعة العربية عن طريق تأسيس علاقات خاصة بين العراق والدول العربية ، وانتهاج سياسة عربية موحدة وتعزيز التضامن مع الاقطار الشقيقة .

ومن اهداف حكومتنا المساهمة في توطيد اركان السلم في العالم ، خصوصا في الشرق الاوسط . اما صلاتنا مع جميع الدول فهي صلات صداقة وصفاء ، الا ما قد يؤثر عليها من وقت لآخر من عوامل الجفاء ، بسبب دعم تلك الدول بما لا يتفق مع العدل في قضية فلسطين ، وبالرغم مما يشوب العلاقات الدولية العامة من عوامل الكدر والتعكير . ويسرنا ان نعلن ان حكومتنا عاملة في توثيق اواصر الاخاء والتعاون والود مع دول الجامعة العربية ، والبلاد العربية الاخرى ، كما ان علاقاتها مع جارتينا وسائر البلاد الاسلامية والشرقية مشبعة بروح الود والاخاء .

وبغية التوفير ودقة النظام في السلك الخارجي ، قدمت الحكومة الى مجلسكم العالي لائحة لتعديل قانون الخدمة الخارجية ، راعت فيها زيادة كفايات الموظفين ، ودمج بعض المؤسسات الخارجية ، وتقليل وحداتها ، وتسهيل اندماج ذوي الكفاية من الشباب في هذا السلك .

ايها السادة ! ان الحكومة تهدف في سياستها الداخلية الى تامين الطمانينة والرفاهية والنظام في البلاد ، والحرص على تمتع الشعب بكامل حرياته القانونية ، وحقوقه الدستورية ، وتمكين الشباب وذوي المؤهلات من المساهمة في تقدم المملكة ، واصلاح امورها ، فلم تأل جهدا في رفع المستوى الاداري ، وتنظيم الشرطة ، والجد في معالجة الازمة المعاشية ، وتيسير الخبز للناس ، ونشر الرفاه بين الطبقات . وانها سائرة على جعل بعض المرافق العامة : كالكهرباء ، ووسائل النقل ، تحت تصرفات البلديات ، لمساعدتها في التوسع في خدماتها العامة ، وللقيام بمشاريع تقتضيها رفاهية البلاد .

والحكومة تعنى عناية خاصة بالاحتفاظ ـ قدر الامكان ـ بملكية الدولة للاراضي ، وعدم اخراجها من حوزتها ، وهي مصممة على ايجارها الى احسن الراغبين ، حتى ينتهي درس مشكلة الاراضي ، وتقرير سياسة ثابتة فيها .

هذا وبالنظر الى ما شوهد من نواقص في قانون انتخاب النواب الحالي ، بعد تطبيقه ، فان الحكومة عازمة على تقديم لائحة الى مجلسكم العالي تتضمن تعديله بشكل يزيل النواقص ، ويصون حرية الانتخاب على اكمل وجه .

ايها السادة !

ان الدولة تلاقي في معاملاتها النقدية عسرا شديدا ، ووضعها المالي لا تغبط عليه ، بعد ان عصفت بها سياسة التبذير ، وما رافقها من اطراد الزيادة في الصرف، وما ادته الحرب في فلسطين من تكاليف زائدة ، وما يتوقع من نقص الواردات ، بالنظر للازمة ، بسبب حرب فلسطين والحالة الدولية العامة .

لقد اصدرت الحكومة بعض القوانين لزيادة نسبة ضريبة الاملاك ، ورسوم الاستهلاك ، وعدلت التعريفة الكمركية بزيادة بعض الرسوم، وقررت الاخذ باساليب الاقتصاد والتوفير في بعض النواحي ، وذلك بتأجيل الاعمال التي لا ضرر من تأجيلها ، ولكن هذه التدابير كلها لم تكن كافية لخفض النفقات بمقدار كبير ، يحقق او يقارب التوازن بين الصرف والايراد ، ذلك لان بين نواحي الاتفاق ما لا يمكن التعرض له بالخفض والاقتصاد ، كنفقات الجيش المرابط في فلسطين ، والمصروفات الضرورية الاخرى .

ان ازدياد الخدمات المطلوبة من الدولة العراقية لرفعمستوى الشعباجتماعيا، وثقافيا ، وصحيا ، يتطلب نفقات كثيرة ليس باستطاعة الميزانية في اوضاعها الحاضرة ان تقوم بها ، فلهذا تفكر الحكومة ان تحصر بها استيراد بعض المواد من الخارج ؛ ومن المنتظر ان يعود هذا الامر بارباح كثيرة، وتهدف الحكومة كذلكالى تاميم المرافق العامة ، بقدر ما تسمح به الظروف ، لما في ذلك من فوائد ومنافع جمة .

ولمعالجة الوضع المالي والنقدي في الظروف الراهنة ، ترى الحكومة تخفيض مصروفات الدولة ، وتزييد الاجور والرسوم الحالية ، واعادة النظر في الضرائب الحالية ، وفرض ضرائب ورسوم جديدة ، على ان تكون غير مرهقة ، وان توزع على دافعيها توزيعا عادلا ، وان تصرف لرفاه الطبقة العاملة .

ايها السادة !

ان الحكومة باذلة جهدها في النهوض بالجيش من حيث العدة والعدد حتى يصبح قادرا على اداء واجباته ، وها ان الامة قد شاهدت بكل فخر ما قام به جيشنا الباسل من رسالته القومية في فلسطين العربية ، وانه قد تمكن بفضل وطنيته وشجاعته ان يذلل بعد الشقة بين العراق وفلسطين ، وان يؤدي تلك الرسالة بكل شجاعة واقدام ، ولنا عظيم الثقة بأن جيشنا الشجاع سيتم رسالته بنجاح ، بالتضافر مع جيوش البلاد العربية الباسلة لتحقيق اهدافنا المشتركة .

والحكومة جد حريصة ودائبة على تقوية كفايات الحكام والقضاة ، وتوسيع المؤسسات القضائية ، وعاملة في تدعيم استقلال القضاء ورفع مستواه ، وتعنى عناية خاصة بتشريع لوائح القانون المدني العراقي ، والاحوال الشخصية ، واصول المحاكمات للطوائف المسيحية ، والموسوية ، وجميعها معروضة على مجلسكم العالي، وانها ستقدم الى مجلسكم لوائح جديدة لقوانين الاسناد التجارية ، واحكام الوقف ، والمحاماة ، كما انها قائمة باحضار لوائح لتمديل بعض القوانين على ضوء ما ظهر فيها من نواقص بنتيجة التطبيق .

وبالرغم من ان وضع الدولة المالي اوجب عدم التوسع في الاعمال الانشائية ، فان الحكومة لم تهمل الانشاءات الضرورية، والعمل مستمر في فتح الطرق وصيانتها، وانشاء الجسور والمباني ، واكمال الاعمال الرئيسية المهمة ، وتشغيل الدوائر الفنية بدراسة مشاريع الري الكبرى . وقد تمت فعلا دراسة مشاريع خزان المياه على نهر دجلة في مواقع بخمه ، والشرثار ، والفتحة . وينتظر ان تنجز قريبا دراسة لانشاء الخزانات على نهري ديالي والزاب الصغير ، ووادي العظيم ، وتوسيع شط الحلة ، وانشاء ناظم على دجلة في العمارة . ويتقدم مشروع انشاء الجسر المشترك على نهر دجلة في بغداد تقدما مطردا ، وتجري الاعمال بنشاط في انشاء السكة الحديدية بين كركوك واربيل ، وقد تم فعلا مد الخط الحديدي ، ويؤمل اكمال الاعمال وفتح الخط في اوائل مارت من السنة القادمة .

وقد قامت مصلحة الخطوط الجوية العراقية باستخدام طائراتها في المواصلات السريعة مع الاقطار المجاورة ، ويشتغل المهندسون الاستشاريون الآن بوضع تصاميم اولية لمشروع تشييد ميناء جوي عصري في بغداد .

ورغبة في النهوض بالتعليم العالي ، وتثقيف سائر الطبقات ، استحضرت الحكومة لائحة قانون للجامعة العراقية ، واخرى لمكافحة الامية ، واولت المعلم عناية خاصة لرفع مستواه العلمي ، والاهتمام جار لضمان رفاهه بتشريع ، واتجهت الحكومة في بعثات هذا العام الى الناحية الصناعية تمهيدا لتوسيع التعليم الصناعي الذي ستبذل جهدها فيه مراعية في ذلك الوضع الاقتصادي ، وهي مهتمة باعادة النظر في قانون المعارف ، وبمناهج التعليم ووضع الكتب على ما تتطلبه خطتها المقررة من حيث اعداد النشء ، وتهيئته العلم في النواحي المعنوية والمادية ليقوم في دوره بأعباء البلاد على احسن وجه .

وتسعى الحكومة الى انشاء الصناعات في البلاد ، وتأسيس شركات لها تكون اكبر حصصها في يد الحكومة ، وذلك الترفيه عن الشعب باكثار قوة الانتاج فيه ، وجهودها مبذولة لتحقيق صناعة السكر ، وايجاد اسواق خارجية للتمور ، وستقدم الى مجلسكم العالي لائحة قانون جديدة لجمعية التمور وضعت على اساس التجارب التي مرت خلال السنين الماضية ، ومساعيها قائمة لتصدير كميات من التبوغ العراقية المنقحة ، ولبلوغ الهدف المنشود من تأسيس ادارة انحصار التبغ قد اعدت لائحة قانون جديدة لذلك .

والحكومة باذلة مزيد اهتمامها في اخراج مشروع مصفى النفط الحكومي الى حيز التنفيذ ، والمفاوضات جارية مع الشركات في هذا السبيل . ولفقدان التوازن بين حصة الحكومة من النفط ، وبين ارباح الشركات صاحبة الامتياز ، فاتحت الحكومة الشركات ذات العلاقة لتعديل الامتياز بشكل يضمن للحكومة موارد اضافية، تساعدها على توسيع اعمالها العمرانية والانشائية .

ورغبة في تقدم التجارة، وتوسيع الصناعات في المملكة، والسير بها سيراحسنا، تفكر الحكومة في توسيع دوائر الوزارة المختصة .

وتهدف الحكومة الى بذل كافة المساعي الممكنة في الحقل الاجتماعي ، وتقديم الخدمات الصحية ، والاجتماعية المختلفة ، الى ابناء البلاد ، وفي خطط تضمن العدالة ، وتهيىء المواطن الصالح ، الذي يكون المادة الاساسية لبناء كيان البلاد . وعلى ضوء ما تقدم ، فقد بوشر بوضع الخطط اللازمة لتوجيه السياسة الصحيةنحو مكافحة الامراض المتوطنة والسارية ، وتوفير الاسباب لمعالجة شؤون الصحة العامة في المدن ، وتوزيع المؤسسات الصحية والايدي العاملة فيها توزيعا عادلا ، وتأسيس مستشفيات ، ومستوصفات متنقلة ، واعادة النظر في السياسة المتبعة في بعض المعضلات الصحية . وقد الفت لجان من ذوي الاختصاص لهذه الاغراض ، فانجزت مقترحاتها الآن ، ويؤمل ان توضع موضع التنفيذ خلال مدة قصيرة .

ونظرا لما للكلية الطبية من اهمية خاصة في اعداد ما تحتاج اليه البلاد من الاطباء ، فقد بذلت الحكومة قصارى جهدها لرفع مستواها ، بجلب بعض الاساتذة الاخصائيين للتدريس فيها ، وهي تسعى الآن للحصول على اساتذة عالميين لها ، واستملكت بعض الدور والاراضي لتوسيعها ، وتأسيس المنشآت اللازمة لها ، وقد شيد مختبر للكلية الطبية ليناسب عدد الطلاب الذين تمس الحاجة الى قبولهم .

وتعير الحكومة اهتماما خاصا بشؤون العمال والفلاحين ، الذين تتكون منهم اغلبية الشعب ، وهي ماضية في اعداد الخطط اللازمة لتأمين السكنى لهؤلاء ، بقدر ما تسمح به الحالة ، ولوضع مشروع للضمان ، وتهيئة الوسائل الممكنة للعناية بهم من النواحي الصحية والتثقيفية ، ورفع مستوى المعيشة بينهم . وقد بوشر بتنظيم تعليم الاميين في السجون ، وتدريب المساجين على بعض الصناعات ، واعدادهم لكسب معيشتهم عن طريق الاعمال الحرة ، وفي سبيل ذلك تبذل المساعي الآن لاعادة تنظيم بعض المعامل في السجون ، والحكومة بحاجة الى انشاء سجن عصري موحد في اطراف العاصمة ، ومع ان الوضع المالي غير مشجع الا ان الجهود مبذولة لاعداد ما يلزم لانشاء هذا السجن في اول فرصة مساعدة لتحقيق هذا العمل .

والحكومة مهتمة باستغلال املاك الوقف على وجه يضمن ازدياد وارداتها لتمكنها من القيام بالمساهمة فيما يفيد المملكة ثقافيا . واجتماعيا ، كما انها رفهت رجال الدين في معاشهم ، وهي ناظرة في رفع مستواهم مادة ومعنى .

ايها السادة !

ان المشاكل والمصاعب التي تجابهها الامم كثيرة عديدة ومهما اوتيت الحكومات من قوة لا تستطيع حل مشاكل بلادها اذا لم يتوافر التعاون والتآزر بينها وبين جميع طبقات شعوبها لايصال سفينة الدولة الى ساحل السلامة .

والله تعالى نسأل ان يوثق التآزر بين الحكومة والشعب ، وان يمدنا بعونه وعنايته تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم اهـ .

حزبان سياسيان يجمدان نشاطهما

بحثنا موضوع «بعث الحياة الحزبية» في العراق في المجلد السابع من الوزارات، ونشرنا بعده نصوص مناهج الاحزاب السياسية الخمسة التي اجازت « الوزارة السويدية الثانية » تاسيسها في الثاني من نيسان ١٩٤٦م ، ثم اتينا على نص البيان الذي اصدرته « وزارة صالح جبر » في ٢٧ ايلول ١٩٤٧م ، وسحبت بموجبه اجازة حزبين من هذه الاحزاب الخمسة .

وقد اتضح لاركان الاحزاب الثلاثة المتباقية ان التلويح بالمنافع الشخصية ، والمصالح الذاتية ، للمنتمين الى احزابهم ، كثيرا ما ادى الى انتقال بعضهم من حزب الى آخر ، ومن جبهة معارضة الى جبهة موالية ، اخرى (١) ، وان السلطات الحاكمة كثيرا ما جارت على الاحزاب المعارضة بتعطيل صحفها ، وتوقيف اصحابها ، واعتبار هذه الصحف اداة جرمية في بعض الاحيان ، يضاف الى ما تقدم ان هذه الاحزاب لا تستطيع ان تمارس النشاط الحزبي بالشكل الذي تريده ، ولا تتمكن من فتح الفروع لها باليسر الذي تتصوره ، فاجتمعت الهيئتان العامتان لحزبي « الاحرار » و « الوطني الديمقراطي » وبعد ان استعرضتا الظروف العامة التي تحيط بهذين الحزبين السياسيين ، قررتا وقف نشاط الحزبين وتجميدهما ، ريثما تتوفر ظروف قد تساعدهما على استئناف نشاطهما . وقد اعد كل من هذين الحزبين بيانا مطولا بالاسباب التي ادت الى هذا التجميد ، اردنا ان ننشرهما فيما يلي لانهما من الوثائق التي تستعرض « الحياة الحزبية في العراق » والظروف التي مرت فيها ، والاسباب التي حملت حزبين مهمين على تجميد نشاطهما ، ولكن حال دون ذلك طول البيانين فاكتفينا باحدهما .

اما « حزب الاستقلال » وهو خامس الاحزاب التي تاسست بعد بعث الحياة الحزبية في الثاني من نيسان ١٩٤٦م ، فقد ظل يصول ويجول ، حتى قضى عليه « مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤م » .

بيان اللجنة العليا لحزب الاحرار

تاسست الدولة العراقية ووضع اول حجر في بنيانها على اساس ان تدار

(١) ان معظم رجال السياسة عندنا تستهويهم الكراسي ، ويغويهم المنصب ، وتبهرهم المادة فاضاعوا ثقة الجمهور ، واضاعوا امكانيات العمل الصالح ، ونقدوا منزلة الاحترام والتقدير ، فكانت النتيجة انهم اضاعوا نفوسهم ومراكزهم في غمرة الشهوات والاحترامات ولهذا كان من السهل على ذوي السلطات ، ومن بيدهم توزيع الاسلاب ، ان يهدموا هذه الاحزاب ويتوضوها بيسر وسهولة .. على ان اللوم فيما وصلت اليه حالتنا السياسية لا يقع على الحكومات — حسب — كما يزعم البعض ، بل على اولئك الذين باعوا مبادئهم بيعا رخيصا ودخلوا السياسة عن طريق المساومة والبيع والشراء ، فكان مصيرهم المحتوم ان اضاعوا الثقة واضاعوا الاحترام كما اسلفنا .

المحامي سلمان الشيخ داود في « جريدة الحوادث » العدد ٢٨١٤ بتاريخ ١ حزيران ١٩٥٥ م.

ادارة ديمقراطية ، وان يكون الشعب العراقي هو صاحب السيادة على هذه البلاد ، واليه يرجع الامر اولا واخيرا . وتحقيقا لهذه الغاية فقد انبثق نظام الحكم عن الاستفتاء العام الذي جرى في سنة ١٩٢١م والذي طلبت فيه البيعة من الشعب باعتباره مرجع الامر فتقرر بهذه البيعة ان تقوم في البلاد حكومة نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون ، ثم جاء الدستور العراقي وقد انبثت في مختلف مواده نصوص لتائيد هذا المبدا ، وفي مقدمتها المادة التاسعة عشرة التي نصت ديباجتها على ان « سيادة المملكة العراقية الدستورية للامة » ولقد كان العراقيون منذ نشوء دولتهم الحديثة يستلهمون من هذا المبدا اتجاهاتهم السياسية ، ولهذا فقد بداوا منذ الايام الاولى من تاريخهم الحديث بالتكتل والانتساب الى الاحزاب السياسية التي كانت قد نشطت للعمل في السنين الاولى من ايام الانتداب البريطاني ، مستوحية اتجاهاتها من اتجاهات مؤسسيها ، او الطبقة المنتسبة اليها ، بين حزب وصف بالاعتدال لانه يتعاون مع المستعمر ويهادنه . وآخر وصف بالتطرف لانه يهدف الى استقلال البلاد واستكمال سيادتها . ثم ما لبث الانتداب ان انتهز بعض الفرص للقضاء على الاحزاب التي قامت في تلك الايام ليخلو له الجو فيسير بهذه البلاد في الطريقة التي يرتضيها من دون محاسب او رقيب . ولقد لبثت البلاد خالية من المنظمات السياسية الا اذا استثنينا تلك التكتلات التي كانت تقوم في داخل مجلس الامة ، وتتسمى بأسماء مختلفة : كحزب التقدم ، وحزب الشعب . ولكنها كانت منقطعة الصلة بالشعب لا تعمل على تنظيم صفوفه او تنوير افراده . ثم نشأت الاحزاب الشعبية مرة اخرى في الفترة التي كان يراد تقرير مصير العراق وعلاقاته بالدولة المنتدبة عن طريق الغاء الانتداب ، والاستعاضة عنه بمعاهدة تطلق فيها اليد للدولة البريطانية لكي تتصرف في شؤونه دون رقابة دولية او تدخل من الهيئات العالمية في الامر ، ثم ما لبث النشاط الحزبي ان فتر بعد ان اجتمعت كلمة الفئة الحاكمة في العراق ، وارتضت الشكل الذي انتهت اليه الصلات بين العراق وبريطانيا . ولكن الظاهر ان الحياة الحزبية وهي في مقدمة السبل التي تشرف بها الامة على اعمال الحاكمين وتحاسبهم عن طريقه ، وان كانت قد فترت فانها على ضعفها كانت قيدا لا يرتضيه بعض رجال الحكم ، والانسان بطبعه يود التخلص من كل قيد يحد من تصرفاته .

فللحزبية قيود كثيرة في تأليف الوزارات ، وفي الانتخابات النيابية ، وفي اتباع منهاج معين في ادارة دفة الحكم يجب على الوزراء المستحزبين انتهاجها ، وللاحزاب رقابة ثقيلة الظل على كل حكومة ، ولهذا فقد تحرر المشتغلون في السياسة وتحللوا من جميع هذه القيود بتعطيل الاحزاب في عام ١٩٣٥م وامتنعوا عن منح الراغبين بتاليف الاحزاب اجازة بتأسيسها ، مبررين ذلك بزعمهم ان البلاد ليست في مستوى يساعد على هضم هذا النوع من التنظيم في الحياة السياسية . وعلى كل فقد عطلت الحياة الحزبية منذ ذلك الحين فاصبح شكل الحكم في العراق وحيدا في العالم ، فلا هو ديمقراطي اذ لا توجد ديمقراطية بدون احزاب صريحة في مناهجها واضحة في اهدافها ، ولا هو ديكتاتوري اذ لا وجود لدكتاتور ظاهر العيان معروف عند الجميع . على ان الدكتاتورية على اختلاف انواعها لا تستغني عن حزب واحد يضم من ينطوي تحت

فكرتها ، ويتعاون معها فلا تؤلف الوزارة في مثل هذه الدولة الا من اعضاء ذلك الحزب المفهومة مبادؤه ومقاصده وخططه وتصاميمه في جميع نواحي الحياة ، وعلى عاتق الدكتاتور وعواتق اعضاء حزبه تقع تبعة كل خطأ يرتكب في السياسة الداخلية والخارجية ، وخير شاهد على عظم تلك التبعات ما حدث لدكتاتوري المانيا، وايطاليا، واليابان واحزابهم .

هذا ، وفي الدول الديمقراطية تؤلف الاحزاب من خيرة ابنائها ، واكثرهم وعيا، وخيرة هؤلاء تفوز بالكراسي النيابية ، وصفوة الجميع علما وخبرة واخلاصا تؤلف منهم الوزارة فتبرز بآراء ومبادىء وخطب معروفة تعالج بها مشاكل البلاد وحاجاتها، وكل ما يتعلق بتنظيم شؤون الامة ورفع مستواها ، وفي كلا النوعين من الحكم الديمقراطي والديكتاتوري لا يمكن ان تلفق وزارات ارتجالية من وزراء غير متجانسين يشرّق بعضهم ويغرّب الآخر في حكم غير مستقر ، لا يعرفون متى وكيف يأتون الى كراسيه ، ولا متى ولماذا يغادرونها ! فمثل هذه الوزارات الارتجالية لا تؤلف الا في بلاد خالية من الاحزاب ، يعين اعضاء برلمانها على كيفية يسمونها بالانتخاب ، وتؤلف حكوماتها بارتجال واستعجال . وكثيرا ما تخطت الكراسي الوزارية رجال البرلمان الى موظفين وغيرهم حتى اصبحت الوزارة كالهبة التي تنزل على المرء من السماء ، لتمكنه من لباناته ولذاته بينما الحكم في حقيقته ميدان يقتضي من المرء التضحية بمادياته وراحته وصحته في سبيل خدمة الامة التي اوكلت اليه هذا الواجب الثقيل، وعوضته عن جهوده وتضحياته بثقتها التي هي اغلى انواع المجد .

ولقد كان لغلق الاحزاب ، والغاء الحياة الحزبية ، ومنع التنظيم الحزبي ، اسوأ النتائج حيث انطلقت الحكومات تفعل ما تشاء من دون رقيب او حسيب يبصر الراي العام بأخطائها ويجمع كلمته للحد من اخطارها ، وكان خلو الميدان من الاحزاب والمنظمات الشعبية قد فتح المجال لتكتلات لا صلة لها بالنظام الديمقراطي ، اقتحمت ميدان السياسة بطريق القوة والاقتدار ، واحدثت عدة انقلابات ورجات اساءت الى سير المملكة الطبيعي ، وهكذا فبينما كان متوقعا ان تسير البلاد ضمن الروح الطيبة التي يتصف بها النظام الديمقراطي وتستوفي حقوقها ، وتستكمل سيادتها طبقا لسنن النشوء والارتقاء ، فقد انعكست الآية وجرت الامور خلاف ذلك مما استدعى ان تستولي على الناس خيبة الامل فوهنت عزائمهم ، وفترت حماستهم ، وانفصمت حلقات التآزر بين افراد الشعب ، وانصبت الجهود نحو غايات بعيدة عن الشعور بالواجب المقدس الذي افتديت في سبيله الارواح ، واريقت من اجله الدماء ، وصار الديدن المقبول النكاية والتشهير بالاشخاص ، والتساهل بحقوق الوطن ، والتزلف للاجنبي ، والجبن عن قول الحق ، والممالأة لاصحاب السلطان والنفوذ .

اما النظام الديمقراطي الذي بايع الشعب العراقي بموجبه ، وقامت الدولة العراقية على دعائمه ، فقد وضع على الرف ، واصبح من يتحدث عن الديمقراطية كمن يأتي امرا إدّاً يستحق من ورائه الملامة والسخرية ، واضحى الاصلاح خرافة ، وانقلبت الانتخابات للمجالس النيابية الى عملية مضللة يراد بها املاء الكراسي بجمع

من الاصحاب والمرموقين ، الذين هم بعيدون عن خدمة المصلحة العامة . وكلما مر الزمن ساءت الحال ، وضعف الامل ، وعاشت البلاد في ظلام دامس من الاستبداد ، وضربت الرقم القياسي في استمرار اعلان الاحكام العرفية ، وكثرة المراسيم والقوانين الاستثنائية ، وحجر على الالسنة والاقلام ، اللهم الا اذا كانت ماجورة لارباب السلطان تسبغ عليهم دروع البطولة ، وتلبسهم ثياب الفضيلة ، وتخلق من الاخطاء كلمة بالغة ، ومن الغباوة عبقرية مبدعة ، ومن التفريط بالمصلحة وطنية صادقة ، ومن الماضي الملوث تاريخ جهاد مليء بالامجاد !!

وعندما آذنت ريح الحرب الثانية العاتية بالزوال ، واخذت التيارات العالمية الجديدة تؤثر على هذه البلاد ، شعرت الفئة الحاكمة بضرورة تبديل الاحوال ، وانتهاج خطة جديدة تماشي مقتضيات الوضع السياسي العالمي . ولهذا فقد عم السرور والابتهاج مختلف طبقات الامة العراقية عندما استمعت الى الخطاب الخطير ، الذي القاه على الاعيان والنواب سمو الوصي في توالي عام ١٩٤٥م واعلن فيه الضرورات الجديدة التي تحتم تطور المملكة الى حال غير الحال الذي كانت فيه ، مما يقتضي اقرار سياسة تستقر الى زمن طويل ، تهدف الى شيوع العدل الاجتماعي ، وتحقيق الصيانة الاجتماعية ، واعداد جيل صالح من الخلف تلقى على كاهله اعباء ادارة البلاد والسير بها سيرا ديمقراطيا ، وافساح المجال للشعب للتمتع بحقوقه وحرياته ، وفي مقدمتها تأليف الاحزاب ، وقيام المنظمات السياسية الوطنية ، وانضمام الناس اليها ، وقد قامت في البلاد على اثر هذا الخطاب وزارة تولت تحقيق ما ورد فيه ، وهي وزارة فخامة السيد توفيق السويدي التي دابت منذ يوم تأليفها على تصفية تلك التركة المثقلة من القوانين الاستثنائية ، والاحكام العرفية ، والحد من الحريات العامة . فألغت كل ذلك ، وسمحت بتأليف الاحزاب السياسية فظهر منها خمسة الى الوجود ، وعدلت قانون الانتخاب ، اذ ازالت بعض الاحكام التي كانت تهيىء الحكومات وسيلة لتزوير ارادة الناخبين ، وتزييف آرائهم . بيد انها ما كادت تتم الايام الاولى من عمرها القصير ، حتى اجتمعت كلمة الفئة الحاكمة ، بالرغم من اختلاف افرادها وتقدمت بتلك البدعة الدستورية الجديدة وهي اضراب الاعيان مما اجبر الوزارة على الاستقالة دون ان تتم منهجها . لقد كشف اضراب الاعيان عن حقيقة واضحة وهي ان الفئة الحاكمة لم تكن تؤمن في قراراتها بضرورة تطور هذه البلاد ، ولا بنوال الشعب لحقوقه وحرياته المسلوبة ، وانها لا تستسيغ النظام الديمقراطي ، ولا ترتضي بالوضع الحاضر بديلا .

واذا فقد اعقب الوزارة السويدية موجة من الارهاب والعنف بداتها الوزارة العمرية اذ اعلنت حربا رعناء على جميع الاحزاب وصحافتها ، والصحافة المستقلة ، وظهرت لاول مرة في تاريخ العراق تلك البدعة التي تعتبر الصحيفة آلة جرمية يحتجزها القضاء حتى نتيجة الدعاوى التي تقام على اصحابها ، واستخدمت الحكومة سلطة وزير الداخلية ومجلس الوزراء ، علاوة على السلطة القضائية للقضاء على الصحف ، وصارت تلوح الناس بالمراسيم الاستثنائية التي تبيح لها الاعتقال والحبس ،

واطلق الشرطة حرية اطلاق النار على المتظاهرين والمضربين ، واطلقت الحرية للاقلام المأجورة التي غذيت بالمال والورق والوعود المعسولة النيـل من الخصوم ، وتمجيـد الانصار ، ووصفهم بالبطولة وهكذا انقلبت الحال بين ليلة واخرى فبينما كان الناس مستبشرين ببزوغ عهد جديد يتمتعون فيه بحرياتهم وحقوقهم ، وقد بادروا بالانضمام الى الاحزاب الجديدة افواجا ، اذ هم يجابهون وضعا جديدا قد سلط عليهم فيه النار والحديد ، واصبحـوا يطاردون في الليل والنهـار ، واصبحت الاحزاب ومنتسبوها هدفا لتضييق الحكومة وظلمها . وعندما بلغ الامر نهايته القصوى ، وضاقت انفاس الناس ، شعرت الفئة الحاكمة بان دوامها في هذه السياسة قد يؤدي الى نتائج ليست في الحسبان ، فانحرفت عن هذا الطريق الى طريق المسالمة وسياسة الوفاق ، وان كانت تبطن مقاصد اخرى ، فقامت وزارة فخامة السيد السعيـد واشركت حزبـي الاحرار والوطني الديمقراطـي ، وبشرت باجراء انتخابات حـرة يقول الناس فيهـا كلمتهم ، بيد انه ما كادت الايام الاولى للوزارة تمر الا وظهرت بوادر تلك الاتجـاهات المبطنة مما دفع الحزبين المشتركين بالمسؤولية الى تركها احتجاجا على سوء تصرف الحكومة المذكورة ، وتلاعبها في الانتخابات ، وتزييفها لارادة الشعب ، واعقب ذلـك ضغط وتضييق على منتسبي الاحزاب بصورة عامة . وتلاعب بصناديق الانتخابات ، وتزويد الموظفين الاداريين باسماء الاشخاص الذين تريد الحكومة انتخابهم نوابا عـن الامة . مما دعا الحزب الى الانسحاب من معركة الانتخابات متفاديا تحمـل المسؤولية الكبرى التي تنجم عن اشتراكـه في انتخاب مجلس لا يختلف عـن مجالس العهـود الاستثنائية بوجه من الوجوه . ولا شك ان الجميع لم ينسوا تلك المهازل التي ارتكبت باسم الدستور ، والتي اضطر الشعب من اجلها ان ينفض يده من عمليات الانتخاب ، ويقاطعها فلم يبق في معظم الدوائر الا مرشحو الحكومة الذين فازوا بالتزكية .

ولقد اصبحت عملية الانتخاب تلك علما بين مثيلاتها ، ومنحها الشعب اسمـا مخصوصا يدل على تزييفها وتزويرها . ثم تخلت وزارة السيد السعيد بعد ان انجزت مهمتها . وقامت الوزارة الجبرية التي تبين انها قد اعدت وهيأت لعقد معاهدة جديدة تربط العراق بعجلة الامبراطورية البريطانية قرنا آخر من الزمن . وتتلافى فيها بريطانية النقائص التي ظهرت في جهاز دفاعها الامبراطوري مدة تطبيق المعاهدة السابقة . ولا شك ان حوادث تلك الفترة ليست بعيـدة بدرجة تمحو آثارهـا السيئة ، وايامهـا السوداء ، التي كاد ان يموت الشعب جوعا بسبب تهريب قوته . من الاذهان ، وقد اتصفت ايام تلك الوزارة الى جانب تهريب قوت الشعب . وقلة رزق الناس بالاساليب الحمقاء التي استخدمتها للضغط على حريات الناس ، وحرمانهم من التمتع بحقوقهم . فقد عطلت جميع الصحف الحزبية بحيث لم يبق منها الا صحيفة حزبنا وسدت حزبين من الاحزاب الخمسة المجازة ، وانجزت مشاريع المعاهدات مع شرقي الاردن وتركية ، ونشرت على الشعب نصوص معاهدة بورتسموث التي كانت سببا لانفجار الشعب في وثبته المباركة ، اذ تقدم شبان هذه الامة وشاباتها يتلقون رصاص المسؤولين بصدورهم حتى ازالوا تلك الغمة التي كانت مخيمة على النفوس . وبالرغم من جسامة التضحية

التي تقدم بها الشباب العراقي بجنسيه ، معلنا سخطه على الظلم والاستبداد ، فقد اريد الاستمرار على ذلك اللون من السياسة لو لم تنشر الاحزاب الثلاثة بيانها المشهور الذي حددت فيه مطاليب الامة تحديدا واضحا ، واسندت على اثره رئاسة الوزراء الى فخامة السيد محمد الصدر الذي قام بانجاز مهمته خير قيام ، اذ بدد انتصار الشعب في وثبته وهيأ ظرفا جديدا ملائما لتلك الفئة من الطبقة الحاكمة التي ثار عليها الشعب لكي تعود مرة اخرى الى مراكزها السابقة ، وتسترجع اعتبارها المضاع ، وتظهر اليوم بمظهر البطولة ، وترتدي رداء الوطنية ، وتتهم الآخرين وترميهم بالداء الذي هو داؤها ، وتحملهم مغبة الاخطاء والاعمال التي هي من صنع يدها ، وقد تم على يد الوزارة الصدرية اجراء الانتخاب وجمع المجلس بالشكل الذي يعرفه ابناء الشعب قاطبة ، وان كان قد امتاز عن الطريقة التي اتبعها فخامة السيد السعيد في جمع مجلسه عن طريق كسر الصناديق بحدوث المعارك الدموية التي وقع فيها قتلى وجرحى في بعض انحاء العراق .

وتم على يد فخامة السيد الصدر اعلان الاحكام العرفية بسبب دخول الجيش العراقي الى فلسطين ، تلك الاحكام التي استخدمت لتصفية آثار الوثبة الماضية ، وازالة جميع معالمها ، ولقد كوفحت الاحزاب في الانتخابات وما بعدها اشد كفاح ، واصبح الانتساب اليها تضحية لا يستطيع الاقدام عليها كل فرد ، وقد انتهى امر الاحزاب الى حال لا نجد مثيلا له في اي بلاد تستظل بظل القانون فقد حرمت حتىمن التعليق على التعديل الوزاري الاخير ، واكتفت الحكومة بقراءة ما تكتبه صحف الاحزاب دون نشره والرد عليه في مجلس النواب .

يرى الشعب اذن مما قدمنا سابقا ان الفئة الحاكمة في العراق تنظر الىالاحزاب القائمة نظرة عداء منذ تأسيسها ، ولقد استخدمت مختلف الوسائل للقضاء عليها ، فمن وعد ووعيد وارهاب وتضييق ، ومن اغراء للمنتسبين حيث تنعم عليهمبالوظائف او النيابات او انجاز المصالح وابلاغهم الاماني اذا ما تركوا احزابهم ولم تكن هذه الوسيلة وهي اغراء ضعفاء الايمان بالوسيلة الجديدة فقد جربتها الفئة الحاكمة قديما .

ان من الاهداف الاولى للاحزاب ان تكون مدرسة للتربية السياسية وانبات بذور التضحية والاخلاص في نفوس المنتسبين كما انها وسيلة سلمية للسعي الى تطوير الاوضاع العامة ، وازالة المفاسد ، والوصول بالامة الى غاياتها واهدافها، وان حزب الاحرار خاصة قد استهدف منذ تأسيسه سياسة معتدلة ، وقصر اهدافه على نقاط محددة في مقدمتها استكمال هذه الامة لسيادتها واستقلالها ، ونوال الشعب لحقوقه السياسية بقيام نظام ديمقراطي ينبثق عن انتخاب حر صحيح ، وتحقيق العدالة الاجتماعية التي تهدف الى ازالة الفقر والجهل والمرض وقد سلك في نشر هذه الاهداف والآراء ، وفي السعي الى تحقيقها سلميا بيد انه شعر منذ مدة طويلة بأن الحاكمين في العراق لا يرتضون العمل والتنظيم الحزبي ، وينظرون الى الاحزاب نظرة العداء ويخشون اشد ما يخشون شيوع الفكرة الحزبية في مختلف الاوساط ، مما

يؤدي الى وعي الامة وشعورها بالحال السيء الذي هي فيه فيدفعها الى لفظ هـذه الطبقة والاتيان بمن هي اصلح منها .

ولهذا حرمـوا على الاحزاب ان تتغلغل في انحاء كثيرة مـن العراق ، وحصروا مجهودها ونشاطها في اوساط ومدن محدودة ، وكافحوا منتسبيها كفاحا مريرا بحيث اصبحت الاحزاب مظهرا من مظاهر النظام القائم ، لا حقيقة من حقائقه ، ولقـد فكر حزب الاحرار طويلا منذ بدات بوادر التدخل في الانتخابات التي أجرتها وزارة السيد الصدر ، وقنعت لجنة الحزب العليا تمام القناعة بأن الفئة الحاكمة لا تريد ان تبقي من النظام الديمقراطي سوى ظواهره ، وان وجود الحزب في الظروف التي صورناها ما هو الا شاهد زور على ان النظام القائم في العراق نظام ديمقراطي بينما هو في حقيقته نظام استبداد وتحكم ، ولقد وقع اتصال بين حزبي الاحرار والوطني الـديمقراطي لمدارسة هذه الجهة فاتضح ان وجهات النظر متفقة تمام الاتفـاق ، مما استدعى ان يتخذ الحزب قرارا في مؤتمره الاخير تخول فيه اللجنة العليا صلاحية المؤتمر العـام تقرير مصيره ، هذا وبالنظر الـى الظروف التي شرحناها اعـلاه بالرغم من رغبتنـا الصميمة في مواصلة العمل والكفـاح لتحقيق اهداف الحزب ، وإزالة ما تشكو منه الامة من تحكم واستبداد وبالنظر الى شعورنا بان قيام الحياة الحزبية ودوامها ضمن هذه الاحوال والشرائط قد اصبح امرا لا يفيد الصالح العام ، وانما تقصر فائدته على الطبقة الحاكمة التي تريد ان تلبس نظام الاستبداد ثوبا فضفاضا من الديمقراطية ، فقد قرر الحزب ان يوقف اعماله موقتا حتى تتاح ظروف اخرى للعمل . واننـا اذ نقرر الاقدام على هذه الخطـوة نؤمن تمام الايمان بـأن الامر مرجعه الى الامـة اولا واخيرا (١) .

وهكذا ادى جو الارهاب الى ضمور النشاط الحزبي وتوقفه في كثير من الاحيان.

مقدمات سقوط الوزارة

« قبل حلول اليوم الخامس عشر من مايو ١٩٤٨م ، وقع ضغط بريطاني قـوي على الدول العربية ، لاسناد القيادة العليا للجيوش العربية الى جلالة الملك عبدالله بن الحسين ، وبعد تردد طويل ، استجابت اكثرية الدول العربيـة للضغط الاجنبـي ، فاصبح الملك عبدالله القائد الاعلى ، والجنرال نور الدين العراقي قائدا عاما. واجتمع رؤساء اركان حرب الدول العربية في الزرقاء ، الواقعة الى الشمال من عمان،ووضعوا خطة عسكرية حكيمة كان من شأنها ، لو نفذت ، القضاء على دولة اسرائيـل قبل ان ترى النور ... ولم توضع خطة لحركـة الجيش المصري لاستقلالـه في قيادته ... وطلب جلالة الملك عبدالله بن الحسين ـ بصفته القائد الاعلى ـ ان يطلع على مضمون الخطة العسكرية الموضوعة في اجتماع الزرقاء ، فسلمه القائد العام نور الدين محمود الخطة ، واطلع الملك عبدالله البريجادير كلوب باشا قائد الجيش الاردني على الخطة

---

(١) جريدة « صوت الاحرار » العدد ٧٢٣ بتاريخ ٢ كانون الاول ١٩٤٨ م .

العسكرية المشتركة . فلما ادرك كلوب باشا خطورتها ، وما يؤدي تحقيقها من القضاء على اليهود ، بادر فورا الى تغيير الخطة ... فكانت النتيجة من تطبيق تلك الخطة الكلوبية ان اصاب الجيوش العربية فشل ذريع كان السبب المباشر للابقاء على اليهود ومن ثم على اسرائيل » (١) .

و « عندما حوصرت القوات المصرية في الفالوجة ، وانفرد الجيش المصري بمقاتلة اليهود في الجنوب وفي النقب ، ارتفعت الاصوات بانتقاد الجيوش العربية لموقفها ، ولعدم اشتراكها في القتال . فجاء الى مصر فخامة السيد مزاحم الباجه‌جي، وسعى الى رتق الفتق ، واعادة وحدة الكلمة . وبنتيجة المحادثات التي جرت في القاهرة ، تقرر ان تقوم الجيوش العربية بعمل مشترك لاستعادة الفالوجة ، وانتقل رؤساء اركان الحرب العرب من القاهرة الى الزرقاء في شرق الاردن ، حيث وضعوا خطة عسكرية مفصلة لتنفيذ الاتفاق . وكانت خلاصة تلك الخطة ارسال لواء عراقي من منطقة نابلس الى منطقة الخليل ، وفوجين سوريين مجهزين تجهيزا كاملا الى منطقة الخليل ايضا ، لتعضيد اللواء العراقي في قيامه بهجوم على الفالوجة بطريق بيت جبريل ، لانقاذ حامية الفالوجة ، وعين تاريخ للقيام بتلك العملية . وانتقل رؤساء اركان الحرب الى عمان . ولما اطلع الملك عبدالله على الخطة ، وافق عليها ، كما وافق عليها رئيس الوزارة توفيق ابو الهدى ووزير الدفاع فوزي الملقي . وزار كلوب باشا رؤساء اركان الحرب في مكان اجتماعهم . ولما اطلع على الخطة ، اعترض عليها وقال: هذا غير ممكن . واعلن ان الجيش الاردني في منطقة القدس لن يسمح للواء العراق بالمرور ... ونجح كلوب باشا في موقفه وتهديده ، فمنع تنفيذ تلك الخطة وظل الجيش المصري يتحمل وحده عبء القتال » (٢) .

---

(١) جريدة « المصري » القاهرة في ٣١ اذار ١٩٥٠ م .

(٢) كتاب « وثائق خطيرة » ص ٦٧ — ٦٨ ، ويقول الجمالي في ص ٤٧ من كتابه « ذكريات وعبر »: واستدعني السيد مزاحم الباجه‌جي الى ديوان مجلس الوزراء ، وكلفني بمهمة السفر الى القاهرة، للتداول مع المرحوم النقراشي باشا رئيس وزراء مصر آنذاك ... حول المساعدة التي يمكن للجيش العراقي ان يسديها للجيش المصري ، وقد خولني ان اعرض على النقراشي باشا ما يلي :

« ١ — وضع الجيش العراقي في فلسطين تحت القيادة المصرية لتتصرف به كما تتطلبه المصلحة .

« ٢ — مساعدة الجيش العراقي بعتاد لطياراته ... وذلك لكي يتوفر غطاء جوي للجيش العراقي ، اذا اراد التحرك .

« ٣ — اقراض الحكومة العراقية مليون جنيه لشراء العتاد الذي يحتاج اليه الجيش العراقي ، اذا أريد منه الحرب ...

« وكان رد مصر على ما تقدم :

« ان مصر لا تتحمل مسؤولية قيادة الجيش العراقي . وان مصر لا تستطيع تقديم العتاد للطائرات العراقية ، وان مصر ليس لديها قانون اعارة وتأجير كي تسلف العراق مليون دينار للحرب الفلسطينية .. ازاء كل ذلك طلب النقراشي باشا ان يقدم طائرات (فيوري) للجيش المصري اذا شاء العراق ، ان يساعد مصر ، لا ان يطلب العتاد لطائراته . بعد هذه المقابلة ابرقت الى ... الباجه‌جي اقترح عليه الحضور الى القاهرة فجاء هو ووزير الدفاع المرحوم شاكر الوادي الى القاهرة وتم الاتفاق... على ان يقدم العراق لمصر ثلاثا من طائراته الفيوري ، وهكذا كان » اهـ .

ولقد قامت المظاهرات في جميع حواضر العراق الكبرى للمطالبة بنجدة الجيش المصري في الفالوجة ، وكانت المظاهرات التي جرت في بغداد بالغة الاهمية والخطورة، ولا سيما تلك التي حدثت في الحادي والثلاثين من كانون الاول ١٩٤٨م ، فقد تسببت في وقوع معركة واسعة بين الشرطة والمتظاهرين ، جرح فيها اكثر من مائتي متظاهر، واعتقل نحو العشرين . وقد اتهمت الوزارة حزب الاستقلال والجاليات العربيـة في بغداد بتدبيرها ، وتألف وفد من النواب فقابل الامير عبد الاله الوصي ، فرئيس الوزراء السيد الباجه جي ، حول هذه القضية ، وما لبث ان رفع هذه العريضة :

بغداد في ٣ كانون الثاني ١٩٤٩م

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

ان تطور الموقف السريع في فلسطين ، والحاجة الحرجة التي تجتازها القضيـة في هذه الايام ، سواء من الناحية العسكرية ، او السياسية ، دفعتنا الـى الاجتماع والمداولة في هذه الامور التي تمس الكيان العربي بوجه عام ، ويرتكز عليها كيان العراق ومستقبله ، فقررنا ايفاد وفد منا يقابل فخامتكم ، ثم يحظى بمقابلة سمـو الـوصي المعظم لهذا الغرض . وبعد ان قام الوفد بمهمته ، وبسط لزملائه ما تلقاه من اجوبة وايضاحات في هذا الصدد ، راينا ان نوجه الى فخامتكم ما يلي :

ان العراق الذي تقضت عليه سنوات طويلة وهو يبذل في الدفاع عن فلسطين جهودا جبارة شغلت حكومته اكثر الوقت ، وضحى شعبه في سبيلها تضحيات مـادية جسيمة ، وقد جاد ابناؤه الباسلون بارواحهم في الحرب التحريرية الحاضرة ، يشعر ان قضية فلسطين قد بلغت مرحلتها الحاسمة . فاما ان نخسر الحرب فتضيع فلسطين وتنكب الامة العربية بكرامتها وكيانها ، فتتبدد تلك الجهود والاموال والنفوس ، واما ان نفوز بكسب القضية فوزا مبينا .

لقد اشتركت الدول العربيـة السبع في هـذه الحرب ، واذاعت بيانا واحـدا اشهدت فيه الراي العام العالمي انها تعتبر قضية فلسطين قضية العرب عامة، وقضية كل قطر خاصة . فاصابة دولة واحدة وهي مصر بالعدوان الاخير ، وتحملها بمفردها الضربات من غير ان تنجدها شقيقاتها انجادا عسكريا ، يعد اخلالا من الدول الست الباقية بالمبدا الاساسي للتضامن ، ونقضا لوحدة العمل والهدف ، اللذين انـدفعت اليهما هذه الدول عند خوضها المعركة . ولا نجد مبررا التملل بالهدنة ، فقـد خرق الصهيونيون هذه الهدنة لذلك لم يعد العرب مسؤولين من الناحية الدوليـة عن عدم التمسك بها ، ولا سيما ان فخامتكم في المواقف الرسميـة قد عبرتم مرارا عـن راي العراقيين في ان مشكلة فلسطين لا تحل الا في الاراضي الفلسطينية . فنحن نعتقد ان ترك مصر وحدها تتلقى اعتداءات الصهيونيين ، من غير ان تشد ازرها الدول الاخرى، قد يدفع الدولة المصرية بتأثير ما تصاب به اليوم الى العودة الى سياسة العزلة تجاه القضية العربية الكبرى ، وبهذا نفقد عنصرا قويا في المجموعة العربية .

ان وحدة كلمة العرب حجر الاساس في انقاذ فلسطين . فتصرف حكومة شرق الاردن يطعن الوحدة في الصميم ، ويؤدي بفلسطين ، ويصدع بنيان الجامعةالعربية. فاذا انهارت الجامعة ، تعسرت المحافظة على الوحدة . وهي الهدف الاول من النهضة القومية ، وجهود وتضحيات نصف قرن للشعوب العربية ، بينما كانت امنية العرب تعزيز الجامعة . ورفع شأنها ، لهذا وجب علينا ان نصارح الحكومة في هذه الساعة الدقيقة باننا نخشى . بعد ان تنزل هذه الجائحة بساحة الامة العربية ان يصاب الشعب العراقي بحالة نفسية يلازمها اليأس ، ويدفعها عار الانكسار الى اعمال قد تعرض البلاد لاعظم المآسي .

ففي راينا ان الحكومة ازاء هذا الخطر مكلفة بانتهاج سياسة عملية وعاجلة في معالجة محنة فلسطين ، وهذه المعالجة تكون بمبادرة الحكومة فورا الى نجدة فلسطين بالايعاز الى الجيش العراقي بان يعاون الجيش المصري في اشتباكه الحالي مع القوة الصهيونية ، وبذلك يهيء العراق الظرف المناسب التعاون مع البلاد العربية في استئناف القتال ، والتوسل بكل الوسائل لانتشال فلسطين . وهكذا تسعى الحكومة لحمل الدول العربية على خطة شاملة لحرب بعيدة المدى ، ضد القوى الصهيونية ومؤازريها ، لانقاذ فلسطين ، بتعبئة موارد الدول العربية ، والحصول على الاسلحة والعتاد .

ومن الاساليب التي يجب ان تتضمنها خطة الانقاذ التي نشير اليها : حرمان الدول ذات العلاقة من نفط الاقطار العربية كلها ، واتخاذ موقف ينذر الدول التي تعضد الصهيونية بانها لن تستطيع ان تحتفظ بصداقة العرب او تحالفهم ، اذا اصرت على هذه السياسة . وقد افادتنا تجربة الاجتماع الاخيرة لهياة الامم ، بأن نستعد للحرب الدبلوماسية في مجالي هذه الهيئة في انعقادها بعد ثلاثة اشهر .

هذا ما راينا من واجبنا النيابي والوطني ان نبلغ به الحكومة لتقوم بواجباتها المستعجلة تجاه هذه الاخطار المحدقة بالامة العربية ، منتظرين ما تعمله في هذا الشأن . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائب بغداد خميس الضاري ، نائب بغداد ذيبان الغبان ، نائب الموصل عبد الرحمن الجليلي ، نائب الموصل محمد حديد ، نائب بغداد محمد مهدي كبه .

نائب بغداد حسين جميل ، نائب الديوانية اركان عبادي ، نائب بغداد داود السعدي ، نائب بغداد عبد الرزاق الظاهر ، نائب الموصل عبد الجبار الجومرد .

نائب بغداد عبد الكريم كنه ، نائب بغداد اسماعيل غانم ، نائب المسيحيين روفائيل بطي ، نائب بغداد فائق السامرائي ، نائب الموصل عبد القادر العاني .

نائب بغداد عبد الرزاق الشيخلي ، نائب الموصل نجيب الصايغ ، نائب البصرة هاشم بركات ، نائب البصرة حسن عبدالرحمن ، نائب المنتفك ريسان الكاصد .

نائب الموصل مصلح النقشبندي ، نائب بغداد خدوري خدوري ، نائب البصرة جعفر البدر ، نائب البصرة جميل صادق ، نائب البصرة برهان باش اعيان .

صورة الى كل من رئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب ورئيس الديوان الملكي .

كتاب استقالة الوزارة

لم ير مزاحم الباجه جي مجالا لانقاذ سمعة وزارته ، وللتخلص من الانتقادات الجارحة التي كانت توجه اليه في مجلس الامة ، وفي الصحف ، بسبب موقف الجيش المصري في الفالوجة ، الا بالتهرب من مسؤولية الحكم ، فرفع الى الوصي كتاب استقالة الوزارة وهذا نصه :

صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم .

بينما كنت معتزما السفر الى خارج العراق ، استجماما وحرصا على صحتي التي شعرت باعتلالها ، وبينما كنت على أهبة السفر ، تلقيت امر سموكم المطاع في ان اضطلع بالمسؤولية ، واشكل الوزارة . فلبيت الامر السامي ، واقدمت على العمل في ظروف عالمية عسيرة ، آملا ان اقدم الخدمات المثمرة لمصلحة البلاد ، وتدعيم كيانها ، وحل قضاياها المعلقة حلا مرضيا ، خصوصا قضية فلسطين التي اشغلت العرب عامة والعراق خاصة . وقد بذلت في هذا السبيل ما استطعت من جهد ، وصرفت ما قدرت عليه من عمل ، غير اني لم اوفق للوصول الى ما اصبو اليه من جمع الكلمة في أحرج الظروف وادقها ، وتدعيم القوة في أشد الحاجة فلا ارى بعد هذا كبير فائدة من بقائي في الحكم ، سيما واختلال صحتي قد اخذ بالتزايد ، واصبح يضطرني الى الاستجمام اكثر من قبل . لذلك اتقدم الى سموكم الملكي في ان تتفضلوا باعفائي مما اسبغتموه عليّ من نعم في قبولكم استقالتي . واني اتشرف بالتنويه مع بالغ الامتنان بالعطف العظيم ، والمعاونات الثمينة ، والتوجيهات الصائبة التي شرفتموني بها . والله أسال ان يكلأ صاحب الجلالة المفدى برعايته وعنايته ، وان يوفق سموكم في تحقيق آمال البلاد ، ويسبغ عليكم العمر الطويل لتبقوا ذخرا للعرب .

بغداد في ١٩٤٩/١/٦م — مزاحم الباجهجي (١)

---

(١) ويقول لونكريك في كتابه « IKAQ 1900 – 1950 » :

« اتضح ان وزارة الباجهجي لا تستطيع ان تسيطر على مشكلاتها العديدة فقد استمرت في الحكم خلال الاسابيع الاخيرة من عام ١٩٤٨ م بسند من واضعي معاهدة بورتسموث نوري السعيد ، وصالح جبر ، وان تأييد مزاحم لمصر ، باعتبارها اقوى دولة عربية ، واستجابته لمظاهرات التدخل في ٢٠ و ٢١ كانون الاول جعلته يصطدم بوجهات نظر الجيش ، وبصورة خاصة مع العراقيين منهم ، وخلقت مأزقا لا مفر من تفاديه عن طريق تغيير الحكومة فاستقال من الحكم في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ م » .

وقد علقت جريدة « صوت الاهالي » بعددها (١٧٠٩) الصادر في ٩ كانون الثاني ١٩٤٩م على هذه الاستقالة بقولها :

كان المصير الذي آل اليه فخامةالسيد مزاحمالباجهجي متوقعا ليس لدىالكثير ممن تتبع سير الحوادث عن كثب فحسب ، وانما لدى اقل الناس ادراكا للامور . باستثناء فخامته . هذا اذا اخذنا بالراي القائل بانه لم يكن متواطئا ، وانما استخدم بعد دراسة نفسيته دراسة عميقة ، كالآلة في لعبة مقصودة ، من دون ان يشعر بالدور الذي مثله في تلك اللعبة . ومهما يكن الامر فان مصيره كسياسي له بعض القابليات كان محزنا حقا . فقد اتيحت له الفرصة ـ ولعلها كانت الاخيرة ـ كي يكفر عن الماضي؛ وكي ينقي صفحته فينسحب من الميدان ، ويصارح الشعب بحقائق يتلهف الرايالعام الى الوقوف عليها اشد التلهف ، ولكنه لم ينتهز تلك الفرصة ، بل استقال علىالطريقة المالوفة التي سلكها اسلافه ، من غير ان يكشف عن اسباب استقالته الغامضة، فكان وقوفه الاخير على قدميه ، ثم سقوطه المحزن بعد ان كانت له صولات وجولات كلامية في ميادين الاصلاح والبطولة الوطنية والجهاد القومي فترة من فترات تخللت سيرة ذلك الرجل الذي تحمل ، وسوف يتحمل الى مدة طويلة على ما يظهر ، تبعات هذا العهد من تاريخ العراق ، وهي سيرة فخامة السيد نوري السعيد » . اهـ .

ولكن الرقيب العسكري حذف هذا التعليق ولم ياذن بنشره فاخذه المؤلف من صاحب الجريدة .

والحق يدفعنا الى القول ان السيد مزاحم الباجهجي كان يضمر الخير للقضية الفلسطينية ، وكان يعتقد ان في وسع الدول العربية اقالتها من عثرتها اذا صدقت النيات ، ولما شعر ـ وهو في خارج العراق ـ ان هنالك بعض التحايل ، اراد انيتنصل من المسؤولية فارسل برقية رمزية باستقالته هذا نصها وان لم تقبل في حينها :

الرقم ٩٠ التاريخ ١٨ تموز ١٩٤٨م

الى حضرة صاحب السمو الهاشمي الوصي وولي العهد المعظم .

ان التطورات السريعة الاخيرة لقضية فلسطين ، واوضاع الدول العربية . جعلتني امام مفترق الطرق فان أكثرية اعضاء الجامعة تريد التسليم بقبول الهدنة المقترحة ، ومعنى هذا اقرار تقسيم فلسطين ، واقامة دولة صهيونية في جزء مهم من الوطن العربي . ولا يخفى على سموكم الاخطار المتحققة على مستقبل الدولالعربية جميعها من هذا الحدث . ورفض العراق الهدنة يحتم استمرار الجيش العراقي في القتال . ان تذبذب القيادة وترددها ، وانسحاب الجيوش العربية الاخرى من ميادين الحرب ، يعرّض من غير شك جيشنا المحبوب لاضرار فادحة وكوارث عديدة . لما لم أكن من الذين أقروا السياسة القديمة لفلسطين ، وحيث اني غير مسؤول عن الاخطار التي لازمت هذه السياسة ، وليس من الميسور اصلاحها الآن ، فأراني غير مستعد لتحمل تبعات نتائجها الاخيرة . لهذا ارفع استقالتي الى سموكم راجيا التفضل

بقبولها . وبما انه ليس هناك متسع من الوقت لحضوري الى بغداد ، والتشرف بتقديم الاستقالة الى مقامكم الاسمى بالذات ، فقد اضطررت الى ايداعها في هذه البرقية . وسابقى يا سيدي مدى الحياة ذاكرا بالاخلاص العميق والامتنان الوافر ثقتكم الغالية وعطفكم السامي .

يؤلمني كثيرا ان الايام المعدودة التي انقضت ، منذ اضطلاعي بالمسؤولية ، استنفذتها مشكلة فلسطين ، وارغمتني على الوجود خارج العراق ، مما حال دون تفرغي لمباشرة الاصلاحات الداخلية التي تهدفون لتحقيقها ، وبلادنا في أمس الحاجة اليها ؛ للتدهور المتواصل الذي دفعتها اليه ظروف خاصة قاسية . ابتهل الى المولى عز وعلا ان يكلأ صاحب الجلالة المفدى برعايته ، ويحفظه بعنايته ، وان يمد في حياتكم ويعينكم على خطواتكم السديدة في مصلحة الشعب ويبقيكم ذخرا للعروبة والعراق .

مزاحم الباجه جي

★ ★ ★

ولم يشأ الامير عبد الاله ان يقبل هذه الاستقالة ، ولما لم يمض على تاليف الوزارة اكثر من ثلاثة اسابيع ، فحفظها ، واسر الى الرئيس الباجه‌جي ان يستمرعلى الاضطلاع باعباء الحكم .

الوزارة الثالثة والاربعون :

٥ ربيــع الاول ١٣٦٨ ــ ١٨ صفــر ١٣٦٩
٦ كانون الثاني ١٩٤٩ ــ ١٠ كانون الاول ١٩٤٩

الوزارة السعيدية العاشرة

توطئــة

لم يكن تكليف السيــد مزاحم امين الباجه‌جي بتاليف وزارتــه في ٢٦ حزيران ١٩٤٨م ، ثم حمله على اجراء تعديلات واسعة فيها بين الفينة والفينة ، الا لتمهيــد الطريق امام الســيد نوري السعيد ، فيعيد تأليف الوزارة من الذوات الذين تعاونــوا معه في عقد « معاهدة بورتسموث » ومن غيرهم ممن يدين بآرائه ، ويترسم خطاه. وقد رأينا اثر الضجة التي قامت في مجلس النواب ، اثر اسناد منصب وزارة الدفاع الى السـيد شاكر الوادي في ٢٠ تشرين الاول ، والمسوّغات التافهة التــي استند اليهــا الباجه جي في عمله هذا . فلما اتخذ مجلس الامة قراره الخطير في كيفية معالجة قضية فلســطين ، كان لا بد لوزارة مزاحم ان تتخلى عن الحكم ، ليتسنى للســيد نوري ان يعيد تأليف الوزارة ، وليكافح النشاط الشيوعي والصهيونية العميلة التي عملت على الهدم طوال السنة المنصرمة « لان فخامته يعرف جيدا مشاكل البلاد الرئيسيةومشكلة فلسطين ، لقدم معظمها ، ولطول عهد فخامته بها ، واطلاعه عليها ، بل ومرافقته اياها في مختلف مراحلها ، منذ تشكيل الحكومة العراقية حتى الآن » (١) وعلى هذا وجــه اليه الوصي الكتاب الآتي :

وزيري الافخم نوري السعيد رقم ٢

« بناء على استقالة فخامة السيد مزاحم الامين الباجه‌جي من منصب رئــاسة الوزراء ، ونظرا لما نعهــده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قر راينــا ان نعهد اليكــم برئاسة الوزارة ، على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا .

« وفي الوقت الذي نعهد اليكم برئاسة الــوزراء ، لنا كل الثقة بان فخامتكــم ستضعون نصب اعينكــم بالدرجــة الاولى قضيــة فلسطين ، وصرف كل الجهــود والامكانيات لاجل تأمين الغاية الســامية التي توخيناها ، وهي انقاذها مــن محنتها ، وتنفيذ مقررات مجلس الامة الصادرة بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٨م ، والله ولي التوفيق .

---

(١) جريدة الشعب العدد ١٢١٤ بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٤٩ م .

« صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الخامس من شهر ربيع الاول سنة ١٣٦٨ الهجرية الموافق لليوم السادس من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٩ الميلادية » .

عبد الاله

ولم يشأ نوري ان يترك كتاب الاسناد بدون جواب ، فتقدم بالرد الآتي :

سيدي صاحب السمو الملكي العظيم بغداد ١٩٤٩/١/٦م

تشرفت بتسلم امر سموكم الملكي الكريم ، الذي عهدتم اليّ فيه بتاليف الوزارة ، واضعا نصب عيني بالدرجة الاولى قضية فلسطين ، وصرف كل الجهود والامكانيات لاجل تأمين الغاية السامية التي توخيتموها سموكم ، وهي انقاذها من محنتها ، وتنفيذ قرار مجلس الامة بشانها الصادر بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٨م.

وبينما ارفع الى مقام سموكم الملكي جزيل شكري ، وعظيم امتناني للثقة الغالية التي شرفتموني بها ، فقد صدعت بأمر سموكم ، متوكلا على الله تعالى ، ومعتمدا على ارشاد سموكم ، هادفا الى خدمة البلاد بوجه عام ، وخدمة فلسطين بصورة خاصة ، على ضوء قرار مجلس الامة المتخذ بالاجماع بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني١٩٤٨م.

ولما كان النجاح في حل قضية فلسطين على اسس قرار مجلس الامة يتوقف بالدرجة الاولى على تعاون جميع العناصر الوطنية العراقية ، وجميع دول الجامعة العربية الشقيقة ، فانني سأبذل كل ما في وسعي لجمع الصفوف ، وتوحيد الجهود في الداخل والخارج ، لانقاذ فلسطين من محنتها ، والخروج بالامة العربية عزيزة مرفوعة الراس من هذه التجربة القاسية ، التي عرّضتها لها اخطاء الماضي ، والله المسؤول ان يسدد خطواتنا ، ويوفقنا جميعا الى ما فيه خير العراق والامة العربية ، بارشاد سموكم الملكي ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم .

نوري السعيد

هيئة الوزارة

كما لم يكن عسيرا على نوري ان يختار زملاءه الذين سيشاركونه المسؤولية في هذا الظرف ، لان ذلك من الامور التي اتفق عليها سلفا ، فتألفت وزارته من :

١ ــ نوري السعيد : رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية بالوكالة .
٢ ــ جلال بابان : وزيرا للمواصلات والاشغال (١) .
٣ ــ عبد الاله حافظ : وزيرا للخارجية .
٤ ــ محمد حسن كبه : وزيرا للعدلية .

---

(١) كانت الارادة الملكية قد صدرت بتعيين جلال بابان وزيرا للمواصلات ، ووكيلا لوزارة المالية ، وبعد تشكيل الوزارة بعشرة ايام ، صدرت ارادة ملكية اخرى بتعيين خليل اسماعيل وزيرا للمالية .

٥ ــ شاكر الوادي : وزيرا للدفاع .
٦ ــ نجيب الراوي : وزيرا للمعارف .
٧ ــ ضياء جعفر : وزيرا للاقتصاد .
٨ ــ بهاء الدين نوري : وزيرا الشؤون الاجتماعية .
٩ ــ خليل اسماعيل : وزيرا للمالية .

وقد دخل في هذه الوزارة وزيران جديدان هما : وزير الشؤون الاجتماعية بهاء الدين نوري . ووزير المالية خليل اسماعيل . وكان رئيس الوزراء المستقيل قد خول خليلا هذا ، صلاحيات وزير المالية ، بعد استقالة علي ممتاز من منصب وزارة المالية في ١٩٤٨/١٠/٢٧م ، كما دخل الوزارة الجديدة اربعة من اعضاء الوزارة المستقيلة وهم : وزراء المعارف ، والعدلية ، والدفاع ، والاشغال . وكان ثلاثة من اعضاء هذه الوزارة « الجديدة » من خارج البرلمان وهم : وزير الدفاع شاكر الوادي ، ووزير الخارجية عبدالاله حافظ ، ووزير الاقتصاد ضياء جعفر . ولم تجر حفلة استيزار كالمعتاد ، ولم تقبل تهاني المهنئين بهذه المناسبة للاسباب الذي تضمنها البيان الآتي :

« بالنظر الى الظروف القاسية التي تجتازها قضية فلسطين ، والى ضرورة انصراف اعضاء الوزارة الجديدة الى معالجة القضايا والاعمال التي تنتظرها ، فقد ارتؤي صرف النظر عن مراسيم حفلة الاستيزار المعتادة ، كما ارتؤي ايضا ان يرجى من حضرات المواطنين الكرام ان لا يكلفوا انفسهم مشقة تقديم التهاني والتبريكات في دواوين صاحب الفخامة رئيس الوزراء ، واصحاب المعالي الوزراء ، للاسباب نفسها » .

و . مدير الدعاية العام

خطاب لرئيس الوزراء

لم يكد رئيس الوزراء يفرغ من تأليف وزارته ، حتى اذاع الكلمة الآتية :

اخواني وابناء وطني !

تفضل صاحب السمو الملكي الوصي على العرش ، فعهد الي برئاسة الوزراء ، وامرني بتأليف الوزارة ، على ان اضع نصب عيني بالدرجة الاولى قضية فلسطين ، بغية انقاذها من محنتها ، وتنفيذ قرار مجلس الامة الذي اتخذه بالاجماع بشأنها ، بتاريخ الثامن والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٨م . وقد صدعت بأمر مولاي صاحب السمو الملكي ، متوكلا على الله تعالى ، ومعتمدا على عضد سموه ، ومؤازرة اخواني وابناء وطني .

انكم تعلمون ولا شك بالمرحلة الخطيرة التي بلغتها قضية فلسطين ، وبالازمات العنيفة التي تجابهها الدول العربية الشقيقة في الداخل والخارج . وكلكم تعلمون اننا لم نصل الى ما وصلنا اليه ، وان فلسطين لم تبلغ ما بلغته ، الا بسبب الاخطاءالخطيرة

التي ارتكبت ، ولا تزال ترتكب ، منذ مدة غير قصيرة . والنجاح في حل قضية فلسطين ، والخروج بهذا القطر العزيز ، والبلاد العربية من المازق الحرج الذي تتعثر فيه ، يتوقف بالدرجة الاولى على التكاتف والتعاون بين العناصر الوطنية المخلصة في داخل كل قطر عربي من جهة ، وبين دول الجامعة العربية من جهة اخرى . وكلما ازداد التكاتف والتعاون ، سارت امورنا في طريقها الصحيح ، وقويت آمالنا في التغلب على المصاعب التي تجابهنا ، وازدادت امتنا العربية قربا من اهدافنا السامية ، التي نحن بالغوها باذن الله تعالى ، برغم جميع ما يقام امامنا من عقبات وعراقيل . أما القلاقل ، والاضطرابات الداخلية ، فانها لا تنفع الا خصومنا ، ولا تفيد الا اعداءنا من دعاة الفوضى ، وعناصر الهدم ، وشركاء الصهيونية . لذلك فاني أدعو جميع اخواني وابناء وطني الى وضع الماضي على جانب ، واحثهم على تناسي خلافاتهم ، وتأجيل منازعاتهم ، واناشدهم ان يجمعوا صفوفهم ، ويوحدوا كلمتهم ، ليتيسر لنا معالجة المشاكل ، ومجابهة الاحداث ، متكاتفين متضامنين في الداخل والخارج ، حتى نتغلب عليها . مقتبسين من تاريخ امتنا المجيدة اعظم دروس التضحية والوطنية ، في اخطر الظروف والاوقات . والله المسؤول ان يوفقنا جميعا الى ما فيه الخير بقيادة صاحب السمو الملكي الوصي على العرش ، تحت ظل صاحب الجلالة ملكنا فيصل الثاني حفظه الله .

ويقول السيد كامل الجادرجي في ص ٢٦٧ من مذكراته ان « عودة نوري السعيد الى الحكم في اوائل كانون الثاني ١٩٤٩م ، من الاحداث البارزة في فترة ما بعد الوثبة، وقد اعتبرت عودته تصفية نهائية لآثار وثبة كانون الثاني ١٩٤٨م ، وعودة سيطرته الكاملة على الحكم » .

نائب رئيس الوزراء

لما تشكلت « الوزارة السعيدية الثامنة » في ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣م ، سمي السيد توفيق السويدي ، العضو البارز فيها « نائبا لرئيس الوزراء » فلما تليت الارادة الملكية الصادرة بهذه التشكيلة ، في جلسة مجلس النواب المنعقدة في الثالث من كانون الثاني ١٩٤٤م ، حصلت ولولة حول شرعية هذه التسمية من الناحية الدستورية ، انتهت باحالة تفسير المادة (٦٤) من القانون الاساسي على المحكمة العليا التي اجتمعت في اليومين ٣ و٤ ايار ١٩٤٤م ، وقررت « ان اضافة اي لقب ، او عنوان ، كنيابة رئاسة الوزراء الى الوزير بلا وزارة ، استنادا الى الفقرة الثالثة من المادة ٦٤ لا تتفق وصراحة المادة المذكورة » .

وفي ٢٨ ايار ١٩٤٤م بعث رئيس الوزراء بالكتاب الآتي الى :

فخامة رئيس مجلس الاعيان   الرقم ١٧٩٨

ان الظروف العالمية الحاضرة ، وما ادت اليه من تضاعف الاعمال وتشعبها داخلا وخارجا ، وما استحدثته من امور وشؤون مهمة مرهقة ، جعلت من الصعب

على رئيس الوزراء ان يمارس بمفرده اعمال منصبه ممارسة جدية ، ويقود سياسة الدولة سياسة ناجحة ، من دون ان يصرف جهوداً هي فوق الطاقة قد تستنفذقواه، اذا ما كان حريصا على تقدير النتائج الصحيحة ، والسير بمصالح الدولة سيرا موفقا . هذا فضلا عما اناطه الدستور به من المهام الدقيقة ، وما تقتضيه الحياة البرلمانية من النشاط ، واليقظة ، والتفرغ لمواجهة مجلس الامة في عرض سياسة حكومته عليه ، وتمحيص اعمالها لديه، لهذا ارى من الضروري ان يستعين رئيس الوزراء ، في اداء مهمته ، بنائب يساعده في بعض اعماله عند حضوره ، وينوب عنه وكيلا طبيعيا .

ان منصب نائب رئيس الوزراء موجود في انكلترة ، وفرنسة ، وغيرهما من الدول الدستورية . وبما ان اكثر التقاليد الدستورية الانكليزية غير مدوّن ، وان وجائب نائب الرئيس فيها قد تكون متعددة ، لهذا نكتفي في بيان وجائب نائب الرئيس في فرنسة .

ان من التقاليد الدستورية المتبعة منذ زمن قديم في فرنسة ، ان وزير العدلية ينوب عن رئيس الوزراء في ترؤس مجلس الوزراء ، عند تعذر حضور الرئيس . كما انه ينوب في بيان خطة الحكومة امام مجلس الاعيان ، عندما يقوم الرئيس ببيان ذلك في مجلس النواب . وحيث ان الاوضاع الدستورية في فرنسة كثيرة الشبهة بالاحكام الاساسية النافذة في العراق ، ولما كانت المادة ١٢٤ من القانون الاساسي العراقي تجيز الاخذ بالتقاليد الدستورية ، المتبعة في الدول الدستورية ، والتعامل عليها كقاعدة دستورية ، ترى الحكومة ضرورة الاخذ بهذا التقليد الدستوري ، واحداث منصب نائب رئيس الوزراء ، وايداعه الى احد الوزراء سواء اكان بوزارة او بلا وزارة . وبالنظر لما يترتب على ترؤس جلسات مجلس الوزراء من نتائج قانونية تتعلق بالمقررات التي يصدرها المجلس المشار اليه ، تنفيذا لاحكام القوانين ، وما يستلزمه هذا التنفيذ في كثير من الاحوال من استصدار ارادات ملكية ينبغي توقيعها من قبل رئيس الوزراء: فلا بد من ان يكون لنائب رئيس الوزراء حق التوقيع على الارادات الملكية ، التي تصدر وفقا لاحكام القوانين ، وهذا الحق يجب ان يعتبر نتيجة طبيعية وصفة ملازمة لترؤس نائب الرئيس مجلس الوزراء ، اذ لا يستفاد من خدمات نائب الرئيس بصورة كافية، ما لم يكن له حق التوقيع على تلك الارادات . عدا ذلك يجب ان يقوم نائب رئيس الوزراء ، عند غياب رئيس الوزراء عن العراق ، بكافة وجائبه ، كأنه معين وكيلا عنه بارادة ملكية ، حسب التقليد الدستوري الجاري حتى الآن في العراق ، وذلك بدون حاجة الى استصدار ارادة ملكية بتوكيله . وعليه تقترح الحكومة على مجلس الامة الموافقة على اصدار القرار بالشكل الآتي :

ا ــ يجوز تعيين احد الوزراء ، سواء اكان بوزارة او بدونها ، بعنوان نائب رئيس الوزراء .

ب ـ عند غياب رئيس الوزراء عـن العراق ، يقـوم نائبه ، من تاريـخ مغادرة الرئيس العراق الى حين رجوعه اليه ، بكافة وجائبه .

ج ـ عند تعذر حضور رئيس الوزراء مجلس الوزراء ، مع وجوده في العراق ، فنائبه يراس مجلس الوزراء ، وله حق التوقيع على الارادات الملكية المتعلقة بتنفيـذ القوانين الاعتيادية .

د ـ لرئيس الوزراء ان يخول تحريريا نائبه ، القيام بالصلاحيات العائدة لـه بموجب القوانين الاعتيادية ، على أن تبقى المسؤوليات الدستورية المنصوص عليها في القانون الاساسي في عهدة رئيس الوزراء .

نوري السـعيد : رئيس الوزراء

لم يتخذ مجلس الامة القرار الذي اقترحه نوري السـعيد للاسباب الآتية :

١ ـ ان اجتماع مجلس الامة الاعتيادي الاول لسـنة ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤م ، انتهى في ٣١ ايار ١٩٤٤م ، اي بعد صدور هذا الاقتراح بثلاثة ايام فقط .

٢ ـ ان « الوزارة السـعيدية الثامنة » التي تقدمت بهذا الاقتراح ، تخلت عـن الحكم في ٣ حزيران ١٩٤٤م ، اي بعد اسبوع من تاريخ تقديمه .

٣ ـ ان السـيد نوري السـعيد صاحب هذا الاقتراح لما عاد الى الحكم فـي ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦م ، لم يبق فيه اكثر من ثلاثة اشهر ونصف الشهر ، أجرى خلالها انتخابات جديدة لمجلس نواب جديد . فلم يعقب اقتراحه هذا لدى مجلس الامة .

فلما عاد السعيد الى الحكم في السادس من كانون الثاني ١٩٤٩م ، تقدم بهـذا الكتاب :

العدد ٧٧٦ التاريخ ١٩ شباط ١٩٤٩م

معالي نائب رئيس مجلس الاعيان !

سبق ان اوضحنا في كتابنا المرقم ١٨٩٨ والمؤرخ ٢٨/٥/١٩٤٤م الاسباب التي تدعو الى احداث منصب نائب لرئيس الوزراء . وطلبنـا عرض القضية على مجلس الامة في جلسة مشتركة لاقرار اقتراحنا ، باعتباره من التقاليد الدستورية ، وذلك تطبيقـا للمادة (١٢٤) من القـانون الاساسي . هذا وحيث ان الظـروف العالمية الحاضرة ، وما آلت اليه من تضاعف الاعمال وتشعبها داخلا وخارجا ، وما استحدثته من امور وشؤون مهمة مرهقة ، تستوجب قبول ذلك التقليد بصورة سريعة ، ليتفرغ رئيس الوزراء الى الامور الهامـة ، لا سيما في الآونة الحـاضرة ، فانا نرجو عرض اقتراحنا على مجلس الامة لاقراره .

على انا في هذه المناسبة نود ان نذكر المجلس العـالي بان القانون الاساسي لم يمنع احداث هذا المنصب ، وان التقاليد الدستورية المتبعة في اكثر الدول : كانكلترا،

وفرنسة . قد قبلت احداث منصب مماثل ، كما وان جارتنا الشقيقة لبنان قبلت هذا المبدأ ايضا . لهذا يظهر للمجلس العالي ان النصوص الواردة في المادة ١٢٤ من القانون الاساسي متوفرة في هذه القضية . نرجو تبليغنا بما يقرره المجلس العالي في هذا الشأن (١) اهـ .

رئيس الوزراء : نوري السعيد

وقد عقد مجلسا الاعيان والنواب جلسة مشتركة في ٢٤ شباط ١٩٤٩م ، نوقش فيها هذا الطلب ، وكثر الاخذ والرد بين المؤيدين والمعارضين ، ثم وضع الاقتراح بالصيغة التي جاءت في خاتمة كتاب رئيس الوزراء المؤرخ ١٩٤٤/٥/٢٨م ، فقبل بالاكثرية (٢) .

وفي ١٧ آذار استصدرت رئاسة الوزراء الارادة المرقمة ١٥٥ لسنة ١٩٤٩ م بتعيين :

١ ـ عمر نظمي وزيرا بلا وزارة ، ونائبا لرئيس الوزراء .

٢ ـ وفاضل الجمالي وزيرا للخارجية .

٣ ـ وتوفيق النائب وزيرا الداخلية .

وعلى اثر تسلم عمر نظمي منصبه الجديد ، اصدر رئيس الوزراء التعليمات الخاصة الآتية برقم ١٢٤١ وتاريخ ١٩٤٩/٣/١٩م :

" بناء على صدور ارادة ملكية بتعيين معالي السيد عمر نظمي وزيرا بلا وزارة ونائبا لرئيس الوزراء ، فقد نسبنا ان يقوم المشار اليه السيد عمر نظمي بالشؤون الآتية :

١ ـ ترؤس لجنة التموين العليا .

٢ ـ ممارسة جميع صلاحياتنا القانونية فيما تختص بدائرة الاوقاف العامة.

٣ ـ الاشراف على تنظيم منهج مجلس الوزراء، الذي تعده السكرتارية العامة.

٤ ـ ملاحظة التقارير التي تقدم الى رئاسة الوزراء من الخارجية وغيرها .

٥ ـ تشكيل لجان انضباط ، او لجان للموظفين ، في ديوان مجلس الوزراء حسب قانون الخدمة » اهـ .

نوري السعيد : رئيس الوزراء

---

(١) محاضر مجلس الاعيان « الاجتماع العادي الثاني والعشرون » ص ٦٤ .

(٢) نشر اقتراح رئيس الوزراء الوارد في خاتمة كتابه المرقم ١٨٩٨ والمؤرخ ٢٨ ـ ٥ ـ ١٩٤٤ م بفقراته (أ) و (ب) و (جـ) و (د) في جريدة « الوقائع العراقية الرسمية » في العدد ٢٧١٢ الصادر في ١٤ اذار ١٩٤٩ م .

ان كانت الحرب العالمية الاولى « حرب ١٩١٤ ــ ١٩١٨ م » قد اسفرت عن انقلاب عام في الصناعات الحديثة ، ولا سيما الكهرباء ، فان الحرب العالمية الثانية « حرب ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥م » انتهت بانقلاب عظيم في الاخلاق ، لم يقتصر امره على الشرق فحسب ، وانما شمل الغرب ايضا . ولعل من اظهر بوادر هذا الانقلاب الاخلاقي ، استغلال الوظائف الحكومية في الكسب الحرام ، والاستفادة من عضويات المجالس النيابية في تامين اكل اموال السحت .

وقد فكرت « الوزارة الباجه جية الثانية ــ وزارة حمدي » في وضع تشريع يتناول البحث عن مصادر الاثراء غير الترعي لدى موظفي الدولة ، ولكن اصرار المتنفذين على ان يشمل هذا الاجراء صغار الموظفين دون الاعيان والنواب ، والوزراء والمديرين ، حال دون ذلك .

ولما تالفت « الوزارة السعيدية العاشرة » في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩م ، شعر رئيس الوزراء ان استغلال النفوذ الرسمي في عضويات مجلس الامة ، بلغ حدا لا يصح السكوت عنه ، فارتأى تأليف « المحكمة العليا » لتفسير الفقرة السادسة من المادة الثلاثين من القانون الاساسي العراقي (١) ليتثبت من صحة الجمع بين هذه العضويات ، وبين الخدمة في الدوائر شبه الرسمية ، ولكنه لطف الهدف ، فذكر في الاسباب الموجبة هذه المسوغات :

« لما كانت الحكومة تقوم من وقت لآخر بتاسيس بعض المؤسسات الرسمية ، او الشبه رسمية ، بالاستناد الى قانون او نظام ، لغرض بعض الخدمات العامة ، وقد تضطر الحكومة في المستقبل الى احداث مؤسسات اخرى مماثلة ، للاستفادة من المرافق العامة ، فانها تحتاج الى خدمات بعض ذوي الخبرة والمؤهلات ، ممن يكونون اعضاء في مجلس الامة ، الامر الذي لا بد لها معه من التثبت عما اذا كان في الامكان الاستفادة من خدماتهم في سبيل المصلحة العامة ، على ضوء احكام الفقرة السادسة من المادة (٣٠) من القانون الاساسي ، لتحقيق تلك الاستفادة . لهذا اقترح تفسير الفقرة المذكورة من القانون الاساسي » .

وقد اجتمعت « المحكمة العليا » في ٣ شباط ١٩٤٩م واتخذت هذا القرار :

---

(١) تنص الفقرة السادسة من المادة ٣٠ من القانون الاساسي على ان : « لا يكون عضوا في احد المجلسين » « من كان له وظيفة في الحكومة ، او المصالح الملحقة بها ، او منصب او وظيفة او خدمة لدى شخص او مؤسسة لها عقد مع احدى الدوائر العامة ، او له اية منفعة مادية مباشرة او غير مباشرة مع ذلك العاقد ، الا اذا كانت المنفعة ناشئة عن كونه مساهما في شركة مؤلفة من اكثر من خمسة وعشرين شخصا .ويستثني من ذلك مستاجرو اراضي الحكومة واملاكها ، والقائمون بالمهام المبينة في الفقرة الثانية من المادة الحادية والثلاثين من هذا القانون » .

نص قرار المحكمة :

اجتمعت المحكمة العليا المشكلة بموجب الارادة الملكية المرقمة ٦٥ والمؤرخة في ١٩٤٩/٢/١م ، في ديوان مجلس الاعيان في الساعة العاشرة زوالية من صباح يوم الخميس الموافق ١٩٤٩/٢/٣م ، برئاسة نائب رئيس مجلس الاعيان السيد عبد المهدي ، وعضوية اصحاب الفخامة أرشد العمري ، ومزاحم الباجه جي ، ومعالي السيد عمر نظمي ، والشيخ عبد القادر باش اعيان من اعضاء مجلس الاعيان والسادة : انطوان شماس، وعبد الجبار التكرلي، وحمدي صدر الدين، وعبدالحافظ نوري ، من كبار الحكام ، وبعد الاطلاع على نص الارادة الملكية المشار اليها في اعلاه ، وتلاوة قرار مجلس الوزراء ، ومذكرة فخامة رئيس الوزراء بشان تفسير الفقرة السادسة من المادة الثلاثين من القانون الاساسي ، وذلك من الوجوه الواردة في قرار مجلس الوزراء المشار اليه . وتداولت المحكمة في نص الفقرة السادسة ، الموضوعة البحث ، فلاحظت بأن الغرض الاساسي من هذا النص يستهدف غايتين رئيسيتين مهمتين :

اولاهما استقلال عضو مجلس الامة ، وتامين حريته في ابداء الراي بدون اي مؤثر مشوب بعوامل مادية .

وثانيهما الحيلولة دون استغلال مركزه لغايات مادية ، ومنافع شخصية لا تتصل بالمنفعة العامة او الصالح العام بشيء .

لهذا فان وجود اية علاقة ناشئة عن منفعة مادية بين عضو مجلس الامة ، واحدى دوائر الحكومة ، او المؤسسات والمصالح الملحقة بها ، او لدى الشركات العاقدة مع الحكومة عن طريق قيامه بأي عمل من الاعمال ، مما يؤثر على المصلحة العامة المودع امر رعايته اليه ، فقررت المحكمة في الجواب على الاسئلة الواردة في قرار مجلس الوزراء بما يأتي :

اولا — لما كانت الفقرة السادسة قد جعلت الوظيفة في الحكومة ، او المصالح الملحقة بها ، وكذلك الوظيفة لدى شخص او مؤسسة لها عقد مع احدى الدوائر العامة ، من موانع العضوية في مجلس الامة ، فقد حصل تردد في اي من اعمال الحكومة ، او المصالح الملحقة بها ، او الشخص او المؤسسة التي لها عقد مع الدوائر العامة يمكن ان تدخل ضمن نطاق تعبير الوظيفة ؟ » .

القرار — ترى المحكمة بأن ما استهدفه القانون الاساسي في كلمة « وظيفة » سواء كانت في دوائر الحكومة ، او احدى الدوائر الملحقة بها ، او لدى اي شخص او مؤسسة لها عقد مع احدى الدوائر الحكومية العامة ، هي من الشمول بحيث تتناول اي عمل من اعمال الحكومة ، او المصالح الملحقة بها ، او المؤسسات التي لها عقد مع احدى الدوائر الحكومية ، بدون التقيد بأي اعتبار يتعلق بالتسمية او

الصفة . لهذا فالمحكمة ترى ان كل عمل من هذا القبيل يدخل ضمن مدلول كلمة الوظيفة .

ثانيا ــ ما مدى « المصالح الملحقة بالحكومة » وهل يشمل المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية المؤسسة بمقتضى قانون او نظام خاص ؟

القرار ــ ترى المحكمة ان المصالح الملحقة بالحكومة ، تشمل جميع المؤسسات الحكومية ، وشبه الحكومية ، المؤسسة بموجب قانون خاص : كمصرف الرافدين ، والمصرف الوطني العراقي ، والمصرف الزراعي ، والمصرف الصناعي ، ومصلحة نقل الركاب ، ولجنة اسالة الماء ، وغير ذلك من المؤسسات والمصالح المماثلة ، التي تؤسس من وقت لآخر بموجب قانون خاص .

ثالثا ــ ما مفهوم « المنفعة المادية » المباشرة ، وغير المباشرة ، مع العاقد الواردة في هذه الفقرة ؟

القرار ــ ترى المحكمة ان مفهوم المنفعة المادية المباشرة مع العاقد ، الواردة في هذه الفقرة ، تعني ان يكون لعضو مجلس الامة حصة معينة كشريك في المؤسسة ، مما يعتبر ذا منفعة مباشرة ، عدا المساهمة المستثناة بحكم الفقرة السادسة الموضوعة البحث . اما المنفعة المادية غير المباشرة ، فالمحكمة ترى انها تشمل كل نفع مادي يحصل عليه عضو مجلس الامة لنفسه ، بأية صورة اخرى .

رابعا ــ هل ان الفقرة السادسة المذكورة تمنع عضو مجلس الامة من ان يكون رئيسا ، او عضوا او بأي عنوان آخر في مؤسسة حكومية او مؤسسة او مصلحة ملحقة بالحكومة او في شركة او مؤسسة لها عقد مع الحكومة أو احدى الدوائر العامة ؟

القرار ــ ترى المحكمة ، بالنظر لما تقدم ، ان عضو مجلس الامة ، بحكم الفقرة السادسة ، ممنوع من الاشتغال كرئيس ، او كعضو ، او كمستخدم ، او ممثل او محام ، او مستشار ، او بأي عنوان آخر في مؤسسة حكومية او مؤسسة او مصلحة ملحقة بالحكومة ، او في شركة او مؤسسة لها عقد مع الحكومة او احدى الدوائر العامة (١) اهـ .

ازالة غموض :

كانت قرارات المحكمة العليا صريحة في عدم جواز الجمع بين العضوية في مجلس الامة ، وبين استغلال هذه العضوية في الاستخدام في المصالح الحكومية او شبه الحكومية . ولما كانت القوانين الخاصة جوزت ترؤس الوزير المختص ، الذي هو بالاصل من اعضاء مجلس الامة ، بعض المصالح الرسمية ، فقد دعيت « المحكمة العليا » الى

---

(١) جريدة « الوقائع العراقية الرسمية » العدد (٢٧٠٥) بتاريخ ١٢ شباط ١٩٤٩ م .

الاجتماع في ٧ شباط ١٩٤٩م ، لازالة هذا الغموض فكان السؤال والقرار كالآتي :

هل ان الفقرة السادسة من المادة الثلاثين ، بما في ذلك ما اوردته المحكمةالعليا في قرارها المؤرخ في ١٩٤٩/٢/٣م ، من شمول مدلول الوظيفة ، وكذلك الموانع التي ذكرتها في الفقرة الرابعة من قرارها تشمل « الوزير » عند قيامه بأعمال اوجبها عليه القانون الاساسي بمقتضى احكام المواد ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ او عند قيامه بأي عمل آخر استنادا الى القوانين والانظمة وذلك بصفته الاجرائية المذكورة ؟

القرار ـ ترى المحكمة ان الوزير العضو في مجلس الامة ، مشمول بأحكام الفقرة السادسة من المادة الثلاثين ، بما في ذلك التفسير الوارد في قرار المحكمة العليا المؤرخ في ١٩٤٩/٢/٣م بشأنها . اما ما ورد في قرار مجلس الوزراء ، الموضوع البحث ، بشأن ترؤس وزير المواصلات والاشغال مجلس ادارة السكك الحديدية ، فانها ترى بأن هذه القضية مستثناة بحكم الاتفاق الخاص المؤيد بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٣٦م ، لانه صادر قبل تعديل الفقرة السادسة من المادة الثلاثين من القانون الاساسي . لذلك فلا مانع من ترؤس الوزير المجلس المذكور بصفته الاجرائية (١) .

كان من نتيجة هذين القرارين ان استقال بعض الاعيان والنواب من مناصبهم في المؤسسات الحكومية ، وشبه الحكومية ، ومن الشركات المتعاقدة مع الحكومة ، مفضلين العضوية في مجلس الامة على تلك العضويات ، كما فضل البعض العضويات في المؤسسات والشركات على النيابات والعضوية في مجلس الاعيان .

ما عملته الوزارة من اجل فلسطين

يتضح من كتاب الاسناد الملكي بتأليف « الوزارة السعيدية العاشرة » ان مهمة هذه الوزارة كانت تنحصر بالدرجة الاولى في « قضية فلسطين ، وصرف كل الجهود والامكانيات . . لانقاذها من محنتها ، وتنفيذ مقررات مجلس الامة الصادرة في ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٨ م » .

وكانت « مقررات مجلس الامة » تقضي بتوجيه الحكومة للقيام فورا بما يلي :

اولا ـ وضع خطة عسكرية للدفاع عن فلسطين ، يوضح فيها لكل جيش من الجيوش العربية واجباته واهدافه .

ثانيا ـ وضع خطة سياسة عربية موحدة ، مقرونة بتأييد صريح قطعي من ذوي الحل والعقد ، والمسؤولين في الدول العربية ، تعين بصراحة ووضوح الاعمال الخاصة التي ينبغي القيام بها للقضاء على اية محاولة لتكوين دولة يهودية في فلسطين، ومن ضمن ذلك الخطة التي يجب اتباعها لمقاومة اي قرار تتخذه هياة الامم المتحدة لتكوين دولة يهودية في فلسطين .

---

(١) راجع العدد (٢٧٠٧) من جريدة « الوقائع العراقية الرسمية » الصادر في ١٦ شباط ١٩٤٩ م .

ثالثا ـ ان تستهدف الخطط الواردة في المادتين (اولا) و (ثانيا) في اعلاه ، العمل السريع بجميع الوسائل العسكرية ، والسياسية ، لتطهير اراضي فلسطين من العصابات اليهودية ، وفي ضمنها مدينة القدس بكاملها ، وذلك لخطورة اهميتها من النواحي العسكرية والسياسية والدينية اهـ (١) .

فما هي التدابير التي اتخذتها الوزارة لتحقيق هذه الاهداف ؟ وتنفيذ هذه المقررات ؟

قصد رئيس الوزراء مقر وزارة الدفاع في يوم ٧ كانون الثاني ١٩٤٩م ، وعقد جلسة حضرها وزير الدفاع ، ورئيس اركان الجيش ، ومعاونه ، وجرى فيها بحث مشروع تأليف رتل آلي لا تقل قوته عن فوجين من المشاة ، وثلاث بطاريات من المدفعية ، مع ما يلزمها من الصنوف المعاونة ، والفنية ، لارساله الى الجبهةالجنوبية من فلسطين ، فيقاتل هذا الرتل الى جانب الجيش المصري ، بالاضافة الى مسؤولية الجيش العراقي عن المحافظة على الجبهة الوسطى ، ولاجل الا ينفرد الرئيس بهذه الاجراءات ، وجه الى السيد جميل المدفعي هذا الكتاب :

الرقم ٢١٥ التاريخ ١٠/١/١٩٤٩م

صاحب الفخامة السيد جميل المدفعي المحترم

بمناسبة تعطيل مجلس الامة ، ارى من الفائدة ان تتألف لجنة برئاسة فخامتكم ، وعضوية معالي رئيس مجلس النواب ، والنائب السيد حسين الجميل ، يناط بها امر الاطلاع ، والاشراف ، والمداولة على تطبيق وتنفيذ ما جاء في قرار مجلس الامة المتخذة بالاجماع في جلسته المشتركة المنعقدة بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٨م .

رئيس الوزراء : نوري السعيد

وفي الوقت نفسه كتب رئيس الوزراء رسالة الى رئيس الوزارة المصرية ، وارسلها بيد وزير خارجيته الدكتور محمد فاضل الجمالي هذا نصها :

مقترحات العراق :

ديوان مجلس الوزراء التاريخ ١٠/١/١٩٤٩ م

حضرة صاحب الدولة ابراهيم عبد الهادي باشا رئيس وزراء الدولة المصرية المحترم

اقدم خالص تحياتي واطيب تمنياتي ، راجيا لدولتكم اطراد التوفيق ،

(١) محاضر مجلس الاعيان « الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م » ص ١١٣ .

والفوز والنجاح في العمل وبعد : فانني لا اكتم دولتكم شديد اسفي ، وعظيم حزني ، لما آلت اليه قضية فلسطين وما اصابها واصاب اخواننا اهلها من ظلم ونكبات ، قلما حدث لها مثيل في التاريخ . ولا شك في ان هذا المصير المؤلم ، الذي آلت اليه هذه القضية ، يرجع بالدرجة الاولى الى ما اقترن بتوجيهها منذ بدئها من اغلاط فظيعة ، سياسية وعسكرية ، ادت الى الكارثة التي نجابهها ، وكان في مقدمة هذه الاغلاط اقدام المسؤولين على خوض غمار حرب لم يستعدوا لها الاستعداد الكافي ، ولم يضعوا لها الخطة العسكرية الصحيحة، مقرونة بخطةسياسية محكمة، كلاهما مستند الى درس القضية درسا صحيحا من جميع نواحيها ، من قبل اخصائيين مسؤولين. ولا ارى كبير فائدة من بحث تلك الاغلاط في الوقت الحاضر ، بل ان كل ما ارجوه هو ان تتاح الفرصة لرؤساء الشعوب العربية ، وزعمائها ، ورجالها ، لبحث تلك الاغلاط ومناقشتها ، بغية اجتناب الوقوع في مثلها في المستقبل .

والآن وقد تسلمت زمام الامور في العراق . فقد صممت على التعاون مع دولتكم تعاونا وثيقا ، ضمن الاسس الواردة في قرار مجلس الامة العراقي المتخذ في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٨م ، ومن اهداف هذا التعاون المستعجلة :

أ ــ وضع خطة عربية محكمة لقيادة دفة الحرب ، وتسييرها سيرا صحيحا يضمن الخروج بفلسطين الى ساحل السلامة ، وفقا لما تسنح به ظروفنا الحاضرة القاسية ، ويتفق وقابلياتنا وامكانياتنا ، وذلك بالقيام بتبادل الآراء في الموضوع بين خبرائكم وخبرائنا العسكريين المسؤولين بأسرع ما يمكن ، والاتفاق على وضع خطة عسكرية موحدة تشمل تنظيم رتل « طابور » آلي سيار مؤلف من وحدات قوية من مختلف صنوف الجيش العراقي ليقاتل في ساحات القتال في الجبهة الجنوبية الى جانب قوات الجيش المصري الشقيق ، عند اعتزامكم تحقيق ما يمكن تحقيقه في امر استمرار القتال ومن الواضح ان تأليف هذا الرتل لن يؤثر في استمرار قيام الجيش العراقي بالواجبات الملقاة على عاتقه في الجبهة الوسطى في الوقت الحاضر .

ب ــ الخطة السياسية : يلوح لي انه من الشروط الاساسية لضمان النجاح في قضية فلسطين ، وضع خطة سياسية محكمة ، تتفق عليها الدول العربية اتفاقا حقيقيا ، وتؤيدها بكل قواها . وانني احبذ قيام محادثات شخصية تمهيدية بيني وبين دولتكم حول هذه الخطة ، قبل عرض قضيتها على باقي الدول الشقيقة ، اعضاء الجامعة العربية ، لدرس الموضوع ووضع الخطة المنشودة ، وانني على استعداد لمقابلة دولتكم في الفرصة التي تنسبونها .

ولي وطيد الامل بأن وجود دولتكم على راس الحكم في مصر ، وما تتمتعون به من ثقة سامية ، ومواهب عظيمة ، وما تحملونه من اخلاص نادر ، وآراء حكيمة خبرتها منكم بنفسي خلال وجودي في مصر الشقيقة ، كفيلة بأن تكلل اعمالنا بالنجاح الذي يريح ضمائرنا ، ويكون موضع رضى الله تعالى ، ورضى ملوكنا ، وامتنا

العربية الكريمة . واني اؤكد لدولتكم انني على استعداد تام للنظر بكل اهتمام في جميع ما يعنّ لدولتكم حول هذه القضية الهامة . وعلى رجاء ان يصلني جواب دولتكم في فرصة قريبة ، ارجو ان تتفضلوا بقبول فائق احترامي وتعظيمي .

رئيس الوزراء : نوري السعيد

رد الحكومة المصرية :

لم تر الحكومة المصرية في اقتراح نوري السعيد ما يسوّغ الاعتماد عليه ، ذلك لان رؤساء هيأة اركان حرب الجيوش العربية كانوا قد اجتمعوا في القاهرة في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٨م ، وتداولوا في الوضع الحربي القائم بفلسطين ، فوجدوا ان القوات اليهودية تتفوق على القوات العربية من حيث العدد ، ومن حيث التسليح، وان وضع الذخيرة لدى العرب ينذر بالخطر ، وان الاستحكامات والمستعمرات اليهودية من المناعة بمكان ، وانه ما لم تتزود الجيوش العربية بالاسلحة والذخائر والمهمات والطائرات و ... و ... فالمستقبل مظلم بالقياس الى العرب . لهذا كله بعث الرئيس المصري الى الرئيس العراقي بهذا الرد :

رئاسة مجلس الوزراء

مكتب الرئيس　　　　　　　　　　القاهرة في ١٥ يناير ١٩٤٩م

حضرة صاحب الدولة السيد نوري السعيد باشا رئيس مجلس وزراء العراق.

تلقيت رسالة دولتكم المؤرخة ١٠ يناير سنة ١٩٤٩م ، التي حملها الينا سعادة الدكتور فاضل الجمالي الوزير المفوض بوزارة الخارجية العراقية . واني اشكر لدولتكم عظيم الشكر تمنياتكم الكريمة ، وارحب عظيم الترحيب بما ابديتموه من الرغبة الصادقة في توثيق التعاون بيننا لخدمة قضية فلسطين ، وتخليص اهاليها من الظلم والنكبات التي اصابتهم . واني انتهز هذه الفرصة لاذكر لدولتكم ان الحكومة المصرية لم تقدم على خوض غمار الحرب في فلسطين ، الا وهي على ثقة من انها مستعدة لمواجهة نصيبها في ذلك العبء ، وفيما ابلى الجيش المصري من بلاء حسن مصداق ما اسلفت .

وقد سبق ان اجتمع رؤساء هيآت اركان حرب الجيوش العربية في المدة من ١٠ الى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨م ، وتدارسوا الموقف من ناحيتيه : الحربية والعسكرية . ولا شك ان دولتكم قد اطلعتم على ما ادلى به سعادة اللواء صفوت باشا من بيانات في هذه الاجتماعات ، وارجو ان تكون الظروف قد هيأت لديكم بما يساعد على تفهم الشق (أ) من كتابكم . وانه ليسرني بطبيعة الحال ان اجتمع بدولتكم لتبادل وجهات النظر في الامر الخطير الذي يهمنا جميعا .

واني لعلى يقين بأن ما تمتازون به دولتكم من المكانة السياسية الملحوظة ،

وحسن خبرتكم بالامور ، كفيل بأن يجعل التعاون بين البلدين ، وسائر البلدان العربية الشقيقة ، اساسا موطد الدعائم لحل مشاكلنا ، والنهوض بشعوبنا الى المكانة الجديرة بها . والله اسأل ان يوفقنا جميعا الى ما فيه خير الجميع . وارجو ان تتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس الوزراء : ابراهيم عبد الهادي

في الوقت الذي كانت تدور هذه المراسلات بين الرئيسين العراقي والمصري ، كانت تجري في « جزيرة رودس » مفاوضات بين المصريين واليهود ، من اجل وقف القتال في فلسطين فاستدعى الرئيس العراقي وزير مصر المفوض في العراق ، وطلب اليه ان يبرق الى حكومته بوجوب تمسك المصريين في رودس بمقررات مجلس الامن حرفيا ، وعدم سحب القوات المصرية من الاماكن التي كانت تحتلها قبل هذه المقررات. فاذا رفض اليهود ذلك ، طالب المصريون المفاوضون برفع منع السلاح عن الحكومات العربية ، وابقائه نافذا على اليهود فقط .

المدفعي في العواصم العربية :

وفي ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٩م تقرر ايفاد العين جميل المدفعي الى عواصم الدول العربية ليعرض على المسؤولين فيها وجهة نظر العراق ، في ان لا تجري مفاوضة رسمية مع « لجنة التوفيق الدولية » الا على اسس ومبادىء معينة ، تتفق الدول العربية عليها ، وتسعى لحمل بريطانيا وامريكا على قبولها . كعودة العرب المشردين الى اوطانهم ، وتعويضهم الاضرار التي لحقت بهم ، وجعل مدينة القدس عربية صرفة ، وان تحمل هذه اللجنة على الاجتماع بالجانب اليهودي ، قبل اجتماعها بالجانب العربي ، لمعرفة نيات اليهود ، واستكشاف اطماعهم . وكلف المدفعي ايضا ان يؤكد على مصر رغبة العراق التي ابداها من قبل بوجوب اصرار المصريين المفاوضين في رودس على تنفيذ مقررات مجلس الامن ، حول عودة اليهود الى مواقعهم الاصلية ، ورجوع الجيش المصري الى الاماكن التي كان فيها قبل ان يخترق اليهود الهدنة ، وعلى هذا صدر البيان الآتي :

« بعد ان تم استقصاء المعلومات الكافية ، وجرت التمهيدات الضرورية ، قرر مجلس الوزراء ايفاد صاحب الفخامة السيد جميل المدفعي عضو مجلس الاعيان ، وبرفقته امير اللواء اسماعيل صفوة ، وواحد سكرتيرية مجلس الوزراء ، الى عواصم بعض الدول العربية الشقيقة ، للمداولة مع الرجال المسؤولين ، وذوي الحل والعقد فيها ، حول كيفية توحيد الجهود ، والخطط ، لحل القضية الفلسطينية على ضوء قرار مجلس الامة العراقي المتخذ في جلسته المنعقدة في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٨م . وسيغادر فخامته بغداد جوا يوم الاحد الموافق ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٩م » .

وكيل مدير الدعاية العام

واجتمع المدفعي بعد وصوله دمشق في ٢٣ كانون الثاني بالمسؤولين السوريين، ثم باللبنانيين الذين قصدوا دمشق لهذا الغرض ، فشعر « انهم يميلون للتضامن مع مصر بالدرجة الاولى » ولما توجه الى بيروت واجتمع برئيس وزرائها ، ورئيس جمهوريتها ، علم انهم « يرون ضرورة اجتماع اللجنة السياسية للجامعة حالا للبت في الامور التي يجب ان تجابه بها « لجنة التوفيق الدولية » فلما وصل الى القاهرة ، واجتمع برئيس الوزارة المصرية ، فهم منه « انه يرحب بخطة واحدة تتفق عليها الدول العربية جميعا ، لكنه يريد من العراق ان يتقدم باقتراحه عن الخطة » .

اما ما يتعلق بالمفاوضات الجارية في رودس ، فقد صرح الرئيس المصري « ان الحكومة المصرية متمسكة مبدئيا بتنفيذ مقررات مجلس الامن ، ولكنها حرة في المفاوضات عندما يرفض اليهود التمسك بتنفيذ القرارات . وانها ستتصرف حسب قوتها » ولكن المدفعي استطاع اخيرا ان يحمل المصريين على قبول المبداين الآتيين :

اولا — السعي لدى امريكا وانكلترا لحمل الطرفين على احترام قرارات مجلس الامن وتنفيذها . والا فمنع السلاح عن الطرف المخالف .

ثانيا — عدم الاتصال بلجنة التوفيق الدولية . الا بعد ان تتم مفاوضاتها مع اليهود ان امكن .

اما موضوع عودة الفلسطينيين المشردين عن ديارهم ، والتعويض عليهم ، فلم يتم الاتفاق الا على « السعي لاعادة اللاجئين » .

وقد اعرب الرئيس المصري عن رغبته في معرفة موقف العراق من مصر ، اذا قطعت مفاوضاتها مع اليهود ، في حالة عدم تنفيذهم مقررات مجلس الامن ، وعاد الطرفان الى القتال . فكان جواب العراق انه لن يتردد عن ابداء المساعدات التي يمكن القيام بها ضمن امكانياته العسكرية . فتعهد الرئيس المصري ان تطلع حكومته الحكومات العربية على ما يتم الاتفاق عليه مع اليهود من شروط قبل ابرامها .

ولما كان الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية قد انتقل من جده الى الرياض ، فقد اعتذر المدفعي عن الذهاب لمقابلته باعتلال صحته ، وعاد الى بغداد فبلغها في ٩ شباط ، واذا بمحطات الاذاعة العالمية تعلن انباء توقيع شروط الهدنة بين المصريين واليهود في يوم ٢٤ من هذا الشهر ، خلافا للعهد الذي قطعه الرئيس المصري لمبعوث الحكومة العراقية المدفعي ، ثم تعلن انباء توقيع اللبنانيين ، فالسوريين ، شروط الهدنة بينهم وبين اليهود في رودس ، الامر الذي مهد الطريق امام الحكومة العراقية لان تطلب الى شرقي الاردن تسلم الخطوط الامامية للجبهة العراقية في فلسطين ، وجمع الجيش العراقي في منطقة نابلس — اريحا انتظارا لانجلاء الموقف وتمهيدا لاعادته الى ثكناته في العراق .

لجنة التوفيق الدولية :

كان مجلس الامن ، التابع لهيأة الامم المتحدة ، قد عين لجنة تمثل حكومات

تركية ، وامريكا ، وفرنسة ، دعاها « لجنة التوفيق الدولية » وعهد اليها التوفيق بين العرب واليهود في مشكلة فلسطين . فدعيت الدول العربية للمفاوضة في جزيرة رودس مع الوسيط الدولي الدكتور بانش ، واذا بوزيري الدفاع والعدلية الاردنيين يصلان الى بغداد في ٢١ كانون الثاني ١٩٤٩م ، ويجريان محادثات طويلة مع الجهات العراقية المسؤولة حول هذه الدعوة ، ثم يعودان الى عمان .

وفي اليوم الثاني من شباط ، قصد الامير عبد الاله محطة H 3 على الحدود العراقية ـ الاردنية يصحبه رئيس الوزراء نوري السعيد ، ووزير الدفاع شاكر الوادي ، ورئيس أركان الجيش صالح صائب ، حيث اجتمعوا بالملك عبدالله ، وبأركان حكومته الاردنية ، وتداولوا في موضوع الاشتراك في « مذاكرات رودس » وكان راي العراق قبول ما يتم الاتفاق عليه من شروط الهدنة مع مصر ، والدول العربية الثلاث المجاورة لفلسطين ، دون ان يشترك العراق فيها .

وفي يوم ١٨ شباط ١٩٤٩م ، وصلت « لجنة التوفيق الدولية » الى بغداد . وكانت مؤلفة من العضو التركي حسين جاهد يالجين ، والعضو الفرنسي المسيو بوسوجير ، والعضو الامريكي المستر ماك اترويج ، ومعهم عدد كبير من السكرتارية والمشاورين ، فاجتمعت برئيس الوزراء اجتماعا طويلا في ١٩ شباط ، دام ثلاث ساعات ، كما اجتمعت بوزير الخارجية العراقية ، وببعض الشخصيات المهمة ، وبعد ان عجزت عن اقناع المسؤولين العراقيين بالتفاوض مع اسرائيل ، غادرت العراق الى عمان .

ومما يذكر بهذه المناسبة ، ان العضو الامريكي صرح الى المرافق العراقي « ان الرئيس ترومان يتتبع امور الشرق الاوسط بامعان الآن ، ومن آرائه الاساسية في هذا الصدد هو الانماء الاقتصادي ، وايجاد مشروع لدجلة والفرات ، على طراز مشروع امريكا ، وذلك بعد حل قضية فلسطين » فهل وجدت رشوة ابلغ من هذه ؟

سحب الجيش العراقي :

وصل الى بغداد في الخامس والعشرين من شهر نيسان ١٩٤٩م ، رئيس الوزارة الاردنية السيد توفيق ابو الهدى ، فاجتمع بالوصي ، ثم برئيس الوزارة العراقي ، فبوزير دفاعها . وجرت مفاوضات صريحة حول وجوب سحب القوات العراقية ، المرابطة في فلسطين ، الى مراكزها الدائمة في العراق ، بعد ان سلمت المثلث العربي (جنين ـ نابلس ـ طولكرم) الى الجيش الاردني ، وانتفى الغرض من بقائها في تلك الديار . وكان سحب هذا الجيش من شانه ان يصطدم اصطداما خطرا بالوطنية العراقية ، وبعواطف الشعب العراقي ، فاتخذت الحكومة اقسى التدابير واحكمها للحيلولة دون الاخلال بالامن والنظام .

وفي ٢٩ من هذا الشهر ، وصلت طلائع هذه القوات الى بلدة الرمادي ، ثم

واصلت سفرها الى العاصمة فبلغتها في اول ايار ١٩٤٩م ، فاستقبلت عند « جسر الخر » استقبالا شهده الوصي ، ولفيف من الاعيان والنواب وغيرهم ، والقيت بعض الخطب الحماسية لستر خيانة الساسة وفشلهم ، وما لبثت وزارة الدفاع ان اذاعت هذا البيان :

« لقد اخذ الجيش العراقي على عاتقه المساهمة بتحرير فلسطين ، وذلك حسب قرار الجامعة العربية ، وذهب وحافزه الوحيد الوطنية الخالصة التي لا يشوبها مطمع . وقد قام خلال وجوده في الاراضي المقدسة بواجبه احسن قيام ، ولم يخسر اي معركة اشتبك بها مع العدو ، بل بالعكس كبد العدو خسائر فادحة ، بقيامه بهجمات مقابلة مما جعله مرهوب الجانب ، فلم يجسر الجيش الاسرائيلي بعد ذلك على القيام بأي هجوم آخر حتى الهدنة الاخيرة . وكانت معركة جنين الذي تمكن بها الجيش العراقي من القضاء على قوات اسرائيلية تفوقه اضعافا ، وانقاذ قضاء جنين من براثن الصهاينة ، مثالا لما يتمكن عليه هذا الجيش من العمل ، وتمكن من الاحتفاظ بالمثلث العربي ، وسلمه كاملا غير منقوص ، وكان تقدير اهالي فلسطين له في ذلك عظيما حتى ان مفتي جنين السيد اديب الخالدي صرح امام الضابط مرارا بالحرف الواحد « لولا الجيش لكنا تحت الخيش » اما اذا كانت النتائج العامة غير ما ترتضيه الشعوب العربية ، فان لذلك اسبابا هي خارج مقدور الجيش السيطرة عليها . وهو ان عادت بعض قطعاته اليوم الى ارض الوطن ، فانها انما عادت للاستجمام واعادة التنظيم والتجهيز لاستئناف الجهاد المقدس عندما تحين الفرصة . وان الجيش العراقي متهيء دوما لاتمام الرسالة التي بدأ بها في فلسطين ، كما وانه حاضر للذود دوما عن اراضي الوطن ، او لمساعدة اية دولة عربية مهددة » اهـ .

وحقا نقول ان قضية سحب الجيش العراقي من فلسطين كانت من القضايا الخطيرة والخطرة لانها تتصل بشعور الشعب العربي الناقم على حكومات الدول العربية في كافة عواصمها ، وكانت الحكومات العراقية المتعاقبة تخشى الاقدام على مثل هذه الحركة فاستطاعت « الوزارة السعيدية العاشرة » ان تقوم بهذه المهمة مستفيدة من وجود الاحكام العرفية في البلاد .

ولكن الذي يؤسف له ان يسلم الجيش الاردني « هذا المثلث العربي » لقمة سائغة الى جيش اسرائيل ، بحجة ان ذلك من مقتضيات الهدنة التي عقدت بين الاردن واسرائيل في جزيرة رودس ، ومن متمماتها ، وقد تم هذا التسليم في ١٩ ايار ١٩٤٩م فكلف تسليمه الملك عبدالله حياته الغالية بعد عامين (١) .

---

(١) لدينا نسخة من رسالة طبعت في المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٩٥٠ م ، بعنوان : « وثائق خطيرة عن اتصال ولي الامر في شرقي الاردن باليهود قبل حرب فلسطين وبعدها » جاء في صفحتها الثانية والعشرين نص رسالة فوتوغرافية زعم ان الملك عبد الله بعث بها الى شرتوك وزير خارجية اسرائيل في ١٥ — ٣ — ١٩٤٩ م وهذا نصها :

عزيزي المستر شرتوك — الشون في ١٥ — ٣ — ١٩٤٩ م

الانقلاب العسكري في سورية

تمهيـد :

كانت النكبة بضياع فلسطين شديدة الوقع على العرب، كبيرة الاثر على وحدتهم، وعلى كيان جامعتهم ، وقد ادت الى ضياع عروش ، وقتل ملوك ، وازاحة رؤوس . ففي ليلة الثلاثين من آذار ١٩٤٩م ، اتخذ الجيش السوري التدابير المحكمة للقضاء على حكومة رئيس الجمهورية السورية « شكري القوتلي » ورئيس وزرائه « خالد العظم » حتى اذا تكللت حركته بالنجاح ، بعث بمذكرة الى الدول العربية يشرح فيها اسباب الحركة ودوافعها ، ويوضح اهدافها ومراميها . وقد جاء فيها :

« ان الانقلاب الذي حدث يوم الاربعاء في ٣٠ آذار سنة ١٩٤٩م ، جاء نتيجة طبيعية للاوضاع التي كانت قائمة في البلاد منذ سنوات ، والتي مردّها الى قيام حكم فردي شخصي ، تولى تصريف شؤون البلاد حسب اغراضه واهوائه الخاصة . ولقد تفاقم امر تلك الاوضاع واسرفت ، فيما كانت تنطوي عليه من مساوىء وعيوب، منذ بدا الدور الاشتراعي سنة ١٩٤٧م . وكان سبب ذلك الاسراف تلك النية التي كان ولي ذلك العهد قد بيتها قبل ان تجري الانتخابات في شهر تموز من السنة المذكورة في تعديل الدستور ، لتجديد انتخابه مرة ثانية ... ثم تواطؤ الفئة الحاكمة مع الطائفة النفعية والمزوّرة من كثرة النواب ، على خزينة الدولة ، ومصالح الامة ، تواطؤا ادى الى اباحة اموال الخزينة ، وهتك حرمة القوانين . وهدر مصالح الامة » (١) .

لم يكن بحثي امس عن ما عزي اليكم من التصريح عن الجبهة العراقية في حالة انسحابها الا لامور جوهرية وهي :

عند حضور ساسون افندي والقائد دايان الى الغور لمقابلتنا ، بحثنا عن عدم الاطمئنان بهدنة لم تكن العراق قابلة بها ، وان الجيش العراقي ينسحب منها . فللرغبة في التسوية المأمولة ، عزمنا تسلم الجبهة العراقية . فهذا التصريح وما وقع في الجنوب من حركلت يدعو الى التردد في النتائج ، ولذلك احب ان تشعروا وندكم بان يتفق مع وفدنا على سريان اتفاقية عدم اطلاق النار في الحدود التي يشغلها الجيش العراقي ، حال تسلمها من قبل القوات الاردنية ، مع تحياتي لكم ولمستر بن غوريون .

عبدالله

(١) بشير العوف في كتابه « الانقلاب السوري ص ١٥٤ » دمشق ١٩٤٩ م .

وقرأنا في الصفحة السابعة من كتاب « المسلمون والحرب الرابعة » للسيد زهدي الفاتح :

« ذلك لان الولايات المتحدة ، يحدوها القلق المتزايد من كراهية شعوب الشرق الاوسط للامريكيين كانت في ذلك الحين دائبة البحث عن قادة مبصرين يستطيعون تحقيق تسوية سلمية مع اسرائيل ، وانهاء الصراع العربي — الاسرائيلي » اهـ .

ثم قرأنا في ص ٧٢ من كتاب The game of natious للكاتب الامريكي Copeland قوله :

وكان انقلاب حسني الزعيم يوم ٣٠ اذار ١٩٤٩ م من اعدادنا وتخطيطنا فقد قام فريق العمل السياسي بادارة الميجر ميد بانشاء علاقات منتظمة مع حسني الزعيم الذي كان رئيسا لاركان الجيش السوري ، ومن خلال هذه الصداقة اوحى الميجر ميد لحسني الزعيم بفكرة القيام بانقلاب عسكري اضطلعنا نحن في السفارة بمهمة وضع كامل خطته واثبات كافة التفصيلات المعقدة » .

موقف العراق :

كانت الحكومة العراقية قررت تعيين جمال بابان وزيرا مفوضا لها في لبنان ، فلما حدث الانقلاب السوري ، كلفته بالسفر الى دمشق ، وبيروت ، فورا لاستكشاف اسرار هذا الانقلاب ، وحملته الرسالة الآتية المؤرخة ٣١ آذار ١٩٤٩م الى :

فخامة الشيخ الجليل فارس بك الخوري رئيس مجلس النواب السوري المحترم

تحية مباركة وسلاما طيبا .

لقد أقلقنا كثيرا ما ورد الينا من اخبار الاحداث التي وقعت اخيرا في سورية العزيزة . ولكن شعورنا بصدق وطنية القائمين بتلك الاحداث ، والسائرين بالامور في الوقت الراهن ، قد خفف علينا هذا القلق ، وخصوصا ما علمناه من الرجوع اليكم في تسوية المشاكل . فان ما نعهده في فخامتكم من الحنكة والحكمة ليطمننا بالنتائج الطيبة للبلاد ان شاء الله .

وقد انتهزت فرصة سفر وزير العراق المفوّض في لبنان فقدمت كتابي هذا على يده ، وارجو ان يكون موضع ثقتكم . وانا لحاضرون لاداء ما ترونه واجبا علينا نحو القطر الشقيق ، واسأل الله تعالى الخير للجميع وتقبلوا فائق الاحترام .

نوري السعيد

بابان في دمشق :

وصل جمال بابان الى دمشق في اول نيسان ١٩٤٩م ، واجتمع فور وصوله بحسني الزعيم « مدبر الانقلاب العسكري » فعرض عليه « ان العراق حكومة وشعبا يعطف على شقيقته سورية ، ويتعقب الحوادث بكل اهتمام ... وان العراق مستعد لتقديم اية مساعدة تحتاجها سورية من اي نوع كان » ونصحه بضرورة التعاون مع الرجال المخلصين في سورية . فرد الزعيم انه يقدر للعراق مواقفه المشرفة ، ويؤكد بانه لم يقم « بهذه الحركة باي تأثير من الخارج ، وانما قام الجيش بها نتيجة لتذمر الشعب والجيش من تصرفات رئيس الجمهورية والحكومة القائمة ، وفسح المجال لاصحاب المبادىء الهدامة ، وللهجمات العنيفة التي قام بها المجلس ضد الجيش ، وان الشعب مرتاح جدا لهذا الانقلاب » . ولا نرتاب مطلقا حين نقول ان حسني الزعيم كان يرمي من وراء تملقه هذا ، تقوية مركزه وتجنب المعارضة المصرية ـ السعودية لاستيلائه على الحكم .

ثم قابل السيد جمال رئيس مجلس النواب السوري السيد فارس الخوري ، فسمع منه « ان اكثرية الشعب مرتاحة جدا من ابعاد القوتلي عن الحكم ، وان الحالة هادئة كان لم يحدث شيء ... وانه بلغ سنا كبيرا فلا يجوّز لنفسه ان يشترك بعد الآن بحكم لا يعرف ماذا ستكون نتيجته » وبعد هذا طلب بابان الى الحكومة العراقية

ان توعز الى الاذاعة والصحف العراقية بتأييد الانقلاب ، على قدر الامكان ، فكان له ما اراد ثم سافر الى بيروت .

وكان زعيم الانقلاب السوري يأمل ان يستقيل السيد شكري القوتلي من منصب رئاسة الجمهورية لتؤلف حكومة جديدة ، فلم يتحقق هذا الامل بيسر ، فحل مجلس النواب في اول نيسان ، واضطر القوتلي الى الاستقالة ، هو ورئيس وزرائه خالد العظم في ٦ نيسان ١٩٤٩ م .

وفي الثالث من هذا الشهر ، ابرق وزير العراق المفوّض في دمشق الى وزارة الخارجية في بغداد : ان قد زاره الامير عادل ارسلان ، واخبره بوجود رغبة لدى مفكري سورية بتوحيد سورية والعراق دون شرق الاردن ، على ان يبقى لكل قطر استقلال ذاتي . فردت الخارجية العراقية على ذلك « بان العراق يرحب مبدئيا بالفكرة ، على ان تأتي عن طريق قانوني مشروع » .

وفي الوقت نفسه ابرقت وزارة الخارجية العراقية الى وزيرها المفوّض في مصر . ان يتصل بالجهات المسؤولة ، ويحيطها علما « بأن الحكومة العراقية مستمرة في الاتصالات مع رجال سورية المفكرين امثال : فارس الخوري وعادل ارسلان ، وهي لا تزال تقف موقف المنتظر المتريث من الوضع في سورية . وفي الوقت نفسه تحذّر الحكومة العراقية من تدخل جهات غير مسؤولة في الامر ، كالامانة العامة للجامعة العربية ، اذ ان تدخل هذه الجهات قد يربك الوضع ويؤدي الى نتائج غير محمودة » .

وكان جواب رئيس الوزارة المصرية على هذا التحذير :

ان مصر لا توافق على ان تكون الامانة العامة للجامعة العربية حكومة فوق الحكومات ، وارجو ان تؤكدوا لفخامة نوري باشا السعيد باني لا اسمح بمثل هذا . وأن الامين العام للجامعة العربية لن يتدخل في امر سورية ولن يسافر ، ونرجو ان نستمر جميعا على صلاتنا الطيبة وتعاوننا للخير المشترك . اهـ .

وتقول المصادر المصرية ان الرئيس المصري طلب الى الرئيس العراقي ان يتخذ العراق موقفا مماثلا لموقف مصر من احداث دمشق ، فلا يسمح لاي تدخل عراقي . او تدخل مصري في هذه الامور السورية ، ذلك لان هم الزعيم « كان قاصرا على استرضاء العراق والاستنجاد به خوفا من هجوم غادر يقوم به اليهود . . . الامر الذي يهدد وضعه الانقلابي غير المستقر » (١) .

اتفاق عسكري :

وفي ٩ نيسان ١٩٤٩م ابرق وزير العراق المفوض في دمشق الى بغداد يقول :

---

(١) مذكرات محمد مهدي كبه ص (٣٠٠) وكان حزب الاستقلال قد انتدب امين سره محمد صديق شنشل ونائب رئيسه فائق السامرائي مسافرا الى دمشق وبيروت في ١٩ نيسان للاتصال بساسة القطرين ، ودرس اسباب الانقلاب الذي قام به حسني الزعيم ، وامكان قيام اتحاد بين سورية والعراق.

طلب مني الزعيم حسني ابلاغ الحكومة بضرورة عقد اتفاقية عسكرية دفاعية بصورة عاجلة بين العراق وسورية ، وعند موافقة الحكومة العراقية ، سيرسل وفدا للعراق لوضع اسسها » .

وقد رحب العراق بهذا العرض . فندب وفدا عسكريا سافر الى دمشق برئاسة العقيد الركن عبد المطلب الامين في الثاني عشر من هذا الشهر ، واجتمع الوفد بالزعيم السوري العسكري اولا ثم بمن ندبه الزعيم لمفاوضته ، فلما لمست الجهات السورية رغبة العراق الصادقة في التعاون مع سورية اقتصاديا وعسكريا واجتماعيا ، الّف حسني الزعيم وفدا من السادة : فريد زين الدين ، واسعد طلس ، والعقيد توفيق بشور . انفذه الى بغداد في ١٣ نيسان ١٩٤٩م ومعه هذه الرسالة :

حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية المعظم .

ارفع الى الصديق الكريم عبارات التحية والاحترام . واسأل الله العظيم ان يمتعه بالصحة ويكلل اعماله بالتوفيق ، ويأخذ بيدنا جميعا في سبيل خير امتنا العربية الخالدة . وانني اذ ابعث برسالتي هذه اليكم مع السيدين الكريمين : معالي الدكتور فريد زين الدين . وسعادة الدكتور اسعد طلس مدير شؤون السياسة العربية في وزارة الخارجية ، والعقيد توفيق بشور . وهم من انبل رجالاتنا وموضع ثقتنا فأرجو اعتمادهم لتسهيل مهمتهم .

اتشرف باعلامكم انني قد كلفتهم قبل كل شيء ان ينوبوا عني برفع احترامي واجلالي العظيمين الى السدة الملكية المعظمة ، والى مقام حضرة صاحب السمو الملكي الامير الوصي وولي العهد ايده الله . ان حركة الانقلاب الشعبية التي قمت بها يا صاحب الفخامة ترمي الى خدمة مصالح الامة العربية جمعاء ، ورفع شأنها ، وانقاذ شرفها . واننا نرى ان افضل الطرق المؤدية الى ذلك . هو ان نعمد معا بالسرعة الممكنة الى اجراء اتفاقات يشرحها لكم ، ويستطلع رايكم فيها المندوبون المشار اليهم . واختم رسالتي هذه راجيا دوام التعاون بيننا لما فيه صلاح امر العرب ، طالبا من الله جل جلاله ان يبقيكم بالصحة والاقبال .

دمشق ١٥ جمادى الآخرة الموافق ١٣ نيسان ١٩٤٩ م .

القائد العام الجيش والقوى المسلحة ــ المخلص حسن حسني

صورة الاتفاقية العسكرية :

اما الاتفاقية العسكرية المقترحة من الجانب السوري فكان هذا نصها :

القصد الاول قضية فلسطين ، والثاني صيانة الامن الخارجي للبلدين تجاه اي اعتداء كان ، اينما كان مصدره .

١ ــ ان تشترك قوات البلدين فورا بالاعمال الحربية التي قد تنشأ عن عدوان اليهود .

٢ ـ ان يتضامن البلدان ويتحالفا لصيانة امنهما الخارجي تجاه اي اعتداء كان.

٣ ـ ان توحد القيادة لدى القتال ، وتكون بيد الطرف الذي يتعرض للعدوان اولا .

٤ ـ ان توجد هياة اركان موحدة بالسلم والحرب لتنسيق الخطط والبرامج واعدادها للتنفيذ ، وان تهيء ما يلزم لزيادة الانسجام في التعليم والتدريب والتسلح والتجهيز وغيره .

٥ ـ ان تزيد كل دولة قوة جيشها زيادة مطردة سنة فسنة لا تقل عن حد ادنى يعينه في كلا الطرفين .

٦ ـ ان تقدم احدى البلدين للاخرى ، بناء على طلبها ، كل مساعدة عسكرية ممكنة ، ناظرة في آن واحد لامكانها وحاجة الطرف الآخر ، وان تتبادلا الضباط والبعثات العسكرية .

٧ ـ التعاون لدفع اي عدوان يهودي ، عن اي من قوات البلاد العربية ، او عرب فلسطين .

٨ ـ يهمنا الحصول على السلاح والعتاد باكبر قدر ممكن ، مهما اختلفت انواعه.

٩ ـ ان تعتبر هذه الاتفاقية متلائمة مع التزامات اي من الطرفين ، ومع امكان عقد ما يشبهها مع البلاد العربية الاخرى هذه وغيرها من النقاط بنتيجته .

١٠ ـ مدة الاتفاقية تعين وتحدد .

ملاحظة عامة اساسية : هذه موضوعات البحث ينظر في تحويرها عند المذاكرة في اسس المعاهدة . اهـ .

وقد اجتمع الوفد السوري برئيس الوزارة العراقية بداره في الخامس عشر من نيسان ١٩٤٩م ، فاستعرض الرئيس العراقي تاريخ العلاقات بين العراق وسورية ، وعدّد المساعدات التي اسداها العراق الى جارته العزيزة ، وكيف انه لا يضمر الى سورية الا كل خير وفلاح ثم ختم كلامه « بعدم امكان الدخول في الاتفاقيات التي يراد عقدها الآن ما لم ترجع الحياة الدستورية الى سورية ... ولا بد من انتظار استقرار الاحوال في سورية لكي تتضح سياستها الخارجية ، قبل أن نستطيع ابرام اتفاقية عسكرية بين العراق وسورية ، وحتى بدون اي طلب يقع من سورية ، لاننا نعتبر الخطر الصهيوني موجها الينا جميعا » .

وهكذا انتهت الجلسة فشكر الوفد السوري الرئيس العراقي على بياناته، وعاد الى دمشق ، ولكن بخفي حنين كما يقول المثل العربي .

سفر السعيد الى دمشق :

بعد ان فرغ رئيس الوزراء من مقابلة الوفد السوري ، عقد اجتماع تحت اشراف

الوصي ، حضره رئيس الوزراء ونائبه ، ووزيرا الخارجية والدفاع ، ورئيس الديوان الملكي ، ورئيس اركان الجيش ، وتقرر فيه ان يسافر رئيس الوزراء الى دمشق فورا ، على راس وفد مؤلف من وزير الدفاع ، ورئيس اركان الجيش ، وبعض الضباط ، لمفاتحة رئيس الانقلاب السوري وجماعته حول عدم وجود اية ضرورة لعقد اتفاق عسكري بين سورية والعراق ، او لنشر بيان مشترك كما اقترح ، وللتأكيد على استعداد العراق لتقوية وضع سورية تجاه اليهود . وقد تعمد نوري السعيد انيرتدي طاقمه العسكري كعميد في الجيش العراقي وهي رتبة تفوق رتبة الزعيم حسني بدرجات (١) .

وغادر الوفد بغداد جوا صباح ١٦ نيسان ١٩٤٩م ، فاستقبل في « مطار المزة » بدمشق استقبالا فخما . وفي الساعة الواحدة من بعد الظهر ، اجتمع الوفد بالزعيم حسني الزعيم ، ومعه بعض الشخصيات السورية الممتازة ، فاعرب السيد نوري السعيد عن سروره بهذا اللقاء ، وعما يكنه العراق لشقيقته سورية من مودة واحترام. وقال : « ان سورية ليست بحاجة للاعتراف بوضعها السياسي الحالي ، من قبل الدول الاخرى ، لان سورية دولة مستقلة ، والذي حدث انما هو شيء يعود لشعبها هي ... وكان قد بلغنا منذ اسبوعين خبر تمرد اليهود في فلسطين ، لفرض استغلال الحوادث في سورية ... ولذا فقد فكرنا في ارسال بعثة عسكرية للاطلاع على وجهة النظر السورية في هذا الباب ، وحدود ومدى المساعدة العسكرية المطلوبة من العراق ضد الاعتداء اليهودي . فانني اتيت بنفسي مع وزير الدفاع ، ورئيس اركان الجيش، لتجنب المخابرات ، واود ان اؤكد لكم هنا ان الحكومة العراقية ، في حال وقوع اي اعتداء على الجيش السوري ، سوف تقوم بتقديم كافة المساعدات اللازمة في هذا الباب ... ان قضية التعاون بين العراق وسورية كانت منذ زمن تشغل فكري ، وقد قمت بما استطيع عمله في هذا الباب ... ففي عام ١٩٤٦م ، حاولت مع المرحوم سعدالله الجابريرئيس الوزراء عندئذ، توحيد المواصلاتوالكماركوالامور الاقتصادية والمواصلات والتجارة والري . وقد كان المرحوم الجابري موافقا عليها هو وشكري القوتلي ايضا في المبدا ، ولكنهما اعتقدا ان القيام بعمل كهذا ، سوف يثير شكوك مصر والمملكة السعودية ، وقالا ان هذا يحتاج الى تهيئة للجو ، وقد مضت اربع سنوات ولم يهيأ هذا الجو .. انني اخشى انه لو تقدم العراق الآن بمقترح أو راي ، ان يتهم بنية غير النية الصادقة التي نحملها ، وهي رغبة مخلصة ، ولكن قضية الدفاع المشترك ضد اليهود حاليا فهذا امر مفروغ منه » . اهـ .

---

(١) قال لي اللواء الركن عبد المطلب امين ان نوري السعيد اراد ارهاب حسني الزعيم بارتدائه بزته العسكرية ، وانه كان قد حضر المجلس الذي ضم نوري السعيد وحسني الزعيم ووزير خارجيته الامير عادل ارسلان فشاهد نوري يلتفت الى الامير عادل ويذكره بالدور الذي لعبه واياه في ثورة الحسين على الترك وكيفية دخولهما دمشق سوية ، على راس الجيش العربي الذي كان يقوده الملك فيصل كانه يريد ان يقول لحسني : انك لم تكن في الحسبان يوم دخلنا الشام فاتحين .

وقال لي استاذ لا يرقى الشك الى قوله ان نوري اختلى بحسني الزعيم ونصحه بالعودة الى وظيفته الاولى مما اغاظ هذا وحمله على التوجه الى القاهرة .

ورد الزعيم على هذه الكلمات شاكرا ، ووعد بدرس المقترحات العراقية. وقال:

« ان اعتداء من اليهود سوف يكلفهم غاليا » ، لان سورية حصلت على اسلحة من الرشاشات والمدافع والمصفحات « والشيء الوحيد الذي قد تحتاج اليه هو سلاح الطيران ، ولعله وقت الحاجة يستطيع العراق ان يعاونونا بالقوة الجوية » هذا «ويجب ان نتعاون ايضا على مكافحة الشيوعية « . اهـ .

وبعد انتهاء هذه المقابلة ، اجتمع بالسيد نوري السعيد « في المفوضية العراقية » بعض السوريين البارزين ، وسمعوا منه ما دار بينه وبين حسني الزعيم ، فاعلنوا ضرورة تقارب القطرين : السوري والعراقي بشكل من الاشكال ، وان لا يعبأ لبعض الحكومات العربية التي تعارض هذا التقارب ، وذلك لان بقاء سورية على وضعها الحاضر سوف يؤدي الى ضعفها وانهيارها » .

ولما عاد الوفد الى بغداد في ١٧ نيسان صدر هذا البيان :

بيان رسمي :

منذ مدة والحكومة العراقية ترقب باهتمام زائد سير مفاوضات الهدنة بين اليهود والحكومة السورية . ولما كانت الحكومة العراقية حريصة كل الحرص على ان لا يغتنم اليهود فرصة الانقلاب السوري الاخير ، فيتشددون في المفاوضات ، او يعتدون على حدود سورية ، فقد رات من واجبها ان تطمن اخواننا السوريين بأن العراق مستعد لمناصرة سورية بكل قواه ، فيما اذا حصل عليه اعتداء صهيوني. ولهذا الغرض قد سافر امس الاول السبت بالطائرة فخامة رئيس الوزراء بنفسه ، يرافقه كل من معالي وزير الدفاع ، وسعادة رئيس اركان الجيش الى دمشق ، لتطمين سورية بأن العراق يعتبر اي اعتداء صهيوني على حدودها اعتداء عليه بالذات ، وان الجيش العراقي مستعد لتلبية نداء الاخوة في كل وقت . هذا وقد عاد فخامة رئيس الوزراء ومن معه الى العاصمة اليوم .

١٩٤٩/٤/١٧م — وكيل مدير الدعاية العام

تدخل مصر والسعودية :

في اليوم الذي وصل فيه الوفد السوري الى بغداد « وهو يوم ١٣ نيسان ١٩٤٩م » سافر وفد سوري آخر الى القاهرة والرياض ، لمقابلة العاهلين : المصري والسعودي في امور تتعلق بالانقلاب لان مصر والمملكة العربية السعودية كانتا ترتبطان برئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي بصلات وثقى ، وكانتا سنده الوحيد ، بل ان الانحراف الذي طرا على فكرته القومية كان مبعثه التاثير المباشر عليه من قبل هاتين المملكتين لذا فقد صدمتا عند حدوث الانقلاب ووقفتا موقفا سلبيا منه .

وفي يوم ١٧ من هذا الشهر وصل الى دمشق عبد الرحمن عزام ، الامين العام لجامعة الدول العربية ، خلافا للوعد الذي قطعه رئيس وزراء مصر للعراق ، وشرع في الصرف ببذخ ، لان الحكومة المصرية اعتبرت سفر نوري السعيد الى دمشق خرقا للاتفاق . وفي ٢٧ منه توجه حسني الزعيم الى القاهرة جوا ، واجتمع بالملك فاروق اجتماعا طويلا ، ثم عاد الى دمشق في اليوم نفسه . وكانت مصر تظاهر المملكة العربية السعودية ، وكانت هذه تخشى قيام اتحاد بين سورية والعراق ، الامر الذي يؤدي الى الاخلال في التوازن بين الهاشميين والسعوديين ، فاذا بحسني الزعيم يدير ظهره للعراق بعد ان حصل على مساندة مصر والسعودية ماديا وعسكريا .

فكان ما كان مما لست اذكره ★ فظن خيرا ولا تسأل عن الخبر

ولستر التصدع الذي اصاب هيكل جامعة الدول العربية من جراء هذه المخاوف ، وصل الى بغداد الامير عادل ارسلان ، نائب رئيس الوزارة السورية ، في يوم ٢ ايار ، ومعه صبري العسلي ، والعقيد صلاح خانكان ، بحجة الاطلاع على محاضر المفاوضات التي اجراها نوري السعيد مع سعد الله الجابري في سنة ١٩٤٦م ، ثم وصل اليها رياض الصلح رئيس الوزارة اللبنانية في ٤ ايار . وقد عمل الرئيسان : السوري واللبناني على تنقية جو العلاقات بين العراق ومصر ، ثم كانت مهاترات في الصحف المصرية والعراقية ، فشتائم في مجلسي النواب العراقي والمصري الخ .

تطور الانقلاب السوري :

لم يكد حسني الزعيم يتغلب على الصعوبات التي قامت ضد انقلابه العسكري في ٣١ آذار ١٩٤٩م ، حتى صار يفكر في مصافاة اليهود ، بعد ان هادنتهم سورية في « رودس » وذلك تنفيذا للغرض الذي استهدفته امريكا من تدبير الانقلاب فقد نشرت جريدة الزمان البغدادية في عددها الصادر في ١٩ آب ١٩٤٩م بعدد ٣٦٠٢ حديثا لوزيره ونائبه الامير عادل ارسلان جاء فيه :

« قرر الزعيم في اواخر شهر مايس من هذا العام ، ان يتصل بالسلطات اليهودية – في تل ابيب – مباشرة ، دون ان يستشيره في الامر . واضاف الامير عادل ارسلان الى ذلك قوله : انه دهش كثيرا عندما علم من احد ممثلي الدكتور بانش ، وكيل الوسيط الدولي سابقا ، بأن حسني الزعيم كان قد وجه دعوة الى المدعو موسى شاريت للاجتماع به ، وان هذا الاخير قبل تلك الدعوة ، ووعد بالاجتماع معه في القنيطرة ، الواقعة ضمن الاراضي السورية . واضاف الامير عادل ارسلان الى ذلك قوله : انه طلب من حسني الزعيم ايضاحا لتلك الانباء ، فأجابه بان بعض الجهات اخذت تضغط على سورية لحملها على عقد صلح مع اليهود ، ولكنه لم يقتنع بهذا الايضاح ، ورفض الاتصال باليهود ، كما انه منع موظفي وزارته من الاتصال بهم . ومنذ ذلك الحين اخذ حسني الزعيم يتصل باليهود مباشرة ، كما كان ينوي الاجتماع

بالمدعو بن غوريون الخ » (١) .

لذا قررت الحكومة العراقية سحب قواتها التي كانت قد ابقتها لمساعدةسورية، وأصدرت هذا البيان :

« يتذكر الشعب العراقي الكريم الوعد الذي كانت قد قطعته الحكومة العراقية على نفسها لاسناد الحكومة السورية في مفاوضاتها مع اليهود . وايفاء لتلك التعهدات نحو الشقيقة العزيزة ، فقد صدرت الاوامر في حينه بابقاء قسم من القطعات في شرقي الاردن متهيئة لتلبية نداء الجيش السوري . وقبيل مغادرة سمو الوصي وولي العهد المعظم للعراق ، كان قد تقرر سحب هذه القطعات الى معسكراتها الدائمة ، حال التوقيع على اتفاقية الهدنة بين سورية واليهود ، وزوال المحاذير التي استوجبت ابقاءها هناك . والآن وقد تم التوقيع على الهدنة بينهما ، وزوال تلك المحاذير ، فقد اصدرت وزارة الدفاع اوامرها بسحب جميع القطعات المتبقية خارج العراق،واتخذت التدابير لايصالها الى معسكراتها الدائمية قبل حلول عيد الفطر المبارك . وتنفيذا لهذا الامر ستصل الوجبة الاولى الى بغداد حوالي الساعة التاسعة من صباح اليوم الموافق ٢١/٧/٤٩م ، وستعقبها بقية الوجبات الى ان يتم آخر جندي . وزارة الدفاع

انقلاب آخر :

وفي صباح الاحد ١٤ آب ١٩٤٩م ، فوجىء الشعب السوري بأنباء انقلاب جديد، قام به الزعيم سامي الحناوي في غسق الليلة الماضية ، وادى الى مقتل حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي ، بعد محاكمة دامت ساعتين ، وقد جاء في بيان الحناوي : ان حسني الزعيم « حينما استتب له السلطان ، اخذ هو وحاشيتهيبذرون اموال الامة بالاثم ، ويسيئون الى كرامة البلاد فيدوسونها ، ويعبثون بقوانين الامة وبحريات الافراد بحيث اخذ الناس يسخرون من الجيش ورجالاته ... الخ » .

وقد ارتاح العراق لهذا الانقلاب الثاني ، ان لم يكن هو العامل على تحقيقه ، والباذل في سبيله (٢) ثم طار الحناوي الى بغداد ومعه الممثل العسكري فيدمشق عبد

---

(١) وفي مقال آخر للامير عادل ارسلان وزير خارجية حسني الزعيم نشره في جريدة الحياة البيروتية الصادرة في بيروت في ٢٦ اب ١٩٤٩ م انه سمع من رئيسه يقول في ٢٦ ايار ١٩٤٩ م :

« لقد وردتني معلومات تقول : ان اليهود راغبون في التفاهم مع العرب بشروط مرضية ، تحت ضغط الرئيس ترومان ، والسيد شومان رئيس الخارجية الفرنسية ، وقد علمت ان وزير خارجيتهم شاريت موافق على القدوم الى الاراضي السورية ، اي الى القنيطرة ، للاجتماع الى وزير الخارجية السورية فما قولكم في هذا الامر ؟ » وكان هذا في جلسة مجلس الوزراء في التاريخ المذكور .

(٢) وكان لهذه التهمة اساس ، اذ جاء وفد سوري الى بغداد ، وحل فيها سرا ليفاوض المسؤولين العراقيين عن اقامة مجلس اتحاد اعلى يكون مسؤولا عن الادارة المشتركة دون المساس بنظامي الحكم في القطرين العربيين ، غير ان حكم الحناوي ما لبث ان سقط بانقلاب اخر قام به الشيشكلي فانحسر بذلك النفوذ العراقي وحل محله نفوذ المعارضين له » اهـ .

ـــ العراق امسه وغده ـــ ص ٢٢٩

المطلب امين ، واجتمع ببعض القادة والساسة ، وما لبث ان عاد الى دمشق في اليوم نفسه ، فاوفدت الحكومة السيد احمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي الى سورية لدرس الوضع العام فيها ، وبيان مدى الاستعداد لقيام اتحاد بين العراق وسورية . وقد قدم بابان تقريرا مفصلا عن ذلك الى وزارة الخارجية ، لكن حكم الحناوي لم يدم اكثر من اربعة اشهر ليمكن تحقيق ما جاء في هذا التقرير . فقد اطاح به العقيد اديب الشيشكلي في التاسع عشر من كانون الاول ١٩٤٩م ، على نحو ما سنفصله في الفصل الآتي .

مكافحة الشيوعية

لما ألف السيد نوري السعيد وزارته التاسعة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦م قال في مؤتمر صحفي عقده في الثالث والعشرين من هذا الشهر :

« اني لا اعتقد ان في البلد شيوعية ولكن هناك اناسا متذمرين من الحالة فيريدون ان يعبروا عنها بدعايات مختلفة . ان الشيوعية تظهر في البلدان الصناعية اما نحن فلا صناعة عندنا » (١) .

وفي الحقيقة ان بلادا تدين بالقومية وتتغلغل فيها الشعائر الدينية ، والعنعنات القبلية ، لا يمكن ان تكون مغرسا لمبادىء وافدة : كالشيوعية والفاشستية والنازية، لانها تتنافر مع عقائدها الروحية وآدابها الاجتماعية . نعم ان هناك تذمرا من بعض الاوضاع العامة كان يتقمصحللا منوعة من هذه المبادىء التي خلقتها ظروفها الخاصة. وقد اكتشفت سلطات الامن بعض ما سمي بالخلايا الشيوعية في منتصف كانون الثاني ١٩٤٧م « ايام الوزارة السعيدية التاسعة » فوالت السلطات القضائية محاكمةالمقبوض عليهم « ايام وزارة صالح جبر » واصدرت احكامها في ٢٤ حزيران ١٩٤٧م وهيتقضي باعدام ثلاثة من هؤلاء ، وبحبس اربعة عشر آخرين مددا مختلفة . فقامت ضجة في الصحف الخارجية حول هذه الاحكام . فلما عرضت القضية على محكمة تمييز العراق ، قررت هذه في ٢٣ تموز من هذه السنة ، ابدال عقوبة الاعدام بالسجنالمؤبد، وتم نقل المحكومين الى سجن الكوت ليمضوا فيه مدد محكومياتهم .

وفي ايام « وزارة مزاحم » اتضح لسلطات الامن ان المسجونين في الكوت ما زالوا يواصلون نشاطهم من داخل السجن بمراسلات تنقلها عائلات المسجونين ، فكبست اوكارا جديدة في ١٢ تشرين الاول ١٩٤٨م في بغداد ، وكركوك ، وخانقين ، وبعقوبا ، وفي غيرها ، وعثرت على كميات من المنشورات والرسائل والمصورات والصحف ، والشعارات والرموز ، وحروف المطبعة التي تتولى طبع هذه الاوراق ، كما عثرت على المطبعة نفسها . ولدى تدوين افادات المقبوض عليهم في هذه الاوكار ادلى احدهم ، ويدعى مالك سيف ـ وهو شاب صابئي ـ بمعلومات خطيرة اسفرت عن القبض على

(١) جريدة « الزمان » العدد (٢٧٧٣) بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٦ م .

نحو (٢٠٠) شخص معظمهم من اليهود والارمن والصابئة فكوفيء مالك بالعفو عن نشاطه ، واستعين بافادته في ادانة المتهمين ، وما لبثت الشرطة ان استخدمته في دوائرها .

فلما تألفت « الوزارة السعيدية العاشرة » في ٦ كانون الثاني بدات اضرابات الطلبة في كليات الطب والصيدلة والحقوق ، وقامت المظاهرات في وقت واحد في الحلة والنجف والبصرة وكركوك والسليمانية ، فصرح رئيس الوزراء في مجلس النواب قائلا:

« كانت دوائر الشرطة عثرت على خلايا شيوعية ، واعتقلت قسما غير قليل خلال مدة حكم الوزارة السابقة ، وعثرت على مبرزات وعلى وثائق وعلى امور خطيرة جدا ... وعدد هؤلاء يبلغ ١٥٠ او ١٦٠ شخصا ... وايضا وقعت عدة قضايا غير قانونية. وجرح ما يقارب المائتين من الشرطة اثنان منهم توفيا . فهذه الجرائم يجب ان تأخذ مجراها العادل ... فالحكومة الحاضرة ليس لها اي غرض انتقامي الا ان تصفي حساب الشيوعيين ، وتكافح الشيوعية الى نفسها الاخير في هذه البلاد » (١) .

وكانت باكورة اعمال هذه « الوزارة » في هذا الشان انها اجرت بعض التبدلات بين اعضاء المجلس العرفي العسكري القائم ، واستصدرت ارادة ملكية في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٤٩م :

١ ــ باحداث مجلس عرفي عسكري ثان في بغداد . و

٢ ــ بتعديل الفقرة ج من الارادة الملكية المرقمة ٦٢٢ والمؤرخة ٢٨ أيلول ١٩٤٨م الخاصة بتشكيل المجلس العرفي العسكري على هذا الاساس . و

٣ ــ بتعيين العقيد الركن جميل عبد المجيد رئيسا ، والمقدم داود صبري سلمان، والرئيس الاول صبحي علي عضوا اصيلا ، والمقدم سعد الدين عبد الوهاب عضوا اضافيا ، والحاكمين خليل امين ، وعارف رشيد العطار عضوين عدليين في المجلس العرفي العسكري الثاني .

وفي العاشر من شباط ١٩٤٩م اصدر المجلس العرفي العسكري الاول حكمه بالاعدام شنقا حتى الموت بحق كل من يوسف سلمان يوسف « مسيحي » وزكي محمد بسيم « مسلم سني » وحسين محمد الشبيبي « مسلم جعفري » (٢) وفي الثاني عشر من هذا الشهر صدر حكم الموت ايضا بحق يهودا ابراهيم صديق « يهودي » وما كادت

---

(١) محاضر مجلس النواب « الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م » ص ١٥٣ ــ ١٥٤ .

(٢) كان هؤلاء قد حكموا بالاعدام من قبل فابدل هذا الحكم بالسجن المؤبد ، ثم جيء بهم الى السجن لاجراء محاكمتهم مجددا بعد تجدد نشاطهم في داخل السجن ، كما ادعت السلطات الحكومية .

ومما يذكر بهذه المناسبة ، ان رئيس الوزراء كان يرتأي ان يتناول تنفيذ احكام الاعدام ثلاثة من المدانين على ان يكون احدهم مسلما والثاني يهوديا والثالث مسيحيا ، فسأل وزير عدليته الحاج محمد حسن كبه مازحا ــ على عادته ــ هل يكون المسلم المقرر اعدامه سني المذهب او جعفريا ؟ فكان الجواب : الافضل ان يكون اثنان احدهما سني والاخر جعفري وهكذا تم اعدام الاربعة .

هذه الاحكام تنفذ في اليومين ١٤ و ١٥ شباط سنة ١٩٤٩م حتى نشطت الخلايا الشيوعية باصدار المنشورات ، واحداث الاضطرابات . فجدّت السلطة في تعقيب الجناة ؛ وساقت المسؤولين الى المجلسين العسكريين زرافات ووحدانا ، ولم تنته حياة « الوزارة السعيدية العاشرة » بانتهاء السنة ١٩٤٩م ، حتى بلغ عدد المحكومين في هذه القضية (٣٧٠) شخصا . وقد نشرت « مديرية التحقيقات الجنائية » موسوعة سرّية خاصة بالنشاط الشيوعي في العراق في ستة اجزاء صغيرة ضمنتها الادوات والمطبوعات الجرمية التي استند المجلسان العرفيان اليها في اصدار الاحكام بالاعدام، والاحكام بالسجن ، والغرامة ، والكفالة .

وقد حدث في مساء يوم ٢٣ آذار ان خرج القطار النازل الى البصرة عند الميل ٥٢/٩ بين مفرق سدة الهندية وخان المحاويل ، فتحطمت قاطرتان من قاطرات الدرجة الثالثة ، وقتل بسبب ذلك ٢١ راكبا ، وجرح خمسة عشر غيرهم ، وقدرت الاضرار المادية التي لحقت بالسكة الحديدية بمبلغ (٣٧٦٠٠) دينار ، وصدر هذا البيان :

« خرج القطار النازل الى البصرة ، والذي تحرك من بغداد الساعة السادسة والنصف من مساء امس ١٩٤٩/٣/٢٣م ، عن الخط قبل وصوله محطة المحاويل بمسافة يسيرة ، وذلك حوالي الساعة الثامنة والنصف ، ونشأ من ذلك بعض الاضرار والخسائر . وعلى اثر وقوع هذا الحادث المؤسف ، الفت لجنة في وزارة المواصلات والاشغال لاجراء التحقيق عن كيفية وقوعه واسبابه » .

مدير الدعاية العام

وتقول اللجنة التحقيقية ان الحادث كان نتيجة عمل تدميري قام به طلاب المدرسة الريفية بجوار المحاويل، وان هؤلاء الطلاب ممن اضلتهم الدعايات الشيوعية. وكان من مضاعفات الاسف ان الحادث اقترن بهطول امطار غزيرة ، وتوحل الطرق ، مما ادى الى تأخير الاسعاف .

الهيآت التدريسية والشيوعية :

على ان « الوزارة السعيدية العاشرة » رات ان تكافح المبادىء اليسارية بين الهيآت التدريسية ، وطلاب المعاهد العلمية ، بكل صرامة ، فاستصدرت هذا المرسوم:

استنادا الى الفقرة (٣) من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزيرا الداخلية والمعارف ، ووافق عليه مجلس الوزراء ، امرنا بوضع المرسوم الآتي :

المادة الاولى : ممنوع على هيآت التدريس في الكليات ، والمعاهد العلمية ، والمدارس وموظفيها ، على اختلاف انواعها ودرجاتها ، سواء اكانت حكومية ، ام اهلية ، ام اجنبية ، ما ياتي :

أولا ــ بث الدعايات السياسية بين الطلاب .

ثانيا ـ تحريض الطلاب على مخالفة احكام القوانين والانظمة .

ثالثا ـ حض الطلاب او غيرهم على المظاهرات اينما وكيفما تقع .

رابعا ـ حث الطلاب على الاضراب داخل الكليات ، والمدارس ، والمعاهد العلمية، او خارجها .

المادة الثانية : يعتبر هيآت التدريس في الكليات والمعاهد العلمية والمدارس وموظفوها مسؤولين جميعا عن الاعمال الممنوعة ، المبينة في المادة الاولى من هذا المرسوم ، لغرض المادة الرابعة ، ما لم يظهر التحقيق الموظف او الهياة او الشخص الذي قام في امر بثها ، او تحريض الطلاب او حضهم عليها .

المادة الثالثة : لمجلس الوزراء ، بناء على اقتراح الوزير المختص ، ان يفصل الموظفين والهيآت التدريسية للمدة التي يقررها ؛ اذا ثبت عليهم احدى الاعمال المبينة في المادة الاولى من هذا المرسوم ، او ثبت اهمالهم او تقصيرهم في اظهار مرتكبي احدى الاعمال الواردة في المادة المذكورة .

المادة الرابعة : يحرم الموظفون وهيآت التدريس ، الذين يفصلون ، وفق المادة السابقة من هذا المرسوم ، من حقوقهم التقاعدية سواء اكانوا يستحقون اكرامية ام راتبا تقاعديا ، خلال مدة الفصل . على ان يعطى لورثتهم راتب التقاعد او الاكرامية اذا وقعت وفاتهم قبل انتهاء مدة الفصل .

المادة الخامسة : ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة : على وزراء الدولة تنفيذ هذا المرسوم الذي يجب عرضه على مجلس الامة في اول اجتماعه القادم .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٦٨هـ ، واليوم الخامس من شهر شباط سنة ١٩٤٩م .

تواقيع الوزراء ...   رئيس الوزراء : نوري السعيد   عبد الاله

« ويقول تقرير مدير مجلس النواب العام عن اعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠م » ص ٧١ ان اللجنة المشتركة المؤلفة من لجنتي : الشؤون الحقوقية والمعارف ، رفعت تقريرها حول هذا المرسوم بتاريخ ١/١٥/ ١٩٥١م ، وهو يتضمن رفضه لمخالفته احكام القانون الاساسي « الا ان ديوان الرئاسة ارتأى ان التقرير جاء خلوا من الصيغة التي يجب ان يصوّت عليها المجلس ، حسب ما جاء في النظام الداخلي . فقد اعاد المرسوم الى اللجنة ثانيا لاعادة النظر في التقرير، ووضع الصيغة المطلوبة للتصويت » ثم الغي هذا المرسوم عام ١٩٥٥م بعد ان استنفد اغراضه .

زيارة الوصي لايران

وجه جلالة شاه ايران دعوة رسمية الى صاحب السمو الوصي على عرش العراق ، لزيارة ايران ، وتفقد معالمها ومصايفها ، والاضرحة المقدسة فيها ، فقبل الوصي هذه الدعوة ، وتقرر ان يكون في ركابه وزير الخارجية محمد فاضل الجمالي، ورئيس مجلس النواب عبد الوهاب مرجان ، ورئيس الديوان الملكي احمد مختار بابان ، ومدير الشرطة العام علي خالد الحجازي ، والرئيس الركن فاضل عباس ، واثنان من موظفي وزارة الخارجية ، ومساعد رئيس التشريفات الملكية . كما تقرر ان تؤلف هياة وصاية من السادة جميل المدفعي ، وعلي جودت الايوبي ، وصالح جبر ، مدة غياب الوصي عن العراق ، وقد ادوا اليمين الدستورية في ٩ حزيران .

غادر الركب السامي بغداد صباح الثلاثاء ١٤ حزيران بطريق الجو ، فبلغ مطار « نهاباد » بطهران بعد ساعتين ، وكانت تسع طائرات من سلاح الجو الايراني قد استقبلته من الحدود ، كما ان مدفعية طهران اطلقت ٢١ طلقة بعد خروج الوصي من الطائرة التي كانت تقله . وقد قوبل بحفاوة عظمى في المطار اشترك فيها الشاه بنفسه، ثم توجه في موكب حافل من المستقبلين الى القصر المعد لاقامته ، واخذت المآدب التكريمية والولائم الكبرى تقام على شرف الزائر في كل يوم من ايام اقامته في بلاد الجارة العزيزة . وقد زار سموه المتحف الايراني ، وانبنك الملي ، ودار البرلمان ، ومعامل النسيج ، والمصانع الكبرى ، كما زار منطقة مازندران ، ومدينة بابل فر ، ومشهد الرضا عليه السلام في خراسان .

وصرح وزير الخارجية العراقية والايرانية بان زيارة الامير الى ايران اتاحت فرصة طيبة لممثلي الحكومتين لاستعراض القضايا المشتركة التي تهم البلدين ، في جو يسوده التفاهم والرغبة الصادقة في التعاون ، وتم الاتفاق على حل بعض القضايا المعلقة ، ووطد العزم على تقوية الصلات الثقافية والتجارية ، وتسهيل السفر بالزيارات بين البلدين ، وقفل الركب آيبا الى بغداد في ٢٣ حزيران فابرق الوصي هذه البرقية :

حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية محمد رضا شاه بهلوي ـ طهران .

ان ما لقيته من جلالتكم شخصيا من جميل اللطف ، وجزيل الحفاوة ، ومن حكومتكم الموقرة من العناية الفائقة ، ومن شعبكم النبيل من العواطف الفياضة والشعور الحي ، يجعل زيارتي هذه لايران ذات اثر بليغ في نفسي ، وسيبقى على كر الايام عاملا مهما في تقوية اواصر الاخوة وحسن الجوار بين بلدينا . واني اذ اغادر ارض ايران الجميلة اودع جلالتكم شاكرا ممتنا راجيا للشعب الايراني الكريم كل عز ورفاه في ظل جلالتكم .

عبد الاله

وقد رد الشاه على برقية الوصي بهذا الجواب :

صاحب السمو الملكي الامير عبد الاله الوصي وولي عهد العراق ـ بغداد

اني مسرور وشاكر جدا لبرقيتكم الودية . فقد كانت رؤية اخي في زيارته واقامته القصيرة في طهران ، مبعث غبطة لي لن انساها ابدا . ان تشييد بناء الوحدة، والاخوة ، واحكام الروابط الودية وحسن الجوار بين المملكتين ، من الامور التي تتجه اليها الامة الايرانية ، واتجه اليها شخصيا ، واني أتمنى من صميم قلبي مزيد السعادة والتوفيق لسموكم ، والرقي والرفاه للشعب العراقي الشقيق .

محمد رضا بهلوي

وكانت قد صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير الدفاع شاكر الوادي ، مدة غياب وزير الخارجية الدكتور محمد فاضل الجمالي برفقة الوصي .

واذاع وزيرا الخارجية في الحكومتين العراقية والايرانية البيان المشترك الآتي :

« لقد أتاحت زيارة حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم لايران ، الفرصة الطيبة لممثلي الحكومتين : العراقية والايرانية ، لاستعراض القضايا المشتركة التي تهم المملكتين الجارتين الصديقتين ، فجرى البحث فيها في جو يسوده التفاهم التام ، والرغبة الصادقة في التعاون . فقد تم الاتفاق على طرق حل القضايا المعلقة ، ووطدوا العزم على تقوية الصلات الثقافية والتجارية ، وتسهيل السفر والزيارات بين البلدين ، وكذلك على ضرورة تعاون القطرين في الميدان الدولي لغرض تأمين السلام في هذا الجزء من العالم ؛ وفقا لمبادىء العدل والحرية ، وذلك عملا بنص وروح ميثاق الامم المتحدة ؛ وتوكيدا للرغبة المشتركة وتقوية الاواصر بين القطرين ، نقد تم الاتفاق على رفع مفوضيتهما في كل من بغداد وطهران الى درجة سفارة » .

وزير خارجية العراق : محمد فاضل الجمالي   وزير خارجية ايران: علي اصغر حكمة

خفض الدينار العراقي

كان العراق جزءا من المنطقة الاسترلينية يرتبط « ديناره » بالباون الانكليزي ارتباطا وثيقا ، فيزيد سعره بزيادته ، وينقص بنقصانه . وقد قررت الحكومة البريطانية خفض باونها من اربعة دولارات وثلاثة سنتات ، الى دولارين وثمانين سنتا للباون الواحد اعتبارا من ١٧ ايلول ١٩٤٩م ، فكان طبيعيا ان يخفض سعر الدينار العراقي بالقياس الى الدولار الامريكي بهذه النسبة ايضا ، شأنه في ذلك شان بقية الدول الداخلة في المنطقة الاسترلينية . لهذا استصدرت الوزارة مرسوما مستعجلا في الثامن عشر من هذا الشهر ، خوّلت مادته الاولى وزير المالية ان يعطل المصارف ، والصيارفة الذين يتعاطون معاملات التحويل الخارجي ، مدة لا تزيد على خمسة ايام

في كل دفعة ، بموجب بيان يصدره وزير المال في الحالات الاضطرارية . وقد اصدر الوزير بيانا بتعطيل هذه المؤسسات المالية لمدة يومين ، ثم مدد هذه المدة بيومين آخرين .

لقد استأثر خفض الباون الانكليزي اهتمام المحافل المالية والتجارية في مدن العراق الرئيسية ، ولا سيما في بغداد ، وعقد مجلس الوزراء عدة اجتماعات للمداولة في امرين خطيرين ؛ اولهما : الخروج من المنطقة الاسترلينية ، وهذا يكاد يكون في حكم المستحيل ، وثانيهما : تخفيض سعر الدينار . وقد تراس الامير زيد بعض هذه الاجتماعات ، بصفة كونه نائبا عن الوصي ، وحضر بعضها وزراء المال السابقون ، ورؤساء الوزراء الذين يحسن استمزاج آرائهم في هذه القضية الخطيرة . وفي ٢١ ايلول تحدد موقف العراق النهائي فصدر هذا البيان الرسمي .

بيـــان رسمي :

كانت الحكومة البريطانية قد اعلمت الحكومة العراقية بتاريخ ١٩٤٩/٩/١٧م ، بانها قررت تخفيض سعر الباون الاسترليني ، متوخية في ذلك مصلحة المنطقة الاسترلينية ، والتجارة العالمية . وعلى اثر هذه الاخبار ، درست الحكومة العراقية الموضوع من جميع الوجوه ، واستشارت المؤسسات المالية والتجارية ، واتصلت برجال الدولة الذين يحسن الوقوف على آرائهم ، وعقد مجلس الوزراء عدةاجتماعات، توصل بنتيجتها ، وعلى ضوء الآراء التي حصل عليها ، الى انه من الضروري أن تقتفي الحكومة العراقية اثر البلاد الاخرى ، الداخلة في المنطقة الاسترلينية ، وان تخفض سعر الدينار العراقي . وعليه فقد صدر المرسوم رقم ٣ لسنة ١٩٤٩م الذي نصت المادة الاولى منه على جعل سعر الدينار مساويا لـ (٢،٤٨٨٢٨ غرام ذهبا) لهذا وبعد ان اجمعت الآراء على ان العراق لا يمكن ان يختار طريقة اخرى في الوقت الحاضر ، فان الحكومة تتخذ التدابير اللازمة لجعل احتياطي العملة العراقية اكثر ملائمة للاحوال والظروف في المستقبل ، كما انها عازمة عزما اكيدا على تأمين اطلاق مبالغ اضافية من الارصدة الاسترلينية المجمدة ، وتود الحكومة ان تطمن الشعب العراقي الكريم بانها قد اخذت مصالح العراق في هذا القرار بنظر الاعتبار التام ، وانه لا موجب لاي خوف او قلق من هذه التدابير ، التي اقتضتها مصلحة البلدان الداخلة في المنطقة الاسترلينية . فضلا عن ان هذا القرار لا يؤثر تأثيرا محسوسا على كسب العراقيين ودخلهم في العراق ، سواء كانوا موظفين او مستخدمين او عمالا أو غيرهم ، لان نتائجه تنحصر ــ بوجه عام ــ بمعاملات التحويل الخارجي . هذا فضلا عن ان حركة الاستيراد الى العراق من المنطقة الاسترلينية ستزداد حيوية ونشاطا ، وكذلك صادرات العراق الى منطقة العملة النادرة ستكون بطبيعة الحال على مقياس واسع . اما المواد التي ستستورد من منطقة العملات النادرة ، فان ارتفاع كلفتها ، وان كان قد اصبح امرا واقعيا ، الا ان الخطة التي قررتها الحكومة تبعا للظروف الراهنة ، هي حصر الشراء من هذه المنطقة بما لا غنى للعراق عنه من المواد التي لا يتيسر استيرادها من المنطقة

الاسترلينية . وعلى كل فان الحكومة عازمة على اتخاذ الاجراءات التي تقتضيهامصلحة البلاد في اي وقت كان في المستقبل على ضوء نتائج التدابير المقررة ، ولا سيما من ناحية تأثيرها على التجارة الخارجية .

تود الحكومة بهذه المناسبة ان تحذر جميع من يهمه الامر تحذيرا كليا انها ستراقب اسعار المواد والبضائع المختلفة مراقبة دقيقة ، وانها تنصح كافة التجار والمستوردين بالاستمرار على المعاملات التجارية بالطريقة المعتادة والطبيعية ، وان لا يفسحوا مجالا للقيام بالمضاربات والتلاعب بالاسعار ، بصورة تخل بوضع البلاد الاقتصادي والتجاري ، وانه اذا تصدى اي كان الى مثل هذه المضاربات ، او استغل الوضعية الجديدة للتلاعب بالاسعار . او سبب ارتفاعها ارتفاعا مصطنعا ، فانه سيكون من جهة معرضا لتحمل كافة المسؤوليات المالية التي تترتب على عمله هذا ، الذي يعد مخالفة صريحة لاحكام قانون تنظيم الحياة الاقتصادية ، ويصبح من جهة اخرى عرضة العقوبات الصارمة المنصوص عليها في هذا القانون . هذا وان صندوق النقد الدولي قد ايد التدابير التي قامت بها الحكومة في هذا الباب مراعاة لاحكام اتفاقية « برتين وود الدولية » . اهـ .

و. مدير الدعاية العام

اشتداد الازمة المالية

كانت « الازمة المالية في العراق » قد بدات ايام « وزارة صالح جبر » نتيجة لعدم التقيد بالاعتمادات المصدّقة ، والاسراف في الصرف . وقد تفاقمت ايام « وزارة الصدر » نتيجة لاشتراك العراق في حرب فلسطين ، والصرف على قطعات الجيش العاملة هناك دون حساب . ولما تألفت « وزارة مزاحم الباجه جي » اعلن رئيسها بانه : ما لم تتخذ التدابير اللازمة لاستدانة ستة ملايين دينار ، فسيتوقف صرف رواتب الموظفين حتما . وفي ايام « الوزارة السعيدية العاشرة » بوشر في تنفيذ التوصيات التي اوصت بها لجنة برلمانية تألفت ايام وزارة الباجه جي للتخفيف عن كاهل الميزانية ، واضيفت اليها مقترحات جديدة . وخلاصة هذه التوصيات التي شرع في تنفيذها في منتصف تموز :

أ ــ وقف التعيينات ، والاستخدامات الجديدة ، في دوائر الدولة كافة على ان لا يشمل ذلك املاء الشواغر .

ب ــ وقف التنقلات بين الموظفين ، والمستخدمين ، الا عند الضرورة القصوى .

جـ ــ الغاء مخصصات النقل المقطوعة ، واجور الخدمات الخاصة .

د ــ جعل التلفونات المنصوبة في دور الموظفين على حسابهم الخاص ، الا ما يستثنيه مجلس الوزراء .

هـ ـ منع استخدام السيارات الحكومية منعا باتا .

و ـ وقف الترفيعات بين الموظفين والمستخدمين مدة ثلاثة اشهر .

ز ـ اعادة النظر في المشاريع الرئيسية ، وتقديم الاهم على المهم .

ح ـ توقيف المبايعات الخارجية والداخلية بصورة مطلقة .

ط ـ وقف شراء الاثاث .

ي ـ جرد المخازن الحكومية ، وبيع الفائض من موجوداتها . وقد شمل ذلك حقول المزارع التجريبية ، وخيولها .

ك ـ ان تتصرف الدوائر الحكومية بـ ٧٥ ٪ من الاعتمادات العامة المصدقة ، وان يترك الوفر وقدره ٢٥ ٪ للافاة العجز .

كانت هذه الاجراءات ضرورية لتدارك العجز الهائل في ميزانية الدولة ، ولكنها لم تنفذ على حقيقتها . فان السماح لمجلس الوزراء مثلا باقرار جعل بعض التلفونات المنصوبة في دور بعض الموظفين على حساب الحكومة ، اوجب التوسع في هذا الاحتساب ، وان بعض الوزراء اجتمعوا فيما بينهم وقرروا « ان المخصصات واجور الخدمات الخاصة الواردة في الفقرة ج من هذه الخلاصة لا تشمل الوزراء » (١) وان جرد المخازن الحكومية ، وبيع الفائض من الحديد والاخشاب والسمنت ، وكذلك بيع الحيوانات الداجنة والبقر الممتاز ، لم يستفد منه الا بعض ذوي النفوذ ، الامر الذي ادى الى تذمرات وانتقادات كثيرة ، ولكن التدابير ـ من حيث المجموع ـ كانت ناجحة الى درجة ما ، وقد ساعدت على وقف التدهور المالي ولو الى حين . وكان مما يؤسف له ان الغيت بعثة وزارة المعارف للدراسة في الخارج في هذه السنة .

مفاوضات النفط

كانت « وزارة مزاحم الباجه جي » قد شرعت في مفاوضة الشركات التي تستنبط نفط العراق لزيادة الانتاج ، ولجعل حصة العراق على أساس الذهب . وقد استقالت قبل ان تتوصل الى نتيجة ما . فلما تألفت « الوزارة السعيدية العاشرة » واصلت بحث ما بدأت به الوزارة المستقيلة . ولما اتضح لها ان المفاوضات في بغداد لا يمكن ان تصل الى نتيجة مرضية ، اوفدت وزير الاقتصاد الدكتور ضياء جعفر الى لندن ، ومعه مدير وزارة الاقتصاد الدكتور نديم الباجه جي ، لانجازها في ٢٤ حزيران ١٩٤٩م ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الاقتصاد بالوكالة الى وزير الداخلية توفيق النائب ، ولكن الوفد لم يصب الهدف على الرغم من تقدم المفاوضات

---

(١) يتناول الوزير (١٢٠) دينارا شهريا ، تضاف اليها سبعون كمخصصات وزارية ، فيكون المجموع (١٩٠) وقد أبى الوزراء اعتبار مخصصاتهم هذه مشمولة بقرار مجلس الوزراء بالغاء المخصصات المقطوعة .

على يده فعاد الى بغداد . وفي أول آب من هـذا العام قصد رئيس الـوزراء لنـدن للاستشفاء ، منيبا عنه نائبه عمر نظمي ، فانتهز فرصة وجـوده في لندن ، فجـدد المفاوضات مع شركات النفط ، وتوصل الى بعض الحلول الاولية التي تضمنها البيان الرسمي الصادر في ٢٨ آب ١٩٤٩م ، وسيأتي نصه .

كما ان الرئيس العراقي انهى قضية قرض المصرف الدولي للتعمير والانشاء . فقد سبق ان طلب العراق قرضا من هذا المصرف ، فجاءت لجنة من خبرائه الى بغداد في الرابع من حزيران ١٩٤٩م ، ودرست المشروعات التي كانت الحكومة تنوي القيـام بها . ثم سافرت دون ان توصي بالعراق خيرا (١) .

وكان قد حدث الانقلاب السـوري الثاني في ١٤ آب سنة ١٩٤٩م ، وهو الانقلاب الذي اعدم فيه حسني الزعيم ، ورئيس وزرائه محسن البرازي ، يوم كـان نـوري السعيد خارج العراق ، فاخذت الصحف العربية تهاجـم العراق ، وتتهم رجـالاته بالتدخل في القضية السورية ، فتطلب الامر مرور الرئيس العراقي بالقاهرة ، فـي طريق عودته الى العراق ، ليبدد الشائعات التي راجت حول هذا الموضوع ، ولما عـاد الى بغداد في ٢٥ آب ، امر باصدار البلاغ الرسمي الآتي حول ما تقدم :

بيـان رسمي :

١ ــ انتهز رئيس الوزراء فرصة ذهابه الى لنـدن لغرض التداوي ، فـاتصل بالسلطات البريطانية المسؤولة ، وممثلي المصرف الدولي ، وشركة النفط العراقية ، وتم الاتفاق مبدئيا على ما يأتي :

أ ــ الحصول على قرض بمبلغ قدره ثلاثة ملايين دينار من اسواق لندن، بفائض وشروط مماثلة لشروط المصرف الدولي ، وذلك لسد نفقات السكك الحديدية الناتجة من القيام بمشاريعها العمرانية . ان هذا القرض يستند الى القانون الصادر تحت رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩م .

ب ــ الحصول على قرض من المصرف الدولي بأربعة ملايين دينار ونصف المليون، لسد نفقات المشاريع العمرانية الى سنة ١٩٥٢م ، ولاتمام ما تبقى من مشاريع السكك الحديدية المجاز العمل فيها بموجب قوانين مختلفة .

ج ــ الحصول على سلفة الخزينة العراقية العامة بدون فائض بثلاثة مـلايين دينار من شركة النفط العراقية (٢) .

---

(١) جريدة « الزمان » العدد (٢٦١١) بتاريخ ٢٩ اب ١٩٤٩ م .

(٢) يقول لونكريك في كتابه **Iraq : 1900to 1950**

« وتقدمت للعراق سلفة قدرها ثلاثة ملايين دينار من شركة نفط العراق ، بشرط فتح انابيب نفط حيفا ولكن هذا الاجراء كان مستحيلا من الوجهة السياسية مهما كانت المبررات التي يبرر بها الساسة انفسهم

وعليه فيكون مجموع هذه السلفات والقروض عشرة ملايين دينار ونصف مليون، على ان تقوم وزارة المالية باتمام عملية القرض والسلفات .

٢ ـ جرت مداولات بين فخامته ، والحكومة البريطانية ، وشركات النفط، بشأن ضخ النفط الى حيفا ، فاصر العراق ، واظهر تمسكه بعدم الضخ عن طريق حيفا الى البحر ، الى ان تحل قضية مصفى النفط في حيفا .

٣ ـ عند عودة فخامته من لندن ، مر بمصر ، فانتهز الفرصة ، واتصل بدولة رئيس الوزارة المصرية ، وتداول مع دولته في الشؤون التي تهم البلدين بصورة خاصة، والتي تهم البلاد العربية بصورة عامة ، وقد تم التفاهم بينهما على وجهات النظر . وندرج أدناه نص البيانين الصادرين من فخامة رئيس الوزراء ، ودولة رئيس وزراء مصر .

بغداد ٢٨ آب ١٩٤٩م و. مدير الدعاية العام

نص البيان الصادر من فخامة رئيس وزراء العراق :

انني ابدي استغرابي واستنكاري الشديدين لما يثيره الانتهازيون من شائعات ، ويروّجونه بطرق مختلفة ، وهي محض افتراء لا تمت الى الحقيقة بصلة . لقد سبق لي ان صرّحت بمناسبات عديدة ، ومنذ عدة سنين ، بأنه ليس للعراق اي مشروع يدعى بمشروع الهلال الخصيب ، او بمشروع سوريا الكبرى ، أو اي مشروع آخر يريد فرضه على احدى شقيقاته الدول العربية المجاورة . وآخر تصريح لي في هذا الموضوع كان في مجلس الشيوخ العراقي ، وعلى مسمع ومرأى من وفد الاتحاد العربي ، الذي تفضل وزار العراق برئاسة سعادة توفيق دوس باشا . ان هدف العراق ، منذ اشتراك رجاله في الثورة العربية الكبرى ـ وانا من بينهم ـ هو الوحدة الشاملة ، والتعاون التام ، الذي يتحقق بطرق مشروعة لا اكراه فيها ولا اغراء ، ولا

هذا العمل لذا نقد سحب تقديم هذا العرض » .

* * *

يقول وزير الخارجية العراقية الجمالي في ص ٢٢ من كتابه « ذكريات وعبر » (الطبعة الاولى) :

واستدعاني ... نوري السعيد رئيس الوزراء ، وكنت آنذاك وزيرا للخارجية ، الى جبل صلاح الدين ، حيث كان يتمتع بعطلة قصيرة صيف ١٩٤٩ م ، ليخبرني عن اضطرار الحكومة العراقية على ان تسمح بضخ النفط الى حيفا ، نظرا لحاجة الخزينة الى المال ، وعدم توفر الرواتب لموظفي الحكومة في آخر الشهر . قلت له انني لا استطيع المشاركة في حكومة تسمح بضخ النفط الى حيفا ، وتساعد على تقويم الاقتصاد الاسرائيلي ، فأرجو اعتباري مستقيلا من الوزارة . تأمل قليلا وقال : انه يشاركني الراي ، وانه هو بدوره يفضل الاستقالة على ان يسمح بجريان النفط الى حيفا ، فطلب الي العودة الى بغداد ، واخبار السفير البريطاني بعزم الحكومة على الاستقالة نظرا لعدم توفر المال في الخزينة ، وعدم استطاعة الحكومة التساهل في فتح النفط الى حيفا ، والطلب من الحكومة البريطانية ان تحمل شركات النفط على ان تقرض الحكومة العراقية ثلاثة ملايين من الدنانير ، وتصرف النظر نهائيا عن ضخ النفط الى حيفا ، والا فان الوزارة مستقيلة وهذا ما تمت به فعلا ... الخ » اهـ .

يكون سببا في اضعاف الكيان السياسي لاي بلد عربي يرغب في التعاون مع اي بلد عربي آخر . فالعراق مرتبط بمعاهدات واتفاقيات كثيرة مع شقيقاته الدول العربية، التي منها معاهدة الاخوة والتحالف التي عقدت مع المملكة العربية السعودية في سنة ١٩٣٦م ، والتي انضمت اليها مملكة اليمن فيما بعد ، وكنت احد الموقعين عليها . وفي هذه المعاهدة تضامن وثيق بين الدول المتعاقدة الثلاثة ضد اي اعتداء يقع على احداها من دولة اجنبية . ولا تزال هذه المعاهدات نافذة المفعول . اذ اني لا ارى اي ضرر على مصالح البلاد العربية بصورة عامة ، او اي تهديد يمكن تأويله ضد اي بلد آخر . وكذلك الاتفاقيات المعقودة بين سورية ولبنان ، والتي تنصب على مصالحهما المشتركة دون غيرهما ، فاني لا ارى في مثل هذه الاتفاقيات اي ضرر على مصالح البلاد العربية الاخرى . وقد كنت ولا زلت ابذل كل ما في وسعي لتوثيق اواصر الاخوة والتعاون بين الدول العربية باجمعها . ولا ارى ما يمنع من عقد اتفاقيات خاصة بين دولتين عربيتين ، او اكثر ، فيما يتعلق بتنظيم مصالحهما ، او مصالحهم المشتركة والمباشرة، ما دامت لا تمس كيانها السياسي ، اذ ان الاتفاقيات المنبعثة عن المصالح المشتركة ، هي الحجر الاساسي لبناء صرح تعاون تام شامل بين الدول العربية كلها .

نص البيان الصادر من دولة رئيس وزراء مصر :

في الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الموافق ٢٢ اغسطس سنة ١٩٤٩م، اجتمعت بفخامة السيد نوري السعيد رئيس وزراء العراق ، وتداولنا في شؤون البلاد العربية عامة ، ثم اجتمعت بفخامته مرة ثانية في الساعة الخامسة من اليوم نفسه ، وواصلنا حديثنا ، وتبادلنا وجهات النظر في كل ما يتعلق بالبلاد العربية بروح ملؤها الود والتفاهم ، فخرجنا متفقين على المبادىء العامة ، والخطوط الاساسية ، تلك المبادىء والخطوط التي تكفل للبلاد العربية استقلالها ، وتحقق للعرب وحدة الهدف والتفكير ، المنسجم مع مصالحها ، وتجعل منها كتلة متماسكة تقابل الحادثات بقلب واحد ويد واحدة . اهـ .

ميثاق وطني لتوحيد الجهود

لما الف نوري السعيد وزارته العاشرة في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩م ، استصدر ارادة ملكية بتعطيل جلسات مجلس الامة شهرا واحدا اعتبارا من اليوم الثامن من هذا الشهر ، فلما استأنف المجلس جلساته ، اعلن السعيد انه يضع الآن ميثاقا وطنيا لجمع الصفوف ، وتوحيد الكلمة ، ليسير المشتغلون بالسياسة بالبلاد الى اوج الرقي والسعادة . وقد وزع هذا الميثاق على رؤساء الاحزاب القائمة ، وعلى جمهرة من السياسيين والعاملين في الحقل الوطني ، ليبدوا آراءهم فيه بصراحة وهذا نصه :

الميثاق الدستوري :

١ ــ تغيير القانون الاساسي ، بجعله مرجع الامة حكومة وشعبا ، وضمان حماية احكامه من اي عبث كان ، ومحاربة جميع الاعمال المخالفة لروحه ونصوصه .

٢ ـ محاربة الاعمال غير المشروعة ، التي تستهدف اضعاف الحكومة العراقية، او اسقاطها ، ثم مقاومة تلك الاعمال مقاومة فعالة بجميع الوسائل المشروعة .

٣ ـ مكافحة الرشوة في دوائر الحكومة بجميع الطرق الفعالة للقضاء عليها .
٤ ـ حماية حقوق ارباب المهن والفلاحين والعمال ، والعمل على تحسين مستوى معاشهم بما يضمن انقاذهم من حبائل عناصر الهدم والتخريب ، وابعادهم عن هذه العناصر .

٥ ـ ايجاد مشروعات واسعة النطاق ، وتشجيع سياسة تأسيس الشركات التعاونية والملكية الصغيرة في الاراضي الاميرية ، واعطاء (المسكونة) من تلك الاراضي للعشائر التي تسكنها .

٦ ـ تشجيع مختلف الصناعات التي تتوافر موادها في العراق .
٧ ـ مكافحة الشيوعية ، وتعضيد التدابير التي تتخذ لابعاد خطرها عن العراق خاصة ، وعن العالم العربي عامة .

٨ ـ مكافحة الصهيونية خاصة ، والعصابات والعناصر التي تستهدف الهدم والتخريب ، تحت اي ستار كان .

٩ ـ العمل على توثيق روابط الاخاء والتقدم بين الدول والشعوب العربية ، وذلك بدعم الجامعة العربية وتقويتها ، ووضع وتشجيع المشروعات وتوسيعها بين تلك الامم والشعوب ، وتكفل تقدمها وازدهارها ، وسيرها متحفزة لاستعادة مجد الامة العربية ، وانزالها المنزلة اللائقة بها بين أمم العالم المتمدن .

١٠ ـ جمع الكلمة على سياسة خارجية تضمن استقلال العراق التام ، وتؤمن سيادته الوطنية . والى أن تتمركز هذه السياسة نهائيا ، يوجه الاهتمام الى تطبيق معاهدة التحالف المعقودة بين العراق وبريطانية سنة ١٩٣٠م تطبيقا عادلا بنصها وروحها .

مطالعات حزب الاستقلال :

كان حزبا الاحرار والوطني الديمقراطي قد جمدا نشاطهما في اواخر ايام «وزارة مزاحم الباجهجي » واستمر « حزب الاستقلال » على نشاطه منفردا فبعث رئيس الوزراء الى رئيسه نسخة من ميثاقه هذا ليبدي مطالعاته حوله ، وبعد ثلاثة اشهر استبطأ الرئيس نوري السعيد جواب الحزب المشار اليه ، فبعث اليه بهذه المذكرة :

رئاسة مجلس الوزراء — التاريخ ١٩٤٩/٨/٢٨م

عزيزي السيد محمد مهدي

تحية وسلاما

غير خاف عليكم ان اهم ما استهدفته في السياسة الداخلية ، منذ ان توليت

الحكم ، هو جمع الكلمة ، وتوحيد الصفوف بين ابناء الامة فرادى وجماعات ، لاحلال الاستقرار الذي لا يمكن بدونه لاي بلد بصورة عامة ، وللعراق بصورة خاصة ، ان يحقق اهدافه القومية ، وينهض بالامة في مختلف مناحي الحياة ، والذي لا يمكن بدونه توحيد الجهود مع الاقطار العربية الاخرى للوصول الى مثلنا المنشودة . واحسبكم تتذكرون بأني كنت قد وضعت اسسا عامة لتحقيق هذا الهدف ، وقدمت لكم منذ اكثر من ثلاثة اشهر صورة منها لوضعها موضع الفحص والمداولة بينكم وبين زملائكم لاقرارها ، او وضع تعديلات عليها ، لتصبح ميثاقا قوميا تجمع عليه كلمة الامة ورجالها . وقد لاحظت بأنكم متفقون معي على ان هذه الاسس صالحة لان تكون ميثاقا قوميا ، الا انكم ابديتم شكوكا في كيفية التطبيق ، فاجبتكم باننا اذا ما اتفقنا على الاسس العامة ، فان امر التطبيق تقرره بنتيجة مداولات اخرى تجري بعد الاتفاق على الاسس العامة مباشرة .

وها انا الآن اعود اليكم مرة اخرى ، مذكرا اياكم بان الوقت قد حان لموافاتي برأيكم ، وراي زملائكم ، في الاسس العامة التي بين ايديكم ، وما تقترحونه من اضافات وتعديلات عليها ، فان الظرف الذي يجتازه العالم والبلاد العربية خاصة ، يتطلب الاسراع في تنفيذ الاعمال الانشائية المثمرة ،

وفي انتظار جوابكم العاجل ارجو قبول فائق الاحترام .

المخلص : نوري السعيد

جواب حزب الاستقلال :

وقد رد حزب الاستقلال على هذه الدعوة ردا مسهبا . ونظرا لما تضمنه من مطالعات دقيقة ، وتوجيهات حسنة ، لم نر بدا من اثباته ـ على طوله ـ وهو :

حزب الاستقلال — الرقم ٢٠٧

المقر العام — التاريخ ١٩٤٩/٩/٥م

عزيزي فخامة السيد نوري السعيد

تحية مباركة : تلقيت كتابكم المؤرخ ١٩٤٩/٨/٢٨م ، والذي جاء تاكيدا لمحادثاتنا الشفهية المتكررة ، سواء تلك التي جرت بيني وبين فخامتكم ، ام بين نائب رئيس الحزب وامين سره العام ، وبين فخامتكم ، حول الاسس التي وضعتموها موضع المذاكرة والبحث . لقد عرضت كتاب فخامتكم المشار اليه مع الميثاق على الهيئة التنفيذية ، وفيما يلي ملاحظات الحزب بشانها :

أ ـ داب حزب الاستقلال ، منذ تكوينه ، على الترحيب بكل مسعى يؤمن جمع الكلمة ، ووحدة الصفوف ، لغرض تحقيق مصلحة عامة ، ومعالجة المشاكل الراهنة في البلاد ، واصلاح الاوضاع السيئة اصلاحا جذريا . وليس ثمة ما يدعوه الآن لان

بغير اتجاهه هذا الذي تمسك به في مختلف الظروف والاحوال ، ومع الهيئات السياسية والمشتغلين في القضايا العامة كافة .

وان حزب الاستقلال مع ترحيبه لاعلان رغبة فخامتكم في توحيد الصفوف ، فانه ليسره جدا لو كانت تصرفات الوزارة الحاضرة منسجمة مع هذه الرغبة المعلنة .

ب ـ اننا ما زلنا نعتقد بأن العقدة الاساسية ليست في المواثيق ، ولا في الخطط العامة ، ولكن في التطبيقات العملية . اذ كما سبق ان اكدنا لفخامتكم مرارا ان كل المناهج الوزارية وكل خطب العرش، تصلح بأن تكون في حد ذاتها اسسا عامة لا يختلف فيها احد ، ولكنها بقيت حبرا على ورق تفتقر الى الجد في التطبيق . بل ان دعوة فخامتكم لوضع ميثاق عام تجمع عليه الكلمة ، بعد مضي اكثر من ثمان وعشرين سنة على تأسيس الدولة العراقية ، اوضح دليل على انحراف الحكومات المتعاقبة في التطبيق حتى عن الاسس التي تضمنها القانون الاساسي والقوانين المرعية .

ج ـ ولا بد في نظرنا من تحري العلل الاصلية ، والاسباب الرئيسية لمعالجة النتائج الناجمة عنها . فنحن لا نتفق مع البعض في تبرير الكثير من مظاهر الفشل المريع في خدمة الدولة : كالقول بأن الذي حال بين الوزارات وبين تحقيق مناهجها ، هو قصر المدة التي تقتضيها في الحكم ـ كما يحلو للبعض ان يبرر به هذا التقصير ـ فان سرعة سقوط الوزارات ، وعدم الاستقرار في المملكة وغيره ، سبب رئيسي مرده الى الذهنية السياسية التي لا تنسجم مطلقا مع تكامل الوعي الشعبي . وقد أدت هذه الذهنية السياسية الى ان يتجاهل الحاكمون هذا الوعي من جهة ، ويعملوا على اضعاف الرقابة الشعبية من جهة اخرى . ولعلكم تتذكرون السبل التي اتبعت في تزييف ارادة الامة في الانتخابات ، مما ادى الى ضعف المجالس النيابية ضعفا لم يمكنها من فرض رقابتها الدستورية على السلطة التنفيذية ، بل كان اعضاؤها يستمدون نفوذهم من هذه السلطة لفرضهم نوابا على الشعب ، وقد سبق لفخامتكم شخصيا ان اعلنتم هذه الحقيقة المرة على منبر البرلمان . ولما ان عدمت السلطة التنفيذية من يقوم بمهمة الرقيب المحاسب عليها ، استهانت بالاحكام والقوانين فعطلت حرية الراي ، وشلت النشاط الحزبي ، واتكات مرارا على الادارة العرفية ، او على المراسيم الاستثنائية ، بغية الحد من ممارسة الناس لحرياتهم المصونة بحكم القانون الاساسي .

د ـ لقد عرف العالم بصورة عامة احد نظامين : فاما الدكتاتورية ، واما الديمقراطية ، وكلا النظامين يستند الى وجود تنظيم حزبي . فالحزب الواحد في الدول الدكتاتورية ، والاحزاب المتعددة في الدول الديمقراطية ، اما وجود دولة ذات نظام ديمقراطي برلماني لا تقوم فيها احزاب ، اولا يمارس الحكم فيها رجال ينتمون الى الاحزاب ، فأمر خاص بالعراق على ما نعلم .

هـ ـ وبالرغم مما تعرض له البلد من رجات ، بسبب هذا الشذوذ في انتهاج سياسة تخالف احكام الدستور والنظام البرلماني المقرر فيه ، فان المسؤولين في

الغالب الاعم ابوا التسليم بواجب تغيير اتجاههم السياسي ، وتبديل ذهنيتهم السياسية تبديلا اساسيا . بل ما زالت الحريات العامة المقررة للشعب ، بحكم القانون الاساسي ، تعتبر منحة لا « حقا » في نظر الفئات الحاكمة ، ولم تزد الحوادث على قسوتها المسؤولين الا امعانا في سياستهم . واحسبكم تتذكرون ما كانت تنطوي عليه الوثبة الوطنية من معان ، لو تدبرها المسؤولون لما استمروا على نفس السياسة الخاطئة المستوحاة من هذه الذهنية السياسية . وقد اشرتم فخامتكم الى بعض هذه سيما فيما يتصل بتمثيل الاحزاب والطبقة المستنيرة للراي العام في تصريحكم الذي ادليتم به الى صحفيي الاتراك حيث قلتم ما يلي :

(لقد اثبتت هذه الازمة بما لا يدع مجالا للشك بأن المستنيرين في العراق اصبحوا عاملا قويا يؤثر في سياسته . وليس في امكان الجيل القديم تجاهل وجود المستنيرين ، لان نفوذهم قائم محسوس . وقد راينا ان الجهود تبذل في سبيل الضغط على الاحزاب ، وكبح جماحها ، ولكن هذه الجهود لم تجد نفعا) .

و ـ فمن هذا العرض الموجز ، يتضح لفخامتكم ان العقدة الاساسية هي ليست في الاسس العامة ، ولا في صيغة المواثيق ، وانما هي في التطبيق العملي للاسس التي يجب على كل حال ا ن تتضمن العوامل الرئيسية والاسباب الجوهرية. وحسبنا ان نضرب لكم الامثلة على الاختلاف في وجهات النظر ، اذا ما اختلفت الذهنية السياسية ، ونستخلصها من الميثاق المقترح من قبل فخامتكم نفسه :

(١) ـ نصت المادة الاولى من الميثاق « على تعزيز القانون الاساسي » وهو امر لا خلاف فيه ، ولكن الخلاف في فهم ما يراد بهذا التعزيز وطرقه . فان حزبنا يرى ان تعزيز هذا القانون يكون بتطبيق احكامه جميعا ، وعدم اهمال ما نص عليه من حقوق الشعب وحرياته : كحرية الراي ، والاجتماع ، والصحافة ، وغير ذلك من الحريات العامة . ولن تعزز احكام القانون الاساسي بكمّ الافواه ، وتعطيل الصحف، والغاء امتيازاتها ، واعلان الادارة العرفية ، واستغلالها لغير اغراضها ؛ واستمرارها بعد انتهاء زوال مبررات اعلانها ، ولا عن طريق المراسيم الاستثنائية المخالفة لاحكام الدستور .

(٢) ـ ونصت المادة الثانية من الميثاق على « شجب الاعمال غير المشروعة التي تهدف الى اضعاف او اسقاط الحكومات العراقية » تعلمون فخامتكم ان من يقوم بالانقلاب لا تهمه (الفتوى) بمشروعية عمله ، بل يقدم على مغامرته ؛ وقد وضع راسه ثمنا لها ، فاما النجاح او الموت ، فليس المهم تقرير شجب الحركات الانقلابية، بل الحيلولة دون توافر العوامل المؤدية الى خلق جو لتقبل حدوثها ؛ وذلك بتجنب عرقلة تطور المملكة تطورا طبيعيا ، يكون للشعب في احداثه النصيب الاوفى باسناد الحكم الى ممثليه الحقيقيين ، الذين يقدرون مسؤولياتهم المباشرة تجاه المواطنين ، فيعملون على ايجاد رابطةحقيقية بين المواطن ووطنه ؛ مما يشعره بمكانة تليق بكرامة الانسان ، فاذا تمرد احد ضد هذا الوضع الدستوري ، نظر اليه المواطنون على انه خارج على القانون ، يريد انتزاع نصيبهم في حكم ديمقراطي سليم ، ويستحيل عندئذ

ان يقابل الشعب القائم بمثل هذا الانقلاب ايا كان بالترحيب والتايد ؛ واذا لم يتضامن الشعب في كبح جماح الخارجين على الدستور فلا فائدة ترجى من مادة تكتب في ميثاق . اذ انها لا يمكن ان تكون اكثر قوة من النص الدستوري نفسه .

(٣) ـ ونصت المادة الثالثة من الميثاق على « اصلاح اداة الحكم ومكافحة الرشوة » ان النص على هذا الموضوع الذي تناولته القوانين ، انما يدل على الشعور بثقل وطاة الفساد المنتشر حاليا ، وان هذا النص لن يغير من الامر شيئا ، ما دامت القوانين معرضة الى التعطيل ، فلا تنال المقصرين بشيء ، ولا يجد الافراد جهة قضائية يرجعون اليها في كثير من الحالات . وبالرغم من ان ديوان التدوين القانوني قد اسس ليكون نواة لمجلس الدولة ، فما زال بعيدا عن ممارسة صلاحيات هذا المجلس . فلا بد اذن من تاسيس مجلس الدولة ليكون المرجع القضائي المخول حق النظر بعلاقة الافراد بالجهاز الحكومي ، هذا فضلا عن ضرورة اللجوء الى اصلاحات كثيرة لا يتسع بحثها في صدد هذا الميثاق ، بل تتصل بشعور المسؤولين عن الحكم بخطورة مسؤولياتهم امام الشعب وبرقابة البرلمان والصحافة على اعمالهم وتصرفاتهم .

(٤) ـ ونصت المادة الرابعة على « حماية حقوق ارباب الحرف والعمال والفلاحين » واستهدفت « انقاذهم من حبائل عناصر الهدم والتخريب » ان الحزب يرى ان هذه الحماية وضمان حد ادنى للمعيشة ، والعمل على رفع مستوى هذه الطبقة ، التي هي اكثرية الشعب المطلقة ، كل ذلك يجب ان يكون هدفا بذاته ، فلا يحد العمل لبلوغه عند انقاذ هذه الاكثرية من « حبائل عناصر الهدم » كما ان « خدمة » هذه الاكثرية بحد ذاتها ، تضمن سلامتها من التعرض لهذه الحبائل .

(٥) ـ ونصت المادة الخامسة من الميثاق على ايجاد « مشروعات ري واسعة النطاق . الخ » ان المهم في هذا الامر الجد في العمل على وضع حد للتوسع الاقطاعي. وقد اصبح مفهوما ان اي مشروع للارواء سيكون لمصلحة المتنفذين والاقطاعيين الذين شرع بعضهم ـ حتى قبل انجاز بعض هذه المشروعات ـ بتملك الاراضي التي ستمتد اليها . فلا بد اذن من الحزم في الحيلولة دون مثل هذا الاستغلال ، وذلك بالزام الاقطاعيين بضرائب على الارض تضطرهم اما الى زراعتها ، او الى اخراجها من حيز سيطرتهم . كما لا بد من تحديد مساحة الاراضي الاميرية المؤجرة ، والتي افتضح امر امتناع الكثير من مؤجريها عن تسديد ايجارها . والخلاصة يجب في نظرنا وضع حد للسياسة التي تفاقم خطرها منذ الحرب الاخيرة خاصة ، حيث انعكس الاتجاه من تقليص النفوذ الاقطاعي الى توسيعه ، وسبيل ذلك تعميم الملاكية الصغيرة الى اقصى حد ممكن .

(٦) ـ ونصت المادة السادسة من الميثاق على « تشجيع مختلف الصناعات التي تتوافر مواردها في البلاد » .

ان من الصعب توافر مواد صناعية في اي بلد . فالاولى اذن ان يمتد التشجيع الى الصناعات التي تتوافر امكانيات انتاجها في البلاد . كما ان لتاسيس مصفى

النفط اثرا حاسما في نمو الصناعة الوطنية . ولا بد للقيام بنهضة شاملة من الاخذ بنظام الاقتصاد الموجه .

(٧) ــ ونصت المادة السابعة من الميثاق على « مكافحة الشيوعية ... » وقد سبق لحزبنا ان لفت الانظار مرارا الى ان هذه التدابير التي تلجأ اليها الحكومات لمكافحة الشيوعية عن طريق الضغط ، والارهاب ، والمحاكمات ، ما هي الا تدابير غير ناجحة ، لان الشيوعية انما تنمو في اجواء الاضطهاد والفوضى ، والشيوعية عقيدة يجب ان تقاوم بعقيدة ضدها ، وهي نظام اقتصادي يجب ان تقاوم بنظام اقتصادي مثله ، وهي تنظيم فيجب ان تقاوم بتنظيم مثله .

(٨) ــ ونصت المادة الثامنة من الميثاق على « مكافحة الصهيونية » واضافت اليها « العصابات والعناصر التي تستهدف الهدم والتخريب » ولسنا نفهم الغرض من هذه الاضافة ولعل فخامتكم تتفقون معنا بان من العبث الحديث عن مكافحة الصهيونية ، في وقت يعمل بعض المسؤولين فيه على مطاردة العناصر الوطنية في الوظائف والمؤسسات الحكومية ، وعلى حماية الصهيونيين ، ويعتبر هذا البعض ان هذه الحماية امر مقرر بحكم الدستور ، فلا بد اذن من الحرص على استبعاد من يميل الى الصهيونية، ويعتبر قضية فلسطين غريبة عن العراق ، دون اي تفكير بامتداد الخطر الصهيوني بأوسع نطاق الى العراق نفسه .

(٩) ــ ونصت المادة التاسعة على « توثيق روابط الاخاء والتفاهم بين الدول والشعوب العربية . الخ » ولا خلاف في النص على هذه المادة ، اللهم الا في تعبير نحرص عليه ، وهو عدم القبول بوجود امم عربية فهناك امة واحدة . وقد احتملنا تعبير الشعوب بحكم الضرورة الراهنة التي نرجو أن تزول باتحاد اجزاء هذا الوطن الذي مزقه الاستعمار ، كما اننا نرجو ان يكون التطبيق منسجما في المستقبل مع نص المادة وروحها .

(١٠) ــ ونصت المادة العاشرة من الميثاق على « جمع الكلمة على سياسة خارجية تضمن استقلال العراق التام ، وتؤمن سيادته الوطنية » واضيف الى ذلك « والى ان تثبت هذه السياسة نهائيا يوجه الاهتمام لتطبيق معاهدة التحالف المنعقدة سنة ١٩٣٠م تطبيقا عادلا بنصها وروحها » .

اننا لا نرى وجها لهذه الاضافة لان هذه المعاهدة ما زالت قائمة فعلا ، فلا وجه لاعلان قيامها في الميثاق ، كما ان الاشارة الى « تطبيقها تطبيقا عادلا » لا يعني أكثر من تسجيل التفريط في تطبيقها لصالح الجهة البريطانية ، وهذا امر يجب ان يعالج بالحزم في منع مثل هذا التفريط فعلا .

(١١) ــ ان الحزب يجد خلو الميثاق من قضية لها خطورتها الكبرى ، وهي « قضية فلسطين » امرا يلفت النظر ، لذلك فاننا نرجو ان يفرد لها مادة في الميثاق نفسه، تنص على القيام بواجب القضاء على دولة اسرائيل المزعومة ، وذلك بوضع حلول صريحة وحاسمة للحد من الفعالية الصهيونية ونفوذها ، ولا سيما على الاقتصاد

الوطني في الداخل ، وتشديد الحصار الاقتصادي في الخارج على اسرائيل المزعومة الى ابعد حد ممكن ، ولا بد من وضع خطة عملية للمدى الطويل منذ الآن ، ترمي الى توسيع الجيش ، واستكمال تسليحه ، وتأسيس مصانع للسلاح ، وتعميم نظام الفتوة في المدارس والمعاهد والكليات جميعا ، وتعبئة موارد البلاد ، لان اسرائيل المزعومة لن تقف عند حد في اطماعها ، فاما الاستعداد للقضاء عليها نهائيا ، واما الاستسلام العبودية الابدية .

هذا ونرفق بطيه نسخة من الميثاق معدلة وفق مقترحاتنا المشار اليها آنفا . ولا بد من الاشارة الى اننا نحبذ تسميته (بميثاق عام) لان هذا التعبير اقرب في نظرنا انطباقا الى محتوياته ، واحرى لافساح المجال لانضمام من يشاء اليه دون التقيد باعتبارات خاصة ، بينما تؤدي تسميته « ميثاق الدستوريين » الى مدلول قد لا يكون مقصودا من اعتبار من لا يختار الانضمام اليه بانه « غير دستوري » وفي ذلك ما لا نراه ملائما لما نفهم من هدف عام لا احراج فيه لاحد .

الخلاصة :

ح ـ هذه هي ملاحظاتنا حول الموضوع . ونود ان نؤكد لفخامتكم مرة اخرى باننا على استعداد للمداولة في هذا الشأن مع الهيئات السياسية ، والمشتغلين في القضايا العامة ، اذا ما وجدنا دلائل قاطعة على ان في مثل هذه المداولة تحقيقا لمصلحة عامة تعود على البلاد بالخير والرفاه .

هذا وتقبلوا فائق الاحترام .

المخلص : محمد مهدي كبه ـ رئيس حزب الاستقلال

ميثاق عام :

وهذا نص الميثاق الذي اقترحه « حزب الاستقلال » ليحل محل ميثاق السعيد:

١ ـ تعزيز القانون الاساسي بجعله فعلا مرجع الامة ـ حكومة وشعبا ـ في جميع الشؤون ، وصيانة احكامه من اي اهمال او اعتداء كان ، ومكافحة جميع الاعمال المخالفة له ، وذلك بتشريعات تنطبق مع نص الدستور وروحه .

٢ ـ صيانة حقوق الشعب الدستورية ، وحرياته العامة ، وشجب الاعمال غير المشروعة التي تهدف الى اسقاط الحكومات العراقية ، ومقاومة تلك الاعمال بجميع الطرق والوسائل المشروعة .

٣ ـ اصلاح اداة الحكم ، ومكافحة الرشوة في جميع دوائر الدولة ومؤسساتها، مكافحة فعالة ترمي الى القضاء عليها نهائيا ، وذلك بتاسيس مجلس الدولة ، واستصدار تشريعات اخرى .

٤ ـ حماية حقوق ارباب الحرف والعمال والفلاحين ، وضمان حد ادنى لمعيشتهم والعمل على رفع مستوى حياتهم .

٥ ـ ايجاد مشروعات ارواء واسعة النطاق ، وتشجيع سياسة تأسيس الشركات التعاونية ، والملاكية الصغيرة في الاراضي الاميرية الخالية التي تستصلحها تلك المشروعات ، واعطاء المسكونة بالعشائر من تلك الاراضي الى سكانها ، وتحديد مساحة الاراضي الاميرية المؤجرة ، او تمليكها على اساس الملكية الصغيرة ، ومنع سيطرة الاقطاعيين على اراض لا يزرعونها فعلا .

٦ ـ تشجيع مختلف الصناعات التي تتوافر الامكانيات لانتاجها ، وانشاء مصفى للنفط ، والاخذ بمبدأ الاقتصاد الموجه .

٧ ـ مكافحة الشيوعية وابعاد خطرها عن البلاد .

٨ ـ مكافحة الصهيونية مكافحة فعالة ، والعمل على اجتثاث جذورها من المجتمع .

٩ ـ العمل على توثيق روابط الاخاء والتفاهم بين الدول والشعوب العربية ؛ وذلك بعضد وتقوية الجامعة العربية ، وبوضع وتشجيع المشروعات التي ترمي الى تعزيز وتوسيع مختلف الصلات بين ابناء هذه الامة ، وتكفل تقدمها وازدهارها ؛ وسيرها متحدة لاستعادة مجد الامة العربية ، وانزالها المنزلة اللائقة بها بين امم العالم المتمدن .

١٠ ـ جمع الكلمة على سياسة خارجية تضمن استقلال العراق التام وسيادته الوطنية ، وتدرأ عنه الاخطار الخارجية .

١١ ـ العمل على توسيع الجيش واستكمال تسليحه ، وايجاد مصانع للسلاح؛ وتعميم نظام الفتوة وتعبئة موارد الدولة ، وانتهاج سياسة حازمة في الداخل والخارج ، من شأنها القضاء على انشاء دولة يهودية في فلسطين قضاء نهائيا .

جواب رئيس الوزراء :

درس رئيس الوزراء مطالعات « حزب الاستقلال » حول ميثاقه الدستوري درسا دقيقا ، وسبر غور « الميثاق العام » الذي تقدم به هذا الحزب ، ليحل محل ميثاقه ، فخرج بنتيجة واحدة : هي ان الحزب يؤمن بفكرة الاصلاح التي تضمنها « الميثاق الدستوري » وان رأى وجوب تهذيبه ، فبعث الى رئيس الحزب المذكور بمذكرة ايضاحية ، وبذلك وقفت الجهود الرامية الى توحيد المساعي عند حدها ؛ واكتفى الرئيس بتاليف حزب سياسي جديد قبيل افتتاح مجلس الامة في اجتماعه الاعتيادي سماه « حزب الاتحاد الدستوري » ، وهذا نص مذكرته :

ديوان مجلس الوزراء — الرقم ....

بغداد — التاريخ ١٦ ايلول ١٩٤٩م

عزيزي معالي السيد محمد مهدي كبه المحترم

تحية وسلاما :

وبعد ، فقد تسلمت كتابكم المؤرخ في ١٩٤٩/٩/٥م ، ومسودة « الميثاق العام » المرفقة به . وشكرت لكم الملحوظات التي أوردتموها في كتابكم حول مسودة (ميثاق الدستوريين) . وبرغم ما شعرت به من مرارة لمسحة التشاؤم التي كست سطور كتابكم ، والروح القاتمة التي تخللتها ، فقد خرجت من قراءته بنتيجة واحدة ، هي اننا متفقون بوجه عام على تشخيص الداء ووصف الدواء ، غير اننا مختلفون قليلا على بعض طرق المعالجة . وانا لا ارى لهذا الاختلاف الاهمية التي يبدو انكم تعيرونه اياها.

اما مسودة « الميثاق العام » المرفقة بكتابكم ، فيسرني ان اقول انها ليست سوى صورة اخرى لمسودة (ميثاق الدستوريين) . ويمكن كتابة هذه المسودة على عدة صور تؤدي جميعها مقاصد واحدة ، وتهدف الى اهداف معينة ، هي اهدافنا المشتركة ، وذلك باللجوء الى الايجاز في تثبيت بعض النقاط ، والاسهاب في تحديد البعض الآخر . غير ان ذلك كله لا يؤثر في الجوهر . والمهم في هذا الموضوع هو صحة العزم على العمل لخير البلاد بنية صادقة وهمة ماضية .

اما ما يعترض الطريق من عقبات ، فيمكن دائما التغلب عليه بتقليب وجوه الراي ، واعتماد افضلها . والاسس العامة هي الاصل ، وسواها الفرع ، وليس من الصعب رد الفرع الى اصله .

وقد اتاحت لي بعض النقاط النظرية التي وردت ضمن ملحوظات الحزب فرصة لفت نظركم الى ان العراق قد ظل نحوا من عشرة قرون خاضعا تارة لحكم الغرباء ، وطورا لسيطرتهم وتغلبهم . وهذا الخضوع قد افسد فيه كل شيء، واخره تأخيرا فادحا في جميع نواحي الحياة . وليس بالمستطاع ان يتحرر الشعب العراقي من آثار هذا التأخر في خلال جيل او جيلين ، وان يقفز الى مصاف الشعوب الراقية: كالشعبين الامريكي والبريطاني ، بل حتى الشعبين الفرنسي والايطالي في الامور التي تؤلف الاركان الاساسية لنهضات الشعوب المتقدمة في مضمار الحياة من اخلاق ، وعلوم ، وآداب ، وثروة ، وصناعة ، ومخترعات وغيرها .

والواقع ان الشعب العراقي لم يمارس منذ مدة بعيدة حتى حقوقه البسيطة في البلديات والادارات المحلية . وقد وجد نفسه امام هذه الحقيقة المرة عند انتهاءالحرب العظمى الاولى في سنة ١٩١٨م ، حينما انفسح المجال امامه للعمل على نيل حريته واستقلاله وتعزيزهما .

اما ان العراق قد قطع منذ انتهاء الحرب المذكورة مرحلة لا بأس بها في طريق تحقيق آماله واهدافه ، فهذا متفق عليه . اما الخلاف فيدور على نقطة اخرى تنحصر في هل كان في امكان الشعب العراقي ان يقطع مرحلة ابعد واطول في ذلك الطريق الصعب ؟

انني اعتقد بان ذلك لم يكن بيد ذوي الراي من المشتغلين بالقضايا العامة من العراقيين ، حتى ولا بيد الشعب العراقي وحده . فقد كانت هنالك عقبات كأداء ، ومشاكل شائكة ، واختلافات معقدة ، تعترض ذلك الطريق ، وكان بعضها يأتي من داخل العراق ، وبعضها من خارجه ، ولا يزال بعضها قائما حتى الآن مع الاسف . وهناك ايضا مقدار غير قليل من الفلطات والاخطاء التي ارتكبها ، او وقع فيها بعض المسؤولين — وغير المسؤولين ايضا — في خلال هذه المدة كل في دوره .

وفي الحقيقة ان نهضات الشعوب الموهوبة لا بد من ان تعتورها — بل وان توقفها احيانا — بعض الفلطات والاخطاء والانتكاسات ، غير ان الشعب الحي يستطيع دائما ان يستمد من قابلياته وامكانياته القوة التي تمكنه من الانتفاع بالفلطات ، والاعتبار بالاخطاء ، فيستانف سيره في الاتجاهات الجديدة الصحيحة ، ويندفع فيها حتى يلحق بقافلة الشعوب المتقدمة ، ويأخذ مكانه بينها على قدم المساواة .

ولا اظن الشعب العراقي الا ناهضا بمجموعه من الدرك السيء الذي حطه اليه الحكم الاجنبي ، ومجدا السير الى مستوى ارقى .

وهو في سيره هذا ينشد الكمال ، فتارة يتقدم ، واحيانا يتوقف ، وطورا يتأخر متأثرا في الحالين الاخيرين بقلة خبرته ، او باندفاعه وراء بعض آراء تجنح الى التقدم السريع ، وتتجاهل سنن الطبيعة التي تتحكم في الظروف ، حتى الظروف الخاصة بأصحاب تلك الآراء .

اما في صدد بعض النقاط الاخرى التي جاءت في كتابكم ، فانني وان كنت اتفق واياكم فيها من جهة ، فانني — من الجهة الاخرى — لا اراها سببا مسوّغا لتطلعنا دائما الى الوراء ، وتفحص صفحات الماضي بمنظار اسود .

ان الاخذ ببعض تلك النقاط يقضي علينا بالوقوف عن العمل ، والبقاء فيما نحن فيه من التأخر مدة اخرى ، حتى تزول الاسباب التي نشاطركم الشكوى منها. وهذا ما لا نرتضيه ولا نقدر عليه ، لاننا نعتقد بان تلك الاسباب لن تزول الا بالعمل الجدي الموحّد . ومتى زالت تلك الاسباب ، قلت معها الحاجة الى كثرة الاحزاب ، وتطويل المناهج والمواثيق وما اشبهها .

ان المصلحة تقضي الآن بطي صحف الماضي — ولو موقتا — والتطلع الى الامام ، وتحتم علينا ان نلم شعثنا ، ونشمر عن سواعدنا ، ونتعاون على تطبيق اسس مجمع على صحتها ، فيكون ذلك بداية عهد تعاون طالما تطلع اليه المخلصون ، وخطوة وفاق تعقبها خطوات ، تتسع مع الزمن وتجني البلاد يانع ثمارها .

وقبل ان اختم كتابي هذا ، ارجو ان يكون مفهوما انه كان في الميثاق المقدم اليكم مادة هي المادة (١١) التي كانت تستهدف ما جاء في ملحوظتكم حول اليهود . وقد ارتؤي انه من المفيد ان لا تدرج هذه المادة المتفق عليها من الجميع في متن الميثاق ، وان يستعاض عنها بتطبيق روحها في جميع خططنا واعمالنا ، ولا شك في ان موضوع هذه

المادة قد اصبح هدفا مهما من اهداف الشعب العراقي وحكومته ، فضلا عن كونه من اهداف جميع الشعوب والحكومات العربية .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي

المخلص : نوري السعيد

حوادث واخبار

١ ـ لم تكد الوزارة تتوسد الحكم في ٦ كانون الثاني ، حتى استصدرت ارادة ملكية بتعطيل جلسات مجلس الامة من اليوم الثامن من هذا الشهر الى نهاية ٨ شباط .

٢ ـ وصل الى بغداد في ٥ كانون الثاني ١٩٤٩ م الخبير العالمي « الدكتور موزي » رئيس الاتحاد السويسري سابقا . وكانت « وزارة مزاحم الباجه جي » قررت استقدامه ، اثر اشتداد الازمة المالية في العراق ، لبيان خير الطرق للخروج بالعراق من هذه الازمة . وبعد ان لبث الخبير ٣٥ يوما يبحث وينقب ، ويسأل ويحقق ، عاد الى بلاده في ١١ شباط بعد ان وضع تقريره الذي لم ينفذ جله .

٣ ـ وصل جثمان المغفور له ناجي السويدي الى بغداد في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٩م ، فشيع الى مرقده الاخير باحتفال رسمي مهيب ، بصفة كونه احد رؤساء الوزراء السابقين . وكان رحمة الله عليه قد ساهم في حوادث الشهرين نيسان وايار ١٩٤١م ، ثم سافر الى ايران ، فقبضت عليه السلطات البريطانية ونفته الى ساليسبوري في افريقية الجنوبية وتوفي فيها في ١٧ آب ١٩٤٢م .

٤ ـ لبى نداء ربه في الحادي عشر من شباط ١٩٤٩م ، الشيخ سلمان البراك الحلي ، احد الوزراء السابقين .

٥ ـ انتقل الى رحمة ربه في السابع عشر من هذا الشهر ايضا السيد سعد صالح النجفي وزير الداخلية في « الوزارة السويدية الثانية » .

٦ ـ وافق مجلس الوزراء على الغاء « مديرية المنتوجات المحلية العامة » اعتبارا من اول ايلول سنة ١٩٤٩م ، وهي احدى المديريات التي احدثت ايام الحرب.

٧ ـ سمحت الوزارة في اول حزيران ١٩٤٩م بصرف المساعدات المخصصة لفقراء المدينة المنورة ، بعد ان حبست منذ دخول الحجاز في حكم السعوديين سنة ١٩٢٥م. وقد سافر « مدير الاوقاف العام » بنفسه الى الحرمين للاشراف على توزيع هذه المساعدات فكان لعمله هذا اسوأ وقع في نفس الوصي الامير عبد الاله ، الذي يعتبر نفسه صاحب الحق الشرعي في عرش الحجاز ، فسعى الى تنحية المدير عن عمله .

٨ ـ وصل الى بغداد في ١٢ ايار ١٩٤٩م ، لياقت علي خان رئيس وزراء

باكستان ، تصحبه عقيلته المحترمة ، وسكرتيره الخاص ، فاستقبل استقبالا رسميا، ونزل ضيفا على الحكومة . وبعد يومين سافر الى ايران ، بعد ان وجه دعوة الى الوصي لزيارة باكستان .

٩ ـ غادر العراق الى تركية في الخامس من تموز وزير المواصلات والاشغال جلال بابان للاستراحة ، فناب منابه وزير المالية خليل اسماعيل . وقد عاد معاليه الى العراق في ١٨ آب من هذه السنة .

١٠ ـ كان الامير عبد الاله قد اضطر للوقوف ـ تحت ضغط الراي العام وهياجه ـ الى جانب الشعب العراقي في حوادث كانون الثاني ١٩٤٨م ، فاعلن عدم موافقته على « معاهدة بورتسموث » فساء عمله هذا وقعا في نفوس الانكليز ، وتنكروا لسموه كثيرا . وقد بذلت مساع جمة لتخفيف ذلك الوقع حتى تكللت بالنجاح . وفي التاسع من تموز ١٩٤٩م غادر سموه الى لندن جوا ، مقيما هياة وصاية مؤقتة من السادة جميل المدفعي ، وصالح جبر ، وعبد الوهاب مرجان ، حتى اذا وصل الامير زيد سفير العراق في لندن الى بغداد في ١٤ من هذا الشهر ، تسلم منصب الوصاية. وقد عاد الامير عبد الاله الى بغداد فيالخامس من تشرينالاول ١٩٤٩م ،بعد ان صالح الانكليز واسترضاهم ، فعاد الامير زيد الى لندن في الحادي عشر من هذا الشهر .

١١ ـ اصدر قائد القوات العسكرية للمنطقة العرفية في بغداد امرا في ١٤ آب ١٩٤٩م بالغاء امتياز (٢٣٧) جريدة ومجلة تصدر في مختلف انحاء العراق ، او هي متوقفة عن الصدور لاسباب ، فساء هذا العمل وقعا في نفوس الذين شملهم القرار العرفي ، ورفعت الاحزاب السياسية احتجاجات شديدة اللهجة على ما اسمته استغلال الوزارة للادارة العرفية في خنق الحريات العامة كما احتج عليه بعض اصحاب الصحف .

١٢ ـ تقرر ان تجتمع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في الاسكندرية في ٢٠ آب ١٩٤٩م ، فسافر وزير الخارجية فاضل الجمالي الى بيروت في الثامنعشر من هذا الشهر ، في طريقه الى ارض الكنانة منيبا عنه وزير الدفاع شاكر الوادي . ولكن سرعان ما اعلن عن تاجيل عقد الاجتماع المذكور ، فعاد الجمالي الى بغداد . وفي ١٠ ايلول من هذه السنة سافر « الوزير الجمالي » الى القاهرة ، فلندن ، فنيويورك ، لحضور اجتماعات هياة الامم المتحدة ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير الدفاع شاكر الوادي .

١٣ ـ لما تألفت « الوزارة السعيدية العاشرة » في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ م ، اسند منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى رئيس الوزراء نوري السعيد ، ومنصب وزارة الخارجية الى الدكتور عبد الاله حافظ . و في ١٧ آذار من هذه السنة ، صدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٣٠ لسنة ١٩٤٩م باسناد منصب وزارة الداخلية الى توفيق النائب ، ومنصب وزارة الخارجية الى الدكتور محمد فاضل الجمالي . ولما

كانت الفقرة الاولى من المادة الـ ٦٤ من القانون الاساسي العراقي لا تجيز للوزير ، الذي لم يكن عضوا في احد المجلسين ، بالبقاء في منصب الوزارة اكثر من ستة اشهر، ما لم يعين عضوا في مجلس الاعيان ، او ينتخب نائبا قبل ختام هذه المدة ، ولما لم يكن الوزيران : توفيق النائب ومحمد فاضل الجمالي من اعضاء هذين المجلسين ، فقد صدرت الارادة الملكية في ١٧ ايلول ١٩٤٩م باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى نائب رئيس الوزراء عمر نظمي ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير الدفاع شاكر الوادي .

١٤ ــ سافر وزير الداخلية عمر نظمي الى لبنان للاستراحة في ١٨ ايلول ١٩٤٩م ، فصدرت الارادة باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى وزير الدفاع شاكر الوادي .

١٥ ــ وسافر وزير المالية خليل اسماعيل الى لبنان في ٤ تشرين الاول ١٩٤٩م ، باجازة قصيرة ، فناب منابه وزير المواصلات والاشغال جلال بابان .

١٦ ــ مر ببغداد في طريقه الى اوروبا يوم ١٠ تشرين الاول ١٩٤٩م ، الملك محمد طاهر شاه ملك الافغان فاستقبل استقبالا رسميا .

١٧ ــ وصل الى بغداد في ١٢ تشرين الاول ١٩٤٩م محمود باشا الحفناوي رئيس المنظمة الاقليمية للزراعة والغذاء الدولية في الشرق الاوسط فاجتمع برئيس الوزراء ، وبعض الوزراء والمديرين المخصصين لمعرفة حاجة العراق من المساعدات في هذا المضمار .

١٨ ــ زارت بغداد بعثة سورية عسكرية مؤلفة من اثني عشر ضابطا يمثلون مختلف اسلحة الجيش السوري في ١٢ تشرين الاول ١٩٤٩م. وبعد ان اطلعت على مختلف اسلحة الجيش العراقي ، ومعاهده العسكرية ، عادت الى دمشق في اول تشرين الثاني .

١٩ ــ يقوم جسر عائم هزيل على دجلة في مدينة سامراء كثيرا ما ادى الى بعض الفواجع . حتى اذا كان يوم ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٩م ، اجتاحت مياه النهر هذا الجسر ، ففرق من جراء ذلك عدد كبير من الاطفال ، والنسوة ، والعاجزين ، فتعالت الاصوات بوجوب استبدال الجسر المذكور بغيره ولكن من دون جدوى .

٢٠ ــ وصلت الى بغداد في ١٤ تشرين الاول ، لجنة اممية خاصة يقال لها «بعثة التحريات الاقتصادية » برئاسة المستر كلاب قادمة من بيروت . مهمتها درس مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، وبيان افضل الطرق لمساعدتهم . وقد صرح رئيس البعثة ان اللجنة جاءت الى العراق تلبية لنداء رئيس الوزارة العراقية ، وانها ترى من المحتم تأمين الفرصة ومجال العمل لكل من هو قادر على العمل من هؤلاء اللاجئين ، في المحل الذي يقيم فيه ، وان هذا الراي لن يؤثر على مستقبلهم وحقهم في العودة الى ديارهم. وقد نزلت اللجنة بضيافة الحكومة ، وبعد آن درست احوال اللاجئين وحاجاتهم ، غادرت العراق في ١٨ من هذا الشهر .

٢١ ــ سافر رئيس الوزراء الى عمان في ١٦ تشرين الاول ١٩٤٩م . وبعد ان قابل الملك عبدالله ، توجه الى القاهرة يصحبه رئيس وزراء شرق الاردن توفيق ابوالهدى، ووزير خارجيتها روحي عبد الهادي ، لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية .

٢٢ ــ وصل الى بغداد في ٢٨ تشرين الاول ١٩٤٩م « وفد فنزويلي » يضم اربعة من الدبلوماسية الفنزويليين المعروفين ، للاتصال مع المسؤولين العراقيين، ومفاوضتهم حول التبادل السياسي بين العراق وفنزويلا ، ودراسة امور النفط في العراق، وقد قابل الوفد الوصي ، ورئيس الوزراء ، وبعض الشخصيات الاخرى ، وسافر الى الكويت في الثاني من تشرين الثاني سنة ١٩٤٩م لزيارة حقول النفط فيها . وقال رئيس الوفد ان مهمة وفده تتطلب زيارة بلدان الشرق الاوسط ، والاطلاع على مرافقها الاقتصادية ، وحياتها العملية ، واعرب عن استعداد حكومته لايفاد عدد من العراقيين الى بلاده للاطلاع على صناعة النفط ومنشآته .

٢٣ ــ عاد الى طهران الامير علي رضا ، ولي عهد ايران ، في الرابع من تشرين الثاني ١٩٤٩م ، بعد ان زار بغداد زيارة قصيرة في اول هذا الشهر .

٢٤ ــ وصل الى بغداد في يوم ٩ تشرين الثاني ١٩٤٩م ، وفد من الكونغرس الامريكي يتألف من اربعة من اعضاء لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ ، الذين يقومون في مختلف انحاء آسيا والشرق الاقصى لتفقد المنشآت العسكرية الامريكية ، والاطلاع على الاوضاع العامة في البلدان التي تتلقى مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة الامريكية ، وقد قابل اعضاء الوفد الوصي ، ورئيس الوزراء ، ووزير الدفاع، واستمعوا الى آراء العراقيين المسؤولين حول قضية اللاجئين ، ووعدوا بنقلها الى حكومتهم .

٢٥ ــ احتفلت السفارة البريطانية في يوم ٢٠ نيسان سنة ١٩٤٩م بتسليم الاوسمة البريطانية المنعم بها على لفيف من شيوخ القبائل العراقيين ، الذين ساهموا خلال الحرب العالمية الثانية في سبيل نصر الحلفاء ، الى اصحابها وهم السادة : محسن ابو طبيخ ، وجعفر القزويني ، وخوام العبد العباس ، ومحمد العريبي، ومحمد الخليفة ، وداخل الشعلان ، وحسن سهيل ، وخيون العبيد ، وشعلان السلمان الظاهر ، ومحسن الجريان . ومن المدنيين تحسين علي (١) وعبد القادر رشيد ،

---

(١) ما كادت الجيوش البريطانية تغزو مصر ، بالاتفاق مع القوات الفرنسية ، والقوات الاسرائيلية ، في أواخر تشرين الاول ١٩٥٦ م ، على اثر تاميم الحكومة المصرية لقناة السويس ، حتى انتفض السيد تحسين علي غيظا ، فاعاد الاوسمة التي كانت الحكومة البريطانية قد منحته اياها مرفقة بهذه الرسالة :

عزيزي سير مايكل

في هذه اللحظة الحاسمة التي يجابه بها العرب عدوانا وحشيا تشنه بريطانية على القومية العربية ، بعد ان تامرت مع اسرائيل عدوة العرب والاسلام ، ومع فرنسة التي لا يمكننا ان ننسى جرائمها في جميع البلاد العربية التي اوقعها سوء الطالع تحت استعمارها . هذه الحرب التي استنكرتها جميع شعوب العالم المحبة للحرية والسلام ، والتي تؤمن بمبادىء الامم المتحدة ومثلها العليا ، أجدني مفجوعا بالآمال التي علقها العرب على الصداقة العربية ــ البريطانية ، كما أجدني بدافع من الحرص على

وسلمان الشيخ داود ، وعبود شلاش . وقد تولى السفير البريطاني في بغداد بنفسه تقليد هؤلاء الذوات الاوسمة المذكورة (١) .

حزب الاصلاح

كان الدكتور سامي شوكت من اقرب المقربين للسيد نوري السعيد ، واكثرهم اطلاعا على دخائله ونياته ، فقد صاحبه منذ اعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨م ، وشاركه جهاده في سبيل القضية العربية ، وكان لسانه الناطق في المحافل . ولكنه تخلى عنه اثناء الحرب العالمية الثانية ، وصار يشتغل لحسابه بعد ان اختلفا على امور شخصية تافهة (٢) فقدم هو والسادة : عبد الحميد عبد المجيد ، ومكي الشربتجي ، وعبد الرزاق حسين ، وابراهيم زهدي ، وفريق المزهر ، ومحمد الجرجفجي،وديوالي الدوسكي ، طلبا الى وزارة الداخلية في تشرين الثاني ١٩٤٩م بتأليف حزب سياسي باسم « حزب الاصلاح » فلم ير نوري السعيد مانعا من اجابة هذا الطلب ، فوافقت « وزارة الداخلية » على تأليف هذا الحزب في العاشر من هذا الشهر ، وفيما يلي منهاجه الاساسي :

المادة : ١ ــ يعمل الحزب بالوسائل الدستورية والقانونية على تحقيق الاهداف الآتية :

(أ) صيانة استقلال المملكة العراقية ووحدتها ، وتعزيز كيان العراق الوطني واستكمال سيادته من كافة الوجوه .

(ب) صيانة احكام القانون الاساسي العراقي ، والعمل على حسن تطبيقها نصا وروحا .

(ج) مكافحة الاستعمار بجميع انواعه واشكاله ، اينما كان ، وحيثما وجد .

(د) اصلاح الاوضاع الداخلية في المملكة اصلاحا اساسيا يتيح للشعب العراقي

مستقبل أمتي والانتصار للمبادىء الانسانية التي امتهنتها قوات حكومتكم بعدوانها الآثم على مصر ، مضطرا الى ان اعيد اليكم الاوسمة الاربعة التي منحت لي من حكومتكم ، احتجاجا على هذا العدوان الصارخ على مصر ، والقومية العربية ، وتجدون برفقة هذه الرسالة الاوسمة الآتية :

١ ــ وسام الصليب الحربي .
٢ ــ وسام الملك في الحرب العظمى الاولى .
٣ ــ وسام النصر للحرب العظمى الاولى .
٤ ــ وسام الملك للحرب العظمى الثانية .

وختاما تقبلوا اوفر احتراماتي ١٣ ــ ١١ ــ ١٩٥٦ م تحسين علي

معالي سير مايكل رايت : سفير صاحب الجلالة البريطانية ــ بغداد

(١) راجع وصف الحالة في جريدة « الحوادث » بعددها ١٨٨٧ الصادر في ٢١ نيسان ١٩٤٩ م .

(٢) كان سامي شوكت مديرا عاما للمعارف فارتأى نوري نقله الى « مديرية الصحة العامة » ليخلو للمستر سكيف تصفية العناصر القومية في المعارف ، فكان هذا النقل سبب الخلاف بين نوري وسامي .

على اختلاف طبقاته اكبر قسط ممكن من الرفاه والسعادة . وتنظيم جهاز الدولة تنظيما يكفل نشر العدل في كافة انحاء المملكة بصورة متساوية .

السياسة الخارجية :

المادة : ٢ ـ من اهم ما يستهدفه الحزب في سياسته الخارجية :

(أ) توثيق الروابط القومية بين العراق والاقطار العربية الاخرى ، وتوسيع مجال التضامن السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري فيما بينها بحيث يؤدي ذلك الى الوحدة العربية الكبرى التي يعتبرها الحزب من اقدس اهدافه . وهو يؤمن ايمانا وثيقا بان الامة العربية في مختلف اقطارها هي امة واحدة ، تملك كل خصائص ومميزات الشعب الواحد ، وان من مصلحتها القومية والاقتصادية تحقيق كيان سياسي موحد .

(ب) يعتبر الحزب (فلسطين) جزءا مقدسا من البلاد العربية ، وسيعمل بكل الوسائل على تحقيق ذلك ، وعلى مكافحة الصهيونية بدون هوادة .

(ج) توطيد علاقات الصداقة وحسن الجوار مع الدول المجاورة الصديقة، ومع الدول الاسلامية على الاخص ، والتعامل مع الدول الاخرى على اساس تبادل المنافع والمصالح ، وعلى قدم المساواة ، على ان لا يكون في هذه العلاقات ما يمس باستقلال العراق وسيادته التامة . واستهداف سياسة صريحة وحازمة من شأنها درء الاخطار الخارجية عن الوطن العراقي وعن تراثه القومي ، ونظامه الاجتماعي ، المستند على تقاليده التاريخية والدينية والقومية ، ووضع الاسس لسياسة خارجية وطيدةتضع مصلحة الوطن فوق كافة الاعتبارات ، وتسمو بها فوق الاحزاب والخلافاتالداخلية، فتكون في ثباتها واستقرارها باعثا اساسيا على ثقة العالم ، وعلى اطمئنان الدول المتعاقدة مع العراق على الوثوق التام من قيامه بتعهداته الدولية في كافة الاحوال ، وعلى اساس المقابلة بالمثل .

(د) وضع تشريع يكفل الاسس العملية اللازمة لاعتبار الكفاءة والذكاء والاخلاص فوق اي اعتبار آخر في انتقاء موظفي السلك الخارجي وترفيعهم ، والحصول باقرب وقت ممكن على طبقة دبلوماسية راقية تستطيع النهوض باعباء السياسة الخارجية على الوجه الاكمل ، مع تأمين ايجاد موظفين دائميين في وزارة الخارجية لا يبدلون لاعتبارات داخلية او شخصية . والى ان يتم ذلك انتخاب وزراء الخارجية دائما على اساس الكفاءة السياسية فقط .

السياسة الداخلية :

المادة : ٣ ـ من اهم ما يتوخاه الحزب في سياسته الداخلية :

صيانة الوحدة العراقية ، وشجب كل ما يضر بها ، ومكافحة المبادىء التي تضر

بكيان العراق الوطني ، وتتعارض مع امجاده التاريخية والقومية والدينية: كالشيوعية، والفوضوية ، وامثالهما من المبادىء المتطرفة .

المادة : ٤ ــ يعلق الحزب فيما يتوخاه من الاصلاح الداخلي اهمية كبرى على توطيد ثقة الشعب برجال الحكم والسياسة . وهو لهذا الغرض سيعمل جاهداً على اسناد المناصب الوزارية الى اصحاب الكفاءة والنزاهة ، من دون الالتفات الى اي اعتبار آخر ، وهو في سبيل ذلك يرى من الضروري سن تشريع يتضمن :

(أ) منع وزراء الدولة من الاشتغال بالتجارة والزراعة ، او اي عمل يخرج عن نطاق الواجب الوزاري . ويستهدف الربح المالي ، وعدم جواز تملك الوزراء المزارع والمصانع . واشتراكهم في الشركات التجارية والصناعية (الفردية) على اختلاف انواعها ، ويستثنى من ذلك ادارة املاكهم ومزارعهم الخاصة ، وامتلاك اسهم وسندات الشركات المعروضة لاكتتاب الجمهور .

(ب) عدم جواز اشتغال الوزراء السابقين بالتجارة او المحاماة ، على ان يمنحوا نصف راتب الوزارة في فترات اعتزالهم الحكم كراتب تقاعدي . ويستثنى من ذلك من يعلن منهم بالجريدة الرسمية اعتزاله السياسة نهائيا ، على ان لا يجوز بعد ذلك استيزاره لاي سبب كان .

(ج) عدم جواز تملك الوزراء او اقاربهم المكلفين باعالتهم شرعا اي نوع من الاملاك والاراضي اثناء وجودهم في الحكم . ويستثنى من ذلك دارا السكنى .

(د) محاكمة الوزراء عن التهم التي تسند اليهم ، وحث السلطة التشريعية على ممارسة حقوقها الواردة في القانون الاساسي في هذا الشأن ، وتسريع وتبسيط المعاملات المتعلقة في ذلك .

اصلاح الجهاز الحكومي :

المادة : ٥ ــ يرى الحزب ان الفساد في الجهاز الحكومي قد بلغ درجة من الخطورة بحيث يحتاج الى معالجة سريعة وحاسمة وجذرية ، وهو لهذا يعتبر هذا الاصلاح من اهدافه الاساسية الهامة ، وسيعمل على ذلك وفقا للاسس الآتية :

(أ) اعتبار « الكفاءة » الاساس الاول في اسناد الوظائف ، والقضاء بكل الوسائل الممكنة على المحسوبيات ، والمعاملات الكيفية في التوظيف ، والترفيع ، والتحويل ، وتعديل قوانين التوظيف تعديلا اساسيا يكفل ذلك .

(ب) ابلاغ رواتب الموظفين والمستخدمين الى حد يكفل تأمين معيشتهم ، مع الغاء الوظائف والتشكيلات الزائدة ، وتأمين عدم التلاعب في ملاكات الدوائر التي يجب ان تكون ثابتة ، مع معاقبة من يقدم على الاخلال بها لاسباب لا تستند بصورة واضحة على المصلحة العامة .

(ج) الغاء القوانين التي اثبتت التجاريب صعوبة تطبيقها او عدم فائدتها ، او التي تؤدي الى اطالة الاعمال الحكومية وعرقلتها ، واعادة النظر في طريقة ادارة المعاملات والامور الكتابية في دوائر الدولة ، واختصارها الى الحد الضروري فقط ، والقضاء بأسرع وقت ممكن على كافة المعاملات الاصولية (الروتين) التي من شأنها تأخير الاشغال والاكثار من المعاملات القرطاسية اكثر مما تقتضيها الحاجة والضرورة .

(د) تعديل قوانين التقاعد تعديلا يضمن ابلاغ رواتب التقاعد الى حد يكفل ضرورات العيش على الاقل ، ويؤمن عدم احالة الموظف على التقاعد لغير الاسباب الصحية او تقدم السن ، وتحديد سن التقاعد للمدنيين والعسكريين ، تحديدا يكفل حقوق الدولة والموظف معا .

(هـ) تعديل قانون انضباط موظفي الدولة ، والقوانين العقابية الاخرى، تعديلا يكفل انزال العقاب بسرعة وشدة بمن يسيء الى الواجب من موظفي الدولة ومستخدميها ، ومصادرة اموال واملاك من يثبت ارتشائه او اختلاسه علاوة على العقوبات القانونية الاخرى .

(و) سن التشريع المؤدي الى صيانة كافة الموظفين من الاهواء والتيارات السياسية والحزبية والشخصية ، ومنع التلاعب بمقدرات الموظفين بسائق الاغراض الشخصية منعا باتا وحصر سلطات (العزل) و (الفصل) و (تنزيل الدرجة) وغيرها من العقوبات الخطيرة بالهيئات القضائية والقانونية التي يتحتم عليها اسناد احكامها ومقرراتها الى التحقيق والمحاكمة ، والغاء ذيل قانون انضباط موظفي الدولة او اي قانون آخر يخول السلطة الاجرائية حق فصل الموظفين من دون تحقيق او محاكمة .

(ز) سن تشريع محدد المدة لاجراء غربلة عامة بين موظفي الدولة لابعاد العناصر الفاسدة على ان يحتوي على القواعد والقيود الكافلة لتأمين عدالة التطبيق .

(ح) سن تشريع خاص لمنع ومصادرة الاثراء غير المشروع ، يشمل الوزراء الحاليين والسابقين وكافة الموظفين والحكام . يتضمن مصادرة الثروات التي يثبت عدم شرعيتها او مجهولية مصادرها منذ سنة ١٩٣٩م وعلى ان يحتوي ايضا على النصوص الكافلة باعادة النظر « لصالح الدولة والموظفين معا » في كافة المعاملات والمقررات والاوامر الصادرة بعد التاريخ المذكور حول تعيين وترفيع وفصل وتقاعد كافة الموظفين والحكام وضباط الجيش والشرطة ، عندما يتضح بأنها قد اجريت خلافا لروح العدل والقانون او لاسباب لا تتعلق بالمصلحة العامة . مع الاهتمام الكلي بتطبيق كل هذه القوانين تطبيقا عادلا ينعش روح المسؤولية والاقدام بين الموظفين والحكام ، ويتيح لهم القدر الكافي من الاطمئنان الى عدالة وصحة الطرق المتبعة في تقرير مصائرهم .

المادة : ٦ ـ يعتقد الحزب بان نشر العدل في المملكة يتوقف في الدرجة الاولى على تأمين التوازن التام بين السلطتين : القضائية والاجرائية ، ولهذا فسيعمل على

تقوية القضاء وتعزيز استقلاله ، وجعله اداة قوية وقادرة على صيانة الحقوق وحماية الحريات ، وعلى نشر العدل بين جميع المواطنين بصورة متساوية . ولتامين هذه الغايات فانه يستهدف زيادة الصيانات الحالية لرجال القضاء ، بحيث يصبح ممتنعا على السلطة الاجرائية التاثير بأي شكل كان بصورة مباشرة او غير مباشرة على توظيف الحكام او ترفيعهم او نقلهم ، مع وضع الاسس الكافلة لانتقاء الحكام من العناصرالاكثر كفاءة ، والاقوى شخصية ونزاهة ، ورفع منزلة رجال القضاء في الهيئة الاجتماعية الى مستوى اعلى يتفق واهمية العدل للكيان الاجتماعي ، وسن التشريعات التي تؤمن ذلك .

الانتخابات النيابية :

المادة : ٧ ـ يستهدف الحزب ، فيما سيعمله في هذا المجال ، ايجاد مجالس نيابية تمثل الشعب العراقي على اختلاف طبقاته تمثيلا صحيحا وبعيدا عن المطاعن ، بحيث يشعر الراي العام ويقتنع بأن المجلس النيابي هو الممثل الصادق لآمال الامة وامانيها ومصالحها ، مع تأمين التوازن التام بين السلطتين : التشريعية والاجرائية . وهو لتأمين ذلك على قدر المستطاع يسعى لتعديل قانون الانتخاب تعديلا يتضمن الاسس الآتية :

ا ـ حرية الانتخابات التامة .

ب ـ تمثيل الاحزاب والمنظمات السياسية والعلمية والنقابية والاهلية ، تمثيلا يتفق واهميتها ، واعتبارها كعامل اساسي في اللجان والهيآت الانتخابية ، واشراكها في مراقبة جريان الانتخابات .

ج ـ وضع اسس وقواعد عامة تكفل ، على قدر الامكان ، جعل التمثيل النيابي شعبيا يتفق مع اوضاع المملكة الاجتماعية ، ويماشي في نفس الوقت التطور العصري وتقدم الوعي السياسي بين طبقات الامة .

التنظيم الاجتماعي والاقتصادي :

المادة : ٨ ـ يعتقد الحزب بأن مكافحة البطالة في المملكة في الظروف الحاضرة ، وفي مثل الوضع الاجتماعي الراهن ؛ هو من واجبات الحكومة الاساسية ؛ بل ومن أكثرها خطورة واهمية . ولهذا فانه سيعمل على سن التشريعات اللازمة لاقرار هذا المبدأ يتضمن :

(أ) ضرورة حصول الحكومة على احصائيات صحيحة وكاملة عن العاطلين في المدن والقصبات والقرى والارياف والمناطق العشائرية دائما وفي كل الاوقات .

(ب) ايجاد الاعمال للعاطلين حسبما يناسب كل منهم ويستطيعه .

(ج) اعتماد المبالغ اللازمة في ميزانية الدولة لاعالة العاطلين عن العمل الى حين تأمين الاعمال الكاملة لمعيشتهم .

المادة : ٩ ـ العمل على تعميم الملكية الصغيرة للارض وحمايتها ، وتنظيم القرية العراقية ، مع انشاء القرى العصرية ؛ على ان يماشي ذلك في نفس الوقت الاوضاع

والتقاليد العشائرية والمحلية في المملكة تجنبا لمهالك الطفرات الاجتماعية التي لا تتفق مع روح الامة وتقاليدها وقابلياتها ، وتنظيم شؤون الري وتوسيعه ، والعناية بمساكن العمال والزراع . وصغار الموظفين وابناء الطبقة المتوسطة في المدن وسن القوانين اللازمة لتنفيذ ذلك وفقا للاسس الآتية :

(أ) توطين القبائل الرحل ، وتمليكها ما يكفيها من الاراضي الاميرية ، ومساعدتها على زراعتها واستغلالها على اساس الملكية الصغيرة .

(ب) انهاء السيطرة الاقطاعية على الاراضي الاميرية التي لا تزرع فعلا من قبل المسيطرين عليها ، واعطائها لمن يستطيع زراعتها على اساس الملكية الصغيرة .

(ج) تمليك الاراضي الاميرية المسكونة بالعشائر والقرويين الى سكانها تمليكا حرا وبدون قيود .

(د) شراء ما يكفي من الاراضي الزراعية في ضواحي المدن والقصبات، بالاضافة الى الاراضي الاميرية الموجودة ، وبعد تأمين اروائها وتقسيمها الى قطع صغيرة،تمليكها لمن لا عمل له من خريجي المدارس العالية ، والثانوية ، والمتوسطة ، الذين لا يواصلون دراستهم ، والمتقاعدين العسكريين والمدنيين ، وبقية افراد الطبقة المتعلمة من سكان المدن والقصبات ، ومساعدتهم ماليا على انشاء مساكن ومزارع عصرية صغيرة،وايجاد المشاريع الصناعية والتجارية الصغيرة لمن لا يرغب من هؤلاء الاشتغال بالزراعة .

(هـ) العمل على تصنيع الزراعة بمقياس واسع باتباع الطرق العملية المبسطة ، مع تأسيس وتشجيع الصناعات الزراعية المختلفة باسرع وقت ممكن .

المادة : ١٠ — العمل على ترقية اقتصاديات المملكة عن طريق تشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها ، ومساعدة صغار المنتجين من الزراع والصناع ، وحماية المشاريع الصناعية والزراعية الصغيرة على الاخص ، والعناية بالمهن الحرة وتوسيع مجالاتها ، وحماية الصادرات العراقية من اخطار الشركات الاحتكارية والاجنبية ، ووضع الاسس العملية الثابتة لتوسيع طرق المواصلات وتحسينها ، وتامين وسائل النقل النهري والبحري بانشاء شركات تساهم فيها الحكومة ، وتحميها لشراء البواخر التجارية البحرية والنهرية ، وربط المدن العراقية كلها بالسكة الحديدية او بطرق مبلطة للسيارات .

المادة : ١١ — يعمل الحزب بكل ما لديه من الوسائل على تنفيذ المشاريع والخطط الآتية :

(أ) العناية بشؤون العمال ، وحماية حقوقهم ، وتوطيد علاقاتهم مع اصحاب العمل على اساس العدل والانصاف .

(ب) العناية بشؤون الزراع وصغار المنتجين الزراعيين ، وحماية حقوقهم وتوطيد علاقاتهم مع الملاكين واصحاب الارض على اساس العدل والانصاف .

(ج) انشاء ملاجىء حكومية كافية للاطفال اليتامى ، والشيوخ العجزة،واصحاب العاهات والمعوزين .

(د) الاستفادة من تقارير الخبراء ، الذين سبق ان استقدمتهم الحكومة ،

وكلفت الخزينة العراقية مبالغ باهظة ، واستخراجها من زوايا الاهمال، والاسترشاد بها لتنظيم شؤون الاراضي والغابات والتبغ والمراعي .

(هـ) انشاء مصفى النفط .

(و) انشاء ميناء بحري على خليج البصرة في موقع (الفصر) وربطه بالسكة الحديدية وانشاء مسفن كامل ، وتدريب العراقيين على قيادة البواخر .

(ز) تعريق الميناء والسكك الحديدية بصورة كاملة .

(ح) العناية بالمصايف والمتاحف العراقية ، ووضع الخطط اللازمة لتنظيمها وتحسينها ، وتشجيع السياحة في العراق والدعاية لها .

(ط) ايجاد المال اللازم المباشرة بمشاريع الري الكبرى ، التي اصبح لدى الحكومة الدراسات العلمية الكافية عنها منذ امد طويل ، والعمل على انشاء المراعي والغابات الصناعية في الجنوب ، وتنظيمها وتوسيعها في الشمال ، وكهربة الشلالات ومساقط المياه ، حيث يمكن ذلك في انحاء المملكة المختلفة .

(ي) تامين استفادة الجمهور بصورة متساوية من خدمات دائرتي الزراعة والبيطرة ، والعمل على تحسين انواع المواشي ، وبساتين الفاكهة ، وتوسيعها ، ومكافحة الامراض النباتية والحشرات الضارة ، وكل ذلك باسرع وقت ممكن ، مع اتباع الطرق العملية المبسطة المتناسبة مع قابليات المملكة واوضاعها الاجتماعية .

الصحة العامة :

المادة : ١٢ ــ سيعمل الحزب بكل الوسائل المكنة على رفع المستوى الصحي في المملكة بنشر المؤسسات الصحية والوقائية في كافة انحائها على اساس الاحتياج وكثافة السكان ، مع ضمان المعالجة المجانية لجميع المعوزين من العراقيين ، والعمل على توسيع الكلية الطبية العراقية وترقيتها ، وتأمين قبولها اكبر عدد ممكن من الطلاب ، مع الاهتمام بكفاءة الهيأة التدريسية ، ووضع خطة ثابتة لتامين الوصول الى الاكتفاء العلمي الطبي . واجراء كل ما يؤدي الى تساوي الجمهور في الاستفادة من الخدمات الصحية العامة ، وتأسيس مستشفى وصيدلية في مركز كل قضاء وناحية .

التعليم :

المادة : ١٣ ــ يستهدف الحزب نشر التعليم في المملكة على اساس الحصول على جيل تستند ثقافته على الاخلاق الفاضلة ، والوطنية الصادقة ، وهو مصمم القضاء على الامية من اقصر الطرق . ولتامين غايته هذه سيعمل على :

(أ) جعل التعليم موحدا والزاميا ومجانيا في كافة انحاء العراق ، على ان يستند على منهاج ثابت يؤمن تربية النشء تربية اخلاقية ، قومية ، دينية ، تتمشى مع روح العصر ومبادىء العلم الصحيح .

(ب) ترقية مستوى التعليم الثانوي والعالي ، وجعله متناسبا مع حاجات المملكة، والاكثار من المدارس المهنية والزراعية وجعلها ذات مناهج وخطط عملية لتزويد البلاد بأسرع وقت بما تحتاجه من الايدي الماهرة في الصناعة والانتاج الزراعي ، وفقا لاحدث الطرق العلمية .

(ج) تعزيز مكانة الاساتذة والمعلمين ورجال الفكر والعلم والفن الاجتماعية وترفيههم اقتصاديا مع وضع خطط ثابتة في ايفاد البعثات العلمية والقبول في المدارس العالية وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، والقضاء نهائيا على تحكم الاغراض والاهواء الشخصية في هذا الشأن ، ووضع الخطة اللازمة لتامين اكتفاء البلاد الذاتي العلمي لتصبح في غنى عن المدرسين الاجانب .

حزب الاتحاد الدستوري

بعد ان فشل نوري السعيد في اقناع اقطاب حزب الاستقلال على العمل سوية وفق الميثاق الذي تقدم نصه ، اتجه الى صالح جبر الذي بدأ نجمه يلمع بعد حوادث الشهرين : نيسان ومايس ١٩٤١م ليعملا سوية ، وفاوضه على ان يؤسسا حزبا جديدا باسم « حزب الاتحاد الدستوري » ولما شرعا في مفاوضة الذوات الذين يجب ان يوقعوا طلب تأسيس الحزب ظهر ان نوري يريد ان يشرك السيدين : محمد علي محمود وموسى الشابندر في توقيع هذا الطلب في حين ان صالح كان يكره هذين السيدين لاشتراكهما في حوادث ايار ١٩٤١م . والتوفيق بين نوري وصالح ، ارتؤي ان يوقع اصحابهما عريضة الطلب دون ان يشتركا هما في التوقيع ، ثم ما لبث نوري ان قرر الانفراد في العمل الحزبي اذ تقدم وجماعة له هم : السيدان محمد علي محمود وموسى الشابندر والسادة : خليل كنه وعبد الوهاب مرجان وجميل الاورفلي وسعد عمر ومجيد عباس واحمد العامر بطلب الى وزارة الداخلية في ٢١ تشرين الثاني١٩٤٩م لمنحهم الاجازة بتاليف حزب سياسي آخر باسم « حزب الاتحاد الدستوري » فوافقت الوزارة على هذا الطلب بكتابها المرقم ١٦٣١٦/١٦٣١٦أ والمؤرخ ٢٤/١١/١٩٤٩م فاذاع السيد نوري السعيد هذا البيان :

الى الشعب العراقي الكريم

باسم الله نفتتح هذه الصفحة من تاريخ حزبنا ، مستمدين القوة من وعي الشعب الكريم ، فاليه نعرض منهاج حزبنا منتظرين منه العون والتأييد ، آملين ان نحقق عن طريق منهاجنا نهضة جذرية شاملة تكفل للبلاد وحدتها واستقلالها ورفاه ابنائها ، واضعين نصب اعيننا ان ننهض بأداء الواجب يحدونا امل واحد هو خدمة هذا الشعب الكريم خدمة منزهة عن الغرض ، مترفعة عن الختل ، متميزة بالجراة ونكران الذات، حريصين على التعاون مع كافة الهيآت القومية التي تتفق مناهجها مع منهاج حزبنا . واننا اذ نتقدم بهذا البيان نرجو من المواطن الكريم اعتباره دعوة عامة للانتماء والمؤازرة، والله نسال ان يسدد خطى الجميع لما فيه خير الامة والبلاد تحت ظل صاحب الجلالة الملك المفدى وبرعاية صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم .

نوري السعيد ـ رئيس حزب الاتحاد الدستوري

« وهكذا تألف حزب الاتحاد الدستوري من عناصر مختلفة تتضمن عددا كبيرا من الاقطاعيين واصحاب المصالح الكبيرة والمستثمرين والانتهازيين الذين اعدوا انفسهم

لتسلم المناصب الكبيرة ومحترفي تصيد النيابات من المتعلمين وغيرهم من هم على هذه الشاكلة . وكان هؤلاء جميعا ممن يؤيدون السياسة الانكليزية تأييدا تاما ، ويتحدون عندما يكون البلاط ونوري السعيد على وفاق ، ولكنهم ينقسمون الى قسمين حينما يكون البلاط على خلاف مع نوري » (١) .

المنهاج الاساسي لحزب الاتحاد الدستوري

المادة الاولى ـ يسمى هذا الحزب « حزب الاتحاد الدستوري » ومركزه العام ببغداد وله ان يؤسس فروعا في كافة انحاء العراق بعد استحصال مصادقة وزارة الداخلية .

المادة الثانية ـ غاية الحزب تحقيق اصلاح عام يستهدف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وفق منهج علمي شامل ياخذ بالتجديد النامي مع مسايرة التطور ، ومحاربة الطبقية والطائفية بانواعها ، والروح الاقليمية والانعزالية .

الفصل الاول : في سياسة الحزب الخارجية .

المادة الثالثة ـ يستهدف الحزب في سياسته الخارجية تحقيق ما يلي :

أ ـ توثيق روابط الاخاء والتفاهم بين الدول والشعوب العربية ، وذلك بوضع وتشجيع المشروعات التي تستهدف تعزيز وتوسيع مختلف الصلات بين الدول والشعوب ، وتكفل تقدمها وازدهارها وسيرها متحدة لاستعادة مجد الامة العربية ، وانزالها المنزلة اللائقة بها بين امم العالم المتمدن .

ب ـ تبديل معاهدة التحالف العراقية ـ البريطانية بحيث يؤمن ذلك استقلال العراق ويصون سيادته الوطنية .

ج ـ مواصلة الجهاد لنصرة فلسطين وانقاذها ، ومكافحة الصهيونية لدرء اخطارها عن البلاد العربية .

د ـ تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع الامم الاخرى ، ولا سيما المجاورة ، وتوثيق الصلات الاخوية والروحية القائمة بين العراق والبلاد الاسلامية ، ودعم السلم العالمي بتحقيق مبادىء ميثاق هيئة الامم المتحدة .

الفصل الثاني : في سياسة الحزب الداخلية .

المادة الرابعة : أ ـ تعزيز القانون الاساسي بجعله فعلا مرجع الامة ـ حكومة وشعبا ـ في جميع الشؤون ، وحماية احكامه من اي اعتداء كان ، ومحاربة جميع الاعمال المخالفة لها .

---

(١) من اوراق كامل الجادرجي ص ٧١ .

ب ـ شجب الاعمال غير المشروعة ، ومكافحة المبادىء الهدامة .

ج ـ تعزيز استقلال القضاء تعزيزا يكفل المساواة بين الافراد ، ويصون الحريات العامة والحقوق ضمن حدود القانون . وتوخيا لهذه الغاية ، يحرص الحزب على رفع مستوى الحكام الثقافي واختيار العناصر الصالحة ، وابعاد العناصر الضعيفة ، كما يحرص الحزب على اصلاح جهاز الموظفين العدليين ، بحيث يكفل حسن تصريف اعمال المحاكم ، وايصال الحقوق الى ذويها بأسرع ما يمكن ، كما يعنى الحزب باحداث الضابطة العدلية ، وفصل التحقيق من اولى مراحله عن الشرطة ، وتوسيع دوائر الادعاء العام بغية تحقيق هيئة فعلية للمحاكم على كافة الدعاوى .

د ـ تعزيز قوى الجيش ، والاهتمام بتسليحه ، ورفع مستوى افراده الثقافي والمسلكي ، واذكاء الروح الوطنية والقومية فيه . وتحقيقا لذلك يعنى الحزب بتأسيس معامل لانتاج مختلف صنوف الاسلحة في العراق ، وانشاء الثكنات العسكرية، والعناية بالمدارس وبالدورات وبالتدريب العسكري والعناية بالمتقاعدين والمسرحين من افراد الجيش بتوزيع الاراضي الصالحة للزراعة عليهم لاستغلالها .

هـ ـ اصلاح الجهاز الحكومي واحلال الثقة بين الحكومة والشعب ، وذلك عن طريق اصلاح الجهاز الاداري ، باحلال العناصر الكفوءة المجدة ذات السمعة الحسنة، وجعل رئيس الوحدة الادارية مسؤولا عن تنفيذ الاصلاحات ضمن وحدته الادارية ؛ ومراقبة تنفيذها مراقبة فعالة . هذا ولما كان تفشي الرشوة بين الموظفين من أعظم اسباب تردي جهاز الحكومة ، فان الحزب يعمل جاهدا على مكافحتها في جميع دوائر الدولة ومؤسساتها مكافحة فعالة تستهدف القضاء عليها نهائيا .

و ـ اصلاح قانون الانتخاب اصلاحا يكفل للناخبين حريتهم . وتحقيقا لذلك يعمل الحزب على نشر الوعي السياسي بين أفراد الشعب لضمان سلامة الانتخاب .

ز ـ تنظيم شؤون الدعاية ، واصلاح حال الصحافة ورفع مستواها ، وذلك بوضع تشريع يكفل ابعاد العناصر غير الصالحة والمستغلة لشؤونها ، كيما تصبح أداة صالحة للتعبير عن حاجات الشعب .

ح ـ العناية بحالة العشائر الاجتماعية والاقتصادية ، والقضاء على حالة البداوة ، وانشاء القرى العصرية ، والمراعي الاصطناعية ؛ مع العناية بتعميم مفهوم الدولة بين افرادها عن طريق التطور التدريجي .

ط ـ تعديل قوانين الخدمة ، والملاك ، والانضباط ، والتقاعد ، تعديلا يؤمن حسن انتقاء العناصر الطيبة ، وافساح المجال لتقدمها ، مع اقصاء العناصر غير الكفوءة والضعيفة والمتفسخة .

الفصل الثالث : في سياسة الحزب الاقتصادية .

المادة الخامسة : يعنى الحزب عناية خاصة بمكافحة البطالة والفقر ؛ وعدم تكافؤ الفرص في الميدان الاقتصادي . وتأمينا لهذا الغرض يقرر :

ا ــ تطبيق الملاكية الصغيرة في الاراضي الاميرية التي تستصلح ، وذلك على اساس التعاونيات الزراعية .

ب ــ توزيع هذه الاراضي على ساكنيها من افراد العشائر .

ج ــ احترام الحقوق المكتسبة في ملكية الاراضي بمقتضى القوانين المرعية .

د ــ تحديد حد اعلى لحيازة الاراضي وتطبيق قانون واحد .

هـ ــ تحسين الانتاج الزراعي ، وتقليل نفقاته ، وتشجيع استعمال الآلات الميكانيكية في الزراعة ، والعمل على احياء الاراضي الجديدة ، والاكثار من المراعي الاصطناعية ، وتعميم المزارع النموذجية .

و ــ انشاء مشاريع ري كبرى ، ومكافحة آفات الفيضان باقامة السدود والخزانات ، واستثمار الشلالات استثمارا علميا صحيحا .

ز ــ العناية بالتعليم المهني والزراعي ، وقلب بعض المدارس المتوسطة والاعدادية لتخريج مزارعين صالحين لاستغلال الارض ، مع تهيئة الاراضي ، وتوفير المال عن طريق التسليف لتحقيق نهضة زراعية قوية في البلاد .

ح ــ قيام الدولة بالصناعات والمشاريع ذات الصبغة العامة ، ومساهمتها في المشاريع الاقتصادية الاخرى كلما دعت الحاجة ، ووضع الخطط الاقتصادية التي يتطلبها رفع مستوى الانتاج الوطني ، وتشجيع التشبث الفردي ضمن هذه الخطة .

المادة السادسة : تنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين العراق والبلاد العربية منعا للمزاحمة الضارة ، وتأمينا ضد عطالة راس المال .

المادة السابعة : ا ــ الاهتمام بجعل الضريبة تصاعدية على جميع انواع الدخل، ورعاية الانتاج القومي عند تحديد الضرائب .

ب ــ تشجيع العراقيين ، ومساعدتهم في استغلال موارد البلاد ومنابع الثروة في العراق ، والحرص على سيادة البلاد ومصالحها في كافة الامتيازات والمقاولات التي تدعو المصلحة العامة الى منحها لغير العراقيين .

المادة الثامنة : العناية بشؤون التجارة ، ولا سيما الحاصلات الرئيسية ، والسعي لايجاد الاسواق الخارجية لها ، وتهيئة وسائل نقلها ، وحل مسألة الشحن حلا يكفل مصلحة المنتج العراقي . كما يعنى الحزب بوضع خطة ثابتة لتحسين طرق المواصلات في العراق على اختلافها بغية تأمين الاتصال المستمر بين انحاء العراق في جميع المواسم ، كما يعنى الحزب باستغلال الثروة المعدنية والحيوانية وانمائها .

المادة التاسعة : العناية بأحوال العمال في المشاريع الصناعية والاقتصادية ، وكفالة شروط عملهم ، وطريقة فصلهم وتعويضهم عن العطل الكلي او الجزئي الناجم عن العمل ، والاهتمام بوضع حد ادنى لاجور العمال ، والعناية بأمر نقاباتهم ، على ان

تخضع لرقابة الدولة ، والعمل على انشاء مساكن صحية ، وتاسيس وكالات الاستخدام المجانية لرعايتهم ، وايجاد نظام للتامين الاجتماعي يكفل تحقيق هذه الغايات .

الفصل الرابع : سياسة الحزب في التربية القومية .

المادة العاشرة : ا ــ يعمل الحزب على تعميم التعليم الابتدائي وجعله اجباريا ومجانيا ، وعلى مكافحة الامية مكافحة اجماعية ، وتجنيد القادرين على اداء هذه المهمة ، والعناية بالتعليم الثانوي وتوسيعه مع العناية بتطبيق المجانية فيه ، ونشر الثقافة العامة على أن لا تتعارض مع التقاليد العربية الثقافية ، وان تنسجم مع الحاجات العملية التي يتطلبها البعث الجديد .

ب ــ العناية بالمثل الروحية السامية وتنمية الوعي القومي ، وغرس الرجولة والتضحية ، ونكران الذات ، وتحمل التبعة بين الطلاب . وتأمينا لهذا الغرض، يعنى الحزب ببث روح الدين الاسلامي السمح ، وتدريس القرآن الكريم ، وجعل هذه الدروس اجبارية في المدارس الابتدائية والمتوسطة ، والعناية بدراسة تاريخ الامة العربية وسير ابطالها وتعليمها في كافة ميادين الحرب ، والعلم ، والادب ، مع العناية بالجو المدرسي ، وذلك بابعاده عن كل ما يلهي الطالب عن واجباته الدراسية او يضعف من اخلاقه .

ج ــ اصلاح المناهج المدرسية اصلاحا يكفل تحقيق ما تقدم .

د ــ العناية بالمعلم عناية تستهدف حسن الاختيار ، واصدار تشريع يكفل الترقية سواء من حيث الراتب والمخصصات والسكن وساعات التدريس ، او من حيث التقاعد والمكافآت اليهم .

هـ ــ الاهتمام بالتربية البدنية ونشر مفهومها الصحيح ، والعناية بالفروسية وآداب الفتوة .

و ــ العناية بالبعثات العلمية ، والاكثار منها ، وانتقاء اعضائها من بين المتفوقين النابهين من الطلاب ، والاهتمام بتاسيس معاهد كافية لاعداد المعلمين ، وتشجيع الاستقصاء العلمي ، وتهيئة الجو العلمي والمالي المساعد له ، ومن ثم العمل على تأسيس الجامعة العراقية وضمان استقلالها .

الفصل الخامس : سياسة الحزب في الشؤون الاجتماعية .

المادة الحادية عشرة : ا ــ في الصحة : يعنى الحزب بالصحة العامة ، وبرفع المستوى الخلقي ، ومعالجة سوء التغذية وذلك عن طريقتين اساسيتين هما : الطب الواقي والطب الشافي بغية خلق جيل قوي قادر على اداء الرسالة الملقاة على عاتقه ويتوسل الحزب بالوسائل التالية لتحقيق هذا الهدف :

أ ــ الاهتمام بالتغذية ، وبتعميم الوقاية ضد الامراض السارية والمتوطنة ،

والاكثار من المعاهد الصحية وتوسيعها ، والاهتمام بالاطباء ، وضمان توزيعهم على انحاء العراق حسب الحاجة ، والعناية بالامومة ومكافحة اسباب وفيات الاطفال .

ب ـ الاهتمام بتاسيس مستشفيات ومستوصفات ثابتة وسيارة ، وجعل كل لواء وحدة طبية لها مختبراتها ، وغرف عملياتها ، واجهزة فحوصها .

ج ـ الاهتمام بنشر قواعد الصحة العامة لدى الاهلين ، وتشجيع انشاءالحمامات ودور التوليد والحضانة ، والعناية بالامومة والطفولة ، وتقديم الغذاء والادوية مجانا على قدر الامكان .

د ـ يولي الحزب شديد عنايته بالاكثار من النسل ، وذلك بتشجيع الزواج ، واتخاذ ما يلزم للاخذ بيد المتزوجين ، وتفضيلهم على العزاب من حيث التوظيف والترفيع والنقل عند تكافؤ المؤهلات . هذا ولما كان البغاء عاملا على عرقلة الزواج وسببا لانتشار الامراض الاجتماعية فان الحزب يرى من المصلحة الغاء البغاء الغاء تاما .

هـ ـ يعنى الحزب بالاسرة باعتبار انها اساس الامة وخليتها الاولى ، وينظر الى المراة احد ركني الاسرة . لذلك فانه يحرص على تهيئة ما يكفل تثقيفها واعدادها لان تكون ربة بيت فاضلة وصالحة ، وعضوا نافعا في المجتمع ، بقدر ما تساعدها على ذلك مواهبها وطبيعتها .

٢ ـ العناية باشراك الاهلين في شؤونهم المحلية ، وذلك عن طريق المساهمة في الانتخابات البلدية ، والادارية ، واصلاح البلديات ، وتوجيه اهتمامها لتامين وسائل الراحة العامة للشعب وتنظيم المدن وفق تصاميم عامة لضمان السكنى الصحية، مع مراعاة مناخ البلد ، واصلاح السجون لكي تكون اداة اصلاح وتهذيب ، وتنظيم قانون الاحوال الشخصية وتوحيده لكفالة سعادة الاسرة .

٣ ـ العناية بالادب وسائر الفنون الجميلة ، والعمل على نشر التراث القومي الرائع باسلوب بسيط ، يحببه الى الناشئة ، ويدفعهم الى الاستزادة منه، واستخدام ذلك كله في تحقيق نهضة شاملة للامة جماعات وافرادا . اهـ .

صادقت وزارة الداخلية بكتابها المرقم ١٦٣١٦ والمؤرخ ١٩٤٩/١١/٢٤ على النظامين الاساسي والداخلي لهذا الحزب .

وقد سارع الذين كانوا يلبسون لكل حلة لبوسها من رؤساء القبائل، والنواب، والموظفين المفصولين من الخدمة وغيرهم ، للانتماء الى هذا الحزب لا حبا بمبادئه الشهية ، ولا رغبة في تحقيق اهدافه ، ولكنهم انتسبوا اليه لتامين منافع لهم يصعب تحقيقها في الاحزاب المعارضة .

ويقول الاستاذ جميل الاورفلي في ص ١١٤ من كتابه « لمحات من ذكريات » .

« بعد ان تم انتخاب اللجنة الادارية ، وانتخبت نوري السعيد رئيسا لها وعبد

الوهاب مرجان نائبا للرئيس ، وخليل كنه سكرتيرا ، وانتخبتني محاسبا ، ورشدي الحلبي امينا للصندوق ... وقد تبين لنا منذ البداية ان جماعة معينة من اخواننا في اللجنة المركزية اصبحت تستحوذ على نوري السعيد وتسيطر عليه ، وتسير الحزب وفق هواها . وقد ظهر لنا ان نوري السعيد لا يؤمن بمبادىء الاحزاب بقدر ايمانه وتعلقه بالارتباطات الشخصية ، وان تلك الارتباطات هي التي كانت مسيطرة على مقررات اللجنة المركزية فكانت المراكز الوزارية تقسم بين جماعة معينة اصبحت الركائز الاساسية عند تشكيل كل وزارة من وزارات نوري السعيد » . اهـ .

تعديل مرسوم الادارة العرفية

خولت المادة الرابعة عشرة من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ م « قائد القوات العسكرية » صلاحيات واسعة في حالة اعلان الاحكام العرفية ، مثل سحب الرخص بحيازة السلاح ، والترخيص بتفتيش الاشخاص والمنازل ، والامر بمراقبة الصحف والرسائل ، وتحديد فتح المحلات العامة ، والقبض على المشتبه في سلوكهم ، ومنع المرور في ساعات معينة ، واخلاء بعض الجهات ... الخ (١) . وقد ظهر للوزارات المتعاقبة ضرورة تقليص هذه الصلاحيات وتخفيضها ، وحصر واجبات المجالس العرفية في الامور التي ادت الى اعلانها ، ولكن واحدة منها لم تجرا على اجراء هذا التعديل ، حتى جاءت « الوزارة السعيدية العاشرة » فاستصدرت مرسوما في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٩ م جاء فيه :

« لمجلس الوزراء ان يقرر حصر صلاحية المجلس العرفي بالنظر في بعض الجرائم التي يعينها ، ويحال مرتكبو هذه الجرائم الى المجلس العرفي بطلب من وزير الداخلية. ولمجلس الوزراء ان يخول وزير الداخلية استعمال صلاحيات القائد العام الواردة في هذه المادة » .

وعلى اثر صدور مرسوم التعديل صدر البيان الرسمي الآتي :

اذيع يوم امس نص مرسوم تعديل مرسوم الادارة العرفية ، القاضي بتخويل مجلس الوزراء حصر صلاحيات المجلس العرفي . فاستنادا الى ذلك قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢١م ما يلي :

١ ـ أن تكون صلاحية المجلس العرفي في الدعاوي مقصورة على النظر في الجرائم المعينة في قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ٣٨ والقانون ١١ لسنة ١٩٤٨م (٢) .

٢ ـ أن تحال هذه الجرائم الى المجلس العرفي من قبل وزير الداخلية وحده .

---

(١) يراجع مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٢٥ م في الجزء الرابع من هذا الكتاب .
(٢) يبحث هذان القانونان في كيفية مكافحة الشيوعية والصهيونية والاباحية ونحوها .

٢ ـ تخويل وزير الداخلية وحده استعمال صلاحيات القائد العام الواردة في المادة ١٤ من مرسوم الادارة العرفية .

٢١/١١/١٩٤٩م و. مدير الدعاية العام

وكان اصدار مرسوم تعديل مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥ م بالشكل المثبت ، ضرورة من الضرورات التي قضت بها المصلحة العامة ، لاحلال الثقة في الادارة والشرطة ، بعد ان ذاع بين الناس ان « قائد القوات العسكرية » هو المرجع الاعلى للسلطات في حالة اعلان الاحكام العرفية ، الامر الذي ادى الى مماحكات بين سلطات الجيش والمتصرفين في الالوية ، على نحو ما صرح به رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي في مجلسي الاعيان والنواب .

مجلس الامة يعقد اجتماعه

« دورة مجلس النواب أربعة اجتماعات لكل سنة اجتماع يبدا في اول يوم من شهر كانون الاول . واذا صادف ذلك اليوم عطلة رسمية ، فمن اليوم الذي يليها مع مراعاة ما جاء في الفقرة الثانية من المادة ٢٦ » (١)

وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة ٦٧٨ والمؤرخة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٩ م بدعوة المجلس الى عقد اجتماعه الاعتيادي الثاني ، من دورته الانتخابية الثانية عشرة ابتداء من يوم الخميس اول كانون الاول ١٩٤٩ م . ثم صدرت الارادة المرقمة ٧١٢ والمؤرخة ١٧/١٢/١٩٤٩ م بتعطيل جلسات هذا المجلس ، (٤٥) يوما اعتبارا من ٢٠ كانون الاول ، الى غاية ٢٠ شباط ١٩٥٠ م . وفي الثالث من هذا الشهر استأنف المجلس عقد جلساته ، فاستمر الى نهاية ١٥ تموز من هذه السنة ، اذ صدرت الارادة المرقمة ٤٢١ والمؤرخة ١٣ تموز ١٩٥٠ م بتعطيل الاجتماع ، بعد أن بلغت مدته ستة اشهر ، عقد مجلس النواب خلالها ٥٢ جلسة علنية ، واربع جلسات سرية ، وعقد مجلس الاعيان ١٨ جلسة .

وقد انتخب الاعيان جميل المدفعي رئيسا لمجلس الاعيان في هذه الدورة ، وانتخب النواب السيد عبد الوهاب مرجان رئيسا لمجلس النواب ، وفيما يلي خطاب العرش الذي اعدته « الوزارة السعيدية العاشرة » فالقاه الوصي في الاجتماع الموضوع البحث :

حضرات الاعيان والنواب

باسم الله تعالى نفتتح مجلس الامة مرحبين بكم ، سائلين المولى ان يسدد خطاكم ويوفقكم الى ما فيه خير البلاد وسعادتها .

ايها السادة ! عندما اضطلعت الحكومة الحاضرة باعباء المسؤولية قبل اقل من

---

(١) الفقرة الاولى من المادة ٣٨ من القانون الاساسي العراقي .

سنة ، كان الوضع في فلسطين يسير من سيء الى اسوا ، مع شديد الاسف ، وكان الاضطراب يسود البلاد ، وعناصر الهدم والارهاب من صهيونية ، وشيوعية ، ممعنة في التخريب ، حتى هددت امن البلاد ، وعرضت مصالحها العامة لاشد الاخطار . ولا شك في ان ما كانت تعانيه البلاد من قلاقل واضطرابات في الشؤون الادارية ، واختلال في الامور المالية ، لا يزال ماثلا للاذهان . وكان من اهم الاهداف التي وضعتها حكومتنا نصب عينيها مصلحة البلاد على وجه عام ، وانقاذ فلسطين على ضوء قرار مجلس الامة المتخذ بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٨ م . ولما كانت حكومتنا تعتقد بان النجاح في مهمتها يتوقف على تعاون سائر العناصر الوطنية في جميع اقطار دول الجامعة العربية . فقد كان من اول اهدافها جمع الصفوف ، وتوحيد الجهود في الداخل والخارج لانقاذ فلسطين من محنتها ، والخروج بالامة العربية عزيزة مرفوعة الراس في التجربة القاسية التي عرضتها لها اخطاء الماضي . وقد كانت باكورة أعمال حكومتنا . أيفاد وفد من الاخصائيين بمهمة خاصة الى بعض الاقطار العربية . وقد وفق الوفد في مهمته الا انه تعذر العمل وفق خطة موحدة لاسباب لا مجال لبحثها الان . ويؤلمنا جدا ان تجابه الدول العربية اغراضا دولية واخطاء داخلية ادت الى ايصال فلسطين الى الحالة السيئة التي وصلتها . واملنا قوي ان تتكلل جهود جامعة الدول العربية بالنجاح ، وتسفر عن اعادة تنظيم الصفوف ، وتوحيد الخطط ، لخير فلسطين والامة العربية باسرها .

ايها السادة ! لقد كان للحفاوة التي لقيناها من صاحب الجلالة الامبراطورية وشعبه الكريم عند زيارتنا لايران ، اكبر الاثر في نفسنا ، وان هذه الزيارة قد عززت أواصر الصداقة المتينة بين الشعبين الصديقين .

ايها السادة ! بينما كانت حكومتنا تواصل جهودها في الداخل والخارج لانقاذ فلسطين ، كانت تعمل من جهة ثانية لحل مشاكل البلاد الداخلية بكل همة ونشاط . وقد تمكنت بفضل الجهود التي بذلتها من القضاء على الاضطرابات ، وكبح جماح دعاة الهدم والارهاب ، والقضاء على حركاتهم التي عرضت البلاد الى اشد المخاطر . واعادت الامور الى مجراها الاعتيادي .

وقد اعتنت حكومتنا عناية خاصة بالوضع المالي الذي كان ينذر بعواقب سيئة، فتمكنت بفضل الجهود التي بذلتها من معالجته ، وتثبيته الى حد بعيد ، برغم ما تكبدته الخزينة من نفقات لحرب فلسطين . ووقف ضخ النفط الى حيفا لمدة سنتين، بما يقدر بمبالغ طائلة . وفضلا عن ان الوضع المالي قد تحسن كثيرا ، واجتاز دور الخطر الذي كان يهدده عند اضطلاع الحكومة بالمسؤولية ، فقد وفقت الحكومة الى ايجاد رؤوس أموال للقيام ببعض الاعمال العمرانية ، وسد نفقات مشاريع السكك الحديدية وغيرها .

أيها السادة ! ان احداث السنوات الاخيرة قد كشفت لنا عن حاجة البلاد الى نهضة اصلاحية جبارة سريعة ، تتناول جميع نواحي الحياة ، وتهدف الى اصلاح مرافقها كافة ، والى تقويتها ، وخاصة الادارية ، والمالية ، والاجتماعية ، والدفاعية وتثبيت روابط التعاون وتوثيقها بين سائر الاقطار العربية . وهذه النهضة الشاملة هي العلاج الشافي لما أصاب البلاد من جراء الاخطار والنكسات التي كان آخرها كارثة فلسطين . وقد شعرت حكومتنا بشدة الحاجة الى هذه النهضة ، التي لا يتيسر لها القيام بها الا في عهد استقرار تام ، وتعاون وثيق شامل بين مختلف العناصر الوطنية.

وبينما كنا نمهد السبل لبلوغ هذه الغاية السامية ، اذ اعترانا مرض اخرنا عن العمل الذي سنبذل قصارى جهدنا لانجازه في اقرب فرصة ممكنة ان شاء الله .

اننا نرجو ان يسفر التآزر بين حكومتنا وبين مجلسكم العالي عن تحقيق اماني البلاد ، ونسأل الله تعالى ان يوفقكم في اعمالكم ، وان يلهمنا ما فيه الخير والصلاح تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم . اهـ .

اهم ما جرى في اجتماع ١٩٤٨ م

كان اهم حادث جرى في اجتماع ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩م ، الاقتراح الذي قدمه رئيس الوزراء السيد نوري السعيد في جلسته الحادية عشرة المنعقدة في ١٠ شباط ١٩٤٩م، وطلب فيه تأليف لجنة برلمانية من بعض اعضاء مجلس النواب ، للتحقيق في امر فلسطين ، ورفع تقرير عنها الى المجلس . وكان الغرض من تأليف هذه اللجنة اظهار اوجه نشاط العراق في هذا المضمار ، وبيان الخدمات التي اسداها العراق في سبيل فلسطين . والاخطاء التي ارتكبت من جراء الدخول في الحرب لانقاذها . ومع ان بعض النواب عارض هذا الاقتراح ، وتوقع تحيزا في تنفيذه ، وفي اظهار الاخطاء التي ادت الى الكارثة المعلومة ، فانه قبل في النهاية فتألفت اللجنة من السادة النواب : عبدالله الدملوجي ، وجميل الاورفلي ، وسعد عمر ، واحمد العامر ، واحمد الحافظ ، ومتى سرسم ، وعلي كمال ، وبعد ان انجزت تحقيقاتها وتحرياتها ، قدمت تقريرها في الرابع من ايلول ١٩٤٩م فجاء في ٢٢٦ صفحة من القطع الكبير . وقد استندنا الى هذا التقرير في جل ما كتبناه عن القضية الفلسطينية في المجلدين ٧ و٨ من هذا الكتاب .

اما الحادث الثاني الذي يأتي في الاهمية ، فهو الوضع المالي الحرج الذي كان العراق ينوء تحت كلكله يوم تسلمت « الوزارة السعيدية العاشرة » مقاليد الحكم في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩م . فقد اعلن رئيس الوزراء في الجلسة التي عقدها مجلس النواب في ٢٣ شباط ١٩٤٩م « ان الحكومة كانت تستلف سلفات لسد رواتب الموظفين، ولجعل التوازن بين الصرف والايراد متوازنا . وقد استلفت الحكومة الى يومنا هذا ما يقارب الاربعة ملايين ونصف من الدنانير او الاربعة والربع . فهذه السلفة اخذت من بعض البنوك ، ومن لجنة العملة . ومعنى هذا ان الميزانية غير متوازنة ، وان كانت على الورق تجدون فيها ارقاما تدل على التوازن . ولكن الواقع ان الميزانية كانت غير

متوازنة » (١) وقد ترتب على ذلك بيع مستودعات الحكومة ، وما في حقولها التجربية من انعام ، وابقار ، ودواجن ، وكذلك توقيف ترفيع الموظفين ، وسحب مخصصاتهم، وايقاف المشتريات غير الضرورية كما فصلناه في موضع آخر .

وتأتي مشكلة « جامعة الدول العربية » في الدرجة الثالثة من الاهمية . فقد كان العراق اول الداعين لفكرة انشاء مثل هذه الجامعة ، وكان قادة العراق وساسته البارزون من مؤسسيها الاصليين ، وقد وقف وزير الخارجية الدكتور محمد فاضل الجمالي في جلسة مجلس النواب المنعقدة في الثالث من ايار ١٩٤٩م ليبين مشكلتين من مشاكل هذه الجامعة فقال :

« اذكر لحضراتكم نوعين من المشاكل جابهتها ، وتجابهها جامعة الدول العربية ، وهو ما ينبغي مواجهته بصراحة تامة وحسن نية . المشكلة الاولى هي مشكلة الدول العربية نفسها . فدول الجامعة العربية ليس لها سياسة واحدة ، ولا استعداد واحد، ولا ظروف واحدة ، لان نظم الحكم والمسؤوليات المحلية للحكومات العربية تختلف من دولة عربية لاخرى ، فلا يمكن لدولة ما - مهما حسنت نيتها - ومهما كانت مندفعة في مشروع ما ، ان تحمل دوما بقية الدول على السير معها ... وابرز مثال على التفاوت في وجهات النظر ظهر في معالجة قضية فلسطين ، وقد اختلفت دول الجامعة في درجة الاندفاع ، وفي الاستعداد لتقديم التضحية من البداية ... الخ . والمشكلة الثانية التي تجابهها الجامعة هي مشكلة الامانة العامة لجامعة الدول العربية ... والمفروض ان امانة الجامعة - كما هو الحال في المنظمات المماثلة - تكون سكرتارية عامة ، وان سميت بالامانة . فتقوم بحفظ السجلات والقيود ، وتبليغ المقررات الى الدول الاعضاء حول اعمال كل لجنة من اللجان الاختصاصية المنصوص عليها في الميثاق : كاللجنة الثقافية ، والاقتصادية ، الخ . وكان الواجب يقضي ان تسن نظم داخلية للجامعة على هذا الاساس ... وكان - العراق - قدم مذكرة اوضح فيها الاسس التي يجب ان تتبع في وضع الانظمة ، والتي من شأنها الا تتداخل ومسؤوليات الحكومات ، وقد قبل مجلس الجامعة الاسس في حينه واحالها على لجنة فرعية مشكلة من السادة : جميل مردم بك ، وصالح جبر ، والسنهوري باشا ، ولكن الامين العام انتهز فرصة تبدل الوزارة العراقية في الدورة التالية من مجلس الجامعة ، فسمح بعودة الانظمة السابقة التى تمنح الامين العام صلاحيات واسعة ، هي فوق ما يتمتع به السكرتارون العامون عادة ، صلاحيات تتعارض مع مسؤوليات الحكومات نفسها » (٢) .

وقد قامت قيامة الامين العام لجامعة الدول العربية ، عبد الرحمن عزام ، فرد على هذه الاتهامات ردا قاسيا ، محاولا تبرير عمله ، وكونه يستمد سلطاته من ميثاق الجامعة نفسه . وبقي العراق يصر على وجوب تعديل الميثاق حتى اقصي عزام من منصبه .

---

(١) محاضر مجلس النواب الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ م من ص ٢١٧ .

(٢) محاضر مجلس النواب « اجتماع ١٩٤٨/١٩٤٩ م » ص ٤٧٠ .

استقالة الوزارة

انتهت مهمة « الوزارة السعيدية العاشرة » بالاعمال التي اتمتها فتقدمت بهذا الكتاب :

التاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٤٩م

سيدي صاحب السمو الملكي المعظم

لما تلقيت امر سموكم الكريم بتاليف الوزارة في اوائل كانون الثاني الماضي، كانت عناصر الهدم والفوضى والارهاب قد نشطت في اعمالها نشاطا بعيد المدى ، هدد امن البلاد ، وعطل مصالحها العامة . وكان فخامة سلفي قد اصر نهائيا على اعتزال منصبه. والتخلي عن مسؤولياته . وبالنظر الى ما كان واضحا من تعرض سلامة الدولة للاخطار . لم يسعني انا وزملائي الذين شاطروني عبء تولي المسؤولية في تلك الظروف العصيبة ، الا الصدوع بأمر سموكم السامي ، وقد جعلنا في مقدمة اهدافنا مكافحة عناصر الارهاب ، وايقافها عن مواصلة الهدم والتخريب في كيان المملكة ، وتأمين استئناف اعمال الدولة الاعتيادية ، ومعالجة الازمة المالية ، ومجابهة الاحداث الخارجية . وتوثيق صلاتنا بالدول العربية الشقيقة . وقد بذلنا في سبيل هذا كله منتهى ما وصلت اليه طاقتنا ، مستعينين على ذلك بارشاد وتوجيه سموكم ، وعضد الشعب الكريم ، ومعاونة بعض رجال العراق المخلصين ، اخص منهم بالذكر رئيسي مجلسي الاعيان والنواب ، واكثرية اعضاء المجلسين ، وبعض اركان الاحزاب ، والمستقلين ، وقادة وضباط الجيش والشرطة . وقد كان من نتيجة هذا التعاون ان عادت الامور الى مجراها الاعتيادي في البلاد ، واسترد القانون حكمه ونفاذه ، وانفسح المجال امام عناصر العقل والحكمة والخبرة من المواطنين لاستئناف خدمة وطنها بكامل حريتها .

ان احداث السنة الاخيرة وما لابسها من تقلبات ، وتبعها من تطورات قد انكشفت عن حقيقة ماثلة ، هي حاجة البلاد الى نهضة جبارة سريعة شاملة ، تتناول جميع نواحي الحياة فيها من اقتصادية ، وعمرانية ، واجتماعية ، وغيرها ، وتهدف الى تعزيز وتقوية مرافقها المالية ، والادارية ، والدفاعية ، وتوثيق روابط التعاون بينها وبين الاقطار العربية . وهذه النهضة السريعة الشاملة هي العلاج الشافي لما اصاب العراق من جراء الاخطاء والنكسات ، التي آخرها كارثة فلسطين ، والضمان الوحيد لصد وخنق الخطر الصهيوني الجاثم في قلب البلاد العربية ، والمستند الى مطامع لا حد لها ، تغذيها سلطات يهودية تتحرق بغضا للعرب ، وتواصل تهديدهم ، وتعد العدة علنا لاقتطاع اجزاء اخرى من بلادهم .

ان نجاح مثل هذه النهضة يتوقف بالدرجة الاولى على استقرار تام في البلاد . كما ان تنفيذ المناهج التي يتطلبها يستغرق وقتا غير قصير ، ولا يتيسر تأمين الاستقرار للمدة المطلوبة الا بتوحيد الصفوف . والتقريب بين مختلف العناصر الوطنية ، حتى

تتمكن الحكومة القائمة بالنهضة من التمتع بثقة اكبر عدد من المؤيـدين والمؤازرين ، وتتفرغ لمعالجة الامور التي تجابهها تفرغا كافيا .

وبناء على ما تقدم ، فانني ارى ان المهمة التي اخذناها انا وزملائي على عاتقنا عند صدوعنا بأمر سموكم السامي قد انتهت ، وان المصلحة العامة تقضي علينا بافساح المجال أمام حكومة تستطيع جمع الصفوف وتوحيدها ، بقدر المستطاع ، للقيام بالنهضة التي تحتاج اليها البلاد ... واستنادا الى ما تقدم ، والى ما اشار به الاطباء الى ضرورة تمتعي بقسط من الراحة والاستجمام ، فانني استرحم من سموكم ان تتفضلوا بقبول استقالتي من رئاسة الوزراء ، مع عظيم شكرنا انا وزملائي على العطف السامي الذي شملتمونا به في أثناء قيامنا بواجبنا ؛ ارجو ان تتفضل مولاي بقبول فائق احترامي وتعظيمي .

العبد المخلص : نوري السعيد

ولما كان قد قرب موعد افتتاح مجلس الامة ، وكان الوصي يشكو من الرشح في حينه ، فقد رد على هذه الاستقالة بهذا الجواب :

عزيزي فخامة السيد نوري السعيد !

استلمت كتاب استقالة فخامتكم . وبعد التأمل فيها وجدت ، علاوة على ثقتي باخلاص فخامتكم ، ان هناك ظروفا تستدعي ضرورة اعادة فخامتكم النظر فيها ، وخاصة ان حالتي الصحية في الوقت الحاضر لا تساعد على الوصول الى نتيجة حاسمة ملائمة بمثل هذه السرعة ، وامامنا قضايا مهمة من داخلية وخارجية ننتظر من فخامتكم العناية والاهتمام والسير فيها حسب خطتكم الرشيدة .

١٩٤٩/١١/١٩م — عبد الاله

فلما تم افتتاح مجلس الامة في اول كانون الاول ١٩٤٩م ، جدد السيد نوري السعيد رغبته في الاستقالة ، فرفع الى الوصي هذا الكتاب التاكيدي :

التاريخ ١٩٤٩/١٢/٩م

سيدي صاحب السمو الملكي المعظم

كما عرضت بكتاب استقالتي المقدم لسموكم الملكي ؛ ان صحتي لا تساعدني على الاستمرار ، وتحمل اعباء المسؤولية ، ما لم اتداو خلال بضعة اسابيع ـ كما اشارت علي بذلك الهيئة الطبية ـ لذا استرحم من سموكم الملكي النظر في قبول استقالتي السابقة ، واعفائي من المسؤولية وتفضلوا يا سيدي بقبول اجلالي وتعظيمي .

العبد المخلص : نوري السعيد

فلم يسع الوصي الا قبول هذه الاستقالة فوجه الى الرئيس المستقيل هذا الكتاب :

عزيزي نوري السعيد

استلمت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٠ كانون الاول ١٩٤٩م . واني مع ابداء اسفي الشديد على تخليكم من منصب رئاسة الوزراء ، لا بد لي من الاعراب عن فائق تقديري لكم ولزملائكم للخدمات الثمينة التي اديتموها لخير البلاد .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الثامن عشر من شهر صفر سنة ١٣٦٩ الهجرية الموافق لليوم العاشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٩ الميلادية .

عبد الاله



هذه هي الاسباب الظاهرة لاستقالة الوزارة . اما « لونكرك » فيرويها بهذا الشكل :

« وان سقوط الوزارة السعيدية كان امرا متوقعا منذ خريف ١٩٤٩م ، بسبب بعض الخلافات الوزارية حول بعض الشؤون العربية والمشاكل المالية . والاهم من ذلك بسبب تعب رئيس الوزراء ، وعدم استراحته ، واهتمامه بتاليف حزبه ، فاشارت كل هذه الامور الى ذلك التغيير المرتقب . وعندما اجتمع البرلمان في اول كانون الاول ١٩٤٩م كانت المشاورات التي قام بها سمو الوصي مع الاشخاص الذين يحتمل مجيئهم كرؤساء للوزارات ، لم تنته الى قرار حاسم ، مع ان هذه المحادثات قد سارت شوطا بعيدا ، وكالعادة ارتؤي تشكيل وزارة للتعاون على نطاق واسع او تشكيل حكومة ائتلافية . ولكن لم يتسن تاليف مثل هذه الوزارة ، واخيرا قبلت الاستقالة التي قدمها نوري السعيد » (١) .

---

(١) Iraq 1900-1950

الوزارة الرابعة والاربعون :

١٨ صفر ١٣٦٩ — ١٧ ربيع الثاني ١٣٦٩
١٠ كانون الاول ١٩٤٩ — ٥ شباط ١٩٥٠

الوزارة الايوبية الثانية

توطئة

بعد أن عالجت « الوزارة السعيدية العاشرة » القضية الفلسطينية على النحو الصوري الذي بسطناه في الفصل السابق ، وكافحت الشيوعية في البلاد مكافحة لا هوادة فيها ، وتغلبت على الازمة المالية بالقدر المستطاع ، تخلت عن الحكم في العاشر من كانون الاول ١٩٤٩م ، فارتأت السلطات العليا ان تقوم في البلاد وزارة جديدة تسير على سياسة التهدئة وجبر الخواطر ، وتسعى الى تحسين علاقات العراق بالدول العربية ، ولا سيما بسورية ، فدعت السيد علي جودت الايوبي الى تكوين الوزارة المرتقبة . ولكن الايوبي اعتذر عن الاضطلاع بمثل هذه المهمة لسببين : اولهما عدم وجود من يؤيده في مجلس النواب ، اذا ما اقدم على الاصلاحات العامة التي كانت تتطلبها البلاد ، وثانيهما لانه كان يشكو هزالا عاما في صحته يتطلب منه الراحة والاخلاد الى السكينة ، ولا سيما بعد ان تراءى له ان الوصي يريد اشراك السيدين : نوري السعيد وشاكر الوادي في وزارته ، وان رئيس الديوان الملكي السيد احمد مختار بابان يحاول ادخال السيد جميل الاورفلي في التشكيلة الجديدة . غير ان اعتذاره رد عليه ، ولا سيما بعد ان تعهد له السيد نوري السعيد صاحب الاكثرية النيابية ان يؤيده في عمله ، كما اعرب الوصي له عن رضائه بان يكون حرا في مزاملة من يشاء (١) .

وكان علي جودة قد كلف بتأليف الوزارة قبل ان يستقيل نوري السعيد بثلاثة اسابيع ، فاتصل بالعضوين البارزين في الحزب الوطني الديمقراطي « محمد حديد وحسين جميل » وطلب اليهما الدخول في الوزارة المرتقبة ، فاعتذر الاول على اساس انه ما يزال يعتبر نفسه حزبيا ، وان كان حزبه « الحزب الوطني الديمقراطي » مجمدا . وقبل الثاني هذا التكليف على اساس انه يشترك في الوزارة بصفته الشخصية (٢) كما اتصل برئيس حزب الاستقلال الشيخ محمد مهدي كبه، وفاوضه في امر اشتراك الحزب في الوزارة الجديدة ، فاشترط هذا ان يمثل الاستقلاليين السيدان : محمد صديق شنشل وفائق السامرائي ، فوافق جودة على قبول الاول

(١و٢) رواه لنا السيد علي جودة الايوبي .

واعتذر عن مزاملة الثاني لاسباب شخصية (١) وهكذا توقفت المساعي المبذولة لتاليف وزارة جديدة ، تخلف وزارة نوري السعيد المقرر ابدالها بغيرها ، فلما استؤنفت هذه المساعي بعد ثلاثة اسابيع ، طلب علي جودة الى الامير عبدالاله ان يؤيد سلفا السياسة التي ترمي اليها الوزارة الجديدة في الحقل الخارجي ، ولا سيما فيما يتعلق بالتقارب بين العراق ومصر . فلم ير الامير مناصا من اقرار هذه الرغبة (٢) وعلى هذا وجه الوصي على العرش كتاب الاسناد الآتي :

وزيري الافخم السيد علي جودت الايوبي . رقم ٧٠٧

بناء على استقالة السيد نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم رئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي في الثامن عشر من شهر صفر سنة ١٣٦٩ الهجرية الموافق لليوم العاشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٩ الميلادية . عبدالاله

وبعد مفاوضات بسيطة تالفت الوزارة الجديدة على النحو الآتي :

١ ـ علي جودت الايوبي : رئيسا لمجلس الوزراء .
٢ ـ مزاحم الباجه جي : نائبا للرئيس ووزيرا للخارجية .
٣ ـ عمر نظمي : وزيرا للداخلية ووكيلا لوزارة الدفاع .
٤ ـ علي حيدر : وزيرا للمواصلات والاشغال .
٥ ـ سعد عمر : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
٦ ـ علي ممتاز : وزيرا للمالية .
٧ ـ حسين جميل : وزيرا للعدلية .
٨ ـ نجيب الراوي : وزيرا للمعارف .
٩ ـ عبد الرزاق الظاهر : وزيرا للاقتصاد .
١٠ ـ علي الشرقي : وزيرا بلا وزارة .

في حفلة الاستيزار

قال رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار وهو يخاطب وفد البلاط الذي حمل اليه كتاب الاسناد :

ارجو ان ترفعوا الى مولاي صاحب السمو الملكي الوصي المعظم عظيم شكري وامتناني لما أولاني اياه من ثقة غالية ، هذه الثقة التي ستكون عوني في المستقبل للقيام بأعباء المسؤولية .

---

(١) رواه لنا رئيس حزب الاستقلال الشيخ محمد مهدي كبه ، وكان فائق السامرائي قد نشر مقالا قاسيا ضد الايوبي في جريدته .

(٢) من حديث للسيد علي جودة مع المؤلف .

ثم التفت الى كبار الموظفين الذين حضروا حفلة الاستيزار فقال :

اخواني ! بالرغم من حالتي الصحية ، فقد اقدمت على تحمل اعباء المسؤولية الثقيلة ، والقيام بالمسؤولية في هذه الظروف الدقيقة ، آملا ان اقوم بخدمة جزئية للبلاد . ان هدف الوزارة هو السعي لتحقيق الاهداف التي تصبو اليها البلاد العربية، وخدمتها خدمة حقيقية . واؤكد لكم اننا لا نتمكن من القيام بهذه المهمة بصورة كاملة الا بمؤازرة الشعب عامة ، وبمؤازرتكم اخواني الموظفين والضباط في كل وقت،وارجو الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا لخدمة هذه البلاد » . اهـ .

اربعة وزراء جدد

استمر العمل بما جاء في خطاب الوصي الذي القاه في ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٤٥م ، وجاء فيه وجوب « اعداد جيل من الخلف الصالح ، يتولى اعباء الحكم والمسؤوليات » فدخل الوزارة الجديدة اربعة وزراء جدد وهم :

١ ــ وزير العدلية حسين جميل .

٢ ــ وزير الشؤون الاجتماعية سعد عمر .

٣ ــ وزير الاقتصاد عبد الرزاق الظاهر .

٤ ــ الوزير بلا وزارة علي الشرقي .

وكان السيد حسين الجميل عضوا بارزا في « الحزب الوطني الديمقراطي » فاعلن انه يدخل الوزارة بصفته الشخصية لا الحزبية ، لان حزبه كان قد جمد نشاطه منذ نحو سنة . كما كان السيد سعد عمر عضوا حديثا في «حزب الاتحاد الدستوري» الذي الفه السيد نوري السعيد منذ اسبوعين ، فاعلن انه استشار رئيسه في الدخول في هذه الوزارة ، فترك فخامة الرئيس له حرية العمل (١) ، اما عبد الرزاق الظاهر العضو البارز في حزب الاحرار ، والذي دخل عضوا في هذه الوزارة ، فقد اعلن ان الحزب كان مجمدا . كما كانت النية منصرفة الى تعيين رئيس اركان الجيش العميد صالح صائب الجبوري وزيرا للدفاع ، غير ان الساسة رجحوا للوصي ان يحتفظ الجبوري بمنصبه في الجيش .

وكان من المنتظر ان يؤيد « حزب الاتحاد الدستوري » الوزارة الجديدة تأييدا تاما ، لانه حزب نوري السعيد الذي يسيطر على مجلس النواب سيطرة معروفة ، ولان السعيد كان قد اعرب لعلي جودت عن رغبته في تأييد الوزارة الجديدة ، اذا ما الفها ، ولكن كان عمر الوزارة اقصر من المدة التي قدرت لها يوم تكونها ، للاسباب الواردة في كتاب استقالتها .

---

(١) جريدة الزمان العدد ٣٧٠٣ بتاريخ ١٨ كانون الاول ١٩٤٩ م .

كان امر الغـاء الاحكام العرفية ، التي اعلنتهـا « وزارة الصدر » في ١٥ ايـار ١٩٤٨م ، يوم دخلت الجيوش العربية الى فلسطين لانقاذها من اليهود ، فـي مقدمة الموضوعات التي بحثها رئيس الوزراء قبيل تاليف الوزارة . كما ان الوزراء الذين قرروا الاشتراك في هـذه الوزارة جعلوا هـذا الالغاء شرطا اساسيا للمساهمـة في تحمـل المسؤولية ، ذلك لان البلاد كانت تضج ضجيجا متواصلا من استمرار اعـلان هـذه الاحكام ، واستغلالها لغير الاهداف التي اعلنت من اجلها ، وكانت تطالب باعادة النظر في الاحكام التي صدرت عنها . وفي ١٧ كانون الاول ١٩٤٩م صدرت الارادة الملكيـة المرقمة ٧١٣ بهذا الالغاء وهي :

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة ١٢٠ من القانون الاسـاسي ، وبناء على ما عرضـه وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، ووافق عليه مجلس الوزراء،وبالنظر الى زوال الاسباب التي دعت الى اعلان الاحكام العرفية بصورة مؤقتة في جميع انحاء العراق ، حسب ارادتنا الملكية المرقمة ٣١٩ و ٣٢٠ و ٦٢٢ و ٤٣ و ٦٩٥ والمؤرخـة ٥/١٤ و ١٩٤٩/٩/٢٨م و ١/٢٤ و ١٩٤٩/١٢/٤م فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية، بناء على ما عرضـه وزراء الداخلية والدفاع والعدلية :

١ ــ بانهاء الاحكام العرفية المعلنة حسب ارادتنا الملكية المشار اليها في اعلاه .

٢ ــ بالغاء ارادتنا الملكية المذكورة الصادرة بهذا الشأن ، القاضية باعلان الاحكام العرفية وتشكيل المجالس العرفية .

على وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٦٩هـ واليـوم السابع عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٩م .

عبد الاله

حسين جميل وزير العدلية ، عمر نظمي وزير الداخلية ووكيل وزير الدفـاع ، علي جودت رئيس الوزراء .

وقد رفع السيد حسين جميل وزير العدلية مذكرة الى رئيس الوزراء في الثاني من كانون الثاني ١٩٥٠م ، شرح فيها قضايا المحكومين من قبل المجالس العرفيـة ، وقسمهم الى قسمين :

ا ــ قرارات قائد القوات العسكرية بحجز اشخاص معينين في اماكن معينـة ، استنادا الى الفقرة السابعة من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الاحكام العرفية . وقد طلب الوزير اخلاء سبيل هؤلاء لزوال الظروف التي استوجبت حجزهم .

ب ــ الاحكام التي صدرت من قبل المجالس العرفية ولا يمكن تمييزها قانونا . فاقترح الوزير اصدار عفو خاص عن الذين تثبت مغدورياتهم ، كما أعفي عن الصحفي

المعروف نور الدين داود بعد ان ادين بجريمة احتيال ، وعن الحاكم اليهودي روبين بطاط الذي ادين بتهمة تهريب ودس الدسائس مع دولة اجنبية ، وعن حمدي عبدو القيسي الذي ادين بتهمة تهريبه اليهود الى فلسطين .

وكان الوزراء يتحمسون لهذا التقرير ، ويرون حقا ان تقوم « الوزارة الايوبية الثانية » بعمل يعيد الثقة العامة في الذين يتولون القضاء على الناس ، ويحسن الظن في الوزارات المتعاقبة ، فتقرر ادخال التقرير في جدول اعمال مجلس الوزراء . ولكن قصر عمر الوزارة ، والضجة التي قامت على مشروع التقارب العراقي ـ المصري، كل ذلك ادى الى بقائه حبرا على الورق ، حتى اذا استقالت الوزارة في اول شباط ١٩٥٠م، كان نصيب التقرير الحفظ .

قضية فرق الذهب

كان موجود العراق النقدي حتى اواخر السنة ١٩٤٠م ، لا يتجاوز خمسة ملايين دينار ، فقفز الى العشرة ملايين ، فالخمسة عشر مليونا ، فالعشرين مليون دينار ، في ايام الحرب العالمية الثانية (حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ م) بفعل النفقات التي احتاج الجيش البريطاني اليها في العراق ، والجيوش المتحالفة معه ، وكذا اللاجئون البولنديون وغيرهم ، الذين جاء الانكليز بهم الى العراق . وقد ادى ذلك الى حدوث تضخم نقدي سبب ارتفاعا هائلا في نفقات المعيشة . فشكت الحكومة العراقية الى الحكومة البريطانية خطر ازدياد هذا التضخم ، فجاء الانكليز بسبائك وباونات ذهبية، باعوها في اسواق العراق الحرة بواسطة المصرف الشرقي (البريطاني) فاستنزفوا بواسطة هذه العملية نحو سبعة او ثمانية ملايين دينار . لانهم اشتروا الباون الذهبي من بنك انكلترا بـ ٣٩ شلن ونصف الشلن ، وباعوه بـ ٤٥ و ٤٧ واحيانا بستين شلنا، او ما يساوي خمسة دنانير عراقية للباون الواحد . فالفرق الذي حصلت عليه الحكومة البريطانية من هذه العملية كان عظيما جدا (١) ولما ارادت الحكومة العراقية حصتها القانونية من هذه الارباح الطائلة ، قيل لها ان المصرف الشرقي هو الذي قام بهذه العملية خدمة العراق ، فاستقر الراي على ان يطالب هذا المصرف بضريبة الدخل عما حصل عليه من ارباح بواسطة هذه العملية ، فامتنع مدعيا انه قام بعملية البيع بالنيابة عن الحكومة البريطانية ، وان القانون لا يخضع الهيآت الدبلوماسية للضرائب المحلية. وعلى هذا روجعت المحاكم المختصة لاستيفاء ضريبة الدخل القانونية فاصدرت هذه المحاكم حكمها بالزام المصرف الشرقي بمبلغ ٦١٦ الف باون عن هذه الضريبة ، فميز هذا الحكم ، فقررت محكمة التمييز « وهي أعلى هياة قضائية يرأسها حاكم بريطاني » ما يلي :

١ ـ ان الحصانات والامتيازات المقررة في حقوق الدول ، تتعلق باشخاص السفراء والممثلين السياسيين ، ولا علاقة لها بالاعمال التجارية .

---

(١) محاضر مجلس الاعيان الاجتماع غير الاعتياديلسنة ١٩٤٧ م ص ٢٤٩ .

٢ ــ ان القول ان السفارة البريطانية مقيمة في العراق ، غير وارد ، لان الممثلين السياسيين في الخارج يعتبرون كأنهم مقيمون في بلادهم .

٣ ــ ان الحكومة البريطانية نفسها اخضعت معاملات الحكومة السوفياتية التي تمت في بريطانية الى الضرائب المحلية .

وعلى الرغم من صراحة هذا الحكم ، رفضت الحكومة البريطانية قبول مبدا اخضاع المصرف الشرقي الى هذه الضريبة ، وطالبت باحالة القضية الى هياة تحكيم خاصة . وقد وافقت الحكومة العراقية على الذهاب للتحكيم ، بعد التمنع والتمسك بشرعية الحكم ، ولكن البريطانيين تمحلوا وسوّفوا ، حتى اذا الف السيد نوري السعيد وزارته الثانية عشرة في آب ١٩٥٤م ، ومكن الحكومة البريطانية من الدخول في «ميثاق بغداد» الذي عقد بين العراق وتركية في بادىء الامر ؛ توصل الانكليز الى حلول شطبت بموجبها كل من الحكومتين : العراقية والبريطانية ديونها الموقوفة في حساب الحكومة الاخرى ، على نحو ما بسطناه في المجلد التاسع من كتابنا هذا فليراجع .

الانقلاب السوري الثالث

ترتقي فكرة التقارب بين سورية والعراق ، أو دمج البلدين في مملكة واحدة يكون ملكها احد انجال الملك حسين ، الى ايام مؤسس كيان الدولة العراقية الملك فيصل الاول . وكانت هذه الفكرة تشتد حينا ، وتخف حينا آخر ، تبعا للظروف والاحوال . وقد بذلت في سبيلها جهود عظيمة ، وعاش على نفقات الدعاية لها اناس كثيرون ، ورؤساء عديدون .

ولما قام الزعيم حسني الزعيم بانقلابه العسكري الاول في دمشق يوم ٣٠ آذار ١٩٤٩م ، تطور اتجاه السياسة العربية في سورية مرتين . بدأ بالاتجاه نحو العراق وشرق الاردن في اول الامر، ثم لم يلبث ان تحوّل نحو مصر والمملكة العربية السعودية. وبعدما استسلم الزعيم السوري للمحور المصري ــ السعودي ، اشتد في تنكره وعدائه للمحور العراقي الاردني ، على حين ان الكثرة المخلصة من العناصر القومية في سورية كان هواها وقبلتها العراق ، وكانت جادة ومخلصة في مساعيها السرية والعلنية للاتحاد معه واذا باللواء سامي الحناوي يقوم بانقلاب آخر في صباح ١٧ آب من هذه السنة حسبه العالم انتصارا للوحدة العراقية السورية ، وجعل الحكومتين : المصرية والسعودية تساورهما الشكوك والريب حول مرامي هذا الانقلاب الثاني الذي دبره العاملون في سبيل الوحدة بين هذين القطرين وفي ١٩ كانون الاول ١٩٤٩م اي في ايام « الوزارة الايوبية الثانية » فوجىء العالم بانقلاب عسكري ثالث في دمشق ، دبّره العقيد اديب الشيشكلي وبرره بهذا البيان :

الى الشعب السوري الابي !

ثبت لدى الجيش ان رئيس الاركان العامة اللواء سامي الحناوي ، وعديله السيد اسعد طلس ، وبعض ممتهني السياسة في البلاد ، يتآمرون على سلامة الجيش،وكيان

البلاد ونظامها الجمهوري ، مع بعض الجهات الاجنبية . وان ضباط الجيش يعلمون هذا الامر منذ بدايته ، وقد حاولوا بشتى الطرق ، بالاقناع تارة ، وبالتهديد الضمني تارة اخرى ، ان يحولوا دون اتمام المؤامرة ، وان يقنعوا المتآمرين بالرجوع عن غيّهم فلم يفلحوا ، فاضطر الجيش حرصا على سلامته وسلامة البلاد ، وحفاظا على نظامها الجمهوري ، ان يقصي هؤلاء المتآمرين . وليست للجيش اية غاية اخرى ، وانه ليعلن انه يترك امر البلاد في ايدي رجالها الشرعيين ، ولا يتدخل اطلاقا في القضايا السياسية ، اللهم الا اذا كانت سلامة البلاد وكيانها يستدعيان ذلك .

١٩/١٢/١٩٤٩م — العقيد اديب الشيشكلي

وهكذا استطاع الشيشكلي اقصاء اللواء الحناوي ، وبعض مناصريه ، والقوى المسلحة التي تأتمر بأمره ، والتقرب من المحور المصري ـ السعودي ، تقرّبا باعد الشقة بين العراق وسورية ، وقضى على كل امل للقيام باي اتحاد بين القطرين (١) ، اما « الوزارة الايوبية » فقد درست هذا الانقلاب من نواحيه المتعددة فرات ان تتفاهم مع مصر على الاساس الذي سنشرحه في موضع آخر .

اخبار منوعة

١ ـ بعد تأليف « الوزارة الايوبية الثانية » مباشرة ، توجه الامير عبد الاله الى البصرة بنزهة خاصة ، فلبث فيها خمسة ايام ، اذ عاد الى العاصمة في ١٥ كانون الاول .

---

(١) لا يشك احد في ان اياد اجنبية مختلفة قد لعبت لعبتها في احداث هذا الانقلاب الثالث . فهناك الامريكيون واليهود ، وهناك الفرنسيون ، وهناك السعوديون والمصريون ، وهناك الدعاية الواسعة بان سورية ستفقد استقلالها حتما في حالة تحقيق اي اتحاد او وحدة مع العراق الذي لم يتمتع باستقلال تام صحيح لان معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ العراقية البريطانية لم تعقد بين الند والند ، وان يسرت دخول العراق عضوا في عصبة الامم في عام ١٩٣٢ م فقط وابقت للهيمنة البريطانية دورها الفعال ولكن من وراء ستار ، وقد لقيت هذه الدعاية رواجا كبيرا لدى الكثير من الاوساط الشعبية ولا سيما اوساط الجيش .

ويقول مايلز كوبلاند في كتابه The game of nations p. 57 :

ان الحكومة البريطانية عرضت على الحكومة الامريكية في شباط ١٩٤٧ م ، عزمها على انهاء وصايتها على بعض ارجاء العالم ، نتيجة لعجزها عن تحمل الاعباء المالية التي كانت هذه الحماية تتطلبها . وخشية ان يحل الشيوعيون محلها لملء الفراغ ، فانها تقترح على امريكا ان تتولى ذلك ، وان الحكومة الامريكية بعد ان درست الموضوع من جوانبه المختلفة كافة ، وافقت على الاقتراح البريطاني في اذار ١٩٤٧ م ، اي بعد نحو شهرين ، فاعلن « مبدأ ترومان » ثم مشروع « مارشال » وهكذا بدأ التدخل الامريكي في شؤون العالم ، ومنه الشرق الاوسط .

ويضيف كوبلاند الى قوله هذا في ص ٧٢ : ان الحكومة الامريكية بدات لعبتها في سورية ، وان انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ اذار ١٩٤٩ م كان من اعداد الجاسوسية الامريكية الممثلة في الهيئة الدبلوماسية الامريكية في سورية ، وانها لما شعرت بان حسني الزعيم اخذ يتجاهل ارشاداتها ، فكرت في انقلاب آخر يطيح به « وفي صبيحة الرابع عشر من اب ١٩٤٩ م قامت مجموعة من اصدقائه الضباط بقيادة سامي الحناوي اسما ، واديب الشيشكلي فعلا ، بمحاصرة بيته وقتله ثم دفنه في المقبرة الفرنسية. وبعد اربعة اشهر تماما قام الشيشكلي بدوره باعتقال الحناوي ، وبدأ في ادارة البلاد من خلال واجهات مدنية متعددة حتى تشرين الثاني ١٩٥١ م عندما ظهر انه رجل سورية القوي ، وبقي الشيشكلي في سدة الحكم حتى شباط ١٩٥٤ م حيث غادر البلاد هربا » اهـ .

٢ ــ اذاع رئيس الوزراء منشورا على الوزارات كافة . اهاب فيه بالموظفين ان يقوموا باعباء واجباتهم من صميم قلوبهم ، وان لا يسمحوا بقبول زائرين غير مراجعين في قضاياهم ، وان يحافظوا على اوقات الدوام بدقة ، ويعاملوا المراجعين بالحسنى ، ويبذلوا جهودهم للاسراع بانجاز الاعمال المودعة اليهم .

٣ ــ صدرت الارادة الملكية بتعطيل مجلس الامة لمدة ٤٥ يوما اعتبارا من يوم ٢٠ كانون الاول ١٩٤٩م .

٤ ــ اجرت وزارة الداخلية تنقلات واسعة بين كبار موظفي الادارة ، وطعّمتها بعناصر جد حسنة .

٥ ــ وصل الى بغداد في ٢٧ كانون الاول الملك عبدالله قادما من عمان، فاستقبل استقبالا حسنا ، واقيمت له حفلة عشاء فخمة في اليوم التالي في قصر الرحاب الملكي. وبعد ان فاوض المسؤولين حول ضم القسم العربي من فلسطين الى شرق الاردن، عاد الى عمان في ٨ كانون الثاني ١٩٥٠م (١) .

٦ ــ كان من نتيجة استمرار الازمة المالية في العراق ، ان اقر مجلس الوزراء في اوائل كانون الثاني ١٩٥٠م ، اقتراحا لوزارة الخارجية بالغاء المفوضية العراقية في (برن) ولا سيما وان اعمالها القليلة لا تتناسب مع كلفتها الباهظة . كما قرر الغاء المفوضية العراقية في تبريز ، واناطة اعمالها بالمفوضية العراقية في طهران .

٧ ــ اقصت الوزارات المختلفة « ولا سيما وزارة المالية » عددا كبيرا من الموظفين المرتشين ، وسيئي السلوك ، من الخدمة في دواوين الدولة .

٨ ــ اجتاحت موجة شديدة من البرد القارس مدينة بغداد في العشرة الثانية من كانون الثاني سنة ١٩٥٠م ، سببت تلفا في اشجار الحمضيات .

٩ ــ « كانت الحكومة العراقية قد اعترفت بتاريخ ١٦ تموز سنة ١٩٤٧م بالجمهورية الاندونوسية كدولة مستقلة ذات سيادة . وبالنظر الى الاتفاق الذي تم بين الممثلين الاندونوسيين . وممثلي حكومة هولندا في مؤتمر الطاولة المستديرة المنعقد في لاهاي بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٤٩م ، والذي بموجبه منحت السيادة التامة لجمهورية اقاليم الولايات المتحدة الاندونوسية ، التي تضم جميع الهند الهولاندية ، ما

---

(١) وفي افادة لمزاحم الباجه‌جي امام المحكمة العسكرية العليا الخاصة بتاريخ ٢٠ تشرين الاول سنة ١٩٥٨ م ، ان الملك عبد الله اجتمع ــ اثناء هذه الزيارة ــ في قصر الزهور بالحارثية بالسادة : علي جودة ، وجميل المدفعي ، ومزاحم الباجه‌جي ، واحمد مختار بابان ، وقال : ان العراقيين كانوا قد بايعوه ملكا على العراق سنة ١٩٢٠ م ، في المؤتمر الذي عقدوه بالشام ، وانه تنازل عن عرش العراق لاخيه الملك فيصل بعد ان اخرجه الافرنسيون من دمشق ، لقاء تعهد الملك فيصل بعرش الشام له ، وان لديه كتابا بذلك ، وانه علم الان بان العراق يريد ضم سورية اليه ، وهذا يخالف ما اتفق عليه ، ولهذا فانه يطلب بضم سورية الى الاردن ليكون هو الملك ، فرد الباجه‌جي : « ان الاتفاق باطل ولا يجوز الاخذ به ».

عدا غينية الجديدة الهولاندية ، فان الحكومة العراقية قد ايدت اخيرا اعترافها السابق وذلك بالاعتراف بجمهورية ولاية اندونوسية المتحدة التي تم اعلانها في ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٤٩م » .

و . مدير الدعاية العام

بين مصر والعراق

كانت العلاقات بين مصر والعراق قد ساءت الى حد كبير في اواخر ايام « وزارة مزاحم الباجه جي » ولا سيما بعد تجميد الاوامر التي اصدرها الى الجيش العراقي بانجاد الجيش المصري في الفالوجة . وازدادت هذه العلاقات سوءا ايام « الوزارة السعيدية العاشرة » ولا سيما بعد الانقلابين السوريين اللذين قام بهما حسني الزعيم. واللواء سامي الحناوي . فلما كانت ايام « الوزارة الايوبية الثانية » جرت انتخابات عامة في مصر اسفرت عن فوز حزب الوفد ، واسناد رئاسة الوزراء الى مصطفى النحاس ، فانتهزها الايوبي فرصة سانحة لتحسين هذه العلاقات فابرق ما يلي :

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ـ القاهرة .

يسرني جدا ان ابعث لرفعتكم بخالص التهنئة على تسنمكم رئاسة الوزارة المصرية . واني لتفمرني الثقة بأن عهدكم الجديد سيكون موفقا باذن الله في دعم مستقبل مصر الشقيقة والبلاد العربية ، وفي احكام التضافر العربي الذي نعتمد عليه جميعا في التعجيل بتحقيق اهداف الامة العربية جمعاء في الوحدة والحرية الشاملة والرفاه .

١٩٥٠/١/١٤م　　　　علي جودت الايوبي

ولم يشأ النحاس ان تفلت هذه المناسبة الثمينة من يده ، فعمل بدوره على ازالة اسباب النفرة والجفاء بين البلدين فرد بهذا الجواب :

حضرة صاحب الفخامة علي جودت الايوبي بك رئيس مجلس الوزراء ـ بغداد :

اشكر فخامتكم اصدق الشكر على تهنئتكم الرقيقة وتمنياتكم الطيبة . ارجو من المولى ان يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد العربية ، وتوثيق الروابط بينها، وتحقيق اهدافها القومية .

مصطفى النحاس

وتبودلت مثل هاتين البرقيتين بين وزيري الخارجية في بغداد والقاهرة ، واعلن وزير العدل العراقي ان وزارته ستستعين بالخبراء المصريين في تحسين القوانين العراقية ، كما اعلن وزير المعارف بانه سيزيد من عدد الاساتذة المصريين في المعاهد العراقية .

وكان رئيس الوزراء قد اشترط على الوصي ، عندما كلفه بتاليف الوزارة ، ان يترك له حرية العمل للتقارب بين العراق ومصر ، اذا ما اريد تبديد مخاوف المصريين والسعوديين من التقارب العراقي ـ السوري ، فوافق الوصي على هذا الشرط بعد التلكؤ . وفي ٢١ كانون الثاني ١٩٥٠م غادر العراق جوا نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، السيد مزاحم الباجهجي قاصدا القاهرة ، بصحبة وزير المعارف السيد نجيب الراوي للعمل على تنقية جو العلاقات بين مصر والعراق ، فصدرت الارادةالملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء السيد الايوبي ، ومنصب وزارة المعارف بالوكالة الى وزير المالية السيد علي ممتاز ، فقابلت الاوساط القومية في مصر والعراق هذه الحركة باهتمام وارتياح عظيمين ، وجرت مقابلات بين الوزيرين العراقيين ، والوزراء المسؤولين في مصر ، في الايام الثلاثة ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من شهر كانون الثاني ، اسفرت عن وضع صيغة هذا الاتفاق الذي تقرر عرضه على الحكومتين العراقية والمصرية لاقراره :

« اتفاق الكرام بين الحكومة العراقية ، ويمثلها كل من فخامة مزاحم الامين الباجه جي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ؛ ومعالي نجيب الراوي وزير المعارف ـ وبين الحكومة المصرية ، ويمثلها حضرة صاحب المعالي صلاح الدين بك وزير الخارجية المصرية » .

رغبة في توطيد علاقات الود والاخاء القائمة بين البلدين ، واستجابة لرغبات شعبيهما الشقيقين ، وعملا على تدعيم اركان الجامعة العربية وتنقية جوها من كل ما يكدره ، قد اتفق الطرفان على ما يأتي :

١ ـ ان يمتنع كل منهما مدى خمسة اعوام (١) من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق ، من التدخل في امور سورية الداخلية ، ومن اشارة او تشجيع ما قد يعتبر تدخلا فيها بالذات او الواسطة .

٢ ـ ان يعملا جهدهما متضامنين على بذل خير الوساطة ، بشكل بعيد عن مواطن التدخل ، لتستقر الاحوال في سورية على وضع دستوري سليم يستند الى مشيئة الشعب السوري .

(لاحقة) : من المفهوم ان عبارة « اشارة او تشجيع ما قد يعتبر تدخلا فيها بالذات او بالوساطة » وهي العبارة الواردة في البند الاول من هذا الاتفاق، تشمل فيما تشمله ، مشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب . اهـ .

---

(١) سافر مزاحم الباجهجي ، بصفته وزيرا للخارجية الى القاهرة ، وعاد منها باتفاق نص على تأجيل امور الاتحاد العراقي السوري لمدة خمس سنوات . وعندما استفسر الوصي على العرش عن السبب في تحديد المدة ، اجاب مزاحم ببساطة : انها المدة المتبقية من مدة الوصاية ، وطبيعي ان يؤخذ هذا الجواب بمثابة اتهام صريح للوصي بانه المحرض والمسؤول عن مشروع الاتحاد تحقيقا لمنافعه الخاصة . خليل كنه في كتابه « العراق امسه وغده » ص ١٢٥

وكان الوزيران : العراقي والمصري قد وجدا ان سورية غير مستقرة في الوقت الحاضر ، وان من واجب العراق ان يسعى لتامين استقرار الحالة فيها ، وتركها وشأنها مدة من الزمن ، لاصلاح شؤونها الداخلية ، وقد حددت هذه المدة بخمس سنوات .

* * *

هذه هي الاسس التي تم الاتفاق عليها في القاهرة . وقد حملها الوزيران الباجه جي والراوي الى بغداد جوا في ٣٠ كانون الثاني ، فاذا بمحطات الاذاعة تعلن انها تشك في أن يوفق الباجه جي في تنفيذ الاسس التي تم التوصل اليها في القاهرة بعد وصوله الى بغداد .

وكان الامر كذلك . فقد امر الوصي بعقد اجتماع في قصر الرحاب « قصر الامير عبد الاله » في مساء اليوم الذي وصل فيه الوزيران الى بغداد ، حضره اعضاء « الوزارة الايوبية الثانية » وبعض الساسة من رؤساء الاحزاب ، والوزارات السابقة ، وجرى فيه بحث الميثاق الذي عقده الباجه‌جي مع وزير الخارجية المصرية (١) فظهرت على الوصي امارات الغضب ، وترك المجتمعين دون أن ينبس ببنت شفة ، فاذا بوزير الشؤون الاجتماعية سعد عمر ، يعرض معارضته لهذا الاتفاق ويقول : ان نائب رئيس الوزراء لم يبسط لمجلس الوزراء المهمة التي اراد من اجلها السفر الى القاهرة ، واذا بالقوميين من اقطاب حزب الاستقلال ينكرون صحة مثل هذا الاتفاق ، واذا بالسيد توفيق السويدي يشجبه بكل شدة ، فادرك رئيس الوزراء ان قضية استقالة وزارته اصبحت ضرورة يحتمها فقدان كل سند له في مجلس النواب ، فتقدم بكتاب استقالته في اليوم التالي وهو :

نص كتاب الاستقالة

بغداد في ١ شباط ١٩٥٠م .

صاحب السمو الملكي الوصي المعظم .

عندما تفضلتم وعهدتم الى مخلصكم تأليف وزارة ، تجاسرت بالاعتذار بسبب حالتي الصحية؛ ونوهت عن الاخطار التي قد تجابهها صحتي من الاضطلاع بالمسؤولية.

---

(١) وصل السيدان الباجه‌جي والراوي الى بغداد في الساعة الرابعة من بعد الظهر ، وقبل ان يعرضا الاتفاق على مجلس الوزراء لمناقشته ، دعيت الهيأة الوزارية الى الاجتماع بساسة البلد ، وزعماء الاحزاب ، ورؤساء الوزراء السابقين ، في قصر الرحاب في مساء اليوم المذكور . ويقول الباجه‌جي ان الامير عبد الاله طلب الى علي جودة ان يستقيل فورا . ويقول علي جودة في مذكراته ان اكثر الحاضرين في المؤتمر حماسة للقضية التي اجتمعوا من اجلها كانوا اضعف ايمانا بها ، ويقول محمد مهدي كبه في كتابه ص ٢٩٢ ان الوصي اعترض على مزاحم بعدم تخويله حق عقد مثل هذا الاتفاق من قبل مجلس الوزراء فكيف جاز له عقده ؟ فاجاب بانه خول معالجة مسألة سوء التفاهم بين البلدين وازالة اسبابه ، وقد عالجه حسب اجتهاده في عقد هذا الاتفاق .

وعندما شاعت رغبتكم السامية للمرة الثانية تكليفي بمهمة تشكيل الوزارة ، وبعدم قبول معذرتي ، والالحاح علي بذلك ، لم استطع الا التشرف بالنزول عند رغبتكم ، مع بالغ امتناني بثقتكم الغالية ، لا سيما بعد ان تكرمتم ووعدتم بالتوجيهات الكريمة التي تساعد على تذليل الصعاب ، ومعالجة الاوضاع المصطنعة التي اقحمت في جو المجلس النيابي لغايات يرمي من ورائها الى عرقلة سير امور الدولة ، بغية اشغال الوزارة عن الاصلاحات الكثيرة التي تتطلبها مصلحة البلاد داخلا وخارجا بسبب الاخطاء الماضية . فبعدما تألفت الوزارة بالصورة التي نالت شرف موافقتكم ، بعد التفاهم مع سموكم على الخطوط الاساسية لسياستها الداخلية ، التي هي في اشد الحاجة للاصلاح ، وكذلك الخارجية ، وباشرت باعمالها ، ظهرت في بعض الاوساط حركات مريبة، وربما كان مرد بعض اسبابها الى عدم ادخال بعض الشخصيات في الوزارة ، وصارت تلك الحركات تتطور وتأخذ اشكالا منوعة من الدس والكيد ، تظهر آثارها على صفحات جرائد يعرف الجميع المسيطرين عليها ، والجهات التي تغذيها . ومع ان الوزارة كانت مطلعة تمام الاطلاع على تفاصيل جميع تلك الحركات، وخطوط اتصالاتها ، فانها دأبت على العمل لتحقيق اصلاحاتها ، غير عابئة بما يوضع في طريقها من عراقيل ، وذلك لانها كانت شاعرة بعظم المسؤولية الملقاة على عاتقها نحو البلاد ، ذاكرة على الدوام تلك الرغبة السامية والثقة الغالية التي اسبغتموها على مخلصكم عند الحاحكم عليّ بتأليف الوزارة .

لا شك ان سموكم الملكي يذكر انني عرضت عليكم ، عند المفاوضة حول تأليف الوزارة ، ان من اهم الاسس التي تهدف الوزارة لتحقيقها في علاقاتها الخارجية ، هي دعم الجامعة العربية ، بالتفاهم والتضامن مع الدول العربية ، سيما مع مصر شقيقتنا الكبرى . وذلك باعادة الثقة الى صلاتنا معها ، تلك الثقة التي قضت عليها بعض الاخطاء في الماضي ، وابدلتها بعوامل الجفاء بعض تصرفات معروفة ، ليس من المصلحة تعدادها . فلأجل تحقيق هذه الغايات الخطيرة من طريق تنقية الجو ، واحلال الصفاء بمكان الجفاء السائد ، ذهب وفد مؤلف من وزيري الخارجية والمعارف الى مصر .

رجع الوفد الى بغداد بعد ان قام بمهمته احسن قيام ، فأتى بمقترحات اطلع سموكم عليها . وهي ترمي فيما ترمي الى اعادة الثقة في جو العلاقات المصرية العراقية، والاستقرار الى بعض البلاد العربية ، وذلك تسهيلا لخلق جو عام مشبع بشعور الاخوة والمصلحة بين الدول العربية ، حتى تتحقق بواسطتها اهدافنا القومية . لقد ظهر لي من المحادثات مع سموكم ما يشير الى عدم حظوتها بالقبول السامي . فلهذا السبب ، وللاسباب الاخرى التي نوهت عنها في مستهل كتابي هذا ، اراني مضطرا ان اتقدم الى سموكم . واسترحم الموافقة على قبول استقالتي . شاكرا ما اوليتموني من عظيم الثقة ما لن انساه مدى الدهر .

هذا واسأل الله ان يكلأ صاحب الجلالة الملك المعظم بعنايته ، ويحفظ سموكم الى المخلص الامين .

علي جودت

جواب سمو الوصي

كان كتاب استقالة « الوزارة الايوبية الثانية » قاسيا في عباراته ، جريئا في أهدافه . وربما كان من الكتب النادرة التي سجلها « تاريخ الوزارات العراقية » بمجلداته العشرة ، وقد وقع موقع الدهشة والاستبعاد في معظم الاوساط التي اطلعت عليه ، أو سمعت بمضمونه . لهذا فقد بذل الامير عبد الاله اقصى الجهود لحمل الرئيس المستقيل على تبديل صيغة الاستقالة ، فلما اخفق في مسعاه ، أوفد رئيس ديوانه احمد مختار بابان ، ورئيس التشريفات تحسين قدري ، ليحملا رئيس الوزراء على ان يستبدل كتاب استقالته بآخر بسيط وعادي فلما فشل الرسولان فيما قصدا اليه ، أمر الوصي أن يرد عليه بالصيغة الآتية :

عزيزي علي جودت الايوبي

اطلعت على الاسباب الواردة بكتاب استقالتكم المؤرخ في ١ شباط ١٩٥٠م ، واني لشاكر لكم مع التقدير تحملكم اعباء المسؤولية رغم ظروفكم الصحية .

مع اسفي على تخليكم من رئاسة الوزراء ، وشكري لكم ولزملائكم على ما قمتم به من اعمال ، لا بد لي من التوضيح باننا نرغب دوما ، ومن الصميم ، في توثيق روابط الاخوة والصداقة مع جميع الدول العربية ، وخاصة الدولة المصرية ، وهذه هي من اهم اهدافنا وغاياتنا التقليدية . واننا في نفس الوقت نحرص كل الحرص على كيان الجامعة العربية . وتقويتها ، والتمسك بميثاقها القومي الذي من اهم اهدافه التقارب بين الدول العربية . وجمع كلمتها وحفظ كيانها وكرامتها .

لقد ظهر لي بأن الشعور الذي تكوّن في نفسكم . وهو عدم تأييدي لوزارتكم ، كان نتيجة للآراء التي أبديت من قبل الشخصيات السياسية بحضوركم مع زملائكم مساء يوم ١٩٥٠/١/٣٠م ، ذلك الاجتماع الذي حصل بناء على اقتراحكم لمناقشة سياسة وزير الخارجية ، التي لم تنل التأييد ، رغم ما ابداه المجتمعون من الحرص على دوام الصداقة وتوثيقها مع الدول العربية عامة ، والدولة المصرية خاصة ، تلك السياسة التي اختلفت آراء زملائكم الوزراء على تقريرها (١) .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم السابع عشر من شهر ربيع الثاني ١٣٦٩ الهجرية الموافق اليوم الخامس من شهر شباط سنة ١٩٥٠ الميلادية .

عبد الاله

---

(١) وهكذا استقال جودة « بسبب معارضة الانكليز ، والوصي ، ونوري السعيد ، والطبقة الحاكمة ، لسياسة التقارب مع مصر ، التي حاولتها الوزارة المذكورة ، وبسبب تدعيمها للجامعة العربية ورفضها التدخل في شؤون سورية ، ومحاولة ضمها الى العراق او اقامة عرش للامير عبد الاله فيها » اهـ .

(الدكتور فاضل حسين في كتابه « تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي » ص ٢٦٩)

ويروي السيد كامل الجادرجي في ص ٤٥٢ من مذكراته :

« ان تلك الوزارة كانت قد انتهت مهمتها التي رسمتها لها الطبقة الحاكمة والانكليز ، وكانت تلك المهمة فتح صمام الامان ، بعد عهد نوري السعيد الارهابي ، واستخدام بعض الوزراء من المعارضة ، كمخلب القط في ذلك السبيل . وبعد ان تمت تلك المهمة ، لم يكن امام وزارة الايوبي الا ان تذهب ، بعد ان ظلت في الحكم فترة تقل عن شهرين ، لتأتي وزارة توفيق السويدي التي مهدت مرة اخرى لمجيء نوري السعيد ليتم اتفاقيات النفط الجديدة » اهـ .

الوزارة الخامسة والاربعون :

١٧ ربيع الثاني ١٣٦٩ ـ ٢ ذي الحجة ١٣٦٩
٥ شباط ١٩٥٠ ـ ١٥ ايلول ١٩٥٠

الوزارة السويدية الثالثة

توطئة

كان من المقرر ان تؤلف « وزارة ائتلافية » برئاسة السيد توفيق السويدي ، يشترك فيها ممثلون عن الكتل البرلمانية والاحزاب العراقية كافة ؛ فاستدعى الوصي السيد السويدي ، وكلفه بهذه المهمة ، فطلب هذا امهاله يوما واحدا للتفكير في كيفية تحقيق هذه الرغبة الملكية . فلما كان اليوم الثاني ، عرض استعداده لادخال اربعةوزراء من حزب الاتحاد الدستوري ـ حزب الحكومة السعيدية ـ في وزارته . واضاف الى ذلك قوله : انه سيحاول اخذ اثنين من حزب الاستقلال . اما بقية الاحزاب فانه لا يستطيع التفاهم معها . وعلى هذا اتصل السويدي ببعض الذوات لانتقاء هؤلاءالممثلين. فاصطدم ببعض العراقيل التي اخرت مهمة تاليف الوزارة. فقد «تقدم حزب الاستقلال الى فخامة رئيس الوزراء ببعض الضمانات ، التي يراها ضرورية للعمل من اجل فكرة الاتحاد السوري العراقي ، والتي تكفل انجاحه ، وهو المشروع الرئيسي الذي من اجله ارتضى الحزب البحث في امكانية الاشتراك في المسؤولية على اساس ائتلافي واسع في هذا الوقت . كما تقدم ببعض الشروط الاخرى المتعلقة بتامين الانسجام الوزاري » (١) فلما تعذر على السويدي قبول هذه الشروط ، قرر الاكتفاء بتكوين وزارته من الاعضاء المستقلين ، ومن حزب الاتحاد الدستوري « حزب نوري السعيد » في وزارته دون بقية الاحزاب ، فوجه الوصي اليه هذا الكتاب :

---

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ٨٩٥ بتاريخ ٦ شباط ١٩٥٠ م .

وقد اكد لنا الاستاذ محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ان توفيق السويدي عرض عليه أن يدخل وزيرا للشؤون الاجتماعية في وزارته المرتقبة ، وان يدخل معه السيد محمد صديق شنشل كوزير للامور العربية في وزارة تخلق له خلقا ، فرد عليه : ان حزب الاستقلال يشترط ان تكون له ثلاثة مقاعد في وزارته على ان تعطى لممثليه وزارات الداخلية ، والخارجية ، ونيابة الرئاسة ، فاعتذر السويدي عن قبول هذا الشرط ، واذا برئيس الديوان الملكي السيد احمد مختار بابان يستدعي « محمد مهدي كبه » لحمله على قبول منصبين وزاريين فقط ، ثم يدخله على الامير عبد الاله لهذا الغرض فيصر رئيس الاستقلاليين على موقفه ، وتنتهي المساعي الى الفشل الذي كان متوقعا .

وزيري الافخم توفيق السويدي الرقم ٦٧

بناء على استقالة السيد علي جودت ، ونظرا لما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قر رأينا ان نعهد اليكم بتأليف الوزارة ، على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينـا .

وفي الوقت الذي نعهد اليكم برئاسة الوزارة ، لنا كل الثقة بان فخامتكم ستضعون نصب أعينكم كل ما من شأنه تحسين العلاقات ، وروابط الاخوة مع جميع الدول العربية ، والحرص على كيان الجامعة العربية ، ومعالجة الوضع المالي والاقتصادي بشتى الطرق المؤدية الى ضمان التوازن والرفاه ، وسيطرة القانون ، وتوطيد دعائم الامن والنظام في البلاد ، وبذل الجهود مع الدول العربية لايجاد حل بصالح العرب لقضية فلسطين .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم السابع عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٦٩ الهجرية الموافق لليوم الخامس من شهر شباط سنة ١٩٥٠م .

عبد الاله

★ ★ ★

وكان الهدف من الاشارة « في كتاب الاسناد هذا » الى وجوب « تحسين العلاقات وروابط الاخوة مع جميع الدول العربية ، والحرص على كيان الجامعة العربية » تخفيف الاثر الذي تركته « استقالة الوزارة الايوبية الثانية » في أوساط الدول العربية عامة ، والاوساط المصرية خاصة ، ولا سيما بعد اطلاعها على اسبابها في كتاب الاستقالة الذي اتخذته المعارضة ذريعة للتشهير بمن سبب الاستقالة .

هيأة الوزارة

أما هيأة الوزارة فقد تم اختيارها على الاساس الذي أشرنا اليه في الـ «توطئة» فكان :

١ ــ توفيق السويدي : رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للخارجية .
٢ ــ صالح جبر : وزيرا للداخلية .
٣ ــ عبد الكريم الازري : وزيرا للمالية .
٤ ــ حسن سامي تاتار : وزيرا للعدلية .
٥ ــ شاكر الوادي : وزيرا للدفاع .
٦ ــ عبد المهدي : وزيرا للمواصلات والاشغال .
٧ ــ ضياء جعفر : وزيرا للاقتصاد .
٨ ــ توفيق وهبي : وزيرا للشؤون .
٩ ــ سعد عمر : وزيرا للمعارف .
١٠ ــ حازم شمدين آغا : وزيرا بلا وزارة .
١١ ــ جميل الاورفلي : وزيرا بلا وزارة .

١٢ ـ خليل كنه : وزيرا بلا وزارة (١) .

كلمة لرئيس الوزراء

كانت اول كلمة نطق بها رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار كما يلي :

أرجو من معالي رئيس الديوان الملكي ان يرفع الى السدة الملكية . تشكراتي ، واخلاصي وعظيم احترامي ، لما اولاني اياه حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم من ثقة غالية ، اعتز بها على مجابهة الصعاب . واني أتعشم مساعدة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، كلما استمرت الوزارة ، حيث لا بد ان يحصل لي ولوزارتي من مؤازرته ما يحقق لهذه البلاد النجاح المستمر . واني أقدر الظرف الدقيق في بلادنا ، وما تجابهه من صعاب ، ويترتب على كل احد من ابناء الشعب ، ومن المسؤولين ، ان يعملوا متكاتفين لايجاد الرفاه والطمأنينة والنظام ، وان يجعل القانون ـ كما اشار الخطاب الملكي الكريم ـ مسيطرا على جميع المصالح ، وان يوزع العدل بالقسطاس المستقيم وبكل نزاهة . ان هذه الاعمال تشغل بالنا ، كما اشغلت الحكومات المتعاقبة زمنا طويلا ، واذا اتيح لوزارتي ان تقوم بهذه الخدمات ، فسنكون ان شاء الله من المبرورين . وارجو الله تعالى ان يوفقنا لما فيه خير البلاد ، وان يجعلها مطمئنة مرفهة في ظل صاحب الجلالة الملك المفدى ، وفي ظل سمو الوصي المعظم والله المستعان .

منهاج الوزارة

اعدت الوزارة منهاجها فكان اكثر خطوطه مستمدا من المنهاج الاساسي لحزب الاتحاد الدستوري الذي كان له في الوزارة خمسة ممثلين، حتى ان بعض مواد المنهاج كان « نسخة طبق الاصل » لبعض مواد الحزب . وقد وقف السويدي في الجلسة الرابعة الذي عقدها مجلس النواب يوم ١٦ شباط ١٩٥٠م ، فتلا المنهاج وهو :

---

(١) تضم هذه الوزارة خمسة من اعضاء حزب الاتحاد الدستوري وهم السادة : شاكر الوادي ، وضياء جعفر ، وسعد عمر ، وخليل كنه ، وجميل الاورفلي . كما تضم ستة من المستقلين وهم السادة : صالح جبر ، وعبد المهدي ، وعبد الكريم الازري ، وتوفيق وهبي ، وحسن تاتار ، وحازم شمدين آغا . ولم يشترك فيها من اعضاء « الوزارة المستقلة » غير « سعد عمر » الذي شجب سياسة تلك الوزارة في اجتماع « قصر الرحاب » فكان شجبه هذا شفيعا لاستيزاره في الوزارة الجديدة ، وقد استوزر لاول مرة خمسة وزراء جدد وهم : حسن تاتار ، وعبد الكريم الازري ، وحازم شمدين آغا ، وخليل كنه ، وجميل الاورفلي . ويقول توفيق السويدي في ص ٤٦٦ من مذكراته :

« لقد كانت بعض الصعوبات تأتي من صالح جبر وزير الداخلية ، مع علمه باني لا احتاج لمحادثته ولم ارتح لدخوله الوزارة ، وقد انهيته ذلك صراحة عند التأليف ، غير ان شهادة نوري السعيد وتأكيدات احمد مختار كانت تشفع له بانه سوف لا يعرقل اي عمل اراه واية اجراءات اتخذها » اهـ .

وهذا يعني ان السويدي لم يكن حرا في انتقاء اعضاء وزارته، وان الناس كانوا على حق حين اشاعوا ان رئاسة الوزراء لم تسند اليه الا بعد ان تعهد باعادة الاعتبار الى صالح جبر بجعله وزيرا للداخلية في وزارته .

أيها السادة :

أتشرف بتقديم وزارتي التي الفتها ، بناء على ثقة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ، واعتمادا على مؤازرة مجلسكم العالي . واني اذ أتقدم الى المجلس العالي بمنهاج وزارتي ، آمل ان احظى بتوجيهكم ، داعيا المولى ان يبارك اعمالنا جميعا لخير الامة والوطن ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم ، ورعاية سمو الوصي الامين .

الشؤون الخارجية :

١ ــ الحرص على توثيق روابط الاخاء والتفاهم بين الدول العربية على اكمل وجه ، ضمن احكام ميثاق الجامعة العربية ، ولا سيما مادته التاسعة ، وذلك بتشجيع المشاريع التي تستهدف تعزيز الكيان العربي ، عملا بأهداف العراق القومية .

٢ ــ مواصلة المساعي مع الدول العربية لايجاد افضل حل يتفق ومصلحة العرب في قضية فلسطين .

٣ ــ تعزيز العلاقات الودية القائمة بين العراق وسائر الدول ، ولا سيما المجاورة منها ، وتوثيق الروابط مع حليفتنا بريطانيا العظمى ، وفق احكام المواثيق والعهود القائمة . ودعم السلم العالمي ، تحقيقا لمبادىء ميثاق هياة الامم المتحدة .

٤ ــ ان ما حصل من حوادث جسام ، وتطورات دولية بعد الحرب العالمية الاخيرة ، قد اوجدت قوى جديدة مؤثرة في الحقل الدولي ، ووراء جبهة سعد آباد ، مما يقوّي الامل في تعاون دولي اوسع مدى في آسيا ، خدمة لمقاصد السلم ، وتجنبا للاخطار المتزايدة على مدى الايام . والعراق يرجو تحقيق هذه الآمال .

٥ ــ ستواصل الحكومة مساعيها بالتعاون مع شقيقاتها لتحقيق اهداف ليبية الوطنية .

الشؤون الداخلية :

١ ــ تعزيز القانون الاساسي ، وجعله مرجعا للامة في جميع الشؤون ، وحماية احكامه من اي اعتداء ، ومكافحة جميع الاعمال المخالفة لها .

٢ ــ تعزيز الوحدة العراقية ومقوّماتها المادية ، والروحية ، ومحاربة النزعات الضارة بها .

٣ ــ تامين الاستقرار وسيطرة القانون ، وتوطيد دعائم الامن والنظام في البلاد ، وتشريع الوسائل الكافلة لها ، والدعوة الى وحدة الصفوف ، والعمل على بث روح الاطمئنان في النفوس ، وازالة كل ما من شانه اثارة الحقد والانتقام .

٤ ـ العناية بشؤون الموظفين ، وترفيه احوالهم ، وتأمين ادائهم لواجباتهم ، وتطهير الجهاز الحكومي من العناصر الملوثة والعاجزة ، والاهتمام بمجالس ادارة الالوية، والشرطة ، والبلديات .

شؤون الدفاع :

١ ـ تعزيز قوة الجيش ، والعناية بتسليحه ، وثكناته ، ورفع مستوى افراده الثقافي ، والمسلكي ، والاكثار من البعثات التدريبية الى الخارج ، والاهتمام بالانتاج المحلي للمواد الحربية ، وتعديل بعض القوانين العسكرية ، وتشجيع روح الجندية بين طبقات الشعب .

الشؤون القضائية :

١ ـ تعزيز استقلال القضاء باحلال العناصر الكفوءة المستقيمة ، والاهتمام بتأسيس مجلس الدولة ، ونشر الثقافة القانونية ، والعناية بأعمال التسوية ، وحملها على اكمال مهمتها في اقصر وقت ، واعادة النظر في القوانين التي لا تساير روح العصر .

الشؤون المالية والاقتصادية :

١ ـ تعزيز الثقة في مالية البلاد ، وذلك بتأمين التوازن بين ايراداتها ونفقاتها ، وتحقيقا لذلك ، تسعى الوزارة الى ايجاد موارد جديدة لما قد تسمح بها قابلية البلاد ، والعمل على تخفيض النفقات العامة ، تخفيضا لا يؤثر في الجهاز الحكومي ، ولا يوقف التوسع الطبيعي في الخدمات الاجتماعية .

٢ ـ السعي لجعل امتيازات النفط أكثر فائدة للبلاد مما هي الآن ، والاسراع بتأسيس مصفى النفط .

٣ ـ الاهتمام بتأسيس مجلس اعماري خاص ، تكون مهمته التعمير والانشاء ، وتمويله بموارد النفط والقروض الخارجية وغيرها ، لتمكينه من تنفيذ مختلف المشاريع العمرانية الرئيسية .

٤ ـ السير في سياسة التصنيع بأوسع مدى ممكن ، وتشجيع الصناعات المحلية، وحمايتها حماية فعالة تمكنها من منافسة المنتجات الاجنبية من جهة ، وتشجيع اصحاب رؤوس الاموال لاستثمار اموالهم من جهة اخرى .

٥ ـ السعي لايجاد توازن تجاري بتقليص الاستيراد ، بقدر الامكان ، وتشجيع التصدير بأوسع مدى ممكن ، وتبسيط الوسائل الموضوعة لتنظيم الحياة الاقتصادية.

٦ ـ تشجيع الملكية الصغيرة ، وجعلها اساسا للتوسع الزراعي في العراق ، مع

تحديد الحدين : الاعلى والادنى للملكية في كافة المشاريع الزراعية ، التي تقوم بها الحكومة في المستقبل ، في الاراضي الاميرية الصرفة ، وتشجيع التعاونيات الزراعية .

٧ ـ قيام الحكومة بالصناعات والمشاريع ذات الصبغة العامة ، ومساهمتها في المشاريع الاقتصادية الاخرى ، ووضع الخطط الاقتصادية التي يتطلبها رفع مستوى الانتاج الوطني ، وتشجيع التشبث الفردي ضمن هذه الخطة .

٨ ـ العناية بالحاصلات الرئيسية كالتمور ، والحبوب ، والتبغ ، والسعي لايجاد الاسواق الخارجية لها ، والعمل على تهيئة وسائل نقلها ، وحل مسألةالشحن حلا يكفل مصلحة المنتج العراقي .

٩ ـ توسيع اعمال المصارف (الزراعي ، والصناعي ، والعقاري) بامدادها بالمال اللازم ، وايجاد موارد ثابتة لها لتمكينها من مساعدة الزراع ، واصحاب الصناعات والرهونات ، مساعدة مجدية .

الشؤون الثقافية :

توجيه التعليم في كافة مراحله الى ما يحقق حاجات البلاد ، مع الاخذ بالاتجاهات الثقافية الحديثة ، والنهوض بالكليات الى مستوى ارفع ، تمهيدا لتكوين الجامعة ، ورفع مستوى الدراسات الابتدائية والثانوية ، ونشر التعليم المهني ، وتوسيع التعليم الزراعي والريفي ، ومكافحة الامية ، وتهذيب المناهج والكتب المدرسية ، والعناية بالرياضة البدنية والكشافية والفنون الجميلة، والترفيه عن المعلمين ، وتحسين احوالهم ، ووضع خطط ثابتة لانشاء ابنية عصرية للمعارف .

الري والمواصلات :

١ ـ العناية بتحقيق مشاريع الري الكبرى ، وفي مقدمتها مشروع الثرثار ، وتدارك نفقاتها عن طريق القروض الخارجية والداخلية .

٢ ـ العناية بالطرق العامة ، التي هي الآن قيد الدرس ، لوضع خطة عامة بغية تأمين تبليط كافة الطرق في العراق وفق منهاج خاص .

٣ ـ الاخذ بسياسة احلال العناصر الوطنية في مؤسستي السكك الحديدية والميناء بدل الاجانب .

الشؤون الاجتماعية :

١ ـ النهوض بالمستوى الصحي في البلاد ، وقاية وعلاجا ، وتيسير الخدمات الصحية بصورة عادلة لجميع المواطنين ، وتشريع لائحة قانون الصحة القروية ، وتعديل قوانين ممارسة الطب والصيدلة والخدمة الطبية .

٢ ـ مكافحة الامراض المتوطنة والطارئة ، وتعزيز المؤسسات الصحية ، والعناية بمعاهد الامومة ، والطفولة ، ومستوصفات الامراض الصدرية .

٣ ـ الاهتمام بالعمال اقتصاديا واجتماعيا .

هذا ونسأله تعالى ان يأخذ بيد الجميع لتحقيق ذلك والسلام عليكم (١) .

مناقشة منهاج الوزارة

ذكرنا في المجلد السابع من كتابنا هذا ، ان سبعة من اعضاء مجلس الاعيان ، بينهم السيدان : صالح جبر وعبد المهدي ، اعتصبوا ضد «الوزارة السويدية الثانية» وقرروا الاخلال بنصاب المجلس المذكور . حتى تستقيل تلك الوزارة . فلما تألفت « الوزارة السويدية الثالثة » وجاء دور المذاكرة على منهاجها الوزاري ، انصبت الاعتراضات على ادخال السيدين : صالح جبر وعبد المهدي في هذه الوزارة ، دون ان تتناول المنهاج نفسه .

قال نائب البصرة عبد الرزاق حمود :

ليس من حسن طالع فخامة رئيس الوزراء ان يؤلف مثل هذه الوزارة ، وعناصرها معروفة اتجاهاتها ، وطابعها عند كل عراقي مستنير ، معروفة بصفة عامة انها من العناصر المحافظة التي تؤمن بوجود الاقطاع وبصلاحه ... وهي كذلك ذات طابع آخر ، هو الميل الى تأييد سياسة بريطانية ، والسير مع المعسكرات الغربية ... ومن المستغرب جدا ان يؤلف فخامة السويدي هذه الوزارة فليس هناك اية علاقة تربط فخامته ببقية اعضائها (٢) .

وقال نائب بغداد حسين جميل :

« ان اقطاب الوزارة الحاضرة اناس يؤمنون بالاقطاع الكبير ، ويسندون نفوذ العشائر ، واذا اردنا ان نحسن القول فيهم ، نسميهم من المحافظين لا الرجعيين ، وقد طلب الى فخامة رئيس الوزراء ان يتعاون الجميع على مقاومة المحافظين ، فلذلك نقاوم هذه الوزارة لاننا نعتقد انها تضم اقطاب الرجعية ... فهل يتضامن مع الذين اسقطوه ، ويترك وزراءه الذين تضامنوا معه ضد زملائه الجدد ؟ » (٣) .

وقال نائب البصرة حسن عبد الرحمن :

« ان بين الوزراء اكثر من واحد جاءوا الى الحكم مرات عديدة ، وعاملوا الناس بشدة ، الى درجة وصلت الى الظلم والقسوة . واعتقد ان فخامة رئيس الوزراء لا يقر الآن الشدة ، ولا يراها وسيلة صالحة من وسائل الحكم . اقول ذلك بعد ان

---

(١) محاضر مجلس النواب « اجتماع ١٩٤٩/١٩٥٠ م » الاعتيادي ص ٢١ ـ ٢٣ .
(٢) المصدر المذكور ص ٢٩ .
(٣) محاضر مجلس النواب (الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩/١٩٥٠ م) ص ٤٧ .

اتأمل في ماضيه السياسي . كما ان بين وزرائه ايضا من ينحى منحى فخامته . فبعد وجود هذه العناصر الثلاثة التي لا نعلم ايها سيكون الاقوى في تسيير الامور » (١) .

ولما جاء الدور لنائب المنتفك ، الدكتور عبد المجيد عباس ، وتطرق الى موضوع « معاهدة بورتسموث » التي جاءت بها « وزارة صالح جبر » وشجبه لاسلوب رفضها من قبل « وزارة الصدر » وهي متأثرة بهياج الشعب ، وصخب الشارع ، حصلت مشادة كلامية بين المؤيدين والمعارضين ، ثم بين ممثلي القبائل في مجلس النواب ، وبعض القوميين ، فاذا بأحد النواب يقول لاحد الرؤساء « لو تحللتم لما وافقتم » فتسوء هذه الكلمة وقعا في نفوس الرؤساء ، ويصرخون « نحن لسنا بعبيد » فترتب على ذلك هرج ومرج ، اضطر معهما رئيس المجلس الى تعطيل الجلسة لمدة عشر دقائق حتى اذا استؤنفت ، وقف رئيس الوزراء السيد السويدي فقال :

« بينت في عدة مواقف ان وزارتي تنهج منهج التفاهم ، وشد الازر ، وترصين الصفوف . ولذلك لا اجد من مصلحة البلد ان ندخل مناقشات اكاديميك نحن في غنى عنها . فما وقع في الماضي دخل في حكم التاريخ ، واصبح ماضيا تبحث عنه الاجيال الآتية بما يتراءى لها من حسن او اساءة » (٢) .

وتبعه وزير الداخلية السيد صالح جبر فقال :

« اعتقد ان المنهج الوزاري نص بصراحة على ما يشير الى التفاهم والتآزر ، وتناسي الاحقاد ، ووحدة الصفوف ، ليتمكن هذا البلد من ان يقوم بواجباته ، والواجبات – كما تعلمون – كثيرة . وانا اشعر بأن ليس هناك عاقل يرى من مصلحة البلدان ان تتوسع الثغرة ، وتتفرق الصفوف » (٣) .

ثم نهض السيد عبد المهدي وزير المواصلات والاشغال فقال :

« اتقدم بالشكر الجزيل لاخواني النواب المحترمين ، سواء اكانوا معارضين ام مؤيدين ، لان للمعارض فوائده التي لا تنكر ويجب ان يشكر ... واشكر المؤيدين على حسن ثقتهم، ونرجو من الله ان يحقق الآمال التي تجعلنا عند حسن ظنهم » (٤).

واخذ الوزراء – بعد ذلك – يتكلمون تباعا ، ويغمزون قناة المعارضة، فتجددت الولولة والرغبة في المساجلة ، فاوعز الى من تقدم باقتراح الاكتفاء بالمذاكرة « بناء على نضوج المذاكرة حول المنهاج الوزاري » فحاولت المعارضة الطعن في صحة الاقتراح ، ولكن الاقتراح وضع بالتصويت فقبل ، وانفضت الجلسة .

وقد سألنا السويدي ذات يوم كيف تستوزرون صالحا وزميله عبد المهدي ،

---

(١) المصدر المذكور ص ٢١ .

(٢) المصدر المذكور ص ٧٧ .

(٣) المصدر المذكور ص ٨٧ .

(٤) محاضر مجلس النواب (اجتماع ١٩٤٩/١٩٥٠ م) ص ١٠٥ .

وكانا قد تسببا في اسقاط وزارتكم الثانية ؟ فرد علينا انه لم يخاصم هذين الوزيرين في عام ١٩٤٦م وان السبب في موقفهما المشؤوم من وزارتـه تلك ، بغضهما لوزيـر داخليته السيد سعد صالح ، وان السيد نوري السعيد اصر على ادخالهما في وزارته الجديدة ، وانه لم يكن ميالا لمزاملتهما لولا توسلات الوصي ونوري .

أتمرد ام انقلاب ؟

كان « السيد علي خالد الحجازي » احد ضباط الجيش العثماني الذين قصدوا العراق فدرّج في وظائف الدولة العراقية حتى اصبح مديرا لشرطة لواء بغداد ، وقد خدم الامير عبد الاله خدمات جليلة ، ولا سيما بعد حوادث الشهرين نيسان وايار سنة ١٩٤١م . فصار هذا يقرّبه اليه . ويعتمد عليه الاعتماد كله ، حتى صيّره مديرا عاما للشرطة .

واليك ما نشرته الصحف العراقية عن هذا الرجل في مطلع سنة ١٩٥٠م :

« منذ كان السيد علي خالد مديرا لشرطة بغداد ، كان الناس يتهيبون اسمه ، ويحذرون بطشه ، ويتملق بعضهم اليه ، ويسعى آخرون الى الانتفاع بمركزه . ويجود عليه الخائفون والخيرون بمالهم ، وهو بمال الخائفين والخيرين يجود . وكان له الى جانب الانصار والمحاسيب ، اصحاب يشيدون بكفاءته ، ويؤكدون اخلاصه ، ويذهبون الى حد الترويج : بأن سلامة المملكة مقترنة بوجوده على راس هذه القوة المسلحة (١) . يوم اصبح « مديرا عاما للشرطة » فقد كان معروفا وشائعا على افواه الناس « ان السيد علي المذكور قد توصل الى منصب مدير الشرطة العامة باسناد من البلاط . ولانتسابه له باعتباره من اصل حجازي مخلص للبيت الهاشمي » (٢) .

« هذا هو الوضع الذي كان فيه السيد علي خالد مدير الشرطة العام ، حتى استقالة الوزارة السابقة ، وعندما تالفت الوزارة الحاضرة ، شاءت الصدف ، او شاءت الظروف ان تسند وزارة الداخلية الى شخص لم يكن واياه على وفاق تام ، بل كانت آثار التنافر والتباغض ملموسة في احاديث الطرفين ، فطلب الوزير المشار اليه فصله من الخدمة اولا ، ثم اكتفى بنقله الى احدى المتصرفيات » (٣) .

« وعلى اثر سماع السيد علي خالد بقرار مجلس الوزراء القاضي بنقله الى متصرفية لواء السليمانية ، فقد اعتزم امرا هو ان يقوم بحركة تجبر الحكومة الحاضرة على الاستقالة . وتنفيذا لهذه الخطة التي رسمها في ذهنه ، فقد قصد حوالي الساعة الثانية عشرة معسكر قوة الشرطة السيارة في الصالحية ، واصدر

---

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ٩٠٢ بتاريخ ١٤ شباط ١٩٥٠ م .

(٢) مذكرات السويدي ص ٥٠٢ .

(٣) جريدة « صدى الاهالي » العدد ١٢٤ بتاريخ ١٥ شباط ١٩٥٠ م .

اوامره الى بعض السرايا لتنفيذ خطته ... وفي الساعة الثالثة من صباح يوم الاحد، تم القبض على السيد... وقد اخذ راسا من المعسكر الى قصر الرحاب الملكي العامر»(١) وكان معاونان من معاوني مدراء الشرطة هما : شاكر نعمان وعبد اللطيف سالم قد انتبها الى عصيان السيد علي فلم يطعا له امرا ونبها المقامات العليا الى امر تمرده(٢).

وعلى اثر ذلك اصدرت مديرية الدعاية العامة البيان الرسمي الآتي :

« على اثر قرار مجلس الوزراء ، المتخذ مساء امس ، بنقل مدير الشرطة العام السيد علي خالد من منصبه ، شرع المومى اليه ، متاثرا بهذا القرار ، باستعمال القوة للاخلال بالامن والنظام ، ونظرا للتدابير التي اتخذتها الحكومة من جهة ، ولان عمله هذا لم يلق تأييد قواته ، فقد احبطت حركته فورا ، والقي القبض عليه تمهيدا لسوقه الى المحاكم » .

بغداد ١٢ شباط ١٩٥٠ م — و. مدير الدعاية العام

يقول رئيس الوزراء السيد توفيق السويدي في ص ٥٠٢ من مذكراته : « في الساعة الثانية عشرة ليلا ، وكنت على وشك الدخول الى الفراش ، دق جرس التلفون ، وكان المتكلم السيد علي الحجازي . وقد ظهر من كلامه المترنح انه في حالة سكر . فقال لي بصريح العبارة : اذا لم تخرج صالح جبر من وزارة الداخلية غدا فاني اقوم بانقلاب . ثم اقفل التلفون . وعلى هذا اتصلت فورا بصالح جبر ، وقد كان نائما فأيقظوه ، وقلت له ما سمعته من السيد علي الحجازي ، وطلبت منه ان يتخذ ما يلزم تجاه هذا التحدي . ثم اتصلت كذلك بشاكر الوادي وزير الدفاع فاخبرته بما جرى ، وطلبت منه ان يتخذ فورا كل ما يلزم لالقاء القبض على مدير الشرطة العام ولعمل ما يجب ضد ما هدد به الحجازي » .

وفي يوم ١٤ شباط صدر البيان الرسمي التالي :

« قررت وزارة الداخلية احالة السيد علي محمد خالد الى محكمة الجزاء المختصة ، فطلبت الى وزارة العدلية اتخاذ الاجراءات القانونية في هذا الخصوص ، وفق المادة الـ (٨٠ و ٨١) من قانون العقوبات البغدادي » .

١٤ شباط ١٩٥٠م — و. مدير الدعاية العام

وتنص المادة (٨٠) على ان يعاقب بالاعدام كل من نظم ، او تراس اية عصبة مسلحة ، هاجمت فريقا من سكان البلاد ، او قاوم بالسلاح تنفيذ القانون بواسطة ماموري الحكومة ، او شرع باستعمال قوة ظاهرة للقضاء على الحكومة ، او تغييرها».

اما المادة (٨١) فتنص على ان « يعاقب بالاشغال الشاقة ، او الحبس مدة لا

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٧٥١ بتاريخ ١٢ شباط ١٩٥٠ م .

(٢) المعروف ان الوزيرين المعروفين : حسام الدين جمعه وجميل عبد الوهاب هما اللذان نقلا الى السيد علي خبر فصله من الخدمة فهيجا اعصابه ، بعد ان نقلاه من « ملهى سليكت » الى دار حافظ القاضي وجعلاه يحتسي الخمرة بافراط حتى فقد وعيه .

تزيد على خمس عشرة سنة ، كل من حرّض بفعل ظاهر على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة ، اذا لم يقع فعل بناء على هذا التحريض».

وفي التاسع من نيسان ، اصدرت محكمة الجزاء الكبرى لمنطقة بغداد ، حكمها القاضي بحبس السيد علي خالد بالاشغال الشاقة المؤبدة . وقد جاء في قرار التجريم :

« لدى تدقيق الادلة ... وما تضمنه سير التحقيق والمحاكمة ، ثبت ان المتهم في ليلة ١١-١٢/٢/١٩٥٠م ، عندما بلغه ان مجلس الوزراء قرر نقله من منصبه الى وظيفة اخرى ، اخذ يشرب المسكر ، ويدعي بانه فصل من وظيفته ثم ... توجه الى معسكر الشرطة في السعدون ، وامر بجمع قوات الشرطة بكافة اسلحتها وسياراتها المسلحة ، والالتحاق به في معسكر شرطة الصالحية ، الذي اتخذه مقرا له ، واخذ يصدر الاوامر اللازمة الى مرؤوسيه ، طالبا منهم القيام بعمل ايجابي لتنفيذ ما عزم القيام به من احتلال بغداد ، ان لم يقبل طلبه باقالة وزير الداخلية من منصبه ، وبارسال سيارتين مسلحتين احتلت احداهما دائرة البريد المركزي فعلا ... وبفضل التدابير الاحتياطية التي اتخذها المسؤولون لاحباط تلك الحركة ، وحضور بعض الشخصيات التي سعت للحيلولة دون هذه الحركة ، ومجيء العقيد عبيد عبد الله المضايفي في المرة الثانية ، وتبليغ المتهم امر سمو الوصي ... بأن يحضر في قصر الرحاب ، فقام على الفور ممتثلا ذلك ، وترك المعسكر مرافقا اياهم ، وهناك وضع تحت الحراسة ، وبعد ذلك رفع الانذار عن قوات الجيش ، واعيدت السيارات المسلحة مع افرادها الى معسكراتها » (١) .

وعلى اثر صدور هذا الحكم ، طلب السيد علي الى السلطات المختصة اعتبار جريمته سياسية غير عادية . ولدى تدقيق الحكم من قبل محكمة تمييز العراق ، نقضته في السادس من ايار ، وطلبت اجراء المحاكمة مجددا . فجرت في ١٧ حزيران، وصدر الحكم بسجن المومى اليه لمدة ثلاث سنوات . فلما الف نوري السعيد وزارته الحادية عشرة في ١٦ ايلول ١٩٥٠م ، استصدر ارادة ملكية في ٣٠ تشرين الاول من هذه السنة باعفائه عما تبقى من مدة محكوميته بعد ان امضى في التوقيف والسجن نحو تسعة اشهر . ولا ننسى تدخل الوصي لصالح الحجازي في جميع مراحل عصيانه ومحاكماته ، وعفوه عما تبقى من مدة محكوميته .

اليهود والجنسية العراقية

لما اعتلى « نبوخذ نصر » ملك الكلدانيين عرش بابل في عام ٦٠٤ ق.م. ، حالف

---

(١) كان الجيش قد وضع في الانذار اثر حدوث ما تقدم « اذ تقرر ان يقوم الجيش باتخاذ التدابير اللازمة لالقاء القبض على المتهم ، واحباط حركته ، ومحافظة الامن والنظام .. وطلب اليه ارسال بعض التطعات من الجيش الى رؤوس الجسور ببغداد لمنع عبور قوات الشرطة الى جانب الكرخ ، وقطع اتصالها بالمتهم في معسكره » كما ذكر ذلك قرار التجريم المذكور .

« يوياقيم » ملك اليهود في اورشليم ، في جملة من حالفهم من ملـوك الاقاليم وامراء الجهات . ثم حدث بينهما ما اوجب النفرة والانفصال ، فجهز عليه جيشا ثل عرشه، واسر جنده ، وسبى نساءه وقيانه واشراف مملكته ، ونفـاهم الى ارض بابل . ثم عهد بعرش اورشليم الى صدقيا بن يوياقيم .

وشاء الملك الجديد ان يلعب لعبة والده ، فجهز « نبوخذ نصر » عليـه جيشا آخر هد ما تبقى من معالم اورشليم ، وسبى اهلها كافة الى بابل سنـة ٥٨٦ق م ، فتفرق اليهود تحت كل كوكب ببلاد بابل وآشور ، فلما جاء الاسلام اعتبرهم « اهل ذمة » على اساس انهـم اصحاب كتـاب سماوي فعاملهـم باحترام وحمى اموالهـم واعراضهم من كل سوء ، ومنحهم الحرية التامة في اقامة شعائرهم الدينية ولا ريب في ان القسم الاعظم من يهود العراق (وعددهم نحو ١٣٠٠٠٠ نسمة) انما هي من بقايا السبي المذكور . يقطن ثلثاهم في بغداد وضواحيها ، وينتشر الباقون في انحاء العراق، بحيث قلما تخلو منهم مدينة ، او قرية ، او ربذة ، ويتمتعون بحقوق متساويـة مع بقية السكان من حيث التوظيف ، واستغـلال الموارد العامة ، ومن حيث التعليـم ، والتثقيف ، بحيث اصبح منهم الوزراء ، والاعيان ، والنواب ، والحكام ، والمحامون والاطباء والصحفيون الخ .

ومن الجدير بالذكر ان نثبت هنا حقيقة تاريخية لا بد من اثباتها . تلك هي ان اليهود في العراق تمتعوا بحقوق المواطنة التي يتمتع بها المسلمون وغيرهم وانهم اثروا على حساب غيرهم ثراء فاحشا ، وانهم قابلوا احتلال القوات البريطانية للعراق بسرور وابتهاج حتى ان فتياتهم نثرن الورود والزهور على جنود الاحتلال يوم دخلوا بغداد في ١١ آذار ١٩١٧م وساهم فتيانهم في بناء الادارة المحتلة بتلبية احتياجاتها من الموظفين والمستخدمين حتى صاروا يتعالون على غيرهم و « لقد عبر اليهود عن شعورهم بالامن والطمأنينة باظهار التعالي على المسلمين حتى انهم جراوا على شتم المسلمين » (١) ولما اضطرت سلطات الاحتلال البريطانية الى استفتاء الراي العام في نوع الحكـم الـذي يرتضونه لبلادهم « ابى اليهود والمسيحيون ان يوقعوا العريضة التي وقعها المسلمون ... ووقعوا في النهاية على عريضة منفصلة طلبوا فيها استمرار الادارة البريطانية، وان يصبحوا رعايا بريطانيين »(٢) فلما تم وضع العراق تحت الانتداب البريطاني، استفاد اليهود من حاجات الانتداب الملحة للموظفين في دوائر الدولة ، اذ اتاح لهم تحصيلهم الاهلي الراقي واجادتهم بعض اللغات الاجنبية احتلال الكثير من الوظائف العامة التي احتاج اليها الجهاز الاداري الحديث ، ولهذا السبب ابدى الانكليز اهتماما خـاصا بالمدارس اليهودية فعملوا على زيادتها وزيارة قادتهم لها حتى ان جريدة العرب التي انشأها الانكليز . ذكرت في عددها الصادر في ١٩ آذار ١٩٤٨ ان قائد القوات البريطانية

---

(١) حاييم كوهين في كتابه « النشاط الصهيوني في العراق » ص ٩ .

(٢) A.T. Wilson, Clash of Loyalties P. 334

الجنرال مارشال زار مدرسة الاليانس الاسرائيلية وبعد ان استمع الى اناشيد الطلاب واهازيجهم قال : اني مسرور بهذه الزيارة التي ذهبت بجميع اتعابي في الحرب ، وسازور هذا المعهد كلما اشتد نصبي .

وفي ٢٢ شباط ١٩٢١ الف اليهود في بغداد « الجمعية الصهيونية لبلاد ما بين النهرين » فاجازتها حكومة الاحتلال في الخامس من آذار من هذه السنة على الا تمارس اعمالها بصورة علنية لئلا تستفز شعور الاهلين . وقد شرعت هذه الجمعية في جمع التبرعات للمؤسسات الصهيونية في الخارج وتسفير المضللين الى فلسطين ، ولهذا امتنعت حكومة الملك فيصل عن تجديد رخصة هذه المنظمة الصهيونية في تموز ١٩٢٢ فأخذت تعمل في الخفاء .

ومن يقرأ كتاب « النشاط الصهيوني في العراق » الذي وضعه باللغة العبرية حاييم ي. كوهين وعرّبه « مركز الابحاث الفلسطينية » في بيروت وبغداد فسيرى ان عشرات المؤسسات التي اسسها اليهود في بغداد ، وخانقين، وكركوك ، واربل،والحلة، والبصرة لاغراض ادبية ورياضية كانت تعمل في سبيل الصهيونية وجمع التبرعات ليهود فلسطين (١) وتهجير اليهود اليها . وكان بعض المسؤولين يتسترون على هذا النشاط اما طمعا في غلمانهم وفتياتهم او رغبة في الرشاوى التي كانت تقدم بدون حساب من قبل اليهود الذين كانوا يعملون للصهيونية .

وعلى اثر قيام دولة اسرائيل في فلسطين سنة ١٩٤٨م ، اخذ هؤلاء اليهود يهربون الى فلسطين سرا وعلانية ، فاشارت الحكومة البريطانية على الحكومة العراقية ان تشرّع قانونا بالسماح لمن يشاء من يهود العراق بالهجرة الى فلسطين ، وهي تهدف بذلك الى تقوية جهاز اسرائيل العسكري من جهة ، وارباك الاسواق التجارية التي يهيمن اليهود عليها في العراق من جهة اخرى ، « يضاف الى ذلك الضغط الامريكي » (٢) وهكذا اقرت الوزارة مبدأ فسح المجال امام من يرغب في هجرة العراق هجرة شرعية (٣) فتقدمت الى مجلس النواب في الثاني من آذار عام ١٩٥٠م بلائحة قانونية هذا نصها :

المادة الاولى ـ لمجلس الوزراء ان يقرر اسقاط الجنسية العراقية عن اليهودي العراقي الذي يرغب باختيار منه ، ترك العراق نهائيا بعد توقيعه على استمارة خاصة أمام الموظف الذي يعينه وزير الداخلية .

المادة الثانية ـ اليهودي العراقي الذي يغادر العراق ، او يحاول مغادرته بصورة غير مشروعة ، تسقط عنه الجنسية العراقية بقرار من مجلس الوزراء .

---

(١) يقول الكاتب اليهودي كوهين في ص ٩٢ من كتابه آنف الذكر « ان العراق احتل المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة الامريكية وانكلترا والصين في التبرعات للحركة الصهيونية » .

(٢) حاييم كوهين في ص ١٩٥ من كتابه « النشاط الصهيوني في العراق » .

(٣) قال لنا رئيس الوزراء توفيق السويدي : انه كان قد فاتح السفارة البريطانية في بغداد بوجوب نقل يهود العراق الى الهند للتخلص من مشكلتهم فلم يستحسنوا هذه الطريقة ، فكلف وزير داخليته السيد صالح جبر ان يتصل بالسفير البريطاني لايجاد الحل المناسب لهذه المشكلة فكان اعداد التشريع المذكور اخر ما تفتقت عنه الاذهان .

المادة الثالثة ــ اليهودي العراقي الذي سبق ان غادر العراق بصورة غير مشروعة ، يعتبر كأنه ترك العراق نهائيا ، اذا لم يعد اليه خلال مهلة شهرين من نفاذ هذا القانون ، وتسقط عنه الجنسية العراقية من تاريخ انتهاء هذه المهلة .

المادة الرابعة ــ على وزير الداخلية ان يامر بابعاد كل من اسقطت عنه الجنسية العراقية بموجب المادتين : الاولى والثانية ، ما لم يقتنع ، بناء على اسباب كافية، بان بقاءه في العراق موقتا امر تستدعيه ضرورة قضائية او قانونية او حفظ حقوق الغير الموثقة رسميا .

المادة الخامسة ــ يبقى هذا القانون نافذا لمدة سنة من تاريخ نفاذه ، ويجوز انهاء حكمه في اي وقت خلال هذه المدة بارادة ملكية تنشر في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة ــ ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السابعة ــ على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون .

وقد جاء في الاسباب الموجبة لوضع هذا التشريع .

« لوحظ ان بعض اليهود العراقيين اخذوا يتذرعون بكل الوسائل غير المشروعة، لترك العراق نهائيا . كما وان البعض الآخر سبق أن غادر العراق بصورة غير مشروعة. ومن حيث ان وجود رعايا من هذا القبيل مرغمين على البقاء في البلاد ، ومكرهين على الاحتفاظ بالجنسية العراقية مما يؤدي حتما الى نتائج لها تأثيرها على الامن العام ، والى خلق مشاكل اجتماعية واقتصادية ، فقد وجد ان لا مندوحة من عدم الحيلولة دون رغبة هؤلاء في مغادرة العراق نهائيا . واسقاط الجنسية العراقية عنهم . وقد سنت هذه اللائحة لتأمين هذه الغاية » .

وقد طلبت الحكومة مناقشة هذه اللائحة بطريقة الاستعجال فتنهد بعض النواب . وطلب احالتها على اللجان الخاصة للتدقيق . فاعلن وزير الداخلية انه لا يعارض في احالة هذه اللائحة على اية لجنة ارادها المجلس على ان تشرع فورا. وبين ان حركة الهرب « اخذت تتطور مع الزمن تطورا ليس من المصلحة السكوت عنه . فقد اصبح الذين يريدون الهرب وترك العراق نهائيا لا بالافراد ، كما كان الحال بالماضي ، وانما بالعشرات . بل وقد تجاوز عددهم المئات في الاسابيع الاخيرة .. فقد تشكلت وتألفت عصابات لتسهيل مهمة هؤلاء » وعندها طالب بعض النواب القوميين « ان تكون هذه اللائحة بشكل عام تتناول جميع الامور المعقدة لنتخلص تخلصا صحيحا من هذا السرطان » (١) .

---

(١) محاضر مجلس النواب اجتماع ١٩٤٩/١٩٥٠ م ص ١٤٢ وقد ثبت بصورة لا تقبل الشك ان بعض ضباط الشرطة الذين ماتت ضمائرهم ونحوهم كانوا يهربون اليهود بسيارات الحكومة الى ايران ، اما عن طريق خانقين واما عن طريق شط العرب ، وقد اثرى المهربون اثراء فاحشا من جراء هذا العمل الوضيع .

وتكلم النائب اسماعيل غانم منتقدا اللائحة فقال ان :

« الهدف منها منح امتيازات جديدة لليهود . هذا العنصر الذي خان البلد ، وانكر النعمة ، وافسد الدولة لدرجة اصبحنا نجد كثيرا من الساسة لا يخجلون من الدفاع عنهم ، واعتبارهم مواطنين ، في الوقت الذي هربوا وهرّبوا الاموال ، واشتروا بها الاسلحة » (١) .

ثم وضعت اللائحة في التصويت فقبلت نهائيا ، وارسلت الى مجلس الاعيان فشرعها في الرابع من آذار ١٩٥٠م بعد ان رفض اقتراحا تقدم به العين مزاحم الباجه جي بسحب اللائحة واحالتها على اللجنة المختصة لتدقيقها .

وكان المظنون ان عدد اليهود الذين سيستفيدون من حكم هذا القانون فيغادرون العراق الى اسرائيل سوف لا يتجاوز الثمانية آلاف يهودي بصورة من الصور، بالنظر الى الفوائد العظيمة التي جنوها في العراق ، والاموال الطائلة التي حصلوا عليها في ظل الدستور العراقي الذي لا يفرق بين المسلم ، والمسيحي ، واليهودي في احكامه . ولكن دعايات غلاة الصهاينة ، وحركات الاستفزاز التي قاموا بها في كل ناحية وقرية، وكذا الضغط الامريكي المتزايد حملت مئة وخمسة وعشرين الف يهودي على التخلي عن جنسيتهم العراقية ، والالتحاق بدولة اسرائيل في فلسطين ، الامر الذي اثبت عدم وفائهم للبلاد التي آوتهم واحسنت اليهم اكثر من ثلاثة آلاف سنة (٥٨٦ قم ــ ١٩٥٠م) .

وقد قامت شركات جوية امريكية بنقل هؤلاء النازحين . بالاتفاق مع الوكالات اليهودية ، بأجور زهيدة . وكان النقل يجري بين بغداد وقبرص ، ومنها الى فلسطين، ثم صار يجري بين بغداد وفلسطين مباشرة « ومع ذلك فقد بقيت منهم بضعة آلاف ، بما فيهم بعض الشخصيات البارزة . اما الذين وصلوا فلسطين فقد كان الكثير منهم قد اسفوا الاسف الشديد على تغيير هذا البلد بذاك» (٢) ومع ذلك فقد رحل الباقون اما بطريقة الاحتيال على القانون او الهرب غير المشروع (٣) ولم تبق الا قلة قليلة من الفقراء والطامعين في تصفية املاك النازحين . اذ يقول ليلنتال في ص ٣٨ من كتابه The Other side of the Coin :

---

(١) المصدر المذكور ص ١٤٤ .

(٢) لونكريك في كتابه Iraq ; 1900 to 1950

(٣) يقول اليهودي العراقي اميل مراد في ص ٢٤ من كتابه « قصة الحركة الصهيونية في العراق » :

« ولكن اجرا واروع عمليتي تهجير هما اللتان كانتا مرتبطتين برحلتين جويتين غير قانونيتين قامت بهما طائرة امريكية بموجب ترتيب مع ملاحيها ، كانت الطائرة تهبط في مطار بغداد من اجل التزود بالوقود ، وبينما كانت الطائرة تسير على المدرج وتتوقف في طرفه استعدادا للاقلاع ، كان خمسون فتى وفتاة قد وصلوا الى هناك بسيارة شحن مع مرافقين يهود مسلحين لمواجهة احتمال اي خطر ووجدوا مخبئين داخل الطائرة وانطلقوا الى الطائرة تحت ستار الظلام وضوء مصابيح الطائرة الوهاج ، وخلال ذلك بدقائق معدودة كان الفتيان والفتيات الخمسون داخل الطائرة التي اخذت تحلق وتنخفض وبعد ساعتين وصلت الى مطار سري في فلسطين » .

لم يكن الحماس للهجرة كما كان متوقعا ، اذ رغم انه سجل نحو ستين الـف مهاجر حتى نهاية ١٩٥٠م ، فانه لم يغادر الا ٢٣ الفا فكان لا بد من تعجيـل العملية قبل ان تنهي الحكومة اجراءاتها ، فالقيت القنابل على المراكز السكنية اليهودية ، وعلى كنيس يهودي لتسجيل اسماء المهاجرين . ويبدو ان هذه الانفجارات قد دبرها وكلاء الصهيونية . ورغم انها لم تسبب خرابا الا انها اثارت المخاوف لدى اليهود ، كما وجدت مخازن اسلحة في البيوت والكنس كان مصدرها كما يعتقد يهود العراق مسببو الانفجارات ، ولكنها اثارت شكوك السلطات العراقية في ذلك الحين . وكانت نتيجة تلك الاحداث انضمام اربعين الف يهودي آخر الى قوائم الهجرة . وقد قدر عدد اليهود الذين غادروا العراق منذ اول العملية في آذار ١٩٥٠ وحتى كانون الاول حيث انتهت العملية ١١٣،٥٤٥ نسمة .

استقالة ٢٧ نائبا

حدثت في جلسة المجلس النيابي المنعقدة في ٦ آذار ١٩٥٠م ، مشادة كلامية بين بعض النواب المعارضين وبين بعض المؤيدين ، ولكنها لم تكن الاولى من نوعها ، واذا ببعض نواب المعارضة ينادي بوجوب ترك الجلسة ، وبادر قسم منهم الى كتابةاستقالة جرى التوقيع عليها في مكتبة المجلس . وتجاه طلب الموقعين ، تضامن نواب حزب الاستقلال معهم في التوقيع ، فبلغ عددهم (٢٧) نائبا ، هذه صيغة استقالتهم، وهذه صور تواقيعهم :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم :

تعتبر الامم الحية مجالسها معاقل حريتها . وحصنها السياسي الحصين، له قداسته وحرمته . وعندما شرفتنا الامة بتمثيلها في هذه الندوة ، اقسمنا اليمين الدستورية على القيام بواجباتنا النيابية . اما وقد ثبت لنا والراي العام من سير المناقشات في المجلس ان هنـاك خطة مدبرة للحيلولـة دون تمكينـنـا من اداء هـذه الواجبات ، تارة بمقاطعة الخطباء . واحداث الضجيج ، وحرماننا حقنا في ابداء الراي . فضلا عن صدور عبارات نابية . تلحق اهانة بمجلس الامة بمجموعه مما يخالف التقاليد البرلمانية ، وطورا في عدم تطبيق احكام النظام الداخلي بالحيدة المطلوبة .

يجري ذلك كله في وقت نشعر بأن البلاد مقدمة على مرحلة سياسية خطيرة ، واحداث تتصل بكيانها وكرامتها ومصيرها ، مما جعلنا نعتقد بان هذه الاساليب،وتلك التصرفات يقصد من ورائها خنق صوت المعارضة ، واضاعة الهدف الاسمى من قيام نظام برلماني سليم ،ذلك الهدف الذي بذل الشعب العراقي في سبيل الوصول اليه ما بذل من تضحيات جسيمة في الارواح والاموال .

وهذا ما دفعنا الى ان نعلن اننا لا نتقبل هذا الوضع ، ولا نتحمل مسؤولية اهانة الامة بالاعتداء على كرامة مجلسها . لذلك نتقدم باستقالتنا من النيابة لنرجع للامة امانتها ، ولمعاليكم مزيد الاحترام .

بغداد ٦ آذار ١٩٥٠م

(١) اركان عبادي ــ ديوانية . (٢) اسماعيل الغانم ــ بغداد . (٣) برهان الدين باش اعيان ــ البصرة . (٤) جعفر البدر ــ البصرة . (٥) جميل صادق ــ البصرة . (٦) حربي المزعل ــ المنتفك . (٧) حسن عبدالرحمن ــ البصرة . (٨) حسين جميل ــ بغداد . (٩) خدوري خدّوري ــ بغداد . (١٠) خطاب الخضيري ــ الكوت . (١١) داود السعدي ــ بغداد . (١٢) ذيبان الغبان ــ بغداد . (١٣) روفائيل بطي ــ بغداد . (١٤) ريسان الكاصد ــ المنتفك . (١٥) سعدون المشلب ــ المنتفك . (١٦) صالح شكاره ــ الديوانية . (١٧) عارف قفطان ــ الدليم (١٨) عبد الجبار جومرد ــ الموصل . (١٩) عبد الرحمن الجليلي ــ الموصل . (٢٠) عبد الرزاق الحمود ــ البصرة . (٢١) عبد الرزاق الشيخلي ــ بغداد . (٢٢) عبد الرزاق الظاهر ــ بغداد . (٢٣) عبد العزيز القصاب ــ بغداد . (٢٤) عبدالكريم كنه ــ بغداد . (٢٥) عبيد الحاج خلف ــ الكوت . (٢٦) علي حيدر سليمان ــ اربيل . (٢٧) علي ممتاز ــ بغداد . (٢٨) فائق السامرائي ــ بغداد . (٢٩) محمد حديد ــ الموصل . (٣٠) محمد رضا الشبيبي ــ بغداد . (٣١) محمد زياد ــ اربيل . (٣٢) محمد مهدي كبه ــ بغداد . (٣٣) نجيب الراوي ــ الدليم . (٣٤) نجيب الصائغ ــ الموصل . (٣٥) نصرة الفارسي ــ بغداد . (٣٦) هاشم بركات ــ البصرة . (٣٧) يوسف المولى ــ بغداد .

وكان مجلس النواب قد استن سنة حميدة ، هي ان يرفض كل استقالة يتقدم بها احد اعضائه . فلما عرضت عليه هذه الاستقالة في الجلسة النيابية المنعقدة في ١٢ آذار ١٩٥٠م ، قرر رفضها اتباعا للسنة المذكورة ، فاجتمع المستقيلون في دار السيد عبد العزيز القصاب ، احد اقطاب المعارضة ، للمذاكرة حول تقديم الاستقالةالاجماعية من جديد ، فارتأى ممثلو حزب الاستقلال ان توضح اسباب الاستقالة ، وارتأى آخرون رأيا آخرا ، وانتهى الخلاف الى ان يقدم كل فريق استقالته بالصيغة التي يشاءها . فلما كان يوم ١٩ آذار ١٩٥٠م ، كانت امام مجلس النواب ثلاث صيغ لثلاث استقالات وهي :

١ ــ صيغة استقالة اعضاء حزب الاستقلال وهي :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

تحية مباركة : اذ نتقدم بشكرنا وتقديرنا للمجلس العالي ، على مجاملته في رفض استقالتنا ، فاننا نرى ان اسباب الاستقالة المؤرخة ١٩٥٠/٣/٦م ، ما زالت قائمة . لذلك يرجى عرض استقالتنا هذه على المجلس العالي ، ولمعاليكم مزيد الاحترام .

١٤ آذار ١٩٥٠م

٢ ــ صيغة استقالة اعضاء حزب الجبهة الشعبية :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

نشكر المجلس العالي على القرار الذي اتخذه بشأن عدم قبول استقالتنا من

النيابة ، ولما كانت الاسباب التي قدمنا من اجلها استقالتنا ما زالت قائمة ، فيؤسفنا ان نكرر رجاءنا بقبول الاستقالة ولكم مزيد الاحترام .
١٩٥٠/٣/١٥ م

٣ – صيغة استقالة النواب المستقلين وتاريخها ١٥ آذار ١٩٥٠ م وهي :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشارة لكتابكم المرقم ٣٠٤ والمؤرخ في ١٢ آذار سنة ١٩٥٠م .

نرجو ان ترفعوا الى المجلس العالي شكرنا على رفضه استقالتنا المؤرخة في ٦ آذار سنة ١٩٥٠م ، ولما كانت اسباب الاستقالة المشار اليها ما زالت قائمة ، فانا نرجو عرض استقالتنا هذه على المجلس العالي ولماليكم الاحترام .

وكان رئيس الوزراء السيد توفيق السويدي قد اعرب عن رغبته في الاجتماع بالمستقيلين ، قبل ان يناقش مجلس النواب هذه الاستقالة الثانية ، وقد حصلت هذه المقابلة في السادس عشر من آذار . وتقول جريدة لواء الاستقلال في عددها المرقم ٩٧٤ الصادر في ١٢ مايس ١٩٥٠م : « ان رئيس الوزراء تحدث في الموضوع بشكل يفهم منه انه حريص على استرضاء المعارضة » . ولكن ما كاد ديوان الرئاسة يامر بتلاوة الاستقالة حتى قبلت فورا ، بعد ان تكلم رئيس المجلس نافيا عن نفسه صفة التحيز والمحاباة التي اتهمه بها المستقيلون .

وقد حاول نائب ديالي السيد حسام الدين جمعة ان يحمل المجلس على رفض هذه الاستقالة ثانية ، ولكن امر قبول الاستقالات كان قد بيت بشكل يبعد المعارضة عن المجلس ، او يقلل عدد المعارضين على الاقل ، وهكذا حرم المجلس من نوابه المعارضين (١) .

وفي اول ايار ١٩٥٠م ، اصدرت وزارة الداخلية بيانا باجراء الانتخابات اللازمة في المناطق التي استقال منها نواب المعارضة ، وحدد لذلك يوم ١٠ حزيران ، وفق المادة الـ ٣٤ من قانون انتخاب النواب رقم ١١ لسنة ١٩٤٦م ، فاصدر « حزب الاستقلال » بيانا مطولا في الرابع من الشهر المذكور اعتبر « الانتخابات النيابية حقا دستوريا يجب ان تمارسه الاحزاب السياسية ، وتعمل على تعويد الناس على ممارسته » (٢) ودعا اعضاءه الى خوض المعركة النيابية من جديد .

واصدر اثنان وعشرون نائبا من النواب المستقيلين « بينهم السادة : محمد رضا الشبيبي ، وحسين جميل ، وداود السعدي ، ونجيب الصايغ ، وعبد الرزاق الشيخلي ، وعبدالرزاق الظاهر ، وعبد الرحمن الجليلي ، وحسن عبد الرحمن ،

---

(١) وكان نوري السعيد ملما بالموقف ، مقدرا خطورته ، ولذلك دعا الاكثرية البرلمانية لحزب الاتحاد الدستوري ، وطلب منها قبول استقالة المعارضة من المجلس ، والصمود بالمعركة .
(خليل كنه في كتابه « العراق امسه وغده » ص ١٢٦)

(٢) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ٩٦٩ بتاريخ ٥ ايار ١٩٥٠ م .

ومحمد حديد ... الـخ » بيانا في الثامن من ايار ، اعلنـوا فيه مقاطعة الانتخـابات المذكورة « لان مقاطعة الانتخابات التكميلية هي الخطوة الثانية من جانبنا بعد الخطوة الاولى ، وهي الاستقالة من النيابة . اذ لا فائدة من الاشتراك في الانتخابات التكميلية، مع بقاء تلك الاوضاع التي اوردناها في كتاب استقالتنا » (١) .

وتقول اوساط حزب الاستقـلال : أن رئيس الحزب دعـا « السادة النـواب المستقيلين الى الاجتماع يوم ٣ نيسـان ١٩٥٠م ، فلم يحضر منهم سوى ١٧ عضـوا . وقد ابدى بعض الحاضرين رايه بضرورة الاشتراك في الانتخابات ، واظهر البعض الآخر ترددا ، بينما ارتأى ممثلا الحزب الوطني الديمقراطي المقاطعة ، على ان تكون قاصرة على عدم ترشيح النواب انفسـهم فقط . وقد ايد البقية هذا الراي ... ولما لم يحصل الاجماع من جهة ، ولم تقبل فكرة المقاطعة من جهة اخرى ، لم يبق امام الحزب غير تنفيذ قرار اللجنة العليا في تحبيذ الاشتراك في الانتخابات (٢) .

وعلى كل فقد فاز خمسة من اعضاء حزب الاستقلال بالنيابة وهـم السادة : محمد مهدي كبه ، ومحمد صديق شنشل ، واسماعيل غانم ، وقاسم المفتي، وفائق السامرائي ، فحصلت مناوشات صحفية شديدة ، بين جريدة « صوت الاهالي » وبين « جريدة الاستقلال » أسف لها المخلصون ، ورحب بها « الحكوميون » لانها اضعفت من قوة المعارضة في المجلس ، وجعلت المستقيلين يشتمون بعضهم بعضا ، وهو مـا كانت المقامات العليا تهلل له وتسعى اليه وقد استثمر صالح جبر الموقف ــ بصفـة كونه وزيرا للداخلية ــ فامن لبعض انصاره الفوز في الانتخابات الفرعية (٣) .

انهاء عينية الباجهجي

لما الف مزاحم الباجه جي وزارته في ٢٦ حزيران ١٩٤٨م ، لم يكن يومئذ نائبا، ولا كان عضوا في مجلس الاعيان . وفي ٣ تموز ١٩٤٨م ، امر السكرتير العام لديـوان مجلس الوزراء ، فبعث بارادة ملكية بتعيين « مزاحم » عضوا في مجلس الاعيـان ، لتقترن بمصادقة هيئة النيابة ، لان الوصي كان خارج العراق ، فاعيدت الارادة مـن دون توقيع ، فبعث بها الرئيس الباجهجي الى الوصي ، وهو في فلسطين ، فوقع عليها في الحادي عشر من هذا الشهر ، ونشرت برقم ٤٧٨ وتاريخ ١١ تموز ١٩٤٨م . ولمـا عاد الوصي الى بغداد بعد انتهاء زيارته لفلسطين ، تقدم الباجهجي بارادة ثانية لتثبيت عينيته ، فقال الوصي : لا لزوم لهذا التثبيت ، وان الارادة التي وقعها وهو في فلسطين تكفي لاعتباره عضوا في مجلس الاعيان . واضاف (الوصي) الى ذلك قوله : فان ظهرت في المستقبل ضرورة لاستصدار ارادة ثانية ، فهو لن يتأخر عن توقيعها ، فاطمأن الرجل الى هذا الوعد السامي .

---

(١) جريدة « صدى الاهالي » العدد ١٩٤ بتاريخ ١٠ مايس ١٩٥٠ م .

(٢) العدد ٩٧٤ من « لواء الاستقلال » الصادر في ١٢ ايار ١٩٥٠ م .

(٣) العراق : امسه وغده ص ١٢٦ .

ولما استقالت وزارة مزاحم في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩م ، لازم الرئيس المستقيل الصمت المطبق اكثر من سنة . فلما تالفت « الوزارة السويدية الثالثة » في ٥ شباط ١٩٥٠م ، وتقدمت بمنهاجها ، انتهز الباجهجي هذه الفرصة فخطب في جلسة مجلس الاعيان الثالثة المنعقدة في ٢٥ شباط من هذه السنة خطبة مطولة جاء فيها :

« اني أشكر الحكومة على ما ورد في المادة الاولى من منهاجها فيما يتعلق بالسياسة الداخلية من تعزيز القانون الاساسي ، وجعله مرجعا للامة في جميع الشؤون ، وحماية احكامه من اي اعتداء ، ومكافحة جميع الاعمال المخالفة لها . في الحقيقة ينبغي على العراقيين ان يولوا الامر اكثر اهتمامهم ، لان المحافظة على احكام القانون الاساسي من اهم الامور التي ينبغي على العراقيين ان يفهموا بتحقيقها. وعندنا القانون الاساسي يختلف عن الدساتير التي تتمتع بها بعض الدول اختلافا كبيرا . فقد اشار وتطرق بعض النواب المحترمين الى قضية البيعة التي وقعت للمرحوم صاحب الجلالة الملك فيصل الاول ، وهي في الحقيقة تعد اساس القانون الاساسي الذي اشير اليه في هذه المادة – ونصها – المناداة بسمو الامير فيصل ملكا على العراق ، ويشترط ان تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون . فهذا الشرط المهم اصبح من اسس نظام الحكم في هذه البلاد ، وهي تعني : ان نظام الحكم الديمقراطي النيابي لم يكن منحة او تفضلا من احد ، كما وقع في بعض البلاد الاخرى ... كلكم تعلمون ان الظروف ، والظروف مع الاسف قاسية ، خلقت اناسا لا يتجاوز عددهم اصابع اليد الواحدة ، يسيرون امور الدولة بوسائل غريبة ، واشكال عجيبة، فهم يلتجئون الى اساليب تيمور طاشية ، مع اننا كلنا نعلم ان هذه الاساليب التيمور طاشية قد ذهبت ، وقضت عليها الظروف ، وذهبت بدون رجعة ، وقضت على تيمور طاش تلاحقه اللعنات على الدوام . وكلنا نعلم ، ولكن مع الاسف نخشى ان نبوح بالحقيقة ، وهي ان في العراق اناسا محدودين ، يسيرون امور الدولة حسب رغباتهم الشخصية ، وذلك بالتجائهم لاساليب عجيبة غريبة في هذه الدولة » (١) اهـ .

وتيمور طاش الذي عناه الرئيس الباجه جي في خطابه هذا ، هو وزير بلاط ايران في عهد رضا شاه ، وكان الشاه ينفذ سياسته بواسطة هذا الوزير . لهذا اعتبر خطاب السيد مزاحم مسا بالامير عبد الاله ، وطعنا في تصرفاته ، وراح الناس يضربون اخماسا بأسداس ، وهم يحسبون لهذه الجراة الف حساب . فقد اجتمع اعضاء حزب الاتحاد الدستوري – حزب نوري السعيد – وكلف عضوه السيد احمد عامر ان يتقدم الى مجلس النواب بسؤال عن شرعية عينية السيد مزاحم ، فلما احس « مزاحم » بالخطر يحيق بعينيته ، اسرع الى دار نوري السعيد وتفاهم معه ، فأمر هذا بصرف النظر عن توجيه السؤال ، ولكن نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية صالح جبر (٢) تبنى الموضوع لنفسه .

---

(١) مجموعة محاضر مجلس الاعيان الاجتماع العادي الثالث والعشرون ص ٢٠ .

(٢) كان رئيس الوزراء توفيق السويدي قد سافر الى القاهرة في ٢٣ اذار ١٩٥٠ م ، لحضور اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، منيبا عنه وزير الداخلية صالح جبر .

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ٢٨ آذار وجه النائب جواد حيدر هذا السؤال :

(علمنا ان ارادة ملكية سامية قد تم توقيعها بتاريخ ١١ تموز سنة ١٩٤٨م، من قبل صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ، وهو خارج العراق ، تتضمن تعيين فخامة السيد مزاحم الباجه جي عضوا في مجلس الاعيان ، الامر الذي يجعل صدور هذه الارادة لا يستند الى اساس قانوني ، لمخالفتها الصريحة لاحكام القانون الاساسي . ولهذا فاني اطلب الى فخامة رئيس الوزراء تنوير المجلس العالي عن هذه الارادة ، وعن الاجراءات التي تعتزم اتخاذها لتطبيق احكام القانون الاساسي) (١) .

فرد عليه وكيل رئيس الوزراء ووزير الداخلية السيد صالح جبر بهذا الجواب:

« سادتي لقد تطرق النائب المحترم في سؤاله الى امر دستوري . فليس في استطاعة الحكومة ان تقول كلمة واحدة في هذا الشأن ، وليس لها الا ان تحيل الامر الى المحكمة العليا التي من اختصاصها النظر في أمر كهذا ، وللمحكمة العليا النظر فيه، والبت فيه على ضوء احكام الدستور وحسب مقتضياته » (٢) .

وتألفت المحكمة العليا من السادة : عبد الهادي الجلبي ، وعلي الشرقي ، ومصطفى العمري ، واسماعيل نامق ، وجمال بابان الاعضاء في مجلس الاعيان ، ومن حكام محكمة التمييز في العراق السادة : ابراهيم الشابندر ، انطوان شماس، وشهاب الدين الكيلاني ، وعبد الجبار التكرلي ، ونظرت في هذه القضية في جلسة خاصةعقدتها في يوم ١٠ نيسان ١٩٥٠م ، واتخذت القرار الآتي :

« عندما يغيب الملك عن العراق ، وينصب قبل غيابه نائبا عنه ، أو هيأة نيابية، ويعين الحقوق التي يفوّضها لمن ينوب عنه ، بموجب المادة الثالثة والعشرين منالقانون الاساسي ، لا يمارس الملك اذ ذاك ، وهو خارج العراق ، كل او بعض تلك الحقوق التي فوّضها على الوجه المذكور ، اذ تصبح ممارستها من اختصاص النائب او هيأة النيابة » (٣) .

وعلى اثر ذلك استصدرت رئاسة الوزراء ارادة ملكية برقم ٢٢٢ وتاريخ ١١ نيسان ١٩٥٠م متضمنة الغاء الارادة الملكية المرقمة ٤٧٨ والمؤرخة في ١١ تموز١٩٤٨م، المتضمنة تعيين مزاحم الباجه جي عضوا في مجلس الاعيان ، وهكذا انهيت عينيةالسيد الباجه جي ، لانه اراد ان تستأصل جذور الفساد ففشل وصح المثل البغدادي « لا حظت برجيله ولا خذت سيد علي » .

وقد قال لنا رئيس الوزراء السيد توفيق السويدي ذات يوم : ان انهاء عينية

---

(١) محاضر مجلس النواب « الدورة الثانية عشرة » الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ م من ص ٢٠٦ .

(٢) محاضر مجلس النواب « الدورة الانتخابية الثانية عشرة » الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ م ص ٢٠٦ .

(٣) جريدة الوقائع العراقية العدد ٢٨٨٢ بتاريخ ١٣ — ٩ — ١٩٥٠ م .

مزاحم على هذه الصورة ، كان بمثابة عقوبة له على تصريحاته ، اكثر من ان يكون الانهاء تدبيرا او تصحيحا لخطأ دستوري ، كما ادعته الحكومة في حينه .

ملك الافغان في العراق

وصل الى بغداد بطريق الجو في صباح اليوم العشرين من آذار ١٩٥٠م، الامير محمد نادر خان ، نجل الملك محمد ظاهر شاه ، ملك الافغان ، فاستقبل استقبالا رسميا فخما . وفي الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم التالي ، وصلت الى المطارالطائرة التي تقل العاهل الافغاني الملك محمد ظاهر شاه ، فاشترك في استقباله الوصي ، ورئيسا مجلسي الاعيان ، والوزراء ، ولفيف من الوزراء ، والنواب ، والاعيان ، والوجوه ، والاشراف . وقد اقيمت للضيف العظيم مآدب تكريمية من قبل الوصي ، ومن قبل رئيس الوزراء ، وبعض المؤسسات المختلفة . وفي احدى هذه المآدب ، قلد الوصي ضيفه الكريم قلادة الوسام الهاشمي من الدرجة الاولى والنوع العسكري . كما قلد جلالته الامير الهاشمي قلادة ذهبية مرصعة بالاحجار الكريمة واللآلىءالثمينة. ثم زار الملك الافغاني العتبات المقدسة ، والاضرحة المطهرة ، والكليات العلمية والعسكرية ، والمؤسسات الثقافية والحربية ، والمتاحف وغيرها . وفي مساء الخامس والعشرين من هذا الشهر ، اذاعت محطة العراق اللاسلكية هذا النبأ :

« اتاحت زيارة حضرة صاحب الجلالة محمد ظاهر ، شاه ملك الافغان المعظم . فرصة ثمينة لكي يظهر العراق ، حكومة وشعبا ، ما يكنه لجلالته ، وللشعب الافغاني النبيل من شعور الود والاخاء ، وهو الشعب الذي تربطه روابط تاريخية ودينية عريقة . وقد تبودلت وجهات النظر فيما يهم خير البلدين وسعادتهما بصورة خاصة، والعالم الاسلامي بصورة عامة ، في مثل هذا الظرف الدقيق الذي يجتازه العالم ، والذي من شأنه ان يدفع الدول الاسلامية الى تقارب وتعاون اكثر من أي وقت مضى » . اهـ .

وقد وجه الملك محمد ظاهر خان الدعوة الى الامير عبد الاله لزيارة الافغان في وقت يختاره سموه ، وغادر جلالته العراق الى طهران في ٢٦ من هذا الشهر، مشيعا بالاجلال والاحترام وعند وصوله ابرق الى بغداد هذه البرقية :

حضرة صاحب السمو الملكي الامير عبد الاله الوصي ــ بغداد .

يسرني ان اشكر سموكم على الاستقبال الحار ، والحفاوة القلبية التي استقبلت بها ، وانتهز هذه الفرصة للاعراب مرة اخرى عن اخلص تشكراتي ، وافضل تمنياتي لسعادة شخص سموكم ولرفاه الشعب العراقي .

محمد ظاهر

فرد الوصي على هذه البرقية بهذا الجواب :

حضرة صاحب الجلالة الملك محمد ظاهر شاه ــ طهران .

اني مسرور جدا لبرقيتكم الودية . لقد كانت اقامة جلالتكم في بغداد مبعثغبطة

وسرور بالنسبة لي شخصيا . كما ان زيارة جلالتكم كانت سببا قويا في اضافة عامل هام من عوامل المودة والاخاء بين بلدينا . واني اذ اشكر جلالتكم على عواطفكم الرقيقة، اتمنى مزيد السعادة والتوفيق لجلالتكم ، والرقي والرفاه للشعب الافغاني .
عبد الاله

الملك فيصل الثاني

عاد الى بغداد الملك فيصل الثاني في الثلاثين من آذار سنة ١٩٥٠م ، قادما من لندن (حيث كان يدرس في مدارسها المعروفة) ووصل مع جلالته الامير زيد سفير العراق في لندن . وقد انتهز جلالته فرصة وجوده في بلاده ، فزار بعض الانحاء العراقية ، متفقدا امورها ، وسائلا عن احوال اهلها . كما انتهز فرصة حلول عيد ميلاده في الثاني من ايار ١٩٥٠م ، فخاطب شعبه من محطة الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية بهذه الكلمة :

شعبي الكريم !

« تغيبت عن وطني العزيز فترة من الزمن ، وانا في شوق وتطلع الى العراق الحبيب ، ولهذا اغتنمت عطلتي المدرسية لاقضيها بين خالي العزيز ، وبين شعبي المجيد ، ولاجتلي ربوع بلادي العزيزة حفظها الله وصانها من كل مكروه . ومما ضاعف سروري وابتهاجي ، ما لمسته من مظاهر الحفاوة ، والشعور الطافح بولاء شعبي ، وتعلقه المظيم بشخصي ، في كل مكان حللت فيه ، سواء في العاصمة او في سائر انحاء العراق ، جنوبا ووسطا وشمالا . واني اذ اشكر لشعبي الحبيب وده وولاءه ، أعود عما قريب الى متابعة دراستي ، وفي نفسي ذكريات حبيبة لا تمحى للايام السعيدة القصيرة التي تمتعت بها في بلادي . داعيا المولى العلي القدير دوام تقدمكم ورفاهيتكم، راجيا ان يوفقني لخدمة وطني العزيز » . اهـ .

وفي اليوم الثامن من ايار ١٩٥٠م غادر الملك بغداد جوا قاصدا انكلترة لمتابعة دروسه ، فصحبه في أوبته الامير زيد سفير العراق في لندن ، كما صحبته والدته الملكة عاليه .

دجلة الغدار

يبدا الارتفاع في مناسيب المياه في نهري الفرات ودجلة في منتصف نيسان من كل سنة عادة ، ويستمر الخطر حتى منتصف شهر ايار . اما في سنة ١٩٥٠م فقد بدا هذا الارتفاع في العشرة الثانية من ايار ، وفي وقت كان المشارفون على امور الري يرون ان زمن الخطر ولى وانتهى . فقد فوجئت المنطقة الشمالية بامطار شديدة ، اعقبها ارتفاع عال في مناسيب المياه ، فطغيان مفاجىء في بغداد صار يهددها بالغرق ، فكسرت سلطات الري السدود في شمالي العاصمة ، ومنها الداودية ، واليهودية ، والفرحاتية ، التي اعتادت هذه السلطات ان تكسرها في كل مناسبة ، بغية تخفيف

الخطر عن العاصمة ، ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان . فقد عبثت يد اثيمة بسدود الكرادة الشرقية ــ جنوب العاصمة ــ واحدثت فيها ثلمة لم يقو العابث على رتقها ، فتدفقت المياه بغزارة ، واحاطت بالعاصمة وضواحيها احاطة السوار بالمعصم، فغرقت من جراء ذلك القصور الشاهقة ، والمنازل الجميلة ، واكتسحت المياه مباني الفلاحين الطينية ، ومواشيهم الكثيرة ، وبات الالوف من الناس بلا مأوى ولا سكن . ولما اشتد الخطر واصبح اكتساح الماء الطاغي للسدود الوقائية (التحويلات) قاب قوسين أو ادنى ، لم تر الحكومة مناصا من الاستعانة بالجيش لانقاذ الموقف ، فاسرعت فرق الآليات والهندسة الى اتخاذ التدابير التي يتطلبها الموقف ، وبذلت جهودا جبارة لاقامة سدود جديدة ، تحول دون تقدم المياه وزحفها السريع .

على ان تدابير الجيش لم تحل دون غرق المزارع والحقول ، الممتدة الى مسافة مائتي كيلومتر جنوب العاصمة ، بينها وبين كوت العمارة ، فكانت الخسائر جد فادحة، ان في الاموال وان في الانفس ، حتى لقد صرح السيد عبد المهدي وزير المواصلات والاشغال قائلا « اننا لو القينا مليون دينار في البحر ، لكان وقع ذلك اسهل علينا من هذا الوضع المؤلم » واضاف الوزير الى ذلك قوله « قيل ان احد الموظفين كان السبب عندما رفع انبوبا لمضخة من السد ، ولم يحكم الفراغ الذي تركه الانبوب ، وفي يوم امس فصلت هذا الموظف ، والتحقيقات جارية بحقه » .

وسارعت الحكومات المجاورة : تركية وايران ، والهند وباكستان ، وسورية ولبنان ... الخ لاغاثة المنكوبين ولكن ماذا تفيد الاغاثة في مثل هذه النكبة المتاعة ؟ اما في العراق فقد تالفت لجان الاسعاف ، واسرعت جمعيات البر والاحسان الى جمع الاعانات ، واطعام المنكوبين واكسائهم ، بقدر المستطاع ، وتبودلت برقيات التآسي بين بغداد وسائر عواصم الدول العربية ، وجاءت الامدادات لتخفيف الالم من كل جهة وصوب .

اما المنطقة التي غمرتها المياه في الكرادة الشرقية فقد ظلت مغمورة اكثر من الشهر ، حتى اذا انحسر الماء وزال خطره ، حلت الامراض العفنة من التيفوئيد ، والملاريا ، والانكلستوما ، محله على الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات الصحية.

تعديل قانون المطبوعات

نصت المادة (١١٣) من القانون الاساسي العراقي ، على ان تعتبر القوانين العثمانية مرعية في العراق الى ان تستبدلها السلطة التشريعية بغيرها ، او تقرر الغاءها ، فكان قانون المطبوعات العثماني الصادر في ١٦ تموز ١٣٢٥ هجرية ، احد تلك القوانين التي ذاق العراقيون منها الامرّين ، سواء أكان ذلك على عهد الاحتلال البريطاني الاول للعراق ، ام على عهد الانتداب . فلما تربعت « الوزارة السعيدية الاولى » على كراسي المسؤولية في ٢٣ آذار ١٩٣٠م ، شرّعت قانونا للمطبوعات برقم ٨٢ لسنة ١٩٣١م في ٤٣ مادة ، ليحل محل القانون العثماني المذكور ، وقد عدل هذا

القانون في عام ١٩٣٢م ، بعد ان تفاقمت المعارضة للوزارة المذكورة . ثم جاءت «الوزارة الكيلانية الاولى » في آذار ١٩٣٣م ، فالغت القانون وتعديله ، ووضعت قانونا جديدا برقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣م ، نال رضى الصحفيين وقبولهم . فلما حلت « الوزارة المدفعية الاولى » محل هذه الوزارة في نهاية هذه السنة ، ادخلت تعديلا على هذا القانون في سنة ١٩٣٤م ، جعل الناس يترحمون على القانون العثماني الصادر في ١٣٢٥، فبقي القانون وتعديله نافذين الى سنة ١٩٥٠م ، على الرغم من ان البلاد شهدت احتلالا بريطانيا ثانيا بعد حوادث ايار ١٩٤١م .

وفي ٥ شباط ١٩٥٠م ، تألفت « الوزارة السويدية الثالثة » فاعدت « وزارة الداخلية » لائحة جديدة للمطبوعات والمطابع عرّفت مادتها الاولى :

« المطبوع : كل صحيفة ، او مجلة ، او كتاب ، او رسالة ، او اي مادة اخرى مطبوعة كتابة ، او رمزا ، تنشر بنسخة واحدة ، او اكثر ، سواء كان الطبع بواسطة المطابع ، او اليد ، او بأية وسيلة ميكانيكية ، او كيماوية بما في ذلك اسطوانات الحاكي » .

ولما رفعت هذه اللائحة الى مجلس النواب لاقرارها ، احيلت على لجنتي الحقوق والداخلية المشتركة في ٢٧ ايار ١٩٥٠م لتدقيقها ، فقامت قيامة الصحف في بغداد والبصرة والموصل ، واخذت تنشر المقالات المطولة في شجب هذه اللائحة . وتناولت هذه المقالات المبدأ والمواد معا ، وارتأت « ان الوقت قد حان لان تسلب الصلاحيات الممنوحة لوزارة الداخلية في مراقبة هذه المهنة ، وفرض الشرائط القانونية لممارستها، وان تناط بنقابة الصحفيين نفسها ، كما سحبت الصلاحيات التي كانت ممنوحة الى وزارة العدلية بشأن ممارسة مهنة المحاماة ، وانيطت بنقابة المحامين » ولكن الحكومة لم تلتفت الى هذه الصيحات ، واصرت وزارة الداخلية على تشريع اللائحة ، فلما اقرتها اللجنة المشتركة في الخامس من تموز من هذه السنة ، واعادتها الى المجلس ، اشتدت المعارضة لهذه اللائحة في المجلس وفي خارجه ، واضربت الصحف عن الصدور في الايام ١٠ و ١١ و١٢ من هذا الشهر ، وقد اشتركت صحف البصرة والموصل في هذا الاضراب . ولما عين مجلس النواب يوم ١٠ تموز سنة ١٩٥٠م لمناقشة اللائحة ، اضربت المعارضة عن حضور هذه الجلسة ، فحصل خلل في النصاب ادى الى تأجيلها الى الخامس عشر من هذا الشهر (١) فحصلت مشادة بين صالح جبر وزير الداخلية، وبين عبد الوهاب مرجان رئيس المجلس ، اذ اعتقد صالح ان رئيس المجلس تعمد الاخلال بالنصاب ، او ساعد على حدوثه نزولا عند رغبة المعارضة ، وعند رغبة فريق من اعضاء الوزارة ، الذين لم يروا ضرورة لهذا الالحاح على تشريع هذه اللائحة . وهكذا انتهت مدة الاجتماع ولم تشرع اللائحة المذكورة ، ثم استقالت الوزارة قبل

---

(١) اكد لنا السيد توفيق السويدي بانه هو الذي تعمد الاخلال بالنصاب ، بالاتفاق مع السيد عبد الوهاب مرجان رئيس مجلس النواب ، ليحول دون اقرار اللائحة ، وهو ما اكده لنا مرجان نفسه مما اثار اعصاب وزير الداخلية ، وادى الى الاحتكاك الشديد بينه وبين رئيس مجلس النواب .

ان يلتئم مجلس الامة في دورته الجديـدة . وكان الصحفيون قد رفعوا الـى رئيس الوزراء هذا الاحتجاج :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء .

ان لائحة قانون المطبوعات والمطابع المنوي تشريعها ، تخالف كل المخالفة للمـادة الثانية عشرة من القانون الاساسي العراقي ، الذي عين نظام الحكم بصورة واضحة ، تلك المادة التي تنص على ان للعراقيين حرية ابداء الراي والنشر والاجتماع، وتاليف الجمعيات والانضمام اليها ضمن حدود القانون ، ولا يخفى على فخامتكم ان كل قانون خاص ، كقانون المطبوعات ، يعتبر فرعا من القانون الاساسي ، وموضحا له ، تسهيلا لمزاولة الافراد حقوقهم الاساسية . ولذلك لا يجوز بوجه من الوجوه ان يكون القانون الخاص ، مناقضا للقانون العام ، ومنحرفا عن نظام الحكم المقرر . فضلا عن ان هذه اللائحة جاءت في الوقت ذاته مخالفة لوثيقة حقوق الانسان ، التي اقرتهـا الجمعيـة العمومية لمنظمة الامم المتحدة بتاريخ ١٠ كانون الاول سنة ١٩٤٨م ، والتـي نصت المادة التاسعة عشرة منها على ان حرية الراي والتعبير عنه حق لكل انسان . وذلـك يتضمن حقه في ان لا يؤذى بسبب رأيه ، وحقه في ان ينشد الاخبار والآراء ويتقبلها وينشرها ، دون مبالاة بالحدود باية وسيلة من وسائل النشر .

والعراق بصفته عضوا في منظمة الامم المتحدة ، وبعد ان اقر تلك الوثيقة، ليس له ان يتجه بتشريعاته ، ولا بتطبيق تلك التشريعات ، اتجاها يناقض نصوص تلـك الوثيقة الخطيرة ، في حين أن تشريع هذه اللائحة مما يجعل العراق بعيدا عن اتجـاه الدول الديمقراطية ، التي جعلت وثيقة حقوق الانسان من اقدس اهدافها . وممـا لا شك فيه ان كل دولة لا تلتزم بذلـك ، تعرض سمعتها الدوليـة الى السوء . ونحن بصفتنا مواطنين عراقيـين يهمنا ان لا تتعرض حقوقنـا الاساسيـة الى الاضطهـاد والتنكيل ، بقدر ما يهمنا حسن سمعة العراق في الوقت ذاته. واضطهاد حرية الراي والنشر والتنكيل بها نعتبرها من اشد انواع التعسف ، ونتائج الاضطهاد ، كما لا يخفى على فخامتكم تعتبر من اهم اسباب انعدام الاستقرار الذي اشد ما تكون بلادنا بحاجة اليه . لذلك نرى انفسنا مضطرين ان نخبر المراجع المختصة في منظمة الامم المتحدة ، بصفة رسمية ، عما سوف تلاقيه حرية الراي والنشر ، فيما اذا شرعت هذه اللائحة التي لم نكن لنتوقع ان يفكر احد على تقديمها الى مجلس وزراء ، يراسه استاذ قديم في الحقوق الدستورية وهو فخامتكم . فرجاؤنا مـن فخامتكم ان تأخذوا كل هـذه الامور بنظر الاعتبار ، وان تتخذوا ما يلزم من التدابير لعدم تشريع اللائحة المذكورة ، ولتاليف لجنة من الصحفيين للتعاون مع الموظفين المختصين لاعادة النظر فـي قانون المطبوعات الحالي ، وتعديله بما يتفق ونصوص القانون الاساسي بشأن حريـة النشر والراي ، وبصورة تتناسب مع تطورات العصر ومقتضياته ، وتتفق مع نصوص وثيقة حقوق الانسان هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

٢٧ نيسان ١٩٥٠م التواقيع

بين العراق وباكستان

رغبة في تدعيم السلام في الشرق ، ضمن مبادىء ميثاق هيئة الامم المتحدة ، وتثبيتا للعلاقات الودية والتعاون بين العراق وباكستان ، ارتأت « الوزارة السويدية الثالثة » ان تعقد معاهدة صداقة بين هذين القطرين ، فعقدت ووقعت في بغداد في ٢٦ شباط ١٩٥٠م . وفي ١٨ نيسان من هذه السنة احيلت الى مجلس النواب، فاقرها في الثالث والعشرين من هذا الشهر بالاجماع ، وهكذا اقرها مجلس الاعيان ، فقد اعتبر مجلس الامة عقد هذه المعاهدة تنفيذا للوعد الذي قطعته الوزارة على نفسها في الفقرة الثالثة من منهاجها ، وهذا هو نص المعاهدة :

صاحب الجلالة ملك العراق — صاحب الفخامة الحاكم العام لباكستان

بناء على رغبتهما في تقوية وادامة العلاقات الودية والتعاون الوثيق القائمين لحسن الجوار بين بلديهما ، والضرورة لاقرار السلم ، فقد قررا ــ مع مراعاة ميثاق الامم المتحدة ــ عقد معاهدة صداقة ، وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين عنهما :

صاحب الجلالة ملك العراق . السيد توفيق السويدي وزير الخارجية .

صاحب الفخامة الحاكم العام لباكستان . السيد غضنفر علي خان المندوب فوق العادة والوزير المفوض للباكستان في العراق .

اللذان بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة وموافقة للاصول، اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى : يقيم الفريقان الساميان المتعاقدان سلما في بلديهما ، وعلاقات ودية دائمة بين العراق وباكستان ، وبين رعايا كلا البلدين .

المادة الثانية : يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على ادامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين دولتي العراق والباكستان ، وفقا للمبادىء والتعاون الدوليين ، ويوافقان على ان يعامل الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكلا البلدين المتعاقدين ، في اراضي البلد الاخرى ، بموجب المبادىء والتعاون الدوليين على اساس المقابلة بالمثل . ويوافقان كذلك على ان لا تكون هذه المعاملة في اية حالة من الاحوال اقل حظوة ، باي شكل ، من المعاملة الممنوحة الى ممثلي الامم الاكثر حظوة .

المادة الثالثة : يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على عقد اتفاقيات خاصة ، على اساس المقابلة بالمثل ، فيما يخص الامور القنصلية ، والتجارية ، والعلاقات التجارية ، والتسهيلات الكمركية ، والترانسيت بين بلديهما ، وكذلك عقد اتفاق فيما يخص اقامة رعايا كل منهما في بلد الآخر .

المادة الرابعة : يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على تسوية جميع المنازعات ــ من أي نوع كانت ــ التي تحدث بينهما ، والتي لا يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية

الاعتيادية بالوسائل السلمية ، ولكنهما يحتفظان في مثل هذه الحالات بحقيهما في تقديم اقتراح عن طريقة العمل الواجب اتباعها ، والتي تعتبر اكثر ملاءمة .

المادة الخامسة : تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد، وتصبح نافذة بعد مرور خمسة عشر يوما على تاريخ تبادل وثائق الابرام .

وتأييدا لذلك فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران على هذه المعاهدة وختماها بختميهما .

٢٦ شباط ١٩٥٠م

اخبار وحوادث

١ ــ وصل الى بغداد في يوم ٨ شباط ١٩٥٠م ، السيد يوسف هارون، رئيس وزراء السند في باكستان ، لزيارة العتبات المقدسة ، ولدرس بعض الامور التي تتشابه حالتها في العراق والسند . كطرق الري ، واساليب الزراعة والصناعة ، فلبث بالعراق اسبوعا .

٢ ــ قرر مجلس الوزراء في الثاني عشر من شباط ، ترفيع المفوضية الملكية العراقية في طهران الى درجة سفارة . وفي ٩ نيسان سنة ١٩٥٠م عين الدكتور عبدالله الدملوجي اول سفير للعراق في طهران .

٣ ــ عقد في بغداد في الثالث عشر من شباط ، مؤتمر الشرق الاوسط لمكافحة الجراد المراكشي ، حضره ممثلون عن سورية ، ولبنان ، وقبرص ، وتركية، وايران. وبعد ان درس المؤتمرون خير الطرق لمكافحة هذه الحشرة ، واتخذوا عدة مقررات ، انفض المؤتمر في ٢٢ منه .

٤ ــ تعمد احد اليهود في احداث حريق هائل في خان بباب الآغا في بغداد مساء الخامس عشر من شباط ، للاستفادة من مبلغ الضمان لهذا الخان ، فاستمر الحريق عدة ساعات ، وسبب وفاة ثلاثة من رجال الاطفاء ، الذين هبوا لمكافحة اللهيب، قبل ان يشمل الحارة برمتها .

٥ ــ دعت كلية الطب العراقية ، وفدا من كلية الطب في انقره . الى زيارة بغداد. فوصل الوفد المدعو اليها في ١٩ شباط ١٩٥٠م ، وكان مؤلفا من اربعة اساتذة،واربعة عشر تلميذا ، وتلميذة ، فلبث ضيفا على الكلية المذكورة عدة ايام ثم قفل عائدا الى بلاده .

٦ ــ على اثر حادثة تمرد السيد علي خالد مدير الشرطة العام المذكورة في موضع آخر . اصدر مجلس الوزراء قرارا بفصله مع الذين تعاونوا معه من الخدمة في الحكومة مددا مختلفة . وقد شمل هذا الفصل عددا من المديرين والمعاونين والمفوّضين .

٧ ــ جرت في يوم ٢٣ شباط ١٩٥٠م حفلة قران الشريف حسين بن علي امير مكة الاسبق على الاميرة بديعة شقيقة الامير عبد الاله بن الملك علي .

٨ ــ استمرت محاكمات الشيوعيين الذين قبض عليهم ايام « الوزارة السعيدية العاشرة » او الذين كانوا فارين ، امام محكمة جزاء بغداد طوال ايام « الوزارة السويدية الثالثة » الا ان الاحكام التي صدرت بحقهم كانت اخف بكثير من تلك التي اصدرها المجلس العرفي بحق رفاقهم .

٩ ــ قررت اللجنة الادارية للحزب الوطني الديمقراطي في اجتماعها الذي عقدته في ٢٥ آذار ١٩٥٠م ، ان يستانف الحزب المذكور نشاطه ، وفق منهاجه الاساسي ، بعد ان كان قد جمد هو و « حزب الاحرار » نشاطهما في اول كانون الاول عام ١٩٤٨م.

١٠ ــ وصلت الى البصرة في آذار ، بعثة تجارية باكستانية مؤلفة من اثني عشر عضوا ، لزيارة عواصم العالم ، والاطلاع على الحركات التجارية فيها ، ودرس احسن الطرق المؤدية الى زيادة التبادل التجاري بينها وبين باكستان . وبعد ان مكثت في العراق اربعة ايام واصلت سفرها الى بيروت .

وفي اول نيسان ١٩٥٠م ، عقد مؤتمر غرف التجارة العراقية اجتماعه الرابع في البصرة ، ولبث هذا الاجتماع مستمرا الى السادس من هذا الشهر ، وقد حضره ممثلون عن الغرف التجارية في الموصل ، وبغداد ، وكربلاء ، والحلة ، فبحثوا مشاكل التجارة والتجار ، وتعاونوا مع البعثة التجارية الباكستانية لبحث خير الطرق لحل هذه المشكلات .

١١ ــ عقد في بغداد في يوم ١٠ نيسان ١٩٥٠م ، مؤتمر النقل لدول الشرق الاوسط الخاص ببحث قضايا النقل بالسكك الحديدية المارة ببلدان هذه الدول ، فحضره ممثلون عن تركية ، وسورية ، والعراق ، وتناولت ابحاثه قضايا الامن ، والكمارك ، وجوازات السفر ، وتخفيض اجور الشحن بين محطات واراضي هذه الحكومات . وقد لبث المؤتمر مدة ثلاثة ايام .

١٢ ــ سافر الى البصرة بقطار خاص في مساء يوم ١٠ نيسان ، الملك فيصل الثاني ، والامير عبدالاله ، وافراد العائلة المالكة ، فلبثوا فيها اربعة ايام ، اذ عادوا الى بغداد في الرابع عشر من هذا الشهر . وفي مساء الرابع والعشرين منه ، غادروها بقطار خاص الى الموصل . وبعد التجوال في بعض الاقضية ، وزيارة اربل ، وكركوك، عادوا الى العاصمة في اول ايار . وكان الملك والملكة والوصي قد زاروا العتبات المقدسة في كربلاء ، والنجف ، والكوفة ، في الخامس من نيسان ، وقد جرى استقبال للملك في كل بلد قصده او مدينة زارها .

١٣ ــ تقرر نقل رفاة صاحب الجلالة الانبراطورية شاه ايران رضا بهلوي من مصر الى طهران ، لتدفن في العاصمة الايرانية ، فقررت الحكومة العراقية المشاركة في حفلات الدفن ، وسافر الى طهران في الثاني من ايار ١٩٥٠م ، وفدان لهذا الغرض: احدهما مدني برئاسة سفير العراق في طهران الدكتور عبدالله الدملوجي ، والآخر عسكري برئاسة امير اللواء الركن حسين خماس . وكان الوفد العسكري يضم مئة جندي من الحرس الملكي ، الى جانب عدد من الضباط . ولما جرت حفلة الدفن في

السابع من هذا الشهر ، نكست الاعلام العراقية فوق القصور الرسمية ، وفوق سائر دواوين الدولة ، وتبودلت برقيات التعزية بين الوصي العراقي وشاه ايران بهذه المناسبة .

١٤ – توفي في بغداد في يوم ١٢ ايار ، الحاج باجندا دهلان ، اول وزير اندنوسي مفوض في العراق ، فقررت حكومته ان يدفن حيث توفي ، فدفن في مسجد الامام الاعظم في التاسع عشر من هذا الشهر باحتفال مهيب ، وتبودلت برقيات التعازي بين بغداد وجاكرتا .

١٥ – في ٢٣ آذار ١٩٥٠ م ، سافر وفد العراق الى اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، برئاسة رئيس الوزراء توفيق السويدي ، وعضوية وزير المعارف سعد عمر ، ووزير العراق المفوض في دمشق موسى الشابندر ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزارة بالوكالة الى وزير الداخلية صالح جبر ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير الدفاع شاكر الوادي ، ومنصب وزارة المعارف بالوكالة الى وزير بلا وزارة خليل كنه . وفي ١٥ نيسان ، عاد الوفد الى العراق ، فصدر البيان المثبت في هامش هذه الصفحة (١) .

١٦ – غادر بغداد الى جنيف جوا وفد عراقي برئاسة الدكتور عبد الهادي الباجه جي لحضور اجتماعات المنظمة الصحية العالمية التي تبدأ في الثامن من ايار ١٩٥٠ .

١٧ – اصدرت الحكومة بيانا في ١٨ حزيران قالت فيه ان : قد تم التوقيع في واشنطن في الخامس عشر من هذا الشهر على اتفاقية القرض الدولي بين العراق ومصرف الاعمار الدولي ، وهي تتضمن قرض العراق قرضا قدره ١٢،٨٠٠،٠٠٠ دولار بفائدة قدرها ثلاثة بالمئة وثلاثة ارباع يسدده العراق خلال خمسة عشر عاما ، على ان لا يدفع شيئا من الدين خلال السنوات الخمس الاولى . ولم يسحب القرض المذكور ولم يستعمل لان واردات النفط حققت كل شيء .

١٨ – قررت الحكومة العراقية في مطلع آب ١٩٥٠ م ، الاعتذار عن نجدة كوريا في محنتها ونزاعها لان اوضاعها الراهنة لا تسمح لها بارسال نجدات عسكرية الى

---

(١) « بتاريخ ١١ – ١٢ – ١٩٤٨ م قررت هيئة الامم المتحدة اعادة اللاجئين العرب الى اوطانهم ، وتعويضهم عن خسائرهم واموالهم الى آخر القرار ... والفت ما يسمى بلجنة التوفيق للوصول الى تنفيذ ذلك القرار . فاتصلت لجنة التوفيق الدولية بالدول العربية للمباحثة معها حول مهمتها ، وكان أن تعاونت بعض الدول العربية مع تلك اللجنة ، وامتنع العراق عن الاتصال بها والتعاون معها ، وانتهت لجنة التوفيق الى اقرار بروتوكول لوزان بتاريخ ١٢ – ٥ – ١٩٤٩ م لتنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة . وفي اجتماع الجامعة العربية الاخير ، عرضت بعض الدول العربية تفاصيل كل ذلك على اللجنة السياسية . ولما كان العراق لم يشترك في مباحثات لجنة التوفيق ، ولم يتعاون معها ، ولم يدخل مع اليهود في مفاوضات مباشرة او غير مباشرة ، فان الحكومة العراقية تعلن عن تمسكها بسياسة العراق التقليدية في معالجة قضية فلسطين ، وانها لم تخول احدا للتفاوض عنها باي شكل كان » .

بغداد ٢٠ نيسان ١٩٥٠ م — وكيل مدير الدعاية العام

خارج العراق . وكانت هيئة الامم المتحدة قد طلبت الى الاعضاء في هذه المؤسسة ، المشاركة في هذا النزاع المسلح ، وارغمت الدول العربية على تحديد موقفها بين الكتلتين المتنازعتين ، فقررت هذه الدول اتباع ما قررته جامعة الدول العربية من وجوب تأييد الغرب .

١٩ ـ تم الاتفاق بين الحكومتين : العراقية والبريطانية في اول آب ، على السماح للعراق بأن يصرف او يرتبط بصرف مبلغ لا يتجاوز ما يعادل عشرين مليون دولار في مناطق العملات النادرة خلال السنة المبتدئة باول تشرين الاول سنة ١٩٥٠ م ، والمنتهية بنهاية ايلول ١٩٥١ م .

٢٠ ـ غادر العاصمة الى انكلترا جوا في السابع من آب ١٩٥٠م ، الامير عبد الاله للاشراف على العملية الجراحية المقرر اجراؤها لشقيقته الملكة عالية ، فناب الامير زيد منابه في منصب الوصاية . وكان الامير زيد قد وصل الى بغداد قادما من لندن لهذا الغرض في ٦ آب .

٢١ ـ انتقل الى رحمة ربه ، وهو في لندن في التاسع من آب ١٩٥٠ ، الاستاذ يوسف رزق الله غنيمة احد وزراء العراق البارزين . وقد وصل جثمانه الى بغداد في ١٩ منه ودفن فيها .

٢٢ ـ وانتقل اليها في ٢٣ آب ، السيد جميل الراوي وزير العراق المفوض في عمان ؛ واحد الوزراء السابقين ، فنقل جثمانه الى بغداد ودفن فيها .

٢٣ ـ وصل الى بغداد في ١١ آب السر رفائيل سيلانتو مدير دائرة الشؤون الاجتماعية في هيأة الامم المتحدة ، ومعه احد الملحقين الموفدين من جامعة الدول العربية لبحث وسائل تامين استفادة العراق من حلقات الدراسات الاجتماعية المقرر عقدها في القاهرة ، بمساعدة الهياة المذكورة . وبعد ان زار القادم رئيس الوزراء ، وبعض الوزراء ، والعلماء ، والمؤسسات ؛ عاد الى القاهرة .

٢٤ ـ انتهت المدة القانونية التي تجيز للوزير العراقي ان يبقى عضوا في مجلس الوزراء دون ان يكون نائبا في مجلس النواب ؛ او عضوا في مجلس الاعيان ـ وهي ستة اشهر ـ فوجب على وزير العدلية حسن سامي تاتار ، الذي دخل عضوا في « الوزارة السويدية الثالثة » في ٥ شباط ١٩٥٠م ؛ ان يتخلى عن منصبه في ٥ آب ١٩٥٠م. لهذا صدرت الارادة الملكية المرقمة ٤٧٦ باسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة الى رئيس الوزراء توفيق السويدي ، ووجه الرئيس بهذه المناسبة الكتاب الآتي بتاريخ ٦ آب سنة ١٩٥٠م :

صاحب المعالي السيد حسن تاتار المحترم

بمناسبة اعتزالكم منصب وزارة العدلية اود ان اعرب لكم عن امتناني لمؤازرتكم القيمة التي لمستها منكم اثناء تقلدكم منصب الوزارة ، وان انوه بخدماتكم الطيبة ،

متمنيا لمعاليكم التوفيق ، وان لا تحرم البلاد من خدماتكم في المستقبل ، وتقبلوا تحياتي واحتراماتي .

توحيد ضفتي الاردن

نشرنا في هذا المجلد نص مقررات « مؤتمر اريحا » التي اتخذها رهط من الاردنيين والفلسطينيين في اول كانون الاول ١٩٤٨م المتضمنة :

« ان تتالف من فلسطين والمملكة الاردنية الهاشمية مملكة واحدة ، وان يبايع جلالة الملك عبد الله بن الحسين ملكا دستوريا على مملكة فلسطين » .

وذكرنا طرفا من الضجة التي قامت حول هذه المقررات في « جامعة الدول العربية » وفي لجنتها السياسية ، والجهود التي بذلها العراق لتهدئة هذه الثائرة ، واقناع الملك بضرورة تأجيل هذه المقررات ابقاء على وحدة العرب ، ومنعا لانهيار جامعتهم .

والظاهر ان الملك عبدالله رأى ان يجاري الدول العربية في طلبها، فاجل موافقته على مقررات مؤتمر اريحا . فلما رسخت اقدام اليهود في الجزء العربي من اراضي فلسطين المحتلة ، وعقدت الدول العربية المجاورة لليهود الهدنة الدائمة معهم ، ايقن « الملك » بحلول الوقت المناسب لبحث موضوع توحيد ضفتي الاردن ، فاذا بمجلس الامة الاردني يجتمع في ٢٤ نيسان ١٩٥٠م ، ويتخذ هذه المقررات :

« بعد ان اطلع مجلس الامة في جلسته المنعقدة يوم الاثنين الواقع بتاريخ ٧ رجب سنة ١٣٦٩ هـ الموافق لتاريخ ٢٤ نيسان سنة ١٩٥٠م ، وبحث مشروع قرار وحدة الضفتين الذي قدمته حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وافق عليه بصيغته ، وقرر رفعه الى حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم لاقترانه بالتصديق الملكي السامي وهذا هو القرار :

تأكيدا لثقة الامة ، واعترافا بما لحضرة صاحب الجلالة (عبد الله بن الحسين) ملك المملكة الاردنية الهاشمية من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الاماني القومية ، واستنادا الى حق تقرير المصير ، والى واقع ضفتي (الاردن) الشرقية والغربية ووحدتهما القومية والطبيعية والجغرافية ، وضرورات مصالحهما المشتركة ومجالهما الحيوي ، يقرر مجلس الامة الاردني الممثل للضفتين في هذا اليوم الواقع في ٧ رجب سنة ١٣٦٩ هـ الموافق ٢٤ نيسان سنة ١٩٥٠ م ويعلن ما يأتي :

اولا ــ تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الاردن الشرقية والغربية ، واجتماعهما في دولة واحدة هي (المملكة الاردنية الهاشمية) وعلى راسها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين المعظم ، وذلك على اساس الحكم النيابي الدستوري ، والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعا .

ثانيا ــ تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في « فلسطين » والدفاع عن

تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق ، وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الاماني القومية ، والتعاون العربي والعدالة الدولية .

ثالثا ـ رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الامة بهيئتيه الاعيان والنواب الممثل لضفتي الاردن الى حضرة صاحب الجلالة المعظم ، واعتباره نافذا حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي .

رابعا ـ اعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي ، وتبليغه الى الدول العربية الشقيقة والدول الاجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية المرعية » (١) .

وعلى اثر اذاعة هذا القرار ، وكذا القرار الثاني القاضي بسريان المعاهدة الاردنية ـ البريطانية على ضفتي الاردن : الشرقية والغربية ، احتجت مصر على هذا الضم ، وطلبت دعوة جامعة الدول العربية الى الاجتماع فورا للنظر في هذا الامر ، فتقرر دعوة اللجنة السياسية للجامعة الى عقد اجتماع مستعجل في السابع من ايار. ولما كان العراق دولة هاشمية ، ولا يرى من المصلحة ان تتخذ هذه اللجنة اي قرار ضد المملكة الهاشمية في الاردن ، فقد طلب تأجيل عقد هذا الاجتماع بغية تخفيف حدة التوتر ، واجتناب القيام بعمل تاديبي ضد الاردن ، خشية ان يؤدي ذلك الى اضعاف الجامعة وتفرقة الصفوف .

واجتمعت اللجنة السياسية مساء اليوم العاشر من ايار ١٩٥٠م وعرض عليها الطلب المصري بفصل الاردن من الجامعة ، فرد ممثلو الاردن ان توحيد الضفتين كان خير خدمة قامت بها الحكومة الاردنية الهاشمية ، وان هذا التوحيد لن يؤثر على اية تسوية نهائية للقضية الفلسطينية ، وطالب بتحكيم المنطق بدل العاطفة .

وكان وفد العراق الى هذه اللجنة قد تالف برئاسة توفيق السويدي رئيس الوزراء ، وسافر الى القاهرة في التاسع من ايار ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى صالح جبر وزير الداخلية ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى شاكر الوادي وزير الدفاع ، وقد اقترح السويدي على اللجنة السياسية ان تعتبر فلسطين العربية وديعة بيد المملكة الاردنية الهاشمية حتى تتم التسوية النهائية لقضية فلسطين ، ونصح بالتزام الاعتدال وتجنب اتخاذ قرار قاس قد يؤدي الى ملابسات خطيرة بين دول الجامعة العربية ، فقوبل اقتراحه بالرضا ، وابرق ممثل الاردن الى الملك عبد الله ان يوافق عليه فتلكأ الملك الهاشمي ، فطالبت مصر بوجوب تنفيذ اقتراح الفصل الذي تقدمت به ، فاتخذت اللجنة قرارها بالاكثرية في ١٥ ايار وهو :

« بناء على طلب الحكومة المصرية اجتمعت اللجنة السياسية للنظر في الاجراء

---

(١) وقائع ووثائق وحدة ضفتي الاردن ص ٧ .

المترتب على ما اقدمت عليه الحكومة الاردنية الهاشمية من ضم شرق فلسطين الى اراضيها . وبعد مناقشة الموضوع قررت اللجنة باجماع الآراء ، باستثناء مندوب المملكة الاردنية الهاشمية ، ان ما وقع من جانب المملكة الاردنية الهاشمية اخلال بقرار مجلس الجامعة العربية المتخذ في ١٣ نيسان سنة ١٩٤٨م ثم تطرقت اللجنة السياسية الى الاجراء الذي يجب ان يتخذ بحق المملكة الاردنية الهاشمية ، وفقا لاحكام ميثاق الجامعة العربية ، فوافق مندوبو الجمهورية السورية ، والمملكةالعربية السعودية ، والجمهورية اللبنانية ، والمملكة المصرية على توصية مجلس الجامعة العربية بفصل المملكة الاردنية الهاشمية من عضوية الجامعة » اهـ .

وكانت بريطانية وامريكا قد اعترفتا بعمل الاردن بتوحيد الضفتين . فلما اتخذت اللجنة المشار اليها هذا القرار ، اسرع السفيران : البريطاني والامريكي الى مقابلة السيد مصطفى النحاس رئيس الوزارة المصرية ، واعربا له عن رغبة حكومتيهما في عدم الاجهاز على المملكة الاردنية وفصلها من جامعة الدول العربية ، واذا بوزير خارجية بريطانيا المستر بيفن يعلن معارضة حكومته لقرار الفصل ويقول : « ان الظروف الدولية تستدعي جمع صفوف العرب لا تفريقها » .

لم تفتر همة « الوزارة السويدية الثالثة » عن مواصلة السعي لانقاذ الموقف ، فسافر وزير داخليتها صالح جبر الى عمان في ٢٣ أيار لاقناع الملك الهاشمي باعتبار فلسطين وديعة بيد الاردن ، وعرج من هناك على دمشق وبيروت للسعي لدى حكومتيهما لتخفيف حدة التوتر ، وذلك عن طريق تأجيل دعوة مجلس الجامعة العربية الى الانعقاد الى ما بعد ١٢ حزيران ، واذا بوزير البلاط الاردني سمير الرفاعي ، ووزير خارجيته محمد الشريفي يصلان الى بغداد في ٢ حزيران على حين غرة ، ويجتمعان بالوصي ، ثم برئيس الوزراء ، فوزير الداخلية ويشرحان رأي الملك عبدالله وحكومته في توحيد ضفتي الاردن ثم يرجعان الى عمان .

وفي الحادي عشر من حزيران سافر رئيس الوزراء توفيق السويدي الىالقاهرة لتمثيل العراق في اجتماعات الجامعة ، والبحث في قرار لجنتها السياسية يصحبه وزير الداخلية صالح جبر فصدرت الارادة الملكية باسناد منصبي رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية بالوكالة الى وزير المواصلات والاشغال السيد عبد المهدي ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير الدفاع شاكر الوادي ، فقدم وزير الداخلية العراقي اقتراحا ينطوي على امرين : الاول ان توحيد ضفتي الاردن كان قد أملته ظروف فلسطين العسكرية ، والسياسية ، والاقتصادية ، وهو لا ينطوي على اية تجزئة لفلسطين ، لان بقية هذا الجزء من الوطن العربي الاكبر لا تؤلف وحدة اقتصادية قائمة بذاتها ، وان وضعها يتطلب الحماية من العدوان الصهيوني . والامر الثاني ان هذا الضم لا يؤثر على التسوية الاخيرة لقضية فلسطين ، فحينما تظهر التسوية يعاد النظر في قرار الضم .

وفي ٢٦ حزيران سافر الوصي الى عمان يصحبه وزير الداخلية صالح جبر فتالفت هياة النيابة من السادة : جميل المدفعي رئيس مجلس الاعيان ، وعبد الوهاب

مرجان رئيس مجلس النواب ، والعين ارشد العمري ، وصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى رئيس الوزراء السيد توفيق السويدي، وبعد ان بذل الوصي والوزير جبر مساعيهما لاقناع الملك عبدالله لملاينة الظروف ، عاد الى بغداد في ٢٧ من الشهر المذكور وبقيت قضية « فصل الاردن من جامعة الدول العربية » معلقة بين الاخذ والرد حتى تنوسيت .

السعي لتعديل امتيازات النفط

منح العراق امتيازات نفطه الى الشركات الاجنبية في ظروف دولية خاصة ، وفي احوال لا يحسد عليها . فلما اكتشف النفط في الكويت ، وفي المملكة العربية السعودية ، قضت الضرورة ان يعاد النظر في هذه الامتيازات ، ولا سيما بعد ان عجزت الميزانية العراقية عن الصرف على المشاريع العمرانية التي كانت تحتاج الى الملايين من الجنيهات ، يضاف الى ذلك ان الحكومة العراقية كانت على خلاف مع الشركات المستغلة لنفطه حول سعر الذهب المعين في الامتياز ، وهل يكون ذلك على اساس سعره الرسمي ، او على اساس سعره الحر ؟ وكذلك كان هناك خلاف آخر على الانتاج .

ومنذ تخلى نوري السعيد عن رئاسة مجلس الوزراء في العاشر من كانون الاول ١٩٤٩م ، وهو يواصل البحث لحل هذه الخلافات ، تارة بتكليف من الحكومة العراقية ، وتارة من تلقاء نفسه لسبق المامه بهذه الموضوعات وتفرعاتها . وفي الخامس من تموز ١٩٥٠م سافر نوري الى لندن ، وبصحبته وزير الاقتصاد ضياء جعفر ، ومدير الاقتصاد العام نديم الباجه جي ، لاجراء المفاوضات مع الشركات النفطية حول هذه الامور ، وبناء على قرار اتخذته الوزارة القائمة ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الاقتصاد بالوكالة الى خليل كنه الوزير بلا وزارة ، مدة غياب الوزير المختص عن العراق . فاستطاع هذا الوفد ان يتفق مع « شركة النفط العراقية » على ان تقيم الحكومة العراقية الدعوى على الشركة المذكورة في المحاكم البريطانية حول سعر الذهب الواجب صرفه فيتقيد الطرفان بالحكم التي ستصدره هذه المحاكم ، كذلك استطاع الوفد ان يحمل « شركة النفط العراقية » على دفع الحد الاعلى المنصوص عليه في الاتفاقية الخاصة المعقودة بينها وبين الحكومة الى تفصيلات اخرى تضمنها البيان الرسمي الآتي :

بيان رسمي :

كان مجلس الوزراء قد قرر بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٠/٦/٣٠م تخويل الوفد العراقي المفاوض المداولة مع شركات النفط بالامور التالية :

١ ــ ان تدفع شركات النفط المبالغ المستحقة عليها بموجب نصوص امتيازات النفط بما يعادل سعر الذهب في السوق الحرة ، بدلا من السعر الرسمي للذهب .

٢ ــ مطالبة شركة النفط العراقية تنفيذ الفقرة الثانية من المادة العاشرة من

الاتفاقية تمهيدا لاعادة النظر في حصة الحكومة البالغة اربعة شلنات ذهب من تاريخ ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٥٤م.

٣ ـ السعي لزيادة الحد الادنى لكميات النفط المصدرة زيادة مناسبة .

٤ ـ السعي لجعل حصة الحكومة العينية لشركتي نفط الموصل والبصرة متناسبا مع ما يصدر من النفط من جميع الحقول التابعة للشركات الثلاث في العراق وذلك على اساس المثالثة .

وبعد المداولة مع ممثلي شركات النفط ، توصل الوفد المفاوض الى النتائج التالية :

١ ـ ان نصوص الامتيازات توجب الذهاب الى التحكيم عند كل خلاف ، ولما كان تقرير سعر الذهب من الاهمية بمكان للعراق ، فقد اصر العراق على وجوب حسم الخلاف الناجم بينه وبين الشركات حول هذه النقطة الحيوية عن طريق المحاكم بدلا من التحكيم ، وقد وافقت الشركة على ذلك ، وقررت الحكومة اقامة الدعوى على شركة النفط العراقية لتأمين حقوقها .

٢ ـ استطاع الوفد المفاوض حمل شركة النفط العراقية على قبول دفع الحد الاعلى ، المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة العاشرة من الامتياز ، بنسبة ستة شلنات ذهب للطن الواحد بدلا من اربعة شلنات ذهب . ومما هو جدير بالذكر ان الحد الاعلى المذكور في المادة العاشرة يتقرر بعد احتساب اسعار النفط وارباح الشركة وخسائرها للمدة المتبقية من تاريخ التصدير سنة ١٩٣٤م الى نهاية تشرين الاول ١٩٥٤م غير ان المفاوض العراقي قد نجح في حمل الشركة على ان تدفع للعراق ابتداء من كانون الثاني سنة ١٩٥٠م الحد الاعلى البالغ ستة شلنات ذهب للطن الواحد ، دون المساس بحقوق العراق المنصوص عليها في الامتياز . وينتظر ان يدخل العراق نتيجة لهذا الاتفاق ما لا يقل عن سبعة عشر مليون دينار اضافة الى المبالغ التي يستحقها خلال المدة المبتدئة من ١ كانون الثاني ١٩٥٠م الى نهاية تشرين الاول سنة ١٩٥٤م.

٣ ـ اما فيما يتعلق بالتصدير من حقول كركوك فيؤمل ان يبلغ الانتاج في سنة ١٩٥٣م الثمانية عشر مليون طن سنويا بدلا من الستة ملايين طن الحالية ، وبهذا تزداد مدخولات العراق من حصته زيادة كبيرة .

اما فيما يتعلق بشركتي نفط البصرة والموصل فقد ارتؤي مواصلة المفاوضات في المستقبل مع هاتين الشركتين لتحقيق النقاط الاخرى التي تضمنها قرار مجلس الوزراء .

بغداد ١٠ آب ١٩٥٠م — مدير الدعاية العام

استقالة الوزارة

لما كلف الوصي الامير عبد الاله توفيق السويدي بتاليف وزارته الثانية في

اول شباط ۱۹٥۰م ؛ قال له انه يود ان يحقق ويسهل مهمته حتى وان اراد انهاء المجلس النيابي القائم وانتخاب مجلس جديد ، فشكر السويدي سمو الوصي على ثقته وحسن ظنه فيه ، وقال انه سيماشي المجلس الى آخر شوط ممكن حتى اذا شعر بوجوب التخلص منه ، عرض على السدة الملكية امر حله . وهكذا ماشى السويدي مجلس النواب حتى اذا قاربت دورته على الانتهاء ؛ اعرب عن رغبته في حله، وتاليف الوزارة مجددا على اساس هذا الحل .

وطلب الوصي الى السويدي ان يشرع في مفاوضة الذين يجب ان يزاملوه في وزارته الجديدة ، فطلب هذا الى نوري السعيد ان يدخل في وزارته المرتقبة ، وفي انوقت نفسه فان الوصي طلب الى نوري السعيد ، ان يستعد لتاليف الوزارة الجديدة ، واذا بنوري يفاتح توفيقا في امر الدخول في وزارته ، فسال السويدي عن زملاء نوري فيرد عليه هذا : أن صالح جبر سيكون في مقدمة زملائه ، فيقول له السويدي : ان صالح لا يشترك في وزارة لا يكون فيها زميله وخليله السيد عبد المهدي . فلما علم الوصي بما تقدم ، غضب وسافر الى لندن بحجة الاشراف على معالجة شقيقته ، فلحق به نوري السعيد بعد ايام ، واتفق على ان يؤلف (نوري) الوزارة الجديدة ، دون ان يدخل صالحا او السويدي (١) ثم عاد بهذه الرسالة :

حضرة صاحب السمو الملكي الامير زيد المعظم

سيدي المعظم !

في حالة تقديم فخامة السيد توفيق السويدي استقالته من رئاسة الوزراء ، اوافق على تخويل سموكم حق قبولها ، كما اخولكم حق اختيار من تنسبون اسناد رئاسة الوزارة اليه ، وتعيين الوزراء الذين يعرضون اسماءهم على سموكم .

عبد الاله

وعلى اثر ذلك تقدم السيد توفيق السويدي بهذا الكتاب الى نائب الوصي :

بغداد في ١٢ ايلول ۱۹٥۰م

سيدي صاحب السمو الملكي المعظم

عندما تشرفت بثقة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ، وطلب الي ان أؤلف الوزارة ، كانت الحكومة العراقية تواجه الكثير من الصعاب ، وفي طليعتها المشكلة المالية ، وقد اتيح لوزارتي خلال المدة التي قامت بها في العمل ، ان انجزت الاصلاحات الضرورية لتقليل النفقات ، وتزييد الواردات ، والقيام بكل ما تقتضيه الضرورة لوضع ماكنة الدولة على وجه يلتئم مع المصلحة العامة ، كما انها لم تدخر وسعا في تحسين السياسة العربية والخارجية ، والقيام ببعض الاصلاحات في دوائر الدولة ، مما جعلها تشعر بانها قامت بقسط مهم من واجبها نحو البلاد .

---

(١) رواه لنا السيد توفيق السويدي نفسه .

ولما كانت الظروف العالمية الراهنة تستلزم بطبيعتها الاستعداد لمجابهة المشاكل الناشئة عنها ، فقد رأيت ان اترك معالجة ذلك الى مقامكم السامي ، متيحا الفرصة الى وزارة اخرى لتقوم باكمال ما بدانا به . واني اذ اتقدم بكل احترام برفع استقالتي لمقامكم السامي ، اشعر بواجب الشكر للمؤازرة والعطف القيمين اللذين تمتعت بهما وزارتي من لدن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، وسموكم الملكي ، طيلة قيامها بمهمتها .

هذا وابتهل الى الله تعالى ان يوفق الجميع لما فيه خير البلاد في ظل صاحب الجلالة الملك ووصيه الامين .

المخلص المطيع : توفيق السويدي

وقد قبل الامير زيد الاستقالة ـ طبقا للخطة المرسومة ـ فوجه الى السويدي هذا الجواب :

عزيزي السيد توفيق السويدي

تلقيت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٢ ايلول سنة ١٩٥٠م . وفي الوقت الذي اعرب لكم عن اسفي الشديد لتخليكم عن منصب رئاسة الوزارة ؛ لا يسعني الا اظهار فائق تقديري للجهود القيمة التي بذلتموها انتم وزملاؤكم لخير البلاد ؛ في كافة الشؤون ، طيلة مدة ممارستكم الحكم . هذا وارجو ان تستمروا في تدوير شؤون الدولة ريثما يتم تاليف وزارة جديدة .

صدر بموافقة حضرة صاحب السمو الملكي وولي العهد المعظم عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الثاني من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦٩ الهجرية الموافق لليوم الخامس عشر من شهر ايلول سنة ١٩٥٠ الميلادية .

زيد

الاسباب الحقيقية لاستقالة الوزارة

كانت الاسباب التي ذكرها السويدي في كتاب استقالة وزارته ، هي الاسباب الرسمية التي لابد من بسطها لتبرير الاستقالة ، اما الاسباب الحقيقية لهذه الاستقالة فقد جاءت في الصفحتين ٥٠٧ و ٥٠٨ من مذكرات السويدي نفسه وهي بالنص :

« فكاشفت الوصي بما اعانيه من متاعب ، بسبب التشكيلة غير المنسجمة التي تشكلت منها الوزارة في اول تاليفها ، وبسبب مداخلات وزير الداخلية في امور الدولة الخارجة عن صلاحيته ، وتزعمه غير المقبول من حين لآخر ، باصدار الايعازات شبه الآمرة لبعض الوزراء ، وللشكوى التي يبديها لي بعض الوزراء في بعض الاحيان من تصرفات وزير الداخلية صالح جبر ووزير المالية ـ عبد الكريم الازري ـ وكان كل هذا يجعلني اعيد النظر في وضع الوزارة الا انني اريد ان اعرف

سلفا من الوصي ما اذا كان يوافق على حل المجلس في الحال، حتى تجري الانتخابات، وتكمل ، ويجتمع المجلس في دورة اعتيادية في اول كانون الاول المقبل ، حتى ابدّل الوزارة وانتقي من يلزم من الوزراء استعدادا للانتخابات الجديدة ، ولان وزير الداخلية عندما جرت انتخابات فرعية قبل اشهر ، وكانت عديدة وكثيرة ، قد سلك مسلك المسؤول الاول في الحكومة ، وانتقى من اراد من النواب بدافع صلاته الشخصية ، وصداقته ، وانتساب المرشح اليه وغير ذلك ... وقد ايدني الوصي فيما عرضته عليه ، ووافق على حل المجلس بعد العطلة الصيفية . الا ان مشورة خبيثة قد ابديت له فيما بعد ، فزلزلت قناعته في الحل فصار يسوّف ويماطل . ولما وجدته في هذه الحالة افهمته انني زاهد في الحكم ومستعد للانسحاب » اهـ .

تشريع قانون مجلس الاعمار

نصت الفقرة الثالثة من مادة « الشؤون المالية والاقتصادية » من منهاج « الوزارة السويدية الثالثة » على ما يلي :

« الاهتمام بتأسيس مجلس اعماري خاص ، تكون مهمته التعمير والانشاء ، وتمويله بموارد النفط والقروض الخارجية وغيرها ، لتمكينه من تنفيذ مختلف المشاريع العمرانية الرئيسية » .

ولما كانت وزارة السويدي الثالثة اول وزارة فكرت في وجوب الاستفادة من واردات النفط الضخمة لتعمير العراق ، وتنفيذ المشاريع الجبارة التي كانت تحتاج الى المال والاختصاص ، فقد تفضل وزير مالية الوزارة المذكورة الاستاذ عبد الكريم الازري فخص كتابنا بالايضاحات التي تضمنها هذا الكتاب :

عزيزي الاستاذ الفاضل والباحث والمؤرخ الجليل السيد عبد الرزاق الحسني المحترم

بعد التحية والتمنيات الطيبة لكم بالصحة والعافية والتوفيق ، واشارة الى الحديث الجاري معكم حول ما ورد في الجزء الثامن من كتابكم الجليل « تاريخ الوزارات العراقية » ذلك المؤلف الذي اصبح مرجعا تاريخيا لجميع الباحثين ، ومن جملتهم كاتب هذه السطور ، حول وزارة السيد توفيق السويدي الثالثة التي تألفت في ١٩٥٠/٢/٥م ، واستقالت في ١٩٥٠/٩/١٢م ، ابعث اليكم الملاحظات التالية راجيا نشرها في الطبعة الجديدة من كتابكم الآنف الذكر .

لقد لاحظت ان الفصل المذكور اتى على ذكر كثير من الامور الثانوية ، ولم يبرز الانجازات الاساسية الرئيسية للوزارة المذكورة ، تلك الانجازات التي كنت انا المسؤول عنها . ولا اذكر هذا من باب التبجح او التفاخر ، ولكن من باب الامانة التاريخية .

ان الدولة العراقية ، بعد نوالها الاستقلال النسبي ، وقبولها عضوا في عصبة

الامم سنة ١٩٣٢م ، كانت ولا تزال ـ نسبيا لحد الآن ـ تعتبر في الحقيقة والواقع من الدول المتخلفة . وطالما كنت اقول ، سواء في خطبي في مجلس النواب ، او في مقالاتي في الجرائد العراقية ، بأن المهمة الاولى لاية حكومة في دولة متاخرة متخلفة كالعراق ، هي القضاء على التخلف ، واخراج الدولة من بؤرة التاخر ، ووضعها على طريق التطوير والتقدم ، لان الاستقلال السياسي انما تكافح الامم في سبيله ليكون اداة للنهوض ، وان هذه المهمة ـ مهمة التطوير ـ لا يمكن ان تتحقق بواسطة الجهاز الحكومي العادي ، وانما يجب ايجاد جهاز خاص للنهوض بهذه المهمة الاساسية ، التي هي هدف الاستقلال السياسي ، ووضع ايرادات الدولة من النفط ، بالاضافة الى القروض التي تستقرضها الدولة من مختلف الجهات ، تحت تصرف ذلك الجهاز . واؤكد لكم اني عندما وافقت على الاشتراك في « وزارة توفيق السويدي الثالثة » كان الحافز والهدف الاول ، هو تشريع قانون لايجاد هذا الجهاز ، وانجاز بعض المشاريع العمرانية على قدر الامكان ، لاني كنت اعرف ان عمر الوزارات العراقية قصير لا يزيد اعتياديا على عدة اشهر ، ويقل في اغلب الاحيان عن السنة الواحدة ، ولذلك فان الواجب يقضي بأن نسرع ـ قدر امكاننا ـ لانجاز اكبر عدد ممكن من المشاريع المهمة في خلال هذا العمر القصير ، ولا نضيع اوقاتنا في المسائل الروتينية الاعتيادية .

وما ان باشرت عملي في وزارة المالية ، حتى بدأت ، بالتعاون مع الجهاز الاداري الموجود ، في اعداد لائحة قانون مجلس الاعمار . فلما تم اعدادها دفعت بها الى مجلس الوزراء الذي صادق عليها ، واحالها الى مجلس الامة حيث قابلها بالترحاب والتهليل ، وصادق عليها بسرعة فائقة . فأصبحت قانونا برقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠م. وكنت قلت في خطابي الذي قدمت به مشروع القانون لمجلس الامة « اني آمل ان تصبح ميزانية مجلس الاعمار في سنة ١٩٥٢م او سنة ١٩٥٣م مقارنة للميزانية العامة . وكما ترون في اللائحة المعروضة امامكم ، ان جميع ايرادات الدولة من النفط قد سخّرت بموجبها للتعمير والانشاء ، بدلا من ان تصرف كالسابق على الاعمال الروتينية .

وقد كان صدور هذا القانون منطلقا ، بل فتحا مبينا في السياسة الاقتصادية ليس فقط في العراق فحسب ، بل في العالم العربي بأجمعه . فلأول مرة يخصص مائة بالمائة من اهم مورد من موارد دولة عربية ـ واعني مورد النفط ـ لاغراض التعمير والانشاء والتنمية ، وتبديل الاوضاع في الدولة ، ويصبح التعمير والتنمية والقضاء على التخلف الواجب الاول ، والمهمة الرئيسية للحكومة في دولة عربية متخلفة . ولم تمض في الواقع سنتان على تشريع هذا القانون ، حتى تم في سنة ١٩٥٢م تعديل اتفاقيات النفط بين الحكومة العراقية وشركات النفط ، وان جاء هذا التعديل غامطا لحقوق العراق ، كما بينت ذلك في خطابي الذي القيته في المجلس النيابي في وقته ، واصبح في متناول الدولة العراقية المبالغ التي تحتاج اليها لتحقيق النهضة العمرانية الجبارة فيما لو توفرت ـ بعد توفر المال ـ الارادة الواعية ، والعزيمة الصادقة ، والفكر النير ، والتنظيم الكفؤ ، والاشخاص اللائقون لتحقيقها .

واغرب ما يثير الدهشة والاستغراب ، هو ان فكرة الاعمار ، ومجلس الاعمار، قد اقترنت باسم نوري السعيد لدى مختلف المؤلفين والصحافيين ، مع انه لم يكن المسؤول لا عن تشريع قانون مجلس الاعمار ، ولا عن التأكيد على فكرة الاعمار ، واعتبار القضاء على التخلف المهمة الرئيسية للحكومة في الدولة المتخلفة ، ولكن نوري السعيد اعتنق بعد ذلك فكرة الاعمار ، وتبناها في وزاراته المتعاقبة ، وبدا بما سمي باسبوع الاعمار في كل سنة ، حيث كانت توضع احجار الاساس ، وتفتتح المشاريع الاعمارية التي تكون قد اكملت من قبل رئيس الدولة ـ الملك ـ او من ينوب عنه .

ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة ، هو انه بعد صدور القانون ، جرى البحث مع السيدين توفيق السويدي وصالح جبر ، حول الاشخاص الذين يجب ان تتوفر فيهم الصفات والمؤهلات اللازمة لعضوية مجلس الاعمار . وكان من رايي ان يكون عضو مجلس الاعمار من المثقفين ثقافة عصرية واسعة ، لكي يكون على اتصال مستمر بالتيارات الفكرية ، والنظريات والتطورات المستحدثة في عالم الاقتصاد والتنمية والتعمير . وهذا يتطلب الماما بواحدة على الاقل من اللغات الاجنبية الغربية . وعلى هذا يجب ان يرجح لعضوية مجلس الاعمار من كان متخرجا من احدى الجامعات الاجنبية ، ومن طبقة الشبان من ذوي الخبرة والتجارب ، هذا بالاضافة الى الصفات الاخرى المطلوبة كالامانة ، والاستقامة ، والسمعة الطيبة . وقد بينت انه يجب ان لا يكون للاعتبارات السياسية اي تأثير في التعيين لعضوية هذا المجلس ، وليكن مجلس الاعمار على الاقل ـ بالنظر لخطورة مهمته ـ بمنأى عن هذه الاعتبارات السياسية . وقد رشحت ، على سبيل المثال ، السيد علي حيدر سليمان ، او السيد بابا علي الحفيد « وكانا كلاهما من المنطقة الشمالية ، ومن خيرة الشباب الاكراد ثقافة عصرية واخلاقا » وغيرهما . فالسيد بابا علي من خريجي جامعة كولومبيا في نيويورك في الاقتصاد ، والسيد علي حيدر سليمان من خريجي الجامعة الاميركية في بيروت ووزير سابق ، والسيد محمد حديد خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة لندن ووزير سابق ، والدكتور نديم الباجه‌جي من خريجي جامعات بريطانية في شؤون النفط (ولم يكن قد تسلم منصب الوزارة وقتئذ) ، وعبد الامير الازري من خريجي جامعتي كاليفورنيا وميشيغان الاميركيتين في الهندسة ، ومدير الري العام وقتئذ ، ووزير سابق ، والدكتور صالح مهدي حيدر من خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في حامعة لندن ، ومعاون محافظ البنك المركزي وقتئذ وغيرهم. هؤلاء يمثلون نوعية الاشخاص الذين كنت ارغب ان يتألف منهم مجلس الاعمار . ولكني وجدت ان تفكيري هذا يختلف عن تفكير رئيس الوزراء ، وتفكير الاوساط السياسية نافذة الكلمة وقتئذ . وقد قيل لي في وقته ان هذا النوع من الاعضاء ـ وبعضهم لم يكونوا قد تسلموا منصب الوزارة ـ لا يعطون لمجلس الاعمار الوزن السياسي الذي يحتاجه المجلس ، وان كان رئيس الوزراء رئيسه ، ووزير المالية عضوا فيه ، ولا سيما وانه ينفق من المبالغ ما يقارب او يفوق مجموعها مجموع نفقات الميزانية العامة كلها .

واخيرا شعرت انهم يميلون الى تعيين اعضاء من نوع آخر ، ومن وزن سياسي اثقل ـ على حسب تعبيرهم ـ وان لم تتوفر فيهم المؤهلات الفكرية ، والعلمية والشروط اللازمة لاستيعاب فكرة التنمية الحديثة . كما وجدت ان الانكليز ، وكان نفوذهم وقتئذ كبيرا ، ان لم يكن طاغيا في الاوساط السياسية العليا ، كانوا يريدون ان يكون احد رعاياهم عضوا في مجلس الاعمار ، محافظة على المصالح البريطانية ، مما دعا الاميركيين الى ان يصروا بدورهم على ان يكون احد رعاياهم عضوا آخر في المجلس المذكور . وبالنظر لاختلاف وجهات النظر في داخل الوزارة ، وبين اعضاء الوزارة والجهات ذات الكلمة النافذة حول هذا الموضوع بالذات ، وللملابسات الكثيرة الاخرى حول هذا الموضوع ، وحول الاشخاص العراقيين الذين ينسب تعيينهم لعضوية مجلس الاعمار ، فان الوزارة استقالت قبل ان تتمكن من تعيين اعضاء المجلس ، وقبل تنفيذ قانون مجلس الاعمار . واعتقد جازما ان تاليف مجلس الاعمار وموضوع التعيينات فيه كان السبب الرئيسي في استقالة وزارة توفيق السويدي ، حيث ارتؤي ـ حسب ما يظهر ـ ان هذا الموضوع ، وما يكتنفه من ملابسات ، يجب ان تتولى امره وزارة اخرى ، غير وزارة توفيق السويدي . ثم جاءت « وزارة نوري السعيد الحادية عشرة » وكان اول عمل قامت به هو تعيين اعضاء مجلس الاعمار على الشكل الذي تم فيه كما هو معروف .

وخلاصة القول ، اذا ما استعرضنا تاريخ الدولة العراقية بعد دخول العراق عصبة الامم ، فان اهم انجازاتها (اي الدولة العراقية) هو مجلس الاعمار ، وما تحقق على يده من مشاريع انمائية .

وبعد اتمام الخطوات التشريعية لمجلس الاعمار مباشرة ، وتمهيدا لتنفيذ فكرة التصميم الشامل ، اتصلت في سنة ١٩٥٠م بالبنك الدولي للاعمار ، لايفاد هياة من الخبراء في مختلف الفروع ، للقيام بمسح كامل لامكانات العراق الاقتصادية ، ولتقديم مقترحات تساعد الحكومة العراقية ، ومجلس الاعمار ، على وضع نهج اعماري طويل الامد ، لاستثمار امكانات البلد الانتاجية البشرية والمادية وفق شروط ذكرتها في الكتاب الذي وجهته الى البنك المذكور ، وقبل توقيعه استقالت الوزارة ، فصدر الكتاب بتوقيع الوزير الذي اعقبني . واوفد البنك الدولي بعثة الخبراء ، وقامت بالمسح المطلوب وقدمت تقريرها ولكن مجلس الاعما ركان قد اصدر قبل مجيء البعثة منهجا موقتا صادق عليه مجلس الامة واصبح قانونا .

وكما بينت ـ بالنظر لضيق الوقت ، ولقصر عمر الوزارات العراقية ـ قررت ان لا اغرق في الاعمال الروتينية ، فاستدعيت الى مكتبي في وزارة المالية شقيقي عبد الامير الازري ، الذي كان وقتئذ مديرا عاما للري ، ولما تمضي على تاليف الوزارة الا مدة قصيرة ، ورجوت منه ان يخبرني بالمشاريع التي تمت دراستها وتصميماتها ، واصبحت جاهزة لوضعها في المناقصة ، والتي يمكن تمويلها بالاستقراض من بنك الاعمار الدولي ، فقدم لي مذكرة عدّد فيها تلك المشاريع ، وكان في راس القائمة

مشروع الثرثار ، الذي كان قد سبق للبنك الدولي ان اطلع على جميع تفاصيله ، وخرائطه ، وتصميماته ، من الخبراء الذين اوفدهم ، وابدى استعداده لاقراض الحكومة العراقية المبالغ المطلوبة لتمويله . وبالاضافة الى مشروع الثرثار ، تبين لي ان من جملة المشاريع الكاملة الدراسة ، مشروع تعلية بحيرة الحبانية لزيادة سعتها الاستيعابية ، ومشروع سد الرمادي على الفرات ، ومشروع توسيع شط الحلة . وجميع هذه المشاريع كانت قد درستها واعدتها واحضرت تصاميمها دائرة المشاريع الكبرى فيمديرية الريالعامة، برئاسة المهندس البريطاني المستر هيج **Mr. Haig**
وقلت في نفسي لنبدأ بالمشروع الاول ، وهو مشروع الثرثار الذي هو في الواقع مشروعان ، مشروع مكافحة الفيضان ، والذي يأخذ مياه الفيضان من نهر دجلة الى منخفض الثرثار ، وينقذ مدينة بغداد ، وحوض دجلة الجنوبي من الفرق ، ومشروع الارواء الذي يرجع قسما من المياه المختزنة فيه الى نهري الفرات ودجلة . فوجهت كتابا من وزارة المالية ــ مع انها ليست الوزارة المسؤولة عن هذه المشاريع ــ الى سكرتارية مجلس الوزراء طلبت فيه عرض الدور الاول ، او المشروع الاول من مشروع الثرثار بقسميه ــ اي سد سامراء والجدول الموصل من السد الى وادي الثرثار ــ على مجلس الوزراء لاقراره ، وتخويل وزارة المالية مفاوضة البنك الدولي بشأن القرض المطلوب لتمويله . وبعد مرور بضعة أسابيع على تقديم الاقتراح ، رجوت من رئيس مجلس الوزراء الاستعجال في مناقشته واقراره .

وفي هذه الاثناء اخذ البعض يتناول المشروع بالانتقاد في الصحف ، ويصفه بالمشروع الاستعماري ، وانه سيؤدي الى ضياع المياه ، بالنظر لوجود تشققات ونجوات في قعر وادي الثرثار ، والتي ستبتلع المياه التي ستنساب الى هناك ، والتي ستغور في تلك التشققات ، وتذهب ضياعا ، وانه من المستحسن ان لا نقوم بهذا المشروع الذي هو مجرد مشروع لمكافحة الفيضانات ، ونقوم بدلا عنه بمشروع آخر يجمع بين مكافحة الفيضان واختزان المياه لارجاعها الى النهر في الصيف ، لغرض ارواء الاراضي كمشروع « بيخمه » على الزاب الكبير مثلا ــ وقد كان لهذه الكتابات في الصحف تأثير كبير على رئيس الوزراء .

وعندما عاودت الكرة عليه برجاء الاستعجال في اقراره قال لي : ارى ان نتانى في اقرار المشروع ، ولا نخطو خطوة واحدة قد نندم عليها قبل التاكد من صحة المشروع ، ومن انه افضل المشاريع التي يجب ان نقوم بها . ثم اضاف قائلا : اما تقرأ الصحف ؟ اجبته نعم اني اقرأها وانا مطلع على ما كتب فيها . ثم قلت له : لقد ابرقت الى البنك الدولي راجيا ايفاد كبير مستشاريه في شؤون الري الى العراق ، لاعطاء الحكومة العراقية الراي النهائي في هذا الموضوع ، بعد التشاور مع المستر « هيج » رئيس المهندسين والمسؤول سابقا عن دائرة المشاريع الكبرى في مديرية الري العامة ، واصطحابه معه الى بغداد اذا امكن . فاجابني كبير مستشاري البنك الدولي في شؤون الري ببرقية فحواها : انه مطلع على المشروع اطلاعا تاما ، وكان قد تذاكر

مع الذين كشفوه ، ومع الذين قاموا بتصميمه ، ولا حاجة لمجيئه . ويرى ان نسير في تنفيذ المشروع ولا يخامرنا اي شك في نجاحه .

وابرزت البرقية لرئيس الوزراء ، ثم قلت له بعد قراءة هذه البرقية ، وبعد الاطلاع على راي مديرية الري العامة : هل سيبقى سبب للتردد ؟ وفي كل جلسة كان يعرض فيها المشروع كان يؤجل اقراره بداعي افساح المجال للمزيد من درسه والتأكد من صحته . فراجعت مع صالح جبر وقلت له : اني مستاء جدا من هذا التأخير . وهذه المماطلات في اقرار هذا المشروع الحيوي ، الذي يتوقف عليه ليس فقط انقاذ مدينة بغداد من الغرق ، بل حوض دجلة الجنوبي باجمعه ، ولا اعرف في الواقع سببا واحدا للتردد في تحقيق مشروع يعتبر من اقل مشاريع مكافحة الفيضان . واختزان المياه كلفة في العالم ، والذي تساوي كلفته مقدار الخسارة السنوية التي يتكبدها العراق في كل سنة من سني الفيضان ان لم تكن اقل . ثم قلت له : هل اتينا الى الوزارة لممارسة الاعمال الروتينية وللتربع على كراسي الحكم بدون ان نقوم بعمل جدي واحد نافع ، ثم قلت له : اني عازم على الاستقالة ان لم يقر هذا المشروع في الجلسة القادمة ، واني سأبلغ رئيس الوزراء بقراري هذا . اجابني انه يؤيدني ويتضامن معي في الاستقالة ، وانه هو ايضا سيبلغ رئيس الوزراء بقراره هذا . وابلغت رئيس الوزراء بقراري هذا ، وقد تضامن معنا وزراء آخرون .

وكان لهذا التهديد اثره ، اذ اقر المشروع في الجلسة التالية ، كما اقر تخويل وزارة المالية التفاوض مع البنك الدولي للحصول على قرض لتمويل المشروع ، وكذلك عين الوفد الذي تقرر ايفاده لمفاوضة البنك الدولي من السيد علي ممتاز الدفتري رئيسا . والدكتور صالح مهدي حيدر معاون محافظ البنك المركزي عضوا . وجرت المفاوضات في لندن اولا ، ثم في واشنطن . وتعثرت كثيرا بسبب العراقيل التي كان يضعها وفد البنك الدولي ، والتي كان يخبرني عنها تفصيلا برقيا وبرسائل خاصة الدكتور صالح حيدر ، الامر الذي اضطرني لاستدعاء السفير الاميركي في بغداد الى مكتبي في وزارة المالية ، حيث ابلغته انزعاج الحكومة العراقية من تصرفات وفد البنك الدولي ، وقلت له : هذا اول قرض من البنك الدولي تحاول الحصول عليه دولة عربية لمشروع ناجح لا غبار عليه بتاتا ، بشهادة كبير مهندسي البنك الدولي في شؤون الري . فوافقني على رأيي ووعدني بالتوسط لتذليل الصعوبات وقد تذللت فعلا .

وهكذا تم عقد القرض ، بعد ان قبلت الحكومة بشرط لم يكن من السهل قبوله. وهو وضع ايراداتها من النفط ضمانا للقرض ، وقد قبلنا بهذا الشرط لاننا كنا عازمين على الايفاء بتعهداتنا مهما كانت الظروف ، وقد عرضت لائحة قانونية تضمنت القرض البالغ ١٢،٨٠٠،٠٠٠ دولار وشروطه على مجلس الوزراء فاقرها ، ثم عرضت على مجلس الامة الذي اقرها واصبحت قانونا برقم ٥٤ وتاريخ ١٩٥٠م. وقد قام مجلس الاعمار بعد تاليفه بتنفيذ المشروع ، فاعلن مناقصته واحيل بناء السد على شركة « زبلن » الالمانية ، كما احيل حفر القناة الموصلة بين السد ووادي الثرثار على

شركة « بلفور بيتي » . ونظرا لتدفق واردات النفط على مجلس الاعمار بمبالغ كبيرة ، فلم تبق حاجة القرض الذي لم يسحب الا قسم منه سدد بعد ذلك . وقد تم افتتاح المشروع وكنت من بين الذين حضروا حفلة الافتتاح .

وفي صبيحة احد ايام الربيع في سنة ١٩٥٦م ، عندما كانت مياه الفيضان تتدفق على وادي الثرثار ، جاءني نداء هاتفي الى داري من نوري السعيد يسالني : هل تريد ان تشاهد مياه الفيضان تتدفق الى منخفض الثرثار باعتبارك الشخص الذي كان له الدور الاكبر في دفع هذا المشروع وتنفيذه ؟ اجبته : اكون مسرورا جدا . قال : اذن ادعوك لركوب طائرة هيليكوبتر ستكون تحت تصرفك وفيها ثلاث مقاعد ، وسأدعو صديقك الدكتور فاضل الجمالي ، واحد اعضاء مجلس الاعمار ، وليكن عبد الجبار الجلبي ، وستكون الطائرة في انتظاركم في معسكر الرشيد في صباح اليوم التالي .

وفي صباح اليوم الثاني ركبنا ثلاثتنا الطائرة من معسكر الرشيد ، وكانت بقيادة الطيار يوسف عزيز ، وطارت بنا الى سامراء ، حيث نزلنا وامضينا وقتا قصيرا تحدثنا خلاله مع المهندس البريطاني المقيم ، كما تناولنا طعام الافطار ، ثم طرنا من هناك وحلقنا فوق السد ، ثم فوق وادي الثرثار ، وشاهدنا المياه تنساب اليه لاول مرة في التاريخ ، وتنحدر الى قعر الوادي بما يشبه الشلالات . وبعد ان تمتعنا بهذا المنظر الرائع ، توجهنا الى معسكر الحبانية ، حيث نزلت الطائرة . وبعد ان قضينا هناك مدة ساعة للراحة وشرب الشاي ، طرنا راجعين الى معسكر الرشيد . وكانت في الواقع سفرة ممتعة جدا ، كما كانت التفاتة لطيفة من نوري السعيد الذي بادرت الى شكره في اليوم التالي على دعوته اللطيفة .

وقد كان المفروض ، حسب تقديرات دوائر الري ، ان لا يمتليء منخفض الثرثار الذي تبلغ مساحته حوالي الفي ميل مربع ، والذي ينخفض قعره عن مستوى سطح البحر بستة امتار ، والذي تتراوح سعة استيعابه بين ٧٥ و ٩٠ مليار متر مكعب من المياه ــ اي اوسع من بحيرة ناصر التي تكونت خلف السد العالي ــ ولكن تعاقب الفيضانات العالية سنة بعد اخرى في خلال الستينات ، ملأ البحيرة بسرعة مدهشة. ففي اوقات الفيضانات العالية كان سد سامراء يصرف تسعة آلاف متر مكعب من المياه الى منخفض الثرثار ، في حين كان يصرف الى نهر دجلة سبعة آلاف متر مكعب في الثانية .

لقد انقذ هذا المشروع بغداد وسائر القسم الجنوبي من حوض دجلة من الغرق مرات عديدة ، وجنب العراق في كل سنة خسارات تفوق كلفة المشروع النهائية ــ التي كانت حسب ما اعتقد حوالي اثني عشر مليونا من الدنانير ــ اضعافا مضاعفة. كما مكن بغداد ــ وهذا من اعم فوائد المشروع ــ ان تتوسع هذا التوسع المدهش شرقا ، وشمالا ، وجنوبا ، بتهيئة الاراضي السكنية التي اصبحت آمنة نهائيا من الغرق .

وامتلاء المنخفض فرض على المسؤولين المبادرة ألى الشروع بالمرحلة الثانية من المشروع لتفريغ المياه الزائدة من بحيرة الثرثار في نهر الفرات اولا ، ومن ثم في نهر دجلة ، لفسح المجال لملء البحيرة مجددا بمياه الفيضانات حفظا لبغداد وحوض دجلة الجنوبي من الغرق ، وثانيا للاستفادة من قسم من المياه المخزونة لاغراض الري . وفي سنة ١٩٧٠م، حسب ما اعتقد ، تقرر الشروع بمشروع شق قناة تربط بين بحيرة الثرثار ونهر الفرات جنوبي مدينة الفلوجة ، وبالقرب من مقاطعة الرضوانية ، واعتقد انها ستتم في خلال سنة ، وقد يعقبها في المستقبل ـ اذا دعت الحاجة ـ شق قناة اخرى تربط بين البحيرة الضخمة ، ونهر دجلة جنوبي الطارمية شمالي بغداد ، لتفريغ قسم من مياه البحيرة في نهر دجلة عند الحاجة ، علما بأن كمية محدودة من مياه البحيرة يمكن استرجاعها ، وباقي المياه في القسم الواطي من البحيرة لا يمكن استرجاعها .

وبعد اكمال قرض الثرثار ، وجهت وزارة المالية كتابا الى مجلس الوزراء ـ لا اتذكر تاريخه ورقمه ـ طلبت فيه موافقة المجلس على تخويل وزارة المالية مفاوضة البنك الدولي حول عقد قرض لتمويل مشروع سد الرمادي ، وتوسيع شط الحلة. وقبل ان يبت المجلس في الاقتراح استقالت الوزارة .

اما مشروع تعلية بحيرة الحبانية لزيادة قدرتها الاستيعابية الى ثلاث مليارات ونصف مليار متر مكعب من المياه ، فبالنظر الى ان المبلغ لم يكن ضخما ويمكن تداركه محليا ، وبالنظر لان قسما كبيرا من هذا المبلغ سيكون انفاقا محليا ، لذلك رايت ان استقرض هذا المبلغ من المصارف المحلية ، فاستدعيت مدراء المصارف الى مكتبي في وزارة المالية ، وقلت لهم سأقترح على مجلس الوزراء استصدار مرسوم لاعفاء فوائد القرض من ضريبة الدخل ، اذا وافقتم على المساهمة فيه، وذلك تشجيعا للمساهمين في القرض ، فوافقوا حالا ، وتقدمت بالاقتراح الى مجلس الوزراء فوافق على استصدار المرسوم الذي صدر (مرسوم رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٠م) وهكذا تم تأمين المبلغ المطلوب لتعلية سدود بحيرة الحبانية لزيادة قدرتها الاستيعابية لحد ثلاثة مليارات ونصف مليار متر مكعب من المياه التي تختزن في البحيرة لارجاعها الى نهر الفرات في الصيف ، لتامين المياه اللازمة للزراعة الصيفية في حوض نهر الفرات .

ومن المشاريع المهمة التي رايت ان اسرع بها ، مشروع تأسيس شركة التامين الوطنية . لقد كان العراق متخلفا مهملا لهذا النوع من النشاط الاقتصادي ، بدون سبب ولا عذر مقبول ، وقد وجدت ان خطوات كانت قد قطعت في هذا السبيل في وزارة المالية قبل مجيئي اليها ، فعجلت في اعداد اللائحة القانونية ، ودفعت بها الى مجلس الوزراء الذي وافق بدوره عليها واحالها الى مجلس الامة ، الذي قابلها بالترحاب ، وصدرت بقانون تأسيس شركة التامين الوطنية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٠م وكانت فاتحة عهد لمشاريع اهلية مماثلة .

ترون من هذا اني لم اتطرق لذكر اي من الشؤون الروتينية الاعتيادية ومنها .

على سبيل المثال ، معالجة وضع الخزينة العامة ، وهو الموضوع الذي دعيت للاشتراك في الوزارة من اجل معالجته . وقد نجحت في معالجته نجاحا باهرا . ولا اريد الدخول في مناقشته لانه امر اعتيادي يفترض في كل وزارة ان تعالجه اذا ارادت ان تقوم بمهمتها كما يجب ، كما لم اتطرق الى شؤون اخرى خطيرة حدثت في عهد الوزارة المذكورة ، لانها على خطورتها ، امور تطرا في عهد كل وزارة .

واقتصرت في كتابي هذا فقط على ذكر المشاريع البارزة التي ستترك اثرها في تاريخ هذه الحقبة ، بل ستتميز بها هذه الحقبة من تاريخ العراق ، اعني مجلس الاعمار ومشاريع التنمية المهمة في مختلف الميادين . ولا حاجة لاستعراض المشاريع التي انجزها مجلس الاعمار ، فهذا موضوع واسع جدا يحتاج الى بحث خاص ، ولا الى المناهج الاعمارية التي وضعها المجلس المذكور . ويكفي ان نذكر على سبيل المثال مشروع دوكان على الزاب الصغير ، الذي يختزن ستة مليارات وثمانمائة مليون متر مكعب من المياه ، وسد دربندي خان على نهر ديالي ، الذي يختزن اربعة آلاف وثلثمائة مليون متر مكعب من المياه ومشاريع تصريف المياه ، ناهيك بالمعامل الكثيرة الى غير ذلك ، وتفضلوا بقبول فائق المحبة والاحترام .

بيروت ٥ آب ١٩٧٤ عبد الكريم الازري

الوزارة السادسة والاربعون :

٣ ذي الحجة ١٣٦٩ — ١٨ شوال ١٣٧١
١٥ ايلــول ١٩٥٠ — ١٠ تمــوز ١٩٥٢

الوزارة السعيدية الحادية عشرة

اعتاد السيد نوري السعيد ان يتولى المسؤولية في العراق ، كلما اشتدت الحاجة الى اجراءات سريعة ، او القيام بعمل خطير . وتاريخ وزاراته الاربع عشرة التي الفها في اوقات مختلفة خير شاهد على ما نقول . ففي ايام وزارتيه الاولى والثانية (١٩٣٠ — ١٩٣٢ م) تم عقد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م التي انهت الانتداب البريطاني في العراق على صورة رسمية، ودخل العراق بموجبها عضوا في عصبة الامم وفي عهد وزاراته الثالثة والرابعة والخامسة (١٩٣٨ — ١٩٤٠م) قضي على المؤامرة المزعومة عن محاولة قلب نظام الحكم في البلاد ، وولي الامير عبد الاله منصب الوصاية على الملك فيصل الثاني الذي فجع العراق بمصرع ابيه في ليلة الرابع من نيسان سنة ١٩٣٩م ، في ظروف اوجبت القيل والقال . وفي ايام وزاراته السادسة والسابعة والثامنة (١٩٤٢ — ١٩٤٥ م) اكره العراق على الانضمام الى الدول الديمقراطية ، واعلن الحرب على دول المحور الثلاث (المانية — ايطالية — اليابان) وفي عهد وزارته التاسعة اجريت الانتخابات العامة وفق قانون الانتخاب الجديد رقم ١١ لسنة ١٩٤٦م. وفي ايام وزارته العاشرة كوفحت الشيوعية بصرامة ، واعيدت هيبةالحكومة الى سابق عزها . وفي العامين ١٩٥١ و ١٩٥٢م كانت ايران تغلي كالمرجل بسبب تأميم نفطها ، وكانت مصر معرضة لخطر احتلال بريطاني جديد ، وكانت امام العراق مشكلة تسوية قضاياه النفطية على اساس مبدأ المناصفة المعروف ، فاذا بالسعيد (١) يدعى الى تأليف الوزارة للمرة الحادية عشرة فيوجه اليه الوصي كتاب الاسناد الآتي :

وزيري الافخم نوري السعيد — رقم ٥٨٧

بناء على تقديم فخامة السيد توفيق السويدي استقالته من رئاسة الوزراء وقبولنا اياها ، بعد اخذ موافقة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم التحريرية ، ونظرا لما نعهده فيكم من الدراية والاخلاص ، فقد قر راينا ان نعهد

---

(١) يقول الاستاذ خليل كنه في ص ١٢٨ من كتابه « العراق امسه وغده » ان الوصي كان قد طلب الى نوري السعيد اشراك السيدين : صالح جبر وتوفيق السويدي في وزارته ، فلما عرض السعيد على صالح منصب وزير الخارجية اعتذر (صالح) عن ذلك ، وطالب بان يكون وزيرا للداخلية . فاجابه السعيد بانه سيتولى هو هذا المنصب بالوكالة . وعرض عليه نيابة رئاسة الوزراء فرد صالح بالقبول ، على ان يدخل معه السيد عبد المهدي، ولكن نوري اعتذر عن ذلك، ولم تبق حاجة لمفاتحة السويدي بالاسهام في وزارته.

اليكم بتاليف الوزارة على ان تنتخبوا زملائكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر بموافقة حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ، عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم الثالث من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦٩ هـ ، الموافق ليوم الخامس عشر من شهر ايلول سنة ١٩٥٠م .

« التوقيع » زيد

وتالفت الوزارة في الرابعذي الحجة ١٣٦٩ هـ والسادس عشر من ايلول ١٩٥٠م من :

١ ــ نوري السعيد : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للداخلية بالوكالة .
٢ ــ ماجد مصطفى : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
٣ ــ حسن سامي : وزيرا للعدلية .
٤ ــ خليل كنه : وزيرا للمعارف (١) .
٥ ــ شاكر الوادي : وزيرا للدفاع ، ووكيلا لوزارة الخارجية .
٦ ــ ضياء جعفر : وزيرا للاقتصاد .
٧ ــ عبد الوهاب مرجان : وزيرا للمواصلات والاشغال، ووكيلا لوزارةالمالية.

كلمة لرئيس الوزراء

كانت اول كلمة نطق بها رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار هي :

« ارجو ان ترفعوا آيات شكري واخلاصي الى المقام الاسمى ، على ما شرّفني به من اعتماد للاضطلاع بالمسؤولية . واني لن ادخر وسعا لاداء هذه المهمة الدقيقة ، وانا مزود باعتماد العرش وثقة الامة » ثم التفت الى كبار الموظفين فقال :

وانتم ايها الاخوان الذين وضعتكم الدولة على راس دوائرها ومصالحها ، لا اشك انكم تشعرون دائما بعظم التبعة التي تتحملونها . ومع ذلك فاني اود ان اوجه انظاركم الى ضرورة العناية بمراعاة احكام القوانين والانظمة ، والعمل للنهوض بالوضع الاقتصادي ، وتوفير العيش في المملكة ، وتطبيق العدل والمساواة التي تعتبرهما

---

(١) كان السيد خليل كنه احد اقطاب حزب الاستقلال المناوىء لسياسة السيد نوري السعيد الممالئة للانكليز ، وكان ذات يوم جالسا في غرفة المحامين في بناية الحاكم يهاجم تلك السياسة بعنف ، واذا بالسيد جميل عبد الوهاب ، احد الوزراء المصاهرين للسيد السعيد ، يرد على كنه هجومه ، ويسمعه بعض الكلمات النابية ، واذا بهذا ينتفض غيظا ويقول :

والله لاصاهرن نوري السعيد واكونن وزيرا مثلك . وبعد ايام طلب السيد خليل كنه يد كريمة السيد عبد الهادي العسكري ، عم عقيلة السيد نوري السعيد ، ويخرج على « حزب الاستقلال » ليصبح وزيرا مزمنا له صولاته وجولاته ، ثم يتهم زملائه الاستقلاليين بالعهر السياسي ويسمعهم ناحش القول وبذيئه .

الحكومة اهم شيء تهدف اليه في سياستها الداخلية ، كما احثكم على النشاط والتروي في العمل . واني واثق بانكم ستتبعون هذه الوصايا ، وتسعون الى رفع شان الحكومة بخطوات واسعة . والله أسأل ان يوفقنا لخير الامة تحت ظل صاحب الجلالة الملك المفدى فيصل الثاني ، وصاحب السمو الملكي الوصي الامين .

خلاصة منهاج الوزارة

وبعد ان فرغ رئيس الوزراء من مراسيم الاستيزار ، وعاد زملاؤه من البلاط الملكي ، حيث قابلوا نائب الوصي ، عقد مؤتمرا صحفيا حضره مراسلو الصحف ، ووكالات الانباء ، الى عدد من الصحفيين والمراسلين ، واعلن فيه انه يود ان يلخص منهاج وزارته بهدفين رئيسين : هما البدء بالاعمار والانشاء ، وجعل الادارة محبوبة من قبل الشعب .

ونظرا لاهمية هذا البيان ، الذي يرسم الخطوط الاساسية لمنهاج الوزارة ، فقد آثرنا اثباته هنا تمشيا مع الخطة التي رسمناها لتاريخنا الكبير . قال الرئيس في مؤتمره :

اخواني : اظن انكم مطلعون على اتجاهي منذ مدة غير قصيرة ، وعلى مسعاي لتوحيد الصفوف في البلد ، ورفع الفجوات بين اخواننا العراقيين ، والسعي لجعل اخواننا المواطنين يبذلون جهودهم لخدمة البلد ، ورفع مستواه ، وخدمة ابناء هذا الشعب .

وهذا البلد ــ كما تعلمون ــ حديث عهد ، ومهما بلغ من العمر ، فلا يقاس بالامم والحكومات التي مر عليها مئات السنين ، واختبرت الحياة والعالم . فاذا ظهرت منا نواقص مهما تكن الاسباب والدواعي ، فهي نتيجة قلة اختبار الحياة الدولية ، والمسؤوليات الثقيلة التي تتطلب من الرجال في تولي اعباء حكم دولة مستقلة حديثة عهد ، والقاء اللوم على جهة معينة اظنه امرا مغلوطا .

قد يكون بين ابناء البلد نوابغ ، ورجال ذوو كفاءات ، اكثر من الذين ظهروا الى الآن ، ولا بد ان يظهر هؤلاء الرجال عن الطريق الاعتيادي ، لا عن الطريق غير الاعتيادي .

ولا بد انه لفت نظركم ان تأليف هذه الوزارة بشكلها الحاضر ، وفيها عدد غير قليل من الوزارات بالوكالة ، وهذا دليل على اني سأبذل ايضا جهدا غير قليل ، لجعل الوزارة ترضى عنها الاكثرية في هذه البلاد ، ولا استطيع ان ارضي الجميع ، وان كنت اتمنى هذه الامنية .

هذا فيما يختص باتمام الوزارة ، وجعلها مرضية من الاكثرية ، وسابذل كل جهدي لاجل تأليفها على هذا الشكل .

اما فيما يختص بمنهج الوزارة ، فلا استطيع في الوقت الحاضر ان ابين لكم الا امرين هامين ، سيكونان اساس عمل الوزارة الحاضرة ، والتي تتكوّن بعدها ان شاء الله بالمساعي التي ابذلها لجعل هذه الوزارة قومية ائتلافية على قدر ما استطيع .

هذان الامران هما البدء بالاعمار والاشغال ، وتحسين الوضع الاقتصادي في البلد ، قبل كل شيء . فالاموال قد تهيات باذن الله ، بعد مساعي بذلت من قبل عدة وزارات سابقة ، وانا كما اظن تتذكرون كنت احد الساعين لتهيئة المال في زمن وزارتي السابقة ، ومدة الوزارة التي استقالت . واني ساشرع قبل كل شيء بهذا العمل ، لان البطالة يجب ان نستاصلها ساعة اقدم ، وصرف الاموال في البلاد لجعل الحركة التجارية والوضع الاقتصادي بشكل مرضي .

والاساس الثاني اني سأستهدف ، على قدر ما استطيع ، وما وهبني الله من قوة ، لجعل الادارة محبوبة من قبل اهل البلاد ، وجعل الموظفين في الادارة يفهمون انهم موظفون لخدمة هذا الشعب ، ولجعل الحق والعدل فوق كل شيء . فهذان الاساسان سيكونان اساس منهاج الوزارة الحاضرة . اما الامور الاخرى فتأتي بعد ، او بمعنى آخر سنلتفت اليها بشكل اعتيادي لا نبالغ فيه ولا نكذب على احد .

وقد تسالون عن علاقتنا مع الدول المجاورة ، وعلاقتنا مع الدول العربية ، ومع الجامعة العربية ، فهذا امر اعتيادي لا يستحق السؤال لاني اعتقد انه لا توجد حكومة لا تتفق على هذه الامور ، ولكن مركز الثقل لعمل الوزارة الحاضرة هو الامران اللذان تطرقت اليهما .

وانا كما تعلمون اتصل بالصحفيين من وقت لآخر ، وربما انتقدت لكثرة اتصالي بالصحفيين ، فاتصالي بالصحفيين سيكون ان شاء الله كلما سنحت الفرصة ، وكلما وجدت وقتا ، واتمنى ان لا تنشروا خبرا يتعلق بالامور الداخلية ، قبل ان تسألوا الدوائر المختصة ، واني ساوعز للدوائر بأن تتساهل واياكم باعطاء المعلومات الضرورية عن امور الدولة كلما تسالون عنها .

هذا كل ما اريد ان اقوله واتمنى من الله ان تكونوا عناصر طيبة لخدمة هذه البلاد عن طريق التعبير لا عن طريق غير مستحب واشكركم .

افتتاح مجلس الامة

صدرت الارادة الملكية المرقمة ٧٥٦ لسنة ١٩٥٠م ، بدعوة مجلس الامة الى عقد اجتماعه الاعتيادي الثالث ، من دورته الانتخابية الثانية عشرة ، في يوم ٢ كانون الاول ١٩٥٠م ، لان اليوم الاول من هذا الشهر صادف عطلة رسمية . فاجتمع مجلسا الاعيان والنواب في اليوم المذكور ، ودام اجتماعهما الى نهاية ٣١ ايار ١٩٥١م، فعقد مجلس النواب خلال هذه المدة (٥٨) جلسة كانت جلستان منها سريتين . اما مجلس الاعيان فعقد خمس عشرة جلسة . وكان النواب انتخبوا الدكتور محمد فاضل الجمالي رئيسا لمجلسهم ، بينما انتخب الاعيان السيد جميل المدفعي رئيسا لهم . وفيما يلي :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب !

باسم الله تعالى نفتتح مجلسكم العالي ، مستمدين منه العون والتوفيق .

لما انتهت الحرب العالمية الاخيرة ، ارتقب العالم ان تتحسن العلاقات الدولية على اسس العدل والمساواة ، وان تعقد بين الدول المتحاربة معاهدات سلم تحول دون اثارة بركان حرب ثالثة ، وتجنب البشرية الويلات والبؤس والشقاء ، غير انا نجد ـ برغم مرور عدة سنوات على عقد الهدنة ـ ان المفاوضات بين الدول ذات الشان لم تتقدم لضمان السلام ، وان التوتر والاضطراب في الموقف العالمي يزداد تعقدا وارتباكا مما يجعل السلام مهددا بالاخطار .

وبينما كان الشرق العربي يامل ان تتطور وتتغير علاقاته المستندة الى معاهدات قد نفذت اغراضها ، واصبحت منافية لروح ونصوص ميثاق هيئة الامم المتحدة ـ التي تألفت عقب الحرب العالمية الثانية لنشر نعمة السلام ، وتحقيق المساواة والعدل بين الشعوب الكبيرة والصغيرة على حد سواء ـ اذ به يصدم في آماله ، وتسلط عليه شرذمة لا تعرف الا الشر والعدوان ، ويعتدى على قطر من اقطاره يعتبره العرب من اعز بلادهم واقدسها .

ان هذه الاخطار العامة والخاصة المحيطة بنا ، تحتم علينا ان نتداول الراي مع شقيقاتنا الدول العربية لايجاد حلول وخطط يتفق عليها ازاء هذه الاخطار ، تهدف الى ضمان سلامة بلادنا ، وتحقيق رغبات شعوبنا العربية وامانيها .

أيها السادة ! ان علاقاتنا مع الدول الصديقة والمجاورة قائمة على المودة والتعاون الوثيقين .

ان حكومتنا قد اولت الناحية الادارية من شؤون البلاد عناية خاصة ، وهي ساعية لاحلال ذوي الكفايات في المناصب الادارية ، وتثبيت الادارة على دعائم العدل . وقد انشات مجلس تمييز لتدقيق الاحكام الجزائية التي تصدرها السلطات الادارية تحقيقا العدالة ، وسترفع الحكومة لائحة قانونية الى مجلسكم الموقر لتعديل نظام دعاوى العشائر . وقد اهتمت حكومتنا بتنفيذ احكام قانون الادارة المحلية تنفيذا شاملا ، توخيا لانعاش شؤون المملكة وتقدمها ، بعد ان لوحظ ان الادارة كانت تطبق صلاحياتها المستمدة من هذا القانون على صورة ضيقة ، وتحصرها غالبا في شؤون الامن والاراضي ، جاعلة المركزية الهدف الاول في الادارة ، مع ان القانون جعل للادارة المحلية كيانا خاصا ، ومنحها صلاحيات واسعة تمكنها من القضاء على الارتباكات ، وتساعد على رفع مستوى العيش ، والتغلب على البطالة ، ولهذه الغاية أعادت الحكومة فعلا الى الادارة المحلية والبلديات المبالغ المخصصة لها ، وشرعت الادارات المحلية والبلديات في اعمال التعمير ، والانشاء ، الامر الذي مكن تلك الادارات من الشروع في تطبيق مناهجها الانشائية .

وحكومتنا مهتمة بحسم مشكلة اراضي المنتفك ، التي لم ترتكز حتى الآن على اصول تصون الحقوق . وقد شرع في اعداد لائحة قانون يضمن صيانة الحقوق،ويزيل الارتباكات ، وستعرض هذه اللائحة الى مجلسكم العالي ، كما انها مهتمة بحسم مشكلة اراضي العمارة بصورة تؤمن الحقوق .

ومن اهداف حكومتنا توجيه التعليم في مختلف مراحله ، توجيها يتمشى مع النهضة الثقافية ، وينسجم مع حاجات المملكة . وهي معنية بفتح ابواب التعليم الابتدائي للجميع ، ومهتمة بتنويع التعليم الثانوي . وهي ناظرة الى المعلمين بتشريع قانون خدمتهم ، والعناية بتدريبهم ، وتهيئة الاخصائيين والاساتذة من بين العراقيين، وقائمة بتشريع لائحة قانون الجامعة العراقية .

ايها السادة ! ان الحكومة معنية بالجيش عناية خاصة لتنظيمه ، وتدريبه ، وتسليحه ، بما يتفق وروح التطور في الجيوش الحديثة . وهي مصممة علىاستكمال جميع نواقصه وحاجاته من حيث العدة والعدد ، ورفع مستواه الى الحد اللائق . كما انها مستمرة في ايفاد البعوث الى الخارج ، للاطلاع على احدث النظم التدريبية ، بغية تطبيقها في سبيل اعداد جيش كفؤ لصيانة امن البلاد وسلامتها . كما انها جادة في تأمين رفاه الجندي وراحته . هذا وقد حققت الحكومة فعلا تجهيز الجيش بالالبسة ، وحاجاته المماثلة الاخرى ، من المعامل الوطنية .

ومن اهداف الحكومة : العناية بتوسيع نطاق النشاط ، والترفيه الاجتماعي ، وتعديل قانون العمال ، تعديلا يضمن رفاههم ، وتأسيس شعبة خاصة للترفيه الاجتماعي ، على ضوء توصيات خبراء الامم . وهي قائمة بتشييد دور جديدةللعمال، وتوسيع المستشفيات ، ورفع مستوى الاطباء ، والتغلب على الامراض والاوبئة ، وانتاج بعض الادوية المحلية ، والاستفادة من نتائج المؤتمرات الصحية الدولية التي اشترك فيها العراق . وقد تم فعلا انشاء مستشفى جديد للرمد ، وعشرة مستوصفات ، ومختبر للامراض الزهرية والبجل ، كما تم تأسيس مستشفى للامراض الصدرية .

ومن بواعث اغتباطنا ان تزداد الثقة والطمأنينة بالقضاء . وان حكومتنا دائبة على تطبيق الخطط التي ترمي الى ذلك ، ساعية للنهوض بالمحاكم الى مستوى ارفع، وتزيد كفاية المؤسسات القضائية عن طريق حسن اختيار الحكام والقضاة ، والترفيه عنهم . وهي جادة في انجاز مشروع القانون المدني ، وقانون الشركات التجارية ، وسترفع لائحتي هذين القانونين الى مجلسكم العالي . وهي قائمة بانجاز مشروع قانون تأسيس مجلس الدولة ، وانجاز أعمال التسوية .

وتعنى حكومتنا عناية خاصة باعمال الري ، وتوسيع شط الحلة لتوفير المياه لمنطقة الدغارة ، وعفك ، والديوانية ، ويتقدم العمل باطراد في شط الشامية لاحياء منطقة غماس ، وتسير الاعمال في انشاء السدود وتحكيمها دفعا لاخطار الفيضان ، ووقاية البصرة من الغرق . وهي مهتمة بتنفيذ مشروع شامل لتدريب العراقيين

تدريبا فنيا ، مع زيادة البعوث الى الخارج ، بغية احلال العراقيين محل الاجانب في السكك الحديدية ، والميناء . وهي دائبة على دراسة مشاريع الري الكبرى لتكون جاهزة للعمل فيها من قبل مجلس الاعمار الذي تالف لتحقيق الاهداف والاعمال المثمرة ، التي من شأنها احياء مرافق البلاد وانماء ثروتها .

أيها السادة ! ان حكومتنا قد اتخذت الخطوات اللازمة لتوسيع الانتاج الزراعي. وقد فتحت فعلا ابواب المعهد الزراعي العالي للطلاب ، وهي جادة في تعميم استعمال الآلات الحديثة ، وقد وضعت الاسس لتوسيع الملكية الصغيرة ، وهي مجتهدة في انماء الصناعات الوطنية ، والتغلب على الخلافات القائمة بينها وبين شركات النفط ، بصورة تضمن الحصول على حقوقها . كما وانها عازمة على اخراج مصفى النفط الى الوجود ، تسهيلا لتجهيز الزراع واصحاب وسائط النقل الحكومية ، ومحركات توليد الكهرباء ، والمصانع والمعامل بالوقود باسعار الكلفة .

والحكومة جادة في تنظيم ميزانيتها ، مراعية في ذلك الاسس التي تضمن التوازن ، آخذة بنظر الاعتبار تخصيص الاعتمادات الضرورية لرفع مستوى الحياة من جميع نواحيها . وهي عازمة على بحث الاصول التي بنيت عليها الضرائب وتعديلها. بما يحقق المساواة والعدالة ، وانها تولي اهتمامها لتشييد دور سكنى عصرية ، وتمليكها لذوي الرواتب الصغيرة من الموظفين ، وذوي الدخل القليل ، والطبقة المتوسطة من ابناء البلاد . وبما ان قانون الملاك لم يعد ملائما للظروف الحاضرة ، فقد اعدت الحكومة لائحة قانونية جديدة ، روعي فيها توسيع درجات الموظفين .

أيها السادة ! ان التوتر العالمي يحتم علينا التعاون لتامين سلامة البلاد وخدمتها، وان نسارع الى تحقيق الرغبة في النهوض بها ، واتمام النواقص ، ورفع مستوى العيش من جميع نواحيه ، والمبادرة الى تعمير البلاد ، وانماء خيراتها بتوفير الانتاج . واقرار العدالة ، وتثقيف الشعب ، والقيام بكل ما من شانه رفع مستوى المجتمع العراقي ماديا وادبيا . وان جمع كلمة الرجال العاملين لاصلاح المجتمع يتوقف عليه تضافر الجهود ، وتطبيق الاهداف التي اشرنا اليها والتي هي اهداف جميع المخلصين .

وترى الحكومة ان تعالج أمور الدولة باجمعها معالجة حكيمة ضمن الخطط العامة التي رسمها لنا باني كيان العراق وباعث مجده فيصل بن الحسين .

وفي الختام أسال الله تعالى ان يسدد خطواتكم ، وان يوفقنا جميعا الى ما فيه خير البلاد تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم .

وفاة الملكة عالية

« كانت حضرة صاحبة الجلالة الملكة عالية المعظمة قد اصيبت منذ عدة اشهر بورم من النوع السرطاني في أسفل البطن ادى الى انسداد في الامعاء ، فاجريت لجلالتها

عملية اولية مستعجلة لرفع هذا الانسداد ، اردفت بعملية ثانية ، وذلك بعد مرور ثلاثة اسابيع لاستئصال الورم ذاته ، الا انه تبين مع الاسف استحالة هذا الاستئصال، واستشير اشهر الاطباء لمعالجتها وانقاذ حياتها الغالية ، الا ان الارادة الالهية شاءت ان تفشل كل تلك الجهود والمحاولات ، وقد تحملت جلالتها آلام المرض ومتاعبه برباطة جأش وايمان صادق ، وكان صبر جلالتها باعثا للاعجاب . وقد ساءت صحة جلالتها في الايام الاخيرة ، واستولى عليها الهزال تدريجيا ، الى ان اختارها الله لجواره ففاضت روحها الطاهرة صباح هذا اليوم المصادف ١١ ربيع الاول ١٣٧٠ و ٢١ كانون الاول ١٩٥٠م في الساعة التاسعة والدقيقة العشرين في هدوء وسكينة » اهـ (١) .

الدكتور دكسن فيرت ، الدكتور هاشم الوتري ، الدكتور كمال السامرائي ، الدكتور هادي الباجه جي ، الدكتور مهدي فوزي .

هذا هو نص التقرير الرسمي الصادر عن وفاة الملكة . وفي الواقع ما كاد نبأ وفاتها يذاع في الناس ، حتى فاضت قلوب الامهات والفتيات بالحزن ، فتجاوبت اصداء النحيب والبكاء ، وارتسم الالم على وجوه الرجال والشباب ، وانطلقت عبارات التفجع تتردد على كل لسان ، ولا سيما بعد البلاغ الذي القاه الوصي بنفسه ، ونعى فيه شقيقته ، وشكر الشعب العراقي فيه « على ما ابداه طيلة مدة مرض جلالتها من شعور نبيل واخلاص » .

وقد حضر الملك عبدالله من عمان بنفسه لمشاركة العائلة حزنها ، وجرت حفلة الدفن في المقبرة الملكية ، في اليوم التالي باحتفال رسمي ، ونكست الاعلام فوق القصور الملكية ستة اشهر ، وفوق المباني الحكومية اربعين يوما ، واقيمت المآتم والمناحاة ، وامطر البرق وابلا من برقيات التعازي من جميع انحاء العالم ، وظلت وفود الاقضية والالوية تترى على العاصمة شهرا كاملا لمواساة العائلة المالكة احزانها .

والحق ان الحكومات العراقية المتعاقبة بذلت جهودا مخلصة لانقاذ حياة ملكة البلاد فاستعانت باشهر الاطباء لمعالجتها ، واستقدمت خيرة الحكماء لملازمتها، وصرفت كل ما يجب صرفه لاستكمال اسباب الراحة والتمريض لها ، ولكن الارادة الصمدانية ابت الا ان يفجع العراق بوفاتها ، وهي لا تزال في ريعان شبابها ، وقد دفنت في المقبرة الملكية في الاعظمية في نحو الساعة العاشرة زوالية صباحا من يوم الجمعة ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٥٠م واطلقت المدافع مئة طلقة وطلقة عندما ووريت التراب .

المطالبة بالانتخابات المباشرة

تمهيد :

ورث العراق عن الامبراطورية العثمانية ـ في جملة ما ورثه ـ اصول الانتخابات لمجلس النواب ، وهو اسلوب قديم يقضي بجعل الانتخابات على درجتين ، فدلت

(١) بيان التشريفات الملكية الصادر في ٢١ كانون الاول ١٩٥٠ م .

التطبيقات التي جرت بموجبه خلال ربع القرن : ان في استطاعة الحكومة ان تبعد عن المجالس النيابيةمن تشاء ، وتاتي اليها بمن تشاء ولا سيما وهيمكفلة بامرار المعاهدات التي كان نظام الانتداب البريطاني يفرضها على العراق بين الفينة والفينة من هذه المجالس المزيفة فكان هذا التدخل السافر مثار شكاو وطعون لم تسلم منها اية انتخابات نيابية جرت في العراق طوال هذه المدة . وقد شرّعت « الوزارة السويدية الثانية » في عام ١٩٤٦م قانونا للانتخاب صغر الدوائر الانتخابية ، وجعل مرجع الشكاوي الخاصة بها الحكام دون الهيآت التفتيشية ، فدلت الانتخابات التي جرت في السنتين ١٩٤٧م و ١٩٤٨م على ان في الامكان التدخل فيها مهما سلمت النيات . لهذا ارتأى جمهور مثقف من النواب التقدم بطلب الى الحكومة لوضع تشريع جديد ياخذ بمبدأ الانتخاب المباشر ، فنظموا تقريرا بذلك في ٢٦ شباط ١٩٥١م وقع فيه كل من السادة الآتية اسماؤهم « وقد بلغ عددهم ٢٨ نائبا » :

ادوار جرجي (البصرة) اسماعيل الغانم (بغداد) جعفر القزويني (الحلة) جعفر المكوطر (الديوانية) حنا خياط (الموصل) ذيبان الغبان (بغداد) رفيق السيد عيسى (المنتفك) سالم جعفر (البصرة) سامي شوكت (الكوت) سعد عمر (كربلاء) سلمان الابراهيم (البصرة) صالح بحر العلوم (كربلاء) صبيح ممتاز (بغداد) عبدالرزاق الازري (الديوانية) عبد الصمد البجاوي (البصرة) عبد اللطيف جعفر (البصرة) عبد الكريم الازري (المنتفك) عبد الهادي البجاوي (البصرة) عبيد الحاج خلف (الكوت) عزّت مراد الشيخ (بغداد) عز الدين النقيب (ديالي) علي كاظم ابو التمن (بغداد) غازي العلي (بغداد) فائق السامرائي (بغداد) قاسم المفتي ومحمد جواد جعفر (بغداد) محمد جواد حيدر (المنتفك) محمد صديق شنشل (الموصل) محمد مهدي كبه (بغداد) .

نص التقرير :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

لما كان المجلس النيابي اهم ركن من اركان الدولة الديمقراطية ذات الحكم النيابي ، لانه الواسطة الاولى للتعبير عن ارادة الشعب ، ولانه اداة الشعب للسيطرة على جهاز الحكم وتوجيهه للمصلحة العامة ، فقد وجب بذل اقصى العناية لكي يكون هذا المجلس ممثلا تمثيلا صحيحا للشعب ، وهذا لا يتحقق الا عن طريق انتخابات حرة تعبر عن ارادة الشعب الحقيقية .

ولما كان قانون الانتخابات النيابية النافذ الآن ـ وان كان خطوة الى الامام ، بالقياس الى قانون الانتخابات النيابية السابق ـ لا يحقق الهدف المقصود منه ، وهو تمثيل ارادة الشعب تمثيلا حقيقيا ، بل هو في الواقع من اكبر العقبات في سبيل تحقيق هذا الهدف ، لانه في الحقيقة قانون قائم على التخوف من ممارسة الناس ممارسة حقيقية حرة لحق الانتخاب ، كما انه في عين الوقت قانون قائم على الشك في صلاح

جمهور الناس لممارسة هذا الحق ، لذلك فاننا نرى وجوب الغاء هذا القانون، وتشريع قانون جديد يأخذ بطريقة الانتخابات المباشرة ، في دوائر انتخابية فردية ، لان هذه هي الطريقة الوحيدة الناجعة لتحقيق تمثيل ارادة الشعب تمثيلا صحيحا ، وايجاد مجلس نيابي قوي يحاسب المسؤولين ، ويسيطر على جهاز الحكم ، ويوجهه للخير العام والمصلحة العامة .

لقد بحثنا في جميع الاسباب التي تقدم بها مؤيدو طريقة الانتخاب على درجتين، او الانتخابات غير المباشرة ، لتبرير هذه الطريقة الانتخابية العجيبة ، فلم نجد سببا واحدا يمكن ان ينهض دليلا مقنعا على صحة هذه الطريقة الانتخابية . وانما الامر على العكس من ذلك فان جميع الاسباب المنوه بها تكون أدلة دامغة على خطأ هذه الطريقة الانتخابية ، وعلى صحة طريقة الانتخاب المباشر ، ونلخص فيما يلي بعض الاسباب الرئيسية التي تكفي لاقناع كل حريص على الحياة النيابية ، مؤمن بالنظام النيابي ، على الاخذ بها .

اولا ــ انها تبسط العملية الانتخابية ، وتقصر من مدتها ، وتجعلها اقل ارهاقا للمشتغلين بها .

ثانيا ــ انها اكثر انطباقا على احكام القانون الاساسي ، الذي منح هذا الحق للمواطن العراقي يمارسه بدون صعوبة ولا عرقلة ، خلافا لطريقة الانتخاب على درجتين ، التي تنتزع هذا الحق من الناخب انتزاعا ، باجباره على التنازل عنه الى اشخاص آخرين (المنتخبين الثانويين) قد يمارسونه بشكل يتنافى مع ارادة الناخب.

ثالثا ــ انها تضمن تنفيذ ارادة الناخبين في انتخاب نوابهم تنفيذا حرفيا ، الامر الذي يجعل النائب منتخبا حقيقة بارادة الناخبين وممثلا لها . وقد يثبت في الواقع ان المقصود من اساليب الانتخابات غير المباشرة هو تضييع هذه الارادة او على الاقل تشويهها .

رابعا ــ انها توثق علاقة النائب بناخبيه ، وتجعله يتحسس تحسسا قويا بآلامهم وآرائهم ، ورغباتهم وشكاواهم . كما انها من جهة اخرى تجعل الناخبين يتحسسون بآراء نائبهم تحسسا قويا ، ويرقبون تصرفاته بدقة .

خامسا ــ انها تجعل النائب يهتم بكل ما يجري في منطقته الانتخابية ، ويحسب لكل راي فيها حسابا دقيقا . لان ربح راي واحد قد يربحه المنطقة الانتخابية . كما ان خسارة راي واحد قد يخسره المنطقة الانتخابية .

سادسا ــ انها تزيد في صعوبات التدخل الحكومي في الانتخابات . فليس من السهل التأثير بطرق غير مشروعة على الوف الناخبين ، كما يسهل التاثير بشتى الطرق على عدد صغير من المنتخبين الثانويين .

سابعا ــ انها تقرب معنى الانتخابات وفكرتها الى اذهان جمهور الناخبين العراقيين ، وذلك لبساطتها اولا ، وثانيا انها تركز اذهان الناخبين في كل دائرةانتخابية

فردية في انتخاب مرشح واحد ، من بين عدد من المرشحين ، لا يتجاوز على اغلب الاحتمالات الاربعة ، وقد يكون في اغلب الاحيان اثنين بدلا من تشويشها ـ وهي اذهان لا تحتمل التشويش ـ بقوائم طويلة عريضة باسماء من سيوكل اليهم امر انتخاب النواب (المنتخبين الثانويين) .

ثامنا ـ انها تؤدي الى تدعيم الحياة الحزبية الحقيقية التي تخطب التأييد الشعبي ، وتستند عليه ، لانها تؤمن منفذا لظهور هذا التأييد الشعبي ، وتعطي مجالا كبيرا ، وخاصة في المدن الكبيرة لنجاح المرشحين ذوي السمعة الشعبية .

تاسعا ـ انها تثير اهتمام الناس بالانتخابات النيابية ، لانهم فيها يقطفون ثمرة جهودهم واهتمامهم بشكل واضح ، عند تعدد اصوات الناخبين التي حصل عليها كل مرشح . خلافا لطريقة الانتخابات غير المباشرة التي لا يعرف فيها الناخب مصير رايه وتاثيره في النتيجة الانتخابية ، ولا يقطف ثمرة اتعابه واهتمامه .

عاشرا ـ انها الطريقة التي سارت عليها جميع الحكومات التي تستهدف تدعيم الحياة الديمقراطية ، كما انها الطريقة المتبعة في انتخاب جميع دول الشرق الادنى (باستثناء العراق) وكان آخر من آمن بصحتها سورية ، وتركيا ، اللتان استعاضتا بها عن طريقة الانتخاب على درجتين ، وكانت النتيجة في تركيا انبعاث الديمقراطية السياسية فيها انبعاثا مشجعا ، وكذلك كانت الحال في سورية .

اننا نعتقد اعتقادا جازما ان نتيجة الاخذ بهذه الطريقة الانتخابية ، تدعيم الحياة النيابية تدعيما قويا يجعلها ترتكز على التأييد الشعبي ، ونتيجة هذا تعزيز السيطرة الشعبية على جهاز الحكم ، وتوجيهه لمنفعة مجموع الناس . هذا وقد تلاقي هذه الطريقة ـ شانها شان سائر الطرق الانتخابية الاخرى ـ بعض صعوبات تافهة جدا لا تقاس بفوائدها العظيمة ، وهي بعث الحياة النيابية الصحيحة التي هي الحجر الاساسي الذي يقوم عليه كل اصلاح حقيقي .

فعليه وبالاستناد الى المادة ٤٥ من القانون الاساسي ، نرجو من الحكومة ان تتقدم في هذه الدورة النيابية بلائحة قانون تحقق الهدف المقصود من هذه العريضة ، وذلك لكي يكون في الامكان اجراء الانتخابات النيابية القادمة على الطريقة الانتخابية الجديدة .

٢٦ شباط ١٩٥١م

مناقشة التقرير :

نوقش هذا التقرير في جلسات مجلس النواب الـ ٢٨ والـ ٢٩ والـ ٣٠ المنعقدة في ٢٧ و ٢٩ آذار ، واول نيسان ١٩٥١م وصوّت عليه في الجلسة الحادية والثلاثين المنعقدة في ٣ نيسان بطريقة تعيين الاسماء ، فكان عدد الموافقين عليه ٣٢ نائبا ، وعدد المخالفين له (٥٢) وتغيب عن الجلسة ٥٦ نائبا .

اما اقوال المؤيدين للتقرير فلا تختلف في جوهرها عن تلك التي جاءت في صلب التقرير . واما اقوال المخالفين فهذه اهمها :

قال محمد علي محمود نائب اربيل :

« ... اما عندنا ، وان كانت الاحزاب قد تأسست ، الا انها لم تستقر بعد. فاذا ما جعلنا الانتخابات مباشرة ، فيكون الترشيح فرديا ، وسيكون الاصطدام شديدا، وستكون النتيجة اخطر واضر مما نتوقعها » (١) .

وقال مصطفى العمري وزير الدولة :

« رات اللجنة ان من منفعة العراق ان تبقى الانتخابات على درجتين ... وان فكرة تعديل قانون الانتخاب ليست بنت ساعتها ، وان قانون الانتخاب قد افتكرت فيه الحكومات العراقية المتتابعة ورجال السياسة منذ سنة ١٩٣٩م ، وكانت نتيجة تلك اللجنة ـ واكثر ساسة الحكومة يؤيدونها ـ تقوية الحياة الدستورية في المملكة ، وايجاد الطرق اللازمة لانتخابات حرة مفيدة ، حتى يأتي مجلس نيابي يمثل الشعب تمثيلا صحيحا . وعلى هذا الاساس قبل مبدآن : اولهما تصغير الدائرة الانتخابية ... والنقطة الثانية المبدئية الاساسية رفع السلطة الادارية عن هيآت التفتيش ، وجعل مراقبة الانتخابات منوطا بالمحاكم والحكام ... واود ان اعلم فيما اذا قبلنا طريقة الانتخاب المباشر ، وحصلت مثل هذه الشكايات فعلى اي اساس يقترح الاخ فائق السامرائي اجراء الانتخابات في البلد ؟ » (٢) .

وقال جميل الاورفلي نائب ديالي :

« ان النقطة المهمة في الموضوع هي اصلاح القانون ، وجعل الانتخابات حرة بعيدة عن التدخل ، لتمثيل الامة تمثيلا صحيحا ، ولا تهم الطريقة سواء كانت مباشرة او غير مباشرة . ولكن كما قلت ان تاريخ العراق السياسي والبرلماني يتطلب تطبيق الانتخابات غير المباشرة » (٣) .

اما رئيس الوزراء السيد نوري السعيد فقد اسرّ الى صحبه ان يتقدموا بطلب يحال الى الحكومة ، فتنظر فيه في ضوء ما يتراءى لها ، فلما تقدم التقرير الذي اوعز، قال :

« سادتي ! اي قانون لانتخاب مباشر او غير مباشر ، يوصلنا الى انتخاب وتمثيل صحيح ، وغير مصطنع ، هو ذلك القانون الذي نتمناه للبلاد ، مهما كان شكله، فاقتراح النائب جواد الخطيب ورفقائه هو اوسع مدى لغاية الحصول على تمثيل صحيح غير مصنع ، قد يكون مباشرا او فيه طرق اخرى » (٤) .

---

(١) محاضر مجلس النواب (الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠/١٩٥١ م) ص ٤٥٢ .
(٢) المصدر نفسه ص ٤٦١ .
(٣) محاضر مجلس النواب (الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠/١٩٥١) ص ٤٨١ .
(٤) المصدر المذكور ص ٤٧٠ .

تقرير آخر :

اما اقتراح جواد الخطيب ورفقاؤه الـ (٢٤ نائبا) الذي يشير نوري اليه فهو :

الى معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

لا شك في ان توطيد دعائم النظام الديمقراطي في البلاد ، يستلزم توافر الاسس السليمة التي تكفل تحقيق الاهداف التي يصبو اليها الشعب ، لتامين سيادته بواسطة ممثليه نواب مجلس الامة تحقيقا تاما . وحيث قد ظهر من قانون الانتخاب الحالي ان فيه ما يحول دون تامين هذه الرغبة على احسن وجه ، مضافا الى ذلك تطور الوضع السياسي العام في المملكة نتيجة نمو الوعي الشعبي ، كل هذا يستدعي اعادة النظر في قانون الانتخاب الحالي على ضوء التجارب الماضية ، والحاجات المستجدة . لهذا نطلب ايداع اقتراحنا هذا الى مجلس الوزراء لاجراء ما يلزم على ضوء ما تقدم ولمعاليكم مزيد الاحترام .

٣ نيسان ١٩٥١م (١)

ولدى مناقشة هذا التقرير في جلسة ٣ نيسان ١٩٥١م ، قبلته الاكثرية الحكومية . كما كان متوقعا وانتهت هذه المشكلة باحالة التقرير على الوزارة لاجراء اللازم . فاستعانت الوزارة بقوانين الانتخاب في مصر وسورية ولبنان ، وعمان وتركية وايران . في وضع لائحة قانونية بتعديل قانون انتخاب النواب الذي شرعته « الوزارة السويدية الثانية» في عام ١٩٤٦م فقدمتها الى المجلس النيابي في حزيران سنة ١٩٥٢م. وتم التصويت عليها في الثامن والعشرين من هذا الشهر (٢) وكان اهم ما تضمنه التعديل ، تقليل المدد المعينة لمراحل الانتخاب ، واعادة النظر في قضية تمثيل اليهود في المجلس ، بعد ان هجر العراق تسعة اعشارهم الى اسرائيل ، ووضع مبدا جديد هو اعتبار الطعن في الانتخابات التي تجري بمقتضى القانون ، جريمة يعاقب عليها الفاعل بالحبس لمدة لا تتجاوز السنتين ، او بغرامة لا تتجاوز الـ ٥٠٠ دينار ، اذا حصل هذا الطعن بعد تصديق المضابط الانتخابية . ولكن هذا التعديل لم يرض

---

(١) محاضر مجلس النواب ص ٥١٥ من اجتماع ١٩٥٠ — ١٩٥١ م .

(٢) ولما ارسلت اللائحة الى مجلس الاعيان اضرب السادة : صالح جبر ، وعبد المهدي ، وتوفيق وهبي ، عن حضور جلسة ٢٩ حزيران ١٩٥٢ م للاخلال بالنصاب ، والحيلولة دون امرار اللائحة . ويقول مصطفى العمري في يومياته للتاريخ المذكور :

« نكلمنا متصرف العمارة ، والبصرة ، والمنتفق ، لارسال محمد العريبي ، وعبد القادر باش اعيان . وخيون العبيد ، للحضور غدا ، كما كلمنا الصدر الذي وعدنا بانه يحضر اذا احتجنا الى نصاب ، وكلمنا صالح صائب فاعتذر ووعد بانه سيحضر غدا » .

ثم يقول العمري في يومياته ليوم ٣٠ حزيران ١٩٥٢ م :

« حضر عبد القادر باش اعيان ، وخيون العبيد ، ومحمد العريبي ، من اماكنهم الى بغداد ، وهكذا حصل النصاب في مجلس الاعيان كما حضر صالح صائب ، وصادق المجلس على قانون الانتخاب وغيره من القوانين، ولم يحضر صالح جبر، وتوفيقوهبي، وعبدالمهدي، وبعده تليت الارادة الملكية بتعطيل المجلس".

المعارضة فاعتبرته حماية للتزوير والتلاعب ، الامر الذي ادى الى حوادث دامية بعد خمسة اشهر فقط واستصدار مرسوم يجعل الانتخاب مباشرا .

تجميد اموال اليهود

لما شرّعت « الوزارة السويدية الثالثة » قانون إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود الذين كانوا يظهرون رغبتهم في السفر الى اسرائيل ، لم تتخذ اية خطوة قانونية لتجميد اموال الراغبين في ترك العراق ، الامر الذي أدى الى تهريب معظم اموالهم ، والتصرف بما تبقى تصرفا ينافي المصلحة ، يساعدهم على ذلك لفيف من الوزراء الذين ماتت ضمائرهم . فلما قاربت المدة القانونية لانتهاء مفعول هذا القانون ، اسرعت « الوزارة السعيدية الحادية عشرة » الى تجميد اموال المسقطة عنهم هذه الجنسية العراقية ، ولكن ـ بعد خراب البصرة ـ كما يقول المثل .

وفي العاشر من آذار ١٩٥١م دعي مجلس النواب الى عقد جلسة سرية لمناقشة اللائحة القانونية ، التي أعدتها الوزارة لهذا الغرض ، فلما أقرها ، نظر فيها مجلس الاعيان بصورة سرية ومستعجلة فأقرها بدوره واعلنت الملا .

واتخذت التدابير اللازمة لوقف المصارف ، والصيارفة ، عن مزاولة كل عمل في يومي ١٠ و ١١ مارت ١٩٥١م لمنع التهريب . ونص القانون في مادته الثانية على ان:

« تجمد اموال الاشخاص المسقطة عنهم الجنسية العراقية ، ولا يجوز التصرف بها بأي نوع من انواع التصرف ، اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون ، ويجري التصرف بها وفق احكامه والانظمة التي تصدر بموجبه » كما نص على ان « تؤسس دائرة الامانة العامة لمراقبة وادارة اموال الاشخاص المسقطة جنسيتهم برئاسة الامين العام ، وفق ملاك يقرره مجلس الوزراء ، وتكون رواتب موظفي هذه الدائرة والمصاريف التي يقتضي صرفها ، وفق هذا القانون والانظمة التي تصدر بموجبه ، من الاموال التي تحت تصرّف الامين العام » .

وعلى اثر ذلك اصدرت وزارة الداخلية هذا البيان :

« بناء على صدور قانون مراقبة وادارة اموال اليهود ، الذين سقطت عنهم الجنسية العراقية ، رقم ٥ لسنة ١٩٥١م ، المنشور في الوقائع العراقية المرقمة ٢٩٣٨ والمؤرخة في ١٩٥١/٣/١٠م ، القاضي بتجميد اموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية ، ومنع التصرف فيها ، ونظرا الى صدور النظام رقم ٣ لسنة ١٩٥١م المنشور في الوقائع العراقية المرقمة ٢٩٣٩ والمؤرخة في ١٩٥١/٣/١٠م وحيث ان كلا من القانون والنظام اوجب منع التصرف بأي شكل كان في اموال اليهود ، المسقطة عنهم الجنسية العراقية ، لهذا فاني الفت نظر جميع البنوك ، والصيارفة ، والاشخاص ، ودوائر الطابو ، والكتاب العدول ، والموظفين ، الى احكام القانون والنظام المذكورين، لا سيما الى المادتين الثانية والسادسة من القانون ، والمادة الخامسة من النظام

المذكور ، القاضية بتجميد اموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية ، ومنع كل تصرف او معاملة تجري عليها سواء كان ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة،اعتبارا من تاريخ نشر القانون والنظام اللذين نشرا في الوقائع العراقية هذا اليوم . كما الفت النظر الى الفقرة (آ) من المادة الخامسة من القانون القاضية بفرض عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين ، او بغرامة لا تزيد على اربعة آلاف دينار ، او بهما ، على كل مخالفة تقع من قبل الصيارفة او المصارف او الاشخاص الحقيقيين والحكميين وذوى العلاقة والموظفين عند مخالفة احكامه » . اهـ .

بغداد ١٠ آذار ١٩٥١م وزير الداخلية

★ ★ ★

ولاجل ان لا يرتبك اليهود الباقون في العراق ، من هذه التدابير الاحترازية رات الحكومة ان تطمنهم على اموالهم فاصدرت هذا البيان الرسمي :

« ان الغرض من تشريع قانون تجميد اموال اليهود ، هو تامين تجميد الاموال العائدة للذين اسقطت عنهم الجنسية العراقية ، او الذين تنطبق عليهم احكام ذيل القانون المذكور فقط . اما اليهود الذين حافظوا على جنسيتهم العراقية ، واظهروا ارتباطهم بوطنهم ، فانهم مواطنون عراقيون كأمثالهم . كما ضمن لهم ذلك الدستور العراقي .

ان الحكومة تطلب من هؤلاء المواطنين ان يحافظوا على القيام بالواجبات المترتبة عليهم كسائر المواطنين ، وان يتجنبوا كل ما يخل بتلك الواجبات ، والا يدعوا مجالا للشك في ارتباطهم بوطنهم كغيرهم من افراد الامة العراقية . والحكومة ترعى جميع افراد الامة رعاية متساوية عادلة .

٢٧ آذار سنة ١٩٥١م و. مدير الدعاية العام

لقد قوبل قانون التجميد بارتياح بالغ ، فانتهزت الصحافة العراقية فرصة تشريعه فعالجت قضايا اليهود في العراق بكل جراة . ونددت بالقانون الذي وضع لاسقاط الجنسية العراقية عن كل يهودي يرغب من تلقاء نفسه في ترك العراق بصورة نهائية قبل ان تتخذ امثال هذه التدابير الاحترازية .

جرائم اليهود

ما كاد اليهود يقيمون دولتهم في قلب الوطن العربي في ١٥ ايار ١٩٤٨م ، حتى انطلقت دعاياتهم تطالب بجلاء ابناء جلدتهم من البلدان العربية كافة ، ليحلوا محل العرب في فلسطين ، واخذت الصحف الناطقة بلسانهم تؤيد فكرة تبادل السكان بين اسرائيل والعرب ، وما لبث بعض الساسة العرب ان اتجه في تفكيره الى مثل هذا الاتجاه . فلما شرّعت « الوزارة السويدية الثالثة » قانون اسقاط الجنسية العراقية

عن يهود العراق ، الراغبين في الهجرة الى اسرائيل ، ظن الناس ان عدد الذين سيستفيدون من هذا التشريع لن يتجاوز عشرة آلاف نسمة بوجه من الوجوه ، فاذا بهذا العدد يتجاوز الثلاثين الف نسمة خلال الاشهر الستة الاولى من صدور القانون، واذا بدعايات يهودية واسعة تنتشر بين يهود العراق ، من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب ، تحرّض التجار والعمال والكسبة حتى القرويين على الهجرة الى اسرائيل، وتجسّم الاخطار لمن سيبقى في العراق منهم . ولما لم تأت هذه الدعاية اكلها ، دخل العراق خلسة جماعة من غلاة الصهاينة باسم التجارة وغيرها ، وشرعوا في القاءالرعب في نفوس اليهود ، محذرين ومتوعدين لحمل من تبقى على الهجرة فورا ، وما لبثبعض الشبان المواطنين منهم ان انضم الى هذه الجماعة ، واخذ يرتكب اعمالا استفزازية غير مشروعة لاكراه المتبقين على الالتحاق بالنازحين، ناكرين جميل العراق الذي آواهم آلاف السنين ، ومثبتين بُعدهم عن الوفاء بهجرتهم وعملهم .

ففي ٨ نيسان ١٩٥٠م وقعت حادثة انفجار قنبلة يدوية في شارع ابي نواس ، بالقرب من الكازينو الذي يتردد عليه كثير من اليهود ، فجرح عدد منهم ولم يقتلاحد.

وفي ١٤ كانون الثاني ١٩٥١م ، وقعت حادثة انفجار قنبلة يدوية ثانية قرب كنيس مسعودة شنطوب اليهودي ، قتل من جرائها اثنان من المسلمين العابرين،وجرح عدد من اليهود المتجمعين قرب الكنيس المذكور .

وفي ١٩ آذار ١٩٥١م ، انفجرت قنبلة ثالثة في مبنى مكتب العلاقات الامريكية الثقافي مقابل سوق الصفارين في شارع الرشيد ، وهو مكتب يرتاده اليهود بكثرة ، فجرح بعض المطالعين ولم يتوف احد .

وفي ١٠ أيار ١٩٥١م ، انطلقت مادة متفجرة في مبنى شركة بيت لاوي اليهودية للسيارات بعد منتصف الليل ، فلم تسبب أذى لاحد . لكنها الحقت بعض الاضرار بالمبنى نفسه .

وفي ٩ حزيران ١٩٥١م ليلا ، انفجرت مادة اخرى قرب مبنى شركة ستانلي شعشوع التجارية اليهودية ، ولم تسبب اذى لاحد .

فرات الحكومة قبل كل شيء ان تنور الراي العام عن التحقيقات الاولية التي اجرتها في هذا الصدد ، فأصدرت البيان الرسمي الآتي في ٢٦ حزيران ١٩٥١م .

بيان رسمي :

« كانت قد وقعت في جهات مختلفة من بغداد ، خمس حوادث انفجار ابتدات بالانفجار الذي وقع بتاريخ ١٩٥٠/٤/٨م بالقرب من كازينو البيضاء في شارع ابي نواس ، نتيجة لاستعمال قنبلة يدوية ، وتلاه الانفجار الذي حدث عند كنيس مسعودة شنطوب بتاريخ ١٩٥١/١/١٤م من قنبلة يدوية ايضا ، ومن ثم لحقه الانفجار الذي حدث بتاريخ ١٩٥١/٣/١٩م في مكتب الاستعلامات الامريكية في شارع الرشيد ،

وكذلك حادث الانفجار الذي وقع خارج بناية شركة لاوي بتاريخ ٥ـ٦/٥/١٩٥١م ، والذي استعملت فيه مادة متفجرة ، وانتهت هذه الحوادث الاجرامية بحادث الانفجار الاخير الذي وقع قرب بناية ستانلي شعشوع في بناية الرشيد وذلك بتاريخ ٩ـ١٠/٦/١٩٥١م ، والذي استعملت فيه عين المادة المتفجرة الآنفة الذكر .

« ومنذ الانفجار الاول ، والحكومة باذلة اقصى ما في وسعها لمعرفة الجناة ، فضاعفت الشرطة جهودها ، وبنتيجة التحقيقات والتحريات تبين وجود شبكة جاسوسية في بغداد فالقي القبض على شخصين أجنبيين هما الراس لهذه الشبكة ، وتوصل الى معرفة شركائهما الفعليين فالقي القبض على اغلبهم ، وقد تبين ايضا ان الذين قاموا بالقاء المتفجرات هم من ضمن المقبوض عليهم ، وكان غرضهم من ذلك الاخلال بالامن ، واظهار العراق امام الرأي العام العالمي على غير حقيقته .

« وكذلك كشف التحقيق ان هناك متفجرات واسلحة من انواع مختلفة اخفيت في محلات عديدة في دار المتهمين ، يوسف وسليم ولدي عبدالله مراد خبازة الواقعة في منطقة البتاوين . ومن جملة ما عثر عليه وثيقة مؤرخة في ٤/٥/١٩٥١م ، تشير الى وجود مخابىء للاسلحة في كنيس عزره داود الواقع في محلة البتاوين ، وكذلك عثر فيها على خرائط ذات اهداف عسكرية ، وسجلات باسماء أعضاء منظمة ارهابية ، ولدى تفتيش الكنيس المذكور ، وجدت رشاشات ، ومسدسات ، وقنابل يدوية ، ومواد متفجرة ، وصواعق ، وعتاد ، وخرائط ، وقد كشف التحقيق كذلك عن وجود ذخائر حربية مماثلة في كنيس مسعودة شنطوب ، وكنيس الحاخام حسقيل الواقعة في محلة تحت التكية ، وفي الدار الواقعة في محلة فرج الله المرقمة ٦٠ ـ ١٤٤ والتي تعود لحوكي يعقوب نسيم ، المسقطة عنه الجنسية العراقية ، وبالاضافة الى الذخائر فقد وجد ايضا في كنيس الحاخام حسقيل مخابىء دفنت فيها آلات للطباعة والادوات التابعة لها ، وكتب وكراسات ونشرات وخرائط وضعت اليد عليها بحضور حاكم تحقيق الرصافة الشمالي ، ومدير شرطة لواء بغداد ، وهياة من وجوه الطائفة الاسرائيلية ، وقد دوّنت تفاصيل تلك الكميات من الاسلحة والذخائر الحربية في القوائم المنظمة اثناء العثور عليها ، والمؤيدة بالصور الفوتوغرافية التي اخذت اثناء استخراجها من مخابئها .

« هذا وقد قبض على معظم من له علاقة بهذه الحوادث ، ولا يزال التحقيق جاريا بدقة وحزم لمعرفة الجناة الآخرين .

ولا حاجة التأكيد بأن الحكومة عازمة عزما اكيدا على القضاء على كل حركة من شأنها الاخلال بالامن والاستقرار ، وانزال اشد العقوبات بالعابثين والمجرمين » (١) .

و. مدير الدعاية العام

ولكن التحقيق ما لبث ان تطور فاتضح لسلطات الامن ان القنابل التي استعملت

(١) جريدة « صدى الاهالي » العدد ٥٢٢ بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٥١ م .

في الحوادث المذكورة كانت من صنع واحد ، وانها القيت على المحلات التي يكثر تردد اليهود اليها ، وان تدابير محكمة اتخذت لالقائها في وقت وكيفية لا يمكن ان تؤدي الى الوفاة ، فاستنتج من ذلك ان القاء هذه القنابل كان يهدف الى :

١ ـ تخويف اليهود لارغامهم على الهجرة الى اسرائيل ، وهو ما تم فعلا .

٢ ـ استغلالها لبث الدعاية ضد العراق ، وقد تحقق ذلك فعلا .

٣ ـ اثارة اهتمام الانكليز والامريكان بأمر العلاقات بين العرب واليهود .

ولما كان لفيف من ضباط الشرطة العراقيين درسوا في المعاهد البريطانية ، وتدربوا في دوائر الشرطة الانكليزية ، وكان يخدم معهم لفيف من الخبراء الاجانب ، فقد واصلوا العمل في الليل والنهار للوصول الى مرتكبي هذه الامور الاستفزازية . واول ما عثروا عليه كانت مؤسسة سرية تدعى « تنوعة » مهمتها تهيئة الشباب اليهودي للعمل في اسرائيل . فجرت مراقبتها مراقبة دقيقة حتى عثروا على وجود يهود المان ، وبولونيين ، وغيرهم في هذه الجمعية ، يتسمون باسماء شرقية،ويتظاهرون بالاشتغال في التجارة ، وكان رئيسهم « برودني » ينفق على الجمعية بسخاء ، ويسعى لاسرائيل بحماس. فلما جرى تفتيش مسكنه، عثر على خرط ووثائق ومخططات، دلت على وجود مخابىء للاسلحة في بعض دور العبادة التي يتردد اليهود اليها ، وفي غيرها، ورات السلطات العراقية ان من الحكمة الاستعانة بالخبراء الاجانب ، وبالملحقين العسكريين في السفارتين : الانكليزية والامريكية ، وبممثلي السفارات الاجنبية ، للكشف على هذه المخابىء وفتحها بحضور رؤساء اليهود ووجوههم ، وقد تم ذلك كله بنجاح ، واستخرجت من المخابيء كميات منوعة من المدافع الرشاشة، والبنادق، والمسدسات ، والمفرقعات ، والقنابل اليدوية من صنع اجنبي ، مع اعداد هائلة من الخراطيش ، والسكاكين والآلات الراضة ونحوها . مما حير العقول وادهش الخبراء.

وواصلت السلطات القضائية محاكمة المتهمين والمحتجزين في حوادث القاء المفرقعات والقنابل ، فأصدرت حكم الموت بحق كل من : شالوم صالح شالوم ، والمحامي يوسف ابراهيم بصري ، في الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩٥١م ، كما حكمت على غيرهما بالحبس مددا منوعة تختلف باختلاف الجرم . وقد ميزت هذه الاحكام ودققت حسب الاصول ثم نفذت ، على الرغم من الدعايات التي اطلقتها اسرائيل ضد القضاء العراقي ، وعلى الرغم من الوساطات الاجنبية ، لان الجرائم كانت قد ثبتت ثبوت الشمس في رابعة النهار ، سواء أكان ذلك عن طريق الاعتراف ، او الادلة الثبوتية ، او المبرزات الجرمية .

وعلى كل فقد اثرت الدعايات التي قام بها الغلاة من اليهود في نفوس اليهود القاطنين في العراق منذ السبي قبل الميلاد ، واسفرت عن هرب ٩٩٩ في الالف الى ارض فلسطين المغتصبة فكانوا فيها من النادمين .

المظالم الفرنسية في مراكش

لما اراد نابليون بونابارت ان يضرب الامبراطورية البريطانية في الشرق ، وفكر بغزو الهند ، فتح مصر وحاول الاستيلاء على فلسطين لهذا الغرض ، ففتح الاذهان لخطورة هذين البلدين العربيين . ولما توالت اندحاراته وكثرت خسائره ، اراد الفرنسيون ان يعوضوا نكبتهم على يده ، فأثاروا حربا شعواء قاسية منذ سنة ١٨٣٠م لاحتلال الجزائر ، استمرت زهاء ربع قرن ، فلما تمكنوا منها ، اصبحت الجزائر مركزا لامتداد نفوذهم ، وبعد نكبتهم في حرب السبعين في اوربا ، فرضوا الحماية على تونس في ١٢ ايار ١٨٨١م ، وعلى مراكش في ٣٠ آذار ١٩١٢م ، بعد ان قهروا دفاع هذين البلدين . فاصبحت الجزائر ، وتونس ، ومراكش ، تدار من قبل فرنسة بطرق واساليب مختلفة .

ولما انتهت الحرب العالمية الثانية (حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥م) بانتصار الديمقراطيات ، رأت امريكا ان تتخذ من الشمال الافريقي قاعدة للدفاع الغربي ضد الشيوعية ، واخذت تساوم فرنسة على توطيد نفوذها وسيطرتها الاستعمارية لقاء مكافحة الشيوعية في هذا الجزء من الوطن العربي ، واذا بفرنسة تتهم « حزب الاستقلال المراكشي » بانه احد اوكار الشيوعية ، وهي تعلم ان اعضاء هذا الحزب ابعد ما يكونون عن الشيوعية ، لانهم عرب قوميون اولا ، ومسلمون ثانيا ، ولما كان « حزب الاستقلال » المذكور يكافح الاستعمار كفاحا لا هوادة فيه ، مهما كان مصدره ، ولونه ، فقد طلبت السلطات الفرنسية في مراكش الى السلطان ان يتبرأ من هذا الحزب ، وان يحل المجلس التشريعي الذي يمثله هذا الحزب ، فرفض السلطان اقرار هذا الطلب ، قائلا « انني فوق الاحزاب ، وسأبقى كذلك ، ولكنني لا استطيع ان اكون فوق مراكش فأتبرأ من حزب ادى للبلاد خدمات جليلة » فاذا بفرنسة تهدد السلطان بالنفي اذا ما ظل النزاع قائما بينه وبين مقيمها في هذا القطر العربي . فلم ير السلطان مناصا من حل المجلس السلطاني ، الذي يضم اعضاء يعطفون على حزب الاستقلال ، ويرون فيه اداة خيّرة للبلاد . ولكن المقيم الفرنسي كان يريد مكافحة الحزب المذكور ، والتنكيل باعضائه ، واخذ يتشبث بوسائل الاكراه المنوعة ، ولما انعكس صدى هذه التعسفات في العراق ، قدم لفيف من النواب الى رئيس مجلس النواب هذا الطلب :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

لقد بلغ طغيان الاستعمار الفرنسي في مراكش ذروته في الايام الاخيرة ، حيث اخذ الجنرال جوان المقيم الفرنسي يهدد السلطان بالخلع ، اذا لم يأتمر باوامره في تنفيذ رغبات فرنسة الاستعمارية . لذلك فاننا نطلب عرض اقتراحنا هذا على المجلس العالي للموافقة على تخويل مقام الرئاسة الابراق الى هيئة الامم المتحدة ، والدول الكبرى ، ومجالسها النيابية ، باسم المجلس العالي ، لتسجيل استنكار الشعب العراقي والمجلس ، والاحتجاج على العدوان الفرنسي ، واعتبار فرنسة معتدية ، وفرض العقوبات عليها ، والابراق كذلك الى الدول العربية ، وجامعتها ، ومجالسها

النيابية ، للعمل على اتخاذ التدابير اللازمة التي تراها ضرورية للحد من غلواء فرنسة، بكل الوسائل الاقتصادية والسياسية الممكنة حتى تصيخ الى اجابة مطالب الشعب المراكشي في الحرية ، والسيادة ، والاستقلال . هذا ولمعاليكم مزيد الاحترام .

١ آذار ١٩٥١م التواقيع : ٦١ نائبا

وعلى اثر تلاوة هذا التقرير ، انبرى النواب يلقون خطبا مطولة ، يندددون فيها بسياسة فرنسة في المغرب العربي ، ويطلبون الى الحكومة القائمة قطع علاقاتها السياسية مع فرنسة ، ومقاطعتها اقتصاديا . واخيرا وافق المجلس على ان يبعث مقام الرئاسة الى الدول العربية وغيرها هذه البرقية :

« ان الاعمال التعسفية ، والاضطهادات الاستعمارية ، والضغط الوحشي على الشعب المراكشي وعظمة السلطان ، للنزول على ارادة السلطات الفرنسية ، عمل اعتبره مجلس النواب العراقي مخالفا لحقوق الانسان ، وتعديا على حقوق الشعب المراكشي المناضل في سبيل الحرية والاستقلال ، وتحديا للامة العربية ، مما أثار في نفوس الاعضاء السخط والاستياء الشديدين . وقد قرر في جلسته المنعقدة في ١ آذار ١٩٥١م بالاجماع ، تخويلي بأن انوب عنه لاستنكر اعمال الحكومة الفرنسية وسياستها العدوانية الجائرة المخالفة للعدل في هذا العصر الذي استنكر استمرار الاستعمار في أي مكان » (١) .

نائب الرئيس . احمد العامر

لقد عنون هذا الاحتجاج الى كل من رؤساء الجمهوريات في أمريكة ، وتركية ، وسورية ، ولبنان ، والى كل من ملوك العرب في السعودية ، واليمن ، ومراكش ، والاردن ، والى رؤساء الوزراء في انكلترة ، وفرنسة ، وروسية ، وايران ، والاردن ، والى رؤساء المجالس النيابية المثلة في كل من الممالك ، والجمهوريات ، وقام طلاب المدارس والكليات العراقية بمظاهرات صاخبة في الثامن من آذار ، احتجاجا على هذه المظالم الفرنسية ، ثم جاءت بعض الردود على برقيات الاحتجاج ، وفيها ان الحكومات المعنية بالامر احيطت بالموضوع علما ، وانها تشكر الهيأة التشريعية في العراق على عواطفها .

اما الحكومة فقد قررت المشاركة مع الحكومات العربية في التدابير التيستتخذها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فاصدرت مديرية الدعاية العامة هذا البيان:

بيان

« في وقت يشهد العالم تحرير الهند ، وباكستان ، واندونيسيا ، وسيلان ، وبورما ، وتمتعها بكيانها المستقل ، وفي عهد يواصل الناس قراءة صحائف مجيدة من

---

(١) محاضر مجلس النواب (الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ — ١٩٥١ م) ص ٢٧٣ .

حياة احرار فرنسا الذين حافظوا الى آخر رمق على مبادىء الحق والحرية والعدل ، نجد الحكومة الفرنسية تخلو اليوم من الساسة الذين يعتنقون المبادىء السامية لحقوق البشر ، فيتولى تسيير دفتها السياسية رجال لا يزالون يتمسكون بأساليب بالية اكل عليها الدهر وشرب . فيفاجأ العالم من جراء ذلك باحداث مراكش الاخيرة، ومواصلة الغطرسة الاستعمارية الفرنسية عليها ، ذلك العدوان البعيد كل البعد عن مطالب العصر الحديث ، والذي يستنكره العدل ، وتاباه الحكمة السياسية ، فضلا عن مناقضته لما تسعى هيأة الامم لتحقيقه من اسس سلمية ، ومبادىء رفيعة لسلام الشعوب وحريتها .

« ان الحكومة العراقية تأسف لاستمرار الحكومة الفرنسية في تمسكها بهذه السياسة الخاطئة ، التي تتنافى مع حق مراكش في الحياة كدولة مستقلة . ومما يزيد الحكومة العراقية تألما ، ان ترى في العهد الاخير جيران مراكش من الزنوج ، سكان الساحل الذهبي ، يستردون حريتهم ، ويتمتعون باستقلالهم الذاتي ، بينما سبق القطر المراكشي أن كان متمتعا باستقلاله الى سنة ١٩١٢م ، عندما نزع الاحتلال الفرنسي منه هذا الاستقلال بالقوة ، وها قد انقضت نحو اربعين سنة ، ولم تتقدم مراكش خطوة واحدة في استرجاع حريتها واستقلالها ، رغما من خطوات واسعة قطعتها كثير من الشعوب في خلال هذه الفترة .

وما كادت الحكومة العراقية تطلع على احداث مراكش ، حتى أولتها اعظم اهتمام ، فقررت ايفاد نائب رئيس وزارتها ووزير خارجيتها الى اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية يوم ١٠ الجاري في القاهرة ، ليقوم العراق مع الدول العربية في اتخاذ ما يلزم من قرارات عملية في الانتصار للشعب المراكشي ، في مطالبه الاستقلالية المشروعة ، وفاقا لسياسة العراق واهدافه العليا حكومة وشعبا .

و. مدير الدعاية العام

بين الشرق والغرب

كلمة موجزة :

حالفت بريطانية روسية السوفياتية في الحرب العالمية الثانية على كره منها ، وامدت الولايات المتحدة الامريكية القوات الروسية بمقادير هائلة من الاسلحة والاعتدة، ايام هذه الحرب الضروس ، لا رغبة في مساعدتها ، ولكن امعانا في تحطيم قوى المحور الثلاث (المانية ــ ايطالية ــ اليابان) فلما انتهت الحرب باندحار المحور ، ظهرت براعم الخلاف الدفين بين الديمقراطية والشيوعية ، وصارت الامم الضعيفة ، والدول المستجدة ، ينحاز كل منها الى احد المعسكرين : الشرقي او الغربي ، تبعا لوسائل الضغط والاكراه التي لجأ اليها الطرفان المتنازعان على السيادة والنفوذ ، وبقي العرب حيارى تجاه الكتلتين المذكورتين ، فقد غدرت الدول الديمقراطية بهم مرارا، وسلبت أوطانهم جهارا ، ومكنت اليهود من اقامة دولتهم في قلب البلاد العربية ، فكيف يطمئن

هؤلاء العرب الى هذه الديمقراطيات المزيفة ؟ اما الشيوعية فحيث انها تتنافر مع التقاليد العربية ، ولا تتفق مع السجايا الاسلامية فكان من الطبيعي ان لا يؤمن العرب بهـــا .

وكان موضوع علاقات العراق مع بريطانية بصفــة خاصة ، وعلاقات العراق والبلاد العربية مع الغرب بصفة عامة ، موضوع بحث ومناقشة في اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، وقد دار الحديث حول المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٣٠م، في جميع الاوساط السياسية تقريبا ، ونوقش موضوع الغائها او تعديلها او تبديلها. وكانت بريطانية بصفة خاصة ، والكتلة الغربية (البريطانية ـ الامريكية ـ الفرنسية) بصفة عامة ، تريد الاتفاق مع الدول العربية بشكل دفاع مشترك ، يهدف الى الدفاع عن مصالح الغرب في منطقة الشرق الاوسط ، وجعل الدفاع عن هذه المنطقة حلقة في سلسلة المشاريع الغربية ضد الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفياتي وكتلته) وقد انتهت جهود بريطانية مع العراق الى عقد معاهدة بورتسموث (١٩٤٨م) وقد اريد بهـا ان تكون فاتحة عقد معاهدات اخرى مع البلاد العربية ، ولا سيما مصر . فلمـا احبط العراقيون تلك المعاهدة ، عادت بريطانية والطبقة الحاكمة العراقية ، الـى التمهيـد لانحياز العراق والدول العربية الى الغرب (١) .

وهكـذا انطلقت الدعايات في اوائـل عـام ١٩٥١م ، لضم العرب الى الجبهــة الديمقراطيــة ، فاذا بالشيوعيــين يعيّرون العرب بالمحالفــة مع الديمقراطيـــات ، ويذكرونهم بالمآسي التي حصلت لهم على يدها في حربين متعاقبتين . لهــذا اجمعت كلمة المحايدين على وجوب التمسك بالحياد التام تجاه المعسكرين المذكورين. وصدرت الصحف العراقية في ٢٣ آذار ١٩٥١م ، تحمل نداء موقعا من بعض رؤساء الوزارات السابقين ، والوزراء المشهود لهم ببعد النظر ، وهذا نصه :

بيان الى الشعب العراقي الكريم

« منذ ان بلغت الازمة العالمية اشدها في الآونة الاخيرة ، والشعب العراقي يرقب تطوراتها باهتمام بالغ ، وهـو في اشد القلق على مستقبلـه ومصيره . يزيده قلقـا اضطراب الراي لـدى بعض المسؤولين في العراق والبلاد العربيـة ، وتصريحاتهـم المتناقضة . فبينما يرى الشعب العراقي جامعة الدول العربية تقف موقفا مترجرجا غامضا قد يعرّض سلامة الشعوب العربية الى الاخطار ، اخذنا نسمع عـن طريـق الاذاعات الاجنبية ، ونطلع عن طريق الصحف الخارجية ، ان بلادنا قد اعتبرت جزءا من الخطة الحربية (الستراتيجية) الواسعة النطاق ، التي وضعت باسم الدفاع عن الشرق الاوسط . كل ذلك يجري نتيجة مساومات خفية نجهل كنهها ، مساومــات تكسوها في بعض الاحيان وعود خلابة ، وهي في الواقع تخالف رغبة الامة الاكيدة في السلام ، والابتعاد عن كوارث الحرب ، كما تخالف رغبتها في الانصراف الـى تعميـر

(١) تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ص ٢٧٩ .

البلاد ، والمحافظة على سيادتها الوطنية ، ليعيش الفرد العراقي والعربي في مجتمع متحضر عيشة تليق بكرامة الانسان .

« ان اعظم نعمة نبتغيها هي نعمة السلام ، والتخلص من الاستعمار ، والتمتع بحياة سياسية حرة ، والحصول على استقلال كامل غير منقوص ، وضمان تمتع الشعب العراقي بحقوقه الدستورية التي ما زال محروما من التمتع بها . ورغبة منا في تحقيق ذلك ، نعلن ان الانحياز الى اية كتلة من الكتلتين المتنازعتين ، سواء اكان ذلك في الحرب الباردة القائمة بينهما ، او الاصطدام المسلح الذي يحتمل ان يقوم . مما يعرّض البلاد العربية عامة ، والعراق خاصة ، الى اخطار جسيمة تجلب الينا الكوارث والدمار ، وتلقي بأبنائها الى التهلكة ، او قد تؤدي بكياننا في سبيل مطامع استعمارية لا شأن لنا بها .

« والشعب العراقي راغب كل الرغبة في التعاون مع الشعوب العربية الاخرى ، وجميع الشعوب المحبة للسلام ، لتأليف جبهة تقف من هذا الصراع القائم . والاصطدام المسلح عند نشوبه ، موقف الحياد التام ، وان كل خطة ترمي الى جرنا الى معسكر من المعسكرين ، وبالنتيجة الى زجنا في حرب ماحقة ، او كل تجاوز يقع على حرمة اراضينا ويمس استقلالنا باسم الدفاع عنا ، او تحت ستار آخر ، يعد اعتداء سافرا على سيادتنا الوطنية . هذه الرغبة التي تعبر عن راي الشعب العراقي ، الذي يريد ان يكون بمأمن من مصائب الحرب وويلاتها ، دون الانحياز الى جهة ما ، اذا ما اصبحت ساحة قتال ، بالرغم منها ، ولتحول دون ما قد يبيت لها من مصير لا ترتضيه . وعليه فاننا نهيب بالشعب العراقي ان يتكتل بجميع منظماته ، ويعمل لمنع زج البلاد في احد المعسكرين المتخاصمين ، وحراسة كيانها بكل وسيلة ممكنة ، متضامنا مع الشعوب العربية وسائر الشعوب المحبة للسلام ، والتي تهدف الى نفس الغاية التي نهدف اليها » اهـ (١) .

١٩ آذار ١٩٥١

كامل الجادرجي ، صادق البصام ، مزاحم الامين الباجه جي ، طه الهاشمي ، حسين جميل ، محمد حديد ، عبد الهادي الظاهر ، جعفر حمندي ، عارف قفطان ، صالح شكاره ، حسين فوزي ، عبد الرزاق الظاهر ، حسن عبد الرحمن ، جميل صادق ، جعفر البدر ، برهان الدين باش اعيان ، المحامي قاسم حسن ، رجب علي الصفار ، المحامي عبد الرزاق الحمود ، عبد الرحمن الجليلي ، عبد الجبار جومرد ، المحامي نائل سمحيري ، محمود الدرة .

---

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٢٣٢ بتاريخ ٢٢ مارت ١٩٥١ م ، ويقول الجادرجي :

« يعتبر تكون المعارضة وتبلورها في المجلس النيابي الذي تكون في منتصف عام ١٩٤٨ م ، من التطورات الهامة في التاريخ السياسي العراقي ، وقد كان لها اثرها في مختلف النواحي السياسية : الايجابية والسلبية » .

(مذكرات كامل الجادرجي ص ٤٦٧)

تأثير هذا البيان :

كان هذا البيان كبير الاثر في نفـوس العراقيين ، فانهالت البرقيـات لتأييد مضمونه من كل فج عميق ، واخـذت الصحف تدبج المقالات المطولـة حول ضرورة تمسك العراق بالحياد ، وتجنب الانضمام الى الاحلاف . وسرت الموجة الى البرلمان، فاذا بالقوميين يثيرونها حربا قاسية ضد كل مشروع يرمي الى جر ويلات الحرب على هذه البلاد الناشئة . ولما اخذت الجرائد المعارضة تنسب الى رئيس الوزراء رغبتـه في التحالف مع الغرب ، وسعيه لدى الدول العربية لحملها على مثل هذا الاتجاه ، لم ير الرئيس مناصا من اصدار بيان يوضح اهدافه السياسية ، ويتنصل فيه من كل عمل انفرادي ينسـب اليه القيام به ، وهذا نص بيانه :

بيان من رئيس الوزراء :

تطلع علينا بعض الصحف ، بين حين وآخر ، بمقالات وبيانات ضافية ، تسبح فيها بحمد من تنطق بلسانهم ، وتكفر بما يبذله الآخرون من جهود صادقة في سبيل خدمة هذا الوطن ورفع شأنه . لذلك فقد رايت لزاما علي ان اوضح لابناء الشعب العراقي الكريم خطة الوزارة القائمة وجهودها .

ان خطتنا تتلخص في تحقيق المشاريع الآتية :

١ ـ تقوية الجيش ، وتسليحه ، وتوسيعه .

٢ ـ تنفيذ منهج الاعمار الشامل .

٣ ـ رفع مستوى المعيشة ، وذلك بالترفيه عن الطبقة الفقيرة ، ومكافحة الجهل ، والمرض .

٤ ـ تثبيت دعائم الاستقرار في البلاد ، وذلك عن طريـق تمثيـل الامـة في مجلس النواب .

٥ ـ التمسك بما جاء في بيـان مجلس الجامعة العربيـة ، وذلك فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية .

هذا هو منهاجنا الذي سرنا عليه ، والذي وضعناه موضع التطبيـق ، والذي نبذل اقصى ما في وسعنا لاكماله .

ان هذا المنهاج يصلح ان يكون بمثابة ميثاق قومي ، تتفق الاحزاب العراقيـة على وجوب تحقيقه . وعليه فان اي عمل من شأنه عرقلة تنفيذه ، ووضع العقبـات في سبيل تحقيقه ، يعتبر اضرارا بالبـلاد ، وهدمـا للمصالح الوطنيـة ، وتحقيقـا لاغراض المستعمرين .

لذلك فاني اهيب بالمخلصين من ابناء هذا الوطـن العزيز ، ان يأخذوا حذرهم من بعض العناصر الغريبة ؛ التي استفادت من حقوق المواطنة واندست في صفوفهم، ودفعت ببعضهم الى التطرف في معالجة الامور ، وهم لا يهدفـون من وراء ذلك غير تدمير هذا الوطن ، وتقويض كيـانه ، لا سيما وقد تحقق لديهم بأن منهاجنا هذا ، والذي هو امل الجميع ، قد اصبح قيد التنفيذ .

ان الحكومة العراقية تقدر مسؤولياتها ، وتعتز بحسن علاقاتها مع جاراتها ، وانها سوف لا تكون اداة للاعتداء على اي من جاراتها الصديقات .

ان تجنب العراق ويلات الحرب ، يحتم عليه الابتعاد عن كل ما من شأنه اعطاء فكرة التحيز الى جهة دون اخرى ، واضعين نصب اعيننا مصلحة البلاد وتحقيـق اهدافها .

ومما لا شك فيــه ان المخلصين والواعين من رجـالات العراق ، يقـدرون كل التقدير وضع العراق ، ومدى امكانياته واستطاعته في تحمل المسؤوليات العالمية . فليس من المصلحة ان نحمل وطننا العزيز اعبـاء ينوء بحملها ، وزجه في امور لا ناقة لنا فيها ولا جمل .

وختاما ابتهل الى الله ان يسدد خطانا ويوفقنا لخدمة وطننا العزيز .

٣ تموز ١٩٥١م رئيس الوزراء : نوري السعيد

الجبهة الشعبية المتحدة

كان « بيان الحياد » الذي اتينا على نصه فوق هذا ، تمهيـدا لقيام « الجبهة الشعبية المتحدة » التي لعبت دورا هاما في سياسة العراق التوجيهية . فان الداعين الى فكرة الحياد ، خطوا خطوة جريئة فقدم كل من السادة :

طه الهاشمي ، ومزاحم الباجه جي ، ومحمد رضا الشبيبي ، ونصرة الفارسي، وصادق البصام ، وكامل الجادرجي ، وجعفـر حمندي ، وعبد الهادي الظـاهر ، وبرهان الدين باش اعيان ، وعارف قفطان ، وصالح شكاره ، وعبد الرزاق الظاهر ، وخدوري خـدوري ، وحسن عبد الرحمن ، وجميــل صادق ، وجعفر البـدر ، وخطاب الخضيري ، ومحمود الدرة ، ونجيب الصايـغ ، وعبد الرزاق الشيخلي ، وعبد الجبار جومرد ، وعبد الرحمن الجليلي ، وعبد الرزاق حمود ، طلبا الى وزارة الداخلية بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٥١م ، بتأليف « جبهة سياسية من احزاب ، وهيآت، وافراد ، باسم الجبهة الشعبية المتحدة » .

ولما كانت المادة الثالثة من قانون تأليف الجمعيات تنص على ان « الجمعية هي البيئة المؤلفـة من عدة اشخـاص موحدين معلوماتهم ومساعيهم ... الخ » فقـد اعترضت وزارة الداخليـة في التاسع عشر من شهـر نيسان ١٩٥١م على تأسيس

« الجبهة الشعبية المتحدة » من « احزاب وهيآت وافراد » فاعترض اصحاب هذا الطلب على جواب وزارة الداخلية لدى مجلس الوزراء في الرابع والعشرين من هذا الشهر ، فأمر رئيس الوزراء بأخذ مطالعة « وزارة العدلية » في الموضوع ، فأيدت هذه الوزارة راي وزارة الداخلية ، فلم يبق امام السيدين : طه الهاشمي ومزاحم الباجه جي ورفاقهما الا طي هذه الفقرة « من احزاب وهيآت وافراد » من الطلب المقدم في ١٤ نيسان وعلى اثر ذلك اجازت الحكومة تأليف هذه الجمعية في ٢٦ ايار ١٩٥١ م ، وهذا هو النظام الاساسي لها :

ميثاق الجبهة الشعبية المتحدة :

« تتكون في العراق جبهة سياسية باسم « الجبهة الشعبية المتحدة » غايتها التأليف بين العناصر التي تشترك في اهداف معينة ، للعمل معا على تحقيق تلك الاهداف ، المفضية الى اصلاح عاجل ، يشمل استكمال سيادة العراق ، واستقلاله، وتحريره من كل نفوذ اجنبي ، ضمن جامعة عربية مكينة البنيان ، تعمل على الذود عن مصالح الشعوب العربية ، وتحقيق ما تصبو اليه من الحرية ، والاستقلال ، والاتحاد ، وعلى صيانة عروبة فلسطين التي هي جزء من البلاد العربية .

« كما يشمل ابعاد العراق عن الاشتراك في الحرب ، وذلك بالعمل على ضمان حياده تجاه المعسكرين المتنازعين ، والتعاون مع الشعوب العربية والشعوب الاخرى المحبة السلام تحقيقا لهذا الغرض ، وابعادا لشبح الحرب .

« وتعمل الجبهة في السياسة الداخلية على دعم الوحدة العراقية ، وايجاد وضع سياسي يقوم على تطبيق القانون الاساسي ، والتمسك بأحكامه التي تعد من اهم اركانها مسؤولية الوزارة امام مجلس منتخب انتخابا حرا مباشرا ، وضمان الحريات الفردية والسياسية ، والعمل على تحقيق نظام ديمقراطي دستوري نيابي مقيد بالقانون ، وتأمين استقلال القضاء ، وفسح المجال للعمل الحزبي والنقابي في جميع انحاء العراق ، والغاء القوانين التي تعرقل او تخالف هذه الاهداف ، وتشريع قانون لمحاكمة الوزراء عن جريمة مخالفة احكام القانون الاساسي ، وعن سوء استعمال السلطة واستغلالها ، وعن الاثراء غير المشروع ، كما تعمل على تطهير الجهاز الحكومي من العناصر الفاسدة ، ومكافحة الرشوة ، والقضاء على وسائل الاثراء غير المشروع ، ومقاومة استغلال النفوذ الحكومي للانتفاع الشخصي ، وايجاد الوسائل الكافلة لضمان دستورية القوانين .

« وتعمل الجبهة في السياسة الاقتصادية على انقاذ العراق من الاستغلال الاجنبي لاقتصادياته ، وضمان انتفاعه من ثرواته وموارده ، وانقاذ اكثرية الشعب العراقي من حالة الفقر والبؤس ، وذلك باتباع سياسة الاقتصاد الموجه ، والقيام بالاعمال العمرانية وفق خطة منظمة ، ومنهج شامل لاستثمار اهم المرافق ، والامكانيات الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية ، والعمل على تحضير البدو ،

وتحسين احوال الفلاحين ، بمساعدتهم على زيادة دخلهم بالاخذ بمبدأ الملكية الصغيرة، والمبادرة الى تحسين احوال العمال ، وصيانة حقوقهم ، والاخذ بمبدأ الضمان الاجتماعي » اهـ .

عمل حزبي مشترك

كان من نتيجة الدعوة الى الوقوف على « الحياد » بين المعسكرين : الغربي والشرقي ، ان اجتمع ثلاثة وعشرون قطبا من اقطاب المعارضة ، وتقدموا بطلب الى « وزارة الداخلية » الجليلة لتأليف « الجبهة الشعبية المتحدة » من « احزاب وهيآت وافراد » على نحو ما مر ذكره فلما رفضت الوزارة هذا الطلب ؛ على اساس ان الحزب يجب ان يتألف « من الاشخاص » لا « الهيئات » انسحب من بين الموقعين على الطلب المذكور كل من السادة : ١ ـ كامل الجادرجي و٢ ـ خدوري خدوري و٣ ـ جعفر حمندي و٤ ـ جعفر البدر و٥ ـ جميل صادق لانتمائهم الى احزاب اخرى ؛ فوافقت الوزارة على تأليف « الجبهة الشعبية » ثم رأت الهيئتان المؤسستان للجبهة الشعبية المتحدة ، والحزب الوطني الديمقراطي ، أن يوحد الحزبان مساعيهما في الحقل السياسي ، فأصدرتا هذا البيان :

لم يكن الشعب العراقي في يوم من الايام بحاجة الى من ياخذ بيده ، ويعمل على جمع كلمته ، وينقذه من محنته ، بقدر حاجته اليوم الى ذلك . وبهذا الدافع من الشعور العميق ، بضرورة العمل المجدي ، قام التعاون بين « الجبهة الشعبية المتحدة » و « الحزب الوطني الديمقراطي » على اساس تحقيق اهداف الشعب العراقي في السيادة ، وبلوغ غايته المثلى . ولئن كان قد حيل بين المخلصين الذين يريدون انقاذ الشعب من بؤسه وشقائه ، وبين العمل في هذا السبيل ، فقد حان الوقت اليوم لان ينهض المخلصون بواجبهم في كشف الحقائق للشعب ، وازاحة الستار عما يحدق به من اخطار ـ وذلك اقل الواجبات ـ وان يبادروا الى تحذير الفئة الحاكمة من تماديها في سلوك هذا المسلك الوعر ، الذي لا بد ان يفضي الى وخيم العواقب ، بالنظر الى ما آلت اليه حالة البلاد من ترد بلغ حدا كبيرا من السوء في مختلف نواحي الحياة العامة ؛ سواء كان ذلك في شؤون البلاد الداخلية ، او في شؤونها الخارجية .

وفي الوقت الذي اصبح فيه الاستعمار يتلقى ضربات قاصمة في الشرق ، واخذ ظله يتقلص من بلاد كثيرة ، نجده يتخذ من البلاد العربية وكرا ياوي اليه ؛ ومن الطبقة الحاكمة فيها عونا يشد ازره ، ويمكنه من استغلال الشعوب العربية استغلالا فظيعا. ومن اتخاذ بلادها قاعدة للعدوان على البلاد المجاورة ، على نحو ما يجري الآن من جعل العراق قاعدة عسكرية للقوات البريطانية، بغية تهديد الجارة ايران. والشعب العراقي الذي يؤيد كل حركة استقلالية ، يستنكر اتخاذ اراضيه ومرافقه قاعدة للاعتداء ، استنادا الى معاهدة جائرة فرضتها بريطانيا على العراق بالاكراه ، تلك المعاهدة التي اريد استبدال معاهدة من نوعها بها ، وهي معاهدة بورتسموث التي حاول الاستعمار

فرضها على العراق ، فهب الشعب باسره مضحيا بدمائه في سبيل احباطها اثناء الوثبة الوطنية المباركة . هذا الى جانب ما يبذله الاستعمار من مساع ، تسنده فيها الفئات الحاكمة ، لربط البلاد العربية بتكتلات دولية من شانها ان تزج بها في حروب ماحقة، لا مصلحة لها فيها ، بحيث اصبح العراق بموجب هذا الوضع منساقا وراء السياسة الخارجية البريطانية ، العاملة على هدر حقوق الامة العربية ، والتآمر على مصالحها، وتجزئة وطنها ، وتمزيق اوصالها ، واقتطاع اجزاء منها ، كما فعلت في فلسطين .

ولقد تحالفت هذه السياسة الاستعمارية ، التي حدّت من سيادة العراق، مع المتجاوزين على المصالح العامة ، من اصحاب المصالح الشخصية ، فمسخت النظم الدستورية في البلاد مسخا منع المجالس النيابية من ممارسة حقوقها ، وتلك نتيجة طبيعية لتزييف الانتخابات ، فانتهكت بذلك سيادة الشعب ، وانعدمت هيمنته على السياسة ، وضاعت المسؤولية ، وتلاشت الرقابة على الحكومات ، فأدى ذلك الى تفسخ الجهاز الحكومي ، وتفشي الرشوة ، واستغلال النفوذ ، وتوجيه أداة الحكم توجيها لا يخدم الا المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة ، واختلال التوازن بين سلطات الدولة التشريعية ، والقضائية ، والتنفيذية ، بحيث طغت السلطة التنفيذية عليهما ، واستهانت باحكام القوانين ، بما في ذلك القانون الاساسي، الذي أهمل معظم احكامه ، وفسر بعضها تفسيرا كيفيا يساير الاهواء والاغراض الخاصة . وكان من جراء ذلك ان فقد الناس الاطمئنان للعدالة ، بحيث اصبح من المعروف تعذيب المتهمين ، واساءة معاملتهم ، على صورة تقشعر منها الابدان ، وتوقيفهم لمدة طويلة خلافا لاحكام القانون ، وفرض الاقامة الاجبارية ، وتأسيس المعتقلات والسجون السياسية ، التي تخالف قوانين السجون ، وتتنافى مع روح الانسانية والمروءة ، وابسط قواعد العدالة .

والى جانب هذا كله ، يعيش الشعب العراقي بأكثريته في مستوى واطىء جدا، لا يليق بكرامة الانسان ، فهو محروم من اعظم مقومات الحياة الاساسية : من غذاء وكساء ، ومسكن ، وهو فريسة لسوء التغذية ، وآفات المرض ، وويلات الحرمان . كل ذلك نتيجة سوء توزيع ثمرات الانتاج ، ووجود الفوارق الاقتصادية الكبيرة ، وتفشي البطالة تفشيا لا ضمان معه لمجابهة تكاليف الحياة الباهظة ، وتحكم الشركات الاحتكارية ، وطغيان الاقطاع ومساوئه التي تنزل بالمجتمع أفدح الاضرار ، في الوقت الذي يضاعف فيه هذه المشاكل ، ويزيدها حدة ، اشتداد الغلاء المصطنع ، وارتفاع تكاليف المعيشة لضرورات الحياة ، من جراء اتباع سياسة التسيب الاقتصادي ، واهمال توفير اسباب المعيشة للاكثرية الساحقة من الشعب . وبينما كان يجب ان تنفق اموال دافعي الضرائب في الوجوه التي تخفف عن الشعب هذه الويلات التي يعانيها ، نجد ان هذه الاموال تنفق في وجوه التبذير والاسراف لمشاريع غير مجدية ولا منتجة .

اننا والحالة هذه نرى لزاما علينا ان نطالب :

١ ــ بالا يصبح العراق قاعدة عسكرية للتهديد ، او الاعتداء ، على ايران او اي بلد آخر .

٢ ــ بابعاد العراق عن التكتلات الدولية التي تؤدي الى اقحامه في حرب ماحقة لا مصلحة له فيها .

٣ ــ بأن يكون الشعب مصدر السيادة . وان تصان الحريات الدستورية، وان تضمن مسؤولية الوزارة امام مجلس نواب منتخب انتخابا مباشرا حرا ، يطمئن اليه الشعب . وان تكون للقانون حرمته ، وان يجري التحقيق في حوادث تعذيب المتهمين، وان يعاقب المسؤولون عن ذلك . وعن انتهاك حرمة القانون والقضاء . وان تلغى المعتقلات السياسية ، وان يعامل السجناء وفق احكام القانون .

٤ ــ توفير الغذاء والكساء بأسعار معقولة ، ومكافحة الاحتكار والمضاربات . وضمان حقوق العمال والفلاحين .

اننا نهيب بالشعب العراقي الكريم الى العمل في سبيل تحقيق هذه الاهداف . والى توطين نفسه على التعاون والتضامن مع العناصر الوطنية ، ومكافحة النعرات المفرقة ، والعمل على نشر الوعي بين افراده ، والسعي بجميع الوسائل للقضاء على اسباب التذمر ، وعوامل التاخر . وعلى نفوذ الاستعمار ومناصريه واعوانه .

واننا لواثقون بان الشعب العراقي الكريم لقادر على تحقيق ذلك اذا ما اعتصم بالوحدة ، والعمل السياسي المنظم ، ووطن نفسه على البذل والتضحية والجهاد في سبيل اهدافه في الاستقلال والسيادة . بغداد في ٢٧ رمضان ١٣٧٠هـ ١ تموز ١٩٥١م

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي — رئيس الهيئة العليا للجبهة الشعبية المتحدة

كامل الجادرجي — طه الهاشمي

حزب الامة الاشتراكي

بعد ان تخلف صالح جبر عن الاسهام مع نوري السعيد في تاسيس « حزب الاتحاد الدستوري » على النحو الذي شرحناه ، قرر « صالح » ان يؤلف حزبا مستقلا باسم « حزب الامة الاشتراكي » وراح الى بعض معارفه واصحابه يذاكرهم في الامر، ويشرح لهم حسنات حزبه(١) وهكذا تكونت هياة من السادة : صالح جبر، وعبدالمهدي، وعبد الكاظم الشمخاني ، وجواد جعفر . وعبد الرزاق الازري ، وعز الدين النقيب ، واحمد الجليلي ، وحبيب الطالباني ، ومحمد النقيب ، وحنا خياط ، ونظيف الشاوي.

---

(١) كان الجو ــ مهيئا ــ بعد تاليف حزب الاتحاد الدستوري بزعامة نوري السعيد ــ لان « يظهر حزب بزعامة صالح جبر ، وذلك لابراز الفكرة الانكليزية الملحة القائلة بضرورة ايجاد شخصية سياسية موالية لهم ، تحل محل نوري السعيد عند الاقتضاء لابراز هذه الفكرة الى حيز الوجود ، بعد ان اصاب ما اصاب سمعة صالح جبر من ترد بعد الوثبة عام ١٩٤٨ م » .

ــ من اوراق كامل الجادرجي ــ ص ٧٢

تقدمت طلبا الى وزارة الداخلية بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٥١م ، لتاسيس حزب سياسي باسم « حزب الامة الاشتراكي » ورفقت طلبها هذا بالنظامين : الاساسي والداخلي لهذه المؤسسة . ولدى تدقيق هذين النظامين ، اتضح لمقام الوزارة ان المادة الثانية من النظام الداخلي ، اباحت « للشخصيات الحكمية العراقية المعترف بها قانونا : كالنقابات ، والجمعيات ، والنوادي الثقافية والاجتماعية والرياضية ، وغيرها حق الانتساب للحزب » ولما كانت المواد ٣ و ٦ و١١ من قانون الجمعيات حصرت حق الانتساب للجمعيات بالافراد الحقيقيين ، لا الاشخاص الحكمية ، اعترضت الوزارة على ذلك ، فوافقت الهيأة المذكورة على طي هذه المادة ، فاجازت الوزارة تاليف هذا الحزب بكتابها المرقم ٩٠٤٤ والمؤرخ ٢٤ حزيران سنة ١٩٥١م ، وهذا هو نظام الحزب الاساسي :

منهاج حزب الامة الاشتراكي

الشكوى من تردي الاحوال على كل لسان ، والتذمر من سوء الاوضاع تذمرا عاما . وتأخر بلادنا ، وما يعانيه سواد الناس من فقر واحوال معاشية قاسية ، لم يعد بحاجة الى بيان . يقابل ذلك ثروات طبيعية ، واراض خصبة ، ومياه غزيرة ، ومجالات عظيمة لتحويل هذه الثروات الطبيعية الى خيرات ، وهذا التذمر العام الى رضا عام ، وذلك الفقر الى رفاهية ، وتلك الامراض الى صحة ، والجهل الى معرفة.

لعلاج هذه الاوضاع انشيء حزبنا ، وفي سبيل تلك الاهداف سيعمل (١)معتزما القيام باصلاح عام يتناول مختلف النواحي في بلادنا ، وكلها نواح تفتقر الى اصلاح ، واصلاح سريع ، يتناول جذور هذه الحياة واسسها ، وذلك وفقا لهذا المنهاج .

المادة الاولى ـ يسمى هذا الحزب (حزب الامة الاشتراكي) ومركزه العام في بغداد ، وله تأسيس الفروع في انحاء البلاد كافة ، بعد استحصال موافقة وزارة الداخلية .

الفصل الاول ـ في الشؤون الخارجية :

المادة الثانية ـ يسعى الحزب في سياسته الخارجية الى :

١ ـ توطيد كيان العراق الدولي ، وتعزيز استقلاله ، وجعل علاقاته الخارجية قائمة على اسس الصداقة ، والمنافع المتبادلة .

---

(١) « وفي سنة ١٩٥٠ م اسس المرحوم صالح جبر ، حزب الامة الاشتراكي ، بتشجيع من الوصي على عرش العراق ، ليوازي به قوة نوري السعيد ، وقد التحق بهذا الحزب شلة من رؤساء العشائر ، وبعض محترفي السياسة واصحاب المصالح المركزة . ولما ادرك نوري السعيد ان نفوذ صالح جبر اخذ يتزايد من طريق هذا الحزب ، انبرى هو الاخر لتاسيس حزب اسماه حزب الاتحاد الدستوري ، جمع ما بقي من رؤساء العشائر واعوانه من مرتزقة السياسة » .

(الاستاذ محمد مهدي كبه في ص ١٠٦ من مذكراته)

٢ – تنظيم العلاقات بين العراق والدول العربية الاخرى ، على اساس اتحاد سياسي Federation يشملها جميعا ، على ان يبدأ هذا الاتحاد بالدول التي ترغب بالانتظام فيه ، ويرى الحزب ان جامعة الدول العربية يجب ان تكون وسيلة لتحقيق هذا القصد .

٣ – العمل على تحقيق الاماني العربية في قضية فلسطين .

٤ – العمل على تحقيق استقلال البلاد العربية غير المستقلة .

٥ – اقامة احسن العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول المجاورة .

الفصل الثاني – في الشؤون الداخلية والنظام السياسي :

المادة الثالثة : التوازن بين السلطات ، شرط اساسي في توطيد النظام الديمقراطي ، والحكم الشعبي ، فمتى ما مارست كل واحدة من هذه السلطات حقها الدستوري المحدد لها ممارسة واقعية ، أمكن عندئذ تحديد الحقوق والواجبات . وتوزيع المسؤوليات والتبعات . ويرى الحزب ان ذلك يتحقق بالوسائل التالية :

١ – تعزيز الحياة الديمقراطية في البلاد ، بالاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر ، والمناطق الانتخابية الفردية ، وجعل الوزارة مسؤولة مباشرة امام مجلس النواب . وفقا لاحكام الدستور ، وتوطيد الحريات الدستورية : كالحرية الفردية ، وحرية الكلام والنشر والاجتماع والاعتقاد ، ودعم الحياة الحزبية ، وضمان ممارسة النشاط الحزبي .

٢ – تقوية الوحدة العراقية وتوطيدها ، ليكون العراقيون جميعا متساوين في الحقوق والواجبات .

٣ – اعادة النظر في التشريعات القائمة ، واخضاع جميع العراقيين الى قوانين موحدة ، لا يكون فيها غبن لطبقة او فئة ، او تمييز بين فئة واخرى ، وجعل هذه التشريعات متفقة ومقتضيات التقدم ، وروح العصر ، لقيام الدولة بالخدمات التي تؤدي الى رفاهية الشعب ، وتوفير حاجاته .

٤ – دعم استقلال القضاء وتقويته ، ورفع مستواه ، تمكينا له من القيام بواجب تحقيق العدالة ، وصيانة حقوق الناس وحرياتهم .

٥ – تعزيز الجيش وتجهيزه بالاسلحة الحديثة ، والاعتناء بأفراده ضباطا وجنودا ، كي يتمكن من القيام بواجبه في الدفاع عن البلاد على احسن وجه .

٦ – تنظيم قوى الشرطة ، والامن الداخلي ، بحيث يشعر المواطنون جميعا انها وسيلة لخدمتهم ، والمحافظة على امنهم وسلامتهم ، وصيانة حقوقهم وحرياتهم . وخلق روح الثقة والمودة بينها وبين سائر المواطنين .

٧ ـ الجهاز الحكومي هو اداة الاصلاح الذي تنشده البلاد ، لذلك فان الحزب يعمل على العناية بهذا الجهاز عناية كبيرة ، ويجعل من اهدافه الرئيسية اصلاحه وتنظيمه بصورة تمكنه من القيام بواجباته على الوجه الاكمل ، مستعينا بالوسائل التالية :

ا ـ اعتبار الكفاءة والنزاهة اساس التعيين ، والترفيع ، وتولي المسؤوليات ، والقضاء على كل الاعتبارات الاخرى .

ب ـ اعادة النظر في قوانين الخدمة ، على اساس جعل رواتب الموظفين والمستخدمين مؤمنة لمعيشتهم ، ومعيشة عوائلهم ، تامينا يسمو بنفوسهم عن مغريات الفساد .

ج ـ القضاء على الروتين الحكومي الذي يعرقل اعمال الحكومة ومصالح الناس، واختصار المعاملات الى اقصى حد ممكن .

د ـ تطهير الجهاز الحكومي من العناصر الفاسدة ، واختيار العناصر الكفوءة من الشباب لوظائف الدولة ، واعطائها الصلاحيات الكافية لادارة دفة الامور والمصالح العامة .

٨ ـ بغية اشعار الاهلين بحقهم في ممارسة شؤونهم المحلية ، وتمكينهم من ممارسة هذه الشؤون على الوجه الصحيح ، يتحتم اعادة النظر في القوانين والتشكيلات الادارية المحلية ، والبلدية ، على اساس انتخاب اعضاء المجالس الادارية المحلية ، ومجالس البلديات ورؤوسها ، انتخابا مباشرا من قبل الاهلين ، والعناية بهذه المجالس ، وتوسيع صلاحياتها لتقوم بواجباتها على اتم وجه .

الفصل الثالث ـ في الشؤون المالية والاقتصادية :

المادة الرابعة : الهدف الاساسي لسياسة الحزب الاقتصادية والمالية هو تأمين مستوى من المعيشة لجمهور الشعب ، تتحقق به الكرامة الانسانية ، والسعادة الشخصية والوطنية ، وينفسح المجال به لبروز المواهب الكامنة في كل فرد ، وتكاملها الى اقصى امكانياتها .

ولما كانت ضآلة الدخل القومي في الوقت الحاضر ، وسوء توزيعه يقفان سدا حاجزا في سبيل تحقيق هذا الهدف السامي ، يرى الحزب ان الشرطين الجوهريين لتحقيقه هما اولا ـ العمل على زيادة الدخل الوطني ، وثانيا ـ العمل على ضمان توزيعه توزيعا عادلا . ولا وسيلة لزيادة الدخل الوطني الا بزيادة الانتاج الزراعي ، والصناعي ، والمعدني ، كمية وتحسينه نوعا ، وشعار الحزب في سياسته الاقتصادية، والمالية ، هو اعتبار مهمة الحكومة الاساسية توجيه ماليتها ، وجهودها ، وسلطتها ، لزيادة الانتاج الوطني باستغلال الامكانيات الكامنة ، التي لو كشفت ، واستغلت ، ووزعت ثمراتها توزيعا عادلا ، يؤمن لجميع العراقيين مستوى عاليا من الرفاهية

والمعيشة ، لا يقاس بالمستوى المؤلم الذي يشكو منه السواد الاعظم من الجمهور العراقي الآن .

ويرى الحزب ان خير وسيلة لزيادة الانتاج الوطني ، هو وضع منهج اعماري واسع ، يستند الى دراسة علمية شاملة للامكانيات العراقية ، الزراعية والصناعية والمعدنية ، والسهر على تنفيذه بكل جد ونشاط بمختلف الطرق ، وخاصة بواسطة مجلس الاعمار الذي يجب العناية به وتدعيمه ، ودفعه للقيام بمهامه ، لتنفيذ هذا المنهج ، الذي يحقق كشف تلك الامكانيات ، واستغلالها لخير المجموع .

كما يرى الحزب ان زيادة الانتاج المؤدية الى التوازن والاستقرار الاجتماعي ، يجب ان تكون مقترنة بسياسة اخرى تحقق التوزيع العادل لثمرة ذلك الانتاج . لذلك يرى الحزب ان تحقيق هذه المقاصد يتم بالوسائل التالية :

ا ــ في الشؤون المالية والنقدية :

١ ــ اخضاع مصادر الدخل الضرائب التصاعدية المباشرة ، بغية التقليل من الفوارق الاقتصادية .

٢ ــ الاستعاضة عن ضريبة الاستهلاك ، بضريبة تصاعدية على الدخل الزراعي ، تستوفى على اساس الوحدة الزراعية ، على ان تؤخذ بنظر الاعتبار مساحة الاراضي ، وجودتها ، ووسائل ريها .

٣ ــ سن التشريع اللازم لفرض الضريبة على التركات بنسبة تصاعدية ، بعد اعفاء حد ادنى منها من هذه الضريبة .

٤ ــ العمل على تحقيق استقلال البلاد المالي والنقدي ، وزيادة احتياطي المصرف الوطني ، وتنويعه بالذهب ، والعملات الاجنبية الاخرى .

ب ــ في الاراضي والزراعة :

١ ــ يرى الحزب ان تعميم الملكية الصغيرة شرط جوهري لايجاد الرفاهية والاستقرار في البلاد . ولتحقيق هذا الهدف ، يرى الحزب ان من الضروري الاقتصار في توزيع الاراضي الاميرية الصرفة على اساس الملكية الصغيرة فقط ، ووضع حد اعلى لما يمكن ان يماكه الفرد في المستقبل من الاراضي الزراعية ، واعادة النظر في قوانين الاراضي ، والتصرف بها ، وتشريع قانون موحد يتلاءم ومتطلبات العصر .

٢ ــ العمل على زيادة الانتاج الزراعي ، وتحسينه وتنويعه ، بادخال الآلات الميكانيكية لتوسيع المساحات المزروعة من جهة ، وتلافي النقص الملحوظ في اليد العاملة من جهة ثانية .

٣ ــ الاهتمام بشؤون الري ، وانشاء مشاريع الري الكبرى ، من سدود ، وخزانات ، واستثمار مساقط المياه ، وفتح الاقنية والجداول ، والاخذ بنظام الري والصرف (البزل) معا .

٤ ـ الاكثار من المزارع التعاونية ، والحقول النموذجية ، وتاسيس الجمعيات التعاونية الزراعية ، الانتاجية منها والاستهلاكية ، ومؤسسات التسليف الزراعي ؛ لانقاذ المزارعين من الربا الفاحش ، وانشاء المخازن لتنقيح المحاصيل الزراعية وخزنها.

٥ ـ العناية بالثروة الحيوانية ، وحمايتها من مختلف الامراض ، مع تحسين اجناسها وانواعها ، والاكثار من المراعي الصناعية .

٦ ـ العناية بالغابات ، وبما يكفل محافظتها وتوسيعها ، باعتبارها مصدرا من مصادر الثروة الوطنية .

٧ ـ الاهتمام بحاصلات البلاد الزراعية والحيوانية ، وايجاد الاسواق الخارجية لبيعها .

ج ـ في الصناعة :

١ ـ يعتقد الحزب ان توازن الاقتصاد الوطني ، يستوجب تصنيع البلاد . وتشجيع الصناعات التي لها قابلية النمو والنجاح ، وذلك على الاسس التالية :

أ ـ قيام الدولة بتأسيس الصناعات الضرورية للبلاد . كلما دعت الحاجة الى ذلك .

ب ـ مساهمة الدولة مع الافراد في بعض الصناعات ، لبعث الثقة العامة فيها .

ج ـ تشجيع التشبث الفردي في المجالات الصناعية ، التي تعود بالنفع العام على الجميع .

٢ ـ تخفيف الرسوم الكمركية على ما يستورد من المواد الخاصة للصناعات الوطنية ، من آلات ومكائن ومواد اولية ، او اعفاؤها من الرسوم ، ومنح الاراضي اللازمة لتشييد المعامل عليها مجانا او ببدلات متهاودة ، وتخفيض اجور النقل بالسكك الحديدية لمستورداتها ومنتوجاتها كافة ، والعمل على توفير القوة المحركة الرخيصة. بمنحها الامتياز والاسبقية في استغلال موارد البلاد الطبيعية ، وعدم ارهاقها بالضرائب المختلفة ، ودعم الصناعة الوطنية بتهيئة الخبراء الصناعيين لها ، وتسليف الصناعات الصغيرة بالسلف التي تحتاجها ، دون ارهاقها بضمانات ثقيلة .

٣ ـ العمل على نشر الثقافة الميكانيكية ، وزيادة الكفاءة الفنية ، بتوسيع التعليم الصناعي ، ووضع نظم لتدريب العمال في الداخل ، وايفاد المبرّزين منهم الى الخارج.

٤ ـ زيادة راس مال المصرف الصناعي ، ليتمكن من النهوض بمهمته كما يجب، والعمل على توجيه رؤوس الاموال الاهلية للاستثمار الصناعي .

د ـ في التجارة :

١ ـ انتهاج سياسة مستقلة في التجارة الخارجية مع الدول كافة ، دون التاثر بالاعتبارات التي لا تتفق مع مصلحة البلاد التجارية والاقتصادية .

٢ ــ الاخذ بمبدا توسيع مستوى التجارة بتشجيع التصدير ، وزيادة استيراد المواد الاستهلاكية ، والانشائية الضرورية ، ومعالجة العجز في الميزان التجاري .

٣ ــ اعادة النظر في الرسوم المفروضة على البضائع المستوردة ، من الدول غير المرتبطة مع العراق باتفاقات تجارية ، وعقد مثل هذه الاتفاقيات معها .

٤ ــ مراقبة الصادرات من المنتجات المحلية لضمان جودتها وتنقيحها ، وتدعيم اللجان والمؤسسات الخاصة بتنظيم تجارة بعض الصادرات العراقية .

٥ ــ تعميم التمثيل التجاري في جميع البلدان التي لها ، او التي يمكن ان يكون لها علاقات تجارية مع العراق ، والاهتمام بالدعاية للمنتوجات العراقية في الاسواق الاجنبية .

٦ ــ توفير وتحسين وسائل النقل البري ، والبحري ، والجوي ، بغية تسهيل نقل المنتجات العراقية الى الاسواق الخارجية ، والحيلولة دون تحكم شركات النقل الاجنبية .

٧ ــ بما ان النقل الداخلي خدمة عامة ، فيجب على الدولة تيسيره للجمهور في كل مكان ، وباقل كلفة ممكنة ، لذلك يتحتم ايجاد شبكة من خطوط المواصلات تصل بين انحاء البلاد كافة ، لتيسير تنقل الافراد ، ونقل المنتجات الزراعية والصناعية الى الاسواق الداخلية والخارجية .

الفصل الرابع ــ في الشؤون الاجتماعية :

المادة الخامسة : لما كان الفرد هو الدعامة الاولى لتكوين المجتمع ، كان على الدولة ان تهيء للمواطنين جميع الاسباب والوسائل لرفع مستواهم ، واظهار امكانياتهم ومواهبهم ، ولما كانت سلامة المجتمع لا تقوم الا على افراد توفرت لهم صحة الابدان والنفوس ، وحيث ان الفقر والمرض والجهل آفات اجتماعية تتحتم مكافحتها والقضاء عليها ، لذلك فان الحزب يتذرع فيما يرمي اليه من نهضة المجتمع بالوسائل التالية :

١ ــ تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم والقوانين والمنافع ، وعدم الافساح لاستغلال فئة جهد اخرى .

٢ ــ تحرير المواطنين من مخافة الغد ، باقرار مبدا الضمان الاجتماعي ، وتسهيل سبل العيش للمواطنين بمكافحة الغلاء ، وتوفير اسباب الكسب .

٣ ــ رفع مستوى المعيشة للفئة العاملة ، ووضع حد ادنى للاجور ، واصلاح تشريع العمال بحيث يكفل حقوقهم ، ويؤمن حاجاتهم الاساسية .

٤ ــ تشجيع الحركة النقابية العمالية ، والمهنية ، ورفع مستواها .

٥ ـ العمل على مكافحة البطالة ، ورفع مستوى العمال من الوجهتين : الاقتصادية والاجتماعية ، وتوفير مساكن صحية لهم بأجور زهيدة ، تتفق مع دخلهم ، وتهيئة وسائل التسلية البريئة لهم ، وانشاء رياض الاطفال والمدارس في مناطقهم ، وتشديد التفتيش والمراقبة على المصانع والمعامل ، لتامين حقوقهم التي ينص عليها القانون .

٦ ـ التوسع في الانفاق على الخدمات الاجتماعية ، واعتبار ذلك من متممات دخل بعض الطبقات .

٧ ـ تأسيس الجمعيات التعاونية للاستهلاك والتوفير ، بغية مساعدة العمال وعوائلهم .

٨ ـ تحسين الصحة العامة ، والاكثار من المستشفيات والمستوصفات في مراكز الالوية ، والاقضية ، والنواحي ، وتهيئة المستوصفات البرية والنهرية للتجوال بين القرى والارياف .

٩ ـ لغرض القيام بالخدمات الصحية على اتم وجه ، تتحتم العناية بتوسيع المعاهد الطبية ، والمستشفيات التعليمية ، والمختبرات ، والابحاث العلمية، والتوسع في ايفاد البعوث الى الخارج ، للتخصص في مختلف الفروع الطبية ، والاستعانة بالاطباء الاخصائيين الاجانب ، بصرف النظر عن جنسياتهم ، وذلك لاغراض التطبيب والتدريس .

١٠ ـ العمل على مكافحة الامراض الوبائية ، والمتوطنة ، وتوسيع اعمال الوقاية الصحية .

١١ ـ التوسع في انشاء مؤسسات الامومة والطفولة ، والعمل على مكافحة وفيات الاطفال وتقليلها .

١٢ ـ الاسرة اساس الامة ، والمراة احد ركني الاسرة ، لذلك يجب رفع مستوى المراة لتؤدي واجبها في الاسرة والمجتمع ، وتهيئتها لممارسة حقوقها .

١٣ ـ العمل على اسكان وتحضير العشائر . وبخاصة الرحالة منها ، واصلاح القرى والارياف ، وتعميم مشاريع الماء والكهرباء فيها .

١٤ ـ العناية بالسجون والمدارس الاصلاحية باعتبارها دور تهذيب واصلاح .

الفصل الخامس ـ في الشؤون الثقافية :

المادة السادسة : يسعى الحزب الى نشر التعليم بين مختلف طبقات الامة ، ذكورا واناثا ، وجعله اداة لتكوين الشخصية ، وتوجيهه نحو تنمية المواهب والقابليات، والعناية بالمبادىء السليمة ، والاخلاق الفاضلة ، قبل كل شيء ، لذلك فانه يعمل على:

١ ـ تعميم التعليم الابتدائي لكافة ابناء الشعب العراقي ، والعمل على تهيئة الامكانيات لجعل هذا التعليم الزاميا .

٢ ـ ترصين قواعد التعليم الثانوي ، ووضع خطة ثابتة للتوسع فيه ، على اساس احتياجات البلاد ونهضتها العلمية .

٣ ـ تشجيع التعليم المهني الصناعي ، والزراعي ، والتجاري ، والفنون البيتية ، ورفع مستواها بصورة تتلاءم مع حاجات البلاد في نهضتها الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، وتوجيه خريجي المدارس الى هذا النوع من التعليم .

٤ ـ تشجيع الثقافة العامة بين مجموع افراد الشعب ، عن طريق المدارس المسائية ، والاذاعة ، والسينما ، والمعارض ، وانشاء كليات شعبية لرفع المستوى الثقافي والمهني العام في البلاد .

٥ ـ عضد حركة التاليف والنشر والترجمة ، وتوسيع المكتبات العامة،وتعميمها والعناية بها .

٦ ـ وضع المعاهد العالية على اسس علمية رصينة ، وضمان توسعها ، وفق حاجات البلاد وطموحها للنهوض ، والعمل على انشاء الجامعة العراقية .

٧ ـ الاكثار من البعثات لاعداد ما تتطلبه البلاد من العلماء والفنيين .

٨ ـ انشاء الاقسام الداخلية للطلاب في العاصمة ، وفي مراكز الالوية ، والاقضية ، لتتيسر لهم الدراسة التي لا تتوفر لهم في محلات اقامتهم .

٩ ـ تشجيع الحركة الرياضية ، والكشفية ، وايجاد الساحات ، والمباني ، والنوادي ، لهذا الغرض .

١٠ ـ العناية باعضاء الهيئة التعليمية ، وتوفير الاسباب اللازمة لرفع مستواهم الثقافي ، والصحي والمعاشي .

١١ ـ العناية بالمعاهد التعليمية وتوسيعها لاعداد المعلمين اعدادا تاما يؤمن حاجة البلاد الى التعليم .

صادقت وزارة الداخلية بكتابها المرقم ٩٠٤٤ والمؤرخ ١٩٥١/٦/٢٤ على النظامين الاساسي والداخلي لهذا الحزب .

اندماج حزبين

كان الدكتور سامي شوكت قد الف ، وصحبا له من الموظفين الاداريين ومرتزقي السياسة حزبا سياسيا بتاريخ ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩م ، سمي « حزب الاصلاح » وكانت لصاحب الحزب صلات شخصية بالسيد صالح جبر ، فاذا به يفاوضه في دمج حزبه ب « حزب الامة الاشتراكي » ويتخذ هذا القرار :

« اجتمعت الهيأة الادارية لحزب الاصلاح بتاريخ ٤ تموز ١٩٥١م ، وقررت ما يلـي :

« ١ ـ نظرا للتشابه ، ووحدة الاهداف الموجودة في منهجي حزب الاصلاح ، وحزب الامة الاشتراكي .

« ٢ ـ ولاعتقادها ان تعدد الاحزاب ، ذات الاهداف المتشابهة ، في بلد واحد، لا فائدة منه ، بل يؤدي الى بعثرة القوى ، وتشتيت الجهود ،

« ٣ ـ واستنادا الى المشاورات والمفاوضات التي جرت بين المسؤولين في الحزبين المذكورين ، واتفاقهما التام على كافة ما له علاقة بالموضوع ؛

« ٤ ـ قررت دمج حزب الاصلاح ، بحزب الامة الاشتراكي ، واعتبار حزب الاصلاح منحلا اعتبارا من هذا التاريخ ، وابلاغ ذلك الى الجهات المختصة » . اهـ .

ولما احيطت « وزارة الداخلية » علما بدمج الحزبين « حزب الاصلاح » و «حزب الامة الاشتراكي » ببعضهما البعض ، اعتبرت « الوزارة » حزب الاصلاح منحلا بحسب القانون .

اعتداء اليهود على سورية

ما كادت الدول الكبرى تقتطع ارض فلسطين من جسم الوطن العربي الاكبر ، وتقيم فيها دولة للصهيونيين من متشردي الآفاق ، حتى صارت تركن الى مختلف انواع الضغط والاكراه ، لحمل الدول العربية المجاورة على الاعتراف بواقع قيام « اسرائيل » وكانت كلما شعرت بخوف الحكومات العربية من الاقدام على مثل هذه الخطوة ، او لمست ترددا منها ، اوحت الى الصهيونيين بالتعرض الى جاراتها،لحملها على الاعتراف قسرا ، وكان فيض من الاسلحة البريطانية ، والفرنسية، والامريكية، يتدفق على اسرائيل لتهاجم جاراتها بين حين وآخر . اما الدول العربية فانها كانت تحتج على العدوان الاسرائيلي لدى الدول التي اقامت اسرائيل ، وتطلب الى مجلس الامن ، التابع الى هيئة الامم المتحدة ، منع اليهود من الاستمرار على عدوانهم ، وتطالب الدول الكبرى ببيعها السلاح والعتاد ، لتقي نفسها شرور هذا العدوان ، من دون ان تلقى اذنا صاغية .

اما العراق فكانت مواقفه « فصل الخطاب » اذ كان يرسل قواته الارضية والجوية الى سورية والاردن ، كلما تعرضتا الى تهديد او اعتداء اسرائيلي . وفي اواخر نيسان ١٩٥١م حاول اليهود الاعتداء على « اراضي الحولة » في سورية ، واخذت طائراتهم تلقي حممها على القرى الآمنة ، فعرضت الوزارة العراقية استعداد العراق لمساعدة الجيش السوري في كل ما يتطلبه الموقف العسكري ، الا ان رئيس الجمهورية السورية طلب امهاله مدة كافية حتى ينجلي الموقف على حقيقته ، فلما اشتد الاعتداء اليهودي ، قررت الحكومة السورية في الثامن من ايار ١٩٥١م الاستعانة

بالجيش العراقي لصد هذا العدوان ، فأوفدت الوزارة بعض القواد لدرس الحالة عن كثب حتى اذا عادوا الى بغداد ، وقدموا تقريرهم عما شاهدوه ، جرّدت الحكومة حرسا خاصا معززا ببعض قطع من المدافع المضادة للجو داخل الاراضي السورية ، مع بعض الطائرات المقاتلة ، فكان وصول هذه القوات رادعا كافيا حال دون استمرار اليهود في عدوانهم . وقد بقيت هذه القوات مرابطة في سورية نحو اربعة اشهر. فلما انتفت الحاجة اليها ، طلبت الحكومة السورية سحبها ، واعادتها الى العراق . فأصدرت الحكومة البيان الآتي :

بيان رسمي :

« على اثر الاعتداءات اليهودية على منطقة الحدود السورية الجنوبية ، وتأزم الوضع العسكري في منطقة الحولة ، طلبت الحكومة السورية من الحكومة العراقية في اوائل شهر مايس ١٩٥١م ، تقديم معونة عسكرية لنجدة القوات السورية على صد الاعتداءات اليهودية ، فبادرت الحكومة العراقية الى ارسال قوة من الطائرات،ومفرزة من الجنود ، كما اذيع في حينه من قبل فخامة رئيس الوزراء في المجلس النيابي. وقد بقيت القوة المذكورة مرابطة طوال هذه المدة في الاراضي السورية .

وبتاريخ ١٩٥١/٨/٢٥م ، رجت الحكومة السورية من الحكومة العراقية عودة القوات المذكورة الى العراق ، مع تقديم شكرها وامتنانها ، مبدية ان الامر قد اصبح امام مجلس الامن ، وانه من المستبعد استئناف العمليات الحربية .

وبناء على ذلك فقد اتخذت الحكومة العراقية ما يلزم لسحب قواتها المذكورة من الاراضي السورية ، واعادتها الى العراق ، اجابة لطلب الحكومة السورية » .

٢ أيلول ١٩٥١م — و. مدير الدعاية العام

تعمير المراقد المقدسة

في العراق مراقد مقدسة صرف رجال البر والاحسان من المسلمين مبالغ طائلة على تعميرها وتزويقها . وفي النجف وكربلاء ــ حيث يرقد الامامان علي بن ابي طالب وولده الحسين عليهما السلام ــ تحف فنية نفيسة ، هي آية في الجمال وبراعة الفن، كان سلاطين الهند ، وايران ، ينفقون على صيانتها بسخاء ، وكان سلاطين آل عثمان يرعونها بين حين وحين ، ولما انقطعت صلة العراق بالعثمانيين في ختام الحرب العالمية الاولى ، وقلّت عناية الايرانيين بهذه المراقد ، صار المتمولون من العراقيين يبذلون ما في وسعهم ، للعناية بهذا التراث ، ولكن الصيانة الحقيقية كانت تحتاج الى مبالغ جسيمة ، يعجز عنها الافراد ، وتعجز عنها مخصصات الاوقاف .

وفي ٢٠ ايار ١٩٥١م ، سافر رئيس الوزراء نوري السعيد الى كربلاء، والنجف، للتحقيق في شكاوى العلماء ، من الخطر المحدق بهذه المراقد . فظهر له ان الجيوب

الخاصة تعجز عن القيام بمثل هذا العمل ، وان التبرعات لا يمكن ان تسد الحاجة ، فأمر المهندسين المختصين باجراء الكشوف اللازمة ، وبيان النفقات الحقيقية التي يتطلبها العمل الصحيح ، المحافظة على سلامة المشاهد المقدسة ، فاذا هي كما يلي :

٨٦،٣٨٨ دينارا لتعمير الروضة الحسينية في كربلاء و ٢٦،٤٨٤ دينارا لبناء طارمة جديدة لها .

٣٥،٣٨٠ دينارا لتعمير روضة العباس في كربلاء .

٢٥،٧١٥ دينارا للاصلاحات العامة في روضة الامام علي عليه السلام .

١١،٥٨٨ دينارا لتعمير روضة الجوادين في الكاظمية .

١٣،٤٠٩ دينارا للاصلاحات العامة في روضة العسكريين في سامراء .

الى بضعة آلاف دينار اخرى للاصلاحات الكهربائية اللازمة في جميع العتبات المقدسة ، بحيث يصبح المجموع ١٧٥،٠٠٠ دينار .

ورأى نوري ان تتحمل ميزانية الدولة العامة هذه المبالغ ، لان الواردات العظيمة التي يحصل العراق عليها من زوار العتبات المقدسة ، تكوّن ايرادا لا بأس به لهذه الميزانية ، وعلى هذا ابلغت الوزارات المختصة بالشروع في العمل فورا على حساب الدولة ، وتألفت لجان خاصة تشرف على اعمال الصيانة ، والصرف ، وتم التشريع اللازم لصرف المبلغ ، وبذلك سلمت المراقد المقدسة في النجف ، وكربلاء ، والكاظمية ، وسامراء ، من الانهيار .

تبدلات وزارية

لما عقد رئيس الوزراء مؤتمرا صحفيا فور تاليفه الوزارة في ١٦ ايلول ١٩٥٠م ، قال :

« لا بد انه لفت نظركم ان تأليف الوزارة بشكلها الحاضر ، وفيها عدد غير قليل من الوزارات بالوكالة . وهذا دليل على اني سأبذل جهدا غير قليل لجعل الوزارة ترضى عنها الاكثرية في هذه البلاد . ولا استطيع ان ارضي الجميع ، وان كنت أتمنى هذه الامنية . هذا فيما يختص باتمام الوزارة وجعلها مرضية من الاكثرية ، وسأبذل كل جهدي لاجل تأليفها على هذا الشكل » اهـ .

وفي ٢٥ كانون الاول ١٩٥٠م صدرت الارادة الملكية المرقمة ٨٢٨ لسنة ١٩٥٠م:

١ ــ بتعيين كل من عمر نظمي ، ومصطفى العمري ، ومحمد حسن كبه ، وزراء بلا وزارة .

٢ ــ وتعيين عبد الوهاب مرجان وزير المواصلات والاشغال ، وزيرا للمالية .
٣ ــ وتعيين ضياء جعفر وزير الاقتصاد ، وزيرا للمواصلات والاشغال .

٤ ــ وتعيين عبد المجيد محمود وزيرا للاقتصاد « وهو يستوزر لاول مرة » .

وفي الخامس من شباط ١٩٥١م ، صدرت الارادة الملكية المرقمة (٨٩) بتعيين توفيق السويدي نائبا لرئيس الوزراء ووكيلا لوزارة الخارجية ، وبتعيين عمر نظمي الوزير بلا وزارة وزيرا للداخلية .

وفي حزيران ١٩٥١م ، شغرت رئاسة محكمة التميز في العراق ، بانتهاء خدمات المستر بريجارد البريطاني التبعة ، الذي كان يشغل هذا المنصب منذ عدة سنوات . وكان عارف السويدي العضو البارز في المحكمة المشار اليها ، وشقيق توفيق السويدي نائب رئيس الوزراء ، المرشح الوحيد لاشغال هذه الرئاسة من قبل ، الا ان الاعتبارات الاخرى كانت تقضي باسناد هذه الرئاسة الى حسن سامي تاتار وزير العدلية . ولما بحث مجلس الوزراء موضوع اشغال هذه الرئاسة في جلسته المنعقدة في ١٥ تموز ١٩٥١م ، اعرب نائب الرئيس عن امله في ان تسند رئاسة التمييز الى مستحقها الشرعي ، ولو الى مدة شهر واحد ، ثم يحيله على التقاعد . فلما صدرت الارادةالملكية المرقمة ٤٢٥ لسنة ١٩٥١م ، بتعيين جميل عبد الوهاب وزيرا للعدلية ، وحسن سامي تاتار رئيسا لمحكمة التمييز ، طلب عارف السويدي احالته على التقاعد فاحيل، فتقدم اخوه توفيق السويدي بكتاب استقالته وهو :

فخامة رئيس الوزراء　　　　بغداد ١٩٥١/٧/١٥م

ان الاشغال الكثيرة التي اضطررت الى مجابهتها خلال اشتغالي معكم في الايام الاخيرة ، تحملني على الرجاء من فخامتكم ان تقبلوا استقالتي من منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية حفظا لصحتي .

واني ، وانا اقدم استقالتي هذه ، اود ان اعرب لفخامتكم عن جزيل شكري على التعاون الصادق ، والشعور الطيب ، الذي لمسته اثناء اشتراكي معكم في المسؤولية . هذا وارجو قبول فائق تحيتي سيدي .

المخلص : توفيق السويدي

ولما سمع الامير عبدالاله بنبأ هذه الاستقالة ، استدعى توفيق السويدي، وطلب اليه ان يعيد النظر فيها ، فرفض السويدي ذلك ، فرد عليه رئيس الوزراء فورا بهذا الجواب :

الرقم ٢٩٣١　　　　التاريخ ١٩٥١/٧/١٦م

صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي المحترم

تلقيت كتاب فخامتكم المؤرخ ١٥ تموز ١٩٥١م ، المتضمن استقالتكم من منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة . واني مع تقديري الخالص لجهودكم الثمينة ومؤازرتكم القيمة ، يؤسفني ان احرم من معاضدتكم القويمة التي لمستها طول اشتغالكم معي . ونزولا عند رغبتكم ، قد اضطررت الى التوسط لدى المقام السامي

لقبول استقالتكم ، وبطيه أقدم نسخة من الارادة الملكية المرقمة ٤٢٤ والمؤرخة ١٦/ ٧/١٩٥١م الصادرة بذلك .

هذا وآمل ان لا تحرم الحكومة والامة من ثمرات اخلاصكم ، وارجو لفخامتكم التوفيق وتقبلوا احترامي .
المخلص : نوري السعيد

وتتضمن الارادة الملكية المشار اليها في هذا الجواب « قبول استقالة توفيق السويدي من منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة ، واسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى شاكر الوادي وزير الدفاع » .

مقتل الملك عبدالله

البحث في عظمة الملك حسين ملك الحجاز السابق ، وعظمة انجاله : علي ، وعبداله ، وفيصل ، وزيد ، كالبحث في بديهيات الامور ، والكلام عن الجهود التي بذلوها لخير القضية العربية ، كالكلام عن فوائد الماء والهواء . ولقد ضحى الملك حسين بعرشه في سبيل القضية الفلسطينية ، ولقي الملك فيصل الاول حتفه ، وهو يجاهد في سبيل القضية العراقية ، وها هو الملك عبدالله يقتل في ٢٠ تموز سنة ١٩٥١م بسبب « محنة فلسطين » .

فقد روّع العالمان : الاسلامي والعربي في هذا اليوم ، عندما امتدت يد عربية اثناء دخول جلالته المسجد الاقصى لاداء فريضة الجمعة ، فاطلقت الرصاص عليه فقتلته (١) .

وقد نعت « هيأة الوصاية » الملك الراحل الى الشعب العراقي ببالغ الاسف والحزن ــ اذ كان الوصي خارج العراق (٢) ــ وامرت باعلان الحداد في البلاط والقصور الملكية ستة اشهر ، وبتنكيس الاعلام فوقها اربعين يوما ، كما اعلنت الحكومة العراقية الحداد العام في المملكة اربعين يوما ، وتنكيس الاعلام فوق المباني الحكومية في كافة انحاء العراق سبعة ايام ، وقد اقيمت الفواتح على روحه في بعض المدن والحواضر ، وسافر رئيس الوزراء الى عمان للاشتراك في مراسيم الدفن ، كما سافر

---

(١) « وتلقى الملك في صباح ذلك اليوم ، رسالة مغفلة لا توقيع عليها ، يقول فيها مرسلها : ان خطر القتل يتهدده ، ولكنه لم يلق بالا للرسالة ... وفي ذلك الصباح ، طلب السفير الامريكي المستر درو مقابلة خاصة ومستعجلة مع جلالته، وعندما اذن الملك بمقابلته ، قال السفير ان هناك مؤامرة على حياته ... وفي اليوم نفسه رجا رئيس الوزراء مليكه ان يكون حذرا ، فكان جواب المليك : اني مؤمن بالله وحياتي بين يديه » .

ــ تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ٥٥٢ ــ

(٢) كان الامير عبد الاله في لندن ، فاسرع في السفر الى عمان ، لكنه لم يلبث فيها طويلا فعاد الى لندن . ولما سئل عن اسباب عودته بسرعة أجاب : « لم يحتملوني في عمان ، وكانوا ينظرون الي كما لو كنت منافسا للطامعين في العرش » اهـ .

ــ خليل كنه في كتابه العراق امسه وغده ص ١٢١ ــ

لهذا الفرض اربعة عشر ذاتا من الشخصيات البارزة ، واربعة من كبار ضباط الجيش العراقي ، وفصيل من الحرس الملكي ، وممثلون عن مجلسي الاعيان والنواب .

كانت لواضع هذا الكتاب مراسلات طويلة مع الملك الراحل ، فحق عليه ان يسجل حقيقة لا بد من تسجيلها هي : ان الملك عبدالله راح ضحية لدعايات واسعة، بثها الناس حول سلوكه في قضية فلسطين ، واتهموه بالتآمر على تقسيم هذا الجزء من الوطن العربي الاكبر بين العرب واليهود ، تمهيدا نضم القسم العربي الى الامارة الاردنية الهاشمية للمناداة به ملكا على المملكة الاردنية الهاشمية ، وهو ما تم فعلا . لهذا راينا الشباب في العراق ، وسورية ، ولبنان ، يقابل هذه الحادثة بالارتياح ، ويتبادل عبارات التهاني بهذا الخطب . اما الصحف المصرية فكانت تنشر بعض الوثائق لدعم ما كان شائعا ومعروفا عن القتيل .

ومما يزيد المؤرخ لوعة وحسرة ، ان اليهود نشروا رسائل مختلفة اشادوا فيها برجاحة عقل الملك الهاشمي ، وبعد نظره ، وتالموا كثيرا لحادث مصرعه ، مدعين انه لو بقي على قيد الحياة شهرا واحداً ، لتم الصلح بين الاردن واسرائيل (١) ولاسرعت الدول العربية الى الاعتراف بواقع قيام اسرائيل . ومن المؤلم ان تحذو بعض الصحف البريطانية حذو الدعايات اليهودية ، فتنشر مثل نشراتهم ، وتجعل الشباب المتحمس يزداد ارتياحا لهذا المصير المؤلم .

وعلى كل فقد قتل القاتل في الحال ، واتهم بالتحريض على قتل الملك ، عشرة من كبار الفلسطينيين بينهم الكولونيل عبدالله التل ، وثلاثة من اقرباء مفتي فلسطين ، السيد محمد امين الحسيني ، فجرت محاكمتهم امام محكمة عسكرية خاصة، قضت في ٢٨ آب ١٩٥١م باعدام ستة ، وببراءة الاربعة المتباقين ، فأبرقت الاحزاب السياسية ، والهيآت العلمانية ، ونقابة المحامين في انعراق ، الى اولياء الامور في عمان ، ان يتريثوا في تنفيذ هذه الاحكام ، وان يسعوا لابدالها لان « الخطأ في العفو ، اولى من الخطأ في العقوبة لا سيما التي لا يمكن تلافيها » ولكن الاعدام نفذ في السادة: موسى الحسيني ، وعبد عكه ، وزكريا عكه ، وعبد القادر فرحات ، في يوم ٤ ايلول سنة ١٩٥١م ، وهرب الكولونيل عبدالله التل ، وموسى احمد الايوبي ، الى القاهرة فنجيا من الموت ، وابت الحكومة المصرية تسليمهما .

وكان طبيعيا ان يضعف مركز الاردن بعد مقتل المليك الهاشمي ، وان يشتد حماس اليهود لضم هذه المملكة الهاشمية الى الاراضي الفلسطينية المحتلة من قبلهم، فاشتدت الدعاية في العراق لضم الاردن الى العراق ، وناشدت الاحزاب السياسية المختلفة الجهات المعنية بالامر ، بضرورة العمل على توحيد المملكتين الهاشميتين :

---

(١) كان الملك عبد الله ميالا لعقد معاهدة صلح مع اسرائيل ، وكان يبرر هذا باستنتاجات واقعية ، ولعل من نوافل القول ان نذكر ان لندن كانت تغذي هذا الميل عند الملك لان عودة السلام الى منطقة الشرق الاوسط خدمة لمصالحها المهددة .

(جان وولف) في كتابه (يقظة العالم العربي) ص ٩٦

الاردنية والعراقية مع بعضهما ، قبل ان يفلت الامر من ايـدي العرب (١) ، ولـكن بريطانيا اعلنت عن عزمها على محافظة الاردن من كل اعتداء خارجي ، فتوقفت الدعاية للضم ، وان ظهرت براعمها بين حين وآخر .

توحيد الاردن والعراق

على ان قضية توحيد الاردن والعراق لم تكن بنت ساعتها . فقد سبق للملـك عبدالله ان وضع اسسا لها في حياته ، وقد بعث بهذه الاسس مع وزير بلاطه ، سمير باشا الرفاعي ، الى الوصي الامير عبدالاله في الثاني من حزيران سنة ١٩٥٠م « ايـام الوزارة السويدية الثانية » ليفحصها وهي كما يلي :

اولا : تعتبر المملكتان العراقية والاردنية مملكتين متحدتين وفق الشروط المتفق عليها .

ثانيا : يقوم مجلس اتحاد عال ، اعضاؤه ينصبون من حكومتهم على عدد واحد، ومدة معينة ، وان يجري اختيارهم مـن اعيان البلدين ، ومـن رئيس الوزراء فـي البلدين ، او نائبه ووزير الخارجية في كلا البلدين ووزيري المالية والدفاع .

ثالثا : يجتمع مجلس الاعيان بالمناوبة في كل عام باحـدى العاصمتين ، ويراس مجلس الاتحاد رئيس وزراء تلك البـلاد . وفي حالة الحاجة للتـذاكر في امور فوق العادة ، يراس المجلس صاحب الجلالـة الملك في تلك البـلاد . وتحتفظ كـل مملكة بحقوقها الحاضرة ودستورها التام .

رابعا : يفتتح اول جلسة في كل عام ، حضرة صاحب الجلالة الملك ، الذييجتمع المجلس في مملكته .

---

(١) لما قتل الملك عبد الله في ٢٠ تموز ١٩٥٠ م ، كان ولي عهده الامير طلال بحالة غير طبيعية ، وقد احتجز في احدى مصحات الامراض العقلية ، فقرر مجلس الوزراء الاردني تعيين الامير نايف وصيا على العرش . وفي اليوم الثاني من ايلول ، سافر نايف وسعيد المفتي الى سويسرا ، ورجعا بالامـير طلال الذي كان الملك الشرعي بعد مقتل ابيه ، وان لم يكن الوالد القتيل مقتنعا بعدم لياقة ولي عهده لعرش مملكته ، وتألفت هياة وصاية حتى يبت في امر الملك الجديد . وكان الاردن مقبلا علـى انتخابات نيابية جديدة قد تقرر مصير الملك ، وكان بين الاردنيين مـن يرى ضم الاردن الـى العراق اتحاديا ، فاوفدت الحكومة العراقية كلا من السادة : محمد حسن سلمان ، وجابر عمر ، وعبد الجليل الراوي ، وسليم النعيمي ، الى عمان للسعي في هذا السبيل ، بعد ان زودتهم بالاموال اللازمة ، واذا بتوفيق ابو الهدى رئيس الوزارة الاردنية ، وكلوب باشا قائد القوات فيها ، يتدخـلان في هـذه الانتخابات تدخلا سافرا يفوت الفرصة على الوفد العراقي ؛ ويحبط مسعاه ، ويضطره للعودة الى العراق بخفي حنين ، وكان في الاردن ــ كما قلنا ــ ساسة كثيرون يرون ضرورة اقامة وحدة او اتحاد بين الاردن والعراق ، لتقوية مركز بلادهم ، وقد تأيد ذلك للوفد العراقي من الترحيب الذي لقيه ممن اجتمع بهم ، على حين كان اديب الشيشكلي ، القابض على الحكم في سورية بيد من حديد ، يريد ضم الاردن الى سورية ، بينما يتربص اليهود الفرصة لابتلاعه وضمه الى دويلتهم ، وكان فاروق ملك مصر يلعب على الحبلين .

خامسا : تكون راية الاتحاد ، الراية الهاشمية الاولى الحجازية ، على ان تبقى الراية الحاضرة لكل بلد منصوبة عليها في داخليتها .

سادسا : تعاون احدى المملكتين اختها معاونة عسكرية ، في حالة عداء يوجه الى احدهما من اية دولة اخرى ، او اكثر من دولة .

سابعا : تنسيق القوى العسكرية في البلدين على نظام واحد .

ثامنا : تزال الموانع الكمركية ، وتذاكر المرور بين البلدين .

تاسعا : تنسق امور المعارف على وتيرة واحدة ، ويتفق على قبول الطلبة في كلا المملكتين ، بطريقة تسهل الغرض من ذلك .

عاشرا : المملكتين المتحدتين سياسة خارجية واحدة ، وتمثل كل بلد اختها في الخارج ، في حالة عدم وجود ممثل لاحداهما في تلك البلاد الاجنبية .

الحادي عشر : ترفع راية الاتحاد في البلاد الاجنبية على دور السفارات ، والمفوضيات ، والقنصليات العامة .

ثاني عشر : العائلة المالكة في المملكتين تعتبر لها عين الحقوق في البلدين . بحيث اذا توفي الملك بدون وريث ، فيكون وريث العرش الشخص اللائق من ذرية المنقذالاعظم الحسين بن علي .

وبعد ان درست الحكومة العراقية هذه الاسس ، وضعت مشروعا آخر لهذا الاتحاد هذا نصه :

لما كان اتحاد المملكتين الشقيقتين اتحادا فعليا ، يؤدي حتما الى ازدهارهما . والى تحقيق الاهداف الغالية التي توختها الثورة العربية الكبرى ، فان الاجراءات التالية تتخذ حالا بعد ابرام الاتفاق بالطرق الدستورية لكلا العاقدين .

اولا – يوحد التاجان : الاردني والعراقي بالطرق الآتية :

يعلن صاحب الجلالة الاردنية الهاشمية الملك عبدالله بن الحسين قراره السامي في جعل حضرة صاحب الجلالة العراقية الملك فيصل الثاني ، وليا لعهد المملكة الاردنية الهاشمية منذ الآن ، وذلك تمهيدا لجعله ملك العراق والاردن في المستقبل . وتتخذ الاجراءات الدستورية لتامين ذلك .

ثانيا – اذا توفي ملك العراق والاردن بدون وارث ، يعمل بحكم المادة ٢٠ من القانون الاساسي العراقي .

ثالثا – يعتبر الاتحاد بين المملكتين في الوقت الحاضر ، اتحادا في التاج . وتبقى المملكتان محتفظتين بكيانهما الداخلي ، والتشريعي ، لمدة لا تزيد على الخمس سنوات . تجري خلالها مفاوضات لتحقيق المطلوب ، او اي شكل آخر يتفق عليه .

رابعا ــ تتوحد فورا السياسة الخارجية ، والتمثيل الخارجي ، والعملة في المملكتين .

خامسا ــ تزال الموانع الكمركية ، وتلغى تذاكر المرور بين البلدين .

سادسا ــ تحتفظ كل مملكة برايتها الحاضرة ، وتحدث راية مشتركة تعين فيما بعد .

سابعا ــ يجري تعاون عسكري وثيق ما بين المملكتين ، يسارع كل منهما لانجاد الآخر في حالة وقوع اي اعتداء عليه » اهـ .

ولكن مقتل الملك الهاشمي المفاجيء ، حال دون تحقيق هذا المشروع . فلما حلت السنة ١٩٥٨م ، قام اتحاد بين العراق والاردن سرعان ما قضت عليه ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨م .

المسجونون في نقرة السلمان

رات الوزارة القائمة ان الشيوعيين ، والصهيونيين ، الذين ادينوا فسجنوا ، ما زالوا يمارسون نشاطهم من داخل سجونهم ، ففتحت لهم سجنا انفراديا يقع على مسافة ١٥٠ كيلومترا من السماوة ، شرقا بجنوب ، في قلب الصحراء ، يسمى « نقرة السلمان » وكانت هذه « النقرة » قد اتخذت معتقلا خاصا اثناء الحرب العالمية لبعده عن الحواضر والمدن .

وقد عز على الذين نقلوا الى هذا السجن ، بعدهم عن ذويهم ، وشكوا سوء المعاملة التي يلقونها من المشرفين على امورهم ، فتقدموا بالمطالب الآتية :

أ ــ نقلهم الى سجون قريبة من ذويهم .

ب ــ منحهم الحقوق المقررة للمسجونين السياسيين .

جـ ــ توفير المعالجة الطبية لهم .

د ــ الكف عن توجيه الاهانات لهم ، واعادة النظر في الاحكام الصادرة بحقهم .

فلما رفضت السلطات المختصة تنفيذ هذه المطاليب ، أعلنوا الاضراب عن الطعام منذ الثاني عشر من تموز ١٩٥١م ، حتى تجاب هذه المطاليب . ولما استمر اضرابهم عشرة ايام ، قام ذووهم من النساء ، والاطفال ، بمظاهرات صاخبة في بغداد في اليومين ٢٥ و ٢٨ تموز ، فرقتها الشرطة بالعنف ، واوقفت المحرضين على هذا التظاهر ، فانبرت الصحف المعارضة تهاجم الوزارة ، وتطلب اليها التخلي عن الحكم ، وارتأى « حزب الاستقلال » انه :

« لو كانت السياسة الحكومية على شيء من الرشد ، لما اقلقها اعتناق عدد من ابناء البلاد لافكار معاكسة ، ولما كثر عدد هؤلاء مع الايام ، ولما وجدوا من الناس

عطفا عليهم باعتبارهم ضحايا هذه السياسة ؛ عطفا لا ينبعث فقط ممن يميلون الى افكارهم السياسية ، بل حتى ممن يناهضون هذه الافكار » (١) .

وارتأى « الحزب الوطني الديمقراطي » انه :

دابت الحكومة العراقية المتعاقبة على تاسيس المعتقلات ؛ والسجون السياسية. التي تخالف قوانين السجون ؛ وتتنافى مع روح الانسانية ، والمروءة ، وابسط قواعد العدالة . فبالاضافة الى تأسيس سجون خاصة لفئة من السجناء ، باعتبار اتجاهاتهم السياسية ، من الامور المخالفة لنظام السجون ؛ فان وضع مثل هذه السجون في اماكن مقفرة . بعيدة عن المدن ، وحرمانهم من الكميات الكافية من ضرورات المعيشة : كالماء . والطعام ؛ وحرمانهم من العناية الطبية اللازمة ، واخيرا حرمانهم من حقوقهم كسجناء سياسيين ، لا يمكن ان يكون محلا للتبرير باي حال من الاحوال (٢) .

اما حزب « الجبهة الشعبية المتحدة » فقد ندب العضو البارز الشيخ محمد رضا الشبيبي فقابل ، وهو رئيس « الحزب الوطني الديمقراطي » السيد كامل الجادرجي « هيأة النيابة » المحترمة في البلاط الملكي لمباحثتها بشان حالة السجناء السياسيين المضربين عن الطعام في سجنهم بنقرة السلمان ، بناء على اتصال ذويهم بالمنظمات السياسية . فجرى الحديث حول وضع السجن المذكور ؛ وحالة السجناء الصحية ، ومطاليبهم الاساسية التي كانوا قد تقدموا بها قبل اضرابهم عن الطعام ، وقلق ذويهم لمصيرهم . وقد اكدت الهيأة المحترمة انها معنية بالشكاوى المقدمة اليها. وانها على اتصال بالجهات المختصة للنظر في مطاليب السجناء ، وازالة الحيف اللاحق بهم » (٣) .

وانتهت القضية بصدور البلاغ الآتي :

كانت المحاكم قد اصدرت احكاما بالسجن على فريق من المتهمين ؛ وفق احكام المادة الاولى من قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨م ؛ وقد اودعوا السجن ، الا ان فريقا منهم اخذ يبث الدعايات المضرة بين المسجونين ؛ تلك الدعايات التي حرّمها القانون المذكور . وعلى الرغم من النصائح التي اسدتها السلطات المختصة لحمل هؤلاء على الاقلاع عن دعاياتهم ، فانهم استمروا بها بشكل اصبح يهدد الراحة والطمانينة في السجن ، الامر الذي اضطر السلطات المختصة الى عزل هذا الفريق عن السجناء الآمنين ، وارسالهم الى سجن نقرة السلمان ، وهو سجن نظامي كغيره من السجون ، وليس معتقلا او قلعة ، كما يشيع البعض . لقد بلغ عدد الذين ارسلوا الى سجن نقرة السلمان ١٦٢ سجينا ٥٠ منهم من اليهود الذين اسقطت الجنسية العراقية عن ثمانية منهم ، وقد اضرب كافة اليهود عن

---

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٢٣٥ بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٥١ م .

(٢) العدد ٥٥٧ من جريدة « صدى الاهالي » الصادرة في ٢٩ تموز ١٩٥١ م .

(٣) العدد ٥٥٧ من جريدة « صدى الاهالي » الصادرة في ٢٩ تموز ١٩٥١ م .

الطعام ، وغرروا ببعض المسجونين للسير معهم ، بقصد احداث الشغب ، وترويج الشائعات لاثارة الراي العام ، مستفيدين من الحوادث المؤلمة التي وقعت في الدول الشقيقة .

لقد ظهر من التحقيقات ان المضربين لم يتشكوا من رداءة الطعام ، او سوء المعاملة ، وانما انحصرت مطاليبهم في :

١ ــ الغاء سجن نقرة السلمان .

٢ ــ اعتبار الاحكام الصادرة بحقهم غير شرعية .

هذان المطلبان اللذان يتعلقان بشؤون الدولة التشريعية والادارية .

وقد حرّض اقارب هؤلاء المسجونين عددا قليلا من اقاربهم من النساء على القيام بمظاهرة في بغداد ، وذلك في صباح يومي ٢٥ و ٢٨ تموز سنة ١٩٥١م ، خلافا لاحكام القانون ، فالقي القبض على تسع منهن ، ولدى التحقيق ظهر ان سبعا منهن يهوديات .

لقد سبق لبعض الصحف ان ذكرت بان (خمسة عشر سجينا قد لاقوا حتفهم نتيجة الاعياء بسبب الاضراب عن الطعام) ومع اننا اصدرنا تكذيبا بتاريخ ٢٦ تموز سنة ١٩٥١ م فان بعض الصحف والهيآت لا تزال تردد هذه الاشاعة ، مدفوعة بالدعايات المغرضة ، والصهيونية ، لتشويه سمعة العراق .

انني اؤكد مرة اخرى بانه لم تحدث اية حادثة وفاة ، وان السلطات المختصة باذلة اقصى ما في وسعها للعناية بالمسجونين ، وفقا لاحكام القانون ، وان لذويهم الحرية التامة لزيارتهم وفق المواعيد المقررة ، وارسال الطعام والكتب اليهم هذا فضلا عما توزعه عليهم ادارة السجن .

٣٠ تموز سنة ١٩٥١م وكيل الدعاية العام

الا ان الاحزاب ، والهيئات السياسية ، وكذا الصحافة ، واولياء المسجونين ، ظلوا يطالبون الحكومة بالرفق بهؤلاء المسجونين ، فأوفدت « وزارة الشؤون الاجتماعية » وكيل مدير السجون العام الى « نقرة السلمان » لدرس حالة المضربين عن الطعام ، حيث اقنعهم بضرورة انهاء الاضراب ، فأعلن رئيس الوزراء ان الحكومة مستعدة لنقل كل من يحسن سلوكه من نقرة السلمان . وقد تم ذلك فعلا فصدر هذا البيان :

بيان رسمي :

سبق للحكومة ــ في اوقات مختلفة ــ ان نقلت بعض المسجونين الى سجن نقرة السلمان ، لعدم مراعاتهم انظمة السجن ، ولقيامهم ببث دعايات مضرة خلافا لاحكام قانون ذيل قانون العقوبات رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨م ــ كما اوضحنا في بياننا

الصادر بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٥١م ـ الا انها عادت فنقلت بعضهم الى سجن آخر ، بعد ان توثقت من احترامهم لانظمة السجن ، والكف عن كل دعاية مخالفة لاحكام القانون المذكور .

لقد خولت ان اصرح بأن هذه السياسة لا تزال نافذة المفعول . فمتى زالت الاسباب التي من اجلها عزل المسجونون ، فليس هناك ما يحول دون نقلهم الى سجن آخر .

٢ آب سنة ١٩٥١ م — وكيل مدير الدعاية العام

حوادث واخبار

١ ـ عاد الى عاصمة ملكه الملك فيصل الثاني ، قادما من لندن في ٢٣ تشرين الاول ١٩٥٠م ، وعادت معه والدته الملكة عالية ، وخاله الوصي ، وسائر افراد العائلة المالكة .

٢ ـ وصل الى بغداد في ١٢ تشرين الاول ، السيد غلام محمد وزير مالية باكستان ، يصحبه سكرتير حكومته المالي ، ومحافظ مصرف الدولة ، وكريمته ، فاستقبل استقبالا رسميا . وبعد ان زار الاضرحة والعتبات المقدسة في بغداد ، والكاظمية ، وكربلاء ، والنجف ، واجرى بعض المفاوضات مع رجال الدولة ، سافر وصحبه الى كراجي جوا في ١٤ من هذا الشهر .

٣ ـ وصل الى العاصمة في ٢١ تشرين الاول ١٩٥٠م ، الملك عبدالله قادما من عمان لعيادة الملكة عالية . وبعد ان اجرى بعض المحادثات مع المقامات العالية ، قفل راجعا الى عاصمة ملكه في ٢٦ من هذا الشهر . وفي ٦ تشرين الثاني من هذه السنة جاء الى العراق للمرة الثانية وللغاية نفسها . وبعد ان زار العتبات المقدسة في الكاظمية ، وكربلاء ، والنجف ، عاد الى عمان في ١٦ من هذا الشهر .

٤ ـ اقر مجلس الوزراء في آخر تشرين الاول ، مشروع لائحة قانونية بتخصيص (٦٠٠) دونم من الاراضي الاميرية في « ابي غريب » الى عائلة المرحوم سعد صالح وزير الداخلية في « الوزارة السويدية الثانية » اعترافا بخدمات الفقيد ونزاهته .

٥ ـ في الثلاثين من تشرين الاول ١٩٥٠م ، غادر العاصمة الى لندن بطريق الجو الامير زيد ، بعد ان اشغل منصب نائب الوصي مدة غياب الامير عبد الاله عن العراق .

٦ ـ توفي الملك غوستاف الخامس ملك السويد ، فامر الوصي ان تنكس الاعلام فوق القصور الملكية حدادا على وفاته لمدة ثلاثة ايام اعتبارا من ٣١ تشرين الاول ١٩٥٠م ، وتبودلت بهذه المناسبة برقيات التعازي بين بغداد واستوكهولم .

٧ ـ وصل الى بغداد في اول تشرين الثاني ، وفد عن الخزينة البريطانية لاجراء المفاوضات اللازمة مع السلطات المالية العراقية ، حول حاجة العراق من العملات الصعبة ، خلال السنة الجديدة ، وبعد مفاوضات استغرقت ثلاثة اشهر ونصف الشهر ، تم الاتفاق على زيادة رصيد العراق من الاسترليني خلال المدة (١تشرين الاول سنة ١٩٥٠م ـ ٣٠ ايلول سنة ١٩٥١م) من مليونين الى اربعة ملايين جنيه .

٨ ـ قصد المدينة المنورة جوا في اول تشرين الثاني ١٩٥٠م الامير عبد الاله ، ووالدته ، وشقيقته ، للتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم ان يلبس الله شقيقته الملكة عالية برود العافية والشفاء (١) وقد عادوا الى بغداد في اليوم نفسه . وكانت تالفت هياة وصاية بحسب الاصول من السادة : محمد الصدر ، وجميل المدفعي ، ومحمد حسن كبه .

٩ ـ قرر مجلس الوزراء في اوائل تشرين الثاني ، نياطة امور اللاجئين الفلسطينيين في العراق بوزارة الشؤون الاجتماعية ، بدلا من اللجنة الخاصة التي الفتها وزارة الدفاع في ايام ١٩٤٨م خصيصا للعناية بهؤلاء، وتأمين اعاشتهم وسكنهم.

١٠ ـ اولت الوزارة قضايا العشائر ، المتعلقة بالجرائم ، اهتماما خاصا بغية تحقيق العدالة فيما بينهم ، فالفت محكمة التمييز في مقر وزارة الداخلية اشغلها كبار حكام التمييز في العراق ، والمفتشين الاداريين المشهود لهم بالكفاءة وحصافة الراي ، لتنظر في الاحكام الصادرة من قبل الاداريين في قضايا العشائر ، ومنازعاتهم. جزائية كانت ام مدنية ، وسنعود الى هذا الموضوع في نهاية بحثنا عن الوزارة السعيدية الحادية عشرة .

١١ ـ وصلت الى بغداد في الخامس من تشرين الثاني ١٩٥٠م ، بعثة مصرف الاعمار الدولي لدراسة المشاريع الكبرى ، وفي طليعتها مشروع شط الحلة ، ونشر المكائن الزراعية في العراق ، وانشاء مخازن للغلال ومحافظتها من التلف ، واخرى للتبوغ ، وتأمين مساهمة المصرف المذكور فيها . وبعد ان بقيت مدة غادرته في ٥ كانون الاول .

١٢ ـ وصل الى بغداد في يوم ١٨ تشرين الثاني ، ناظم القدسي رئيس وزارة سورية ، يصحبه فوزي سلو وزير الدفاع ، وجمال الفرا الامين العام في وزارة الخارجية ، فاستقبلوا استقبالا فخما ، وقد باحث القدسي المسؤولين العراقيين في موضوعين رئيسيين :

---

(١) وكانت الملكة عالية قد اخذت ولدها الملك فيصل الثاني « مع شقيقها عبد الاله ووالدتها وذهبوا جميعا لزيارة قبر الرسول عليه افضل الصلاة لتأخذ عهدا من اخيها عبد الاله في حجرة الرسول بان لا يغدر بابنها كما غدر بوالده غازي » .
ابراهيم الراوي في كتابه « من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث ص ٢١٧ »

أ ـ بحث موضوع الدفاع المشترك بين الدول العربية ، والوقوف امام اسرائيل ، والاخطار الدولية ، صفا واحدا .

ب ـ توثيق الروابط التجارية بين العراق وسورية ، وتوسيع نطاق التبادل التجاري بين البلدين ، لسد حاجاتهما الاستهلاكية .

وقد عاد القدسي وصحبه الى سورية في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٠م .

١٣ ـ طلق الامير عبد الاله زوجته الثانية « الاميرة فائزة الطرابلسي » في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٠م بحسب رغبتها ـ كما يقول بيان التشريفات الملكية الصادر في بغداد في ٢٧ من هذا الشهر ـ وكان سموه قد تزوجها في تشرين الاول ١٩٤٨م .

١٤ ـ اطلق ثلاثة اشخاص مجهولون الرصاص على العين الشيخ خيّون العبيد في ضاحية من بغداد في ٢٧ تشرين الثاني ، فتطلب التحقيق توقيف الوزير المعروف السيد عبد المهدي ، وآخرين من جماعته ، فساء توقيفه وقعا في لواء المنتفق ، ولكن العدل اخذ مجراه بعد حين فظهرت براءة الرجل ، فاطلق سراحه ، ولما ظهر للحكومة ان لهذه القضية اسبابا دفينة بعيدة ، عالجتها بحكمة ، وبعد مدة اذاعت هذا البيان :

« كان من اهم المنازعات العشائرية المزمنة في لواء المنتفك ، تلك التي ادت الى الحوادث المتعاقبة التي وقعت في قضاء الشطرة ، والتي بدات بنزاع على اراضي في منطقة هور ابو العجول بين جماعة الحاج خيون العبيد ، رئيس عشائر العبودة من جهة ، وبين آل علي من العشيرة نفسها من جهة اخرى ، وقد ادى هذا النزاع الى توتر العلاقات بين الطرفين ، ووقوع حوادث قتل وجرح عديدة ، كان آخرها محاولة الاعتداء على حياة الحاج خيون ببغداد . وقد جعلت الحكومة نصب عينيها معالجة الموقف بالحكمة والحياد التام ، حتى شعر الطرفان المتنازعان بان من مصلحتهما الاستجابة لنصح الحكومة لهما في التصالح ، وترك الضغائن ، والعودة في علاقاتهما الى المودة متضامنين في سبيل مصلحة عشيرتهما . وقد اعلن الطرفان امام متصرف اللواء ، وجميع رؤساء عشائر اللواء ، ان جميع ما بينهما من قضايا سابقة قد انتهى .

وبذلك انتهت ايضا قضية من اهم القضايا التي كانت تشغل بال الحكومة ، نظرا لعلاقتها الوثيقة باستقرار الامن والنظام في لواء المنتفك .

اما قضية الاراضي التي سببت هذه المنازعات ، فقد صدر بوقته القرار النهائي فيها من قبل الحكومة ، وارتضاه الطرفان ونفذ . كما ان الحكومة جادة في حسم جميع القضايا المعلقة حسما نهائيا تعزيزا لاواصر الاخوة التي سادت بين الطرفين .

بغداد في ١٩٥١/٨/٢٥م　　　　و. مدير الدعاية العام

١٥ ـ استصدر رئيس الوزراء ارادة ملكية في ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٠م، باعفاء السيد علي خالد الحجازي مدير الشرطة العام عما تبقى من مدة محكوميته . وكان قد حكم عليه بالسجن المؤبد في ٩ نيسان ١٩٥٠م ، ثم اعيدت محاكمته في ١٧ حزيران سنة ١٩٥٠م ، فحكم عليه بالحبس لمدة ٣ سنوات ، وكان الامير عبد الاله يرعى المحكوم ويعطف عليه عطفا خاصا .

١٦ ـ وصل الى بغداد في ٧ كانون الاول ، وفد اقتصادي لبناني لدرس العلاقات الاقتصادية وتنميتها بين العراق ولبنان ، فحل ضيفا على الحكومة . وبعد مفاوضات استمرت عشرة ايام . توصل الى عقد اتفاق مع ممثلي الحكومة العراقية حول تسهيل تبادل المنتوجات المحلية بين البلدين ، وتخفيف الرسوم الكمركية ، وما لبث ان عاد الى بلاده .

١٧ ـ على اثر حادثة تمرد السيد علي خالد الحجازي مدير الشرطة العام التي قام بها في ١٢ شباط سنة ١٩٥٠م . وضعت « الوزارة السعيدية الثالثة » نظاما برقم ٣٥ لسنة ١٩٥٠م سمته « نظام قوة الشرطة السيارة » نصت المادة الرابعة منه على ان « تكون رئاسة قوة الشرطة السيارة في بغداد ، ويكون رئيس هذه القوة مرتبطا بالوزير ، وليس له ان يتخابر مع الوزارات الاخرى الا بواسطة وزارة الداخلية ، واما في الشؤون الاعتيادية فله ان يتخابر مع الدوائر الحكومية التابعة للوزارات مباشرة » .

وكانت قوة الشرطة السيارة مرتبطة بمديرية الشرطة العامة من قبل . فلما حلت « الوزارة السعيدية الحادية عشرة » محل تلك الوزارة ، الغت هذا النظام في ٤ كانون الاول سنة ١٩٥٠م ، واعادت الامور الى ما كانت عليه من قبل .

١٨ ـ غادر العراق الى عمان جوا في ١١ كانون الثاني ١٩٥١م رئيس الوزراء، يصحبه وزير المواصلات والاشغال الدكتور ضياء جعفر . وبعد ان امضى السعيد ليلتين في العاصمة الاردنية ، توجه الى القاهرة لحضور اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، المقرر التآمها في العشرين من هذا الشهر ، بينما عاد الدكتور ضياء الى بغداد . وقد صدرت الارادة الملكية بهذه المناسبة باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى الوزير بلا وزارة مصطفى العمري ، ومنصب وزارة الداخلية بالوكالة الى الوزير بلا وزارة عمر نظمي ، وعاد السعيد الى بغداد فبلغها في الثالث من شباط ١٩٥١م.

١٩ ـ غادر العاصمة الى لندن في السادس من شباط ، الملك فيصل الثاني ، لمواصلة دراسته في المعاهد البريطانية ، وقد رافقه خاله الوصي ، فتألفت هياة للوصاية من السادة : محمد الصدر ، وجميل المدفعي ، والشريف حسين بن علي صهر الوصي الذي عاد الى العراق في ٢٠ آذار ١٩٥١م.

٢٠ ـ غادر العراق الى كراجي في ٦ شباط ١٩٥١م ، وفد اقتصادي برئاسة

السيد علي ممتاز الدفتري ، وعضوية السادة : عبد الهادي الجلبي ، وجورج جورجي ، وناظم الزهاوي ، وباهر فائق ، وجعفر الشبيبي ، وسلمان جويده ، وباقر الحسني . لاجراء مفاوضات مع حكومة باكستان من اجل عقد اتفاقية تجارية بين العراق وباكستان ، وبينه وبين الهند ، وبعد ان حقق الوفد الغرض من سفره عاد الى بغداد في ٢ نيسان ١٩٥١م.

٢١ ـ افتتحت « مصلحة الاتصال اللاسلكي المباشر » بين العراق وامريكا في ١٩ شباط ١٩٥١م ، فوفر افتتاحها على الخزانة العراقية مبالغ طائلة كانت تنفقها على هذا الاتصال بالواسطة .

٢٢ ـ استصدر رئيس الوزراء قرارا من « لجنة التموين العليا » في شباط ، يقضي بعدم جواز منح الوزراء ، الذين يمتهنون التجارة ، اجازات بالاستيراد والتصدير . منعا لاستغلال النفوذ ، وكان ديوان التدوين القانوني قد افتى بعدم وجود مانع شرعي من قيام الوزراء بالمعاملات التجارية ، ولكن الوزراء الذين عناهم هذا القرار تحايلوا عليه ، فحولوا الاجازات الى آلهم وذويهم وكان الناس يعلمون علم اليقين ان الحد من اطماع هؤلاء الوزراء كان دون خرط القتاد .

٢٣ ـ حاول بعض يزيدية جبل سنجار القيام بعصيان ضد السلطةالحكومية، مثل عصيانهم في سنة ١٩٣٥م ، فاتخذت متصرفية لواء الموصل التدابير اللازمة لمجابهة الموقف ، وجرّدت بعثا مؤلفة من بعض وحدات الجيش ، والشرطة السيارة، رابطت في مواقعها الستراتيجية ، فهال العصاة امرها ، واستسلم رؤساؤهم : داود الداود وولده هادي والشيخ خلف الهرسكاني في ٥ آذار ١٩٥١م دون ان يراق دم .

٢٤ ـ غادر العراق الى القاهرة جوا في ٩ آذار ١٩٥١م ، السيد توفيق السويدي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة ، لحضور اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، عند بحث قضية مراكش ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء . وقد عاد السويدي الى بغداد في ١٨ من هذا الشهر .

٢٥ ـ توجه الى لبنان في اول نيسان سنة ١٩٥١م ، وزير الداخلية عمر نظمي طلبا للراحة فناب رئيس الوزراء منابه .

٢٦ ـ غادر العاصمة الى البصرة جوا في التاسع من نيسان الامير عبد الاله ، وعاد اليها في الخامس عشر من هذا الشهر .

٢٧ ـ لبى دعوة ربه في الثاني عشر من نيسان ١٩٥١م ، السيد علوان الياسري وزير المواصلات في « الوزارة العسكرية الثانية » ومن قادة (الثورة العراقية الكبرى) المعروفين .

٢٨ ـ صدرت الارادة الملكية في ١٣ نيسان ١٩٥١م بانهاء حالة الحرب بين العراق والمانية ، المعلنة في ١٣ كانون الاول سنة ١٩٤٣م.

٢٩ ـ لبى دعوة ربه الامير منصور وزير الدفـاع السعودي ، ونجل جلالـة الملك عبد العزيز آل سعود ، فتبودلت برقيات التعازي بين بغداد والرياض في ٤ ايار ١٩٥١م وبين الوصي والعاهل السعودي .

٣٠ ـ صدرت الارادة الملكية في ١٢ ايار ، باسناد منصب وزارة الخارجيـة بالوكالة الى السيد نوري السعيد رئيس الوزراء مدة غياب وزير الخارجية السيـد توفيق السويدي عن العراق . وكان السويدي قد راس الوفد العراقي الى اجتماعات اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربيـة التي عقدت في الشام من ١٣ ايار ١٩٥١م الى ١٩ منه ، وجرى فيها بحث الاعتداءات الصهيونية المستمرة على الحدود السورية ، فتقرر بالاجماع ان تسند دول الجامعة الجيش السوري في جميع مواقفه الدفاعية ضد اليهود .

٣١ ـ غادر العراق جوا في طريقه الى عمان ، الامير عبد الاله الوصي وولـي العهد في الثلاثين من ايار ١٩٥١ م ، فتألفت هيأة الوصاية من السادة : محمد الصدر، وجميل المدفعي ، وفاضل الجمالي . وقد عاد سموه الى بغداد في الثاني من حزيران ١٩٥١م.

٣٢ ـ كان الاتصال البرقي بين العراق والاردن يجري عن طريق طويل ؛ مارا بالقاهرة ، فلندن ، فعمـان ، والعكس بالعكس . فتم في آخر ايار ١٩٥١م ؛ انشاء خط برقي مباشر بين بغداد وعمان ؛ خفض اجور المراسلات وقصر مدتها .

٣٣ ـ سافر وفد العراق الى مؤتمر اليونسكو في باريس يوم ١٢ حزيران١٩٥١م، وكان يراسه وزير المعارف خليل كنه ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المعارف بالوكالة الى وزير المواصلات والاشغال الدكتور ضياء جعفر .

٣٤ ـ غادر العراق الى تركية في ٢٠ تموز ١٩٥١م ، وزير الداخلية عمر نظمي ، لتمضية فصل الصيف في ربوعهـا ، فصدرت الارادة الملكية باسنـاد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى رئيس الوزراء نوري السعيد .

٣٥ ـ غادر العراق الى عمان في ٢١ تموز ، رئيس الوزراء نوري السعيد لتمثيل الحكومة العراقية في تشييع جنازة الملك عبدالله ملك الاردن الى مثواه الاخير ، فناب منابه الوزير بلا وزارة مصطفى العمري في رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية مدة غيابه عن العراق .

وفي السادس والعشرين من هذا الشهر عاد السعيد الى العراق ، ولكنه ما لبث ان سافر الى بيروت في ٣٠ تموز ايضا ، لتوديع الوصي في طريق عودته الى لندن، وعاد الى بغداد في اليوم نفسـه .

وفي الثلاثين من تموز هذا ، سافر وزير المالية عبد الوهاب مرجان الى لبنـان للاصطياف ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الـى وزير

المواصلات والاشغال الدكتور ضياء جعفر . كما سافر اليها لنفس الغرض الوزير بلا وزارة مصطفى العمري ، ولم يعين احد بمحله .

٣٦ ــ وقع كل من وزير المعارف العراقي ، وسفير الولايات المتحدة في العراق في ١٦ آب ١٩٥١م ؛ اتفاقية تمويل مناهج التبادل الثقافي المعقودة بين العراق وامريكا.

٣٧ ــ صدرت الارادة الملكية في ١٦ آب ١٩٥١م باسناد منصب وزارة المواصلات والاشغال بالوكالة ، الى وزير المالية عبد الوهاب مرجان ، مدة غياب الدكتور ضياء جعفر وزير المواصلات والاشغال عن العراق .

٣٨ ــ اغتيل السيد لياقت علي خان رئيس وزراء باكستان في يوم ١٦ تشرين الاول ١٩٥١م ، فتبودلت برقيات التعازي بين الوصي وحاكم باكستان العام ، كما تبودلت مثل هذه البرقيات بين الشخصيات البارزة في بغداد وكراجي .

٣٩ ــ افتتحت « مصلحة التلفون اللاسلكي المباشر » بين العراق ومصر في الثامن عشر من تشرين الاول ١٩٥١م .

٤٠ ــ سافر وزير الشؤون الاجتماعية ماجد مصطفى الى لبنان في ٢٢ تشرين الاول للراحة ، فناب منابه وزير الداخلية عمر نظمي .

٤١ ــ وقع كل من وكيل وزارة الخارجية العراقية ، والقائم باعمال المفوضية السويدية في بغداد في ٢٨ تشرين الاول ١٩٥١م ، على اتفاقية مصالح النقل الجوي بين العراق والسويد .

٤٢ ــ سافر رئيس الوزراء نوري السعيد الى لندن في السابع عشر من ايلول ١٩٥١م ، لمواصلة المفاوضات الدائرة فيها حول تعديل اتفاقيات النفط . وقد صحبه في سفرته هذه وزير الاقتصاد عبد المجيد محمود ، ومدير الاقتصاد العام نديم الباجه جي فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير الداخلية عمر نظمي ، ومنصب وزارة الاقتصاد بالوكالة الى وزير العدلية محمد حسن كبه .

٤٣ ــ سافر الامير عبدالاله الى لندن في ١٦ تموز ١٩٥١م ، للاطمئنان على صحة الملك ، ولتمضية بضعة اسابيع في اوروبا للاستجمام والراحة ، فتالفت هيئة الوصاية من السادة : جميل المدفعي ، ومحمد الصدر ، وفاضل الجمالي ، وقد عاد الى بغداد في السابع من تشرين الاول ١٩٥١م .

وفي ١٢ تشرين الثاني من هذه السنة عاد سموه الى لندن ، حيث اجريت له عملية استئصال الزائدة الدودية ، فتالفت هياة نيابة مؤقتة من السادة : جميل المدفعي ؛ وتوفيق السويدي ، ومحمد الصدر ، حتى اذا وصل الامير زيد الى بغداد في الثلاثين من الشهر المذكور ، تولى منصب نائب الوصي ، وافتتح مجلس الامة في ميعاده المقرر . وقد عاد الوصي الى بغداد في ١٦ كانون الاول سنة ١٩٥١م ، ومعه الملك ، فعاد الامير زيد الى لندن في ٢٤ من هذا الشهر لاشغال منصب السفارة العراقية فيها .

وفي الخامس من كانون الثاني ١٩٥٢م ، قصد الملك ، ومعه الوصي مدينة الثغر « البصرة » فلبثا فيها سبعة ايام ثم عادا الى بغداد ، وفي الثاني عشر من هذا الشهر، قصدا كربلاء ، والنجف ، والكوفة ، فلبثا يومين وعادا الى العاصمة في الرابع عشر منه ، وفي الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٢م ، غادر الملك عاصمة ملكه جوا قاصدا العاصمة البريطانية لمتابعة دروسه .

٤٤ ـ اغتيل السيد رياض الصلح رئيس وزراء لبنان في ١٦ تموز ١٩٥١م ، وهو في طريق عودته من عمان الى لبنان، فتبودلت برقيات التعازي بين العراق ولبنان (١).

٤٥ ـ سافر رئيس الوزراء نوري السعيد الى باريس في الثامن من تشرين الثاني ، لحضور الاجتماعات التي قرر وزراء خارجية الدول العربية عقدها في العاصمة الفرنسية ، لبحث الحالة في الشرق الاوسط ، وتحديد موقف الدول العربية من مشروعات الدفاع المشترك (٢) . ومن باريس قصد لندن ، واجرى بعض المحادثات مع السلطات البريطانية حول الازمة القائمة بين مصر وبريطانية ، ثم عاد الى بغداد في ٢٦ من هذا الشهر . وفي ٢٩ كانون الاول ١٩٥١م سافر السعيد الى باريس ، فلندن ، لمواصلة السعي في الموضوعات التي عالجها في سفرته الاولى الى هذين البلدين ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى السيد مصطفى العمري الوزير بلا وزارة .

٤٦ ـ تألفت الدولة الليبية العربية الجديدة في ٢٤ كانون الاول ١٩٥١م ، فاعترفت الحكومة العراقية بتأسيسها فورا .

٤٧ ـ اصدرت الوزارة بيانا رسميا في ١٠ كانون الاول ١٩٥١م ، بسد « المكتب الدائم لمجلس نقابات العمال » المؤلف من بعض نقابات العمال ، على اساس انه غير مجاز قانونا ، وقررت اجراء التعقيبات القانونية ضد القائمين بادارته .

---

(١) كان الملك عبد الله يشعر بميل شخصي نحو رياض الصلح .. فدعاه لزيارته في عمان زيارة شخصية ، اذ كان رياض يوم ذاك خارج الحكم ، ولبى رياض الصلح الدعوة ، وحل ضيفا على الملك ، حيث جرت بينهما محادثات على جانب كبير من الاهمية ... واعتزم الضيف الكبير ان يغادر عمان بعد ظهر الاثنين ١٦ ـ ٧ ـ ١٩٥١ م ، وبينما كان يتجه من الفندق الى المطار ، ترافقه سيارة من سيارات الامن العام ، قامت سيارة اخرى بملاحقة سيارته على الطريق العام ، حتى اذا صارت على محاذاتها ، صوب من فيها بنادقهم الرشاشة على رياض الصلح فأردوه قتيلا ... وتبين فيما بعد ان القتلة كانوا من اللبنانيين المنتمين للحزب القومي السوري ، جاءوا من لبنان لكي يثأروا من رياض الصلح لدم زعيمهم انطوان سعاده الذي كان اعدم في بيروت عام ١٩٤٨ عندما كان رياض الصلح رئيسا للوزارة . اهـ . (تاريخ الاردن في القرن العشرين) ص ٥٥١

(٢) اجمعت الاحزاب السياسية في العراق على استنكار فكرة مشاركة البلاد العربية في مشاريع الدفاع المشترك التي عرضتها عليها كل من امريكا وبريطانية وفرنسة وتركية ، ونشرت في ذلك بيانات مطولة شجبت فيها المشروع ، وعدته تحديا لشعور العرب في مختلف ديارهم فنام المشروع مؤقتا ، ولكنه بعث من مرقده بشكل آخر في عام ١٩٥٥ م .

٤٨ ـ تم التوقيع في ٣١ كانون الاول ١٩٥١م ، على الاتفاق التجاري المعقود بين الحكومتين : العراقية والايطالية .

٤٩ ـ لبى دعوة ربه في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٥٢م ، السيد جعفر حمندي من خيرة الوزراء السابقين تغمده الله برحمته الواسعة .

٥٠ ـ توفي الملك جورج السادس ملك الانكليز في ٥ شباط ١٩٥٢م ، فتبودلت برقيات التعازي بين بغداد ولندن ، وقرر مجلس الوزراء اعلان الحداد ، فاستنكر الوزير بلا وزارة السيد مصطفى العمري هذا الضرب من المصانعة ، وطالب ان يعمل بالسابقة التي جرت عند وفاة الملك فؤاد ملك مصر ، وعند وفاة اتاتورك رئيس جمهورية تركية ، فابطل القرار ، وامر الوصي باعلان الحداد في القصور الملكية لمدة ثلاثة اسابيع .

٥١ ـ تبودلت برقيات التهاني بين سمو الوصي ، وجلالة الملكة اليزابيت، ملكة بريطانية ، بمناسبة اعتلائها العرش البريطاني ، بعد وفاة الملك جورج السادس في ٥ شباط ١٩٥٢م .

٥٢ ـ زار بغداد في العشرين من شباط ، الجنرال روبرتسون قائد القوات البريطانية البرية في الشرق الاوسط ، فاجتمع برئيس الوزراء ، وصدر هذا البيان:

« انتهزت الحكومة فرصة وجود الجنرال روبرتسون في بغداد ، فتداولت معه حول الضمان الجماعي ، وضرورة الاسراع بتسليح الجيش العراقي ، وتزويده بالمهمات والاسلحة الحديثة » .

٥٣ ـ زار بغداد زيارة رسمية في الثاني من آذار ١٩٥٢م ، امير الكويت الشيخ عبدالله السالم ، فاستقبل استقبالا رائعا ، ونزل ضيفا على الحكومة العراقية وبعد أن اقيمت على شرفه عدة مآدب تكريمية ، عاد الى بلاده في الثامن من هذا الشهر .

وفي ٢٩ آذار ، سافر الوصي الى الكويت لرد الزيارة الى أميرها الشيخ عبدالله السالم ، يصحبه رئيس الوزراء نوري السعيد ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى مصطفى العمري ، وتألفت هيئة الوصاية من السادة: محمد الصدر ، وحكمت سليمان ، والشريف حسين بن علي (١) ومن الكويت قصد الوصي البحرين ، واستقل الطائرة منها متوجها الى لندن في الثالث من نيسان سنة ١٩٥٢م. وعاد رئيس الوزراء الى بغداد في الخامس من هذا الشهر ، ثم غادرها الى لندن في العشرين من نيسان ، ليكون في معية الوصي في زيارة رسمية الى اسبانية ، فصدرت

---

(١) اقترح الوصي ان تؤلف هيأة الوصاية من السادة : محمد الصدر ، وجميل المدفعي ، وصهره الشريف حسين بن علي ، على ان يرأسها الاخير ، فاستنكف المدفعي ان يكون عضوا في لجنة يرأسها رجل لا يمت الى العراق الا بالتجنس ، فبذل السيدان : مصطفى العمري واحمد مختار بابان جهودا مضنية لحمل المدفعي على التراجع عن عناده فرفض باباء ، ووافق على السفر الى خارج العراق كحل للمشكلة ، فحل محله السيد حكمة سليمان في الهيأة المذكورة .

الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى الوزير بلا وزارة مصطفى العمري . وفي ٢٤ ايار ١٩٥٢م عاد الوصي بعد زيارته لاسبانية ، ومعه رئيس الوزارة الى بغداد . وفي ٣ حزيران سافر الى عمان ، فتالفت هياة النيابة من السادة : جميل المدفعي ، ومحمد الصدر ، وتوفيق السويدي ، وقد رافق وزير الدولة مصطفى العمري الوصي في سفره هذا ، وعاد سموه الى بغداد في الرابع من هذا الشهر .

٥٤ ــ وقع كل من وزير الخارجية العراقية ، ووزير سويسرا المفوض في بغداد ، في ١ نيسان على الاتفاق حول المصالح الجوية بين العراق وسويسرا .

٥٥ ــ تم الاتفاق بين العراق ولكسمبورغ على تأسيس علاقات سياسية،وتبادل التمثيل السياسي بين البلدين في ٨ نيسان سنة ١٩٥٢م .

٥٦ ــ وصل الى بغداد في ١٩ نيسان ، وزير خارجية اسبانية « البرتو مارتن ارتاجو » في زيارة قصيرة وغادرها بعد يومين .

٥٧ ــ صدرت الارادة الملكية في ٢٧ مايس ١٩٥٢م باسناد منصب وزارةالشؤون الاجتماعية بالوكالة الى جميل عبد الوهاب وزير العدلية ، مدة غياب ماجد مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية عن العراق .

٥٨ ــ صدرت الارادة الملكية في ٧ حزيران ١٩٥٢م باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الداخلية عمر نظمي ، ومنصب وزارة المواصلات والاشغال بالوكالة الى وزير المعارف خليل كنه ، مدة غياب الدكتور ضياء جعفر وزير المواصلات والاشغال ووكيل وزير المالية عن العراق .

٥٩ ــ غادر العراق رئيس الوزراء نوري السعيد قاصدا اوروبا في ١٩ حزيران ١٩٥٢م ، فناب منابه مصطفى العمري الوزير بلا وزارة . وعاد فخامته الى بغداد في السادس من تموز من هذه السنة .

٦٠ ــ صادق مجلس الامة في آذار ١٩٥٢م ، على قانون احداث وزارة للزراعة فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزير الزراعة الى وزير الاقتصاد عبد المجيد محمود ، وذلك في ٢٢ نيسان ١٩٥٢م .

٦١ ــ وصادق المجلس المذكور في هذا الشهر ايضا على احداث وزارة للصحة ، فصدرت الارادة الملكية في ٢٢ نيسان ١٩٥٢م باسناد منصب وزارة الصحة بالوكالة الى محمد حسن كبه الوزير بلا وزارة .

٦٢ ــ ابرم مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢٨ حزيران ١٩٥٢م ، لائحة قانون تأسيس صندوق لشهداء الجيش ، تستثمر امواله التي يحصل عليها في امور صناعية ، أو تجارية ، وتصرف ارباحه الى المعوزين من افراد عوائل الشهداء العسكريين .

٦٣ ــ صادق مجلس النواب في ٢٩ كانون الثانـي ١٩٥١م على لائحة قانـون تأسيس مصفى للنفط في الدورة ببغداد ، يتولى تأمين البنزين ، ونفط الوقود، وزيت الغاز ... الخ . وقد تم تأسيس المعمل في عام ١٩٥٤م .

افتتاح مجلس الامة

كان يوم السبت الموافق ١ كانون الاول ١٩٥١م ، موعد عقد اجتماع مجلس الامة الرابع ، من دورته الانتخابية الثانية عشرة ، فتمت حفلة الافتتاح بحسب المـراسيم المعتادة ، والقى الامير زيد نائب الوصي خطاب العرش الذي اعدته الوزارة القائمة ، وهو ثاني خطاب للعرش تعده هذه الوزارة . ثم جرت انتخابات الرئاسة في مجلسي الاعيان والنواب معا ، فجدد الاعيان انتخاب جميل المدفعي لرئاسة مجلسهم، وانتخب النواب وزير المالية عبـد الوهاب مرجان لرئاسة مجلس النـواب ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى ضياء جعفر وزير المواصلات والاشغال، ثم قد صدرت الارادة الملكية في ٦ كانون الاول ١٩٥١م بتعطيل جلسات المجلس شهرا كاملا اعتبارا من اليوم العاشر من هذا الشهر . فلما استأنف جلساته في العاشر مـن كانون الثاني ١٩٥٢م ، استمر منعقدا الى نهاية ٣٠ حزيران ١٩٥٢م ، فعقد مجلس الاعيان خلال هذا الاجتماع ١٨ جلسة ، وعقد مجلس النواب خلاله ٤٢ جلسة علنية، ولم تعقد اية جلسة سرية . وفيما يلي خطاب العرش الذي القاه نائب الوصي الامـير زيـد .

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم . مرحبين بكم ، سائلين المولى ان يوفقنا لما فيه خير الامة ، وكمال سؤددها .

ايها السادة

ان حكومتنا تهدف الى دعم العلاقات بين العراق والدول العربية ، وتتمسك بميثاق جامعتها ، وتعمل على تحقيق اماني الاقطار العربية الاخرى لنيـل حريتهـا واستقلالها . والعراق لا يتحمل مسؤولية اية واجبات دفاعية خارج حدوده ، الا ما كان ضمن نطاق الضمان الجماعي ، الموقع عليه بين الدول العربية في هذا العـام فـي القاهرة ، والذي سيعرض على مجلسكم العالي . والعراق مستعد دائما لمعاونة الدول العربية ، كما فعل اذ قام بارسال قوة عراقية الى شقيقته سوريا عندما طلبت منـه ذلـك .

وتوالي حكومتنا مساعيها لاقرار السلم ، والمساهمة في توطيد اركانـه ، وفق مبادىء ميثاق الامم المتحدة . وترى ان العلاقات بينها وبين الدول الكبرى يجب ان

لا تتعارض وسيادتها التامة واستقلالها . كما انه يجب ان يزول ما لا يتفق روحا ونصا مع الميثاق المذكور . وان الظروف الحاضرة ملائمة لتحقيق هذه الامنية الوطنية السامية . وستقوم الحكومة باطلاع رجال الامة ورؤساء احزابها ، واستشارتهم في الخطوات التي ستتخذها في هذا الشان . وهي ساعية بالتآزر مع الدول العربية لحل قضية فلسطين حلا عادلا ، وتنفيذ قرارات الامم المتحدة باعادة اللاجئين الى ديارهم، وانهاء سياسة التسويف والمماطلات التي نفذ صبر الامة العربية من جرائها . لقدقامت حكومتنا بما يتحتم عليها من الواجب تجاه مصر الشقيقة ، بالتعاون مع السيد ظفرالله خان وزير خارجية باكستان ، ونأمل ان تظهر ثمرة هذه المساعي قريبا لتحقيق اماني الشعب المصري الشقيق .

ان حكومتنا ، تنفيذا لخطتها في اقرار السلم ، قد اشتركت في مؤتمر سان فرانسيسكو ، ووقعت على معاهدة الصلح مع اليابان . وهي في الوقت نفسه لم تأل جهدا في توطيد علاقاتها مع الدول الصديقة ، فوقعت على معاهدة سلم وصداقة بينها وبين الدول الاسبانية ، وستعرض هذه المعاهدة على مجلسكم العالي .

والحكومة بعد ان انهت حالة الحرب مع المانيا ، وقعت على اتفاق تجاري معها. كما عقدت عدة اتفاقات تجارية مع بعض الاقطار منها الهند ، وباكستان ، وسورية ، ولبنان ، وهي دائبة على توسيع العلاقات التجارية مع الاقطار الاخرى .

وقامت الحكومة بتنفيذ قانون ادارة الالوية على وجهه الاكمل . فنقلت المدارس الابتدائية اليها ، وزودت هذه الادارة بالمبالغ اللازمة للقيام بالمشاريع العمرانية المقررة، وانتهجت الخطة نفسها مع البلديات ، وقامت بتاسيس مشروعي ماء النجف وكركوك.

لقد بذلت الحكومة ــ وما زالت تبذل ــ قصارى جهدها في سبيل تعزيز الجيش بالاسلحة والمعدات الحديثة ، وتوسيعه ، رغبة منها في اعداده اعدادا يتفق والمهمة الخطيرة الملقاة على عاتقه ، هذا والحكومة قائمة بتأمين ما يحتاجه الجيش من المرافق لاسكانه ، ضمانة لراحة الجنود ورفاهيتهم .

وتولي الحكومة الناحية الصحية عناية خاصة برفع كفايات المؤسسات الصحية وتكثيرها ، والاستعانة بخبرة الاختصاصيين ، وارسال البعوث ، وتعيين الاطباء في المناطق النائية ، وتوسيع نطاق مكافحة الامراض المتوطنة ، وسيكون للصحة القروية نصيب وافر من هذه العناية . هذا والحكومة ساعية في تحسين ظروف العمال ، والترفيه عنهم ، وقد تم فعلا تشييد زهاء خمسماية دار لتمليكها او ايجارها اليهم ، والى اصحاب الدخل القليل من الموظفين والمستخدمين . ومن اهدافنا وضع حد ادنى للاجور ، وتأسيس شكل من التامين الاجتماعي ، وتقنين عقود العمل الفردي . وقد شرعت الحكومة باحضار لوائح قانونية لتحقيق هذه الاغراض . وتعير الحكومة عنايتها لتنظيم امور الزوار للعتبات المقدسة .

ان حكومتنا جعلت من اهدافها الرئيسية تعزيز القضاء ، والترفيه عن الحكام،

واحلالهم المكانة اللائقة بهم ، وتامين استقلال القضاء ورفع مستواه . وتحقيقا لهذه الغاية هيات لائحة قانون تعديل الخدمة القضائية . وقد وجهت اهتمامها الىالنهوض بجهاز التحقيق العدلي ، فاعدت ما يقتضي من تدابير لاناطة التحقيق الابتدائيبموظفين حقوقيين ، كما قامت بتقوية التفتيش العدلي . ومن اللوائح القانونية التي ستقدمها لمجلسكم العالي ، لائحة قانون تعديل قانون العقوبات البغدادي . واولت عنايتها امور التسوية فاتسعت اعمالها ، وتضاعفت نتائجها في هذه السنة .

والحكومة حريصة على اعداد الميزانية العامة لسنة ١٩٥٢م المالية ، وتقديمها الى المجلس العالي قبل انتهاء السنة المالية الحالية . وستخصص فيها اعتمادات تحقق الخدمات التي تتطلبها البلاد بالقدر الذي تساعد عليه مواردها . وقد اعدت الحكومة لائحة قانون لاضافة مبالغ الى الميزانية العامة ، لتساعد على اعطاء الموظفين المدنيين رواتب اعلى من رواتبهم الحالية ، وفق لائحتي قانوني الخدمة المدنية والهندسية اللتين عرضتا على مجلسكم العالي في العام الماضي . واخرى لتعديل قانون الملاك بما يلائم الاوضاع الراهنة ، وثالثة لتعديل قانون ضريبة الدخل .

ومن مبادىء الحكومة حماية الصناعات الوطنية من المزاحمة الاجنبية ، وعدم السماح باستيراد ما يمكن الاستعاضة عنه بالمنتوج المحلي . واستيرادها بعض المواد الضرورية على حسابها لمكافحة الاحتكار . وقد قامت المصارف الحكومية بقسطها من الواجبات في الناحيتين الاقتصادية والمالية . وقد وضعت الحكومة مشروع معمل الغزل والنسيج الحكومي بالمناقصة ، وستتقدم بلائحة قانون اراضي لواء العمارة .

ايها السادة !

كانت نتيجة المفاوضات التي دارت بين الحكومة وشركات النفط ، ان توصلت الحكومة الى اتفاق يضمن الحصول على عوائد اضعاف ما كانت تحصل عليه بموجب الامتياز السابق . واذا حصلت اية دولة مجاورة على عوائد اكثر من هذا ، فستطالب الحكومة بمثلها . وقد تعاقدت الحكومة مع احدى الشركات العالمية لتأسيس مصفاة للنفط ، وسيشرع ــ بنتيجة الاتفاق مع شركة نفط الرافدين ــ بنقل مصفاة صغيرة من خانقين الى البصرة ، وهي المصفاة التي حصلت عليها الحكومة مجانا . والحكومة عاملة في اعداد ما يقتضي لتأسيس مصفاة للقير ، واخرى لزيوت المحركات . وهي مهتمة بتأسيس ادارة خاصة لانماء الاقطان وتحسين انواعها . وقد انجز سايلو بغداد وبوشر بتشغيله . والسعي متواصل لتحقيق تشييد سايلو البصرة . وبتاسيسمختبر للتمور لتوسيع الاستفادة منها . وستقدم لائحة جديدة لتنظيم تجارة التمور .

ايها السادة :

لقد هدفت الحكومة الى رفع مستوى اسرة التعليم ثقافيا ، واقتصاديا ، واداريا ، فتحققت مراميها بتشريع قانون الخدمة التعليمية . وسنت نظاما لوزارة المعارف ضمن تأمين الاختصاص الفني والاداري فيها ، كما سنت نظام مجلس التعليم العالي تمهيدا لتأسيس الجامعة . وتم تأسيس المعهد العالي لدراسة الآثار . وبوشر

بتطبيق مشروع التربية الاساسية لرفع مستوى الريف العراقي ، كما تم انتخاب الخبراء عن طريق اليونسكو .

وقد اوفدت الحكومة هذا العام مائة وستين طالبا الى جامعات الغرب للتخصص بالفروع الفنية والعلمية . ووضعت خطة لتاسيس دار للمعلمين والمعلمات في كل لواء، توسيعا لنشر التعليم الابتدائي .

وان الحكومة تولي تاسيس الجامعة بتشريع قانونها عنايتها التامة . وهي معنية بالتعليم الصناعي والزراعي والتجاري .

وبالنظر لتحسن الوضع المالي ، فقد اقدمت الحكومة على تنفيذ مناهج الاعمال العمرانية الرئيسية الى جانب الاعمال الاعتيادية . وقد تم فعلا خلال هذه السنةانشاء عدة دور وابنية حكومية ، وجسور ومختبرات ، ومعقمات ومستشفى في مختلف الالوية . وتم حفر الفرع الشرقي من مشروع الحويجة ، وتشييد المنشآت الخاصة به ، ومن المنتظر فتح المياه في هذا الجدول قريبا لارواء مساحة جديدة تبلغ (٤٠٠٠٠) مشارة ، وسيتم توزيعها على صغار الفلاحين طبقا لقانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية الصرفة .

وقد هيات الحكومة ما يجب لنقل ملكية الميناء اليها .

لقد باشر مجلس الاعمار اعماله ، وشرع بتنفيذ قسم منها لا يستهان به . وقد باشر بتنفيذ مشروع الثرثار ، ووضع في المناقصة انشاء سدة على نهر الفرات في الرمادي لاخذ مياهه الى الحبانية ، كما انه اكمل جدول الوزار ، وقرر تنفيذ مشروعات خزان بيخمة على الزاب الكبير ، وخزان دربندي خان في لواء السليمانية ، وخزان دوكان على الزاب الصغير .

وقام المجلس بدراسة موضوع المبازل الرئيسية والفرعية لاصلاح الاراضيالتي فقدت خواصها بظهور الاملاح . وشرع في عملية بزل اراضي الدجيلة ، وقام بتنظيم شط الشامية وايقاف النكارات ، كما شرع باعمال تكميلية للري في مختلف انحاء القطر العراقي يجري العمل فيها باهتمام . وقرر المجلس القيام بتنفيذ عملية توليد الكهرباء بواسطة الخزانات المذكورة . كما قرر انشاء الطرق الرئيسية بين البصرة ، وبغداد ، والشرقاط ، ودلتاوة ، وكركوك ، وبعض طرق المناطق الجبلية والسهلة .

وسيشرع المجلس بانشاء جسور ثابتة في الناصرية ، والكوفة ، وبغداد ، والكاظمية ، والموصل ، وعلى الزابين ، وقد وضع جسر الكوفة بالمناقصة ، ويتوقع المباشرة به في اوائل كانون الثاني القادم . وقام بانشاء جسور اخرى ما زال العمل جاريا فيها منها جسر كوكوك .

وقد شرع المجلس في تشييد ١٦ مستشفى ، و٢٧ مستوصفا ، و ٤٥ دار طبيب، و ٩٥ مدرسة ، و ٣٠٠ دار للعمال ، و١ كلية للطيران و٧ اقسام داخلية للمعاهد العالية .

وقد طلب المجلس استيراد مكائن تستعمل في التحري عن المعادن . وهو يدرس مشروع انشاء معمل لصب الحديد لصنع الشلمان ، والقضبان الحديدية المختلفة . وقد قرر المجلس تأسيس ثلاثة معامل للسكر في السليمانية ، وكركوك ، والموصل . كما قرر انشاء معمل للسمنت في كركوك .

هذا ونسال الله تعالى ان يمدنا بعونه ، وان يوفقنا الى ما فيه صالح الامة تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم .

بين العراق واسبانية

أعربت الحكومة الاسبانية في مناسبات عديدة ، عن رغبتها في توثيق علاقات المودة والصداقة بينها وبين العراق ، وعززت رغبتها هذه بعض الدول العربية في الاوساط السياسية . ونظرا للروابط التاريخية والثقافية التي تربط العرب بالاسبان، تقدمت الحكومة الاسبانية باقتراح عقد معاهدة سلم وصداقة مع العراق ، فتم التوقيع على المعاهدة المقترحة في الثالث من ايلول ١٩٥١م . وقد تضمنت امورا تهم الطرفين المتعاقدين ، كاقرار مبدأ حل الخلافات بالطرق السلمية ، وتبادل القناصل بين الطرفين ، ومنح حق التصرف والتملك ، وانشاء مراكز التعليم ، وحرية التنقل ، وممارسة المهن التجارية والصناعية في البلدين المتعاقدين ، وقد اقر مجلس النواب هذه المعاهدة في ٢ آذار سنة ١٩٥٢م وهذا نصها :

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق من جهة ؛

حضرة صاحب الفخامة رئيس الدولة الاسبانية من الجهة الثانية .

رغبة منهما في توثيق روابط الصداقة القائمة لحسن الحظ بين بلديهما ، قد قررا عقد معاهدة صداقة بينهما ، وانابا عنهما في ذلك المندوبين المفوضين التالي ذكرهما :

عن صاحب الجلالة ملك العراق : السيد شاكر الوادي وكيل وزير الخارجية .

عن صاحب الفخامة رئيس الدولة الاسبانية : المسيو جون مانوئيل ده راستيكي المندوب فوق العادة والوزير المفوض في العراق .

اللذين بعد ان قدم كل منهما اوراق تفويضه الى الآخر فوجدها صحيحة ، وموافقة للاصول ، اتفقا على النصوص التالية :

« المادة الاولى » يسود سلم وصداقة دائمان بين اسبانية والعراق .

« المادة الثانية » يقوم الطرفان الساميان المتعاقدان بحل الخلافات التي تحدث فيما بينهما بالوسائل السلمية ، خصوصا منها « التوفيق او التحكيم » اذا لم يمكن حلها بالطرق الدبلوماسية المعتادة .

« المادة الثالثة » يتمتع الممثلون الدبلوماسيون الذين يعتمدهم احد الطرفين الساميين المتعاقدين لدى الطرف الآخر بكل الحقوق ، والامتيازات ، والصيانات المعترف بها في القانون والعرف الدولي ، مدة تمثيلهم بشرط المقابلة بالمثل .

« المادة الرابعة » لكل من الطرفين الساميين المتعاقدين ، أن يعين في اقليم الطرف الآخر ، في المناطق التي تعين بالاتفاق المتبادل ، قناصل عامين ، وقناصل ، ونواب قناصل ، وقناصل فخريين ، ويتمتع هؤلاء في اثناء قيامهم بواجباتهم التي تقتضيها مناصبهم بكل الصيانات والامتيازات المعترف بها في القانون والعرف الدولي .

« المادة الخامسة » يتمتع رعايا كل من الطرفين المتعاقدين ، على اساس المقابلة بالمثل ، وبشرط مراعاتهم للقوانين والانظمة القائمة بحق التملك ، والتصرف بالاموال المنقولة ، وغير المنقولة ، وحق انشاء مراكز للتعليم وادامتها ، وحق محل اقامة دائم وبالتنقل بحرية ، وممارسة المهن التجارية والصناعية وغيرها ، وخصوصا قوانين وانظمة الشرطة .

« المادة السادسة » ينظر الطرفان الساميان المتعاقدان ، بروح من المودةوالتعاون الصادق ، في عقد معاهدات للتجارة ، والملاحة ، واتفاقات واتفاقيات قنصلية تتعلق بحماية الملكية الادبية ، والفنية ، والتجارية ، والصناعية ، والعلامات الفارقة ، وبراءات الاختراع .

« المادة السابعة » يبرم كل من الطرفين الساميين المتعاقدين هذه المعاهدة وفقا للاصول الدستورية المعتادة ، وتتبادل وثائق الابرام الرسمية في مدريد ، وتوضع موضع التنفيذ حال ابرامها ، وتبقى نافذة باستمرار مدة سنة ، بعد الوقت الذي يبلغ فيه احد الطرفين الآخر كتابة عزمه على انهائها . وتصديقا لذلك وقع الممثلانالرسميان هذه المعاهدة وختماها بختميهما .

كتب في بغداد في اليوم الثاني من شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٠هـ المصادف لليوم الثالث من شهر ايلول سنة الف وتسع مائة وواحد وخمسين ميلادية بنسختين : عربية واسبانية .

عن صاحب الفخامة رئيس الدولة الاسبانية — عن صاحب الجلالة ملك العراق

جوان مانوئيل ده راستيكي — شاكر الوادي

وكانت المعاهدة موضوع ترحيب المحافل السياسية ، والعلمية ، والادبية ، في كلا البلدين المتعاقدين ، وقد اعقبها تنظيم ثقافي متبادل بين اسبانية والعراق بتاريخ ١٤ شباط ١٩٥٥م ، فخصصت الحكومة الاسبانية بموجبه بعض الزمالات الدراسية للطلاب العراقيين الذين سافروا الى المدن الاسبانية لدراسة آداب اللغة الاسبانية على حساب الحكومة الاسبانية ، كما ان سفارة لاسبانية تأسست في العراق ، وتقدمت بعد مدة بطلب الى الحكومة العراقية لفتح معهد ثقافي في بغداد تدرس فيه الآداب

الاسبانية ، وتلقى المحاضرات الموسمية ، وتعرض فيه الالواح الاثرية . وعلى الاجمال كان في التعاهد والتعاقد بين العراق واسبانية مصلحة مشتركة عززتها الروابط التاريخية القديمة بينهما .

بين مصر والعراق

بسط الانكليز نفوذهم على مصر في سنة ١٨٨٢م بزعم المحافظه على طريق الهند، وكثر تدخلهم في شؤونها الداخلية ، فادى الامر الى سلسلة من الاضطرابات والثورات التي عانى المصريون منها الامرين . ولما تألفت هياة الامم المتحدة في منتصف عام ١٩٤٥م ، ظن المسؤولون في مصر ان باستطاعتهم ان يستفيدوا من نص المادة الـ ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة ، فيلغوا المعاهدة البريطانية ـ المصرية لسنة ١٩٣٦م على اساس انها تتعارض ونص المادة المذكورة من هذا الميثاق (١) واذا بالانكليز يسخرون من هذا الاتجاه ، فيؤدي الامر الى مصادمات دموية بين الفدائيين المصريين ، وبين القوات البريطانية المرابطة في قناة السويس .

واعتبر العراقيون القضية المصرية قضيتهم الوطنية بالذات ، فاعربوا عن شعور الولاء والتضحية في عدة مناسبات ، وقررت الاحزاب السياسية العراقية ، على اختلاف نزعاتها وتباين مناهجها ، اعلان الاضراب العام يوم ١٤ تشرين الثاني ١٩٥١م انتصارا لمصر ، وتضامنا معها في كفاحها الوطني ضد الاستعمار الاجنبي ، وحذت نقابة المحامين حذو الاحزاب السياسية فقررت الاسهام في هذا الاضراب .

وقد استجاب الشعب العراقي لنداء احزابه في اليوم المذكور . فاصبحت بغداد، وسائر المدن العراقية ، وهي في حالة من الكآبة شملت جميع مؤسساتها ، ومرافقها، حتى صحافتها ، وتجلت النخوة الوطنية والحماسة القومية بأجلى مظاهرهما، وابرق رئيس حزب الاستقلال الى رئيس وزراء مصر هذه البرقية :

صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

ان تلبية الشعب لدعوة الاحزاب العراقية الى الاضراب العام ، الذي عم ارجاء العراق كافة ، بروعة كاملة . وتضامن شامل لم يسبق له نظير ، لاوضح دليل على ايمان العراقيين بأن مصر انما تكافح في سبيل قضيتنا المشتركة العادلة ، واسطع برهان على استنكارهم جرائم الانكليز الوحشية ، ومحاولاتهم وشركائهم في اثم الاستعمار ، عزل مصر الباسلة على محنتها . خاب فال المستعمرين وامدكم الله بنصر من عنده . فالحق ، وقلوب الاحرار ، وجهود العرب والمسلمين ، في سبيل الحرية والوحدة قبس من جهاد اخوانهم ابناء وادي النيل السعيد .

محمد مهدي كبه « رئيس حزب الاستقلال »

---

(١) اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة ، وفقا لاحكام هذا الميثاق ، مع اي التزام دولي آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق . اهـ .

(المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة)

كما ابرق رؤساء بقية الاحزاب برقيات مماثلة الى رئيس الوزارة المصريةيحيون فيها نضال مصر ، ويدعون لها بالتوفيق والنجاح . فرد الرئيس المصري ردودا مختلفة على هذه البرقيات معربا عن ارتياح المصريين لهذا الشعور وهذا احد ردوده :

معالي السيد محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال ـ بغداد .

اشكر لمعاليكم ، وللشعب العراقي الكريم ، الذي وقف بجانب مصر في نضالها المرير ضد الاستعمار ، ذلك الشعور الصادق ، والتأييد الرائع ، واضرع الى الله ان يبارك وحدة العرب وكفاحهم في سبيل حقوقهم ، وان يحبط مؤامرات المستعمرين ، ويوفقنا للظفر بحقوقنا المقدسة في ظل ملوكنا ورؤسائنا الامجاد . مصطفى النحاس

اما الحكومة العراقية فقد بذلت وساطتها للتوفيق بين بريطانية ومصر . فاستدعي وزير العراق في مصر الى بغداد ، وكلف بنقل وجهة النظر العراقية الى المسؤولين المصريين ، كما صرح رئيس الوزارة العراقية بان الحالة الراهنة في مصر من شأنها ان تؤدي الى مشاكل خطيرة في الشرق الاوسط ، فلا بد من النظر في المطالب المصرية ، وحسم قضيتها بما يضمن حقوق مصر وسيادتها قبل النظر في اية حلول اخرى .

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١٩ كانون الاول ١٩٥٢م ، تقدم فريق من النواب بكتاب الى رئيس المجلس المذكور هذا نصه :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

لقد تعرضت مصر الشقيقة الكبرى الى محنة عظيمة ، اثناء عطلة المجلس النيابي الاعتيادية . فلم يتح النواب المحترمين ان يبدوا شعورهم الصميمي تجاه القطر الشقيق . وتضامنهم مع البرلمان المصري ، وسائر المجالس النيابية العربية ، في عضد مطالب مصر الوطنية في الغاء المعاهدة ، ووحدة وادي النيل . لذلك نطلب عرض اقتراحنا على المجلس العالي لاتخاذ قرار بابلاغ مجلس النواب المصري ، تأييد مطالب مصر العادلة ، ومشاركة شعبها في كفاحه من اجل حرية مصر ، وتكامل سيادتها ، وتحقيق امانيها الوطنية في وحدة وادي النيل الشقيق (١) . عدد الموقعين ٢١ نائبا

وعند وضع هذا الطلب في التصويت قبل ، فأبرقت رئاسة مجلس النواب العراقي الى رئاسة مجلس النواب المصري هذه البرقية :

صاحب المعالي رئيس مجلس النواب المصري ـ القاهرة .

كان لحوادث مصر الاخيرة ، وما تبعها من سفك دماء بريئة ، ابلغ الالم في نفسي واعضاء مجلس النواب ، مما حملهم على اظهار شعورهم الصميمي ، واحساساتهم الاخوية ، بقرارهم الاجماعي في تأييد مطالب مصر الشقيقة العادلة ، وتضامنه مع مجلسكم ، ومشاركة الشعب المصري في كفاحه من اجل حريته ، واستقلاله ، وتكامل

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ م ص ٨ .

سيادته ، وتحقيق امانيه القومية . واني في الوقت الذي اقوم بابلاغ معاليكم قرار مجلس النواب ، ادعو الله ان يكلل جهود الامة المصرية بالنجاح .

عبد الوهاب مرجان ــ رئيس مجلس النواب العراقي

وقد رد رئيس مجلس النواب المصري على هذه البرقية بهذا الجواب :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب العراقي المحترم ــ بغداد .

تلقيت وزملائي ، اعضاء مجلس النواب المصري ، ببالغ التأثير والشعور بالعرفان ، برقيتكم التي ابلغتمونا قرار مجلسكم الموقر بتأييد مطالب مصر العادلة ، وتضامنه ، ومشاركته لشعب مصر في كفاحه الراهن ضد الاستعمار ، وان هذا التأييد من جانب ممثلي شعب العراق الشقيق ، ليشد من عزائمنا ، ويثبت من اقدامنا ، ويعزز آمالنا في التخلص ، وكل شعب عربي شقيق من آثار الظلم والعدوان، وفي استكمال العزة والسعادة . حقق الله آمالنا جميعا ، وكلل جهودنا وكفاحنا بالسداد والتوفيق .

رئيس مجلس النواب المصري ــ عبد السلام فهمي جمعة (١)

ومن المؤلم ان تتطور حوادث مصر في اواخر كانون الثاني ١٩٥٢م ، الى تدبير اجنبي سبب حرق القاهرة ، واقالة وزارة النحاس ، والقضاء على حركة الجهاد المصري في سبيل الحرية والاستقلال. ولكن جمعا من الضباط الاحرار صمدوا صمودا عظيما ، وقاموا بثورة عارمة في ٢٣ تموز من هذه السنة ، قوّضت اركان نظام الحكام الملكي ، وادت الى قيام الجمهورية الخالدة في ارض الكنانة .

بين سورية والعراق

اختل التوازن بين القوى الحاكمة في سورية . منذ فقد العرب الجزء العربي العزيز من وطنهم الاكبر ، فلسطين ، وتعرضت سورية الى رجات عنيفة ، وازمات شديدة ، ولكن حرص الشعب السوري على كيانه ، واستقلاله ، مكن سورية ان تجتاز محنها هذه بسلام .

ففي يوم الاربعاء ٣٠ آذار ١٩٤٩م ، قام حسني الزعيم بانقلاب عسكري طوّح بالجمهورية السورية ، وابعد الرئيس شكري القوتلي عن البلاد . وقد علل الانقلابيون عملهم هذا بانهم قاموا بحركة الانقلاب لتخليص البلاد من محنها ، وانقاذها من نتائج الوضع السيء الذي بسط ظله على البلاد خلال العهد القوتلي .

وفي فجر يوم ١٤ آب من هذه السنة ، قام الزعيم سامي الحناوي بانقلاب عسكري ثان ، ادى الى اعدام حسني الزعيم ، ورئيس وزرائه محسن البرازي. وعلل

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ م ص ١٢ .

الانقلابيون عملهم هذا بانهم ارادوا تخليص البلاد من دكتاتورية حسني الزعيم ، وانتشالها من المخاطر التي وقعت فيها بنتيجة الانقلاب العسكري الاول .

وفي ١٩ كانون الاول ١٩٤٩م ، قام العقيد اديب الشيشكلي بانقلاب عسكري ثالث . وبرر الانقلابيون عملهم هذا بانهم ارادوا انقاذ سورية من الزعيم الحناوي ورفاقه ، لانهم تآمروا على سلامة الوطن مع جهة اجنبية « يريدون بها العراق الذي كان وراء هذا الانقلاب » .

وكان موقف العراق تجاه هذه الانقلابات العسكرية الثلاثة واضحا كل الوضوح. وقد فصلناه في مواضعه .

والظاهر ان الشيشكلي كان ينتوي امورا هامة وخطيرة ، فاذا به يقوم بانقلاب عسكري رابع في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥١م ، مردّه رفض العوامل الاربعة التي تبنتها وزارة سورية القائمة ، وهي وزارة السيد معروف الدواليبي ، وهذه المطالب هي :

١ ـ ان يكون وزير الدفاع مدنيا .
٢ ـ ان تربط قوى الامن الداخلي بوزارة الداخلية دون الجيش .
٣ ـ ان يراس الشرطة رجل مدني .
٤ ـ ان يمنح رئيس الجمهورية حق تعيين رئيس اركان الجيش ، ونحوه .

فقد كان من راي الشيشكلي ان يكون الجيش هو الآمر الناهي ، وان يكون الوزراء الذين يتولون الحكم في البلاد تحت سيطرة الجيش ، الامر الذي ادى الى اعتبار الرجل ثائرا على النظام الدستوري ، وانه يريد الاستئثار بالحكم ، فاذا بثمانية عشر نائبا عراقيا يتقدمون الى رئاسة مجلس النواب العراقي بهذا الطلب :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

ان حركة التمرد التي وقعت مؤخرا في سورية الشقيقة ، والتي كانت تحديا صارخا على الدستور في هذه البقعة العزيزة من البلاد العربية ، كان لها الاثر المؤلم في نفوس ابناء هذه البلاد جميعا ، الامر الذي لا مناص منه لاتخاذ كافة التدابير التي من شانها أن تدرأ الاخطار المحيقة بهذا القطر الشقيق . اذ ليس من مصلحة الامة العربية ان يبقى كيان هذه البلاد واستقلالها مهددين بامثال هذه الحركات التمردية من وقت لآخر ، وان يبقى ابناء هذا القطر العزيز معرضين لامثال هذه التصرفات الكيفية والارهابية .

لذلك فاننا نرى انه من واجبنا ان نطلب من الحكومة العمل على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمحافظة الحياة الدستورية في هذه البلاد ، واعادة الامن والاستقرار فيها الى نصابهما، والقيام بكل ما لديها من الوسائل لاطلاق سراح المعتقلين السياسيين، واعادة حرياتهم اليهم . اذ ليس بوسع الحكومة العراقية التنصل من المسؤولية المترتبة عليها تجاه هذا القطر الشقيق .

كما اننا نقترح ان تطلب الحكومة دعوة اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية للاجتماع فورا لمعالجة هذا الامر الخطير ؛ لما له من تأثير على مستقبل الدول العربية وكيانها ، وان يرسل المجلس الموقر برقيات الى المجالس النيابية في الدول العربية ؛ بناشدها العمل على انقاذ سورية الشقيقة من محنتها الحاضرة ؛ ولمعاليكم الاحترام.

سامي شوكت ، حنا خياط ، عبد الرزاق الازري ؛ جعفر مكوطر ، جعفر القزويني ، جواد جعفر ، سالم جعفر ، عبد الهادي البجاري ، سلمان الابراهيم، عز الدين النقيب ، غازي العلي ، رفيق السيد عيسى ، ادوار جرجي ؛ عبد الصمد البجاري ، محمد صالح بحر العلوم ، شلاكه المزعل ، عبد اللطيف جعفر ، محمد جواد حيدر .

١٠ كانون الاول سنة ١٩٥١م

وقبل ان يتذاكر مجلس النواب حول هذا التقرير ، قرر مجلس الوزراء في الثالث من كانون الاول ١٩٥١م ، عدم الاعتراف بشرعية الحركة التي قام بها الشيشكلي ، وادت الى استقالة رئيس الجمهورية السورية هاشم الاتاسي، واعتقال اعضاء وزارة معروف الدواليبي ، وقد ترتب على هذا القرار ان اصبحت مهمة المفوضية العراقية في دمشق مقصورة على تصريف الامور الادارية الخاصة برعاية العراقيين ، ومنح التأشيرات للمسافرين . كما ان مهمة الممثلية السورية في العراق اقتصرت على مثل هذه الامور .

* * *

لقد هال الاجراء العراقي العقيد الشيشكلي ، فاوفد الى بغداد في ٢١ كانون الاول سنة ١٩٥١م كلا من : العقيد سعيد حبي ، والعقيد شوكت شقير ، ليبسطا وجهة النظر السورية الى الجهات العراقية ؛ كما اوفدهما الى عواصم الدول العربية الاخرى للغرض نفسه ، وبعد ان ادى المبعوثان واجبهما في بغداد ؛ عادا الى دمشق غير موفقين .

ولما تلي تقرير الثمانية عشر نائبا في جلسة مجلس النواب الرابعة ؛ المنعقدة في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٢م ، تحمس بعض الاعضاء فهاجموا الشيشكلي ورهطه بشدة، وطلبوا من الحكومة ان تتدخل عسكريا وسياسيا لانقاذ سورية من محنتها ، على اساس ان هذا الانقلاب العسكري الرابع دبرته جهات اجنبية ليمهد لها العودة الى هذا القطر الشقيق . ولما كان النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي ساكتا عما يجب اتخاذه من اجراءات في مثل هكذا اقتراحات ؛ فقد وافق المجلس على احالة التقرير الى الحكومة لتتصرف به في ضوء المصلحة العامة .

وقد دلت « محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة » اثناء محاكمة السيد احمد مختار بابان ، على ان الوزارة السعيدية الحادية عشرة اوفدت العين السيد عبد المهدي ؛ والنائب عبد الهادي البجاري ، وغيرهما الى دمشق لمناهضة حكم الشيشكلي،

بعد ان موّنتهم بعشرات الالوف من الدنانير ، ولكنهم لم يتمكنوا من القيام بعمل مثمر. فلما اقصى الجيش السوري أديبا الشيشكلي عن الحكم سنة ١٩٥٤م ، اخذ نوري السعيد ورهطه يتدخلون في امور سورية الداخلية ، لخلق عرش للامير عبدالاله، بعد ان انتهت وصايته على عرش العراق ، حتى انهم ارسلوا ثلاثين الف دينار الى اديب الشيشكلي مع غازي الداغستاني لهذا الغرض كما تصرح المحاضر بذلك .

اما بقية الدول العربية ، ولا سيما مصر ، ولبنان ، والعربية السعودية ، فقد اعتبرت حركة الشيشكلي الاخيرة حركة داخلية بحتة فعضدتها ، وتعاونت مع القائم بها ، وبقي العراق مصرا على موقفه منها فلم يحرك ساكنا .

وسارت الامور في سورية سيرها المعتاد ، فتغلبت القوة على المنطق ، وحكمت البلاد السورية حكما عسكريا مباشرا ، وان زين بالاساليب الدستورية احيانا ، ولا سيما بعد اجراء انتخابات شكلية اسفرت عن تعيين العقيد اديب الشيشكلي رئيسا للجمهورية السورية في تموز ١٩٥٣م ، فاستفادت البلاد فوائد جزيلة في الداخل والخارج ، ولا سيما من ناحية تقوية الجيش السوري ، ولكن الاستقرار لم يوات هذا القطر الشقيق . فقد حدثت مصادمة مسلحة بين الدروز والجيش السوري ادت الى ان تعقد مؤتمرات عديدة ، وتتخذ قرارات هامة بوجوب تبديل الهيأة الحاكمة . فاذا بالشيشكلي يضطر الى الاستقالة من رئاسة الجمهورية في آذار ١٩٥٤م، ويلتجىء الى المملكة العربية السعودية ؛ ثم يذهب الى البرازيل متنكرا ، فيغتاله احد السوريين في مدينة ديالما يوم الاحد الموافق ٢٧ ايلول من عام ١٩٦٤م « وتلك الايام نداولها بين الناس وليعلم الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء والله لا يحب الظالمين » (١) .

دولة عربية جديدة

كانت هياة الامم المتحدة قررت في اوبقات مختلفة ، تكوين دولة عربية تشمل برقة ، وطرابلس ، وفزّان ، في موعد لا يتجاوز اول كانون الثاني ١٩٥٢م ، وقد ايدت جامعة الدول العربية هذا القرار .

وكان هـذا الجزء من الوطن العربي في قبضة الطليان ، فاحتلته الجيوش الامريكية ، والانكليزية ، والفرنسية ، اثناء الحرب العالمية الثانية ، ولما شعرت هذه الجيوش بتزايد الوعي الشعبي في هذا الجزء الحساس من الشمال الافريقي،اضطرت الى حمل هيئة الامم المتحدة على اتخاذ قرارها المذكور ، على ان تشترك هذه القوات في تأسيس مطارات لها فيه .

وفي ٢٤ كانون الاول ١٩٥١م ، بث البرق نبأ اعلان الدولة الليبية ، وتبوء السيد محمد ادريس السنوسي اريكة الملك فيها ، فتجاوبت اصداؤه في كل مكان ، وقررت

---

(١) سورة آل عمران : الآية ١٤٠ .

الحكومات العربية الاعتراف بقيام هذه الدولة ، كما اعترفت بقيامها هيئة الامم المتحدة . فاتخذ مجلس الوزراء العراقي قراره بهذا الاعتراف فورا ، فاصدر هذا البيان :

بناء على القرارات الصادرة من هيئة الامم المتحدة بتكوين دولة ليبيا ، التي تشمل برقة ، وطرابلس ، وفزان ، واعلان استقلالها في موعد لا يتجاوز اليوم الاول من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٥٢م ، وتنفيذا للقرارات المتخذة من قبل مجلس جامعة الدول العربية ، وحيث انه قد تعين يوم ٢٤ كانون الاول ١٩٥١م موعدا لاعلان استقلال الدولة المذكورة ، فقد قررت الحكومة العراقية الاعتراف بالمملكة الليبية كدولة مستقلة ذات سيادة اعتبارا من التاريخ المذكور » ٢٤/١٢/ ١٩٥١م و. مدير الدعاية العام

ثم اسرع الوصي فأبرق هذه البرقية الى :

حضرة صاحب الجلالة الملك محمد ادريس السنوسي ــ بني غازي .

يسرني أن اغتنم فرصة اعلان استقلال ليبيا الشقيقة لاعرب لجلالتكم عن تمنياتي القلبية وعن اخلص التمنيات لسعادة جلالتكم ورفاه شعبكم الكريم . عبد الاله

فرد الملك ادريس السنوسي على هذه البرقية بما يأتي :

حضرة صاحب السمو الملكي الامير عبدالاله الهاشمي ــ بغداد .

كان لبرقية سموكم اعمق الاثر في نفسي . يسرني ان اشكر سموكم جزيل الشكر على ما تفضلتم به من رقيق التهاني ، وكريم التمنيات ، راجيا لسموكم السعادة والهناء ، وللشعب العراقي الشقيق الرفاهية والسؤدد والتوفيق . ادريس

مشاريع الاعمار الجبارة

كانت « الوزارة السويدية الثالثة » قد شرّعت قانون مجلس الاعمار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠م ، واعطت بموجبه « للمجلس شخصية ، وله ان يدخل في مقاولات لغرض استئجار الخدمات ، او شراء اللوازم الخاصة بالتحريات والكشوف ، والاشراف ، مع اي شخص او شركة او مؤسسة في العراق او خارجه ، كما ان له ان يستاجر او يتملك الاموال غير المنقولة اللازمة لمنهاجه » وان « للمجلس ان يعقد القروض ، ويصدر السندات ، ويرهن موجوداته ، او يستقرض الاموال وغير ذلك باسمه » (١) على ان « تكون للمجلس ميزانية خاصة ، وتتأتى وارداته من مجموع واردات الحكومة من النفط ، والمبالغ الاخرى التي يخصصها له مجلس الامة من وقت لآخر » (٢) ويتألف المجلس من ثمانية اعضاء بينهم رئيس الوزراء ، ووزير المالية ، وستة اعضاء متفرغين يعينون بارادات ملكية ، ويتقاضون رواتب باهظة ، ويبقون في مناصبهم لمدة خمس

---

(١) المادة الثانية من القانون المذكور .
(٢) المادة الرابعة من القانون المذكور .

سنوات ؛ على ان يكون بين هؤلاء الاعضاء الستة ثلاثة من الاختصاصين احدهم بالري، والثاني بالمالية ، والثالث غير متخصص بفرع واحد . وقد استخدم اخصائي مالي بريطاني ، وآخر مهندس امريكي .

ولم تكن واردات الحكومة من النفط سنتئذ من الضخامة ما يسمح بالقيام باعمال عمرانية كبرى . فلما تسلمت « الوزارة السعيدية الحادية عشرة » مقاليد الحكم في ١٧ ايلول ١٩٥٠م ، وعقدت مع شركات النفط العراقية الاتفاقية المؤرخة ٣ شباط ١٩٥٢م ، التي قدرت بموجبها ايرادات النفط بما لا يقل عن خمسين مليون دينار في كل سنة ، وضعت تعديلا لقانون الاعمار المذكور ، خصصت بموجبه « سبعون بالمئة من صافي ما تقبضه الحكومة من الواردات من شركات النفط » (١) لميزانية وزارة الاعمار . كما وضعت قانونا آخر خصصت بموجبه « مبلغ مقداره ١٥٥،٣٧٤،٠٠٠ دينارا لتنفيذ المنهاج العام » (٢) لمجلس الاعمار خلال السنوات ١٩٥١ و١٩٥٢ و١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦م .

وكان منهاج الاعمار لست سنوات يتضمن القيام باعمال ري جبارة. كمشروع وادي الثرثار الذي يقي العاصمة من الغرق ، وقد خصصت له عشرة ملايين دينار . وخزانات الري في دربندي خان الذي خصصت له اكثر من اربعة ملايين ، وخزان دوكان (ثلاثة ملايين و٤٥٠ الفا) .. الخ، وطرق رئيسية بين بغداد والبصرة، وبينها وبين كركوك ، وبينها وبين الموصل ، الى عدد من المستشفيات ، والمستوصفات ، والمعاهد والمدارس ، ودور السكن للموظفين والمستخدمين ، وجسور ، ومبان عامة للحكومة ، ومخافر للشرطة ، وثكنات للجيش ، ونحو ذلك من المشروعات التي لا يمكن ان تتحقق لولا ايرادات النفط المذكورة .

وكان يظن ـ في بداية الامر ـ ان ايرادات النفط المرتقبة ، او المزعومة ، انما تكون ارقاما خيالية لا يمكن ان تستحصل ، وان المشاريع العمرانية التي صادق مجلس الامة على عملها خلال سنوات ، لا يمكن ان تتحقق لانها مشاريع وهمية ، ولكن ما كادت الحكومة تتسلم حصصها من النفط كاملة ، ويشرع مجلس الاعمار في تنفيذ مشاريعه ، حتى تكاثر الدخل القومي ، وانقلبت الاوضاع العامة راسا على عقب ، لا في بغداد حسب ، بل في معظم الانحاء العراقية . فقد امّت العراق شركات عالمية من المانية ، وبريطانية ، وفرنسة ، وايطالية ... الخ ، ودخلت في تعهدات مالية مع « مجلس الاعمار » لانشاء السدود والجسور ، وتعبيد الطرق ، وتنظيم امور الري ، واقامة المنشآت الكثيرة للجيش ، والشرطة ، والموظفين ... الخ ، وصارت تستخدم المآت من الشبان والشابات في امورها الحسابية والكتابية ، كما صارت تستخدم الآلاف من العمال لانجاز تعهداتها ، فارتفعت اسعار السمنت ، والطابوق ، والجص، ونحوها من المواد الانشائية المحلية الى اضعاف ثمنها ، وتضاعفت اجور العمال ،

---

(١) المادة الاولى فقرة أ من قانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ م .
(٢) المادة الثانية من قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ م .

وكثرت حركة البناء في كل محل ، حتى اصبحت العرصات ، والبساتين ، والربذات، من افخم الضواحي واجملها في بغداد ، وفي غيرها من الحواضر والمدن العراقية ، وصار الباحث عن العمال كالباحث عن الذهب لا يجدهم الا بصعوبة . وهذه حقيقة يعترف بها كل منصف ، بغض النظر عن الطعون التي توجه الى مشاريع الاعمار . وكونها اقيمت لاغراض سياسية او عيكرية . او ان بعض المتنفذين قد اثروا بسببها .

مهرجان ابن سينا

من علامات الامم الحية ، ان تعتني بكبرائها ، وزعمائها ، ورجالها ، فتقيم لهم التماثيل ، او تسمي الشوارع باسمائهم ، او تقيم المهرجانات لذكراهم . وقد سبق للترك ان احتفلوا بذكرى الرئيس ابن سينا على اساس انه تركي الاصل (١) وحذا الايرانيون حذوهم لان ابن سينا كان قد اقام في ايران مدة طويلة ، والف بلغتها بعض كتبه ، ثم سرت هذه الفكرة الى الدول العربية ، لان الرجل تثقف ثقافة عربية ، وكتب جل كتبه بهذه اللغة الحية .

واختير العراق ، من بين دول الجامعة العربية ، ليقوم بهذا الواجب ، فكان الاسبوع الاخير من آذار ١٩٥٢م حافلا عظيما . فقد ام بغداد ممثلون عن سورية ، ولبنان ، والاردن ، ومصر ، وليبيا ، وتركية ، وايران ، واندونوسيا ، وعلماء بارزون من اسبانية ، والمانيا ، وانكلترة، وفرنسة ، واميركا لشهود الاسبوع الخاص باحتفالات المهرجان الالفي للشيخ الرئيس المشار اليه . وقد افتتح المهرجان الوصي في ٢٠ آذار، واستمر اسبوعا كاملا تبارى خلاله الخطباء ، والعلماء ، في تعداد نواحي الرئيس العلمية ، والفلسفية ، والاجتماعية ، واسدت الحكومة لهذه الاحتفالات جميع المساعدات الممكنة .

طلب تاميم النفط العراقي

توطئة :

كان مظفر الدين شاه، انبراطور ايران، قد منح السير وليم نوكس دارسي(٢)، البريطاني التبعة ، امتيازا في ٢٨ ايار سنة ١٩٠١م للبحث عن النفط الايراني أمده ستون عاما ، فابتاعت حكومته البريطانية هذا الامتياز بطريقة تكاد تكون الى الخرافة

---

(١) ولد الرئيس ابن سينا في تركستان سنة ٣٧٣ هـ على أصح الروايات ، وتوفي عام ٤٢٧ هـ . ودفن في همذان .

(٢) كان دارسي ، وهو ايرلندي ينتسب — على ما قيل — الى ادارة الاستخبارات البريطانية قد جاء الى ايران، وسعى بطرق مختلفة للحصول على امتياز نفط جنوبي ايران، وقد ساعده الحظ بان اتاح له رجلا ارمنيا اسمه كلبنكان نتوسط لدى الحكومة الايرانية ، واستعمل طرقا مختلفة على سبيل الاغراء والتشويق والرشوة حتى استطاع ان يحصل على الامتياز .

توفيق السويدي « نصف قرن من تاريخ العراق » ص ٢٣٦

اقرب منها الى الحقيقة ، وتالفت « شركة النفط الانكليزية ـ الفارسية » لتتولى هذا البحث ، وتقوم بما يتطلبه المشروع من انشاءات ونحوها . وقد بدأ الانتاج في سنة ١٩١٣م ، ولكن بكميات تكاد تكون ضئيلة ، ثم اخذ يتزايد ويدر على الحكومة الايرانية الايرادات الحسنة حتى اصبح النفط في ايران مصدرا مهما من مصادر ثروتها .

ولما تولى رضا شاه عرش ايران في سنة ١٩٢٥م ، شعر بالغبن الفاحش الذي اصاب ايران في امتيازات النفط ، فعمل جاهدا على حمل الشركة النفطية المستغلة لانصاف بلاده ، بعض الانصاف ، ونظم امتيازها تنظيما جديدا فنجح بذلك .

ودالت الايام دولها ؛ فاذا بايران تتجه نحو تأميم النفط في بلادها ، وفسخ الامتياز القائم بينها وبين شركة النفط الانكليزية ـ الايرانية وكان يراس الوزارة الايرانية الدكتور مصدق فاذا بمجلس الشيوخ الايراني يتخذ قرارا في ٢٠ آذار ١٩٥١م بتأييد قرار مجلس النواب الذي اتخذه قبل بضعة ايام ، والقاضي بتاميم صناعة النفط في ايران ، واذا بالمحافل البريطانية ترعد وتزبد لهذا القرار ، وتركن الى وسائل الاستفزاز والتهديد ، ومن ذلك انها انزلت بعض قواتها بالقرب من عبادان بحجةحماية ارواح ثلاثة آلاف رجل من الفنيين البريطانيين الذين يعملون في صناعة النفط في ايران (١) .

العراق والتاميم :

ولقد قوبل تاميم النفط في ايران بترحاب وحماس شديدين لدى مختلف طبقات الشعب في العراق وبدات الدعوة لتأميم النفط في العراق تظهر على اعمدة الصحف العراقية ، وفي المجالس العامة ، واخذ الكتاب يعالجون هذا الموضوع باسهاب ، ولم يلبث ان تقدم عشرون نائبا الى رئاسة المجلس بطلب سن لائحة قانونية لتأميم نفط العراق هذا نصه :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

ما زالت الشكوى ترتفع في العراق من سوء الاوضاع الاقتصادية ، وما زالت الحكومات المتعاقبة على اختلاف الوانها مكتوفة الايدي ، لا تستطيع القيام بالاصلاحات التي تتطلبها البلاد بسبب قلة المال اللازم للمشاريع العمرانية،والانتاجية،

---

(١) جاء في « يوميات مصطفى العمري » ليوم ٤ ايلول ١٩٥٢ م ما يلي بالحرف :

« اعلمني الدكتور فاضل الجمالي بان القائم بالاعمال البريطاني المستر بيلي ، اعلمه بان المستر ايدن يطلب من الحكومة العراقية التوسط لدى ايران لاجل قبول عرض المستر تشرشل والمستر ترومان بخصوص قضية النفط ، فاعلمته بان من الاوفق ان يرجع بهاء الدين نوري ويواجه مصدق ، وبحجة مكافحة الشيوعية ، يطلب من مصدق عدم رفض الطلب المذكور ، وعلى الامريكيين ان يطلبوا من ابن السعود مكالمة السيد الكاشاني الذي هو الان في مكة في القضية ايضا ، ثم أجتمعت في وزارة الخارجية مع المستر بيلي وبهاء الدين نوري ، ووافق المستر بيلي على آرائي وشكرني على اهتمامي بالموضوع ، وبعين الوقت بين بان اهتمامي بالقضية لا بد وان يجعل المستر ايدن ممنونا » .

مما اضطر العراق في كثير من الاوقات الى استجداء المصارف الاجنبية ـ دولية وغير دولية ـ للحصول على القروض . ومبعث ذلك ان اهم ثروة وطنية في البلاد اصبحت محتكرة من قبل الشركات المستغلة . فالنفط الذي كان يعلق عليه العراق كبير اهمية للاصلاح ، لا يستفيد العراق منه فائدة تذكر ، بالنظر للغبن الفاحش الذي لحق العراق من جراء هذه الامتيازات ، التي انتزعتها الشركات مستندة في ذلك الى النفوذ البريطاني ، ودعمه لها ، بل ان اهم امتياز ، وهو امتياز شركة النفط العراقية ، انما انتزع من العراق في وقت كان فيه تحت الانتداب البريطاني ، وجرى تعديله كذلك في هذا العهد نفسه .

هذا مع اننا نجد بعض البلاد المجاورة ، التي وجد النفط فيها منذ امد قصير، قد استطاعت ان تفيد منه فائدة بالغة ، بالقياس الى العراق ، وقد تضمنت امتيازاتها شروطا لا تناسب اي وجه من الوجوه مع الشروط التي تضمنتها الامتيازات النفطية في العراق ، حتى ان بعض البلاد المجاورة لجات الى التاميم ، بالرغم من ان شروطها لا تتناسب مع شروط العراق ، وذلك لانها وجدت ان هذا الطريق هو خير الطرق واسلمها لصيانة شروط ثروتها القومية من تعسف الشركات المستغلة ، ولان التاميم حق طبيعي للامم كفلته القوانين الدولية باعتباره مظهراً من مظاهر السيادة .

وبالرغم مما اصاب العراق من غبن فاحش في امتيازاته النفطية المجحفة ، فان شركات النفط في العراق قد اظهرت تعنتا كبيرا ، واصرارا على غدر حقوق العراق ، مما ادى الى امعانها في مخالفة نصوص الامتيازات مخالفة صريحة ، ومن ذلك .

اولا ـ انها امتنعت عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع غزارة الآبار والمؤسسات الموجودة ، والتي في مقدورها زيادة طاقة الانتاج اضعافا مضاعفة .

ثانيا ـ انها اوقفت استخراج النفط بصورة نهائية ؛ كشركة نفط البصرة ، لان امتيازها اقل استغلالا عن امتيازات شركة النفط العراقية .

ثالثا ـ امتنعت عن تسليم الحصة المستحقة (الرويالتي) على اساس الذهب، خلافا لنصوص الامتياز .

رابعا ـ احجمت عن تدريب العراقيين في الخارج على الاعمال الفنية ، مما التزمت به في نصوص الامتياز ، وقد مضى اكثر من ربع قرن دون ان تهيىء خبيرا عراقيا واحدا حتى الآن .

لذلك نرى من الواجب ان نتقدم بطلبنا هذا للحكومة العراقية، وفقا للمادة (٤٥) من القانون الاساسي ، راجين سن لائحة قانونية لتاميم شركات النفط في العراق جميعها ، دون استثناء هذا ولمعاليكم مزيد الاحترام .

في ٢٥ آذار سنة ١٩٥١م

نائب بغداد اسماعيل الغانم ، نائب الموصل قاسم المفتي ، نائب بغداد عبدالكريم

كنه ، نائب بغداد محمد مهدي كبه ، نائب كربلاء سعد عمر ، نائب بغداد رزوق شماس ، نائب بغداد فائق السامرائي ، نائب الدليم محمد مشحن الحردان ، نائب بغداد ذيبان الغبان ، نائب الكوت عبد الحاج خلف ، نائب بغداد عبدالعزيز جميل ، نائب الدليم جمال الراوي ، نائب الموصل آل المفتي جمال ، نائب الموصل الدكتور عبد الله قصير ، نائب بغداد جعفر حمندي ، نائب الموصل محمد صديق شنشل ، نائب بغداد علي كاظم ابو التمن ، نائب كركوك ناجي الهرمزي .

وما كادت الصحف الصادرة في ٢٧ آذار تنشر هذا الطلب ، حتى تقدم محامو البصرة بمثله ، ولكن بلغة اشد ، واذا بعشرات البرقيات تأتي من مختلف الالوية تطالب بالتاميم .

ما جرى لهذا الطلب :

لم يكن في وسع الحكومة رفض هذا الطلب ، فأوحت الى رئاسة مجلس النواب ان تسوّف في تعيين الجلسة التي ستجري المذاكرة عليه ، بحيث انتهت مدة اجتماع مجلس النواب للسنة ١٩٥٠/١٩٥١ م في ٣١ ايار ١٩٥١م ، ولم تعين هذه الجلسة المرتقبة ، اما سيل البرقيات المؤيدة لطلب التاميم فلم ينقطع .

على ان الوزارة كانت في مفاوضات مستمرة مع ممثلي شركات النفط العاملة في العراق ، لاتمام المفاوضات التي بداها السعيد ايام « الوزارة السويدية الثالثة » والتي كانت العامل الرئيسي لعودته الى الحكم ، بعد استقالة السويدي ، فقد تألفت ايام « الوزارة السعيدية الحادية عشرة » لجنة وزارية من نائب رئيس الوزراء توفيق السويدي ، ووزير المالية عبد الوهاب مرجان ، ووزير الاقتصاد عبد المجيد محمود ، لمفاوضة ممثلي الشركات المذكورة ، حتى ان الحكومة اذاعت بيانا في نيسان قالت فيه :

« في صبيحة هذا اليوم ٣ نيسان ١٩٥١م ، قابل مدير شركة النفط العراقية المستر كبن فخامة رئيس الوزراء في داره ، وابلغه ان الشركة توافق على أن يكون معدّل مورد العراق عن الطن الواحد من النفط ، لا يقل عن معدل الدول المجاورة كايران، والمملكة العربية السعودية . وقد ابدى استعداده لتثبيت ذلك خطيا ، وعلى هذا الاساس ستبدأ مفاوضات بين الحكومة والشركة في بغداد في خلال هذا الاسبوع » .

ونشرت الصحف العراقية في اول نيسان ١٩٥١م برقية صادرة من لندن جاء بها :

« يعتقد المراقبون السياسيون ان المسؤولين هنا يدرسون فكرة اتخاذ اجراء بريطاني ــ امريكي مشترك لوقف مطاليب التاميم الجديدة في الشرق الاوسط ... وان بريطانيا وامريكا قد اتفقتا على توجيه انذار غير رسمي للحكومة العراقية ،

تحذرها فيه من اتخاذ اية خطوة لتاميم آبار البترول في العراق ، ولما كان العراق لم يقرر التأميم بعد ، لان تلك المسألة لا تزال معروضة الآن امام البرلمان ، فقد اكتفت الدولتان اي بريطانيا وامريكا بتوجيه انذار غير رسمي ، على ان تنتظر بعد ذلك تطور الموقف » (١) .

وفي اعتقادنا ان مطالبة النواب بتأميم نفط العراق ، قد ساعد المفاوضين العراقيين على الوصول الى نتيجة سريعة في مفاوضات النفط ، وان كان مبدا المناصفة في الارباح قد اقرته شركات النفط العالمية كافة مقدما .

تأميم جزئي :

على ان الوزارة لم تستطع الصمود امام حملة طلب التأميم العامة ، التي كانت تتبناها الاحزاب السياسية ، والصحف المعارضة ، وتؤيدها احداث ايران الخطيرة ، فرات ان تخطو خطوة تمهيدية نحو تاميم نفط العراق ، فاتفقت مع شركتي نفط الرافدين ، ونفط خانقين ، على امتلاك مؤسساتهما ، وتكليف شركة نفط خانقين بادارتها نيابة عن الحكومة ، وقد تضمن ذلك البيان الرسمي الصادر في ٢٥ كانون الاول سنة ١٩٥١م وهو :

« قررت الحكومة ان تتقدم الى مجلس الامة في دورته الحالية ، بلائحة قانونية تكون بموجبها الصناعات النفطية ومنتوجاتها في العراق حكومية ، على ان تتبع في ذلك الخطوات الآتية :

اولا : امتلاك الممتلكات والمؤسسات العائدة لشركة نفط خانقين ، وشركة نفط الرافدين ، والتي تتكون من مصفى الوند ، والمذاخر الملحقة به ، والمنشآت والمباني ومراكز التوزيع ، والمخازن ، واحواض التخزين ، وكافة وسائط النقل البرية والنهرية ومخازنها .

ثانيا : الى حين اعداد الفنيين العراقيين ، تناط اعمال التصفية والتوزيع بشركة نفط خانقين ، وتقوم بها نيابة عن الحكومة العراقية ، وتحت اشرافها ، لمدة معينة ، ولقاء اجور ثابتة .

ثالثا : تقوم شركة نفط خانقين بتدريب العراقيين في العراق على كافة الاعمال طيلة مدة وكالتها ، وتهيئتهم للقيام بأعمال التصفية والتوزيع .

رابعا : تخفيض اسعار نفط الوقود الاسود ، والغاز ، المجهزة الى السكك الحديدية ، والمزارعين ، واصحاب المعامل وغيرهم ، وذلك عند ابرام اتفاقيات النفط من قبل مجلس الامة .

---

(١) العدد ٤٠٩٢ من جريدة الزمان الصادر في اول نيسان ١٩٥١ م .

« وقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ كانون الاول سنة ١٩٥١م ، تخويل وزير الاقتصاد التوقيع على الاتفاقية المعقودة بين الحكومة وشركتي نفط خانقين ، ونفط الرافدين ، وفق الاسس المذكورة اعلاه .

« ان الحكومة واثقة بان العراقيين سيبذلون اقصى ما في وسعهم لاظهار مواهبهم ، ومهارتهم ، في اتقان هذه الصناعات الحيوية ، وادارتها بانفسهم ، وذلك في اقرب وقت مستطاع » اهـ .

و. مدير الدعاية العام

ما تقوله الشركات النفطية :

وقد نشرت شركتا : نفط خانقين ونفط الرافدين بيانا مشتركا في ٢٥ كانون الاول ايضا هذا نصه :

بعد مذاكرات ودية خلال الاسابيع الاخيرة ، تم التوقيع في بغداد على اتفاق بين الحكومة العراقية ، وشركتي نفط خانقين ونفط الرافدين (كلاهما فرعان لشركة النفط الانكليزية ـ الايرانية المحدودة وتعملان في العراق) وبنتيجة هذا الاتفاق ، دخلت الحكومة والشركتان في ميدان تعاون جديد ، تلبية لرغبة الحكومة في ان تأخذ على عاتقها مسؤولية ، ومراقبة ، تجهيز الاسواق الداخلية بمنتوجات النفط الرئيسية .

« وقد اشترت الحكومة ببدل مناسب وسائل التوزيع في العراق ، وكذلك مصفى الوند ، وستقوم شركة خانقين باعمال التوزيع بالنيابة عن الحكومة حتى سنة ١٩٦١م ، والى ان يتم انشاء مصفى الحكومة في بغداد ، ستقوم ايضا بتشغيل مصفى الوند الذي ستجهزه بالنفط الخام من المنطقة التي لها حقوق استنباط النفط منها. وستقوم الشركة بادارة مصفى بغداد حتى سنة ١٩٦١م ، ولكنها لن تكون مسؤولة عن تجهيز النفط الخام .

« وعلاوة على ذلك شرعت الشركة بانشاء مصفى للحكومة في البصرة لتكرير منتوجات النفط لتموين سوق العراق الجنوبي » .

« وستستمر الشركة على التنقيب عن النفط في شمالي شرقي العراق ، وعندما تصبح في حل من واجبات انتاج النفط للسوق المحلية ـ على اثر فتح مصفى بغداد ـ سيكون كل انتاجها معدا للتصدير . والاتفاق ينص على ان تقسم مناصفة بين الحكومة والشركة الارباح الناجمة من تصدير النفط » اهـ .

جريدة « لواء المستقبل » العدد ١٤٥٩ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٦م

تعديل الاتفاقيات :

قلنا في موضع آخر ان نوري السعيد تولى ، بصفته الشخصية ، مفاوضة

شركات النفط العاملة في العراق لتعديل امتيازاتها منذ ايام « الوزارة السويدية الثالثة » . فلما قاربت مفاوضاته هذه نهايتها ، استقالت الوزارة المذكورة ليؤلف السعيد الوزارة التي ستنهي هذه المفاوضات ، فكان كثير الاسفار الى لندن ، ليذلل بنفسه العقبات التي تعترض سبل المفاوضين ، وكان يصطحبه احيانا وزير الاقتصاد ومدير الاقتصاد العام حتى توصل الطرفان الى التعديلات المنتظرة فصدر بيان مطول بذلك هذا نصه :

بيان رسمي :

في صباح يوم ٣ شباط ١٩٥٢م ، تم التوقيع في وزارة الاقتصاد على اتفاقية تعديل اتفاقيات النفط المعقودة بين الحكومة العراقية من جهة ، وبين شركة النفط العراقية ، وشركة نفط الموصل ، وشركة نفط البصرة ، من جهة اخرى .

وبهذه المناسبة وجد ان من المفيد ان يطلع الشعب العراقي الكريم على موجز لأهم ما ورد في التعديل الجديد ، مع مقارنته بالاتفاقيات الاصلية ، ليكون على علم من كل خطوة تخطوها الحكومة لضمان مصالحه ، وتوفير سبل العيش والحياة الكريمة له ولابنائه من بعده .

« شركة النفط العراقية » :

تتكون شركة النفط العراقية من عدة شركات انكليزية ، وافرنسية ، وامريكية، وهولندية ، وقد منحت الحكومة امتياز هذه الشركة بتاريخ ١٤ آذار ١٩٢٥م ، ثم عدلته بتاريخ ١٤ آذار سنة ١٩٣١م ، وكانت حصة العراق بموجب هذه الاتفاقية اربع شلنات ذهبا عن الطن الواحد ، يضاف اليها ٢٠٫٠٠٠ باون ذهبا تدفعه الشركة الى الحكومة عن كل مليون طن من النفط يصدر الى الخارج ، وذلك مقابل اعفاء الشركة من كافة الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية .

وقد نصت المادة العاشرة من هذه الاتفاقية على انه : بعد مرور عشرين سنة من تنفيذها ، يجوز ان تزداد حصة العراق شلنين ذهبا ، فتصبح ستة شلنات ذهبا. او تنقص شلنين ذهبا فتصبح شلنين ذهبا عن الطن الواحد ، وذلك وفقا للطريقة الحسابية التي نصت عليها المادة المذكورة . وقد تعهدت الشركة بموجب هذه الاتفاقية على تصدير مليوني طن سنويا كحد ادنى .

« شركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة » :

منحت الحكومة امتياز شركة نفط الموصل بتاريخ ٢٠ نيسان سنة ١٩٣٢م ، كما منحت امتياز شركة نفط البصرة بتاريخ ٢٩ تموز سنة ١٩٣٨م ، وكانت حصة الحكومة بموجب هاتين الاتفاقيتين اربعة شلنات ذهبا عن الطن الواحد ، يضاف اليها ٢٠٫٠٠٠ باون ذهبا عن كل مليون طن يصدر الى الخارج تدفعه كل من الشركتين الى الحكومة ، مقابل اعفائهما من الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية .

ووفقا لاحكام الاتفاقيتين المذكورتين ، يحق للحكومة ان تأخذ عشرين بالمئة من النفط الخام من انتاج كل من الشركتين المذكورتين ، وذلك في فم البئر مجانا ، على ان تستعمل هذه الكمية للاستهلاك المحلي . اما ما يفيض عن الحاجة ، فيتحتم على الحكومة بيعه الى الشركتين المذكورتين . وفيما يخص الانتاج ، فقد تعهدت شركة نفط الموصل بانتاج مليون طن سنويا فقط كحد ادنى ، كما تعهدت شركة نفط البصرة بانتاج مليون طن سنويا كحد ادنى ، على ان تزداد هذه الكمية الى المليوني طن ، وذلك في حالة العثور على منابع للنفط ، تعادل بمقاديرها وخواصها المنابع التي تستثمرها شركة النفط العراقية .

ان التعديلات المهمة التي بذلت الحكومة كل جهودها لتحقيقها تنحصر في :

اولا ـ زيادة واردات الحكومة عن الطن الواحد .

ثانيا ـ زيادة كميات النفط المستخرجة والمصدرة الى الخارج .

واليكم تفاصيل ما توصلت اليه الحكومة بهذا الشأن :

لقد اصبحت حصة الحكومة ٥٠ ٪ من صافي الارباح التي تحصل عليها الشركات من عملياتها في العراق ، وذلك قبل تنزيل اية ضريبة عن هذه الارباح . ويحق للحكومة ان تستوفي ـ كحد ادنى ـ قيمة ٢٥ ٪ من انتاج كل من شركتي النفط العراقية ، ونفط الموصل و ٣٣ ٪ وثلث من انتاج شركة نفط البصرة ، وذلك حسب الاسعار العالمية السائدة في ميناء التصدير البحري . كما يحق للحكومة ان تأخذ ١٢ ٪ ونصف من النفط الخام عينا ، وذلك من مجموع انتاج الشركات الثلاث ، على ان تتسلمه في ميناء التصدير البحري ، وتتصرف بهذه الكمية حسب مشيئتها .

ولقد تعهدت كل من شركتي النفط العراقية ، ونفط الموصل ، بتصدير ما لا يقل عن ٢٢ مليون طن من النفط الخام سنويا كحد ادنى . كما تعهدت شركة نفط البصرة بتصدير ثمانية ملايين طن من النفط الخام سنويا ، كحد ادنى كذلك ، وقد تعهدت الشركة ـ بموجب التعديل الجديد ـ بأن لا تقل واردات الحكومة عن عشرين مليون دينار في خلال سنتي ١٩٥٣م و ١٩٥٤م و ٢٥ مليون دينار في خلال سنة ١٩٥٥م والسنوات التي تليها .

من المفهوم بان هذه المبالغ انما هي الحد الادنى للواردات التي سيحصل عليها العراق . اما الواردات الحقيقية فستكون اكثر من هذه المبالغ ، كما يتضح من التخمينات المذكورة ادناه .

ولاجل اعطاء صورة واضحة لما توصلت اليه الحكومة في هذا التعديل ، لا بد من اجراء مقارنة بين ما كان يتسلمه العراق من واردات عن الطن الواحد ، بموجب الاتفاقيات السابقة ، وما يتسلمه بموجب التعديل الجديد .

لقد كانت حصة العراق في شركة النفط العراقية اربعة شلنات ذهبا عن الطن الواحد ، يضاف اليها ...ر٢٠. باون ذهبا . ومعنى ذلك ان حصة العراق عن الطن

الواحد حسب الاسعار الرسمية للذهب كانت حوالي ١٣ شلنا ، وبنتيجة المفاوضات التي قام بها فخامة السيد نوري السعيد في سنة ١٩٥٠م ، استطاع ان يرفع حصة العراق الى الحد الاعلى المنصوص عليه في الاتفاقية ، وهو ستة شلنات ذهبا عن الطن الواحد ، وذلك قبل سنة ١٩٥٤م ، المنصوص عليها في الاتفاقية ، وبذلك بلغت واردات العراق عن الطن الواحد ١٩ شلنا .

اما الآن ، وبموجب التعديل الجديد ، فان حصة العراق من شركة النفط العراقية ستكون ٣٨،٥ شلنا عن الطن الواحد ، وذلك في خلال هذه السنة (١٩٥٢م) ثم ترتفع الى ٤٠،٥ شلنا في سنة ١٩٥٣م ، والسنين التي تليها ، وذلك حسب الكلف والاسعار السائدة الآن :

وعلى هذا الاساس تخمن واردات العراق من النفط للسنوات الاربع القادمة بما يلي :

سنة	
١٩٥٢م	٣١ مليون دينار
١٩٥٣م	٤٨ مليون دينار
١٩٥٤م	٥٣ مليون دينار
١٩٥٥م	٥٩ مليون دينار

هذا من ناحية الواردات التي ستدخل خزينة الدولة ، والتي ستنفق بلا شك على المشاريع العمرانية ، والثقافية ، والصحية ، التي تعود على الشعب بالخير . اما من ناحية الكميات المنتجة ، فقد كان الحد الادنى للانتاج ، بموجب تعهدات شركتي النفط العراقية ، ونفط الموصل ، ثلاثة ملايين طن سنويا فقط ، بينما اصبح الآن بموجب التعديل الجديد ٢٢ مليون طن ، وفيما يتعلق بشركة نفط البصرة ، فقد كان الحد الادنى للانتاج يتراوح بين المليون والمليوني طن ، فاصبح بموجب التعديل الجديد ثمانية ملايين طن .

هذه مقارنة ــ تدعمها الارقام ــ بين الاتفاقيات القديمة والتعديل الجديد ، ومنها يتضح الفرق الكبير بين ما كنا عليه ، وما توصلنا اليه الآن . وزيادة في الايضاح لا بد من اجراء مقارنة اخرى بين واردات العراق ، بموجب التعديل الجديد ، وواردات الدول المجاورة من نفطها .

ان حصة الحكومة العراقية عن الطن الواحد ، بموجب التعديل الجديد ، اصبحت تزيد عما تتسلمه البلاد المجاورة عن الطن الواحد ، علاوة عن فوائد اخرى حصل عليها العراق . منها حصوله على حصة عينية من النفط ، وتعهدت الشركات بالالتزام بحد ادنى من الانتاج ، ودفع حد ادنى من الواردات سنويا ، وكذلك تزويد العراق بالنفط الخام للاستهلاك المحلي بسعر ٥،٥ شلنا للطن الواحد ، بينما لم ترد نصوص مماثلة في الاتفاقيات المعقودة بين الشركات والبلاد المجاورة .

هذا فضلا عما جاء في التعديل الجديد من لزوم تعيين مدراء عراقيين في مجالس ادارة الشركات ، وارسال البعثات بحيث يكون ـ في اي وقت ـ ٢٥٠ طالبا عراقيا يدرسون في المعاهد البريطانية على نفقة الشركات ، يضاف الى ذلك الزام الشركات بفتح مدرسة صناعية في كركوك ـ على نفقتها ـ بحيث يتخرج منها ٦٠ طالبا عراقيا سنويا .

اما وضع النفط في ايران ، فبالرغم من مرور ما يقرب من السنة على الخلاف الحاصل بين الحكومة الايرانية ، وشركة النفط ، فلم يتوصل الطرفان الى حل يمكن مقارنته مع هذه الاتفاقية ، التي ستعرض على مجلس الامة ، ومع ذلك فقد صرح فخامة رئيس الوزراء مرارا وتكرارا بانه في حالة حصول احدى الدول المجاورة على عوائد تزيد للطن الواحد عما يحصل عليه العراق ، فان من حق الحكومة ان تطالب الشركات بهذه الزيادة .

« شركة نفط خانقين ونفط الرافدين »

كانت شركة نفط خانقين تتمتع بحقوقها بموجب امتياز دارسي المؤرخ في ٢٨ ايار سنة ١٩٠١م ، الذي عدل بالاتفاقية المؤرخة في ٣٠ آب سنة ١٩٢٥م ، والتي عدلت مرة اخرى بتاريخ ٢٤ ايار سنة ١٩٢٦م. وكانت هذه الشركة تقوم باستخراج كميات محدودة من النفط لسد قسم من احتياجات العراق للاستهلاك المحلي . ولم يرد في الاتفاقية ما يلزم الشركة على تصدير النفط الخام ، وكانت واردات الحكومة من هذه الشركة ٤ شلنات ذهبا عن كل طن . اما الآن وبموجب الاتفاقية الجديدة ، فقد استلمت الحكومة ـ بسعر الكلفة بعد تنزيل الاندثار ـ كافة الممتلكات والمؤسسات العائدة لهاتين الشركتين ، وفي ضمنها مصفى الوند ، ومراكز التوزيع ، واحواض التخزين ، وكافة وسائط النقل وغيرها ، وستقوم شركة نفط خانقين بتشغيل هذه المؤسسات نيابة عن الحكومة ، وتحت اشرافها ، باجور معينة ، ولمدة معينة . وللحكومة في خلال هذه المدة اعفاء الشركة المذكورة من هذه المهمة متى شاءت .

وقد اعطت الحكومة شركة نفط خانقين مهلة امدها سبع سنين ، وذلك للتحري وحفر آبار جديدة ضمن منطقة امتيازها السابق . كما تعهدت الشركة ـ بموجب الاتفاقية الجديدة ـ باستخراج وتصدير ما لا يقل عن مليوني طن سنويا ، على ان لا يصدر هذا النفط بوساطة مجموعة انابيب شركة النفط العراقية الموجودة حاليا ، لئلا يؤثر ذلك على انتاج وتصدير شركة النفط العراقية . وستكون حصة العراق من ارباح هذه الشركة مماثلة لحصتها من الشركات المصدرة الاخرى المار ذكرها . وفي حالة عدم قيام الشركة بتصدير النفط ، يصبح الامتياز لاغيا ، وتصبح كافة ممتلكاتها ملكا للحكومة .

هذه صورة حقيقية واضحة توضع امام الشعب الكريم ، الذي يجب ان يعلم بأن الحكومة لا تألو جهدا في السعي للحصول على اقصى الفوائد ، وانتهاز كل فرصة مؤاتية لتحقيق ذلك ، في جو من الهدوء والطمأنينة .

وقد قررت الحكومة ان ترصد ٧٠ ٪ من واردات النفط لاعمار البلاد ، وانشاء السدود ، وخزانات المياه ، والمدارس ، والمستشفيات ، والمعامل ،وكل ما من شانه رفع مستوى الحياة ، وضمان رفاه الشعب واسعاده . وقد باشرت فعلا بتنفيذ هذه المشاريع .

وستقدم الحكومة هذه الاتفاقيات الى مجلس الامة ، وتدلي بايضاحات وافية امام اللجان والمجلسين ، وسيكون المجال واسعا امام حضرات الاعيان والنواب لمناقشتها باسهاب وتوسع (١) .

و. مدير الدعاية العام

الاتفاقيات في المجلس :

ما كاد مجلس النواب يعقد جلسته السابعة في اليوم التاسع من شهر شباط سنة ١٩٥٢م ، حتى اعلن رئيس المجلس عن ورود اللائحة القانونية لتصديق اتفاقيات النفط المعقودة بين الحكومة العراقية ، وبين شركات النفط العراقية المحدودة ، واحالتها على « لجنة الشؤون الاقتصادية » في المجلس . فاعلن نائب بغداد فائق السامرائي « ان الاسلوب الذي درّج عليه المجلس العالي ، هو احالة هذه الامور على لجنة مشتركة مؤلفة من لجنتي الشؤون الاقتصادية والمالية » (٢) وطالب ان تحال هذه اللائحة ومرفقاتها على مثل هكذا لجنة ، فعارض رئيس المجلس هذا الطلب ، وقال : ان المادة ٣٦ ـ من نظام المجلس ـ صريحة في هذا الباب حيث تنص على ان المعادن وما يتبعها من اتفاقيات ، هي من اختصاص اللجنة الاقتصادية . فرد عليه السامرائي أن اتفاقيات النفط تتعلق بالامور المالية اكثر من تعلقها بالمعادن ، وان الضرائب من اختصاص الامور المالية لا الاقتصادية، واستشهد بمواد قانونيةوسوابق منوعة ليبرهن على صحة طلبه ، فلما اعيته الحيل تقدم بهذا الاقتراح :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم ،

بالنظر لاهمية اتفاقيات النفط في اقتصاديات البلاد ، ارجو من المجلس العالي، ان يوافق على احالتها الى لجنة مشتركة مؤلفة من لجنتي الشؤون الاقتصادية والمالية .

نائب بغداد ـ فائق السامرائي (٣)

ولما وضع هذا الاقتراح في التصويت رفضته الاكثرية الحكومية الممثلة في اعضاء « حزب الاتحاد الدستوري » ـ حزب نوري السعيد ـ .

---

(١) جريدة لواء الاستقلال العدد ١٤٩٧ بتاريخ ٨ شباط ١٩٥٢ م .
(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ م ص ٦٠/٦١ .
(٣) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٥١/١٩٥٢ م ص ٦٠ ـ ٦١ .

استقالة نواب الاستقلال :

وشعر « حزب الاستقلال » بحراجة موقفه حيال هذه الاتفاقية ، وهو الحزب الذي كان يدعو الى تأميم النفط سرا وعلانية ، فارتأى ان يسحب اعضاءه من المجلس فلا يقال انه اسهم في المذاكرات التي جرت لابرام هذه الاتفاقية ، فتقدم ممثلو الحزب الخمسة بكتاب استقالاتهم وهذا نصه :

نص الاستقالة :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
عقدت الوزارة الحاضرة اتفاقيات النفط الجديدة ، وتقدمت بلوائح الى المجلس النيابي لاقرارها في ظرف يوشك فيه المجلس على الانتهاء من دورته ، ولم يسبق للشعب ان ملك الوسيلة الدستورية للتصويت في انتخابات عامة لاختيار النواب ، على اساس تحمل مسؤولية البت في مثل هذه الاتفاقيات الخطيرة ، التي لا تقل خطورة عن عقد معاهدة مع دولة اجنبية ، وقد سبق للعراق نفسه ان شهد اجراء انتخابات كان هدفها الاول استفتاء الشعب في عقد معاهدة ١٩٣٠م الجائرة .

لذلك فقد كان من الصواب ان ترجىء الحكومة امر البت في اتفاقيات النفط الجديدة الى ما بعد الانتخابات المقبلة ، ليكون للشعب العراقي مجال لانتخاب نواب على اساس موقفهم منها . اما ان يفاجأ الراي العام بهذه الاتفاقيات ، ويطلب من المجلس في آخر ايامه البت فيها ، فامر يتنافى مع تقدير خطورتها ، ومع التقاليد الدستورية المتبعة في البلاد الاخرى ، بل يتنافى حتى مع ما جرى عليه العراق في عرض معاهدة ١٩٣٠م الجائرة نفسها .

فاقدام الحكومة على تشريع هذه الاتفاقيات من قبل المجلس الحالي ، وما رافق ذلك من تدابير يراد بها تمشية الاتفاقيات بسرعة ، مستخدمة لذلك اكثريتها المعلومة، سواء كان في طريقة عرضها على اللجان المختصة ، ام في حمل اللجنة على النظر فيها في اليوم الذي تلا توزيعها على النواب ، من دون أن تعطى لهم الفرصة الكافية لدراستها ، ان ذلك كله من شأنه ان يزيد في شكوك الراي بنوايا الحكومة ، تلك الشكوك والريب التي اولدت لدى الراي العام قناعة تامة بأن هناك سياسة ترمي الى مواصلة سلب ثرواته الطبيعية ، وكنوزه النفطية ، بنفس الطريقة التي سلبت بها هذه الكنوز لاول مرة في عام ١٩٢٥م ، وللمرة الثانية عام ١٩٣٢م ، من دون ان يعطى الشعب فرصة كافية للتعبير عن ارادته في هذه الثروة التي تعود اليه ، ولا يملك اي مسؤول او اية هياة حق الاستئثار بتقرير مصيرها كما يشاء او تشاء . وان هذه التدابير انما يراد بها اضفاء صفة المشروعية على اتفاقيات ينظر اليها الراي العام العراقي على انها ابتزاز لثرواته وكنوزه .

فلهذه الاسباب ، ولاختيار الحكومة لعقد اتفاقيات النفط وامرارها من المجلس

النيابي هذا الوقت ، الذي اثقل فيه الاستعمار كاهل العراق والبلاد العربية الاخرى بوطاته ، لهذه الاسباب كلها نرى ان بقائنا في المجلس النيابي ، بعد عرض اتفاقيات النفط عليه عرضا شكليا ، انما يعتبر مساهمة منا في اعطاء صفة المشروعية لامرار هذه الاتفاقيات ، التي نعتقد ان امرارها سيما على هذا النحو الشاذ ، وفي مثل هذه الظروف ، افتئات صريح على حقوق الشعب ، وانتزاع عام لهيمنته على تنظيم اخطر شؤونه ، وحرمانه حتى من التعبير عن ارادته باستفتاء عام كان الواجب اجراؤه بحرية على اساس هذه الاتفاقيات الخاصة بالنفط .

لذلك كله نجد ان من واجبنا ان نتقدم باستقالتنا هذه من عضوية المجلس النيابي ، راجين قبولها ومن الله العون والتوفيق . ولمعاليكم مزيد الاحترام .

١١ شباط ١٩٥٢م

قاسم المفتي — نائب الموصل
محمد صديق شنشل — نائب الموصل
اسماعيل الغانم — نائب بغداد
فائق سامرائي — نائب بغداد
محمد مهدي كبه — نائب بغداد

مناقشة الاستقالة :

وما كاد رئيس مجلس النواب يوعز بتلاوة هذه الاستقالة في الجلسة النيابية الثامنة ، المنعقدة في الثاني عشر من شباط ١٩٥٢م ، حتى نهض رئيس الوزراء نوري السعيد ، فأعرب عن اسفه لوقوع هذه الاستقالة ، وطلب الى المجلس ان يرفضها ، ولكن رئيس المجلس اعلن عنها انها ستطبع وتدخل في منهاج جلسة قادمة. حتى اذا انتهى المجلس من المصادقة على قانون تصديق اتفاقية النفط في جلسة المجلس العاشرة المنعقدة في ١٤ من هذا الشهر ، ادخلت الاستقالة في منهاج الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة في ٢٣ شباط ١٩٥٢م ، فتكلم حولها كل من السادة : خليل كنه ، وعلي ابو التمن ، ومحمد مشحن الحران ، واركان العبادي ، وجواد الخطيب. وعبد المجيد القصاب ، وطلبوا رفضها . واعلن نائب ديالى حسام الدين جمعة عن استعداده لمفاتحة النواب المستقيلين حول ضرورة العودة الى ندوة الامة ليستنير النواب بآرائهم ، ويتمكنوا من خدمة امتهم ، ولا سيما بعد ان انتهى المجلس من موضوع اتفاقيات النفط ، ولم يحضر النواب المستقيلون الجلسة التي جرى فيها التصويت عليها .

واعلن نائب السليمانية علي كمال « ان كافة التقاليد البرلمانية تقضي في بلاد العالم كله بأن تقرر الاكثرية ما تراه صوابا ، وتخالف الاقلية ما تراه غير موافق لخطتها .. فان اخواننا يستطيعون ان يخدموا البلاد ، ويحسنوا واجباتهم النيابية بالبقاء بين ظهرانينا ، بدلا من ان يتركوا المجلس » (١) ولما وضعت الاستقالةبالتصويت لم تقبل .

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥١/١٩٥٢ م ص ١٩٧ .

وكان البرلمان العراقي قد استن سنة حميدة ، منذ مارس العراق الحياة النيابية لاول مرة في عام ١٩٢٥م ، فكان يرفض استقالة كل نائب تضطره اوضاع البرلمان ، او بضطره وضعه الخاص الى الاستقالة ، حتى اذا اصر عليها ، راى المجلس رايه فيها . ولما بلغ رئيس مجلس النواب الذوات المستقيلين بقرار الرفض ، تقدموا باستقالة ثانية في ١٧ شباط . فلما عرضت على المجلس ، طالب النائب عبدالكريم برفضها للمرة الثانية ، واعقبه حسام الدين جمعة فطلب « من المجلس العالي ان يصر على الرفض، كما سبق لهذا المجلس ان مشى على المبدأ عندما استقال معالي القصاب » (١) ولكن الاكثرية الحكومية كانت قد قررت قبول هذه الاستقالة ، قبل ان تعرض على هذا المجلس . فلما وضعت في التصويت اعلنوا قبولها وهذا نصها :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم .

تحية مباركة :

تسلمنا شاكرين كتاب معاليكم المرقم ٣٥٠ والمؤرخ في ٢٤ شباط ١٩٥٢م المتضمن اعلامنا بقرار مجلس النواب برفض استقالتنا .

واننا اذ نشكر للمجلس العالي مجاملته الكريمة ، ولزملائنا الافاضل عواطفهم الصادقة نرى ان لا معدى لنا عن الاصرار على الاستقالة التي قدمناها ، بسبب قناعتنا التامة بان العرف الدستوري المتبع في الدول الديمقراطية من جهة ، ومصلحة العراق العامة من جهة اخرى يحتمان عدم نظر المجلس الحالي ، وهو في اواخر ايامه ، في اتفاقيات خطيرة كاتفاقيات النفط ، ويقضيان بضرورة تأجيل البت فيها الى ما بعد الانتخابات المقبلة ، واستفتاء الشعب بشأنها . لذلك نرجو التفضل بعرض استقالتنا هذه على المجلس النيابي راجين قبولها .

ولمعاليكم مزيد الاحترام ٢٧/٢/١٩٥٢م

قاسم المفتي نائب الموصل ، محمد صديق شنشل نائب الموصل ، اسماعيل غانم نائب بغداد ، فائق السامرائي نائب بغداد ، محمد مهدي كبه نائب بغداد .

تصديق الاتفاقيات :

كانت جلسة مجلس النواب العاشرة قد خصصت لمناقشة الميزانية العامة للسنة ١٩٥٢م ، المالية ، وما كاد رئيس المجلس يعلن افتتاح الجلسة في ١٤ شباط ١٩٥٢م، حتى تقدم رئيس الوزراء بهذا الاقتراح :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بما ان اتفاقيات النفط لها علاقة وارتباط كلي بفصول وابواب الميزانية العامة

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٥١/١٩٥٢ م ص ٢٤٢ .

لسنة ١٩٥٢م المالية ، فلا يمكن والحالة هذه الانتهاء من النظر في الميزانية ، ما لم ينته المجلس من النظر في الاتفاقيات المذكورة . فعليه ولما كانت هذه الاتفاقيات قد وزعت على النواب منذ مدة ، وانها احيلت على اللجنة المختصة ، وقدمت تقريرها الى المجلس ، ووزع على حضرات النواب ، فاقترح ان يوافق المجلس العالي على ادخال هاتين الاتفاقيتين ، ولائحة قانون مصافي النفط الحكومية ، ولائحة قانون التعديل الاول لقانون مجلس الاعمار ، في منهاج جلسة اليوم ، والنظر فيها عملا بالمادة (٢٨) من النظام الداخلي ، على ان تكون لائحة قانون تصديق الاتفاقية المعقودة في ٣ شباط سنة ١٩٥٢م بين الحكومة العراقية ، وشركات النفط العراقية المحدودة ، ونفط الموصل المحدودة ، ونفط البصرة المحدودة ، مادة اولى ، ولائحة قانون تصديق الاتفاق المعقود في ٢٥ كانون الاول سنة ١٩٥١م ، بين الحكومة العراقية ، وشركتي نفط خانقين المحدودة ، ونفط الرافدين المحدودة مادة ثانية ، ولائحة قانون مصافي النفط الحكومية مادة ثالثة ، ولائحة قانون التعديل الاول لقانون مجلس الاعمار مادة رابعة .

رئيس الوزراء ـ نوري السعيد

ولما وضع هذا الطلب في التصويت قبل ، ثم صوت على اللوائح المذكورة بعد مناقشة سطحية لم تستغرق طويلا ، تلي خلالها تقرير مطول لحزب الامة الاشتراكي (سيأتي نصه) وقدم اقتراح بالاكتفاء بالمذاكرة فقبل ، وهكذا انتهى امر اتفاقيات النفط .

مواقف الاحزاب :

قضي الامر فصادق مجلس النواب على اتفاقيات النفط باكثرية ٨٩ صوتا ، ضد سبعة اصوات ، وتغيب عن الجلسة اربعون نائبا ، كما صادق عليها مجلس الاعيان باكثرية ١٧ صوتا ضد صوت واحد ، هو صوت عباس مهدي ، فاعد حزب الاستقلال بيانا عن موقفه من هذا التشريع هذا نصه .

بيان حزب الاستقلال

ايها الشعب الكريم ،

عرضت الحكومات الحاضرة اتفاقيات النفط عرضا شكليا على المجلس النيابي الحالي ، الذي يلفظ انفاسه الاخيرة . ولم يسبق للشعب ان ملك الوسيلة الدستورية للتصويت في انتخابات عامة ، لاختيار نوابه على اساس تحمل مسؤولية البت في مثل هذه الاتفاقيات الخطيرة ، فكان من الطبيعي ان تمر بسرعة قلما مرت بها حتى بعض اللوائح الاعتيادية ، وكانت جلسة امس النيابية خاتمة المهازل التي بدات في اول هذا الاسبوع ، اذ وافقت عليها الاكثرية المعلومة .

ان هذه الاتفاقيات التي اجمع الشعب العراقي على رفضها ، وشجبتها اربعة

احزاب : هي كل الاحزاب القائمة ، باستثناء الحزب الحاكم وحده ، لا يمكن ان تعتبر مقيدة للعراق ، ولا ملزمة له ، بل لا تعدو ان تكون قصاصة ورق املتها الشركات على الوزارة القائمة املاء لخدع الشعب ، والحيلولة دون اندفاعه في العمل للظفر بحقوقه كاملة في النفط .

وقد سبق ان فرضت على العراق بأساليب شاذة معاهدات واتفاقات ، أعلن الشعب ـ منذ يوم ابرامها ـ عدم الاعتراف بها ، كمعاهدة ١٩٣٠م الجائرة ، التي لم يلبث الجانب البريطاني ان اخذ يطبقها بالقوة القاهرة ، فما زال الشعب العراقي يعتبر تلك المعاهدة احتلالا ليس له ما يبرره الا في شرعة الغاب ، وكذلك فرضت عليه اتفاقية النفط التي اعتبرها الشعب سلبا لثروته وانتهابا لكنوزه .

وما اتفاقيات النفط الجديدة هذه ، الا مثل تلك المعاهدات والاتفاقيات ، وقد فرضت عليه في هذا الوقت ، الذي اثقل فيه الاستعمار كاهل العراق والبلاد العربية الاخرى بوطاته ، ومرت بهذا الشكل الشاذ من المجلس النيابي الحالي . نقول ان اتفاقيات النفط هذه مثل تلك المعاهدة الجائرة واضرابها ، انما ينظر اليها الشعب على انها اعتداء عليه يراد منها الاستمرار على ابتزاز ثرواته ، وانتهاب كنوزه ، وسيحاسب عليها الشركة يوم يشتد ساعده ، ويهب للدفاع عن حقوقه ومصالحه .

لذلك فان حزب الاستقلال يعلن للشعب العراقي الكريم ، وللرأي العام العالمي، بأن هذه الاتفاقيات التي فرضت فرضا ، وابرمها هذا المجلس النيابي ابراما شكليا، يسلب عنها الصفة المشروعة لن تقيد الاجيال القادمة لانها باطلة بطلانا تاما ، وبالله المستعان (١) .

رئيس حزب الاستقلال ـ محمد مهدي كبة

بيانان لحزبين آخرين :

اما الحزبان المتآخيان « الحزب الوطني الديمقراطي » و « الجبهة الشعبية المتحدة » فقد نشرا بيانا مشتركا هذا نصه :

« لقد حدث ما توقعه الحزب الوطني الديمقراطي ، والجبهة الشعبية المتحدة، في بياناتهما المشتركة السابقة ، حول اتفاقية امتيازات النفط الجديدة ، فجاءت هذه الاتفاقية غامضة كل الغموض ، حتى بالقياس الى البيانات الرسمية السابقة ، بل ان هذه الاتفاقية جاءت اسوأ مما تضمنته تلك البيانات الرسمية .

وقد كان المفروض ان تحل الاتفاقية الجديدة كل المشاكل التي يمكن ان تعرض،

---

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٥٠٣ بتاريخ ١٥ شباط ١٩٥٢ م ، وقد تم فعلا تاميم شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق بعد الاطاحة بنظام الحكم الملكي في العراق وقيام الجمهورية العراقية بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م ، وقد دخل العراق من واردات نفطه المؤمم في عام ١٩٧٥ فقط اكثر من ثلاثة الاف باون استرليني بفضل سياسة « حزب البعث العربي الاشتراكي » الذي كان في الحكم .

فاذا بها تحيل كثيرا من الامور الى اتفاقات لاحقة بين الحكومة والشركات . ومعنى ذلك بقاء سيطرة الشركات ، واستمرار خضوع الحكومة لرغبة الشركات ومصالحها، مما يسهل امر تلاعبها بمواردنا من النفط الى ابعد الحدود ، اذ تدل تجاربنا القاسية الماضية على ان كلمة الشركات كانت دائما هي القول الفصل في الموضوع .

« ان اهم ما جاءت به الاتفاقية الجديدة من مبادىء ، مبدأ مناصفة الارباح بين الحكومة والشركات . ولكن الواقع ان هذه المناصفة لتغطية ظاهرية ، وليست حقيقة واقعية ، فان الاتفاقية ملأى بالاحتمالات الكثيرة للانتقاص من حصة العراق . فمن ناحية النفقات عينت الاتفاقية ــ مثلا ــ احتساب الاندثار بنسبة عشرة بالمئة سنويا ، وهي نسبة عالية جدا ، ومخالفة للواقع الى درجة عظيمة في مشروع ومنشآت مثل المنشآت النفطية . ومن ناحية حصة العراق في الارباح ، انتقصت الاتفاقية من سعر بيع النفط الخام انتقاصا مهما جعله يبتعد عن سعره الحقيقي بمقدار غير قليل ، مما يؤدي الى زيادة حصة الشركات على حساب حصة العراق ، ومن ناحية ثبات هذه الحصة ، تضمنت الاتفاقية نصوصا مختلفة ، تجعل من الممكن ان تتضاءل حصةالعراق من المبالغ الكبيرة ، التي احصتها الحكومة في بياناتها الى حد خمسة ملايين ، ثم الى لا شيء . ومن ناحية الحصة العينية فقد اعلن البيان الرسمي الذي اذاع اسس الاتفاقية الجديدة ، انها خمسة وعشرون بالمائة من النفط الخام ، فاذا بالاتفاقيةتقلص هذا المقدار الى نصفه ، ثم اذا بهذا النصف تحده الشروط الكثيرة التي تجعل تطبيقه امرا صعبا ، وتسهل حصول الشركات عليه .

وتضمنت الاتفاقية غبنا آخر ــ فيما تضمنت من خسائر اصابت العراق ــ بان تحديد اسعار النفط ، الذي تأخذ الحكومة حصتها على اساسه ، فاذا هو دون السعر العالمي ، مما يلحق بالخزينة العراقية خسائر الملايين الكثيرة من الدنانير .

« وقد كان يجدر ان يكون النفط موردا طيبا للعملات النادرة ، وللذهب، تفيد منه البلاد في تبادلها الخارجي ، وتقوية عملتها . الا ان شيئا من ذلك لم يحدث ، وظلت العملة الاسترلينية هي العملة التي تقبض بها الحكومة العراقية نصيبها من النفط ، على ما في ذلك من اخطار كثيرة تحيط بهذا النوع من الدفع .

« وقد سبق ان اوضحنا حقيقة ما في البيان الرسمي من زيف ، ومن غبن لحق العراق ، الامر الذي لم تزله الاتفاقية بل زادته ، مما يؤيد الموقف الذي اتخذه الحزب الوطني الديمقراطي ، والجبهة الشعبية المتحدة من لزوم رفض هذه الاتفاقيات المجحفة ، ووجوب جعل حصة العراق بما لا يقل عن نصف النفط المستخرج ، او ما يعادل ذلك ، الى ان يتحقق التأميم الذي يعتبر الحل السليم لمشكلة النفط، والوسيلة الفعالة للتخلص من نفوذ الشركات الاجنبية واستغلالها .

« وفي الوقت الذي تدعو فيه المنظمتان الى رفض هذه الاتفاقية الجائرة، تعلنان أن ظروف فرضها ، فضلا عن محتوياتها ، مما يسلب عنها الصفة المشروعة ، ويجعل العراق غير ملزم بها » . اهـ .

بغداد في ١٦ جمادى الاولى ١٣٧١هـ ــ ١٢ شباط ١٩٥٢م (١) .

كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديموقراطي ، طه الهاشمي رئيس الجبهة الشعبية المتحدة .

بيان حزب الامة الاشتراكي :

اما رابع الاحزاب السياسية في العراق ، وهو « حزب الامة الاشتراكي » فقد اعد بيانا ماليا خطيرا ، ناقش مواد الاتفاقيات مادة فمادة ، وانتقد البعض منها انتقادا علميا ، وقد تناوب ممثلوه على القائه في الجلسة التي نوقشت الاتفاقية فيها ، فرد عليه اعضاء « حزب الاتحاد الدستوري » ردا قاسيا حمل هؤلاء على الانسحاب من الجلسة واصدار هذا البيان :

« في جلسة يوم السبت المصادف ١٩٥٢/٢/٩م ، اعلنت رئاسة مجلس النواب عن ورود اتفاقيات النفط الى المجلس لتشريعها ، واحالتها الى اللجنة الاقتصادية ، وقد حاولت الحكومة دعوة هذه اللجنة الى الاجتماع للمذاكرة حول هذه الاتفاقيات في اليوم التالي من احالتها ، غير ان الموقف الذي وقفه بعض النواب من اعضاء اللجنة الاقتصادية ضد هذه المحاولة ، ادى الى تعيين يوم الخميس الموافق ١٩٥٢/٢/١٤م ، موعدا لاجتماع اللجنة المذكورة للبحث في هذه الاتفاقيات . وعندما كانت اللجنة الاقتصادية مجتمعة يوم الاحد الماضي الموافق ١٩٥٢/٢/١٠م ، للنظر في لائحة قانون انحصار التبغ . وبالرغم من اعتراض بعض اعضاء اللجنة على هذا الطلب ، وعدم حضور البعض الآخر ، لعلمهم ان موعد مناقشة اللجنة لهذه اللوائح هو يوم الخميس الموافق ١٩٥٢/٢/١٤م ، وذلك حسب الدعوة الموجهة اليهم ، فقد تذاكرت اللجنة في هذه الاتفاقيات ، وصرح فخامة رئيس الوزراء ان غايته من هذا الطلب هي تزويد اعضاء اللجنة ببعض المعلومات والايضاحات ، التي تساعدهم على دراسة هذه الاتفاقيات فقط ، وليس لغرض البت فيها قبل الموعد المحدد . وما ان انتهت اللجنة من اجتماعها في ذلك اليوم ، حتى اصر فخامة رئيس الوزراء على ضرورة اجتماع اللجنة في اليوم الثاني ، والايام التي تليه ، الامر الذي كشف عن نية الحكومة وهدفها في امرار هذه الاتفاقيات بمثل هذه الصورة المستعجلة ، دون تمكين الاعضاء من مناقشتها ، واتاحته الفرصة الكافية لهم لدراستها . وهكذا فقد اقرت اللجنة الاقتصادية هذه الاتفاقيات بالاكثرية خلال يومين فقط ، واحالتها الى رئاسة مجلس النواب » .

« وفي جلسة مجلس النواب صباح يوم امس الموافق ١٩٥٢/٢/١٤م ، وبينما كان منهاج جلسة المجلس الاستمرار في مناقشة الميزانية العامة ، فوجيء المجلس باقتراح من فخامة رئيس الوزراء ، يطلب فيه المذاكرة على اتفاقيات النفط بصورة مستعجلة فقبل اقتراحه بالاكثرية » .

---

(١) جريدة « الجبهة الشعبية » العدد ١٦٧ بتاريخ ١٢ شباط ١٩٥٢ م .

« وحيث ان حزبنا قد قرر تثبيت بيانه الذي اذاعه عن رفضه لاتفاقيات النفط بتاريخ ١٣/٢/١٩٥٢م في ضبط المجلس ، فقد تولى احد نواب الحزب تلاوة هذا البيان . غير ان رئاسة مجلس النواب لم تسمح له بالاستمرار في تلاوته ، الامر الذي حمل بقية نواب الحزب على التناوب في تلاوة البيان المذكور ، وبعد الانتهاء من تلاوته، علق عليه فخامة رئيس الوزراء ، ومعالي وزير الاقتصاد مما حمل نواب الحزب على طلب الكلام للرد على ما ورد في اقوالهما من مزاعم غير مقبولة » .

« غير ان الحكومة لجات كعادتها الى سلاح الاكتفاء بالمذاكرة ، لتحول بين نواب حزبنا وبين الرد على تلك المزاعم ، وبالرغم من احتجاج نواب حزبنا على هذه الطريقة في كم افواه المعارضة ، وعدم افساح المجال لها لاطلاع الراي العام على الحقائق ، فان رئاسة المجلس قد وضعت هذا الاقتراح بالتصويت ، غير عابئة بما لهذا الموضوع من اهمية وخطورة . وازاء هذه التصرفات المخالفة للمصلحة العامة فقد اضطر نواب حزبنا على الانسحاب من الجلسة ومغادرة القاعة ، محملين الحزب الحاكم وحده مسؤولية تشريع هذه اللوائح والاتفاقيات ، بمثل هذا الاستعجال وعلى هذه الصورة » .

« ولذلك فان حزبنا الذي شجب هذه الاتفاقيات في بيانه الذي نشره على الراي العام ، واثبته في محضر مجلس النواب يوم امس ، يعلن استنكاره للاسلوب الذي اتبعته الحكومة في تشريع هذه الاتفاقيات الخطيرة ، ويحمّلها تبعة ما تلحقه في البلاد من اضرار » (1) . اهـ .

رئيس حزب الامة الاشتراكي ــ صالح جبر

الاضراب العام :

لم تكتف الاحزاب السياسية بالبيانات التي أصدرتها اثر ابرام اتفاقيات النفط، فدعا حزب الاستقلال ، وبقية الاحزاب ، الى اعلان الاضراب العام في المملكة في يوم الثلاثاء الموافق ١٩ شباط ١٩٥٢م ، من مطلع الشمس حتى الساعة الثانية عشرة ظهرا ، احتجاجا « على ضياع مصالحه ، واستهجانه لما اقدمت عليه الحكومة من اساليب في تمشية لوائح النفط » كما نطق بذلك بيان الحزب فصدر بيان رسمي هذا نصه :

« اتصل بالحكومة ان بعض الاشخاص اخذوا يتوعدون الناس ، ويهددونهم لحملهم على الاضراب . وتطمينا للراي العام ، فقد خوّلت بان اصرح بان الحكومة ساهرة على صيانة الحرية الشخصية ، والامن ، واحلال الطمانينة في نفوس الشعب، وستتخذ الاجراءات القانونية ضد كل من يحاول تهديد الناس واكراههم على الاضراب » .

١٨ شباط ١٩٥٢م — و . مدير الدعاية العام

---

(1) جريدة « النبأ » العدد ١٠٢١ بتاريخ ١٥ شباط ١٩٥٢ م .

وفي اليوم الموعود لبى عدد من اصحاب المخازن التجارية ، ودكاكين الباعة ، والعمال والصناع ، دعوة الاحزاب السياسية الى الاضراب العام . ودلت الانباء الواردة من سائر الحواضر ، والمدن ، على ان الاضراب كان في خارج العاصمة اكثر مما كان في داخلها ، وقد حدثت اصطدامات بين قوات الامن وبعض المتظاهرين ، اسفرت عن وقوع عدد من الجرحى ، واعتقال لفيف من طلاب الكليات ، والمعاهد العالية ، وفصل عدد آخر من معاهدهم العلمية .

واظهر رئيس الوزراء اهتمامه بالمتضررين من رجال الامن ، فامر بصرف عشرين دينارا لكل معاون مدير شرطة اصيب بمكروه في الحوادث ، وعشرة دنانير لمن كان مفوضا وخمسة لمن كان شرطيا . وقد ناهز عدد الذين استفادوا من هذه الاعانات في بغداد وحدها الاربعين شخصا ، وبذلت وساطات كثيرة للافراج عن المقبوض عليهم ، واعادة الطلاب المفصولين الى معاهدهم ، من دون ان تقترن بنتيجة مرضية .

استقالة الوزارة

تالفت « الوزارة السعيدية الحادية عشرة » في ١٧ آب سنة ١٩٥٠م ، فتكون قد امضت في الحكم الى يوم استقالتها في ١٠ تموز ١٩٥٢م ، ثلاثة وعشرين شهرا ، وهي مدة قلما قضتها وزارة مثلها . وكان تعديل امتيازات النفط اهم عامل في تاليفها ، كما كان قرب اجراء انتخابات جديدة لمجلس نواب جديد « تجري بموجب التعديل الذي ادخلته هذه الوزارة على قانون الانتخاب » من اهم العوامل التي ادت الى استقالتها ، كما اشار الى ذلك كتاب الاستقالة وهذا نصه :

الرقم ٢٨٧٥ — التاريخ ١٠ تموز ١٩٥٢م

سيدي صاحب السمو الملكي الوصي على العرش وولي العهد المعظم .

منذ شرفتموني بثقة سموكم الغالية باسناد منصب رئاسة الوزراء اليّ بتاريخ ١٦ ايلول ١٩٥٠م ، حرصت انا وزملائي على القيام بواجبنا بقدر ما يصل اليه الجهد، وتساعد عليه الظروف ، وادينا للبلاد بعض الخدمات المتواضعة في ذاتها ، المجدية للشعب في نتائجها ، تلك النتائج التي لم تحقق الا بالمؤازرة السامية ، وبتاييد مجلس الامة العالي .

واني اعتقد بان امام الحكومة الآن اعمالا خطيرة ، وامورا ذات شان يجب الاقدام على انجازها ، لتقدم بلادنا العزيزة وازدهارها ، ولرفع مستوى المعيشة ، ومكافحة الجهل والفقر ، والمرض ، بين جميع طبقات الشعب . ولما كان مجلس الامة قد اتم اجتماعه الرابع في دورته الاخيرة ، واصبحت الانتخابات النيابية الجديدة على الابواب، فانني ارى ان مصلحة البلاد تقضي بالتعاون الوثيق بين رجالات العراق ، واحزابه ، ومختلف طبقاته ، ـ خصوصا في الظروف العالمية الراهنة ـ وبحلول التفاهم والتآزر التامين بينهم جميعا ، لضمان الاستقرار الذي لا يمكن بدونه لاية حكومة القيام

بالخدمات التي تؤدي الى الاغراض التي أشرت اليها آنفا . وبهذا التآزر والتفاهم سنفتتح صحيفة جديدة نسجل فيها النتائج الصالحة للبلاد ، لهذا ارى من المصلحة ان اتخلى عن منصبي ، مسترحما من سموكم اختيار حكومة لتقوم باجراءالانتخابات.

اتشرف وزملائي برفع عظيم شكرنا الى مقام سموكم الملكي للتوجيهات السامية، والمؤازرة الثمينة التي عضدتمونا بها ، سائلين الله تعالى ان يوفق سموكم دائما الى ما فيه خير الوطن ، تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم .

العبد المخلص ــ نوري السعيد

وقد رد الوصي على كتاب الاستقالة بما يلي :

عزيزي نوري السعيد

استلمت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٠ تموز سنة ١٩٥٢م . وفي الوقت الذي اعرب لفخامتكم عن اسفي الشديد لتخليكم عن منصب رئاسة الوزراء ، لا بد لي من اظهار فائق تقديري للجهود القيمة التي بذلتموها ، انتم وزملائكم ، لخير البلاد ، مدة ممارستكم الحكم . هذا ونرجو ان تستمروا في تدوير شؤون الدولة ريثما يتم تاليف وزارة جديدة .

صدر عن البلاط الملكي في بغداد في اليوم الثامن عشر من شهر شوال سنة الف وثلثمائة واحدى وسبعين الهجرية ، الموافق لليوم العاشر من شهر تموز سنة الف وتسعمائة واثنتين وخمسين الميلادية .

عبدالاله

* * *

الوزارة السابعة والاربعون :

٢٠ شــوال ١٣٧١ ــ ٤ ربيع الاول ١٣٧٢
١٢ تموز ١٩٥٢ ــ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢

وزارة مصطفى العمري



مصطفى العمري

ولد في الموصل سنة ١٣١٢ (١٨٨٥ م) وتوفي في لندن يــوم ١٠ ايلول ١٩٦٠ م
الف وزارة واحدة في ١٢ تموز ١٩٥٢ م وقد استقالت في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢ م

توطئــة

كانت الرغبة في ان تجري الانتخابات النيابية الجديدة بموجب التعديل الــذي ادخل على قانون الانتخاب ايام « الوزارة السعيدية الحادية عشرة » عامة وشديدة ، وكان كتاب استقالة رئيس هذه الوزارة صريحــا في وجوب « اختيار حكومة لتقــوم باجراء الانتخابــات » وقد استــدعى الوصي رؤساء الــوزارات ، ورؤساء الاحزاب السياسية القائمة ، وسألهم آراءهم في الوزارة التي يجب ان تضطلع بهذه المهمــة ، وهل تكون ائتلافية ام حيادية ؟ فأجمعت الكلمة على ان تكون هذه الوزارة محايــدة ، وترك الوصي اختيار الرئيس ، فرشح الرئيس المستقيل كلا من عمر نظمي ومصطفى العمري . ولما شعر الوصي بأن الاول اكثر تأثرا بآراء نوري السعيد ، عهد الى مصطفى العمري ، الوزير بلا وزارة في الوزارة المستقيلة ، بتاليف الوزارة المنتظرة فوجه اليه هذا الكتاب :

عزيزي الافخم مصطفى العمري — الرقم ٣٨٦

بناء على استقالة فخامة السيد نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء، ونظرا الى ما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قررنا ان نعهد اليكم برئاسة الوزارة، على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم العشرين من شهر شوال سنة الف وثلثمائة واحدى وسبعين الهجرية ، الموافق لليوم الثاني عشر من شهر تموز سنة الف وتسعمائة واثنتين وخمسين الميلادية .

عبدالاله

ثم صدرت الارادة الملكية المرقمة ٣٨٧ بتعيين :

١ ــ مصطفى العمري : رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية بالوكالة .
٢ ــ جمال بابان : وزيرا للعدلية .
٣ ــ ابراهيم الشابندر : وزيرا للمالية .
٤ ــ حسام الدين جمعة : وزيرا للدفاع .
٥ ــ نديم الباجه جي : وزيرا للاقتصاد .
٦ ــ فاضل الجمالي : وزيرا للخارجية .
٧ ــ ماجد مصطفى : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
٨ ــ عبد الجبار الجلبي : وزيرا للزراعة .
٩ ــ عبدالله الدملوجي : وزيرا للمعارف .
١٠ ــ عبد المجيد علاوي : وزيرا للمواصلات .
١١ ــ عبد الرحمن جودة : وزيرا للصحة (١) .

وقد انتهز رئيس الوزراء حفلة الاستيزار فالقى الكلمة الآتية ، مخاطبا بها رئيس الديوان الملكي الذي حمل اليه كتاب الاسناد الملكي . قال :

« ارجو ان ترفعوا الى سيدي صاحب السمو الملكي المعظم ، اسمى آيات الولاء والاخلاص ، مع شكري العظيم على ما اولاني به من الثقة الغالية التي اعتز بها، وادعو الله ان يوفقنا باعمالنا لنكون اهلا لهذه الثقة الغالية ، وان يسدد خطانا في خدمة البلاد تحت ظل جلالة الملك المعظم وسمو وصيه المعظم .

انني اقدر المسؤولية الكبيرة التي القيت على عاتقي في هذه الظروف ، واعاهد الله باني سأبذل كل ما في وسعي لخدمة مليكي وبلادي ، واضعا نصب عيني تأمين

---

(١) يقول « مصطفى العمري » في « يومياته » ليوم ٨ تموز ١٩٥٢ م انه اراد ان يشرك الحاج رايح العطية في وزارته بطلب من الوصي ، فارتأى نوري السعيد ان ياخذ الشيخ علي الشرقي بدنه ، فرد عليه العمري ان ذكر اسم الشرقي وحده يستفز صالح جبر ، فاجابه نوري بان التفكير في مثل هذا الاستفزاز معناه تشجيع صالح ، فاستبعد العمري عطية والشرقي معا واذا بالشرقي يراجعه ويطلب منه اما ادخاله في الوزارة ، واما الاعلان بانه كلف الشرقي بالوزارة فاعتذر بصحته .

العدل واحقاق الحق بين الناس ، وتنفيذ احكام القوانين ، والسعي لرفاه الشعب ، ومكافحة الفقر والمرض .

« واود ان اوجه كلمة الى اخواني الموظفين ، راجيا منهم ان يبذلوا قصارى جهدهم للقيام بواجبهم على الوجه الاكمل كما يفرضه القانون ، وان يجعلوا العدل رائدهم ، والحق غايتهم ، وان يتجنبوا مواطن الزلل ، والله في عون الجميع » .

الوزراء الجدد ومنهاج الوزارة

لقد استوزر لاول مرة اربعة من اعضاء هذه الوزارة وهم :

١ ــ وزير الدفاع : حسام الدين جمعة .
٢ ــ وزير المالية : ابراهيم محمود الشابندر .
٣ ــ وزير الاقتصاد : نديم الباجه‌جي .
٤ ــ وزير الصحة : عبد الرحمن جودة .

واعتبرت الوزارة بمجموعها « وزارة محايدة » هدفها حل مجلس النواب القائم ، واجراء انتخابات نيابية حيادية ، وفق قانون الانتخاب الجديد ، وقد اذاعت منهاجها الوزاري في الثامن والعشرين من شهر تموز ١٩٥٢م وهذا نصه :

منهاج الوزارة

ان خطة الحكومة هي السير وفق سياسة العراق التقليدية ، وضمن ميثاق جامعة الدول العربية في تأييد القضايا العربية كافة ، وهي تتعاون مع الدول الاسلامية والاسيوية ، في الدفاع عن حقوق عرب فلسطين ، وتتابع مساعيها في تأييد عرب شمال افريقيا في حركتهم التحررية . وستعمل الحكومة على ادامة الصلات الطيبة مع الدول المجاورة والصديقة ، وعلى خدمة السلم العالمي ، المؤسس على مبادىء العدل والحق ، بالتعاون مع الدول المحبة الحرية كافة ، ووفق ميثاق هيئة الامم المتحدة .

وهي تهتم بتأمين الاستقرار ، وتوطيد دعائم الامن والنظام في البلاد ، كما انها تهتم بأداء الموظفين واجباتهم على الوجه الاكمل ، حسبما يفرضه القانون ، بروح العدل والحياد . وستقوم الحكومة باجراء انتخابات المجلس النيابي وفق القوانين المرعية ، متمسكة بالحياد التام . والحكومة تبذل قصارى جهدها في تسليح الجيش ، وتوسيعه ، وتعزيزه ، لتمكينه من القيام بواجباته على الوجه الاتم . وتعنى في رفع كفايات الجيش وفق احدث الفنون العسكرية ، وتسعى الى تحسين حالة الثكنات ، وتاسيس المرافق الضرورية لراحة القطعات ورفاهيتها ، وتبذل عنايتها الخاصة في انشاء المعامل العسكرية .

وتتخذ الحكومة التدابير الضرورية لرفع مستوى القضاء ، الى حيث يؤمن مصالح الشعب بالحق والعدل ، وتنظر في تنظيم دوائر الطابو والتسوية على احسن

وجه . وتبذل الحكومة وسعها في النهوض بالصناعات الوطنية القائمة ، وحمايتها من منافسة المنتجات الاجنبية ، وفي تأسيس صناعات اخرى تتسع لها موارد البلاد . وتتجه الحكومة الى فتح فروع للمصارف الحكومية في الداخل ، والخارج ، لتساهم بأوسع ما يمكن في دعم الحركة التجارية والاقتصادية بوجه عام . كما انها ستبذل جهدها في المحافظة على التوازن التجاري بالقدر المستطاع ، وتيسير استيراد المواد الضرورية ، ورفع القيود التي لا ضرورة لها في تنظيم الحياة الاقتصادية . وهي عازمة كل العزم على توفير المواد الغذائية ـ وخاصة الخبز ـ وستدرس الحكومة امكانية تخفيض بعض الضرائب والرسوم ، وتوزيعها توزيعا عادلا . وهي تهتم بتطبيق قانون تأسيس مصلحة المصافي الحكومية ، تطبيقا يحقق الغايات الاقتصادية التي اوجبت تشريعه ، لانعاشها وازدهارها ، وذلك بالعمل على السير في مشروع « مصفي بغداد » وتهيئة ما يلزم للمباشرة بانشاء « مصفي الدهونات والاسفلت » وتتخذ الحكومة التدابير اللازمة للمباشرة بتأسيس شركة النقل البحري العراقية المحدودة ، وتوجه اهتمامها الى تحقيق نشر التعليم الابتدائي ، وتوسيع نطاقه ، للبلوغ به الى مرحلة التعليم الالزامي ، والى تركيز التعليم الثانوي ، وتنويعه بالاكثار من المدارس الصناعية ، والتجارية ، والزراعية ، وستعنى بالتعليم العالي والبعثات ، وستولي الدروس الدينية في المدارس حقها من الرعاية والعناية . والى ان يتم اعداد المشاريع الكبرى التي يستمر العمل على انجازها ، ستعمل الحكومة في الاسراع بتنفيذ مشاريع الري الصغرى لزيادة الاستفادة من الاراضي المأهولة ، واحياء أراضي اميرية صالحة للزراعة ، وتوزيعها على الفلاحين ، وفق القواعد المقررة في (قانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١م) . والحكومة ساعية في الاصلاحات اللازمة للتقدم في ادارتي السكك الحديدية والميناء ، وزيادة كفاياتهما . والتحسينات في مرافق الميناء الجوي . وهي مهتمة كل الاهتمام بتنفيذ مشاريع مجلس الاعمار المقررة بموجب منهاجه . وترمي الحكومة الى توسيع نطاق اعمال الشؤون الاجتماعية ، والى توفير مياه الشرب النقية لسكان القرى والارياف ، وتحسين حالة العمال ، والاكثار من الدور الملائمة لسكناهم في سائر انحاء البلاد . والحكومة معنية في أمر الصحة الوقائية . ومكافحة الامراض المتوطنة ، وقيام المؤسسات الصحية بواجباتها على الوجه الاكمل ، والله الموفق ومنه العون .

اضراب في ميناء البصرة

كان مجلس الوزراء قرر منح موظفي الدولة ومستخدميها ، وكذا المتقاعدين فيها ، من مدنيين وعسكريين ، سلفة نصف راتب ، بمناسبة قرب حلول عيد الاضحى المبارك لسنة ١٣٧١هـ ، فظن العمال في ميناء البصرة ان هذا القرار لن يشملهم ، فاضربوا عن العمل ابتداء من ٢٣ آب ١٩٥٢م ، واذا بمدينة البصرة تحرم من الماء والنور فجاة . نتيجة القيام بهذا الاضراب ، واذا باعمال الشحن والتفريغ على الارصفة تتعطل ، والاعمال في المطار الجوي تتوقف . والعمال يتجمهرون للقيام بمظاهرات

صاخبة . ولما حاول المسؤولون اقناع المضربين بضرورة العودة الى العمل ، وان الاوامر صدرت بصرف السلفة المطالب بها من قبلهم ، تقدموا بطلبات اخرى ، وقاموا باعمال ادت الى الاصطدام المسلح ، فوقع عدد من القتلى والجرحى ، واعتقل عدد كبير من المتهمين بتدبير هذا الحادث ، فاذا بالصحف المعارضة تهاجم الوزارة ، وتتهمها بالقسوة في معاملة المضربين وتفريق جموعهم . اما الحكومة فرأت ان تشرح الحادثة كما تراءى لها ، فاصدرت هذا البيان الرسمي :

«حين قرر مجلس الوزراء منح السلفة الى الموظفين والمستخدمين، فسر البعض هذا القرار بانه لا يشمل عمال الميناء الدائمين ، الذين هم بحكم المستخدمين ، فاضرب العمال نتيجة لهذا التفسير الخاطىء . وعلى الرغم من افهام السلطات المحلية ممثلي العمال بخطأ هذا التفسير ، وان السلفة ستصرف لهم اسوة بالمستخدمين ، فان عناصر الشغب والفوضى اندست بينهم ، وحملتهم على مواصلة الاضراب ، وتقديم طلبات جديدة ، وقطع الماء والكهرباء عن البصرة باسرها ، مما اضطر السلطات المختصة الى التدخل لتشغيل مولدات الماء والكهرباء . على ان دعاة الفوضى والاضطراب هاجموا المولدات المذكورة بقصد تدميرها ، كما حاصروا مرسى السفن ، وهم يحملون المسدسات والآلات الجارحة ، وصفائح النفط بقصد حرقها . والاعتداء على المشرفين عليها ، مما اضطر الشرطة الى مقاومتهم ، فوقعت بعض الاصابات الطفيفة . ان الحكومة تعلن بانها لن تدع مجالا لدعاة الفوضى والتخريب للعبث بالامن ، وتعريض حياة المواطنين للخطر ، وانها على استعداد لتلبية المطالب المعقولة ضمن احكام القوانين » . اهـ .

و. مدير الدعاية العام

وعلى كل فقد انتهى الاضراب في السابع والعشرين من آب ، بعد ان سافر السيد ماجد مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية بنفسه الى البصرة ، واجتمع بالعمال المضربين فيها ، واستمع الى شكاواهم ومطاليبهم ، ووعدهم باسم الحكومة ان تتخذ وزارته جميع التدابير الممكنة الترفيه عن العمال ، والنظر في ظلاماتهم بعين العطف والمروءة .

ويقول رئيس الوزراء (العمري) في (يومياته) بتاريخ ٢٧ ايلول سنة ١٩٥٢م : « ان مجلس الوزراء ما كاد يجتمع في اليوم المذكور ، ويبحث في تقرير لجنة التحقيق عن الحادث ، حتى تكهرب الجو . وقد اقترح جمال بابان سحب يد معاون مدير الميناء السيد منعم رحمة الله عن العمل ، لتسببه في هذا الاضراب ، فلم يؤخذ برايه » .

وكان العمال العراقيون في القاعدة البريطانية في الشعيبة « بجوار البصرة » قد تقدموا ببعض المطاليب العمالية ، فوعد المسؤولون البريطانيون بدرس هذه المطالب ، وتحقيق ما يمكن تحقيقه منها . فلما اضرب عمال الميناء اضرابهم المذكور اعلاه ، جدد عمال القاعدة البريطانية المطالبة بمطاليبهم السابقة ، واضافوا اليها امورا اخرى ، واعلنوا الاضراب العام عن العمل منذ اليوم الثامن من ايلول ١٩٥٢م ، فتدخلت الحكومة في الموضوع وانهته قبل ان يتسع خرقه .

الانقلاب العسكري في مصر

استشرى الفساد في الاقطار العربية كافة ، ولا سيما بعد انتهاء الحرب الثانية، واثبتت قضية فلسطين مدى تحول الشعوب العربية عن حكوماتها ، فقامت ثلاثة انقلابات عسكرية في سورية سنة ١٩٤٩م ، واغتيل رياض الصلح رئيس وزراء لبنان في ١٦ تموز ١٩٥١م ، وهو بضيافة الملك عبدالله في عمان ، ثم قتل الملك عبدالله في ٢٠ تموز المذكور ، اثناء دخوله المسجد الاقصى لاداء فريضة الجمعة ، وها هو الجيش المصري يضيق ذرعا بالدكتاتورية السافرة في ارض الكنانة ، ويتذكر المآسي التي تعرض اليها في حرب فلسطين ، عند تموينه باسلحة فاسدة ، فيضطر الحكومةالقائمة الى التخلي عن الحكم ، ويحمل الملك فاروق على التنازل عن العرش ومغادرة البلاد ، وهو الذي يتوارث الملك فيبا ابا عن جد . فقد اذاع اللواء اركان حرب محمد نجيب، القائد العام القوات المصرية . بيانا في ٢٣ تموز سنة ١٩٥٢م قال فيه :

« اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الاخير من الرشوة والفساد ، وعدم استقرار الحكم . وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون المغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين . واما فترة ما بعد هذه الحرب، فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ، وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى امره اما جاهل ، او خائن ، او فاسد ، حتى تصبح مصر بلا جيش ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهيرانفسنا، وتولى امرنا في داخل الجيش رجال نثق بقدرتهم ، وفي خلقهم وفي وطنيتهم ... الخ».

وبعد ثلاثة ايام ـ اي في ٢٦ تموز ١٩٥٢م ـ اضطر الجيش مليكه الملك فاروق الى التنازل عن العرش لولده وولي عهده احمد فؤاد ، واكرهه على مغادرة مصر فورا. وبعد زمن قصير اعلن الجمهورية في البلاد ، وقام باصلاحات داخلية اكسبته ثقة الاعداء قبل الاصدقاء . وكان الجيش قد طلب من الملك ان يتنازل عن حقه في اقالة الوزارة وحل المجلس ، فلم يوافق على ذلك . مما حمل قادة الجيش على الاقدام على هذه الحركة (١) .

---

(١) قال المستر (اندرو تولي) ضابط المخابرات الامريكية في ص ١٤٤ ــ ١٥٨ من كتاب « الجاسوسية الامريكية » C I.A المطبوع بدمشق عام ١٩٦٢ م ما نصه :

« لقد مني الجيش المصري بهزيمة منكرة في حربه مع اسرائيل عام ١٩٤٨ م ، وقد حمل هذا الجيش الغرب مسؤولية تلك ، نظرا للعلاقات الوثيقة التي تربط اسرائيل بدول الغرب، كما اعتبر فساد الحكم الملكي في مصر مسؤولا ، اذ دفع الجيش المصري الى القتال دون تزويده بالعدة اللازمة ... وفي تلك الفترة بالذات قررت الولايات المتحدة وبريطانيا انه اصبح من اللازم التخلص من فاروق ، واخذت دائرة المخابرات الامريكية ، ومصلحة الاستعلامات البريطانية ، تفتشان من شخص يمكنه ان يقوم محل فاروق ... فتوجهت انظار المخابرات الامريكية الى الجيش المصري ، ولكن دون حماسة كبيرة ... وقبل وقوع الانقلاب ببضعة ايام ، كان عبد الناصر يضع خطة لاغتيال ثلاثين شخصية من السياسيين والعسكريين منهم فاروق . ولما علمت المخابرات الامريكية بالخطة ، ارسلت احد جواسيسها الى عبد الناصر ليقنعه بالعدول عن مشروع دموي من هذا القبيل ، ويقول له : وماذا ينفع اغتيال الاشخاص اذا لم تكن على ثقة من تغيير نظام الحكم ؟ يجب أن تحصر جهودك باغتيال نظام الحكم ، ولهذا يجب ان تسعى الى الامساك بزمام السلطة » .

لقد قوبلت الحركة الجريئة التي قام بها الجيش المصري الباسل في ارض الكنانة من قبل الحكومات العربية ذات النظم الملكية ، ولا سيما تلك التي تسير في ركاب الاستعمار ، بالهلع والفزع والاضطراب بقدر ما قوبلت به من قبل شعوبها بالتأكيد والترحاب . وحرصت الحكومة العراقية على ان لا يطلع العراقيون على احداث مصر الخطيرة ، فلم تنشر الصحف غير ما كانت تذيعه بعض محطات العالم اللاسلكية ، ومنعت التعليق على الحوادث ، وبثت العيون تراقب حركات الناس ، وتحصي عليهم انفاسهم ، حتى كان الانقلاب العسكري في لبنان بعد مدة قصيرة .

ومع ان سقوط فاروق كان اخطارا او انذارا لنظام الحكم الملكي في العراق، فان الحكومة العراقية لم تغيّر سلوكها ، ولم يشأ ولي العهد عبدالاله ان يبدّل سلوكه، او يخفف تدخلاته حتى في الامور البسيطة ، فكانت نتيجة ذلك ان قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لتجتث نظام الحكم من اساسه .

والانقلاب العسكري في لبنان

لم يقتصر الانقلاب العسكري على مصر حسب ، فقد بلغت الاوضاع العامة في لبنان « أسوأ درجة من الانحطاط ، والفساد ، والرشوة ، والمحسوبية ، والمنسوبية، واستغلال النفوذ ، والاثراء غير الشرعي » فاجتمع رؤساء الوزراء المعارضون،واقطاب الجبهات المعارضة ، وقدموا الطلب الآتي الى رئيس الجمهورية اللبنانية :

« لما كان الشعب اللبناني باجماع هيئاته ، واحزابه ، ونقاباته ، وصحافته، قد اعلن ارادته في ان يتنحى رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري عن مركز الرئاسة الاولى ، لذلك ونزولا على حق الشعب ، وتنفيذا لارادته ، فاننا نحن الموقعين نطلب الى رئيس الجمهورية ان يعتزل منصبه ، وان يقدم استقالته ، وقد اتخذنا بالاجماع التدابير والمقررات التالية :

اولا : تقدم النواب بعريضة الى رئيس المجلس النيابي ، وابلغوه هذا القرار الشعبي ، وطلبوا ابلاغه الى رئيس الجمهورية للتقيد بمضمونه .

وبعد ان يورد ضابط الاستخبارات وصفا لتنازل فاروق عن العرش ، وتسمية مجلس للوصاية عليه ، يتابع الحديث قائلا :

« وتقوم سياسة عبد الناصر الخارجية على ضرب الانكليز ، وقد شرع فورا باجراء مفاوضات لتحقيق جلائهم عن قاعدة السويس ، ثم حضر مؤتمر باندونغ لدول الحياد . ومن دون ان يثير الدهشة عند احد، رفض عرضا امريكيا لتزويد مصر بالسلاح ، وتزود بالاسلحة من الكتلة السوفياتية » اهـ . ذلك لان امريكا اشترطت على عبد الناصر ان يصالح اسرائيل مقابل بيعها السلاح له .

والحق ان الرئيس جمال عبد الناصر لم يخاصم الانكليز فحسب ، فقد خاصم الامريكان ، وبقية الدول التي كانت تمد اسرائيل بمقومات الحياة ، من سلاح وعتاد ومال ورجال ، وكان يحارب فكرة الغرب القائلة بوجوب جعل السلاح لدى الدول العربية مجتمعة ، مساويا للسلاح الذي يجب ان تمتلكه اسرائيل. وقد نهض بمصر نهضة علمية وصناعية جبارة ، وقام بخدمات جلى عجزت حكومات ارض الكنانة عن القيام بمثلها ، حتى اختاره الله الى جواره في ٢٨ ايلول ١٩٧٠ م .

ثانيا : مواصلة الاضراب السلمي الشامل ، الى ان يذعن رئيس الجمهوريةلحكم الشعب ، ويعلن استقالته .

ثالثا : اعتبار كل من يتعاون مع رئيس الجمهورية خارجا على ارادة الشعب ، ومتآمرا عليه » اهـ .

وقد حاول النواب المؤيدون للرئيس الخوري ان يسندوه ، بصفة كونهم اكثرية المجلس ، فاذا بأصوات المعارضة ترتفع من كل جانب « بأن ارادة الامة فوق ارادة النواب » فاضطر الرئيس الى تقديم استقالته من رئاسة الجمهورية في ١٨ ايلول ١٩٥٢م (١) والى تاليف حكومة برئاسة اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش لحماية الامن والنظام ، وما لبث مجلس النواب ان انتخب السيد كميل شمعون لرئاسة الجمهورية دون ان تراق قطرة دم .

وفي ١٦ تشرين الاول ١٩٥٢م ، سافرت بعثة الى بيروت برئاسة وزير العدلية ووكيل وزير الخارجية جمال بابان ، وعضوية وزير الزراعة عبد الجبار الجلبي،ووزير المالية ابراهيم الشابندر « الذي كان يستجم في لبنان » ورئيس التشريفات الملكية تحسين قدري ، ولفيف من المدنيين والعسكريين ، لتهنئة السيد شمعون بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمهورية اللبنانية ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة الى عبد الرحمن جودة وزير الصحة ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى عبدالله الدملوجي وزير المعارف ، ومنصب وزارة الزراعة بالوكالة الى نديم الباجه جي وزير الاقتصاد . وقد عادت هذه البعثة الى بغداد في ٢٣ من هذا الشهر ، بعد ان ادت رسالتها ، ودعت الرئيس شمعون الى زيارة العراق .

وفي يوم ١٦ كانون الاول ١٩٥٢م ، وصل الى بغداد وفد لبناني برئاسة الدكتور سليم حيدر وزير التربية الوطنية والشؤون الاجتماعية والصحية ، وعضوية كل من المدير العام لمجلس الوزراء ناظم عكاري ، ومدير الامن العام نور الدين الرفاعي،ورئيس اركان الجيش الزعيم عزيز غازي ... الخ لرفع الشكر الى حكومة العراق على تفضلها بارسال الوفد العراقي الى لبنان لتهنئة شمعون برئاسة الجمهورية اللبنانية ، وبعد

---

(١) يقول الشيخ بشارة خليل الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية في كتابه « حقائق لبنانية » ٢-٧٢، ان رئيس وزرائه صائب سلام ، كان يظهر له من الولاء والوفاء خلاف ما كان يبطنه ، ويصرح به امام خصومه ، وانه كان قد قرر اقالته من رئاسة مجلس الوزراء ، بعد ان استقال وزراءه كافة ، ولكن حرصه على كرامة لبنان دفعه الى قبول استقالته ، والى ان يستقيل هو من رئاسة الجمهورية فتقدم بالكتاب الآتي :

حضرة رئيس المجلس النيابي المحترم

لما كنت قد صممت على اعتزال منصب رئاسة الجمهورية ، ارجو منكم التفضل باخذ العلم بذلك ، شاكرا لمجلسكم الكريم ، وللشعب اللبناني النبيل ، ما لقيته اثناء مدة ولايتي من ولاء ومحبة ، ولي وطيد الامل ان يوفق مجلسكم بانتخاب خلف لي يحافظ على كيان هذا الوطن اللبناني ، وعلى استقلاله وسيادته ، وعلى الميثاق الوطني الذي هو دعامة هذا الاستقلال ، لانه يؤمن الحب والولاء بين جميع الطوائف التي يتألف منها هذا الوطن العزيز ، وتفضلوا بقبول جزيل الاحترام .

في ١٨ ايلول سنة ١٩٥٢ م بشارة خليل الخوري

ان لبث هذا الوفد في العراق اربعة ايام زار خلالها اهم حواضره ، واظهر مؤسساته ، عاد الى بيروت .

التعويضات الالمانية لليهود

فرضت الدول الاستعمارية الكبرى على حكومة المانية الغربية في كانون الاول ١٩٥٢م ، ان تدفع الى حكومة اسرائيل « ثلاثة مليارات من الدولارات » في مدى ١٢ سنة ، اي ما يساوي (٢٥٠) مليونا من الجنيهات ، كتعويضات عما لحق اليهود الالمان من مظالم مزعومة ايام الرئيس الالماني الفذ ادولف هتلر ، فاعتبرت الدول العربية هذا القرار ماسا بمصالحها ، لانه يؤثر على الحصار الاقتصادي الذي فرضته على اليهود في فلسطين المحتلة ، وينعش احوالهم ، ويقوّي آلتهم الحربية ، فقررت جامعة الدول العربية في ١٦ ايلول سنة ١٩٥٢م ، ايفاد بعثة عربية الى المانية الغربية للاتصال بسلطاتها ، وايضاح وجهة النظر العربية في هذا الموضوع ، على ان ينوب مندوبون عن العراق ، وسورية ، ومصر ، في هذه البعثة ، فكان الدكتور علي صافي ممثلا عن العراق ، ورمزي الجلبي عن سورية ، والسيد عدلي اندراوس عن مصر . وما ان سافر هؤلاء المثلون ، حتى انطلقت التصريحات العربية بالوعد والوعيد ، ومقاطعة الشركات والبضائع الالمانية . فكان جواب حكومة المانية : ان الذي خلق اسرائيل هو امريكا وبريطانية ، فان كانت الحكومات العربية جادة في احتجاجاتها وتصريحاتها ، فلتقاطع الشركات والبضائع الامريكية والبريطانية ، وان لا تفكر المانيا المكرهة على دفع هذه التعويضات (١) ، فكانت صفعة جديدة للدول العربية، اضيفت الى الصفعات السابقة، فعادت البعثة الى بلادها بخفي حنين ، وما زالت الشركات الالمانية تعمل في العراق ، وسورية ، ومصر ، والبضائع الالمانية تغزو اسواقها في كل مكان .

زيارة الملك لامريكا

كان الوصي قد تلقى من المستر هانري ترومان ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، رسالة يدعوه فيها ، والملك فيصل الثاني ، الى زيارة الولايات المتحدة الامريكية ، كي تتاح الفرصة لصاحب الجلالة ، فيطلع على مراحل التقدم الصناعي والزراعي في تلك البلاد ، وقد صدر بيان من التشريفات الملكية في ١٩ حزيران سنة ١٩٥٢م يعلن قبول هذه الدعوة .

وفي ١٦ تموز ١٩٥٢م ، سافر الوصي الى لندن ، ليصطحب الملك في زيارته المرتقبة ، وكان مطمئنا الى ان الاكثرية في مجلس النواب الجديد ستكون الى جانبه

---

(١) يقول الاستاذ محمد حسنين هيكل في ص ٣٤٤ من كتابه « عبد الناصر والعالم » :

« ان عبد الناصر دهش للغاية عندما اثار القضية مع السفير الالماني عندما قال له : يجب ان تدرك — يا سيادة الرئيس — ان هذه ليست بالادارة الالمانية ، فالمانيا تصرفت وفق الاوامر التي املاها عليها الحلفاء ، وامريكا بصفة خاصة ، ويجب ان لا تنسى ان المانية محتلة » . اهـ .

بشكل يرضي هوسه في ممارسة الحكم . فصدرت الارادة الملكية باقامة هياة وصاية من السادة : محمد الصدر ، وحكمة سليمان ، وتوفيق السويدي . وفي ١٢ آب سنة ١٩٥٢م ، وصل الملك والوصي الى ميناء نيورك ، على ظهر الباخرة كوين ماري ، فاستقبلا فيها استقبالا رسميا ، ثم صارا يتنقلان في الولايات الامريكية ، بحسب المنهج المعد لهذه الزيارة الخاصة ، حتى اذا اتماها بنجاح ، عادا الى العاصمة البريطانية ، فاعلنت رئاسة التشريفات الملكية في بغداد في الثالث والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٢م ان قد :

« احرز جلالة الملك المعظم الشهادة الرسمية بتفوق ، وقد غادر جلالته لندن بعناية الله في القطار هذا اليوم ، متوجها الى فينا بطريق عودة جلالته الى العراق » .

اما الوصي فقد توجه الى بغداد جوا ، فبلغها في السادس والعشرين من هذا الشهر ، واما الملك فقد بلغ عاصمة ملكه في الثلاثين منه ، فاستقبل استقبالا اشتركت فيه وفود عن كافة الوية العراق . وكانت قد سافرت الى بيروت بعثة شرف لاستقباله من على ظهر الباخرة اسبريا مؤلفة من وزير الدفاع حسام الدين جمعة ، ورئيس التشريفات الملكية تحسين قدري . فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارةالدفاع بالوكالة الى ماجد مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية . وقد سر الملك ما شهده من الشعب العراقي من محبة ووفاء . فوجه اليه هذه الكلمة من دار الاذاعة في مساء يوم ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٥٢م :

شعبي الوفي

في الوقت الذي اعود فيه الى بلادي العزيزة ، لا يسعني الا ان اتقدم اليكم بوافر الشكر على ما ابديتموه نحوي من ترحيب وولاء ، مما ترك اعمق الاثر في نفسي . وانه ليسرني ان اعود الى الوطن بعد استكمال دراستي ، وسيكون في وسعي ان اتلمس حاجات شعبي وأمانيه عن كثب ، دارسا ومستقصيا ما يعود نفعه على البلاد بالخير . واني لآمل بفضل تآزركم وتعاونكم الوثيق ، ان تتحقق للبلاد امانيها .

وختاما اكرر شكري ودعائي لكم ، سائلا المولى العلي القدير ان يأخذ بيد الجميع لما فيه خير الشعب وعز البلاد ، والله ولي التوفيق .

اخبار وانباء

١ ــ توثيقا لعرى الاخوة والعلاقات الصميمية ، وبالنظر الى ما اعربت عنه الحكومتان : العراقية والمصرية من الرغبة في رفع تمثيلهما الدبلوماسي من مفوضية الى سفارة ، فقد قررت الحكومة العراقية بتاريخ ٩ آب سنة ١٩٥٢م ، رفع المفوضية الملكية العراقية في مصر من درجة مفوضية الى درجة سفارة » اهـ .

و. وكيل مدير الدعاية العام

٢ ـ صدرت الارادة الملكية في ٢٨ آب سنة ١٩٥٢م باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى ماجد مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية ، مدة غياب وزير الدفاع حسام الدين جمعة عن العراق ، وباسناد منصب وزارة الصحة بالوكالة الى عبد الجبار الجلبي وزير الزراعة ، مدة غياب وزير الصحة عبد الرحمن جودة عن العراق. وكان الوزيران قد انتهزا فرصة حلول عيد الاضحى فسافرا الى الخارج للاستجمام والراحة . اما بقية الوزراء فقد سافروا الى خارج بغداد بمناسبة العيد .

٣ ـ هاجمت عشيرة العبيد عشيرة العزّة ليلة ٢٩/٣٠ آب ١٩٥٢م عن عداء وتصميم سابقين ، حول نزاع على الاراضي الزراعية ، فقتل من العزّة ستة عشر شخصا ، وقتل من العبيد اثنا عشر رجلا ، ولم تحضر قوات الامن الا بعد فوات الوقت المناسب ، اذ كان متصرف لواء ديالي ـ حيث وقع الحادث ـ خارج اللواء في فسحة عيد النحر .

٤ ـ صدرت الارادة الملكية في الثامن من ايلول سنة ١٩٥٢م ، باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى جمال بابان وزير العدلية ، مدة غياب محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية عن العراق . وكان الجمالي قد سافر الى القاهرة لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية ، وعاد الى بغداد في ٢٤ من هذا الشهر . وفي ٤ تشرين الاول ١٩٥٢م سافر الجمالي الى الولايات المتحدة الامريكية على رأس الوفد العراقي الى اجتماعات هيأة الامم المتحدة ، فاسند منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى جمال بابان وزير العدلية .

٥ ـ توثيقا لاواصر الصداقة وروابط الود والصداقة ، وبالنظر لما ابدته الحكومتان : العراقية والتركية من الرغبة في رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بينهما ، فقد قررت الحكومة العراقية بتاريخ ٩ آب ١٩٥٢م رفع المفوضية الملكية العراقية في انقره الى سفارة » اهـ .

بغداد ٢٨ آب ١٩٥٢م　　　　　　وكيل مدير الدعاية العام

٦ ـ سافر ابراهيم الشابندر وزير المالية الى لبنان في ٥ تشرين الاول ١٩٥٢ م للراحة ، فناب منابه وزير الدفاع حسام الدين جمعة .

٧ ـ صدر بيان رسمي في ٦ تشرين الاول سنة ١٩٥٢م ، يتضمن رفع درجة المفوضية الملكية العراقية في دلهي الجديدة الى سفارة .

٨ ـ وصل الى بغداد في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م ، الدكتور احمد سوبار جو وزير خارجية اندونوسيا السابق ، في زيارة الى الاقطار العربية والاسلامية، وللاتصال بولاة الامور فيها للتحدث اليهم عن تأليف كتلة تضم الدول العربية والآسيوية . وبعد ان قابل رئيس الوزراء ، ووكيل وزير الخارجية ، ورؤساء الاحزاب السياسية ، والكتل المختلفة ، سافر الى لبنان .

٩ ـ وصلت الى بغداد في اليوم الرابع من هذا الشهر ، بعثة بلجيكية للدخول

في محادثات مع الهيآت التجارية ، والاقتصادية ، وبعد ان المت بحاجاتها ، سافرت الى دمشق .

١٠ ـ اتخذت الوزارة الخطوات الاولى لربط مراكز بيع البانزين الاهلية ومشتقاته بمجلس ادارة مصلحة مصافي النفط . وكانت شركات النفط في العراق قد اشترت ذمم بعض المتنفذين ، فانشات لهم هذه المراكز التي كانت تدر ارباحا طائلة .

١١ ـ افتتح الملك خطا جديدا لانابيب نفط كركوك « قطر ثلاثين عقدة » في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٥٢م ، وقد شهد حفلة الافتتاح في كركوك الوصي، ورئيس الوزراء ، والوزراء ولفيف من الاعيان والنواب والاهلين .

١٢ ـ شعرت الوزارة بقلة المخزون من الحنطة ، وبوجود مضاربات في اسعارها لقلة المعروض منها ، فابتاعت عشرين الف طن من الخارج على سبيل الاحتياط بعد ان ارسلت مدير الزراعة العام الى كندا لهذا الغرض ، فكان عملا سديدا .

١٣ ـ اصدرت « لجنة التموين العليا » التي يراسها عادة رئيس الوزراء، امرا بمنع تصدير المخضرات الى الخارج لقلتها ، ووجوب ملاحظة الوضع الداخلي ، واستهلاك الشعب منها . كما اصدرت قرارا بالغاء اجازة وجبة السيارات الاميركية المقترح جلبها من حصة العراق ، بالنظر لعدم وجود حاجة ماسة اليها ، وللحفاظ على الثروة الوطنية .

١٤ ـ تألف وفد من الدكاترة : عبد الحميد الطوخي ، وهاشم الوتري، ومحمد حسن سلمان ، للسفر الى لندن ، وهولندا ، والمانيا ، لاختيار اربعين طبيبا في مختلف فروع الطب ، لتوزيعهم على المؤسسات الصحية في البلاد المفتقرة الى الاختصاصيين.

١٥ ـ منحت الوزارة موظفي الدولة ومستخدميها وسائر المتقاعدين فيها سلفة نصف راتب انقلبت الى منحة لمساعدتهم في امورهم المعاشية .

بين الهند والعراق

بالنظر للروابط التاريخية التي يرتبط بها العراق مع الهند ، ولغرض توثيق عرى الصداقة والتعاون بين الدولتين ، ضمن مبادىء ميثاق الامم المتحدة ، فقد عقدت بين الطرفين المعاهدة الآتي نصها . وقد ابرمها مجلس النواب في ٢٣ شباط سنة ١٩٥٣م .

ان صاحب الفخامة رئيس جمهورية الهند ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، اعترافا منهما بالروابط القديمة القائمة بين البلدين منذ عصور خلت ، وبحاجتهما المتبادلة للتعاون لتقوية وتنمية هذه الروابط ، مدفوعين بالرغبة المتبادلة لاقامة سلم بين البلدين يعود على شعبيهما بالنفع المشترك ، ولتقدم بلديهما ، يرغبان في الدخول في معاهدة صداقة بينهما ، ولهذه الغاية عينا ممثليهما المفوضين التاليين :

فخامة رئيس جمهورية الهند : معالي المستر خوب جاندا المندوب فوق العادة والوزير المفوض في العراق .

صاحب الجلالة ملك العراق : معالي السيد جمال بابان وكيل وزير الخارجية.

بعد ان اطلع كل منهما الآخر على وثائق تفويضه فوجداها صحيحة ، وحسب الاصول اتفقا على ما يلي :

المادة : ١ ـ يسود سلم وصداقة دائمان بين حكومتي الهند والعراق ، وتعمل الحكومتان المذكورتان على تنمية وتقوية السلم والصداقة بين شعبيهما .

المادة : ٢ ـ يوافق الطرفان الساميان المتعاقدان على تعيين ممثلين دبلوماسيين في عاصمتي البلدين ، وممثلين قنصليين على قدر الحاجة في الاماكن التي يتفق عليها. يمنح كل طرف لممثلي الطرف الآخر الامتيازات والصيانات المقررة وفقا للقانون الدولي .

المادة : ٣ ـ يوافق الطرفان الساميان المتعاقدان على تقوية وتنمية الروابط الثقافية بين بلديهما ، ويساعد كل منهما الآخر ، كلما امكن ، في حقل التقدم الصناعي والزراعي .

المادة : ٤ ـ مع مراعاة القوانين والانظمة النافذة ، يتمتع رعايا كل من الطرفين الساميين المتعاقدين ، على اساس المقابلة بالمثل ، بحق الاقامة والسكن والذهاب والاياب وبحرية التنقل في داخل اقليم الطرف الآخر .

المادة : ٥ ـ يوافقالطرفان الساميان المتعاقدان على تنظيم علاقاتهما التجارية، وكذلك علاقاتهما الخاصة بالكمارك والملاحة والطيران والشؤون الثقافية واسترداد المجرمين والامور الاخرى التي تهم البلدين ، بمقتضى الاتفاقات الخاصة التي تكون نافذة المفعول ، والتي تعقد فيما بعد بين الطرفين .

المادة : ٦ ـ تحل الخلافات الناشئة عن تفسير او تطبيق هذه المعاهدة بالتفاوض بالطرق الدبلوماسية الاعتيادية . واذا لم يتوصل الى حل في خلال مدة معقولة ، فتعرض القضية على التحكيم بالطريقة التي يتفق عليها الطرفان معا .

المادة : ٧ ـ تبرم هذه المعاهدة وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل وثائق ابرامها في بغداد ، الذي يتم باسرع ما يمكن . وتصديقا لذلك ، وقع الممثلانالمفوضان المذكوران على هذه المعاهدة باللغات العربية والانكليزية والهندية ، وان هذه النصوص الثلاثة جميعا معتبرة على حد سواء ، الا في حالة الشك ، فان النص الانكليزي هو المعوّل عليه .

كتب بنسختين في بغداد في اليوم الواحد والعشرين من شهر صفر سنة الف

وثلثمائة واثنتين وسبعين الهجرية ، الموافق لليوم العاشر من شهر تشرين الثاني سنة ألف وتسعمائة واثنين وخمسين الميلادية .

خوب جاند	جمال بابان
عن فخامة رئيس جمهورية الهند	عن صاحب الجلالة ملك العراق

صافرة الانذار في بغداد

« هزّت نكبة فلسطين كيان الامة العربية ، وهزت نفوس ابنائها وعقائدهم، على اختلافها هزا عنيفا ، فكان على ملوك العرب ورؤساء الجمهورية في بلادهم، والمسؤولين عن الحكم فيها ، ان يعيروا هذه الحالة النفسية اعظم الاهتمام ، فيتلافوا ما فات ، ويعملوا على النهوض بالشعب في الداخل ، وعلى انتهاج سياسة عربية تهدف الى توحيد اجزاء الوطن العربي ، وتعتبر قضية الحرية والاستقلال من جميع هذه الاجزاء قضية واحدة ، وتعبىء جميع القوى لمجابهة الاخطار ، والتحرر من الاستعمار حتى يتم تحرير فلسطين لتندمج في وطن حر مستقل موحد » (١) .

ولكن الحكومات العربية سارت في واد، وسارت شعوبها في واد آخر، فتسلسلت الحوادث المؤسفة ، وهوت العروش الشامخة ، وكثرت الاغتيالاتالسياسية المنوعة.

ففي يوم ٣٠ آذار ١٩٤٩م ، قام الزعيم حسني الزعيم بانقلابه العسكري الاول في دمشق ، فطوّح بالسيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية ، وأجلاه عن البلاد .

وفي يوم ١٤ آب من السنة نفسها ، تزعم اللواء سامي الحناوي الانقلاب السوري العسكري الثاني ، وهو الانقلاب الذي ادى الى اعدام حسني الزعيم ، واعدام رئيس وزرائه محسن البرازي ، بعد محاكمة صورية سريعة لم تستغرق الا بضع دقائق .

وفي يوم ١٩ كانون الاول ١٩٤٩م ، كان الانقلاب العسكري الثالث ، الذي قام به العقيد اديب الشيشكلي ، وادى الى اخراج اللواء الحناوي من سورية ، واغتياله في بيروت .

وفي يوم ١٦ تموز ١٩٥١م ، قتل السيد رياض الصلح رئيس وزراء لبنان اثناء الزيارة التي أداها الى الملك عبدالله ملك المملكة الاردنية الهاشمية في عمان .

وفي يوم ٢٠ تموز أيضا ، قتل الملك عبدالله اثناء دخوله المسجد الاقصى لاداء فريضة الجمعة ، اي بعد اربعة ايام من مقتل ضيفه رياض الصلح .

وفي يوم ٢٣ تموز ١٩٥٢م ، كان الانقلاب العسكري في مصر ، الذي عصف بعرش الملك فاروق ، واجلاه عن ارض الكنانة ، ثم اعلان مصر جمهورية .

---

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٦٢٨ الصادر بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٥٢ م .

وفي يوم ١٨ ايلول من هذه السنة كان الانقلاب اللبناني الذي اطاح بحكم الشيخ بشارة الخوري ، واضطره الى التنحي عن رئاسة الجمهورية اللبنانية .

« وتلفتت الاحزاب ـ السياسية في العراق ـ في هذا الركام الهائل من الاسواء، فوجدت ان المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقها في هذا الظرف الدقيق ، وفي هذه المرحلة الحاسمة ، تحتم عليها ، وهي تعمل في صفوف الشعب » (١) ان تتقدم بمذكرات الى المقام الاعلى توضح فيها ما يجول في خواطر الشعب ، وما يتحدث به الناس من « وجوب وضع حد لاوجه السوء والتردي في احوال البلاد العامة، وتحقيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية ، وتعديل القانون الاساسي بما يضمن في نصوصه سيادة الشعب ضمانا تاما ، ويوقف كل سلطة من سلطات الدولة عند الحد الذي يجب ان تقف عنده ، وانهاء النصوص التي تخول الملك اقالة الوزارة ، وتجعل قرارات مجلس الوزراء متوقفة على موافقته عليها ، والاخذ بالانتخاب المباشر ، واجراء انتخابات حرة لمجلس يمثل الشعب ، وتنبثق عنه حكومة وطنية ترتضيها اكثرية الشعب ، وكذلك اطلاق الحريات السياسية ، بما فيها حرية تاليف النقابات العمالية ، وازالة القوانين الرجعية ، ووضع تشريع يضمن استقلال القضاء ، وتاليف مجلس دولة لحماية حقوق المواطنين ، واعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين ، وتطهير جهاز الدولة من المرتشين والعناصر الفاسدة ، والضرب على ايدي المستغلين والمحتكرين ، والغاء الاقطاع وتوزيع الاراضي المستملكة والاراضي الاميرية على الفلاحين ... الخ » (٢) فكانت مذكراتها كما ياتي :

١ ـ مذكرة حزب الاستقلال :

حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم

ان حزبنا يتشرف بأن يتقدم الى سموكم الملكي ، بمناسبة عودتكم من سفرتكم الى الخارج ، التي امتدت قرابة اربعة اشهر ، استجدت فيها احداث عالمية على جانب عظيم من الخطورة في الاقطار العربية المجاورة ، والبلدان العربية ، بحيث اصبح كل فرد في العراق يشعر بمرارة واسف على انه خلق فوق هذه التربة ، وخضع الحكم القائم فيها على الاستغلال ، ويتحكم فيه الطغيان السياسي والاقطاعي ، ويعم ارجاءه الجهل والفقر والمرض ، وفقدت فيه العدالة قيمها المعروفة في البلاد المتحضرة واصبح العمل من اجل الاصلاح واجبا محتوما على كل مواطن في هذه البلاد التي تدهورت مكانتها الدولية تدهورا مستمرا بحيث يبدو انها تسير الى هوة لا قرار لها من الانحطاط والتردي .

وليست الغاية من تقديم هذه المذكرة الى سموكم هي مجرد الشكوى من

---

(١) العدد ١٧٢٦ من جريدة « لواء الاستقلال » الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

(٢) جريدة « الاهالي » العدد (٥٨٥) الصادر بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

الاوضاع السيئة القائمة في العراق واستنكارها فقط ، فطالما سمعنا ان سموكم يبدي شكواه ايضا في مختلف المناسبات . لذلك فاننا نتقدم بمطالب معينة نامل ان يساعد تحقيقها الى حد كبير على انقاذ البلاد من الوضع الخطير الذي وصلت اليه .

ونحن عندما نخاطبكم بصورة مباشرة في هذا الشان ، لم يغب عن بالنا ان القانون الاساسي العراقي ـ على ما فيه من مآخذ ـ قد اعتبر رئيس الدولة او من يقوم مقامه غير مسؤول ، وانه حمل الوزارات جميع مسؤوليات الحكم في الدولة ، وانه فرق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ولكن عدم التقيد بالقانون المشار اليه من ناحية حقوق الملك وواجباته في الحدود المعينة لها ، كان سببا مهما لخرق سائر مواده من قبل السلطة التنفيذية ، وجعله معطلا من حيث الواقع .

لذلك فاننا اذ نوجه هذه المذكرة الى مقامكم السامي ، لا نود ان يفهم اننا نطالب بأن يتدخل سموكم في شؤون الدولة خلافا للدستور ، وانما الذي نبتغيه هو وضع حد لهذه المداخلات ، وذلك لصيانة الدستور ، وازالة آثار تلك المداخلات .

ولا يخفى على سموكم ان القانون الاساسي العراقي قد جعل الحكم في البلاد شوريا . برلمانيا مقيدا بارادة الشعب ، ومفهوم هذا كله ان الملك يسود ولا يحكم ، وان السلطة بيد الامة تمارسها عن طريق ممثليها ونوابها الذين تنتخبهم بحرية ، وعلى الطريقة المالوفة والمتعارفة في الدول البرلمانية ، وان يكون جهاز الحكم خاضعا للرقابة البرلمانية بحيث يخلو من شوائب الجور والاستغلال والانتفاع الذاتي .

غير ان الامور جرت مع الاسف الشديد على خلاف ذلك . فقد تأسس حكم برلماني صوري كان العبث بانتخاب نوابه علنا ، والتحيز في اختيار اعضائه واضحا . واختير الوزراء من طبقة معينة محدودة ، معروفة الميول والاتجاهات المضادة لمصالح الشعب ، وابقيت القوانين البالية على الوضع الذي كانت عليه زمن الحكم العثماني ، والاحتلال البريطاني ، بل زيدت عليها نصوص اضعفت من الحريات الشعبية وقيدتها ، واصبحت جرائم تزوير الانتخابات اعمالا مشروعة لا يتردد الموظفون ولا الوزراء انفسهم عن ارتكابها ، وفقد العدل بين الناس حتى اصبح الفرد موضعا للمساومة العلنية في ساحات القضاء . والقانون الاساسي الذي وضعت مسودته سلطات الاحتلال ، واقره المجلس التاسيسي ، بقي على حاله لا بل اجريت عليه تعديلات مختلفة ضيقت من حقوق الشعب ، وزادت من حقوق الملك والسلطة التنفيذية ، خلافا لنص القانون نفسه . فاكتسب الوزراء ، ومن طبقتهم من الموظفين، صيانات اطلقت ايديهم في التصرف بشؤون الشعب اطلاقا تاما من جراء ضعف الرقابة البرلمانية عليهم ، وانصرف اغلب من وصل الى المناصب الوزارية الى احتجاز الاموال، وامتلاك المتلكات ، واشتغل اكثرهم وهم في مناصب المسؤولية بالتجارة والزراعة والشركات ، وتفشت الرشوة ، واصبح قبول الهدايا من اصحاب المصالح شيئا طبيعيا ومالوفا من المسؤولين .

وبينما يرى الشعب جيراننا واشقاءنا من الشعوب العربية والاسلامية تقفز الى

الامام خطوات واسعة في سبيل التقدم العلمي والزراعي والصناعي ، ويرتفع مستوى معيشة الفرد فيها ارتفاعا ملحوظا ، نرى بلادنا تزداد تاخرا وفقرا ، فيتضخم جيش الجياع والعراة يوما بعد يوم ، وتفتك الامراض والاوبئة بسكانها فتكا ذريعا ، وتزداد ثروات الاثرياء عن طريق الكسب الحرام واستغلال النفوذ ، بحيث لم يجد الضعيف ملجأ يحميه من الظلم ويقيه من العدوان ، ولم يبد يا صاحب السمو من الطبقة التي استأثرت بالحكم اية بادرة تشير الى وجود اية رغبة لها في تبديل الوضع ، وتحسين احوال الشعب .

وازالة هذه الاسواء يا صاحب السمو لا تتاتى في نظرنا الا بالمبادرة الى اجراء الاصلاحات الاساسية التالية :

١ ـ تعديل القانون الاساسي تعديلا جوهريا ، تثبت فيه حقوق الشعب تثبيتا صريحا وواضحا ، بحيث يمتنع على الملك ، بصفته الرئيس الاعلى للدولة غير المسؤول عن الحكم ، المداخلة بشؤون الحكم ، وتثبيت قاعدة « الملك يسود ولا يحكم » والغاء حق الاقالة ، والغاء مبدأ تعيين اعضاء مجلس الاعيان ، والنص فيه صراحة على ضمانات حرية الانتخابات .

٢ ـ تعديل قوانين الانتخابات ، وادارة البلديات والالوية ، وجعلها على درجة واحدة ، ووضع ضمانات لحسن تطبيق هذه القوانين ، برفع الحصانة المفروضة للموظفين القائمين بتطبيقها .

٣ ـ تطهير جهاز الدولة ، واستصدار قانون « من اين لك هذا » على أن يكون اثره رجعيا .

٤ ـ اطلاق الحريات الدستورية ، بما فيها التنظيم الحزبي والنقابي ، وتاسيس مجلس دولة ليكون حارسا لحقوق المواطنين من عدوان السلطة التنفيذية.

٥ ـ تحديد الملكية الزراعية ، وتوزيع الاراضي على المزارعين الحقيقيين ، وفرض الضرائب التصاعدية على الدخل الزراعي ، الى ان يتم التوزيع .

٦ ـ الغاء نظام دعاوى العشائر ، والغاء المشيخة ، وتجريد العشائر من السلاح .

٧ ـ رفع مستوى المعيشة بمكافحة الغلاء ، وتشريع الضمان الاجتماعي .

٨ ـ اعادة النظر في مجلس الاعمار .

٩ ـ استقلال القضاء .

١٠ ـ تقوية الجيش وتسليحه ، وتاسيس معامل السلاح .

١١ ـ العمل على التخلص من معاهدة ١٩٣٠م الجائرة ، التي قيدت استقلال العراق وسيادته الوطنية ، وجلاء كل قوة اجنبية عن البلاد ، ورفض كل نوع من انواع الدفاع المشترك .

هذه يا صاحب السمو اهم الوسائل والسبل التي نراها كفيلة باصلاح الوضع الداخلي ، الذي تردى ترديا مستمرا ، وبدون ان تظهر رغبة حقيقية من المعنيين بأمور الدولة بالاهتمام باوجه الاصلاح هذه ، نرى ان مصير البلاد ينذر بأوخم العواقب واسوا النتائج .

سدد الله خطى الجميع الى ما فيه مصلحة البلاد والهمهم سبيل الخير والصواب (١) .

٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ محمد مهدي كبه ــ رئيس حزب الاستقلال

٢ ــ مذكرة الجبهة الشعبية :

يا صاحب السمو !

ان هذه المذكرة التي تتقدم بها الجبهة الشعبية المتحدة الى مقامكم السامي . لا تعني الشكوى ، وانما هي مذكرة تتضمن رايها في اوضاع البلاد الراهنة ، ومطالبها في اصلاح ما فسد من تلك الاوضاع . وهي مطالب نرجو مخلصين ان تساهموا بتحقيقها لتساعدوا البلاد على الخروج من مازقها الذي وقعت فيه .

نحن لا ننسى دعوة سموكم لفريق من المعنيين بالشؤون العامة . منذ اكثر من سنة ، حيث كاشفتموهم بتردي الاحوال ، وتحدثتم عن نفسية الشعب ، وما يطغى عليها من قلق وتذمر ، ومن شكوى عامة ، كما اظهرتم رغبة في المداولة بأسباب هذا السخط والتذمر ، والبحث في الوسائل التي تعيد الى الشعب ثقته ورضاه . وبناء على ذلك ادلى فريق من هؤلاء المدعوين امام سموكم بارائهم في اصلاح الاداة الحكومية. ومعالجة ما تعانيه من انحراف والتواء في مختلف نواحيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وها قد مضى على تلك الاجتماعات والمباحثات مدة غير قليلة . والامور تسير من سيء الى اسوا ، وسياسة الدولة في الخارج والداخل لا تبعث على الاطمئنان ، حتى اصبح الشعب فريسة اليأس اكثر من ذي قبل .

ومن المؤلم ان تسير الركبان بأنباء هذه المساوىء على شكلها الذي لا يتفق وكرامة البلاد ، حتى رأينا صحافة العالم ومطبوعاته تتحدث عنها باسهاب ، ورغم ذلك نرى الكثيرين من المسؤولين عن تلك الاوضاع ، غير مبالين بما يقال عنا في هذا الشان ، ولا متأثرين من ذلك .

ان الجبهة الشعبية المتحدة حينما توجه الى مقامكم السامي هذه المذكرة راسا، وحينما لا تشرك بذلك مرجعا آخر في الدولة ، تعلم جيدا ان قانوننا الاساسي ــ على

(١) جريدة لواء الاستقلال العدد ١٧١١ بتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٢ م .

علاته ــ قد جعل رئيس الدولة ، او من ينوب عنه ، غير مسؤول ، وان الوزارات هي التي تضطلع بجميع مسؤوليات الحكم ، كما ان القانون المشار اليه قد اقر قاعدة الفصل بين السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية ، بيد ان الاخلال بقواعد القانون الاساسي ، خصوصا من ناحية حقوق الشعب وواجباته من جهة ، وحقوق الملك وواجباته من جهة اخرى ، كان باعثا خطيرا على خرق سائر احكام هذا القانون ، حتى اصبح بحكم دستور معطل غير معمول به في الحقيقة .

وقد ترتب فيما ترتب على ذلك ضياع المسؤولية في الدولة . فالوزارات في كثير من الاحيان تتنصل من تبعات اعمالها زاعمة ان المقام الاعلى لا ينثني عن التدخل والتوجيه في الامور كبيرها وصغيرها ، مدعية انها لم تعد تملك حق البت فيها قبل الرجوع الى المقام الاعلى .

اما السلطة التشريعية فقد فقدت فعلا سلطتها في الاشراف على شؤون الدولة، وقدرتها على القيام بواجباتها في محاسبة المسؤولين ، واصبحت تابعة للسلطة التنفيذية ، تأتمر بأوامرها ، وتنتهي بنواهيها في جميع الاحوال .

وما من شك ان اهم اسباب عجز الهيئة التشريعية في اداء واجباتها ، هو ما درجت عليه الحكومات العراقية من المداخلة في الانتخابات النيابية وتزييفها، مستعينة على ذلك بشذوذ ظاهر في قانون الانتخابات المعمول به في العراق عن جميع قوانين العالم الانتخابية ، التي اقرت طريقة الانتخاب المباشر . ولم تكتف السلطة التنفيذية بأحكام هذا القانون حتى اضافت اليه قيودا شديدة ، بعد تشريع التعديل الاخير . الذي تمت بموجبه السيطرة الفعلية على الهيئات التفتيشية ، كما اعتبر الطعن في نتائج الانتخابات وجرحها ، جريمة يعاقب عليها ، ولو اشتملت على الفساد والتزوير وانتهاك القانون .

لذلك لا يسعنا تجاهل الحقيقة الواقعة ، التي جعلت من رئيس الدولة مرجعا مسؤولا عن هذا الوضع الراهن ، وفي الوقت الذي تجتاز فيه البلاد ادق المراحل في حياتها العامة ، وكان خليقا بسموكم الاقامة بين ظهراني الشعب لتقليب وجوه الراي مع مختلف المنظمات السياسية ، للخروج بالبلاد من مآزقها الحالية ؛ يرى الشعب سموكم تقضون شطرا كبيرا من السنة خارج البلاد .

ومما لا ريب فيه ايضا ان هذه الاوضاع ، التي يتبرم بها الشعب، بدات تتجلى بصورة واضحة بعد حوادث ١ مايس سنة ١٩٤١م ، حيث تم على اثرها اخضاع البلاد السيطرة الاستعمارية البريطانية من جديد ، وعادت السياسة العليا في هذه البلاد مسيّرة لا مخيّرة ، رامية الى تنظيم علاقاتنا بالدولة البريطانية على اساس معاهدة سنة ١٩٣٠م، او ما ماثلها من المعاهدات التي لا يتكافأ فيها الطرفان المتعاقدان بوجه من الوجوه ، متجهة الى السير على طريقة تتنافى مع مصالح البلاد ، لزجها في تكتلات دولية لا مصلحة لنا في الانضمام الى احداها . هذا على حين ان تلك المعاهدة تعتبر ملغاة ، بعد توقيع العراق على ميثاق هيأة الامم المتحدة ، وبعد اجماع العراقيين

على التخلص من اعبائها الثقيلة . وقد رافق هذا الدور ارهاب وضغط على الحريات العامة ، وفيه عانى الشعب ما عاناه من تدهور في مستوى المعيشة ، بل في مستوى حياته في سائر نواحيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وترك الحبل على الغارب لفئة من رجال الحكم المؤيدين لهذه الاوضاع القائمة ، فامعنوا في استغلال سلطات الحكم وانتهاك حرمة القانون ، على وجه اخل بهيبة الدولة ، وزعزع الثقة في النفوس فاتسعت الشقة بين الهيئة الحاكمة والشعب المحكوم ، ولا شك في ان الاطمئنان الى استقامة الحكم وامانة الحاكمين ونزاهتهم ، هو حجر الزاوية في الاستقرار، واستتباب الامن والنظام .

وقد اصبح لنا في الانتفاضات الاخيرة ، وفي الاحداث الخطيرة التي حدثت في مختلف اقطار هذا الشرق القريب ، وخصوصا في مصر ولبنان ، عبرة بالغة لا مناص لنا من الاتعاظ بها ، لان الاسباب المتشابهة تؤدي الى نتائج متشابهة . واننا لنخشى فيما اذا بقيت هذه الاوضاع على ما هي عليه الآن من الفساد ، ان تعصف بالبلاد عواصف تهدد كيانها ، الذي قام على دعائم التضحية ومفاداة الشعب العراقي ، الذي اشترط في البيعة ان يكون نظام الحكم في الدولة نظاما ، ديمقراطيا وشكله نيابيا .

وقد اصبح من الواضح يا صاحب السمو ان الشعب لا يعنيه قط تبديل اشخاص بأشخاص في هذه الهيئات التنفيذية او التشريعية ، وانما يعنيه تبديل جوهري يستأصل الفساد في الوضع القائم من اساسه ، لان احتمال الشعب مهما طال لا بد منته الى حد .

هذا هو راي الجبهة الشعبية المتحدة في الاوضاع الراهنة ، وفي وسائل اصلاحها ، نعتقد ان الوقت قد حان جدا لتحقيقها ، وبذلك فقط ستستقر البلاد وتنظيم شؤونها العامة . وختاما نتقدم الى سموكم بفائق الاحترام (١) .

طه الهاشمي : رئيس الجبهة الشعبية المتحدة

٨ صفر ١٣٧٢ هجري ــ ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢ ميلادي

٣ ــ مذكرة الحزب الوطني الديمقراطي :

يا صاحب السمو :

ليست الغاية من تقديم هذه المذكرة الى سموكم هي مجرد الشكوى من الاوضاع السيئة القائمة في العراق واستنكارها ، اذ طالما سمعنا ان سموكم يبدي شكواه منها ايضا في مختلف المناسبات . لذلك فاننا نتقدم بمطالب نامل ان يساعد تحقيقها ، الى حد كبير ، على انقاذ البلاد من الوضع الخطير الذي وصلت اليه . ونحن عندما نخاطبكم بصورة مباشرة في هذا الشان ، لم يغب عن بالنا ان القانون الاساسي

---

(١) جريدة الجبهة الشعبية العدد ٣٧٩ بتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٢ م .

العراقي ـ على ما فيه من مآخذ ـ قد اعتبر رئيس الدولة او من يقوم مقامه غير مسؤول ، وانه حمّل الوزارة جميع مسؤوليات الحكم في الدولة ، وانه فرّق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ولكن عدم التقيد بالقانون المشار اليه في ناحية حقوق الملك وواجباته في الحدود المعينة لها ، كان سببا مهما لخرق سائر مواده من قبل السلطة التنفيذية ، وجعله معطلا من حيث الواقع . ولذلك فاننا لا يسعنا ـ والحالة هذه ـ ان نتجاهل واقع الحال الذي جعل من سموكم مسؤولا عن هذا الوضع الشاذ .

ونستطيع ان نؤكد ان التردي في الحالة بدا ياخذ شكلا واضحا منذ ان تم اخضاع البلاد للسلطات الانكليزية عقب حركة ١٩٤١م ، اذ رافق الاحتلال البريطاني الثاني دور ارهابي ، ركز فيه النفوذ البريطاني ، والحكم العرفي ، والادارة البوليسية ، وظهرت فيه الروح الانتقامية باجلى مظاهرها ، سواء في الاعتقالات الادارية ، او المحاكمات التي جرت على يد السلطات العسكرية العراقية .

وقد تحمل الشعب العراقي طيلة مدة الحرب ما عانته البلاد من عبث الادارة العسكرية البريطانية ، وتدخلاتها السافرة بشؤونها ، وتوجيهها جميع مواردها وانتاجها الى مصلحة المجهود الحربي البريطاني ، كما عانى من نتائج التضخم النقدي ما لم يعانه بلد آخر . فكانت اكثرية الشعب لا تسد رمقها بسبب الغلاء الفاحش ، بينما ترك الحبل على الغارب لفئة من الاستغلاليين والاحتكاريين ، ورجال الحكم المستسلمين والموالين للسلطات البريطانية ، والمدافعين عن ذلك الوضع السيء ، لتثري ثراء فاحشا على حساب تجويع الاكثرية الساحقة من الشعب . عانى الشعب كل هذه المصائب ، وضحى بحرياته العامة والخاصة ، وتحمل الجوع والاذى ، وصبر على مضض بأمل ان يحيا في عام ما بعد الحرب حياة سعيدة تستعيد فيها البلاد استقلالها ، وتضمن حرية افرادها ، ويوفر لها قوتها ، وتختار الاكثرية فيها الطريقة التي توافقها في الحكم ، والهيئة التي تدير شؤونها ادارة وطنية ديمقراطية منبثقة عن مجالس نيابية منتخبة بمحض ارادتها . ولكن الذي يؤسف له ، ان الوضع استمر على ما كان عليه ، بعد انتهاء الحرب ، بالرغم من ازدياد الوعي الشعبي ، بل اخذت تنمو بذور الفساد بمقياس واسع ، فكوفحت الاحزاب الناشئة وصحافتها اشد المكافحة ، واتخذ من القضاء وسيلة لمحاربتها ومحاربة صحافتها ، وفقد القضاء استقلاله وصياناته بنتيجة مداخلات السلطة التنفيذية المستمرة في اعماله ، واخذ اسلوب الحكم يتحول الى نظام بوليسي اكثر فاكثر ، لهدر الحريات العامة والخاصة ، وخلق جو ارهابي ارادت به الفئة الحاكمة القضاء على كل معارضة شعبية ، وسارت الفئة الحاكمة على نفس الاسلوب القديم في الانتخابات العامة ، بالرغم من انها تظاهرت بالاصلاح في هذا الشان ، بسن قانون جديد للانتخابات ، وقد شهدت انتخابات١٩٤٧ و ١٩٤٨م مداخلات سافرة من غير ما تحفظ . فقد حدث ان استدعي المتصرفون الى العاصمة لمقابلة رئيس الديوان الملكي والمسؤولين من الوزراء ، وعادوا الى اماكنهم بعد ان زودوا بتعليمات مشددة لتعيين النواب . وقد نفذت تلك التعليمات فكان من

الطبيعي ان تضيع مسؤولية الوزارات امام تلك المجالس المزيفة ، غير المنبثقة عن ارادة الامة ، فتركزت السلطة ــ من دون اي اعتبار لمبدأ فصل السلطات ــ بيد الحكومة التي راحت تطلق لنفسها العنان في القيام بما تريد القيام به من اعمال مخالفة للقانون الاساسي ، والقوانين والانظمة ، ومخلة بالاسلوب الديموقراطي كل الاخلال فأصبحت المجالس النيابية هي الخاضعة للسلطة التنفيذية ، واصبحت الوزارات تعلق بقاءها في الحكم على ارادة البلاط ومشيئته ، فاستسلمت له كل الاستسلام ، فأصبح والحالة هذه مرجعا حقيقيا في كل صغيرة وكبيرة ، حتى تعيين الموظفين واحالتهم على التقاعد ، وما اشبه ذلك من الامور التي يجب ان تكون بعيدة عن هذه المداخلات .

ونحن اذ نوجه هذه المذكرة الى سموكم لا نود ان ينفهم اننا نطالب بان يتدخل سموكم في شؤون الدولة خلافا للدستور ، وانما الذي نبتغيه هو وضع حد لهذه المداخلات ، وذلك لصيانة الدستور ، وازالة آثار تلك المداخلات .

ونعتقد بأن الاصلاح الذي نطالب به لتغيير الاوضاع السيئة القائمة ، التي بلغت حدا لا يطاق من الفساد ، يجب ان يبدأ بتعديل القانون الاساسي الحالي الذي جرى تعديله في ظروف شاذة ، يوم كانت البلاد من اقصاها الى اقصاها محتلة بالجيوش البريطانية ، وخاضعة للاحكام العرفية . والسجون والمعتقلات ملأى بالمواطنين لاسباب كيفية ــ وذلك على وجه يضمن في نصوصه سيادة الشعب ضمانا تاما . بحيث لا يدع اي مجال للانتقاص منها عن طريق التأويل او التفسير ، ويقف بكل سلطة من سلطات الدولة عند الحد الذي يجب ان تقف عنده . وفق مبادىء حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون ، كما جاء في البيعة التاريخية التي اقرها مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ١١ تموز ١٩٢١م واعلنها للناس . على ان يشمل التعديل المطلوب النص الذي كان قد ادخل على القانون الاساسي سنة ١٩٤٢م والذي قضى بمنح رئيس الدولة حقوقا اكثر من ذي قبل ، كحق اقالة الوزارة ، وجعل قرارات مجلس الوزراء مرهونة بموافقته عليها ، وما الى ذلك من امور منافية كل المنافاة للاسلوب الديمقراطي ، وان يتضمن التعديل منع رئيس الدولة ، وكل ذي سلطة عامة في الدولة ، منعا تاما من كل عمل مالي او اقتصادي يمكن ان يؤدي الى استغلال النفوذ .

وفي اعتقادنا ان التعديل المطلوب ، يجب ان يكون تمهيدا لاعادة الحياة النيابية على اسس سليمة ، وفي مقدمتها الاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر ، عن طريق تعديل قانون الانتخاب الحالي على هذا الاساس ، هذا القانون الذي ليس في الاقطار الديمقراطية ما يماثله من حيث رجعيته ، والذي اضيفت اليه في اواخر عهد وزارة السيد نوري السعيد الاخيرة ، قيود جديدة على حرية الناخبين ، مما يتطلب تبديله لتأمين حق المواطنين في الانتخاب المباشر ، واجراء الانتخابات المقبلة على اساس احصاء رسمي ، على ان يلغى منه كل قيد يعرقل وصول اي مواطن الى المجلس ــ مهما تكن حالته المالية والاجتماعية ــ وان تقوم باجراء الانتخابات ، بعد رفع تلك القيود من

هذا القانون ، وجعله ملائما للاسس الديمقراطيـــة ، وزارة يطمئن اليها الشعب كل الاطمئنان ، لتكون الوزارات التي تتولى الحكم بعد ذلك وزارات منبثقــة من مجلـس نيابي حقيقي ، يمثل ارادة الشعب اصدق تمثيل ، وبذلك يمكن ان تكون الــوزارات مسؤولة امامه فقط ، فتتولى السير بالبلاد نحو عهد جديد من الحكـم الديمقراطي الصحيح ، ليستعيـد الشعب طمأنينته المفقودة ، وتتوفـر له الثقة بأسلوب الحكم الذي ينشده .

وبعد فان الشعب يا صاحب السمو بحاجة الى ازالــة القوانين الرجعية التي حرمت عليه ممارسة حريتــه ، وجعلتــه يعيش في ظل نظـام بوليسي يحصي عليه حركاته وانفاسه ، ويأخذ ابناءه بالشبهات ، ويزج بهم في المعتقلات والسجون ، لمجرد رأي ابدوه ، وان البلاد بحاجة ماسة الى قوانين عامة تشمل جميــع ابناء الشعب ، فكما تكون الجرائم موحدة بين المدن والمناطق الريفية ، يجب ان يكون العقاب كذلك فيها واحدا ، كما ان البلاد بحاجة ماسة الى تشريع يضمن استقلال القضاء ، الذي اصبح في وضع لا يستطيع معه المحافظة على كيانه وحرمته واستقلاله ، والى مجلس دولة تعطى له جميع الصلاحيات كاملة غير منقوصة لحماية حقوق المواطنين من عبث السلطة الاجرائية ، وتصرفاتها الكيفيــة ، الى جانب اطـلاق الحريات السياسية ، ومنح العمال وغيرهم من اصحاب المهن حرية تأليف النقابـات ، بحيث لا تستطيــع السلطات الادارية والبوليسية عرقلة اعمال هذه النقابات ، والقضاء عليها ، بحجج واهية ، واعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين ، الذين هم في الواقــع ضحايا المجالس العرفية ، او المحاكمات غير الاصولية ، والغاء جميع النصوص التي تتنافى ومبادىء الحكم الديمقراطي ، حيثما وجدت في القوانين ، واستبعـاد فكرة تعـديل قـانون العقوبات الذي تلوّح به السلطات كسيف مصلط على كل حريــة من حريات الراي والعمل السياسي ، وتطهير جهاز الدولة من المرتشين والفاسدين ، والضرب على ايدي المستغلين والمحتكرين ، وذلك بتشريع خاص ، بحيث لا يفلت من العقـاب كل مجرم سابق او لاحق .

والشعب العراقي الذي ضاق ذرعـا بحالته الاقتصادية السيئــة ، من حيث تفشي الفقر والبطالة وقلة الاجور ، يريد اصلاحا جذريا لهذه الحالة بالغاء الاقطاع ، وازالة كل قانون او نظام من شأنه تثبيته ، وتحديد الملكيــة الزراعية بحـد أعلى ، وتوزيع الاراضي المستملكة ، والاراضي الاميرية على الزراع الحقيقيين ، وزيادة حصة الفلاح من الحاصل ، وتخفيف عبء الضريبة عن المكلفين ، غير القادرين على دفعها ، وفرض الضريبة التصاعدية على اصحاب الدخل الكبير ، زراعيا كان او غير زراعي ، وتقليص الضرائب غير المبـاشرة على المستهلكين ، وتحريـر الاقتصاد الوطنـي من الاستغلال والسيطرة الاجنبية ، وتأميم المشاريــع التي تتصل بالخدمات العامــة ، والقضاء على الاحتكار الاجنبي في العراق ، وتشجيع استثمار رأس المال الوطني في الصناعة الحديثة ، والمشاريع الاقتصاديــة ، ومنع استغلال النفـوذ الفـردي على حساب الصالح العام .

والشعب العراقي الذي يريد جلاء كل قوة اجنبية عن بلاده ، يريد التحرر من معاهدة ١٩٣٠م الجائرة ، التي قيدت استقلاله وسيادته الوطنية ، وهو كذلك يرفض كل نوع من انواع الدفاع المشترك ، لانه يرى في هذا المشروع الاستعماري الخطر كل الخطر على كيانه وسلامته .

والشعب العراقي الذي ينشد السلام ، يريد ان يعلن حياده تجاه التكتلات الدولية التي لا منفعة له في التورط فيها ، لان كل ارتباط للعراق بالدول الاستعمارية لا يعود عليه بغير الكوارث الجسيمة ، ويعرّض حياة ابنائه للهلاك ، ومرافقه للخراب والدمار .

ولنا الشرف يا صاحب السمو ان نكون قد عرضنا في هذه المذكرة خلاصة ما يشكو منه الشعب العراقي ، وعبرنا عما يرغب فيه من حلول لمشاكله ، وما يتوق الى تحقيقه من آمال ، وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول خالص احترامنا (١) .

بغداد ـ في ٨ صفر ١٣٧٢ هـ ـ ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢م

كامل الجادرجي : رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

٤ ـ مذكرة حزب الامة الاشتراكي :

اما رابع الاحزاب السياسية القائمة في البلاد وهو « حزب الامة الاشتراكي » الذي يراسه السيد صالح جبر فقد ارتأى ان يرفع مذكرته الى رئيس الوزراء ، بدلا من مقام الوصاية ، ـ لان ذلك ادعى الى المصلحة كما قال رئيسه ـ فكان نص مذكرته ما يلي :

فخامة رئيس الوزراء المحترم

بعد التحية :

لم يعد خافيا على احد ، كون البلاد بأوضاعها الراهنة ، وما يكتنفها من فساد ، وما يحف بها من مساوىء وفوضى ، وتسيب ، شمل الكثير من نواحيها ، باتت احوج ما تكون الى من يعالج ما فسد من امورها ، ويدفع عنها غوائل الفوضى وعواقبها السيئة .

ان الهوة التي انحدرت اليها البلاد ، وبخاصة خلال الفترة الاخيرة ، امست تهددها بشتى المحاذير والاخطار ، الامر الذي استفز الشعب ، واثار سخطه وتذمره واستياءه ، وحمله على المطالبة بالاصلاح الشامل السريع قبل ان يستشري الداء ويعز الدواء .

---

(١) جريدة « الاهالي » العدد ١٢١ بتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٢ م .

ومما ضاعف نقمة الشعب العراقي الكريم على اوضاعه القائمة ، وما بات يعانيه من جرائها من مصاعب ومتاعب ، انه انطلق يجأر بالشكوى تلو الشكوى ، ولا من سامع له من المسؤولين ، حتى اوشك اليأس ان يطفى على نفسه ، لاصطدامه باعراض المسؤولين عنه ، وتمسكهم بالاستخفاف به ، واصرارهم على تحدي شعوره، وامعانهم في تجاوز ارادته ، ومضيهم في العبث بحقوقه على نحو ما هو قائم الآن .

هذه هي حالة الشعب العراقي اليوم . وهي حالة جد خطيرة ، ولا يصح التغاضي عنها والاستخفاف بنتائجها ، وهذا هو الذي حمل المعنيين بالقضايا العامة على الاهتمام ، ودفعهم الى تحذير المسؤولين من العواقب ، وتنبيههم الى ما يحتمل ان تنتهي اليه هذه الحال ، ومنذ مدة ليست بالقصيرة والدعوة القائمة الى الاصلاح في ندوة البرلمان ، وعلى صفحات الصحف ، وفي المناسبات الحزبية ، والمجالس العامة ، والاندية ، ولم يمر على البلاد يوم طوال هذه الفترة الا وكان صوت الشعب عاليا ، يهيب بالمسؤولين ان يحكموا العقل ، ويرجحوا المصلحة العامة ، ويتدبروا الحال ، وينصرفوا الى معالجة الامور بحكمة وروية ، وتقدير بعيد لحقائق الامور ، ولكن المسؤولين لم يفقهوا لكل ما قيل معنى ، ولم يقيموا للشعب في حسابهم وزنا ، ولم يعيروا دعوته الى الاصلاح اهتماما . وظلت الحال كما كانت ، ويظهر من ماجريات الاحوال انها ستبقى الى ما شاء الله ان لم يتدارك المسؤولون الامر بالروية والحكمة.

لقد دعا الشعب الى الاصلاح ولا يزال يدعو ، لقد كان نصيب حزب الامة الاشتراكي من هذه الدعوة كبيرا . وكان من ابرز نواحي الاصلاح التي دعا اليها حزبنا، تعزيز النظام الديمقراطي في البلاد ، والاخذ بمقتضيات الدستور ، على اعتبار ان ذلك حجر الزاوية في كل اصلاح تنشده البلاد ، ويطالب به الشعب . ولم يترك حزبنا مناسبة الا واكد هذه الدعوة ، وحذر المسؤولين من عواقب التغاضي عنها . وطبيعي ان دعوة حزبنا الى وجوب تعزيز النظام الديمقراطي ، تعني اول ما تعني جعل الحكم من الشعب والى الشعب ، وذلك عن طريق احترام ارادته ، ومراعاة حقوقه المشروعة في انتخاب نوابه انتخابا حرا مباشرا .

وردت دعوة حزبنا الى ذلك في منهاجه ، حيث نص بصراحة على وجوب «تعزيز الحياة الديمقراطية عن طريق الاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر ، والمناطق الانتخابية الفردية ، وجعل الوزارة مسؤولة مباشرة امام مجلس النواب، وفقا لاحكام الدستور، ودعم الحياة الحزبية ، وضمان ممارسة النشاط الحزبي » واكد حزبنا هذه الدعوة في الخطاب الذي القاه رئيسه في المؤتمر السنوي العام للحزب يوم ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٥١م حيث قال :

« ان حزبنا يهدف الى تعزيز الحياة الديمقراطية ، ويسعى جاهدا لتعديل قانون الانتخاب على اساس مبدأ الانتخاب المباشر ، والمناطق الانتخابية الفردية ، لانتخاب مجالس تمثل الشعب تمثيلا صادقا ، تنبثق عنها حكومات تشعر بمسؤولياتها امام هذه المجالس ، وبذلك وحده يتسنى توطيد الحياة الدستورية ، وتمكين افراد

الشعب من ممارسة كافة حقوقهم ، والتمتع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور ، ونصت عليها القوانين .

ولقد تجلى تمسك حزبنا بهذه الدعوة في الاقتراح الذي قدمه نوابه ، بالاشتراك مع زملائهم الآخرين ، الى المجلس النيابي ، وطالبوا فيه بتعديل قانون الانتخاب على اساس الانتخاب المباشر ، ذلك الاقتراح الذي كان صدى لما يتردد على السنة المواطنين. والذي قوبل بتأييد شعبي ، أعرب عنه الشعب على اختلاف طبقاته وهيئاته ، اللهم الا من شذ عن ذلك وهم قليل .

ولم يقف حزبنا عند هذا الحد ، بل مضى يكرر دعوته هذه ، ويؤكد اهميتها ، ووجوب تحقيقها ، ويهيب بالمسؤولين ان يراعوا حق الشعب المشروع فيها ، وقد تمثل ذلك في جميع الخطب والبيانات التي صدرت من المسؤولين في الحزب في جميع المناسبات والاجتماعات الحزبية . ومثل ما كان اهتمامنا بالغا بضرورة تعزيز الحياة الديمقراطية على اساس الاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر ، كان موقفه كذلك من الحياة الحزبية باعتبارها جزءا متمما للنظام الديمقراطي الصحيح ، وقد ناشد المسؤولين اكثر من مرة بوجوب ادراك مسؤولياتهم نحو الحياة الحزبية ، وافساح المجال امام الاحزاب لاستكمال تشكيلاتها ليتاح لها بذلك مجال العمل والخدمة ضمن الحدود التي اقرها الدستور ، ولكن المسؤولين صموا آذانهم ، وابوا ان يدركوا مسؤولياتهم ولا تزال الحال كما كانت ، ولا تزال الدعوة الى اصلاحها قائمة .

ان حزب الامة الاشتراكي يرى ان النظام الديمقراطي السليم من شوائب الفساد، يرتكز في كيانه على الاسس المتينة ، والقواعد الرصينة ، التي تستمد قوتها من الشعب ، وهو لذلك يعتقد بل يؤمن ان ليس بالامكان اقامة نظام ديمقراطي بمفهومه الصحيح ، الا اذا قام على ارادة الشعب ، وارادة الشعب لا تضمن وتحقق الا عن طريق الانتخاب المباشر ، والا اذا روعيت اهمية الحياة الحزبية ، واتيح للاحزاب المجال لاداء رسالتها الوطنية . وغني عن البيان ان ضمان ارادة الشعب في الانتخاب المباشر، وتمكين الاحزاب من القيام بواجباتها في الخدمة ، يساعد حتما على قيام مجالس نيابية تنبثق عن صميم الشعب ، وتتحسس بآلامه وآماله . عن هذه المجالس تقوم حكومات تشعر بمسؤولياتها ، وتدرك واجباتها ، فلا يمكن أن تتقاعس عن الخدمة التي تقضي على عوامل الفساد ، وتحقق الاصلاح الذي تنشده البلاد ، وبعكسه فلا امل في اصلاح ، ولا رجاء في نظام ديمقراطي سليم .

وعلى هذا الاساس فقد راى المسؤولون في حزبنا ان لا بد لهم من الفات نظر الحكومة الحاضرة ، فور تسلمها المسؤولية ، الى ضرورة الاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر، وتعديل قانون انتخاب النواب الحالي الذي قضى على آخر امل للناس في حرمة الانتخابات . خاصة بعد التعديل الاخير الذي اصرت الوزارة السابقة على تشريعه ، غير ملتفتة الى المعارضة العامة الصاخبة التي جوبه بها هذا القانون من كافة الهيئات والمعنيين بالقضايا العامة ، وقد حذرنا الحكومة الحاضرة منذ ذلك الحين من مغبة عدم

تحقيق هذا المطلب الشعبي ، والعواقب الوخيمة التي ستنجم عنه ، وبالرغم من مرور مدة ليست بالقصيرة على ذلك ، نجد ان الحكومة القائمة لم تتخذ اي خطوة ايجابية لتحقيق هذه الغاية .

هذا وحيث ان البلاد مقبلة على مرحلة انتخابات نيابية جديدة ، وحيث ان هذه الانتخابات ستكون الخطوة الحاسمة التي يتوقف عليها مصير البلاد ومستقبلها ، فان حزبنا يرى وجوب تعديل قانون انتخاب النواب القائم على الاساس الذي طالب به في جميع الاوقات والمناسبات ، وهو مبدأ الانتخاب المباشر ، ثم الرجوع الى الشعب ليقول كلمته ، ويملي ارادته ، في ظل انتخابات مباشرة ، وبمناطق انتخابية فردية ، وبعكسه اذا ما تمسك المسؤولون بقانون الانتخاب الحالي الذي هو في الحقيقة اداة لتزييف الانتخابات وتزوير ارادة الامة ، فان حزب الامة الاشتراكي يعلن مقاطعته للانتخابات ، ويدعو الشعب الى مقاطعتها ايضا وهو في نفس الوقت يحمل المسؤولين النتائج السيئة والعواقب الوخيمة التي ستترتب على ذلك (١) .

صالح جبر
رئيس حزب الامة الاشتراكي

لقد أبدت الاحزاب العلنية والسرية ،وكذا المنظمات الوطنية العمالية ، وكافة التجمعات المعترف بها ، او التي كانت تمارس اعمالها بمعزل عن السلطة ، ابدت كلها مذكرات الاحزاب التي نشرنا نصوصها ، ولم يشذ عن هذا الاجماع الا « حزب الاتحاد الدستوري » اي حزب نوري السعيد ورهطه ، وادعت الجريدة الناطقة بلسان هذا الحزب ان مجلس النواب وحده ، هو صاحب الحق في طلب الاصلاح ، وتعديل القوانين المختصة .

الجواب الاميري

ما كان يدور في خلد الامير عبد الاله ان تجروء الاحزاب السياسية في العراق ، في يوم من الايام ، فتحمله مسؤولية تردي الاوضاع العامة في البلاد ، وامتهان قوانينها، وتأييد فساد الحكم فيها ، وترفع الى مقامه مذكرات سياسية عنيفة اللهجة، شديدة الاسلوب ، ولذا ما كاد سموه يطلع على هذه المذكرات ، ويمعن بالنظر فيها ، حتى ثارت ثائرته ، فاستدعى رئيس ديوانه السيد احمد مختار بابان ، وامره ان يرد عليها بكل قسوة ، دون ان يستشير رئيس وزرائه (٢) السيد مصطفى العمري ـ كما

---

(١) جريدة « الامة » العدد ١١٩٤ بتاريخ ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٢ م .

(٢) قال لنا السيد احمد مختار بابان : ان الامير عبد الاله استدعى كلا من السيدين : نوري السعيد ، ومصطفى العمري الى حديقة قصره في عصر اليوم الذي تسلم فيه مذكرات الاحزاب ، ووضعت صيغة هذا الرد بعلمهما وارشادهما ، لكنا قرأنا في « يوميات مصطفى العمري » ليوم ٢٨ــ١٠ــ١٩٥٢ م ما يلي:

« استدعاني احمد مختار الى القصر ليلا ، كما استدعى جميل المدفعي ، وكان احمد مختار قد اعد الجواب فطلبت تأجيله فلم يوافق الوصي ، فاجريت تصحيحا بسيطا وخرجت بعد الثالثة بعد منتصف

اخبرنا بذلك العمري نفسه ، واخبر كامل الجادرجي بذلك ـ فكان الجواب كما يلي :

صاحب الفخامة السيد طه الهاشمي ، رئيس الجبهة الشعبية المتحدة .

صاحب المعالي السيد كامل الجادرجي ، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي .

صاحب المعالي السيد محمد مهدي كبه ، رئيس حزب الاستقلال .

رفعت الى مقام صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ، مذكراتكم المؤرخة في ١٩٥٢/١٠/٢٨م ، وقد امرني سموه الملكي ان أوضح لكم ما يلي :

ان صاحب السمو الملكي يتفق واياكم على ان حالة البلاد بحاجة الى التحسين . ويقدر اهتمامكم في ذلك ، ويرى ضرورة تعاون الاحزاب ، وكل مواطن عراقي مخلص لبلاده ، مع المسؤولين على العمل لرقي البلاد ، وتعميم الخير والرخاء على الشعب ، وان كل توجيه او نصيحة تاتي من اية جهة لمعالجة النواقص ، جديرة بالتقدير، والاخذ بنظر الاعتبار .

لا يخلو بلد في العالم من عناصر الفساد ، الا ان هناك عناصر الخير والصلاح ، من ذوي الحكمة والدراية ، التي تقاوم عناصر الشر ، وتقضي على الفساد ، مستعينة باخلاصها وتجردها من الانانية ، ومستندة على ما لديها من القوانين والانظمة ، ومن هذه العناصر يختار المقام الاعلى المسؤولين ، ويودع اليهم ادارة البلاد ، حسبما تنص عليه الدساتير ، وتكون مسؤولة امام مجلس الامة ، حسب النظم الديمقراطيةالسائدة في تلك البلاد ، وعلى هذه القاعدة (كما ينص القانون الاساسي العراقي) تشكلت الحكومات العراقية منذ تاسيس الحكم الوطني حتى اليوم ، وجميع رؤساء الاحزاب، وقسم كبير من رجال البلد البارزين ، على اختلاف عقائدهم ومبادئهم ، قد ساهموا في ادارة هذه المملكة ، واشتركوا في تكوينها ، وتحملوا مصاعب الحكم فيها ، وعرفوا دخائلها ، وذاقوا نتائج اكثر الحوادث الماضية على اختلاف انواعها ، سواء كانت مفيدة او مضرة بالبلاد ، كما ان الخير والرفاه والتقدم الذي حصل عليه العراق ، هو من ثمرة جهودهم سواء اكانوا في المسؤولية او خارجها أو في عضوية مجلس الامة . واذا كان هناك تقصير او خطا قد وقع ، فانهم مساهمون فيه كل على قدر نصيبه من

الليل » اهـ .

وقالت جريدة « الاهالي » في عددها الصادر بتاريخ ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٢ م :

« ومما لا شك فيه ان موضوعا كهذا ، في ظرف كالظرف الحاضر ، يجب ان يلقى العناية والاهتمام الكافيين من المسؤولين من تسيير شؤون الحكم في البلاد ، وان سرعة البت فيه لا تدل الا على ذلك الارتجال ، وعدم الاكتراث الذي عولجت به شؤون الدولة في الماضي ، والذي كان ولا يزال من اهم اسباب تردي الاحوال .. كما ان هذا الامر يدل على استمرار تلك العقلية التي لا تبالي بالشعب وبرايه في الوقت الذي يزداد فيه وعي الامة وتشتد فيه مطالبها قوة » آهـ .

اما جريدة « الجبهة الشعبية » فقد وصفت الرد الاميري في عددها الصادر في ٣١ تشرين الاول ١٩٥٢م بانه مطبوع بطابع الاستعجال والارتجال ، في الوقت الذي كانت مذكرات الاحزاب مدروسة دراسة دقيقة ، بحيث عرضت كل جملة من جملها على ميزان النقد والتمحيص .

المسؤولية . واذا كان بعض هؤلاء السادة او وزراؤهم الذين اختاروهم ليزاملوهم في الحكم قد تنصلوا امام بعض الاحزاب من مسؤولياتهم ، بحجة وقوع تاثير عليهم من المقام الاعلى ، فان المقام الاعلى لا يستطيع معرفة هؤلاء الذوات ، وما تنصلوا منه ، الامر الذي لا يمكن التعليق عليه ، ويترك تقدير اهمية هذه الادعاءات الى ذوي الراي والمنطق .

انكم تريدون في مذكراتكم القيام باصلاحات سريعة ومفيدة للبلاد ، وان صاحب السمو الملكي يشاركم في رأيكم هذا ، ويعتقد ان كل فرد في العراق يريد الاصلاح والتقدم والخير والرفاه للبلاد ، كما ان سموه الملكي يشارك الشعب في سرائه وضرائه. وقد طلبتم تعديل القانون الاساسي ، وتعديل قانون الانتخاب ، وقوانين اخرى ذكرت جملة ، وتشريع قوانين مفيدة للبلاد . ان صاحب السمو الملكي يعلن لكم ان من اسمى رغباته اجراء انتخابات حرة في البلاد ، بدون ضغط او تاثير على اي من الناخبين ، وان يتالف مجلس النواب من نواب يمثلون الامة تمثيلا صحيحا ، وتاليف حكومة مسؤولة امام هذا المجلس ، يكون باستطاعتها ان تتقدم اليه بالتشريعات النافعة ، حسب احتياجات المملكة سواء اكانت مما ذكرتم في مذكراتكم او غيرها بالطريقة الدستورية . ان صاحب السمو الملكي يعلن لكم بان القانون الاساسي النافذ المفعول قد ساهم في تشريعه وتعديلاته ذوات محترمون من رجال هذا البلد ، من ذوي الراي والخبرة،وقد اقرته المجالس التشريعية ، واذا كانت حاجة البلاد والمصلحة ومقتضيات تطور الزمن تستوجب اجراء تعديلات اخرى فيه ، فان المقام الاعلى لا يكون حائلا دون ذلك لانه من اختصاص الحكومة المسؤولة ، وممثلي الشعب ، حسب احكام القانون الاساسي ذاته ، والذي هو موضع احترام الجميع . وكذلك قانون انتخاب النواب فان تعديله سواء كان على اساس قبول مبدأ الانتخاب المباشر ، او غير المباشر ، فليس البت في ذلك من اختصاص المقام الاعلى ، وتقدير مثل هذا الامر المهم ، واختيار الطريق الصالحة للبلاد هو ما يقرّه مجلس الامة .

هذه ملاحظات سموه الملكي على ما ورد في مذكراتكم بصورة مجملة . وبهذه المناسبة نود ان نذكركم بان صاحب السمو الملكي كان قد استشار رؤساء الاحزاب عن شكل الوزارة التي يرتأون تشكيلها لاجراء الانتخابات في وزارة حيادية ام ائتلافية ، وقد فهم سموه منهم ان اكثريتهم تميل الى تشكيل وزارة حيادية . وعندما سئلوا عن الشخص او الاشخاص الحياديين الذين تتشكل منهم هذه الوزارة ، تركوا تقدير ذلك الى سموه الملكي ، فهو اعرف بهم ، وهذا دليل على ان سموه الملكي لم يتردد في استشارة رؤساء الاحزاب او غيرهم من رجالات البلد في الامور الهامة ، رغما عن كونها من حقوقه الدستورية . وتمشيا مع هذه الخطة التي سار عليها سموه الملكي في استشارة رؤساء الاحزاب وغيرهم من قادة الراي في البلد ، فان سموه سيشاورهم في المسائل الهامة المعروضة في هذه المذكرات .

وختاما تفضلوا بقبول فائق الاحترام .

٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢م

احمد مختار بابان

رئيس الديوان الملكي

حل مجلس النواب

أتم « مجلس النواب » اجتماعه الرابع ، من دورته الانتخابية الثانية عشرة ، في نهاية شهر حزيران من عام ١٩٥٢م « وكانت اكثرية اعضائه من حزب نوري السعيد » فوجب حله والشروع في انتخاب مجلس جديد ، بحسب التعديل الذي ادخلته «الوزارة السعيدية الحادية عشرة » على قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٤٦م . وكان الامير يطمح في الاشراف على هذا الانتخاب ، لضمان الاكثريـة التي يريدها لنفسه ، بغية السيطرة على امور العراق ، بينما كان نوري السعيد يريد ان تكون هذه الاكثرية الى جانبه ، لضمان تمشية سياسته ومشاريعه . ولما كان الامير الوصي مدعوا للسفر الى امريكا مع الملك فيصل الثاني في تموز ١٩٥٢م ، فقد استصدر الارادة الملكية المرقمة ٢٩٥ لسنة ١٩٥٢م لجمع المحكمة العليا والبت فيما يلي :

« هل يصح القيام بالانتخابات النيابية في نهاية الستة الاشهر الاولى ، من اجتماع مجلس النواب للسنة الرابعة ، بدون ان تصدر ارادة ملكية بحل المجلس النيابي ؟ او ان المجلس يعتبر محتفظا بصفته النيابية حتى نهاية السنة ؟ ولا يجوز القيام باجراء الانتخابات خلال مدة العطلة وقبل اكماله الستة اشهر الثانية ؟ وان اجراء الانتخابات خلال ذلك يتوقف على صدور ارادة ملكية بحل المجلس اولا ثم صدور ارادة ثانية باجراء الانتخابات » .

وبعد المداولة قررت المحكمة العليا في ٢١ حزيران سنة ١٩٥٢م ما يأتي :

لا يصح القيام باجراء الانتخابات النيابية في نهاية الستة الاشهر الاولى من اجتماع مجلس النواب للسنة الرابعة ، بدون ان تصدر ارادة ملكية بحل المجلس النيابي . اذ يعتبر المجلس محتفظا بصفته النيابية حتى نهاية السنة الرابعة ، وهي ٣٠ تشرين الثاني ، وان القيام باجراء الانتخابات خلال ذلك يتوقف على صدور ارادة ملكية بحل المجلس واجراء الانتخابات » .

وبعد ان اطمئن الوصي الى ان الانتخابات الجديدة ستجري بعد عودته الى العراق ، فيشرف عليها الاشراف المرغوب فيه ، سافر في ١٦ تموز ١٩٥٢م الى امريكا ، وفي ٢٦ تشرين الاول سنة ١٩٥٢م عاد الى بغداد جوا .

فصدرت هذه الارادة الملكية المرقمة ٦٩٦ لسنة ١٩٥٢م بالحل المنتظر وهذا نصها :

« بالنظر الى قرب انتهاء الدورة النيابية الحاضرة ، ورغبة في اجتماع مجلس الامة في اقرب وقت من دورته الجديدة ، أصدرنا هذه الارادة الملكية ، بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين المعدلة من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء .

« بحل المجلس النيابي على ان تجري الانتخابات للمجلس الجديد خلال المدة القانونية . على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

« كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر صفر سنة ١٣٧٢هـ واليوم السابع والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ١٩٥٢م » (١) .

رئيس الوزراء ـ مصطفى العمري　　　　　　عبد الاله

حزب الاستقلال يقاطع

لما رجع الامير عبد الاله الى بغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر تشرين الاول ١٩٥٢م ، ووجد نفسه « بعد يومين فقط » وجها لوجه امام مذكرات سياسية تحمله مسؤولية تردي الوضع في البلاد ، وتطالبه بتعديل الدستور ، بحيث يلغى حق رئيس الدولة باقامة رئيس الحكومة ، وحق المصادقة على مقررات مجلس الوزراء، ونحو ذلك من الامور الخطيرة ، هاله الامر فاخذ يضرب اخماسا باسداس ، حاسبا لهذا التحدي الف حساب ، ولا سيما وان احداث مصر في ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢م ماثلة امام انظار العام والخاص ، تستفز النفوس الوادعة ، وتطالب بالثار للكرامة . فلما اصدر ارادته « بحل المجلس النيابي » واجراء « الانتخابات الجديدة خلال المدة القانونية » ظهر للاحزاب السياسية القائمة ان فكرة تعديل قانون الانتخاب، بمرسوم يجيز جعلها على درجة واحدة بعيدة المنال ، فقرر « حزب الاستقلال » ان يعلن مقاطعته للانتخابات الجديدة سلفا ، ويدعو الشعب الى العمل على احباطها فأصدر هذا البيان :

« حرص حزب الاستقلال ، منذ تكوينه ، على العمل والدعوة لاقامة حكم دستوري تتحقق فيه للشعب سيادته الوطنية ، وممارسة حرياته ، وتتوافر له فيه امكانيات الحياة الحرة الكريمة .

« غير ان الفئة الحاكمة لم تعر هذه الدعوة اي اهتمام ، ولم تغير شيئا من ذهنيتها ، ولم تشعر بنمو الوعي المتزايد في جميع اوساط الشعب العراقي ، فما زالت تزداد امعانا في تزييف ارادة الشعب والتمويه عليه ، حتى غدت تعتبرالحكم البرلماني اداة لدعم الاقطاع ، والرجعية ، والاستغلال ، والانتفاع الذاتي ، فضاعفتالمسؤولية، واختل نظام الحكم اختلالا بات ينذر بالخطر ، وامعنت الفئة الحاكمة في تحديهاللشعب وامانيه الوطنية ، ووسائل تعبيره بتشريع تعديل جديد لقانون الانتخاب يحمي التزوير ، ويعاقب كل من يفضحه ، ويزيد في هيمنة الحكومة على الانتخابات والهيئات المشرفة عليها ، مما يدل على ان الحكومة بيتت امر التلفيق مقدما ، لتضمن تمشية مشاريعها القادمة ، التي ربما كان لبعضها من الخطورة في مصائر الوطن ومستقبله ما يهدد كيانه وسيادته الوطنية .

« وقد ادرك الشعب مجتمعا ، بفضل وعيه المتناهي ، ان مزاولة حقوقه الانتخابية على الوجه الحقيقي ، لا يمكن ان يتم الا عن طريق الانتخاب المباشر ، في ظل

---

(١) جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية ، العدد ٣١٨٧ بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

اوضاع دستورية سليمة لا تشوبها شائبة من تدخلات الفئة الحاكمة ، وذلك للتعبير عن ارادته في سبيل الاتيان بحكومات منبثقة عن مجالس نيابية حرة .

« وما دام هذا الوضع الشاذ قائما ، وما دام الحاكمون يرفضون الاستجابة لمطالب الشعب ، ويصرّون على اجراء الانتخابات في ظل الاوضاع القائمة ، بكل ما تنوء به من اوزار ، وفي ظل اشد القوانين رجعية ، فلا فائدة يرتجيها الشعب من الاشتراك في الانتخابات القادمة .

« لهذه الاسباب ، قرر حزب الاستقلال مقاطعة الانتخابات النيابية القادمة ، وهو يدعو الشعب العراقي الكريم الى مقاطعتها ، وعدم الاشتراك فيها بأي وجه من الوجوه ، والعمل على احباطها ، والحيلولة دون اتمامها بكل ما يتيسر له من سبل ووسائل ، وعلى الله الاتكال » .

٢ تشرين الثاني ١٩٥٢م (١)   محمد مهدي كبه : رئيس حزب الاستقلال

وكذلك الحزب الوطني الديمقراطي

وحذا « الحزب الوطني الديمقراطي » حذو « حزب الاستقلال » فقرر مقاطعة الانتخابات ، بعد ان امتنع على الحكومة الاخذ بما جاء في مذكراته فاصدر هذا البيان:

حرص الحزب الوطني الديمقراطي ، منذ تكوينه . على العمل والدعوة لاقامة نظام ديمقراطي في العراق ، تتحقق فيه للشعب سيادته الوطنية ، وممارستهلحرياته. وتتوفر له فيه امكانيات الحياة الحرة الكريمة ، المصونة من العبث والخوف ، وفق ما تقرره مبادىء الحكم الديمقراطي الذي اختاره العراق ، وقرره ، بقبوله نظام الحكومة النيابية . البرلمانية وعمادها مسؤولية الوزارة امام مجلس نيابي منتخب انتخابا حرا صحيحا من قبل الشعب . غير ان الفئة الحاكمة واصلت تزييف النظام الديمقراطي ، وراحت تموّه على الشعب باقتباس بعض مظاهر الديمقراطية ، من دون التقيد بمبادئها واحكامها ، كما راحت من جهة اخرى تواصل القيام بكل ما من شأنه دعم الاقطاع ، والرجعية ، والاستغلال ، مما يتناقض مع طبيعة الحكم الديمقراطي من وجوهه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الامر الذي جعل الحريات العامة والخاصة ، وحقوق الشعب ، كلها نصوصا مهملة في الدستور ، يناقضها واقع الحياة العراقية ، وجعل الحياة النيابية احد المظاهر الكاذبة للديمقراطية المزيفة . فضاعت المسؤولية ، واختل نظام الحكم اختلالا فعليا بات ينذر بالخطر ، وامعنت الفئةالحاكمة في تحديها للشعب وامانيه الوطنية ، ووسائل تعبيره بتشريع تعديل جديد لقانون الانتخاب يحمي التزوير ، ويعاقب كل من يفضحه ، ويزيد في هيمنة الحكومة على الانتخابات ، والهيئات المشرفة عليها ، مما يدل على ان الحكومة بيتت امر التلفيق مقدما ، لتضمن تمشية مشاريعها القادمة ، وسيكون لها من الخطورة في مصائر الوطن

---

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٧١٥ بتاريخ ٣ — ١١ — ١٩٥٢ م .

ومستقبله ، ما لا يعدله مشروع آخر . وقد ادرك الشعب مجمعا بفضل وعيه المتناهي ، ان مزاولة حقوقه الانتخابية على الوجه الحقيقي ، لا يمكن ان تتم الا عن طريق الانتخاب المباشر ، مع توفير الحريات في ظل اوضاع ديمقراطية سليمة ، لا تشوبها شائبة من تدخلات الفئة الحاكمة ، وذلك للتعبير عن ارادته في سبيل الاتيان بحكومات منبثقة عن مجالس نيابية حرة . وما دام هذا الوضع الشاذ قائما ، وما دام الحاكمون يرفضون اجابة مطاليب الشعب ، ويأبون الا اجراء الانتخابات في ظل الاوضاع القائمة بكل ما تنوء به من اوزار الحكم البوليسي ، والسجون ، والمعتقلات، والمنافي وحجز الحريات ، وفي ظل اشد القوانين رجعية ، فلا فائدة ترتجى من الاشتراك في الانتخابات القادمة .

لهذه الاسباب الواضحة بدلالتها على ما تريده الفئة الحاكمة من استبقاء الحكم غير مقيد بالمبادىء الديمقراطية الدستورية ، وبعيدا عن النظام الديمقراطي البرلماني الحقيقي ، الذي يريد الشعب تحقيقه ، قرر الحزب الوطني الديمقراطي مقاطعة الانتخابات النيابية القادمة ، وهو يدعو الشعب العراقي الكريم الى مقاطعتها ، وعدم الاشتراك فيها باي وجه من الوجوه .

بغداد في ١٣ صفر ١٣٧٢هـ
٢ تشرين الثاني ١٩٥٢م

كامل الجادرجي
رئيس الحزب الوطني الديمقراطي (١)

وكذا الجبهة

واسرعت « الجبهة الشعبية المتحدة » فادلت دلوها ، وقررت مقاطعة الانتخابات الجديدة للاسباب التي قاطع من اجلها حزبا الاستقلال والوطني الديمقراطي ، واصدرت هذا البيان :

كانت الجبهة الشعبية المتحدة قد تقدمت بمذكرتها المرفوعة الى صاحب السمو الوصي المعظم ، مستعرضة فيها الاوضاع القائمة من حيث فسادها ، كما نوهت عن وسائل اصلاحها ، غير ان الرد عليها من رئاسة الديوان الملكي لم يظهر استعدادا للاجابة الى تحقيق هذه الرغبات الشعبية الصادقة .

ولما كانت البلاد مقبلة على مراحل سياسية خطيرة ، منها مرحلة اجراءالانتخابات النيابية ، ترى الجبهة الشعبية المتحدة ، بعد تقليب وجوه الرأي ، ان اجراءالانتخابات في جو كهذا الجو ، لا يحقق اهداف الامة في ان يكون لها مجلس نيابي يعبّر عنامانيها، وينطق بلسانها ، ويحقق ما تضمنته المذكرة . لذلك تقرر مقاطعة الانتخابات النيابية القادمة . ونحن ندعو الى تأييد ذلك .

١٣ صفر ١٣٧٢ هـ
٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ م

طه الهاشمي
رئيس الجبهة الشعبية المتحدة (٢)

---

(١) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٧١٦ بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .
(٢) جريدة « لواء الاستقلال » العدد ١٧١٦ بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

مجلس الوزراء يتراجع

ورأى « مجلس الوزراء » في الوضع المتازم ما يستدعي الحكمة ، فقرر ان يصدر بيانا رسميا يعاهد فيه الشعب على ان الوزارة تتبنى مبدأ الانتخاب المباشر ، وانها « قررت تأليف لجنة تضم فريقا من كبار علماء القانون والادارة ، على ان يساهم فيها ممثلون من الاحزاب ، لتقوم بانجاز لائحة هذا القانون » فاذاع رئيس الوزراء ما يلي :

« غير خاف على الشعب العراقي الكريم ان هذه الوزارة كانت قد طلعت عليه ببيانها الوزاري ، الذي ضمنته وجوه الاصلاح الذي انتوت العناية بها ، وفي خلال الفترة القصيرة التي اجتازتها ، فانها قد استطاعت ان تقوم بجانب غير يسير من الاصلاح الذي اعتزمت تحقيقه سيما فيما يتعلق بتوزيع الاراضي الاميرية على اساس الملكية الصغيرة . والوزارة ما فتئت تواصل العمل في تحقيق ما ينشده الشعب من ضروب الاصلاح ، واعداد اللوائح القانونية التي تستلزم ذلك .

« ان الشعب النجيب رغبات هي على جانب كبير من الوجاهة ، والوزارةتشاركه فيها . وفي ضرورة تحقيقها ، غير انها على ثقة من كياسته ، ومن حرصه على صيانة كيان الدولة الذي اقيم على سواعد بنيه وكواهلهم . في انه لا يطلب من الحكومة القيام بضروب الاصلاح ، الا عن طريق القانون واحكام القانون الاساسي . والوزارة لا تتردد ابدا في تحقيق الاصلاح الناجز ، الذي تسمح به القوانين المرعية ، وانها لا تتردد قطعا في اعداد اللوائح القانونية اللازمة لتحقيق هذا الغرض النبيل ، اذا كانت القوانين المرعية لا تكفل ذلك . وبالفعل انها دائبة على دراسة القوانين المالية ، واعادة النظر فيها لتكون صالحة وسببا لرفع مستوى البلاد المعاشي والاقتصادي ، وعلى اعداد اللوائح القانونية الرامية الى تصنيع البلاد ، وخلق جيل من الشباب يعتمد في حياته ورزقه على العمل المنتج المفيد .

« واما عن الانتخاب ، فان الوزارة وان كان يعنيها ـ قبل كل شيء تربية الشعب وتثقيفه ، واعداده اعدادا حسنا لكي يمارس حقوقه المدنية والسياسية ، فهي لم تتبن مبدأ الانتخاب غير المباشر ، وانما هي بالعكس من ذلك ، فانها تتبنى مبدأ الانتخاب المباشر ، ولتحقيق هذا المبدأ ، ولسن قانون يكفل تحقيق هذا المبدأ بصورة صحيحة ، فان مجلس الوزراء قرر تاليف لجنة تضم فريقا من كبار علماء القانون والادارة ، على ان يساهم فيها ممثلون من الاحزاب ، لتقوم بانجاز لائحة هذا القانون. وان الوزارة تعطي عهدا بالمصادقة على هذه اللائحة لتكون بين ايدي ممثلي الشعب في البرلمان القادم . لذلك فمن ناحية تقرير مبدأ الانتخاب المباشر لا يوجد خلاف بين الوزارة وبين المطالبين به . والوزارة ، وهي حيادية ومستقلة برئيسها واعضائها ـ فانها تقطع على نفسها عهدا بان الانتخابات التي سوف يعلن عن بدئها قريبا ، سوف تكون حرة ومصونة من التدخل ، لذلك فهي تدعو الشعب الكريم الى استعمال حقه

السياسي على هذا الاساس المتين ، والوعد الصريح » .

١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٥٢م مصطفى العمري : رئيس الوزارة (١)

مراسلة الاحزاب

وما كاد الرئيس ينتهي من بيانه هذا حتى بعث الى كل من الاحزاب القائمة رسالة طلب فيها ندب من يمثله في وضع لائحة لقانون الانتخاب المباشر ، وهذا نصها :

ديوان مجلس الوزراء العدد ٥٠٢٨

بغداد التاريخ ١٩٥٢/١١/١٧م

معالي رئيس حزب الاستقلال المحترم

قرر مجلس الوزراء قبول مبدا الانتخاب المباشر ، في انتخاب اعضاء مجلس النواب ، وقرر ضرورة اعداد لائحة قانون بذلك يشترك في وضعها كبار رجال القانون ، والادارة ، وممثلون للاحزاب ، تنتدبهم احزابهم ليساهموا في هذا الامر المهم في الحياة النيابية . وتمهيدا لتنفيذ هذا القرار ، ارجو ان تنتدبوا من يمثل حزبكم الكريم للقيام بهذه المهمة ، واني مستعد للمداولة اذا رغبتم في بحث الموضوع قبل الاستجابة لانتداب الممثل .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام رئيس الوزراء ــ مصطفى العمري

وقد رد رئيس « حزب الاستقلال » على كتاب رئيس الوزراء بما ياتي :

حزب الاستقلال العدد ١٦ ــ ٦

مكتب الرئاسة ١٩٥٢/١١/١٨م

فخامة رئيس الوزراء المحترم

بالاشارة الى كتابكم المرقم (٥٠٢٨) والمؤرخ ١٩٥٢/١١/١٧م . احيطكم علما بان الحزب سبق له وان درس بيانكم المذاع مساء ١٦ الجاري ، وبعد ان اطلع على نية وزارتكم في تأليف اللجنة المقترحة ، وجد ان الاشتراك فيها ضرب من العبث الذي لا طائل تحته ، اذ لا تملك وزارتكم القدرة على تحقيق العهد الذي قطعتموه على نفسكم في بيانكم ، لان طلب تقنين هذه اللائحة من حق الوزارة الجديدة ، التي سوف تنبثق عن المجلس الجديد ، ومن حق المجلس نفسه .

والحزب يعتقد بان الانتخاب الذي يجري بمقتضى القانون الحالي ، وما اضيف اليه من تعديل يحمي التزوير ، ويعاقب من يفضح المزوّرين ، سوف ياتي حتما بمجلس لا يمثل الشعب ، ولا يمكن الاطمئنان الى استجابته لمطالبه بالاصلاح .

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٤٥٨٧ بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

والحزب يرى ان الطريق السليم هو في استصدار مرسوم بتعديل قانون الانتخاب ، وجعله على اساس الانتخاب المباشر ، مع جميع الضمانات لحرية الانتخابات ، ويكون اجراء الانتخابات بمقتضاه بمثابة استفتاء للشعب « في هذا الامر المهم في الحياة النيابية » اذ سيكون ذلك خير وسيلة لمعرفة راي الشعب في هذا الموضوع عن طريق ممثليه الحقيقيين .

لذلك فان الحزب ياسف لعدم تمكنه من انتداب من يمثله للاشتراك في هذه اللجنة المقترحة من قبلكم .

واني ليؤسفني ان لا اجد ما يدعو للمداولة معكم في بحث هذا الموضوع على النحو المقترح من قبلكم . ولعل خير مشورة ابديها لكم في هذا الظرف الدقيق ، هي تنحيكم عن المسؤولية ، بعد ان انتهت مهمة وزارتكم ، واصبح من المستحيل اعتبارها في مركز الوزارة المحايدة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

محمد مهدي كبه ــ رئيس حزب الاستقلال

رد حزب الامة الاشتراكي :

اما « حزب الامة الاشتراكي » فانه لم يرد على دعوة رئيس الوزراء برسالة تحريرية ، مثلما فعل « حزب الاستقلال » وانما اعد بيانا عاما اعلن فيه مقاطعة الانتخابات القادمة ما لم تجر على الاساس المباشر . ودعا « الشعب العراقي النبيل الى مقاطعتها والحيلولة دون اجرائها » وكان رئيس الوزراء يعلق على هذا الحزب آمالا طيبة في المشاركة في هذه الانتخابات لما المنتسبين اليه من صلات وثيقة بالمقامات الحاكمة . ولكن الحزب اضطر امام ضغط الراي العام فاذاع هذا البيان :

« أذاع فخامة رئيس الوزراء يوم ١٩٥٢/١١/١٦م بيانا اشار في مقدمته الى بيان الوزارة الذي طلعت به على الشعب ، بعد تاليفها ، وزعم انها قد ضمنته وجوه الاصلاح التي تحتاجها البلاد كما اشار فيه الى وجوه الاصلاح التي ادعت الوزارة تحقيقها خلال الفترة القصيرة التي مرت من عمرها ، وحيث ان الغرض الاساسي من تاليف الوزارة الحاضرة ــ كما هو معروف لدى الجميع ــ اجراء الانتخابات النيابية القادمة على اساس الحياد التام ، فاننا نرى وجوب مناقشة ما تضمنه بيان فخامة رئيس الوزراء المذكور حول هذه الانتخابات ، وصرف النظر عن مناقشة الامور الاخرى التي اشار اليها » والتي هي خارجة عن الموضوع .

« جاء في بيان فخامة رئيس الوزراء ان وزارته لم تتبنَّ مبدأ الانتخاب غير المباشر ، وانما هي بالعكس من ذلك تتبنى مبدأ الانتخاب المباشر ، ولا يوجد خلاف بينها وبين المطالبين بهذا المبدأ . لذلك فقد كان الاجدر بفخامته ، ان كان ما يدعيه حقا ، العمل على اقرار هذا المبدأ الذي يحقق رغبة الشعب الملحة في اجراء انتخابات حرة سليمة ، وذلك بانتهاج السبيل الذي نعتقد ان القانون الاساسي يقره ويضمنه ،

وهو اصدار مرسوم لتشريع هذا المبدا استنادا الى الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي ، والى الضرورة الملحة التي تقتضيها محافظة الامن والنظام العام في البلاد .

ولما كان العهد الذي قطعه فخامة رئيس الوزراء باعداد لائحة لتعديل قانون الانتخابات الحالي على اساس الانتخاب المباشر ، والمصادقة على هذه اللائحة لتكون بين أيدي ممثلي الشعب في البرلمان القادم لا يكفي لتطمين رغبة الشعب ، ولا يحقق دعوته الى اجراء الانتخابات النيابية القادمة على اساس الانتخاب المباشر ، وحيث ان حزبنا قد اعلن في مذكرته التي قدمها الى فخامة رئيس الوزراء بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٥٢م والتي اذاعها على الراي العام ، من انه لن يشترك في الانتخابات النيابية القادمة ، ما لم تجر على اساس الانتخاب المباشر ، وبما ان الوزارة القائمة قد قررت اجراء هذه الانتخابات على اساس القانون الحالي ، كما هو واضح من بيان فخامة رئيس الوزراء ، فان حزبنا لا زال متمسكا بقراره السابق ، ويؤكد مقاطعته للانتخابات النيابية القادمة ، ويدعو الشعب العراقي النبيل الى مقاطعتها ، والحيلولة دون اجرائها ، وهو في الوقت نفسه يحمل المسؤولين مغبة ما يحدث عن ذلك من نتائج وخيمة (١) .

صالح جبر : رئيس حزب الامة الاشتراكي

واما « حزب الاتحاد الدستوري » اي حزب نوري السعيد ، فقد قرر المشاركة في الانتخابات الجديدة . على امل الفوز باكثرية ساحقة .

مؤتمر في البلاط

بعد ان رد رئيس الديوان الملكي على مذكرات الاحزاب المرفوعة الى الوصي في ٢٨ تشرين الاول ١٩٥٢م ، بالرد الذي اثبتنا نصه في الصفحات المتقدمة ؛ اتضح للوصي بانه استعجل في عمله هذا ؛ وحمل نفسه مغبة ما قد يحدث في البلاد ؛ وان رئيس الوزراء لم يكن مرتاحا ولا راضيا في تصعيد الخلاف بينه وبين الاحزاب السياسية المجازة وكان تازم الوضع الخارجي قد اقلق الحكومة العراقية ، بعد الانقلاب في مصر ، واستمرار حكم مصدّق في ايران ، وفشل محاولة الاتحاد مع سورية والاردن، فاقترح رئيس الوزراء السيد مصطفى العمري ، ورئيس ديوانه السيد احمد مختار بابان ، على الوصي حلا معقولا واعربا له ما يساورهما من قلق حول الموقف ، وعرضا عليه ان يجتمع بساسة البلد ورؤساء الاحزاب ، كل على الانفراد ، فلم يوافق. فتوسلا بالمدفعي ، والسعيد ، والايوبي ، وحكمة ، ليقنعوه على ذلك فيقف بنفسه على آراء الساسة المخضرمين في هذه المذكرات ، فعقد اجتماعا برئاسته في الساعة السادسة من مساء يوم الاثنين الموافق ٣ تشرين الثاني من هذه السنة حضره كل من السادة: توفيق

---

(١) جريدة « النبأ » العدد ١٢٥٩ بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

السويدي ، ونوري السعيد ، وجميل المدفعي ، وعلي جودت الايوبي ، وحكمة سليمان ، وطه الهاشمي ، وارشد العمري ، وصالح جبر ، ومحمد الصدر ، من رؤساء الوزارات السابقين « حسب القدم » وكامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ، ومحمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال ، واحمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي . ولم يدع الى الاجتماع ناجي شوكت ، ولا مزاحم الباجه جي ، وكان كل منهما رئيسا للوزراء من قبل .

وافتتح الاجتماع صاحب السمو الوصي – وآثار الانفعال الشديد بادية عليه – قائلا : انه تلقى مذكرات الاحزاب فاراد المداولة حولها في هذا الاجتماع . ثم ذكر الانقلابات التي توالت على العراق في عهد وصايته ، وقبله ، وتساءل عما اذا كان هو المسؤول عنها ؟ ثم شرح قضية فقدان اسرته الهاشمية املاكها في الحجاز ، وكيفية مجيئها الى العراق ، وكيف ان الحكومة العراقية منحت والده الملك علي ارضا بقانون خاص . وان سموه اشترى بعض السهام ، وان ما يحصل عليه يصرفه في العراق ، وانه لا يملك املاكا ، ولا نقودا خارج العراق (١) ، وطلب الى الحاضرين ان يتكلموا بما عندهم . فقال طه الهاشمي : اننا ذكرنا كل ما لدينا في مذكراتنا ، ونحب ان نسمع آراء الغير . فاتجهت الانظار الى نوري السعيد فقال :

ما من احد يعارض الاصلاح الا ان المهم تحديد السبيل في القضاء على الفساد . واستطرد قائلا : ان الفساد لا يقتصر على العراق ، فلا تخلو ارقى البلدان كأمريكا وفرنسة منه . ثم تكلم توفيق السويدي فكرر اقوال نوري السعيد ، واطرى التقدم الذي بلغه العراق في عهده الجديد . ولكنه تساءل كيف يتم الاصلاح بيسر وسرعة في بلاد لا يزال ابناؤها يرمون المياه الوسخة في الطرقات لئلا تمتلىء خزاناتهم ؟ فاذا سيقوا الى المحاكم غرموا بخمسين فلسا . فرد عليه كامل الجادرجي بان الموضوع الذي اجتمعنا من اجله هو اعمق بكثير من قضية المياه الوسخة التي يذكرها السويدي .

ثم تكلم صالح جبر ، واخذ يشدد على اهمية الانتخاب المباشر : فرد عليه علي جودة بان العراق لم يبلغ من النضج السياسي درجة تمكنه من اجراء انتخابات مباشرة . وبمثل ذلك تكلم كل من جميل المدفعي ، وارشد العمري . اما السيد محمد الصدر فقد تكلم على سجيته الخاصة مطالبا بالاصلاح ، ولكن بالتأني ، والسير بالامور بالحكمة والتؤدة . وكان يشفع اقواله بكلمتي ان شاء الله .

وعاد طه الهاشمي الى الحديث متسائلا « من منا كان حرا في تأليف وزارته » ؟ ثم اتجه الى الوصي يقول : ان مدة وصايتكم سوف تنتهي بعد بضعة اشهر ، وهذه فرصة كافية لان يقوم سموكم بما يجب عليه من الاعمال ، التي من شأنها ان تهيىء عهدا فيه الكثير من الاستقرار للملك ، بحيث يكون الحكم مجردا بعيدا عن الاستغلال . واذا بالامير عبدالاله ينتفض غيظا ، ويزيد الانفجار قوة ، فينبري حكمة سليمان ،

---

(١) لما قوضت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ م نظام الحكم الملكي في العراق ، اتضح ان للامير عبد الاله نصف مليون دولار في المصارف الامريكية ، وان له غير ذلك من الجنيهات الاسترلينية في مصارف لندن .

وينكر أن يكون قد فرض عليه احد الوزراء عندما الف وزارته عام ١٩٣٦م ، اثر انقلاب عسكري . فيرد عليه الهاشمي بان تحديه لا يشمل الوزارات السابقة . ثم ينفجر الامير فيقول « أنتم المسؤولون عن هذا الوضع . كلكم تكذبون . متى تدخلت في امور الدولة ؟ ولماذا لم تعترضوا على اسفاري الى الخارج ؟ متى استغللت نفوذي ؟ » ثم خاطب الهاشمي قائلا : انت تتهمني باستغلال النفوذ. انت تكذب . انت كذاب. فاراد طه ان يترك القاعة فصرخ الامير في وجهه اجلس ، اجلس !! فرد عليه طه : انا شريف، انا شريف ، وترك المجلس ، فاعقبه كامل الجادرجي محتجا فانفرط عقد الاجتماع(١).

---

(١) رأينا خدمة للتاريخ واثباتا للحقيقة ، ان ندون في هذا الهامش ، ما كتبه طه الهاشمي في مذكراته بخط يده وقد تسلمناها من ولده الدكتور سهيل في اسطنبول في منتصف تموز ١٩٧٣ وسلمناها الى الدكتور خلدون المصري في بيروت تمهيدا لطبعها ، قال طه ما نصه :

« ان الاحزاب تعمدت في رفع المذكرات الى سموكم ، مع علمها انكم غير مسؤولين ، ان الفساد قد استشرى في كل محل ، وان الرشوة واستغلال النفوذ متفشيان ، وقد اعترف بذلك رؤساء الوزراء ، واشاروا اليه في المجالس النيابية . ان الاحداث التي وقعت في مصر تستدعي الانتباه والعبرة ، وان الاسباب التي سببت تلك الاحداث موجودة في العراق ، ليس لنا غرض من تقديم المذكرة الا الاتعاظ والعبرة .

« ثم وجهت الكلام الى رؤساء الوزارات وقلت : انا اسأل رؤساء الوزراء حينما يكلفون بتاليف الوزارة : هل هم احرار في اختيار الوزراء ؟ الم يستغلوا النفوذ ؟ لا يكفي ذكر الاصلاح انما المهم الايمان بالاصلاح والتجرد من المادة، ثم وجهت الكلام الى الوصي وقلت له : لقد قلت في احدى مقابلاتي لسموكم اختاروا رئيس الوزراء واتركوه حرا في عمله فان اساء فيسيء لنفسه ، وان احسن فيحسن لبلاده . فقال كامل الجادرجي : ان الهاشمي يمثل وجهة نظر بقية الاحزاب ، وقد لاح لي ان الوصي امتعض من كلامي فتكلم حكمة سليمان وقال : يا اخي اشلون توجه الكلام الى جميعنا ؟ كيف يكون هذا ؟ آخر من استغل النفوذ ؟ انا بقيت اربعة ايام في الوزارة ... ثم خرج الوصي واخذ الحاضرون يتهامسون ويريدون ان ينكروا التدخل ، فقال جميل المدفعي انه اتى للوزارة مرتين فلم يجر تدخل . اما علي جودت فبعد ان تنحنح حسب عادته قال : تدخل ؟ اما ارشد العمري فقال : لم يحصل تدخل ، فانتهره كامل الجادرجي وتلم وقال له : انت اسكت ، ثم عاد ارشد العمري وقال : حينما تؤلف وزارة ائتلافية طبعا يحصل تدخل. وكان احمد مختار بابان قد نبهني الى ان كلامي ازعج الوصي ، وان مثل هذا الكلام ينبغي ان يقال بيني وبينه . ثم عاد الوصي واردت ان اهدىء الجو وقلت : يلوح لي اني كنت قاسيا في الكلام ، فاغضبت سموه ، فاجاب بالنفي ، وقلت : ان مدة وصايتكم على وشك ان تنتهي لهذا من الضروري الابتعاد عن استغلال النفوذ ، والتجرد من المادة ، والخدمة للصالح العام . فتكلم الوصي ، وكان قلقا في كلامه مما دل على انه كان يشرب فيما كان يترك القاعة وقال : ان في المذكرات ثلاثة امور : القضايا القانونية والدستورية لا تخصني ، تنظر فيها الحكومة . هل تريدون ان اصدر القانون انا ؟ خولوني هذا الحق فاعمل به . اما الامر الثاني فيتعلق بالتدخل فاذا كان الوزير ضعيفا وقبل التدخل فهذا ناشىء من ضعفه. اما الامر الثالث فهو يتعلق بشخصي انا حينما اذهب الى الخارج اعرض الفكرة على الوزارة وهي تقبل ، ويتألف مجلس وصاية أخوله الصلاحيات وقد صادف ان خولته حل المجلس النيابي .

« ثم قال : اتينا الى العراق ، بعد ان اضعنا كل املاكنا في الحجاز ا وقد منحت الحكومة لنا ارض زراعية وكنت اشتغل بها فلما توليت الوصاية لم اتمكن من الاشتغال بها انما اشتريت الاسهم ، وهي موجودة في العراق وليس لي مال بالخارج ، انا شريف ومن اسرة شريفة ، ثم استعرض بعد ذلك تبدل الوزارات وقال : لما اتينا الى العراق كان المرحوم الملك فيصل موجود ، وكانت الوزارة الفلانية ثم اتت الوزارة الفلانية ، ذكرها بالاسم ، والوزارة الفلانية ، ويستفسر من الحاضرين فلان او فلان ، ثم وزارة

فلما كان اليوم التالي طاف الوصي على دور الذوات الذين حضروا « مؤتمر البلاط » ووضع بطاقته في كل منها ، ولم يمر على دار طه الهاشمي ولا على دار كامل الجادرجي .

وقد تألم رئيس الوزراء السيد مصطفى العمري للنتيجة المؤلمة التي تمخض عنها هذا المؤتمر ، واعرب عن تألمه هذا للسيدين : كامل الجادرجي وحسين جميل اثناء زيارتهما له في داره قائلا : انه كان يتفاءل بالخير ، ويستهدف المصلحة العامة، عندما سعى الى عقد المؤتمر ، واذا بتفاؤله ينقلب راسا على عقب . كما انه « العمري » كلم الوصي بوجوب ترضية الهاشمي فلم يوافق على ذلك .

قال لنا السيد احمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي : انه ذهب والسيد تحسين قدري رئيس التشريفات الى دار العميد الهاشمي ، وهونا عليه الم الاهانة التي لقيها من الوصي . فتقبل منهما هذا الشعور بالشكر (١) .

كما ان رؤساء الاحزاب السياسية كافة قصدوا الهاشمي في داره ، واعربوا له عن استعدادهم لعمل ما يراه مناسبا لرد هذه الاهانة ، فاجاب طه « انه لا يريد ان يكون قميص عثمان » تاركا لهم حرية العمل ، على ان يقوم هو من جانبه بما يراه مناسبا . ويقول كامل الجادرجي في رسالة بعث بها الى احد زملائه في لندن بتاريخ ٧ تشرين الثاني ١٩٥٢م . بانه سمع من الهاشمي يقول له بصراحة : انه من الاساس غير مؤمن بالنضال الشعبي ، لذلك لا يريد ان يعمل من اجله اي شيء مطلقا اهـ .

وعلى كل فلما انتهى عهد وصاية الامير عبدالاله ، عين العميد الهاشمي نائبا لرئيس مجلس الاعمار ، الذي انشيء للنهوض بالبلاد نهضة صادقة فكان خير من قام بهذه المهمة .

الانقلاب وقتل رجلها الانقلاب والانقلابات الاخرى الى ان انتهى بحادث ١٩٤١ م . وبعد ان انتهى من هذا الاستعراض الذي دل على انه قد املي عليه او انه استكتبه بورقة ، وجه الكلام الى الحاضرين وقال لهم : هل انا عملت هذه الاشياء ؟ انتم عملتوها ! انتم كذابون .

« وبعد ان سكت برهة ، وجه الكلام الي وقال : انت كذاب ، وعدتني بان لا يقع شيء من الضباط لموقع . فأجبته : اذا كنتم تقصدون اجتماع قصر الرحاب ؟ لقد طلبت الاجتماع لتوقعي في وقوع حادث وامر الاجتماع سيعلم والحاضرون موجودون ، فاجاب : نعم الحاضرون موجودون او من مات منهم ، اذن انت كذاب . فتدخل ارشد العمري قائلا : استغفر الله . ثم قال : انت كذاب . وعدتني انك تخبرني عن الحادث قبل ثمانية واربعين ساعة ، بينما اتى عقيد اليك ليلا واخذ منك الاستقالة .

« ولما اخذ يردد كلمة كذاب ، قمت مستنكرا فقال لي : اجلس ، فجلست مكرها ، فقال : انت هاجمتني حينما كنت ضعيفا في زمن الوثبة ، واشرت الى المحلج ، وتلعثم وكرر اسم المحلج ، يقصد معمل النسيج ، واخذ يكرر ذلك . فأجبته اني رجل شريف ، وقمت محتجا وتركت القاعة ، ويظهر ان كامل الجادرجي تأهب للخروج حينما قمت ، ولما رآه الوصي قال : انت ايضا اخرج ، فخرجنا سوية وكامل يلعن ويسب ويشتم ويقول : هذا ادبسز ، سرسري ، فأتيت داري وكان الحمام حاضرا ، فاغتسلت ونمت نوما هادئا » .

انتهى بنصه من مذكرات طه الهاشمي وقد استنسخته بيدي يوم ١٨ تموز ١٩٧٣ م وكنت في اسطنبول .

(١) وشعر الساسة بثقل الامير وان وجوده يهدد بالخطر حتى ان شخصية سياسية اجنبية مهمة نصحت قائلة لوزير الخارجية اذا لم تتداركوا امر هذا الامير فسوف لا يبقى بلاط .

علي الشرقي من كتابه الاحلام ص ١٧٥

استقالة وزير المالية

كان من الطبيعي أن يزداد الجو السياسي في العراق توترا ، بعد فشل مؤتمر البلاط (١) وقد شعر وزير المالية السيد ابراهيم محمود الشابندر بالظرف العصيب الذي تجتازه وزارة السيد العمري فقرر التنصل من المسؤولية فورا ، وتقدم بكتاب استقالته الآتي :

بغداد في ١١/١١/١٩٥٢م .

فخامة رئيس الوزراء المحترم .

تحية واحتراما : بناء على ظروفي الخاصة ، ارجو قبول استقالتي من وزارة المالية . واني بهذه المناسبة اقدم جزيل شكري للفرصة التي اعطيتموني اياها للتعاون معكم ، ومع زملائي الوزراء المحترمين في خدمة المصلحة العامة .

المخلص : ابراهيم محمود الشابندر

---

(١) ننقل فيما يلي ما كتبه رئيس الوزراء السيد مصطفى العمري في « يومياته » في ٨ و ٩ و ١١ تشرين الثاني ١٩٥٢ م :

(السبت ٨ تشرين الثاني ١٩٥٢ م)

اجتمع مجلس الوزراء ، واستعرضنا بحث الوضع الحاضر ، وكل الوزراء صرحوا بانهم سيبقون معي الى النهاية الا جمال بابان فطلب مهلة الى الغد ، وابراهيم الشابندر طلب عقد جلسة بحضور الوصي ، ونديم كان مترددا . وعبد الله الدملوجي كان يطلب السعي للتفاهم مع المعارضة . صباحا وقبل اجتماع مجلس الوزراء واجهت سمو الوصي ، وبينت له مذاكراتي مع صالح جبر ونوري باشا ، وانه تقرر عدم اصدار المرسوم ، فصرح لي بانه واثق بي ، وسينفذ ما اطلبه ، وطلب ان اجمع الوزراء وآخذ رأي كل واحد منهم .

(الاحد ٩ تشرين الثاني ١٩٥٢ م)

أعلمني مستشار الداخلية بان السفير البريطاني يريد بقائي في الوزارة الى النهاية ، وانه سيواجه صالح جبر في حفلة المشاء يوم الثلاثاء « ليخفف غلوائه » .

(الثلاثاء ١١ تشرين الثاني ١٩٥٢ م)

اجتمعنا في دار جميل المدفعي مع نوري باشا ، وعلي جودة ، والسيد الصدر ، وتوفيق السويدي ، واستعرضنا الوضع . خلاصة الآراء :

١ — توفيق السويدي : قطع المفاوضات مع الاحزاب ، واعلان الانتخابات ، وحل الاحزاب عند الحاجة وذلك بعد التأكد من ثبات الوزراء .

٢ — الصدر : السعي لاقناع الاحزاب فاذا رفضت ، فحلها جميعا واجراء الانتخابات .

٣ — نوري السعيد : ضرب الشيوعيين ، وحل الاحزاب كلها ، واجراء الانتخابات .

٤ — علي جودة : عدم اصدار المرسوم ، وحل الاحزاب .

٥ — لم يحضر حكمة سليمان الاجتماع بل حضر في داري ، بين بان رؤساء الوزارات بعد ان قبلوا اهانة طه باشا لا فائدة من الاجتماع بهم « يريد اهانة الوصي لطه » .

وافق الصدر بان يذهب ويأتي بطه باشا الى قصر الرحاب ، فيما اذا وافق طه على أن يخبر نوري موافقة طه .

طلبت ابراهيم الشابندر وزير المالية فأصر على تقديم الاستقالة وقدمها وطلبت علي محمود الشيخ علي فوافق على دخول الوزارة . انتهى .

لقد قبل رئيس الوزراء هذه الاستقالة ورد عليها بهذا الجواب :

التاريخ ١٩٥٢/١١/١٥م

معالي السيد ابراهيم الشابندر المحترم الرقم ٤٩٦٢

تلقيت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٩٥٢/١١/١١م ، ونزولا عند رغبتكم ، اضطررت الى التوسط لدى المقام السامي بقبول استقالتكم ، وبطيه اقدم نسخة من الارادة الملكية المرقمة ٧٤٧ والمؤرخة ١٩٥٢/١١/١٥م الصادرة بذلك .

واقدم اليكم جزيل شكري على تعاونكم الصادق ، طوال المدة التي اضطلعتم فيها بالمسؤولية معي ، وارجو ان لا يحرم الوطن من خدماتكم المخلصة .

رئيس الوزراء : مصطفى العمري

وبعد قبول استقالة وزير المالية ، تردد السيدان وزير المعارف عبدالله الدملوجي ، ووزير العدلية جمال بابان في البقاء في الوزارة ، فاسرع رئيسهما العمري الى تقوية اعصابهما ، فاستصدر ارادة ملكية باسناد منصب وزارة المالية الى علي محمود الشيخ علي مدير الكمارك العام ، واودع منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى وزير الدفاع حسام الدين جمعة ، الا ان الجو السياسي كان قد بلغ من التوتر حدا لا تجدي معه مثل هذه الترقيعات الوزارية فانفجر فورا .

اضراب مدرسي يؤدي الى الانفجار

تعديل نظام مدرسي :

ارتأت « كلية الصيدلة والكيمياء » في بغداد ان تدخل تعديلا على نظامها الداخلي يجعل الطالب المعيد في بعض الدروس ، معيدا في كافة مواضيع صفه . فنص تعديل الفقرة (ج) من المادة الـ (٣٤) من هذا النظام « على الطالب المعيد اعادة كافة مواضيع الصف الذي يرسب فيه » فعد طلاب هذه الكلية التعديل المذكور اجحافا بحقوقهم لانه يؤدي الى تضييق فرص النجاح امامهم الامر الذي حملهم على الاحتجاج ، فالاضراب عن الدوام اعتبارا من يوم ٢٦ تشرين الاول سنة ١٩٥٢م . وقد هزأ وزير الصحة عبد الرحمن جودة بالاضراب فلم يعره التفاتا ما ، فلما استمر بضعة ايام ، حمل الوزير المذكور هياة الكلية على ادخال تعديل آخر مآله : ان تعديل الفقرة (ج) من المادة (٣٤) من نظام الكلية ، لا يشمل طلاب الصفوف الاخيرة الحاليين . ولكن المضربين استمروا على اضرابهم . فاعلنت كليات الطب ، والحقوق ، والتجارة ، وغيرها ، تضامنها مع طلاب كلية الصيدلة والكيمياء حتى يلغى التعديل المذكور .

وشعرت « وزارة الصحة » بتطور الموقف وحرجه ، فلم تر مناصا من اختلاق الاسباب لالغاء التعديل الذي اهاج الطلاب ، وحملهم على الاضراب ، فاصدرت نظاما

جديدا في ١٦ تشرين الثاني بالغاء التعديل . فقرر الطلاب انهاء اضرابهم ، والعودة الى كلياتهم اعتبارا من يوم ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٢م .

والظاهر ان تدبير « وزارة الصحة » لم يرض عمادة كلية الصيدلة والكيمياء ، فحدث ما لم يكن في الحسبان . اذ دخل حرم الكلية في اليوم المذكور اربعة اشخاص مجهولون ، واخذوا يوسعون الطلاب ضربا ولكما . وعندما خرج بقية الطلاب من صفوفهم ، اشتبكوا مع الاشخاص المهاجمين ، فاسفر الاشتباك عن اصابة عدد من الطلاب بجروح متنوعة . ولما خفت الشرطة الى محل الحادث ، قبضت على ثلاثة من المعتدين ، بينما فر الرابع . فاعلن الطلاب ان هذا الاعتداء كان مدبرا ، وان الذي دبره هو عميد الكلية الدكتور يحيى عوني صافي ، وبعض الاساتذة ، وانهم يعلنون الاضراب العام حتى يأخذ العدل مجراه ، ويقصي العميد ومن ساعده عن الكلية . وقد اسرعت الكليات الاخرى الى نجدة طلاب كلية الصيدلة والكيمياء ، فاعلنت تضامنها ، وقررت الاضراب حتى تجاب مطالب الطلاب في هذه الكلية . وكان لا بد للحكومة من تهدئة الراي العام ، واختلاق الاسباب لدخول المجهولين الى حرم الكلية المصان ، فاصدرت هذا البيان :

بيان رسمي :

« نشرت بعض الصحف اخبارا وتعليقات مختلفة حول حادث الشجار الذي وقع في كلية الصيدلة والكيمياء . وقد علمنا من الجهة الرسمية المختصة ، ان حقيقة الحادث المذكور هي ان احدى الطالبات لم تشترك في الاضراب الذي جرى اخيرا في تلك الكلية . فلما انتهى الاضراب ، اخذ بعض الطلاب في الكلية المذكورة يؤنبون تلك الطالبة على عدم اشتراكها في الاضراب ، مما حفز اخاها ورفيقين له على المجيء الى كلية الصيدلة والكيمياء ، والتشاجر مع اولئك الطلاب ، فاصيب البعض بجروح مختلفة ، وقبض على المعتدين ، واوقفوا بقرار من حاكم التحقيق . هذا ولا يزال التحقيق مستمرا في هذه القضية ، ولسلامة التحقيق ، عهدت عمادة الكلية الى احد الاساتذة وكالة . ومن ذلك يتضح جليا ان الدوافع في هذه الحادثة هي شخصية بحتة » اهـ .

و. مدير الدعاية العام

تطور الحادث :

وعلى كل فقد تطور اضراب الكليات تطورا سريعا ، فاصدر رئيس مجلس التعليم العالي بيانا في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢م قال فيه .

« ان جماعات صغيرة من طلبة المعاهد العالية اضربت عن الدراسة ، واخذت تحرض الكثرة الراغبة في الدراسة على الانقطاع عن الدروس » .

وناشد رئيس المجلس الطلاب بان لا يستمعوا « الى هذه الجماعات الصغيرة التي

تعمل ضد مصلحتهم » ودعاهم « الى الدوام المنتظم ، والانقطاع الى الدراسة في جو يسوده الهدوء والنظام » .

ولكن الاضطرابات اتسعت واشتدت ، فكانت كعود الثقاب للازمة السياسية التي كانت البلاد تتمخض بها يومئذ ، بسبب مطالبة الاحزاب بالانتخابات النيابية المباشرة ، واصلاح الاحوال الداخلية اصلاحا جذريا ، وموقف البلاط والحكومة من ذلك كله ، على ما ذكرناه في الصفحات المتقدمة . وقد الهبت هذه العود النار في الوقود ، وحدثت اصطدامات مسلحة على النحو الآتي :

في صباح يوم الجمعة الموافق ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢م ، اجتمعت صفوف مختلفة من طلاب الكليات ـ بعد المظاهرات التي قاموا بها في يوم الخميس الفائت ـ وقررت القيام بمظاهرات صاخبة في اليوم التالي ، احتجاجا على حادثة الشجار التي جرت في كلية الصيدلة والكيمياء في اليوم الاسبق .

وفي صباح يوم السبت الموافق ٢٢ من هذا الشهر :

« صحت بغداد اليوم على طليعتها الواعية الممثلة في شباب العراق الجامعي ، الناقم على الاوضاع الشاذة ، الكاره للحكم العسوف ، وهو يردد الهتافات المعبرة عما يعتلج في نفوس ابناء الشعب ، وما يتفاعل في اوساطهم . وكانت الكليات ، ومختلف المدارس الثانوية ، على ميعاد في اعلان الاضراب . وتجمع طلابها في معاهدهم وترديدهم الهتافات الوطنية ، ثم خروجهم على شكل مظاهرات كانت الساحة المقابلة لمبنى كلية العلوم والآداب ملتقاها ، حيث تجمعت قوات الشرطة وحدث الاشتباك الاول ... وجمعت الشرطة فلولها من كل مكان . وكانت الشوارع الرئيسية تعج بسيارات الباص ، الملأى بالشرطة ممن يرتدون الخوذ الفولاذية ، فحدث اشتباك كانت اسلحة الصراع فيه العصي والحجارة ، وقد انتهى بتفريق المتظاهرين بعد ان اصيب عدد من الجانبين بجراح مختلفة . وجاءت الانباء بعد ذلك تشير الى التحام المتظاهرين بالشرطة في المنطقة الممتدة بين ساحة زبيدة ، ومحلة الفضل من شارع غازي ... وبعد الالتحام الذي حدث بين الجانبين ، ثارت الطلقات النارية ، وسقط عدد من المتظاهرين جرحى ومصابين باصابات خطيرة . وذكر ان احد ضباط الشرطة اطلق النار من مسدسه فأصاب طفلا هو الآن في المستشفى الملكي ، وحالته خطيرة جدا » (١) .

بيان الحكومة :

أما بيان الحكومة الرسمي حول هذه المظاهرات فقد كان كما يلي :

« في صباح هذا اليوم ، قامت جماعة من طلاب المدارس بمظاهرة ، فاندس بينهم بعض المتطرفين ، وكان قسم منهم يحمل المسدسات والآلات الجارحة ، فخفت الشرطة

---

(١) جريدة « اليقظة » العدد ١٥٨١ الصادر في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

المجردة من السلاح الى تفريق المتظاهرين ، صيانة للامن وحفظا للنظام ، الا ان المتظاهرين هاجموهم فجرح ٣٨ من الشرطة و ١٤ من الاهلين بينهم قتيل واحد .

« لقد حرصت الحكومة كل الحرص على تفادي كل ما يعكر صفو الامن، ويقلق الراحة العامة . وانها اذ تأسف لما وقع ، ترجو ان ينصرف كل الى اعماله حفظا لمصلحة البلاد . وتأمين الطمأنينة والاستقرار » (١) . و. مدير الدعاية العام

وكان لحزب الاتحاد الدستوري « حزب نوري السعيد وخليل كنه وجماعتهما » لوحة معلقة على مقره تحمل اسم الحزب ، فاذا بالمتظاهرين يرفعونها ويعلقونها على مدخل المبنى العام ، امعانا في اهانة الحزب والمنتمين للحزب .

موقف المعارف :

وارتأى المسؤولون في وزارة المعارف ايقاف الدراسة في المعاهد العالية ، عسى ان يحول ايقافها دون تجمع الطلاب ، وتجدد المظاهرات ، ف « قرر مجلس التعليم العالي ايقاف الدراسة في المعاهد العالية ابتداء من صباح يوم الاحد المصادف ٢٣/١١/١٩٥٢م ، الى اشعار آخر » .

كما قرر مجلس المعارف بجلسته المنعقدة يوم ٢٢/١١/١٩٥٢م ، ايقاف الدراسة في جميع مدارس العاصمة ، على اختلاف درجاتها ، رسمية كانت ام اهلية ام اجنبية، الى اشعار آخر » .

موقف الطلبة :

وتطور موقف الطلبة من الجانب العلمي الى الجانب السياسي ، فاذا بهم يذيعون ما يلي :

« ان تنكر الفئة الحاكمة للمطاليب الوطنية ، لدليل قاطع على الذهنية الرجعية المسيطرة على عقلية المسؤولين ، وهي محاربة كل ما من شانه اصلاح الاوضاع القائمة، والقضاء على الفساد المخيم على الشعب بوحي من مصلحة الاستعمار . لذا فاننا طلبة المعاهد العالية نعلن اضرابنا عن الدوام ، بصفتنا الطليعة الواعية في الوطن العربي ، حتى تستجاب مطاليبنا التي تنحصر في الامور التالية :

١ ـ وجوب الاخذ بالانتخاب المباشر كأساس للانتخابات القادمة .

٢ ـ القيام بالاصلاحات الداخلية الآنية اللازمة لصيانة الحريات العامة ، ومواكبة التطور العالمي .

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٤٥٩٠ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

وفي حالة عدم استجابة المسؤولين ، سنلجأ الى الاساليب التي تفهمها الفئة الحاكمة » اهـ .

رابطة الشباب القومي (١)

الاستعانة بقوات الشرطة السيارة

لما عجزت الشرطة المحلية عن تفريق الطلاب وانهاء اضرابهم ، طلب وزير الداخلية الى آمرية القوة السيارة المرتبطة به ، بكتابه المستعجل ، ان تهيىء قوة كافية لتتولى معالجة الموقف المتازم ، فاتخذت الآمرية المذكورة الخطة الآتية :

أ ـ يكون الفوج الاول ـ ناقصا فصيل الاسناد ـ بأمرة متصرف لواء بغداد ، ويتلقى الاوامر منه ، ويجري توزيع سراياه كما يلي :

١ ـ السرية الاولى مع مفرزة غازات الفوج الرابع الى معاونيه شرطة الكرخ .

٢ ـ السرية الثانية الى معاونية شرطة السراي .

٣ ـ السرية الثالثة الى معاونية شرطة العبخانة مع مفرزات غازات فوج الرشاش الاولى .

٤ ـ يكون مقر الفوج السادس في مركز شرطة السراي ليتلقى اوامره بواسطة مدير شرطة بغداد من المتصرف .

ب ـ يتسلح الافراد بالسلاح مع الخوذ الحديدية .

ج ـ ينقل الافراد بالسيارات اللوري التي هيئت من قبل آمرية السرية النقلية الآلية .

د ـ اتخذت رئاسة الصحة التدابير الصحية اللازمة للاسعاف . اهـ .

هذه هي الخطة التي وضعتها « آمرية القوة السيارة » بامرها المرقم س ٦٢٤ والمؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢م ، فلما عرضت على وزارة الداخلية ، طلبت « الوزارة » بكتابها المرقم س ٢٤٢٢ والمؤرخ ١٩٥٢/١١/٢٢م تعديل الفقرة (ب) من الخطة ، وتسليح الافراد بالعصي والهراوات، بدلا من السلاح والخوذ الحديدية. فقد كان السيد مصطفى العمري رئيس الوزراء القائم بمهام وزارة الداخلية من الاداريين الافذاذ الذين يحسبون لكل امر حسابه الدقيق . وهكذا اضيفت قوة مؤلفة من الفوج الثالث بعد أن زودت بالعصي والهراوات ، ووضعت تحت امرة معاونية شرطة السراي ، كما ارسلت محطة لاسلكي الى معسكر الصالحية ، واخرى لمقر القوة السيارة ، فلما نزلت هذه القوة الى الميدان واصطدمت بالمتظاهرين ، استعملت قنابل

---

(١) العدد ١٥٨١ من جريدة اليقظة الصادرة بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

الغاز المسيل للدموع ، فكان كر وفر ، وكانت معارك واشتباكات ، وكانت جروح وقتول ، واذا بالمتظاهرين يرفعون مذكرات احتجاجية تتضمن المطالبة ب :

١ ـ الغاء الاجور الدراسية .

٢ ـ تأييد مذكرات الاحزاب السياسية .

٣ ـ تأييد مذكرة لانصار السلام كانوا رفعوها الى البلاط الملكي من قبل .

وكانت حصيلة المظاهرات والاصطدامات التي حدثت بين العشرين من تشرين الثاني ١٩٥٢م ، والرابع والعشرين من هذا الشهر ، استشهاد (٢٧) شخصا بينهم اربعة من افراد الشرطة، وجرح عدد كبير بحيث تعذر احصاؤه، واعتقال ثلاثةوسبعين ذاتا . وحرق عدة سيارات للشرطة ، واعلان العداء السافر للحكومة ، ومن ورائها الوصي الامير عبد الاله بالذات .

الاستعانـة بالجيش

لما تازم الوضع الامني في بغداد ، واصبح انهياره على قاب قوسين او ادنى، قرر متصرف لواء بغداد السيد عبد الرسول الخالصي ان يركن الى السلطات المخوّلة اليه بموجب قانون ادارة الالوية فطلب الى رئاسة اركان الجيش ان تكون على صلة به دائمة لتلقى الاوامر التي يتطلبها الموقف واذا برئيس الاركان الفريق نور الدين محمود يتمحل عن تنفيذ هذه الرغبة . ولما روجعت وزارة الداخلية لحل هذا الاشكال ، ارتأى الوزير حسام الدين جمعه اخذ راي رئيس الوزراء في الموضوع، ولما كان الرئيس مصطفى العمري من الاداريين الافذاذ الذين يفقهون مثل هذه السلطات ، ولاجل الاّ يحدث احتكاك بين الادارة والجيش ، ارتأى ان يكون آمر موقع بغداد تحت تصرف متصرف لواء بغداد شانه في ذلك شأن امراء المواقع في بقية الالوية ولكن الاوضاع كانت اوسع خطورة مما تصوره متصرف لواء بغداد ، ولا سيما بعد ان تقدم رئيس الوزراء بكتاب استقالة وزارته واذيع نبأ الاستقالة من الراديو .

الوضع في الخارج :

لم تقتصر المظاهرات الصاخبة على بغداد وحدها ، بل حدثت مظاهرات مماثلة لها في كل من الكاظمية والاعظمية ، ثم في كربلاء والنجف ، فالحلة والديوانية ، فالناصرية والبصرة فقد كان في كل من هذه المدن اعضاء بارزون في الحزبين السياسيين المعروفين : حزب الاستقلال والحزب الديمقراطي الوطني يستغلون تلك الاحوال ، وينفخون في تلك الجذوة كي يزيدوها ضرما .

وكان رئيس الوزراء السيد مصطفى العمري مترددا بين الاقدام والاحجام ، يقدم رجلا ويؤخر اخرى ، هل يمضي في الطريق الذي يشجعه بعض وزرائه على

ولوجه ، فيلغي الاحزاب ، ويعطل الصحف ، ويفرّق المظاهرات بالعنف ، وما زال شبح صالح جبر واحداث ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨م تتراءى امام ناظريه ، ام يتجنب هذا السبيل الشائك ، فيصغي الى المعارضة ، ويتقبل نصيحة احد اقطابها الذي قصده ونصحه بالاستقالة ؟

كما ان الوصي ادرك ان زمام الامر قد فلت من يد الحكومة ، فاراد ان يعيد اليها اعتبارها ، وكلف حكمة سليمان بان يؤلف وزارة يختار اعضاءها بملء حريته ، واقسم له انه لن يتدخل في امور وزارته « ولكن حكمة رفض هذا التكليف ، لاعتقاده ان الوصي لن يقلع عن مداخلاته ومناوراته » فاستدعى الوصي جميلا المدفعي ، وعهد اليه « بتاليف الوزارة ، وبدأ في الحال بالانتقاء وعندما وصل الى وزارة الدفاع ، واختار نوري السعيد لها ، بدات الهمسات والغمزات ، ثم الاتصالات الفردية بين الاخوان ، ولم تنقض ساعة على هذه العملية حتى اعلن الرئيس الجديد ضرورة تأجيل التاليف الى يوم غد » (١) ، « وما كادت عناصر الشارع تسمع بذلك ، وتعرف ان فخامة جميل المدفعي ... قد كلف بتاليف الوزارة الا وبدات تهتف بسقوطه » (٢) والواقع ان المدفعي اخفق في تاليف وزارة تخلف وزارة مصطفى العمري ، في حالة استقالتها ، لان النقمة كانت منصبة على ما سمي بساسة المدرسة القديمة ، ولان بينه وبين ارضاء رجل الشارع خرط القتاد . على ان تردد حكمة سليمان وجميل المدفعي اتاح لمصطفى العمري الفرصة فاعتبر المفاوضة التي جرت بينهما وبين الوصي، بدون علم منه ، سلبا للثقة به وتمسك به كمخرج من المازق .

وفي الوقت الذي كانت هذه الحوادث تجري في بغداد وخارجها ، كانت محطة الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية تذيع في مساء يوم السبت الموافق ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢م ، نبأ استقالة وزارة مصطفى العمري ، وتكليف رئيس اركان الجيش العراقي نور الدين محمود بتاليف الوزارة الجديدة كوزارة طوارىء ، فاذا باصوات ترتفع من كل فج عميق « لتسقط الملكية ــ لتحي الجمهورية » فروّع الوصي لهذه المفاجاة ، ولا سيما وكانت الاطاحة بعرش فاروق عزيز مصر طرية ، وهكذا نامت بغداد تلك الليلة بعين واحدة ، وظلت العين الاخرى يقظة ترقب الحوادث وتطوزها بيقظة .

ولم تكن فكرة اسناد رئاسة الوزارة الى رئيس اركان الجيش بنت ساعتها ، فقد اخبرنا الدكتور محمد فاضل الجمالي بانه كان قد سافر ــ قبيل هذه الحوادث ــ الى نيويورك لحضور جلسات هياة الامم مارا بلندن ، وكان الوصي فيها يشرف على معالجة شقيقته المصابة بمس من الجنون ، فساله عن الحالة في العراق ؟ ولما اجابه

---

(١) توفيق السويدي في ص ٥١٤ من مذكراته .

(٢) متصرف لواء بغداد : عبد الرسول الخالصي في « محضر مجلس النواب لسنة ١٩٥٢ م » ص ٧٦ وقد اصبح وزيرا للعدلية .

بما عنـده من معلومـات ، قال الوصي : « اذا استقالت وزارة مصطفى العمـري ، فساكلف رئيس اركان الجيش بتاليف وزارة تخلف الوزارة المستقيلة » .

اعمال تدميرية :

فلما كان صباح يوم الاحـد ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م استؤنفت المظـاهرات ، ولكن على مقياس تضاءلت معه مظاهرات الايام السابقة ، وخرج طلاب المعاهد العالية، وطلاب المدارس المختلفة ، ومعهم العمـال والكسبة ، يحملـون الواحـا كتبت عليها عبارات استفزازية وكلمات اريد بها احراج الموقف . وفقدت الاحـزاب السياسية سيطرتها على الجماهير المتظـاهرة ، كما انخذلت قـوات الشرطة امـام المتظاهرين واضطرت الى استعمال القنابل المسيلة للدموع ، فاذا باحد الطلاب يتلقف احداهن ويقذف بها على الشرطة ، واذا بالمتظاهرين يحرقون « مكتب الاستعلامات الامريكي » المقابل لسوق الصفارين بشارع الرشيد ، انتقاما لفلسطين وموقف امريكا منها ، واذا بجماعة اخرى تحاصر « مخفر الشرطة » الكائن في باب الشيخ و « ان امراة من الجنس المعبّر عنه باللطيف تنتزع خرقتها التي تستر بها عورتها ، وتشبعها بالنفط وتحرق بها المخفر الذي حوصر به افراد الشرطة وانقطعت النجدات عنهم » (١) واذا بالناس يعتدون « على شرطي مكلف بمحافظة الامن ، فيجتمعون عليه وهو اعزل من السلاح ، وتتكاثر عليه الخناجر والسكاكين ، ويسحق ويهشم راسه ، ويمثل به ، ويسحب في شوارع بغداد ، ثم تلقى عليه المواد الملتهبـة ويحرق » (٢) مما دل على وجـود هوة سحيقة بين الشعب والحكومة ، تمثلت في التمثيل بهذا الشرطي المسكين ، عنوان هيبة الحكم وعز شرفها .

لم يبق امام الوصي اي منفذ لانقاذ الوضع المتازم الا بأن يحقق حلمه الذي كان يراوده من قبل ، فيعهد الى رئيس اركان الجيش بالتدخل لصيانة الامن ، واعـادة السكينة الى مستقرها ، فنزلت السيارات المصفحة الى شوارع العاصمة ، واحتلت البنايات المرتفعة ، ومسكت مداخل الطرق ، ولكن المتظاهرين فرحوا بنزول الجيش، ورحبوا بظهوره في الشوارع فاعتلوا مدرعاته ، وصاروا يخطبون من فوقها . وفيما يلي كتاب استقالة الوزارة الذي قدمه العمري في غمرة هذه الاحداث .

كتاب الاستقالة والجواب عليه

سيدي صاحب السمو الملكي المعظم

اني لما تشرفت بثقة سموكم الغالية بتاليف الوزارة ، كانت خطتي ان تجـري الانتخابات وفق القوانين المرعية ، وفي جو مشبع بالصفاء ، مع التزام الوزارة الحياد

---

(١) و (٢) متصرف بغداد عبد الرسول الخالصي في محضر مجلس النواب لسنة ١٩٥٣ م ص ٧٦ وقد اصبح وزيرا للعدلية .

التام . وان وزارتي ، وان كانت على عزمها الاول في اتباع سنة الحياد التام ، غير ان الظروف الخارجية والداخلية خلال هذه الفترة قد تغيرت ، وان بعض العناصر السياسية في العراق قد استغلت الوضع فاخرجته عن حالته الاعتيادية ، ولما كنت راغبا منذ تأليف الوزارة في ان اتجنب الاجراءات القاسية التي يتطلبها الوضع غير الاعتيادي ، فاني استرحم ان تقبلوا اعفائي من المسؤولية ، شاكرا لسموكم الايادي البيضاء التي اسديتموها علي ، واني ما زلت يا سيدي تحت تصرف سموكم لي الشرف بأن اكون خادم سموكم المطيع المخلص .

٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢

مصطفى العمري

وقد رد الوصي على هذه الاستقالة في الثالث والعشرين من تشرين الثاني بهذا الكتاب :

عزيزي السيد مصطفى العمري

اخذت كتاب استقالتكم المؤرخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢م . وفي الوقت الذي اعرب لفخامتكم عن اسفي لتخليكم عن منصب رئاسة الوزارة ، لابد لي من اظهار تقديري الجهود التي بذلتموها انتم وزملائكم مدة ممارستكم الحكم .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ الميلادية ، الموافق لليوم الرابع من شهر ربيع الاول سنة ١٣٧٢ الهجرية .

عبد الاله

ويقول السيد توفيق السويدي في ص ٥١٤ من مذكراته « نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية » كان قلق الرئيس المستقيل « يتزايد والحاحه على الاسراع بتاليف الوزارة الجديدة يشتد ساعة بعد ساعة حتى اني قلت له بحضور المجتمعين : انك سعيت سنين طوالا لهدم كل الوزارات حتى يصفو لك الجو وتأتي الى الحكم ، وها انت الآن في الحكم وتحاول الهرب بهذه السرعة منه فلم كل هذا الاستعجال أمصلحة عامة ؟ ام جبن عام ؟ ام ماذا ؟ » .

بيان للحزب الوطني

وكان « الحزب الوطني الديمقراطي » قد اعد بيانا خطيرا لينشر في العدد الذي يصدر صباح يوم الاثنين ٢٤ تشرين الثاني من جريدته « الاهالي » وهذا نصه :

« لقد تطور الوضع في البلد تطورا خطيرا نتيجة لتعنت الفئة الحاكمة ، ووقوفها في وجه مطالب الشعب ، بحيث اصبح الموقف مما لا تمكن معالجته الا عن طريق تاليف حكومة وطنية تنبثق عن الشعب ، وتقدم حلا بتحقيق مطالبه الاساسية التي جاءت في مذكرات منظماته السياسية. لذلك فان الحزب الوطني الديمقراطي يطالب بتاليف هذه الحكومة فورا لانقاذ البلاد من الوضع السيء الذي آلت اليه » اهـ .

ولكن اعلان الاحكام العرفية ، وسد الاحزاب السياسية ، وتعطيل الصحف اليومية ، واعتقال جمهرة كبيرة من السياسيين وحملة الاقلام ، كل ذلك حال دون نشر هذا البيان .

٤ ربيع الاول ١٣٧٢ ــ ١٢ جمادى الاولى ١٣٧٢
٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ ــ ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣

وزارة نور الدين محمود



نور الديــن محمود

الف وزارة واحدة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ م وقد استقالت في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٣ م

توطئــــة

اعتاد واضع هذا الكتاب منذ عدة سنوات ان يزور السيد ناجي شوكت عصر كل يوم سبت في داره القريبــة منه ، وان يستعين بخبرته ومكارم اخلاقه في تهذيب فصول كتبه ، وتصحيح الروايات التي لديــه . وقد سمع السـيد ارشد العمري ، احد رؤساء الوزراء السـابقين ، يقول لصاحب الدار في مطلع تشرين الثاني ١٩٥٢م : ان البلاد ستشهد انقلابا وزاريا قريبا ، وتقوم فيها وزارة عسكرية نتيجة لاندفاعات الاحزاب السياسية ، وتوتر الحالة العامة في العاصمة ، وفي بعض المـدن الاخرى . وهذا ما يؤيد الذي سمعه المؤلف من الدكتور محمــد فاضل الجمالي حول الموضوع نفســه ، واثبته في الفصل السـابق .

ومرت الايام واذا بحادثة « كلية الصيدلة والكيمياء » تتحول من نطاقها المدرسي الى الميدان السياسي فتستغلها بعض العناصر ، وتنفخ في تلك الجذوة كي تزيدهــا ضرما، وتطبخ عليها ما تريد أكله شهيا، وتشبع شهوتها لنيل بعض غاياتها السـياسـية .

وارتأت الوزارة القائمة « وزارة مصطفى العمري » ان لا تركن الى السلاح لفض التجمعات ، أو القضاء على التظاهرات ، اعتقادا منها « ان الكثير من الناس مخدوعون، غرر بهم من حيث لا يشعرون ، والانسان في التجمعات يفقد ارادته كما يقول علماء الاجتماع فيسير مع المجتمعين ولا يدري لماذا يسير » (١) ولكن ما ان اتصل بعلم رئيس الوزراء حدوث بعض الاشتباكات المسلحة ، حتى اتخذ قرارا بالاستقالة « فجمع وزراءه وعرض فكرته . وكان من رأي فريق منهم الاستقالة ، ومن راي فريق آخر البقاء ، واتخاذ كل ما يقتضي من اجراءات قانونية للمحافظة على الامن والنظام » (٢) فلما اصبحت «البلاد في وضع شاذ، وحبل الامن مرتبك، والاضطرابات شاملة في جميع انحاء البلاد ، وخاصة في العاصمة ، والازمة السياسية حادة » كما قال رئيس الوزراء اللاحق (٣) « اصبح جليا ان الموقف لا يمكن ان ينقذه سوى الجيش ، وقيام ادارة عسكرية ، وهذا ما حدث بالفعل ، حيث اذيع في الساعة السادسة والدقيقة العشرين من مساء امس الاول – ٢٣ تشرين الثاني – بيان رئيس اركان الجيش بتكليفه بتأليف الوزارة » (٢) وعندها وجه الوصي الى الفريق نور الدين محمود رئيس اركان الجيش هذا الكتاب :

كتاب الاسناد الملكي

وزيري الافخم السيد نور الدين محمود　　　　　　　　رقم : ٧٦٨

بناء على استقالة فخامة السيد مصطفى العمري من منصب رئاسة الوزارة . ونظرا للظرف الدقيق الذي تمر به البلاد ، ولما نعهده فيكم من اخلاص ودراية . فقد قر رأينا ان نعهد اليكم بتأليف الوزارة على ان تنتخبوا زملائكم . وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي في اليوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني لسنة ١٩٥٢ الميلادية ، الموافق اليوم الرابع من شهر ربيع الاول لسنة ١٣٧٢ الهجرية .

عبد الاله

وكان اول عمل توجه به هذا القائد العسكري الى الشعب العراقي انه اذاع التحذير الآتي من دار الاذاعة اللاسلكية قبل ان يؤلف وزارته وقد تكررت اذاعته مرارا عديدة . قال :

« بناء على حدوث اضطرابات تعرّض امن البلاد وسلامتها الى الخطر ، فقد كلفني صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم بتشكيل الوزارة، واستلام مسؤولية الادارة ، وحفظ الامن في البلاد . وعليه فانني ادعو الشعب العراقي الكريم الى

---

(١) وزير العدلية : عبد الرسول الخالصي في محاضر مجلس النواب اجتماع سنة ١٩٥٢ م ص ٧٥ .
(٢) جريدة الشعب : العدد ٢٣٨١ بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .
(٣) محاضر مجلس الاعيان (الاجتماع العادي السادس والعشرون) ص ٣٠ .
(٤) العدد ٢٣٨١ من جريدة الشعب الصادرة في ٢٥ – ١١ – ١٩٥٢ م .

مؤازرتي والجيش في القيام بالواجب ، وذلك عن طريق الخلود الى السكينة ، والتزام جانب الهدوء ، وعدم القيام بما يعكر صفو الامن في البلاد . وادعو الله خالصا ان يوفقني والجيش الى خدمة البلاد واسعادها ، والوصول بها الى اهدافها السامية ، والله ولي التوفيق » اهـ .

هياة الوزارة

وكلف الامير رئيس الوزراء الجديد ان يختار زملاءه الوزراء من ضباط الجيش دون غيرهم (١) فاعتذر الرئيس عن ذلك اعتقادا منه بان واجبات الوزارة يجب ان تقتصر على اعادة الامن الى نصابه ، وتسليم الحكم الى المدنيين . وهكذا تالفت هياة الوزارة على النحو الآتي بعد مشاورات طفيفة :

رقم ٧٦٩

اصدرنا هذه الارادة الملكية ، بناء على ما عرضه رئيس الوزراء ، بتعيين :

السيد نور الدين محمود : رئيس الوزراء ، وزيرا للدفاع ، وزيرا للداخلية بالوكالة .

والسيد علي محمود الشيخ علي : وزيرا للمالية .

والسيد ماجد مصطفى : وزيرا للشؤون الاجتماعية، ووزيرا للاقتصاد بالوكالة

والدكتور فاضل الجمالي : وزيرا الخارجية .

والسيد عبد الرسول الخالصي : وزيرا للعدلية ، ووزيرا للمواصلات والاشغال بالوكالة .

والسيد قاسم خليل : وزيرا للمعارف .

والحاج رايح العطية : وزيرا الزراعة .

والدكتور عبد المجيد القصاب : وزيرا الصحة (٢) .

---

(١) من حديث للفريق نور الدين محمود رئيس الوزراء مع المؤلف . وفي رواية للسيد علي ممتاز الدفتري ان الامير هو الذي رشح لرئيس الوزارة الجديدة اعضاء وزارته ، ومنهم الشيخ رايح العطية الذي كان موضع ثقة الوصي واعتماده، مع انه كان رئيس قبيلة « نصف امي » وكانت البلاد تعج بحملة الدكتوراه والخبرة الواسعة .

(٢) دخل في هذه الوزارة اربعة وزراء جدد وهم :

أ — وزير العدلية : عبد الرسول الخالصي .

ب — وزير الزراعة : الحاج رايح العطية .

جـ — وزير الصحة : الدكتور عبد المجيد القصاب .

د — وزير المعارف : قاسم خليل .

مضافا الى شخص رئيس الوزراء نور الدين محمود الذي تولى وزارة الدفاع ووكالة وزارة الداخلية. وكان فيها ثلاثة من وزراء وزارة السيد مصطفى العمري المستقيلة وهم السادة : علي محمود الشيخ علي ومحمد فاضل الجمالي وماجد مصطفى .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر ربيع الاول سنة ١٣٧٢ هـ ، واليوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٢م .

رئيس الوزراء : نور الدين محمود

عبد الاله

الغاء مراسيم الاستيزار

وامر رئيس الوزراء الجديد الغاء مراسيم الاستيزار فاصدر هذا البيان :
بالنظر للحوادث المؤسفة التي وقعت ، ولضرورة انصراف الوزارة الى اعمالها المجدية ، فقد تقرر الغاء مراسيم حفلة الاستيزار وقبول التهاني .

رئيس الوزراء

اعلان الاحكام العرفية

وادركت الوزارة ان الحالة العامة في بغداد وضواحيها بلغت حدا من التوتر لا يمكن التغلب عليه الا باعلان الاحكام العرفية ، فاجتمع مجلس الوزراء ، واتخذ هذا القرار :

« عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة استمع فيها الى بيانات فخامة وكيل وزير الداخلية عن الاضطرابات والتشويشات التي وقعت في بغداد ، في الايام الاخيرة ، وما نشأ عن ذلك من اقلاق المجتمع ، وضعف الطمأنينة والراحة ، كما ان استمرار الحالة بدون اتخاذ الاجراءات القانونية الكافلة لارجاع الامن والطمأنينة والراحة الى نصابها ، من الامور الضرورية . وان الحالة تدعو حتما الى اعلان الادارة العرفية في لواء بغداد ، الذي ظهر فيه الاضطراب . وذلك استنادا الى الفقرة الاولى من المادة ١٢٠ من القانون الاساسي . وبعد المداولة ، وافق المجلس على اعلان الاحكام العرفية في لواء بغداد بصورة مؤقتة ، الى حين صدور ارادة ملكية بانهائها ، وتوقيف تنفيذ قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقوانين ادارة الالوية ، والجمعيات والتجمعات، ودعاوى العشائر ، والمطبوعات ، وانضباط موظفي الدولة ، والخدمة المدنية ، والخدمة القضائية ، وسائر قوانين الخدمة ، وقانون مجلس الاعمار ، والقوانين الاخرى ، بقدر ما لها من المساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية والعسكرية في المنطقة المذكورة ، حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية » .

١٩٥٢/١١/٢٣م

ثم صدرت الارادة الملكية الآتية :

« استنادا الى الفقرة الاولى من المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ، ووافق عليه مجلس الوزراء ، اصدرنا هذه الارادة الملكية :

١ ــ اعلان الاحكام العرفية بصورة موقتة في لواء بغـداد ، الى حين صدور ارادة ملكية بانهائها (١) .

٢ ــ تكون الارادة الملكية في لواء بغداد عسكرية صرفة ، ويكون قائد القـوات العسكرية في منطقة لواء بغداد مرجعا اعلى لجميـع الادارات داخل منطقتـه ، وله صلاحيـة توزيـع السلطات والاعمـال على جميـع الموظفين داخل منطقته حسبما يتراءى له .

٣ ــ يوقف تنفيذ قوانين اصول المحاكمـات الجزائيـة ، وادارة الالويـة ، والجمعيات والاجتماعات والتجمعـات ، والمطبوعات ، وانضباط موظفـي الدولة ، والخدمة المدنية ، والخدمة القضائيـة ، ونظام دعـاوى العشائـر ، وسائر قوانين الخدمة ، وقانون مجلس الاعمار ، والقوانين الاخرى بقدر ما لها مساس بالاجراءات، او المحاكمات ، التي تتطلبها الادارة العرفية ، حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية في المنطقة .

٤ ــ تخويل وزير الدفاع انتقاء القائد العسكري للمنطقـة التي اعلنت فيها الادارة العرفية .

على وزراء الدولة تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر ربيع الاول سنة ١٣٧٢ هـ ، واليوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٢م .

عبد الاله

نور الدين محمود : رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووكيل وزير الداخلية
الحاج رايح العطية : وزير الزراعة
قاسم خليل : وزير المعارف
علي محمود الشيخ علي : وزير المالية ووكيل الخارجية
عبد المجيد القصاب : وزير الصحة
عبد الرسول الخالصي : وزيد العدلية ووكيل المواصلات
ماجد مصطفى : وزير الشؤون الاجتماعية ووكيل الاقتصاد

هياة المجلس العرفي

وتألف المجلس العسكري العـرفي برئاسة الزعيـم الركن جميل عبد المجيد ، والعضوين العسكريين : المقدم محمود عبد القادر ، والمقدم صبحي علي ، والعضـوين المدنيين الحاكمين : راسم عبد الحميـد ، وعارف رشيد العطـار . كما اصدر وزير

(١) استمرت الاحكام العرفية معلنة الى ان انهتها وزارة الدكتور محمد فاضل الجمالي في الخامس من تشرين الاول ١٩٥٣ م ، اي بعد ان بقيت نحو السنة سارية المفعول .

الدفاع امرا وزاريا بتعيين اللـواء الركن عبد المطلب الامين قائدا للقـوات العسكرية المرابطة ؛ فصادف تعيين هذا الرجل لهذا المنصب ارتياح الجميع ، لما جبل عليه من خلق كريم وعلم وظرافة .

منـع المظـاهرات

وكان اول عمل قام به قائد القوات العسكريـة انه اصدر امرا بمنع المظاهرات هذا نصـه :

« استنادا الى السلطة المخولـة لنا بمقتضى الفقرة (٨) من المادة الرابعة عشرة من مرسـوم الادارة العرفيـة رقم ١٨ لسـنة ١٩٣٥م ، قررنا بهذا منـع المظاهرات والتجمعـات ، المنصوص عليهـا في المادة الاولى من قانون التجمعـات ، وفيما يلي نصها :

« ان اجتماع جم غفير من الناس على الطريق العام بالجلبة والغوغاء ، او تجولهم على هذه الصفة ، يعتبر تجمعا » .

الزعيم الركن : عبد المطلب امين
قائد القوات العسكرية للادارة العرفية

منع حمل السلاح

كما اصدر « القائد » امرا بمنع حمل السـلاح ، حتى وان كان مجازا هذا نصـه:

« استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بمقتضى الفقرة (أ) من المادة الرابعةعشرة من مرسـوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسـنة ١٩٣٥م ،

قررنا بهذا منع حمل السـلاح ، والآلات الجارحة على اختلاف انواعها ، من قبل الاهلين داخل لواء بغداد ، واقضيته ، ونواحيه » .

الزعيم الركن : عبد المطلب امين
قائد القوات العسكرية للادارة العرفية

غلق الاحزاب السياسية

وكان منتظرا ان تعطل الحكومة الاحزاب السياسـية القائمة، وان تعتقل اقطابها الى حين عودة الامور الى مجاريها ، فاذا بقائد القوات العسكرية يصدر هذا القرار :

استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة (٢) من المادة (١٤) من مرسوم الادارة العرفيـة رقم ١٨ لسـنة ١٩٣٥م ، قررنا غلق حـزب الاتحـاد الدستوري ،

وحزب الامة الاشتراكي ، وحزب الاستقلال ، وحزب الجبهة الشعبية ، والحزب الوطني الديمقراطي .

الزعيم الركن : عبد المطلب امين
قائد القوات العسكرية للواء بغداد

تعطيل الصحف

كذلك اتخذ « قائد القوات » قرارا بتعطيل الصحف الحزبية هذا نصه :
« استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة (٣) من المادة (١٤) من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥م ، قررنا تعطيل الجرائد الآتي ذكرها :
الاتحاد الدستوري ، صوت الاهالي ، القبس ، الامة ، النبأ ، لواء الاستقلال ، اليقظة ، الجبهة الشعبية ، صوت الشعب ، السجل ، الحصون ، الافكار، الوادي، الآراء ، العالم العربي ، عراق اليوم ، الجهاد » اهـ .

الزعيم الركن : عبد المطلب امين
قائد القوات العسكرية للواء بغداد

استمرار المظاهرات

وعلى الرغم من اعلان الاحكام العرفية في لواء بغداد، واغلاق الاحزاب السياسية، وتعطيل الصحف الحزبية ، واعتقال عدد كبير من السياسيين والمعارضين في « ابي غريب » والقبض على الشيوعيين ، والمخربين ، والمشتبه في سلوكهم (١) حتى اكتظت بهم المواقف ، فان مظاهرات الطلبة لم تنقطع ، بل ازدادت شدة ، عندما انس الجمهور عطفا من قوات الجيش المسلحة ، فقد كانت نيران المدافع الرشاشة تطلق في الفضاء لارهاب الناس ، وحملهم على التفرق . لهذا اضطر القائد العسكري الى اصدار ما يلي :

---

(١) بلغ عدد الذين قبض عليهم على سبيل الاحتياط (٢٢٠) ذاتا بين وزير ، ونائب ، وصحفي ، ورئيس حزب سياسي ، ومشتبه في سلوكه السياسي ، اما الذين قبض عليهم بسبب المظاهرات والمخالفات ، فقد بلغ عددهم (٢٩٩٩) شخصا قدموا بأسرهم الى المجلس العرفي ، فحكم على شخصين بالاعدام ، وعلى (٩٥٨) بالسجن ، وعلى (٥٨٢) بالغرامة ، وعلى (٢٩٤) بالكفالة ، وافرج عن (١١٦١) متهما .

« من احصاء لوزارة الدفاع »

وفي حديث لرئيس الوزراء مع المؤلف : ان الامير عبد الاله طلب اليه سوق رؤساء الاحزاب ، وارباب الصحف وسائر السياسيين الموقوفين ، الى المحاكمة ، بعد تحميلهم مسؤولية تردي الاوضاع في المملكة فاعتذر الرئيس عن ذلك بان واجب وزارته اعادة الامن الى نصابه فقط ، وعلى الذين سيتحملون المسؤولية من بعده القيام بهذا الواجب .

« بالرغم من البيان الذي اذيع ليلة امس ، والذي منع به التجمهر ، والتظاهرات المنصوص عليها في المادة الاولى من قانون التجمعات ، فقد قام عدد من المشاغبين ، والمحرضين ، الذين لا يروق لهم الا استمرار الفوضى والشغب ، بمظاهرات وتجمعات خلافا لما جاء في بياننا المشار اليه . لذلك نؤكد بهذا ان الجيش مصمم بصورة قاطعة على توطيد الامن والسلام مهما كلف الامر . وعليه ستقوم القوات المسلحة باتخاذ اشد الاجراءات تجاه هؤلاء المشار اليهم ، كما سيقدم المحرضون الذين يعملون من وراء الستار الى المحاكم العسكرية لينالوا عقابهم الصارم .

الزعيم الركن : عبد المطلب امين
قائد القوات العسكرية لمنطقة لواء بغداد

وشرعت القوات المسلحة في تصويب النار الى صدور المتظاهرين فعلا . فوقع في محلة «باب الشيخ» ثمانية عشر قتيلا ، واربعة وثمانون جريحا (1) وعندها صدرت الاوامر بمنع 'المرور' والتجوال على النحو الآتي :

استنادا الى السلطة المخولة لنا بموجب الفقرة ٩ من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الادارة العرفية المرقم ١٨ لسنة ١٩٣٥م .

١ ـ قررنا منع المرور والتجول من الساعة السادسة مساء حتى الساعة ٦ صباحا في كافة طرق مركز مدينة بغداد ، ونواحي الكرادة ، والاعظمية ، والدورة ، وقضاء الكاظمية ، الا في حالات الضرورة القصوى ، وباذن خاص منا ، والمخالف يعاقب وفق المادة ١٥ من مرسوم الادارة العرفية ، وذلك بالحبس مدة لا تزيد على الثلاث سنوات ، وبغرامة لا تزيد على المائة والخمسين دينارا .

٢ ـ ينفذ هذا البيان اعتبارا من الساعة السادسة من مساء اليوم الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٢م .

الزعيم الركن : عبد المطلب امين
قائد القوات العسكرية لمنطقة بغداد

وفي ٢٨ تشرين الثاني من هذه السنة ، أصدر « قائد القوات العسكرية » امرا بجعل مدة منع المرور والتجوال من الساعة السابعة مساء ، حتى الخامسة صباحا .
وفي ٧ كانون الاول ، صدر البيان رقم ١٩ وقد قلص مدة منع التجوال فاصبحت من الساعة الثانية عشرة مساء ، حتى الساعة الرابعة صباحا .
وفي ١١ كانون الاول ١٩٥٢م ، صدر (بيان عسكري برقم ٢٠) رفع بموجبه امر منع المرور والتجوال في الاماكن المذكورة ، بعد زوال الاسباب التي ادت الى فرضه .

---

(1) قال لنا رئيس الوزراء الفريق نور الدين محمود ان اطلاق النار على المتظاهرين في « باب الشيخ » كان قبل تكوين وزارته ، وان مخفر باب الشيخ دافع واستبسل في الدفاع ، حتى اوقع بالمتظاهرين هذه الخسائر .

طريقة غريبة

أراد الوصي الامير عبد الاله ان يستكشف ما في أذهان ــ رجال الجيش نحو الحالة التي كانت تسود البلاد ، فانتدب زميله في الدراسة بكلية فيكتوريا ، ثم ربيب نعمته وموضع سره ، السيد علي حيدر الركابي ، الكاتب السوري المشهور ، للقيام بهذه المهمة الدقيقة فقصد الركابي اولا اللواء محمد نجيب الربيعي ، ثم الزعيم الركن عبد المطلب الامين ثم المقدم نعمان ماهر الكنعاني ، فقال للاول « الربيعي » في مصر محمد نجيب الذي اطاح بحكم الملك فاروق فلماذا لا يكون محمد نجيب العراق كمثل زميله في القاهرة ؟ واذا بأوداجه تنتفخ ، ويأخذ وضعا جديا . فلما اجتمع « الركابي » بالزعيم الامين ، استحثه على القيام بانقلاب في العراق ، على غرار الانقلاب الذي جرى في مصر ، في ٢٣ تموز ١٩٥٢م فسأله هذا : وما هي قوتي حتى اقوم بمثل هذا العمل الجبار ؟ فرد عليه الركابي : ان الجيش كله تحت امرك وتصرفك . ثم ذهب الى الكنعاني بمثل هذه المقولة . وقد قال لنا الزعيم عبد المطلب : انه رأى ان يتغدى بالركابي ، قبل ان يتعشى الركابي به ، فقصد الامير عبد الاله في قصره ، وقص عليه ما سمعه من ربيب نعمته ، فاذا بالوصي يتلعثم ويقول « لن يزعجك هذا بعد اليوم » وما لبثت الاوامر ان صدرت بنقل الربيعي الى ملاك وزارة الخارجية ، وتعيينه ممثلا للعراق في جده ، وباحالة الكنعاني على التقاعد ثم اعتقاله . ولاجل ان تتم هذه المهزلة على وجهها الصحيح ، صدر الامر باعتقال علي حيدر الركابي لبضع ساعات ثم سرّح.

ما تعتزم الوزارة انجازه

رات الوزارة الجديدة انه لا بد من ان تقرن اعلانها للاحكام العرفية بما يعيد الثقة في الحكومة ، ويحمل الشعب على تحسين الظن فيها ، والاطمئنان الى نياتها ، فألقى رئيس الوزراء البيان الآتي من دار الاذاعة اللاسلكية :

تحملت هذه الوزارة اعباء المسؤولية في هذه الظروف الحرجة ، وبعد وقوع الحوادث المؤسفة ، وهدفها الاول العمل على استتباب الامن العام ، وصيانة ارواح الناس ، وممتلكاتهم ، واشاعة الثقة بين المواطنين الكرام .

ان الحكومة مصممة على قمع العناصر الفاسدة ، والحيلولة دون العبث بالقوانين ، وعيبة الدولة وكيانها ، ان استتباب الامن هو الشرط الاساسي لكل نوع من انواع التقدم والاصلاح ، وكل عمل مثمر في كل مجتمع ، وعليه فان الحكومة قد تاهبت تأهبا كافيا لتحقيق هذا الغرض ، وهي ترجو ان توفق الى ذلك بعناية الله ، وبثقتها في حصافة الشعب وكياسته .

ان الوزارة مصممة على تحقيق هدفها الاول بكل حزم ، كما انها عازمة عزما اكيدا على القيام بالاصلاحات النافعة ، وتيسير الطعام واللباس والسكن للطبقات الفقيرة ، والتنفيس عن دافع الضريبة العراقي بجميع الطرق الممكنة . والجهات

المختصة دائبة على العمل في احضار التشريعات الكافلة لهذا الفرض ؛ وعما قريب سوف يطلع الشعب على مبلغ حرص الوزارة على هنائه ورخائه .

ان الحكومة لا تريد ان تكاشف الشعب الا بالواقع ، وانها لا تميل الى الاسراف في القول او الوعد ، وان الاعمال التي تعتزم انجازها لصالح الشعب ، هي التي ستظهر للعيان في اقرب وقت . ان الحكومة عازمة عزما اكيدا على :

١ ــ اعداد التشريعات اللازمة لتخفيض الرسوم والضرائب .
٢ ــ جعل التعليم العالي مجانا ، كما هو الحال في التعليم الثانوي ، والابتدائي.
٣ ــ اتباع سياسة اقتصادية من شانها ان تحافظ على الثروة القومية .
٤ ــ تقوية الجيش ، وتيسير المهمات والاسلحة الحربية له ؛ والعناية بتنظيمه وتدريبه .

٥ ــ تاليف لجنة من كبار علماء القانون ، والادارة ، لاعداد لائحة قانون الانتخاب. على اساس مبدأ الانتخاب المباشر بسرعة ، بحيث تتم بموجبه عملية الانتخاب التي ستقوم بها هذه الحكومة .

ولما كانت الاحكام العرفية قد اعلنت لغرض اعادة الامور الى نصابها ، فان الحكومة ستبادر الى الغائها ، حالما يتحقق الغرض المطلوب ، وستباشر باجراء الانتخاب في جو مشبع بالحرية .

٦ ــ تاليف لجنة من شخصيات قانونية ؛ للتحقيق في الحوادث المؤسفة التي وقعت خلال الايام الاخيرة ، وتعيين المذنبين الحقيقيين ، وتحديد مسؤولياتهم،لينالوا العقاب الذي يفرضه القانون عليهم .

٧ ــ تطهير جهاز الدولة من العناصر غير الصالحة ، واحلال ذوي الكفاءات محلهم .

٨ ــ الاسراع باصدار التشريع اللازم لتحقيق التامين الاجماعي .

والله اسال ان يلهم الشعب الكريم الرشاد والسداد .   ١٩٥٢/١١/٢٤م

سحب الجيش

لما عهد الوصي الى الجيش تولي مسؤولية حفظ الامن في الداخل ، احتلت قواته الآلية ، وسياراته المصفحة ، مداخل الطرق ، كما احتلت بعض المفرزات البنايات المرتفعة في المفترقات وسائر الكليات ، وظلت السيارات المسلحة تجوب الشوارع ، وتلقي الرعب في القلوب . فلما فترت حدة التوتر ، وقبضت الحكومة على ناصية الحكم ، سحبت القوات الى معسكراتها ، واذاع رئيس الوزراء الخطاب التالي في ١٣ كانون الاول سنة ١٩٥٢م :

أيها الشعب الكريم !

في مساء الثاني والعشرين من الشهر المنصرم ، كنت قد وجهت اليكم نداء من هذه الدار ، رجوتكم فيه التزام جانب الهدوء والسكينة ، وذلك على اثر الاضطرابات التي قام بها البعض في بغداد ، والتي ادت الى ان يشرفني حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم بتولي المسؤولية ، وحفظ الامن في البلاد . اما وقد عادت الامور الى مجراها الطبيعي ، واستتب الامن ، واطمأنت النفوس ، ولم يبق ما يعكر صفو الحياة العامة ، فقد عاد آخر جندي في المدينة الى عرينه . واني اذ اذيع عليكم هذا النبأ ، اتقدم اليكم جميعا : رجالا ونساء ، كبارا وصغارا ، بوافر الشكر، وعظيم الامتنان ، لتلبيتكم ندائي . فقد كنتم خير عون لي ، وللجيش ، للضرب على ايدي العابثين ، واعادة الامن والاستقرار الى نصابهما ، وبذلك اديتم خدمة كبيرة لبلادكم ، وبرهنتم على انكم شعب ينشد الحياة الكريمة الحرة ، في جو يسوده النظام، واحترام القانون ، فأنعم بكم من ابناء بررة .

واليكم ايها الجنود البواسل شكري وشكر الامة باسرها . فقد قمتم بواجبكم على احسن وجه ، وهذا ما كنا ننتظره منكم ، فقد اثبتم في كل المناسبات بانكم حصن هذه الامة الحصين فهي فخورة بكم .

حضرات المستمعين ! منذ ان توليت المسؤولية ، انا وزملائي الوزراء ، نواصل الليل بالنهار لدراسة حاجات البلاد من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ووضع التشريعات اللازمة للنهوض بالبلاد الى المستوى اللائق بها ، ولا بد وانكم اطلعتم على الاجراءات التي اتخذت لخفض تكاليف المعيشة ، وتطهير الجهاز الحكومي، وجعل الدراسة مجانية ، وغير ذلك مما لمستم آثارها الطيبة . ونحن لا نزال مجدين في السير لانجاز تشريعات اخرى ، تمس الحياة العامة في الصميم . فعليكم بالصبر والاناة ، وعلينا بالجد والعمل المتواصل لتحقيق اهداف البلاد وامانيها ، متكاتفين متعاونين ، يشد بعضنا بعضا ، دون ان نترك بيننا ثغرة يتسرب منها الخصوم ، ودعاة الفوضى ، للاخلال بالامن ، وتشويه سمعة البلاد .

وختاما ابتهل الى الله ان يسدد خطانا لخدمة بلادنا تحت ظل جلالة الملك المفدى ووصيه المعظم .

١٩٥٢/١٢/١٣م

حوادث واخبار

١ ـ لما تألفت وزارة الفريق نور الدين محمود في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م، كان الدكتور محمد فاضل الجمالي ، الذي اسند اليه منصب وزارة الخارجية فيها ، خارج المملكة ، يمثل العراق في الجمعية العمومية للامم المتحدة ، فتولى علي محمود الشيخ علي وزير المالية منصب وزارة الخارجية بالوكالة . وقد عاد الجمالي الى بغداد في الرابع من كانون الثاني ١٩٥٣ .

٢ ـ شهدت بغداد في ٦ كانون الثاني ١٩٥٣م ، عرضا عسكريا فخما بمناسبة مرور ٣٢ سنة على تأليف الجيش العراقي .

٣ ـ افتتحت مصلحة للبرق اللاسلكي المباشر بين العراق والكويت في العاشر من كانون الثاني ١٩٥٣م . وكانت البرقيات اللاسلكية المرسلة من بغداد الى الكويت تذهب من قبل الى لندن ، ومنها الى الخليج . والعكس بالعكس .

٤ ـ وصلت الى بغداد في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٣م ، بعثة من القسم الاجتماعي في هيئة الامم المتحدة ، برئاسة رئيس القسم المذكور ، السر اوزوالد الن ، وبعد ان مكثت اسبوعا زارت خلاله بعض المؤسسات الاجتماعية ، واصلت السفر الى بقية الاقطار العربية .

٥ ـ ووصل الى بغداد في الثاني عشر من هذا الشهر ، الوفد البريطاني البرلماني الذي دعاه اميل البستاني النائب اللبناني المعروف لزيارة الاقطار العربية ، وكان الوفد يتالف من ستة من النواب الانكليز الذين يعطفون على الاماني القومية في الشرق العربي. فاتصلوا ببعض الرجال المسؤولين وغير المسؤولين ، من سياسيين ، وزعماء، ونحوهم ، للتعرف على وجهات النظر القائمة بين العرب والانكليز ، وكيفية العمل على تقريبها . وبعد ان زاروا منشآت النفط في كركوك ، والبصرة ، سافروا الى لبنان .

٦ ـ وصلت الى بغداد في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٣م ، بعثة اقتصادية دانمركية برئاسة الخبير الاقتصادي البروفسور كارل ايفرسن ، وعضوية المستر بول راسموسم ، والمستر بون ونديك ، لدراسة السياسة النقدية في العراق دراسة سليمة ، وتقديم التوصيات اللازمة عنها الى المصرف الوطني . وكان مدير المصرف المذكور قد تعاقد مع هذه البعثة للعمل في العراق ، فلبثت اللجنة مدة طويلة تدرس وتدقق ، وتسأل وتمحص ، حتى وضعت التقرير المطلوب .

٧ ـ « ١ ـ لقد انذرت الحكومة اصحاب محطات البنزين لتسليم تلك المحطات الى الحكومة خلال المدة المنتهية باليوم الخامس عشر من الشهر القادم .

« ٢ ـ اما نفط الوقود ، والمكائن الزراعية ؛ وغيرها ، فسوف يستمر توزيعه من قبل الموزعين الحاليين ، بصفة وكلاء عن الحكومة ، وذلك حتى تتخذ الحكومة الاجراءات اللازمة لتسلمه لكي لا تتوقف المكائن المذكورة عن العمل » اهـ .

٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٢م

كانت هذه هي الخطوة الثانية التي خطتها « وزارة نور الدين محمود » في موضوع محطات توزيع البنزين . اما الخطوة الاولى ، فهي القرار الذي اتخذته وزارة مصطفى العمري لاستلام الحكومة هذه المحطات ، التي افسدت الضمائر ، واعمت الابصار . وقد تم الاستلام في نهاية المدة التي حددها بيان الوزارة المنشور اعلاه .

٨ ـ استصدرت الوزارة مرسوما بانشاء الدرك ، ليحل محل الجيش في قمع الاضطرابات الداخلية ، ولكن الوزارة التي اعقبت هذه الوزارة جمدت هذا المرسوم .

٩ ـ كان بعض المتنفذين يستأجرون الاراضي الاميرية ، ويستخدمون الوسائط

الحكومية لزرعها ، وريها ، واستغلالها ، فأوقفت الوزارة التاجير ، ولكن عملها هذا لم يدم طويلا ، فسرعان ما نقضته الوزارات التي اعقبت هذه الوزارة .

١٠ ـ حددت الوزارة استيراد السيارات الخصوصية للابقاء على ثروة البلاد الوطنية .

١١ ـ استطاع وزير العدلية السيد عبد الرسول الخالصي ان يستحصل قرارا من مجلس الوزراء بانتداب ثلاثة من كبار رجال مصر القانونيين ليطعّم بهم محكمة التمييز في العراق بعد ان احال على التقاعد بعض الحكام ولكن الوزارة استقالت قبل ان ينفذ هذا القرار .

سياسة المراسيم

رأت الوزارة ان تخفف الضرائب عن كاهل الشعب ، وان تعين رجال الجيش بما يخفف نفقاتهم ، فاستصدرت احد عشر مرسوما لهذا الغرض وهي :

١ ـ مرسوم رقم ١ لسنة ١٩٥٢م :

يتضمن هذا المرسوم خفض نسب الرسوم الكمركية على البضائع المستوردة والمصدرة ، للترفيه عن الشعب . فلما عرض على مجلس النواب في أيام « الوزارة المدفعية السادسة » التي خلفت تلك الوزارة ، قرر رفضه في ١٢ شباط ١٩٥٣م، بزعم انه لا ينطبق على منطوق الفقرة ٣ من المادة الـ ١٦ من القانون الاساسي ، ووعد وزير المالية بان تتقدم وزارته بلائحة قانونية تحقق هذا الترفيه .

٢ ـ مرسوم رقم ٢ لسنة ١٩٥٢م :

وهو يتضمن الغاء رسم الاستهلاك ، وضريبة الارض ، عن المخضرات، والاثمار الطرية والجافة ، لتوفير المواد الغذائية لابناء الشعب بلا مضايقة . وقد صادق مجلس النواب عليه في جلسته المنعقدة في ١٦ شباط ١٩٥٣م .

٣ ـ مرسوم رقم ٣ لسنة ١٩٥٢م :

الصادر بتخصيص مئتي الف دينار، بغية التعويض عن الاضرار التي لحقت الممتلكات الاجنبية في حوادث ٢٣ تشرين الثاني ، ولتقديم مساعدات مالية لعوائل رجال القوات المسلحة الذين ذهبوا ضحية الواجب فيها . وقد قبل مجلس النواب هذا المرسوم في ١٨ شباط ١٩٥٢م ، وطلب تشميله الى عوائل ضحايا الشعب في تلك الحوادث .

٤ – مرسوم رقم ٤ لسنة ١٩٥٢م :

صدر هذا المرسوم كتعديل لقانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية الصرفة رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١م ، بغية تيسير توزيع الاراضي الاميرية على المستثمرين من مختلف الاصناف واسكانهم فيها . وقد قررت لجنة الامور المالية في مجلس النواب رفضه ، وذلك بقرارها المؤرخ ٦ حزيران ١٩٥٣م .

٥ – مرسوم رقم ٥ لسنة ١٩٥٢ م :

يتضمن هذا المرسوم جعل نسب اعفاء الاملاك من الضريبة في المدن الكبرى (١٥٠) دينارا بدلا من العشرين دينارا الاولى من بدلات الايجار ، و ٧٥ دينارا بدلا من عشرة دنانير عن الاملاك في المدن الصغرى . وقد اقر مجلس النواب هذا المرسوم في جلسته المنعقدة في ١٨ شباط ١٩٥٣م « ايام الوزارة المدفعية السادسة » .

٦ – مرسوم رقم ٦ لسنة ١٩٥٢م :

وهذا المرسوم الخاص باجراء الانتخاب على درجة واحدة ، وسنتحدث عنه اثناء البحث عن اجراء الانتخابات ايام هذه الوزارة .

٧ – مرسوم رقم ٧ لسنة ١٩٥٢م :

سحب بموجب هذا المرسوم مبلغ خمسة ملايين دينار من ميزانية مجلس الاعمار ، لانفاقه على شراء اجهزة رادار للجيش . وقد قبله مجلس النواب في جلسة سرية عقدها في ١٨ شباط ١٩٥٣م .

٨ – مرسوم رقم ٨ لسنة ١٩٥٢م :

وضع هذا المرسوم على اساس ان تتحمل الخزينة العامة قيمة الكساء الرسمي لضباط الجيش ، بدلا من ان يتحمل الضباط ذلك انفسهم ، ولا سيما وان كلفة الملابس والتجهيزات التي يحتاجها الضابط تزداد يوما بعد يوم . وقد اقر مجلس النواب المرسوم في ١٩ شباط ١٩٥٣م .

٩ – مرسوم رقم ١ لسنة ١٩٥٣م :

كان بعض الموظفين يتقاضون مخصصات من جهات مختلفة : رسمية ، وشبه رسمية ، بحيث يتجاوز مقدار رواتبهم اضعافا مضاعفة . فرات الوزارة ان تقيدها . وتجعل اقصاها ٦٠٪ من راتب الموظف . وقد قلب المرسوم الذي وضعته هذه الوزارة الى لائحة قانونية سميت لائحة مخصصات موظفي الدولة ، فصادق المجلس عليها في ١٣ نيسان ١٩٥٣م .

١٠ ـ مرسوم رقم ٢ لسنة ١٩٥٣م :

يتعلق هذا المرسوم بتعديل قانون خدمة الضباط في الجيش تعديلا يرفه اوضاع الضباط . وقد قبله مجلس النواب في جلسة ٢ نيسان ١٩٥٣م . الا ان مجلس الاعيان قرر في ٢٦ من هذا الشهر ابدال المرسوم بلائحة قانونية ، فقبل مجلس النواب هذا الاقتراح في ٢٨ نيسان ، بعد ان اخذ بنظر الاعتبار التعديلات التي أدخلها مجلس الاعيان .

١١ ـ مرسوم رقم ٣ لسنة ١٩٥٣م :

المتعلق بتأسيس صندوق توفير للضباط ، يؤمن منحهم اكراميات مناسبة تستوفى من رواتبهم باقساط زهيدة ، وبكيفية تعاونية ، دون ان تتكبد الخزينة نفقة ما . وقد ابدل المرسوم بلائحة قانونية من قبل مجلس النواب ، واقر اللائحة في ٢٨ نيسان ١٩٥٣م .

في المعارف :

كان مجلس التعليم العالي ، ومجلس المعارف ، قد اعلنا في ١٩٥٢/١١/٢٢ م تعطيل الدراسة في مدارس العاصمة كافة ، رسمية كانت ، او اهلية ، او اجنبية . فلما زالت حدة التوتر في بغداد ، بعد اعلان الاحكام العرفية : صدرت الاوامر باستئناف الدراسة في جميع المدارس ، اعتبارا من اول كانون الاول ١٩٥٢م . اما المعاهد العالية فقد تقرر استئناف الدراسة فيها اعتبارا من اليوم السادس من الشهر المذكور . وقد صدر نظامان مدرسيان برقم ٦١ و ٦٢ يقضي أولهما بأن تزوّد وزارة المعارف طلاب المدارس الثانوية بالكتب والقرطاسية مجانا ، وينص الثاني على « ان التعليم في المدارس الابتدائية مجاني لجميع الطلاب ، وعلى وزارة المعارف تزويدهم بالكتب والقرطاسية مجانا ، واكساء المحتاجين وتغذيتهم » .

استقالة وزير الشؤون

كان السيد ماجد مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية في وزارة السيد مصطفى العمري المستقيلة قد استنكر استقالة الوزارة المذكورة ، على اثر المظاهرات السلمية التي قامت في البلاد ، وقد ادخل وزيرا في وزارة السيد نور الدين محمود (وهو قريبه) خلافا لرغبته ، اذ كان يرى من الخطأ اسناد رئاسة الوزراء الى رئيس اركان الجيش . فانتهز فرصة شروع وزارة قريبه العسكرية في الانتخابات ، فتقدم بكتاب استقالته الآتي (١) :

---

(١) للسيد ماجد مصطفى لطف خاص بحق هذا المؤلف ، وقد اسر له ذات يوم : ان رئيس الوزراء رشح معروفه رشيد عارف لمديرية التبغ العامة ، وهو لا يعرف عن امور التبغ شيئا ، نساءه هذا الترشيح ، واضافه الى بقية الاسباب المبررة لاستقالته من منصبه الوزاري .

بغداد في ١٩٥٢/١٢/٢٠م .

سيدي فخامة رئيس الوزراء .

يعلم فخامتكم ولا شك ما اكنه من احترام وتقدير لوطنيتكم ، ولشخص فخامتكم الكريمة . وارجو ان تتأكدوا بانه لو كان في الامكان الدوام على اضطلاعي بالمسؤولية الوزارية ، لكنت استمر على وضع جميع جهودي وامكانياتي تحت تصرف وزارتكم المحترمة ، في سبيل الصالح العام الذي هو رائدنا جميعا ، ولكني مع كل اسف غدوت اعتقد باني اصبحت عاجزا عن بلوغ هذه الغاية على الوجه الاكمل الذي كنت ابتغيه . ولذا مع اعتزازي الكبير بتوجيهات فخامتكم ، اراني مضطرا على تقديم استقالتي من المنصب الوزاري اعتبارا من تاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٥م . واعتقد ان في الامكان تلافي النقص في عدد الوزراء في هذه المدة . واني عندما اعتذر كثيرا عن هذا التصميم . ارجو ان تتفضلوا بقبول وافر شكري وامتناني للمساعدات القيمة التي نلتها من لدن فخامتكم . والثقة التي اوليتموني اياها طيلة اشتغالي بمعيتكم ، والتكرم بقبول فائق الاحترام .

المخلص لفخامتكم : ماجد مصطفى

وقد استصدر رئيس الوزراء ارادة ملكية بقبول هذه الاستقالة فورا ، دون ان يتقيد بالتاريخ الذي حدده الوزير المستقيل ، ورد عليها بما يأتي :

الرقم ٥٥٥٨ التاريخ ١٩٥٢/١٢/٢١م

عزيزي معالي السيد ماجد مصطفى المحترم .

تلقيت كتابكم المؤرخ ١٩٥٢/١٢/٢٠م ، الذي طلبتم به توسطي لدى المقام السامي في قبول استقالتكم من منصب وزارة الشؤون الاجتماعية ، ونزولا عند رغبتكم ، فقد توسطت بتقديمها الى المقام السامي ، فاقترنت بموافقته الكريمة . وها اني ارسل بطيه نسخة من الارادة الملكية المرقمة ٨٧٠ والمؤرخة ١٩٥٢/١٢/٢١م المتضمنة قبول الاستقالة .

وبهذه المناسبة اعرب لمعاليكم عن عظيم شكري وامتناني لما لمسته منكم من معاضدة خلال تحملكم اعباء المسؤولية وتقبلوا احترامي .

المخلص : نور الدين محمود

وزراء جدد

وفي ٢١ كانون الاول ١٩٥٢م ، صدرت الارادة الملكية المرقمة ٨٧١ بتعيين السيد سعيد قزاز وزيرا للشؤون الاجتماعية ، والسيد نديم الباجه جي وزيرا للاقتصاد ، والسيد عبدالرحمن جودة وزيرا للمواصلات والاشغال . وكان الوزيران الاخيران من اعضاء « وزارة السيد مصطفى العمري المستقيلة » اما السيد ماجد مصطفى هذا فقد

عاد وزيرا للشؤون الاجتماعية في « الوزارة المدفعية السادسة » التي خلفت وزارة نور الدين محمود في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣م اي بعد مضي خمسة اسابيع على استقالته .

الانتخابات المباشرة

قررت وزارة العدلية في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٢م ، تاليف لجنة برئاسة السيد عبد الجبار التكرلي عضو محكمة التمييز ، وعضوية كل من السادة : عبد الحميد رفعت ، وجورج جورجي ، وحمدي صدر الدين ، وموسى شاكر ، للنظر في اعداد لائحة قانون انتخاب النواب بصورة مباشرة ، على ان تجتمع فورا ، وتنتهي مهمتها بفائق السرعة . فاجتمعت اللجنة ، واستعانت بقوانين انتخاب النواب في كل من مصر ، ولبنان ، وسورية ، وتركية « وهي الاقطار المشابهة في اوضاعها العامة للعراق، والتي اخذت بمبدا الانتخابات المباشرة» في وضع لائحة مرسوم للانتخاب يحل محل قانون الانتخاب السابق ، الذي بني على مبدا الانتخاب بدرجتين، وبعد ان انجزتها ، رات الوزارة ضرورة اصدار مرسوم بها لاستحالة اجراء الانتخابات وفق القانون المذكور ، والشعب على ما هو عليه من اضطراب نفسي ، والحاح على ضرورة جعل الانتخابات على درجة واحدة . وهكذا صدر المرسوم رقم ٦ لسنة ١٩٥٢م في كانون الاول ١٩٥٢م . وكان من مميزاته توزيع المناطق الانتخابية الى شعب عديدة، تسهيلا للناخبين في الوصول الى صناديق الانتخاب ، وعدم قصر انتخاب اعضاء الهيآت التفتيشية على المحلات ، وقبول طريقة انتخاب النائب بالاكثرية التي يحوز عليها من آراء الناخبين بنسبة معينة ... الخ . ولم يرد في المرسوم ما يشير الى ان الطعن في النيابات ، بعد تصديق المضابط الانتخابية يعد جرما يستلزم العقاب، وهو المبدا الذي اقرته الوزارة السعيدية الحادية عشرة عام ١٩٥٣م ، فكان من اسباب الحوادث الاخيرة .

وعلى كل فقد تمت عملية الانتخاب المباشر وفق هذا المرسوم في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣م ، ففاز ٧٦ نائبا بالتزكية ، و ٥٩ بالتصويت ، على الرغم من وجود الاحكام العرفية ، واعتقال رؤساء الاحزاب ، وكبار الساسة والمثقفين ، وارباب الصحف والراي . ولم تسلم هذه الانتخابات من طعون ومغامز حتى ان رئيس الوزراء السيد جميل المدفعي قال في ٧ شباط وهو رئيس وزراء مسؤول :

« انا اعتقد ان بعض الانتخابات غير المباشرة ، جرت احسن من الانتخابات المباشرة » (١) .

اما العين السيد عبد المهدي فقد كان اكثر صراحة من المدفعي اذ قال :

« لما رؤي الموضوع ، وعرف ان الاداريين سوف تكون حقوقهم محددة وغير مطلقة ، وربما تلقوا شيئا من التعليمات ، باشروا في المداخلة ، فانقلب الوضع راسا على عقب ، ولم يجر على الطريقة الصالحة ، وربما كان من الاعضاء غير المرغوب فيهم

---

(١) محاضر مجلس الاعيان (الاجتماع العادي السادس والعشرون لسنة ١٩٥٢ — ١٩٥٣ م) ص ١١ .

هددوا واوعز لهم بالاستقالة وجيء بغيرهم ... واني اعرف بان هناك جماعة تفاهمت على ان تنزل الى ميدان الانتخابات فنزلت ... فرات الحكومة ان هؤلاء يجب معارضتهم ، ويجب مقاومتهم ، فصارت ترسل عليهم شخصا شخصا .. ولا بقيت وسيلة ولا سبب من وسائل واسباب التهديد والوعيد ، الا واستعملت لتنحي هؤلاء عن الترشيح ، وخاصة بعدما طلب المتصرفون للحضور الى بغداد ، وعرف في الخارج والداخل انهم خرجوا ، وهم مزودون بقوائم الترشيح ، وعرفت اسماء هؤلاءالمرشحين واحدا واحدا ، قبل تزكيتهم ، او تعيينهم ، فانسحب هؤلاء ... » (١) .

ولنستمع الآن الى ما قاله رئيس « حزب الامة الاشتراكي » المحلول ، السيد صالح جبر في ص ١١٧ من محضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٥٣م :

« ما بدات طلائع الانتخابات ، حتى بدات المداخلات الحكومية ، وقد الفتنا نظر المسؤولين الى ذلك عدة مرات ، ولكن بدون جدوى ، الى ان اخذت هذه المداخلات اشكالا سافرة ، وذلك بدعوة المتصرفين الى بغداد ، وتزويدهم بالقوائم التي تتضمن اسماء النواب الذين يجب ان يعينوا تعيينا ، فعاد المتصرفون الى الويتهم يعلنون استلامهم لهذه القوائم ، ويطالبون مرشحي حزبنا بالذات وبالتخصيص ، ان ينسحبوا من الانتخابات ... وبعد ان اطلعنا على هذه الحقائق ، راينا ان لا بد ان نعمل احد امرين : اما ان نصطدم مع الحكومة وقواتها بالقوة والعنف ... او ننسحب من الانتخابات وهو الذي فضلناه » اهـ .

يقول الوزير محمد مهدي كبه في ص ٣٥٢ من كتابه « مذكراتي في صميم الاحداث » :

« بعد ان فرغت اللجنة التي الفت في وزارة العدلية من اعداد مسودة القانون الجديد ، الذي اقرت به مبدا الانتخاب المباشر ، اخذ حزب الاستقلال يوالي اجتماعاته، ويتصل بالاحزاب الاخرى ... ولما راى الحزب بوادر تدخل السلطات فيها ، واستغلالها للاحكام العرفية ، قررت هياة الحزب التنفيذية مقاطعتها ، وقد خالف القرار السيد اسماعيل الغانم ، واصر على وجوب الاشتراك فيها . ولما راى اصرار الاكثرية على مقاطعتها ، قدم استقالته من الحزب ، واشترك في الانتخابات ، وخرج نائبا عن الاعظمية . اما الحزب الديمقراطي فقد قرر هو الآخر مقاطعتها ، وقد قرر حزب الامة الاشتراكي الاشتراك فيها ، ثم لما بدات التدخلات ضد مرشحيه ... قرر مقاطعة الانتخاب وسحب مرشحيه منها » اهـ .

والذي فهمناه من رئيس الوزراء السيد نور الدين محمود ، ان رئيس حزب الامة الاشتراكي السيد صالح جبر ، اتصل به شخصيا ، وطلب اليه مساعدةالحكومة لحزبه ، ولحزب الاتحاد الدستوري الذي يراسه السيد نوري السعيد ، بأن يجعل المقاعد النيابية مناصفة بين الحزبين المذكورين ، فرفض هذا الطلب بدعوى ان الانتخابات حرة . فما كان من صالح الا ان قاطع الانتخاب .

وكان من حق رئيس الوزراء السابق نور الدين محمود ، وقد اصبح عينا ، ان

---

(١) محاضر مجلس الاعيان (الاجتماع العادي السادس والعشرون لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ م) ص ٨ .

يعلق على امثال هذا القول ، لانه كان المسؤول عن تلك الانتخابات فقال في ص ١٣١ من المحضر :

« أطمن المجلس العالي بان الانتخابات التي جرت ، كانت الحكومة القائمة آنذاك محايدة بكل معنى كلمة الحياد ، ولم تشعر باي ضغط عليها ، ولذلك اكرر واقول مرة ثانية بان الانتخابات لم تكن مزيفة ولا مكيفة قطعا ، بل جرت حسب القوانين المرعية بصورة صحيحة ومتناسبة مع مستوى ثقافة الشعب » اهـ .

في المجلس النيابي

واستصدرت الوزارة ارادة ملكية بدعوة مجلس الامة الى عقد اجتماعه الاعتيادي الاول ، من دورته الانتخابية الثالثة عشرة ، اعتبارا من يوم ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣م. فاجتمع المجلس في اليوم المذكور ، بحسب المراسيم المعتادة ، واستمرت جلساته حتى انتهى الاجتماع في ٢٣ تموز من هذه السنة ، بعد ان عقد مجلس النواب اربعين جلسة علنية . ولم يعقد اية جلسة سرية ، اما مجلس الاعيان فقد عقد خلال هذا الاجتماع ٢٣ جلسة .

وقد انتخب الاعيان السيد جميل المدفعي لرئاسة مجلس الاعيان ، وانتخب النواب الدكتور محمد فاضل الجمالي رئيسا لمجلس النواب ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزير الخارجية بالوكالة الى علي محمود الشيخ علي وزير المالية، فلما الف السيد جميل المدفعي وزارته السادسة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣م ، انتخب الاعيان السيد محمد الصدر رئيسا لمجلسهم ، وفيما يلي :

خطاب العرش (١)

حضرات الاعيان والنواب المحترمين

احييكم اطيب تحية ، وارحب بكم اجمل ترحيب ، وافتتح مجلس الامة مبتهلا الى الله تعالى ان يمدنا بعونه وتوفيقه .

أيها السادة ! ان الحكومة الحاضرة قد تسلمت الحكم في ظروف غير اعتيادية ، فبذلت الجهود في توطيد الامن ، وارجاع الحالة الطبيعية الى نصابها .

أيها السادة ! ان صلاتنا مع الدول المجاورة والصديقة وثيقة متينة . والحكومة متمسكة بسياسة العراق التقليدية ، الرامية الى صيانة استقلال سائر البلادالعربية، وتحقيق الاتحاد معها ، وتدعيم الجامعة العربية ، والاستمرار على التعاون مع الكتلة العربية الآسيوية ، لتحقيق استقلال الشعوب الطامحة في الحرية والاستقلال .

---

(١) اعتادت الوزارات المتعاقبة ان تضمن خطب العرش التي يلقيها الملك عند افتتاح كل دورة من دورات المجلس النيابي ، المشاريع التي تمت قبيل افتتاح المجلس والتي تنتوي الحكومة القيام بها . ولما اتمت وزارة نور الدين محمود الانتخابات الجديدة وشرعت في اعداد خطاب العرش كانت تتوقع انها ستبقى في الحكم مدة طويلة فصارت تذكر المشاريع التي ستقوم بها بعد افتتاح المجلس حتى ان وزير المالية السيد علي محمود اصدر منشورا الى الوزارات كافة طلب فيه خفض الاعتمادات ١٠٪ كما طلب اخذ ٥٠٪ من واردات النفط للميزانية العامة ، ولما كانت مهمة الوزارة قد انتهت بانتهاء الانتخابات ، اقترح وزير العدلية الا يذكر في خطاب العرش الا ما تم تحقيقه وهكذا كان .

وتحرص حكومتنا على العمل في المحافظة على السلام العالمي ، ولم تأل جهدا في الدفاع عن حقوق عرب فلسطين ، وشمال افريقيا . ولا بد انكم اطلعتم على مراحل دفاع الوفد العراقي في هيأة الامم المتحدة في هذا السبيل .

واستجابة لرغبة الامة ، اصدرت الحكومة مرسوما بالانتخاب المباشر ، وقد ظهرت نتائجه باجتماعكم المبارك هذا . ورغبة في توطيد الامن الداخلي على وجهه الاكمل ، نفذت الحكومة قانون الدرك ، وباشرت فيما يقتضيه تنظيم هذه القوة .

وقد سعت الحكومة في تاييد القضاء بتعزيز محكمة التمييز ، وديوان التدوين القانوني ، وتوسيع التحقيق العدلي ، والادعاء العام .

وشجعت الحكومة التعليم في البلاد بجعله مجانيا في جميع مراحله ، وبتوزيع الكتب والقرطاسية مجانا على طلاب المدارس . واعدت لائحة قانون الجامعة العراقية، وستقدم الى مجلسكم العالي .

والحكومة مهتمة في توسيع الجيش ، وتجهيزه باحدث الاسلحة والمهمات . واقتباس الاصول الجارية في الجيوش الحديثة . وقائمة بتاسيس المعامل الضرورية لانتاج ما يحتاجه الجيش . وقد ساهم الجيش في توطيد الامن الداخلي مساهمة محمودة فعالة ، كانت موضع تقدير سائر طبقات الشعب .

وقد جعلت الحكومة نصب عينيها رفاه الشعب من طريق الغاء الضرائب والرسوم عن مواد الغذاء ، والكساء ، والسكن ، او تخفيضها قدر الامكان .

واهتمت بمكافحة الامراض السارية ، والمتوطنة ، والاستفادة من المساعدات الدولية . وقد عملت في تحسين حالة المؤسسات والمعاهد الصحية ، ورفع مستواها الفني والاداري ، واعدت الانظمة التي تكفل ذلك .

وقد اهتمت الحكومة بتحسين حال العمال ، والترفيه عنهم ، وانشاء عدد كبير من الدور لتمليكها او ايجارها اليهم .

وحرصت الحكومة على محافظة الثروة القومية باتباع سياسة اقتصادية محكمة، تضمن انشاء صناعات حديثة ، وايجاد اسواق لتصريف الفائض من المنتجات .

وقد شجعت الملكية الصغيرة على اساس اعمار الاراضي الاميرية ، واصلاحها ، وتوزيعها على الفلاحين ، وصغار المزارعين ، واهتمت بتشييد بنايات حكومية للادارة، والمدارس ، والمستشفيات ، ونحوها وتعبيد الطرق المهمة .

ان مجلس الاعمار مستمر على تنفيذ منهاجه المصادق عليه . واعماله مطردة في المجرى الرئيسي لمشروع الثرثار . وقد وجه اهتمامه لحفر الابار الارتوازية ، وانهاء مناقصة مشروع سد دوكان ، وسد بخمة ، كما انهى مشروع الحبانية ، وناظم الورار ، وجدول المدخل . وهو دائب على القيام باعماله الخاصة به .

وعنيت الحكومة بالمؤسسات الوقفية ، ورفع مستوى التعليم في مدارسها المختلفة ، واستثمار موارد الاوقاف .

والله اسأل ان يمدكم بعونه ويلهمكم الصواب تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى .

لم تستطع وزارة من الوزارات العراقية ان تنفذ منهاجها كاملا ، مثلما اتيح ذلك لـ « وزارة نور الدين محمود » التي تألفت في الثالث والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٥٢م . فقد اعادت الهدوء والامن الى نصابهما ، واجرت الانتخابات النيابية في ميعادها ، وخفضت الضرائب والرسوم الى القدر المناسب ، ورفهت عن الجيش بعض الترفيه . فلما انتهت مهمتها ؛ الح الوصي الى رئيسها « بالانسحاب وهو مشكور ، وكوفىء على همته بان عين عضوا في مجلس الاعيان بعد ان طلب التقاعد ؛ فوجم وتردد ، حتى قيل انه رفض الاستقالة والتخلي عن المسؤولية بشكل مهدد وخطر » (١) واخيرا وافق فتقدم بكتاب الاستقالة الآتي :

سيدي صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم .

تلبية لارادة سموكم الغالية قد اضطلعت بالمسؤولية في ظروف حرجة ، وكنت قد حددت واجبات وزارتي في البيان الذي اذعته في الناس ، وهي تنحصر :

١ ــ باعادة الامن واستقراره .

٢ ــ القيام بالتشريعات المقتضية للتخفيف عن دافعي الضريبة ، والتنفيس عن الشعب .

٣ ــ لسن مرسوم يقوم على اساس الانتخاب المباشر ، واجراء الانتخابات بموجبه .

ولما كانت وزارتي قد انجزت مهمتها ، وقامت بواجبها بنجاح تام ، بفضل ارشاد سموكم وتعضيده ، فأرجو من سموكم الملكي معذرتي عن الاستمرار في المسؤولية . والله اسأل ان يمد صاحب الجلالة الملك المفدى وسموكم الملكي بتوفيقاته الصمدانية . ما زلت خادم سيدي المطيع .

٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣م　　　　　نور الدين محمود

ولقد احتفظ الوصي بهذا الكتاب بضعة ايام حتى اذا تقرر تأليف الوزارة الجديدة في التاسع والعشرين من هذا الشهر ، وجه الى الرئيس المستقيل هذا الجواب :

عزيزي نور الدين محمود

تناولت كتاب استقالتكم في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣م . ومع ابداء اسفي على تخليكم عن منصب رئاسة الوزراء ، لا بد لي من الاعراب عن فائق شكري ، ومزيد تقديري للجهود القيمة التي بذلتموها ، انتم وزملاؤكم ، لخير الوطن وصلاحه خلال ممارستكم الحكم في الظروف الدقيقة التي مرت بها البلاد .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الثالث عشر من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٧٢ الهجرية الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٣ الميلادية .

عبد الاله

---

(١) مذكرات توفيق السويدي ص ٥١٩ « نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية » .



مضامين الجزء الثامن

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

وزارة مصطفى العمري

الموضوع	الصفحة

اخطاء الجزء الثامن

هذه قائمة بأهم الاخطاء المطبعية التي وجدت في الجزء الثامن من الوزارات

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٣	٣	ما ظلمونا	وما ظلمونا
٣	٤	الآية ٧٥	الآيـة ٥٧
٤	١٩	متنفذة	متنفذا
١٤	١٦	الوزراء	الوزارة
٣٠	٢٦	ارادات	ايرادات
٤٤	٩	الاتفـاق	الانفـاق
٨٨	٢٠	عضوا اصيلا	عضوين اصيلين
٩١	١٩	وزير	وزيـرا
١١١	١٧	المخصصين	المختصين
١١٢	٥	الدبلوماسية	الدبلوماسيين
١١٢	٢٤	ومحمد	ومجيد
١١٧	٣٢	الكاملة	الكافلة
١٢٦	٢	الحلبي	الجلبي
١٣٧	١٣و١٦و١٧	ارادتنا	اراداتنـا
١٤٩	٢٨	لمحادثته	الى معاونته
١٥٥	٧	فدرج	فتدرج
١٧٥	٢٨	قصده	قصدهـا
١٧٦	١٣	وزير	الوزيـر
١٨١	٤	عـاد	عـادا
١٩٠	٦	فراجعت	فتراجعت
١٩٥	٢٦	الحاكم	المحاكم
٢٠٢	٢	مكفلة	مكلفـة
٢٠٥	٢٤	أوعز	أوعز به
٢٤٠	١٢	وهو رئيس	هو ورئيس

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٢٤٥	١٢	السعيدية	السويدية
٢٤٦	١٤	دون	دونـه
٢٥٢	١٢	ثم قد	وقـد
٢٦٤	٢٨	متفرعين	متفرغين
٢٦٦	٣١	كلبنكان	كلبنكيان
٢٦٧	١٧	ولدق	ولقد
٢٦٨	١١	لا تناسب	لا تتناسب
٢٧١	٢٩	المستقبل	الاستقلال
٢٩٣	٣	بالتاكيد	بالتأيـد
٢٩٥	١٧	المانية	في المانيـة
٣٠٠	١٠	من جميع	في جميـع
٣٠٣	٢٩	السلاح	للسلاح
٣٠٦	٢١	وتنظيم	وتنتظم
٣٢٥	١٠	المصري	الحصري
٣٥٣	٩	وتنتهى	وتنهي